

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة -1-

كلية العلوم الإسلامية

قسم أصول الدين

نيابة العمادة لما بعد التدرّج

والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

إبطال التأويلات لأخبار الصفات

للإمام أبي يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن الفراء
المتوفى سنة 458هـ

دراسة وتحقيق الجزء الأخير من الكتاب

أطروحة مقدمة لنيل شهادة نكتوراه علوم
تخصص كتب وسنة

إشراف الدكتور:
خالد نويبي

إعداد الطالب :
لخضر جنان صالح

السنة الدراسية 2016 / 2017

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة -1- كلية العلوم الإسلامية

قسم أصول الدين

نيابة العمادة لما بعد التدرّج

والبحث العلمي والعلاقات الخارجي

"إبطال التأويلات لأخبار الصفات" للإمام أبي يعلى الفراء المتوفى سنة ٤٥٨هـ

دراسة وتحقيق الجزء الأخير من الكتاب: أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم:

تخصص كتاب وسنة

إشراف الدكتور: خالد ذويبي

إعداد الطالب: لخضر جنان صالح

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
صالح عسكر	أستاذ دكتور	جامعة باتنة - 1 -	<u>رئيسا</u>
ذويبي خالد	أستاذ محاضر	جامعة باتنة - 1 -	<u>مقرر</u>
عبد الحكيم فرحات	أستاذ دكتور	جامعة باتنة - 1 -	<u>عضوا</u>
صالح عومار	أستاذ دكتور	جامعة الأمير - قسنطينة	<u>عضوا</u>
عبد الكريم بوغزالة	أستاذ دكتور	جامعة الوادي	<u>عضوا</u>
سامي رياض بن شعلان	أستاذ محاضر	جامعة الأمير - قسنطينة	<u>عضوا</u>

السنة الدراسية 2016 / 2017

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي في هذا الكتاب إلى والدي
طيب الله ثراه -، الذي غرس فيّ حب المعالي والسّير نحو
العلياء، والذي قدّم الغالي والتّفيس من أجل دراستي
وسعادتي، والذي شدّ من عضدي من أجل إكمال
الدّراسات العليا، وإلى أخي الأكبر الذي كان أخي
وصديقي، ومثالي الأسمى والمنشود في صغري، وإلى أرض
الشام وأهلها جميعاً فكّ الله أسرهم، وقرب الفرج منهم،
إلى كلّ من غيّبهم الثرى قبل أن يفرحوا لي ومعني، وابتلاني
الله بفقدهم، ليظهر صدق حجّي لهم من كذبه، هل أذكّركم
أم أنساهم، فأرجو من الله العليّ العظيم أن يُقرّ عين
والدي وأخي وأقاربي وأصحابي، وجميع أمواتنا وأموات
المسلمين، يوم لا تملك نفس لنفس شيئاً، والأمر يومئذ لله

كلمة شكر وامتنان

أقدم فائق الشكر والتقدير لكل من أسدى إليّ يد العون على هذا العمل، وأخصّ منهم بالذكر أستاذي الفاضل خالد ذويبي الذي تكرم بإشرافه عليّ، مسعفاً إليّ من وقته الثمين ونصائحه الغالية، والتي كان لها الأثر البالغ في هذه الرسالة، والشكر موصول لعائلي الصغيرة والكبيرة الذين كانوا سندي وعضدي في حياض الحياة، لأمي الغالية وإخوتي وأخواتي، لزوجتي وأبنائي الذين سهروا من أجل راحتي، لكل الأصدقاء والزملاء والأساتذة الذين قرءوا بحثي ونصحوني في دراستي التخصصية، كما أخصّ بالشكر أيضًا أعضاء لجنة المناقشة الذين كدّوا وسهروا على إبداء ملاحظاتهم من أجل تصويب الرسالة وإخراجها في أحسن حلّة، إلى جميع العاملين والمسؤولين والقائمين على هذا الصرح العظيم الذي استنارت به الجزائر في ربوع العالم، إلى كل هؤلاء أقدم خالص شكري وتقديري وامتناني، ولعلمي أنّي مهما قدّمت لهم فلن أوفي بجميلهم، فأسأل الله العظيم أن يجزيهم عني جميعًا أعلى منازل الجنان بقرب الرحيم الرحمن.

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحابته ومن سار على دربه إلى يوم الدين أما بعد، فإن العلم من أفضل القربات التي يتقرب بها العبد إلى الله تعالى، بل هو من أحسن الوسائل التي ينال بها العبد الدرجات والمقامات في الدنيا والآخرة، كيف لا، وقد أثنى الله على حاملي لوائه في غير ما آية، قال تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾^أ، وقال أيضاً: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْمَلُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْمَلُونَ﴾^ب إلى غير ذلك من الآيات التي تشهد بعلو قدر العلماء، ورفعة منزلتهم عند بارئهم.

وجاءت السنة بتؤكد ذلك تأكيداً بليغاً في غير ما حديث، فمنه ما رواه أبو أمامة الباهلي وأبو الدرداء عن رسول الله ﷺ أنه قال: (...إِنَّ فَضْلَ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ عَلِيٍّ عَلَيَّ أَدْنَاكُمْ، [وفي رواية أبي الدرداء "كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب]، وإن العلماء ورثة الأنبياء...)^د، وكفى بميراث النبوة فضلاً ومنزلةً وفخراً.

وقد هياً الله تعالى من يحفظ لهذه الأمة دينها، ويذود عن حياضها، من علماء ربانيين وأئمة مهتدين، وقفوا أنفسهم وأعمارهم وأموالهم لخدمة الكتاب والسنة، فكانوا نبراساً مضيئاً للأمة جمعاء، وسراجاً منيراً للعلماء والدّهماء، في مشارق الأرض ومغاربها، وفي شمالها وجنوبها، عبر عصور عديدة وأزمّة مديدة، وقد خلفوا لنا تراثاً علمياً عظيماً، طالما زحرت به مكتبات الدنيا في شتى أقطار العالم الشامخ، مسلمة وكافرة، موحدّة ومشركّة، وكان من أولئك الأسياد الأجلّاء، الإمام العالم القدوة أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن الفراء البغدادي ت: 458هـ، والذي كان إمام الحنابلة ببغداد والعراق -رحمه الله تعالى-، فبرز في علوم الشريعة، وبزّ على أقرانه في

أ سورة المجادلة: آية [11].

ب سورة الزمر: آية [9].

د أخرجه عن عن أبي أمامة الباهلي الترمذي في كتاب العلم، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة برقم (1922/1)2685، وقال هذا حديث حسن غريب صحيح، ورواه عن أبي الدرداء أبو داود في كتاب العلم، باب الحث على طلب العلم برقم (1493/1)3641، والترمذي في نفس الباب السابق برقم (1922/1)2682، وابن ماجّة في افتتاح الكتاب في الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم برقم (2491/1)223.

الفقه وغيره، وقد خلّف لنا مجموعة عديدة من الكتب المفيدة في شتى الفنون، منها في الفقه وأصوله، ومنها في العقيدة والحديث، ومنها في التفسير وعلوم القرآن، ومنها في الأدب والأخلاق، وقد طبعت منها كتب عدّة، كالأحكام السلطانية، والعدّة في أصول الفقه، وكتاب الروايتين والوجهين، وكتاب مختصر المعتمد، ومن أعظم كتبه التي كان لها من الأثر البالغ عبر التاريخ، والوقع التّافع عبر الأجيال، كتاب "إبطال التّأويلات لأخبار الصّفات" بذل فيه المصنّف جهده، وأقضى فيه مضجعه، فكان كتابه، ذلك النبراس الذي اهتدى به الكثير من أصحابه، وذلك المرجع الذي رجع إليه كثير من العلماء، ولأنّ الله جعل الكمال له خاصة، وجعل النقص لازماً لخلقه، جاء في كتاب أبي يعلى من الخطأ ما يكون في غيره من الكتب المشابهة له، ولذا رضى به بعض العلماء، وسخط عليه آخرون، وقد وقع اختياري في رسالة الدكتوراه على تحقيق الجزء الأخير من هذا الكتاب.

ولقد تناول هذا المؤلّف الأحاديث المشكّلة في باب العقائد، خاصةً أحاديث الصّفات منها، بالشرح والتبسيط وإزالة المشكل، بأسلوب سهل رائق، وطريقة مشوّقة، ممّا أكساه أهميةً جليلاً، وقيمةً علميةً كبيرةً، حيث إنّه عالج موضوعاً مهماً من الدّين، وهي الأحاديث التي ظاهرها مشكل ومتعارض مع أصول الإسلام العامّة، وخصّ بها أحاديث الصّفات التي يوهّم ظاهرها التّشبيه، وهذا الفنّ جليل النّفع، عظيم القدر، قال فيه الإمام ابن الصّلاح في مقدمته: "لا يكمل للقيام به سوى الأئمة الجامعون بين صنّاعي الحديث والفقه، الغوّاصون عن المعاني الدقيقة" ^أ، ولكن على طريقتة التي ارتآها.

ويتناول الجزء الأخير من المخطوط شرح أحاديث عديدة مشكّلة، وفصلٌ تناول فيه المصنّف بعض الصّفات المشكّلة التي جاءت في ثنايا الأحاديث السّابقة، حيث ابتدأ المصنّف بقوله: "فصل فيه جمل الصّفات التي تفرّقت في الكتاب"، ثمّ انتقل إلى شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى، وابتدأها بقوله: "فلمّا انتهيت إلى هذا الموضع من كتابنا، رأيت أن أذكر من الأسماء والصّفات التي ذكرها الله تعالى في كتابه، ووصفه بها نبيّه"، ثمّ انتهى إلى ذكر فصول فيما يجوز أن يوصف الله به من الصّفات، وما يمتنع في حقّه، مع الشّرح والبيان لذلك، ثمّ ختم الكتاب بذكر ما جرى للمصنّف من محنٍ وتهمٍ وافتراءاتٍ عند تدريسه للكتاب في دار السّلطان بخرسان، وتبرأ إلى الله من كلّ ما ألصق به من تجسيم ووصف لله تعالى بما لا يليق به سبحانه.

- والكتاب لم يعثر له إلّا على نسخة فريدة، وكذا كثير من كتب المصنّف ليس لها إلّا نسخة فريدة في العالم الإسلامي، ولكن كثرة نقل بعض العلماء النقول الطويلة من كتابه هذا كالإمام ابن تيمية وتلميذه ابن

١ ينظر كتاب مقدمة ابن الصّلاح (1/284).

القيّم في كتبهم، وكالإمام ابن الجوزي وأبو بكر الحصنيّ الدمشقيّ في ردودهم وغيرهم، ممّا قد يكون بمثابة نسخة ثانية ناقصة للكتاب.

ومن محاسن الدّهر أن يكون لهذا المصنّف - أعني أبا يعلى - كتبٌ كثيرةٌ، وبعضها لا يوجد له إلاّ نسخة وحيدة في العالم، وقد أخرجت نوقشت في جامعات عريقة في أطروحات علمية كالدكتوراه والماجستير، ففي أثناء بحثي عن تراث المصنّف وجدت له كتبًا نوقشت في رسائل علمية منها.

- كتاب باسم "مختصر المعتمد في أصول الدّين" الذي ليس له في العالم إلاّ نسخة وحيدة، كانت بالمكتبة الظاهرية بدمشق، ثمّ انتقلت إلى مكتبة الأسد الوطنية بعد تأسيسها، وقد تمّ تحقيقها في رسالة علمية، نال بها الطالب وديع زيدان حدّاد درجة الدكتوراه في جامعة هارفورد بمدينة كوناتيكت، بالولايات المتحدة الأمريكية سنة: 1973هـ، باسم "المعتمد في أصول الدّين" وليس "مختصر المعتمد".

- فإن كان أحدنا يعجب من هذا الصنيع من جامعة أمريكية عريقة، فإنّه سيزداد عجبه إذا علم أنّه بعد طبع هذا الكتاب من طرف دار المشرق بالمطبعة الكاثوليكية ببيروت سنة: 1986م، أعيد تسجيل نفس الكتاب في رسالة علمية لنيل درجة الماجستير، مقتسمًا إلى جزأين، من طرف الطالبين مشاعل بن خالد باقاسي ومحمّد بن سعود السفياي، بجامعة أم القرى بمكة، بحجة أنّ الكتاب لم يُحقّق التّحقيق اللائق به، إذ وقعت فيه أخطاء كثيرة، واختصارات محلّلة، منها العنوان الذي هو "مختصر المعتمد في أصول الدّين"، وليس "المعتمد"، وتعلّلوا في كثرة الأخطاء بأنّ المحقّق كان مستشرقًا نصرانيًّا، لا يحسن معرفة الإسلام كما يعرفه أهله، وقد نوقش الجزء الأوّل من الرّسالة سنة: 1422هـ، وأمّا الجزء المتبقي فنوقش بعد سنتين سنة: 1424هـ.

- كتاب آخر للقاضي أبي يعلى وُجدت له نسخة وحيدة في العالم، وه و كتاب مسائل الإيمان، تحقيق وتعليق د. سعود الخلف، وطبعته دار العاصمة في السعودية، الطبعة الأولى سنة 1410هـ. قال المحقق (133/1): "النسخة المعتمدة في هذه الرّسالة هي نسخة فريدة ذكرها الشّيخ ناصر الدّين الألباني في فهرست المكتبة الظاهرية بدمشق". وأصل هذا الكتاب أطروحة علمية تقدّم بها المحقق في رسالة علمية نال بها درجة الماجستير من قسم العقيدة بلجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، بتاريخ 15/08/1406هـ، ونالها الباحث درجة امتياز.

- وآخر مثال هو كتاب آخر للقاضي أبي يعلى وُجدت له نسخة فريدة، وهو كتاب "العدّة في أصول الفقه"، وقد حقّقه وعلّق عليه وخرّج نصّه الدّكتور أحمد بن علي بن سير المباركي، الأستاذ المشارك في كلية الشريعة بالرياض بجامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية، وطبع الكتاب في خمسة أجزاء، وصدرت الطبعة الأولى منه سنة:

1400 هـ - 1980 م، والثانية سنة: 1410 هـ - 1990 م، وقد قال المحقق في المقدمة (32/1): "توجد لهذا الكتاب - حسب علمي - نسخة فريدة في العالم، وهذه النسخة ضمن مخطوطات دار الكتب المصرية بالقاهرة"، وقد كان أصل هذا الكتاب أطروحة علمية تقدّم بها المحقق في رسالة علمية نال بها درجة الدكتوراه من كلية الشريعة والقانون من جامعة الأزهر، وقد نوقشت بتاريخ: 1397/11/11 هـ، الموافق: 1977/10/24 م. ونال بها مرتبة الشرف الأولى مع الإيضاء بالطبع وتبادلها بين الجامعات.

وظني بمؤلاء القائمين جميعًا سواء الجامعات العالمية العريقة، أو الباحثين في أطوار الماجستير والدكتوراه، أنهم ما فعلوا ذلك عن استهتار أو عبث أو جهل أو قلة علم، وإنما لعلمهم بأمرين هامين:

- أولهما أنّ بغداد خاصة أصيبت بأعظم وأكبر نكبة علمية في التاريخ، وهو إتلاف وحرق آلاف أو ملايين الكتب في شتى العلوم، إثر حرق المكتبات والمدارس السنّية، فأحرقت مكتبة بغداد الكبرى، وألقي بكتبها في نهر دجلة حتى تغيّر ماؤها من لون الخبر، وذلك إثر دخول التتر المغول الهمج إلى بغداد في سنة 656 هـ، بقيادة الطاغية هولوكو الذي أفسد البلاد والعباد، وقضى على الخلافة العباسية⁷، ولذا لم يبق من كتب البغداديين إلا ما كان مخفيًا في البيوت، أو ما كان قد نقله النساخ وطلاب العلم إلى البلدان المجاورة، وهذا ما وقع لتراث أبي يعلى الفراء، وفي ذلك قال محقق كتاب "إبطال التّأويلات" محمد بن حمد الحمود النجدي عن مؤلفات القاضي أبي يعلى: "ولم يكتب لهذه المؤلفات البقاء، فلم يصل إلينا منها إلا أقلّ القليل"^٨، وقال الدكتور أحمد بن علي بن سير المباركي محقق كتاب "العدة في أصول الفقه" بعد بحف الطويل عن تراث أبي يعلى: "ومما يُستغرب أنّه لا يوجد - حسب علمي - في مكتبات بغداد العامة أيّ مؤلّف مخطوط للقاضي أبي يعلى، مع أنّه بغدادي الولادة والمنشأ والوفاء، اللهم إلا كتاب "العمدة في أصول الفقه"، الذي لم يكتب عليه اسم مؤلفه"^٩.

- والآخر هو علمهم أنّ بعض هذا التراث الإسلامي قد عبثت به أيادٍ ليس لها غاية في التحقيق إلاّ جمع المال، والسبق إلى ما هو جديد من الكتب، ولو بالكذب والبهتان، والسّرقة والعصيان، مع العبارات الرّثانة والألفاظ الطنّانة، التي قد ينخدع لها أصحاب القلوب الضّعيفة، والعقول الخاوية، وهم مع ذلك قد يملكون من الجرأة ما يحاولون به إقناع الآخرين بوجهة نظرهم، كما وقع لهذا الجزء من الكتاب من ادّعاء محقّقه المزعوم أنّه أخرج الكتاب كاملاً إفكًا وزورًا، وتناقضًا وبورًا.

٨ ينظر موسوعة التاريخ الإسلامي (717/7)، المغول [التتار] بين الانتشار والانكسار للصلاحي (251/1).

٩ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (12/1).

D ينظر العدة في أصول الفقه (10/1).

ولأجل قطع الطريق على مثل هؤلاء جميعاً، يجدر بالجامعات العلمية وغيرها من المراكز العلمية الاهتمام بهذا النوع من التراث، وغلق الباب على المتطقلين والأفاكين، لأنّ إخراج هذه الكتب المهمّة في رسائل علمية محقّقة ومحكّمة، ممّا قد يزرع اليأس والإحباط في نفوس هؤلاء على التحقّي، بل الاقتراب من التراث الإسلامي.

وأجدد بالمناسبة كل شكري وتقديري واحترامي لكلّ اللجان العلمية والمجسّس العلمية، ولكلّ من له يد في إحياء التراث الإسلامي ببلدنا الجزائر الحبيبة، وأخصّ منهم بالذكر القائمين على الرسائل العلمية في كلية العلوم الإسلامية بجامعة باتنة العريقة، لقبولهم في الرسائل العلمية تحقيق مخطوط بنسخة مفردة، إذا كانت واضحة وتامة، ولم يوجد غيرها في العالم، خاصة إن كان الكتاب ذا أهمية، ولم يمكن إخراج الكتاب إلا بالاعتماد عليها.

الأسباب والدوافع لاختيار هذا الموضوع:

قد دفعني إلى اختيار هذا الموضوع أسباب كثيرة منها:
 يعدّ تصنيف الكتاب في علم مشكل الحديث، وهو علم ذو أهمية بالغة، ومكانة عالية عند العلماء. للمخطوط يعالج موضوعات عقديّة تمسّ الحاجة إليها، خاصة لدى علماء العقائد. قلة الكتب المؤلّفة في هذا الميدان، أعني شرح مشكل أحاديث العقائد. العلاقة القويّة بين المخطوط والحديث الشريف الذي هو تخصّصي، مما جعلني أرجع إلى كتب السنّة وأرتبط بها، وأعيش معها.

-علاقة المخطوط بعلوم شتى، منها التفسير وعلوم القرآن والعقائد واللغة العربية وغريب الحديث، مما زاد في أهمية الكتاب وقيّمته.

-منزلة المؤلّف العلمية، ومكانته الرّفيعة عند العلماء جميعاً، وخاصة الحنابلة منهم.

-إثراء المكتبة الإسلامية التي تفتقر لمثل هذه الكتب المتخصصة في مشكل الحديث.

-إحياء كتب التراث الإسلامي المخطوط، لاسيّما فيما يتعلق بالسنّة المطهّرة، ونيل شرف خدمتها.

-كون الجزء الأخير من الكتاب لم يطبع إلى اليوم حسب اطلاعي.

-كون الكتاب يمتاز بخاصيّة في شرح مشكل العقائد، حيث لما وقع نظري على المخطوط باسم "إبطال

التأويلات لأخبار الصّفات"، وجدت أنّه تناول الأحاديث المشكّلة في العقائد وصفات الله تعالى بالشرح

والتبسيط، من غير ميل إلى التأويل الذي درج عليه كثير من المتأخّرين في باب الصّفات، وأراد المؤلّف بذلك الرد

على كتاب مشكل الحديث وبيانه لابن فورك، إذ مشى فيه على طريقة أهل التأويل في أبواب الصّفات، وقد صرّح

المؤلّف بهذا المقصد في أوّل الكتاب.

وكان هذا الكتاب لعهد قريب يعدّ مفقودًا، إذ عدّه بعض الدّارسين لتراث المؤلّف من كتب أبي يعلى المفقودة، منهم الشّيخ أبو فارس في كتابه "القاضي أبو يعلى وكتابه الأحكام السلطانية" ^١، ولكن قد تمّ بحمد الله تحقيق جزء منه، ووعد المحقّق بإتمامه، ولكنّه لم يفعل، إذ مرّ على طبع الكتاب أكثر من عشرين سنة، حيث كانت الطبعة الأولى من طرف دار إيلاف للنشر والتّوزيع بالكويت في سنة : 1416 هـ/1995م، ولا يزال الجزء المتبقي في عالم المخطوطات إلى يوم النّاس، فأردت أن أدلّ و بدلوي في موضوع رسالة الدكتوراه باختيار دراسة هذا الجزء من الكتاب، وإخراجه إلى عالم الوجود محقّقًا، مع دراسة شاملة للكتاب والمؤلّف. فأسأل الله العظيم ربّ العرش الكريم أن ييسّر لي هذا العمل، ويعينني على إتمامه في أحسن وجه، وعلى أحسن حال، وأن يرزقني الإخلاص في القول والعمل، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الإشكالية في البحث :

مما قرّره كثير من أساتذتنا في الدراسات العليا أنّ الغالب في دراسات وبحوث تحقيق التراث أن لا تكون لها إشكالية يريد الباحث الوصول إلى حلّها أو الإجابة عليها، إلّا محاولة إخراج الكتاب كما أراده مصنّفه، ولكن من الممكن بعد إخراج كل الكتاب ودراسته أن أجد إجابات وتوضيحات عن استفسارات وإشكالات بل وعن شبهات كثيرة قد أثّرت حول المؤلّف، لطالما وقف عندها الباحثون مستشككين ومستفهمين، كرميه بالتّجسيم وتمثيل الله وتشبيهه بخلقه أعاذ الله جميع المؤمنين من ذلك، وأنّه رجل متناقض لا يدري ما يقول، وأنّه أفسد وأحزى مذهب الحنابلة بانتسابه إليهم، إلى غير ذلك مما يطول الكلام بذكره، فأرجو من الله أن أوفق في إنصاف المؤلّف.

المنهج المتّبع في البحث :

قسمت الكتاب إلى قسمين، وحاولت في القسم الأوّل من الدّراسة للكتاب استخدام منهجين. المنهج الأوّل هو المنهج التّحليلي حيث حاولت تحليل وشرح وتتبع كلّ كلام المصنّف وأدلّته ومصادره، للوصول إلى منهجه وطريقة طرحه، وذلك من خلال تحقيق النّص ودراسته وكذا استعملته في تتبّع تعاريف العلماء لمختلف الحديث ومشكله، كما استعملت المنهج الاستقرائي، وذلك بتتبع كلامه في كتابه هذا وفي باقي كتبه المطبوعة في العقائد، وحاولت المقارنة بينها من أجل الوصول إلى عقيدة المصنّف ومنهجه في الصّفات، وكذا استعملته في تتبّع كتب

^١ يُنظر القاضي أبو يعلى وكتابه الأحكام السلطانية (1/248).

المختلف والمشكل عبر التاريخ، وأما في جانب تحقيق النص فاستعملت في بعض الأحيان المنهج التحليلي في شرح المفردات والغريب وبعض كلام المصنّف، كما استعملت أيضاً في بعض الأحيان المنهج الاستقرائي، وذلك في تتبّع نصوص المؤلّف المنقولة خاصة الأحاديث النبوية للوصول إلى حكمها .

الصّعوبات التي واجهتني في الدّراسة و التّحقيق :

لقد واجهتني صعوبات كثيرة في تحقيق هذا الكتاب، منها على سبيل المثال:

- دقّة علم مشكل الحديث وصعوبة الولوج فيه إلاّ بقدّم راسخة، فهو علم قلّ من تضلّع فيه من العلماء، ولذا يوجد قلّة من المتكلّمين فيه كالشّافعي وأمثاله، بل قد جعل الإمام أحمد طلبه أكد من طلب علوّ الإسناد، فيما أثر عنه في ملازمته للشّافعي وتركه مجالس التّحديث بقوله: " إن فاتك عقل هذا الفتى أخاف أن لا تجده إلى يوم القيامة" ¹.
- صعوبة علم العقائد، وخاصة باب صفات الله تعالى، إذ وقع فيه اختلاف كبير بين طوائف المسلمين، فمنهم المعطلّ، ومنهم المشبّه، ومنهم المؤوّل، ومنهم المثبت لها من غير تشبيه، وكلّ يبتغي بذلك تنزيه الله تعالى وتعظيمه، ممّا جعل هذا الباب صعب الولوج، ضيق المسلك، دحض الأرضية، فتزلّ فيه الأقدام، وتكبو فيه الأفهام، وتكثر فيه الأدواء والأسقام، نسأل الله العظيم أن يهدينا لما اختلف فيه من الحق بإذنه، ويثبتنا عليه في الدنيا والآخرة.
- تعلقّ ضعف بعض الأحاديث بالمعاني التي تحملها، لا بعلة ظاهرة، ممّا قد يكون مخالفاً لأصل من أصول الشريعة أو أحد قواعدها ^(I). ومثل هذا الأمر يعسر على أمثالي الحكم على الحديث بهذا الطريق، والوقوف عليه صحّة وضعفاً.
- عدم تمكني من الحصول على بعض الرّسائل العلمية، والمراجع المطبوعة التي تخصّ منهج المصنّف في العقيدة، خاصة من أرض الحرمين، مع محاولاتٍ عديدة، ككتاب "منهج القاضي أبي يعلى في أصول الدّين"، للباحث فهد الفايز، وهي رسالة ماجستير من قسم العقيدة، من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض -السعودية.

¹ ينظر الجرح و التعديل (303/7)، حلية الأولياء (98/9، 99).

^{II} يقول ابن الجوزي في ذلك: "وقد يتفق رجال الحديث كلّهم ثقات، والحديث موضوع أو مقلوب أو مدلس، وهذا أشكل الأمور". ينظر كتاب الموضوعات (106/1).

الدراسات السابقة :

لقد نشر من الكتاب ثلثاه الأول والثاني، وقد طبع في جزأين بتجزئة المحقق، والمحقق هو أبو عبد الله محمد بن حمد الحمود النجدي، طبعة دار إيلاف الدولية للنشر والتوزيع بالجهراء الكويت، والطبعة الأولى سنة 1416هـ، وبعضهم ذكر له تاريخاً قبله، وقد وعد المحقق في نهاية الكتاب بإكمال الجزء الثالث، بل جاء في موقع المحقق بتاريخ 01/04/2010م عنوان بلفظ "كتاب إبطال التأويلات لأخبار الصفات للقاضي أبي يعلى الفراء الحنبلي - الجزء الثالث تحقيق الشيخ محمد الحمود النجدي قريباً في الأسواق"، ولكن لم أعلم بخروجه إلى يومنا هذا.

- أشار محقق كتاب "منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية لابن تيمية الحراني"

"محمد رشاد سالم" في حاشية الكتاب (384/5) بقوله: "هو موضوع رسالة للدكتوراه (دراسة وتحقيق) مقدمة إلى قسم العقيدة بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية". ولم أعلم بخروجه إلى يوم الناس، حيث قمت بعدة زيارات على النت لموقع جامعة محمد بن سعود الإسلامية، ومكتبها العامرة عدّة مرّات، محاولاً استخبار واستقصاء أخبار هذه الدراسة، منها في تاريخ: 2016/11/01م. ولكن بعد البحث في عناوين الكتب سواء المطبوعة أو الرسائل العلمية لم أجد الرسالة التي ذكر أنّها في صدد الدراسة، والذي يظهر لي أنّ الرسالة العلمية توقفت بعد ظهور الكتاب مطبوعاً.

- ظهر الكتاب بعنوانه كاملاً ومطبوعاً للمحقق محمد عثمان، والتأثر: دار الكتب العلمية- بيروت

لبنان، وسنة الطبع الأولى: 2009م، وكان عدد صفحات النسخة 512 صفحة، وقال المحقق في المقدمة (20/1): "قمت بإخراج هذا الكتاب على نسخة خطية، أهداني إياها أحد أصدقائي، من نسخة محفوظة من هذا الكتاب من محفوظات مكتبة المتحف العراقي، مكتوبة بخط نسخ جيّد من المعاصر، ويقع في كل ورقة من ورقاتها 23 سطراً في المتوسط، في كلّ سطر 13 كلمة في المتوسط، ثمّ ذكر عمله في الكتاب، وأهمّها عندي ذكره أنّه قام بإكمال ما لحق بنص الكتاب من نقص، من كتب أهل السنة المعتمدة" كالإبانة لابن بطة، و"شرح أصول اعتقاد أهل السنة" للالكائي، ثمّ عرض بعض لوحات المخطوط، ومنها الصفحة الأخيرة، وقد ظننت في بادئ الأمر أنّ المحقق عثر على نسخة أخرى من المخطوط، أو قصد بإكمال النقص المواضع القليلة التي لم تتضح بها بعض الكلمات، ولما تصفّحت الكتاب وجدت الكارثة العظمى والطامة الكبرى، إذ الكتاب وقف في الموضوع الذي وقف فيه المحقق الأوّل [النجدي] في 250 صفحة، ولم يتجاوز ما في الجزء المحقق ولو بحرف، ثمّ عقد باباً "مستدرك على الأبواب الناقصة" مرتباً إيّاه على الأبواب في حوالي 250 صفحة، وهو جزء من كتاب "الإبانة" لابن بطة، والعجب من

جرأة هذا المحقق أنه عرض صور من المخطوط، فإذا هي نفس الصّور المعروضة في الطبعة المحقّقة، ولو عدّ المحقق عدد أسطر صور المخطوط التي عرضها لعلم أنّ 23 سطرا في كل صفحة كما ادّعاها، إنّما هو رقم مبالغ فيه. وفي عرضه لآخر صفحة من المخطوط، بيان أنّ المخطوط تام وكامل عنده، لأنّ فيها قول المصنّف: "تمّ الكتاب والحمد لله ربّ العالمين..."، وفيها قول التّاسخ: "تمّ الكتاب بقلم الحقيّر الأقلّ، الراجي عفو الله، صالح بن دخيل الله بن جاد الله"، ثمّ تناقض وأثبت التّقص، وقد سبق أن قال في المقدمة: "إكمال ما لحق بنص الكتاب من نقص، من كتب أهل السنّة المعتمدة" كالإبانة لابن بطة، وشرح أصول اعتقاد أهل السنّة لاللكائي، ولم يتفطن لهذا التناقض العجيب. فيا للعجب على جرأته...!!!.

وهذا إن دلّ على شيء، فإنّما يدلّ على أنّ هذا المحقق لم يحصل على المخطوط، ولا كجّلت به عيناه، بل أخذ الكتاب المحقّق وكتبه، ثمّ زاد عليه جزءاً من كتاب "الإبانة لابن بطة"، ثمّ طبع الكتاب، فإن كان تخميني حقّاً، فالله المستعان على جرأة التّاس على دين الله تعالى من أجل متاع زائل.

- وأما في جانب الدّراسة، فهناك رسائل علمية ومؤلفات تحدّثت عن مشكل أو مختلف الحديث وتاريخه،

وعن عقيدة المؤلّف ومنهجه في الصّفات منها.

فأما في مشكل الحديث فهي كثيرة جدّاً، منها رسائل علمية، ومنها كتب مؤلفة، ولعلّي أوضح بعضها.

١. مختلف الحديث وأثره في أحكام الحدود والعقوبات. لطارق بن محمد الطواري، وهي رسالة علمية بإشراف

الأستاذ الدكتور محمد بلتاجي حسن، نال بها الباحث درجة الدكتوراه في كلية الشريعة بجامعة الكويت، وتكلّم الباحث في المقدّمة، بأنّ كلفة دار العلوم الممثلة بعميدها السّابق الأستاذ الدكتور محمد بلتاجي قد انتدبت مجموعة من الباحثين لدراسة مختلف الحديث وأثره في الجوانب العلمية والعملية، وكان من المواضيع المقترحة: - مختلف الحديث وأثره في المعاملات المالية، - مختلف الحديث وأثره في المعاملات، - مختلف الحديث وأثره في الفقه الإباضي.

٢. منهج التّوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، للدكتور عبد المجيد محمد إسماعيل

السوسوة، الأستاذ المساعد ورئيس قسم أصول الفقه والحديث بكلية الشريعة والقانون بجامعة صنعاء، نال بها درجة الدكتوراه من قسم الشريعة بجامعة القاهرة، بتقدير جيد جدّاً، وذلك في: 8 ربيع الأول 1413هـ، الموافق ل:

1992/9/6م، وقد طبعتها دار النّفائس للنّشر والتّوزيع، الأردن، 1418هـ.

٣. مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين، للدكتور نافذ حسين حمّاد أستاذ مساعد بالجامعة الإسلامية غزة، ولم يذكر في الكتاب أنّها رسالة علمية، ولكن خطوات البحث وذكر سبب اختياره وتقاسيمه ونتائجه تدل على أنه رسالة علمية تقدم بها الباحث لنيل درجة علمية، وقد طبعتها دار الوفاء بمصر 1414هـ.
٤. مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء، دراسة حديثة أصولية فقهية تحليلية لأسامة بن عبد الله الخياط، رسالة تقدّم بها الباحث لنيل درجة الماجستير بقسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى بمكة تحت إشراف الأستاذ الدكتور أحمد محمد نور سيف، وهي رسالة جامعة في بابها، وقد طبعتها دار ابن حزم ببيروت سنة 1421هـ.
٥. الأحاديث المشككة الواردة في تفسير القرآن الكريم من تأليف أحمد بن عبد العزيز بن مقرن القصير، ط/1، سنة 1430هـ، دار ابن الجوزي، السعودية، وقد شاركت في طباعته الجمعية العلمية للقرآن الكريم وعلومه بالسعودية، وأصل الكتاب اطروحة علمية تقدّم بها المؤلّف لنيل درجة الدكتوراه في التفسير وعلوم القرآن من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة بإشراف الدكتور سليمان الصادق البيرة، ونوقشت: 1428/5/20 هـ.
٦. الموازنة بين منهجي الإمامين الشافعي وابن قتيبة من خلال كتابيهما "اختلاف الحديث" و"تأويل مختلف الحديث"، وهو بحث مقدم من الطالب محمود صدقي الهباش كمتطلب تكميلي لنيل درجة الماجستير في الحديث الشريف وعلومه بإشراف الدكتور نافذ حسين حمّاد، الجامعة الإسلامية - غزة، عمادة الدراسات العليا سنة ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
٧. مختلف الحديث عند الإمام أحمد، تأليف عبد الله بن فوزان بن صالح الفوزان ط/1، سنة 1428هـ مكتبة دار المنهج للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى بالمملكة العربية السعودية وأصل هذا الكتاب رسالة علمية تقدّم بها المؤلّف لنيل درجة العالمية العالية [الدكتوراه] من قسم فقه السنة في كلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية في المدينة النبوية، بتاريخ: 1424/11/8 هـ.
٨. منهج ابن بطال في تأويل مختلف الحديث من خلال كتابة شرح صحيح البخاري من أول كتاب الإيمان إلى آخر كتاب الصلاة نموذجاً مذكّرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الإسلامية، تخصص كتاب وسنة من إعداد الطالب مداح ثامر، ومن إشراف الدكتور محمد عبد النبي، السنة: 1332هـ/1433هـ، 2012م/2013م من جامعة الجزائر "1" كلية العلوم الإسلامية.

٩. منهج الإمام الطحاوي في دفع التعارض بين النصوص الشرعية من خلال كتابه: "شرح مشكل الآثار"، رسالة مقدمة لنيل درجة "الماجستير" من إعداد الطالب حسن بن عبد الحكيم بخاري، بإشراف الدكتور أحمد بن عبد الله بن حميد، 1422هـ، جامعة أم القرى بمكة المكرمة المملكة العربية السعودية.
١٠. منهج الإمام الشافعي في دفع تعارض الأدلة من إعداد لؤلؤة بنت صالح بن عايض الشدادي الحارثي بحث مقدم إلى قسم الدراسات الإسلامية للحصول على الدرجة العالمية العالية "الدكتوراه" في الفقه وأصوله بإشراف شعبان محمد إسماعيل عثمان، سنة: 1427هـ/1428هـ، 2007م/2006م، جامعة أم القرى بمكة المكرمة.
١١. أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين من تأليف سليمان بن محمد الديخي، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض ط/1، 1427هـ، وأصل هذا الكتاب رسالة علمية تقدّم بها المؤلف لنيل درجة العالمية العالية "الدكتوراه" من قسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين بالجامعة الإسلامية في المدينة النبوية، سنة 1424هـ.
١٢. مسالك العلماء في مشكل الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، دراسة تطبيقية على أبواب الزكاة، إعداد: أسماء رفيق خليل بعلوشه، إشراف: أ.د. نعيم أسعد الصفدي، قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الحديث الشريف وعلومه من كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية بغزة 1436هـ/2010م.
١٣. مختلف الحديث ومشكله وأثره في اختلاف الفقهاء دراسة تطبيقية على أبواب الجهاد - الذبائح والصحج، العقيدة، الأطعمة والأشربة-، مقدّمة من الطالبة إيمان رمضان الغزالي إشراف الدكتور محمد رضوان أبو شعبان قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الحديث الشريف من كلية أصول الدين في الجامعة الإسلامية بغزة، 1435هـ/2014م.

وأما الكتب المؤلفة في الموضوع، وليست رسائل علمية فمن أهمها:

1. دراسة نقدية في علم مشكل الحديث لإبراهيم العسوس، طبعها المكتب الإسلامي بيروت دمشق، 1996م. وهي عبارة عن رسالة صغيرة تعطي لمحة عن علم مشكل الحديث وأهم مصنفاته، ويمكن أن تعتبر كمقدمة في علم المشكل.
2. مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها لعبد الله القصمي، مراجعة وتحقيق خليل الميس، طبعة دار القلم بيروت. ويحتوي الكتاب على الأحاديث التي استشكلتها العلوم الحديثة من طبيعية وجغرافية وفلكية وحسابية، ولم يراع المؤلف ترتيباً معيناً، وإنما سرد الأحاديث سرداً.

3 مشكلات القرآن ومشكلات الأحاديث، أو التوفيق بين النصوص المتعارضة، لمحمد عبده وآخرون، طبع في القاهرة، وليس فيه تعريف للمشكل، وإنما هو عرض لكثير من الآيات والأحاديث المشككة والتوفيق بينها.

وأما الكتب المؤلفة في منهج المؤلف في العقيدة فهي كالتالي :

- منهج القاضي أبي يعلى في أصول الدين، لفهد الفايز، وهي رسالة علمية نال بها الباحث درجة الماجستير من قسم العقيدة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض. ولم أستطع الاطلاع عليها، ولكن من عنوانها يظهر موضوعها وهو منهج أبي يعلى في العقيدة .

- القاضي أبو يعلى وكتابه مسائل الإيمان، تأليف د.سعود الخلف، دار العاصمة، السعودية، ط/1،

1410هـ.

قسمه المحقق إلى قسمين، القسم الأول جعله ترجمة لأبي يعلى الفراء، وركز فيه على منهجه في العقيدة بين ناقديه ومادحيه، وأما الجزء الثاني فخصصه لتحقيق كتاب مسائل الإيمان، وموضوع الكتاب هو الجواب عن سؤال ورد إلى المصنّف فيما يخصّ بيان قول أحمد في مسائل الإيمان، كما ذكر ذلك في بداية الكتاب، وجعل المسائل تسعاً .

-المسائل العقيدية من كتاب الروايتين والوجهين للقاضي أبي يعلى، تحقيق الدكتور سعود الخلف، دار أضواء السلف السعودية، الطبعة الأولى 1419هـ. أصل الكتاب جزء من كتاب الروايتين والوجهين الذي خصّه المؤلف لذكر الآراء المختلفة عن الإمام أحمد، والترجيح بينها، وأغلب الكتاب في مسائل الفقه، وفي آخره مسائل تتعلق بأصول الفقه، وأخرى بالعقيدة، فاستلّ المحقق مسائل العقيدة في مؤلف خاص، وجعله أيضاً قسمين: قسم للدراسة حول المؤلف، وقسم لدراسة الكتاب، ويبلغ عددها المسائل اثنا عشر مسألة، منها في تفضيل الصحابة، ومنها في الاستواء، ومنها في النزول... .

- مختصر المعتمد في أصول الدين، رسالة علمية لنيل درجة الماجستير، من طرف الطالبين "مشاعل بن خالد باقاسي ومحمد بن سعود السفياي"، بجامعة أم القرى بمكة، وقد نوقش جزء الأول منه سنة 1422هـ، والجزء المتبقي سنة 1424هـ. وموضوع الكتاب هو مسائل العقيدة، كمسألة الصفات والإيمان وغيرها، وهو مختصر من كتاب المعتمد.

- النهجية العامة في التحقيق:

- من أجل محاولة أن يظهر هذا الكتاب على الوجه الصحيح، والصورة التي وضعه عليه المؤلف،

حاولت أن أسير في التحقيق على الخطوات الآتية:

- اعتمدت في تحقيق النص على النسخة الوحيدة التي حصلت عليها، وحاولت الاستفادة في التحقيق من الكتب التي نقلت نصوص من إبطال التآويلات، ككتاب "دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه" لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي الحنبلي الذي خصه للرد على أبي يعلى وأصحابه، وقد نقل من الكتاب نصوصاً كثيرةً مصرّحاً بذلك، وكذا من كتاب شرح مشكل الحديث لعبد الجليل القصري الذي حاول الجمع بين كتاب أبي يعلى وكتاب ابن الجوزي، وقد نقل نصوصاً كثيرةً من إبطال التآويلات ولم يصرح بذلك، وكذا كتب ابن تيمية وتلميذه ابن القيم .
- وأما توثيق نص الكتاب، وتصحيحه، فكان بمراعاة الأمور الآتية في العموم:

١. إتباع الرّسم المعروف حالياً حسب القواعد الإملائية المتعارف عليها في عصرنا الحاضر، ثم مقابله بالمنحطوط.
٢. إثبات السّقط في المتن بين عارضتين، والإشارة إليها في الهامش.
٣. ذكر مصادر الكتاب التي أخذ منها المؤلف مادته العلمية إن وجدت.
٤. توثيق الأقوال التي نسبها المؤلف إلى غيره، أو نقلها عنهم.
٥. بيان مواضع الآيات الواردة في النصوص وبيان رقمها، ونسبتها إلى سورها في القرآن الكريم.
٦. تخريج الأحاديث الواردة في المتن من كتب الحديث المعتمدة، والحكم عليها إذا أمكن ذلك.
٧. تخريج الآثار من الكتب الممّعة بجمعها، ومحاولة البحث عن حكمها في الرّفْع والوقف .
٨. شرح غريب المفردات اللّغوية، وإرجاعها إلى المعاجم الأصلية المعتمدة ككتب شرح وغريب الحديث.
٩. التّعليق على بعض المواضع التي رأيت من المناسب التنبيه عليها، معتمداً على المصادر الأصلية للحديث.
١٠. ترجمة بعض الأعلام الواردة في النص، إن لم يكونوا مشهورين، وأغفلت تراجم الصّحابة والمشهورين من العلماء.
١١. إعداد فهرس فنية علمية عامة للكتاب، تسهيلاً للرجوع إليه، وهي تتضمن:
 - فهرس الآيات القرآنية.
 - فهرس الأحاديث النبوية .
 - فهرس الآثار.
 - فهرس الأشعار.
 - فهرس الأعلام .

○ فهرس الموضوعات .

- منهجية التحقيق في المتن :

○ بالنسبة للآيات القرآنية فحاولت كتابتها موافقة لما عليه مصحف المدينة النبوية، وعلى رواية حفص من قراءة عاصم المشهورة، وذلك لأنها القراءة المنتشرة في العراق لعصور عديدة، حتى في عصر المؤلف، قال أبو حيان الأندلسي ت: 754 هـ في تفسيره: "قراءة عاصم، وهي القراءة التي ينشأ عليها أهل العراق"، وقال غانم القدوري: "قراءة عاصم انتشرت في الأمصار الإسلامية في وقت مبكر، وسادت في كثير من البلدان، لا سيما في العراق...".^١

○ توسع المصنّف في شرح بعض الأحاديث توسعاً طويلاً، ممّا اضطرّه إلى تقسيم الشرح إلى فصول، فقامت بإضافة عناوين من عندي لكل فصل وجعلتها بين عارضتين تسهياً على القارئ.

○ بينت بعض الأخطاء الظاهرة في تصحيف الكلمات التي جاءت من النَّاسخ أو المصنّف نفسه، والتي لا تحتمل غيرها، فأثبت الصّواب في الأصل ثمّ علّقت عليها في الهامش، ونبّهت على الروايات المصحّفة، ومثالها ما وقع في الصّفحة 249 من هذا الجزء في نقل المصنّف لقول موسى عليه السلام: "قال شبّهت صوته بصوت الرّعد [حين] لا يترجّع" حيث جاء في المخطوط رسم "حتى لا" بدل "حين"، وجاء في الحاشية: قوله: "حتى لا" رسم في الأصل محتمل لما هنا، ولأن يكون "حين لا"، وهو موافق لما جاء في كتاب السنّة لعبد الله بن أحمد والظاهر أنّه الصّواب، ولذا جعلته بين عارضتين، وقد أشار إلى هذا المنهج في إثبات الصّواب في المتن الدكتور الجبوري في كتابه^D، وأمّا إذا كان الخطأ الواضح متكرراً، فإني أتّبه على ذلك في الموضوع الأوّل فقط.

○ حاولت أن يكون الخط موافقاً في الكتابة لقواعد الإملاء المعاصر، إلّا ما كان من بعض أسماء الله تعالى كالرّحمن، فأبقيتها على ما هي مشهورة به، وأثبت الهمزات التي حذفت في النسخة، إذ أصل الكتاب كتب بخط نسخي ليس فيه إثبات الهمزة في كثير من الأحيان حتى في الآيات، فحاولت أن أتخاشى كل ما يخرج عن الإملاء المعاصر تسهياً على القارئ.

○ أضفت ترقيماً جديداً لكلّ حديث أو أثر مشكل ساقه المصنّف وشرحه، وجعلته على الأبواب كما جعله المصنّف، كما سأبيّنه في منهج الكتاب، وجعلت التّريّمين على العدّ التّصاعدي، وجعلته بين معكوفتين حتى

١ ينظر البحر المحيط في التّفسير لأبي حيان الأندلسي (23/1).

٢ ينظر محاضرات في علوم القرآن لغانم بن قدوري الحمد (150/1).

D ينظر منهج البحث وتحقيق النّصوص ليحيى وهيب الجبوري (131/1، 132).

يتسنى للقارئ معرفة عدد الأحاديث والآثار المشكّلة التي رتبها على الأبواب، إذ لم يفرّق المصنف بين الأحاديث إلاّ بقوله: "حديث آخر"، وأمّا روايات الحديث الواحد وطرقه وشواهده التابعة له، فلم أرقمها اكتفاءً بترقيم حديث الباب.

○ بلّغسبة لعلامات التّقيط فحاولت أن تكون مناسبة للتّقيط المعاصر من وضع الفاصلة بين الجمل المتتابعة، والنّقطة في آخر الكلام، وعلامة الاستفهام والتّعجب في مواضعها... وهكذا.

○ بما أنّ المخطوط تأخرت كتابته إلى القرن الرابع عشر الهجري 1337هـ/1918م، حيث انتشرت الطباعة، وكثرت الكتب المطبوعة، فإنّ ناسخ المخطوط لم يَبْنِ المخطوط على اللّوحات - وجهاً وظهرًا - وإمّا كتبه على عدّ الصّفحات، ولذا من وصف النّسخة المخطوطة في دار صدام للمخطوطات ببغداد، لم يشيروا إلاّ إلى عدد صفحات المخطوط، ولم يذكروا عدد اللّوحات ولا تفصيل الوجه والظهر للوحة أ، ممّا جعلني أشير أيضًا في النّص إلى الصّفحات وجعلتهما بين خطين مائلين، مبتدأً بذكر رقم الصّفحة هكذا على سبيل المثال /ص- 1/ أو /ص- 2/.

○ استعملت نقطتين بعد كلمة " قال " ومشتقاتها " :".

○ وضعت جمل مقول القول والعبارات المهمّة كالأحاديث والآثار بين علامتين " " .

○ إذا كانت عبارة مقول القول تحتوي هي الأخرى على أقوال متعدّدة فقد أجعل الجملة الأم بين حاضنتين، إذا خشيت أن تلتبس العبارات بمعرفة نهاياتها في الجملة الكبرى .

○ ضبطت بعض الكلمات التي خشيت أن تتصحّف على القارئ بالشّكل، وقد حاولت التّوسط في ذلك، فشكّلت ما أراه مُشكلاً فقط .

○ وضعت علامة ؟ بعد الجمل الاستفهامية .

○ وضعت الجمل الاعتراضية بين خطين هكذا -...- .

○ فصلت الجمل المرتبطة ببعضها بفاصلة، وبين الجمل غير المرتبطة بنقطة .

○ جعلت كل الزّيادات سواء من النّسخ أو من عندي بين معكوفتين [...] إلاّ ما كان من الأخطاء الإملائية الظاهرة فقد أشير في المواضع الأولى فقط لتكرّرها على نفس النّسق، ولكثرتها.

منهجية التّحقيق في الهامش:

○ حرصت على نقل الصّفحات والأجزاء وجعلتها المعوّل في العزو، فأبيّنتها دائماً، مبتدئاً بالجزء أو المجلد أولاً، ثم أتبعه برقم الصّفحة، وأجعلهما بين قوسين مفرّقاً بينهما بعارضة، والرقم الأوّل يكون إمّا للمجلد وإمّا إلى الجزء، وإن كان الكتاب جزءاً واحداً أثبت الجزء برقم (1/.....) وعزوت للصّفحة بعدها، وأجعلها بين قوسين، بمعنى أنّ وجود الرقم (1/....) لا يدلّ عندي على أنّ الكتاب ذو أجزاء، وذلك لأنيّ وجدت بعض المطابع الحديثة جمعت وطبعت الكتب المختلفة في مجلد واحد، كموسوعة الحديث الشّريف للكتب الستّة التي جمعت في مجلد واحد، فارتأيت أن أثبت الرقم الأوّل ولو لم يكن الكتاب مجزئاً، وفي بعض الأحيان -من باب النّافلة- أنقل أرقام الأحاديث -خاصة الكتب الستّة- أو أذكر الباب والكتاب، إن وجدت في المطبوع، تسهياً على القارئ وتيسيراً له.

○ عند إيراد أسانيد المتون أو الأحاديث، أكتفي بذكر الصّحابي إذا كان الحديث لم يختلف فيه تصحيحاً وتضعيفاً، وإلاّ توسعت لذكر الرّواة الذين يدور عليهم السند دون غيرهم، لأنهم الجزء الأهم فيه، وحتى لا تطول الحواشي بما لا طائل كبير تحته.

○ لم أجعل هدفي من هذا العمل هو تخريج الأحاديث والآثار من جميع كتب السنّة، إذ هناك كتب اختصت بذلك، وإنّما اكتفيت بما هو لازم للحكم على الحديث صحّةً وضعفًا أو بما يقوم بالعرض، متحاشياً في ذلك الكثير من الطرق والأسانيد التي يغني عنها غيرها حتى لا تطول الحواشي بالتخريج، وأشير إلى رواياتها بقولي مثلاً: "أخرجه جمع من محدّثين منهم...".

○ حاولت أن أنقل أقوال أئمة الشّأن في حكمهم على الأحاديث التي ليست في الصّحيحين، سواء من المتقدّمين أو من المتأخرين وحتى من المعاصرين، ويكون حكمي في الغالب تابعاً لهم، وأمّا إذا اختلفوا فحاولت التّرجيح بما أراه مرجّحاً من قرائن وأمارات.

○ حاولت عند الحكم على الأحاديث أن أبحث عن أحكام الأئمة الذين سبقوني في الحكم على الحديث، وإلاّ حاولت أن أصبّ بحثي في الإسناد ورجاله، محاولاً أن أجعل حكمي راجعاً إلى الأسانيد ورجالها، ثم أنظر في معنى الحديث، ومنهجي في النّظر إلى المتون هو كالتالي: إن كانت فيها استحالة شرعية أو عقلية أو استحالة عادة واضحة جليّة لم يختلف فيها العلماء، علّقت الحكم عليها، وأمّا التي معانيها محتملة أو بعيدة الاحتمال للاستحالة، أو ممّا اختلفت أنظار العلماء فيها بين محيل لها ومجوّز لها، فلم أعرج عليها، ولم أجعل حكمي متعلّقاً بها، وإن كان بعض العلماء علّق ضعف بعض الأحاديث عليها ^١.

١ ينظر على سبيل المثال هامش حديث "رأيت ربي في أحسن صورة" (417/1).

- بالنسبة لتحسين الأحاديث فإنِّي أحسن أحاديث الراوي الذي ضعفه خفيف، وأما الكذاب والمتروك والذي ضعفه شديد فإنَّ حديثه لا ينبغي، بل يبقى في حضيض الضعف و النكارة، ولكن قد يكون الحديث صحيحاً من حديث غيره، ولذا قد يورد المصنّف حديثاً من طريق أو إسناد شديد الضعف، ومعنى ذلك الحديث صحيح قد صحّ من طريق غير صاحب الكتاب، فإنِّي أشير إليه ، وفي ذلك قال ابن تيمية: " وهذا الحديث وإن كان معناه صحيحاً فإسناده لا يحتج به، وإمّا يثبت معناه بأحاديث أخر، فإنه لا يعرف إلا من حديث محمد بن مروان السدي الصغير عن الأعمش، وهو عند أهل المعرفة بالحديث موضوع على الأعمش" ^١.
- بالنسبة للأحاديث الخارجة عن الكتب التسعة، فإذا كان للحديث الواحد روايات فيها ضعف أو نكارة، فإنِّي أؤخرها عن الروايات الأجود منها، ولو كان أصحاب الأضعف متقدّمين في الوفاة، ثمّ أحقها بعدها من باب التقوية، لأنّ المقصد من البحث هو معرفة صحة الحديث من ضعفه.
- لم أذكر المذاهب والأقوال المختلفة في معاني أحاديث الصفات والعقائد، وإمّا اكتفيت بذكر المراجع والكتب التي تكلمت في ذلك لمن أراد التوسع والوقوف عليها، وذلك للأمر أهمّها :
- أنّ ذلك سيطول جدّاً إذ معاني الصفات خاصة الخبرية منها، ممّا أطال العلماء في تفسيرها وشرحها.
 - كثرة الاختلاف في هذا الباب، ممّا أدى إلى اختلاف الأمة الإسلامية إلى أهل السنة ومعتزلة ومجسمة وغيرها.
- حاولت تخريج جميع الأحاديث والآثار والحكم عليها، فحكمت على الأحاديث المرفوعة بالصحة أو بالضعف على حسب ما أتوصّل إليه من البحث، وأما بالنسبة للآثار الموقوفة على الصحابة، فإنِّي جعلت الحكم للإسناد فقط إن لم يكن لها حكم الرفع، فأحكم على أسانيدنا صحةً وضعفاً، وأبيّن هل هي من الإسرائيليات أو لا.
- بالنسبة لتخريج الحديث، فإن كان في الصحيحين أو أحدهما، فأكتفي بالعزو إليهما، إلا إذا كانت هناك لفظة مهمة في الحديث لا توجد عندهما فأتوسع في الحديث إلى الكتب الستة، ثمّ إلى التسعة، وهكذا بحسب الحاجة، وأمّا إذا لم يوجد الحديث أصلاً في الصحيحين فأتوسع على نفس السياق إلى الستة، فإن وجد فأكتفي بذلك إذا كان ممن أئفق على تصحيحه، وإلا فإلى التسعة بزيادة الموطأ ومسنّد أحمد وسنن الدارمي، ثمّ إلى المسانيد والمعاجم والكتب الأخرى، بحسب الحاجة، إذ هدي في الغالب هو البحث عن حكم الحديث، أو تقوية ذلك.

^١ ينظر على سبيل المثال هامش حديث "غضب الله من كفر الكافرين" (514/1).

ينظر كتاب الرد على الأحنائي (210/1، 211).

- الطريقة المتخذة في الحكم على الأحاديث هو البحث عن أحكام أئمة الحديث خاصة المتقدمين منهم على الأحاديث أو الأسانيد، سواء الصريح منها كإطلاقهم الصحة والحسن، أو غير الصريح منها كاشتراط بعضهم الصحة في كتبهم، أو أنهم لا يوردون في كتبهم إلا ما يحتج به، فإن وجدت حكماً متفقاً منهم سلمت له، وإلا حاولت أن أرحح بين أحكامهم بما يظهر لي.
- لم أجعل أسانيد النقول عن الأئمة والعلماء محلاً للتصحيح والتضعيف، خاصة إذا كانت مروية عنهم في الكتب الجامعة لأقوالهم، إذ لو فتح الباب للبحث عن صحة النقول عن العلماء لم يمكن التأكد إلا من القليل النادر، والعلماء مأمونون على نقولهم وموثقون فيها.
- رُتبت الكتب الستة حسب قوة شرطها في الحديث والرجال كما قررها ابن طاهر في شروط الأئمة الستة وابن رجب في شرح علل الترمذي، فجعلت أولها صحيح البخاري ثم صحيح مسلم ثم سنن النسائي أو سنن أبي داود ثم جامع الترمذي ثم سنن ابن ماجه ثم أتوسع إلى التسعة مقدماً موطأ مالك ثم مسند أحمد لقدمهما ولتقدم مصنفيهما في علم الحديث، ثم سنن الدارمي. وأما باقي الكتب فترتيبها يكون على الترتيب الزمني أي الأقدم في التاريخ إلا إذا كان صاحب الكتاب ممن اشترط الصحة في كتابه، فقد يقدم على غيره.
- إذا تعددت روايات الحديث في الكتب الستة أو الصحيحين فإني أكتفي بذكر بعضها، وأشير إلى الباقي بقولي "...في عدة مواضع، منها .."، أو بقولي "وغيرها".
- بالنسبة للأحاديث التي لم أقف عليها، حاولت إيراد ما يكون قريب المعنى منها أو يشبهها، حتى يتسنى للقارئ الوقوف على معانيها ولو من بعيد، كما حاولت التنبيه على بعض الروايات التي ظهر لي أنها ربما تكون خطأً أو تصحيفاً، وحاولت توجيه ذلك بما يظهر لي^١.
- عند سوق الروايات والطرق من غير الكتب الستة، فإني أعمد التغافل عن بعضها إذا كانت بنفس رجال وسياق مثيلاتها، وخاصة إذا كثرت، وقد أشير إليها بقولي في بداية التخريج "منهم" أو في نهاية التخريج بقولي "وغيرهم"، إذ لا تكون ذا أهمية كبيرة حينئذ، وستطول الحواشي بها، ولذا اقتصر على بعضها.
- عند وجود الاختلاف في صحة الحديث وضعفه فقد أحتاج إلى ذكر من أخرج الحديث ممن اشترط الصحة في كتابه دون غيرهم ممن تقدمهم في التصنيف، أو دون الالتزام بالمنهج الأنف الذكر، لأنّ البيان لصحة الحديث يحتاج إلى ذكر من اشترط الصحة في كتابه، ولو لم يلتزمها كابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما،

١ ينظر على سبيل المثال هامش حديث "في جلد الكافر بذر الجبار" ومجيء رواية "نوع الجبار" (430/1).

ومسند أحمد الذي قال فيه مصنفه: "فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله، فارجعوا إليه فإن وجدتموه فيه، وإلا فليس بحجة"، وذلك بحثاً عن أسباب تقوية الحديث.

○ تَبَّهت في بداية الكتاب على بعض الأخطاء الإملائية التي كثرت في النَّسخ، وذكرت في الهامش قواعد كتابتها في اللُّغة العربية وعملت على تصحيح الأخطاء الإملائية، وجعلها موافقة لقواعد الإملاء الحديثة، ولو كانت مثبتة في جميع النَّسخة تسهياً على القارئ .

○ عزوت كل الآيات القرآنية إلى أماكنها في المصحف بذكر السُّورة أولاً ثم أتبعها برقم الآية، جاعلاً لها بين معكوفتين .

○ حاولت في آخر كل باب العزو إلى الكتب التي شرحت الحديث وتوسعت فيه، وحاولت أن أركز على الكتب التي تتكلم على الجانب الذي يهتم به الكتاب في موضوعه، وهو مشكل الصِّفات، فإن عدت أو قلت، فأعزو إلى الكتب التي تتكلم على الحديث ولو بشكل عام، أو على ألفاظ الحديث بشكل خاص، مثل كتب شروح الحديث وكتب اللُّغة، وقد أجد المصنّف الواحد يتكلم عن الحديث في كتب كثيرة، مثل السيوطي - رحمه الله - فأقتصر على بعض كتبه، إلا إن وجدت فائدة زائدة أو توضيحاً أكثر، فأعزو إلى الكتابين معاً. والله تعالى أعلم.

○ استعملت في العزو في الهامش كلمة ينظر سواء كان اللَّفظ المنقول بلفظه أو بمعناه، وسواء جرى فيه اختصار أو لا، لكون المعوّل عند الباحث هو معنى الكلام، فإذا صحَّ المعنى كان اللَّفظ والمعنى سواء، وإتّما يساق اللَّفظ للاستشهاد به، وهذه لغة القرآن إذ ينقل كثيراً من معاني كلام الأنبياء ب "قال"، وإن كانت لغتهم غير عربية .

○ اعتمدت في بعض الأحيان على طبعين مختلفتين للكتاب الواحد، وقد أعزوا إليهما جميعاً، إمّا لأجل زيادات أو فوائد، ولذا فإني أعتمد نسخة منهما كأصل، وأعزو إليها بدون قيد، وأثبت في فهرس المصادر والمراجع النَّسختين، وإذا ما عزوت للنَّسخة الأخرى - الفرع - لأجل زيادة أو فائدة، فإني أتبه على ذلك بقولي: "كما في نسخة فلان أو طبعة كذا أو تحقيق فلان".

○ اعتمدت في عزو الأحاديث إلى الكتب الستة على "موسوعة الحديث الشريف للكتب الستة"، إشراف ومراجعة صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، طبعة دار السلام للنشر، وهو كتاب مطبوع يجمع الكتب الستة بحجم مصغّر، من إنشاء وعمل مجموعة من الباحثين، ولكني قد أنقل من طبعات أخرى كلام المحقّقين لبعض الكتب الستة مع التنبية على ذلك، كقولي وقال الشيخ شعيب الأرووط، أو الشيخ ناصر الدّين الألباني في حاشية

سنن....، وكذا وقع لي في مسند أحمد حيث اعتمدت على نسخة الرسالة بتحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، ونقلت بعض كلام الشيخ أحمد شاکر من المسند بتحقيقه

○ في بعض الأحيان يكون في الكتاب الواحد اختلاف في الطبعة بين أجزاءه، كما في كتاب "الإبانة لابن بطة" حيث كانت المجلدات مستقلة بموضوعاته، كالرد على الجهمية منفصلة عن فضائل الصحابة، ولم يتبع المحققون في الترتيب سابقه م، فجاء كل كتاب منفردا، وذلك أن الكتاب حقق في أجزاء ووزعت على طلب الدرسات العليا، مما اضطرني لعد كل الأجزاء في التحقيق، أي لم ألتفت إلى موضوع المجلدات، وإنما نظرت إلى الكتاب كاملاً على أنه سبعة مجلدات، وقد أشير إلى عنوان المجلد في بعض الأحيان.

○ اختصرت في بعض الأحيان عناوين بعض الكتب عند العزو إليها إذا كان فيها طول، مثل "نقض الإمام عثمان بن سعيد الدارمي على المريسي الجهمي العنيد" إلى "نقض الدارمي على المريسي"، ومثل "الاستدكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار"، و"التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد" إلى الكلمة الأولى منهما، وكذا في كثير من الكتب التي يكثر دورانها، لعدم وقوع اللبس مع كتاب آخر عند الاختصار.

○ قمت بعزو الأحاديث والأقوال إلى الكتب المطبوعة، المشهورة بنسبتها إلى مؤلفيها حسب ما ينقله المحققون للكتب، ولم ألتفت إلى من طعن في نسبة بعض الكتب إلى مؤلفيها، مثل كتاب الرؤية للدارقطني، فإن له عدة طبعات وبعضهم طعن في نسبه للدارقطني، وكذا الإبانة للإمام الأشعري، فألتزم بالظاهر فيما أجد، ولا يمكنني التحقيق في نسبة كل كتاب، سواء نسب له أو لغيره، فهو عندي من الكتب المسندة في السنة أو المشهورة بين الناس.

○ تبهت على بعض الأخطاء التي وقع فيها المصنف في تخريج الأحاديث سواء المنهجية أم غيرها، كما وقع له في حديث "قول أهل الجنة يا رب ألم تغفر لنا؟ فيقول: بلى..."، وحديث "إذا كان يوم القيامة مد الله الأرض مد الأديم...".

○ قد يتعذر علي في بعض الأحيان الوصول إلى بعض الكتب والمصادر والوقوف عليها، فأضطر إلى العزو للكتب التي نقلت منها.

○ ارتأيت في العزو إلى ذكر اسم المؤلف لبعض الكتب بعد عراوتها، للتعريف بها، خاصة إذا كان مشتركاً بين مؤلفين، كفتح الباري لابن حجر وابن رجب، وذلك حتى لا يقع الالتباس.

○ حاولت ترتيب المصادر والمراجع في الحاشية حسب الأقدم فالأقدم في الوفاة، إلا ما كان في الكتب الحديثية كالكتب الستة كما مضى التنبيه عليه.

- أثرت أن لا أذكر تفصيل الكتاب وبياناته عند ذكره لأول مرّة، كما هو معروف في بعض مناهج البحث الأكاديمية، واكتفيت بما سيذكر في قائمة المراجع في آخر الكتاب، وذلك لتَهجين بعض المحقّقين للطريقة الأولى، وأتّما إطالة للحواشي فقط، منهم رمضان عبد الثواب في كتابه مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين (66، 65/1).
- قمت بشرح بعض الألفاظ والكلمات الغريبة، وتسهيلها للقارئ من أجل تسهيل الفهم، كما حاولت أن أذكر بعض المراجع اللغوية حتى يتسنى التوسّع في فهمها.
- نَبّهت على مواضع الإشكال في بعض الأحاديث التي لم ينبّه المصنّف عليها، وظهر لي أنّ وجه الإشكال فيها غير ظاهر لمن لم يمعن النّظر، ولم أتعرّض للأحاديث التي إشكالها ظاهر^١.
- ترجمت لبعض الأعلام الواردة في الكتاب، وتحاشرت في الغالب تراجم المشهورين من الصّحابة والأئمة، وكذا ترجمة الرّواة الذين وردوا في أسانيد الأحاديث وأصحاب الكتب المعروفة عند نقل أقوالهم، إلّا ما كان من بعض شيوخ أبي يعلى الذين يكثر النقل عنهم، وهم وكتبه غير معروفين، لأنّ ذلك سيثقل الحواشي ويزيد من حجمها. وربّما صارت التّراجم في بعض الأحيان نوعاً من الحشو الذي يثقل الكتب لكونها موجودة في كتب التّراجم، إلّا في جانب الدّراسة فقد أترجم لبعض أصحاب المقالات الهامة للتعريف بهم لمن لا يعلم أقدارهم، وإن كانوا مشهورين.
- لما ظهرت المكتبة الشّاملة المرتبطة بالمطبوع، وحصلت عليها في 2016م، أراحتني كثيراً، وأكسبني وقتاً ثميناً، فحوّلت جلّ عزوي للكتب التي اعتمدتُها إلّا في الطبعات التي رأيتها رديئة، وقد حاولت استدراك العزو في البحوث السابقة قدر المستطاع، محاولاً توحيد الكتب المعزوة إليها، وخاصة أنّ بعض البحوث كانت قديمة، وأني فقدت جلّ مكتبي في دمشق بعد تنقلي منها، وقد شعرت في الختام أنّه بقيت مواضع خفيت عليّ، ولم أستطع استدراكها، إلّا بمراجعة كل الهوامش، وذلك يحتاج منّي لوقت طويل للمراجعة والتّدقيق، وقد اسنفضت مدة الرّسالة. فلعتذر لأساتذتي الأفاضل، وأرجو منّهم أن يعلموا أنّ أيّ نقل أو كلام من كتاب في هذه الرّسالة فهو موثّق من كتاب مطبوع أو مطابق على مطبوع، وأنّ المواضع التي قد تتخالف مع صفحات كتب المصادر والمراجع إن وجدت فليّما سببه ما سبق ذكره، وأنّ عزوها من طبعة أخرى، وقد تساعد المكتبات الإلكترونيّة على التّأكد من ذلك.

١ ينظر على سبيل المثال هامش شرح حديث "إنّ الله قد ملأ العرش، حتى إنّ له أطيّطاً كأطيّط الرّجل" (245/1).

○ كما أعتذر أيضا إلى أساتذتي الأفاضل عن عدم تمكّني من إفراذ صفحات مفردة لفواصل أو مربعات أو لوحات المباحث في الفصل الثاني والثالث، وذلك لاضطراري لإضافة كثير من البحوث والمطالب بعد الانتهاء من الرسالة والفهارس، ممّا ألجأني إلى استعمال الفراغ الموجود في صفحات لوحات المباحث، أو ما يسمّى بفواصل البحوث لإتمام مادة المطالب من غير اضطراب في الفهارس.

- خاتمة الكتاب:

- ذكرت في آخر الأمور العامة التي توصلت إليها عن الكتاب ومصنّفه، وذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات من خلال البحث .

- ذكر الفهارس مرتبة حسب الترتيب الهجائي:

○ وضعت فهارس لمّتن الكتاب، وتحاشيت وضع فهارس للحواشي، وكذا لقسم الدّراسة ألاّ فهرس الموضوعات لأنّ ذلك سيطول جدّا لكثرة الروايات والأقوال والأعلام، ولأنّ المقصد من التّحقيق هو نصّ المؤلّف، والدراسة والحواشي تابعة له.

○ قسمت الفهارس إلى سبعة أقسام قسم للآيات، وقسم لأطراف الأحاديث، وقسم للآثار، وقسم

للآيات الشعريّة، وقسم للأعلام، وقسم للمصادر والمراجع، وقسم للموضوعات، وهي كالتالي :

○ فهرس الآيات ورتبته ترتيب تصاعدي على ترتيب المصحف، مع إعطاء اسم السّورة ورقم الآية مع

الصّفحة، وإذا طالت الآية ذكرت جزءًا منها، وأضع نقاطًا متواصلة للدّلالة على عدم انتهائها.

○ فهرس أطراف الأحاديث وجعلت ترتيبه أيضًا هجائيًا، واكتفيت بذكر طرف من كلّ رواية للحديث

تبيينًا على كلّ، وذكرت موضوعة بالصّفحة.

○ فهرس أطراف الآثار على التّرتيب الهجائي حيث أذكر طرف الأثر وقائله وموضعه من الكتاب، وجعلت

الآثار لما عدا الأحاديث المرفوعة، فيدخل فيها أقوال الصّحابة والتّابعين ومن بعدهم .

○ فهرس الأبيات الشعريّة، وجعلت ترتيبها على القافية ترتيبًا هجائيًا، ونظرًا لقلّة الأبيات في الكتاب لم

أذكر القافية في الفهرس بل اكتفيت لإيضاحها بذكر البيت صدرًا وعجزًا، ثمّ أذكر الصّفحة بعدها.

○ فهرس الأعلام وجعلته للأعلام المذكورين في الكتاب من غير الأنبياء والصّحابة، لأنّ الخلاف العقائدي

وقع بعدهم، وقد سبق ذكرهم في الأحاديث، كما تحاشيت ذكر كلّ رجال الأسانيد لأنّ ذلك سيطول، واكتفيت

بذكر من روى عنه المصنّف الخبر سواء كان من شيخ أو من كتاب، كأصحاب الكتب الستّة وغيرهم، ورتبتها

التّرتيب الهجائي، حيث أذكر اسم العلم كما ذكره المصنّف أو بما اشتهر به، ثمّ أذكر اسمه كاملاً مع ذكر موضعه من الكتاب.

○ فهرس المصادر والمراجع على التّرتيب الهجائي، مع ذكر المؤلف ووفاته ورقم الطبعة وتاريخها واسم الدار وموطنها إن وجد ذلك، أمّا الكتب التي طبعت في الحواشي فجعلتها قسماً كما يلي:

■ الكتب التي طبعت في حواشي كتبٍ أخرى مفصولة عنها بخط أو مربع أو غيره فجعلتها كسابقتها، من غير تنبيه على أنّها في الحواشي، لوضوح ذلك في طبعتها أولاً، ولأنّها مستقلة عن غيرها ثانياً، ومثالها كتاب "المغني عن حمل الأسفار في الأسفار" للعراقي المطبوع في حاشية كتاب "إحياء علوم الدّين".

■ أمّا الكتب التي أدرجت في الحواشي من غير فصل بينها بفواصل واضح وظاهر، ككتاب "الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف"، أو الكتب التي ذكرت منها تعليقات أصحابها، ومثالها انتقادات الذّهي في تلخيص المستدرک المدرج في تحقيق كتاب المستدرک، وكذا تعليقات مصباح الزجاجة المدرج في تحقيق شرح السندي على ابن ماجه، فأنبّه تارة على أنّها في الحواشي حتى يتبيّن ذلك.

- فهرس الموضوعات بذكر طرفه الذي شرحه المصنّف على ترتيبه، فأذكر طرفاً للحديث من أشهر رواية، حتّى يستدلّ القارئ على باقيه مع ذكر الصّفحة ورقم الحديث، متحاشياً الأحاديث التي ذكرت في ثنايا الشّرح.

○ خطة الرّسالة:

قسّمت هذه الرّسالة إلى قسمين: القسم الأوّل: قسم الدّراسة، والقسم الثاني: قسم التّحقيق. ويمكن إيجاز الخطّة على النحو الآتي:

القسم الدّراسي ويحتوي على تمهيد وثلاثة فصول:

الفصل التّمهيدي، تحدّث فيه عن لحة عامة عن صفات الله تعالى، وقسّمته إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: عن صفات الله وأنواعها، وقسّمته إلى ثلاثة مطالب. 1. لأوّل خصّصته لتعريف الصّفات، والثاني لأنواع الصّفات، والثالث المنهج العام لأهل السنّة والجماعة في الأسماء والصّفات.

المبحث الثاني: وخصّصته للكلام في المحكم والمتشابه، وهو أيضاً ثلاثة مطالب. الأوّل في تعريف المحكم والمتشابه، والثاني في الأنواع التي يدخل فيها الاشتباه، والثالث في علاقة المتشابه بالصّفات.

المبحث الثالث: وتحدث فيه عن المجاز والتأويل في الصفات وموقف العلماء منها، وقسمته بدوره إلى ثلاثة مطالب. الأول في تعريف المجاز، الثاني في تعريف التأويل، الثالث في موقف العلماء من المجاز والتأويل في باب الصفات.

وأما الفصل الأول: فجعلته للحديث عن مشكل أحاديث العقائد، وقسمته إلى ثلاثة مباحث.

جعلت **المبحث الأول** في تعريف مشكل الحديث، وهو ثلاثة مطالب. الأول خصصته لتعريف مختلف الحديث لغةً واصطلاحًا، والثاني لتعريف مشكل الحديث لغةً واصطلاحًا، والثالث للفرق بين مختلف الحديث ومشكله وأهم ما صنّف فيهما.

والمبحث الثاني في مشكل العقائد واختلاف الناس فيه، وهو أيضًا ثلاثة مطالب، الأول خصصته لتعريف مشكل العقائد وسبب تخصيصه بالتأليف، والثاني لتاريخ التأليف فيه، والثالث لتعامل العلماء مع هؤلاء مع المتون أو مع الأسانيد.

وأما **المبحث الثالث** فجعلته لأهمية مشكل العقائد وأسباب الزيغ فيه، وقد قسمته إلى ثلاثة مطالب الأول في أهمية مشكل العقائد، والثاني في مذاهب الناس فيه، والثالث في أهم أسباب الزيغ فيه.

وأما الفصل الثاني: فجعلته للحديث عن أبي يعلى وحياته العلمية، وقسمته إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول تحدث فيه عن عصر المؤلف، وقسمته إلى ثلاثة مطالب. الأول في الجانب السياسي، والثاني في الجانب الديني والفكري، والثالث في الجانب الاجتماعي.

المبحث الثاني خصصته لترجمة المؤلف، وقسمته أيضًا إلى ثلاثة مطالب. الأول لنسب المؤلف وحياته العلمية، والثاني لتلاميذه ومصنفاته، والثالث لوفاته وثناء العلماء عليه.

المبحث الثالث تكلمت فيه عن مذهب أبي يعلى في العقيدة، وجعلته في ثلاثة مطالب، الأول: مذهب أبي يعلى في معنى المتشابه، والثاني: في مذهب أبي يعلى في معنى التأويل، والثالث: في مذهب أبي يعلى في الصفات.

المبحث الرابع خصصته للحديث عن تهمة المؤلف بالتشبيه والتجسيم. وجعلته في أربعة مطالب. الأول في معنى التشبيه والتجسيم عند أبي يعلى، والثاني عن تهمة المؤلف بالتجسيم ومناقشتها، والثالث عن أهم أسباب هذه التهمة، والرابع عن خلاصة الكلام في هذه التهمة.

وأما الفصل الثالث: فخصصته لدراسة حول كتاب إبطال التأويلات، وقسمته إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول، جعلته لمحة عامة عن الكتاب وأهميته. وقسمته إلى ثلاثة مطالب. الأول في زمن تأليف الكتاب، والثاني في أسباب تأليف الكتاب، والثالث في التعريف بالكتاب وأهميته عامة.

المبحث الثاني الحديث فيه عن منهج المؤلف ومصادره وأهم مآخذ الكتاب. وهو ثلاثة مطالب. الأول في منهج المؤلف في الكتاب، والثاني في مصادر كتابه، والثالث في أهم مآخذ الكتاب.

المبحث الثالث، وجعلته لأمرين [] للآثار التاريخية للكتاب، والتعريف بالجزء الأخير منه، ويقع في ثلاثة مطالب. الأول في أهم آثار الكتاب التاريخية، والثاني في التعريف بهذا الجزء وأهميته، والثالث في دراسة المخطوط [] وفيه توثيق الكتاب ووصف نسخته.

وأما القسم الثاني من الكتاب فخصّصته لتحقيق نص المؤلف، ويتناول ذكر النصّ محققاً، مع بيان وتوضيح بعض الألفاظ والأبحاث المشكّلة، وتخريج الآيات والأحاديث، وقد سرت في هـ على المتعارف عليه في مجال التحقيق من ضبط النصّ وتنقيطه وذكر الفواصل وغيرها، وترجمة الأعلام وشرح الغريب وتخريج الأحاديث والتعليق على بعض المواضع التي تحتاج إلى ذلك، كما سبق تفصيله في منهج التحقيق. ثمّ ذكرت في آخر البحث خاتمة ذكرت فيها النتائج والتوصيات، وقد ذيلت الكتاب بقسم للفهارس: و يحتوي على سبعة فهارس:

1- فهرس الآيات القرآنية، 2- فهرس الأحاديث النبوية، 3- فهرس الآثار، 4- فهرس الأبيات الشعرية، 5- فهرس الأعلام، 6- فهرس المصادر والمراجع وهو أربعة أقسام:

أ. فهرس المخطوطات، ب. فهرس الرسائل العلمية، ج. فهرس المطبوعات، د. فهرس المقالات والمجلات والمواقع.

7- فهرس الموضوعات.

وفي ختام هذه المقدمة لا بدّ من حمد الله تعالى، على أن بلغني هذا المقام من نهاية الكتاب، حمداً يوافي نعمه، ويكافي مزيده، ويليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه.

ولا أخفي أنّي كلّما أعدت النظر في هذا البحث، وجدت نفسي مقصّرة، ووجدتها تدعوني إلى تغيير هذا وتثبيت ذا، وحذف هذا وزيادة ذا ك، وتصويب ذا وتخطئة ذا ك، ووجدت نفسي تنشد دائماً إلى شيء لا يمكنها الخلاص منه، وما ذلك إلاّ لهزالق بضاعتي وقلة حيلتي وهشاشة مُكنتي في أبواب العلم، وإن كان هذا من طبيعة البشر، فقلّما راجع الإنسان كلاماً قاله إلاّ وعنت له المقالة التي اشتهرت عن العماد الأصفهاني حين قال: "إنّي رأيتُ أنّه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غيّر هذا لكان

أحسن، ولو زيد كذا لكان يُستحسن، ولو قُدّم هذا لكان أفضل، ولو تُرك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليلٌ على استيلاء النقص على جملة البشر."

ولو أتبع نفسي هواها لما استطعت أن أنهي هذا البحث، وما خرج إلى التور من كثرة ترددي، ولكن حسبي أنني بذلت الجهد، وأسهرت الليالي، ووصلت سواد الليل بياض النهار، وزوال الشمس بطولوعها، فما كان فيه من صواب فمن الله وحده، وما كان فيه من زلل فمن نفسي ومن الشيطان.

ولست أزعم أنني أتيت في هذا الكتاب بما لم يأت به الأوائل، بل من علمهم ما جمعت، ومن منهلهم ما كتبت، ومن نورهم ما سطرّ، وما أنا إلا من أبناء هذا العصر الذي نقص فيه العلم والعمل، وما له سبيل إلا التطفّل على من تقدّمه.

ولست أدعي أنني وقّيت هذا السفر حقّه من الدّراسة والتّحقيق، ولكن هذا جهد المقلّ، ولسان حالي يقول: "قد جئكم ببضاعة مزجاة فأوفوا لي الكيل وتصدّقوا عليّ، إنّ الله يجزي المتصدّقين".

فإن كنت قد حرمت أجر إصابة الحقّ، فلسأله تعالى ألا يحرمني أجر الاجتهاد والتّقيب على ما خفي ودقّ. وأسأله تعالى أن لا يخيب رجائي فيه، فهو خير مؤمّل، وأن يعينني ويصوّنني في أموري كلّها.

وما لي إلا أن أتمثّل بقول ابن القيم حين قال: "المرغوب إلى من يقف على هذا الكتاب أن يعذر صاحبه... ها هو قد نصب نفسه هدفاً لسهام الرّاشقين، وغرضاً لأسنّة الطّاعين، فلقارحه غنمه وعلى مؤلّفه غرمه، وهذه بضاعته تُعرض عليك، وموليّته تُهدى إليك، فإن صادفت كُفؤاً كريماً لها، لن تُعدم منه إمساكاً بمعروف أو تسريحاً بإحسان، وإن صادفت غيره، فالله تعالى المستعان وعليه التكلان، وقد رضي من مهرها بدعوة خالصة إن وافقت قبولاً واستحساناً، وبرّد جميلٍ إن كان حظّها احتقاراً واستهجاناً، والمنصف يهب خطأ المخطئ لإصابته، وسيئاته لحسناته، فهذه سنّة الله في عباده جزاءً وثواباً، ومن ذا الذي يكون قوله كلّهُ سديداً، وعمله كلّهُ صواباً، وهل ذلك إلا المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى، ونطقه وحي يوحى".^١

١ ينظر روضة المحبين ونزهة المشتاقين (14/1).

فلسأل الله في آخر هذه المقدمة أن يوفّق كلّ الباحثين عن الحقّ إلى بلوغ مآربهم، وأن لا يؤاخذني عاى ما جانبت فيه الصّواب، وأن يسدّد خطاي فيما يأتي، وأن يجعل هذا العمل دخرًا لي يوم لا ينفع مال ولا بنون إلاّ من أتى الله بقلب سليم. وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

القسم الأول :

قسم الدراسة

و يحتوي على تمهيد وثلاثة فصول:

- لمحة عامة عن صفات الله تعالى. □
- الفصل :مشكل أحاديث العقائد وأهميته.
- الفصل □أبو يعلى الفراء وحياته العلمية.
- □دراسة حول كتاب إبطال التّأويلات.

مدخل

هذا كتاب جليل، تضمّن بالبلّغهم من أبواب الشريعة، حيث اهتم مصنّفه -رحمه الله- بالتّصوُّص الحديثية المشكّلة، وخصّ كتابه بلّحاديث العقائد فقط، فعالج أهمّ الأحاديث الموهمة للتشبيه حسب نظره، مبتعداً عن التّأويل -بنظر المتأخرين- قدر الاستطاعة، وراذلاً على الذين يزعمون أنّ أحاديث الصّفات لا محيص فيها ولا مخرج لها إلاّ بتأويلها عن معانيها الظاهرة، وجعل كتاب "مشكل الحديث وبيانه" لأبي بكر بن فورك^أ أنموذجاً للردّ عليه، فكان كتابه أحد سلاسل الرّدود التّاريخية في باب العقائد، والتي دارت رحاها عبر التّاريخ بين الذين يرون وجوب التّأويل في نصوص الصّفات^ب، أو جوازه بشروطه من جهة، وبين الذين كانوا يمنعون التّأويل مطلقاً، ويمقتونه، ويرونه منهجاً دخليلاً على الأمة الإسلامية في نصوص الصّفات من جهة ثانية.

وقد قامت بينهم الحرب على قدم وساق، وتراموا بالألقاب والسباب، ودبّ فيهم الشقاق والافتراق، حتى قال فيهم الشيخ طاهر بن صالح الجزائري: "وقد نشأت بسبب ذلك عداوةً شديدة بين المتكلّمين والمحدّثين، يعرفها من نظر في كتب التّاريخ، حتّى إنّ المتكلّمين سمّوا جمهور المحدّثين بالمشبّهة، والمحدّثين سمّوهم بالمعطلّة^ج."

^أ هو أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك - بضم الفاء وفتح الراء - الفقيه المتكلّم، أقام بالعراق مدة حيث تلقى علومه ودرّس، ثمّ انتقل إلى الريّ وورد نيسابور، فبنى بها مدرسةً وداراً، وتصدّر للإفادة بها وكان ذا زهد وعبادة، وتوسّع في الأدب والكلام والوعظ والتّحوي، وتوفي مسموماً عند عودته من غزوة إلى نيسابور سنة 406هـ، له تصانيف جمّة، من أهمّ كتبه كتاب "مشكل الحديث وبيانه"، الذي نسج المصنّف هذا الكتاب على منواله للردّ عليه. ينظر تبين كذب المفترّي (232، 233)، سير أعلام النبلاء (214/17)، طبقات الشّافعية الكبرى برقم 316 (127/4 إلى 135)، طبقات الشّافعية، لابن قاضي شهبه (190/1)، شذرات الذّهب في أخبار من ذهب (42/5).

^ب المقصود بالتّأويل في نصوص الصّفات هو معناه الاصطلاحي عند المتأخرين، وهو صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يَحتمله، إذا كان المحتَمَل الذي يراه موافقاً للكتاب والسنة، وينقسم إلى صحيح وباطل. ينظر الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (65/3 إلى 67)، كتاب التعريفات (72/1)، مناهل العرفان (7/2).

^ج ينظر توجيه النظر إلى أصول الأثر (130/1).

فرام المؤلف في هذا الكتاب، بيان وجهة نظره ونظر السلف والمحدثين، والعلماء الدائمين للتأويل، بطريقة كلامية وعقلانية سهلة وسلسة، مبيّناً أنّ مذاهبهم في العقائد من إثبات الصفات على الوجه اللائق بالله، لم تكن عن جهل أو قصورٍ أو تفويض للمعاني، وإّما كانت عن علم وفهم وإدراك للمراد، مع التنزيه ونفي التمثيل والتشبيه بالمخلوق.

كما يظهر في الكتاب خُلق رفيع وسلوك سامٍ في أدب الخلاف في باب العقائد، إذ لا يوجد في الكتاب أي سباب ولا شتم، أو استنقاص للمردود عليه، بل هي سجالات علمية، وردود كلامية من أجل بيان الحق وإحقاقه، وإبطال الباطل وإزهاقه، وذلك لكون الرادّ والمردود عليه تجمعهم رابطة عظيمة هي الإسلام، ولقول الله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾^أ، ولقوله أيضاً: ﴿وَإِنَّ

هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾^أ، حتى ولو كان هذا الاختلاف في نظر البعض خطأً في الاعتقاد، وضلالاً في الدين، مادام المخطئ قد قدّم من الجهد والوسع ما بلغت قدرته، وبذل من الأسباب ما وسعته نفسه وطاقته، لبلوغ الحق المنشود الذي كان مقصده، ولكنّه أخطأ أو أضلّ الطريق إليه، والله تعالى

يقول: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾^D، ويقول أيضاً: ﴿

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا

خَالِدُونَ﴾^N.

ومن أجل ذلك كلّه، أردت أن أجلي في هذه الدراسة جوانب كثيرة عن أبي يعلى وكتابه إبطال التأويلات، وما يتعلّق بهما من مباحث في أبواب العقائد، كتعريف المشكل والتأويل والمحكم والمتشابه...، واستقصاء ذلك في بعض الأحيان، محاولاً في ذلك بيان ما للمصنّف وكتابه من قيمة علمية ودرجة سيّية، وما

١ سورة الأنبياء : الآية [92] .

١ سورة المؤمنون : الآية [52] .

٢ سورة البقرة : الآية [286] .

٣ سورة الأعراف : الآية [42] .

عليه من إشكالات ومؤاخذات جليّة، وكان أكثر اعتمادي في هذه الدّراسة، خاصةً في بيان عقيدة المصنّف ومنهجه في نصوص الصّفات على الإمام ابن تيمية الحرّانيّ الدمشقيّ، لأنّه يعتبر أكثر من تكلم من العلماء في تراث المصنّف العقديّ، نقلاً وتوضيحاً وتحقيقاً، مع نظر ثاقب وفكر نافذ- رحمة الله على الجميع-.

لمحة عامة عن صفات الله تعالى .

المبحث الأول : صفات الله وأنواعها.

المطلب الأول: تعريف الصّفات.

المطلب الثاني: أنواع الصّفات.

المطلب الثالث: المنهج العام لأهل السنّة والجماعة في الأسماء والصّفات.

المبحث الثاني : المحكم والمتشابه.

المطلب الأول : تعريف المحكم والمتشابه.

المطلب الثاني: الأنواع التي يدخل فيها الاشتباه.

المطلب الثالث: علاقة المتشابه بالصّفات.

المبحث الثالث: المجاز والتأويل في الصّفات وموقف العلماء مره.

المطلب الأول: تعريف المجاز.

المطلب الثاني: تعريف التّأويل.

المطلب الثالث: موقف العلماء من المجاز والتّأويل في باب الصّفات.

المبحث الأول : صفات الله وأنواعها.

المطلب الأول : تعريف الصفات.

الصفات في اللغة جمع صفة، يقال وصفت الشيء وصفًا وصفةً، فالهاء عوض من الواو، وهي نعت الشيء بما فيه، وبيان لهيئته، أو هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات نحو طويل وقصير، وقيل هي الأمانة اللازمة بذات الموصوف الذي يُعرف بها، حيث يُفترق بها بين اسمين مشتركين في اللفظ، كقولنا عبد الله الطويل أو القصير، إذا اشترك أكثر من واحد في ذلك الاسم^أ.
وصفات الله هي المعاني القائمة بالذات الإلهية، مما يميّزها عن غيرها، وهي كلّ ما ورد في الكتاب والسنة الصحيحة من الألفاظ الدالة على ذلك^ب.

وتثبت الصفات عند أهل السنة إذا أضافها الله لنفسه، ولكن الإضافات في القرآن نوعان فيجب التفريق بينهما. الأول: الذي هو إضافة ملك. الثاني: الذي هو إضافة وصف.

1- أما الأولى فهي كلّ ما أضافه الله لنفسه، ويكون عينًا قائمة بنفسه، أو حالاً في ذلك القائم بنفسه، قال ابن تيمية: "إنّ المضاف إن كان شيئاً قائماً بنفسه أو حالاً في ذلك القائم بنفسه، فهذا لا يكون صفة لله، لأنّ الصفة قائمة بالموصوف، فالأعيان التي خلقها الله قائمة بأنفسها، وصفاتها القائمة بها تتمتع أن تكون صفات لله، فإضافتها إليه تتضمّن كونها مخلوقة مملوكة، لكن أضيفت لنوع من الاختصاص المقتضي للإضافة، لا لكونها صفة، والروح الذي هو جبريل من هذا الباب، كما أن الكعبة والتّاقة من هذا الباب، ومال الله من هذا الباب، وروح بني آدم من هذا"^د، فقوله تعالى: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَهَا﴾^{هـ}، فإضافة الناقة

^أ ينظر الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجهوري (1439/4)، الفروق اللغوية (31/1)، مختار الصحاح (340/1)، لسان العرب (356/9)، التعريفات (133/1)، تاج العروس من جواهر القاموس (459/24).

^ب ينظر الصفات الإلهية تعريفها، أقسامها لمحمد بن خليفة بن علي التميمي (12/1)، صفات الله ﷻ الواردة في الكتاب والسنة لعلوي بن عبد القادر السقّاف (20/1)، المجلى في شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنی لكاملة بنت محمد الكواري (68/1، 186 إلى 201).

^د ينظر مجموع الفتاوى (151/17).

^{هـ} سورة الشمس : الآية [13].

إلى الله هنا من إضافة الملك والتشريف، إذ الناقة عين قائمة بنفسها، وقوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾^أ، فالروح هنا هو جبريل عليه السلام، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ، وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَكِينًا﴾^ب فالروح هنا هي إحدى الأرواح التي خلقها.

2- وأما الإضافة الثانية، فهي إضافة الوصف إلى الله تعالى، وهو ما كان صفة قائمة بغيرها، ليس لها محل تقوم به.

فإذا كان المضاف إليه لا يقوم بنفسه، بل لا يكون إلا صفة كالعلم، والقدرة، والكلام، والرضا، والغضب، فهذا لا يكون إلا إضافة صفة إليه، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾^ج، فالكلام لا يقوم بنفسه، فلا يقوم إلا بالمتكلم، فإضافته إلى المتكلم إضافة صفة إلى موصوفها، فنحو قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾^د، إضافة العلم إلى الله إضافة صفة إلى موصوفها، فالله لا يتصف إلا بما قام به، لا بما يخلقه في غيره، وهذا حقيقة الصفة، فإن كل موصوف لا يوصف إلا بما قام به، لا بما هو مباين له، وصفة لغيره.

وأما الفرق بين الاسم والصفة أو بين أسماء الله وصفاته فكثيرة، يمكن أن أجمل أهمها فيما يلي:

- الصفة في اللغة مخصصة للاسم مثل زيد الطريف وعمرو العاقل، وليس الاسم كذلك.
- والصفة تابعة للاسم في إعرابه، وليس كذلك الاسم من حيث هو اسم.
- ويقع الكذب والصدق في الصفة لاقتضائها الإخبار، ولا يقع ذلك في الاسم، فالقائل للأسود أبيض على الصفة كاذب، وعلى الاسم غير كاذب.

■ وأما بالنسبة لأسماء الله تعالى وصفاته، فأسماءه سبحانه محل على ذات الله، وعلى ما قام بها من الصفات، فمثل: القادر، العليم، الحكيم، السميع، البصير يدل على أمرين، على الذات

أ سورة مريم: الآية [17].

ب سورة الحجر: الآية [29].

ج سورة التوبة: الآية [6].

د سورة النساء: الآية [166].

هـ ينظر مجموع الفتاوى (290/9)، الصفات الإلهية تعريفها، أقسامها (12/1، 25 إلى 28).

وعلى الوصف القائم بها من العلم والحكمة والسمع والبصر، أما الصفات فتدلّ على الوصف الدالّ على الكمال القائم فقط، فتدلّ على أمر واحد، وهي نعوت الكمال القائمة بالذات، كالعلم والحكمة والسمع والبصر.

■ الاسم متضمّن للصفة، والصفة قد تسليتم للاسم، فكل اسم يدلّ على ذات وصفة كما سبق الدلالة عليه، وكل اسم مأخوذ من صفة، لأنها تستلزمه، فالرحمن مأخوذ من الرحمة، والله مأخوذ من التأله، والربّ مأخوذ من التربية، والعزیز من العزّة، وهكذا، وهو معنى قول العلماء أسماء الله مشتقة، أي أنها مأخوذة من معان قامت في الربّ جلّ وعلا، وليس كلّ معنى يستلزم اسمًا، فنحو الصفات الخبرية مثل الإرادة والمجيء والمكر فلا تستلزم اسم المرید والجائي والماكر.

■ إنّ الصفة ليست هي الموصوف، فالرحمة ليست هي الله، بل هي صفة الله، وكذلك العزّة وغيرها، فهذه صفات لله، وليست هي الله، ولا يجوز التّعبّد إلاّ لله، ولا يجوز دعاء إلاّ الله، لقوله تعالى: ﴿يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾^١، وقوله تعالى: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾^٢، وغيرها من الآيات.

■ الاسم لا يُشتق من أفعال الله، فلا يثبت من كونه يجب ويكره ويغضب اسم الحبّ والكاره والغاضب، أمّا صفاته فتشتق من أفعاله، فنثبت له صفة المحبة والكره والغضب ونحوها من تلك الأفعال، لذلك قيل: باب الصفات أوسع من باب الأسماء.

■ أسماء الله ﷻ وصفاته تشترك في الاستعاذة بها والحلف بها، لكن تختلف في التّعبّد والدّعاء، فيتعبّد الله بأسمائه، فنقول: "عبد الله، وعبد الكريم، وعبد الرحمن"، لكن لا يُتعبّد بصفاته، فلا يقال: عبد الكرم، وعبد الرحمة، وعبد العزّة، كما أنّه يُدعى الله بأسمائه، فنقول: يا الله، ويا رحمن، ويا عزيز اغفر لنا، يا رحيم ارحمنا، ويا كريم أكرمنا، ويا لطيف أطف بنا، لكن لا ندعو صفاته فلا نقول: يا رحمة الله ارحمينا، أو يا كرم الله أويا لطف الله، وغير ذلك، ولكن ينبغي هنا أن نفرّق بين دعاء الصّفة كما سبق، وبين دعاء الله بصفة من صفاته، كأن يقال: اللهم ارحمنا برحمتك، فهذا لا بأس به، فالأول ممنوع والثاني جائز.

١ سورة النور: الآية [55].

٢ سورة غافر: الآية [60].

وأسماء الله وصفاته لا يمكن أن تكون إلا من الكتاب أو من السنّة الصّحيحة، ولا مدخل لاجتهاد الصّحابة أو غيرهم فيها، فهي توقيفية من الوحي سواء كان الكتاب أو السنّة الصّحيحة^١.

المطلب الثاني: أنواع الصّفات.

إنّ من ينظر في كلام المتأخّرين والمعاصرين ممّن صنّفوا في أنواع الصّفات يمكن أن يلمح أنّ أحسن تقسيم لصفات الله هو من قسّمها بالنّظر إلى ثلاث جوانب^١.

أولاً: تقسيمها من حيث ثبوتها ونفيها: فتنقسم الصّفات من هذا الجانب إلى قسمين:

أ - صفات ثبوتية:

وهي الصّفات التي أثبتّها الله سبحانه وتعالى لنفسه، أو أثبتّها له رسوله ﷺ، كالسمع والبصر والعلم والاستواء على العرش، والوجه، واليد.... ونحو ذلك، وكلّها صفات مدح وكمال، وهي أغلب الصّفات المنصوص عليها في الكتاب والسنّة، ويجب إثباتها لله تعالى.

وكثير من صفات الله قد تشترك مع صفات خلقه في اللفظ، وفي المعنى العام المطلق قبل أن تضاف صفات الله إلى الله، وتضاف صفات المخلوق إلى المخلوق، كالسمع والبصر والعلم، فالله حيّ والمخلوق حيّ، والله سميع والمخلوق سميع، والله بصير والمخلوق بصير، ولكن بمجرد الإضافة تختص صفات الخالق بالخالق، وصفات المخلوق بالمخلوق، فصفات الله تليق بعظمته وجلاله، وصفات المخلوق تليق بنقصه وعجزه.

ب - صفات سلبية:

^١ ينظر الفروق اللّغوية (1/29، 30)، مدارج السالكين (1/51 إلى 57)، فتاوى اللّجنة الدائمة رقم 8942 (3/160)، الصّفات الإلهية في الكتاب والسنّة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه (1/175 إلى 180)، الصّفات الإلهية تعريفها، أقسامها (1/11 إلى 21، 39 إلى 41)، صفات الله ﷻ الواردة في الكتاب والسنّة (1/19 إلى 22)، المجلّى في شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى (1/68، 73)، شرح أسماء الله الحسنى في ضوء الكتاب والسنّة (1/252).

^١ ينظر هذه التقاسيم في مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (6/219، إلى 221)، (12/370 إلى 375)، (13/169 إلى 171)، البيهقي وموقفه من الإلهيات (1/181 إلى 373)، الصّفات الإلهية في الكتاب والسنّة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه (1/199 إلى 2006)، الصّفات الإلهية تعريفها، أقسامها (1/65 إلى 72)، صفات الله ﷻ الواردة في الكتاب والسنّة (1/31 إلى 33)، مختصر الأسئلة والأجوبة الأصولية على العقيدة الواسطية (1/30، 31)، المجلّى في شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى (1/198 إلى 201).

وهي ما نفاه الله عن نفسه، أو نفاه عنه رسوله ﷺ، وكلها صفات نقص، كالسنة، والنوم، والظلم...، وغالبًا ما تأتي هذه الصفات في الكتاب أو السنة مسبوقة بأداة نفي، مثل (لا) و (ما) و (ليس)، أو تأتي عند منافاتها لصفة كمالٍ وصَف الله بها نفسه، كما في صفة الحياة، فينافيها الموت، وهذه تُنفي عن الله ﷻ، ويثبت ضدها من الكمال، لأنَّ صفات الله كلها كمال وجلال، والتّفي المحض لا يليق بالله، وليس من الأدب مع الله سبحانه أن يمدح بالتّفي، إذ التّفي ليس بمدح حتّى في ملوك الدنيا، فكيف بملك الملوك في الآخرة، كقول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾^١، واللّغوب التّعّب، وما مسّه من لغوب لكمال قوّته وقدرته وعزّته، ولا تأخذه سنة ولا نوم، لكمال حياته وقيوميته جلّ وعلا.

ثانياً: تقسيمها من حيث ملازمتها لذات الله أو عدم ملازمتها: فتنقسم الصّفات من

هذا الجانب إلى ثلاثة أقسام:

أ - صفات ذاتية:

وهي الصّفات الملازمة لذات الله العليّة، فهي التي لم يزل ولا يزال الله متصفاً بها كالعلم والقدرة والسمع والبصر والعزة والحكمة والعلو والعظمة، وهي قديمة قديم الذات، مثل الوجه واليد والعين... ونحو ذلك. ولا يلزم من كون بعض هذه الصّفات في حق المخلوق أعراضاً و جوارح وأعضاء وأبعاضاً وأجزاء، أن تكون كذلك في حق الله تعالى، لأنّه سبحانه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^١، بل هي صفات خاصّة به سبحانه أثبتّها لنفسه، أو أثبتّها له رسوله عليه الصّلاة والسّلام، لا نخوض فيها بأهوائنا وآرائنا، بل نفوض كنهها وحقيقتها إلى الله تعالى، لعدم معرفتنا لحقيقة الذات، لأنّ معرفة حقيقة الصّفة متوقفة على معرفة حقيقة الذات، بل ثبتت الصفات وعيّن بها دون تحريف أو تعطيل، ودون تكييف وتجسيم وتشبيه، وهكذا يقال في الرّحمة والمحبة والرّضا، وسائر صفات الرّبّ جلّ وعلا.

ب - صفات فعلية:

وهي الصّفات المتعلقة بمشيئة الله، إن شاء فعلها، وإن شاء لم يفعلها، كالإحياء والإماتة و الخلق والمجيء، والغضب، والفرح، والضّحك... ونحو ذلك، فإن شاء فعل وإن شاء لم يفعل، فهي صفات تتجدّد

^١ سورة ق: الآية [38].

^١ سورة الشورى: الآية [11].

حسب المشيئة، وتسمى الصفات الاختيارية أيضاً. وأفعاله سبحانه وتعالى لا تنتهي لها، قال تعالى ﴿وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾^١ ، وبالتالي فصفات الله الفعلية لا حصر لها.

ج- صفات فعلية ذاتية :

أ - بعض الصفات الفعلية من حيث قيامها بالذات وملازمتها لها تسمى صفات ذات، ومن حيث تعلقها بالمشيئة تسمى صفات أفعال، فتكون الصفة ذاتية فعلية باعتبارين، لصفة الكلام مثلاً فإنه باعتبار أصله صفة ذاتية، لأن الله تعالى لم يزل ولا يزال متكلماً، وباعتبار آحاد الكلام صفة فعلية، لأن الكلام يتعلق بمشيئته، فيتكلم متى شاء، بما شاء، كما شاء كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^٢، وتوضيح ذلك أن يقال: الصفات الفعلية من حيث الجنس قديمة أزلية، ومن حيث النوع أو الواحد أو الأفراد فإن منها ما هو صفات قديمة كالكلام والإرادة والخلق والرزق، ومنها ما هو صفات حادثه، أي أنه كان بعد أن لم يكن، لا أنه مخلوق، ومثاله الاستواء على العرش فإنه كان بعد خلق العرش، والتزول إلى السماء الدنيا كان بعد خلق السماء الدنيا، فكل ليلة يكون له نزول، كذلك كل أفعال الله التي لا تحصى، وهو دائماً سُبْحَانَكَ يخلق ويرزق ويحيي ويميت^٣.

ثالثاً: من حيث مصدر ثبوتها فتنقسم الصفات من هذا الجانب إلى قسمين:

أ - صفات خبرية:

وهي الصفات التي لا سبيل إلى إثباتها إلا بالسمع والخبر عن الله أو عن رسوله ﷺ، وتسمى "صفات سمعية أو نقلية"، وقد تكون ذاتية، كالوجه، واليدين، وقد تكون فعلية، كالفرح، والضحك. وقد تكون بالنسبة لنا أجزاء وأعضاء، كالعين واليد قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾^٤،

^١ سورة إبراهيم: الآية [27].

^٢ سورة يس: الآية [82].

^٣ ينظر المجلد في شرح القواعد المثلى لابن عثيمين (1/198 إلى 201).

^٤ سورة الطور: الآية [48].

وقال أيضاً: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾^١. فهي جزء بالنسبة لنا، ولكنها بالنسبة إلى الله صفة من صفات الكمال والجلال يتصف بها الله جلّ وعلا لا كما يتّصف بها المخلوق .

ب - صفات سمعية عقلية:

وهي الصفات التي يشترك في إثباتها الدليل السمعي (النقلي) والدليل العقلي، وقد تكون ذاتية، ك الوجود، والوحدانية، والحياة، والعلم، والقدرة، وقد تكون فعلية، كالخلق، والإعطاء، وتُسمى "شرعية عقلية". فشرعية لأنّ الشرع دلّ عليها أو أرشد إليها. وعقلية لأنّها تعلم صحتها بالعقل، ولا يقال إنّها لم تعلم إلاّ بمجرد الخبر، فإذا أخبر الله بالشيء، ودلّ عليه بالدلالات العقلية، صار مدلولاً عليه بخبره، ومدلولاً عليه بدليل العقل الذي يعلم به، فيصير ثابتاً بالسمع والعقل، وكلاهما داخل في دلالة القرآن التي تُسمى الدلالة الشرعية، فللدليل السمعي الذي هو القرآن جاء بأدلة سمعية محضة، لا مجال للعقل فيها، وجاء بأدلة سمعية عقلية، وما من مثل ضرب في القرآن، أو تشبيه إلاّ وهو دليل عقلي، فللدليل السمعي نوعان: سمعي محض وسمعي عقلي. فتقرير توحيد الربوبية والألوهية وإثباتهما غالبه من هذا النوع، كقول الله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾^(٢٥) أَمْ خَلِقُوا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَا يُوقِنُونَ^١.

المطلب الثالث: المنهج العام لأهل السنة والجماعة في الأسماء والصفات

المقصود بأهل السنة والجماعة الذين تمسكوا بكتاب الله وسنة رسوله، واجتمعوا على ذلك، وهم الصحابة والتابعون، وأئمة الهدى المتبعون لهم، ومن سلك سبيلهم في الاعتقاد والقول والعمل إلى يوم الدين. وتُسمى أهل السنة والجماعة بذلك، لأنهم يتبعون سنة النبي ﷺ، ويعتبرون الكتاب والسنة والإجماع مصادر معصومة من الضلال، فمنها يأخذون وعليها يعتمدون، وهم مجتمعون مع أئمتهم، يجاهدون معهم، ويقومون بواجب الأمر والنهي، ويحرصون على الاتباع والاجتماع، وينهون عن الفرقة والابتداع، لقول النبي: "إن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين، ثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة، وهي الجماعة"^٢، وجاء في

^١ سورة الفتح : الآية [10].

^٢ سورة الطور : الآية [36,35].

^٣ أخرجه أبو داود في كتاب السنة، باب شرح السنة برقم 4597 (1/ 1560)، وأحمد (28/134)، والدارمي في كتاب السير، باب في افتراق هذه الأمة (3/ 163)، والحاكم في كتاب العلم، فصل في توقيير العالم (1/206)، كلّهم عن معاوية بن أبي سفيان رفعه، وقال الحاكم عقب الحديث: "هذه أسانيد تقام بها الحجّة في تصحيح هذا الحديث"، ولهذا قال

حديث عبد الله بن عمرو ابن العاص: "قالوا: مَنْ هي يا رسول الله؟ قال: مَنْ كان على ما أنا عليه وأصحابي" ^أ. قال ابن تيمية: "وإنما سموا أهل السنة لاتباعهم لسنته" ^ب، وقال أيضاً: "وأهل السنة والجماعة يتبعون الكتاب والسنة، ويطيعون الله ورسوله، فيتبعون الحق، ويرحمون الخلق" ^ج.

والمقصود بمنهجهم في الأسماء والصفات هو كلامهم وطريقتهم التي رسموها لمن بعدهم في التعامل مع الأسماء والصفات عندما ظهرت أول نواة للزيف في الأسماء والصفات، قبل ظهور الخلاف بين الحنابلة والأشاعرة، بل قبل ظهور الإمام أبي الحسن الأشعري ت: 324هـ وتلامذته، وقبل ظهور أبي يعلى الفراء وشيوخه وتلامذته، فمما لا شك فيه أنه لما ظهرت الجهمية والمعتزلة، وأظهروا الزيف في الأسماء والصفات، خالفهم علماء المسلمين وأئمتهم، وسطّروا المنهج القويم للسير على خطاه في الأسماء والصفات، وتميّزوا عن غيرهم بأنهم أهل السنة والجماعة، ومجمل اعتقادهم هو الإيمان بجميع ما أثبتته الله لنفسه، أو أثبتته له رسوله ﷺ من الأسماء والصفات، وإثباتها له سبحانه على الوجه اللائق بجلاله وعظمته، وعدم التعرّض لشيء من ذلك بتحريف أو تعطيل أو تكييف أو تمثيل، ونفي ما نفاه الله تعالى عن نفسه أو نفاه عنه رسوله محمد ﷺ، واعتقاد كمال ضده له سبحانه وتعالى، فأسماء الله وصفاته كلها توقيفية، لا يجوز إطلاق شيء منها على الله تعالى في الإثبات والنفي إلا بنص من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فمن أتى بالإثبات وحده دون النفي لم يسلك المنهج الصحيح، ومن أتى بالنفي دون الإثبات لم ينهج المنهج الصحيح، ودليلهم في مقولتهم قول الله تبارك وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ^د وقوله: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ^{هـ}، كما أنّ أهل السنة والجماعة

ابن تيمية في مجموع الفتاوى (3/345): "الحديث صحيح مشهور في السنن والمسند"، وقال العراقي في تخریج الإحياء (1/1133) عن طريقه: "وأسانيدنا جياد".

أخرجه الترمذي في كتاب الإيمان، باب ما جاء في افتراق الأمة برقم 2641 (1/1918) عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وقال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب".

أ ينظر منهاج السنة (4/122).

ب ينظر مجموع الفتاوى (3/279).

ج سورة الشورى : الآية [11].

د سورة الأعراف : الآية [180].

عندما يثبتون الصفات لا يكتفونها، ولا يحدونها، وإنما إثباتهم لها إثبات مجمل، لأنه تبارك وتعالى لم يحد صفاته ولم يكتفها، ولأنه لا أحد أعلم من الله سبحانه بنفسه^أ، قال تعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^ب، ولا أحد من الخلق أعلم بالله من رسوله ﷺ، لأن الله تبارك وتعالى قال في حقه: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۗ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾^ج، فمنهج أهل السنة والجماعة في كل ذلك الإيمان الكامل بما أخبر به الله تعالى، وأخبر به رسوله ﷺ، والتسليم به، كما قال الإمام الزهري -رحمه الله-: "من الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التسليم"^د، وكما قال الإمام سفيان بن عيينة -رحمه الله-: "كل ما وصف الله تعالى به نفسه في القرآن فقرأته تفسيره، لا كيف، ولا مثل"^{هـ}، وكما قال الإمام الترمذي: "هكذا روي عن مالك، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك أنهم قالوا في هذه الأحاديث أمرها بلا كيف، وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة، وأما الجهمية فأنكرت هذه الروايات وقالوا: هذا تشبيه، وقد ذكر الله ﷻ في غير موضع من كتابه اليد والسمع والبصر، فتأولت الجهمية هذه الآيات ففسروها على غير ما فسّر أهل العلم، وقالوا: إن الله لم يخلق آدم بيده، وقالوا: إن معنى اليد هاهنا القوة"^و، وقال الوليد بن مسلم: سألت الأوزاعي، وسفيان بن عيينة، ومالك بن أنس عن هذه الأحاديث في الصفات والرؤية فقالوا: "أمرها كما جاءت بلا كيف"^ز، وقال الإمام مالك بن أنس -رحمه الله-: "إياكم والبدع قيل:

^أ ينظر الوجيز في عقيدة السلف الصالح لعبد الحميد الأثري (55/1).

^ب سورة النحل: الآية [74].

^ج سورة التجم: الآية [3، 4].

^د رواه أبو نعيم في الحلية (369/3)، والصابوني في عقيدة السلف وأصحاب الحديث (249/1)، والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (111/2)، والإمام البغوي في شرح السنة (171/1)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (346/5)، وذكره البخاري في صحيحه (628/1) تعليقا.

^{هـ} أخرجه الدارقطني في كتاب الصفات (70/1)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة رقم 736 (448/3)، والصابوني في عقيدة السلف أصحاب الحديث (247/1، 248).

^و ذكره الترمذي في سننه، "كتاب الزكاة"، "باب فضل الصدقة" (1711/1، 1712).

^ز أخرجه ابن أبي حاتم ت327هـ في العلال (468/5)، والآجري في الشريعة برقم 720 (1146/3)، والدارقطني في الصفات (75/1)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة برقم 930 (582/3)، والصابوني في عقيدة السلف أصحاب الحديث (248/1)، والبيهقي في الأسماء والصفات (377/2)، وابن عبد البر في التمهيد (7/149)، وغيرهم.

قيل: وما البدع؟ قال: أهل البدع هم الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته، ولا يسكتون عمّا سكت عنه الصحابة والتابعون لهم بإحسان" ^أ، وسأله رجل عن قوله تعالى: الرحمن على العرش استوى كيف استوى؟ فقال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلاّ ضالاً، وأمر به أن يخرج من المجلس" ^ب، وكذا كثير من أئمة الإسلام مشوا على هذا الطريق، وذموا من زاغ عنها

^أ رواه الإمام أبو الفضل المقرئ في كتابه أحاديث ذم الكلام وأهله، المنتخب من روايات أبي عبد الرحمن السلمى (82/1)، وكذا رواه الصابوني في عقيدة السلف أصحاب الحديث (244/1)، وأبو إسماعيل الهروي ذم الكلام وأهله (70/5)، والإمام البغوي شرح السنة (217/1).

^ب رواه اللالكائي في كتابه برقم 464 (3/441)، وأبو نعيم في الحلية (6/325)، والصابوني في عقيدة أصحاب الحديث (179/1)، والبيهقي في الأسماء والصفات برقم 866، 867 (2/304، 305)، وابن عبد البر في التمهيد (7/151)، وغيرهم بأسانيد مختلفة ومتون متقاربة منها "الاستواء غير مجهول...."، وقد صحح الذهبي إسناد البيهقي عن ابن وهب، ثم قال: "وهذا ثابت عن مالك، وتقدم نحوه عن ربيعة، وهو قول أهل السنة قاطبة". ينظر العلو للعلي الغفار (139/1)، وكذا جود إسناد البيهقي ابن حجر، كما في الفتح (13/406، 407).

المبحث الثاني : المحكم والمتشابه.

إنّ من الآيات التي استشكلها كثير من العلماء آيات ثلاث، تعارضت في الظاهر معانيها وتضاربت، إذ قوله تعالى: ﴿كُنْزٌ أَحْكَمْتُ آيَاتُهُ﴾^١، إنّما يحلّ على أنّ القرآن كلّّه محكم، وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾^٢ دلّ على أنّ القرآن كلّّه متشابه، وقول الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾^٣ دلّ أنّ بعض القرآن محكم وبعضه متشابه، ومن أجل هذا الاختلاف في الظاهر، اختلف بعض العلماء في تفسير هذه الآيات، في مسألة القرآن أهو محكم أو متشابه، فمنهم من قال: القرآن كلّّه محكم، ومنهم من قال: القرآن كلّّه متشابه، ومنهم من قال: منه المحكم ومنه المتشابه. فعلى ذلك ينبغي على كل باحث أن يعرف معنى المحكم والمتشابه حتى يحلّ إشكال هذه الآيات.

المطلب الأول : تعريف المحكم والمتشابه:

1- المحكم في اللّغة هو المتقن الذي لا اختلاف فيه ولا اضطراب، يقال أحكم الأمر إذا أتقنه، والحكيم المتقن للأمور، وحكم الشيء، وأحكمه منعه من الفساد، والحكمة محرّكة ما أحاط بجنكي الفرس من لجامه، تمنعه من الاضطراب، والحكمة بكسر الحاء إصابة الحق بالعلم والعقل، والحكم هو الفصل بين الشئيين، فالحاكم يمنع الظالم، ويفصل بين الخصمين، ويميّز بين الحق والباطل، والصدق والكذب.^٤ وأما معناه في الاصطلاح فقد اختلف أهل العلم فيه إلى أكثر من خمسة عشر قولاً، ذكر معظمها الإمام السيوطي في كتابه الإتقان، وأكثرها متقارب يرجع بعضه إلى بعض، فهي بمثابة الألفاظ المترادفة والجمل

^١ سورة هود: الآية [1].

^٢ سورة الزمر: الآية [23].

^٣ سورة آل عمران: الآية [7].

^٤ ينظر لسان العرب (12/140)، القاموس المحيط (1/1095)، تاج العاروس (31/510)، المعجم الوسيط (1/190).

المختلفة التي تعبر عن معنى واحد، وأجمعها في نظري أنّ المحكم هو البين الواضح المتقن، الذي لا يحتمل إلاّ وجهًا واحدًا، ولذلك لا يحتاج إلى غيره لبيانه، ولا يختلف فيه العلماء، كالنص والظاهر والناسخ والمفصل^أ.

2- أما التشابه في اللغة فهو التماثل، فالمثل والمثل كالمثل والشبه والشبه والشبيه لفظًا ومعنى، والمتشابه

هو الذي يقع بين أفراد المشاركة والمماثلة والمشاكله التي قد تصل إلى الالتباس غالبًا، ومنه قوله تعالى: ﴿

وَأَتُوا بِهِمْ مَّتَشَبِهًا^أ، أي يشبه بعضه بعضًا لونه لا طعمًا وحقيقةً، والمشتبهات المشكلات، والشبهة

الالتباس، وشبهه عليه خلط عليه الأمر حتى اشتبهه بغيره^د.

وأما المتشابه في الاصطلاح، فقد كثرت تعاريفه أيضًا، تبعًا لتعريف المحكم، وأحسنها عندي أنّ المتشابه

هو ما خفي معناه وأشكّل، إمّا لمشابجه لغيره، وإمّا للباسه في نفسه، ولذا يحتاج إلى غيره لبيانه، ويختلف

العلماء فيه، كاحتمال رجوع الضمير إلى مرجعين، أو لاشتراك الكلمة في معنيين مثل كلمة "لامستم" تأتي

بمعنى الجماع واللمس باليد أيضًا. والتشابه يكون إمّا من حيث اللفظ أو من حيث المعنى أو من كليهما^ن،

والاشتباه بهذا المعنى قريب جدًا من معنى المشكل الذي سيأتي بيانه، قال ابن قتيبة: "ومثل المتشابه المشكل،

وسمي مشكلاً لأنه أشكل، أي دخل في شكل غيره فأشبهه وشاكله، ثمّ قد يقال لما غمض، وإن لم يكن

غموضه من هذه الجهة مشكلاً^و.

أ ينظر غريب الحديث للخطابي (452/2)، البرهان في علوم القرآن (68/2 إلى 70)، الإتيان في علوم القرآن للسيوطي (3/3 إلى 10)، كتاب الكليات للكفوي (845/1)، مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني (272/2 إلى 277)، مباحث في علوم القرآن لمناع القطان (221/1، 222).
 آ سورة البقرة: الآية [25].

د ينظر تهذيب اللغة للأزهري (58/6، 59)، الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري (2236/6)، مختار الصّحاح (161/1)، لسان العرب (503/13 إلى 506)، القاموس المحيط (1247/1)، تاج العاروس (411/36 إلى 413)، كتاب الكليات (845/1)، المعجم الوسيط (471/1).

ن ينظر تهذيب اللغة للأزهري (58/6)، غريب الحديث للخطابي (452/2)، لسان العرب لابن منظور (504/13)، القاموس المحيط للفيروزبادي (1247/1)، البرهان في علوم القرآن (68/2 إلى 70)، الإتيان في علوم القرآن للسيوطي (3/3 إلى 10)، تاج العاروس للزبيدي (411/36)، كتاب الكليات للكفوي (845/1)، مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني (272/2 إلى 277)، مباحث في علوم القرآن لمناع القطان (221/1، 222).
 و ينظر تأويل مشكل القرآن (67/1).

والقرآن الكريم كلّ محكمٌ باعتبار أنه متقنٌ في نظمه وأسلوبه وأحكامه، مانعٌ من دخول غيره فيه، ومن طرء الخلل في ألفاظه، والتناقض في معانيه. وهو كلّه متشابه باعتبار أنه متمثلٌ في فصاحته وبلاغته، وحلاوته وطلاوته. وبعضه محكم، وبعضه متشابه، باعتبار أنّ بعضه أحكامه نصية واضحة، لا تحتمل إلا وجهًا واحدًا، ولا يلتبس الأمر في فهمها من هذا الوجه على أحد، وبعض أحكامه خفية تحتمل أكثر من وجه، لحكمة سامية، فيقع فيها الاشتباه، ويحل في فهمها الاختلاط والالتباس، وبهذا الطريق يمكن تفسير الآيات الثلاث السابقة بالتفسير الذي يرفع الإشكال عنها.^١

المطلب الثاني : الأنواع التي يدخل فيها الاشتباه.

يدخل الاشتباه على الكلام بأسباب كثيرة، فمنه ما يمكن إزالته بالتدبر والتأمل، ومنه ما لا يمكن ذلك إلا بإرجاع علمه إلى الله وحده، وتقسيمه يكون بحسب اختلاف النظر إليه. أ- فيقسم بحسب متعلقاته- أي من حيث مكان تعلق الاشتباه به - إلى ثلاثة أضرب. متشابه من جهة اللفظ فقط، ومتشابه من جهة المعنى فقط، ومتشابه من جهتهما.

أولاً المتشابه من جهة اللفظ سواء ما يرجع إلى الألفاظ المفردة أم إلى جملة الكلام المركب، فالأول يقع إما من جهة غرابق اللفظ نحو: "الأبُّ" وهو نبات ترعاه الإبل، ولما كان لفظاً غريباً خفي على عمر ﷺ، إذ قال: عرفنا ما الفاكهة، فما الأبُّ؟^١

وإما من جهة الاشتراك في اللفظ لفظ القرء الذي يطلق على الطهر والحيض، وكالعين فإنها تطلق على عضو الإبصار، والجاسوس، والذهب والفضة، وعين الماء، وغير ذلك. والثاني ما يرجع إلى جملة الكلام المركب، نحو اختصار الكلام في قوله تعالى: «وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمِينِ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ»^٢. المراد باليتامى في الآية اليتيمات، أي وإن خفتم يا معشر أولياء اليتامى، أن لا تقسطوا في صداقهن فتعدلوا فيه،

^١ ينظر دراسات في علوم القرآن - للدكتور/محمد بكر إسماعيل(182/1)، الموسوعة القرآنية المتخصصة (586/1).

^٢ رواه القاسم بن سلام في فضائل القرآن (375/1)، وابن أبي شيبة في المصنف (6/136)، ورواه الحاكم في المستدرک (347/2) وقال: "صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، كما أخرجه البخاري مختصراً في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه برقم 7293 عن ثابت، عن أنس قال: "كنا عند عمر فقال نهيئنا عن التكلف" (607/1).

٢ سورة النساء: الآية [3].

وتبلغوا بصدقاتهم أمثالهم، فلا تنكحوهن، ولكن انكحوا غيرهن من الغرائب اللواتي أحلهن الله لكم وطيبهن^أ، ونحو بسط الكلام في قوله تعالى نحو: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»^ب لأنه لو قيل ليس مثله شيء كان أظهر للسامع.

والمتشابه من جهة المعنى فكحقيقة الملائكة والجن والأرواح والجنة والنار، وحقيقة أوصاف الله تعالى، وأوصاف يوم القيامة، إذ تلك الصفات لا تتصور حقائقها، لأنها ليست من جنسنا ولا جنس ما نراه أو نحسه.

والمتشابه من جهة المعنى واللفظ جميعاً خمسة أضرب:

الأول: من جهة الكمية كالعموم والخصوص نحو: «فَأَقْضُوا الْإِئْتِزَامَ الْمُشْرِكِينَ»^د.

والثاني: من جهة الكيفية كالوجوب والندب نحو: «فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ»^{هـ}.

والثالث: من جهة الزمان كالناسخ والمنسوخ نحو: «اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ»^و، وقوله: «فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ»^ز، فإذا علم الزمان لنزول كل منهما زال الاشتباه، إما بالجمع كأن تجعل الأولى في العقائد، والثانية في أعمال الجوارح.. وإما بالنسخ كأن تجعل الثانية ناسخة للأولى.

والرابع: من جهة المكان والأمور التي نزلت فيها، نحو قوله تعالى: «إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ»^ح. وقد كانوا يجعلون شهراً من الأشهر الحرم مكان شهر آخر، كرجب مكان شعبان، وشعبان

^أ ينظر تفسير ابن جرير الطبري (358/6).

^ب سورة الشورى: الآية [11].

^د سورة التوبة: الآية [5].

^{هـ} سورة النساء: الآية [3].

^و سورة آل عمران: [102].

^ز سورة التغابن: الآية [16].

^ح سورة التوبة: الآية [37].

مكان رجب، ومن لم يعلم ذلك لا يفهم النسيء، ولقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ

ظُهُورِهَا﴾^أ، فإن من لا يعرف عادتهم في الجاهلية يتعدّر عليه معرفة تفسير هذه الآية.

والخامس: من جهة الشروط التي بها يصحّ الفعل، أو يفسد، كشروط الوضوء والصلاة والنكاح، وقد جاءت السنة تحدّد شروط وجوبها وصحّتها وكما لها ونواقضها... .

ب- وينقسم المتشابه أيضاً من حيث إمكانية الوصول إلى معناه من عدمه إلى ثلاثة أضرب عند البسط، وقد يختصره بعضهم إلى ضربين، قال ابن عطية: "والمتشابه يتنوع، فمنه ما لا يُعلم البتة، كأمر الروح وآماد المغيبات التي قد علم الله بوقوعها إلى سائر ذلك، ومنه ما يُحمل على وجوه في اللغة، ومناح في كلام العرب، فيتأوّل تأويله المستقيم، ويزال ما فيه ممّا عسى أن يتعلّق به من تأويل غير مستقيم، كقوله تعالى في عيسى: ﴿وَرُوْحٌ

مِنْهُ﴾^ب إلى غير ذلك، ولا يُسمّى أحدٌ راسخاً إلاّ بأن يعلم من هذا النوع كثيراً، بحسب ما قدّر له، وإلاّ فمن لا يعلم سوى المحكم، فليس يُسمّى راسخاً^د.

١ - ضرب لا سبيل للوقوف عليه، كوقت الساعة، وخروج دابة الأرض، وكيفية الدابة ونحو ذلك، وهذا النوع هو المتشابه حقيقة، ويمكن أن يُسمّى المتشابه الكلي، أي من كلّ وجه.

٢ - وضرب للإنسان سبيل إلى معرفته، كالألفاظ الغريبة والأحكام الغلقة، وهذا النوع يزول اشتباهه بالوصول إلى معرفته، وهذا النوع في حقيقته ليس من المتشابه، لأنّه يمكن الوصول إلى معرفته بالبحث والسؤال.

٣ - ضرب متردّد بين الأمرين، يجوز أن يختصّ بمعرفة حقيقته بعض الراسخين في العلم، ويخفى على من دونهم، وهو الضرب المشار إليه بقوله عليه الصلاة والسلام لابن عباس رضي الله عنهما: "اللهم فقهه في الدين

^أ سورة البقرة: الآية [189].

^ب سورة النساء: الآية [171].

^د ينظر المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب (403/1).

وعلمه التأويل" ^١، وقول ابن عباس رضي الله عنهما: "أنا ممن يعلم تأويله"، وقول مجاهد: "الراسخون في العلم يعلمون تأويله" ^٢. ويمكن أن نُسَمِّيه المتشابه الإضافي، أي متشابه عند قوم دون غيرهم ^٣.

^١ رواه بهذا اللفظ -أي بلفظ التأويل- الإمام أحمد في مسنده (225/4)، وقال الشيخ شعيب -رحمه الله- في حاشيته: "إسناده قوي على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير عبد الله بن عثمان بن خثيم، فمن رجال مسلم"، ورواه الطبراني في المعجم الكبير (263/10)، كلهم عن ابن عباس رضي الله عنه، وأصل الحديث متفق عليه.

^٢ الأثران عن ابن عباس ومجاهد، أخرجهما الطبري في تفسيره (220/5).

^٣ ينظر المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني (1/443 إلى 445)، الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (4/1350 إلى 1352)، مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني (2/278 إلى 282)، رسالة في حقيقة التأويل لعبد الرحمن المعلمي (1/96).

المطلب الثالث: علاقة المتشابه بالصفات.

إن كثيراً من الآيات تدلّ على وجوب تدبر القرآن كلّ لا بعضه، منه قوله تعالى ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾^١، ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ﴾^٢، ومنه قوله: ﴿كُنْتُ أَنْزَلْتُهُ إِلَيْكَ مُبْرَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾^٣، ولذا قال ابن عطية الأندلسي: "وظاهر هذه الآية يقتضي أنّ التدبّر من أسباب إنزال القرآن^٤. ومعنى التدبر هو التأمل والتفكير في الآيات. قال الشيخ طاهر ابن عاشور: "والتدبر مشتق من الدبر، أي الظهر، اشتقوا من الدبر فعلاً، فقالوا: تدبّر إذا نظر في دبر الأمر، أي في غائبه أو في عاقبته، فهو من الأفعال التي اشتقت من الأسماء الجامدة، والتدبر يتعدى إلى المتأمل فيه بنفسه، يقال: تدبّر الأمر، فمعنى يتدبرون القرآن يتأملون دلالة^٥."

ومع هذه الآيات، فهل يمكن أن يقال: يمكن فهم القرآن كلّ، لأنّ ما لا يمكن فهمه لا يؤمر بتدبره، ولأنه لا معنى ولا فائدة لتدبره، فلو سمعت كلاماً أعجمياً وأنت لا تعرف هذه اللغة، فإنّه ليس بإمكانك أن

تدبره. وهناك أدلة أخرى تدلّ على هذا المعنى، كقوله تعالى: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾^٦ وقوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ

الهُدَى وَالْفُرْقَانِ﴾^٧ وما أشبهها، فهذا ليس خاصاً ببعض القرآن، إذ كلّ القرآن بيان للناس، وهدى لهم، لهم، وما لا يفهم منه شيء لا يكون بياناً ولا هدى، فلمّا أمر الله تعالى بتدبر القرآن كلّ، علم أنّ القرآن كلّ

١ سورة النساء: الآية [82].

٢ سورة المؤمنون: الآية [68].

٣ سورة ص: الآية [29].

٤ ينظر المحرر الوجيز، في تفسير الكتاب (503/4).

٥ ينظر التحرير والتنوير (137/5).

٦ سورة آل عمران: الآية [138].

٧ سورة البقرة: الآية [185].

يمكن فهمه، ليكون حجة على صدق الرسول ﷺ، وللتعبّد بتلاوته والتعبّد بتدبره، ثمّ بالإيمان بمعانيه والعمل بأوامره ونواهيه.

ولكننا نجد بجانب هذه الآيات التي تدلّ على تدبر القرآن كلّ قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ

الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾¹ والضمير في "تأويله" يعود إلى الآيات المتشابهات، أي لا يعلم تأويل المتشابه إلا الله تعالى، فيفهم من هذه الآية أنّها معارضة في الظاهر لآيات التدبر المتقدمة ونحوها، لأنّها تبين أنّ من آيات القرآن ما لا يعلم تأويله إلا الله سبحانه، وأيضاً ممّا لا يختلف فيه اثنان أنّ هناك أموراً وألفاظاً وآيات في القرآن لا يمكن الإحاطة بجميع معانيها، كحقيقة الجنة والنار والآخرة، وحقيقة الذات الإلهية وصفاتها، فنحن نعلم أنّ هناك جنة أعدت للمتقين، فيها من النعيم واللذات الكثير ممّا وصفه الله في القرآن، ودلّت عليه السنّة الصحيحة، وأنّ هناك ناراً أعدت للكافرين، وفيها من العذاب والألم الكثير، كما وصفه الله في كتابه ودلّت عليه السنّة الصحيحة، ولكننا عاجزون عن إدراك حقيقة هذا النعيم وحدوده، وحقيقة هذا العذاب وحدوده، ووقت الساعة، لأنّها غُيِّبَتْ عَنَّا، وما غُيِّبَ عَنَّا لا يطلع عليه إلا الله.

وهذا كلّ يدلّ على وجود تعارض في الظاهر بين آيات التدبر وآيات المتشابه، والجمع بينها أن يقال إنّ الآيات المتشابهات ليست ألفاظاً مجردة لا يفهم منها شيء، وليست معلومة من كل وجه، بل هي معلومة من وجه دون وجه، فالوجه الذي نعلمه منها هو الذي نصل إليه بالتدبر، والوجه الذي لا نعلمه هو الذي استأثر الله تعالى بعلمه، وأخبرنا بذلك في قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾¹، ومثاله الجنة والنار فيما سبق، وهكذا يتمّ الجمع بين هذه النصوص، وذلك بمراعاة الفهوم الصحيحة، قال ابن تيمية: "فصار لفظ الاستواء متشابهاً، يلزمه في حق المخلوقين معانٍ يُنزه الله عنها، فنحن نعلم معناه، وأنّه العلو والاعتدال، لكن لا نعلم الكيفية التي اختصّ بها الربّ، التي يكون بها مستويّاً من غير افتقار منه إلى العرش، بل مع حاجة العرش، وكلّ شيء محتاج إليه من كل وجه، وأنّا لم نعهد في الموجودات ما يستوي على غيره مع غناه عنه، وحاجة ذلك المستوى عليه إلى المستوي، فصار متشابهاً من هذا الوجه، فإنّ بين اللفظين والمعنيين قدرًا مشتركًا، وبينهما

¹ سورة آل عمران: الآية [7].

¹ سورة آل عمران: الآية [7].

قدراً فارقاً، هو مراد في كل منهما، ونحن لا نعرف الفارق الذي امتاز الربّ به، فصرنا نعرفه من وجه ونجهله من وجه، وذلك هو تأويله، والأول هو تفسيره^أ، وكذلك ما أخبر الله به في الجنة من المطاعم والمشارب والملابس، كاللبن والعسل والخمر والماء، فإننا لا نعرف لبناً إلا مخلوقاً من ماشية يخرج من بين فرث ودم، وإذا بقي أياماً يتغيّر طعمه، ولا نعرف عسلاً إلا من نحل تصنعه في بيوت الشمع المسدّسة، فليس هو عسلاً مصقّى، ولا نعرف حريزاً إلا من دود القز، وهو ييلي، وقد علمنا أن ما وعد الله به عباده ليس مماثلاً لهذه لا في المادة ولا في الصورة والحقيقة، بل له حقيقة تخالف حقيقة هذه، وذلك هو من التّأويل الذي لا نعلمه نحن^أ، وقال أيضاً: "وكذلك نصّ أحمد في كتاب الرد على الزنادقة والجهمية أنّهم تمسكوا بمتشابه القرآن، وتكلّم أحمد على ذلك المتشابه، وبيّن معناه وتفسيره بما يخالف تأويل الجهمية، وجرى في ذلك على سنن الأئمة قبله، فهذا اتفاق من الأئمة على أنّهم يعلمون معنى هذا المتشابه، وأنّه لا يسكت عن بيانه وتفسيره، بل يبيّن ويُفسّر باتفاق الأئمة، من غير تحريف له عن مواضعه أو إلحاد في أسماء الله وآياته^د."

ومنه يستنتج أنّ التدبّر لا يكون إلا بعد معرفة التفسير الصحيح للآية، لأنّ التدبّر لا يكون إلا بالتأمل، فمرحلة التّدبّر تأتي بعد الفهم، إذ لا يمكن أن يُطلب منك تدبّر كلام لا تعقله، ومنه لا يمكن وقوع التدبر في المتشابه الكليّ الذي لا يعلمه إلا الله، فالتدبّر لا يدخل في الغيبات التي استأثر الله بعلمها، كزمن وقوع ما أخبر الله بوقوعه، أو كيفيات هذه المعيّبات. فما لا يدركه العقل من الأمور الغيبية التي استأثر الله بعلمها، فالواجب الإيمان بما دون الدّخول في اجتهادات لبيانها، وهي مما لا يحصل بيانه من جهة العقل، ومتى وقع طلبها من جهته حصل الانحراف والزيغ في شرع الله.

ومع هذا البحث يبقى سؤال مهم، وهو هل تعدّ آيات صفات الله من المتشابه الكليّ الذي لا يعلم معناها إلا الله كما ذهب إليه بعض العلماء، أم الاشتباه فيها واقع على حقيقتها وكيفيتها. الذي ظهر لي وترجح هو الثاني، أي التشابه واقع في الكيفية والحقيقة، لا في معنى الصّفة، لأنّ كلّ الصّفات بابها واحد، سواء العقلية أو الخبرية، وقد علم أنّ الله سميع وبصير، ومعنى سميع إدراك المسموعات، ومعنى بصير إدراك

^أ يقصد بالتأويل هنا حقيقة المعنى، ويقصد بالتفسير المعنى الظاهر، قال في مجموع الفتاوى (381/17): "فالزاسخون في العلم يعلمون تأويل هذا المتشابه الذي هو تفسيره، وأمّا التّأويل الذي هو الحقيقة الموجودة في الخارج، فتلك لا يعلمها إلا الله."

^د ينظر مجموع الفتاوى (380/17، 381).

^د ينظر مجموع الفتاوى (295/13).

المبصرات، ولكن حقيقة هذا السمع والبصر الذي يسمع ويبصر ديبب النملة السوداء في الليلة الظلماء تحت الصخرة الصماء لا يعلمه إلا الله، وكذا يقال في الصفات الخيرية مثل الوجه واليد فثبته، لأن الله ورسوله أثبته، ونكل حقيقته وكيفيته إلى الله تعالى، وفي ذلك يقول ابن تيمية: "وأما إدخال أسماء الله وصفاته أو بعض ذلك في المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله، أو اعتقاد أن ذلك هو المتشابه الذي استأثر الله بعلم تأويله كما يقول كل واحد من القولين طوائف من أصحابنا وغيرهم، فإنهم وإن أصابوا في كثير مما يقولونه ونجوا من بدع وقع فيها غيرهم، فالكلام على هذا من وجهين. الأول من قال: "إن هذا من المتشابه، وأنه لا يفهم معناه، فنقول أما الدليل على بطلان ذلك فإني ما أعلم عن أحد من سلف الأمة، ولا من الأئمة لا أحمد بن حنبل ولا غيره أنه جعل ذلك من المتشابه الداخل في هذه الآية، ونفى أن يعلم أحد معناه، وجعلوا أسماء الله وصفاته بمنزلة الكلام الأعجمي الذي لا يفهم، ولا قالوا: إن الله ينزل كلامًا لا يفهم أحد معناه، وإنما قالوا كلمات لها معان صحيحة" قالوا في أحاديث الصفات: "تمر كما جاءت"، ونحوها عن تأويلات الجهمية وردوها وأبطلوها التي مضمونها تعطيل التصوص عما دلت عليه، ونصوص أحمد والأئمة قبله بينة في أنهم كانوا يُبطلون تأويلات الجهمية ويقرون التصوص على ما دلت عليه من معناها، ويفهمون منها بعض ما دلت عليه، كما يفهمون ذلك في سائر نصوص الوعد والوعيد والفضائل وغير ذلك،... فتأويل هؤلاء المتأخرين عند الأئمة تحريف باطل، وكذلك نص أحمد في كتاب "الرد على الزنادقة والجهمية" أنهم تمسكوا بمتشابه القرآن، وتكلم أحمد على ذلك المتشابه، وبيّن معناه وتفسيره بما يخالف تأويل الجهمية، وجرى في ذلك على سنن الأئمة قبله، فهذا اتفاق من الأئمة على أنهم يعلمون معنى هذا المتشابه، وأنه لا يسكت عن بيانه وتفسيره، بل يُبيّن ويُفسّر باتّفاق الأئمة، من غير تحريف له عن مواضعه أو إلحاد في أسماء الله وآياته^١. كما يجدر التنبيه إلى أن الذين قالوا بأن آيات الصفات من المتشابه اختلفوا في تحديدها، فمن أثبت بعض الصفات كالعلم والبصر والإرادة، جعلها من المحكم، وجعل غيرها مما نفاها من المتشابه، ومن أثبت العلو والاستواء على العرش جعله من المحكم، وجعل غيره مما ينفيه من المتشابه، وهكذا، ولذا قال ابن تيمية: "وهؤلاء الفرق مشتركون في القول بأن الرسول لم يبيّن المراد بالتصوص التي يجعلونها مشكلة أو متشابهة، ولهذا يجعل كل فريق المشكل من نصوصه غير ما يجعل الفريق الآخر مشكلاً، فمنكر الصفات الخيرية الذي يقول: إنّها لا تعلم بالعقل يقول: نصوصها

^١ ينظر مجموع الفتاوى (294/13).

مشكلة متشابهة، بخلاف الصفات المعلومة بالعقل عنده بعقله، فإنها عنده محكمة بينة، وكذلك يقول من ينكر العلو والرؤية: نصوص هذه مشكلة، ومنكر الصفات مطلقاً يجعل ما يثبتها مشكلاً دون ما يثبت أسماءه الحسنی، ومنكر معاني الأسماء يجعل نصوصها مشكلة، ومنكر معاد الأبدان وما وصفت به الجنة والنار يجعل ذلك مشكلاً أيضاً، ومنكر القدر يجعل ما يثبت أن الله خالق كل شيء، وما شاء الله كان مشكلاً دون آيات الأمر والنهي والوعد والوعيد... فقد يستشكل كل فريق ما لا يستشكله غيره، ثم يقول فيما يستشكله، إن معاني نصوصه لم يبينها الرسول ^أ.

^أ ينظر درأ التعارض (16/1، 17).

البحث الثالث: المجاز والتأويل في الصفات وموقف العلماء منها.

المطلب الأول: تعريف المجاز

أصل كلمة المجاز في اللغة من جَوَّز الذي يشعر بالإذن والسَّماح والانتهاء من الشيء وتعديته، تقول حزت الطريق جوازاً ومجازاً -بفتحهما- وجوَّزاً كقعود. والمجاز: المصدر والموضع، وجاوزته جوازاً في معنى جزته. والتَّجاوز ألا تأخذه بالذَّنب، أي تتركه. والتَّجوز: حَقَّةٌ في الصَّلَاة والعمل، ويقال: هذه امرأة ليس لها مجيز، والمجيز: الوصي، والمجيز القِيم بأمر اليتيم، وفي الحديث: الضيافة ثلاثة أيام، وجائزته يوم وليلة، أي يعطى ما يجوز به مسافة يوم وليلة، وأجزته: أنفذته. وجوَّز له ما صنع وأجاز له، أي سوَّغ له ذلك. وجوَّز في كلامه، أي تكلم بالمجاز. وقولهم: جعل فلان ذلك الأمر مجازاً إلى حاجته، أي طريقاً ومسلكاً¹.

وأما في الاصطلاح أي عند علماء البلاغة، فهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له في اصطلاح التَّخاطب، لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الوضعي، والعلاقة هي المناسبة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، وقد تكون المشابهة بين المعنيين، وقد تكون غيرها. فإذا كانت العلاقة المصححة لهذا الاستعمال المشابهة بين ما استعمل اللفظ للدلالة عليه وبين ما وضع له في اصطلاح التَّخاطب، خُصَّ هذا المجاز بعنوان "الاستعارة" مثل لفظ "الأسد" إذا استعمل للدلالة على الرجل الشَّجاع، مع قرينة دالة على ذلك، فالعلاقة بين المعنى الموضوع له في اصطلاح التَّخاطب وبين المعنى المستعمل للدلالة عليه مجازاً هي التشابه، ووجه الشبه بينهما الشجاعة في كلٍّ منهما، فهو من الاستعارة. وإذا كانت العلاقة شيئاً آخر غير المشابهة خُصَّ هذا المجاز بعنوان: "المجاز المرسل" مثل إطلاق الكلِّ وإرادة الجزء، ويمثّلون له بقول الله ﷻ في وصف حال قسم من المنافقين: ﴿ أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَةٌ وَّرَعْدٌ وَّرَبْقٌ يَّجْعَلُونَ أَصَابِعُهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾¹، أي يجعلون أناملهم في آذانهم، فأطلق لفظ "الأصابع" مجازاً مراداً بها "الأنامل" للإيحاء بأنَّ حالتهم من الخوف تجعلهم يُدخلون جميع أصابعهم في آذانهم لو كان واقع الحال يسمح بذلك. فهذا المجاز هو من إطلاق الكلِّ وإرادة الجزء، فالعلاقة بين المعنى الموضوع له في اصطلاح التَّخاطب، وبين المعنى المستعمل للدلالة عليه مجازاً هي "الكلية والجزئية" أو "الكلُّ والبعض" فهو من "المجاز المرسل".

¹ ينظر كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (164/6)، تهذيب اللغة للأزهري (102/11)، الصَّحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري (870/3)، مختار الصحاح لزين الدين الرازي (64/1)، لسان العرب (326/5) (33/11)، القاموس المحيط للفيروزآبادي (506/1)، تاج العروس من جواهر القاموس (78/15).

¹ سورة البقرة: الآية [19].

وسُمِّيَ المجاز كذلك، لأنهم جازوا به موضعه الأصلي، أو جاز هو مكانه الذي وضع فيه أولاً، والمجاز في الحقيقة قسمان، أحدهما المجاز اللغوي، وهو أنواع، منها ما تقدّم، ومتى أطلق المجاز انصرف إلى (المجاز اللغوي).

والثاني وهو المجاز العقلي، ويكون التجوّز فيه في الإسناد، أي في إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له، ويُسمّى أيضاً المجاز الحُكمي، ولا يكون إلّا في التركيب، فهو إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما وضع له، لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة الإسناد إلى ما هو له، نحو قول القائل: "من سره زمنٌ ساءته أزمان"، فإسناد الإساءة والسّرور إلى الزمن، وهو لم يفعلهما، بل كانا واقعين فيه على سبيل المجاز، ونحو قول القائل: "جرى النهر" فقد أسرد الجري إلى النهر، وهو مكان للمياه، وليس هو بالجاري بل الجاري ماؤه. ويقابل المجاز الحقيقة، فكلُّ كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضح، وقوعاً لا تستند فيه إلى غيره فهي حقيقة^١.

وأول من أظهر هذا المصطلح في كتابه هو أبو عبيدة معمر بن المثنى ت: 210 هـ، في كتابه "مجاز القرآن"، وقد طبعته مكتبة الخانجي بالقاهرة بتحقيق: د. محمد فؤاد سزكين، ولكن مصنّفه قصد بالمجاز التفسير، أي ما يجوز عند العرب من أساليب في لغاتها لا المجاز الذي يقابل الحقيقة، حيث فسّر القرآن وفق أساليب العرب في كلامها واستعمالاتها وخصائص تعبيرها، فتكلّم عن معاني القرآن وفسّر غريبه، وعرض لبعض إعرابه، فيقول تارة: "مجازه كذا"، أو "تفسيره كذا"، أو "معناه كذا"، أو "غريبه"، أو "تقديره"، أو "تأويله" على أنّ معانيها واحدة أو متقاربة، وقصد "بالمجاز" الطرق التي يسلكها القرآن في تعبيراته، وهذا المعنى أعمّ من معنى المجاز عند علماء البلاغة، وقد تبعه عليه ابن قتيبة في كتابه "مشكل القرآن" حيث استخدم كلمة المجاز بهذا المعنى العام، ومما يؤكّد أنّ كتاب أبي عبيدة هو كتاب تفسير كون العلماء أطلقوا عليه أسماء كثيرة، وذلك بالنظر إلى محتواه نحو: "غريب القرآن"، و"معاني القرآن"، و"إعراب القرآن"، بل صرح بعض العلماء بأنّ اسمه "غريب القرآن" حيث نقل أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي الإشبيلي ت: 379 هـ، في كتابه: طبقات التّحويين واللّغويين "عن مروان بن عبد الملك قال: سألت أبا حاتم عن "غريب القرآن" لأبي عبيدة الذي يقال له "المجاز"^١.

^١ ينظر أسرار البلاغة للجرجاني (1/350، 366)، مفتاح العلوم للسكاكي (1/356)، الإيضاح في علوم البلاغة لجلال الدين القزويني (1/97)، المزهري في علوم اللّغة وأنواعها لجلال الدين السيوطي (1/281)، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع للهاشمي (1/251)، علم البيان لعبد العزيز عتيق (1/135)، البلاغة العربية لعبد الرحمن بن حسن حبّنگة الميداني (2/128، 217).

^٢ ينظر طبقات التّحويين واللّغويين (1/176).

ونقل أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة اللمتوني الأموي الإشبيلي ت: 575هـ، عن أبي بكر محمد بن علي الأدفوي النحوي المقرئ بمصر، قال أول كتاب جمع في غريب القرآن ومعانيه كتاب أبي عبيدة معمر بن المثنى، وهو كتاب المجاز^أ.

بالإضافة إلى أنه وجد في بعض نسخه المخطوطة تسميته بغريب القرآن^أ، ولأجل ذلك كله أنكر بعض العلماء أن يكون هذا المصطلح بهذا المعنى قد عرفته العرب في كلامها وأساليبها، وأن تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز مما لم تعرفه العرب ولا استعملته بهذا المعنى كأسلوب في كلامها، بل اللغة العربية كلها حقيقة، والحقيقة تكون لفظية أي يدلّ اللفظ على معناه بمفرده، وتكون تركيبية أي تدلّ الألفاظ على معناها بتركيبها، والفرق بين هذا وبين القول بالمجاز أنّ المجاز أعم، لأنّ المجمعين للمجاز يجوزون عبارات وأساليب لم تعدها العرب في كلامها، بتقدير محذوفات في الكلام، وتقدير نسب لا ضابط لها، والعقل ليس أصل اللغة جزءاً، بل أصل صحّة الاستعمال السماع، فما جاء عنهم مستعملاً في موارده قبل، وسمّي حقيقة، وما لم يستعملوه فلا يُستعمل في دلالات الألفاظ ومفرداتها، ولا في قواعدها وأبنياتها، وأعظم من حمل لواء الرد على القائلين بالمجاز، هو الإمام العلم ابن تيمية الحرّاني ثمّ تلميذه بعده، حيث سوّد المسودات الكثيرة في تقرير معناه وردّه وإبطاله، فقال ابن تيمية لتوضيح المعنى الذي يدعى أنّه مجاز: "ومن الأمثلة المشهورة لمن يثبت المجاز في القرآن ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾^D، قالوا المراد به أهلها، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، فقبل لهم لفظ القرية والمدينة والنهر والميزاب، وأمثال هذه الأمور التي فيها الحالّ والمحالّ كلاهما داخل في الاسم، ثمّ قد يعود الحكم على الحالّ، وهو السكّان، وتارة على المحلّ وهو المكان، وكذلك في النهر، يقال: حفرت النهر، وهو المحل، وجرى النهر، وهو الماء، ووضعت الميزاب وهو المحل، وجرى الميزاب وهو الماء، وكذلك القرية، قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً﴾^N، وقوله: ﴿وَكَمْ مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾^٤ فما كان دَعْوَتُهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بِأَسْنًا إِلَّا أَنْ قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾^O، وقال: ﴿

^أ ينظر فهرسة ابن خير الإشبيلي (112/1).

^١ ينظر مقدمة تحقيق كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى لمحمد فؤاد سرّكين (18/1، 19).

^D سورة يوسف: الآية [82].

^N سورة النحل: الآية [112].

^O سورة الأعراف: الآية [4، 5].

وَكَايْنٍ مِّن قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّن قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجْنَاكَ أَهْلَكْنَاهُمْ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ ^أ، وهم السكان، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا ^إ﴾. وقال تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ^د﴾. فهذا المكان لا السكان ^ن. وقال في بيان إبطال تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز: "فهذا التقسيم هو اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة، لم يتكلم به أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان، ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم، كمالك والثوري والأوزاعي وأبي حنيفة والشافعي، بل ولا تكلم به أئمة اللغة والنحو، كالخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء ونحوهم، وأول من عُرف أنه تكلم بلفظ "المجاز" أبو عبيدة معمر بن المثنى في كتابه، ولكن لم يعن بالمجاز ما هو قسيم الحقيقة، وإنما عنى بمجاز الآية ما يعبر به عن الآية،.... وإنما هذا اصطلاح حادث، والغالب أنه كان من جهة المعتزلة ونحوهم من المتكلمين، فإنه لم يوجد هذا في كلام أحد من أهل الفقه والأصول والتفسير والحديث ونحوهم من السلف، وهذا الشافعي هو أول من جرّد الكلام في أصول الفقه، لم يقسم هذا التقسيم، ولا تكلم بلفظ "الحقيقة والمجاز"، وكذلك محمد بن الحسن له في المسائل المبنية على العربية كلام معروف في "الجامع الكبير" وغيره، ولم يتكلم بلفظ الحقيقة والمجاز. وكذلك سائر الأئمة، لم يوجد لفظ المجاز في كلام أحد منهم إلا في كلام أحمد بن حنبل؛ فإنه قال في كتاب الرد على الجهمية في قوله: "إنا، ونحن" ونحو ذلك في القرآن هذا من مجاز اللغة يقول الرجل إنا سنعطيك، إنا سنفعل، فذكر أنّ هذا مجاز اللغة.... فإنّ تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز إنما اشتهر في المائة الرابعة، وظهرت أوائله في المائة الثالثة، وما علمته موجوداً في المائة الثانية، اللهم إلا أن يكون في أواخرها، والذين أنكروا أن يكون أحمد وغيره نطقوا بهذا التقسيم، قالوا: إنّ معنى قول أحمد "من مجاز اللغة"، أي مما يجوز في اللغة أن يقول الواحد العظيم الذي له أعوان نحن فعلنا كذا، ونفعل كذا، ونحو ذلك، قالوا: ولم يُرد أحمد بذلك أنّ اللفظ استعمل في غير ما وضع له، وقد أنكر طائفة أن يكون في اللغة مجاز، لا في القرآن ولا غيره كأبي إسحاق الإسفراييني ^و.

أ سورة محمد: الآية [13].

إ سورة الكهف: الآية [59].

د سورة القرة: الآية [259].

ن ينظر كتاب الإيمان لابن تيمية (143/2).

و ينظر مجموع الفتاوى (7/88 إلى 90).

المطلب الثاني تعريف التأويل

مادة كلمة "أَوَّل" تدورُ على أصلين. الأولُ الابتداء، والثاني الانتهاء، والرُّجوع والعودة^١، فتأويل الكلام هو الرجوع إلى حقيقته أو الرُّجوع إلى مراد المتكلم منه، أو الرجوع إلى واقعه وحقيقته وجوده، وقد ذكر العلماء للتأويل ثلاثاً معاني هي كالتالي:

القول الأول: التأويل بمعنى التفسير:

أي شرح الألفاظ والتراكيب وبيانها، وإيضاحها، وهذا المعنى هو المشتهر عند العلماء المتقدمين من المفسرين واللغويين وغيرهم.

وهو المقصود بإطلاقهم في كلامهم وتراجمهم قال الخليل بن أحمد الفراهيدي: "والتأويل والتأويل: تفسير الكلام الذي تختلف معانيه، ولا يصحّ إلاّ ببيان غير لفظه"، ووافقه على ذلك من جاء بعده من أئمة اللغة^٢، ومنه تسمية بعض العلماء لبعض كتبهم بالتأويل، ككتابي تأويل مختلف الحديث وتأويل مشكل القرآن كليهما لابن قتيبة الدينوري، وكتاب جامع البيان في تأويل القرآن لابن جرير الطبري، وتأويلات أهل السنة لأبي منصور الماتريدي، وقد جاء هذا المعنى في السنة وفي كلام السلف، كدعوة الرسول ﷺ لابن عباس رضي الله عنهما: "اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل"^٣. وقول ابن عباس رضي الله عنهما: "أنا ممن يعلم تأويله"^٤، وقول مجاهد: "الراسخون في العلم يعلمون تأويله"^٥، وقول ابن جرير الطبري في تفسيره: "واختلف أهل التأويل

١ ينظر تهذيب اللغة للأزهري (329/15)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري (1627/4، 1628)، معجم مقاييس اللغة لابن فارس (158/1)، النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (81/1)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي (29/1)، لسان العرب لابن منظور (32/11)، القاموس المحيط للفيروزآبادي (963/1)، تاج العروس من جواهر القاموس (32، 31/28).

٢ ينظر كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (369/8)، تهذيب اللغة للأزهري (329/15)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري (1627/4)، مختار الصحاح لزين الدين الرازي (25/1)، لسان العرب (55/5) (33/11)، القاموس المحيط للفيروزآبادي (963/1)، تاج العروس من جواهر القاموس (32/28).

٣ سبق تخريجه في الصفحة (20).

٤ الأثران سبق تخريجهما في الصفحة (20).

٥ أخرجه القاسم بن سلام في فضائل القرآن (100/1)، وابن جرير في تفسيره (220/5)، وابن المنذر في تفسيره (132/1).

التأويل في هذه الآية" وقوله: "القول في تأويل قوله تعالى...^١"، وقد قلل ابن الأعرابي ت: 231: "التفسير والتأويل والمعنى واحد"^١، وهو أيضًا المعنى الذي قصده ابن قتيبة وأمثاله ممن يقول: إن الراسخين في العلم يعلمون التأويل، ومرادهم به التفسير. ونسب هذا القول لمقدمي المفسرين كإبن عباس -رضي الله عنهما- ومجاهد لقولهم فيما سبق أن الراسخين في العلم يعلمون تأويل القرآن، وكان ابن عباس يعد نفسه منهم، ونسب أيضا لغيرهم من المفسرين ممن جاءوا بعدهم^٢، وأما التأويل بهذا المعنى في الغيبيات كالיום الآخر وباب الصفات فهو شرح الألفاظ العربية، ومعرفة معانيها، دون إدراك حقائقها وكيفياتها، وهو من التأويل الذي يعلمه الراسخون في العلم، وأما كيفية تلك الصفة، فهو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله تعالى، قال ابن تيمية: "وإن كنا نفهم معاني ما خوطبنا به، ونفهم من الكلام ما قصد إفهامنا إياه، كما قال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْءَانَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾"^٣، وقال: ﴿ أَفَلَمْ يَذَبُرُوا الْقَوْلَ ﴾^٤، فأمر بتدبر القرآن، لا بتدبر بعضه، وقال أبو عبد الرحمن السلمي: حدثنا الذين كانوا يقرءوننا القرآن عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما، أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يتجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعًا"، وقال مجاهد: عرضت المصحف على ابن عباس رضي الله عنهما من فاتحته إلى خاتمته، أقف عند كل آية وأسأله عنها^٥.

القول الثاني: أن التأويل هو الحقيقة التي يؤول إليها الخطاب وعاقبته:

^١ من أمثلتها الصفحات (1/142، 154، 158، 166، 196....)، ومنها (1/91، 100، 109، 110، 112، 121....) من تفسير الطبري.

^٢ ينظر تهذيب اللغة للأزهري (12/283).

^٣ ينظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (5/381، 382).

^٤ سورة محمد: الآية [24].

^٥ سورة المؤمنون: الآية [8].

^٥ ينظر مجموع الفتاوى (5/37).

وهو قول كثير من أئمة اللغة،^أ والمقصود به الحقيقة التي يؤول إليها في الخطاب القرآني مثلاً، وهي نفس تلك الحقائق التي أخبر الله عنها.

فإن كان الكلام خيراً، كان تأويله وقوع المخبر به، كمن يقول: جاء محمد، فتأويل هذا الكلام مجيء محمد بنفسه، وإذا قيل: طلعت الشمس، فتأويل هذا نفس طلوعها، وإذا كان الكلام طلباً أي أمراً أو نهيًا، كان تأويله أن يفعل هذا الطلب، وتأويل ما أخبر به عن اليوم الآخر هو نفس ما يكون في اليوم الآخر. وقد ورد لفظ التأويل حاملاً هذا المعنى في كثير من الآيات، منه قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ﴾^أ، أي ما يؤول ويصير إليه أمرهم من البعث، وتأويل الرؤيا هو عين ما وجد في الخارج، أي نفس مدلولها التي يؤول إليها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبْوَابَهُ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا وَقَالَ يَا أَبْتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلْنَا رُبِّي حَقًّا﴾^د، ومنه قوله تعالى في قصة موسى والخضر ﴿قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾^ن إلى قوله: ﴿وَمَا فَعَلْنَاهُ عَنْ أَمْرِ ذَلِكِ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾^و، فالتأويل هنا تأويل الأفعال التي فعلها العالم من حرق السفينة بغير إذن صاحبها، ومن قتل الغلام، ومن إقامة الجدار، أي معرفة حقائق أفعاله ومقاصدها.

كما جاء هذا المعنى في السنة أيضاً مثل حديث عائشة رضي الله عنها حين قالت: "كان رسول الله يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي، يتأول القرآن^و، تعني بقولها يتأول القرآن، أي يعمل ويطبّق ما أمر به من التسييح والتحميد من قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ

^أ ينظر تهذيب اللغة للأزهري (329/15، 330)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري (2236/6)، معجم مقاييس اللغة لابن فارس (162/1)، لسان العرب لابن منظور (33/11).

^آ سورة الأعراف: الآية [53].

^د سورة يوسف: الآية [100].

^ن سورة الكهف: الآية [78].

^و سورة الكهف: الآية [82].

^و أخرجه البخاري في صحيحه برقم 817 (65/1).

كَانَ تَوَابًا^I، وفي قول ابن عباس: "التفسير على أربعة أوجه: وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحدٌ بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالى"^I، إشارة إلى هذا المعنى، فالذي تعرفه العرب من كلامها، هو ما يُعرف في اللغة مثل معنى العرش والسُّرر ومنضودة والطلح وما أشبه ذلك، والذي لا يعذر أحدٌ بجهالته هو تفسير ما يجب اعتقاده أو العمل به، كتفسير ما يجب علينا اعتقاده من الإيمان بالله وبالرسل واليوم الآخر ونحوهم، وتفسير نحو قوله تعالى: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^D، فيجب علينا أن نعرف معنى إقامة الصلاة التي أمرنا بها، فهذا لا يعذر أحدٌ بجهالته، والذي يعلمه العلماء مثل استنباط الأحكام من الآيات، ومعرفة العام والخاص، والمطلق والمقيد، والتاسخ والمنسوخ، فهذا ليس كلٌ أحدٌ يعرفه، بل خاص بالعلماء، وليس واجبًا على كلٍ أحد، إذ هو فرض كفاية يقوم به العلماء، والتفسير الذي لا يعلمه إلا الله، فمثل العلم بحقائق صفات الله ﷻ وكيفياتها، وكذلك العلم بحقائق ما أخبر الله به عن اليوم الآخر، وعن الجنة والنار، وما أشبه ذلك، فهذا هو المتشابه أو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله^N.

١ سورة النصر : الآية [3].

I أخرجه الطبري (70/1) من طريق أبي الزناد عن ابن عباس موقوفًا، ولا يخبر لأبي الزناد عبد الله بن ذكوان سماع من ابن عباس، لأنه تابعي صغير، لم يدرك ابن عباس، حيث مولده في نحو سنة خمس وستين، في حياة ابن عباس المتوفى سنة ثمانية وستين. ينظر تهذيب الكمال (476/14 إلى 482)، سير أعلام النبلاء (445/5). وأخرجه أيضًا الفريابي في القدر برقم 414 (230/1)، والطبراني في مسند الشاميين برقم 1385 (2: 302) عن أبي صالح باذام، عن ابن عباس رضي الله عنه بنحوه، وأبو صالح ضعيف، ولم يسمع من ابن عباس. ينظر تهذيب الكمال (6/4، 7)، الكاشف (263/1)، تهذيب التهذيب (416/1، 417). وأخرجه أيضًا ابن المنذر في تفسيره برقم 255 (131/1) من طريق محمد بن السائب الكلبي، عن ابن عباس، والكلبي متهم بالكذب. ينظر تهذيب الكمال (247/25)، الكاشف (174/2)، تهذيب التهذيب (178/9). كما أخرجه أيضًا عن سفيان الثوري فيما أرسله عن ابن عباس أبو الليث السمرقندي في بحر العلوم (165/1). فلعل الأثر يتقوى بمجموع الطريقين الأولين. ولذا قال ابن كثير في تفسيره (15/1): "محمد بن السائب الكلبي، فإنه متروك الحديث، لكن قد يكون إنما وهم في رفعه، ولعله من كلام ابن عباس، كما تقدم". وقال يوسف الجديع في المقدمات الأساسية في علوم القرآن (280/1): "لكن هذه القسمة حسنة في نفسها، وإن لم نجزم بصحتها عن ابن عباس".

D سورة الأنعام: الآية [72].

N ينظر التكت والعيون للماوردي (36/1)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية (11/1)، شرح مقدمة التفسير لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين (150/1).

وبيّن ابن تيمية أنّ هذا المعنى هو معنى التّأويل في القرآن ولغته، فقال: "وهذا هو التّأويل في لغة القرآن كما قال تعالى عن يوسف أنّه قال: ﴿وَقَالَ يَتَابَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا﴾^أ، وقال تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ ذَسُّوا مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾^{د، إ}.

والتّأويل بهذا المعنى في الأمور الغيبية مثل اليوم الآخر والجنّة والنّار وصفات الله هو الحقيقة التي انفرد الله تعالى بعلمها، من زمن السّاعة وكيفية نعيم وعذاب الآخرة، ومقداره بالنّسبة لنعيم الدنيا وعذابها، وكذا كيفية الدّات الإلهية، وكيفية صفاتها، قال ابن تيمية: "وتأويل الصّفات هو الحقيقة التي انفرد الله تعالى بعلمها، وهو الكيف المجهول الذي قال فيه السّلف كمالك وغيره: الاستواء معلوم والكيف مجهول، فالاستواء معلوم، يعلم معناه ويفسر ويترجم بلغة أخرى، وهو من التّأويل الذي يعلمه الرّاسخون في العلم، وأمّا كيفية ذلك الاستواء فهو التّأويل الذي لا يعلمه إلاّ الله تعالى^ن.

القول الثالث: وهو اصطلاح جمهور المتكلمين

قالوا إنّ التّأويل هو صرف اللفظ عن المعنى الرّاجح إلى المعنى المرجوح لمانع، وللدليل يقتزن به، ومن أقدم من صرّح بتعريف التّأويل بهذا المعنى ابن حزم ت: 456، حيث قال: "التّأويل نقل اللفظ عمّا اقتضاه ظاهره، وعمّا وضع له في اللّغة إلى معنى آخر، فإن كان نقله قد صحّ ببرهان، وكان ناقله واجب الطّاعة فهو حقّ، وإن كان نقله بخلاف ذلك، اطّرح ولم يلتفت إليه، وحكّم لذلك النّقل بأنّه باطل^و، ووافق عليه جماعة من العلماء بعده من اللّغويين والبلاغيين والمحدّثين وغيرهم، منهم ابن الأثير في كتابه النّهاية في غريب الحديث،

أ سورة يوسف : الآية [100].

إ سورة الأعراف : الآية [53].

د ينظر مجموع الفتاوى (36/5).

ن ينظر مجموع الفتاوى (37/5).

و ينظر الإحكام في أصول الأحكام (42/1).

وتبعه ابن منظور في لسان العرب، فنقل كلامه^أ، وكذا اشتهر هذا عند المصنّفين في أصول الفقه وفي علم البلاغة^إ. وهذا المعنى أو التعريف له علاقة وطيدة بالمجاز، إذ كل لفظ أو تركيب أو إسناد يقبل التأويل بهذا المعنى فهو من المجاز الذي سبق ذكره، وكل ما صحّ أن يقال فيه مجاز فيحتاج إلى تأويل، وبناءً على ذلك، ذكر بعض العلماء أنّ هذا المعنى للتأويل لم تعرفه العرب القدامى، ولم يكن معروفاً في القرون الثلاثة الأولى، وإّما هو معنى محدث خاطئ، ونسبته للغة العرب نسبة باطلة، وأبطل منه تفسير مصطلح التأويل في الكتاب والسنة وفق هذا المعنى، قال ابن تيمية: "وأما التأويل بالمعنى الثالث، وهو صرف اللفظ عن الاحتمال الزجاج إلى الاحتمال المرجوح، فهذا الاصطلاح لم يكن بعد عُرف في عهد الصحابة، بل ولا التابعين، بل ولا الأئمة الأربعة، ولا كان التكلم بهذا الاصطلاح معروفاً في القرون الثلاثة، بل ولا علمت أحداً منهم خصّ لفظ التأويل بهذا، ولكن لما صار تخصيص لفظ التأويل بهذا شائعاً في عرف كثير من المتأخرين، فظنّوا أنّ التأويل في الآية هذا معناه، صاروا يعتقدون أن لمتشابه القرآن معاني تخالف ما يفهم منه، وفرّقوا دينهم بعد ذلك وصاروا شيئاً^د، والمشكلة في ذلك تكمن في كون المتأخرين ظنّوا أنّ هذا المعنى هو معنى التأويل في كتاب الله، ففسّروا التأويل في كتاب الله وسنة نبيه بهذا المعنى، ومن أمثلة ذلك ما وقع من شرح حديث النبي ﷺ في دعائه لابن عمه عبد الله بن العباس: "اللهم فقه في الدين، وعلمه التأويل"^{هـ}. حيث قال ابن الجوزي: قوله: "وعلمه التأويل": فيه قولان. أحدهما: أنّه التفسير، والثاني أنّ التأويل: نقل الظاهر عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج في إثباته إلى دليل، لولاه ما ترك ظاهر اللفظ، فهو من آل الشيء إلى كذا أي صار إليه^و. وقال ابن الأثير: "والمراد بالتأويل: نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ، ومنه

^أ قال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر (80/1): "المراد بالتأويل نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ" وتابعه ابن منظور في لسان العرب (33/1) حيث نقل قوله، وتابعه أيضاً الزبيدي في تاج العروس من جواهر القاموس (33/28).
^إ كابن حزم كما مضى، وأبو الوليد في الحدود في الأصول (109/1) حيث قال: "التأويل: صرف الكلام عن ظاهره إلى وجه يحتمله". ينظر ما سبق مع أسرار البلاغة للجرجاني (410/1، 413)، مفتاح العلوم للسكاكي (358/1)، الإيضاح في علوم البلاغة لجلال الدين القزويني (98/1، 99).

^د ينظر مجموع الفتاوى (401/17).

^{هـ} سبق تخريجه في الصفحة (20/1).

^و ينظر غريب الحديث لابن الجوزي (37/1).

حديث عائشة رضي الله عنهما "كان النبي ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: سبحانك اللهم وبحمدك يتأول القرآن" ^أ. فكيف يحمل كلام رسول الله ﷺ على مصطلح حادث بعد القرون الثلاثة؟!.

واحتج بعض القائلين بالتأويل في الصفات بأن الإمام أحمد من القائلين بالتأويل، واحتجوا بما نقله الإمام الرازي عن الإمام الغزالي أنه قال: "سمعت بعض أصحاب الإمام أحمد: إنه حسم باب التأويل إلا في ثلاثة أحاديث: أحدها قوله عليه الصلاة والسلام: "الحجر الأسود يمين الله في أرضه". وثانيها: "إني لأجد نفس الرحمن من قبل اليمن". وثالثها: "أنا جليس من ذكرني" ^إ.

وكذا زاد الرازي أن أحمد أول قوله ﷺ: "تأتى سورة البقرة وآل عمران يوم القيامة كأثما غمامتان" بمجيء ثواب قارئيهما ^د، ولكن رد فريق نفات التأويل ذلك كالإمام ابن تيمية وغيره، بأنه يستحيل على أحمد أن يفتح باب التأويل، إذ كلامه وأقواله كلها تدل على رده وإنكاره، وأن الرواية بإجازته التأويل من الكذب الصراح عليه، وذكروا أن ظاهر المعنى في الأحاديث الثلاث التي ذكرها الغزالي هو حملها على المعنى الصحيح الذي لا يدل على تشبيه أو تمثيل، وأن ذلك ليس تأويلاً، لوجود الدليل في هذه الأحاديث على المعنى الصحيح، فهذا لا يسمى تأويلاً، قال ابن تيمية: "إن أبا حامد تكلم بمبلغ علمه، وما وصل إليه من كلام السلف والأئمة، ولهذا كلامه في ذلك في غاية التقصير، فإن كلام الإمام أحمد بن حنبل في الأصول مع أنه مملأ الدنيا، وقد صنف في ذلك مصنّفات، وما من مسألة منها إلا وقد ذكر فيها من الدلائل وكلام الله ورسوله والصحابة والتابعين وما شاء الله، وناظر الجهمية وغيرهم من الذين حرّفوا باب الإيمان بالله واليوم الآخر، ومع هذا فلم يكن عنده منه شيء... لكونه -أي الغزالي- كان قليل المعرفة بالحديث والآثار والمعرفة لمعانيها، وكان يقول: "بضاعتي من الحديث مزجاة"، كما نقل عنه أبو بكر بن العربي أنه سمعه منه، ولهذا في كتبه من المنقولات المكذوبة الموضوعية ما شاء الله، مع أن تلك الأبواب يكون فيها من الأحاديث الصحيحة ما فيه كفاية وشفاء، ومن ذلك هذا التقل الذي نقله عن أحمد، فإنه نقله عن مجهول لا يُعرف، وذلك المجهول أرسله إرسالاً عن أحمد، ولا يتنازع من يعرف أحمد وكلامه أن هذا كذب مفترى عليه، ونصوصه المنقول عنه بنقل الثقات الأثبات، والمتواتر عنه يردّ هذا الهديان الذي نقله عنه، بل إذا كان أبو حامد ينقل عن رسول الله ﷺ،

^أ ينظر التهاية في غريب الحديث والأثر (1/80، 81).

^إ ينظر إحياء علوم الدين (1/103)، وأبدل الرازي حديث "قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن" الذي ذكره الغزالي بحديث "أنا جليس من ذكرني"، ونسب الكلام لأحمد نفسه، لا لأحد أصحابه كما في أساس التقديس (1/107)، (108).

^د ينظر أساس التقديس للرازي (1/107، 108).

والصَّحابة والتَّابعين من الأكاذيب ما لا يحصيه إلا الله، فكيف ما ينقله عن مثل أحمد^١، وقال أيضاً: "فهذه الحكاية كذب على أحمد، لم ينقلها أحد عنه بإسناد، ولا يعرف أحد من أصحابه نقل ذلك عنه، وهذا الحنبلي الذي ذكر عنه أبو حامد مجهول لا يعرف، لا علمه بما قال، ولا صدقه فيما قال"^٢، وقد ردّ مثله القاضي أبو يعلى فيما نقله عن أحمد في رواية حنبل في قوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾^٣، قال: "قدرته، قال أبو إسحاق بن شاقلا: هذا غلط من حنبل لا شك فيه، وأراد أبو إسحاق بذلك أنّ مذهبه حمل الآية على ظاهرها في مجيء الذات، هذا ظاهر كلامه والله أعلم^٤ .

وأوضح ابن تيمية أنّ الكلام يفهم بسياقه وسباقه سواء كان مفرداً أو مركباً، وأنّ العرب إذا أرادت معني جعلت فيه من القرائن ما يفيد ذلك المعنى، وأنّ ذلك كلّهُ حقيقة لا تحتاج إلى تأويل، بل قرائن التركيب والسياق والسباق ممّا توضّح المعنى وتجلّيه، قال ابن تيمية: "وقولهم: اللفظ إن دلّ بلا قرينة فهو حقيقة، وإن لم يدلّ إلاّ معها فهو مجاز، قد تبين بطلانه، وأنّه ليس في الألفاظ الدّالة ما يدلّ مجرداً عن جميع القرائن، ولا فيها ما يحتاج إلى جميع القرائن، وأشهر أمثلة المجاز لفظ الأسد والجمار والبحر ونحو ذلك، ممّا يقولون أنّه استعير للشجاع والبليد والجواد، وهذه لا تستعمل إلاّ مؤلّفة مركّبة مقيّدة بقيود لفظية، كما تستعمل الحقيقة، كقول أبي بكر الصديق عن أبي قتادة لما طلب غيره سلب القتيل: لاها الله، إذاً يعتمد إلى أسد من أسد الله يقاتل عن الله ورسوله فيعطيك سلبه^٥. فقوله: يعتمد إلى أسد من أسد الله يقاتل عن الله ورسوله، وصف له بالقوة للجهاد في سبيله، وقد عينه^٦ .

١ ينظر مجموع الفتاوى (398/5).

٢ ينظر بيان تلبيس الجهمية (6/119 إلى 127).

٣ سورة الفجر: الآية [22].

٤ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (1/132).

٥ الحديث متفق عليه رواه البخاري برقم (1/253)، ومسلم برقم (1/4567) في قضية أبي قتادة فيمن قتله يوم حنين، فأخذ رجل سلبه، وقد قال ﷺ: "من قتل قتيلاً له عليه بيّنة فله سلبه"، فسأل ذلك الرجل النبي ﷺ إرضاء أبي قتادة.

٦ ينظر كتاب الإيمان لابن تيمية (2/143)، مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر لمساعد الطيار (1/92، 99، 102، 103).

المطلب الثالث: موقف بعض العلماء من المجاز والتأويل في باب الصفات

الذي ظهر لي بعد التأمل أنّ مصطلحي المجاز والتأويل لو ضبط معناهما بضوابط دقيقة، وقيود شديدة، حتى يجري على سنن العرب في كلامها وأساليبها لما كان فيه ما إشكال نحائياً، ولكان الخلاف بين المثبتين والتأويلين للتأويل خلافاً لفظياً، حيث تجعل الحقيقة هي الأصل الذي ينبغي القول به، وعدم الحيد عنه إلاّ بدلائل أكيدة، وفي هذا يقول أبو الوليد الباجي: "ومعنى ذلك أن يكون الكلام يحتمل معنيين فزائداً إلاّ أن أحدهما أظهر في ذلك اللفظ، إمّا لوضع أو استعمال أو عرف، فإذا ورد وجب حملة على ظاهره إلاّ أن يرد دليل يصرفه عن ذلك الظاهر إلى بعض ما يحتمله، ويُسمّى أهل الجدل ذلك الصنف تأويلاً" ¹، ولكن مع الأسف اتخذ كثير من الطوائف هذا التأويل والمجاز مطيّة وذريعة يستعملونها في إثبات أهوائهم وبدعهم الباطلة، فيريدون بذلك صرف الألفاظ والتراكيب القرآنية عن معانيها الحقيقية إلى معان باطلة، ليؤيدوا بها مذاهبهم وآراءهم المنحرفة، بل اتخذوها معولاً لإبطال الدين وإفساد الشريعة، لأنهم اعتقدوا آراءً باطلةً وعقائد فاسدةً ثم حاولوا حمل نصوص القرآن عليه لتوافق ما ذهبوا إليه، وفي ذلك قال الإمام الغزالي: "والظنّ بأحمد بن حنبل رضي الله عنه أنّه علم أن الاستواء ليس هو الاستقرار، والنزول ليس هو الانتقال، ولكنه منع من التأويل حسماً للباب، ورعاية لصلاح الخلق، فإنّه إذا فُتح الباب اتسع الخرق وخرج الأمر عن الضبط، وجاوز حد الاقتصاد، إذ حدّ ما جاوز الاقتصاد لا ينضبط، فلا بأس بهذا الزجر، ويشهد له سيرة السلف، فإنهم كانوا يقولون: أمروها كما جاءت، حتى قال مالك -رحمه الله-: "لما سئل عن الاستواء: الاستواء معلوم والكيفية مجهولة والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة" ².

ولأجل ذلك أنكر بعض العلماء المجاز والتأويل بهذا المعنى في اللّغة العربية مطلقاً، وبعضهم أنكره في القرآن، ولم يروا هذه الألفاظ من الاصطلاح اللّغوي الذي لا مشاحة فيه، منهم أبو إسحاق الإسفرائيني، وأبو علي الفارسي، حيث منعه في اللّغة أصلاً، ونصر قولهم الإمام ابن تيمية، وابن القيم وغيرهما.

ويعتبر الإمام ابن تيمية أكبر منظر وكاتب ومحلّ ومقرّر لنفاة المجاز من خلال كتبه، إذ هو من أكبر وأوسع من كتب في باب المجاز والتأويل والمتشابه خاصة في باب الصفات، لذلك أكثرت النّقل عنه في باب المتشابه والمجاز والتأويل، وذلك لأهمية كلامه وقوّة حجّته، وفي منع الأئمة للمجاز يقول ابن تيمية: "وأخرون من أصحابه منعوا أن يكون في القرآن مجازاً كأبي الحسن الخريزي، وأبي عبد الله بن حامد، وأبي الفضل التميمي بن أبي الحسن التميمي، وكذلك منع أن يكون في القرآن مجاز محمد بن خويز منداد وغيره من المالكية، ومنع

¹ ينظر الحدود في الأصول لأبي الوليد الباجي (109/1).

² ينظر إحياء علوم الدين (104/1).

منه داود بن علي، وابنه أبو بكر، ومنذر بن سعيد البلوطي وصنف فيه مصنفًا، وحكى بعض الناس عن أحمد في ذلك روايتين، وأما سائر الأئمة فلم يقل أحدٌ منهم، ولا من قدماء أصحاب أحمد إنَّ في القرآن مجازًا، لا مالك ولا الشافعي ولا أبو حنيفة^أ، بل نقل الإمام القاسمي القول بتقرير المجاز والتأويل بشروطه وضوابطه من كلام ابن تيمية نفسه، فقال: "وقال -رحمه الله- في بعض فتاويه -أي ابن تيمية-: نحن نقول بالمجاز الذي قام دليله، وبالتأويل الجاري على نهج السبيل، ولم يوجد في شيء من كلامنا وكلام أحد منا، أننا لا نقول بالمجاز والتأويل، والله عند لسان كل قائل، ولكن ننكر من ذلك ما خالف الحق والصواب، وما فتح به الباب إلى هدم السنة والكتاب، واللحاق بمحرّفة أهل الكتاب، والمنصوص عن الإمام أحمد وجمهور أصحابه أن القرآن مشتمل على المجاز، ولم يعرف عن غيره من الأئمة نصٌّ في هذه المسألة، وقد ذهب طائفة من العلماء من أصحابه وغيرهم، كأبي بكر بن أبي داود، وأبي الحسن الخرزبي، وأبي الفضل التميمي، وابن حامد، فيما أظن، وغيرهم، إلى إنكار أن يكون في القرآن مجاز، وإنما دعاهم إلى ذلك ما رأوه من تحريف المحرّفين للقرآن بدعوى المجاز، فقابلوا الضلال والفساد، بحسم الموادّ، وخيار الأمور التوسط والاقتصاد، انتهى"^أ، وقال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: "اعلم أولاً أنّ المجاز اختلّف في أصل وقوعه، قال أبو إسحاق الإسفرائيني، وأبو عليّ الفارسي: إنّ لا مجاز في اللّغة أصلاً... ثمّ إنّ القائلين بالمجاز في اللّغة العربية اختلفوا في جواز إطلاقه في القرآن، فقال قومٌ: لا يجوز أن يقال في القرآن مجاز منهم ابنُ حُوَيْرٍ منداد من المالكية، وابن القاص من الشافعية، والظاهرية، وبالغ في إيضاح منع المجاز في القرآن الشيخ أبو العباس ابن تيمية، وتلميذه العلامة ابن القيم رحمه ما الله تعالى، بل أوضحا منعه في اللّغة أصلاً، والذي ندين الله به، ويلزم قبوله كلُّ منصف محقّق أنّه لا يجوز إطلاق المجاز في القرآن مطلقاً على كلا القولين"^ب، ومن حُجج هؤلاء الأئمّة جميعاً أنّ المجاز يجوز نفيه، والقرآن لا يجوز نفيه، وأنّ المجاز ذريعة لنفي ما أثبتته الله لنفسه من صفات الكمال بادّعاء أنّها مجاز، وأنّ المجاز يجوز نفيه، وهذا من أعظم وسائل التعطيل، ولذا أثر عن كثير من العلماء الذين سبقوا ابن تيمية التّنصيص

أ ينظر مجموع الفتاوى (7/89).

ب محاسن التّأويل، لجمال الدّين القاسمي(473/9). والظاهر أنّ هذه المقولة المنقولة عن الإمام ابن تيمية تحتل أمرين. أولهما أنّه قصد بالمجاز والتأويل معناهما اللغوي لا المعنى الاصطلاحي عند المتأخرين، وثانيهما أنّ هذا قول ابن تيمية في أول عمره، لأنّها لا توجد في كتبه المطبوعة، لا بالفظ ولا بالمعنى، رغم كثرة كتبه، ورغم كثرة كلامه فيها عن المجاز ونفيه في اللغة والقرآن. والله تعالى أعلم.

د ينظر كتابه من "منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز" (5/1، 6).

على إثبات الصفات على حقيقتها على ما يليق بجلال الله وعظمته من دون تحريف ولا تعطيل ولا تأويل بالمعنى الأخير، منهم الإمام ابن جرير الطبري ت: 310 هـ، حيث قال: "فإن قال لنا قائلٌ فما الصواب من القول في معاني هذه الصفات التي ذكرت، وجاء ببعضها كتاب الله ﷻ ووحيه، وجاء ببعضها رسول الله ﷺ؟ قيل: الصواب من هذا القول عندنا أن تُثبت حقائقها على ما نعرف من جهة الإثبات، ونفي التشبيه كما نفى ذلك عن نفسه - جل ثناؤه - فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^١. وقال أبو أحمد الكرجي القصاب ت: 360 هـ، في كتابه السنّة: "كلُّ صفة وصف الله بها نفسه أو وصفه بها نبيه، فهي صفةٌ حقيقةٌ لا مجازاً^٢. وقال أبو عمر الطلمنكي المالكي ت: 429 هـ، في كتابه "الوصول إلى معرفة الأصول": وقال أهل السنّة في قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾^٣، إنّ الاستواء من الله على عرشه على الحقيقة لا على المجاز، فقد قال قوم من المعتزلة والجهمية لا يجوز أن يُسمّى الله ﷻ بهذه الأسماء على الحقيقة، ويُسمّى بها المخلوق^٤. وقال ابن عبد البر المالكي ت: 463 هـ، في كتاب التمهيد: "أهل السنّة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلّها في القرآن والسنّة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلّا أنّهم لا يُكيفون شيئاً من ذلك، ولا يُحدّون فيه صفة محصورة، وأمّا أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلّها والخوارج، فكلهم ينكرها، ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقرّ بها مُشبهه، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود، والحقّ فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله، وهم أئمة الجماعة والحمد لله^٥. وقال أبو القاسم إسماعيل الأصبهاني الشافعي ت: 535 هـ، في الحجّة في بيان المحجّة: "ولا يجوز إضافة المجاز إلى صفات الله تعالى^٦. بل ذهب نفاة المجاز إلى أنّ هذه المصطلحات بهذه المعاني مصطلحات دخيلة على اللّغة العربية، لم يعرفها الصّحابة ولا التابعون ولا من بعدهم من أئمة اللّغة وأئمة المذاهب الفقهية، وأمّا أحدثها وابتدعها أهل الكلام والمنطق الأرسطي، حتّى يروّجوا بها بدعهم، ويبطلوا شريعة الله في أرضه، وأنّ أوّل من روج لهذه

١ سورة الشورى : الآية [11].

٢ ينظر التبصير في معالم الدين للطبري (140/1) .

٣ ينظر تذكرة الحفاظ للذهبي (3/ 101)، والعلو للعلي الغفار للذهبي (1/239).

٤ سورة طه : الآية [5].

٥ ينظر العلو للعلي الغفار للذهبي (1/246) .

٦ ينظر التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر (7/145).

٧ ينظر الحجّة في بيان المحجّة لأبي القاسم إسماعيل الأصبهاني (1/482).

المعاني مع مصطلحاتها هم المعتزلة، كما سبق الإشارة إليه من كلام الإمام ابن تيمية في فقرة تعريف المجاز، وكلّ ذلك من أجل إبطال أسماء الله وصفاته، بل وإبطال الدّين والشريعة، وفي ذلك يقول ابن تيمية -رحمه الله-: "وأما التّأويل بمعنى صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح، كتأويل من تأوّل استوى بمعنى استولى ونحوه، فهذا عند السّلف والأئمة باطل لا حقيقة له، بل هو من باب تحريف الكلم عن مواضعه، والإلحاد في أسماء الله وآياته، فلا يقال في مثل هذا التّأويل لا يعلمه إلا الله والراسخون في العلم، بل يقال فيه: ﴿قُلْ أَتَنْبِئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾^أ، كتأويلات الجهمية والقرامطة الباطنية، كتأويل من تأوّل الصّلوات الخمس بمعرفة أسرارهم، والصّيام، بكتمان أسرارهم، والحج بزيارة شيوخهم، والإمام المبين بعلي بن أبي طالب، وأئمة الكفر بطلحة والزبير، والشجرة الملعونة في القرآن ببني أمية، واللؤلؤ والمرجان بالحسن والحسين، والتين والزيتون، وطور سنين، وهذا البلد الأمين، بأبي بكر وعمر وعثمان وعلي، والبقرة بعائشة، وفرعون بالقلب، والنجم والقمر والشمس بالنفس والعقل، ونحو ذلك. فهذه التّأويلات من باب تحريف الكلم عن مواضعه، والإلحاد في آيات الله، وهي من باب الكذب على الله وعلى رسوله وكتابه"^أ. وقال أيضاً: "فإن هذا التّأويل في كثير من المواضع أو أكثرها وعمتها من باب تحريف الكلم عن مواضعه، من جنس تأويلات القرامطة والباطنية، وهذا هو التّأويل الذي اتفق سلف الأئمة وأئمتها على ذمّه، وصاحوا بأهله من أقطار الأرض، ورموا في آثارهم بالشهب، وقد صنّف الإمام أحمد كتاباً في الرد على هؤلاء وسماه: "الرد على الزنادقة والجهمية فيما شككت فيه من متشابه القرآن، وتأولته على غير تأويله"، فعاب أحمد عليهم أنّهم يفسرون القرآن بغير ما هو معناه، ولم يقل أحمد ولا أحد من الأئمة: إنّ الرّسول لم يكن يعرف معاني آيات الصّفات وأحاديثها ولا قالوا: إن الصّحابة والتّابعين لهم بإحسان لم يعرفوا تفسير القرآن ومعانيه، كيف؟ وقد أمر الله بتدبر كتابه قال تعالى: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾^د، ولم يقل: "بعض آياته"^ن. وتبع الإمام ابن تيمية في ذم التّأويل ونفيه كثير من العلماء والباحثين بعده، على رأسهم تلميذه وخرّيجه ابن القيم الجوزية^و.

^أ سورة يونس : الآية [18].

^إ ينظر درء تعارض العقل والنقل (382/5).

^د سورة ص: الآية [29].

^ن ينظر مجموع الفتاوى (69/4، 70).

^و مفهوم التفسير والتّأويل والاستنباط والتدبر والمفسّر لمساعد الطيار (115/1 إلى 117).

وخلاصة الكلام في آية المتشابه بعد أن وضح معنى المتشابه ومعنى التأويل أن يقال: إن اختلاف العلماء في هذه المعاني هو الذي أدى إلى اختلافهم في الوقف على قوله: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾^١، وهذا النوع من الوقف يسميه القراء الوقف الذي يتغير أو يختلف نوعه من تام إلى غيره لاختلاف التأويل أو التفسير في الآية، فجمهور العلماء يعدون الوقف وقفًا تامًا، وما بعده مستأنف، ويشهد له ما جاء في مصحف ابن مسعود على قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾^٢، وكذا ما روي عن ابن عباس أنه قرأ "وما يعلم تأويله إلا الله ويقول الراسخون في العلم ءامنا به"^٣، وهي قراءة أبي بن كعب^٤ وتؤيدها قراءة ابن ابن مسعود السابقة الذكر، وهذا قول أبي بن كعب وابن مسعود وعائشة وعروة بن الزبير والحسن وأكثر التابعين ومالك بن أنس ونافع والكسائي ويعقوب، واختاره القراء والأخفش وأبو حاتم وابن كيسان وأبو عبيد وابن الانباري والطبري وأبو عبيدة والبغوي، وعلى هذا أكثر المفسرين، ومعنى ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ ﴾^٥ أي يسلّمون ويصدقون به، وذهب بعض العلماء إلى أنّ الراسخين يعلمون تأويل المتشابه، والواو واللطف، وجملة يقولون في موضع الحال، وحجتهم في ذلك قول ابن عباس رضي الله عنهما: "أنا ممن يعلم تأويله"، وقول

مجاهد: "الراسخون في العلم يعلمون تأويله"^٦. وهذا قول مجاهد والربيع ورواه غير طاوس عن ابن عباس واختاره ابن الحاجب وهو موافق لما ذهب إليه ابن قتيبة وابن تيمية وابن القيم وغيرهم في تفسير المتشابه، وقال

^١ سورة آل عمران: الآية [7].

^٢ سورة آل عمران: الآية [7].

^٣ أشار إلى قراءة ابن مسعود الطبري في تفسيره (221/5) فقال: "في قراءة عبد الله إن تأويله إلا عند الله ﴿ وَالرَّاسِخُونَ

فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ﴾ [آل عمران: 7].

^٤ أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (384/1)، وابن جرير في تفسيره (212/5).

^٥ أما قراءة أبي فقد أشار إليها الطبري في تفسيره (220/5).

^٦ سورة آل عمران: الآية [7].

^٧ الأثران سبق تخريجهما (20/1).

من جمع بين القولين: "إن حملنا المتشابه على ما استأثر الله بعلمه، كمدة بقاء الدنيا ووقت قليم الساعة فلمختار الأول، وعليه الوقف على الجلالة، وإن حملناه على ما لا يتّضح مقصوده لإجمال، أو مخالفة ظاهره لمحكم، ولا يتوصل إلى معناه إلا بالفحص والنظر الدقيق وإتباع القرائح والفهم الثاقب فلمختار الثاني، وعلى هذا فاختلاف التفسير أدى إلى الاختلاف في موضع الوقف، وسبب اختلافهم في ذلك هو اختلافهم في معنى المتشابه ما هو، وفي معنى التأويل ما معناه^أ، وقال ابن عطية في تفسيره: "وهذه المسألة إذا تؤملت قرب الخلاف فيها من الاتفاق، وذلك أن الله تعالى قسم آي الكتاب قسمين: محكمًا ومتشابهًا، فالمحكم هو المتّضح المعنى لكل من يفهم كلام العرب، ولا يحتاج فيه إلى نظر، ولا يتعلّق به شيء يلبس، ويستوي في علمه الراسخ وغيره، والمتشابه يتنوّع، فمنه ما لا يعلم البتة، كأمر الرّوح وآماد المعيّبات التي قد علم الله بوقوعها إلى سائر ذلك، ومنه ما يحمل على وجوه في اللّغة، ومناح في كلام العرب، فيتأوّل تأويله المستقيم، ويزال ما فيه ممّا عسى أن يتعلّق به من تأويل غير مستقيم، كقوله تعالى في عيسى: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾^ب إلى غير ذلك، ولا يُسمّى أحد راسخًا إلاّ بأن يعلم من هذا النوع كثيرًا بحسب ما قدر له، وإلاّ فمن لا يعلم سوى المحكم فليس يسمّى راسخًا^ج، وقال ابن كثير في تفسيره: "ومن العلماء من فصل في هذا المقام، فقال: التأويل يطلق ويراد به في القرآن معنيان، أحدهما: التأويل بمعنى حقيقة الشيء، وما يؤول أمره إليه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبْوَابَهُ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا وَقَالَ يَا أَبْتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلْتُ رَبِّي حَقًّا﴾^د، وقوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ﴾^{هـ} أي: حقيقة ما أخبروا به من أمر المعاد، فإن أريد بالتأويل بالتأويل هذا، فالوقف على الجلالة، لأنّ حقائق الأمور وكنهها لا يعلمه على الجليّة إلاّ الله ^و، ويكون

^أ ينظر ملخص كلام العلماء في اختلاف مراتب الوقف في آية المتشابه كتاب النّشر في القراءات العشر (227/1)، والتمهيد في علم التجويد (170/1) كلاهما لابن الجزري، وتنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين لأبي الحسن النوري الصفاقسي ت: 1118 هـ (133/1).

^ب سورة النساء: الآية [171].

^ج ينظر المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (403/1).

^د سورة يوسف: الآية [100].

^{هـ} سورة الأعراف: الآية [53].

قوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾^١ مبتدأ، و﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ﴾^٢ خبره، وأمّا إن أريد بالتأويل المعنى الآخر، وهو التفسير والتعبير والبيان عن الشيء، كقوله تعالى: ﴿نَدِينَنَا بِتَأْوِيلِهِ﴾^٣ أي بتفسيره، فإن أريد به هذا المعنى، فالوقف على: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾^٤، لأنهم يعلمون ويفهمون ما خوطبوا به بهذا الاعتبار، وإن لم يحيطوا علمًا بحقائق الأشياء على كنه ما هي عليه، وعلى هذا فيكون قوله: ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ﴾^٥ حالا منهم.... وقوله إخبارًا عنهم أنهم: ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ﴾^٦ أي: بالمتشابهة ﴿كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾^٧ أي: الجميع من المحكم المحكم والمتشابهة حق وصدق، وكل واحد منهما يصدّق الآخر ويشهد له، لأنّ الجميع من عند الله، وليس شيء من عند الله بمختلف ولا متضاد، لقوله: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ

أَخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^٨. ووافق الشوكاني وصديق حسن خان في تفاسيرهم فنقلوا كلام ابن كثير من تفسيره تفسيره مؤيدين له، فقال الشوكاني: "ومن أهل العلم من توسّط بين المقامين فقال: التأويل يطلق ويراد به في القرآن شيان، أحدهما: التأويل بمعنى حقيقة الشيء وما يؤول أمره إليه....، فإن أريد بالتأويل هذا، فالوقف على الجلالة - تام - لأنّ حقائق الأمور وكنهها لا يعلمه إلا الله ﷻ...، وأمّا إن أريد بالتأويل المعنى الآخر،

١ سورة آل عمران: الآية [7].

٢ نفس الآية السابقة.

٣ سورة يوسف: الآية [36].

٤ سورة آل عمران: الآية [7].

٥ نفس الآية السابقة.

٦ نفس الآية السابقة.

٧ نفس الآية السابقة.

٨ سورة النساء: الآية [82].

٩ ينظر تفسير ابن كثير (12/2).

وهو التفسير والبيان، فالوقف على: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾^١، لأنهم يعلمون ويفهمون ما حوِّطوا به بهذا الاعتبار^٢. وبهذا يكون كلا الوقفين تاماً على تفسير، فإن حُمل معنى المتشابه على نوع منه، وهو الذي استأثر استأثر الله بعلمه، فهذا لا اطلاع لأحد عليه إلا الله، كوقت الساعة وخروج الدابة ونزول المسيح وحقيقة الصفات وكيفيتها... الخ، وإن حمل المتشابه على الذي يعرف المراد منه بالبحث والنظر، فمثل هذا التأويل يعلمه من يعلم تفسير القرآن، فيكون الراسخون في العلم يعلمون تأويله، فهم أهل البحث والنظر، قال ابن تيمية: "ولهذا لما كان مجاهد بن جبر يقول: إن الراسخين في العلم يعلمون التأويل وكان هو أحد أساطين التفسير، لأنه سأل ابن عباس رضي الله عنهما عن تفسير القرآن كله، وكان ابن قتيبة أيضاً يقول: إن الراسخين في العلم يعلمون التأويل، ومرادهم به التفسير، وهم يثبتون الصفات، لا يقولون بتأويل الجهمية النفاة، التي هي صرف النصوص عن مقتضاها ومدلولها ومعناها^٣. والله تعالى أعلى أعلم.

١ سورة آل عمران: الآية [7].

٢ ينظر فتح القدير للشوكاني (363/1)، فتح البيان في مقاصد القرآن لمحمد صديق خان القنوجي (186/2).

٣ ينظر درء تعارض العقل والنقل (381/5).

● مشكل أحاديث العقائد

يحتوي ثلاثة مباحث :

- تعريف مشكل الحديث.
- مشكل العقائد واختلاف الناس فيه.
- أهمية مشكل العقائد وخطورته

تعريف مشكل الحديث.

المطلب الأول : تعريف مختلف الحديث .

أولاً : التعريف اللغوي.

ثانياً : التعريف الاصطلاحي.

المطلب الثاني : تعريف مشكل الحديث .

أولاً : التعريف اللغوي.

ثانياً : التعريف الاصطلاحي.

- المطلب الثالث : الفرق بين مختلف الحديث ومشكله، وأهم

ما صنف فيهما.

أولاً : الفرق بين مختلف الحديث ومشكله.

ثانياً : أهم الكتب المصنفة في المختلف أو المشكل.

المبحث الأول: تعريف مشكل الحديث

لقد اشتهر في كتب علوم الحديث مصطلح مختلف أو مشكل الحديث، والسبب في ذلك هو أنّ هذا العلم عُرف في أوّل أمره بعلم "مختلف الحديث"، حيث صنّف الإمام الشافعي -رحمه الله - كتابه المشهور "اختلاف الحديث"، وصنّف ابن قتيبة^أ كتابه "تأويل مختلف الحديث". ثمّ أطلق عليه بعضهم فيما بعد "مشكل الحديث"، وفي ذلك ألف "الطحاوي"^ب كتابه "شرح مشكل الآثار"، وابن مهدي الطبري^د كتابه "تأويل الآيات المشكّلة الموضّحة وبيانها بالحجج والبرهان".

وقد ظنّ بعض المتأخرين أنّهما علمٌ واحدٌ بتسميتين^ن، وهما في الحقيقة علمان مختلفان، تجمعهما بعض الوجوه، وتفرّقهما وجوه أخرى، كما سيّبين فيما بعد، وقد كان العلماء المتقدّمون يجمعون بينهما في كتبهم، لتقاربهما في المعنى، وتداخلهما في بعض الوجوه. فيتوجّب أولاً تعريف المختلف ثمّ المشكل، حتى يتسنى للقارئ الوقوف بوضوح على معانيهما الصّحيحة، وأمّا تعريف الحديث المرفوع فلم أر من اللّزوم تخصيص تعريفه بمطلب، لأنّه مشهور

^أ هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري صاحب التّصانيف الكثيرة ت276هـ. ينظر تاريخ بغداد برقم5262 (411/11، 412)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (276/12)، تاريخ الإسلام (565/6)، سير أعلام النبلاء (13/296)، البداية والنهاية (596/14، 597، 623).

^ب هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك الطحاوي نسبة إلى قرية بصعيد مصر ت321هـ. ينظر المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (318/13)، تاريخ دمشق (367/5، 368)، البداية والنهاية (71/15، 72).

^د هو أبو الحسن علي بن محمد بن مهدي الطبري، ويقال: "ابن المهدي" تلميذ أبي الحسن الأشعري صحبه بالبصرة، وأخذ عنه،

وكان من المبرّزين في علم الكلام ت380هـ. ينظر تبیین كذب المفتری (195/1)، تاريخ الإسلام (492/8)، طبقات الشافعية الكبرى (3/466 إلى 368).

^ن هو صنيع الكتاني في الرّسالة المستطرفة (158/1)، وأبو زهو في الحديث والمحدّثون (471/1)، والأستاذ نور الدّين العتر في منهج النّقد (337/1)، وصاحب معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث (74/2)، وينظر مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدّثين (58/1).

ومبثوث في كتب علوم الحديث، وهو في اصطلاح المحدثين كل ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية^I

○المطلب الأول : تعريف مختلف الحديث

○أولاً : التعريف اللغوي :

كلمة المختلف مشتقة من اختلف الأمران إذا لم يتفقا، وكل ما لم يتساوا ويتوافق فقد تحالف واختلف، وتختلف القوم إذا ذهب كل واحد إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر، ومنه قول الله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾^I، وقوله تعالى: ﴿وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْثَرُهُ﴾^D، أي في حال اختلاف أكله^N.

○ثانياً : التعريف الاصطلاحي:

اختلف في ضبط كلمة مختلف، فمنهم من جعلها بكسر اللام "المختلف"، اسم فاعل من الخماسي ، من اختلف يختلف فهو مختلف، ومنهم من ضبطها بفتحها، على أنه مصدر ميمي من اختلف. فمن ضبطه بكسر اللام على وزن اسم الفاعل^O، عرّفه بأنه: الحديث الذي عارضه حديث ظاهر مثله، فأوهم معنى باطلاً. ومن ضبطها بفتح اللام على أنه مصدر ميمي ، قال في تعريفه: "هو أن يأتي حديثان متضادان أو متعارضان في المعنى ظاهراً، فيجمع بينهما بما ينفي التضاد".

^I ينظر نزهة النظر لابن حجر (131/1)، فتح المغيث للسخاوي (1/22، 131)، تدريب الراوي (202/1)، قواعد التحديث للقاسمي (1/123)، وشرح شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (1/154 إلى 156).

^I سورة النحل : الآية [69] .

^D سورة الأنعام : الآية [141] .

^N ينظر مادة "خلف" من لسان العرب (9/82 وما بعدها)، مختار الصحاح (1/95)، المصباح المنير (1/180)، القاموس المحيط (1/808)، تاج العروس (23/279)، المعجم الوسيط (1/251).

^O ينظر نزهة النظر (1/91)، إسبال المطر على قصب السكر (1/251)، شرح شرح نخبة الفكر (1/363)، بحجة النظر شرح نخبة الفكر مخطوط (ق36/و)، عقد الدرر في شرح نخبة الفكر (1/235).

وعليه فيكون المراد بالتعريف على الضبط الأول الحديث نفسه، والمراد على الضبط الثاني نفس التضاد والتعارض والاختلاف^أ.

وقد عُلق التعارض بكونه في الظاهر، لأنَّ التعارض والتناقض الحقيقي لا وجود له في نصوص الكتاب والسنة، إذ يستحيل ذلك في حقَّ كلام الله ووحيه، وأثر عن أبي بكر بن خزيمة^ب أنه قال: "ليس ثمَّ حديثان متعارضان من كل وجه، ومن وجد شيئاً من ذلك فليأتني لأؤلف له بينهما"^ج.

وقد نبه الشافعي أنه لا يدخل في باب المختلف ما أمكن فيه الجمع، حيث قال: "ولا ينسب الحديثان إلى الاختلاف ما كان لهما وجهًا يَمْضيان معًا، وإنما المختلف ما لم يَمْض إلا بسقوط غيره، مثل أن يكون الحديثان في الشيء الواحد هذا يُجْلَّه، وهذا يَمْزِمه"^د، وكأنَّه -رحمه الله- يريد حقيقة الشيء، أي ما أمكن فيه الجمع، فليس هو في الحقيقة من المختلف، وإنما اختلافه في الظاهر فقط لمن لم يظهر له ذلك، بدليل أنه كان -رحمه الله- يُعْنون في بعض الأحيان "مما يعد مختلفًا، وليس عندنا بمختلف"^{هـ}.

كما يجدر التنبيه على أن هذا العلم ليس هو "اختلاف الحديث" الذي قد يطلقه بعض المحدثين على علم العال، لأنَّ ذلك يختص باختلاف الرواة في الإسناد، كاختلاف راويين عن شيخهما في حديث ما^و.

^أ ينظر التقريب للنووي (90/1)، تدريب الراوي (196/2)، الحديث والمحدثون (471/1)، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (442، 441/1)، مختلف الحديث وأثره في أحكام الحدود والعقوبات (32، 31/1)، منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث (57، 56/1)، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين (26، 25/1)، المنهج الإسلامي في علم مختلف الحديث (20/1)، قواعد دفع التعارض عند الإمام الشافعي (مقال ضمن مجلة جامعة أم القرى العدد '32') (ص261)، معرفة مدار الإسناد (274/2).

^ب هو أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمى النيسابوري الشافعي لقب بإمام الأئمة ت: 311 هـ. ينظر كتاب الثقات (156/9)، سير أعلام النبلاء (14/365 إلى 382).

^ج ينظر اختصار علوم الحديث (175/1)، تدريب الراوي (196/2).

^د ينظر الرسالة للشافعي (342/2).

^{هـ} ينظر الرسالة للشافعي (282/2).

^و ينظر معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث (205/1).

○ المطلب الثاني: تعريف مشكل الحديث

○ أولاً: التعريف اللغوي:

المشكِل - بكسر الكاف - اسم فاعل من أشكَل الأمر إذا التبس واختلط، يقال: "أشكَل عليّ الأمر"، إذا اختلط والتبس، ومنه أمور مشكِلة، أي ملتبسة ومختلطة بعضها ببعض، وأشكَلتُ عليّ المسألة، إذا أحلكتُ والتبست، ومنه قيل للأمر المشتبه مشكِل، والأشكَل هو ذو اللونين المختلطين، ومنه قول الشاعر:

فما زالت القَتلى تمورُ دماؤها... بدِجَلَة حتى ماءٌ دِجَلَة أشكَلُ^أ

مستنكراً الدماء المختلطة بالمياه، فالمشكَل هو الأمر الملتبس الذي يمكن إزالة لبسه^أ.

○ ثانياً: التعريف الاصطلاحي:

قال الطحاوي: "وإني نظرت في الآثار المروية عنه عليه السلام... فوجدت فيها أشياء مما يسقط معرفتها، والعلم بما عن أكثر الناس، فمال قلبي إلى تعلّمها، وتبيان ما قدرت عليه من مشكلها، ومن استخراج الأحكام التي فيها، ومن نفي الإحالات عنها"^د، وقال بعضهم: "المشكَل هو ما لا ينال المراد منه إلا بتأمل بعد الطلب"^ن، وقال آخرون: "المشكَل" المشكَل هو اللفظ الذي اشتبه المراد منه بحيث لا يوقف على المراد منه بمجرد التأمل"^و. فتلخص أنّ المشكَل يتميز بأمرين.

الأول: خفاء المعنى، وذلك لعدة أسباب سيأتي التنبيه على بعضها.
الثاني: لا بدّ فيه من التأمل وإعمال الفكر بقوة، حتى يُزال إشكاله.

^أ البيت من قصيدة لجرير يهجو فيها الأخطل، مطلعها "أجدك لا يصحو الفؤاد المعلن... من البحر الطويل. ينظر ديوان جرير (367/1)، وجرير هو أبو حزة جرير بن عطية بن حذيفة بن بدر بن سلمة، التميمي البصري الشاعر المشهور ت110هـ. ينظر تاريخ الإسلام (21/3).

^د ينظر مادة "شكل" من لسان العرب (356/11)، مختار الصحاح (168/1)، المصباح المنير (321/1)، القاموس المحيط (1019/1)، تاج العروس (271/29)، المعجم الوسيط (491/1)، توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية لغة وتفسيراً وإعراباً (88/1).

^ن ينظر مشكل الآثار (6/1).

^و قاله الجرجاني في كتاب التعريفات (215/1).

^و قاله الكفوي في الكليات (846/1).

ويمكن تلخيص تعريف مشكل الحديث بقولي: "هو ما خفي معناه، لدلالته على استحالة شرعية أو عقلية أو حسية أو معاً، ولا يُزال إشكاله إلا بالتأمل في معناه، أو ألفاظه، أو في القرائن المتعلقة به، سواء كانت محتفة به أو خارجة عنه"، وهو بهذا المعنى نظير للمتشابه الذي يطلقه كثير من العلماء على نصوص الصفات التي يوهم ظاهرها التشبيه، لأنّ المتشابه عندهم هو ما التبس معناه وخفي، وأشكل لدخوله في شكل غيره فأشبهه وشابهه، ولذا افتقر في معرفة المراد منه إلى غيره، ومنه الآيات والأحاديث المشكّلات المعروفة بمتشابه الصفات، وجعل بعضهم المتشابه أعم من المشكل^١.

وأسباب المشكل كثيرة جداً منها:

- خفاء معنى بعض الألفاظ، ككون اللفظ من غريب اللغة، أو من المشترك اللفظي^٢، أو استعمال اللفظ من باب المجاز اللغوي.

- ومنها معارضته للقرآن، أو لحديث آخر، أو لإجماع، أو للقياس الصحيح، كحديث زيادة العمر بصلة الرّحم^٣.

- منها مناقضته للعقل أو الحس، كحديث عدم احتراق الإهاب الذي فيه القرآن^٤، إذ المشاهدة تدلّ على عدم صحّته في كوننا نرى الجلود تُحرق ولو كُتب فيها القرآن، إلى غير ذلك من الأسباب التي تجد أمثلتها في هذا الكتاب وغيره^٥.

كما يجدر التنبيه على أنّ هذا المصطلح ليس هذا معناه عند الأصوليين، إذ مفهومه عند الأحناف هو ما لا يُنال المراد منه إلا بتأمل إذ يتوقف فهم مراده على قرينة خارجية يمكن التوصل إليها عن طريق البحث، وهو أحد أقسام المبهم الذي يختلف إبهامه من الشدّة إلى الخفّة إلى أربعة أقسام المتشابه ثمّ المحمل ثمّ المشكل ثمّ الخفيّ^٦.

^١ ينظر مناهل العرفان (2/ 271 إلى 280)، استحالة المعية بالذات وما يضاهاها من متشابه الصفات (61/1 إلى 64)، توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية لغة وتفسيراً وإعراباً (88/1 إلى 90).

^٢ هو اللفظ الموضوع لمعنيين معاً على سبيل البدل، أو هو أن يتحد اللفظ ويتعدّد المعنى على سبيل الحقيقة فيهما، كالقراء، فإنه حقيقة في الحيض والطهر. ينظر التعريفات (1/ 215)، الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة (1/ 80)، المعجم الوسيط (1/ 480).

^٣ ينظر الجزء المطبوع من إبطال التّأويلات (1/ 429).

^٤ ينظر الجزء المطبوع من إبطال التّأويلات (1/ 390).

^٥ ينظر الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (1/ 442، 443)، مختلف الحديث وأثره في أحكام الحدود والعقوبات (1/ 24)،

(25)، منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث (1/ 56، 57)، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين (1/ 30، 36).

^٦ تقويم الأدلة في أصول الفقه لأبي زيد الدبوسيّ بتيسير (1/ 118)، فصول البدائع في أصول الشرائع، لمحمد شمس الدين

الفناري الرومي (1/ 99)، تيسير علم أصول الفقه لعبد الله بن يوسف الجديع (1/ 303).

- المطلب الثالث: الفرق بين مختلف الحديث ومشكله وأهم ما صنف فيهما

إنّ واقع كثيرٍ من العلماء في تصانيفهم، يجرّ بعض الناس إلى اعتقاد أنّه لا فرق بين المختلف والمشكل، إذ كثير من تصانيف العلماء قد جمعت النوعين حاملة اسم أحدهما، ولكن المعنى اللّغوي لكل واحد منهما وتفصيل بعض العلماء بينهما يدفعني إلى البحث عن الفروق بين هذين النوعين، وأهم ما صنّف فيهما.

أولاً: الفرق بين مختلف الحديث ومشكله

وعند المقارنة بين التعريفين ومدلوليهما، يتّضح أنّ المشكل أعمّ من المختلف¹، وذلك لأمر أهمّها:

١. الفرق من حيث اللّغة، فالمختلف لغةً مشتقّ من الاختلاف، وأمّا المشكل فهو مشتقّ من الإشكال الذي هو الالتباس، واللبس قد يكون سببه الاختلاف، وقد يكون غيره.

٢. الفرق من حيث السبب، فالمختلف سببه معارضة حديث لحديث ظاهرًا، بينما المشكل فأسبابه كثيرة، منها التعارض الظاهري مع حديث أو آية أو إجماع أو قياس، وقد يكون سببه مناقضة الحديث للعقل، وقد يكون سببه غموضاً في دلالة لفظ الحديث على المعنى، لسبب في اللفظ، فيكون مفتقر إلى قرينة خارجية تزيل خفاءه كالألفاظ المشتركة كالقرء أو عسعس....

٣. الفرق من حيث التعامل، فالمختلف حكمه محاولة المجتهد التوفيق بين الأحاديث، وإزالة الإشكال في المختلف يكون بإعمال القواعد المقررة عند أهل العلم، من جمع إن أمكن، ونسخ إن عرف التاريخ، ثمّ التّرجيح بالقرائن والمرجّحات، وإلاّ فالتوقف في الأخير¹. وأمّا المشكل فإزالة إشكاله يكون بالتأمّل في معاني الألفاظ وسعة استعمال العرب لها، أو بالنّظر في القرائن التي توضح المعنى.

¹ وهذا ما خلص إليه الدكتور سليمان بن محمد الديخي في كتابه أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصّحيحين (30/1).
² ينظر مقدّمة ابن الصّلاح (284 إلى 286)، التقريب للنووي (90/1)، اختصار علوم الحديث (166/1)، نزهة النّظر (104/1 إلى 107)، تدريب الراوي (197/2/1)، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (444/1 إلى 453)، منهج النّقد في علوم الحديث (338/1 إلى 341)، مقدّمة شرح مشكل الآثار (7/1).

وبذلك يكون بينهما عموم وخصوص مطلق، فكلّ مختلف مشكل، وليس كلّ مشكل مختلف، ولكن قد يُطلق بعض العلماء أحدهما على الآخر من باب التوسع اللغوي، فيسمي المشكل مختلفًا أو العكس، قال الأستاذ نور الدين العتر: "مختلف الحديث وربما سمّاه المحدثون" مشكل الحديث^١.

كما يجدر التنبيه هنا على أنّ المشكل لا يُسمّى كذلك إلاّ إذا صحّ السند إليه، وثبت النصّ بالنقل الصحيح، وأمّا الأحاديث الضعيفة والموضوعة، فلا تدخل فيه، ولا تعتبر مخالفتها، وإن كان بعض العلماء يدخلها فيه، ويزيل إشكالها على احتمال صحتها، أو لأنّها قد تروج عند العوام^٢.

^١ ينظر منهج التقدي في علو الحديث (337/1).

^٢ ينظر الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (444، 443/1)، مختلف الحديث وأثره في أحكام الحدود والعقوبات (25/1)، مقدمة الشيخ شعيب الأرنؤوط على شرح مشكل الآثار (7/1)، منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث (57، 56/1)، مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين (16، 17)، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين (30/1، 36)، المنهج الإسلامي في علم مختلف الحديث (18، 19)، قواعد دفع التعارض عند الإمام الشافعي (ضمن مجلة جامعة أم القرى العدد "32") (ص 262، 263) مقال باسم "مقدمات في علم مختلف الحديث" لعلي بن عبد الرحمن العويش، موجود في موقع المكتبة الشاملة.

ثانياً: أهم الكتب المصنفة في المختلف أو المشكل

إنّ كتب المختلف أو المشكل كثيرة جداً لو استقصيت، خاصة إذا أضربنا لها الكتب التي تكلمت عن المشكل ضمناً، كشرح كتب السنّة وكتب أحاديث الأحكام أو الفقه^أ، أو الرسائل والبحوث التي ألّفت إلى عصرنا الحاضر، ممّا قد يطول الأمر فيه جداً، وممّا قد يُعجز عن حصره، وقد أشرّ هذا العلم في أوّل أمره بعلم "مختلف الحديث"، حيث أشهرها الإمام الهُمام وريحانة الزمان وحسنة الأيام محمد بن إدريس الشافعي - رحمه الله - في كتابه "اختلاف الحديث"، ولكنه كان في نطاق ضيق، حيث اختصّ بالأحاديث المتعارضة في الفقه، ثمّ توسع قليلاً حيث أدخل معه مسائل العقيدة الإمام ابن قتيبة^ب في "تأويل مختلف الحديث"، ثمّ توسع مجاله توسعاً عظيماً في عهد الإمام الطحاوي^د الذي أطلق كتابه "شرح مشكل الآثار"، حتّى أصبح إطلاق مصطلح "مشكل الحديث" هو الأكثر تداولاً وأكثر شهرةً.

وهذه الثلاث هي أقدم كتب المشكل وأهمّها وأنفعها، وعلى نهجها وطريقها سار المحدثون بعدهم في تأليفهم، فأحببت أن أسلّط الضوء عليها بعرضها بوجه مختصر، حتّى يتسنى للقارئ معرفة ماهية هذا العلم وأساسه، ولتكون نبراساً وطريقاً لمعرفة مناهج غيرها من المؤلفات في هذا العلم، وهي كما يلي:

١. اختلاف الحديث: لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ت: 204هـ.

هو أوّل كتاب ألّف في هذا الفنّ، وهو جزء صغير^ن لم يقصد الشافعي الاستيفاء فيه لكلّ أحاديث المختلف، وإمّا أراد التنبيه بجملة منه على طريقته، ليكون نبراساً لمن يجيء بعده من العلماء^و، واستهله بمقدمة طويلة بيّن فيها مكانة السنّة ومنزلتها، وذكر بعض القواعد الهامة في التعارض، ثمّ ذكر بعده الأحاديث المتعارضة في الظاهر ليحسّد القواعد ويطبّقها، ولم يرتبها ترتيباً فقهياً.

^أ منها على سبيل المثال صحيح ابن خزيمة، وشرح مسلم للنووي، وفتح الباري لابن رجب، وفتح الباري لابن حجر، وغيرها من أمثالها، إذ نجد مؤلفيها يوفّقون بين الأحاديث المتعارضة في كثير من الأحيان.

^ب هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري صاحب التصانيف الكثيرة ت: 276هـ. ينظر تاريخ بغداد برقم 5262 (411/11، 412)، تاريخ الإسلام (381/20 إلى 383)، سير أعلام النبلاء (298/13)، البداية والنهاية (596، 597/14).

^د هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك الطحاوي نسبة إلى قرية بصعيد مصر ت: 321هـ. ينظر تاريخ دمشق (367/5، 368)، البداية والنهاية (71، 72/15).

^ن يعدّ لصغره أقل من عشر كتاب شرح مشكل الآثار، كما نبّه على ذلك الشيخ شعيب الأرنؤوط في مقدمة شرح مشكل الآثار (9/1، 10).

^و ينظر التقريب للنووي (90/1)، تدريب الراوي (196/2)، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (454/1)، الحديث والمحدثون (471/1)، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين (337/1).

والكتاب يحمل ميزات كثيرة من ثروة حديثة ولغوية وفقهية، وأهمها بالنسبة لهذا البحث أنه ألفه في الأحاديث المتعارضة في الظاهر أي خصّه بمختلف الحديث دون التعرّض لأحاديث المشكل التي ليست من المختلف^أ، وموضوعه هو الفقه العملي، حيث ركز فيه على المسائل الفقهية، وخلا الكتاب من العقائد والأخلاق والرقاق وغيرها^أ. ولأجل كتاب الإمام الشافعي اشتهرت تسمية هذا العلم بمختلف الحديث، فأصبح الناس يطلقون هذه التسمية حتى على الأحاديث المشكّلة.

٢. تأويل مختلف الحديث : لأبي محمد بن قتيبة الدينوري ت: 276هـ .

ألفه دفاعاً عن السنّة وحملتها من أهل الحديث، وردّاً على بعض المتكلمين وأهل البدع من المعتزلة وغيرهم الطاعنين في السنّة ورؤاها من الصحابة وأئمة الدين، وقد قسمه إلى قسمين : قسم افتتحه بمقدمة طويلة انتصر فيها للسنّة، وذبت عن حاملها، وأفاض في سرد فضائح المعتزلة وأهل البدع، ونشر افتراءاتهم على الصحابة وتكذيبهم لهم واستهزائهم بهم، ثمّ أتبعها بالقسم الثاني، وهو الأكبر، حيث ذكر جملة من الأحاديث، أزال الإشكال عن صحيحها، وبين الموضوع والمكذوب فيها، إلاّ أنه قد يورد القليل من الضعيف أو الموضوع على أنه صحيح، كما أنه يستشهد بالكتب السماوية السابقة.

وللكتاب ميزات كثيرة من ثروات لغوية وحديثية وعقدية وأدبية، حتى أنه أتى بنقول كثيرة من كتب سماوية سابقة، وأهم هذه الميزات بالنسبة لهذا البحث هو أنه جمع بين مختلف الحديث، وبين مشكل الحديث بمعناه العام، ولم يهتم بالأحكام الفقهية كثيراً^د، وذكر العلماء أنه أتى فيه بأشياء حسنة وأشياء غير حسنة، لقصر باعه فيها^ن.

٣. شرح مشكل الآثار: لأبي جعفر أحمد بن سلامة الطحاوي ت: 321هـ.

هو أضخم وأجمع كتاب في هذا الفن، وأحفلها بالفوائد الجمّة، جمع فيه مصنّفه جميع أبواب الدين، واستهلّه بمقدمة صغيرة تكلم فيها على الباعث والمقصود من تأليفه، ثمّ أتبعه بذكر الأبواب التي يقع فيها التعارض أو الإشكال،

^أ ينظر منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث (1/56 إلى 58)، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين (1/344).

^ب ينظر الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (1/455)، مقدمة شرح مشكل الآثار (1/9، 10)، مختلف الحديث بين

الفقهاء والمحدثين (1/57 إلى 60)، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين (1/337 إلى 346)، قواعد دفع التعارض عند الإمام الشافعي (ضمن مجلة جامعة أم القرى العدد '32') (ص 258، 260).

^د ينظر الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (1/455، 456)، الحديث والمحدثون (1/472)، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين (1/349 إلى 357)، مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين (1/61 إلى 65)، منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث (1/56 إلى 58)، مقدمة محي الدين الأصغر لتأويل مختلف الحديث (1/21).

^ن ينظر التقريب للنووي (1/90)، اختصار علوم الحديث (1/166)، تدريب الراوي (2/196)، الوسيط في علوم ومصطلح

الحديث (1/455)، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين (1/349).

وتحرى فيه مقصود الشريعة، ولم يلتزم مذهباً معيناً في دفع التعارض والتأليف بين الأحاديث، وقد أتخفه بالأسانيد الصحيحة والحسنة، والقليل من الأحاديث الضعيفة، وأما الموضوعة فهي نادرة جداً، غير أن المؤلف لم يراع فيه ضم كل باب إلى نظيره، مما أدى إلى اضطراب في ترتيب الكتاب، وعدم اتساقه، وكأنه -رحمه الله- أُلّف في أوقات مختلفة، فجمع الأبواب التي انتهى منها إلى سابقتها، ولو لم يكن معها أي رابط، وقد جمع فيه بين مختلف الحديث الذي مبناه التعارض الظاهري، وبين المشكل بمعناه العام^أ. ويعدّ أبو جعفر أحمد بن سلامة الطحاوي هو أول من أطلق اسم "المشكل" على كتابه في المشهور عند الناس، حيث سمى كتابه "شرح مشكل الآثار"، وقصد بالآثار الأحاديث النبوية، إذ قلل في مقدمة كتابه: "وإني نظرت في الآثار المروية عنه ﷺ بالأسانيد المقبولة التي نقلها ذوا الثبت فيها والأمانة عليها..."^أ، ولكن قد نسب كثير من العلماء لأبي محمد بن قتيبة الدينوري ت: 276هـ. كتاباً يحمل اسم "مشكل الحديث"، فإن صحت هذه النسبة بهذه التسمية فالأولى في الإطلاق تكون لابن قتيبة، وإلا ت: 562هـ. في كتابه الأنساب، وجعله كتاباً آخر غير تأويل مختلف الحديث^د، وابن خلكان ت: 681هـ. في وفيات الأعيان^ن، وغيرهم كثير، والسؤال الذي قد يطرح، هو هل هذا الكتاب أي "مشكل الحديث" هو نفسه "تأويل مختلف الحديث"، أم هو كتاب آخر أوسع أو مختلف عنه؟، والذي جزّني إلى هذا التساؤل وأوقعني في الاضطراب هو أنني وجدت بعض العلماء نقل نصوصاً لابن قتيبة، من كتاب له باسم "مشكل الحديث" في كتبهم المطبوعة الآن، وبعض هذه النصوص موجودة في كتاب "تأويل مختلف الحديث" المطبوع، وبعضها غير موجود، فمن نقل الصنف الأول ابن القيم الجوزية في كتابه "مفتاح دار السعادة" حيث قل: "...ولا يُقيم على الكراهة والتأذي به فإنه شؤم، وقد سلك هذا المسلك أبو محمد بن قتيبة في كتاب "مشكل الحديث" له لما ذكر أن بعض الملاحدة اعترض بحديث هذه الثلاثة..."^و، ومنهم الشاطبي في كتابه الموافقات حيث قل: "وتأمل ما ذكره القتيبي في صدر كتابه في مشكل القرآن، وكتابه في مشكل الحديث يبيّن لك صحّة هذا الإلزام، فإنّ ما ذكره هنالك آخذ

^أ ينظر الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (456/1)، الحديث والمحدثون (472/1)، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين (349/1 إلى 357)، مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين (70/1، 71)، منهج التقد في علوم الحديث (341/1)، مقدمة شرح مشكل الآثار (6/1 إلى 9)، مقدمة كتاب تحفة الأخيار بترتيب شرح مشكل الآثار (5/1، 6).

^ب ينظر شرح مشكل الآثار (6/1).

^د ينظر الأنساب للسمعاني (63/10).

^ن ينظر وفيات الأعيان (42/3).

^و ينظر مفتاح دار السعادة (256/2).

بيادى الرأي في مجرد الظواهر" ^I، وأيضاً ابن حجر في تهذيب التهذيب حيث قل: "قال عبد الله بن محمد بن قتيبة في كتاب **مشكل الحديث**: الفقهاء على خلاف حديث عوسجة هذا، إمّا لأنّهم عوسجة فإنّه ممّن لا يثبت به فرض ولا سرق ^I، وهذه الرّصوص موجودةٌ بعينها أو بمعناها في كتاب "تأويل مختلف الحديث" المطبوع. وأمّا من نقل الصرنف اليتي من الرقول، فمنهم ابن كثير في التفسير حيث نقل دعاء علي الذي كان يعلمه الناس "اللهم داحي المدحوات بارئ المسموكات وجبّار القلوب على فطرتها...."، ثمّ أعقبه بقوله: "هذا مشهور من كلام علي عليه السلام وقد تكلم عليها بن قتيبة في مشكل الحديث...^D، وكذا السخاوي في كتابه "المقاصد الحسنة" حين ذكر حديث: "نعم العبد صهيب، لو لم يخف لله لم يعصه"، ثمّ قل عقه: "ثمّ رأيت بخط شيخنا أنّه ظفر به في مشكل الحديث لأبي محمد ابن قتيبة، لكن لم يذكر له ابن قتيبة إسناداً، وقال: أراد أنّ صهيباً إمّا يطيع الله حبّاً لا لمخافة عقابه، انتهى^N، وهذه الرّصوص أو الآثار لا وجود لها في "تأويل مختلف الحديث" المطبوع.

والذي يظهر لي أنّ ابن قتيبة له كتاب واحد في مشكل الحديث اسمه المشهور هو "تأويل مختلف الحديث"، وأنّه كان يزيد فيه وينقص ويحقّق مسأله من وقت لآخر، حاله حال كلّ العلماء الذين لهم تأليف يرجعون إليها بين الفينة والفينة، ولعلّ من حقّ الكتاب من المعاصرين لم يظفر بالنسخة الأخيرة للم صرّف، ممّا جعل هذا الكتاب ترقصه بعض الرّصوص التي وجدها غيرهم من العلماء السابقيين، ويكون إطلاق بعض العلماء عليه اسم "المشكل" إمّا هو من باب النظر إلى موضوع الكتاب، لا بالنظر إلى عنوانه، وقد كان كثير من العلماء يذكرون نصوصاً لأئمّة من كتبهم، وينسبونها إلى مواضع تلك الكتب لا إلى أسمائها، كقولهم ذكره البخاري في صحيحه، وقال في شرح البخاري، وذكره مسلم في صحيحه، وقال في شرح مسلم، وإن كانت هذه الكتب لها عناوين وأسماء سمّاها بها مؤلّفوها كما هو معلوم.

وممّا يؤكّد أنّهم أطلّ قوا اسم الكتاب إطلاقاً مجازياً، يريدون به موضوع الكتاب لا عنوانه، ما ن قل أولاً من نصوص من تأويل مختلف الحديث مع إضافتها إلى مشكل الحديث، ويزيده تأكيداً أنّ ابن القيم -رحمه الله- في موضع آخر من نفس كتابه السابق سمّى الكتاب باسمه المشهور فقال: قال أبو محمد بن قتيبة في كتاب **مختلف الحديث** له، قالوا حديثان متناقضان، قالوا رويتم عن رسول الله أنّه قال لا عدوى ولا طيرة ^O، كما أنّ الإمام مغلطي في كتابه "إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال" قل في ترجمة جابر الجعفي: "وقال أبو محمد بن قتيبة في

^I ينظر الموافقات (150/5).

^I ينظر تهذيب التهذيب (336/3).

^D ينظر تفسير ابن كثير (217/11).

^N ينظر المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة (701/1).

^O ينظر مفتاح دار السعادة (264/2).

"مشكل الحديث": كان يؤمن بالرجعة، وكان صاحب شبه ونيرنجما ت^أ، وكذا نقلها ابن حجر في تهذيب التهذيب^أ، وجزء من معنى هذه العبارة موجود في تأويل مختلف الحديث المطبوع، وهو إيمانه بالرجعة، لكن الباقي ليس موجوداً^ب، وهذا الذي يؤكد أنّ الكتاب واحد إلا أنّ مؤلفه زاد فيه بعض الإضافات في بعض الأوقات، وهذه الزيادات أدركها بعض العلماء وفاتت الكثير منهم حين حقّق الكتاب. والله تعالى أعلم.

^أ ينظر إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال (141/3).

^ب ينظر تهذيب التهذيب (285/1).

^د ينظر لتأويل مختلف الحديث (57/1).

مشكل العقائد واختلاف الناس فيه

المطلب الأول: تعريف مشكل العقائد وسبب تخصيصه بالتأليف.

المطلب الثاني: أهم الكتب المصنفة في مشكل العقائد.

المطلب الثالث: تعامل العلماء مع مشكل العقائد

أولاً: تعاملهم مع المتون.

ثانياً: تعاملهم مع الأسانيد.

المبحث الثاني: مشكل العقائد واختلاف الناس فيه

المطلب الأول: مفهوم مشكل العقائد وسبب تخصيصه بالتأليف.

كلُّ من تعرّف على معنى مشكل الحديث لغةً واصطلاحاً، ظهر له جلياً أنّ مشكل العقائد إنّما هو جزء من مشكل الحديث عامة، حيث يشمل على الأحاديث التي تتضمن اعتقاداً، كأحاديث الصفات وأحاديث المعاد، والجنة والنار، ولذا نجد بعض العلماء يطلقون كلمة "مشكل" على ألفاظ الصفات في القرآن والحديث، وقد اختلف العلماء في إدخال الحديث في مشكل العقائد أو إخراجها بناءً على اختلافهم في فهم الصفات بين مثبت لمعناها أو مفوّض، وبين ناف لها أو متأول، وكذا في سائر أبواب الاعتقاد من أحاديث الرؤية والقدر وخلق أفعال العباد ووصف الجنة والنار، فكلُّ يجعل بعض أحاديثها من المشكل على حسب اعتقاده من نفي وإثبات أو تأويل، قال

ابن تيمية: "ولهذا يجعل كل فريق المشكل من نصوصه غير ما يجعل الفريق الآخر مشكلاً، فمنكر الصفات الخيرية الذي يقول إنَّها لا تعلم بالعقل: يقول نصوصها مشكلة متشابهة، بخلاف الصفات المعلومة بالعقل عنده بعقله، فإنَّها عنده محكمة بيّنة، وكذلك يقول من ينكر العلو والرؤية: نصوص هذه مشكلة، ومنكر الصفات مطلقاً يجعل ما يثبتها مشكلاً دون ما يثبت أسماخ الحسنى، ومنكر معاني الأسماء يجعل نصوصها مشكلة، ومنكر معاد الأبدان وما وصفت به الجنّة والتّار يجعل ذلك مشكلاً أيضاً، ومنكر القدر يجعل ما يثبت أن الله خالق كل شيء وما شاء الله كان مشكلاً دون آيات الأمر والنهي والوعد والوعيد، والخائض في القدر بالجبر يجعل نصوص الوعيد، بل ونصوص الأمر والنهي مشكلة، فقد يستشكل كل فريق ما لا يستشكله غيره" ^١.

وقد أخذ هذا الفنّ - أعني مشكل العقائد - يكبر قليلاً قليلاً حتّى هيمن على كتب المشكل عند بعض المصنّفين، كتأويل الآيات المشكّلة الموضّحة وبيانها بالحجج والبرهان لأبي الحسن علي بن محمد بن مهدي الطبري ^١ ت: 380 هـ، وكمشكل الحديث وبيانه لأبي بكر محمد بن الحسن بن فورك ت: 406 هـ، وإبطال التّأويلات لأخبار الصفات لأبي الحسين محمد بن القاضي أبي يعلى الفراء الحنبلي ت: 458 هـ، والسبب في استقلاله وتخصيصه بالتأليف فيما ظهر لي هو ظهور الفرق في الإسلام من معتزلة وقدرية ومجسّمة وخوارج وغيرها من طوائف أهل الكلام، وأصبح أنصار كل طائفة يرشقون مخالفيهم بألقاب شنيعة، وينصرون مذاهبهم بكلّ وسيلة وطريقة، ويحتجون لها بنصوص من الكتاب والسنة، فالمثبتة للصفات مثلاً يتهمون المؤولة من النّفات بالتحريف لنصوص الشرع وتعطيلها، والمؤولة يتهمون المثبتة بالتّجسيم والتشبيه، وأنهم حشوية لا يفهمون النصوص ولا يعرفون مدلول كلام العرب، وكلّ منهما يتهم صاحبه بالاستدلال بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، وهكذا رام كل فريق للردّ على مخالفه وبيان فساد رأيه، وإظهار أصحّية مذهبه ورأيه، وكان أفضل سبيل لذلك هو مصنّف مفرد وكتاب خاص، فانتشر ذلك خاصة في الأعصار المتأخّرة عن القرون الفاضلة، حين انتشرت المذاهب العقديّة في كل البلدان والأمصّار، وهذا الأمر قد يلتمسه أيّ متأمل لمقدمات كتب مشكل العقائد، فمثلاً جاء في مقدّمة كتاب ابن قتيبة: "فإنّك كتبت إليّ تعلمني ما وقفت عليه من ثلب أهل الكلام أهل الحديث وامتهاهم، وإسهابهم في الكتب بدمهم ورميهم بحمل الكذب ورواية المتناقض، حتّى وقع الاختلاف، وكثرت النّحل، وتقطّعت العصم، وتعادى المسلمون، وأكفر بعضهم بعضاً، وتعلّق كل فريق منهم لمذهبه بجنس من الحديث... قالوا ومع افتراءهم على الله تعالى في أحاديث التشبيه كحديث "عرق الخيل"، و"زغب الصدر" و"نور الذراعين" و"عيادة الملائكة" و"قفص الذهب على جمل أورك، عشية عرفة" و"الشاب القطط، ودونه فراش الذهب"... ومع روايتهم كل سخافة تبعث على الإسلام

^١ ينظر درء تعارض العقل والنقل (1/16، 17).

^١ مضت ترجمته في الصّفحة (1/48).

الطاعنين، وتضحك منه الملحدون، وتزهد من الدخول فيه المرتادين، وتزيد في شكوك المرتابين... قالوا: وهم مع هذا أجهل الناس بما يحملون، وأبخس الناس حظاً فيما يطلبون، وقالوا في ذلك: زوامل للأشعار، لا علم عندهم... بجيدها إلا كعلم الأباغر

لعمرك ما يدري البعير إذا غدا... بأحماله أو راح ما في الغرائر

قد قنعوا من العلم برسمه، ومن الحديث باسمه... هذا ما حكيت من طعنهم على أصحاب الحديث، وشكوت تطاول الأمر بهم على ذلك... ولو ردّوا المشكل منهما، إلى أهل العلم بهما، وضح لهم المنهج، واتسع لهم المخرج، ولكن يمنع من ذلك طلب الرئاسة، وحبّ الأتباع، واعتقاد الإخوان بالمقالات، والناس أسراب طير يتبع بعضها بعضاً، ولو ظهر لهم من يدعي النبوة - مع معرفتهم بأنّ رسول الله ﷺ خاتم الأنبياء، أو من يدعي الربوبية - لوجد على ذلك أتباعاً وأشياًعاً¹.

فمن تأمل كلامه هذا عرف باعته على التصنيف، وأنه أراد في هذا الكتاب الردّ على من ألّف من المعتزلة راداً على أهل الحديث ورميهم بالغفلة وعدم الفهم، أو على كتب من شاكلته في زمانه، ومن تأمل كلام ابن مهدي الطبري في مقدّمة كتابه "الآيات المشكّلة الموضّحة وبيانها بالحجج والبرهان"، عرف أنّه أراد الردّ على كتاب ابن قتيبة أو على كتب من شاكلته، حتّى أنّ بعض العبارات في كلام السائل الذي أرسل إلى ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث موجودة بألفاظها أو قريبة منها في مقدمة ابن مهدي الطبري من كتابه، وقد تعمّدت وضع خط تحت كل العبارات المتشابهة من مقدمة الكتّابين حتّى يتسنى للقارئ معرفة الرابط بين الكتّابين حيث جاء في مقدمة ابن مهدي قوله: "فإنك كتبت إليّ شكوى ما فشا بالنّاحية من تشبيه الفرقة المنتسبة إلى الحديث من المنتحلة الأثر، حتى مالوا إلى قوم من ضعفة المسلمين وأحدثهم بالتلبيس والتمويه، فأثروا في القلوب، وقدحوا في البصائر بما يروونها من الأخبار التي تقصر معرفتهم عن استخراج تأويلها، وتعزف أفهامهم عن معاني استنباطها، لقلّة عنايتهم بمعرفة مصادر الكلام وموارده، وظاهره وباطنه، ومجازه وحقيقته واستعارته، وما يجوز إطلاقه في القديم وما لا يجوز إطلاقه، لتسارعهم إلى ادّعاء العلم من غير جمع الآلة، وتبادرهم إلى التحلي بالرياسة من غير سياسة العلم، وخدمة لأهابل المتحقّقين به، قد قنع الواحد منهم من العلم برسمه، ومن الحديث بجمعه واسمه. فأبعد غاية هذه الطائفة، أن يكتبوا أجزاءً من الحديث، وأجلاداً من القصص، ثم يقبلوا على تفسيرها بغير ما أذن الله بها، من غير معرفة بما فيها، وبما لها

¹ ينظر تأويل مختلف الحديث (1/47 إلى 62).

منها، ويشرعوا في تشبيه الله سبحانه وتعالى، اغترارا منهم بألفاظ يجدونها في الحديث، ولا يحضرهم صرفها... وكانوا أجهل الناس بما يجهون، وأبخسهم خطابًا بما يذكرون وما مثلهم في ذلك إلا كما قال القائل:

زوال الأشعار، لا علم عندهم *** بجيدها إلا كعلم الأباغر

لعمرك ما يدري المطي إذا غدا *** بأثقاله أو راح ما في الغرائئ واعلم - علمك الله الخير برحمته - أن الفرقة المشبهة لم تزل مبينة لأهل الحديث، وروت جماعة منهم لك سخافة تبعث على الإسلام الطاعنين، وتضحك منه الملحدين، وتزهّد من الدّخول فيه المرتادين، وتزيد في شكوك المرتابين كروايتهم: في "عجيزة الحوار إتها ميل في ميل" وفيمن قرأ سورة كذا وكذا... فتكلفت بمبلغ علمي، ومقدار طاقتي تفسير ما روي من الأخبار وتأويل ما نقل من الأحاديث التي ظاهرها بخلاف باطنها^أ.

وكذا من تأمل مقدّمة ابن فورك في كتابه، علم أنه أراد الرد على الجسّمة في تأويلهم أحاديث الصّفات، وقد خصّ القسم الثاني من الكتاب للرد على ابن خزيمة في كتاب "التوحيد"، الذي يمثل في نظره فرقة الجسّمة، حيث اعتبره قد حاد في تأويلها عن الصّواب، وأنه أوهم خلاف الحق في تخريجها^أ. وكذا من تأمل مقدمة أبي يعلى في هذا المصنّف علم أنّ الباعث له على التّأليف هو الرد على ابن فورك الذي يمثل الفرقة المؤولة للصّفات، وقد صرّحاً بذلك كما سيأتي بيانه في المطلب التالي.

مطلب الثاني : أهم الكتب المصنّفة في مشكل العقائد

إنّ سلسلة الردود في باب العقائد لم تبدأ من كتب المشكل، ولكن كانت قبل ذلك بكثير، وذلك إثر ظهور الفرق والمذاهب العقديّة، وفي ذلك يقول ابن البنا الحنبلي البغدادي ت: 471 هـ، وهو تلميذ أبي يعلى: "وهذا وأشباهه إنّما تكلم فيه العلماء دفعاً لما ذكره المتكلمون واعترض عليه المخالفون، وعلى نحو هذا سلك شيخنا الإمام أبو يعلى رحمته في كتابه الذي وسمه بـ "إبطال التأويلات لأخبار الصّفات"، فمن اعتقد أنّه تفرّد بالجمع لأخبار الصّفات أو بالجواب عمّا اعترض به عليها، فإنّما يقول ذلك بغير علم^د.

وقد أكثر العلماء المتقدّمون في الرد على الجهمية في باب العقائد لما ظهر الجهم وقويت شوكته، فنجد على سبيل المثال من كتب الردود التي حفظها لنا التاريخ كتاب الرد على الجهمية للإمام أحمد بن حنبل ت: 241 هـ،

^أ ينظر تأويل الآيات المشكّلة الموضّحة (1/175 إلى 182).

^ب ينظر مشكل الحديث وبيانه (1/368).

^د ينظر المختار في أصول السنّة لابن البنا (1/164).

وإنما صنّفه للرد على الجهمية^أ وأقوال رئيسهم الجهم بن صفوان الذي أحدث تصدّعاً في صفوف المسلمين ، وفرّق كلمتهم وجعلهم فرقاً وأحزاباً، فهبّ علماء السنّة للرد عليه وبيان فساد آرائه.

ثمّ جاء الإمام محمد بن إسماعيل البخاري ت: 256هـ، فوّد على الجهمية القائِلين بخلق القرآن بكتابه خلق أفعال العباد.

وكذا عبد الله بن مسلم بن قتيبة ت: 276هـ، فقد ردّ على الجهمية بكتابه "الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة"، كما بيّن المذهب الصّواب والعدل في أحاديث الصّفات حيث قال: "وعُدل القول في هذه الأخبار أن نؤمن بما صحّ منها بنقل الثّقات لها، فنؤمن بالرّؤية والتّجلي، وأنّه يعجب وينزل إلى السّماء، وأنّه على العرش استوى، وبالتّفس واليدين من غير أن نقول في ذلك بكيفية أو بجد، أو أن نقيس على ما جاء ما لم يأت، فترجو أن نكون في ذلك القول والعقد على سبيل النّجاة غداً إن شاء الله"^إ.

وألف الإمام أبو سعيد الدارمي ت: 280 هـ، كتاباً في الرد على الجهمية، وهو من أطول ما كتب في الرد على الجهمية وأبسّطها وأقواها.

ولأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مندة الحافظ "الرد على الجهمية" أيضاً، ثمّ بدأت تظهر المؤلّفات في أحاديث مشكل الصّفات ممّن ينتمون إلى المذاهب الفقهيّة الأربعة^د.

والمتمائل فيها ليكاد يجزم أنّ كثيراً منها أُلّف للردّ على المخالف في هذا الباب، وذلك راجع في ظني إلى السجّال القائم منذ القدم بين مذهب من يذمّون التّأويل من العلماء، وبين من ينصرونه ويؤيدونهم من الباقيين، وفي ذلك يقول ابن القيم: "وهذا التّأويل هو الذي صنّف في تسويغه وإبطاله من الجانبين ، فصنّف جماعة في تأويل آيات الصّفات وأخبارها ، كأبي بكر بن فورك ، وابن مهدي الطبري وغيرهما، وعارضهم آخرون فصنّفوا في إبطال تلك التّأويلات كالقاضي أبي يعلى والشيخ موفق الدّين بن قدامة...^ن".

فبعدهما أوردت أهمّ كتب المشكل دون التقيّد بموضوع أو تصنيف، أحببت أن أسجّل في هذا المطلب أهمّ الكتب التي دوّنت في مشكل العقائد خاصة، مركزاً في ذلك على الكتب التي دوّنت للردّ على المخالف في متشابه الصّفات، سواء صرّحوا باسم المخالف أو أشاروا إليه، وسواء أطلقوا على كتبهم اسم المشكل أو المختلف أو لا،

^إ سواء كان من تصنيفه كما نسبه إليه كثير من الأئمة منهم المصنّف في هذا الكتاب أو كان من تصنيف ابنه عبد الله ممّا أخذه عن أبيه وتعلّمه منه كما ذهب إليه الذهبي في السير (8/101، 402)(11/286).

· ينظر الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة (1/53).

^د المقصود بما مذهب الإمام أبي حنيفة و مالك و الشافعي و أحمد رحمة الله على الجميع.

^ن ينظر الصواعق المرسلّة (1/178 إلى 180).

لأنّ العبرة عندي هو مضمون الكتاب وليس عنوانه ^I، وتحاشيت الكتب التي ألّفت من أجل توضيح العقائد الإسلامية عامة، ككتب الأسماء والصفات، لأنّ استيعاب ذلك سيطول جداً، ولأنّ ما ذُكر فيها من الصفات، إنّما ذُكر تبعاً لباب الأسماء، لا أنّها قُصدت بالتأليف، قال البيهقي عند تعرّضه للكلام على الصفات بعد الأسماء: "وفي إثبات أسمائه إثبات صفاته، لأنّه إذا ثبت كونه موجوداً، فوصف بأنه حيّ، فقد وُصف بزيادة صفة على الذات.."^I، وقال محمد بن فرح القرطبي في بداية قسم الصفات: "فلما ذكرنا ما وقفنا عليه من أسماء الله الحسنى، رأيت أن أضيف إليها ما لم أذكره من الآي والأحاديث التي جاءت من ذكر الصفات، ممّا لم يتقدّم له ذكر على جهة الاختصار والتقريب ردّاً على المجسّمة وأصحاب التشبيه ^D."

وقد حاولت عرض أهم الكتب في مشكل العقائد التي وصلتنا، جاعلاً لها على الترتيب الزمني، ومحاولاً إبراز أهم ملامح منهج المؤلّف ومذهبه في الصفات، من ميله إمّا إلى التّأويل الذي نصره أكثر الأشاعرة، أو إلى ذمّه وهو ما نصره بعض الحنابلة وأهل الحديث، وذلك بإيراد نصوص من كتب مؤلّفيها أو غيرهم ممّا يدل على ذلك. وقد جرّيت الحديث في هذا الباب إلى الكلام على بعض الكتب المردود عليها، وإن لم تكن من كتب المشكل لأجل أنّها قُصدت بالرد، مع توضيح ذلك في مكانه قدر الإمكان. ويمكن أن أجمل أهم هذه الكتب في ما يلي:

١. تأويل مختلف الحديث. لأبي محمد بن قتيبة الدّينوري ت: 276هـ.

ألّفه ردّاً على بعض أهل البدع من المعتزلة وغيرهم الطاعنين في السنّة ورواتها من الصحابة والتّابعين وأئمة الدّين، كما أوضحت ذلك فيما سبق ^N.

وقصد من تأليفه نصره مذهب أهل الحديث في الصفات و الرد على من ينكرها أو يؤوّلها، حيث أورد فيه كثير من أحاديث الصفات، ومشى فيها على منهج من ينكرون التّأويل من الحنابلة وأهل الحديث، وقد ذكر العلماء أنّه

^I ويظهر أنّ هذا هو صنيع الدكتور سليمان بن محمد الديخي في كتابه أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصّحّحين، حيث اقتصر في مبحث التعريف بأشهر المؤلفات في مشكل الحديث (31/1) على الكتب المعنونة بالمشكل أو المختلف، بدليل أنّه لم يذكر "إبطال التّأويلات" وهو من صميم كتب المشكل، وذكر لابن الجوزي كتاب "كشف المشكل من حديث الصّحّحين"، ولم يذكر له "دفع شبه التشبيه" مع أنّ الثاني أقرب إلى مادة المشكل من الأول.

^I ينظر الأسماء والصفات (276/2).

^D ينظر الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (3/2).

^N ينظر الصّفحة (59,56/1) من هذا الكتاب قسم الدراسة.

أتى فيه بأشياء حسنة وأشياء غير حسنة، قصر فيها بآءه^أ، قال ابن فورك: "واعلم أنّ بعض أصحابنا المتكلمين في تأويل هذا الخبر حاد على وجه الصواب، وسلك طريق الخطأ والحال فيه، وهو ابن قتيبة توهمًا أنّه مستمسك بظاهره غير تارك له، فقال: "إنّ الله وَعَلَى صُورَةٍ لَا كَالصُّورِ، كما أنّه شيء لا كالأشياء"^ب، وقال الذهبي: "ونقل صاحب مرآة الزمان بلا إسناد عن الدارقطني^د أنّه قال: كان ابن قتيبة يميل إلى التشبيه، قلت: هذا لم يصحّ، وإن صحّ عنه فسحقًا له، فما في الدين محاباة"^ن، ومن الجانب الآخر نجد أنّ بعض العلماء عدّوه على معتقد أحمد، قال ابن تيمية في صدد كلامه في مسائل الاعتقاد: "وابن قتيبة هو من المنتسبين إلى أحمد وإسحاق^و، وقال الذهبي: "ما رأيت لأبي محمد في كتاب مشكل الحديث ما يخالف طريقة المثبتة والحنابلية، ومن أنّ أخبار الصّفات تُمرّ ولا تتأوّل"^و.

^أ ينظر التقريب للنووي (90/1)، تدريب الراوي (196/2)، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (455/1، 456)، الحديث والمحدثون (472/1)، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين (349/1).

^ب ينظر مشكل الحديث وبيانه (67/1)، ولم أجد العبارة مصرّحًا بها في كتب ابن قتيبة، وإن ذكر معناها في مختلف الحديث (203/1)، فقال: "لأنّي قرأت في التوراة أنّ الله لما خلق السّماء والأرض قال: نخلق بشرًا بصورتنا، فخلق آدم من أدمة الأرض، ونفخ في وجهه نسمة الحياة، وهذا لا يصلح له ذلك التّأويل، وكذلك حديث بن عباس أنّ موسى ﷺ ضرب الحجر لبني إسرائيل فتفجّر، وقال: اشربوا يا حمير، فأوحى الله إليه، عمدت إلى خلق من خلقي، خلقتهم على صورتي، فشبهتهم بالحمير، فما برح حتى عوقب، هذا معنى الحديث، قال أبو محمد والذي عندي -والله تعالى أعلم-: أنّ الصورة ليست بأعجب من اليدين والأصابع والعين، وإنّما وقع الإلف لتلك مجيئها في القرآن، ووقعت الوحشة من هذه لأنّها لم تأت في القرآن، ونحن نوّمن بالجميع...".

^د أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله الدارقطني الحافظ الكبير ت:385هـ. ينظر سير أعلام النبلاء (16/449 إلى 460)، طبقات الشافعية الكبرى برقم (229/3)4621.

^ن ينظر سير أعلام النبلاء (13/298).

^و أبو محمد إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم بن عبد الله الحنظلي المشهور بابن راهويه المرزوي قرين أحمد وصاحبه ت:238هـ. ينظر سير أعلام النبلاء (11/358 إلى 383)، التقريب برقم (126/1)334.

^و ينظر مجموع الفتاوى (17/212).

^و ينظر سير أعلام النبلاء (13/299).

هذا كله يدلّ أنّ كُتِبَ ابن قتيبة كانت من أوائل الكتب^أ التي جعلت العلماء بعده يركّزون على بيان الأخطاء العقديّة التي وقع فيها من سبقهم، وتوضيح العقيدة الصّحيحة في نظرهم، ولذلك ستجد من جاء من المصنّفين في مشكل العقائد بعد ابن قتيبة يردّ عليه كلامه الذي حاد فيه عن الصّواب.

٢. تأويل الآيات المشكّلة الموضّحة وبيانها بالحجج والبرهان . لأبي الحسن علي بن محمد بن مهدي

الطبري ت: 380 هـ .

ألّفه للردّ على فرقة من المشبّهة المنتسبة إلى الحديث ، فقال في أوّل كتابه: "فإنّك كتبت إليّ شكوى ما فشا بالتّاحية من تشبيه الفرقة المنتسبة إلى الحديث المنتحلة الأثر، حتّى مالوا إلى قوم من ضعفة المسلمين وأحداثهم بالتّلبيس والتّمويه، فأثّروا في القلوب، وقدحوا في البصائر، بما يروونها من الأخبار التي تقصر معرفتهم عن استخراج تأويلها..."^إ.

وقد سبق المؤلّف بعضُ المحدثين الذين كانوا يعيشون بجوار بلده أو قريباً منها، وكانوا ممّن يذمّون التّأويل كأبي بكر بن خزيمة النيسابوري، وعثمان بن سعيد الدارمي السجستاني، محدث هراة، وابن قتيبة الدينوري، فلعلّ الطبري قصدهم بكلامه، إذ مصنّفاتهم الحديثية قد سارت بها الرّكبان، وانتشرت في سائر البلدان، ومّا يدلّ على أنّه قصد أصحاب المصنّفات الحديثية قوله: "غاية هذه الطائفة، أن يكتبوا أجزاءً من الحديث، وأجلاداً من القصص، ثمّ يُقبلوا على تفسيرها بغير ما أذن الله بها، من غير معرفة بما فيها، وبما لها منها، ويشرعوا في تشبيه الله سبحانه وتعالى، اغتراراً منهم بألفاظ يجردونها في الحديث، ولا يحضّروهم صرفها وتمييزها، وما يجب القول بها، ثمّ يتقرّبوا إلى الرّعاع والهمج من أهل الحديث بذلك، وأنّ من عدل عن هذا المنهج والسير، فقد خالف المشايخ والقدماء، والأسلاف من العلماء، افتراءً على الله سبحانه بما يفسّرون، وكذباً على رسوله ﷺ، بالإضافة إلى أنّه قصد فيه الردّ أيضاً على ابن قتيبة

^أ لابن قتيبة مصنّفات كثيرة تكلم فيها عن مسائل عقديّة، ومن أهمّها في ظني كتاب "الاختلاف في اللفظ والردّ على الجهمية والمشبّهة"، جاء في أوّله (99/1): "فقدّمت القول فيه بذكر ما أوّلته الجهمية في الكتاب والحديث... ولم أعد في أكثر الردّ عليهم طريق اللّغة، فأما الكلام فليس من شأننا، ولا أرى أكثر من هلك إلّا به، وبحمل الدين على ما يوجب القياس".

^إ ينظر تأويل الآيات المشكّلة الموضّحة (175/1).

^د ينظر تأويل الآيات المشكّلة الموضّحة (176/1).

حين قال: "ومنهم من يقول بأنه صورة لا كالصورة" ^أ، وهذه المقولة قد اشتهرت عن ابن قتيبة كما سبق التنبية عليه ^إ. والكتاب أُلّف في مشكل العقائد عامة، حيث قسّمه مؤلّفه إلى قسمين: القسم الأول وهو الأكبر، أورد فيه الآيات المشكّلة، وأوضح معانيها ودلائلها، والقسم الثاني وهو الأصغر خصّه بأهم الأحاديث المشكّلة في العقائد وسار معها على المنهج الآيات في تأويل معاني الصّفات وصرفها عن ظاهرها على مذهب الأشاعرة .

٣. مشكل الحديث وبيانه . لأبي بكر محمد بن الحسن بن فورك ت: 406هـ .

أراد المصنّف من خلال كتابه الرّد على نفاة الصّفات من الجهة، وعلى المثبتة الذين نزعوا إلى التّجسيم من جهة أخرى، وقد خصّه مصنّفه بمشكل العقائد، حيث خلا من مسائل الفقه والأدب والأخلاق وأمثالها، ولم يأت فيه بأحاديث متعارضة في الظاهر، بل جعل أهم مقاصده دفع إيهام التشبيه عن أحاديث الصّفات التي أوردتها المحدثون في مصنّفاتهم، أو التي اختلقها الوضّاعون والزنادقة عليهم، وقد أفصح عن هذا في المقدمة ^د. وقد أورد جلّ الأحاديث بلا إسناد، ولم يبيّن مرتبتها من الصّحة والضعف، وقد نهج في كتابه منهج من سبقه من العلماء ككتاب تأويل الآيات المشكّلة الموضّحة لابن مهدي الطبري، وغيرها ^ن.

والكتاب عبارة عن مقدمة وثلاثة أقسام وخاتمة، استهلّ المقدمة ببيان مقصده من التّأليف وأنه للرّد على المتكلّمين من غير أهل السنّة، والوقوف في وجه المشبّهة وأهل الأهواء والبدع الذين يطعنون في الدّين ، وأما القسم الأول وهو الأكبر، فقد ذكر فيه أهم الأحاديث التي يوهّم ظاهرها التشبيه، وبيّن معناها بأوجه من التّأويل، وعالجها علاج المتكلّمين، وأفصح عمّن حاد عن الصّواب في شرحها كابن قتيبة في حديث الصّورة . وأما القسم الثاني فقد خصّه للرد على ابن خزيمة في كتاب "التّوحيد" ، حيث اعتبره قد حاد في تأويلها عن الصّواب، وأنه أوهم خلاف الحق في تحريجه ^و. وأما القسم الثالث والأخير، فقد خصّه للرد على ما أورده الصّبغي ^إ في كتابه "الأسماء والصّفات" من أحاديث المتشابهة، وسلك معه في الرّد نفس الطريقة التي سلكها مع ابن خزيمة ^ي.

^أ ينظر تأويل الآيات المشكّلة الموضّحة (180/1) .

^إ ينظر الصّفحة (66/1) من هذه الدراسة ، عند الحديث عن تأويل مختلف الحديث في هذا المطلب.

^د ينظر مشكل الحديث و بيانه (37/1) .

^ن وقد ذهب محقق مشكل الحديث وبيانه، دانيال جيماربه في مقدّمة الكتاب (25/1، 26) إلى أنّ جلّ مادة كتاب ابن

فورك مأخوذة من كتاب ابن مهدي الطبري .

^و ينظر مشكل الحديث و بيانه (368/1).

ثمّ ختمة بفصل قصير ردّ فيه على بعض المعترضين الذين يذهبون إلى أنّ الأولى هو عدم الاشتغال بتأويل هذه الأحاديث وتبين معانيها وتفسيرها، كما أورد بعض القواعد العقدية التي ينبغي معرفتها في هذا الباب^D، وهو على مذهب الأشاعرة في تأويل معاني الصفات وصرفها عن ظاهرها، قال ابن تيمية: " كما فعل بشر المريسي ومحمد بن شجاع الثلجي وأبو بكر بن فورك في كتاب مشكل الحديث حتّى أنّهم يتأولون حديث عرق الخيل وأمثاله من الموضوعات، هذا مع أنّ عامة ما فيه من تأويل الأحاديث الصحيحة هي تأويلات المريسي وأمثاله من الجهمية"^N. وأهم ميزات الكتاب أنه ألّفه في مشكل الحديث دون المختلف، وخصّه بمشكل العقائد دون غيره من أبواب الدّين^O.

٤. إبطال التّأويلات لأخبار الصفّات: لمحمد بن الحسين بن محمد د أبي يعلى الفراء الحنبلي ت: 458هـ.

وهو كتابنا الذي أخضعت الجزء الأخير منه للدراسة والتّحقيق ، ويعدّ مؤلّفه من أئمة الحنابلة، وقد ألّفه للرّد على ابن فورك في كتابه "مشكل الحديث وبيانه"، وبيان المواضع التي حاد فيها عن الصّواب، وأبان عن مقصده في مقدّمة الكتاب بقوله: "وسألتم أن أتأمّل مصنّف محمد بن الحسن بن فورك الذي سماه كتاب "تأويل الأخبار" جمع فيه هذه الأخبار وتأويلها، فتأمّلنا ذلك وبيننا ما ذهب فيه عن الصّواب في تأويله، وأوهم خلاف الحق في تخريجه"^O. والكتاب مصنّف على الأبواب غير المعنونة في الغالب ، مبتدأً غالب الأبواب بقوله: "حديث آخر في الصورة" "حديث آخر في اليد"، "حديث آخر في الكرسي"، "حديث آخر في الغضب"... وهو في مشكل الحديث، أراد مؤلّفه إبطال التّأويل في الأحاديث المشكّلة، ولذا كانت تسميته إبطال التّأويلات، وكان أبو يعلى معاصرًا للبيهقي الذي كان تلميذًا لابن فورك، فحاول في تصنيفه حمل جميع النّصوص على ظاهرها، وأنّ ذلك ليس فيه استحالة

^I هو أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق بن أيوب النيسبوري، الفقيه، الشّافعي، المعروف بالصّبغي، صاحب التصانيف، وأحد الأئمة الجامعين بين الفقه والحديث، ت: 342هـ. ينظر سير أعلام النبلاء (15/483 إلى 489)، طبقات الشّافعية الكبرى (9/3 إلى 12).

^I ينظر مشكل الحديث و بيانه (421/1) .

^D ينظر مشكل الحديث و بيانه (496/1).

^N ينظر درء تعارض العقل والنقل (5/236، 237).

^O ينظر الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (1/456، 457)، المنهج الإسلامي في علم مختلف الحديث (1/19)، مختلف

الحديث بين الفقهاء والمحدثين (1/72 إلى 75).

^O ينظر إبطال التّأويلات لأخبار الصفّات (1/41، 42) .

عقلية أو شرعية كما يدّعيه خصومه، ولكنه أسرف في الإثبات، وأدخل في كتابه الأحاديث الضعيفة والموضوعة وحاول حملها على ظاهرها^أ.

ويمكن أن نقسّم الكتاب إلى ثلاث أقسام: القسم الأول ابتدئه بمقدمة أورد فيها سبب التّأليف، ونقل أقوال بعض الأئمة في كيفية التعامل مع نصوص الصّفات، ودم التّأويل، ثمّ انتقل إلى قسم الثاني وهو الأكبر حيث أورد الأحاديث المشكّلة وأتبعها بالشرح والبيان على طريقتيه في الإثبات مع التنزيه من غير تأويل، وأمّا القسم الثالث فقد جعله باباً جامعاً سرد فيه جميع ما ورد في الكتاب من الصّفات على سبيل الإجمال، وذكر أسماء الله مع تعدادها وشرحها باختصار، وختمه بفصل ذكر فيه ما يجوز أن يطلق على الله من الأسماء والصّفات وما لا يجوز، وختم الكتاب بتقديم نصيحة وموعظة لمن شنّع عليه عند السلطان لتصنيفه هذا الكتاب، وأضاف إليه من الكذب والزور والبهتان، وحث أصحابه على الصبر على الأذى لكونه طريق الأنبياء والرسل.

٥. شرح مشكل الحديث: لعبد الجليل بن موسى القصري ت: 608هـ، ركّز المصنّف في كتابه على نوع

مشكل الحديث الذي ليس من المختلف، حيث أورد الأحاديث التي فيها إشكال، وخلا الكتاب من الأحاديث المتعارضة في الظاهر، واعتنى بمشكل العقائد، ولم يتعرّض لمشكل الفقه أو غيره، وركّز فيه أكثر على مشكل الصّفات، حيث الغالب جاء في الصّفات، وأمّا غيرها فخمسة أحاديث، حديث "عدم احتراق القرآن بالنار"، وحديث "الذي مات ولم يعمل حسنة"، وحديث "اهتزاز العرش لموت سعد"، وحديث "زيادة العمر بصلة الرّحم"، وآخرها حديث "موسى الكليم حين فقأ عين ملك الموت"، وكلّها جاءت في أواخر الكتاب^أ، ممّا يدل على أنّها جاءت تبعاً لغيرها. كما نع المصنّف في شرحه للأحاديث المنحى الإشاري في بعض الأحيان، فنجده يأتي بمعان باطنة تحتاج إلى غوص لإدراكها، وبذلك تكون طريقة شرحه في بعض الأحيان بعيدة عن الظاهر الذي يتداوله الشّراح، فعلى سبيل المثال حديث سبّ الرياح، وقوله ﷺ: "فإنّما من نفس الرّحم"^د، فلغلب الشّراح يشرحون النّفس بمعنى التنفيس، أي وضع

^أ ينظر دفع شبه التشبيه (1/98 إلى 100، 249)، درء التعارض بين العقل والنقل (7/183)، مجموع الفتاوى (16/242)، تاريخ المذاهب الإسلامية (1/184).

^ب أي من الصفحة (1/489) من شرح مشكل الحديث.

^د ينظر الصفحة (1/460) من نفس الكتاب السابق.

الاسم موضع المصدر، ويُسمى اسم مصدر^أ، وأما المصنّف فنجدّه يُشبهه الرّيح بنفس الإنسان التي بها حياته، ويجعل نظيرها نفسَ جهنّم، والحُمى التي من فَيح جهنّم، ثمّ يستطرد في الكلام عن النفخ في الرّوح، وأنّه رُوح وريح مُحدَث من رُوح القرآن، وكلامه شبيهه بكلام ابن عربي عن الحديث^إ. وقد ألّف المصنّف هذا الكتاب بعدما اطّلع على تصانيف سابقيه، ولاحظ ما بينها من الفوارق والمخالفات، بين مؤوّل للصفات وبين مثبت لها، فحاول الجمع بينها، والتأليف بين معانيها، والذي ظهر لي بعد طول التأمّل أنّ المصنّف أراد الجمع في الدرجة الأولى بين **مشكل الحديث وبيانه**. لأبي بكر محمد بن الحسن بن فورك ت: 406هـ، وبين **إبطال التأويلات لأخبار الصفات**. للقاضي أبي يعلى الفراء الحنبلي ت: 458هـ. فجاء في تصنيفه هذا ببدع على غير نسق سابقيه، وأشبعه بالدلائل والحجج والمعاني الظاهرة والباطنة، وأضفى عليه صبغته الصوفية، وسماه "شرح مشكل الحديث"، فكان كتابه من أوّل ما صنّف على تلك الطريقة، ومن أوّل ما أبدع على طريقة أهل التصوّف في شرح مشكل الحديث.

٦. **الإيضاح في أصول الدين**. لأبي الحسن علي بن الزاغوني ت: 527هـ.

الكتاب ليس في مشكل الحديث، وغالب الأحاديث المشكّلة التي ساقها المؤلّف إنّما ساقها في الأبواب ليحتج بها على مذهبه، لا على أن يشرحها، والمؤلّف أحد أئمة الحنابلة في زمنه، وأحد تلامذة أبي يعلى، وأحد مشايخ ابن الجوزي إذ قال فيه: "صحبتّه زماناً، فسمعت منه الحديث، وعلّقت عنه من الفقه والوعظ"^د، ولكنّه لما كان مخالفاً له في الاعتقاد، ردّ عليه في مواضع كثيرة من كتابه "دفع شبه التشبيه"^ن.

وقد أفصح ابن الزاغوني عن سبب التّأليف في المقدّمة حيث قال: "هذا الكتاب أوردت فيه جملاً من أصول الدين... واستقرت فيها مسائل ذكرها بعض المخالفين في كتاب، جمعت عددها، وتكلّمت على أدلة قصدها، وتوخّيت الإصابة في كشف الحجّة بحمّها لطالبا وحلّ الشبهة لمن علق بها"^و، ومشى فيه على مذهب من يذمّون التّأويل من الحنابلة، وأنكر على الأشاعرة والمعتزلة تأويلاتهم في كثير من الأبواب، فمنها قوله: "قال تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ

^أ ينظر على سبيل المثال تأويل مختلف الحديث (195/1)، تهذيب اللّغة (9/1).

^إ ينظر على سبيل المثال الفتوحات المكية (طبعة إحياء التراث) (224/1).

^د ينظر المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (279/17).

^ن ينظر دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (97/1 إلى 99، 129، 172، 248).

^و ينظر الإيضاح في أصول الدين (169/1).

مَبْسُوطَانِ ﴿١﴾ تقتضي إثبات صفتين ذاتيتين تُسمَّيان بيدين، وذهبت المعتزلة وطائفة من الأشعرية إلى أنّ المراد باليدين النعمتين، وذهبت طائفة من الأشعرية إلى أنّ المراد باليدين هاهنا القدرة^١ ، ومنها قوله: "وقد امتنعت المعتزلة والأشعرية من أن يقال لله تعالى عينٌ بظاهر هذه الآيات، وتأولوا هذه الآيات"^٢ ، ومنها قوله: "والمقتضى الثالث جواز السؤال عن الباري ب: "أين" الدالة على الإشارة إلى جهة مخصوصة، وذهبت المعتزلة والأشعرية إلى أنّ ذلك لا يجوز^٣ .

وقد سُقت هذا الكتاب وإن لم يكن من كُتُب المشكل، وعُرِفت به دون غيره، لأنّه كان من جهة، تأييداً لكتاب أبي يعلى خاصة، وللمعتقد بعض الحنابلة عامة، ومن جهة أخرى كان محطّ أنظار من جاء بعده ممن يذمّون التّأويل كابن الجوزي وغيره.

٧. دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه : لعبد الرحمن بن الجوزي ت: 597 هـ .

هو كتاب في مشكل العقائد، ولم يورد فيه أيّ أحاديث متعارضة في الظاهر التي تعدّ من مختلف الحديث، وقد خصّ معظمه للردّ على أبي يعلى في إبطال التّأويلات، والكتاب عبارة عن مقدّمة وموضوع وخاتمة، استهلّ المقدّمة ببيان مقصده من التّأليف، وأنّه للردّ على ثلاثة من المصنّفين في الأصول، انتسبوا إلى الإمام أحمد، وشانوا المذهب بتصانيفهم، وهم ابن حامد، وتلميذه أبو يعلى، وابن الزاغوني، فمالوا إلى التشبيه والتّجسيم، وحملوا الصّفات على مقتضى الحسّ^٤، وأما موضوع الكتاب فكان لعرض الأحاديث المشكّلة، وإزالة إشكالها بأقرب الطرق وأيسرها، مع بيان درجتها من الصّحة والضعف، وأما الخاتمة فقد صرّح فيها أنّ الذي ذهب إليه في كتابه هو مذهب أحمد حقيقة، لا ما يشعّب به بعض المقلّدة لمشايخهم من المحسّمين. وقد نقم عليه جماعة من الحنابلة مخالفتهم في المعتقد

^١ سورة المائدة : الآية [64] .

^٢ ينظر الإيضاح في أصول الدين (284/1) .

^٣ ينظر نفس المصدر (291/1) .

^٤ ينظر نفس المصدر (317/1) .

^٥ ينظر دفع شبه التشبيه (98/1 إلى 100) .

في تصانيفه وميله إلى التّأويل ^I. هذا هو الظاهر من مذهبه في تصانيفه - أي ميله إلى التّأويل -، ولكن ذكر بعضهم أنّه كان متقلّبًا بين الحنابلة والأشعرية حيث قال ابن تيمية: "إنّ أبا الفرج نفسه متناقض في هذا الباب، لم يثبت على قدم النّفي ولا على قدم الإثبات" ^I، وقال عنه الدّهلي: "فإنّك يومًا أشعري، ويومًا حنبلي، وتصانيفك تنبئ بذلك، فما رأينا الحنابلة راضين بعقيدتك، ولا الشّافعية ^D، ولست أدري على ما اعتمدوا في تقرير كلامهم.

٨. أساس التقديس في علم الكلام: لفخر الدين محمد الرازي ت: 606 هـ.

ألّفه هديّةً لسلطان الوقت الملك العادل أبو بكر بن أيوب ^N، وأراد أن يبيّن فيه المنهج الصّواب في الاعتقاد، وقد قسّم كتابه إلى أربعة أقسام: القسم الأوّل وجعله مقدّمة للكتاب، ذكر فيه القواعد الشرعية والعقلية التي توجب تنزيه الله تعالى في الاعتقاد، وأمّا القسم الثاني وهو الأكبر فساق فيه الآيات والأحاديث المشكّلة في الصّفات وربّتها على الفصول، حيث يدرج في الفصل الآيات والأحاديث، ومشى فيها على تأويل الصّفات التي توهم التشبيه أو التّجسيم، فأزال إشكالاتها وأبان عن حقيقة معانيها، والقسم الثالث خصّه لتقرير مذهب السلف وتعاملهم مع المشكّل، كما وضّح معنى المحكم والمتشابه في القرآن وغيره، وهل يمكن أن يحصل في كتاب الله ما لا سبيل إلى العلم به، وذكر مذاهب العلماء في كلّ ذلك، وأمّا القسم الرابع فقد خصّه لحكم ذكر المتشابه في الاعتقاد، وحكم المحسم والمشبه في الشريعة.

والمتمأل في الكتاب وفي بعض العبارات والنصوص يجد أنّ المؤلف أراد به الردّ على الذين ينكرون التّأويل في نصوص الصّفات من الحنابلة وغيرهم، وقد صرّح بذلك في كثير من المواضع، منها قوله: "لأنّ خصومنا في هذا الباب إمّا الكرامية وإمّا الحنابلة... وأمّا الحنابلة الذين التزموا الأجزاء والأبعاض فهم أيضًا معترفون بأنّ ذاته تعالى مخالّف

^I قال ابن رجب: "نقم جماعة من مشايخ أصحابنا وأئمتهم... من ميله إلى التّأويل في بعض كلامه، واشتدّ نكيرهم عليه في ذلك". ينظر ذيل طبقات الحنابلة (478/2).

^I ينظر مجموع الفتاوى (102/4)، وقال ابن رجب: "ولا ريب أنّ كلامه في ذلك مضطرب مختلف". ينظر ذيل طبقات الحنابلة (478/2).

^D ينظر تاريخ الإسلام (407/37).

^N هو سيف الدين أبو بكر بن أيوب بن شادي السلطان الملك العادل، أخو صلاح الدّين الأيوبي، كان من خيار الملوك وأجودهم سيرة ت: 615 هـ. ينظر البداية والتهاية (71/17 إلى 73).

لدوات هذه المحسوسات" ^أ، ومنها قوله: "فعمدة مذهب الحنابلة أنهم متى تمسكوا بآية أو بخبر يوهم ظاهره شيئاً من الأعضاء والجوارح صرّحوا بأنّها نُثبت هذا المعنى لله تعالى على خلاف ما هو ثابت للخلق" ^إ.

كما حاول -رحمه الله- رد دعوة الحنابلة بإبطال التّأويل ، بإثبات أنّ إمامهم قال به، فنقل عن أحمد بن حنبل -رحمه الله- أنه أقرّ بالتّأويل في ثلاثة أحاديث... ^د.

وقال أيضاً: "حُكي أنّ المعتزلة تمسّكوا في خلق القرآن بما رُوِيَ عنه ^{هـ} "أنّه تأني سورة البقرة وآل عمران كذا وكذا يوم القيامة كأنهما غمامتان، فأجاب أحمد بن حنبل -رحمه الله- وقال يعني ثواب قارئهما ، وهذا تصريح بالتّأويل ^ن، وكلّ هذا دلّني أنّه أراد الردّ على من يذمّون التّأويل من الحنابلة أو أهل الحديث في مصنّفه، ويمكن أن نعدّ هذا الكتاب في العموم من المؤلفات في مشكل العقائد سواء في الآيات أو الأحاديث، وإن كان أدخل فيه مصنّفه الكثير من القواعد الكلامية والعقلية من أجل تقرير مذهبه .

٩. رد المتشابه إلى المحكم من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية : لحي الدّين بن عربي (صاحب

الفتوحات المكية) ت: 638 هـ .

هكذا نسبه محقق الكتاب الدكتور عاصم إبراهيم الكيّالي من طبعة دار الكتب العلمية - بيروت -، ولكنّ المتصفح للكتاب يجد أنّه نفس كتاب "إزالة الشبهات عن الآيات والأحاديث المتشابهات" ^و، لشمس الدّين محمد بن اللّبان الشافعي ت: 749 هـ، إلّا أنّه غيّر فيه العنوان وبعض الكلمات اليسيرة، ولم يورد المحقّق أيّ توثيق للكتاب أو المخطوط، ولا ذكر من نسب الكتاب لابن عربي من أهل العلم، حتى أنّه لم يورد صور عن المخطوط، بعكس محقّقي كتاب ابن اللّبان، فإنّهما ذكرا صوراً عن المخطوط، وأماكن وجودها، وذكرنا توثيق الكتاب من كتب الفهارس، ممّا قد يدلّ على أنّ المخطوط لابن اللّبان ، والوهوم في ذلك وارد، لكون الكتاب يحمل صبغة صوفية بكلامه عن الإشارات وغيرها، وكون ابن عربي وابن اللّبان متقاربين في الزمان، وكلاهما من أعلام التّصوف، وسيأتي مزيد حديث عن كتاب ابن اللّبان. والله تعالى أعلم .

١٠. بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية: لعبد الحليم ابن تيمية ت: 728 هـ .

^أ ينظر أساس التقديس (19/1، 20) .

^إ ينظر أساس التقديس (21/1) .

^د ينظر أساس التقديس (107/1) .

^ن ينظر أساس التقديس (108/1) .

^و سيأتي الحديث عنه في الصّفحة (77/1).

ألفه لنقد ما جاء في كتاب فخر الدين الرازي "أساس التقديس"، من نصره وتأييده للتأويل، وقد صرح بذلك في المقدمة حيث قال: "وأجلّ من يعتمدون كلامه هو أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي إمام هؤلاء المتأخرين، فاقضى ذلك أن أتمّ الجواب عن الاعتراضات المصرية، الواردة على الفتيا الحموية، بالكلام على ما ذكره أبو عبد الله الرازي في كتابه الملقّب بتأسيس التقديس"^أ، بل قد ذكر المؤلف نفسه في كتبه الأخرى أنّ للكتاب عنواناً آخر صرح فيه أنّه للرد على الرازي، فقال: "ويسمى أيضاً تخلص التلبيس من كتاب التأسيس الذي وضعه أبو عبد الله الرازي في نفي الصفات الخيرية"^ب.

والكتاب في الجملة مقسّم إلى ثلاثة أقسام، الجزء الأول وهو الأكبر حيث احتل ثلثي الكتاب تقريباً، خصّه لنقد القواعد التي ساقها الرازي في مقدمة كتابه، وأطال في ذلك حيث تتبّع في أغلب جزئيات كلامه، وأمّا القسم الثاني فقد ذكر فيه الأحاديث المشكّلة التي فسرها الرازي، ولم يستوفها كلّها، بل اكتفى ببعضها وشرحها على طريقة من ينكرون التأويل، معترضاً على الرازي فيما ذهب إليه من التأويل، ببيان أنّه يمكن حملها على ظاهرها، ثمّ ختم الكتاب في القسم الأخير - وهو الأصغر - بالرد على ما أورده الرازي في القسم الثالث من تفسير المحكم والمتشابه، وأمّا القسم الرابع من الكتاب الرازي فلم يعرّج عليه.

والحقيقة أنّه لا يمكن أن أعدّ هذا الكتاب في صنف كتب مشكل الحديث لصغر حجم القسم الذي عالج فيه الأحاديث المشكّلة، إلّا إذا نظرت إليه من باب أنّه للردّ على كتاب في مشكل الحديث، وأمّا القسم الأكبر من الكتاب فهو لتقرير عقيدة السلف، ولنقد قواعد الرازي وغيره من أرباب التأويل التي قرروها في كتبهم. والله تعالى أعلم.

١١ . إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل : لقاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة^د ت: 733هـ

هو كتاب في مشكل العقائد على شاكلة كتاب ابن فورك وابن الجوزي، وقد ألفه لأجل ما شاع في زمنه من التّجسيم والتّعطيل حيث قال: "ولما شاع في الخاصة مذهب المعتزلة المؤدي إلى التّعطيل، وفي العامة مذهب التشبيه

^أ ينظر تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (8/1) .

^ب ينظر الفتاوى الكبرى (6/408، 409) .

^د هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن علي بن جماعة بن حازم بن صخر الكناني الحموي، قاضي

القضاة في بلد الشام ومصر الشهير "ببدر الدين بن جماعة" ت: 733هـ . ينظر طبقات الشافعية الكبرى برقم 1304 (9/139)، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامن برقم 746 (3/280 إلى 283) .

المؤدي إلى التجسيم والحلول ، انتصب أهل العلم من أهل الحقّ للردّ على المذهبيين^١ ، ولعلّ سبب ذلك هو الزوابع التي أحدثها ابن تيمية عند كلامه في الصّفات ، حيث تعرّض للمحاكمة في بلاد الشام ومصر ، وعقدت له مجالس امتحان واختبار لعقيدته^٢ ، وكان المؤلّف قاضي قضاة مصر والشام آنذاك ، وقد يشير إلى ذلك ما ورد في كتابه حيث قال: "وأما مذهب التشبيه فإنّ جماعات من الأعوام العامة المجانبين للعلماء الأعلام ، أحسنوا الظنّ في بعض من ينسب ذلك إليهم ، فاعتمدوا في تقليد دينهم عليهم ، إذ كان هذا المذهب أقرب إلى ذهن العامي وفهمه ، بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه^٣ .

وقد جاء ذكر الحنابلة ومذاهبهم في مواضع الكتاب ، منها قوله: "وكلام بعض الحنابلة في هذا مردود بما ذكرناه^٤ ، ومنها قوله: "وجعله بعض الحنابلة ظرف المرئي ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً^٥ ، ممّا يدلّ على أنّه أراد الردّ على مذهبهم في الصّفات .

والكتاب مقسّم إلى مقدمة وثلاث أقسام ، استهلّ المقدّمة بذكر الباعث على التّصنيف ، ومذاهب العلماء في نصوص الصّفات ، ودكّر أنّ التّأويل لا بدّ منه في بعض النّصوص باتفاق الأئمة ، وأمّا القسم الأوّل فخصّه لإيراد الآيات المشكّلة ، وأزال إشكالها بالرجوع إلى لغة العرب والنّصوص الأخرى ، وساق في قسم الثاني الأحاديث المشكّلة الصّحيحة وأتبعها بالشرح والبيان على وجه الاختصار والإجمال ، وأمّا القسم الأخير فخصّه للأحاديث الضّعيفة والموضوعة مع بيان ضعفها وعلتها ، وإزالة إشكالها وبيان معانيها ، على فرض صحتها ، وكلّ ذلك على وجه الاختصار .

١٢ . إزالة الشبهات عن الآيات والأحاديث المتشابهات: لشمس الدين بن اللّبان^٦ الشّافعي ت:

749 هـ . مقصد المؤلّف من الكتاب هو نفسه مقصد ابن جماعة ، ولعلّ السبب الدّافع هو أيضاً نفسه ، إذ كانا متقاربين في الزّمان والمكان ، ويدلّ على ذلك قوله في المقدّمة: "فإنّك سألتني -أرشدني الله وإياك- عن أمر عظيم في

^١ ينظر إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل (89/1) .

^٢ ينظر البداية والنهاية (53/18 إلى 57) ، ذيل طبقات الحنابلة (4/511 إلى 513) .

^٣ ينظر إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل (89/1 ، 90) .

^٤ ينظر إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل (180/1) .

^٥ ينظر إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل (193/1) .

^٦ هو شمس الدّين محمد بن أحمد بن عبد المؤمن بن اللّبان الدّمشقي مولداً والمصري مقاماً ووفاة الشّافعي مذهباً ، الشاذلي طريقته ، شيخ الصوفية في زمنه ت 749 هـ . ينظر طبقات الشافعية الكبرى (9/94 إلى 96) ، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامن برقم 887 (330/3 ، 331) .

هذا الزمان خطؤه، وعمّ ضرره، وهو ما تظاهر به بعض المبتدعة المنتسبين إلى الحديث والفقّه، وأشياعهم من العامة والخاصة، من اعتقاد ظواهر الآيات المتشبهات في أسمائه تعالى وصفاته من غير تعرّض لصرفها عما يوهم التشبيه والتّجسيم، ويزعم في ذلك أنّه مستمسك بالكتاب والسنة، ماشٍ على الطريقة السّلف الصّالح "أ".
وقد صرّح بدم الذين ينكرون التّأويل بأنّ دعواهم في نسبة ذلك إلى الصّحابة والتّابعين باطلة حيث قال:
"...وشنّع على من تعرّض إلى شيء منها بتأويل، أو صرفه عن ظاهره بدليل، وينسبه في ذلك إلى مخالفة الصّحابة والتّابعين" أ. ويمكن أن نقسّم الكتاب إلى قسمين: مقدّمة أورد فيها مدافع العلماء للكلام في هذا الباب مجملًا، والباعث للمصنّف لتأليف هذا الكتاب، ثمّ ذكر تنزيه الله على سبيل الإجمال، وانتقل إلى التّفصيل بإيراد قواعد وأسس في ذلك، وجعل القسم الثاني للموضوع وهو الآيات والأحاديث المشكّلة، وقسّمها لفصول حسب الصّفات، فأورد في كلّ صفة ما يدل عليها من الآيات والأحاديث المشكّلة، موضّحًا معناها ومزيلاً لإشكالاتها بصورة مختصرة، والكتاب يحمل صبغة صوفية تبعًا لمؤلّفه، فأورد فيه بعض الإشارات التي اشتهر بها أهل التّصوّف.

ولعلّ في تعدد المؤلّفات في الردود وفي مشكل العقائد بين بعض المذاهب والفرق كفاية في معرفة التجاذب والصّراع الحاصل في مشكل العقائد بين بعض الحنابلة وغيرهم، ولو حاولت الاستقصاء لأمكنني الزيادة، فقد ألّف ابن القيم بعد ذلك "الصواعق المرسلّة على الجهمية والمعطلة" في نصرة مذهبه، وألّف بعده أبو بكر الحصيني كتابه "دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد" للردّ على ابن تيمية وأنصاره من الحنابلة - وإن كان البعض لا يعدّون الكتابين من كتب مشكل الحديث - إلاّ أنّهما يدخلان في الكتب الردود.

○ المطلب الثالث: تعامل العلماء مع مشكل العقائد

لقد حاول العلماء - والمقصود بهم المتأخرون عن القرون الفاضلة-، دفع جميع الإشكالات بكلّ ما أوتوا من قوّة وعلم عن الأحاديث النبويّة، ورفع المخبوء عنها، والمنهج المشهور والمتعارف عند العلماء في مشكل الحديث عامة أي عند التعارض هو أن يحاولوا الجمع بين النصوص المشكّلة، وإلاّ نظروا في التّاريخ فينسخ المتأخّر المتقدّم، وإلاّ انصرفوا إلى الترجيح والنّظر في أسبابه، وهي كثيرة جدًّا، هذا إن كان من المختلف.
وأما المشكل الذي ليس من المختلف فبالتدبّر في الألفاظ ومعانيها، وما يتعلّق بها من قرائن .

أ^١ ينظر إزالة الشبهات (31/1) .

أ^٢ ينظر إزالة الشبهات (31/1) .

والمتمثل في كتب بيان المشكل وكلام العلماء فيها، يمكن أن يقسم تعامل العلماء مع مشكل الحديث إلى قسمين أو طورين:

أولاً النظر في المتون والألفاظ - خاصة إذا صحح الحديث بعض أهل العلم-، محاولين أن يجدوا لها مخرج إما من لغة العرب أو من نصوص أخرى أو أمارات أخرى .
وإلا انصرفوا ثانياً للنظر في الأسانيد والرواة والألفاظ، وحاولوا الطعن في صحّة الأسانيد، أو رموا الرواة بالتّصحيح والتّبديل في المتون.

- أولاً: تعاملهم مع المتون.

بعد ما خطا الشافعيّ أوّل خطوة في دفع المشكل، تتابع العلماء على نسقه، ونظروا إلى متون الأحاديث الصحيحة نظرة المتأمل الغائر، حتى انكشفت لهم أغواره، وألقت عن وجهه ستارته، وأخذوا يتوسعون في طرق دفع الإشكال بالنظر في اللغة ونصوص الكتاب والسنة، والرجوع إلى الآثار والإجماع والقياس .
ولم تكن طرقهم تختلف كثيراً في معالجة ذلك، بعدما سطرها الإمام الشافعي في "اختلاف الحديث" ،على الطريقة التي سبق التنبية عليها إلا ما كان من مشكل أحاديث العقائد، فإنهم تفرّقوا فيه واختلفوا، بين مثبت لمعانيها وناف، وبين مؤوّل لها وناف للتأويل، وبين واقف فيها ومسلّم، وتنافر الناس في هذا الباب وتدابروا، وخاصة بعد القرون الفاضلة، وزادت هذه الهوة بتأخر الزمان، حتى صار بعضهم يتراشق الألقاب والشتائم والسباب مع بعض.

ثانياً: تعاملهم مع الأسانيد.

لقد سبق أن ذكرت أنّ الحديث لا يعدّ من المشكل إلا إذا صحّ سنده، وأما الضعيف فيُغني ضعفه عن الكلام في متنه، وقد تشدّد بعض العلماء في باب مشكل الصّفات فلم يقبلوا في بابها إلا ما كان من أعلى مراتب الصّحيح ، قال ابن حجر في فتح الباري (174/1) في حديث علّقه البخاري في صحيحه بصيغة الجزم : "يحشر الله العباد فيناديهم بصوت... " الحديث فقال : "لأنّ لفظ الصّوت مما يتوقّف في إطلاق نسبته إلى الرب، ويحتاج إلى تأويل، فلا يكفي فيه مجيء الحديث من طريق مختلف فيها ولو اعتضدت".
وبعض العلماء لما استحال عليهم أن يجدوا لبعض الأحاديث مخرج، أو رأوها مستحيلة الحمل على غير وجهها الظاهر، طعنوا في أسانيدنا وتكلّموا في ثبوتها، وإن كان غيرهم قد صحّحها أو حسّنها.

ولجأ البعض منهم إلى الطعن في ألفاظها أو الحكم بتصحيحها، ولم يبالوا أن كانت هذه الأحاديث من أعلى مراتب الصحيح، كأن تكون في الصحيحين، أو ليست كذلك .
ولهذه المسألة أمثلة كثيرة أسوق بعضها على سبيل المثال :

- ذهب أبو بكر ابن خزيمة إلى تضعيف حديث "لا يؤمَّ عبدٌ قومًا فيخصُّ نفسه بدعوة دونهم، فإن فعل فقد خانهم"^I - وقد حسَّنه الترمذي - ، لأنه معارض للحديث المتفق عليه "اللهم باعد بيني وبين خطاياي"^I في افتتاح الصلاة^D ، وقد جمع بينهما بعض أهل العلم بأوجه منها، أن يحمل الحديث الأول على ما يؤمُّ فيه المأموم مع الإمام، والثاني على ما لا يكون فيه ذلك، أي في أدعية الصلاة التي يخصُّ بها كل مصلٍ نفسه^N . ومنها أن يحمل الأول على الدعاء غير المأثور، وأمَّا المأثور عن النبي فيجوز بدليل الحديث الثاني^O .

- ذهب أبو سليمان الخطابي - رحمه الله - إلى تصحيح كلمة في الرواية التي علَّقها البخاري عن عبيد الله بن عمير: "لا شخص أغبرٌ من الله" ، وقد أخرج مسلم هذا السياق موصولاً في صحيحه^O ، قال أبو سليمان: "وخلق أن لا تكون هذاللفظة - أي شخص - صحيحة، وأن تكون تصحيحاً من الراوي" ، لأنَّ النَّظْرَ الأوَّلَ من شيء وشخص سواء، ولأجل ذلك وقع التصحيح، ووافقه في قوله ابن فورك^O وغيره^I .

^I رواه أبو داود في كتاب الصلاة، باب أَيْصَلِي الرَّجُلَ وَهُوَ حَاقِنٌ؟ برقم 90 (1228/1)، والترمذي في كتاب الصلاة ، باب ما جاء في كراهية أن يخص الإمام نفسه بالدعاء برقم 357 (1676/1) وحسنه، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة، والسنة فيها، باب لا يخص الإمام نفسه بالدعاء برقم 923 (2531/1) عن ثوبان رضي الله عنه، وأخرجه أبو داود في نفس الباب برقم 91 (1229/1) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

^I متفق عليه، أخرجه البخاري في كتاب الآذان باب ما يقول بعد التكبير برقم 744 (59/1)، ومسلم في كتاب المهاجد باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة برقم 1354، و1355 (771/1) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

^D ينظر صحيح ابن خزيمة (63/3)، زاد المعاد (264/1)، التكت على ابن الصلاح للزركشي (270/2).
^N ينظر زاد المعاد (264/1) .

^O ينظر التكت على ابن الصلاح للزركشي (270/2).

^O رواه مسلم في كتاب الطلاق، باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها، وغيرها بوضع الحمل برقم 3764 (836/1) عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه .

^O هو أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني المتكلم، صاحب التصانيف ت: 406 هـ . ينظر تبين كذب المفتري (233، 232/1)، طبقات الشافعية الكبرى برقم 316 (127/4 إلى 135) .

- ذهب الخطابي أيضاً في حديث الخبر اليهودي الذي جاء للنبي ﷺ فقال: "يا محمد إن الله يضع السماء على أصبع، والأرض على أصبع، والجبال على أصبع... فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت نواجذه تعجباً وتصديقاً لقول الله ﷻ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾^I... الآية^D. إلى تضعيف قول الراوي: "تصديقاً لقول الراهب (أو الخبر)"، وأنهم الراوي بأنه رواها بالمعنى الفاسد، واللفظة في الصحيحين مما اتفق عليها الشيخان، وتبعه في ذلك أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي المحدث^N، حيث أبطلها وشنع عليها بتكذيبها واستحالتها^O.

- ذهب ابن تيمية وتلميذه ابن القيم والبلقيني^O جميعاً في حديث أبي هريرة^O الذي جاء فيه "اختصمت الجنة والنار إلى ربهما فقالت الجنة... وإنه ينشئ للنار من يشاء فيلقون فيها...". الحديث - وهو في البخاري^O - أن ذكر النار الثانية مما غلط فيه الراوي وانقلب عليه، والصواب الجنة، لأنها خالفت كل الروايات الأخرى في الصحيحين التي جاءت فيها كلمة "ينشئ للجنة"... وليس للنار، ولأن عدل الله تعالى يقتضي أن لا يدخل أحداً النار إلا بسبب، وكرمه يقتضي أن يدخل عباده الجنة بدون عمل^O.

^I ينظر أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري (4/6344)، شرح مشكل الحديث (1/101)، شرح البخاري لابن بطال (10/442)، الأسماء والصفات (2/56)، دفع شبه التشبيه (1/161).

^I سورة الأنعام: الآية [91].

^D ينظر الجزء المطبوع من إبطال التأويلات (1/319).

^N هو أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم بن عمر الأنصاري، القرطبي، المالكي، الفقيه، المحدث: 656هـ، اشتهر بالحديث حيث ألف كتابه المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم. ينظر تاريخ الإسلام (48/224 إلى 226)، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب برقم 126 (1/130، 131).

^O ينظر أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري (3/1900)، المفهم شرح صحيح مسلم (7/389، 390).

^O هو أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير بن صلح بن شهاب بن عبد الخالق بن عبد الحق السراج الكنايني البلقيني ثم القاهري الشافعي ت: 805هـ. ينظر الضوء اللامع لأهل القرن التاسع رقم 286 (9/85 إلى 90)، طبقات المفسرين للأدنوي برقم 390 (308).

^O رواه البخاري في كتاب التوحيد، باب ما جاء في قول الله تعالى ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾^{٥٦} [الأعراف: ٥٦] برقم 7449 (1/621) عن أبي هريرة^O.

^O ينظر زاد المعاد (1/226، 439)، فتح الباري لابن حجر (13/437).

وقد أحسن بعض العلماء في توجيههم لمثل هذه الأحاديث، وردّهم على من طعن فيها أو في ألفاظها، كما فعله محمد بن فرح الأنصاري القرطبي المفسّر^أ، وابن حجر العسقلاني^أ.

وملخص كلامهم أنّه لا ينبغي الطّعن في أئمة الحديث الضابطين وتخطئتهم والتشكيك في نقلهم، خاصةً إذا أمكن توجيه ما نقلوه على المعنى الصّحيح الموافق لقواعد الدّين، وأصول أهل السنّة^د.

ولست أدّعي العصمة لأحاديث الصّحيحين، إذ اختلف العلماء في مسألة جواز نقد أحاديثهما إذا خالفت المعقول أو المنقول من نصوص الشريعة وقواعدها.

فمن العلماء من ذهب إلى أنّ أحاديثهما تفيد الظنّ، وبذلك يجوز نقدها وردّها ، ومنهم من ذهب إلى أنّها تفيد العلم اليقيني، ولا يجوز نقدها، بل لا بد من تأويلها^ن، وفصل بعضهم في ذلك تفصيلاً ممتعاً، وخلصوا إلى جواز انتقاد نصوص الصّحيحين وفق القواعد الحديثية الرصينة، إذا لم يمكن تأويلها إلاّ بتأويلات بعيدة وباردة، قال طاهر بن صالح الجزائري^و: "ومن الغريب في ذلك محاولة بعض الأعمار ممن ليس له إلمام بهذا الفن، لا من جهة الرواية ولا من جهة الدّراية لنسبة الغلط إليه، كأنه ظنّ أنّ النّقد قد سُدّ بابُه على كلّ أحد، أو ظنّ أنّ التّقد من جهة المتن لا يسوغ، لأنّه يخشى أن يدخل منه أرباب الأهواء، ولم يدر أنّ النّقد إذا أُجري على المنهج المعروف لم يستنكر..."^و.

^أ هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري، الخزرجي، القرطبي اشتهر بتفسيره الذي سارت به الركبان ت:671هـ. ينظر تاريخ الإسلام (50/ 74، 75)، طبقات المفسرين لأدزروي برقم 295 (1/246، 247).

^د هو أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن علي بن أحمد الشهاب الكناني العسقلاني القاهري الشافعي المعروف بابن حجر أمير المؤمنين في الحديث ت:852 هـ. ينظر الضوء اللامع لأهل القرن التاسع برقم 104 (2/36 إلى 40)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع برقم 51 (1/61 إلى 64).

^ن ينظر الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، الجزء الثاني في الصّفات (2/106)، فتح الباري لابن حجر (13/399، 401) ذهب ابن الصلاح إلى أنّ أحاديث الصّحيحين تفيد العلم اليقيني وذهب النووي إل أنّها تفيد الظنّ. ينظر معرفة أنواع علوم الحديث (1/28)، التقريب والتيسير (28)، اختصار علوم الحديث (1/44 إلى 46)، تدريب الراوي (1/131، 132)، شرح شرح نخبة الفكر (1/219 إلى 221).

^و هو طاهر بن صالح بن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثمّ الدمشقي ت:1338هـ. ينظر الأعلام (3/221، 222)، معجم المؤلفين برقم 6287 (2/11).

^و ينظر توجيه النظر (1/136، 137).

والحاصل أنه لا بدّ أن تصان أحاديث الصّحّيحين - التي تلقّتها الأمة بالقبول سوى أحرف يسيرة معروفة عند أصحاب هذا الشأن^أ - من الطعن في متونها وأسانيدها أو التشكيك في ضبطها وصحّتها مما قد يفتح باباً عظيماً للطعن في السنّة وعدم الاعتداد بها، وخاصة من بعض المغرضين الحاقدين على هذا الدّين، فيجب أولاً محاولة تأويلها بكلّ الأسباب والسبل، وعرضها على جميع العلماء في الأقطار وعبر الأعصار، وخاصة في المجامع العلمية الإسلامية. ولا بدّ أن يعرف طلبة العلم منزلة أئمة الحديث خاصة المتقدّمين منهم، وأن يعرفوا منزلة الصّحّيحين، وأنهما أصحّ الكتب بعد كتاب الله، وأن يعلموا خطورة التجرؤ على نقدهما، كي لا يتجرأ عليه الأغوار والسُدج من المسلمين^ب. وبعد فعل هذا كلّه، ولم يمكن وجود تأويل أو مخرج لحديث إلاّ بالطعن في أسانيده أو متونها، فلا ضير حينئذ، ولكن وفق قواعد حديثية رصينة، وفي إطار ضيق جدّاً.

^أ هي الأحاديث التي انتقدها الدارقطني في كتابه التتبع، وأبو علي الغساني في كتابه "تقييد المهمل وتمييز المشكل" أفرد فيه جزءاً للتنبية على الأوهام الواقعة في الصّحّيحين، وأبو مسعود الدمشقي في كتاب "الأجوبة عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم"، أو في "أطراف الصّحّيحين"، إذ لم تدخل هذه الأحاديث المنتقدة فيما تلقّته الأمة بالقبول، وأغلب انتقاداتهم كانت مُنصّبةً على الأسانيد والرّواة إلاّ حديثاً واحداً. ينظر تدريب الراوي (1/134)، شرح شرح نخبه الفكر (1/221)، مكانة الصّحّيحين (301 إلى 308).

^ب ينظر مكانة الصّحّيحين (1/500، 501، 516).

أهمية مشكل العقائد وخطورته

المطلب الأول : أهمية مشكل العقائد.

المطلب الثاني: مذاهب الناس في مشكل صفات الله.

المطلب الثالث: أهم أسباب الاختلاف في باب الصفات

المبحث الثالث: أهمية مشكل العقائد وخطورته

المطلب الأول: أهمية مشكل العقائد

لقد أشاد العلماء بأهمية علم مشكل الحديث، ونوّهوا بمنزلته، إذ هو علم يدفع التعارض عن الأحاديث النبوية، ويزيل اللبس والإشكال عمّا قد يعتري ظاهر بعض النصوص من المعاني الباطلة، فهو علم تحتاجه كل الطوائف الإسلامية، لتصدّ به كيد الأعداء في تشويه هذا الدين العظيم^١.

إذ السّعي إلى تشويه الإسلام وإظهار عواره فيما زعموا، وصدّ المسلمين والراغبين فيه عنه من أهم أهداف ومقاصد أعداء الدين الذين لا يسأمون من محاولة ذلك، وفي صدّ هذا الباب والوقوف كسدٍ منيع في وجوه أعداء الإسلام من مستشرقين وغيرهم لهو من أعظم الجهاد في هذا الدين خاصة في هذه الأزمان المتأخّرة.

والباب الأعظم والأخطر فيه هو مشكل أحاديث العقائد ، إذ به تُدفع الشبهات والأوهام الفاسدة التي قد تدخل على بعض العوام، فينجّر من وراء ذلك ويالات وويلات، والمتصقح لعجلة التاريخ يدرك تمامًا خطورة هذا الباب، لما كان لاختلاف المسلمين في مشكل الصفات من الآثار السلبية على الأمة المحمدية، فنتج عنه التكفير والتبديع والتفسيق، بل آل الأمر ببعضهم إلى حد القتل وإراقة الدماء، قال ابن قتيبة: "إلى أن كادهم الشيطان بمسألة لم يجعلها الله تعالى أصلاً في الدين ولا فرعاً، في جهلها سعة، وفي العلم بها فضيلة، فنما شرّها، وعظم شأنها، حتى

^١ ينظر مختلف الحديث بين الفقهاء و المحدثين (83/1، 84).

فرقت جماعتهم، وشئت كلمتهم، وهنت أمرهم وأشمت حاسديهم، وكفت عدوهم مؤنتهم بألسنتهم، وعلى أيديهم، فهو دائب يضحك منهم، ويستهزئ بهم حين رأى بعضهم يكفر بعضًا، وبعضهم يلعن بعضًا...^I.

وهنا تكمن أهمية هذا الباب، ومدى خطورة الاختلاف فيه، قال أبو الفضل التميمي^I: "الخلاف في الأصول ليس كالخلاف في الفروع، إذ المتجادلون في الفروع ينفصل كل واحد عن خصمه، وهو يثني عليه ويحسن القول فيه، ويعتقد أنه مثاب على اجتهاده ومأجور عليه، وإن خالفه في رأيه، فيبقى الؤدّ والحبّ والتآخي بينهم، وأمّا المتجادلون في الأصول فكل واحد يكفر صاحبه، ولا يقبل شهادته، ويطل الصلّة وراءه، ولا يجيز حكمه"^D.

ومن نظر في صفحات التاريخ من كثرة الوقائع والحوادث من قتل وضرب وشتم مما سيأتي بعضه في ثنايا هذه الدراسة، تبين جليًا خطورة هذا الباب، وعلم ذلك علمًا يقينًا، فقد نقل الخطيب البغدادي وغيره في ترجمة عمرو بن عبيد، عن معاذ العنبري، يقول: سمعت عمرو بن عبيد حين ذكر له حديث الصادق المصدوق "إن أحذكم يجمع خلقه في بطن أمه... الحديث" - فقال: لو سمعت الأعمش يقول هذا لكذبته، ولو سمعت زيد بن وهب يقول هذا ما أحبته، ولو سمعت عبد الله بن مسعود يقول هذا ما قبلته، ولو سمعت رسول الله ﷺ يقول هذا لرددته؟! ولو سمعت الله تعالى يقول هذا لقلت له: ليس على هذا أخذت ميثاقنا^N؟! فرعوز بالله من هذه الجرأة وهذا الكفر! وهذا الحديث من حجج أهل السنة في الرد على القدرية، ومن رؤوسهم عمرو بن عبيد. ولذا يجدر بالعلماء الربانيين والفقهاء والمحدثين أن يهتموا بهذا الباب أشدّ اهتمام، وأن يوضحوا للناس سماحة وسعة هذا الدين الحنيف، وأن الخلاف بين العلماء سائغ، ولو في مسائل العقائد التي لم تتجل أدلتها، أو لم يُتيقن صحتها، أو لم تتضح معانيها وضوحًا كافيًا، مما يكون للعلماء فيها مجال للنظر والتحليل، ومجال للاختلاف والتفرق في الآراء، ولا بد أن يعرف المسلمون أدب الخلاف في هذه المسائل، وألا يتسرع بعضهم لبعض بالتكفير والتبديع والتفسيق، والرشق بالأسماء والألقاب الشنيعة.

^I ينظر الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية (98/1) .

^I هو أبو الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث التميمي البغدادي الحنبلي ت: سنة عشر وأربع مئة. ينظر تاريخ بغداد (265/12، 266)، سير أعلام النبلاء (17/ 273) .

^D ينظر كتاب الاعتقاد المروي عن الإمام أحمد (مخطوط) (ق/4و)، (ق/12ظ، ق/13و) بتصرف .

^N ينظر تاريخ بغداد (63/14)، تاريخ الإسلام (941/3).

ولا بد أن نأخذ من التاريخ عبرة، حتى لا تقع فيما وقع فيه أسلافنا، إذ سجّل التاريخ مملوء بالوقائع والأحداث، ناهيك عن الكتب التي دوّنت في مسائل الاعتقاد التي قد يكون دليلها ضعيفاً أو محتملاً للتأويل، وحُشيت بالأقوال التي فيها الشتم والسباب واللّعان للمخالف، فأصبحت الأمة مشتتةً إلى أحزاب و﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾^أ. ومن أمثلة ما سجّل لنا التاريخ والكتب في ذلك ما سيأتي الحديث عنه عن وقائع كثيرة حدثت بسبب كتاب أبي يعلى، ومنها أيضاً ما يلي:

١ - ما وقع في أثر مجاهد في جلوس النبيّ على العرش^إ، نقل أبو يعلى عن أبي بكر المروزي^د في كتابه "مختصر الرد على من ردّ حديث مجاهد وغيره في المقام المحمود"، أنه قال: "من ردّ فضيلة النبيّ في أثر مجاهد فهو كافر"^ن، ونقل الخلال عن أحمد بن أصرم المزني^و وغيرهم أنّ من ردّ أثر مجاهد فهو كافر^و. ومن المعلوم أنّ نفى ذلك ذلك لا يستلزم الكفر، قال ابن تيمية: "ويقال ثالثاً: ولو قُدّر أنّه وصف كمال، فليس كلُّ من نفى وصفاً من أوصاف الكمال يكون كافراً، إذا كان متأولاً في ذلك، دع من نفى وصفاً من صفات كمال الرسول على سبيل التأويل، وقد قال طوائف من السلف والخلف إنه يُقعدده معه على العرش، وأنكر ذلك آخرون، وقال قوم إنّه كان يجوع ويربط الحجر على بطنه مع قدرته على حصول ما يأكل، ونفى ذلك آخرون، وقال قوم إنّه كتب بيده عام الحديبية خرقاً للعادة، ونفى ذلك آخرون، وقال ابن مسعود و الجمهور إنّه خاطب الجنّ وآهم، ونفى ذلك ابن

١ سورة المؤمنون : الآية [53] .

١ ينظر الجزء المطبوع من إبطال التأويلات (1/479، 480).

د هو أبو بكر أحمد بن محمد بن الحجاج المعروف بالمروزي صاحب أحمد بن حنبل ت: 275هـ. ينظر تاريخ بغداد برقم 2587 (6/104 إلى 106)، طبقات الحنابلة برقم 50 (1/137 إلى 151) .

ن ينظر الجزء المطبوع من إبطال التأويلات (1/483) .

و هو أبو العباس أحمد بن أصرم بن خزيمة بن عبّاد بن عبد الله بن حسّان بن عبد الله بن مغفّل المزني ت 285هـ . ينظر تاريخ بغداد برقم 1919 (5/72 إلى 74)، طبقات الحنابلة برقم 4 (1/48 إلى 49) .

و ينظر السنّة للخلال (1/215 ، 216) .

عباس وآخرون، وقال ابن عباس وطائفة إنّه رأى ربه، ونفى ذلك آخرون من الصّحابة وغيره، بل نفس المعراج ، قال الجمهور إنّه كان بيدنه، وآخرون من السّلف والخلف قالوا إنه كان بروحه... "أ". وقد يتعجّب المرء من شدة التّعصب في باب العقائد، فمتى كانت أقوال التّابعين حجّة قطعية يجب اتباعه والإيمان بها في غير إجماع؟ وهل من عالم قال بذلك؟ ومتى كان التّكفير برد بعض آثار التّابعين؟.

٢ - ألفت كتبٌ في تمييز أهل البدع من غيرهم، على طريقة السؤال والامتحان، وحُشدت بأسئلة كثيرة لو طبّقت على النّاس لم يبق منهم في حياض السنّة إلّا الواحد والاثنان، ممّا زاد الطين بلّةً ، خاصةً في الأزمان المتأخّرة^أ، بل فيها من المسائل الفقهية التي ليست من أمّهات المسائل، ناهيك أن تكون ممّا يُدّعى فيها المخالف ويكفّر^د؛ وهذا الأمر ممّا ينأى عنه الإسلام الذي هو دين سماحةٍ ودعوةٍ ووحدةٍ ، لا دين تنفيرٍ وتفريقٍ، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾^ن، وأئمة الإسلام بعيدون عن هذا المنهج الإقصائي.

٣ - وقع ببغداد سنة 317هـ فتنة عظيمة بين أصحاب أبي بكر المروزي الحنبلي، وبين طائفة من العامة، وكان سببها اختلافهم في تفسير قوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾^و، فقالت الحنابلة

١ ينظر تلخيص كتاب الاستغاثة (633/1).

٢ ينظر "امتحان السني من البدعي" (مخطوط)، وه و اثنان وسبعون مسألة بالدلائل الواضحة من الكتاب والسنّة، لأبي الفرج عبد الواحد بن محمد الشيرازي الحنبلي. ومسائل الامتحان لأبي الفرج عبد الواحد بن محمد الشيرازي بغير الأدلة في أصول السنّة (مخطوط)، لعلي بن أحمد بن يوسف القرشي .

٣ من هذه الأسئلة قوله: "يسأل عن الأنبياء. هل عصوا ربهم أم لا، فإن قال: "نعم" كان سنّيًا، وإن قال: "لا" فهو مبتدعٌ، ومنها الطائعون من بني آدم أفضل من الملائكة أم لا"، ومنها مسائل منكر ونكير وضغطة القبر هل يؤمن بها أم لا، ومنها المعراج هل كان يقظةً أم لا، ومنها هل المبتدعة كقارٌ أم لا، ومنها هل الأمر المطلق يفيد الوجوب أم لا، وفي كلّها فإن قال: "نعم" كان سنّيًا، وإن قال: "لا" فهو مبتدع. ينظر امتحان السني من البدعي (57/و إلى 60/و)، (64/ظ) .

٤ سورة الأنبياء : الآية [92] .

٥ سورة الإسراء : الآية [79] .

"يجلسه معه على العرش"، وقال الآخرون: "المراد بذلك الشفاعة العظمى"، فاقتتلوا بسبب ذلك، وقُتل بينهم قتلى، فإنّا لله وإنا إليه راجعون^أ، وهي مسألة لا تستحق ذلك الهول العظيم.

وسياتي في ثنايا هذا الكتاب في مطلب آثار كتاب "إبطال التأويلات" في التاريخ، ذكر الكثير من الحوادث التي أزهقت فيها الأرواح، وأتلفت النفوس، وأسيلت فيها الدماء، وهي غيظ من فيض، وكلّها كان أكبر أسبابها هو الاختلاف في باب مشكل الصّفات .

وفي الحقيقة إنّما أتى هذا التمزّق والتفرّق في الأمة من الجهل بحقيقة الدّين، وعدم التضرّع والريّ من المعين النبوي وآثار سلف الأمة، وكلّما بعد الناس عن الدّين والعلم كلّما زادت الفرقة واتسعت الشقّة، والله المستعان ، فمن المعلوم أنّ نفي ذلك لا يستلزم الكفر.

ولو شئت أن أعدّد الأحداث والوقائع بين الناس في باب مشكل العقائد بالتفصيل خاصة من عهد محمد بن تومرت في بلاد المغرب، ومن عهد ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في بلاد المشرق إلى زماننا هذا لأصبح الكتاب كتاب تاريخ لكبر حجمه، ولكن إنّما هي فقط إشارات وتنبهات لمن له بصر أو ألق السمع وهو حكيم.

ولعلّ من أواخر الأحداث البارزة بسبب أحاديث مشكل العقائد المحنة التي وقعت للشيخ حامد الفقي رئيس أنصار السنّة المحمّدية بمصر عند طبعه لكتاب رد عثمان الدارمي على بشر المريسي ، وها هو الشيخ أحمد شاکر يحدثنا عنها كما في هامش مسند أحمد بتحقيقه (372/2) حيث قال: "وقد امتحن أخونا الشيخ حامد الفقي بشأن هذا الحديث امتحاناً قاسياً، فقام أحد علماء الأزهر، حين طبع كتاب الدارمي، وثار به ثورة شديدة، يزعم أن الحديث موضوع، ولعله ظن أن الطابع وضعه!! وندب الأزهر لجنة من هيئة كبار العلماء فيه فحصت الكتاب، وبحثت أسانيد الحديث، فلم تجد مأخذاً لا على المؤلف ولا على الطابع ، فأطفت الفتنة، والحمد لله رب العالمين. وأخبار هذه الفتنة ذكرت مفصّلة في عدد خاص من مجلة الهدى النبوي التي تصدرها جماعة أنصار السنّة، وهو عدد شهر ذي القعدة سنة 1361 من المجلد السادس".

وهكذا الصّراع إلى زماننا لم يتوقف، ولا أظنّه سوف يتوقف، ولكن الذي يهمني هو أن أبناء الأمة الإسلامية الذين تربطهم أمور لا تخصي، ويتفقون في مسائل كعدد الثرى، إذا اختلفوا في مسألة أو أكثر، فلا بدّ أن يرى

^أ ينظر البداية و النهاية (43، 42/15).

المخالف خصمه أخصاً لا عدواً، ومخالفاً لا مقاتلاً، وأن نجعل هذا الاختلاف من باب الاختلاف الذي لا يؤدي إلى التكفير أو استحلال الدماء، لأنه مبلغ علم بعض العلماء في هذا الباب أو ذاك، ويجب أن نوقن أنّ كلاً إن شاء الله أراد الحق ولو أخطأه، ولا ينبغي الطعن في المقاصد والنيات، ثم الانتقال إلى ما ينبغي على ذلك من تبعات، لأنّ هذه الأمور مردّها إلى الله، ولأنّ هؤلاء أبناء دين واحد، ومذهب واحد، وما أحسن قول السخاوي^١ حين ذكر تحامل أبي بكر الحصني على ابن تيمية فقال: "وسيعرضان جميعاً على الله الذي يعلم المفسد من المصلح"^٢، تنبيهاً منه - رحمه الله - أنّ على المرء أن يستحضر دائماً في ذهنه أنّ كلامه وأعماله ستعرض عليه، وسيلقاها ويجزى عليها، إماماً خيراً وإماماً شراً. ثم إنّ هذه الكتب قد نشرت وأوضحت الطريقة المثلى في كيفية الرد على المخالف في مسائل الاعتقاد، وأنه ليس بالسباب والشتيم وتراشق الألقاب الشنيعة، وإنما هو بالعلم والفهم، وردّ الحجة بالحجة، كما هو واضح لمن تصفح هذه الكتب.

مذاهب الناس في مشكل صفات الله

إنّ الله كتب الاختلاف على هذه الأمة بل على الأمم كلّها، وذلك لنقصان الدّين والعلم قال تعالى: "وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ" (١١٨) إِلَّا مَنْ رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ^D، وجاء في السنّة كما رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري أنّ النبيّ سأل ربّه أن لا يجعل بأس هذه الأمة بينهم فمُنِعَهَا^N، وسبب ذلك ما رواه الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع عن إبراهيم التيمي، قال: "خلا عمر بن الخطاب ذات يوم، فجعل يحدث

^١ هو أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان الحافظ شمس الدين السخاوي المصري الشافعي ولد سنة 830هـ وتوفي سنة 902هـ، صاحب التصانيف. ينظر هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين (219/2)، الرسالة المستطرفة (84/1).

^٢ ينظر الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (84/6).

^D سورة هود: الآية [119,118].

^N ينظر صحيح مسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض برقم 7260، 7261 (1178/1).

نفسه، فأرسل إلى ابن عباس قال: كيف تختلف هذه الأمة وكتابها واحد ونبينا واحد وقبلتها واحدة؟، قال ابن عباس: يا أمير المؤمنين، إنّما أنزل علينا القرآن فقرأناه وعلمنا فيم نزل، وإنّه يكون بعدنا أقوام يقرأون القرآن ولا يعرفون فيم نزل، فيكون لكلّ قوم فيه رأي، فإذا كان لكلّ قوم فيه رأيٌ اختلفوا، فإذا اختلفوا اقتتلوا، فزبره عمر وانتهره، فانصرف ابن عباس، ثمّ دعاه بعد فعرّف الذي قال، ثمّ قال: إيه أعد علي "أ"، وقد اختلف النَّاس في دين الله تعالى، -- وخاصة بعد القرون الفاضلة -- إلى مذاهب شتى وآراء عدّة، وذلك لنقصان العلم وذهاب العلماء، ولما كان كتاب أبي يعلى خاص بمشاكل الصّفات، فأردت أن يتعرّف القارئ على اختلاف النَّاس في مشاكل الصّفات .

وقد تعمّدت الحيدة عن عبارة " الاختلاف في الصّفات " إلى " اختلاف في مشاكل الصّفات "، لأنّه لم يقع اختلاف النَّاس في كل الصّفات، وإنّما اختلفوا فيما أشكل عليهم، ولذا تجد المعتزلة يخالفون أهل الحديث والحنابلة في أكثر الصّفات، بينما الماتوريديّة والأشاعرة يخالفونهم في أقلّ من ذلك، فالكلّ يثبت صفة الوجود والحياة لله، والأشاعرة يثبتون الصّفات السبع كالعلم والحياة والقدرة والكلام والإرادة والسمع والبصر وهكذا، وإنّما يقع الاختلاف فيما أشكل.

ويمكن أن أقسّم الكلام في هذا البحث أو الموضوع إلى مرحلتين.

○ أولاً: مرحلة الصّحابة والتابعين لهم

إنّ المتأمل في هذه المرحلة ليكاد يعجب لعدم وجود كبير خلافٍ في العقائد أو في الصّفات إلّا ما كان في النزر القليل^١، بل تقبلوا كلّ الآيات والأحاديث على سعتها واختلاف أنواعها من غير إشكال أو اعتراض أو استغراب، كما أنّهم لم يتعرّضوا لها بتفسير أو تأويل، بل تركوا نصوص الصّفات كما جاءت في الكتاب والسنة، بل أنكروا حتّى على من انتفض عند سماعها، مع إيمانهم أنّ الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^٢، ويرجع ذلك لصفاء قرائحهم، وتضلّعهم في لغة العرب، وسلامة قلوبهم وعقولهم من أيّ زيغ أو ضلال، وعدم تشبّث عقولهم بالفلسفة اليونانية الذميمة، وبالقواعد المنطقية المشيمة، ويدلّ على ذلك ما رواه عبد الرزاق بن همام الصنعاني

^١ ينظر الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (194/1).

^٢ من ذلك النزر القليل اختلافهم في رؤية محمد لربّه كما في الحاشية (133/1 إلى 150) من الجزء المطبوع من إبطال التّأويلات، واختلافهم في ردّ قراءة ورد فيها إثبات صفة العجب، كما في الحاشية (247/1) من الجزء المطبوع من إبطال التّأويلات.

^٣ سورة الشورى : الآية [11].

عن معمر بن راشد، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس، قال: حدّثه رجل، حديث أبي هريرة هذا، -[أي الحديث الذي ذكره قبل كلامه هذا برقم 2959 عن أبي هريرة، في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأَتْ وَنَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾^أ أن النبي ﷺ قال: "احتجت الجنة والنار فقالت الجنة: يا رب ما لي لا يدخلني إلا فقراء الناس وسقطهم، وقالت النار: لا يدخلني إلا الجبارون والمتكبرون، فقال للنار: أنت عذابي أصيب بك من أشياء، وقال للجنة: أنت رحمتي أصيب بك من أشياء، ولكل واحد منكما ملؤها، فأما الجنة فإن الله ينشئ لها ما يشاء، وأما النار فيلقون فيها فتقول: هل من مزيد؟ حتى يضع قدمه فيها فهالك تمتلى ويزوى بعضها إلى بعض وتقول قط قط قط أي حسبي"^ب - فقام رجل فانتفض، فقال ابن عباس: "ما فرق بين هؤلاء، يجيدون عند محكمه، ويهلكون عند متشابهه"^ج، فإنكار ابن عباس على هذا الرجل يدل على منهج الصحابة في التعامل مع نصوص الصفات، وقال ابن تيمية: "إن جميع ما في القرآن من آيات الصفات، فليس عن الصحابة اختلاف في تأويلها، وقد طالعت التفسير المنقولة عن الصحابة، وما ورد في الحديث، ووقفت من ذلك ما شاء الله تعالى من الكتب الكبار والصغار أكثر من مئة تفسير، فلم أجد إلى ساعتى هذه عن أحد من الصحابة أنه تأوّل شيئاً من آيات الصفات، أو أحاديث الصفات، بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف لم أجدهم تنازعوا إلا في مثل قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾^د، فروى ابن عباس وطائفة أن المراد به الشدة، أن الله يكشف عن الشدة في الآخرة، وعن أبي سعيد وطائفة أنهم عدوها من الصفات، للحديث الذي رواه أبو سعيد في الصحيحين، ولا ريب أن ظاهر القرآن لا يدل على أن هذه من الصفات، فإنه قل: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾^{هـ} نكرة في الإثبات لم إلى الله، ولم يقل عن ساقه، فمع التعريف بالإضافة لا يظهر أنه من الصفات إلا بدليل آخر، ومثل هذا ليس بتأويل، إنما التأويل صرف الآية عن مدلولها ومفهومها المعروف"^و، وقال ابن رجب في فتح الباري: "ولم يتأوّل الصحابة ولا

أ سورة ق : الآية [30].

ب أخرجه عبد الرزاق في التفسير (231/3)، وقد ذكره ابن رجب في فتح الباري (99/5) وصدّره بقوله: "وقد صح عن ابن عباس أنه أنكر على من استنكر شيئاً من هذه التّصوص، وزعم أن الله منزه عما تدل عليه".

د سورة القلم: الآية [42].

هـ نفس الآية السابقة.

و ينظر مجموع الفتاوى (394/6).

التابعون شيئاً من ذلك، ولا أخرجوه عن مدلوله، بل ما رُوي عنهم يدلّ على تقريره والإيمان به، وإمراره كما جاء"، وقال أيضاً: "وأما طريقة أئمة أهل الحديث وسلف الأمة فهي الكف عن الكلام في ذلك من الطرفين، وإقرار النصوص وإمرارها كما جاءت، ونفي الكيفية عنها والتّمثيل... وأما السلف وأئمة أهل الحديث، فعلى الطريقة الأولى، وهي الإيمان بجميع ما أثبتته الله لنفسه في كتابه، أو صحّح عن رسول الله أنه أثبتته له، مع نفي التّمثيل والكيفية عنه، كما قاله ربعة ومالك وغيرهما من أئمة الهدى في الاستواء، وروي عن أم سلمة أمّ المؤمنين، وقال مثل ذلك غيرهم من العلماء في النزول، وكذلك القول في سائر الصّفات، والله سبحانه وتعالى الموفّق" ^أ.

وقد أكدّ ذلك كثير من أهل العلم، قال أبو يعلى: "لأنّ الأجلّاء من أصحاب رسول الله ﷺ، والمتقدّمين في العلم كانوا يُسألون عن الآية من القرآن فلا يجيبون عنها، ويقولون ما نعرف تأويلها ، منهم أبو بكر وعمر وابن عباس" ^ب،

وقال ابن قدامة ^ج: "ومذهب السلف الإيمان بصفات الله تعالى ، وأسمائه التي وصف بها نفسه في آياته وتنزيله، أو على لسان رسوله ، من غير زيادة عليها ، ولا نقص منها ، ولا تجاوز لها ، ولا تفسير لها ، ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها، ولا تشبيه بصفات المخلوقين، ولا سمات المحدثين، بل أمرّوها كما جاءت، وردّوا علمها إلى قائلها ومعناها إلى المتكلّم بها...، ولم يفسّروا ما يتعلّق بالصفّات منها، ولا تألّوه، ولا شبّهوه بصفات المخلوقين، إذ لو فعلوا شيئاً من ذلك لنقل عنهم، ولم يجز أن يُكتّم بالكلّية" ^د.

وقد سبق أنّ من العلماء من ذهب إلى أنّ جميع ما في القرآن من آيات الصّفات فليس عن الصّحابة اختلاف في تأويلها إلاّ في مثل قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ ^{هـ}، حيث إنّ بعضهم فسّرها بالشّدّة، وبعضهم جعلها في الصّفات .

^أ ينظر فتح الباري لابن رجب (5/97 إلى 106).

^ب ينظر الجزء المطبوع من إبطال التّأويلات لأخبار الصّفات (1/67).

^ج هو موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة بن مقدم بن نصر المقدسي الجماعيلي ثمّ الدمشقي الصالح الحنبلي صاحب التصانيف ت: 620 هـ . ينظر سير أعلام النبلاء (22/165 إلى 173)، ذيل طبقات الحنابلة برقم 300 (3/281 إلى 398).

^د ينظر ذم التّأويل (1/9، 10).

^{هـ} سورة القلم : الآية [42] .

وجاء في أعلام الموقعين: "وقد تنازع الصحابة رضي الله عنهم في كثير من مسائل الأحكام ، وهم سادات المؤمنين وأكمل الأمة إيماناً، ولكن بحمد الله لم يتنازعا في مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال " ^أ.

وقد أطال النفس في تقرير ذلك صاحب كتاب المواعظ والاعتبار، ومما قاله: "...ومن أمعن النظر في دواوين الحديث النبوي، ووقف على الآثار السلفية، علم أنه لم يرد قطُّ من طريق صحيح ولا سقيم عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم على اختلاف طبقاتهم وكثرة عددهم - أنه سأل رسول الله عن معنى شيء مما وصف الرب سبحانه به نفسه الكريمة في القرآن الكريم، وعلى لسان نبيِّه محمد صلى الله عليه وسلم، بل كلُّهم فهموا معنى ذلك، وسكتوا عن الكلام في الصفات " ^أ، وكأنَّ الصحابة رضوان الله عليهم ، بقولهم وقفوا مع القرآن والسنة، فتكلّموا بما جاء فيهما، ولم يزيدوا على ذلك حرفاً واحداً.

وجديرٌ أن يكون مذهبهم هو المذهب المختار، والرأي السديد لمن استشار ، إذ به اجتمعت الأمة، وبه التأم الجرح بعد الغمّة، فهو السبيل لنبذ الفرقة بين الإخوان، وعودة المحبة والألفة بين الخلائ، وقد صرح كثير من العلماء باختياره، وتصويبه واصطفائه.

قال أبو بكر الحصني ^د: "ولا شك أنّ مذهب السكوت أسلم، وقد ندم خلقٌ من أكابر المتكلّمين على الخوض في ذلك... ^Ñ.

وقال إمام المتكلّمين، والعوّاص في علوم الكلام والدين، فخر الدين الرازي ^و؛ بعد عمر طويل من الاشتغال بهذا بهذا العلم: "رايت الأصلح والأصوب طريقة القرآن، وهو ترك الرّب، ثمّ ترك التعمّق، ثمّ المبالغة في التعظيم من غير

^١ ينظر أعلام الموقعين (91 / 2) .

^٢ ينظر المواعظ والاعتبار المعروف بالخطط المقرزية (420، 419/3) .

^٣ هو أبو بكر تقي الدين بن محمد بن عبد المؤمن بن حريز الحصني ثمّ الدمشقي الشافعي ت: 829هـ،

صاحب التصانيف. ينظر الضوء اللامع لأهل القرن التاسع برقم 220 (81/6 إلى 84)، البدر الطالع برقم 110 (113/1).

^٤ ينظر دفع شبه من شبه وتمرد (17/1).

^٥ هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري الإمام فخر الدين الرازي، ابن خطيب الري الإمام

المتكلم صاحب التصانيف والفنون ت: 606هـ. ينظر سير أعلام النبلاء (21/ 500 ، 501)، طبقات الشافعية الكبرى برقم 1089 (8/ 81، 82)، البداية والتهاية (17/ 11 إلى 14).

حوض في التفاصيل، فأقرأ في التنزيه قوله: ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ﴾^٤، وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^٥، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^٦، وأقرأ في الإثبات: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾^٧... وأقول: إنَّ عقلي وفهمي قاصر عن الوصول إلى كنه صفة ذرة من مخلوقاتك^٨. ويقول الإمام القرطبي -رحمه الله-: "وقد كان السلف الأول الأول ﷺ لا يقولون بنفي الجهة ولا ينطقون بذلك، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى كما نطق كتابه وأخبرت رسله، ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة، وخصَّ العرش بذلك لأنه أعظم مخلوقاته، وإثما جهلوا كيفية الاستواء فإنه لا تعلم حقيقته، قال مالك -رحمه الله-: الاستواء معلوم - يعني في اللّغة - والكيف مجهول والسؤال عن هذا بدعة، وكذا قالت أم سلمة رضي الله عنها، وهذا القدر كاف، ومن أراد زيادة عليه فليقف عليه في موضعه من كتب العلماء^٩ .

○ ثانيًا: مرحلة المتأخرين

وأقصد بهم المتأخرين عن القرون الفاضلة حيث دبَّ الخلاف وسرَّت الفرقة بين أبناء العقيدة الواحدة، وبدأ الاعتراض والحيرة وضيق العطن عند النَّاس، وأصبحت العقول غير قادرة على استيعاب كثير من نصوص الكتاب والسنة، وخاصةً في صفات الله تعالى، وذلك إثر تشرب القلوب والعقول للفلسفة والمنطق اليوناني المذموم، كما قويت - من جهة أخرى - شوكة أعداء الإسلام الذين لا يفتوون ولا يسأمون من الطعن فيه بمثل هذه الأمور، والتشغيب على العامة في دينهم بإثارة الحديث عن المتشابه وغيره، وبدأ الأمر يكبر والهوة تزيد مما دفع بعلماء المسلمين للوقوف في وجه هذه الهجمات، وصدَّها بالحجج البيِّنات الواضحات، ولكنهم اختلفوا في أسلوب ردِّها، لاختلاف مشاربهم ومذاهبهم، وقد قال عبد الجليل القصري: "أعلم أنَّ النَّاس قد انقسموا في المشكل على أقسام،

٤ سورة محمد : الآية [38] .

٥ سورة الشورى : الآية [11].

٦ سورة الإخلاص : الآية [1].

٧ سورة طه : الآية [5].

٨ ينظر تاريخ الإسلام (219، 218/43)، البداية والنهاية (13/17، 14).

٩ ينظر تفسير القرطبي (220/7) .

ترجع بالحصص إلى أربعة^أ. مبطل معطل للذات من الصفات، ومشبّه لباريه بخلقه في الجوارح والأدوات، ومتأول لها على حسب ما وهب [له] الوهب، ومُتر لها كما جاءت من غير تشبيه ولا تعطيل، وهذا القسم الأخير هو اعتقاد الجَم الغفير، إلا أن قولهم: "أمروها كما جاءت"، يعقل معنيين. أحدهما، يُعقد إثباتها من غير تفهّم لها، والآخر إثباتها كما جاءت مع فهمها، أي يفهم الشيء على ما هو عليه^ب، وجعل ابن تيمية الأقسام ستة، فقال: "الأقسام الممكنة في آيات الصفات وأحاديثها ستة أقسام كل قسم عليه طائفة من أهل القبلة، قسمان يقولون تجرى على ظواهرها، وقسمان يقولون على خلاف ظواهرها، وقسمان يسكتون...." وبعد تفصيلها قال: "فهذه الأقسام الستة لا يمكن أن يخرج الرجل عن قسم منها^د.

ومن خلال كلام الأئمة يمكن أن نقسم أصناف الناس في الصفات إلى قسمين:
أ قسم لم يستطع أن يستقل في نظره أو أن يجرد صفات الله وذاته عن صفات المخلوفين وذواتهم، بل نظر إلى أحدهما بناءً على الثاني، فعندما سمع صفات الله تُتلى، ولم يجد من الصفات أمامه إلا صفات المخلوقين، بنى أحدهما على الآخر، ولذا بنا حكمه على هذا النظر أو المعتقد، فانقسموا فرقتين:

١ - نفاة للصفات وهم من ذهب إلى نفي جميع صفات الله تعالى، لأنّ الإثبات عندهم يستلزم التّجسيم وحملوا كلّ نصوص الصفات على أنّ المراد منها الذات لا غيرها، وهم فرق كالمعتزلة^ن والجهمية^و وأشباههم، ويدعون أيضاً بالمعطلة لتعطيلهم الذات العلية عن الصفات، قال أبو زرعة الرازي^أ: "المعطلة النافية الذين ينكرون صفات الله ﷻ التي وصف الله بها نفسه في كتابه وعلى لسان نبيه ﷺ، ويكذبون بالأخبار

١ جعل ابن الجوزي الأقسام ثلاثاً. ينظر دفع شبه التشبيه (73/1، 74).

٢ ينظر شرح مشكل الحديث لعبد الجليل القصري (142/1).

٣ ينظر مجموع الفتاوى (113/5).

٤ هي فرقة تقول بأصول خمسة هي التوحيد والعدل والوعد والوعيد والمنزلة بين المنزلتين، وقد اختلف في سبب تسميتهم بذلك، فقليل لأنهم اعتزلوا السياسة عندما نزل الحسن عن الخلافة لمعاوية، وقيل لأنّ رأسهم وشيخهم الأوّل واصل ابن عطاء اعتزل حلقة الحسن البصري لأجل خلاف عقائدي، وهم فرق كثيرة. ينظر الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي (93/1 وما بعدها)، الملل والنحل للشهرستاني (56/1)، تاريخ المذاهب الإسلامية (118/1، 119).

٥ هم أتباع جهم بن صفوان الترمذي، ولهم آراء كثيرة في العقائد منها أنّ الله لا يجوز أن يوصف بما يمكن وصف غيره به. ينظر الملل والنحل لعبد القاهر البغدادي (145)، الملل والنحل للشهرستاني (97/1، 98).

الصّحاح التي جاءت عن رسول الله ﷺ في الصّفات، ويتأوّلونها بأرائهم المنكوسة على موافقة ما اعتقدوا من الضلالة وينسبون روايتها إلى التشبيه، فمن نسب الواصفين رثم - تبارك وتعالى - بما وصف به نفسه في كتابه، وعلى لسان نبيه ﷺ من غير تمثيل ولا تشبيه إلى التشبيه فهو معطل نافٍ، ويستدل عليهم بنسبتهم إياهم إلى التشبيه أنّهم معطّلة نافية^I.

١ - المجسّمة أو المشبّهة حيث ذهب بعضهم إلى إثبات الصّفات كما هي في المحسوسات، وقالوا إنّما خاطبنا الله بما نعقل، ونحن لا نعقل إلا ما نرى ونشاهد، وذكر ابن تيمية أنّ هذا المذهب أصله من اليهود وهم سلف المجسّمة، ونقل عن ابن حزم وغيره أنّ أول ظهوره في الإسلام كان من قبل بعض الشيعة كهشام بن الحكم^D وهشام الجواليقي^N وأتباعهم، قال ابن تيمية: "وأول ما ظهر إطلاق لفظ الجسم من متكلمة الشيعة كهشام بن الحكم، كذا نقل ابن حزم وغيره^Q."

والمجسّمة هم الذين أثبتوا لله صفات كصفات المخلوقات - تعالى الله عمّا يقولون علواً كبيراً -، ولكن توسّع بعضهم فأطلق اسم التّجسيم على كل من أثبت الصّفات، ولو تبرأ من التّجسيم أو تشبيه الله بخلقه، قال ابن الجوزي: "قالوا نحملها على ظواهرها المتعارفة، والظاهر هو المعهود من نعوت الأدميين، والشّيء إنّما يحمل على حقيقته إذا أمكن، ثمّ يتحرّجون من التشبيه، ويأنفون من إضافته إليهم، ويقولون نحن أهل السنّة، وكلامهم صريح في التشبيه، وقد تبعهم خلق من العوام^Q، وقولهم هذا ينكره خصومهم، ولذا قال الحافظ نعيم بن حماد

١ أبو زرعة الرازي: عبد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي، أبو زرعة، من أئمة المحدثين، ت: 264هـ. ينظر سير أعلام النبلاء (65/13)، تهذيب التهذيب (30/7).
١ ينظر المحجة في بيان المحجة لقوام السنة الأصبهاني (202/1).

٢ هو هشام بن الحكم الكوفي الرافضي المتكلم من الذين غالوا في التّجسيم والتشبيه، وإليه تنسب فرقة الهشامية ت: 230هـ. ينظر سير أعلام النبلاء (543/10)، والوافي بالوفيات (203/27).
٣ هو هشام بن سالم الجواليقي الرافضي المشبّه. ينظر مقالات الإسلاميين (46/1)، والوافي بالوفيات (203/27، 205).

٤ ينظر الجواب الصّحيح لمن بدل دين المسيح (456/4)، منهاج السنّة (54/1)، (217/2)، مجموع فتاوى (305/13) كلّها لابن تيمية.

٥ ينظر دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (100/1، 101).

ت: 228 هـ: "ليس ما وصف الله به نفسه ورسوله تشبيهه"^I، وقال الإمام إسحاق بن راهويه ت: 238 هـ: "إنما يكون التشبيه إذا قال يد كيد أو مثل يد، أو سمع كسمع أو مثل سمع، فإذا قال سمع كسمع أو مثل سمع، فهذا التشبيه، أمّا إذا قال كما قال الله تعالى: يد وسمع وبصر، ولا يقول: كيف؟ ولا يقول: مثل سمع، ولا كسمع، فهذا لا يكون تشبيهاً، وهو كما قال الله تعالى في كتابه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾"^I، رواه عنه تلميذه أبو عيسى الترمذي مستشهداً به^D.

وسبب تسمية هذه الفرقة بالمشبهة والمجسّمة^N، لتشبيههم الله بخلقه، أو لجعلهم الله جسماً كأجسام المخلوقين، وجعل بعض العلماء هذا المذهب يصلح لعوام الناس وسوقتهم دون علمائهم، قال ابن عقيل في الفنون: "الأصلح لاعتقاد العوامّ ظواهر الآي، لأنهم ما يشبتون بالإثبات، فمتى محونا ذلك من قلوبهم زالت الحشمة، فتهاقنهم في التشبيه أحبّ إليّ من إغراقهم في التنزيه، لأنّ التشبيه يغمسهم في الإثبات، فيخافون ويرجون، والتنزيه يرمي بهم إلى التقي، ولا طمع ولا مخافة في التقي، ومن تدبّر الشريعة رآها غامسة للمكلفين في التشبيه بالألفاظ التي لا يعطي ظاهرها سواه، كقول الأعرابي: "أو يضحك ربنا؟ قل: نعم. فلم يكفهر لقوله، بل تركه وما وقع له"^O.

وشدّد البعض التّكبير على كلّ من أثبت الصّفات الموهمة للتشبيه على ظاهرها من غير تأويل - ولو أتبعها بقوله من غير تكييف ولا تشبيه ولا تجسيم ولا تمثيل - بأنهم مجسّمة، ومن قال ذلك من المتأخرين ابن الجوزي في دفع شبه

^I أورده اللالكائي شرح أصول اعتقاد أهل السنّة (587/3) من طريق ابن أبي حاتم الذي رواه في "الرد على الجهمية" عن عبد الله بن محمد بن الفضل الصيداوي عن نعيم بن حماد، وذكره الذهبي في العلو للعلي الغفار (172/1)، وفي كتاب العرش (305/2)، ثمّ قال: "وكلا القولين صحيح عنه"، كما صحّحه الشيخ الألباني في مختصر العلو (184/1) فقال: "وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات".

^I سورة الشورى: الآية [11].

^D ذكره الترمذي في سننه في "باب فضل الصدقة" (1712/1).

^N ينظر الملل والتحل للشهرستاني (103/1 إلى 109)، شرح الطحاوية لابن أبي العز (791/2)، روح المعاني (323/12)، العقيدة الإسلامية وأسسها (246/1 إلى 252).

^O ينظر تاريخ الإسلام (11 / 208).

التشبيه، لأنّ لازم عدم التّأويل عندهم هو التّجسيم، وفي ذلك يقول ابن الجوزي^١ في معرض كلامه على الصّفات: "لأنّه إمّا أن يُثبت جوارح، وإمّا أن يتأوّلها، فأمّا حملها على ظواهرها فظواهرها الجوارح"^٢ وقال أيضاً: "وقال القاضي أبو يعلى الجسّم: غير ممتنع حمل الخبر على ظاهره في الإثبات، والإصبع صفة راجعة إلى الذات، لأنّ لا تثبت أصابعاً هي جارحة ولا أبعاضاً، قلت: وهذا كلام محبّب لأنّه إمّا أن يثبت جوارحاً، وإمّا أن يتأوّلها، فأمّا حملها على ظواهرها، فظواهرها الجوارح، ثمّ يقول ليست أبعاضاً فهذا كلام قائم قاعد"^٣، وقال أيضاً: "ولأنّنا قد عرفنا الفخذ، فيقال ليس بفخذ، والخلف ليس بخلف، ومثل هؤلاء لا يحدّثون، فإنّهم يكابرون العقول، وكأنّهم يحدّثون الأطفال"^٤، وقال الشّيخ أبو زهرة: "هذا نص كلام ابن الجوزي، وهو مؤدّى كلامهم، ومهما يحاولوا نفي التشبيه فإنّه لاصق بهم، وإذا جاء ابن تيمية من بعده بأكثر من قرن، وقال إنّ اشتراك في الاسم لا في الحقيقة، فإنّهم إن فسروا الاستواء بظاهر اللفظ فإنّ الإقعاد والجلوس والجسمية لازمة لا محالة، وإن فسروه بغير المحسوس فهو تأويل، وقد وقعوا فيما نكروا عنه، وفي الحالين خالفوا التّوقف الذي سلكه السلف"^٥، والسبب في ذلك هو عدم قدرتهم على استيعاب إمكانية إثبات الصّفات من غير تأويل ولا يكون تشبيهه، إذ لازم ذلك في عقولهم هو التّجسيم لا محالة، ولذا قال الشّيخ أبو زهرة: "ولا تتسع عقولنا لإدراك الجمع بين الإشارة الحسية بالأصابع والإقرار بأنّه في السّماء، وأنّه يستوي على العرش وبين التنزيه المطلق عن الجسمية والمشابهة للحوادث، وأنّ التّأويل بلا شك في هذا يقرب العقيدة إلى المدارك البشرية، ولا يصحّ أن يكلف النّاس مالا يطيقون، وإذا كان ابن تيمية قد اتّسع عقله للجمع بين الإشارة الحسية وعدم الحلول في مكان أو التنزيه المطلق، فعقول النّاس لاتصل إلى سعة أفقه إن كان كلامه مستقيماً"^٦.

١ هو أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن عبد الله بن عبيد الله بن حماد بن الجوزي القرشي، التيمي البكري، البغدادي، الحنبلي، الواعظ، ت: 597هـ، صاحب التصانيف المشهورة. ينظر تاريخ الإسلام (287/42، 288)، ذيل طبقات الحنابلة (2/458 إلى 466).

٢ ينظر دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (207/1).

٣ ينظر دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (207/1).

٤ ينظر دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (178/1).

٥ ينظر ابن تيمية حياته وعصره، آراءه وفقهه لمحمد بن أحمد أبو زهرة (230/1).

٦ ينظر ابن تيمية حياته وعصره - آراءه وفقهه (228/1).

وردّ عليهم الفريق الآخر بأنّ المؤولة هم من المعطلة الجهمية، وأنّ من أثبت الصفات على ظاهرها بما يليق بالله هو من أهل السنّة والجماعة الوارثين لعلم النبي وأصحابه، قال إسحاق بن راهويه ^أ ت: 238هـ: "علامة جهم وأصحابه دعواهم على أهل السنّة والجماعة وما أولعوا به من الكذب أنّهم مشبهة، بل هم المعطلة، ولو جاز أن يقال لهم هم المشبهة لاحتمل ذلك" ^إ.

وقال أبو حاتم الرازي ^د: "علامة الجهمية تسميتهم أهل السنة مشبهة ^ن"، وقال ابن خزيمة: "وزعمت الجهمية - عليهم لعائن الله - أن أهل السنّة ومتبعي الآثار، القائلين بكتاب ربّهم وسنة نبيهم ﷺ، المشبّين لله ﷻ من صفاته ما وصف الله به نفسه في محكم تنزيله المثبت بين الدفتين، وعلى لسان نبيّه المصطفى ﷺ بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه مشبهة، جهلاً منهم بكتاب ربنا وسنة نبينا ﷺ، وقلة معرفتهم بلغة العرب الذين بلغتهم خوطبنا ^ق .

- والقسم الثاني هم من استطاعوا أن يتجرّدوا ويفرّقوا بين صفات الخالق اللاتئة به سبحانه، وبين

صفات المخلوق اللاتئة به، ويدعون المثبتة للصفات وهم الذين أثبتوا لله سبحانه ما ورد في الكتاب والسنّة الصّحيحة من أسماء وصفات، ولم ينفوها، ولم يمثّلوها بصفات المخلوقين، ولكنهم اختلفوا في ذلك أيضاً إلى مذاهب، فمنهم من أثبت كل ما ورد من نصوص الصفات، ومنهم من أثبت بعضاً وتأوّل بعضاً، ومنهم من أثبت الألفاظ دون المعاني، ويمكن أن أجمل أهمّها في أربع فرق رئيسة.

3- فريق منهم رأى أنّ الأولى في ذلك هو عدم التعرّض لنصوص الصفات بوجه من الوجوه لا بتفسير ولا

بتأويل لأنّها من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله، ورأوا أنّه يجب إثبات الألفاظ وتراكيب الصفات كما جاءت في القرآن والسنّة من غير تعرّض لمعناها، أي أثبتوا لها معنى لا يعلمه إلا الله، ورأوا أنّ التّجاة هو السكوت في هذا الباب

^إ هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم أبو يعقوب الحنظلي المروزي المعروف بإسحاق بن راهويه

ت: 238هـ. وهو ابن سبع وسبعين سنة. ينظر تاريخ بغداد (362/7)، سير أعلام النبلاء للذهبي (358/11). ينظر تاريخ بغداد (362/7)، سير أعلام النبلاء للذهبي (358/11).

^إ شرح أصول اعتقاد أهل السنّة للالكائي (588/3).

^د هو أبو حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الرازي، حافظ ثقة، من أقران البخاري ومسلم، رحل

لطلب العلم في العراق والشام ومصر، ت: 277هـ. ينظر في ترجمته في طبقات الحنابلة لأبي يعلى (284/1)، تهذيب التهذيب (31/9).

^ن ينظر شرح أصول اعتقاد أهل السنّة للالكائي (588/3)، العلو للعلي الغفار (190/1).

^ق ينظر كتاب التوحيد لابن خزيمة (53/1).

وعدم الخوض فيه، ونسبوا هذا المذهب للسلف، أي ما كان عليه الصّحابة وسلف الأئمة -رضوان الله عليهم-، وحملوا أقوال الأئمة في نصوص الصّفات كقولهم: "أمروها كما جاءت" على ذلك. وقد صرح كثير من العلماء ممّن قال بالتأويل بنسبة هذا المذهب للسلف، أي أنّ هذا المذهب هو مذهب السّادة الأوائل، وهو الأوّل والأفضل، ولكن فساد الزمان وعقول النّاس هو الذي ألجأهم إلى ذلك، قال الخطابي^١: "كان أبو عبيد^٢ يقول: نحن نروي هذه الأحاديث، ولا نرفع لها المعاني، ونحن أخرى بأن لا نتقدّم فيما تأخّر عنه من هو أكثر علمًا وأقدم زمانًا وسنًا"^٣، وقال البيهقي^٤: "أمّا المتقدّمون من أصحابنا فإنهم لم يشتغلوا بتأويل هذا الحديث وما جرى مجراه، وإنّما فهموا منه ومن أمثاله ما سيق لأجله من إظهار قدرة الله تعالى وعظم شأنه"^٥، وقال ابن الجوزي: "قد ذكرنا أنّ أكثر السلف كانوا يمتنعون من تفسير مثل هذا، ويترّونه كما جاء، وينبغي أن تراعى قاعدة في هذا قبل الإمرار، وهي أنّه لا يجوز أن يحدّث لله صفة، ولا تشبه صفاته صفات الخلق، فيكون معنى إمرار الحديث الجهل بتفسيره"^٦. واختار هذا المذهب كثير من العلماء، وجعلوا هذا المذهب ملائمًا لمن كمل إدراكه وفهمه، ولم يُحش عليه التشبيه، وجعلوه قول أئمة السلف جميعًا من الصّحابة والتابعين ومن بعدهم^٧، وجعله بعضهم مذهب محققي الصّوفية من المتقدّمين

١ هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي الفقيه صاحب التّصانيف ت: 388هـ. ينظر سير أعلام النبلاء (23/17 إلى 28)، طبقات الشّافعية الكبرى (282/3، 283).

٢ هو أبو عبيد القاسم بن سلامّ البغداديّ الفقيه الأديب، صاحب المصنّفات ت: 224هـ أو أنقص بسنة أو سنتين. ينظر طبقات الحنابلة يرقم (210/2 إلى 219)، تاريخ الإسلام (320/16 إلى 329).

٣ ينظر أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري (997/2).

٤ هو أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي الخسروجدي الخراساني صاحب التّصانيف ت: 458هـ. ينظر سير أعلام النبلاء (163/18 إلى 170)، تاريخ الإسلام (438/30 إلى 441)، طبقات الشّافعية الكبرى برقم 250 (8/4 إلى 16).

٥ ينظر الأسماء والصفّات (168/2).

٦ ينظر كشف المشكل لابن الجوزي (506/3).

٧ ينظر الأسماء والصفّات (414/2)، شرح السنّة (216/1، 217)، إحياء علوم الدّين (103/1)، مرّقة مرّقة المفاتيح (357/1).

والمُتأخِرِينَ^أ، وقد ذهب بعضهم إلى أنّ هذا المذهب لا يخالف مذهب المؤولة، قال القاضي عياض: " وذهب كثير من أئمة المحققين من المتكلمين منهم إلى أنّها صفات علمت من جهة الشرع فأثبتوها صفات زائدة على الصفات التي يقتضيها العقل من العلم والقدرة والإرادة والحياة، ولم يتأولوها، ووقفوا هنا، وذهب آخرون منهم إلى تأويلها على مقتضى اللغة التي أرسل بالبيان بها صاحب الشرع ﷺ، كما قال تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾^ب، فتأولوا اليد على القدرة وعلى المنّة وعلى النعمة والقوة والملك والسلطان والحفظ والوقاية والطاعة والجماعة، بحسب ما يليق تأويلها بالموضع الذي أتت به، وكذلك تأولوا غيرها من الألفاظ المشكّلة، ولكلّ قول من ذلك سلف وقدوة ووجه وحجة، ولا تخالف بينهم، في ذلك إلاّ من جهة الوقوف أو البيان، وهم متفقون على الأصل الذي قدّمناه من التنزيه والتسييح لمن ليس كمثله شيء خلافاً للمجسمة المبدعة الملحدة^د. واشتهر هذا المذهب عند المتأخّرين بمذهب المفوضة الذين يتشون ألفاظاً من دون معان، أي يفوضون معانيها إلى الله تعالى، ومثلهم كمثل من يقرأ كتاباً بلغة لا يفهمها، ولكن يعرف صحّة المكتوب وصدقه ويعرف قائله.

4- ذهب فريق آخر إلى تأويل نصوص الصفات الموهمة للتشبيه، وترك التي لا توهم، وأوجبوا ذلك في حقّ من رأوه قصر عقله وفهمه عن إدراك هذه النصوص، خاصةً العامة وضعاف العقول الذين يُخشى عليهم التّجسيم وتشبيه الله بخلقه، فيجب في حق هؤلاء التأويل، وذلك بسبب ظهور من ينحو نحو التشبيه والتّجسيم من علماء الطوائف من جهة، ومن ينحو نحو التعطيل ونفي الصفات من جهة أخرى، قال الخطابي: "ولكن الزمان الذي نحن فيه قد صار أهله حزين، منكر لما يُروى من نوع هذه الأحاديث رأساً، ومكذّب به أصلاً، وفي ذلك تكذيب العلماء الذين رووا هذه الأحاديث...، والطائفة الأخرى مسلّمة للرواية فيها، ذاهبة في تحقيق الظاهر منها مذهباً يكاد يُفضي بهم إلى القول بالتّشبيه، ونحن نرغب عن الأمرين معاً، ولا نرضى بواحد منهما مذهباً، فيحق علينا أن نطلب لما يرد من هذه الأحاديث إذا صحّت من طريق النقل والسند، وتأويلاً يُخجّج على معاني الدّين ومذاهب العلماء، ولا تُبطل الرّواية فيها أصلاً، إذا كانت طرقها مرضية ونقلتها عدولاً^د.

أ ينظر روح المعاني (157/16 إلى 159).

ب سورة إبراهيم: الآية [4].

د ينظر مشارق الأنوار على صحاح الآثار (303/2).

Ñ ينظر أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري (997/2)، الأسماء والصفات (192/2)، العقيدة

الإسلامية وأسسها (220، 221)، مختصر الأسئلة والأجوبة الأصولية على العقيدة الواسطية (30/1).

وُتسب هذا المذهب للإمام أبي الحسن الأشعري^أ -رحمه الله-، وشيخه ابن كلاب ونصره بعض العلماء بعده، واختار هذا المذهب أيضًا كثير من المتأخرين خاصة مع ضعف العقول الذين يُخشى عليهم التشبيه^إ، واشتهر هذا المذهب بالمذهب الأشعري^د نسبة إلى شيخهم أبي الحسن الأشعري، ولكن بعض العلماء جعل هذا المذهب نظير مذهب النفاة الجهمية السابق، لأن حقيقة التأويل هي النفي والتعطيل، أي من أوّل صفات الله الواردة في الكتاب والسنة عن ظاهرها فقد عطّل الذات الإلهية عنها ونفاها، وهذا حقيقة مذهب النفاة، قال الإمام الترمذي: "هكذا روي عن مالك، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك أنهم قالوا في هذه الأحاديث: أمرّوها بلا كيف، وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة، وأمّا الجهمية فأنكرت هذه الروايات وقالوا: هذا تشبيه، وقد ذكر الله ﷻ في غير موضع من كتابه اليد والسمع والبصر، فتأوّلت الجهمية هذه الآيات ففسّروها على غير ما فسّر أهل العلم، وقالوا: "إنّ الله لم يخلق آدم بيده، وقالوا: إنّ معنى اليد هاهنا القوة^ن"، وقال ابن تيمية: "هذا القرب عند المتفلسفة والجهمية هو مجرد ظهوره، وتجليه لقلب العبد، فهو قرب المثل... وأمّا أهل السنة فعندهم مع التجلي والظهور تقرب ذات العبد إلى ذات الرّب، وفي جواز دنو ذات الله القولان.... وعلى مذهب النفاة من المتكلمة لا يكون إتيان الرب ومجيئه ونزوله إلا تجليه وظهوره لعبد^و. وذهب الإمام الخطابي و الإمام البيهقي إلى مذهب وسط في التأويل، فما كان من المتشابه الوارد في القرآن أو السنة المتواترة أو كان من قبيل الآحاد ويكون له أصل في الكتاب، فهذا لا يُؤوّل ويجرى على ظاهره من غير تكييف، وإمّا يُؤوّل فقط ما ورد من الأحاديث الآحاد التي لم تثبت بطريق متواتر ولا كان لها أصل في الكتاب، قال البيهقي: "والأصل أنّ كلّ صفة جاء بها الكتاب أو صحّت بأخبار التواتر أو

^أ هو الإمام القدوة أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، صاحب التصانيف في الردّ على الملحدة وغيرهم في تقرير مسائل العقيدة والذب عن الدين بأقرب طريق وأجلى بيان ت: 324 هـ. ينظر تاريخ بغداد برقم 6142 (260/12، 261)، تبين كذب المفتري (34، 35)، سير أعلام النبلاء (85/15 إلى 90)، طبقات الشافعية الكبرى (347/3 إلى 384).

^إ ينظر تاريخ المذاهب الإسلامية (151/1 إلى 160)، العقيدة الإسلامية وأسسها (217/1).

^د ينظر الملل والنحل للشهرستاني (94/1).

^ن ذكره الترمذي في سننه في "باب فضل الصدقة" (1711/1، 1712).

^و ينظر مجموع الفتاوى (8/6).

رويت من طريق الآحاد وكان لها أصل في الكتاب، أو خرجت على بعض معانيه، فإننا نقول بها ونجربها على ظاهرها من غير تكييف، وما لم يكن له في الكتاب ذكر، ولا في التواتر أصل، ولا له بمعاني الكتاب تعلق، وكان مجيئه من طريق الآحاد، وأفضى بنا القول إذا أجريناه على ظاهره إلى التشبيه، فإننا نتأوله على معنى يحتمله الكلام، وينزل معه معنى التشبيه، وهذا هو الفرق بين ما جاء من ذكر القدم والرجل والساق، وبين اليد والوجه والعين، وبالله العصمة".^أ

٤ - فريق خامس ذهب إلى أنّ الواجب في نصوص الصفات إثباتها كما جاءت حسب مقتضاها اللغوي الذي يليق بالخالق من غير تأويل ولا تشبيه ولا تجسيم، وأنها مستعملة على وجه الحقيقة لا المجاز وفق دلالة لغوية صحيحة تليق بالله تعالى وخاصة به، وأنّ هذه الألفاظ اللغوية المستعملة فيها، تُستعمل لمعنى أعلى يليق بجلال الله وتخصّص به، ولمعنى أدنى يليق بالمخلوق ويختص به، مثل السمع والبصر، قال القاضي أبو يعلى: "واعلم أنّه لا يجوز ردّ هذه الأخبار على ما ذهب إليه جماعة من المعتزلة، ولا التشاغل بتأويلها على ما ذهب إليه الأشعرية، والواجب حملها على ظاهرها، وأنها صفات الله تعالى، لا تشبه سائر الموصوفين بها من الخلق، ولا نعتقد التشبيه فيها"^أ، وقال الرازي: "فعمدة مذهب الحنابلة أنّهم متى تمسكوا بآية أو بخبر يوهم ظاهره شيئاً من الأعضاء والجوارح، صرّحوا بأننا نثبت هذا المعنى لله تعالى على خلاف ما هو ثابت للخلق، فأثبتوا لله تعالى وجهًا بخلاف وجوه الخلق، ويدًا بخلاف أيدي الخلق"^ب. وقد أوضح ابن تيمية هذا المذهب بكلام طويل أسوقه لأهميته فقال: "ولهذا سمى الله نفسه بأسماء وسمى صفاته بأسماء، وكانت تلك الأسماء مختصة به إذا أضيفت إليه، لا يشركه فيها غيره، وسمى بعض مخلوقاته بأسماء مختصة بهم مضافة إليهم توافق تلك الأسماء، إذا قطعت عن الإضافة والتخصيص، ولم يلزم من اتفاق الاسمين وتمائل مساهما واتحاده عند الإطلاق والتجريد عن الإضافة والتخصيص اتفاقهما، ولا تماثل المسمى عند الإضافة والتخصيص، فضلاً عن أن يتحد مساهما عند الإضافة والتخصيص، فقد سمى الله نفسه حيًّا فقال: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ

١ ينظر أعلام الحديث (189813) و الأسماء والصفات للبيهقي (2/194، 195).

٢ ينظر الجزء الأخير من إبطال التأويلات لأخبار الصفات (1/43).

٣ ينظر أساس التقديس (1/21).

أَلْقِيَوْمُ^١ وسمى بعض عباده حياً، فقال: «وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ»^١ وليس هذا الحيّ مثل هذا الحيّ، لأنّ قوله الحيّ اسم لله مختصّ به، وقوله: «يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ»^٢ اسم للحيّ المخلوق مختصّ به، وإنما يتفقان إذا أطلقا وجرّدا عن التخصيص، ولكن ليس للمطلق مسمّى موجود في الخارج، ولكن العقل يفهم من المطلق قدراً مشتركاً بين المسميين وعند الاختصاص يقيد ذلك بما يميز به الخالق عن المخلوق، والمخلوق عن الخالق، ولا بدّ من هذا في جميع أسماء الله وصفاته، يفهم منها ما دل عليه الاسم بالمواطأة والاتفاق، وما دلّ عليه بالإضافة والاختصاص المانعة من مشاركة المخلوق للخالق في شيء من خصائصه سبحانه وتعالى، وكذلك سمي الله نفسه عليماً حليماً وسمى بعض عباده عليماً فقال: «وَبَشِّرُوهُ بِعَلْمٍ عَلِيمٍ»^٣ يعني إسحاق، وسمى آخر حليماً فقال: «فَبَشِّرْنَاهُ بِعَلْمٍ حَلِيمٍ»^٤، يعني إسماعيل، وليس العليم كالعليم ولا الحليم كالحليم، وسمى نفسه سميعاً بصيراً فقال: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا»^٥ وسمى بعض عباده سميعاً بصيراً فقال: «إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا»^٦، وليس السميع كالسميع ولا البصير كالبصير.....^٧، ونسوا هذا المذهب للصّحابة والتابعين وأتباعهم، بل إلى أهل السنّة

١ سورة البقرة : الآية [255].

٢ سورة آل عمران: الآية [27].

٣ سورة يونس : الآية [31].

٤ سورة الذاريات : الآية [28].

٥ سورة الصافات : الآية [101].

٦ سورة النّساء : الآية [58].

٧ سورة الإنسان: الآية [2].

٨ ينظر مجموع الفتاوى (12/3).

والجماعة -رضوان الله عليهم أجمعين-، وذموا التّأويل وشنعوا على القائلين به. قال أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده: "إنّ الأخبار في صفات الله ﷻ جاءت متواترة... والتّسليم لما أخبر الله به في تنزيله، وبينه الرّسول عن كتابه، مع اجتناب التّأويل والحدود، وترك التّمثيل والتّكليف"^١، ويقول: الإمام القرطبي: "وقد كان السّلف الأوّل ﷺ لا يقولون بنفي الجهة، ولا ينطقون بذلك، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى، كما نطق كتابه وأخبرت رسله، ولم ينكر أحد من السّلف الصّالح أنه استوى على عرشه حقيقة، وخص العرش بذلك لأنه أعظم مخلوقاته، وأما جهلوا كيفية الاستواء، فإنّه لا تعلم حقيقته، قال مالك -رحمه الله-: الاستواء معلوم -يعني في اللّغة- والكيف مجهول والسؤال عن هذا بدعة، وكذا قالت أمّ سلمة رضي الله عنها، وهذا القدر كافٍ، ومن أراد زيادة عليه فليقف عليه في موضعه من كتب العلماء، والاستواء في كلام العرب هو العلو والاستقرار"^٢، وقال الذهبي معقّباً على قول يزيد بن هارون -رحمه الله- من زعم أن الرّحمن على العرش على خلاف ما يقرّ في قلوب العامة فهو جهمي": وهذا الذي قاله هو الحقّ، لأنّه لو كان معناه على خلاف ما يقرّ في القلوب السليمة من الأهواء، والفطرة الصّحيحة من الأدواء، لوجب على الصّحابة والتّابعين أن يبيّنوا أنّ استواء الله على عرشه على خلاف ما فطر الله عليه خلقه، وجبلهم على اعتقاده، "ولو كان له معنى وراء ذلك لتفوّهوا به، ولما أهملوه، ولو تأوّل أحد منهم الاستواء لتوفرت الهمم على نقله، ولو نقل لاشتهر، اللّهم إلا أن يكون في بعض الأغبياء من يفهم من أن الله في السّماء أو على العرش أنّه محيز، وأنّهما حيّز له، وأنّ العرش محيط به، فكيف ذلك في ذهنه وبفهمه، كما بدر في الشاهد من أي جسم كان، على أي جسم، فهذا حال جاهل، وما أظنّ أنّ أحدًا اعتقد ذلك من العامة ولا قاله، وحاشا يزيد بن هارون أن يكون مراده هذا"^٣.

١ ينظر الحجة في بيان المحجة (101/1).

٢ ينظر تفسير القرطبي (219/7، 220).

٣ ينظر كتاب العرش (261/2)، العلو للعلي الغفار (157/1) كلاهما للحافظ الذهبي.

وحملوا أقوال الأئمة الكبار على هذا المذهب، بل صنّفوا في ذلك كُتُبًا رَوّوا فيها معتقد الإمام أحمد على هذه الطريقة ^١، واختار هذا المذهب كثير من محدّثين والعلماء كعثمان بن سعيد الدارمي ^١، وابن خزيمة، وابن منده ^٢، وابن أبي زمنين ^٣، وبعض الحنابلة كابن حامد ^٤، والقاضي أبو يعلى، وابن الزاغوني ^٥،

^١ حيث قرّروا فيها مذاهبهم في الاعتقاد منسوبة إلى الإمام أحمد، وذمّوا المذاهب الأخرى كالمعتزلة والكلامية والأشعرية وغيرها. ينظر على سبيل المثال كتاب الاعتقاد المروي عن الإمام أحمد لأبي الفضل التميمي (مخطوط) (ق15/و، ظ)، كتاب فيه أصول الدين ومنهاج الحق وسبيل الهدى... لعبد القادر الجيلي (مخطوط) (ق92/ظ)، جزء فيه أجوبة الإمام العالم بن سُريج في أصول الدين (مخطوط) (ق40/و) - الترتيم حسب المجموع-.

^٢ هو أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد التميمي الدارمي السجستاني محدّث هراة ت: 280هـ. ينظر سير أعلام النبلاء (13/319 إلى 326)، طبقات الشافعية الكبرى (2/302 إلى 306).

^٣ هو أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده الأصفهاني الحافظ كان واسع الحديث والحفظ رحل إلى البلاد الشاسعة، وكان بينه وبين أبي نعيم -صاحب الحلية- نفرة ووحشة من أجل الاعتقاد ت: 395 أو 396هـ. ينظر ميزان الاعتدال برقم 7213 (3/479)، البداية والنهاية (15/512، 513).

^٤ أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد بن إبراهيم المري، المعروف بابن أبي زمنين من أهل البيرة. ينظر الصلة في تاريخ أئمة الأندلس (2/107)، سير أعلام النبلاء (17/188).

^٥ هو أبو عبد الله الحسن بن علي بن مروان البغدادي الوراق، له كتاب شرح أصول الدين ت: 403هـ. ينظر طبقات الحنابلة برقم 638 (3/309 إلى 321)، سير أعلام النبلاء (17/203)، ولم أعثر على كتابه مطبوعًا.

^٦ هو أبو محمد عبيد الله بن نصر بن عبيد الله بن سهل بن السري الزاغوني ت: 527هـ. ينظر سير أعلام النبلاء برقم 305 (19/605)، ذيل طبقات الحنابلة برقم 80 (1/401 إلى 410).

وابن تيمية^أ، وابن القيم^إ، وغيرهم^د. وقال الإمام الآجري ت: 360هـ: "وأما أهل الحق فيقولون: الإيمان به واجب بلا كيف، لأنّ الأخبار قد صحّت عن رسول الله ﷺ أن الله ﷻ ينزل إلى السماء الدنيا كل ليلة^ن، وقال ابن أبي زمنين ت: 399هـ رحمه الله: "فهذه صفات ربنا التي وصف بها نفسه في كتابه، ووصفه بها نبيه ﷺ، وليس في شيء منها تحديد ولا تشبيه ولا تقدير، فسبحان من ليس كمثل شيء وهو السميع البصير، لم تره العيون فتحدده كيف هو كينونته^ق، وقال الإمام الصابوني ت: 449هـ رحمه الله: "ويشتون له ﷻ ما أثبتته لنفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ، ولا يعتقدون تشبيهاً لصفاته بصفات خلقه، فيقولون: إنه خلق آدم بيديه كما نص سبحانه عليه في قوله - عز من قائل -: ﴿ قَالَ يَا بَلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِدَّتِي ﴾، ولا يجرفون الكلم عن مواضعه بحمل اليدين على التعمتين، أو القوتين تحريف المعتزلة والجهمية - أهلهم الله - ولا يكيّفونهما بكيف، أو شبهها بأيدي المخلوقين تشبيه المشبهة - خذلهم الله -، وقد أعاذ الله تعالى أهل السنة من التحريف والتشبيه والتكليف^ق، وقال قوام السنة الأصبهاني: "الكلام في صفات الله ﷻ ما جاء منها في كتاب الله، أو روي بالأسانيد الصحيحة عن

١ هو تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن القاسم بن تيمية الحرّاني

الدمشقي الحنبلي ت: 728هـ. ينظر تاريخ الإسلام (51/104 إلى 106)، ذيل طبقات الحنابلة برقم 531 (491/4 إلى 529).

٢ هو شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزرعي الدمشقي الحنبلي ابن قيم جامع الجوزية بدمشق ت: 751هـ. ينظر ذيل طبقات الحنابلة برقم 600 (5/170 إلى 176)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة برقم 1067 (3/400 إلى 403).

د ينظر شرح مشكل الحديث (1/392)، دفع شبه التشبيه (1/97 إلى 100)، مجموع الفتاوى (12/113)، تاريخ المذاهب الإسلامية (177 إلى 187)، العقيدة الإسلامية وأسسها (1/217، 218).

ن ينظر كتاب الشريعة (3/1124، 1125).

ق ينظر أصول السنة (1/74).

سورة ص: الآية [75].

ع ينظر عقيدة السلف أصحاب الحديث (1/161).

رسول الله ﷺ، فمذهب السلف - رحمة الله عليهم أجمعين - إثباتها وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية عنها " ^أ، وقد شُهر هذا المذهب بمذهب أهل الحديث والحنابلة، وأصبح خصومهم ينسبونه إليهم، ولكن غالى بعضهم في الإثبات حتى أثبت الصفات بالأحاديث الضعيفة أو أثبت ما لم يرد به الدليل كأبي يعلى في هذا المصنف ^إ.

6- فريق سادس وهم طائفة من أهل التصوف، حيث يرى الشيخ محي الدين ابن عربي ^د أن أهل التصوف يُظهر لهم الكشف والتجلي من معاني الألفاظ والجمل ما لا يمكن لأحد أن يدركه بالفهم والنظر، وعنده أن أعلى الطرق إلى العلم هو علم التجليات، ودونه علم النظر، لأن الله تعالى تجلّى لهم في صورة المعلم، فأطلعتهم تلك المشاهدة والمكاشفة على معاني هذه الأخبار والكلمات دفعة واحدة، فلا يمكنهم عند هذا الكشف والمعينة أن يجهلوا خبراً، بل يعرفون كل المعاني والتنزيهات معرفةً تامة ^ن. وكأنه شبه الكشف عندهم بالحالة التي وقعت للنبي ﷺ من علمه لكل شيء في حديث اختصام الملائكة الأعلى ^و، وفي ذلك يقول ابن عربي: "وهذا هو حدّ كل ناظر في هذا الباب، وأما نحن فنقول بهذا معهم، وعندنا زوائد من باب الاطلاع على الحقائق من جهة لم يطلعوا عليها، علمنا منها أن الألفاظ كلها متباينة ^أ. فحقيقة مذهب أهل التصوف في الصفات أنهم يتأولون آيات وأحاديث الصفات على ما ظهر لهم من الكشف والتجلي الإلهي ^و، وإن كان ظاهر كلامهم الميل إلى التفويض في باب الصفات،

^إ ينظر الحجة في بيان المحجة (188/1).

^ج هذا الصنيع وقع فيه مثل ابن حامد، وأبي يعلى. ينظر دفع شبه التشبيه (97/1 إلى 100، 248، 249)، مجموع الفتاوى (16/242)، تاريخ المذاهب الإسلامية (184/1)، قراءة في كتب العقائد - المذهب الحنبلي نموذجاً - (129/1 إلى 131).

^د هو أبو بكر محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن عبد الله، محيي الدين، الطائي الحاتمي، الأندلسي، المرسي، المعروف بابن عربي نزيل دمشق ت: 638هـ. شيخ الصوفية وصاحب المصنّفات. ينظر تاريخ الإسلام (375، 374/46)، سير أعلام النبلاء (48/23).

^ن ينظر الفتوحات المكية (إحياء التراث) (135/1، 136).

^و ينظر تخريج الحديث في حاشية الصفحة (397/1) من هذا الجزء من الكتاب.

^و ينظر الفتوحات المكية (إحياء التراث) (134/1).

^و يرى ابن عربي أن المنزهة من أهل السنة أربعة أقسام. قسم سلّموا علم الأخبار لله تعالى، وهم المحدثون. وقسم تأولوها على وجه التنزيه على قدر ما وهبهم الله في وجه تأويلها، وهم أهل النظر والفكر. وقسم تأولوها على

وموافقة لأهل الحديث، قال الألوسي في تفسيره: "وعلى ذلك جرى محققو لصوفية، فقد نُقل عن جمع منهم أنهم قالوا: إن الناس ما احتاجوا إلى تأويل الصفات إلاّ من ذهولهم عن اعتقاد أنّ حقيقته تعالى مخالفة لسائر الحقائق، وإذا كانت مخالفة فلا يصح في آيات الصفات قط تشبيهه، إذ التشبيه لا يكون إلا مع موافقة حقيقته تعالى لحقائق خلقه وذلك محال. وعن الشعراي أنّ من احتاج إلى التأويل فقد جهل أولاً وأخراً... فما بلغ عقله في التنزيه مبلغ الشرع فيه في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^أ... وعن الشيخ الأكبر قدس سرّه أنّه قال في الفتوحات أثناء كلام طويل عجب فيه من الأشاعرة والمجسمة: الاستواء حقيقة معقولة معنوية تنسب إلى كل ذات بحسب ما تعطيه حقيقة تلك الذات، ولا حاجة لنا إلى التكلف في صرف الاستواء عن ظاهره... ما ضلّ من ضلّ من المشبهة إلاّ بالتأويل، وحمل ما وردت به الآيات والأخبار على ما يسبق منها إلى الفهم، من غير نظر فيما يجب لله تعالى من التنزيه، فقادهم ذلك إلى الجهل المحض والكفر الصراح، ولو طلبوا السلامة وتركوا الأخبار والآيات على ما جاءت من غير عدول منهم فيها إلى شيء البتة، ويكفون علم ذلك إلى الله تعالى ولرسوله ﷺ، ويقولون: لا ندري، كان يكفيهم قول الله سبحانه وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^ب... وعصم الله تعالى أهل الحق ممّا ذهبوا إليه وعولوا في عقائدهم عليه، فأثبتت طائفة منهم ما ورد كما ورد مع كمال التنزيه المبرأ عن التحسيم والتشبيه، فحقيقة الاستواء مثلاً المنسوب إليه تعالى شأنه لا يلزمها ما يلزم في الشاهد، فهو جلّ وعلا مستو على العرش مع غناه سبحانه وتعالى عنه، وحمله بقدرته للعرش وحملته وعدم مماسّة له أو انفصال مسافي بينه تعالى وبينه... ومذهب الصوفية على ما ذكره الشيخ إبراهيم الكوراني وغيره إجراء المتشابهات على ظواهرها مع نفي اللوازم والتنزيه بليس كمثلته شيء، كمذهب السلف الأول، وقولهم بالتجلي في المظاهر على هذا النح و، وكلام الشيخ الأكبر قدس سرّه في هذا المقام مضطرب كما يشهد بذلك ما سمعت نقله عنه^د. وأهم من ألف في مشكل العقائد على هذا المنهج هو الإمام عبد الجليل بن موسى القصري ت: 608هـ، في كتابه شرح مشكل الحديث.

ما ظهر لهم من الكشف والتجليّ الإلهي، وهم من الصوفية. والرابع قسم من الصوفية الذين قصرت مرتبتهم عن قبلهم، فأولوها على قدر علمهم. ينظر إحياء علوم الدين (103/1)، كشف المشكل (506/3)، الفتوحات المكية (طبعة إحياء التراث) (135/1، 136)، العقيدة الإسلامية وأسسها (217/1).

أ سورة الشورى : الآية [11].

ب سورة الشورى : الآية [11].

د ينظر تفسير الألوسي (8/473 إلى 475).

أهم أسباب الاختلاف في باب الصفات

ركّزت هنا على معرفة أسباب الاختلاف في باب الصفات أو مشكل الصفات حتّى يتسنى للباحثين أمران:

الأول- معرفة مواضع الخطأ والزّلل عند النَّاس، خاصة في باب الاعتقاد، حتى يسهل تداركها.

ثانياً- إدراك النَّاس أنّ الخطأ يمكن أن يدخل على العلماء في مسائل الاعتقاد كما يدخل عليه م في أبواب الفقه، إثم والخطأ مرفوع عن أفراد الأمة إذا لم يقدرُوا على الصواب^أ،

لقول الله تعالى: ﴿لَا يَكْفُرُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^ج. وأهمّ الأسباب التي وقفت عليها في ذلك هي كما يلي:

١ - عدم التّمكن والتضلّع من اللّغة العربية ممّا يجعل المرء يحمل النّصوص على المعاني الضيّقة التي تتسع العربية لأعظم وأوسع منها، وقد نبّه ابن جني^د على أنّ أكثر مَنْ ضلّ من أهل الشريعة عن القصد فيها وحاد عن الطريقة المثلى إنّما كان سببه ضعفه في اللّغة وسعتها، وأنّ أصل اعتقاد التشبيه لله بخلقه إنّما هو أيضاً بسبب

١ قال ابن تيمية: "وهكذا الأقوال التي يكفّر قائلها، قد يكون الرّجل لم تبلغه النّصوص الموجبة لمعرفة الحق، وقد تكون عنده ولم تثبت عنده، أو لم يتمكّن من فهمها، وقد يكون قد عُرضت له شبهات يعدّده الله بها، فمن كان من المؤمنين مجتهداً في طلب الحق وأحطاً، فإنّ الله يغفر له خطأه كائنًا ما كان، سواء كان في المسائل النظرية أو العملية، هذا الذي عليه أصحاب النّبى ﷺ وجماهير أئمة الإسلام... وكثير من مسائل العلم ليست قطعية، وكون المسألة قطعية أو ظنية هو من الأمور الإضافية، وقد تكون المسألة عند رجل قطعية لظهور الدليل القاطع له... وعند رجل لا تكون ظنية، فضلاً عن أن تكون قطعية، لعدم بلوغ النصّ إيّاه أو لعدم ثبوته عنده، أو لعدم تمكّنه من العلم بدلالته،...". ينظر مجموع الفتاوى (196، 195/23).

١ سورة البقرة: الآية [286].

د أبو الفتح عثمان بن جني الرومي الموصلبي التّحوي اللّغوي صاحب التّصانيف، ت: 392 هـ. ينظر تاريخ بغداد برقم 6064 (205/13)، سير أعلام النبلاء (17/17 إلى 19).

ذلك، لأن الضعيف في اللغة إذا سمع قول الله تعالى: ﴿بَحَسَّرْنَا عَلَىٰ مَا فَرَطْتَ فِي جَنبِ اللَّهِ﴾ ^أ، وقوله ﴿فَأَيْنَمَا تُولُونَ فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ ^ب، وقوله: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ ^ج، وقوله ﷺ في الحديث: "خلق الله آدم على صورته"، ونحو ذلك من التصوص الجارية هذا الجرى، ظنوا - ونعوذ بالله من ضعف النظر وفساد المعبر - أنها كأعضاء مخلوق، وإذا كانت أعضاء كان هو لا محالة جسمًا، إلى غير ذلك من الكلام الذي يستحي من ذكره،

ثم قال: "ولو كان لهم أنس بهذه اللغة الشريفة، أو تصرف فيها، أو مزاوله لها، لحمتهم السعادة بما أصارتهم الشقوة إليه بالبعد عنها".

٢ - الاعتماد على الأحاديث الضعيفة أو الموضوعية مما لا يحتاج لها في باب العقائد، بل لا يجوز روايتها، ناهيك عن الترويج لها أو الاحتجاج بها ^أ، فبروبها بعضهم على أنها صحيحة، قال ابن الجوزي: "لم يُفترقوا في الأحاديث بين خير مشهور كقوله: ينزل إلى السماء الدنيا، وبين حديث لا يصح كقوله: رأيت ربي في أحسن صورة، بل أثبتوا بهذا صفةً وبهذا صفة ^ب، وقال ابن جماعة: "وإنما غلب على كثير من المحدثين مجرد النقل والإكثار من الغرائب، مع جهلهم بما يجب لله تعالى من الصفات وما يستحيل عليه بأدلة ذلك القطعية القاطعة عند أهل النظر والعلم، إذ قنعوا من العلم

أ سورة الزمر : الآية [56] .

ب سورة البقرة : الآية [115] .

ج سورة ص : الآية [75] .

ن من أصر وهو الحبس وبابه ضرب وهو أيضًا الذنب والثقل. ينظر مادة "أصر" من مختار الصحاح (21/1)، والمعنى حبستهم وأثقلتهم الشقوة .

و ينظر الخصائص (245/3) مع اختصار وتصرف يسير .

ز ينظر مقدمة ابن الصلاح (98/1)، اختصار علوم الحديث (83/1)، التكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (253/2، 254)، التكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (839/1، 840) .

ح ينظر دفع شبه التشبيه (105/1) .

بمجرد التّقل " ^أ ، وقال ابن تيمية: "وقد يروي كثير من النّاس في الصّفات وسائر أبواب الاعتقادات وعمامة أبواب الدّين أحاديث كثيرة تكون مكذوبة موضوعة " ^إ ، وقال أيضًا: "ولكن هؤلاء يقرنون بالأحاديث الصّحيحة أحاديث كثيرة موضوعة، ويقومون بتأول الجميع " ^د ، وهذا الأمر وقع فيه كثير ممن ينتسب إلى الفرق من المثبثة للصّفات أو النّافية لها مطلقًا أو المؤوّلة لها، وكلّ فرقة ترشق الأخرى بما هي واقعة فيه، فمن المثبثة أبو يعلى كما في هذا المصنّف "إبطال التّأويلات" ، وأمّا من المؤوّلة فقال ابن تيمية: "وهؤلاء يحتجّون في معارضة ذلك من الحديث بما هو أوهى عند أهله من الرّأي السّخيف الفاسد الذي يحتجّ به قياسو الجهمية ، كاحتجاج أبي القاسم المؤرخ [أي ابن عساكر] في حديث أملاه في التنزيه بحديث أسنده عن عوسجة ، وهذا الحديث ممّا يعلم صبيان أهل الحديث أنّه كذب مختلق، وأنّه مفترى، وأنّه لم يروه قطّ عالم من علماء المسلمين المقتدى بهم في الحديث ، ولا دونه في شيء من دواوين الإسلام ولا يستجيز أهل العلم والعدل منهم أن يورد مثل ذلك إلّا على بيان أنّه كذب ... فمن ردّ تلك الأحاديث المتلقّاة بالقبول واحتجّ في نقضها بمثل هذه الموضوعات ، فإنّما سلك سبيل من لا عقل له ولا دين ، وإن كان في ذلك ممن يتّبع الظن وما تهوى الأنفس، وهو من المقلّدين لقوم لا علم لهم بحقيقة حالهم " ^ن .

٣ - جعلهم الأحاديث الموقوفة على أصحابها ولو كانوا صحابة، والتي تحتمل الوقف بمنزلة الأحاديث التي صرّح أصحابها برفعها، لظنّهم أنّ أحاديث العقائد كلّها لها حكم الرّفْع، والحقيقة أنّ الأمر ليس كذلك في كل الأحيان كما جاء في هذا الكتاب، قال ابن خزيمة: "لم أخرج في هذا الكتاب من المقطّعات، لأنّ هذا من الجنس الذي نقول: إنّ علم هذا لا يدرك إلّا بكتاب الله وسنّة نبيّه المصطفى ﷺ، لست أحتجّ في شيء من صفات خالقي ﷺ إلّا بما هو مسطورٌ في الكتاب، أو منقول عن النبي ﷺ بالأسانيد الصّحيحة الثابتة" ^و .
الثابتة ^و . وقال ابن الجوزي: "لم يفرّقوا بين حديث مرفوع إلى النبي ﷺ وبين حديث موقوف على صحابي أو

١ ينظر إيضاح الدليل (233/1) .

٢ ينظر مجموع الفتاوى (380/3) .

٣ ينظر درء التعارض بين العقل و التّقل (236/5) .

٤ ينظر بيان تلبيس الجهمية (258/3) .

٥ ينظر كتاب التّوحيد لابن خزيمة (51/1) .

تابعي، فأثبتوا بهذا ما أثبتوا بهذا" ^I، قال ابن تيمية ع ن أحاديث أبي يعلى في كتابه إبطال التّأويلات: "ففيها عدّة أحاديث موضوعة، كحديث الرؤية عياناً ليلة المعراج ونحوه، وفيها أشياء عن بعض السّلف رواها بعض النّاس مرفوعة كحديث قعود الرّسول على العرش، ورواه بعض النّاس من طرق كثيرة مرفوعة، وهي كلّها موضوعة، وإنّما الثابت أنّه عن مجاهد وغيره من السّلف.. لكن لا بدّ من الفرق بين ما ثبت من ألفاظ الرّسول، وما ثبت من كلام غيره سواء كان من المقبول أو المردود" ^I.

٤ - حمل بعضهم آيات وأحاديث الصّفات على مقتضى الحس الذي يشاهدونه، فظنّوا أنّ الله خاطبهم بما في الشاهد، ولا يوجد في الشاهد إلّا المخلوق، فقالوا إنّ الله أراد منّا أن نفهم نصوص الصّفات على مقتضى الحس، ففهموا من نصوص الصّفات المشابهة بالمخلوق، وضاق عطنهم وعقولهم عن درك معنى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ^D، الذي فيه نفي وإثبات، نفْي اللّماتلة بين الخالق والمخلوق وإثبات الصّفات للخالق على ما يليق به سبحانه، كهؤلاء الجسّمة الذين قال عنهم ابن الجوزي: "حملوا الأحاديث على مقتضى الحس فقالوا: ينزل بذاته وينتقل ويتحرك" ^N.

٥ - عدم مقدرة بعضهم على استيعاب إمكانية حمل ظاهر آيات وأحاديث الصّفات على غير مقتضى التشبيه والتمثيل، إذ لم تتسع أفقهم لاستيعاب غير ذلك، فعندهم كلّ من أثبت لله الصّفات على ظاهر اللّغة من يد ووجه وقدم فقد أثبت لله الجوارح مثل المخلوق، إذ فهموا أنّ ظاهر نصوص الصّفات غير مراد، لأنّ ظاهرها تشبيه بعكس الذين سبق ذكرهم من المشبّهة، ولكونهم ظنّوا أنّ ظواهرها تشبيه أوّلها، قال ابن الجوزي: "لأنّه إمّا أن يُثبت جوارح، وإمّا أن يتأوّلها، فأما حملها على ظواهرها فظواهرها الجوارح" ^O، وقال ابن رجب: "وأنته ليس في كتاب الله ولا سنة رسوله الصّحيحة ما ظاهر هكفر أو تشبيه، أو مستحيل، بل كلّ ما أثبتته الله لنفسه، أو

^I ينظر دفع شبه التشبيه (106/1).

^I ينظر درأ التعارض بين العقل والتّقل (183/7).

^D سورة الشورى: الآية [11].

^N ينظر دفع شبه التشبيه (106/1).

^O ينظر دفع شبه التشبيه (207/1).

أثبتته له رسوله، فإنه حق وصدق، يجب اعتقاد ثبوته مع نفي التمثيل عنه، فكما أن الله ليس كمثلته شيء في ذاته، فكذلك في صفاته، وما أشكل فهمه من ذلك، فإنه يقال فيه ما مدح الله الراسخين من أهل العلم، أنهم يقولون عند المتشابهات ﴿ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾^١، وما أمر به رسول الله في متشابه الكتاب أنه يُردّ إلى علمه، والله يقول الحقّ ويهدي السبيل^٢. وقال الشيخ أبو زهرة: "فإنهم إن فسروا الاستواء بظاهر اللفظ فإن الإقعاد والجلوس والجسمية لازمة لا محالة، وإن فسروه بغير المحسوس فهو تأويل، وقد وقعوا فيما هموا عنه، وفي الحالين خالفوا التوقف الذي سلكه السلف^٣".

٦ - عدم التفريق بين ما يجوز في حقّ الله وما يستحيل عليه، لأنّ من لم يحقّق ذلك، فسيقع في أخطاءٍ عظيمة، فيثبت لله ما لا يجوز في حقّه أو العكس، وقد ظنّ بعضهم أنّ هذا الباب لم يوضح إيضاحًا شافيًا في الكتاب والسنة، بل أوكل للعقول البشرية، وفي ذلك قال ابن الجوزي: "يجب علينا أن نعرف ما يجوز على الله سبحانه وما يستحيل^٤"، وقال في ذمّ من لم يفرّق: "وهذا كلامٌ جهلٌ من قائله، وتشبيهه محض، فما عرف هذا الشيخ ما يجب للخالق وما يستحيل عليه^٥"، وقال ابن تيمية: "فمن المحال في العقل والدين أن يكون السراج المنير الذي أخرج الله به الناس من الظلمات إلى النور، وأنزل معه الكتاب بالحقّ ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، وأمر الناس أن يردّوا ما تنازعوا فيه من أمر دينهم إلى ما بعث به من الكتاب والحكمة، وهو يدعو إلى الله وإلى سبيله بإذنه على بصيرة، وقد أخبر الله بأنه أكمل له ولأمّته دينهم، وأتمّ عليهم نعمته، محال مع هذا وغيره أن يكون قد ترك باب الإيمان بالله والعلم به ملتبسًا مشتبهًا، ولم يميّز بين ما يجب لله من الأسماء الحسنى والصفات العليا، وما يجوز عليه وما يمتنع عليه، فإنّ معرفة هذا أصل الدين وأساس الهداية، وأفضل وأوجب ما اكتسبته القلوب وحصلته النفوس وأدرّكته

١ سورة آل عمران: الآية [7].

٢ فتح الباري لابن رجب (7/233، 234).

٣ ينظر ابن تيمية حياته وعصره - آراءه وفقهه (1/230).

٤ ينظر كشف المشكل (3/379).

٥ ينظر دفع شبه التشبيه (1/129).

العقول، فكيف يكون ذلك الكتاب وذلك الرسول وأفضل خلق الله بعد النبيين لم يُحكّموا هذا الباب اعتقادًا وقولًا^أ.

٧ - احتجاج بعض الفرق ببعض الأحاديث الموضوعة في تقرير مناهجهم في الدين، خاصة في باب العقائد، كحديث روي عن النبي ﷺ أنه قال: إذا رُوي عني حديث، فاعرضوه على كتاب الله، فإن وافقه فاقبلوه، وإلاّ ذروه، فقد جعلته المعتزلة ومن تأثر بهم من الفرق كالشيعة والخوارج من الأصول التي يتحاكمون إليها، قال أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليميني: "إنّ القدرية إذا روي لهم خبر عن النبي ﷺ عارضوه بخبر عن النبي ﷺ أنه قال: "ما جاءكم عني فاعرضوه على كتاب الله، وعلى عقولكم، فإن وافق ذلك وإلاّ فارموا به"^ب، وقد احتجّ به الرازي في مواضع من تفسيره فقال: "..... فإذا كان الحديث الذي لا يوافق الكتاب مردودا، فالقياس أولى به، روي في الخبر أنه عليه الصلّاة والسلام قال إذا روي حديث عني فاعرضوه على كتاب الله تعالى، فإن وافقه فاقبلوه، وإن خالفه فردّوه"، وهذا الخبر ليس بصحيح، لأننا لو عرضناه على كتاب الله لم نجد ما يوافق، ونقل العجلوني عن الصغاني أنه موضوع، وقال هو: بل من أوضع الموضوعات^د.

٨ - تحكيم العقل المجرد عن الشرع في عموم مسائل الشريعة، وخاصة في مسائل الاعتقاد حيث يخضعون النصوص الشرعية للعقول البشرية التي قد تصيب وقد تخطئ، ثم يبنون عليها مقدمات ونتائج يصلون بها إلى رد النصوص الشرعية بحجة مخالفة ما هو أقوى منها من قرآن أو سنة، كجعلهم إثبات الصفات الخيرية التي جاءت في القرآن والسنة تجسيمًا وتمثيلًا، وبذلك يؤوّلون كلّ صفة وردت بغير ظاهرها، لأنّها توهم بحسب نظرهم التّجسيم والتّشبيه والمثلية التي نهى الله عنها في كتابه، قال ابن رجب: "وهذا كلّهُ إنّما أتى من ظنّ أنّ تفاصيل معرفة الجائز على الله والمستحيل عليه يؤخذ من أدلة العقول، ولا يؤخذ مما جاء به الرسول، وأمّا أهل العلم والإيم ان، فيعلمون أنّ ذلك كلّهُ متلقّى ممّا جاء به الرسول، وأنّ ما جاء به من ذلك عن ربّه فهو الحقّ الذي لا مزيد عليه، ولا عدول عنه، وأنّه لا سبيل لتلقي الهدى إلاّ منه، وأنّه ليس في كتاب الله ولا سنة رسوله الصّحيحة ما ظاهر هكفر أو تشبيه، أو مستحيل، بل كلّ ما أثبتته الله لنفسه، أو أثبتته له رسوله، فإنّه حق وصدق، يجب اعتقاد ثبوته مع نفي التّمثيل عنه، فكما أنّ الله ليس كمثله شيء في ذاته، فكذلك في صفاته^{هـ}. ولو فتحت للعقل عنان التّحكّم في

أ مجموع الفتاوى (6/5).

ب الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (112/1).

د ينظر كشف الحفاء (99/1) (520/2).

هـ ينظر فتح الباري لابن رجب (233/7، 234).

نصوص الكتاب والسنة، لردت الكثير منها بحجة أنّ العقل يردّها ، ومن أمثلتها حادثة الإسراء وما تمّ فيها في ليلة واحدة من أحداث وحوارات وصلاة جميع الأنبياء مع إمامهم محمد صلاةً خاشعة مطمئنة في المسجد الأقصى عليهم جميعاً أفضل الصلّاة والسلام، ثمّ العروج إلى السماوات، وملاقاة الأنبياء، ورؤية الجنة والنار، وفرضية الصلّاة، وكلامه ﷺ مع موسى الذي فيه أخذ ورد وتردده ﷺ لرب العالمين عدّة مرّات من أجل تخفيف الصلّاة، ثمّ عودته إلى بيته، والفرش ما زال دافئاً، وكذا لا بدّ أن لا نقبل هذه الآية ﴿قُلْ يَتُوقَفُكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي ذُكِّرَ بِكُمْ﴾^I، لأنّه قد يموت عشرة أشخاص في آن واحد في مشارق الأرض ومغاربها، وإدراكهم في وقت واحد رغم تباعد أماكنهم مما لا يمكن في نظر العقول، فإنّ العقل يحيل وقوع هذا. ولذا قال الإمام الذهبي في كتاب العلو: "اعلم أن الله ﷻ قد أخبرنا وهو أصدق القائلين بأنّ عرش بلقيس عرش عظيم فقال: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾"^I، ثمّ ختم الآية بقوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾^D، فكان عرشها عظيماً بالنسبة إليها، وما نحيط الآن علماً بتفاصيل عرشها ولا بمقداره ولا بماهيته، وقد أتى به بعض رعية سليمان ﷺ إلى بين يديه قبل ارتداد طرفه... فهذا في شيء صغير صنعه الآدميون، وجلبه في هذه المسافة البعيدة بشر بإذن الله تعالى، فما الظنّ بما أعدّ الله تعالى من السرر والقصور في الجنة لعباده الذي كل سرير منها طوله وعرضه مسيرة شهر أو أكثر وهو من درة بيضاء أو من ياقوتة حمراء، الذي كلُّ باع منها خير من ملك الدنيا ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾^N، آمننا بالغيب والله، وجزمنا بخبر الصادق، ففي الجنة ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر، فما الظنّ بالعرش العظيم... اسمع وتعقل ما يقال إليك، وتدبر ما يلقي إليك، والجا إلى الإيمان بالغيب فليس الخبر كالمعاينة^O.

٩ - اختلاف المتأخّرين من العلماء في فهم كلام سلف الأمة في مسائل الدين، خاصة في باب الصفات أو الاعتقاد، فمن ذلك اختلافهم في معنى قول السلف الذي جاء من عدّة روايات منها عن الوليد بن مسلم أنه قال: "سألت مالكا و الثوري والأوزاعي والليث بن سعد عن هذه الأحاديث في الصفات فكلمهم قال:

١ سورة السجدة : الآية [11].

٢ سورة التمل : الآية [23].

٣ سورة التمل الآية [26].

٤ سورة المؤمنون: الآية [14].

٥ ينظر العلو للعلي الغفار (1/68 إلى 71).

"أمروها كما جاءت بلا كيف" "أو بلا تفسير" ^أ، ومنها ما جاء عن أحمد بن نصر قال: "سألت سفيان بن عيينة قلت يا أبا محمد أريد أسألك قال: لا تسأل ، قلت: إذا لم أسألك فمن أسأل ؟، قال: سل ، قلت: ما تقول في هذه الأحاديث التي رويت نحو القلوب بين أصبعين، وأن الله يضحك، أو يعجب، ممن يذكره في الأسواق ، فقال: أمروها كما جاءت بلا كيف" ^ب ، ومنها ما جاء عن الأوزاعي قال: كان الزهري و مكحول يقولان: "أمروا الأحاديث كما جاءت" ^ج، ومنها ما جاء عن محمد بن الحسن يقول: "اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب ﷻ من غير تغيير ولا وصف ولا تشبيه، فمن فسّر اليوم شيئاً من ذلك ، فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ، وفارق الجماعة، فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا، فمن قال بقول جهم فقد فارق الجماعة ، لأنه قد وصفه بصفة لا شيء ^د . فبعض العلماء فهموا منها التفويض للمعاني وعدم التعرض لها بالشرح أو التفسير، ومنهم من فهم تفويض الكيف لا المعنى مع تنزيه الله عن التمثيل والتشبيه بالخلق، قال ابن رجب: "وأما طريقة أئمة أهل الحديث وسلف الأمة فهي الكفّ عن الكلام في ذلك من الطرفين، وإقرار النصوص وإمرارها كما جاءت، ونفي الكيفية عنها والتمثيل ، وقال الخطابي في الأعلام: "مذهب السلف في أحاديث الصفات الإيمان بها، وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية عنها" ، ومن قال الظاهر منها غير مراد، قيل له الظاهر ظاهران ظاهر يليق بالمخلوقين ويختص بهم، فهو غير مراد، وظاهر يليق بذي الجلال والإكرام، فهو مراد، ونفيه تعطيل ، ولقد قال بعض أئمة الكلام والفلسفة من شيوخ الصوفية، الذي يحسن به الظن المتكلمون: "إن المتكلمين بالغوا في تنزيه الله عن مشابهة الأجسام، فوقعوا في تشبيهه بالمعاني، والمعاني محدثة كالأجسام، فلم يخرجوا عن تشبيهه بالمخلوقات ^{هـ} . وللسلف عدّة نصوص توضّح أو تبين ماهو التفسير المنفي في نصوصهم، فمنها ما قاله أبو عبيد القاسم بن سلام : "إذا قيل كيف وضع قدمه؟ وكيف ضحك؟ قلنا: لا يفسر هذا"، وقال سفيان بن عيينة: "كل ما وصف الله به نفسه فقراءته تفسيره، لا كيف ولا مثل" ، وقال الأثرم: "قلت لأبي عبد الله: حدث محدث وأنا عنده بحديث "يضع الرحمن فيها قدمه.. "وعنده غلام فأقبل على الغلام فقال: إنّ

أ سبق تخريجه في الصّفحة (13/1) من هذا الكتاب.

ب أخرجه أبو داود في المراسيل برقم 75 (112/1).

ج ذكره اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة برقم 735 (478/3).

د ينظر أصول اعتقاد أهل السنة (480/3)، العلو للعلي الغفار للذهبي (153/1).

هـ ينظر فتح الباري لابن رجب (233/7).

لهذا تفسيراً. فقال أبو عبد الله: انظر إليه، كما تقول الجهمية سواء"، وسئل أبو زرعة الرازي عن تفسير ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾^أ، فغضب وقال: تفسيره كما قرأ، هو على عرشه، وعلمه في كل مكان"^إ.

١٠ - اعتقاد بعضهم أنّ بعض المسائل أو القواعد العقلية مسلّمات منطقية و يقينية، فلا يمكن أن تكون خطأً في نفسها أو باطلاً، تقليداً للشيوخ والعلماء، وإن كانت هي في نفسها خطأً، ثم إخضاع نصوص الكتاب والسنة لها، وهذا الأمر وقع فيه بعض العلماء الذين اشتغلوا بعلم الكلام وقواعد الفلاسفة حتى ظنّوها مسلّمات عقلية مثل كل ما تحلّه الحوادث فهو حادث، ثمّ حاكموا نصوص الصّفات إليها، فكلّ نص عارض القطعيّات العقلية عندهم ردّوه أو أولّوه، قال ابن تيمية: "وذلك أن طوائف كبيرة من أهل الكلام من المعتزلة، وهو أصل هذا الباب كأبي علي وأبي هاشم وعبد الجبار وأبي الحسين وغيرهم، ومن اتبعهم من الأشعرية كالقاضي أبي بكر وأبي المعالي وأبي حامد والرازي ومن اتبعهم من الفقهاء، يعظّمون أمر الكلام الذي يسمّونه أصول الدين حتى يجعلون مسائله قطعية، ويوهنون من أمر الفقه الذي هو معرفة أحكام الأفعال حتى يجعلوه من باب الظنون لا العلوم، وقد ربّوا على ذلك أصولاً انتشرت في النّاس حتى دخل فيها طوائف من الفقهاء والصوفية وأهل الحديث، لا يعلمون أصلها ولا ما تؤول إليه من الفساد، مع أن هذه الأصول التي ادعواها في ذلك باطلة واهية، كما سنبيته في غير هذا الموضوع^د، وقال ابن رجب: "وإنّما ذكرنا هذا القدر منها ليتبين به أنّ القواعد العقلية التي يدّعي أهلها أنّها قطعيّات لا تقبل الاحتمال، فتردّ لأجلها - بزعمهم - نصوص الكتاب والسنة، وتُصرف عن مدلولاتها، إنّما هي عند الرّاسخين شبهات جهليات، لا تساوي سماعها، ولا قراءتها، فضلاً عن أن يردّ لأجلها ما جاء عن الله ورسوله، أو يحرف شيء من ذلك عن مواضعه، وإنّما القطعيّات ما جاء عن الله ورسوله من الآيات المحكمات البينات، والنّصوص الواضحات، فتردّ إليها المشبهات"^ن.

١١ - غلو أو إفراط بعض الطوائف في الإثبات أو النّفي حتّى مال الفريق الأوّل إلى التّجسيم ووصف الله بصفات لم يصحّ دليلها لا في الكتاب ولا في السنة، كما وقع للمصنّف في كتابه هذا، وستأتي أمثله في ثنايا

١ سورة طه: الآية [5].

١ ينظر جميع هذه الأقوال لا على سبيل الحصر، الصّفات للدارقطني (1/69 إلى 72)، إبطال التّأويلات (75/1)، العلو للذهبي (1 / 177، 188، 251).

د ينظر الاستقامة (1/47 إلى 49).

ن ينظر فتح الباري لابن رجب (7/239).

الكتاب، وميل الفريق الثاني إلى التّعطيل، ورد النّصوص الصّحيحة من الكتاب والسنة، ومن أمثله ما ذكره ابن القيم في الصواعق المرسلّة حيث قال: "ولهذا تجد كثيراً من هؤلاء لا يحب تبليغ النّصوص النّبوية ، أو إظهارها وإشاعتها، وقد يشترطون في أماكن يقفونها أن لا يقرأ فيها أحاديث الصّفات ، وكان بعض متأخريهم ، وهو أفضلهم عندهم ، كُلف بإعداد كتب السنة المصنّفة في الصّفات وكتماؤها وإخفائها! وبلغني عن كثير منهم أنّه كان يهتم بالقيام والانصراف عند ختم صحيح البخاري وما فيه من التّوحيد والرد على الجهمية، وتُمنع منه الطعن في محمد بن إسماعيل، وما ذنب البخاري وقد بلّغ ما قاله رسول الله؟! ، وقال آخر من هؤلاء لقد شان البخاري صحيحه بهذا الذي أتى به في آخره!، ومعلوم أنّ هذه مضادة صريحة لما يحبّه الله ورسوله من التبليغ عنه حيث يقول : ليلبغ الشاهد الغائب " ^١.

^١ ينظر الصواعق المرسلّة (3/1039)

"أبو يعلى الفراء وحياته العلمية"

عصر المؤلف	□
ترجمة المؤلف	-
مذهب المؤلف في الصفات	-
تهمة المؤلف بالتشبيه والتجسيم	-

الفصل الثاني: "أبو يعلى الفراء وحياته العلمية"

لقد كان الإمام أبو يعلى الفراء محطّ أنظار كثير من الكُتّاب لكثرة التراث العلمي الذي خلفه، سواء في الفقه أو الحديث أو العقائد، ولذلك كثرت الدراسات حوله خاصة، منها ما كتبه الشيخ الدكتور أبو فارس في كتابه "القاضي أبو يعلى و كتابه الأحكام السلطانية" وهو في قسمين، القسم الأول جعله ترجمة لأبي يعلى، وأسهب فيها، ورکز على منهجه العام في الفقه والحديث والتفسير، وتكلّم عن مصنفاته، وأما الجزء الثاني فخصّصه لتحقيق كتاب الأحكام السلطانية.

ومنها ما ذكره محقق الجزء الأول من هذا الكتاب، وكذا محققو كتاب الروايتين والوجهين بأجزائه، حيث قُسم كتاب الروايتين إلى ثلاثة أقسام إلى المسائل الأصولية والفقهية والعقدية، وقد أوسع الكلام على عقيدة أبي يعلى الفراء الدكتور سعود الخلف في كتابه المسائل العقدية من كتاب الروايتين والوجهين، وفي كتابه القاضي أبو يعلى و كتابه مسائل

الإيمان أ، وكذا ما كتبه الطالب فهد الفايز في رسالة ماجستير من قسم العقيدة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، باسم "منهج القاضي أبي يعلى في أصول الدين". إلى غير ذلك من الكتب والرسائل العلمية، ومن أجل عدم كثرة التكرار، ارتأيت أن أركز في مباحث ترجمة أبي يعلى الفراء على الجوانب التي تخدم الرسالة وتفيدها في الدرجة الأولى، واختصار - من دون إخلال - الجوانب الأخرى التي يجدها القارئ في مقدمات التحقيق لكتب أبي يعلى المطبوعة.

المبحث الأول: عصر المؤلف

المطلب الأول: الجانب السياسي

المطلب الثاني: الجانب الديني والفكري

المطلب الثالث: الجانب الاجتماعي.

عصر المؤلف

ما أريد التركيز عليه في هذا المبحث هو ما له أثر على الجانب العقائدي في هذه الفترة من بيئة وشخصيات وأحوال، وقد عاش المصنف - رحمه الله - زهرة عمره، وريحانة شبابه ونضجه العلمي، بل معظم حياته في ظل الخليفين القادر بالله أحمد بن إسحاق بن جعفر المقتدر الذي امتدت خلافته ما بين: 381هـ / 422هـ، وابنه القائم بأمر الله عبد الله بن أحمد القادر الذي امتدت خلافته ما بين: 422هـ / 467هـ، وكانت مقاليد الحكم أول هذا العصر تحت سيطرة حكم الفرس الديلم من البويهيين من الشيعة الذين كانوا الحكام الحقيقيين لدولة الخلافة الإسلامية في أوائلها، وكان الخلفاء العباسيون في عهدهم لا حول لهم ولا قوة، وقد امتد حكمهم من الفترة الممتدة ما بين: 334هـ / 447هـ، ولكن سيطرتهم ضعفت في آخر عهدهم أي في آخر عهد المقتدر حتى جاء عصر السلاجقة الأتراك السنة الذين أزالوا السيطرة والحكم البويهي،

وابتداء حكمهم من سنة 447 هـ إلى غاية 656 هـ حيث سقطت الخلافة العباسية على يد التتر الهمج بقيادة الطاغية هولاكو.

المطلب الأول : الجانب السياسي

كان الحكم والأمر في أول عصر المؤلف بيد البويهيين الذين يرجعون إلى أصول فارسية، وكان أساس الأسرة البويهية الحاكمة مكوناً من أبناء أبي شجاع بويه الثلاثة، وهم علي وحسن وأحمد، وكانوا محاربين غلاظاً لهم طموح كبيرة في الحكم، ومن أجل ذلك انضموا إلى الحاكم مرداويج الزباري، حيث قلدهم المناصب العالية في دولته، وحينما وصل علي بن بويه إلى الكرج عمل على استمالة الزعماء والقادة إليه بإحسانه وسماحته، كي يقوي نفسه، ويعزز سلطانه. وأخذ يعدّ عدته ويوسّع ملكه للوقوف في وجه سيّده، فاستولى على أصفهان، ثم على شيراز بمعونة أخويه، وجعلها مقراً لسلطانه، فضاقت الحاكم مرداويج به وخافه على ملكه، فعزم على المسير إليه، ولكن لم تطل المنافسة بين بني بويه ومرداويج، لأنّ بعض الجند من الأتراك هجموا على مرداويج وهو في الحّمّام، فقتلوه سنة 323 هـ، ممّا فتح الباب لبني بويه لتوسيع مملكتهم وسلطانهم، فسارعوا في ذلك حتّى اكتملت لهم رغباتهم، وبسطوا سلطانهم على مساحة كبيرة من أملاك الدولة العباسية، وكتب علي بن بويه إلى الخليفة العباسي بطلب الاعتراف به، فاستجاب له الخليفة وكتب له بذلك، ممّا أدّى إلى انتشار صيت بني بويه واستولوا على البلاد وملكوا الأهواز وفارس، وساسوا أمور الرعية أحسن سياسة، ولكون العراق كانت في حالة مضطربة، والخلافة واقعة تحت نفوذ الأتراك الذين عجزوا عن ضبط الأمور واستتباب الأمن، وشعور الناس بهذا الفراغ السياسي، تطلّع الناس إلى هذه القوة الجديدة الفتية التي ظهرت بالقرب منهم لتزلي عنهم الفوضى التي كانوا يعيشونها، ومن ثمّ كاتب القواد في بغداد أحمد بن بويه، وطلبوا منه المسير للاستيلاء على بغداد، فاستجاب لطلبهم،

ودخل بغداد في عام 334هـ/945 م بعدما خرج الأتراك منها، واستقبله الخليفة المستكفي بالله واحتفى به، وخلع عليه، وعيّنهُ أميرًا للأمرء، ولقبه مُعزّ الدولة، ولقب أخاه عليًا عماد الدولة، كما لقب أخاه حسن ركن الدولة^١.

وأصبح مصير العالم الإسلامي مرتبطًا بهؤلاء السلاطين الجدد، وقد اتخذ البويهيون عدّة إجراءات ضد بني العباس كمنع الخليفة من التصرف بأموال الدولة والاستيلاء على موارد بيت المال، مع تحديد راتب شهري للخليفة العباسي، ونقلوا صلاحية تعيين الوزراء والكتّاب إلى البويهيين، فليس للخليفة الحق في تعيين وزير أو كاتب، كما لم يصبح للخلفاء أي إشراك أو مشورة في القضايا السياسية، حيث أصبحت المعاهدات تعقد بدون علم الخليفة وبدون توقيعه، ولم يبق للخلفاء معهم نفوذ ولا سلطان، وذهبت هيبة الخلافة طيلة هذا العهد.

بل كان الخلفاء في هذا العصر في ذلّة ومهانة مع سلاطين آل بويه لا يُعرف لها نظير، فمثلاً عقب دخولهم إلى بغداد بأشهر قلائل، جاء معز الدولة البويهي يومًا إلى دار الخلافة ومعه رجلان من الديلم فمدّ الخليفة المستكفي يده لهم ظنًا منه أنّهما يريدان تقبيلها، فمدا أيديهما إلى الخليفة وأنزلاه عن كرسيه وسحبا سحبا الشاة، ووضعوا عمامته حول رقبتهم وأخذوا يسحبونه، ونهض معز الدولة واضطربت دار الخلافة، حتى خاضت الفوضى إلى الحرّيم، وتفانق الوضع، وسيق الخليفة إلى دار معز الدولة فاعتقل بها، ثمّ نهب داره وصودرت أمواله، وأحضر أبو القاسم الفضل بن المقتدر، فبوع بالخلافة ولُقب بالمطيع، وشُملت عينا المستكفي وأودع السجن، فلم يزل فيه مسجونًا حتى كانت وفاته في سنة ثمان وثلاثين

^١ أنظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (75/1)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للدّهبي (374/9)(245/10)، تاريخ ابن خلدون (563/4)، مقال في النت باسم الدولة البويهية الشيعية منشور بتاريخ 15/07/2008 بموقع قصة الإسلام - إشراف د راجب السرجاني، مقالين في النت باسم "قيام الدولة البويهية ثمّ تطور نشأتها وسيطرتها على الخلافة" ليوستف كاظم جغيل الشمري منشور بتاريخ 2011/06/04 بموقع أساتذة كلية التربية بجامعة بابل بالعراق.

وثلاثمائة، وقيل إنّ ذلك كان بسبب ما قام به الخليفة بخلع رئيس الشيعة، فشفع له قائد الجيش البويهي فلم يقبل شفاعته فسأه ذلك، وذهب الى معز الدولة، وذكر له أنّ الخليفة يدبر أمراً ضدّ المعز من أجل استبداله بغيره^أ.

ثمّ لقي الخليفة الطائع ابن المطيع ما هو أسوأ من ذلك من غير سبب ولا حجّة، حيث قام بهاء الدولة بالإرسال إلى الخليفة الطائع يطلب منه أموالاً من أجل إسكات شغب الجند فلم يجبه، فأتاه بهاء الدولة ومعه جمع كثير، ولما دخل جلس على كرسي فدخل بعض الديلم وجذبه وأنزلوه عن سريره كما فعلوا مع المستكفي، والخليفة يقول: "إنا لله وإنا إليه راجعون" وهو يستغيث ولا أحد يلتفت إليه، ونهبوا ما في دار الخلافة، وحمل الطائع إلى دار بهاء الدولة حيث أرغم على خلع نفسه، وبويع للقادر بالله خلفاً له، وكان ذلك سنة 381 هـ، وحلف القادر لبهاء الدولة بالوفاء والإخلاص^آ.

بل لقد حاول البويهيون إلغاء الخلافة العباسية، ونقلها إلى العبيديين الفاطميين الذين كانوا يحكمون مصر وشمال إفريقيا، وهم من الشيعة الإسماعيليين إلاّ أن بعض مستشاريهم نصحوهم بعدم تنفيذ هذه الفكرة، حتّى لا يضعوا في كراسي الخلفاء خلفاء لهم عليهم حقوق الطاعة، فترك المعز الأمر للعباسيين لأجل الحفاظ على ملكه، وفقدت بذلك أكبر وأهم حواضر العالم الإسلامي بغداد أهميتها السياسية، حيث انتقلت السيادة إلى شيراز أين يقيم عماد الدولة على بن بويه الذي كان له السّلطان العام على دولة بن بويه. ولكن على الرغم من هذا الوضع المشين، لم يكن العباسيون صامتين، ولا خاضعين لبني بويه الخضوع التام، بل عاملوا البويهيين بسياسة ذكية فيما استطاعوا، فظلّ القضاء خاضعاً

^أ ينظر الكامل في التاريخ (158/7)، سير أعلام النبلاء (112/15)، البداية والنهاية (164/15)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد (184/4).

^آ ينظر الكامل في التاريخ (442/7)، سير أعلام النبلاء (125/15)، الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي (59/19)، البداية والنهاية (437/15).

لهم، إذ هم الذين يعينون القاضي أو يقبلونه، وبقي هذا الأمر لهم رغم محاولات بعض البويهيين لأخذه منهم، ونظرًا للأحوال المتردية في عهد بني بويه خاصة في وسطه وآخره استشرى الضعف في سلطان بني بويه فاستقلت عن الخلافة العباسية ممالك كثيرة، وتجرأ الروم على ثغور دولة الخلافة ومدنها، حتى اشتهرت مقولة في التاريخ أن الدول الشيعية كالفاطمية والصفوية وكذلك البويهية لا تقوِّه سهامها إلا على المسلمين، وأنها قطُّ وديع مع غيرها من الأجناس كالنصارى والمجوس من الفرس والروم، وقد أصيب نفوذ البويهيين بضعف شديد في أواخر القرن الرابع وأوائل القرن الخامس الهجريين، بسبب ضعف سلاطينهم وتنازع الأمراء فيما بينهم، فكان بقاء الدولة خاضعًا للسلطان محمود بن سبكتكين الغزنوي، مداريًا له، وقد ازداد نفوذ قادة الجند الأتراك والديلم حتى تدخلوا في تولية وعزل سلاطين بني بويه، وحملوهم على طاعتهم. وكانت هذه المرحلة متزامنة مع خلافة القادر بالله الذي توفي سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة، وكانت الخلافة قبلها قد ذهب رونقها بجسارة الديلم والأتراك عليها، فأعاد إليها القادر أجمتها وجدّد ناموسها، وكان له في قلوب الناس هيبه ومحبة، ولما توفي نصّب للخلافة ابنه أبو جعفر عبد الله الذي بايع له بالعهد أبوه في السنة قبلها لمرض طرقة، فبويع ابنه بالخلافة ولقب القائم بأمر الله، وقد وقعت لأول بيعته فتنة عظيمة بين أهل السنة والشيعه، وعظم الهرج والنهب والقتل، وخرت فيها أسواق، وقتل كثير من جباة المكوس، وتزايدت الفتنة فلم تنطفئ حتى آخر السنة. وعندما ظهر السلاجقة على مسرح الأحداث كان نجم البويهيين يأخذ في الأفول، ولكن ظلّ عتوّ بعض قواد الجيش من الشيعة وتجبرهم وخطرستهم بادية، وعلى رأسهم قائد الجند البساسيري، الذي خافه الناس وهابوه لشدة بطشه بأهل السنة، وقد أراد تحويل الخلافة إلى العبيديين في مصر، ولم ينته كابوسهم حتى زوال سلطانهم على أيدي السلاجقة الذين جاءوا بطلب من الخليفة القائم الذي استنهض همّة طغرل بك السلجوقي لنجدة المسلمين عندما طغا البساسيري، وهو أحد موالي بني بويه، حتى خافه الناس جميعاً، وثبت للخليفة أنّ البساسيري سعى العقيدة، وأنّ عنده رغبة في إلغاء الخلافة. ودخل

السلاجقة بغداد بطلب من الخليفة، وأنحوا بذلك 113 عاماً من إفساد البويهيين، وأعادوا الأمور إلى نصابها، فلم يجد السلاجقة صعوبة في دخول بغداد عام 447هـ/1055م^١.

المطلب الثاني: الجانب الديني والفكري

لقد كان البويهيون على مذهب الشيعة، ولكنّ المؤرّخين اختلفوا في تحديد فرقته، فقيل هم من الزيدية الذين هم أقرب فرق الشيعة لأهل السنّة والجماعة، وكان من أصول هذه الفرقة أنّهم يرون جواز ولاية المفضول على الفاضل، ولذا لم يحاولوا إلغاء الخلافة العباسية في بداية أمرهم، ولم يفرضوا المذهب الشيعي على الناس بالقوة كما فعله الصّفويون إبان حكمهم في إيران، ولكن عمل البويهيون على التّمكين للمذهب الشيعي بكلّ طوائفه، والسّماح لهم بنشر معتقداتهم وترويجها على حساب أهل السنة، ولو كان كفرًا وزندقًا، وقال آخرون إنّهم من الرافضة، بدليل كتابتهم في أوّل عهدهم، أي عهد معزّ الدولة أحمد بن بويه لعن أبي بكر وعمر على أبواب المساجد، ولا يلعن هؤلاء إلاّ رافضي، وكان أهل بغداد قبل مجيء الدولة البويهية على مذهب أهل السنّة والجماعة، فلمّا جاءت هذه الدولة الشيعية، نما مذهب الشيعة ببغداد، وأنشئت له مدارس ومكتبات، ووجد للشيعة من قوة الحكومة أنصارًا، فانتكس الدّين الصّحيح في عهدهم، وظهرت البدع والخرافات، وانتشر الجهل والإلحاد، وأصبح للرافضة والزيدية والمعتزلة الحكم والكلمة، بل تجرّؤوا على أهل السنّة واعتدوا عليهم في دينهم وممتلكاتهم، وكلّ ذلك من جرّاء تقاعس الحكام في ذلك العهد، فمن الأعمال المنكرة التي نبغت في

^١ ينظر المنتظم في تاريخ الأمم والملوك (14/150، 155 وما بعدها)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (1/192)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي (8/92) (7/406)، سير أعلام النبلاء (17/185)، البداية والتهاية (15/437 إلى 444)، تاريخ ابن خلدون (4/571)، مقال في النت باسم الدولة البويهية الشيعية منشور بتاريخ 15/07/2008 بموقع قصة الإسلام - إشراف د راجب السرجاني، مقالين في النت باسم "قيام الدولة البويهية ثمّ تطور نشأتها وسيطرتها على الخلافة" ليوסף كاظم جغليل الشمري منشور بتاريخ 2011/06/04 بموقع أساتذة كلية التربية بجامعة بابل بالعراق.

عهدهم، ظهور قوم من التناسخية في سنة 341هـ، فيهم شاب يزعم أن روح علي انتقلت إليه، وامرأته تزعم أن روح فاطمة انتقلت إليها، وآخر يدّعي أنه جبريل، وما كان من معز الدولة إلا أن أطلقهم^١.

وكتبت الشيعة بأمر المعز على أبواب المساجد في سنة 351هـ "لعن الله معاوية بن أبي سفيان، ولعن من غصب فاطمة فدكاً، ومن منع من أن يُدفن الحسن عند قبر جدّه ﷺ، ومن نفى أبا ذر الغفاري، ومن أخرج العباس من الشورى"، فلما كان الليل حكّه بعض الناس، فأراد معز الدولة إعادته، وأشار عليه الوزير أبو محمد المهلبّي بأن يكتب مكان ما مُجّبي: لعن الله الظالمين لآل رسول الله ﷺ، ولا يُذكر أحدٌ في اللّعن إلا معاوية حتى لا تكون فتنة، ففعل ذلك، وأمر معز الدولة الناس في يوم عاشوراء، بغلق الأسواق، ومنع الطباخين من الطبخ، ونصبت القباب في الشوارع، وعلّقوا عليها المسوح، وأخرجوا النساء منشّرات الشعور يلطن في الشوارع، ويُقمن المأتم على الحسين، وهذا أول يوم نبح فيه ببغداد على الحسين، واستمرت هذه البدعة سنين، وأحيى عمل عيد غدِير خم، وضُربت الطبول في ذلك اليوم. وظهرت في عهد البويهيين جماعة "إخوان الصفا" التي كانت لها آراء باطنية هدّامة للدين والدنيا واشتهرت لهم رسائل سميت برسائل "إخوان الصفا وخلاّن الوفا"، ظاهرها الفلسفة والمنطق، وباطنها الإلحاد والكفر والزندقة^١.

وعلى الرغم من كانت عليه الشعوب في هذا العهد من انتكاس ديني وسياسي واجتماعي إلا أنّ الحركة العلمية والفكرية لم تتوقف، ففي عهد عضد الدولة ازدهرت الحياة العلمية والأدبية، لكونه بالغ في إكرام العلماء والإنعام عليهم، فأمر بتوزيع الجرايات على الفقهاء والمحدّثين والمتكلمين والمفسّرين والنحاة والشعراء والنسّابين والأطباء والحسّاب والمهندسين حتى تضاعفت في أيامه المصنّفات الرائعة في مختلف العلوم، مثل: كتاب الحجّة في القراءات السبع لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي النّحوي، والكناش العضدي في الطب لعلي بن العباس الجوسي، وكتاب التاجي في أخبار بني بويه لأبي إسحاق إبراهيم الصّابي، وصنّف له الشيخ أبو علي الفارسي كتاب الإيضاح والتكملة في النّحو، كما عمل له العالم الفلكي أبو الحسين بن عمر الرّازي كُرة تمثّل السّماء بما فيها من أجرام ونجوم، وقصده فحول الشعراء في عصره، ومدحوه بأحسن المدائح، منهم أبو الطيب المتنبي، وعمل بعض الوزراء في دولة بني بويه على تشجيع الحركة العلمية في البلاد، ومن هؤلاء الوزراء أبو الفضل بن العميد ت: 360هـ/970م، فقد ورّر ابن العميد للملك ركن الدولة صاحب الرّيّ وهمذان وأصفهان، فأشرف على تربية وتعليم ولده عضد الدولة، الذي لقبه الأخير بالأستاذ الرئيس، ووصف ابن

١ ينظر الكامل في التاريخ (197/7).

١ ينظر تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي (11/8)، تاريخ ابن خلدون (450/3).

خلكان الوزير بقوله: "كان أبو الفضل بن العميد متوسِّعاً في علوم الفلسفة والتَّحجُّم،... وكان يسمَّى الجاحظ الثاني.... كان يقال: بُدِّئت الكتابة بعبد الحميد، وختمت بابن العميد"، وترك صاحب بن عبَّاد رسائل منشورة، وكذلك له كتاب في الأعياد وفضائل النوروز^أ.

ولكن هذا التوسع في العلم والفكر الذي ذاع في ذلك العهد كان أكثره علومًا فلسفية أخذت من علوم فلاسفة اليونان، ولذلك قويت شوكة الباطنية والرافضة والمعتزلة والقرامطة والجهمية والمشبَّهة في ذلك الزمن، وأصبح لهم مقال وكلمة باسم حرية الرأي والعقيدة، وظهرت وترعرعت في دولة بني بويه أفكار ونُحل غريبة عن الإسلام والمسلمين، تعمل على هدم الإسلام وصدِّ أصحابه عنه، ولذا عمل بعض الخلفاء على التصدي له وردّه.

وأحضرت الشيعة في سنة 398 هـ مصحفًا ذكروا أنَّه مصحف عبد الله بن مسعود، وهو مخالف للمصاحف كلَّها، فجمع الأشراف والقضاة والفقهاء في يوم جمعة ليلية بقيت من رجب، وعرض المصحف عليهم فأشار الشيخ أبو حامد الإسفراييني والفقهاء بتحريقه، ففعل ذلك بمحض منهم، فغضب الشيعة من ذلك غضبًا شديدًا، وجعلوا يدعون ليلة النصف من شعبان على من فعل ذلك ويسبِّونه، وقصد جماعة من أحداثهم دار الشيخ أبي حامد ليؤذوه فانتقل، وصاحوا يا حاكم يا منصور، وبلغ ذلك الخليفة فغضب، وبعث أعوانه لنصرة أهل السنة، فخرَّقت دور كثيرة من دور الشيعة، وجرت خطوب شديدة^ب. وفي سنة ثمان وأربعمائة استتاب الخليفة القادر بالله فقهاء المعتزلة، فأظهروا الرجوع وتبرؤوا من الاعتزال والرفض والمقالات المخالفة للإسلام، وأخذت خطوطهم بذلك، وأنهم متى خالفوا أحلَّ فيهم من النكال والعقوبة ما يتعظ به أمثالهم، وامتل بعدها محمود بن سبكتكين الغزنوي أمر أمير المؤمنين في ذلك واستن بسنته في أعماله التي استخلفه عليها من بلاد خراسان وغيرها، في قتل المعتزلة والرافضة والإسماعيلية والقرامطة والجهمية والمشبَّهة، وصلبهم وحبسهم ونفاهم، وأمر بلعنهم على المنابر، وأبعد جميع طوائف أهل البدع، ونفاهم عن ديارهم، وصار ذلك سنة في الإسلام^د. ولما كثر شغب المعتزلة على أهل السنة جمع الخليفة القضاة والعلماء في دار الخلافة سنة تسع وأربعمائة، وقرئ

^أ ينظر تجارب الأمم وتعاقب الهمم لمسكويه (87/7)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (1/5)، مقال في النت باسم الدولة البويهية الشيعية منشور بتاريخ 15/07/2008 بموقع قصة الإسلام - إشراف د راجب السرجاني، مقالين في النت باسم "قيام الدولة البويهية ثم تطور نشأتها وسيطرتها على الخلافة" ليوستف كاظم جغيل الشمري منشور بتاريخ 2011/06/04 بموقع أساتذة كلية التربية بجامعة بابل بالعراق.

^ب البداية والنهاية لابن كثير (519\15).

^د المنتظم لابن الجوزي (326/4).

عليهم كتاب جمعه القادر بالله، فيه مواعظ وتفصيل مذاهب أهل السنّة، وفيه الردّ على أهل البدع، وتفسيق من قال بخلق القرآن، وصفة ما وقع بين بشر المريسي وعبد العزيز بن يحيى الكناني من المناظرة، ثمّ ختم القول بالمواعظ، والقول بالمعروف، والنهي عن المنكر، وأخذ خطوط الحاضرين بالموافقة على ما سمعوه، وعزل خطباء الشيعة، وولّى خطباء السنّة على منابر بغداد^١، وكان الفضل في ذلك لله تعالى الذي أضعف سلطان البويهيين الشيعة، وقوى أهل السنّة بمثل الخليفة القادر وابنه القائم بأمر الله، فقد كان الخليفة القادر بالله محبّاً للسنّة وأهلها، مبغضاً للبدعة وأهلها، وكان يكثر الصّوم، ويقوم اللّيل، ويكثر من الصدقة، وكان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وكان على طريقة السلف في الاعتقاد، وكان له كتاب في الاعتقاد يُقرأ في كلّ جمعة في حلقة أصحاب الحديث، ويحضره النّاس مدّة خلافته حتّى اشتهر به وأصبح يدعى الاعتقاد القادري.^٢

المطلب الثالث: الجانب الاجتماعي

لما كانت السّلطة في بغداد تمارس نظام الطغيان والاستبداد على الرعيّة، انتشر الظلم والفساد، وساد الفرع والاضطهاد، وأصبح قانون الغاب هو السائد في المجتمع، يأكل قويبها ضعيفها، ويضطهد جبّارها مسكينها، حتّى اشتد الغلاء في بغداد في بعض السنوات، وأكل النّاس الميتة والقطط كما أكلوا بعض الأعشاب مما سبّب انتشار الأمراض وكثرة الموتى، بل عجز النّاس عن دفن موتاهم، وانحدر في تلك السنوات الكثير من أهل بغداد إلى البصرة، فمات أكثرهم في الطريق، وبيعت الدور والعقارات بالخبز، وكان من أعظم أسباب ذلك أنّه لم استولى معزّ الدولة طلب الجند أرزاقهم على عادتهم وأكثروا في ذلك، فاضطرّ إلى ضرب المكوس وأخذ أموال النّاس من غير وجهها، وأقطع قوّاده وأصحابه من أهل عصبته جميع القرى التي بجانب السّلطان، فارتفعت عنها أيدي العمّال وبطلت الدواوين، وما كان بأيدي العاقّة والأتباع عظم خرابه لما كان يعدم من الغلاء والنهب واختلاف الأيدي، وزاد الظلم ومصادرات الرعايا والحيف في الجباية وإهمال النّظر في تعديل القناطر والمشارب، وقسمة المياه على الأراضين، ثمّ إذا خربت قرى القواد ردّوها وطلبوا العوض عنها، فيصير الآخر منها لما صار إليه الأوّل، فبطلت الأموال وصار جمعها من المكوس والظلامات، وعجز معزّ الدولة عن ذخيرة يعلّمها لنوائب سلطانه، ثمّ استكثر من الموالي الأتراك ليجدع بهم أنوف قومه من الديلم، وفرض لهم الأرزاق، وزاد لهم الأقطاع، فعظمت غيرة قومه من ذلك، وآل الأمر إلى المنافرة بين الجنود والديلم، ممّا يؤدي إلى الخور العسكري، كما هو الشّأن في طبيعة الدول.

^١ البداية والنهاية (576/15).

^٢ سير أعلام النبلاء للذهبي (128/15)، البداية والنهاية لابن كثير (626/15 إلى 637).

ولم يكتفِ المعز بغرس هذه النفرة في الجند فقط، بل بثّها في العامة بين أهل السنّة الذين يمثلون الغلبة السّاحقة في بغداد وبين الشيعة الذين كانوا أقلّية ولكن معهم قوّة السّلطان، إذ لما ولي المعزّ السلطنة أمر بالاحتفال بيوم عاشوراء ويوم غدِير خم وأمر بغلق الأسواق، ومنع الطباخين من الطبخ في ذلك اليوم، وأمر أن تكتب على أبواب المساجد "لعن الله معاوية بن أبي سفيان، ولعن من غصب فاطمة فدكًا، ومن منع من أن يُدفن الحسن عند قبر جدّه ﷺ، ومن نفى أبا ذر الغفاري، ومن أخرج العباس من الشورى"، فزرع بهذه الأفعال التي كانت من أشدّ مساوئ المعز، الظغينة والحقْد بين أهالي العراق جميعًا، إذ لم يقف أهل السنّة أمام ذلك مكتوفي الأيدي، بل قاوموا بما استطاعوا، إمّا برفع الأمر تارة إلى الخليفة الذي لا يقدر على فعل شيء، وإمّا برفعه إلى وزراء السّلطان البويهّي تارة أخرى، وإمّا بالتدخل بأيديهم تجاه ذلك إن لم ينفع الأوّلين، وكان كلُّ ذلك أمانة لبداية احتقان طائفي يُنبئ عن ثمرات وخيمة وكوارث عظيمة على التركيبة الدينية في بغداد فيما بعد، وقد جرّ ذلك حقيقةً إلى حوادث كثيرة من الاقتتال الطائفي في السنوات العديدة المقبلة بين السنة والشيعة^أ. ولكن بالوغم من هذه الأوضاع المزرية في عهد الدولة البويهية، فإنّ هناك جانبًا مشرقًا في هذا العهد خاصة بعد سلطنة عضد الدولة أبو شجاع خسرو سنة 338هـ على بلاد فارس، فقد أنشأ بعد ضم العراق إليه بيمارستان^ب [مستشفى كبير] ببغداد سنة 371هـ لم يعرف له نظير لعهود طويلة، فإنّ عضد الدولة البويهّي تمكّن خلال فترة حكمه الطويلة إلى 372هـ (35 سنة)، أن يضمن للدولة العباسية استقرارًا وازدهارًا نوعًا ما بفضل المشاريع العمرانية التي قام بها، مثل (السد العظيم) الذي شيّده عند مدينة شيراز بفارس، و(سد السهيلة) بالقرب من بلدة النهروان في العراق، ومن أعماله العمرانية أيضًا المشهد العظيم الذي شيّده على القبر المنسوب للإمام علي بن أبي طالب ﷺ بمدينة النجف. ولما فرغ من بناء المارستان العضدي الذي بناه في الجانب الغربي من بغداد لعلاج المرضى سنة ثمانٍ وستين وثلاثمائة، أنفق عليه مالاً عظيمًا، يقول عنه ابن خلكان: "وليس في الدنيا مثل ترتيبه" وأعدّ له من الآلات ما يقصر الشرح عن وصفها^د، كما

^أ ينظر تاريخ ابن خلدون (450/3).

^ب البيمارستان كلمة فارسية الأصل تعني المستشفى أو دار المرضى، وهي مركبة من كلمتين: بيمار وتعني المريض، وستان وتعني الدار. وقد تحوّلت الكلمة مع مرور الزمن إلى "مارستان" التي لا تزال تطلق الآن على مستشفى الأمراض العقلية ينظر مختار الصحاح (293/1)، لسان العرب (217/6)، المعجم الوسيط (79/1) (863/2)، القاموس المحيط (274/1)، و ينظر أيضا مقالات مع الصور في النت منها مقال في موقع إسلام أون لاين، <https://archive.islamonline.net>، ومقال بموقع المعرفة، www.marefa.org، ومقال بموقع ويكيبيديا، www.wikipedia.org.

^د ينظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (54/4).

اهتمَّ عضد الدولة بترميم بغداد وإعادة بناء ما تهدّم من مساجدها وأسواقها، ووَزَّعَ الأموال على الأئمة والمؤذنين والعلماء والقُرَّاء والغرباء والضَّعفاء الذين يأوون إلى المساجد، وأنشأ الحدائق والمنتزهات، وأمر بتنظيف مجاري الأنهار، وبناء الجسور، وحفر الترغ والأخاديد، وأقام المسنيات (آلات لتوجيه المياه)، وفتح أقنية جديدة فسال الماء يروي الأرض، لكي يمنع النَّاس من الاستبداد بالأقنية والمياه، ووضع عليها الحراس بحيث لا يعتدي أحد على حق غيره. كذلك اهتم بإقامة العدل بين النَّاس والفلاحين، فأبطل الضرائب المزيدة على الفلاحين ورفع الظلّامات، وأجاب شكوى المشتكين، ولم يراع بذلك الجنّد، بل طلب منهم تأدية ما عليهم، ثمَّ إنّه نظر في حال المزارعين، فوجد أنّهم لا يستطيعون تأدية الضرائب في المواعيد المحدّدة، لأنّ المحصول كان يأتي بعد هذه المواعيد، فأخَّرها إلى ميعاد سماه (النيروز العضدي)، وهو يأتي في وقت يكون محصول الأرض فيه قد ظهر وبان، كما أقام قصوراً له، منها قصرٌ في شيراز فيه ثلاثمائة غرفة، وهو قصر عظيم، وفيه خزائن كتب هائلة مفتوحة للعلماء، وأصلح الطرقات، وبخاصة طريق العراق - مكة، وأذن لوزيره النصراني نصر بن هارون في بناء وترميم الكنائس والأديرة، وإطلاق الأموال لفقرائه.^١

^١ ينظر ملخص حوادث عهد البويهيين وما فيه من أحداث المنتظم في تاريخ الأمم والملوك (14/150، 155 وما بعدها)، الكامل في التاريخ (7/157)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (1/192)، (4/54)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي (8/92)، (9/10، 17، 374)، (10/245)، البداية والنهاية (15/398، 410 إلى 413)، تاريخ ابن خلدون (3/541، 554) (4/571)، موجز التاريخ الإسلامي منذ عهد آدم ﷺ إلى عصرنا الحاضر (1/229)، مقال في النت باسم الدولة البويهية الشيعية منشور بتاريخ 15/07/2008 بموقع قصة الإسلام - إشراف د راجب السرجاني، مقالين في النت باسم "قيام الدولة البويهية ثمَّ تطور نشأتها وسيطرتها على الخلافة" ليوסף كاظم ججيل الشمري منشور بتاريخ 04/06/2011م بموقع أساتذة كلية التربية بجامعة بابل بالعراق.

ترجمة المؤلف.

المطلب الأول : نسب المؤلف وحياته العلمية.

المطلب الثاني : تلاميذ المؤلف ومصنفاته.

المطلب الثالث : وفاة المصنّف وثناء العلماء عليه

ترجمة المؤلف

يُعدّ المؤلف من العلماء الذين تضاربت فيهم أقوال بعض العلماء، ووقع الخلاف في ذمّهم ومدحهم، وذلك لا لأجل مذهبه أو آرائه الفقهية، وإنّما لمعتقده وآراءه العقدية التي تمثّل أعظمها في كتابه "إبطال التّأويلات"، فمن كان على مذهبه في العقيدة من الميل إلى إثبات الصّفات على ما يليق بالله من غير تمثيل ولا تعطيل وذمّ التّأويل، عظّم أبا يعلى ومدحه في العموم، وهذا ما عليه غالب الحنابلة خاصة في عصره، وأمّا من مال نحو التّأويل وعدّ الإثبات في بعض الصّفات هو عين التشبيه والتّجسيم ذمّ المصنّف وشنّع عليه، ونبزه ببعض الألقاب السيّئة حتّى ينقّر الناس من مذهبه.

- المطلب الأول: نسب المؤلف وحياته العلمية

هو شيخ الحنابلة الإمام العالم أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء صاحب التّصانيف المفيدة في المذهب، والفراء نسقب إلى خياطته م الفراء والتّجارة بها، واشتهر بعد ذلك بأبي يعلى، وكان مولده في شهر محرم في بغداد من سنة 380هـ. وكان والد أبي يعلى من أعيان الحنفية، فمات ولأبي يعلى عشرة أعوام، فلقنه مقرئه العبادات من مختصر الخرقى، ولما أراد الاستزادة من الفقه، تحوّل إلى حلقة أبي عبد الله بن حامد شيخ الحنابلة، فصحبه أعوامًا، وبرع في الفقه وتصدّر بأمره للإفادة سنة 402هـ، وكان أول سماعه للحديث سنة 385هـ، واجتمع له من الشيوخ الكثير من أشهرهم:

1- أبو الحسن علي بن عمر الحربي الشكّري ت: سنة 386هـ. 2- أبو القاسم عبد الله بن محمد بن إسحاق بن حبابه ت: سنة 389هـ. 3- أبو القاسم إسماعيل بن سعيد بن محمد المجدّل، أخذ عنه الحديث ت: سنة 392هـ.

4- عبد الله بن أحمد بن علي، أبو القاسم الصَّيْدَلَانِي ت: سنة 398هـ. 5- الحسن بن حامد بن علي بن مروان، أبو عبد الله البغدادي، ت: سنة 403هـ، وكان من المشايخ الذين لازمهم القاضي وتأثر بهم كثيراً. 6- محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم، الحاكم أبو عبد الله النيسابوري، صاحب المستدرک على الصَّحَّاحِينَ، ت: سنة 405هـ. 7- أم الفتح أمة السَّلام بنت القاضي أبي بكر أحمد بن كامل بن خلف بن شجرة المتوفاة سنة 390هـ وغيرهم.

وقد ولي أبو يعلى القضاء بدار الخلافة، مع قضاء حِرَّان وحلوان، وذلك بعد وفاة رئيس القضاة أبي عبد الله ابن ماکولا سنة 447هـ، واستمر في القضاء إلى وفاته، وقد تلا بالقراءات العشر، وكانت له المنزلة الرفيعة عند الإمامين القادر بالله، والقائم بأمر الله، وكان عليه المعوَّل عند أصحابه الحنابلة في التدريس والتصنيف والإفتاء، والفقهاء على اختلاف مذاهبهم وأصولهم يجتمعون عنده وينتفعون به. وكان ذا عبادة وتهجدٍ، متعففاً، نزه النفس، كبير القدر، ثخين الورع. وأملى عدة مجالس إلاَّ أنَّه -رحمه الله- لم يكن له باع طويل في معرفة الحديث وعلمه، ولذا ربَّما احتجَّ بالضعيف والموضوع، وقد انتقده بعض العلماء في أحاديث كتبه لكاتب الجوزي ت: 597هـ، في "دفع شبه التشبيه"، وفي "التحقيق في مسائل التعليق" ^أ.

وللقاضي أبي يعلى ثلاثة أبناء. -أولهم أبو القاسم عبيد الله، وهو الابن الأكبر في أولاد أبي يعلى، ولد يوم السبت السابع من شعبان سنة ثلاث وأربعين وأربعمائة، سمع الحديث من أبي محمد الجوهري ووالده السعيد وجدّه لأمه وغيرهم، ورحل في طلب العلم والحديث إلى البلاد: واسط والبصرة والكوفة وعكبرا والموصل والجزيرة وأمد وغير ذلك، وكان أبو يعلى يأمّم به في صلاة التراويح إلى أن توفي، وهو الذي تولّى الصَّلَاة على والده بجامع المنصور، وتوفي سنة تسع وستين وأربعمائة ^أ. - وثانيهم هو القاضي أبو الحسين محمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الفراء وُلد ليلة النصف من شعبان سنة إحدى وخمسين وأربعمائة، قرأ ببعض التروايات على أبي بكر الخياط. وسمع الحديث من أبيه، وعبد الصَّمَد بن المأمون، وأبي الحسين بن المهدي، وابن النقوم، وأبي بكر الخطيب، والعاصمي، وطبقتهم، وتوفي والده وهو صغير، ففتقّه على الشريف أبي جعفر، وبرع في الفقه، وأفتى وناظر، وكان عارفاً بالمذهب، متشدداً في السنّة، وله تصانيف كثيرة في الفروع والأصول، وغير ذلك، وفي ليلة الجمعة ليلة عاشوراء سنة ست وعشرين وخمسمائة، دخل عليه اللصوص في

^أ ينظر تاريخ بغداد (55/3)، طبقات الحنابلة (193/2)، تاريخ دمشق لابن عساكر (354/52)، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك (98/16)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي (101/10)، سير أعلام النبلاء (89/18)، البداية والنهاية (10/16)، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد (395/2)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (252/5).

^ب ينظر طبقات الحنابلة (235/2).

بيته ليلاً وكان وحيداً، فُلخذوا ماله وقتلوه. وُدُن عند أبيه بمقبرة باب حرب. وكان يوماً مشهوداً. وقدّر الله ظهور قاتليه، فقتلوا كلُّهم ^أ.

وآخرهم القاضي محمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن أحمد بن خلف بن الفراء، أبو خازم، وهو الابن الأصغر لأبي يعلى، ويشترك مع أخيه أبي الحسين في الاسم ويخالفه في الكنية، وُلد في صفر سنة سبع وخمسين وأربعمائة، وسمع الحديث من أبي جعفر بن المسلمة، وابن المأمون، وجابر بن ياسين، وأجاز له والده ولأخيه أبي الحسين، وقرأ الفقه على القاضي يعقوب ولازمه، وعلّق عنه، وبرع في معرفة المذهب والخلاف والأصول، ومن مصنفاته: "شرح الحرقي"، "ورؤوس المسائل"، "والتبصرة" وغير ذلك. توفي يوم الإثنين 29 صفر سنة سبع وعشرين وخمسمائة، وصُلّي عليه بجامع القصر، ودفن بداره بباب الأزج، ثمّ نقل فُدُن عند أبيه ^أ.

المطلب الثاني : تلاميذ المؤلف ومصنّفاته.

انتهت إلى أبي يعلى الإمامة في الفقه، وكان عالم العراق في زمانه، مع معرفة بعلوم القرآن وتفسيره والنظر والأصول، وهو آخر من حدّث عن أبي القاسم موسى السراج، فحدّث بكتب كثيرة وأفتى ودّرس، وكان عنده مصنّفات قد تفرّد بها، منها كتاب "الزاهر" لابن الأنباري، فإنه حدّث به عن ابن سويد عنه، وكتاب "المطر" لابن دريد، وكتاب "التفسير" ليحيى بن سلام وغير ذلك، حتّى حدّث عنه الجلّة من القدماء كالمقرئ أبي علي الأهوازي، وتخرّج به الأصحاب وتلمذ عليه الكثير، وقال فيه ابنه أبو الحسين: "فأمّا عدد أصحابه الذين سمعوا منه الحديث فالعدد الكثير والجم الغفير ^د، ومن أشهر تلاميذه

1- أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي ت: 463هـ ^ن.

^أ ينظر ذيل طبقات الحنابلة (391/1)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي (453/11).

^ب ينظر تاريخ بغداد (49/3، 55)، إكمال الإكمال لابن نقطة (558/4)، ذيل طبقات الحنابلة (410/1).

^د ينظر طبقات الحنابلة (204/2).

^{هـ} ينظر المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي (129/16)، سير أعلام النبلاء (270/18)، البداية والنهاية لابن كثير (27/16).

- 2- أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوزاني البغدادي، ت: 510هـ^أ.
- 3- أبو الوفاء علي بن عقيل الظفري البغدادي، الفقيه الأصولي عالم العراق وشيخ الحنابلة ببغداد في وقته ت: 513هـ^إ.
- 4- أبو الحسين محمد بن محمد بن الفراء ابن أبي يعلى، صاحب كتاب "طبقات الحنابلة"، ت: 526هـ^د.
- 5- الحسن بن أحمد بن عبد الله، الفقيه أبو علي ابن البناء البغدادي الحنبلي، صاحب التصانيف والتخارج ت: 471هـ^ن.
- 6- عبد الخالق بن عيسى بن أحمد بن محمد بن عيسى بن أحمد بن موسى بن محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم.
- الشريف أبو جعفر بن أبي موسى الهاشمي الفقيه، ت: 470 هـ، وهو إمام الطائفة الحنبلية في زمانه بلا مدافعة. وهو أجل أصحاب القاضي أبي يعلى^و.
- 7- أحمد بن علي بن الحسن بن البناء، أبو غالب، البغدادي. المعروف بمسند العراق ومسند بغداد، ت: 527 هـ^و.
- 7- أبو العز أحمد بن عبيد الله بن محمد السلمي، المعروف بابن كادش العكبري، ت: 526 هـ وغيرهم كثير^و.

^٦ ينظر المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي (152/17)، سير أعلام النبلاء (348/19)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي (140/11)، البداية والنهاية لابن كثير (231/16).

^٧ ينظر المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي (148/17)، تاريخ الإسلام (203/11)، سير أعلام النبلاء (443/19)، البداية والنهاية لابن كثير (241/16)، ذيل طبقات الحنابلة (316/1).

^د ينظر المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي (274/17)، سير أعلام النبلاء (601/19)، والنهاية لابن كثير (293/16)، ذيل طبقات الحنابلة (391/1)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (130/6).

^٨ ينظر طبقات الحنابلة (243/2)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي (200/16)، تاريخ الإسلام (324/10)، سير أعلام النبلاء (380/18).

^و ينظر طبقات الحنابلة (237/2)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي (195/16)، تاريخ الإسلام (292/10)، سير أعلام النبلاء (546/18)، البداية والنهاية لابن كثير (69/16).

^٩ ينظر المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي (277/17)، سير أعلام النبلاء (603/19)، تاريخ الإسلام (456/11)، ذيل طبقات الحنابلة (268/1).

^{١٠} ينظر تاريخ بغداد للخطيب (55/3)، طبقات الحنابلة (193/2)، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك (98/16)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي (101/10)، سير أعلام النبلاء (89/18)، البداية والنهاية (10/16)، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد (395/2)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (252/5).

وأما التصانيف فكان فيها صاحب الريادة والسبق، إذ كانت له اليد الطولى فيه، فقد صنّف الكثير من الكتب منها المطبوع والمخطوط والمفقود، حتّى أنّ ابنه لم يستطع أن يستوعبها فقال: "فأما عدد مصنّفاته فكثيرة، فنشير إلى ذكر ما يتيسر منها"^أ، ومن أشهرها^أ:

- 1- الروايتين والوجهين: وهو مطبوع في أجزاء ثلاثة وموضوعه في ذكر الآراء المختلفة عن الإمام أحمد والتّرجيح بينها، وأغلبه في مسائل الفقه، وقد سبق الإشارة إليه في المقدمة.
- 2- شرح مختصر الخرقبي^ح عبد الله الروقي في رسالة علمية من كتاب النّكاح إلى باب العتق في جامعة أم القرى.
- 3- العدة في أصول الفقه، مطبوع بتحقيق أحمد بن علي سير مباركي بالسعودية، وقد سبق التنبيه عليه.
- 4- مختصر العدة: والظاهر أنّه مفقود.
- 5- مسائل الإيمان: وهو مطبوع في رسالة علمية كما سبق الحديث عنه في المقدمة.
- 6- المعتمد: وهو كتاب كبير في العقائد، وقد اختصره في مختصر المعتمد، وأصل الكتاب مفقود حسب علمي.
- 7- مختصر المعتمد: وهو مطبوع في رسالة علمية كما سبق الحديث عنه في المقدمة.
- 8- الأحكام السلطانية، مطبوع عدّة طبعات وأشهرها للدكتور محمد أبو فارس.
- 9- الجامع الصغير: هناك نسخة في مكتبة وزارة الأوقاف بالكويت برقم: 260 وحقّق في رسالة علمية بجامعة الإمام^د.
- 10- الجامع الكبير: عمل قطعة منه والظاهر أنّه لم يكمله^ن. والظاهر أنّه لجمع أقوال الإمام أحمد.
- 11- التّعليق: ويسمى أيضًا "الخلاف الكبير"، حُقّق كتاب الحج منه في رسالة جامعية^و.

^أ ينظر طبقات الحنابلة (205/2).

^ح مجمل كتب المؤلّف مأخوذة من طبقات الحنابلة (205/2)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي (101/10)، سير أعلام النبلاء (91/18).

^د ينظر المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد وتخرجات الأصحاب (809/2).

^ن ينظر نفس المرجع (809/2).

^و ينظر نفس المرجع (809/2).

12- إبطال التّأويلات لأخبار الصّفات وهو هذا كتاب، وقد أورد مواضع منه ابنه أبو الحسين في طبقاته.

13- المجرّد في المذهب صنفه قديماً، واختصره أبو طالب عبد الرّحمن بن عمر الضرير البصري، ت: 684هـ، وأبو الفتح عبد الوهاب بن أحمد بن جلبة الحراني البغدادي، قتيل الروافض سنة 476 هـ، ومختصر أبي طالب من مصادر المرادوي في الإنصاف¹. والظاهر أنّ الكتاب مفقود. 14- إيضاح البيان في مسألة القرآن، وهذا الكتاب من الكتب المفقودة لأبي يعلى.

15- كتاب الطب: تكلم فيه عن أحكام الطب والتطبيب عند الحنابلة كالحجامة والرّقية والكحل... وأحكام النظر في العورات بين الرجل والمرأة. وقد طبع مؤخرًا لأول مرّة بتحقيق أبي جنة الحنبلي ومصطفى القبّاني بدار الأوراق الثقافية.

16- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: طبع مؤخرًا أيضًا، ولأوّل مرّة بتحقيق أبي جنة الحنبلي ومصطفى القبّاني بدار الداوة للنشر.

وله غير ذلك من الكتب "المقتبس" و"عيون المسائل"، و"الرد على الأشعرية"، و"الرد على الكرامية"، و"الرد على المجسمة"، و"الرد على السالمية" وقد سمّى ابنه أبو الحسين ما تيسر له منها، فذكر ما يقارب 60 مصنّفًا.

المطلب الثالث: وفاة المصنّف وثناء العلماء عليه

توفي الإمام أبو يعلى في ليلة الإثنين بين العشاءين التاسع عشر من شهر رمضان في مسقط رأسه بغداد سنة 458هـ، عن عمر يناهز الثماني وسبعين سنة قضاهما في تعليم العلم والدّين، وبذله للنّاس، وكانت حياته كلّها اجتهاد وبذل وعطاء- رحمه الله-، وغسّله الشريف أبو جعفر بوصية إليه، وكان من وصيته إليه أن يكفّن في ثلاثة أثواب، وأن لا يدخل معه القبر غير ما غزله لنفسه من الأكفان، ولا يُجرّق عليه ثوب، ولا يُتعد لعزاء، وقد عُطّلت الأسواق لموته، ومشى مع جنازته القضاة والأعيان من الفقهاء والشهود كالقاضي أبي عبد الله الدامغاني وأبي منصور بن يوسف وأبي عبد الله ابن جردة ونقيب الهاشميين أبو الفوارس طراد، وأرباب الدولة، وصلى عليه ابنه أبو القاسم عبيد الله يوم الاثنين بجامع المنصور، وهو يومئذ ابن خمس عشرة سنة، وأفطر جماعة ممن تبعه لشدة الحر وما استطاعوا مواصلة الصّيام، لأنه دفن في اليوم الثالث عشر من آب، وقبره ظاهر بمقبرة باب حرب، وقيل إنه لم يُر في جنازة بعد جنازة أبي الحسن القزويني الزاهد الجمع

¹ ينظر المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد وتخرجات الأصحاب (708/2).

و لم يذكره الدكتور محمد أبو فارس في كتابه "القاضي أبو يعلى وكتابه الأحكام السلطانية بتمامه، وإتّما ذكر "إيضاح البيان" ولم يعرّف به أو بمادته (1/245 إلى 248)، وذكره ابن تيمية في مجموع الفتاوى في مواضع منها (6/158) ونقل منه مسائل.

الذي حضر جنازته، وقد حضره عالم كثير جداً يفوت الإحصاء. ورأي في المنام فقبل له: "ما فعل الله بك؟ فقال وجعل يعدّ بأصابعه رحمي، وغفر لي، ورفع منزلتي، وأكرمني. فقبل له: بالعلم؟ فقال: بالصّدق.^١

وقد كان المصنّف رجلاً فاضلاً زاهداً رجاءاً إلى الحقّ أينما وجدته، ولذا يوجد له في كثير من المسائل قولان قول في أوّل مشواره العلمي، وقول في آخر مشواره العلمي حيث يعلن فيه التّراجع عن قوله الأوّل، وهذا ممّا زاد في منزلة المؤلّف العلمية فكان يوصف بالإمام والقاضي. كما أثنى عليه العلماء الثناء العاطر، وترحموا عليه التّرحم الطويل، فقال عنه الخطيب البغدادي: "كتبنا عنه، وكان ثقة"^٢، وكان تلميذه أبو علي ابن البناء لا يذكره إلاّ ويصفه بالإمام، كقوله: "وجمعها شيخنا الإمام أبو يعلى نصر الله وجهه"^٣، وكقوله: "وعلى نحو هذا سلك شيخنا الإمام أبو يعلى رضي الله عنه".^٤

وقال عنه ابنه أبو الحسين ابن أبي يعلى: "كان عالم زمانه، وفريد عصره، ونسيج وحده، وقريع دهره، وكان له في الأصول والفروع القدم العالي، وفي شرف الدّين والدنيا المحل السامي، والخطر الرفيع عند الإمامين القادر والقائم عليهما السلام، وأصحاب الإمام أحمد عليهما السلام له يتبعون، ولتصانيفه يدرسون، وبقوله يفتنون، وعليه يعولون، والفقهاء على اختلاف مذاهبهم وأصولهم كانوا عنده يجتمعون، ولمقاله يسمعون ويطيعون، وبه ينتفعون وبالاهتمام به يقتدون، وقد شوهد له من الحال ما يغني عن المقال".^٥

وقال عنه ابن الجوزي: "وكان من سادات الثّقات ... وكان إماماً في الفقه، له التّصانيف الحسان الكثيرة في مذهب أحمد، ودرّس وأفتى سنين، وانتهى إليه المذهب، وانتشرت تصانيفه وأصحابه، وجمع الإمامة والفقه والصّدق وحسن الخلق والتّعبد والتّقشّف والخشوع وحسن السمّت والصمت عمّا لا يعني واتّباع السلف"^٦، قال عنه الدّهلي: "صاحب التّصانيف،

^١ ينظر تاريخ بغداد (55/3)، طبقات الحنابلة (216/2)، تاريخ دمشق لابن عساكر (354/52)، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك (98/16)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للدّهلي (101/10)، سير أعلام النبلاء (91/18)، البداية والنهاية (11/16).

^٢ ينظر تاريخ بغداد للخطيب (55/3).

^٣ ينظر المختار في أصول السنة (149/1).

^٤ ينظر نفس المصدر (164/1).

^٥ ينظر طبقات الحنابلة (193/2)، تاريخ بغداد (55/3).

^٦ ينظر المنتظم في تاريخ الأمم والملوك (99/16).

وفقيه العصر، كان إمامًا لا يدرك قراره ولا يشقّ غباره" ^١، وقال أيضا: "أفتى ودرّس، وتخرّج به الأصحاب، وانتهت إليه الإمامة في الفقه، وكان عالم العراق في زمانه" ^٢.

وقال ابن كثير: "شيخ الحنابلة ومّمهد مذهبهم في الفروع" ^٣.

وقال أبو إسحاق ابن مفلح: "علامة الزّمان قاضي القضاة أبي يعلى، كان عالم زمانه وفريد عصره وأوانه، كان له في الأصول والفروع القدم العالي، وفي شرف الدّين والدنيا المحل السامي، ولم يزل أصحاب أحمد له يتّبعون، ولتصانيفه يدرسون، ويقولون يقولون، والفقهاء على اختلاف مذاهبهم وأحوالهم كانوا عنده مجتمعون، ولمقاتته يسمعون ويطيعون، وبه ينتفعون، وبالائتمام به يقتدون" ^٤.

ونقل ابن تيمية عن القاضي يعقوب البرزبيني أنّه قال: "وينبغي أن يعلم أنّ ما سطرته في هذه المسألة، أنّ ذلك ممّا استفدته وتفّرّع عندي من شيخنا وإمامنا القاضي أبي يعلى بن الفراء، وإن كان قد نصر خلاف ما ذكرته في هذا الباب فهو العالم المقتدى به في علمه ودينه، فإنّي ما رأيت أحسن سمّا منه، ولا أكثر اجتهادا منه، ولا تشاغلا بالعلم مع كثرة العلم والصّيانة والانقطاع عن النّاس، والزّهادة فيما بأيديهم، والقناعة في الدنيا باليسير، مع حسن التّجمل وعظم حشمته عند الخاص والعام، ولم يعدل بهذه الأخلاق شيئا من نفر من الدنيا" ^٥.

مذهب أبي يعلى في العقيدة

المطلب الأول : مذهب أبي يعلى في معنى المتشابه.

المطلب الثاني : مذهب أبي يعلى في معنى التّأويل.

المطلب الثالث : مذهب أبي يعلى في الصّفات.

^١ ينظر العبر في خبر من غير للذهبي (309/2).

^٢ ينظر سير أعلام النبلاء (90/18).

^٣ ينظر البداية والنهاية (10/16).

^٤ ينظر المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد (395/2).

^٥ ينظر مجموع الفتاوى (83/12).

المبحث الثالث: مذهب أبي يعلى في العقيدة

للتعرف على مذهب أبي يعلى في الصفات لا بد أن أقسم هذا المبحث إلى ثلاثة محاور مهمة وهي كالآتي:

المطلب الأول: مذهب أبي يعلى في معنى المتشابه

قال المصنّف في كتابه "آي الكتاب قسمان: أحدهما محكم تأويله تنزيله، يفهم المراد منه بظاهره، وقسم هو متشابه لا يعلم تأويله إلا الله، ولا يوقف على معناه بلغة العرب، بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾⁷، وقوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ﴾^٨، فالواو ههنا للاستئناف، وليست عاطفة، كذلك أخبار الرسول ﷺ، جارية هذا المجرى، ومنزلة على هذا التنزيل، منها البين المستقلّ في بيانه بنفسه، ومنها ما لا يوقف على معناه بلغة العرب". فمن هذه العبارات وأحواتها يمكن أن أقول إنّ المصنّف يذهب إلى أنّ المتشابه هو كلُّ ما لا يمكن أن نفسّر معناه بالاعتماد على لغة العرب، وقصد بذلك آيات وأحاديث الصفات في الدرجة الأولى، حيث قسّم معاني الكلمات والجمل في المتشابه إلى قسمين. معاني لغوية يمكن الوصول إليها بالاعتماد على لغة العرب، ومعاني شرعية لا يمكن الوصول إليها إلاّ بتنصيص الشّرع، وهذا النوع الأخير هو الذي قصده المصنّف بالمتشابه في كتابه، إذ لا يوجد في الشّرع على حد قوله ما يوضّح أخبار الصفات ويبين معناها إلاّ ما كان من القليل النّادر، أي أنّ أخبار الصفات لها معانٍ شرعية لا يعلمها إلاّ الله وحده، وأمّا معانيها اللّغوية فيمكن الوصول إليها، والدليل على ذلك قول المصنّف: "والذي روي عن ابن عباس والحسن، فالكلام عليه من وجهين: أحدهما أنه يجتمل أن يكون هذا التفسير منهما على مقتضى اللّغة، وأنّ السّاق في اللّغة هو الشّدة، ولم يقصد بذلك تفسيره في صفات الله تعالى في موجب الشّرع^٩، واستعمل المصنّف أيضاً لفظ "المعنى في الشاهد" أي المعنى اللّغوي، كما استعمل لفظ "الحد أو المعنى في الخبر" كناية عن المعنى الشرعي، فقال مثلاً: "فهذا حد الفراش في الشاهد، فأما الفراش المذكور في الخبر فلا نعقل معناه كغيره من الصفات^{١٠}. وكأنّ المصنّف ربط المعنى اللّغوي الذي يمكن أن يعلم معناه هو معناه في الشاهد أي في المخلوق، ولكن بقيد عدم المماثلة والتشبيه، كما أكثر

⁷ سورة آل عمران : الآية [7].

^٨ نفس الآية السابقة.

^٩ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (160/1).

^{١٠} ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (149/1).

المصنّف بهذه القيود في الإثبات، وأما المعنى الشرعي فهو الخاص بالخالق، وكأنّه يريد حقيقة الصّفة وكيفيتها المتعلّقة بالله فهذا لا علم للبشر به .

وهذا كلّه يدل على أنّ المصنّف قصد بالتأويل الذي لا يعلمه إلاّ الله هو المعنى الشرعي أو الاصطلاحي في الآية، وأنّ الظاهر الذي يجب أن تحمل عليه الآيات هو المعنى اللّغوي للألفاظ، بقيد أن يكون هذا المعنى اللّغوي هو المتبادر إلى الذهن أولاً من دون قرينة، وأما المعنى الذي يتبادر إلى الذهن ثانياً بقرينة، فهو من التّأويل، فلا يسار إليه إلاّ إذا استحال المعنى الأوّل. ولذا لما قرّر المصنّف في بداية الكتاب أنّ المتشابه لا يمكن أن يدرك معناه إلاّ الله وحده، فإنّه سرعان ما اضطرب بعدها فأصبح يثبت ظواهر نصوص الصّفات التي تدل على معان، كقوله في أوّل الكتاب "الصّحابة ومن بعدهم من التّابعين حملوها على ظاهرها ولم يتعرضوا لتأويلها، ولا صرفها عن ظاهرها،^أ" وقال أيضاً: "دليل آخر على إبطال التّأويل، وذلك أن من حمل اللفظ على ظاهره حمله على حقيقته، ومن تأوله عدل به عن الحقيقة إلى المجاز، ولا يجوز إضافة المجاز إلى صفاته."^ب، وقال في القسم الثاني: "واعلم أنه ليس في حمل هذا الخبر على ظاهره ما يحيل صفاته، ولا يخرجها عما تستحقه، لأننا ثبت كفا كما أثبتنا يدين وسمعاً وبصرًا ووجهًا، لا على وجه الجوارح والأبعض^ج ومن أجل ذلك أنكر عليه بعض العلماء هذا الاضطراب، وظنوا أنّ ذلك تناقض واضطراب منه، فقال ابن الجوزي: "الثاني أنهم قالوا إن هذه الأحاديث من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله تعالى، ثمّ قالوا نحملها على ظواهرها، فواعجباً ما لا يعلمه إلا الله، أيّ ظاهر له؟ فهل ظاهر الاستواء إلاّ القعود، وظاهر التّزول إلاّ الانتقال^د، وقال ابن تيمية: "ثمّ هؤلاء منهم من يقول: المراد بها خلاف مدلولها الظاهر والمفهوم، ولا يعرف أحد من الأنبياء والملائكة والصّحابة والعلماء ما أراد الله بها، كما لا يعلمون وقت السّاعة، ومنهم من يقول: بل تجري على ظاهرها، وتحمل على ظاهرها، ومع هذا فلا يعلم تأويلها إلا الله، فيتناقضون حيث أثبتوا لها تأويلاً يخالف ظاهرها، وقالوا - مع هذا - إنها تحمل على ظاهرها، وهذا ما أنكره ابن عقيل على شيخه القاضي أبي يعلى في كتاب ذم التّأويل^ه .

وإن كنت لا أبرئ ساحة المصنّف من الاضطراب الذي وقع فيه بالنّسبة إلى الحقيقة والواقع، كما أشار إليه بعض العلماء، لأنّه - رحمه الله - لم يثبت على قدم واحدة، ولم يمش على سنن واحد في معنى الظاهر الذي قرّره في أوّل الكتاب

أ ينظر إبطال التّأويلات الجزء المطبوع (71/1).

ب ينظر إبطال التّأويلات الجزء المطبوع (74/1).

ج ينظر إبطال التّأويلات الجزء المطبوع (149/1).

د ينظر دفع شبه التشبيه (104/1).

ه ينظر درة التعارض (16/1).

كما سيأتي بيانه، إلاّ أي أردت أن أبيّن أنّ المصنّف اعتمد على أصل خاطئ في أوّل الكتاب، بنى ومشى عليه في أبواب الصّفات، فظهر منه لأجل ذلك الاضطراب والتناقض في معنى المتشابه، لا أنّه رجل لا يدري ما يخرج من عقله، أو لا يدري ما يقول، كما وصفه به بعض العلماء أمثال ابن الجوزي حيث قال: "ويقولون" تحمل على ظاهرها وليست جوارح، وهل يجوز لعقل أن يثبت لله تعالى خلفاً وأماماً وفخداً، ما ينبغي أن يحدث هؤلاء، ولأنّنا قد عرفنا الفخذ، فيقال ليس بفخذ، والخلف ليس بخلف، ومثل هؤلاء لا يحدثون، فإنّهم يكابرون العقول، وكأنّهم يحدثون الأطفال" ^أ، وقال أيضاً: "قال القاضي أبو يعلى المحسّم وغير ممتنع حمل الخبر على ظاهره في أن ذاته تملأ العرش، ثمّ قال لا على شغل مكان، قلت ومن يخلط هذا التخليط لا يكلم" ^أ.

المطلب الثاني: مذهب أبي يعلى في معنى التّأويل

كان لزاماً على من أراد التعرّف على مذهب أبي يعلى في باب الصّفات أن يتعرّف أيضاً على مذهبه في معنى التّأويل الذي أراد إبطاله، وهل قال به؟، وقد مضى أنّ لفظ التّأويل استعمل في معان ثلاث بمعنى التّفسير وبمعنى حقيقة الشيء وبمعنى المجاز ^د. فما هو معنى التّأويل الذي أراد المصنّف؟.

والذي ظهر لي من خلال البحث والتأمّل أنّ المصنّف أراد في كتابه المعنى الثالث أي صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى محل خفي لقريظة دلّت على ذلك، والذي أرشدني إلى ذلك عدّة أدلة من كتابه وأقواله منها:

١ - أنّ المصنّف أراد في كتابه هذا إبطال ورد تأويلات الصّفات التي ذهب إليها ابن فورك في كتابه "مشكل الحديث وبيانه" وقد سمّاه "كتاب تأويل الأخبار"، فقال: "الذي سمّاه كتاب تأويل الأخبار جمع فيه هذه الأخبار وتأولها... ^أ، ومن المعلوم أنّ ابن فورك ذهب في كتابه إلى هذا المعنى من حمل صفات الله الدّاتية والخبرية كالوجه واليدين والعين، وكذا الفعلية كالاستواء والتّزول والإتيان في الأحاديث على المجاز لا على الحقيقة كما هو مذهب الأشاعرة، حيث قال في مقدّمة كتابه دفاعاً عن أهل الحديث: "وتظنّ أنّ هذه الفرقة احتملت ذلك لاعتقادها حقائق معاني هذه الألفاظ على حسب المعهود

^أ ينظر دفع شبه التشبيه (178/1).

^ب ينظر دفع شبه التشبيه (249/1).

^د ينظر الصفحة (30/1 إلى 38) من قسم الدراسة في الفصل التمهيدي هذا الكتاب.

^{هـ} ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (42/1).

من أحوال الخلق، المعروف من صفاتهم وجوارحهم وأدواتهم، واشتغلت بذلك، وهي ذاهبة عن معانيها غافلة عن المقاصد فيها"^١، وقال أيضًا متحدثًا عن الأخبار النبوية: "ومنها المفتقر في بيانه إلى غيره، وذلك على حسب عادة العرب في خطابها وعرف أهل اللغة في بيانها، إذ لم يكن كلُّ خطابهم جليًّا بيِّنًا مستغنيًا عن بيان وتفسير، ولا كلُّه خفيًّا مستحيلاً يحتاج إلى بيان وتفسير من غيره.... وإنه متى زعم أن للآي المتشابهة التي وردت في الكتاب معنى وطرفًا من جهة اللغة تُنزل عليها، وتُصحَّح بها من حيث لا يؤدي إلى شبهة ولا إلى تعطيل، فكذلك سبيل هذه الأخبار والتطرق إلى تنزيل معانيها، وتصحيح وجوهها على الوجه الذي يخرج عن التشبيه والتعطيل"^١.

٢ أنَّ المصنّف صرّح في عدّة مواضع من كتابه أنّ التّأويل في أحاديث الصّفات هو مذهب الأشاعرة، وأنّه مخالف للصواب والحقّ الذي يدين الله به، وهو عدم التّأويل، وكقوله: "ولا التشاغل بتأويلها على ما ذهب إليه الأشعرية، والواجب حملها على ظاهرها"^٢، وكقوله: "دليل آخر على إبطال التّأويل أنّ أبا الحسن الأشعري وأصحابه، مثل أبي بكر ابن الباقلاني وأبي بكر ابن فورك وأبي علي ابن شاذان قد أثبتوا صفاتٍ لم يعقلوا معناها، ولم يحملوها على مقتضى اللّغة كالوجه واليدين والعين، ولم يحملوا الوجه على جملة الدّات، واليدين على التّعمتين، ولا العين على المرأى، بل أثبتوها صفات ذات، لورود الشرع بها، وقد صرّحوا بهذا في كتبهم، ورأيت بعضهم يأبى ذلك، ويتأوّل هذه الصّفات"^٣.

٣ أنّ أبا يعلى صرّح بمعنى التّأويل ومعنى الحقيقة في كتابه، وأنّ الحقيقة هي الحمل على الظاهر القريب، وأمّا التّأويل فهو الحمل على المجاز، ولا يجوز استعمال المجاز في صفات الله، فقال في كتابه: "دليل آخر على إبطال التّأويل، وذلك أن من حمل اللّفظ على ظاهره حمله على حقيقته، ومن تأوّل عدل به عن الحقيقة إلى المجاز، ولا يجوز إضافة المجاز إلى صفاته"^٤، وقال أيضًا: "لأن الحقيقة في هذه التّسمية خلاف ذلك، ولا يجوز إضافة المجاز إلى صفات الله، لأن المجاز لا

^١ ينظر مشكل الحديث وبيانه (39/1).

^٢ ينظر مشكل الحديث وبيانه (43/1، 44).

^٣ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (43/1).

^٤ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (44/1).

^٥ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (74/1).

حقيقة له "أ"، وقل أيضاً: "وأما قول الشاعر فهو على طريق المجاز، فلا يجوز استعماله في صفات الله تعالى، لأنه لا حقيقة للمجاز" أ، وهذا صريح في معنى التّأويل عند أبي يعلى، وأنه هو المعنى الثالث.

٤ - إنَّ أبا يعلى فرّق بين الحقيقة والمجاز، وصرّح بأنَّ الأصل في الكلام العربي هو الحقيقة لا المجاز، وكقوله: "ولا يصحّ قولهم "إنّ ذلك مجاز"، لأنّ الأصل في كلامهم الحقيقة، فمدّعي المجاز يحتاج إلى دليل" D. وكقوله: "ولا يجوز إضافة المجاز إلى صفات الله، لأنّ المجاز لا حقيقة له" A، وقوله: "سئل ابن عباس: هل رأى محمد ربه؟ قال: نعم، قال: كيف رآه؟ قال: في صورة شاب دونه ستر من لؤلؤ، كان قدم اه في خضرة، فقلت أنا لابن عباس: أليس هو من يقول: ﴿لَا

تُدْرِكُهُ الْأَبْصَرُ وَهُوَ يَدْرِكُ الْأَبْصَرَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ - ؟ قال: لا أم لك، ذلك نوره الذي هو نوره إذا تجلّى بنوره، لا يدركه شيء"، وهذا يدلّ من كلامه على إثبات الحديث وحمله على ظاهره وتأويل الآية Q. فالمصنّف صرّح بأنّ الحقيقة حمل اللفظ على ظاهره، وهي الأصل في كلام العرب، والتّأويل حمله على مجازه، وأنّ المجاز لا يجوز إضافته إلى صفات الله، ممّا يدلّ على بطلانه وردّه، وهذا ممّا يدلّ على معنى التّأويل عنده.

٥ - إنَّ أبا يعلى جمع بين لفظي التفسير والتّأويل بواو العطف في عدّة مواضع من كتابه، ممّا يدلّ على المفارقة بينه ما، فقال: "فصل في الدلالة على أنّه لا يجوز الاشتغال بتأويلها وتفسيرها" A، وقال أيضاً: "وإذا ثبت صحّته، فغير ممتنع الأخذ بظاهره من غير تفسير ولا تأويل" B، وقال أيضاً: "اعلم أنّ القرآن والأخبار قد جاءا بالاستواء على العرش، والواجب والواجب في ذلك إطلاق هذه الصّفة من غير تفسير ولا تأويل" C، والعطف بين الشّيئين يدلّ على المغايرة بينهما، فهذا

١ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (309/1).

٢ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (318/1).

D ينظر هذا الجزء من إبطال التّأويلات (480/1).

Ñ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (309/1).

- سورة الأنعام: [103].

Ó ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (149/1).

Ô ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (59/1).

Õ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (79/1).

Ö ينظر هذا الجزء من إبطال التّأويلات (336/1).

تصريح من المصنّف أنّه لا يريد بالتأويل التفسير، وإلاّ لما احتاج إلى الجمع بينهما في التّفني، وهذا تفريق بينهما، ولا يفسد ذلك نقل المصنّف وإطلاقه التّفني للتفسير في آيات الصّفات كما ينفي التّأويل كقوله: "سئل مكحول، والزهرري عن تفسير الأحاديث، فقالا: أمرها على ما جاءت" ^أ، وكقوله: "حدّث محدّث وأنا عنده بحديث: "يضع الرّحمن قدمه فيها" وعنده غلام فأقبل على الغلام فقال: إن لهذا تفسيراً، فقال أبو عبد الله: انظر إليه كما تقول الجهمية سواء" ^ب، فهذا التّفسير الذي أراده هنا هو التّفسير الشرعي، الخاص بصفات الله، والذي هو نظير التّأويل، فيطلق التّفسير ويريد به التّأويل، لأنّه يريد بالتّفسير هنا التّفسير الشرعي، وهو يقتدي في ذلك بكلام الأئمة الذين سبقوه، والدليل على ذلك نقل المصنّف: "عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: كنا بالبصرة عند شيخ فحدّثنا بحديث النّبي ﷺ: "إن الله ركبني، خلق آدم على صورته"، فقال الشيخ: تفسيره: خلقه على صورة الطين، فحدّثت بذلك أبي فقال: هذا جهمي، أو قال: هذا كلام الجهمية ^ج، ومّا لا شك فيه أنّ تفسير الجهمية الذي قصده أحمد هو التّأويل، وكقوله: "اعلم أنّ هذا الخبر قد اقترن به تفسير من النّبي ﷺ، في بعضه، فوجب الرّجوع إلى تفسيره، وذلك أن فسّر قوله: مرضت واستطعمت واستسقيت، على أنّه إشارة إلى مرض وليّه واستسقاؤه واستطعامه، وأضاف ذلك إلى نفسه إكراماً لوليه، ورفعاً لقدره، وهذه طريقة معتادة في الخطاب يخبر السّيد عن نفسه، ويريد عبده إكراماً له وتعظيمًا، وعلى هذا يحمل قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ ^د، معناه: أولياء الله ورسوله، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ ^{هـ} أي آسفوا أولياءنا والتّاصرين لديننا، لاستحالة أن يؤذي الله ويحارب ^و، وهو عين التّأويل.

٦ أنّ بعض العلماء فهموا من التّأويل الذي يريد إبطاله أبو يعلى هو المخالف لظاهر النّص، وفي ذلك يقول ابن الجوزي: "وقال القاضي أبو يعلى الجسّم غير ممتنع حمل الخبر على ظاهره في الإثبات، والإصبع صفة راجعة إلى الذات، لأنّ

أ إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (47/1).

ب ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (75/1).

ج ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (89/1).

د سورة الأحزاب: الآية [57].

هـ سورة الزخرف الآية [55].

و ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (224/1).

لا نثبت أصابع هي جارحة ولا أبعاضاً، قلت وهذا كلام مخبط لأنه إما أن يثبت جوارح، وإما أن يتأولها، فأما حملها على ظواهرها فظواهرها الجوارح"^١، وقال أيضاً: "قال القاضي أبو يعلى المحسّم: لا يمتنع الأخذ بظاهر الأحاديث في إمرارها على ظواهرها من غير تأويل، قلت: واعجباً قد أثبت لله صفات بأحاديث وألفاظ لا تصحّ، وإذا لم يثبت ضحكاً معقولاً فقد تأوّل"^٢، وقال ابن تيمية: "والتأويل عندهم ما يناقض الظاهر، فكيف يكون له تأويل يخالف الظاهر، وقد قرّر معناه الظاهر، وهذا مما أنكره عليهم مناظروهم، حتى أنكروا ذلك ابن عقيل على شيخه القاضي أبي يعلى"^٣، وقال أيضاً: "يتناقضون حيث أثبتوا لها تأويلاً يخالف ظاهرها، وقالوا مع هذا إنّها تحمل على ظاهرها، وهذا ما أنكره ابن عقيل على شيخة القاضي أبي يعلى في كتاب ذم التأويل"^٤.

٧ - التأويل عند المصنّف قسمان، تأويل صحيح، والذي قام الدليل على إثباته، وتأويل فاسد، وهو الذي لم يقم دليل على إثباته، وقد قال المصنّف بالتأويل في بعض الأحاديث بحجة أنّ الدليل قام على صحة ذلك التأويل، فقال: "إن قيل: المراد به النبي ﷺ، فأخبر عن نفسه والمراد به النبي ﷺ، كما قال: "مرضت فلم تعدني"، وكما قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ﴾ معناه: أولياءه، قيل: هناك قد دلّ الدليل على أنّ هناك مضمراً محذوفاً وليس هاهنا ما دلّ على ذلك، فوجب التمسك بحقيقة اللفظ، وهو الإضافة إلى نفسه"^٥، بل صرح في موضع آخر بمنع الحمل على الظاهر، عازياً ذلك لأحمد فقال: "اعلم أنّ شيخنا أبا عبد الله ذكر هذا الحديث في كتابه، وامتنع أن يكون على ظاهره في أن الرّيح صفة ترجع إلى الذات، والأمر على ما قاله، ويكون معناه أن الرّيح مما يفرّج الله ﷻ بها عن المكروب والمغموم، فيكون معنى النفس معنى التنفيس.... وإتّما وجب حمل هذا الخبر على هذا، ولم يوجب تأويل غيره من الأخبار لأنه قد رُوي في الخبر ما يدل على ذلك، وذلك أنّه قال: "فإذا رأيتموها فقولوا: اللهم إنا نسألك من خيرها وخير ما فيها، وخير ما أرسلت به،

١ ينظر دفع شبه التشبيه (207/1).

٢ ينظر دفع شبه التشبيه (183/1).

٣ ينظر مجموع الفتاوى (413/17).

٤ ينظر درء تعارض العقل و التّقل (16/1).

٥ سورة الأحزاب: الآية [57].

٦ ينظر إبطال التأويلات (الجزء المطبوع) (248/1).

ونعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما أرسلت به"، وهذا يقتضي أن فيها شرًّا وأنها مرسلّة، وهذه صفات المحدثات "أ^١.

وأما هل قال به؟، فالجواب أنّ المصنّف قال بالتأويل الذي دلّ عليه الدليل، وستأتي أمثلة كثيرة قال المصنّف فيها بالتأويل، بل منع فيها القول بالظاهر، ولعلّ أجمع كلام له في بيان منهجه في ذلك قوله: "...ومن اقترب إلي شبرًا اقتربت إليه ذراعًا"، فدلّ هذا على أنّ المراد بذلك التّضعيف، ولا يكون المراد به السير، وإمّا سمّاه ذلك توسّعًا، كما قال تعالى: ﴿

وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعْجِزِينَ ۗ﴾^١، والسعي هو العدو والإسراع في المشي، وليس ذلك بمراد أنّهم مشوا، بل المراد بذلك استعجالهم المعاصي، ومبادرتهم إلى فعلها، كذلك هاهنا، والذي يدلّ على صحّة هذا التأويل ما تقدّم في حديث أبي هريرة: ومن جاء يمشيّ أقبل الله إليه بالخير يهرول... قال قتادة: "والله أسرع بالمغفرة"، ويفارق هذا ما تقدّم من أخبار النزول إلى السّماء الدنيا، ومجيئه...، وأنها محمولة على ظاهرها في نزول الذّات ومجيء الذّات لا على وجه الانتقال، ولم يجز تأويله على نزول ثوابه وكراماته، لأنّه لم يرد في ألفاظه ما دلّ عليه، وها هنا قد جاء التّفسير من النبي ﷺ فلهذا حملناه عليه^٢.

١ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (250/1).

٢ سورة الحج : الآية [51].

٣ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (450، 449/1).

المطلب الثالث: مذهب أبي يعلى في الصفات

لاشك أن الإمام أبا يعلى أثبت بعض الصفات التي لم يصحّ بها الخبر، وقد أخطأ في ذلك -رحمه الله-، غير أنه يثبتها بناء على ثبوت النصّ عنده، أو ثبوت النقل عن بعض الأئمة خاصة الإمام أحمد، وليس المقصود من هذا البحث إثبات الأحاديث الموضوعية التي احتجّ بها أبو يعلى لأنها نزر قليل في كتابه. ثم إنّ المصنّف -رحمه الله- لا يثبت الصفات على طريقة المشبهة كما ادّعاها بعض أهل العلم، لأنّه ينص فيها دائماً على نفي التشبيه.

والذي يتأمّل كتاب إبطال التّأويلات لأبي يعلى يجد فيه اضطراباً كثيراً، بحيث يثبت المصنّف الأمر في موضع، ثمّ يحتاج عنه في موضع آخر، مما يشير إلى أنّ مؤلّفه لم يثبت على قدم واحدة، بل تقلّب فكره من حال إلى حال، ومرّ من موضع لآخر، وذلك لتغيّر اجتهاده، وازدياد علمه وكمال نضجه، أو لتناقض وقع له من سوء فهمه لمسألة معينة، والذي يمكن أن يستخلص من كثرة تأمل كلام المصنّف في الصفات، ومن كلام العلماء فيه أنّ مذهبه في الصفات غير واضح، لا اضطراب كلامه فيه، والذي ظهر لي أنّ مذهبه يحتمل احتمالين أو رأيين، يمكن أن يكون أحدهما هو المذهب الصحيح للمصنّف.

الاحتمال الأول: أنّ المصنّف مرّ في حياته العلمية على مراحل، وتظهر في تأليف الكتاب، فمثلاً نجده في بداية

الكتاب يقضي بالتفويض قولاً واحداً مثل تقريره أنّ المتشابه لا يعلمه إلاّ الله، وإكثار نقوله عن الأئمة في تقرير ذلك، كنقله عن أحمد بن حنبل، حين قال: امتحن إسحاق بن إبراهيم القوم مرّة مرّة، وامتحنني مرتين مرتين، فقال لي: ما تقول في القرآن؟ قلت: كلام الله غير مخلوق، فأقامني فأجلسني في ناحية، ثمّ سألني ثمّ ردّني ثانية فسألني، فقلت: القرآن كلام الله غير مخلوق، فأخذني في التشبيه، فقلت: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ»^١، فقال لي: وما السميع البصير؟ فقلت: هكذا قال: "السميع البصير"^١، وكنقله عن وكيع حين سئل عن الأحاديث مثل الكرسي موضع القدمين،

١ سورة الشورى : الآية [11].

١ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (46/1).

ونحو هذا؟ فقال وكيع: أدركنا إسماعيل بن أبي خالد، وسفيان، ومسعرا يحدثون هذه الأحاديث ولا يفسرون شيئاً^I. ثم نجد المصنّف في بعض الأحيان يميل إلى التّأويل مثل قوله: «^I إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ^I»، معناه أولياء الله ورسوله. وكذلك قوله تعالى: «^D فَلَمَّا آسَفُونَا انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ^D» أي آسفوا أوليائنا والناصرين لديننا، لاستحالة أن يؤذى الله ويجاربه^N. ثمّ بعدها يثبت الغضب لله بنفس الآية التي أوّلها في موضع آخر، فأوّلها في النّفي، ولم يؤوّل الآية عند الإثبات^O، وهكذا، ويمكن أن تقسم هذه المراحل التي مرّ عليها القاضي في باب الصّفات إلى ثلاث مراحل متباينة. ١ للمرحلة الأولى وهي مرحلة التّفويض المحض والتّأويل عند الحاجة أو الدّليل، وهذا ما أثبتته في مقدمة كتابه وسار عليه في بداية الكتاب، كما سبق التنبيه إليه، ولذا احتجّ بكلامه من ذهب إلى التّأويل المحض مثل ابن الجوزي في "دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه" فإنّه نقل كلامه محتجّاً ومدللاً به، فقال: "وقد قال القاضي أبو يعلى في كتابه المعتمد: إنّ الله ﷻ لا يوصف بالمكان، فإن قيل نفي الجهات يحيل وجوده، قلنا: إن كان الموجود يقبل الاتصال والانفصال فقد صدقت، فأما إذا لم يقبلهما، فليس خلوه من طرف التّقيض بمحال، فإن قيل أنتم تلزموننا أن نقرّ بما لا يدخل تحت الفهم، قلنا إن أردت بالفهم التّخيّل والتّصوّر، فإنّ الخالق لا يدخل تحت ذلك، إذ ليس يُحس ولا يدخل تحت ذلك إلّا جسم له لون وقدر، فإنّ الخيال قد أنس بالمبصرات، فهو لا يتوهم شيئاً إلا على وفق ما رآه، لأنّ الوهم من نتائج الحس، وإن أردت أنّه لا يُعلم بالعقل، فقد دللنا أنّه ثابت بالعقل، لأنّ العقل مضطّر إلى التّصديق بموجب الدّليل^O"، ثمّ ردّ عليه في موضع آخر

^I ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (46/1).

^I سورة الأحزاب: الآية [57].

^D سورة الزخرف الآية [55].

^N ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (244/1).

^O ينظر هذا الجزء من إبطال التّأويلات (362/1).

^O ينظر دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (137/1).

لما وجدته يميل إلى الإثبات وينفي التأويل حيث قال في نفس الكتاب: "وقال القاضي أبو يعلى المحسّم النزول صفة ذاتية، ولا نقول نزوله انتقال، قلت: وهذه مغالطة" ^أ. وقال ابن تيمية: "ولهذا كان هؤلاء تارة يختارون طريقة أهل التأويل، كما فعله ابن فورك وأمثاله في الكلام على مشكل الآثار، وتارة يفوضون معانيها، ويقولون: تجري على ظواهرها، كما فعله القاضي أبو يعلى وأمثاله في ذلك" ^إ.

٢ - المرحلة الثانية وهي مرحلة الاضطراب بين التفويض أو التأويل لبعض الصفات وبين الإثبات لمعانيها، وكأنّ المصنّف لما قرّر التفويض المحض وجدّه معارضاً لنصوص الإمام أحمد التي تدل على الإثبات، وأحمد عنده الإمام الذي شهدت الأمة بعدالة علمه واستقامة آرائه، ففجّ منهجاً وسطاً، يتأرجح فيه بين التفويض المحض والتأويل، وبين إثبات معاني الصفات، وهذا ما يظهر إثباته في ثنايا كتابه عند شرحه لبعض الأحاديث، ويظهر ذلك جلياً عندما أثبت الجهة بكونه مستويّاً على عرشه بقوله: "وقد معنا في كتابنا هذا في غير موضع إطلاق الجهة عليه، والصواب جواز القول بذلك، لأنّ أحمد قد أثبت هذه الصفة التي هي الاستواء على العرش، وأثبت أنّه في السماء، وكلّ من أثبت هذا أثبت الجهة، وهم أصحاب ابن كرام، وابن منده الأصبهاني المحدث ^د، ولكنّه لم يجعل صفة الاستواء من الصفات الفعلية بل جعلها من الصفات الذاتية تبعاً لأصحابه الحنابلة بقوله: "فإذا ثبت أنّه على العرش، وأنّه في جهة، فهل الاستواء من صفات الذات؟ قياس قول أصحابنا أنّه من صفات الذات، وأنّه موصوفٌ بما في القدم، وإن لم يكن هناك عرشٌ موجودٌ لتحقيق وجود ذلك منه في الثاني... واستدلّ بعض أصحابنا بأنّه موصوفٌ في الأزل بالربوبية ولا مربوب، وبالإلاهية ولا مألوه، وعلى قياس هذا النزول إلى السماء، والحجى في ظلل من الغمام، ووضع القدم في النار ^ن. وفي نسبة هذا القول إلى الأصحاب، وعدم اعتماده لنفسه إيدانٌ منه أنّه لا ينتصر إلى هذا القول انتصاراً شديداً، وإمّا لا يزال ينظر في المسألة

^أ ينظر دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (197/1).

^إ ينظر درء تعارض العقل والنقل (35/7).

^د ينظر هذا الجزء من إبطال التأويلات (339/1).

^ن ينظر هذا الجزء من إبطال التأويلات (341/1).

ويتأملها، ويراجع نفسه فيها. ولأجل هذه التقلبات والتغيرات التي كانت طرأت على المصنّف في مراحل حياته العلمية، بدا لبعض العلماء أنّ المصنّف مضطرب متناقض، لما ظهر لهم ذلك في بعض كلامه، بل ظنّه البعض أنه متلاعب خلّاط، فقال عنه ابن الجوزي عندما تحدّث عن مصنفات ابن حامد والقاضي أبي يعلى والزاغوني: "الثاني أتهم قالوا إنّ هذه الأحاديث من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله تعالى، ثمّ قالوا نحملها على ظواهرها، فواعجبًا ما لا يعلمه إلا الله أي ظاهر له، فهل ظاهر الاستواء إلا القعود، وظاهر النزول إلا الانتقال"^١، وقال أيضًا: "وقال القاضي أبو يعلى المحسّم لا يمنع إطلاق حجاب من دون الله تعالى لا على وجه الحدّ والمحاذاة، قلت: وهذا كلام مختلط لا ترضى به العوام"^٢، وقال أيضًا: "وقال القاضي أبو يعلى المحسّم لا يمنع أن يكون الحقّ في رمال الكافور، قلت: فقد أقر بالحصر، ثمّ قال لا على وجه الانتقال، وهذا تلاعب"^٣، قال ابن تيمّتي في درء التعارض بين النقل والعقل: "وأما مسألة قيام الأفعال الاختيارية به فليدّ ابن كلاب والأشعري وغيرهما ينفونها، وعلى ذلك بنوا قولهم في مسألة القرآن..... وقد ذكر أبو بكر عبد العزيز في كتاب الشافي عن أصحاب أحمد في معنى أن القرآن غير مخلوق قولين مبنيين على هذا الأصل أحدهما أنه قديم لا يتعلق بمشيئته وقدرته، والثاني إنّه لم يزل متكلمًا إذا شاء، وكذلك ذكر أبو عبد الله بن حامد قولين، وممّن كان يوافق على نفي ما يقوم به من الأمور المتعلقة بمشيئته وقدرته، كقول ابن كلاب أبو الحسن التميمي وأتباعه والقاضي أبو يعلى وأتباعه كابن عقيل وأبي الحسن بن الزاغوني وأمثالهم وإن كان في كلام القاضي ما يوافق هذا تارة وهذا تارة^٤.

٣ - المرحلة الثالثة مرحلة الميل إلى جانب الإثبات في معاني الصّفات أكثر من النّفي، وهي مرحلة التحرّر بعض

الشيء من ريقه القواعد الكلامية التي كانت مقرّرة في ذهنه، وحاول الميل إلى إثبات الصّفات من غير تأويل ولا تمثيل، وكان ذلك في آخر كتابه حتى ظنّ بعضهم أنّه رجع إلى مذهب السلف رجوعًا تامًا. حيث قال المصنّف عندما تكلم عن

١ ينظر دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (104/1).

٢ ينظر دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (202/1).

٣ ينظر دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (204/1).

٤ ينظر درء تعارض العقل والنقل (18/2).

صفة الألوهية: "وإذا كان مأخوذاً من هذا، كان موصوفاً بأنه إله بعد أن لم يوصف بذلك، ومستحقاً له عند وله العباد إليه"^أ. وذكر أيضاً عند حديثه عن الصفات المتعلقة بالفعل حيث قال: "والصفات المتعلقة بالفعل نحو الاستواء على العرش، والتّزول إلى السّماء، والمجيء في ظلل من الغمام، ووضع القدم في النّار، ووضع السّموات على أصبع، والغضب، والرضا، والضحك، والخلق، والرزق، إلى أمثال ذلك، لا يمتنع أن نقول إنّها صفات ذات تتحدّد له بتحدّد أسبابها، كالإدراك وهو التّظر إلى المحدثات، هو صفة ذات تتحدّد له بتحدّد المدركات المرئيات"^أ.

وهذا الرأي أو الاحتمال الأوّل يلائم قول من قال من العلماء إنّ المصنّف كان على عقيدة السلف، مثل ابنه في طبقات الحنابلة حيث ذكر أن والده سار على منهج السلف الصالح في أخبار الصفات، وهو التصديق بما وصف الله به نفسه، أو وصفه به رسوله، مع التّسليم وترك البحث والتنقير في ذلك، من دون تعطيل، ولا تشبيه، ولا تفسير، ولا تأويل، وإن تلك الصفات ثمر كما جاءت، من غير زيادة ولا نقصان، مع الإقرار بالعجز عن إدراك حقيقتها، لأنّ ذلك الإثبات هو إثبات وجود لا إثبات تحديد، وحقيقتها لا يعلمها إلا الله تعالى، والكلام في الصفات هو فرع عن الكلام في الذات^د. وقد ذهب الأستاذ سعود الخلف في كتابه "القاضي أبو يعلى" وكتابه "مسائل الإيمان"^ن، إلى أنّ القاضي أبل يعلى رجع في آخر كتابه إلى عقيدة السلف في الصفات الفعلية مستدلاً بقول المصنّف رحمه الله: "والصفات المتعلقة بالفعل نحو الاستواء على العرش، والتّزول إلى السّماء، والمجيء في ظلل من الغمام..... لا يمتنع أن نقول إنّها صفات ذات تتحدّد له بتحدّد أسبابها، كالإدراك وهو التّظر إلى المحدثات، هو صفة ذات تتحدّد له بتحدّد المدركات المرئيات"^و، وأما الصفات الذاتية فذهب إلى أنّه أثبتها إثباتاً صحيحاً، وافق فيه معتقد السلف الصالح. والحقيقة أنّ هذا لا يدل على مقصوده لعدّة أمور.

أ ينظر هذا الجزء من إبطال التأويلات (441/1).

آ ينظر هذا الجزء من إبطال التأويلات (487/1).

د ينظر طبقات الحنابلة (208/2).

ن ينظر القاضي أبو يعلى وكتابه مسائل الإيمان (73/1، 94).

و ينظر هذا الجزء من إبطال التأويلات (487/1).

١ - المصنّف يجعل كل الصّفات الفعلية ذاتية، وليس في كلامه السّابق التّصريح بإثبات الصّفات الفعلية، وإمّا قال: "لا يمتنع أن نقول... وهذا لا يدلّ على إثبات الصّفات الفعلية، بل هو لا يثبت إلّا ذاتية، وهذا مخالف لعقيدة السّلف التي قرّرها العلماء، فقد قسّموا الصّفات إلى ثلاثة أقسام كما سبق ^أ .

أ - الصّفات الذاتية و هي التي لم يزل ولا يزال الله متصفاً بها كالعلم والقدرة والسمع والبصر والعزة

والحكمة والعلو والعظمة، ومنها الصّفات الخيرية كالوجه واليدين والعينين وهي ملازمة للذّات لا تنفك عنها .

ب - الصّفات الفعلية وهي التي تتعلق بمشيئته إن شاء فعلها وإن شاء لم يفعلها، كالاتواء على العرش

والنزول إلى السّماء الدنيا.

ج - الصّفات ذاتية فعلية باعتبارين كالكلام فإنّه باعتبار أصله صفة ذاتية لأنّ الله تعالى لم يزل ولا يزال

متكلماً، وباعتبار آحاد الكلام صفة فعلية، لأنّ الكلام يتعلّق بمشيئته، يتكلّم متى شاء بما شاء .

فكأن يكفي الأستاذ في عدم الاعتداد بما قرّره، النّص الذي استدلّ به حيث أثبت المصنّف أنّ الصّفات الفعلية

صفات ذات بقوله: "إنّما صفات ذات تتجدّد...."، فالمصنّف لا يثبت الصّفات الاختيارية أو الفعلية مطلقاً، وهي

التي تقع بمشيئته لاستلزامها قيام الحوادث بالله تعالى عنده، وهو تجسيم معض بالنّسبة له، وقد قال: "اعلم أنّه غير

ممتنع وصف الله تعالى بالحياء، لا على معنى ما يوصف به المخلوقين من الحياء الذي هو انقباض وتغيّر وتجمّع

وخجل، لاستحالة كونه جسمًا متغيّرًا تحلّه الحوادث" ^أ ، وقال أيضاً: "ولا يجوز وصفه بأنّه مكتسب، لأنّ معنى

الكسب هو القادر على ما وجد بذاته بقدرة محدثة، والله يتعالى عن وجود الحوادث بذاته ^ب ، و قال قبلها في صفة

الكلام مؤكّداً مذهبه في الصّفات الفعلية: "وإن أثبتنا الحروف والأصوات، فلا نقول: "إنّ الله يتكلّم كلاماً بعد كلام"،

لأنّ ذلك يوجب حدث الكلام الثّاني، ولا نقول: "إنّ الله تكلم في الأزل مرة، ويتكلّم إذا شاء"، ولا نقول: "إنّه تكلم

^أ ينظر هذا الجزء من إبطال التّأويلات (10/1، 11).

^ب ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (412/1).

^د ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (254/1).

في الأزل مرّةً ثمّ يتكلّم بعد ذلك، بل نقول: إنّ الله لم يزل متكلمًا، ولا يزال متكلمًا، وأنّه قد أحاط كلامه بجميع معاني الأمر والنهي والخبر والاستخبار" ^أ.

- اضطرب المصنّف في الصّفات فعلية عندما جعلها صفات ذاتية، فقرّر أنّه موصوف بها في الأزل لا أنّه متّصف بها في الأزل، حتّى لا يلزم منه قدم المخلوقات، فقرّر مثلاً في صفة الاستواء أنّه متّصف بالاستواء في الأزل لا أنّه مستو فيما لم يزل، لأنّ الأوّل يفضي إلى قدم العرش، فقال: "وإذا ثبت هذا فنقول: هو موصوف بالإدراك فيما لم يزل"، ولا نقول: "هو مدرك فيما لم يزل"، لأنّه لو كان مدرّكًا فيما لم يزل اقتضى وجود مدرك فيما لم يزل، ولا يجوز ذلك، لأنّه يفضي إلى قدم الأشياء، وكذلك هو موصوف بالإرادة فيما لم يزل، ولا نقول هو مرید فيما لم يزل، لأنّه يفضي إلى قدم المراد، ومثله نقول هو موصوف بالخلق والرزق فيما لم يزل، ولا نقول هو خالق ورازق فيما لم يزل، لأنّه يفضي إلى قدم الأشياء، وكذلك هو موصوف بالاستواء على العرش والتّزول فيما لم يزل، ولا نقول هو مستوٍ وهو نازلٌ وهو جاء فيما لم يزل، لأنّه يفضي إلى قدم العرش وقدم السّماء، وكذلك لا نقول هو ضاحك فيما لم يزل، وغضبان فيما لم يزل، لأنّ في الخبر "ضحك ربّك من شاب ليست له صبوة"، و"غضب الله من كفر الكافرين"، وهو يقتضي وجود ذلك عند وجود سببه" ^ب.

- إنّ المصنّف يؤوّل بعض الصّفات الذاتية لشبهة تشابه الأجسام وحلول الحوادث، فكيف بالصّفات الفعلية، فالمصنّف لا يثبت مثلاً صفة التّور للذّات العلية أي أن يكون الله نورًا في نفسه حيث قال: "فإنّه تستحيل معانيه عليه، وإن كان الشّرع ورد بإطلاقه، لأنّ التّور إمّا أن يكون جسمًا مضيئًا، أو شعاعًا وضيئًا لبعض الأجسام، وذلك يستحيل عليه، فكان معناه عند بعضهم منور السّموات والأرض، ومنور قلوب عباده الذين في السّموات والأرض على ما تقدّم بيانه" ^د، وقد قال ابن تيمية: "ثمّ قول من قال من السّلف هادي أهل السّموات والأرض لا يمنع أن يكون في نفسه نورًا، فإنّ من عادة السّلف في تفسيرهم أن يذكروا بعض صفات المفسّر من الأسماء أو بعض أنواعه، ولا ينافي ذلك ثبوت بقية

^أ ينظر هذا الجزء من إبطال التّأويلات (253/1).

^ب ينظر هذا الجزء من إبطال التّأويلات (488/1، 489).

^د ينظر هذا الجزء من إبطال التّأويلات (461/1).

الصفات للمسمّى، بل قد يكونان متلازمين ولا دخول لبقية الأنواع فيه..... فقول من قال: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^أ هادي أهل السموات والأرض كلام صحيح، فإنّ من معاني كونه نور السموات والأرض أن يكون هاديًا لهم، أمّا أنّهم نفوا ما سوى ذلك فهذا غير معلوم، وأمّا أنّهم أرادوا ذلك فقد ثبت عن ابن مسعود أنّه قال: إنّ ربكم ليس عنده ليل ولا نهار، نور السموات من نور وجهه"^أ.

- وكذا يؤوّل المصنّف وصفه تعالى بالرحمن والرحيم بالنعمة والإحسان أو إرادتهم لنفس الشبهة حيث قال: "وأما وصفه تعالى بالرحمن الرحيم فقليل هي النعمة والإحسان، وقيل هي إرادة الإنعام بالنفع، ألا ترى أنّك تقول: "رحمْتُ زيدًا" إذا أردت نفعه والدفع عنه، وإن لم تتمكّن من ذلك، وقد يفعل الإنعام كارهاً فلا يُسمّى رحيمًا، فعلم أنّ ذلك إرادة الإنعام، وحمله على النعمة والإحسان أولى، لأنّه هو أظهر في اللّغة، ومنه قولهم في المطر رحمةً، وكذلك كلّ نعمة"^د. فهو لا يشتهر صفة للذات العلية، وإنّما يثبت لازمها، ويؤوّل المصنّف وصفه تعالى بالرؤوف حيث قال: "وأما وصفه تعالى بأنّه رؤوفٌ فهو راجعٌ إلى معنى رحيمٍ، وهو مأخوذٌ من الرأفة والرحمة"^ن، ويؤوّل وصفه تعالى بالحنّان حيث قال: "وفي معناه الحنّان معناه ذو الرحمة، قال تعالى: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا﴾ أي رحمة"^و.

- صفة الكلام عند المصنّف كلّها صفة قديمة، وقد سبق التنبيه على أنّها صفة ذاتية فعلية باعتبارين، ولكنّ المصنّف يأبى ذلك حيث قال: "ولا يجوز أن يحمل قوله: "منه" على معنى الجزء منه، لأنّه سبحانه ليس بذي أبعاد وأجزاء، ولا

^أ سورة النور : الآية [35].

^إ ينظر مجموع الفتاوى (390/6، 391).

^د ينظر هذا الجزء من إبطال التّأويلات (434/1).

^ن ينظر هذا الجزء من إبطال التّأويلات (438/1).

^و سورة مريم: الآية [13].

^و ينظر هذا الجزء من إبطال التّأويلات (438/1).

يجوز أيضًا حمله على أن منه بمعنى فعله كقوله: ﴿وَسَخَّرْ لَكُمْ مَاءَ فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ﴾^١، يعني: خلقًا وملوكًا، لأنه قد ثبت بالدليل أن كلامه صفة قديمة لذاته، غير محدثة ولا مخلوقة^٢.

الاحتمال الثاني: كان المصنّف مضطربًا في الصّفات الخبرية في كتابه بين إثبات ظاهرها وبين تأويلها اضطرابًا شديدًا، حيث ظنّ أنّ معنى التّأويل في القرآن هو التّأويل عند المتأخّرين، ولذا قرّر في بداية الكتاب أنّ لنصوص الصّفات تأويلًا، وتأويلها لا يعلمه إلاّ الله، وأنّه لا ينبغي الاشتغال به، لأنّه ممّا لا يعلمه إلاّ الله، وأنّ القرآن ذمّ من يشتغل به ويتّبعه، حيث وسمهم بأنّ في قلوبهم زيغًا، ثمّ تراه بعد ذلك أثبت لأحاديث الصّفات المعاني الظاهرة، والظاهر إذا أثبت فإنّه ينفي التّأويل، لأنّه مقابل له، فيكون المصنّف بذلك نفى التّأويل الذي أثبتّه في الأوّل، لأنّ إثبات الظاهر يلزم منه عدم وجود التّأويل أي نفيه. ثمّ نجد المصنّف بعدما أبطل التّأويل في أوّل الكتاب وحذّر من الاشتغال به، صار إلى إثباته في ثنايا الكتاب والقول به، فأثبت التّأويل لقريظة في بعض المواضع، كتأويله لحديث نفس الرّحمن حيث قال: "اعلم أنّ شيخنا أبا عبد الله ذكر هذا الحديث في كتابه، وامتنع أن يكون على ظاهره في أن الرّيح صفة ترجع إلى الذات، والأمر على ما قاله، ويكون معناه أن الرّيح مما يفرج الله ﷻ بها عن المكروب والمغموم، فيكون معنى النّفس معنى التنفيس، وذلك معروف في قولهم: نفست عن فلان... وإمّا وجب حمل هذا الخبر على هذا، ولم يوجب تأويل غيره من الأخبار لأنّه قد روي في الخبر ما يدل على ذلك، وذلك أنّه قال: "إذا رأيتموها فقولوا: "اللّهم إنّنا نسألك من خيرها وخير ما فيها، وخير ما أرسلت به، ونعوذ بك من شرّها وشرّ ما فيها وشرّ ما أرسلت به" وهذا يقتضي أن فيها شرًا وأنها مرسلّة، وهذه صفات المحدثات^٣، وقال أيضًا: "وقوله: فإنّها من روح الله، يدل على صحة التّأويل، وأنّه يُروّج بها عن المكروب، وقوله: بيعتها بالرحمة وبالعداب صريح في أنّها مخلوقة مأمورة بالرحمة تارة وبالعداب أخرى، وهذا دليل على صحة التّأويل^٤، وأوّل أيضًا الدنو والقرب فقال أيضًا: "قوله: دنوت منه ذراعًا وباعًا، وأتيته هرولة، فليس المراد به دنو الذات وقربها في المسافة وإتيانها،

^١ سورة الجاثية: الآية [١٣].

^٢ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (402/1).

^٣ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (250/1).

^٤ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (251/1).

وإنما المراد بذلك قرب المنزلة والحظ لديه، وكذلك قوله: أتيت به هرولة بالثواب، وأراد بذلك إسراع الثواب، ويحتمل أن يكون المراد بالهرولة والسرعة والتضعيف في الثواب والزيادة فيه.... فدلّ هذا على أنّ المراد بذلك التضعيف، ولا يكون المراد به السير، وإنما سمّاه ذلك توسعا كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعَجِّزِينَ﴾^I، والسعي هو العدو والإسراع في المشي، وليس ذلك بمراد أنهم مشوا، بل المراد بذلك استعجالهم المعاصي، ومبادرتهم إلى فعلها، كذلك ها هنا، والذي يدلّ على صحة هذا التّأويل ما تقدّم في حديث أبي هريرة: "ومن جاء يمشي أقبل الله إليه بالخير يهرول"، وقد ذكرنا إسناده، وهذه لفظة زائدة قضينا بها على غيرها من الألفاظ المطلقة... ويفارق هذا ما تقدّم من أخبار النّزول إلى السّماء الدنيا، ومجيئه في ظلل من الغمام، وأنها محمولة على ظاهرها في نزول الدّات ومجيء الذات لا على وجه الانتقال، ولم يجز تأويله على نزول ثوابه وكراماته، لأنّه لم يرد في ألفاظه ما دلّ عليه، وها هنا قد جاء التّفسير من النّبي ﷺ فلماذا حملناه عليه^I. ومّا يؤكد هذا الاحتمال ويرجح الميل إليه هو أنّ المصنّف كان شديد الحب والاتباع لإمام أهل السنّة والجماعة أحمد بن حنبل واللهج بذكر فضله وعلمه، وكان لهذا الإمام كتاب تسميته "الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكّت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله"، وقد جاء مصرّحا بهذه التّسمية من بعض العلماء، منهم ابن تيمية في كتبه^D، ومنهم تلميذه ابن القيم أيضا^N، وقد نقل منه المصنّف عدّة نقولات في كتابه هذا، فالظاهر أنّ المصنّف أراد أن يجاري في تأليفه كتاب أحمد ويشابهه فيه، ولذلك سمّى كتابه قريبا من كتابه، وقد تكلم في مقدّمة كتابه بما يدلّ على شدّة المشابهة، حتّى في قول أحمد: "فيما تأولته من القرآن على غير تأويله"، شابهه أبو يعلى حيث قال في أوّل كتابه: "فتأملنا ذلك، وبيّنا ما ذهب فيه عن

I سورة الحج : الآية [51].

I ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (449/1، 450)

D ينظر مجموع الفتاوى (4/69، 70) حيث قال ابن تيمية: "وقد صنّف الإمام أحمد كتابا في الرد على هؤلاء وسمّاه: "الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكّت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله".

N وقد نسبه إليه ابن القيم بهذا الاسم في كتابه الصواعق المرسلّة (1/178) فقال: "ومن قول الإمام أحمد في كتابه في الرد على الجهمية فيما تأولته من القرآن على غير تأويله".

O ينظر على سبيل المثال الصفحات (1/233، 298، 396، 444، 447) من إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع).

الصواب في تأويله، وأوهم خلاف الحق في تخرجه "وهذا في الحقيقة عين ما أراده أحمد من ظاهر عنوان كتابه، ولكن الخلل الذي وقع فيه أبو يعلى أمران. الأول هو تأثر أبي يعلى ببعض القواعد الكلامية، وأخذها كمسلمات يقينية، كشبهة أن كل ما تحلّه الحوادث فهو حادث، وقد سبق الحديث عنها. والأمر الثاني هو ظنّ أبي يعلى أنّ مقصود أحمد من التّأويل في كتابه تأويل المتأخرين، والصّحيح أنّ أحمد قصد بالتّأويل في كتابه هو التّفسير الذي هو أحد معاني التّأويل في لغة العرب، ولم يكن التّأويل بمعنى صرف اللفظ عن ظاهره لقرينة وموجب، والذي هو التّأويل عند المتأخرين معروفاً عند أحمد ولا عند أصحابه، بل التّأويل عندهم وفي زمنهم إمّا التّفسير وإمّا الحقائق التي تقول إليها المعاني.

وقد ذكر ابن تيمية هذا الرّأي عن المصنّف وأمثاله فقال لأجل ذلك: "لفظ التّأويل يراد به التّفسير المبين لمراد الله به، فذلك لا يعاب، بل يحمد، ويراد بالتّأويل الحقيقة التي استأثر الله بعلمها، فذاك لا يعلمه إلا هو، وقد بسطنا هذا في غير هذا الموضوع، ومن لم يعرف هذا اضطرت أقواله، مثل طائفة يقولون إنّ التّأويل باطل، وإنّه يجب إجراء اللفظ على ظاهره، ويحتجّون بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾^I، ويحتجّون بهذه الآية على إبطال التّأويل، وهذا تناقض منهم، لأنّ هذه الآية تقتضي أنّ هناك تأويلاً لا يعلمه إلا الله، وهم ينفون التّأويل مطلقاً، وجهة الغلط أن التّأويل الذي استأثر الله بعلمه هو الحقيقة التي لا يعلمها إلا هو"^I، وقال أيضاً: "ثمّ من هؤلاء من يقول: تجرى على ظواهرها، ويتكلّم في إبطال التّأويلات بكل طريق، ومن المعلوم أنّه إذا كان لها تأويل يخالف ظاهرها، لم يحمل على ظاهره، وما حمل على ظاهره لم يكن له تأويل يخالف ذلك، فضلاً عن أن يقال: يعلمه الله أو غيره، بل مثل هذا التّأويل يقال فيه: كما قال تعالى: ﴿قُلْ أَتَنْبِئُونَكَ اللَّهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾^D، فإن كان منتفياً لا وجود له، لا يعلمه الله إلا منتفياً لا وجود له، لا يعلمه ثابتاً موجوداً^N. وكلّ هذا يُظهر أنّ سببه عدم تفريق المصنّف بين معنى التّأويل في كتاب الله، والتّأويل عند المتأخرين، فظنّ أنّ معناهما واحد، ولذلك اضطرب في التعامل معه، لكونه وجد القرآن ذمّ التّأويل في بعض الآيات، فظنّ أنّ التّأويل المذموم على الإطلاق هو التّأويل الذي عرفه المتأخرون من حمل اللفظ على غير ظاهره، وفي ذلك يقول

I سورة آل عمران: الآية [7].

I ينظر مجموع الفتاوى (66/3).

D سورة يونس : الآتي [18].

N ينظر درء التعارض العقل والتّقل (381/5).

ابن تيمية: "وكذلك قولهم في أحاديث الصفات: إن معناها لا يعلمه إلا الله مع أن الرسول تكلم بما ابتداء، فعلى قولهم تكلم بكلام لا يعرف معناه، وهؤلاء يظنون أنهم اتبعوا قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾^١ فإنه وقف أكثر السلف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾^١، وهو وقف صحيح، لكن لم يفرقوا بين معنى الكلام وتفسيره، وبين "التأويل" الذي انفرد الله تعالى بعلمه، وظنوا أن التأويل المذكور في كلام الله تعالى هو التأويل المذكور في كلام المتأخرين، وغلطوا في ذلك، فإن لفظ التأويل يراد به ثلاث معان، فالتأويل في اصطلاح كثير من المتأخرين هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترب بذلك، فلا يكون معنى اللفظ الموافق لدلالة ظاهره تأويلاً على اصطلاح هؤلاء، وظنوا أن مراد الله تعالى بلفظ التأويل ذلك، وأن للنصوص تأويلاً يخالف مدلولها لا يعلمه إلا الله، ولا يعلمه المتأولون، ثم كثير من هؤلاء يقولون: تجري على ظاهرها فظاهرها مراد مع قولهم: إن لها تأويلاً بهذا المعنى لا يعلمه إلا الله، وهذا تناقض وقع فيه كثير من هؤلاء المنتسبين إلى السنة من أصحاب "الأئمة الأربعة وغيرهم"^٢، وقال أيضاً: "وسبب هذا الاضطراب أن لفظ التأويل في عرف هؤلاء المتنازعين، ليس معناه معنى التأويل في التنزيل، بل ولا في عرف المتقدمين من مفسري القرآن، فإن أولئك كان لفظ التأويل عندهم بمعنى التفسير، ومثل هذا التأويل يعلمه من يعلم تفسير القرآن"^٣. وهذا الاحتمال الذي ذكرته يتوافق مع من وسم المؤلف بالخلط والاضطراب والتناقض في أول أمره، منهم ابن الجوزي وابن تيمية، وقد سبق ذكر بعض أقوالهم.

وقد ظهر لي أيضاً سبب آخر من أسباب وقوع المصنّف في هذه الاضطرابات أو التناقض، وهو عدم تفريقه في بعض الأحيان بين المعنى الخاص للصفات بعد إضافتها، وهو المقصود الصحيح من قول المصنّف "المعنى في الشاهد"، وبين المعنى العام قبل إضافته، أي معنى الصفة مجردة عن الإضافة، وهذا المعنى الأخير لا يوجد إلا في الأذهان والعقول، ولا يوجد في الخارج أو في الشاهد، فالمصنّف في بعض الأحيان لم يفرّق بينهما، فمشى المصنّف على قاعدة تشابه الأجسام والذوات، وقيدت قولي "بعض الأحيان"، لأن المصنّف لم يمش على هذه الطريقة في آخر كتابه، عندما أثبت الجهة والحد والصفات

^١ سورة آل عمران: الآية [7].

^٢ نفس الآية السابقة.

^٣ ينظر مجموع الفتاوى (34/5، 35).

^٤ ينظر درء التعارض العقل والنقل (381/5).

الفعلية، وهذا الخلط يتجلى في قول المصنّف: "ولا يجوز وصفه بالمباشرة والتولّد، لأنّ المباشرة في الحقيقة تلاقي الأجسام وملاستها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ بِكَ وَأَنْتُمْ عَلَيْكُمْ فِي الْمَسْجِدِ﴾^I، فحمل في هذا النصّ الحقيقة على الشاهد، ولو قيدها بالحقيقة في الأجسام أو المخلوق لكان صواباً، ولكن تعميمها يوّلّد اضطراباً وخلطاً، ولكنّ المصنّف سرعان ما استدرك ذلك في بعض الصفات كقوله: "كما وصفناه بالحياة وأنّه حي بحياة، ولم نصفه بالحركة والانتقال والتحوّل، وإن كنّا نعلم في الشاهد أنّ الحي لا ينفك عن الحركة والانتقال والتحوّل^D، وكقوله: "كما أطلقنا تسمية يد ووجه، لا على وجه التجزئة والبعض، وإن كنّا نعلم أنّ اليد في الشاهد بعض من الجملة^N، وفي ذلك قال ابن تيمية: "وهؤلاء ظنّوا أنّ هذه الكليات موجودة في الخارج مشتركة، وذلك غلط، فإنّ ما في الخارج ليس فيه اشتراك، بل لكلّ موجود شيء يخصّه لا يشركه فيه غيره، والاشترك يقع في الأمور العامة الكلية المطلقة، وتلك لا تكون عامة مطلقة كلية إلاّ في الأذهان لا في الأعيان، فما فيه الاشتراك ليس فيه إلاّ العلم والعقل، وما به الاختصاص والامتياز - وهو الموجود في الخارج - لا اشتراك فيه، وإنّما فيه اشتباه وتمائل يسمّى اشتراكاً، كالأشتراك في المعنى العام، وهؤلاء ظنّوا أنّ هذه الكليات موجودة في الخارج مشتركة، وذلك غلط، فإنّ ما في الخارج ليس فيه اشتراك، بل لكلّ موجود شيء يخصّه لا يشركه فيه غيره، والاشترك يقع في الأمور العامة الكلية المطلقة، وتلك لا تكون عامة مطلقة كلية إلاّ في الأذهان لا في الأعيان، فما فيه الاشتراك ليس فيه إلاّ العلم والعقل، وما به الاختصاص والامتياز - وهو الموجود في الخارج - لا اشتراك فيه، وإنّما فيه اشتباه وتمائل يسمّى اشتراكاً، كالأشتراك في المعنى العام^O، وقد أشار ابن تيمية إلى اضطراب بعض العلماء بسبب ذلك فقال: "والمطلق لا بشرط إنّما يوجد مطلقاً في الأذهان، وإذا قيل: هو موجود في الخارج، فذلك بمعنى أنّه يوجد في الخارج مقيداً لا أنّه يوجد في الخارج مطلقاً، فإنّ هذا باطل، وإن كانت طائفة تدّعيه، فمن تصوّر هذا تصوّراً

I سورة البقرة: الآية [187].

I ينظر هذا الجزء من إبطال التّأويلات (471/1)

D ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (261/1)

N ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (341/1)

O منهاج السنّة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية (204/2).

تماماً، علم بطلان قولهم.... والقوانين الفاسدة أوقعتهم في ذلك التناقض والهديان والوهم" ^أ، وقال أيضاً: "وكذلك يقول هذا كثير من الصفاتية الذين يشبتون الصفات وينفون علوه على العرش وقيام الأفعال الاختيارية به ونحو ذلك، ويقولون: الصفات قد تقوم بما ليس بجسم، وأما العلو على العالم فلا يصح إلا إذا كان جسمًا، فلو أثبتنا علوه للزم أن يكون جسمًا، وحينئذ فالأجسام متماثلة، فيلزم التشبيه، فلهذا تجد هؤلاء يسمون من أثبت العلو ونحوه، مشبهاً، ولا يسمون من أثبت السمع والبصر والكلام ونحوه مشبهاً، كما يقول صاحب الإرشاد وأمثاله. وكذلك قد يوافقهم على القول بتماثل الأجسام القاضي أبو يعلى وأمثاله من مثبتة الصفات والعلو، ولكن هؤلاء قد يجعلون العلو صفة خبرية، كما هو أول قولي القاضي أبي يعلى، فيكون الكلام فيه كالكلام في الوجه، وقد يقولون: إن ما يشبتونه لا ينافي الجسم، كما يقولونه في سائر الصفات" ^أ. والإشكال عند خصوم المصنّف أنّه يثبت الصفات على الظاهر، فيوافق في هذا الجانب المثبتة للصفات في العموم، ثم يقيدتها بنفي التجسيم والحركة والمماسّة وغيرها ممّا يوافق فيه في هذا الجانب النفاة لتلك الصفات من المؤولة، ولذلك يذمونه ويرمونه بالتناقض، وفي ذلك قال ابن تيمية: "ولهذا لما صنّف القاضي أبو يعلى كتابه الذي سمّاه "كتاب إبطال التّأويلات لأخبار الصفات" وقال في أوله: أحمد حمدًا يرضيه وأستعينه على أوامره ونواهيته وأبرأ إليه من التجسيم والتشبيه وصار في عامة ما يذكره من أحاديث الصفات يقرّ الحديث على ما يقول إنّه ظاهره ومقتضاه، مع قوله بنفي التجسيم كما يقول سائر الصفاتية في الوجه واليد، وكما يقولونه في العلم والقدرة ونحو ذلك، وهذا تناقض عند أكثر أهل الإثبات والنفي" ^د. وقد أدرك المصنّف ذاته بعض هذا الخلل والاضطراب عند تناوله لشرح بعض الأحاديث، وذلك بتأمّل كلام أحمد وغيره من الأئمة، ومقارنته بالقواعد التي مشى عليها المصنّف في كتابه، ولذا نجد في آخر الكتاب يرجع عن كثير من الأقوال التي بدرت منه أولاً، كإثباته للجهة والحد بعدما نفاها في أول الكتاب، وكإثباته للصفات الفعلية في آخر الكتاب ممّا يدل على اعتداله وعدم تعصّبه لآرائه، وعلى تراجع - رحمه الله - عن كثير من المسائل الخاطئة، والتي قال بها في أول الكتاب، فهو - رحمه الله - يبحث عن الحق ويرجع إليه، ويدعن إليه متى وجده، وذلك لقلّة باعه في بعض العلوم أو الجوانب ممّا أدى به إلى وقوعه في بعض الزلل الذي لم يتمكن من التخلّص منه، وفي ذلك يقول ابن تيمية: "فإنّ القاضي واحد أصحابه، وهو وغيره من أصحاب أحمد قد يوافقون المثبتة على أشياء من قولهم على أحاديث ضعيفة

^أ ينظر مجموع الفتاوى (342/5).

^إ ينظر مجموع الفتاوى (72/3، 73).

^د ينظر منهاج السنّة في نقض كلام الشيعة القدرية (133/3).

ودلالات ضعيفة، ويوافقون النفاة على أشياء أيضاً. من قولهم مثل نفي الأسماء التي يزعمون أنّ العقل نفاها كالجوهر والجسم ونحو ذلك، وليس هذا ولا هذا من قول السلف والأئمة، وأصحاب أحمد فيهم من النفي والإثبات ما يوجد في غيرهم، لكنهم أقرب إلى الاعتدال في الطرفين وأقلّ غلواً فيهما من غيرهم، لأنّ الإمام أحمد له من تقرير أصول السنّة ما لا يوجد لغيره، فلا يمكن لأتباعه أن يغلوا في الانحراف عن السنّة والاعتدال كانحراف غيرهم، وإن كان يوجد فيهم من قد ينحرف إلى النفي أو الإثبات أو كليهما جميعاً على وجه التناقض أو لاختلاف الاجتهاد^أ. وقد أحسن المصنّف حين ختم كتابه بقوله: "إنّ اعتقادي في هذه الأخبار، ممّا قدّمته في أثناء كتابي من حملها على ظاهرها من غير تشبيه ولا تجسيم فيما لا يحيل صفاته ولا يخرجها عمّا تستحقّه"^أ. ففي قول ابن تيمية: "وإن كان يوجد فيهم من قد ينحرف إلى النفي أو الإثبات أو كليهما جميعاً على وجه التناقض أو لاختلاف الاجتهاد"^د. إشارة إلى هذين الاحتمالين الذين ذكرتهما في منهج أبي يعلى في الصّفات.

وأما وصف عقيدة المؤلف بالتّفويض المحض كما أشار إليه كلام بعض الباحثين، فلم يظهر لي ذلك مع أنّ المصنّف ظهر من كلامه نفي المعنى في بعض الأحيان، كنقله لكلام أحمد في رواية حنبل حين سئل عن الأحاديث التي تروى: "إنّ الله تبارك وتعالى ينزل إلى سماء الدنيا، والله يرى، وأنّه يضع قدمه"، وما أشبه بذلك، فقال: نؤمن بها ونصدّق بها ولا كيف ولا معنى...^آ، ومثل قوله: "كذلك أخبر الرّسول ﷺ، جارية هذا المجرى ومنزلة على هذا التّنزيل منها البين المستقلّ في بيانه بنفسه، ومنها ما لا يوقف على معناه بلغة العرب"^ق، والسبب في ذلك أنّ المصنّف يثبت غالباً المعنى الظاهر من الآية، ويصرّح بأنّ الحمل على الظاهر هو الحقيقة، وأنّ هذه الحقيقة لا تحيل صفاته ولا يخرجها عمّا تستحقّه لأنّه لا يصف الله بصفات المخلوقين، بل يثبت المعنى المستفاد من الظاهر كقوله: "وهكذا القول عندنا في قوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾

أ ينظر منهاج السنّة / (153/6).

آ ينظر هذا الجزء من إبطال التّأويلات (498/1).

د ينظر منهاج السنّة / (153/6).

ن ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (45/1).

و ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (59/1).

وَالْمَلَكُ ﴿١﴾، والمراد به مجيء ذاته لا على وجه الانتقال^١، وكقوله: "لأنّه قال: ينزل في الساعة الثالثة إلى سماء الدنيا وملائكته"، فأثبت نزول ذاته ونزول ملائكته^٢. وقد أثبت الحد وجهة العلو لله تعالى، وأثبت تحدّد صفات الله بتحدّد أسبابها، وتارة نجد المصنّف يؤوّل إن كان هناك دليل على التّأويل كما سبق الإشارة إليه، وإثبات كل هذا تارة، وإثبات التّأويل تارة أخرى يتعارض تمامًا مع من يقول بتفويض معاني الصّفات، والله تعالى أعلم، وقد أشار ابن تيمية إلى ذلك فيما سبق ذكره فقال: "فجاء بعدهم قوم انتسبوا إلى السنّة بغير خبرة تامة بها وبما يخالفها، ظنوا أنّ المتشابه لا يعلم معناه إلا الله، فظنوا أنّ معنى التّأويل هو معناه في اصطلاح المتأخرين: وهو صرف اللفظ عن الاحتمال الرّاجح إلى المرجوح، فصاروا في موضع يقولون وينصرون إنّ المتشابه لا يعلم معناه إلا الله، ثمّ يتناقضون في ذلك من وجوه... فكيف يكون له تأويل يخالف الظاهر، وقد قرر معناه الظاهر، وهذا مما أنكره عليهم مناظروهم حتى أنكر ذلك ابن عقيل على شيخه القاضي أبي يعلى^٣."

تهمة المؤلف بالتشبيه والتّجسيم

المطلب الأول : معنى التّشبيه والتّجسيم عند أبي يعلى الفراء

المطلب الثاني : تهمة المؤلف بالتّجسيم ومناقشتها.

المطلب الثالث : أهم أسباب تهمة المؤلف

المطلب الرابع : نظرة استخلاصية في هذه التهمة

^١ سورة الفجر : الآية [22].

^٢ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (61/1).

^٣ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (65/1).

^٤ ينظر مجموع الفتاوى (413، 412/17).

المبحث الرابع تهمة المؤلف بالتشبيه والتجسيم

لقد وقع أبو يعلى مرعى لكثير من الناقدین، فأكثرُوا فيه التّقد والذّم سواء بحقّ أو بباطل، ومن أشنع ما زُمي به المصنّف -رحمه الله- تهمة التّجسيم التي أصبح كثيرٌ من النَّاس يطلقونها على المصنّف وهو بريء منها.

المطلب الأول: معنى التشبيه والتجسيم عند أبي يعلى الفراء

التّشبيه في اللّغة: هو المقاربة بين شيئين لاشتراكهما في بعض الصّفات أو المعاني، يقال تشبّه فلان بغيره إذا ماثله وجاراه في العمل، وأشبهه الشيء الشيء أي ماثله، وفي المثل: "ومن يخيا به أباه فما ظلم". والتّشبيه عند البيانيين: إلحاق أمر بأمر لصفة مشتركة بينهما، كتشبيه الرّجل بالأسد في الشجاعة. والتّمثيل أبلغ من التّشبيه، لأنّ التّشبيه هو الاشتراك في الشبه، وقد يقوى ذلك الشّبه كما يشبه الغراب الغراب، وقد يكون أدنى من ذلك، والتّمثيل هو أن يكون الشبيه مثلاً له، أي ندأ مساوياً له، وبعض العلماء قد يتجاوز في الكلام، فيسمي التّشبيه تمثيلاً من باب التّجاوز^١.

والتّجسيم في اللّغة هو التّسببه إلى الجسم، أو جعل الشيء منسوباً إلى الجسم، أو اتخاذه جسمًا، وذلك لأنّ من معاني صيغة "فعل" بتشديد العين نسبة الشيء إلى أصل الفعل، كفسّقت زيدا، أو كفّرتّه، بمعنى نسبته إلى الفسق والكفر، وقد يأتي "فعل" أيضًا بمعنى "تفعل" كقوليّ بمعنى تولّى، أي أعرض، وفكّر بمعنى تفكّر، وبمّ بمعنى تيمّم، ومن معاني تفعلّ الاتّخاذ، كتوسّد ثوبه إذا اتّخذ وسادة^١.

^١ ينظر كتاب العين للفراهيدي (229/8)، تهذيب اللّغة لمحمد بن أحمد بن الأزهرى (58/6، 59)، الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربية للجوهري (2236/6)، مختار الصّحاح (161/1)، لسان العرب (503/13 إلى 506)، كتاب التّعريفات للجرجاني (58/1، 295، 296)، القاموس المحيط (1247/1)، تاج العروس (379/30 إلى 484)، (411/36 إلى 413)، كتاب الكليات (270/1)، المعجم الوسيط (471/1).

^١ ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (304/3)، شرح شافية ابن الحاجب للرّضي الاسترابادي (93/1 إلى 96)، شذا العرف في فن الصّرف (63/1).

وأما في اصطلاح أهل العقائد فإن التشبيه يطلق في الغالب على تمثيل الخالق بالمخلوق، أو تمثيل صفات الخالق بصفات المخلوق، وبعضهم يسميه تجسيمًا، وهو جعل الله جسما كأجسام المخلوقين^أ. ومعناه اللغوي قريب من المعنى الاصطلاحي، فسمّوا مجسمّة لأنهم نسبوا الجسم إلى الله، أو لأنهم اتخذوا معبودهم جسماً.

وقد بين أبو يعلى معنى التشبيه والتجسيم في كتابه فقال: "والمجسمّة الذين وصفوه بالجسم، والمشبهة الذين شبهوا صفاته بصفات خلقه"^ب، فالتجسيم عند المصنّف هو أن تنسب الجسم إلى الله، والتشبيه هو تشبيه الخالق بالمخلوق، ولكنّ بعض العلماء قد يطلق هذا الاسم على كلّ الذين يثبتون الصفات على ظاهرها، ولو أتبعوه بقولهم من غير تشبيه ولا تجسيم ولا تمثيل، كابن الجوزي كما سبق الإشارة إليه، وقد نقل ابن تيمية عن أبي المعالي الجويني أنه قال: "إن قال قائل: ما معنى التشبيه؟ قلنا: قد يطلق التشبيه، والمراد منه اعتقاد المشابهة، ويطلق والمراد منه الإخبار عن تشابه المتشابهين، ويطلق والمراد به إثبات فعل على مثال فُعل، فإن قيل: هل تسمّون غلاة المجسمّة مشبهة؟ قلنا قال: أبو الحسن في بعض كتبه: نسمّيهم مشبهة وإن لم يصرّحوا بلفظ التشبيه، بل أبوه وامتنعوا منه، فإنّ الأئمة مجمعة على أنّ من أثبت لله الجوارح والأعضاء، والصورة واللحم والدم والتأليف، فقد شبهه ربّه بخلقه، فلا ينفعه بعد ذلك نفي سمة التشبيه عن نفسه، بالقول بأنه جسم وشخص بلا كيف، أو أنّه على صورة الإنسان بلا كيف. وقال في بعض كتبه: المشبهة من يعترف بالتشبيه ويلتزمه، وأمّا من ينكره فلا نسمّيه مشبّهًا، إذ حقيقة المثلين المشتبهان في جميع صفات النفس، وليس كلّما يلزم صاحب مذهب نظرًا [أي مناظرة]، يجوز وصفه به ابتداءً^د.

ورأي المصنّف في ذلك هو أنّ التشبيه عنده هو أن يقول المشبّه يد كيدي ووجه كوجهي، وأمّا المثبت مع التنزيه فليس مشبّهًا، وهو متبّع في ذلك النص الذي نقله عن الإمام أحمد حيث قال: "وقد أنكر أحمد التشبيه، فقال في رواية حبل: المشبهة تقول: بصر كبصري، ويد كيدي، وقدم كقدمي، ومن قال ذلك فقد شبه الله بخلقه"^{هـ}، فمن هذا يتبين

أ ينظر الملل والنحل للشهرستاني (103/1 إلى 109)، شرح الطحاوية لابن أبي العز (791/2)، روح المعاني (323/12)، العقيدة الإسلامية وأسسها (1/246 إلى 252).

ب ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (43/1).

د ينظر بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (1/384، 385).

هـ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (43/1).

معنى التّجسيم والتّشبيه عند المصنّف، وهو متبع في ذلك كثير من أئمة السّلف الذين نصّوا على ذلك، منهم الإمام أحمد بن حنبل كما نقل هو عنه في مصنّفه، وقد قال الحافظ نُعيم بن حماد ت: 228 هـ: "ليس ما وصف الله به نفسه ورسوله تشبيه" ^أ. وقال الإمام إسحاق بن راهويه ت: 238 هـ: "إنما يكون التّشبيه إذا قال يد كيد أو مثل يد، أو سمع كسمع أو مثل سمع، فإذا قال سمع كسمع أو مثل سمع، فهذا التّشبيه، أمّا إذا قال كما قال الله تعالى: يد وسمع وبصر، ولا يقول:

كيف؟ ولا يقول: مثل سمع، ولا كسمع، فهذا لا يكون تشبيهاً، وهو كما قال الله تعالى في كتابه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ

شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ^إ، وقد رواه عنه تلميذه أبو عيسى الترمذي مستشهداً به ^د.

المطلب الثاني: تهمة المؤلف بلبّجسيم ومناقشتها.

لقد اتهم بعض العلماء أبا يعلى بالتّشبيه والتّجسيم وشتّوا عليه تشنيعاً عظيماً، وانتشر قولهم فيه حتّى تناقله أصحاب التواريخ والسير، ناهيك عن أصحاب العقائد وأهل الكلام، والحقيقة أنّ هذه التّهم والتّشنيعات لم تكن بالجديدة أو حديثة الولادة على الإمام أبي يعلى، بل لقد بدأت هذه التّهم في حياة المؤلّف من أوّل ما انتشر كتابه بين النّاس، فشنعوا عليه وعلى كتابه بما حدّث به هو عن نفسه من شدّة تأثره -رحمه الله-، وفي ذلك يقول هو في خاتمة كتابه: "واعلموا -رحمكم الله- أنّي لما فرغت من كتابي هذا، وقرأه عليّ بعض رؤساء خراسان في دار السّلطان، عظم ذلك على المخالفين، وأكثروا التّحريف والكذب والزور والبهتان فيما حكوه عنيّ، وأضافوه إلى كتابي، طلباً للشناعات،

^إ أورده اللالكائي شرح أصول اعتقاد أهل السنّة (3/ 587) من طريق ابن أبي حاتم الذي رواه في "الرد على الجهمية" عن عبد الله بن محمد بن الفضل الصيداوي عن نعيم بن حماد، وذكره الدّهبي في العلو للعلي الغفاري (172/1)، وفي كتاب العرش (305/2) له ثمّ قال: "وكلا القولين صحيح عنه". كما صحّحه الشيخ الألباني في مختصر العلو (184/1) حيث قال: "وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات".

^إ سورة الشورى: الآية [11].

^د ذكره الترمذي في سننه في كتاب الزكاة، باب فضل الصدقة (1712/1).

وتنفيراً للسلطان والعوام، وقالوا قد ذكر فيه "باب الدُّكْر"، و"الحصيتين"، و"الفقحة"^I، و"اللحية"، و"الرأس"، و"المسربة"^I و"الشعر"، و"النعل الصرارة"^D، و"الركوب على الحمار"، و"المشي في الأسواق"، و"أنه خلق نفسه من عرق الخيل"، وغير ذلك مما لا أحفظه فأحكيه من الكذب والزور والبهتان^N. وقال أيضاً: "ثم لم يكفهم ما أضافوه إلينا من الكذب والبهتان حتى زُمينا بالتجسيم والتشبيه والكفر، لأجل ما روينا من الصفات التي جاء بها القرآن والأخبار"^O، ولعلي في هذا المطلب سأحاول عرض أهم التهم والشناعات التي وردت حول المصنّف، مقتصرًا على التي وردت عن أعلام معروفين لا مجهولين، ومرتبًا لها من الأهم إلى المهم، مع محاولة مناقشتها وذكر من اعترضها من العلماء، وأهمها عندي ثلاثة بحسب نظري، ولكن أهم هذه الثلاثة وأخطرها هي التهمة الأولى، لأنّ ظاهرها إن صحّت إقرار من المصنّف على نفسه.

١ - كلام الإمام القاضي أبي بكر بن العربي^O حيث قال: "أخبرني من أثق به من مشيختي أنّ أبا يعلى محمد بن الحسين الفراء - رئيس الحنابلة ببغداد - كان يقول إذا ذكر الله تعالى، وما ورد من هذه الظواهر في صفاته يقول: الزموني

^I الفَقْحة: بفتح فسكون الدُّبُر، والجمع: فِقاح. ينظر جمهرة اللّغة لابن دريد الأزدي (553/1)، تهذيب اللّغة للأزهري (45/4)، والمخصص لابن سيده (169/1).

^{II} المِسْرُبة: الشَّعر المِسْتَدِقُّ يأخذ من الصِّدر إلى السِّرة. ينظر تهذيب اللّغة للأزهري (289/12)، والمخصص لابن سيده (320/4) النّهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (356/2).

^D النعل الصرارة: الصرارة من الصرّة وهو الضّحّة والصيحة، والنعل الصرارة هي النعل التي تصوّت. ينظر تهذيب اللّغة للأزهري (76/12)، الصّحاح للجوهري (710/2).

^N يَنْظُر هذا الجزء من إبطال التّأويلات (490/1).

^O يَنْظُر هذا الجزء من إبطال التّأويلات (496/1).

^O القاضي أبو بكر بن العربي هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد بن العربي الأندلسي الإشبيلي المالكي، تتلمذ على الغزالي وأبي بكر الشاشي، وأبي بكر الطرطوشي له مصنّفات كثيرة منها عارضة الأهودي في شرح

ما شئتم فإني ألتزمه، إلا اللحية والعورة...^أ، وقال بعدها: "وقد بيّنا ما كان يقوله أبو يعلى بن الفراء الحنبلي أنه يلتزم في صفة الباري كلّ شيء إلا اللحية والفرج، فانظروا تبّهكم الله إلى هذا المفتري على الشريعة في جنب الله تعالى، ويقال له: فأني التزم الظاهر؟"^أ.

ولم يكتف الإمام ابن العربي بالتشنيع على أبي يعلى بل شنع أيضًا على الحنابلة الذين يؤيدونه، وقد اتهم الحنابلة بتهم شنيعة، وبالغ في ذمهم والتنفير منهم حيث قال: "عصبة عصيّة عن الحق، وعصبية على الخلق، ولو كانت لهم أفهام، ورزقوا معرفةً بدين الإسلام، لكان لهم من أنفسهم وازع، لظهور التهافت على مقالاتهم، وعموم البطلان لكلماتهم، ولكن الفدامة استولت عليهم، فليس لهم قلوب يعقلون بها، ولا أعين يبصرون بها، ولا آذان يسمعون بها، أولئك كالأنعام بل هم أضلّ^ب، ففعلهم من الطوائف الخبيثة التي نكبي للإسلام، وأنهم لا فهم لهم، ولا قلوب لهم يعقلون بها، ولا آذان يسمعون بها، فهم كالأنعام بل هم أضلّ، بل وصل أن شبّههم باليهود فقال: "فينبغي أن تعلموا أنّ هذه الطائفة في حفظ ظاهر هذه الأخبار، لا يقال: إنّها بنت قصرًا، أو هدمت مصرًا، بل هدمت الكعبة، واستوطنت البيعة... فيقال لهم: ما لكم أصحاب إلا اليهود^ن".

٢ توجيه ابن الأثير^و ت: 630هـ - رحمه الله - تهمّة التّجسيم لأبي يعلى رحمه الله بسبب ما جاء في كتاب القاضي "إبطال التّأويلات" فقال عنه: "أتى فيه بكلّ عجيبة، وترتيب أبوابه يدلّ على التّجسيم المحض

الترمذي، وكتاب "التفسير أحكام القرآن": توفي حوالي سنة 543هـ، أو 545هـ. ينظر تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للدّهبي (834/11)، سير أعلام النبلاء (197/20)، البداية والنهاية (360/16).

أ ينظر العواصم من القواصم (210/1).

إ ينظر العواصم من القواصم (227/1).

د ينظر العواصم من القواصم (211/1).

ن ينظر العواصم من القواصم (213/1).

و أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير ت: 630هـ، صاحب أسد الغابة في معرفة الصحابة والكامل في التاريخ. ينظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (348/3).

- تعالى الله عن ذلك - " ^I.

٣ - كلام أبي محمد التميمي ^I، إذ لما شاع خبر القاضي أبي يعلى بما اتهم به من التشبيه والتجسيم في الصفات، قال عنه أبو محمد التميمي الحنبلي: "لا رحمه الله، فقد حرى على الحنابلة خرية لا تنغسل إلى يوم القيامة"، وفي رواية: "لا يغسلها الماء"، وفي أخرى: "لا رحمه الله، فقد بال في الحنابلة البولة الكبيرة التي لا تُغسل إلى يوم القيامة" يعني المقالة في التشبيه ^D.

- أما الكلام الأول فقد ردّ بعض العلماء على ابن العربي وعلى غيره كلامه هذا في أبي يعلى، وبينوا ضعفه، وحمل رايته ابن تيمية - رحمه الله - حيث شكك في صحّة هذه القصة بل وكذبها، وذلك لعدّة أمور.

أولاً: إنّ هذه الرواية رويت عن طريق راو مجهول لم يسمّه ابن العربي، حيث قال: "أخبرني من أثق به من مشيختي"، ومثل هذا الخبر إذا احتفت به قرائن تدل على خطئه ومخالفته، فإنّه لا يُقبل عند الأخباريين، ناهيك عند المحدّثين، والقرينة هو أنّنا لا نجد هذا الكلام في كتب المصنّف، ولا نجد أحداً من مقرّبيه كابنه وتلاميذه ينقله عنه، بل لا نجد من الحنابلة من ينقله عنه، رغم شهرة أقوال المؤلّف ومنزلته عند الحنابلة، وكذا يوجد في منهجه في الصفات ما يخالفه، ولذا قال ابن تيمية: "ما نقله عنه أبو بكر بن العربي في العواصم كذب عليه عن مجهول لم يذكره أبو بكر، وهو من الكذب عليه، مع أنّ هؤلاء وإن كانوا نقلوا عنه ما هو كذب عليه، ففي كلامه ما هو مردود نقلاً وتوجيهاً ^N".
ثانياً: إنّ ذلك القول القبيح من المستبعد جدّاً أن يقوله القاضي أبو يعلى، لأنّه يصرّح بمخالفته وبنقيضه، ويصرّح أنّه كذب عليه فقال: "عظّم ذلك على المخالفين، وأكثروا التحريف والكذب والزور والبهتان فيما حكوه عني، وأضافوه إلى

^I ينظر الكامل في التاريخ لابن الأثير (209/8).

^I رزق الله بن عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث بن أسد، الإمام أبو محمد بن أبي الفرج التميمي البغدادي، رئيس الحنابلة ببغداد. ولد سنة أربع مائة، وقيل: سنة إحدى وأربع مائة. توفي: 488 هـ. ينظر المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (19/17). تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي (595/10).

^D ينظر تاريخ دمشق لابن عساكر (356/52)، الكامل في التاريخ لابن الأثير (209/8)، والوافي بالوفيات للصفدي (8/3).

^N ينظر درء تعارض العقل والتقل (238/5).

كتابي، طلباً للشناعات، وتنفيراً للسلطان والعوام، وقالوا قد ذكر فيه "باب الذِّكْر"، و"الحِصَتَيْن"، و"الفقحة" و"اللَّحِيَّة" و"الرَّأْس"، و"المسربة" و"الشعر"، و"النعل الصرارة"، و"الركوب على الحمار"، و"المشي في الأسواق"، و"أنه خلق نفسه من عرق الخيل"، وغير ذلك مما لا أحفظه فأحكيه من الكذب والنور والبهتان، مما على قائله وحاكه يريد التشنيع به، لعنة الله ولعنة اللاعنين، والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً^أ، مما يدل أن المصنّف بريء من هذا القول براءة الذئب من دم يوسف عليه السلام، فقد صرّح بالافتراء عليه في أشياء عددها، فكيف بعد ذلك يقول: "الزموني ما شئتم فإني ألتزمه، إلا اللحية والعورة"، هذا لا يمكن أن يصدر من عاقل، فكيف بعالم شهد له القريب والبعيد بعلمه!

ثالثاً: أن المصنّف كان يصرّح بأنه يتبع منهج الإمام أحمد والسلف في الصفات، وأنه لا يثبت صفة إلا إذا وردت في الشرع، فقال مثلاً: "ولا نعتقد التشبيه فيها، لكن على ما روي عن شيخنا وإمامنا أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، وغيره من أئمة أصحاب الحديث، أنهم قالوا في هذه الأخبار: أمرّوها كما جاءت، فحملوها على ظاهرها في أمّها صفات لله تعالى لا تشبه سائر الموصوفين"^ب وقال أيضاً: "وقد أثبت الاستواء السلف"^د. وقال أيضاً فيما سبق الإشارة إليه: "ثم لم يكفهم ما أضافوه إلينا من الكذب والبهتان حتى زُمينا بالتجسيم والتشبيه والكفر، لأجل ما رويناه من الصفات التي جاء

بها القرآن والأخبار، والله تعالى يقول ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ ۗ وَمَنْ يَعْتَصِم بِاللَّهِ فَقَدِ هُدِيَ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^ن، فكيف يجوز أن نكفر، ونحن نحتج بكتاب الله وسنة رسول الله، ولكن نعتصم بالله كما أمرنا الله تعالى لنهتدي إلى الصراط المستقيم^و، وصرّح ابنه أبو الحسين بذلك في مواضع كثيرة في ترجمة والده، فقال مثلاً: "فلندكر الآن تبيين منهج السلف وما أمروا بأدائه إلى الخلف وهو الذي درج عليه الوالد السعيد قدس الله روحه

أ ينظر هذا الجزء من إبطال التأويلات (490/1).

ب ينظر إبطال التأويلات (الجزء المطبوع) (43/1).

د ينظر هذا الجزء من إبطال التأويلات (336/1).

ن سورة آل عمران : الآية [101].

و ينظر هذا الجزء من إبطال التأويلات (496/1).

وأرواحهم لبعضهم" ^I. ومعلوم أنّ من قال: "ألزمني ما شئتم فإنّي ألتزمه، إلاّ اللّحية والعورة" لا يمكنه الالتزام بالكتاب والسنة ومنهج السلف في إثبات ذلك.

رابعاً: أنّ مثل هذا الكلام نفسه وبخروفه، منقول ومنسوب للمجسّم الضال داوود الجويباري، الذي كان يقول: "اعفوني عن الفرج و اللّحية، وأسألوني عمّا وراء ذلك" ^I، فيخشى أنّ بعضهم نسب كلام الجويباري لأبي يعلى ظناً منه أنّه لما وُسم كلا الرجلين بالتّجسيم فلا بدّ أن يكون كلامهما واحداً، لأنّهما مجسّم في نظره، وإن كان أبو يعلى بريئاً منه، وهنا وقع الوهم في نسبة هذا القول لأبي يعلى، وهذا احتمال قريب.

خامساً: لقد كثر الكذب على المصنّف خاصة في حياته وبعد موته، بل يصرّح هو بلسانه في كتابه فقال: "ثمّ لم يكفهم ما أضافوه إلينا من الكذب والبهتان حتّى زُمينا بالتّجسيم والتّشبيه والكفر، لأجل ما رويناه من الصّفات التي جاء بها القرآن والأخبار" كما سبق الإشارة إليه، وقال ابنه: "إنما حملنا على ذلك كثرة قول المخالفين وما يلقون إلى تابعيهم من الزور والبهتان، ويتخرّصون على هذا الإمام من التّحريف والعدوان" ^D، وقال ابن تيمية: "ويقال: إنّ أبا جعفر السمناني ^N، شيخ أبي الوليد الباجي قاضي الموصل، كان يقول عليه ما لم يقله، ويقال عن السمناني إنّّه كان مسمّحاً في حكمه وقوله" ^Q، فيحتمل أن يكون هذا ممّا افترى على المصنّف، وأنّ القاضي السمناني رواه ونشره منسوباً لأبي يعلى من غير

^I ينظر طبقات الحنابلة (207/2).

^I ينظر الملل و النحل للشهرستان (105/1).

^D ينظر طبقات الحنابلة (227/2).

^N الفقيه الحنفي الأشعري محمد بن أحمد بن محمد، أبو جعفر السمناني القاضي، ولد سنة إحدى وستين وثلاثمائة وسكن بغداد، أكبر أصحاب أبي بكر البلقاني، وأحد أئمة الأشعرية في عصره توفي في ربيع الأول سنة 444هـ، بالموصل وهو القاضي بها. ينظر تاريخ بغداد (217/2)، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك (338/15)، الكامل في التاريخ (110/8).

^O درء تعارض العقل والنقل (238/5). ومتسمّح من السماحة، وهي التّساهل واللّين، يقال سمّحَ يسمّحُ، تسمّيحاً، فهو مُسمّحٌ، والمفعول مُسمّحٌ "للمتعدّي"، وسمّح الشّخصُ سمّحاً، لان وسهّل. ينظر لسان العرب (489/2)، معجم اللّغة العربية المعاصرة (1105/2)، فمعناه أنّه متساهل في حكمه وقوله، أي يحكم ويقول على النّاس بالأمر التي لا يستيقن فيها لتساهله.

أن يستوثق من صحته لتساهله في الأخبار مع كونه ثقة في نفسه، خاصة وأنه مخالف لكلام أبي يعلى ومنهجه في الصفات.

سادساً: إنَّ المصنّف نفسه يكفّر من اعتقد أن الله سبحانه جسم كالأجسام، وقد ردّ على المجسّمة في كتاب خصّصه للردّ عليهم كما نقل ذلك ابنه أبو الحسين عن والده، حيث قال: "فأما الردّ على المجسّمة لله، فيردّه الوالد السعيد بكتاب... وهو عدّة أوراق" ^I، ومما جاء فيه: "قال الوالد السعيد: فمن اعتقد أن الله سبحانه جسم من الأجسام وأعطاه حقيقة الجسم من التّأليف والانتقال، فهو كافر لأنّه غير عارف بالله ^{وَجَلَّ}، لأنّ الله سبحانه يستحيل وصفه بهذه الصفات، وإذا لم يعرف الله سبحانه وجب أن يكون كافراً" ^{II}. ومن يصرّح بمثل هذا الكلام يستحيل أن يقول تلك المقولة إلاّ أن يكون مجنوناً.

- وأما فيما يخصّ كلام ابن الأثير فإنّه بعيد عن الصواب، لأنّه قال: "أتى فيه بكلّ عجيبة"، وكتاب أبي يعلى ليس فيه إلاّ الآيات والأحاديث وأقوال السلف من الصّحابة والتّابعين وأتباعهم والأئمة، وكلامه فيه إنّما هو الحمل على الظاهر مع التّصريح بنفي التّأويل والتّجسيم، فأين هذه العجائب؟. وأما ترتيب أبواب الكتاب إن قصد أوله ووسطه وآخره من حيث التّقديم والتّأخير فإنّ ترتيبها يدلّ على التّفويض المحض في باب الصفات، وهو ليس تجسيماً، وأما تراجم الأبواب ذاتها فإنّها لا تدلّ على التّجسيم أيضاً لأنّ أغلبها عنوانه المصنّف بقوله: "حديث آخر"، ولم يصرّح بتراجم الأبواب إلاّ قليلاً، كقوله "الفصل الثاني في إثبات رؤيته لله سبحانه في تلك الليلة"، "فصل في الدّلالة على أنه لا يجوز الاشتغال بتأويلها وتفسيرها" الفصل الثاني في إطلاق القول بأنه خلق آدم على صورته وأن الهاء راجعة على الرحمن"، و"الفصل الرابع جواز إطلاق تسمية الصورة عليه". وكل هذه التّراجم استأقها من الأحاديث. فأين العجائب والتّجسيم المحض في الكتاب كلّه، سواء من خلال ترتيبه، أو تراجمه وأما ما هو موجود في الكتاب المطبوع من تراجم الأبواب الكثيرة فهو من زيادات المحقق، وقد وضعها بين معكوفتين، كما صرّح بذلك في المقدّمة.

- وأما كلام أبي محمد التميمي فإنّه لا يضّرّ أبا يعلى شيئاً، لأنّه من كلام الأقران الخصوم الذي يُطوى ولا يروى، والتميمي كان من الأشاعرة المؤلّين، فلا يُستبعد أن يقول مثل هذه الأقوال في خصومه، وإن كان فيها من السوء والشّناعة ما ينبغي لمثله أن يربأ بنفسه عنها، وقد ذكر ابن عساكر قصةً عن التميمي وأبي يعلى فقال: "وسمعت ببغداد من

^I ينظر طبقات الحنابلة (212/2).

^{II} ينظر طبقات الحنابلة (212/2).

يحكي أنّ أبا يعلى بن الفراء وأبا محمد التميمي شيخَي الحنابلة كانا يقرآن على أبي محمد بن اللبان الأصول في داره، وكل واحد منهما يُخفي ذلك عن صاحبه، فاجتمعا يوماً في دهليزه^١، فقال أحدهما لصاحبه: ما جاء بك فقال: الذي جاء بك فقال: اكنتم عليّ وأكنتم عليكم، واتفقا على أن لا يعودا إليه بعد ذلك خوفاً أن يطّلع عوامهم على حالهما في القراءة عليه^٢، ممّا يدل على أنّ الواقعة بينهما أو الكلام الشنيع كان بسبب تأويل الصّفات، إذ كان التميمي ينتظر من أبي يعلى ميله للأشعرية، ففوجئ بنقيض ذلك، بل برّدّه على كلّ المؤولة في باب الصّفات وردّه على شيخه في كتاب سماه "الردّ على ابن اللبان". وقد نجد في كلام ابن الجوزي في المصنّف ما هو أشنع بكثير من كلام التميمي، إلّا قوله: "لارحمه الله" فإنّها دعوة عظيمة، ومن فتش في كتب التّاريخ والعقيدة وجد من مثل هذه الصور والمواقف الكثير عبر التّاريخ.

المطلب الثالث: أهم أسباب تهمة المؤلف

إنّ هذه التّهمة التي اتّهم بها أبو يعلى كان لها عدّة دوافع وأسباب، يمكن أن أجملها فيما يلي.

١ أهم أسباب التّهم التي تُبّز بها أبو يعلى الفراء في نظري راجعة في الدّرجة الأولى إلى وجود العداء الشديد بين الحنابلة والأشاعرة، وقد وجد هذا العداء قبل وجود أبي يعلى الفراء، بل قبل وجود أبي الحسن الأشعري، إذ أكبر أسباب هذا العداء هو القول بالتأويل، وقد عُرفت شدّة استنكار الإمام أحمد للتأويل ومنافرتة منه، حيث ألّف في ذمّه كتابه "الردّ على الزنادقة والجهمية فيما شكّت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله"، أي الردّ على من فسّر القرآن على غير تفسيره، وحمل فيه النصوص على غير ظاهرها، وجعل -رحمه الله- صرف النصوص عن ظاهرها هو مذهب الجهمية، حيث نقل المصنّف عن أحمد نصوصاً كثيرة في ذم التأويل، منها قوله: "قد قال أحمد في رواية أبي طالب: من قال إن الله خلق آدم على صورة آدم فهو جهمي، وأي صورة كانت لآدم قبل أن يخلقه"، وقال في رواية المروزي وقد سأله عن عبد الله التيمي فقال: صدوق، ولكن حُكي عنه أنّه ذكر حديث الضّحك "أي ضحك الرّب" فقال: مثل الزرع، وهذا كلام الجهمية". وقال في رواية الأثرم: وقد سألت أحمد: حدّث مُحدّث وأنا عنده بحديث: "يضع الرحمن قدمه فيها" وعنده غلام

^١ الدهليز بالكسر: ما بين الباب والدار، فارسيّ معرّب. والجمع الدهاليز. ينظر الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربية (878/3)، لسان العرب (349/5).

^٢ ينظر تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري (262/1).

فأقبل على الغلام فقال: إن لهذا تفسيراً، فقال أبو عبد الله: انظر إليه كما تقول الجهمية سواء^أ، بل قد روت لنا كتب التاريخ أن أبا الحسن الأشعري لما ظهر في بغداد ضايقه الحنابلة وشدّدوا عليه لما اشتغل بعلم الكلام وقال بالتأويل، بل وصل الأمر إلى تهديده بالقتل ممّا أدّى به إلى الاختفاء مدّة، بل قيل إنّه أظهر الانتساب إلى أحمد وعظّمه من أجل اتّقاء شرّ الحنابلة^أ.

٢ - اختلاف مفهوم التّجسيم والتّشبيه والتّنزيه بين الحنابلة وخصوصهم، فالحنابلة يعتقدون أنّ إثبات الصّفات الإلهية ليس تشبيهاً، ولا تُعدّ كذلك إلّا إذا قيل: يد الله كيد البشر، وسمعه وبصره كسمع وبصر الإنس، وأمّا الإقرار بتلك الصّفات مع نفي مشابقتها لصفات المخلوقات، فليس تشبيهاً ولا تجسيماً، وأمّا هو إثبات وتنزيه، وإلّا كانت كل الطوائف التي وصفت الخالق بالعلم والإرادة، والسمع والقدرة مشبّهة، وقد ذكر أبو الحسين ابن أبي يعلى نقلاً عن والده فقال: "وذكر -رحمة الله- عليه كلاماً معناه: أن التّشبيه إمّا يلزم الحنبلية أن لو وجد منهم أحد أمرين: إمّا أن يكونوا هم الذين ابتدأوا الصّفة لله ﷻ واخترعوها، أو يكونوا قد صرّحوا باعتقاد التّشبيه في الأحاديث التي هم ناقلوها، فلقمّا أن يكون صاحب الشريعة ﷻ هو المبتدئ بهذه الأحاديث وقوله ﷻ حجّة يسقط بها ما يعارضها، وهم تبع له، ثمّ يكون الحنبلية قد صرّحوا بأنهم يعتقدون إثبات الصّفات ونفي التّشبيه، فكيف يجوز أن يضاف إليهم ما يعتقدون نفيه؟، وعلى أنّه قد ثبت أنّ الحنبلية إمّا يعتمدون في أصول الدين على كتاب الله ﷻ وسنة نبيه ﷺ، ونحن نجد في كتاب الله وسنة رسوله ذكر الصّفات، ولا نجد فيهما ذكر التّشبيه، فكيف يجوز أن يضاف إليهم ما يعتقدون نفيه؟^د، وكلام الحنابلة في هذا الموضوع يطول، وقد سبق الإشارة إلى بعضه، وأمّا أنّ بعض الأشاعرة يذهبون إلى أنّ من أثبت الصّفات على ظاهرها فهو مشبّه، ولو تبرأ من التّشبيه، فنجد ابن الجوزي يقول: "وقال القاضي أبو يعلى المحسّم: غير ممتنع حمل الخبر على ظاهره في الإثبات، والإصبع صفة راجعة إلى الذات، لأنّها لا تثبت أصابعاً هي جارحة ولا أبعاضاً، قلت: وهذا كلام مخبط لأنّه، إمّا أن يثبت جوارح، وإمّا أن يتأولها، فأما حملها على ظواهرها فظواهرها الجوارح، ثمّ يقول ليست أبعاضاً فهذا كلام قائم قاعد^ن. وإذا كان بعض الأشاعرة يرون كفر المشبّهة، والحنابلة منهم في رأيهم، فلا يستنكر عليهم ما يُشنعون به على

^أ تنظر كلّ النقول في إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (75/1).

^د ينظر المنتظم في تاريخ الأمم والملوك (29/14)، صفحات من تاريخ أهل السنة والجماعة ببغداد (108/1).

^د ينظر طبقات الحنابلة (211/2).

^ن ينظر دفع شبه التّشبيه بأكف التّنزيه (207/1).

الحنابلة وأهل الحديث، على قاعدتهم أنّ كل مثبت للصفات من غير تأويل فهو مشبه، فيقولون إنّ هؤلاء يُثبتون صفة النزول، والاستواء على العرش، والضحك لله تعالى، وهذا تشبيه وهو كفر يجب التحذير منه بالتنفير منه ومن أصحابه.

٣ سمع أنّ المصنّف اشتغل بسماع الحديث ورحل من أجل سماعه، وعُرف بروايته لكتب كثيرة، وكانت له مجالس لإملاء الحديث وتسميعة يحضرها الجمّ الغفير الذين لا يحصيهم العدّ، لكنّه كان قليل البضاعة في علم علل الحديث والجرح والتعديل، ولذا روى أخبارًا ضعيفة أو موضوعة احتجّ بها في الأصول والفروع. ووجد فيها خصومه مرتعًا رحبًا لتوجيه التّهم إليه، وحجة قوية لمقارنته، ولذلك قال ابن تيمية: "وقد صنّف القاضي أبو يعلى كتابه في إبطال التّأويل ردًّا لكتاب ابن فورك، وهو وإن كان أسند الأحاديث التي ذكرها، وذكر من رواها، ففيها عدّة أحاديث موضوعة كحديث الرؤية عيانًا ليلة المعراج ونحوه، وفيها أشياء عن بعض السّلف رواها بعض النّاس مرفوعة كحديث قعود الرّسول ﷺ على العرش، رواه بعض النّاس من طرق كثيرة مرفوعة، وهي كلّها موضوعة، وإمّا الثابت أنّه عن مجاهد وغيره من السّلف، وكان السّلف والأئمة يروونه ولا ينكرونه، ويتلقّونه بالقبول، وقد يقال: إنّ مثل هذا لا يقال إلا توفيقًا، لكن لا بد من الفرق بين ما ثبت من ألفاظ الرّسول، وما ثبت من كلام غيره، سواء كان من المقبول أو المردود، ولهذا وغيره تكلم الله التّميمي وغيره من أصحاب أحمد في تصنيف القاضي أبي يعلى لهذا الكتاب بكلام غليظ وشنّع عليه أعداؤه بأشياء هو منها بريء، كما ذكر هو ذلك في آخر الكتاب" ^١. وقال الحافظ الذهبي: "لم يكن للقاضي أبي يعلى خبرة بعلل الحديث ولا برجاله، فاحتجّ بأحاديث كثيرة واهية في الأصول والفروع لعدم بصره بالأسانيد والرجال" ^١.

٤ حنق خصوم الحنابلة عليهم سواء من الشيعة أو المعتزلة أو الأشاعرة أو غيرهم، لكونهم كانت لهم الشوكة والسّلطة والكلمة المسموعة من العامّة وولادة الأمر، ممّا جعلهم يتشدّدون معهم، ولهذا أمثلة كثيرة في التّاريخ، ولو بعد وفاة المصنّف فنجد مثلاً في حياة المصنّف أنّهم كفّروه بعد ما رموه بالتّجسيم ووشّوا به إلى الخليفة القادر، وبعده الخليفة القائم، وأنّ أبا بكر بن العربي قال في الحنابلة وأهل الحديث كلامًا شنيعًا كما سبق، إذ جعلهم ممن كاد للإسلام، وأنّهم ممّن يقال لهم "هدموا الكعبة واستوطنوا البيعة"، وأنّ لهم قلوبًا لا يعقلون بها، وأذالًا لا يسمعون بها، وعدّهم من الغافلين الجاهلين الذين هم كالأنعام بل هم أضلّ، بل شبّههم بلصّحاب اليهود، وقد سبق التّنبية عليه، كما نجد أيضًا أنّ النّجم الخبوشاني

^١ ينظر درء تعارض العقل والنقل (237/5، 238).

^١ ينظر تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (101/10) .

الأشعري ت: 587هـ، الذي وصلت به الجرأة إلى نبش قبر ابن الكيزاني الذي كان بجانب ضريح الشافعي، وكان مخالفاً للأشاعرة، فوصفه بلتجسيم والزندقة، وقال: "لا يكون صديق وزنديق في موضع واحد" ^I.

٥ -إغاضة الحنابلة للأشاعرة في بغداد مما يؤدي إلى زرع الشحناء وزيادة الحقد بين الفريقين، ومن أمثلتها أن

الأشاعرة والكلابية كانوا يُلعنون على المنابر في بغداد وغيرها، وكان ذلك في مملكة "محمود بن سبكتكين" وفي دولة السلاجقة ابتداءً، وكذلك في عهد الخليفة القادر، ولما ظهر أمر أبي بكر الباقلاني في بغداد رفعوا أمره إلى الخليفة، فهُنِّوا به حتى كان يخنفي ويتستر بمذهب الإمام أحمد، ولم يُرفع اللعن على المنابر إلا في عهد نظام الملك، بعدما استفتوا الدامغاني الحنفي وأب إسحاق الشيرازي وفتواهما حجة على من بخراسان من الحنفية والشافعية، فُلتوا بأنه لا يجوز لعنتهم ويعزّر من يلعنهم، لأنهم طائفة من المسلمين، ولهم ذبٌ وردٌ على أهل البدع المخالفين للسنة ^I، وأما في حياة المصنّف أوبعد وفاته، فمثاله ما يتعلّق بالحافظ أبي إسماعيل عبد الله الأنصاري الهروي الحنبلي الصوفي ت: 481 هـ، فإنه كان يلعن أبا الحسن الأشعري جهاراً بمدينة هراة، وعندما سأله الشافعية والحنفية -في حضرة نظام الملك- عن سبب لعنه للأشعري، قال لهم: لا أعرف الأشعري، وإنما ألعن من لم يعتقد أنّ الله في السماء، وأنّ القرآن ليس في المصحف، وأنّ النبي ليس اليوم نبياً ^D. والمثال الأخير هو أنّ الواعظ الحسن بن أبي بكر النيسابوري الحنفي، دخل بغداد مع السلطان السلجوقي مسعود سنة 538هـ، فجلس للوعظ بجامع القصر ولعن أبا الحسن الأشعري علانية، وكان يقول: "كن شافعيًا ولا تكن أشعريًا، وكن حنفيًا ولا تكن معتزليًا، وكن حنبليًا ولا تكن مشبهاً" ^N.

٦ -أخذ خصوم الحنابلة بلازم مذهبهم وتقويلهم به، ولازم المذهب ليس بلازم إلا إذا التزم به صاحبه، فإذا نفى

الملزّم التزمه بما ألزم به، فلا يكون ما ألزم به

^I ينظر تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي (284/12)، سير أعلام النبلاء (454/20)، طبقات

الشافعية الكبرى (90/6).

^I ينظر مجموع الفتاوى (15/4).

^D ينظر مجموع الفتاوى (230/8) (354/14)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي (489/10)، سير

أعلام النبلاء (511/18).

^N ينظر المنتظم في تاريخ الأمم والملوك (31/18)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (537/11).

مذهباً له ^أ. ولو سلمنا أنّ كلام القاضي أبي يعلى الحنبلي يدلّ على التّجسيم، فإنّه ينفي ذلك اللازم حيث قال: "فإن قيل صِفوه بجسم لا كأجسام قيل: لا نصفه بذلك، لأنّ الشرع لم يرد بذلك" ^أ، وصرّح -رحمه الله- في موضع آخر بنقيض ما أُزِم به فقال: "لأنه ليس بجسم ولا جوهر" ^د.

٧ -الحكم على النَّاس من غير تجرّد، وهو أمر بالغ الصّعوبة بما كان، فبعض خصوم أبي يعلى حكموا عليه من خلال ميولاتهم الفكرية، ولم يتجرّدوا عنها، وكذا الذين مدحوه مطلقاً، والحكم في هذه الأحوال غالباً ما يكون فيه جور وشطط، ولذلك نجد الذين ذمّوه ورموه بالتّجسيم كرزق التميمي وابن العربي وابن الجوزي نظروا إليه من خلال ميولهم إلى التّأويل، وأمّا الذين كانوا على مذهبه في الصّفات كابنه أبي الحسين مدحوه وعظّموه مطلقاً، وأمّا الذين تجرّدوا عن الميولات الفكرية وغيرها، فأنصفوه بقبول حقّه ورد باطله، وهذا الأمر وقع، ويقع لكثير من العلماء، ولم يختص هذا الأمر بأبي يعلى فقط، بل هناك الكثير من الأمثلة عبر التاريخ، فنجد مثلاً أن المؤرخ أبا شامة المقدسي الأشعري ت: 665 هـ، عندما ترجم للموفق بن قدامة المقدسي ت: 620 هـ، فشهد له بالعلم والفهم والإمامة في الدّين، ثمّ قال: "لكن كلامه فيما يتعلق في العقائد في مسائل الصّفات والكلام، هو على الطريقة المشهورة عند أهل مذهبه، فسبحان من لم يوضّح الأمر له، على جلالته في العلم ومعرفته بمعاني الأخبار والآثار". فعقّب عليه الحافظ الذهبي بقوله: "وهو -أي الموفق- وأمّثاله متعجّب منكم مع علمكم، ودكائكم كيف قلتم!... وكذا كل فرقة تتعجّب من الأخرى ^ن". وسبب تعجّب الأوّل هو أنّه نظر إليه من منظور المؤولين للصّفات، لا من منظور المثبتين له.

ومثال آخر وهو أنّ عبد الساتر بن عبد الحميد بن محمد بن أبي بكر بن ماضي بن وحيش، الشيخ الفقيه الصالح تقي الدين ابن الفقيه أبي محمد المقدسي الحنبلي الصالح، وكان فيه غلو في السنّة ومناوذة للمتكلّمين ومبالغة في اتباع النّصوص، ولذا اتّهمه بالأشاعرة لإيراده الصّفات، لكن الحافظ شمس الدّين الذهبي شهد له بأنّه بريء منه، حيث قال: "ولم يصحّ عنه ما كان يُلطّخ به من التّجسيم، فإن الرّجل كان أتقى لله وأخوف من أن يقول على الله ذلك،

^أ ينظر مجموع الفتاوى (461/16) (217/20) (42/29).

^د ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (83/1).

^د ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (395/1).

^ن ينظر سير أعلام النبلاء (171/22).

ولا ينبغي أن يسمع فيه قول الخصوم، وكان الواقع بينه وبين شيخنا العلامة شمس الدين ابن أبي عمر وأصحابه، وهو فكان [هكذا العبارة] حنبليًا حشِنًا، متحرِّقًا على الأشعرية، وبلغني أنّ بعض المتكلمين قال له: أنت تقول إنّ الله استوى على العرش؟ فقال: لا، والله ما قلته لكن الله قاله، والرّسول ﷺ بلغ، وأنا صدّقت، وأنت كذّبت، فأفحم الرّجل" أ، فلأشاعرة رموه بالتّجسيم لأنّه أثبت الصّفات ولم يؤوّلها على طريقتهم، والذهبي برّاه من ذلك لأنّه نظر إلى المسألة بمنظور يتجرّد من مذهب المؤوّلين ومذهب المحسّمة غير الحنابلة وأهل الحديث، مع ذم جانب فيه، وهو شدّته المفرطة، وحرقة الزائدة على الأشعرية، وقد حاول الباحث في هذه الرسالة العلمية أن يتجرّد عن ذلك ما استطاع، فأسأل الله التّوفيق والسداد.

- المطلب الرابع : نظرة استخلاصية في تهمة أبي يعلى

إنّ الإمام أبا يعلى نشأ في بيئة سلفية تدعو إلى الالتزام بالكتاب والسنة وأقوال السلف الصالح، وتدعو إلى الالتزام بها دون الخوض في علم الكلام ومنطق الفلاسفة، إلّا أنّ أبا يعلى تأثر في مرحلة الطلب بعلم الكلام حين درس على بعض علماء عصره، وهو الشيخ أبو محمد بن اللبان صاحب أبي بكر الباقلاني ودرس عليه أصول الدّين، ولكنّه عندما نضح في العلم وبلغ فيه مبلغًا حاول أن ينتفض من علم الكلام، وردّ على شيخه في كتاب سماه "الردّ على ابن اللبان"، ولكنّه لم يستطع التخلّص من كل الرّواسب التي تعلّقت به، لظنّه أنّ بعض القواعد الكلامية هي مسلمات يقينية، ولذا أخذ يحتجّ بها ويشرح نصوص الصّفات وفقها، بالإضافة إلى أنّه وقع له خلط في معنى التّأويل حيث ظنّ أنّ معناه في الكتاب والسنة وعند المتقدّمين هو نفسه عند المتأخّرين، ولأجل ذلك وقع المصنّف في اضطراب شديد في باب الصّفات، جرّاء ذلك، ولقد ظنّه بعض العلماء لشدّة اضطرابه وتناقضه أنّه متلاعب لا يدري ما يقول، والحقيقة أنّ المصنّف بالإضافة إلى ما سبق كان قليل البضاعة في صناعة الحديث وعلله، وكان شديد التّفور من التّأويل ومذاهبه، ولذا أخذ يسرف في الإثبات حتّى أنّه أثبت صفاتٍ بأحاديث ضعيفة أو موضوعة، واحتجّ أيضًا بآثارٍ عن الصّحابة والتّابعين في باب الصّفات، ولذا استدلّ في كتبه ببعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة وبيع بعض الآثار في باب الصّفات ممّا جعل كثير من العلماء ينكرونها عليه، وإن كان هو قد أسندها، ففتح بذلك الباب لبعض الخصوم للطعن عليه بشتى أنواع التّهم، وهو في ذلك قد جانب الصواب، وقد تراجع-رحمه الله- في آخر الكتاب عن كثير من المسائل التي وافق فيها المتكلمين

١ ينظر تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي (373/15)، سير أعلام النبلاء (454/20).

في أوائل الكتاب وفي كتبه الأخرى كمختصر المعتمد في أصول الدين وغيره، وبقيت عليه مسائل ورواسب لم يستطع التخلص منها.

وانقسم الناس في الإمام أبي يعلى إلى ثلاثة أقسام:

❖ - قسم ذممه مطلقاً وهؤلاء يمكن أن أجملهم في أحد ثلاث فرق.

1- فريق من مؤوِّلة الصِّفات من النَّفات فرأوا أنَّ المصنِّف وافقهم في نفي الجسمية والحركة والمماسة وغيرها، ممَّا هي قواعد مسلمة عند المتكلمين، ثمَّ خالفهم في إثباته للظاهر وردَّ على كلِّ من أوَّل الصِّفات، فرأوا فيه من التناقض والاضطراب ما جعلهم يذمونه ويرمون به تهمة التَّجسيم، قال ابن تيمية: "ولهذا لما صنَّف القاضي أبو يعلى كتابه الذي سمَّاه "كتاب إبطال التأويلات لأخبار الصِّفات" وقال في أوَّلهم أحمد حمداً يرضيه وأستعينه على أوامره ونواهيته، وأبرأ إليه من التَّجسيم والتَّشبيه، وصار في عامة ما يذكره من أحاديث الصِّفات يُقرُّ الحديث على ما يقول إنَّه ظاهره ومقتضاه، مع قوله بنفي التَّجسيم كما يقول سائر الصفاتية في الوجه واليد، وكما يقولونه في العلم والقدرة ونحو ذلك، وهذا تناقض عند أكثر أهل الإثبات والنفي، ولهذا صار في أصحاب الإمام أحمد وغيرهم من يشهد بتناقضه إما مائلاً إلى النَّفي كرزق الله التميمي وابن عقيل وابن الجوزي وغيرهم، وإما مائلاً إلى الإثبات كطوائف أجلِّ وأكثر من هؤلاء من أهل السنَّة والحديث وغيرهم" ^١.

2- وفريق من المثبتة من الذين يقفون عند النَّصوص ولا يتعدونها، فرأوا أنَّ المصنِّف وافقهم عندما أثبت ظواهر

النَّصوص، ونفى التَّأويل، وسكت عمَّا سكت عنه السلف من الخوض في التَّأويل، ولكن لما رأوه لم يكتف بإثبات الظاهر، والسكوت عن ما سكتت عنه النَّصوص، إذ أخذ ينفي لوازم الظاهر التي رآها، كنفي الجسمية والانتقال والحركة...، رأوا أنَّ هذا تناقض واضطراب، لأنَّ من يقف عند ظواهر النَّصوص ويذم التَّأويل ويجاربه متابعاً للسلف، لا ينبغي عليه متابعة المتكلمين الذين يقولون بالتَّأويل فيما ابتدعوه واخترعوه من كثرة الاستثناء والنفي في نصوص الصِّفات، بل يقف أين وقف السلف، ولا يزيد على نصوص الصِّفات شيئاً، وإمَّا ينزه الله عما نزه عنه نفسه، ويقول إنَّه: "أحد، صمد، لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد"، وهذا ما جعلهم يذمونه، قال ابن تيمية: "فإنَّ القاضي واحد أصحابه، وهو وغيره من أصحاب أحمد، قد يوافقون المثبتة على أشياء من قولهم على أحاديث ضعيفة ودلالات ضعيفة، ويوافقون النَّفاة

^١ ينظر بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (132/3).

على أشياء أيضاً من قولهم، مثل نفي الأسماء التي يزعمون أنّ العقل نفاها كالجوهر والجسم ونحو ذلك، وليس هذا ولا هذا من قول السلف والأئمة^أ.

3- وفريق رأوا أنّه يحتجّ بالأحاديث الضعيفة والموضوعة في أخبار الصّفات، بل بآثار عن الصّحابة والتابعين ممّا لا ينبغي أن تكون حجّة في الأحكام، فكيف ببارئ الخلق والأنام، ورأوا أنّ المصنّف مسرفٌ في الإثبات حتّى أنّه يحتجّ بكلّ ما هبّ ودبّ، قال الإمام الذهبي: "وجمع كتاب "إبطال تأويل الصّفات" فقاموا عليه لما فيه من الواهي والموضوع، فخرج إلى العلماء من القادر بالله المعتقد الذي جمعه، وحمل إلى القادر كتاب "إبطال التّأويل" فأعجبه، وجرت أمور وفتن - نسأل الله العافية -"^ب، وقال الصفدي: "قال الشيخ شمس الدين لم يكن له خبرة بعلم الحديث ولا برجاله واحتج بأحاديث كثيرة واهية في الأصول والفروع^ج

❖ - وقسم مدحوه مطلقاً، وقالوا إنّ المصنّف متابع في كلّ ما قاله للسلف الصالح، وهو الإيمان والتّصديق بما وصف الله تعالى به نفسه أو وصفه به رسوله مع ترك البحث والتّغيير والتّسليم لذلك من غير تعطيل ولا تشبيه ولا تفسير ولا تأويل، وأن جميع ذلك صفات الله عزّ وجلّ تمرّ كما جاءت من غير زيادة ولا نقصان، وأقرّوا بالعجز عن إدراك معرفة الحقيقة والكيفية، قال أبو الحسين بن الفراء: "اعتقد الوالد السعيد ومن قبله من سبقه من الأئمة أنّ إثبات صفات الباري سبحانه إنّما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد، لها حقيقة في علمه، لم يُطلع الباري سبحانه على كنه معرفتها أحدًا من إنس ولا جان، واعتقدوا: أنّ الكلام في الصّفات فرع الكلام في الذات ويحتذي حدوه ومثاله، وكما جاء، وقد أجمع أهل القبلة أن إثبات الباري سبحانه إنّما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وكيفية، هكذا اعتقد الوالد السعيد ومن قبله من سلفه من الأئمة... واعتقدوا أنّ الباري سبحانه استأثر بعلم حقائق صفاته ومعانيها عن العالمين، وفارق بها سائر الموصوفين، فهم بما مؤمنون، وبحقائقها موقنون، وبمعرفة كفيّتها جاهلون، لا يجوز عندهم ردها كرد الجهمية، ولا حملها على التّشبيه كما حملته المشبّهة الذي أثبتوا الكيفية ولا تأولوها على اللّغات والمجازات كما تأولتها الأشعرية، فالحنبلية لا يقولون في أخبار الصّفات بتعطيل المعطلين، ولا بتشبيه المشبّهين، ولا تأويل المتأولين، مذهبهم حق بين باطلين، وهديّ بين ضالّتين، إثبات الأسماء والصّفات مع نفي التّشبيه والأدوات... وأما كتابه -قدس الله روحه- في "إبطال التّأويلات

^أ ينظر بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (153/6).

^ب ينظر سير أعلام النبلاء (90/18).

^ج ينظر الوافي بالوفيات (8/3).

لأخبار الصّفات " فمبني على هذه المقدمات وأنّ إطلاق ما ورد به السمع من الصّفات لا يقتضي تشبيهه البارئ سبحانه بالمخلوقات" ^أ.

❖ - وقسم وافقوه في بعض المسائل وأنكروا عليه بعضها، وهم الموقفون للصواب بإذن الله، فوافقوه فيما وافق فيه الحقّ كإثبات الصّفات التي أثبتها الله لنفسه من غير تشبيه ولا تعطيل ولا تمثيل، كصفات السمع والبصر والعلم والقدرة، وكعلو الله واستوائه على عرشه، وخالفوه فيما جانب فيه الصواب، كإثباته بعض الصّفات بأخبار ضعيفة أو موضوعة كإثباته "في الرحمن" و"أضراره" و"لهاته"، وكإثباته رؤية النبيّ لربه عياناً ليلة الإسراء، وكنفيه للحركة والجسم وحلول الحوادث ممّا سكت عنه السلف، قال ابن تيمية: "وطوائف آخرون من أصحاب أحمد وغيرهم يوافقونه على مجمل ما ذكره، وإن نازعوه في بعض المواضع، وهؤلاء أكثر وأجلّ من المائلين إلى النفي كالشريف أبي جعفر وأبي الحسن القزويني والقاضي أبي الحسين... وإن كانوا يخالفونه في أشياء ممّا أثبتها إمّا لضعف الحديث أو لضعف دلالاته" ^أ. وقد تراجع عن كثير من المسائل في آخر كتابه، ممّا يدلّ على أنّه يبتغي الحقّ والصواب، وأينما لقيه تعلّق به -رحمه الله-

وأبو يعلى واحد من العلماء الذين أصابوا وأخطأوا، فمن الإفراط أن يُسرف في مدحه حتّى لا ينبّه على أخطائه، ومن التفريط أيضاً أن يسرف في ذمّه حتّى يُنسى فضله وصوابه، فالحقّ منزلة بين شعبتين ودار بين علمين، بين إفراط وتفريط، وبين غلو وإسراف، وهو كغيره من الأئمة الذين لهم صواب وخطأ، وحق وباطل، وثبات على الحقّ واضطراب فيه، قال ابن تيمية: "وفي كلامه من التناقض من جنس ما يوجد في كلام الأشعري، والقاضي أبي بكر الباقلاني، وأبي المعالي، وأمثالهم ممن يوافق النفاة على نفيهم، ويشارك أهل الإثبات على وجهه" ^ب، وقال أيضاً: "إنّ أبا الفرج نفسه متناقض في هذا الباب، لم يثبت على قدم النفي ولا على قدم الإثبات، بل له من الكلام في الإثبات نظماً ونثرًا ما أثبت به كثيراً من الصّفات التي أنكرها في هذا المصنف، فهو في هذا الباب مثل كثير من الخائضين في هذا الباب من أنواع الناس يشبتون تارة وينفون أخرى في مواضع كثيرة من الصّفات، كما هو حال أبي الوفاء بن عقيل وأبي حامد الغزالي" ^ج.

^أ ينظر طبقات الحنابلة (208/2).

^ب ينظر بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (133/3).

^ج ينظر درء تعارض العقل والنقل (238/5).

^د ينظر مجموع الفتاوى (169/4).

و قد لخص ابن تيمية حال القاضي أبي يعلى في كلمة جامعة فقال: "ونوع ثالث سمعوا الأحاديث والآثار وعظّموا مذهب السلف، وشاركوا المتكلمين الجهمية في بعض أصولهم الباقية، ولم يكن لهم من الخبرة بالقرآن والحديث والآثار ما لأئمة السنّة والحديث، لا من جهة المعرفة والتّمييز بين صحيحها وضعيفها، ولا من جهة الفهم لمعانيها، وقد ظنّوا صحّة بعض الأصول العقلية للنفّاة الجهمية، ورأوا ما بينهما من التّعارض، وهذا حال أبي بكر بن فورك والقاضي أبي يعلى وابن عقيل وأمثالهم" ^١.

^١ ينظر في درء التعارض (34/7).

الفصل الثالث: دراسة حول كتاب إبطال التّأويلات

- لمحة عامة عن الكتاب وأهميته.
- منهج المؤلف ومصادره وأهم مآخذ على الكتاب.
- آثار الكتاب التاريخية والتّعريف بالجزء الأخير منه.

لمحة عامة عن الكتاب وأهميته.

- المطلب الأول : زمن تأليف الكتاب.
- المطلب الثاني : أسلوب تأليف الكتاب.
- المطلب الثالث : التّعريف بالكتاب وأهميته عامة.

المبحث الأوّل: لمحة عامة عن الكتاب وأهميته.

المطلب الأول: زمن تأليف الكتاب .

إنّ المتأمل في النّصوص التاريخية التي تتحدّث عن أبي يعلى وما جرى له بسبب كتابه "إبطال التّأويلات"، يمكنه استخلاص زمن تقريبي لتأليف الكتاب، فمثلاً يذكر القاضي أبو الحسين أنّه حدث نزاع في سنة 432هـ، بسبب تأليف والده، فقال: "كان قد حضر الوالد السعيد - قدس الله روحه - في سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة في دار الخلافة في أيام القائم بأمر الله -رضوان الله عليه- مع الجمّ الغفير والعدد الكثير من أهل العلم، وكان صحبته الشيخ الزاهد أبو الحسن القزويني لفساد قولٍ جرى من المخالفين لما شاع قراءة كتاب "إبطال التّأويلات"، فخرج إلى الوالد السعيد من الإمام القائم

بأمر الله -رضوان الله عليه- الاعتقاد القادري في ذلك بما يعتقد الوالد السعيد، وكان قبل ذلك قد التمس منه حمل كتاب "إبطال التآويلات" ليتأمل فيه، فأعيد إلى الوالد وشكر له تصنيفه^١، ولكن الحافظ ابن الأثير الجزري حدّد تاريخ هذه الحادثة في سنة 429هـ^١، والابن أعلم بحال أبيه من غيره، خاصة وأنّ ابن الأثير متأخّر كثيرًا عن المصنّف، فقد تُوفي سنة 630هـ كما سبق التنبيه عليه، فبينه وبين المصنّف ثلاث رواة أو أكثر، وكلامه عن المصنّف كلّه نقول، ولذا يرجّح كلام أبي الحسين عليه، وإذا نتجّح تحديد سنة 432هـ، كتاريخ للحادثة على قول أبي الحسين، وبالإضافة إلى ما ذكره من أنّ الكتاب كان قد انتشر في تلك السنّة في بغداد أكبر دور الإسلام، وذكر أنّ الخليفة القائم بالله كان قد التمس منه قبل ذلك حمل كتاب "إبطال التآويلات" ليتأمل فيه، فهذا كلّه يجعلني أقدر أنّ زمن تأليف الكتاب كان قبل سنة 432هـ بزمن قليل، أي زمنها يكون قبل سنة 432هـ بجوالي سنين أو أكثر، إذ لا يمكن أن تصل الشكاية بالكتاب إلى السلطان إلاّ بعد ما يذاع في العامة، ويتفشّى أمره في الخاصّة، إذ كان المؤلّف يدرّس كتابه لبعض رؤساء خراسان في دار السلطان ببغداد، ولأجل العداء والخلاف الموجود بين الحنابلة والأشاعرة في باب الصّفات، استطاع بعضهم رفع ذلك للسلطان أو للخليفة في ذلك العهد، وهو القادر بالله، وأما على تقدير ابن الأثير فيكون زمن التّأليف متقدّمًا على ذلك بكثير.

ولقد كانت هذه الفترة بالذّات عهد رجوع السنّة وقوّتها واندثار البدعة وانتكاسها، حيث انتكست كثير من البدع كالرفض والتشيع والزندقة، وذلك لضعف الحكام البويهيين وسلطانهم في أواخر القرن الرابع وبداية القرن الخامس، فتقوى أهل السنّة على غيرهم من أهل البدع، بل تجرّؤوا عليهم بعدما كانوا أذلاء مستضعفين لا يمكنهم تحريك ساكن، وابتدأ ذلك التحوّل من آخر عهد الخليفة القادر بالله، ففي سنة 398هـ، قصد بعض الهاشميين أبا عبد الله محمد بن النعمان المعروف بابن المعلّم فقيه الشيعة في مسجده بدرج رطّيح - حيّ من الكرخ، وهو حيّ الشيعة -، وأنكروا عليه، وجرت فتنة عظيمة. ولما أحضرت الشيعة مصحفًا ذكروا أنّه مصحف عبد الله بن مسعود، وهو مخالف للمصاحف كلّها، فأمرؤا بتحريقه، وفعل ذلك بمحضر منهم، فغضب الشيعة من ذلك غضبًا شديدًا، وجعلوا يدعون ليلة النصف من شعبان على

١ ينظر طبقات الحنابلة (197/2).

٢ ينظر الكامل في التاريخ (786/7).

من فعل ذلك ويسبّونه، وصاحوا يا حاكم يا منصور، ولما بلغ ذلك الخليفة فغضب وبعث أعيانه لنصرة أهل السنة، فخرّقت دور كثيرة من دور الشيعة، وجرّت خطوب شديدة، وبعث عميد الجيوش إلى بغداد لينفي عنها ابن المعلم فقيه الشيعة^أ. وفي سنة ثمان وأربعمائة استتاب الخليفة القادر بالله فقهاء المعتزلة، فأظهروا الرجوع إلى السنة، وتبرؤوا من الاعتزال والرفض والمقاتلات المخالفة للإسلام، وأخذت خطوطهم بذلك، وأنهم متى خالفوا أحلّ فيهم من النكال والعقوبة ما يتعظ به أمثالهم. وكلّ هذا يدلّ على تغيّر موازين القوّة والهيمنة بين أهل السنة والشيعة في بغداد. وامتثل السلطان الغزنوي محمود بن سبكتكين أمر الخليفة في ذلك، واستن بسنته في أعماله التي استخلفه عليها من بلاد خراسان وغيرها، في قتل المعتزلة والرافضة والإسماعيلية والقرامطة والجهمية والمشبهة، وصلبهم وحبسهم ونفيهم، وأمر بلعنهم على المنابر، وأبعد جميع طوائف أهل البدع، ونفاهم عن ديارهم، حتّى صار ذلك سنة في الإسلام^ب، وجُدّد هذا الأمر بعدها بسنة، قال ابن كثير: "ثمّ دخلت سنة تسع وأربعمائة في يوم الخميس السابع عشر من المحرم قرئ بدار الخلافة في الموكب كتاب في مذهب أهل السنة، وفيه أنّ من قال القرآن مخلوق فهو كافر حلال الدّم"^ج، بل أصبح للخليفة القادر كتابًا في معتقد أهل السنة قد أجمع عليه العلماء في عهده، وجرّت عليه خطوطهم، فيقرأه ويحتجّ به الخليفة على خصوم أهل السنة، ويلزمهم به، قال ابن كثير في أحداث سنة عشرين وأربعمائة: "وفي هذا اليوم جُمع القضاة والعلماء في دار الخلافة، وقرئ عليهم كتاب جمعه القادر بالله، فيه مواعظ وتفصيل مذاهب أهل السنة، وفيه الردّ على أهل البدع، وتفسيق من قال بخلق القرآن، وصفة ما وقع بين بشر المريسي وعبد العزيز بن يحيى الكناني من المناظرة، ثمّ ختم القول بالمواعظ والقول بالمعروف، والتّهي عن المنكر.... وفضل الصّحابة، وذكر فضائل أبي بكر الصّديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما، ولم يفرغوا منه إلّا بعد العتمة، وأخذت خطوطهم بموافقة ما سمعوه، وعزل خطباء الشيعة، وولى خطباء السنة"^د.

أ ينظر البداية والنهاية لابن كثير (519/15).

ب ينظر المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي (326/4).

ج ينظر البداية والنهاية لابن كثير (576/15).

د ينظر البداية والنهاية لابن كثير (626/15).

○ المطلب الثاني : أسلوب تأليف الكتاب .

أما عن الأسباب الدافعة لتأليف الكتاب، فإِنَّ لكلِّ تصنيف بل لكلِّ الأمور أسباب ظاهرة وباطنة لوقوعها، وإنَّ من الأسباب الظاهرة لتصنيف أبي يعلى هو أنَّ الإمام أبا بكر بن فورك الأصبهاني الأشعري ت: 406هـ، كان قد صنَّف كتابًا في تأويل صفات الله تعالى، سيرًا على نهج المؤلِّين للصفَّات، فجاء القاضي أبو يعلى الفراء الحنبلي البغدادي، وردَّ عليه في كتاب سماه "إبطال التَّأويلات لأخبار الصفَّات"، أثبت فيه الصفَّات التي أوَّلها ابن فورك على ظاهرها من غير تأويل ولا تجسيم ولا تمثيل ولا تعطيل، وزاد عليه صفات كثيرة، ولأجل تمسَّكه بإثبات ظواهر الصفَّات اتَّهمه خصومه من المعتزلة والأشاعرة بتجسيم الله تعالى وتشبيهه بمخلوقاته، ولكن النَّاظِر والمتأمِّل في التَّاريخ وخاصة في عصر المؤلِّف، يجد أنَّ هذه التَّصانيف التي جاءت وظهرت في هذا الوقت بالذَّات لم تأت عن فراغ، وإمَّا كان لها أسباب ودوافع، ومن أهمِّ هذه الأسباب أنَّه في القرن الرابع الهجري كانت بغداد تعجُّ بالحنبلة وأهل الحديث الذين هم على معتقد أحمد بن حنبل، والذي لُقِّب بإمام أهل السنَّة والجماعة، وقد عُرف بشدَّة نكيره على الجهمية والمعتزلة في باب الأسماء والصفَّات، وكان الحنبلة على معتقد أحمد ينكرون نفي الصفَّات أو تأويلها، تبعًا لإمامهم وينفرون ممَّن يقول بذلك، حتَّى أنَّه لما ظهر الإمام أبو الحسن الأشعري في بغداد مقتوه وحاربه إلاَّ القليل منهم، بل لم يسلم منهم إلا حين انتسب إلى الإمام أحمد، فكانت الغلبة والشوكة للحنبلة في بغداد، وكان الأشاعرة كثيرًا ما يخفون أفكارهم التي أنكرها عليهم طائفة من الحنبلة وأهل الحديث، ويتسترون بما لأجل المضايقات التي قد تحدث لهم بسببها، فكان هنالك صراع ظاهر وخفيّ فيما بينهم في بغداد وما جاورها من المدن^١، ولكن سرعان ما اختفت هذه التَّزاعات، وخاصة في أوَّل عهد البويهيين حيث كانت الحرب على السنَّة ومعالمها ورموزها، بل على الإسلام وأهله، وذلك من أجل تمكين دين الروافض والمجوس، فأصبح أهل السنَّة سواء من الحنبلة أم أهل الحديث أم الأشاعرة في ضيق ومحنة، وأصبحت الشوكة والتمكين لخصومهم من الشيعة والروافض والمعتزلة، وأصبح شعار الأذان في بغداد التي أكثر سكانها سنة "حيّ على خير العمل"، فكان لزامًا على جميع الطوائف من أهل السنَّة أن يدعوا التَّزاعات التي كانت بينهم، ويتصدّوا إلى هذا الخطر الداهم، والمرض العضال الذي تغلغل في المجتمع من أجل محو الكيان السنيّ في بغداد، فاتَّحد بذلك الحنبلة وأهل الحديث الذين يمثِّلون مثبتي الصفَّات من جهة، مع الأشاعرة الذين يمثِّلون الفصيل الثاني في بغداد، وهم يمثِّلون مذهب مؤولي الصفَّات، وقد كان أغلبهم من

١ ينظر المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (191/16)، صفحات من تاريخ أهل السنَّة والجماعة ببغداد

(109/1 إلى 115)، الأزمة العقيدية بين الأشاعرة وأهل الحديث - خلال القرنين: 5-6 الهجريين - (160/1).

الشافعية، ودامت هذه الحال إلى نهاية القرن الرابع حين ضعف البويهيون وأخذ شبح الشيعة والمعتزلة يزول شيئاً فشيئاً، حتى ضعف عودهم وانكسرت شوكتهم، وذلك بظهور نجم الغزنويين بقيادة محمود بن سبكتكين أولاً، ثم بظهور نجم السلاجقة في الآفاق، وعلى رأسهم الوزير المحتك الفذ نظام الملك صاحب المدلهمات ورجل الخطوب والصعوبات، وبذلك بدأ الخلاف يعود بين الأشاعرة والحنابلة حيث أَلَّف ابن فورك كتابه، وأخذ المذهب الأشعري في الانتشار من بلدة لأخرى، ومن مدينة لأختها، خاصة بظهور نجم السلاجقة، فتغيّر حال الأشاعرة في خراسان وما جاورها، ووصلت رياحهم إلى بغداد، وقويت شوكة الأشاعرة، وذاع صيتهم، وتأيد سلطانهم، وعزّ جانبهم، وكلّ ذلك بمجيء الوزير نظام الملك، فجهروا بمذهبهم علانية، بعدما أخفوه سنين عديدة، وأعلنوا صراحة معارضتهم لأفكار روجها بعض الحنابلة وأهل الحديث، وأنهموا أصحابها بالتجسيم والتشبيه، معتمدين على كتب أئمة الأشاعرة في ذلك العصر ككتب الإمام أبي بكر الباقلاني وابن فورك، خاصة في عاصمة الخلافة بغداد التي استولى عليها السلاجقة في سنة 447هـ^أ. ولذلك كان لزاماً على الحنابلة أن يردّوا عليهم، هذه الاتهامات، وأن يوقفوا زحف المذهب الأشعري الذي أصبح يمتدّ حتى دخل دور الحنابلة من التميميين وغيرهم، ولا بدّ من التصدّي لهذا الدخيل على الحنابلة بتأليف يبيّن شبه هؤلاء وبطلان حججهم التي يستدلّون بها، وكان لا يقدر على هذه المهمة إلاّ إمام الحنابلة في ذلك العصر، الإمام أبو يعلى الفراء، فانبرى لذلك، وبدأ في تصنيفه، وفي ذلك قال أبو علي بن البناء: "وإنما زاد عليهم شيخنا -رحمه الله- أنه ذكر أسولة^ب اعترض بها المتكلمون عليها إما ليطلوها أو يتأولوها، فردّ عليهم ذلك على ما قاله السلف المهديون والخلف المرضيون، وكان موفقاً بحمد الله في ذلك وغيره، لأنّ الملحدة قد اعترضت على آي الكتاب بما أوقعت به الشبه والشكوك، فلولا ما تفضل الله به من العلماء الذين أزالوه وميزوه، وإلا كان الناس في حيرة، وكذلك اعترضوا على الأخبار، وردّ عليهم السلف الأختيار، وكذلك فعلوا في أحاديث الصّفات، ومن كان قبل فكان لهم من قوة الإيمان وصحّة الإتيان والمعرفة والبيان ما لا يحتاجون معه إلى من يتجرّد لذلك، فأما في زماننا هذا فالتاس بهم حاجة إلى ذلك، فلو لم يفعل لكانوا في حيرة، والله يحسن على ذلك جزاءه^ج. والظاهر أنّ المصنّف كان يخرج كتابه على شكل أجزاء يُظهر منها كل جزء بين الفينة والفينة، بحيث يعالج

^أ ينظر دولة السلاجقة وبرز مشروع إسلامي لمقاومة التغلغل الباطني والغزو الصليبي (21 إلى 31)، صفحات من تاريخ أهل السنّة والجماعة ببغداد (1/115).

^ب هكذا جاء في المطبوع بالتسهيل بمعنى أسئلة . ينظر المختار في أصول السنّة (1/150).

في كلِّ جزءٍ شبهة أو شبهتين مما يثيره أهل التَّأويل في أحاديث ونصوص الصِّفَات، والذي دلَّ على ذلك تراجعه عن كثير من المسائل في الكتاب ذاته.

المطلب الثالث: التعريف بالكتاب وأهميته عامة.

هذا المؤلَّف هو إبطال التَّأويلات لأخبار الصِّفَات، تناول فيه مؤلِّفه الأحاديث المشكَّلة في العقائد، خاصةً أحاديث الصِّفَات منها، بالشرح والتبسيط وإزالة المشكل، وهذا الفن جليل الأهمية، عظيم القدر، قال عنه الإمام الصنعة ابن الصلاح: "لا يكمل للقيام به سوى الأئمة الجامعون بين صناعتي الحديث والفقهاء الغواصون عن المعاني الدقيقة"^١.

وقد قصد المصنّف بكتابه الرد على بعض العلماء الذين نحجوا في باب الصِّفَات طريق التَّأويل لآيات وأحاديث الصِّفَات وصرفها عن ظاهرها، بحجة أنّ ظاهرها يدلُّ على التَّمثيل والتَّجسيم، فسلك - رحمه الله - طريق الإثبات لظواهر النصوص من غير تأويلٍ ومن غير تمثيل ولا تجسيم، مستدلاً بنصوص الشَّرْع ونصوص اللُّغة الدَّالة على إمكانية إثبات الظاهر من غير تأويل، ومؤيداً ذلك بأقوال الأئمة الذين أجمعت الأمة على إمامتهم، خاصة الإمام أحمد منهم، بأسلوب سهل رائق وطريقة مشوّقة، ممَّا أكسها أهميةً جليلاً وقيمةً علميةً كبيرةً، حيث إنّه يعالج موضوعاً مهمّاً من الدين، وهي الأحاديث التي ظاهرها مشكل أو متعارض مع بعضها أو مع أصول الإسلام العامة، ولكن مشى المصنّف على طريقته التي ارتأها صواباً، كغيره من العلماء، فأصاب في جوانب وأخطأ في جوانب، وخطؤه فيها مغفور بإذن الله تعالى. وقد وصف الكتاب تلميذ المصنّف أبو علي ابن البناء بقوله: "اعلم -رحمنا الله وإياك- أنّ هذه الأحاديث التي قد ذكرنا في صفات الله تعالى قد ذكرها الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل وأشباهاها، ورواها شيوخنا، وجمعها شيخنا الإمام أبو يعلى نصر الله وجهه على ما ساقها الإمام أبو عبد الله بن بطه، وأوجبوا كلّهم الإيمان بها والتَّسليم، ولا ترد ولا تتأول، وكذلك ساقها مسلم في صحيحه، وأبو عبد الرحمن النَّسائي، وجميع أصحاب الحديث. وإمَّا زاد عليهم شيخنا -رحمه الله- أنّه ذكر أسئلة اعترض بها المتكلِّمون عليها، إما لبيطلوها أو يتأولوها، فردّ عليهم ذلك على ما قاله السلف المهديون والخلف المرضيون، وكان موفقاً بحمد الله في ذلك وغيره، لأنّ الملحده قد اعترضت على أي الكتاب بما أوقعت به الشبه

١ ينظر مقدمة ابن الصلاح (284/1).

والشكوك، فلولا ما تفضل الله به من العلماء الذين أزالوه وميزوه، وإلا كان الناس في حيرة، وكذلك اعترضوا على الأخبار، وردّ عليهم السلف الأخيار، وكذلك فعلوا في أحاديث الصّفات^١.

كما أنّ الكتاب في جمعه لأحاديث الصّفات ليس بدعاً في التّأليف، ولكن سبقه علماء كُثُر ألفوا على طريقته مثل كتب الردّ على الجهمية، وعلى رأسهم كتاب الردّ على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد، ومنها كتب الأسماء والصّفات، وكتب السنّة، وكتب أصول السنّة، وسيأتي ذكر بعض هذه الكتب في مصادر المصنّف، وفي ذلك قال أبو علي ابن البناء: "وعلى نحو هذا سلك شيخنا الإمام أبو يعلى -رحمته الله- في كتابه الذي سلّمه "بإبطال التّأويلات لأخبار الصّفات"، فمن اعتقد أنّه تفرّد بالجمع لأخبار الصّفات أو بالجواب عمّا اعترض به عليها، فإنّما يقول ذلك بغير علم"^١.

وأما عن أهمية هذا الكتاب فإنّها تكمن في كونه من كتب العقيدة التي تُسمّى أصول الدّين، أي أنّ الخلاف فيها ليس كالخلاف في فروعها، إذ العقيدة باب عظيم يكون مفتاحاً لائتلاف القلوب أو تنافرها، ولاجتماع الأمة أو افتراقها، وقد سبق التّنبيه على هذا الباب في مطلب أهمية مشكل العقائد. والكتاب مهمّ أيضاً في مجال الحديث والعقائد، إذ هو أحد سلاسل الكتب في مجال مشكل الحديث، وفي مجال الردود العلمية بين أصحاب العقائد. ومن أهمية هذا الكتاب أنّه من آخر ما كتب المصنّف في باب العقيدة، خاصة في أبواب الأسماء الصّفات، ففي الكتاب إشارات صريحة وغير صريحة في الدّلالة على ذلك، فمن الصّريحة في ذلك ذكره في هذا الكتاب بعض كتبه في العقيدة ممّا يدل على سبقها له، من ذلك ذكره لكتاب مسائل القرآن، حيث قال: "قد ذكرناها في الكتاب المفرد بالكلام في القرآن"^٢، ومنها قوله: "وقد حكيت كلام هذا القائل في مسائل القرآن"^٣، ومنها ذكره لكتاب المعتمد حيث قال: "والكلام في ذلك مستوفى في كتاب

^١ ينظر المختار في أصول السنّة (1/149، 150).

^٢ ينظر المختار في أصول السنّة (1/164).

^٣ ينظر هذا الجزء من إبطال التّأويلات (1/251).

^٤ ينظر هذا الجزء من إبطال التّأويلات (1/255).

المعتمد" ^أ، وأما الإشارات غير الصريحة فنجد في هذا الكتاب أنّ المؤلف ينصّ على آراء تراجع عنها في مقدّمة الكتاب وفي كتبه الأخرى، وتدليله على أنّ قوله هذا هو الذي يُعتمد، وهذا يدلّ على أنّ هذا الجزء يمثل آخر آرائه في العقيدة، ولها أمثلة كثيرة منها ما ذكره في آخر الكتاب كقوله في إثبات الجهة: "وقد منعنا في كتابنا هذا في غير موضع إطلاق الجهة عليه، والصّواب جواز القول بذلك" ^ب، وكقوله في إثبات الحد: "وقد منعنا من إطلاق القول بالحدّ في غير موضع من كتابنا، ويجب أن يُجوّز على الوجه الذي ذكرنا" ^د، ومنها إشارته لبعض النقول والروايات التي لم يذكرها في كتبه الأخرى، ممّا يدلّ على التوسّع في التّحصيل العلمي، بل قد يقبلها ويحتجّ بها بعد أن كان رافضاً لمعناها في كتبه الأخرى، ممّا يدلّ على التّضحج الفكري والثّقافي، كذكره في كتاب الروايتين والوجهين، في مسألة إثبات الحد لله تعالى واختلاف كلام الإمام أحمد في ذلك، فجعل المصنّف الاختلاف في إثبات الحد راجعاً إلى صفة الاستواء، واستبعد رجوعه إلى الذات، فقال: "إنّ هذا الاختلاف في إثبات الحد ونفيه يرجع إلى صفة الاستواء على العرش" ^ن، مع أنّه نقل رواية عن أبي الحسن الجزري - وهو الميموني في إثبات الحد للذات بقوله: "هو على العرش بحدّ يعلمه هو ولا نعلمه نحن"، وكان يحتجّ بقوله تعالى: ﴿

وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ﴾ ^و، ولكن استبعد معناها، بينما المصنّف نفسه في هذا الجزء من الكتاب ينقل رواية عن الإمام أحمد بنفس معنى رواية الجزري حيث قال: "رأيت بخطّ أبي إسحاق، أنا أبو بكر أحمد بن نصر الرفاء، قال سمعت أبا بكر بن أبي داود سمعت أبي يقول: "جاء رجلٌ إلى أحمد بن حنبل فقال له: لله تبارك وتعالى حدٌ"، قال: نعم، لا يعلمه إلا هو، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ﴾ يقول محدّقين، فقد أطلق

١ ينظر هذا الجزء من إبطال التّأويلات (389/1).

٢ ينظر هذا الجزء من إبطال التّأويلات (339/1).

٣ ينظر هذا الجزء من إبطال التّأويلات (343/1).

٤ ينظر كتاب الروايتين والوجهين (55/1 إلى 57).

٥ سورة الزمر: الآية [75].

٦ ينظر كتاب الروايتين والوجهين (55/1 إلى 57).

٧ سورة الزمر: الآية [75].

أحمد القول إثبات الحدّ لله تعالى" ^١، فأثبت في هذا الكتاب ما نفاه في كتاب الروايتين، واحتجّ برواية عن أحمد لم يوردها في كتاب الروايتين، وكان الأولى أن يوردها فيه لو كانت عنده، لأنّه كتاب خصّه بذكر اختلاف الروايات المنقولة عن أحمد والتوفيق بينها، وهذا يدل على تقدّم تأليف كتاب الروايتين والوجهين على كتاب إبطال التّأويلات، بل وجدت المصنّف - رحمه الله - في هذا الكتاب بلغ من النّضج العلمي والثّقافي والأخلاقي أوجّه وأعلاه، إذ يقول المسألة ثمّ يتراجع عنها في الكتاب نفسه، لكونه ألفه في مدّة غير يسيرة، ومثاله ما سبق من امتناعه من إطلاق القول بالحدّ على الله في غير موضع من أوائل كتابه، ثمّ تراجع عن ذلك في أواخر الكتاب، وقال بجوازه ^٢. ومن أهمية هذا الكتاب أنّه ألفه في فترة زمنية طويلة، وما كان من المؤلفات على هذه الشاكلة فإنّه يكسو من الأهمية بما كان، لاهتمام صاحبه به وتجويده وتنقيحه وتحسينه له مع الأيام والسنين. والأهمّ في هذا كلّه أنّ المصنّف حاول في هذا الكتاب الموافقة لأقوال إمام أهل السنّة والجماعة الإمام أحمد بن حنبل، فهذا الاعتقاد والمنهج الذي سار عليه هو منهج الإمام أحمد وبعض أئمة الحنابلة حسب رأي المؤلف، ممّا يزيد الكتاب أهميّة شديدة، فهذا الجزء يمكن أن نعتبره آخر آرائه العقديّة خاصة حين يحدّثنا في الخاتمة عمّا وقع له بسبب هذا الكتاب.

منهج المؤلف ومصادره وأهم المآخذ على الكتاب.

المطلب الأول : منهج المؤلف في الكتاب.

المطلب الثاني : مصادر أبي يعلى في كتابه .

المطلب الثالث : أهم المآخذ على الكتاب.

^١ ينظر هذا الجزء من إبطال التّأويلات (1/342).

^٢ ينظر هذا الجزء من إبطال التّأويلات (1/343).

المطلب الأول : منهج المؤلف في الكتاب.

لقد خطى مصنف الكتاب في العموم على نسق من سبقه من الأئمة كابن قتيبة^أ وأبي بكر بن فورك^ب وغيرهم ممن سبقوه في ذكر الأحاديث المشككة، وإتباعها بالشرح والتبسيط وإزالة المشكل، وكانت للمصنف نظرة مغايرة عن سابقيه، حيث أراد إزالة الإشكال بدون الاستعانة بالتأويل، بل ذم كل أنواع التأويل في باب الصفات إلا في حالات وحدود ضيقة دل عليه الدليل، ورأى التأويل أمراً دخليلاً على هذا الدين، فحاول في هذا الكتاب الرد على أهل التأويل الذين ألفوا في المشكل قبله كابن فورك وغيره، وإثبات إمكانية إزالة الإشكالات بدون الجوء إلى التأويل المذموم. والكتاب قريب الشبه في تصنيفه وترتيبه بكتاب ابن فورك، ولكن ينعو نحو منهج الإثبات للصفات من دون تأويل لها، مع نفي المشابهة والمماثلة للمخلوقين، مما جعل الكتاب تكسوه ميزة خاصة عن غيره، وذلك لمنزلة المصنف وتقدمه في هذا الشأن، وكونه إمام الحنابلة ببغداد في ذلك العهد وبعده، وتميز منهج المصنف في هذا الكتاب بصيغة خاصة في التصنيف في معانيه ومبانيه، حيث خالف في كثير منها ما اشتهر عليه العلماء المصنفون قبله في كتبهم، حتى قد يعدّها البعض انتقادات على المؤلف، فلم يجعله على الأبواب البيّنة بحيث يجعل ترجمة لكل باب، ولا جعله على الصحابة، ولا على الفصول المعنونة^د، بل كان أكبر همّه في ظني هو إزالة الإشكال عن الأحاديث المشككة التي أوردها ابن فورك بدون استعانة بالتأويل، ويمكن إجمال أهم ميزات الكتاب في ما يلي:

— لم يجعل المؤلف كتابه مبوّباً بتراجم وعناوين لكل باب إلا في القليل النادر، وإنما جعله مقسماً حسب متون الأحاديث ومعانيها دون النظر إلى الأسانيد والرواة، حيث كان في كثير من الأحيان يورد حديث الباب عن صحابي، ثم يعطف عليه بأحاديث أخرى في نفس المعنى، مقدّماً له بقوله: "وفي رواية أخرى"، أو "في حديث آخر" أو غير ذلك، ولو

^أ الإمام أبو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري المتوفى سنة 276هـ، وكتابه "تأويل مختلف الحديث".

^ب الإمام أبو بكر بن فورك المتوفى سنة 406هـ، وكتابه "مشكل الحديث وبيانه".

^د هذا صنيع فخر الدين الرازي في أساس التقديس كما بينته في الفصل الأوّل من هذا الجزء من إبطال التأويلات (74/1)، وصنيع ابن اللبان في إزالة الشبهات كما في بينته في الفصل الأوّل من هذا الجزء من إبطال التأويلات (71/1).

كان عن صحابي آخر، فكانت الأحاديث بمثابة الأبواب، وكان منهجه شبيه بمنهج مسلم في صحیحه، حيث قسّم كتابه على الأبواب دون ذكر تراجمها أو تسميتها.

- لم يقسّم أحاديث الكتاب إلى أحاديث توافقت مع آيات في معناها، والتي لم تتوافق، أو إلى أحاديث متفق على صحتها، وأحاديث ضعيفة وموضوعة^١، كما انتهجه بعض العلماء في كتبهم، ولم يبين عن منهجه في المقدمة، وإنما وجدت بالتتبع والنظر أنّ ترتيبه للأحاديث كان على حسب الصفات الواردة في الآيات والأحاديث، بحيث إنّ في كلّ باب يورد آيات أو أحاديث التي تتعلّق بتلك الصفة التي رآها مشكلة، ثمّ يحاول إزالة الإشكال عنها، وهذا يكون بمنزلة الباب إلاّ أنّه لا يصرّح به، كما لم يظهر لي أنّ هناك رابطاً معيناً يربط بين تلك الأبواب كلّها.

- اعهد المؤلف في عدّ الأحاديث على متونها ومعانيها لا على روايتها، فنجد في بعض الأحيان يذكر الحديث ثمّ يعطف عليه بقوله: "وناه" بمعنى حدثناه أو "أخبرناه" موهما أنّه نفس الحديث الأول لأنّ هاء الضمير تعود على الحديث، ولكنه يرويه عن صحابي آخر، ومثاله قوله: ناه أبو القاسم بإسناده، عن أنس بن مالك، أنّ رسول الله ﷺ قال: "الله ﷻ أشد فرحاً بتوبة عبده من أحدكم يسقط على بغيره وقد أضلّه بأرض فلاة". أخبرناه أيضاً بإسناده، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: "الله جل اسمه أشد استبشاراً بتوبة أحدكم من أحدكم بضالته بفلاة من الأرض، عليها سقاؤه ومتاعه وما يصلحه"^٢، وقوله: "وناه بإسناده، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: "ما من قلب ابن آدم إلاّ بين أصبعين من أصابع الرحمن ﷻ، فإذا شاء أن يقيمه أقامه، وإذا شاء أن يزيغه أزاعه"، وناه لفظاً بإسناده، عن أم سلمة زوج النبي ﷺ قالت: سمعت النبي ﷺ يقول: "يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك".... وناه بإسناده عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أنّه سمع رسول الله ﷺ يقول: "إنّ قلوب بني آدم كلّها بين أصبعين من أصابع الرحمن ﷻ كقلب واحد، يصرفه كيف يشاء... وناه أبو القاسم قال: أبو القاسم عبد الله بن إبراهيم بن محمد القاضي، نا أحمد بن الحسن الرازي، نا مقدم بن داود، نا عبد الله بن محمد بن المغيرة، نا سفيان، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر بن عبد الله قال: كان رسول الله ﷺ

١ هذا صنيع ابن جماعة في كتابه إيضاح الدليل. ينظر هذا الجزء من إبطال التآويلات (73/1).

٢ ينظر إبطال التآويلات (الجزء المطبوع) (241/1).

يكثر أن يقول: "يا مقلب القلوب ثبت قلوبنا على دينك"^أ، ويقصد بالضمير في ذلك كله متن الحديث ومعناه، وليس هذا الحديث باصطلاح المحدثين، بل هو خلاف منهج المحدثين في أنهم يعتبرون الحديث بمخرجه، أي الصحابي الذي رواه، فكلّ المتون الحديثية الواردة عن صحابي واحد فهي حديث واحد ولو اختلفت ألفاظه بشرط أن يتحد المعنى، لأنّ الرواة من الصحابة وغيرهم كانوا يروون بالمعنى فتجد الحديث الواحد يرويه الجماعة عن المحدث الواحد بألفاظ مختلفة، ولكن المعنى واحد، وأمّا المتن الواحد عن صحابين فهما حديثان مختلفان، ولو اتحد المعنى أو اللفظ، ولكن المصنّف أيضاً اضطرب في السّير على هذا المنهج، ففي حديث مرداس الأسلمي في حديث المبالاة يعيد الحديث نفسه، وإن كان عن صحابي واحد ومعناه واحد، حتى أنّه يشترك في جلّ ألفاظ المتن، إلّا لفظ "يقبض الصّالحون"^ب، فلبدل ب"يذهب الصّالحون"^د، ولفظ "كحثة الشعير" أبدل ب"كحثة التمر"، والمقصود من اللفظين واحد وهو إثبات عدم المبالاة لله تعالى.

- رتو المصنّف في كتابه على نوع مشكل الحديث الذي ليس من نوع المختلف، حيث أورد الأحاديث التي فيها

إشكال، وخلا الكتاب من الأحاديث المتعارضة في الظاهر.

- اعتنى المصنّف في كتابه بمشكل العقائد، ولم يتعرّض لمشكل الفقه أو غيره، وركّز فيه أكثر على مشكل الصّفات،

حيث إنّ غالب ما جاء فيهما إنّما هو في باب الصّفات، إلّا ما كان من القليل النادر كحديث: "لو جمع القرآن في إهاب ما أحرقتة النار"^ن، وكذا حديث "إذا أنا مت فحرّقوني، ثم اطحنوني، ثم ذروني في البحر"، فقال بعده: "اعلم أنّ هذا الخبر وإن لم يرجع شيء من لفظه إلى ما هو صفة من صفات الله، فإنّ لفظه مشكل، وكان القائل له رجلاً موحّداً مغفوراً له، فوجب أن يوقف على معناه ليزول الإشكال"^ق.

^أ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (212/1 إلى 214).

^ب ينظر هذا الجزء من إبطال التّأويلات (370/1).

^د ينظر هذا الجزء من إبطال التّأويلات (371/1).

^ن ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (390/1).

^ق ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (115/1).

- كان جلّ تركيز أو اهتمام المصنّف بمتمون الأحاديث دون الأسانيد حيث في كثيرٍ من الأحيان يورد الحديث دون ذكرٍ لسند الحديث أو دون ذكرٍ لأيّ راوٍ له، مقدّمًا له بقوله: "وفي رواية أخرى"، أو "في حديث آخر" أو "في لفظ" ^أ، أو غير ذلك، كما أنّه لم يفرّق بين الحديث والرّواية، كما سبق التنبيه عليه.

- اعتمد المصنّف على إسناد الأحاديث في كتابه، ولكنّه اكتفى عند إيراده لبعض الأحاديث بذكر الصّحابي فقط في الغالب عن رسول الله ﷺ، ولم يُسند الأحاديث كلّها، وفي بعض الأحيان يزيد الرّواي عن الصّحابي، ومثاله قوله: "وفي حديث آخر رواه ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: تصدّقوا فإنّ أحدكم...^أ"، وفي بعض الأحيان يذكر النّبي ﷺ فقط، ولا يذكر أحدًا معه.

- اضطرب المصنّف في بعض الأبواب حيث أثبت معاني في بعض الأحاديث، ثمّ أثبت نقيضها بعد ذلك، ومثاله حديث: "كتب الله تبارك وتعالى التوراة لموسى بيده، وهو مسندٌ ظهره إلى صخرةٍ في الألواح من درّ، يسمع صريف الأعلام...^د" حيث أثبت في شرح الحديث أنّ الإسناد إلى الصّخرة هو صفة لموسى وليست صفة لله بقوله: "والأشبه حملها على موسى لئلاّ يثبت له سبحانه صفةً بأمرٍ محتمل^ن"، ثمّ تناقض بعدها عندما أورد أثرًا آخر جاء فيه أنّها صفة لله، فجعل معناه مثل الحديث السابق، فقال: "وهذا الحديث في معنى الحديث الذي ذكرنا، ويشهد له ^ه، وهذا اضطراب منه منه

⁷ ينظر على سبيل المثال إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (115/1، 164، 192، 193، 194، 224، 306، 352، 356، 357، 358).

^٨ ينظر على سبيل المثال إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (180/1، 193، 194، 224، 306، 352، 356، 357، 360).

^٩ ينظر هذا الجزء من إبطال التّأويلات (1/285، 286).

^{١٠} ينظر هذا الجزء من إبطال التّأويلات (1/288).

^{١١} ينظر هذا الجزء من إبطال التّأويلات (1/288).

- لم يتعرّض المصنّف لذكر من روى الأحاديث من أهل الكُتُب المشهورة، كأصحاب السنن، أو غيرها، إلاّ ما كان على سبيل القلّة في ذكره البخاري ومسلم، أو أفراد البخاري فقط بالذكر كقوله: "وقد ذكر البخاري ومسلم" ^أ، أو قوله: "وقد ذكره البخاري في الصحيح" ^ب، أو نحوه، وكان جلّ اعتماده على الكتب التي اختصت بجمع أحاديث الصفات خاصة كتاب التوحيد وإثبات صفات الربّ ﷻ لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، وأخبار الصّفات للدارقطني، وكتاب السنّة لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال، وأخبار الصّفات لأبي محمد الحسن بن محمد الخلال.
- كان منهج المصنّف في استدلاله بالآيات في الكتاب أن يفصلها عن الشرح بقوله: "قال الله تعالى"، ولم يستعمل الأسلوب الذي يسوق فيه بعضهم الآيات مدججة ضمن كلامه م في الشرح، فيدججها مع شرحه محتجًا ومستدلًا بها على طريقة التّضمين، وهذا الأسلوب الأخير من دمج أو تضمين الشرح بالآيات القرآنية قد استعمله عبد الجليل بن موسى القصري الذي جاء بعد المصنّف في كتابه شرح مشكل الحديث.
- استعمل المصنّف أسلوب المحاورّة الجذاب في كتابه، وذلك بطرح تساؤلات كثيرة حيث يورد اعتراضات الخصوم بقوله "فإن قيل"، ثمّ يجيب عليها بعد ذلك بقوله "قيل..."، وهو أسلوب جميل ورائق، يجعل القارئ يتشوّق دائمًا لمعرفة جواب تلك التّساؤلات والاعتراضات.
- اعتمد المصنّف في شرح وبيان المشكل على عدّة مصادر وأساليب عامة، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع:
- أ - نقل المادة اللّغوية للكلمة، واستعمالات العرب لتلك الألفاظ والجمل، سواء في القرآن أم في كلام العرب أم أشعارهم، ففي كثير من الأحاديث يبدأ بالشرح اللّغوي للألفاظ واستعمالات العرب لها، أو قد يستدلّ بها على ما يذهب إليه، مثل اعتماده على سياقات القرآن في إعادة الاسم الظاهر، كقول المصنّف: "قال تعالى: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفَدًا﴾ ^D ولم يقل إلينا أو إليه، وكان يجب على ما قالوه أن يقول إلينا لئلا يعيد الاسم الأول، لأنّ النون هي اسم
- ⁷ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (195/1، 219، 324)
- ^٨ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (157/1، 285، 327).
- ^D سورة مريم: الآية [85].

الرَّحْمَنُ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾^١ ولم يقل: وما يعبدون من دوننا، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ﴾^٢ ولم يقل أنه يعلم، وقال تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^٣، ولم يقل الحمد له^٤. ومن اعتماده على استعمالات العرب قوله: "العماء في كلام العرب السحاب، قال الأصمعي وغيره: وهو ممدود،^٥ وقوله: "وكان المراد بالخبر أن قطعه أسرع من قطعك، عبّر عن القطع بالموسى اعتباراً بعبادة العرب، وأنها تسمي الشيء باسم ما يجاوره ويقاربه، ولا بأس بذلك، لأن الله تعالى يجوز في صفة ضرب المثل^٦. ومن اعتماده على أشعار العرب، قوله: "وقال الشاعر وهو عدي بن زيد: لا أرى الموت يسبق الموت شيء *** نعص الموت ذا الغنى والفقرا. فأعاد ذكر الموت بلفظه، ولم يكن عنه بالهاء، ولم يقل لا أرى الموت يسبقه شيء، وقال المتلمس: فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى *** مساغا لنايبه الشجاع لصمما، فأعاد ذكر الشجاع بلفظه^٧، وقوله: "وقد يوصف بأنه ذريّ وداري لأنه بمعنى عالم، وقد قال الشاعر: اللهم لا أدري وأنت الداري^٨، وكقوله: "وأما وصفه تعالى بأنه رؤوف فهو راجع إلى معنى رحيم، وهو مأخوذ من الرأفة والرحمة، قال جرير: ترى للمسلمين عليك حقاً *** كفعل الوالد الرؤوف الرحيم^٩.

١ سورة الفرقان : الآية [17].

٢ سورة الفرقان : الآية [9].

٣ سورة لقمان : الآية [25].

٤ ينظر إبطال التأويلات (الجزء المطبوع) (92/1).

٥ ينظر إبطال التأويلات (الجزء المطبوع) (238/1).

٦ ينظر إبطال التأويلات (الجزء المطبوع) (345/1).

٧ ينظر إبطال التأويلات (الجزء المطبوع) (92/1).

٨ ينظر هذا الجزء من إبطال التأويلات (436/1).

٩ ينظر هذا الجزء من إبطال التأويلات (438/1).

ب- ومنها اعتماده على شروح الكتب التي سبقته بحيث يعتمد على استنباطات العلماء الذين سبقوه سواء من كتب اللغة أو كتب شرح المشكل أو غيرها، كقوله: "وقد ذكره ابن قتيبة في مختلف الحديث، فقال: الذي عندي والله أعلم أنّ الصّورة ليست بأعجب من اليدين والأصابع والعين، إنّما وقع الإلف لمجيئها في القرآن، ووقعت الوحشة من هذه لأنّها لم تأت في القرآن، ونحن نؤمن بالجميع، هذا كلام ابن قتيبة"^١. وكقوله: "وقد ذكر ابن قتيبة هذا في مختلف الحديث أنّ معنى قول: ﴿خَلَقْنَاكُمْ﴾^٢ المراد به خلقنا آدم^٣."

ج- ومنها استنباطاته الشخصية وتوجيهاته خاصة لألفاظ الحديث، وهذا يكون في الشرح العام للحديث، وخاصة في جواب الاعتراضات ودائمًا يستفتحها بقوله فإن قيل... قيل هذا غلط، ويأتي بتوجيهاته واستنباطاته الصّحيحة لحجج وأدلة تلك الاعتراضات^٤.

- حاول المصنّف في شرحه للأحاديث وبيان معناها الذي ظهر له الاستعانة بجمع الروايات وألفاظ الحديث، بحيث قد يردّ اعتراضا ببعض روايات أو ألفاظ مترادفة في الطرق الأخرى، ومثاله عند شرحه لأحاديث نزول الله تعالى، فإنّ المصنّف استعان بالروايات في تقرير ما يريد إثباته كقوله: "الثالث: أنّ في الخبر ما يسقط هذا وهو قوله: "هل من سائل فيعطى سؤاله؟"^٥، وقوله: "قيل: هذا غلط لوجه أحدها: أن في الخبر ينزل ربنا وعجل، وهذا لا يصحّ حمله على ملائكته"^٦، وكلّ هذه هي روايات للحديث، واستعمل هذا الأسلوب أيضًا في شرحه لأحاديث وضع القدم في النار،

^١ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (80/1).

^٢ منها في القرآن الكثير كبحر سورة الأنعام: الآية: [94].

^٣ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (102/1).

^٤ ينظر على سبيل المثال إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (82/1، 84، 87، 92، 93، 117، 118، 119، 130).

^٥ ينظر على سبيل المثال إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (263/1).

^٦ ينظر نفس المصدر (264/1).

كقوله: "وهاء الكناية ترجع إلى المذكور، والمذكور في الخبر الله سبحانه، وفي لفظ آخر "الجبار"، وفي لفظ آخر "رب العزة"، فوجب أن يرجع إليه"^١، وكقوله: "قيل: هذا غلط، لأننا قد روينا في الحديث: "يضع الله قدمه" وفي لفظ آخر: "يضع رب العزة قدمه"، وهذا صريح في أن المراد بالجبار هو الله رب العزة"^٢، وكقوله: "فأما قوله: قط قط: أي حسبي، وقد ورد هذا مفسراً في بعض الألفاظ"^٣.

- انتهج المصنّف في شرحه للأحاديث منهج تقسيم الأحاديث الطويلة إلى فقرات أو فصول كما سمّاها، حيث

يشرح كل فقرة على حدة، مع بيان أوجه ارتباطها، كما هو مشهور عند شراح الحديث كالتوّوي في شرح مسلم وابن رجب والعيني وابن حجر في شرح صحيح البخاري، وهذا يظهر جلياً عند شرحه للحديث الأوّل، وهو حديث النّهي عن ضرب الوجه^٤، والذي بعده، وهو حديث "رأيت ربي في أحسن صورة"^٥، وحديث الكشف عن السّاق^٦. وأمّا الأحاديث الأحاديث القصيرة فإنّه انتهج فيها الشرح الإجمالي من دون تقسيم إلى فقرات، وإن كان للعلماء السّابقين اعتراضات أو أقوال في معنى الحديث ممّا يخالفها، ذكرها بقوله: "فإن قيل" كما هو واضح عند شرحه للحديث "إنّ الله خلق آدم من قبضة قبضتها من جميع الأرض"^٧، وحديث "تخمير طينة آدم"^٨.

- حاول المصنّف ذكر بعض القواعد الجامعة في الأسماء والصفّات في آخر الكتاب، تنبيهاً على توضيح وبيان

منهجه العام في تقرير الأسماء والصفّات، كقوله: "جميع الأسماء والصفّات التي وصف الله تعالى بها نفسه أو وصفه بما

^١ ينظر نفس المصدر (198/1).

^٢ ينظر نفس المصدر (200/1).

^٣ ينظر نفس المصدر (202/1).

^٤ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (80/1).

^٥ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (104/1).

^٦ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (157/1).

^٧ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (168/1).

^٨ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (172/1).

رسوله قديمة، موصوف بها فيما لم يزل، ولم يزل بصفاته خالقًا رازقًا موجدًا معدمًا محييًا مميتًا معافيًا^١، وقوله: "والصفات المتعلقة بالفعل نحو الاستواء على العرش، والنزول إلى السماء، والنجي في ظلل من الغمام، ووضع القدم في النار، ووضع السموات على أصبع، والغضب، والرضا، والضحك، والخلق، والرزق، إلى أمثال ذلك، لا يمتنع أن نقول إنها صفات ذات تتجدد له بتجدد أسبابها، كالإدراك"^٢.

- لم يكشف المصنف عن منهجه في شرح الأحاديث سواء في المقدمة أم في شرح الحديث الأول، والذي يمكن استخلاصه بالتتبع أن المعول في شرح الأحاديث كان أمرين أساسيين الأول جمع روايات الحديث ومحاولة استقصائها بحيث الرواية المشككة توضحها الروايات الأخرى، والثاني الاعتماد على توجيهات الأئمة للأحاديث خاصة الإمام أحمد، وأما إثبات الجوانب اللغوية أو الصرفية فكان ضئيلاً، وبحسب الحاجة إليها، بل كان يكثر منها في الاعتراضات أكثر من إيرادها في الشرح ويدفعها بالبيان والحجج، وبالإضافة إلى ذلك كان المصنف يظهر في بعض الأحيان بعض القواعد التي تنبئ عن منهجه في الشرح كتفريده بأن صفات الله لا تنسب إلى المجاز لأن المجاز يجوز نفيه إذ لا حقيقة له، وصفات الله لا تنفي، وذلك كقوله: "ولا يجوز إضافة المجاز إلى صفاته"^٣، وقوله: "ولا يجوز إضافة المجاز إلى صفات الله، لأن المجاز لا حقيقة له"^٤.

- اختلف منهج المصنف في شرح الأحاديث بين أول الكتاب ونهايته حيث بدأ في الأبواب الأولى في البسط وإطالة الشرح للأحاديث كحديث الصورة، بعكس الأبواب الأخيرة فبدأ في شدة اختصار شرح الأحاديث اعتماداً على

١ ينظر هذا الجزء من إبطال التأويلات (476/1).

٢ ينظر هذا الجزء من إبطال التأويلات (487/1).

٣ ينظر إبطال التأويلات (الجزء المطبوع) (74/1).

٤ ينظر نفس المصدر (309/1).

البسط الذي كان في الأبواب الأولى مع العزو لها، ومثاله حديث: "إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَبَاهِي الْمَلَائِكَةَ بِأَهْلِ عَرَفَاتٍ" ^أ، فَإِنَّ شَرْحَهُ لَمْ يَتَجَاوَزْ سِتَّةَ أَسْطُرٍ، وَكَذَا آخَرَ حَدِيثٍ، وَهُوَ حَدِيثُ الْحِثْيَاتِ فَإِنَّ شَرْحَهُ لَمْ يَتَجَاوَزْ سَطْرًا وَنُصِفَ ^أ.

- لَمْ يَتَعَرَّضْ الْمَصْنَفُ لِلْكَلامِ عَلَى الْأَحَادِيثِ صَحَّةً أَوْ ضَعْفًا وَلَا بَيِّنَ أَسْبَابِهِ، سِوَاءَ فِي سَنَدِهِ أَمْ مَتْنِهِ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْهُ مِنْ جَانِبِ النَّقْلِ عَنْ أَحْمَدَ أَوْ غَيْرِهِ، مَعَ أَنَّهُ سَاقَ أَحَادِيثَ لَا أَصْلَ لَهَا، وَبَعْضُهَا مَوْضُوعٌ، كَحَدِيثِ أَبِي الزَّبِيرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَقَدْ رَأَى نَزْلَةَ أُخْرَى﴾ ^د قَالَ: رَأَيْتُ رَبِّي، حَلَّ اسْمَهُ، مَشَافَهَةً لَا شَكَّ فِيهِ... ^ن، وَحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: "قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "رَأَيْتُ رَبِّي ﷻ، فِي حَلَّةٍ خَضْرَاءَ فِي صُورَةِ شَابٍ عَلَيْهِ تَاجٌ يَلْمَعُ مِنْهُ الْبَصَرُ" ^{هـ}، فَلَا يَوْجَدُ لِلْمَصْنَفِ تِلْكَ التَّحْرِيرَاتِ أَوْ التَّحْقِيقَاتِ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْأَحَادِيثِ كَصَنِيعِ الْمُحَدِّثِينَ، وَإِنَّمَا غَالِبَ كَلَامِهِ فِي حُكْمِ الْأَحَادِيثِ هُوَ الْاِحْتِجَاجُ بِالنَّقْلِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَوْ غَيْرِهِ، وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ: "هَذِهِ الزِّيَادَةُ صَحِيحَةٌ ثَابِتَةٌ، حَدَّثَنَا بِهَا أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدِ الْعَزِيزِ مِنَ الطَّرِيقِ الَّذِي ذَكَرْنَا، وَذَكَرَهَا أَبُو الْحَسَنِ الدَّارِقُطِيُّ فِيمَا خَرَجَهُ مِنْ أَخْبَارِ الصَّفَّاتِ، وَذَكَرَهَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ سَلْمَانَ النُّجَادِ فِي السَّنَةِ، وَذَكَرَهَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَطَّةٍ فِي كِتَابِ الْإِبَانَةِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَطَابَقَ هَؤُلَاءِ الْخَفَازُ عَلَى نَقْلِ بَاطِلَةٍ أَوْ ضَعِيفَةٍ، وَالَّذِي حَكَاهُ أَحْمَدُ عَنِ الثَّوْرِيِّ وَأَنَّهُ وَقَفَهَا لَا يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهَا، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ لَا تَقَعَ لَهُ هَذِهِ الزِّيَادَةُ وَتَقَعَ لْغَيْرِهِ، وَمِثْلُ هَذَا لَا تَرُدُّ بِهِ الْأَخْبَارُ ^و، وَكَقَوْلِهِ: "فَإِنْ قِيلَ: هَذَا الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ، ذَكَرَهُ حَمَادٌ، عَنْ ثَابِتٍ، وَلَمْ يَرَوْهُ غَيْرُهُ عَنْهُ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ حَمَادًا كَانَتْ لَهُ خُرُوجَةٌ إِلَى عَبَّادَانَ، وَإِنَّ ابْنَ أَبِي الْعُوجَاءِ الزَّنْدِيقِ أَدْخَلَ عَلَى أَصُولِهِ أَلْفَاظًا وَأَحَادِيثًا احْتَمَلَهَا فِي آخِرِ عَمْرِهِ، فَرَوَاهَا بِغَفْلَةٍ ظَهَرَتْ فِيهِ قِيلَ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ رَوَاهُ

^٦ ينظر هذا الجزء من إبطال التأويلات (375/1).

^٧ ينظر هذا الجزء من إبطال التأويلات (392/1).

^د سورة النجم: الآية [13].

^{هـ} ينظر إبطال التأويلات (الجزء المطبوع) (112/1).

^و ينظر إبطال التأويلات (الجزء المطبوع) (135/1)، قال ابن تيمية: "ففيها عدة أحاديث موضوعة كحديث الرؤية

عياناً ليلة المعراج". ينظر درة تعارض العقل والنقل (237/5).

^ز ينظر إبطال التأويلات (الجزء المطبوع) (91/1).

الأثبات منهم أحمد وهو المعول عليه في الجرح والتعديل، وحماد بن سلمة ممن أثنى عليه أحمد، وأخرج عنه البخاري حديثاً مسنداً في الصحيح^أ، وأحسن تدخل للمصنف هو قوله: "فإن قيل: هذا الحديث ضعيف يرويه موسى بن عبيدة، وقال يحيى بن سعيد القطان: موسى بن عبيدة ضعيف قيل: هذا غلط، لأن موسى بن عبيدة رجل من أهل الريزة لا بأس به، وقد روى عنه وكيع، وهو من أئمة أصحاب الحديث"^أ.

- قَلَّ المصنّف إطلاق حكم الصّحّة على الأحاديث، وإمّا اكتفى في الغالب برواية الأحاديث فقط، وكانت أحكامه إمّا تابعة لمن صحّحه ككون الحديث في الصحيحين، كما سبقت الإشارة إلى أمثله، وإمّا نقل بصحيح أحد العلماء له كقوله: "هذا الحديث يذكر إسحاق بن راهويه أنه صحيح مرفوع"^د، وقوله: وقال ابن منصور: قلت لأبي عبد الله: "اشتكت النار إلى ربّها حتى يضع قدمه فيها" فقال أحمد: صحيح^ن، وإمّا حكم منه هو على صحّته كقوله في عدّة عدّة مواضع: "هذا حديث صحيح" أو "اعلم أنّ هذا حديث صحيح"^ق، ووقع ذلك في خمسة مواضع فقط من الكتاب. الكتاب.

- خالف المؤلف منهج المحدثين في حذف "قال" خطأ بين رجال الإسناد، وقد قال ابن الصلاح والتّوي وغيرهما "جرت عادة أهل الحديث بحذف (قال) ونحوه فيما بين رجال الإسناد في الخط، وينبغي للقارئ أن يلفظ بها"^ق، بل اضطرب في ذلك اضطراباً، فتارة يذكرها وتارة يحذفها، ولو فرضنا أنّ المؤلف إمّا كان ناقلاً عن غيره، فهذا لا يكون عذراً له في السّير على منهج المحدثين .

١ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (335/1)، والحقيقة أنّ البخاري لم يخرج له حديثاً مسنداً وإمّا أخرج له تعليقا كما سيأتي التنبيه عليه في ماخذ المؤلف .

٢ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (388/1).

٣ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (95/1).

٤ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (196/1).

٥ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (79/1، 157، 259، 335، 439).

٦ ينظر شرح مسلم للنووي (36/1).

- خالف المؤلف منهج المحدثين في ترتيب الأحاديث في الاحتجاج من الأقوى إلى من دونه، فتعده مثلاً ترك في باب أحاديث المباهات الاحتجاج بالحديث الذي رواه مسلم عن معاوية و هو الأخير في الباب، واحتجّ بأحاديث دونه في الصّحة، فقدّم في الباب حديث أبي هريرة، ولم يخرجها أحدٌ من أصحاب الكتب الستّة، ثمّ ثنى بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص، ولم يخرجها من أصحاب الكتب الستّة إلا ابن ماجه، وجعل آخرها في الباب حديث مسلم.

- حاول أبو يعلى في احتجاجه أن يستدلّ بكلّ ما ورد في باب العقائد عن النبي ﷺ أو السلف، حتّى فيما لم يرفعه إلى النبي ﷺ، ظناً منه أنّ الصحابة أو التابعين لا يتكلمون في باب العقائد إلا بما أثر عندهم عن النبي ﷺ، وقد قال في ذلك: "فإن قيل: مجاهد وابن سيرين ليسا بحجة، ولا ممن يثبت بقولهما صفات لله تعالى، قيل: إثبات الصفات لا تؤخذ إلاً توقيفاً، لأنّه لا مجال للعقل والقياس فيه، فإذا روي عن بعض السلف فيه قولاً، علم أنّه قاله توقيفاً" ^أ ولكن الأمر ليس بلازم لكلّ الصحابة، ولا في كلّ باب من أبواب الدّين، فلنفرد الصحابي بشيء لا يلزم منه الرفع دائماً، ولو كان لا مجال للاجتهاد فيه، خاصة في المسائل التي يحتل أخذها عن بني إسرائيل، فكيف بالتابعين الذين حديثهم مرسل ولذا أنكر عليه بعض العلماء احتجاجه في باب العقائد بالآثار قال ابن تيمية: "والمقصود هنا أن ما لم يكن ثابتاً عن الرسول، لا نحتاج أن ندخله في هذا الباب، سواء احتجج إلى تأويل أو لم يحتج" ^أ. وقد يعتذر للمصنّف بأنّه حاول أن يستوفي جميع الأحاديث المشكّلة في أبواب العقائد في كتابه، ممّا حدى به إلى نقل كلّ الأحاديث التي تتعلّق بموضوعه من غير تدقيق في إسنادها، وهذا المنهج قد سار عليه كثير من العلماء، وقد قال الذّهبي في هذا الشأن: "وقولنا في هذه الأحاديث إنّنا نؤمن بما صحّ منها، وبما اتفق السلف على إمراره وإقراره، فأما ما في إسناده مقال، واختلف العلماء في قبوله وتأويله، فإنّنا لا

١ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (210/1).

٢ ينظر درء التعارض بين العقل والتّقل (239/5).

نتعرض له بتقرير، بل نرويه في الجملة ونبيّن حاله "أ^١، ولكنّ عيب المصنّف أنّه لم يستثن إلاّ في القليل التّادر كقوله: "فإنّ صحّ هذا الخبر حمل على أنّ علمه بسرّنا وجهرنا الواقعين في السّموات والأرض والمشرق والمغرب" أ^١.

— لقد سار أبو يعلى في باب الاحتجاج بالأحاديث من ناحية اعتضادها وتقويتها ببعضها البعض على منهج بعض من سبقه من العلماء، أنّهم يوردون في الباب كلّ ما يُحتجّ به من الآيات أو الأحاديث الصّحيحة، وحتّى ما يستأنس به من الأحاديث الضعيفة، ولو اشتدّ ضعفها، وذلك ليُعلم أنّ رواة تلك الأحاديث من السّلف رووها ولم ينكروا معناها، وقد احتجّ في ذلك بكلام من سبقوه من العلماء، من ذلك قوله: "ورأيت بخط أبي بكر الكشي، قال عبد العزيز: سمعت الخلال يقول: إنّما نروي هذا الحديث وإن كان في إسناده شيء، تصحيحًا لغيره، ولأنّ الجهمية تنكره، ورأيت بخط ابن حبيب جوابات مسائل لأبي بكر عبد العزيز، قال: حديث أم الطفيل فيه وهاء، ونحن قائلون به، وظاهر رواية إبراهيم بن هانئ تدل على صحّته، لأنّ أحمد قال لأحمد بن عيسى في منزل عمّه حدّثهم به، ولا يجوز أن يأمره أن يحدّثهم بحديث يعتقد ضعفه، لا سيما فيما يتعلق بالصّفات^{١٤}، وفي هذا المنهج قال ابن القيم في حديث: "هذا حديث حسن جليل، وعبد الله بن محمد بن عقيل صدوق، حسن الحديث، وقد احتج به غير واحد من الأئمة، وتكلّم فيه من قبل حفظه، وهذا الضرب ينفي من حديثهم ما خالفوا فيه الثقات، ورووا ما يخالف روايات الحفاظ، وشدوا عنهم، وأما إذا روى أحدهم ما شاهده أكثر من أن تحصر مثل هذا الحديث، فلا ريب في قبول حديثه، وأمّا القاسم بن عبد الواحد فحسن الحديث أيضًا، وقد احتج به النسائي مع تشدّده في الرجال^{١٥}.

١٤ ينظر العلو للعلي الغفار للذهبي (39/1).

١٥ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (240/1).

١٦ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (141/1).

١٧ ينظر مختصر الصواعق (280/2).

- المطلب الثاني: مصادر أبي يعلى في كتابه .

اعتمد المؤلف على عدّة مصادر في كتابه تفوق المائة، منها ما صرّح بأسمائها، ومنها ما لم يصرّح بأسماء عناوينها، ومنها روايات نقلها عن كتب بأحد أنواع التحدّث بسماع أو عرض أو مكاتبة أو مناولة أو إجازة أو...، أو روايات شفوية عن أشخاص مباشرة، وسأذكرها مرتبة على الترتيب الهجائي، مقسمة إلى قسمين.

الكتب التي صرّح بعناوينها أو اشتهرت بنسبتها إلى أصحابها:

- أخبار الشيخ الزاهد أبي الحسن بن بشار من رواية أبي حفص عمر بن أحمد بن إبراهيم البرمكي، عن أبيه ^I.
- أخبار الصّفات لأبي القاسم عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفي ^I.
- أخبار الصّفات لأبي محمد الحسن بن محمد الخلال ^D.
- أخبار الصّفات للدارقطني ^N.
- أصول السنّة لأبي القاسم هبة الله بن منصور الطبري ^O.
- أصول السنّة لحسن بن حامد بن علي بن مروان أبو عبد الله الوراق الحنبلي . لم يصرّح المصنّف باسمه، وإنّما ذكر كتابه، كقوله: "اعلم أن شيخنا أبا عبد الله ذكر هذا الحديث

^I ينظر إبطال التأويلات (الجزء المطبوع) (95/1).

^I ينظر نفس المصدر (113/1)، وهو غير "الخياط" أكثر شيوخ أبي يعلى ورودا في هذا الكتاب، بل هذا هو أبو القاسم عبيد الله بن أحمد بن عثمان الأزهرى الصيرفي البغدادي، المعروف أيضا بابن السوادي. [المتوفى: 435 هـ]. قال عنه الخطيب: "كان أحد المكثرين من الحديث كتابة وسماعا، ومن المعتنين به، والجامعين له مع صدق وأمانة، وصحة واستقامة، وسلامة مذهب، وحسن معتقد، ودوام درس للقرآن، وسمعنا منه المصنّفات الكبار، والكتب الطوال"، وتوفي وقد كمل ثمانين سنة. ينظر تاريخ بغداد (578/17)، سير أعلام النبلاء (18/18، 19)، تاريخ الإسلام (548/9).

وأبو يعلى يميّزه في هذا الكتاب بعبيد الله أو بالصيرفي .

^D ينظر إبطال التأويلات (الجزء المطبوع) (48/1).

^N ينظر نفس المصدر (46/1).

^O ينظر هذا الجزء من إبطال التأويلات (351/1). وأخشى أن يكون نفسه الكتاب اللاحق له باسم "كتاب السنّة".

في كتابه "إ".

- الأسماء والصفات، لأبي بكر أحمد بن إسحاق الصبغي ^I.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، لأبي عبد الله البخاري ^D.
- الرد على الجهمية لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم ^N.
- الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد ^O.
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله (صحيح مسلم) لمسلم بن الحجاج ^O.
- تاريخ أبي بكر بن أبي خيثمة ^O.
- تأويل مختلف الحديث لأبي محمد بن قتيبة الدينوري ^O.
- تعاليق أبي إسحاق ابن شاقلا على كتاب التفسير لأبي بكر عبد العزيز المعروف بغلام الخلال ^O.

١ ينظر إبطال التأويلات (الجزء المطبوع) (250/1).

٢ ينظر نفس المصدر (115/1)، وهو ينقل عنه بواسطة ابن فورك.

D ينظر إبطال التأويلات (الجزء المطبوع) (324/1).

N ينظر هذا الجزء من إبطال التأويلات (248/1).

O ينظر إبطال التأويلات (الجزء المطبوع) (298/1).

O ينظر إبطال التأويلات (الجزء المطبوع) (324/1).

O ينظر هذا الجزء من إبطال التأويلات (240/1).

O ينظر إبطال التأويلات (الجزء المطبوع) (80/1).

O ينظر نفس المصدر (63/1).

- تعاليق أبي إسحاق بن شاقلا على كتاب العلل للخلال^١.
- تعليق في حاشية كتاب السنّة لأبي بكر الخلال لأبي بكر بن إبرة^٢.
- تفسير مقاتل بن سليمان، لم يصرح بتفسيره، ولكن ذكر قوله في التفسير^٣.
- جزء في أحاديث مسندة، لم يصرح باسمه، ولا بمصنّفه وإّما قال: "جزء عتيق" رأى فيه حديثًا مسندًا عن الحسن عن جابر^٤.
- جزء فيه حديث ابن عباس في الرؤية من طرق، وكلام أصحاب الحديث عليه، لأبي القاسم عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده الأصبهاني^٥.
- جزء فيه حكايات عن أبي الحسن بن بشّار لأبي إسحاق البرمكي رواية أبيه أبي حفص^٦.
- جزء فيه مسألة مفردة في قدم الأسماء والصّفات لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن شاقلا^٧.
- جوابات مسائل لأبي بكر عبد العزيز بن جعفر، المعروف بـغلام الخلال الحنبلي^٨.

^١ ينظر هذا الجزء من إبطال التأويلات (303/1).

^٢ ينظر إبطال التأويلات (الجزء المطبوع) (402/1).

^٣ ينظر هذا الجزء من إبطال التأويلات (323/1).

^٤ ينظر هذا الجزء من إبطال التأويلات (432/1).

^٥ ينظر إبطال التأويلات (الجزء المطبوع) (143/1).

^٦ ينظر نفس المصدر (142/1).

^٧ ينظر هذا الجزء من إبطال التأويلات (476/1).

^٨ ينظر إبطال التأويلات (الجزء المطبوع) (42/1).

- رسالة عبدوس بن مالك العطار ^١.
- شفاء الصدور لأبي بكر النقاش ^١.
- غريب الحديث لأبي محمد بن قتيبة الدينوري ^٤.
- كتاب أبي موسى التّحوي المعروف بالحامض ^٤.
- كتاب الإبانة لأبي عبد الله بن بطة ^٥.
- كتاب الإسلام لعبد الرحمن بن منده ^٥.
- كتاب التبصير في معالم الدين لأبي جعفر محمد بن جرير بن الطبري ^٥.
- كتاب التّفسير لأبي بكر أحمد بن موسى بن فورك الأصبهاني ^٥.

١ ينظر نفس المصدر (44/1).

١ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (120/1).

٤ ينظر نفس المصدر (143/1).

٤ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (237/1)، ذكره المصنّف في موضعين من كتابه ولم يصرّح باسم الكتاب، والظاهر أنّه "غريب الحديث"، لأنّ المصنّف نقل عنه مسائل في شرح الحديث، وسليمان بن محمد، أبو موسى التّحوي، المعروف بالحامض. ت: 305 هـ، والذي أخذ عن ثعلب صنّف كثير من الكتب منها "غريب الحديث"، و"خلق الإنسان"، و"الوحوش"، و"النبات"، وغيرها، وأقرب الكتب ملائمة للمادة المنقولة منه، ولمادة الكتاب هو "غريب الحديث". ينظر تاريخ بغداد (85/10)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي (101/10)، الوافي بالوفيات (260/15).

٥ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (91/1).

٥ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (45/1).

٥ ينظر نفس المصدر (48/1).

٥ ينظر نفس المصدر (98/1).

- كتاب التفسير لأبي بكر عبد العزيز الحنبلي المعروف بغلام الخلال ^Ā.
- كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب ^Ī لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة ^Ī.
- كتاب الرد على الجهمية لأبي بكر أحمد بن محمد بن الحجاج المروزي ^Ď.
- كتاب الرد على أهل الإلحاد لأبي بكر الأنباري ^Ñ.
- كتاب الرسالة لأبي بكر محمد بن الحسن بن محمد بن زياد الموصللي ثم البغدادي النقاش ^Ō.
- كتاب الرؤية لأبي الحسن الدارقطني ^Ō.
- كتاب الزاهر في معاني كلمات الناس، أبي بكر محمد بن محمد بن محمد بن بشار الأنباري ت: 328هـ ^Ō.
- كتاب السنة (من جملة كتاب السنن) لأبي بكر بن أبي داود ^Ō.
- كتاب السنة لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الشيرجي ^Ō.

Ā ينظر إبطال التأويلات (الجزء المطبوع) (122/1).

Ī ينظر نفس المصدر (60/1). والظاهر أنه ينقل منه بواسطة ابن فورك، لأنه صرح في بعض التتقول بالواسطة مثل قوله: "وحكى ابن فورك، عن أبي بكر خزيمة، أن ذكر في كتاب التوحيد"، كما في إبطال التأويلات (الجزء المطبوع) (290/1).

Ď ينظر هذا الجزء من إبطال التأويلات (285/1).

Ñ ينظر إبطال التأويلات (الجزء المطبوع) (60/1).

Ō ينظر نفس المصدر (267/1).

Ō ينظر نفس المصدر (139/1).

Ō ينظر نفس المصدر (407/1).

Ō ينظر نفس المصدر (148/1).

Ō ينظر إبطال التأويلات (الجزء المطبوع) (493/1).

- كتاب السنّة لأبي بكر أحمد بن سلمان النجّاد ^Ī.
- كتاب السنّة لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال ^Ī.
- كتاب السنّة لأبي حفص بن شاهين ^Đ.
- كتاب السنّة لعبد الله بن الإمام أحمد ^Ñ.
- كتاب السنّة لهبة الله بن منصور الطبري ^Ò.
- كتاب السنن لأبي الحسين محمد بن المظفر الحافظ ^Ó.
- كتاب السنن لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال ^Ô.
- كتاب السنن لأبي حفص بن شاهين ^Õ.
- كتاب الشّافي لأبي بكر عبد العزيز بن جعفر الحنبلي المعروف بـ غلام الخلال ^Ö.

^Ī ينظر نفس المصدر (91/1).

^Ī ينظر نفس المصدر (47/1).

^Đ ينظر نفس المصدر (108/1).

^Ñ ينظر نفس المصدر (348/1).

^Ò ينظر نفس المصدر (323/1).

^Ó ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (62/1).

^Ô ينظر نفس المصدر (103/1).

^Õ ينظر نفس المصدر (78/1).

^Ö ينظر نفس المصدر (363/1).

- كتاب العرش لأبي بكر بن أبي شيبة^١.
- كتاب العظمة لإبراهيم بن عبد الله بن الجنيد الختلي^٢.
- كتاب العلل لأبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم^٣.
- كتاب الغنية عن الكلام لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي^٤.
- كتاب اللّفظ لابن قتيبة^٥.
- كتاب المبتدأ لإسحاق بن بشر القرشي^٦.
- كتاب المشكل (أو مشكل القرآن) لابن قتيبة^٧.
- كتاب تفسير الأسماء والصّفات لأبي بكر النّقاش^٨.
- كتاب شفاء الصّدور في التّفسير لأبي بكر النّقاش^٩.

١ ينظر هذا الجزء من إبطال التأويلات (318/1).

٢ ينظر إبطال التأويلات (الجزء المطبوع) (50/1).

٣ ينظر نفس المصدر (140/1).

٤ ينظر إبطال التأويلات (الجزء المطبوع) (63/1).

٥ ينظر نفس المصدر (220/1).

٦ ينظر نفس المصدر (82/1).

٧ ينظر نفس المصدر (59/1).

٨ ينظر هذا الجزء من إبطال التأويلات (428/1).

٩ ينظر إبطال التأويلات (الجزء المطبوع) (120/1).

- كتاب في أصول الدين لأبي عبد الله بن حامد شيخ المصنّف الذي تخرّج على يديه ^I.
- مجموع في التّفسير لأبي محمد بن حيان الأصبهاني ^I.
- مختصر كتاب الرّد على من ردّ حديث مجاهد، لأبي بكر أحمد بن محمد بن الحجاج المروزي ^D.
- مسائل مهنا بن يحيى الشامي للإمام أحمد ^N - سؤالاته للإمام أحمد -.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل ^O.
- مسند الحميدي لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي المكي . ت: 219هـ ^O.
- مشكل الحديث وبيانه لأبي بكر محمد بن الحسن بن فورك ^O.
- معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: 207هـ)، لم يصرح المصنّف باسمه، وإّما قال: " وقال الفراء في تأويل قوله:

^I ينظر نفس المصدر (250/1)، لم يسمّه المصنّف، ولكن من ترجم للحسن بن حامد بن علي بن مروان، أبو عبد الله البغدادي الورّاق، شيخ الحنابلة، ت: 403 هـ. ذكر له عدّة مصنّفات وأقربها ملائمة لكتاب إبطال التّأويلات هو كتابه في أصول الدين. ينظر تاريخ بغداد (259/8)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي (56/9)، الوافي بالوفيات (317/11).

^I ينظر نفس المصدر (89/1).

^D ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (479/1).

^N ينظر نفس المصدر (140/1).

^O ينظر نفس المصدر (151/1).

^O ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (379/1).

^O ينظر نفس المصدر (215/1).

﴿أَنْ لَّنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾^١ أي أن لن يقدر عليه ما قدرنا^٢، وهذا الكلام موجود في كتابه^٣.

- معجم الصحابة لأبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرزبان البغدوي، المشهور بلبن منيع "أو" ابن بنت منيع "ت: 317هـ^٤، وكتابه مطبوع.

- كتاب أبي عبيد القاسم ابن سلام، والظاهر أنه غريب الحديث له حيث قال: "فقال أبو عبيد: فيه لغتان شحنة وشحنة، وإنما سمي الرجل شحنة بهذا^٥، وأخشى أن يكون النقل من كتب ابن الأنباري كالزاهر، وإن كان كتابه موجود، موجود، لأن غالب النقول بالمعنى.

روايات من كتب أوشيوخ لم يصرح بأسماء مصادرها، وإنما اكتفى بتعيين القائل منها.

- روايات شفوية ومكتوبة عن أبي القاسم عبد العزيز بن علي بن أحمد بن الفضل الخياط الذي يعتبر أكبر مصدر نقل منه أبو يعلى مادته الحديثية والعقدية^٦.
- روايات عن الإمام أحمد منها: -1- رواية حنبل^٧، -2- رواية يوسف بن

^١ سورة الأنبياء: الآية [87].

^٢ ينظر إبطال التأويلات (الجزء المطبوع) (418/1).

^٣ ينظر معاني القرآن الفراء (209/2).

^٤ ينظر هذا الجزء من إبطال التأويلات (394/1).

^٥ ينظر إبطال التأويلات (الجزء المطبوع) (427/1)، وهذا الكلام بلفظه موجود في غريب الحديث لأبي عبيد (209/1).

^٦ ينظر إبطال التأويلات (الجزء المطبوع) (77/1، 86، 112....).

^٧ ينظر إبطال التأويلات (الجزء المطبوع) (42/1).

موسى ^أ، -3- رواية المروزي ^إ،

-4- رواية أبي طالب ^د، -5- رواية الأثرم ^ن، -6- رواية ابن منصور ^و، -7- رواية يعقوب ^ز، -8- رواية الميموني ^ح،

الميموني ^ط،

-9- رواية ابن القاسم ^ي، -10- رواية مهنا ^ق، -11- رواية عبدوس بن مالك العطار ^ك.

• رواية شفوية عن أبي بكر محمد بن عبيد الله بن عبيد الزجاج المعروف بالسلي حيث قال: "قرأه علي" ^ل.

^أ ينظر نفس المصدر (42/1).

^إ ينظر نفس المصدر (44/1).

^د ينظر نفس المصدر (45/1).

^ن ينظر نفس المصدر (75/1).

^و ينظر نفس المصدر (79/1).

^ز ينظر نفس المصدر (79/1).

^ح ينظر نفس المصدر (169/1).

^ط ينظر نفس المصدر (439/1).

^ي ينظر نفس المصدر (439/1).

^ق ينظر نفس المصدر (55/1).

^ك ينظر هذا الجزء من إبطال التأويلات (387/1).

- رواية عن أبي بكر بن الأنباري نقلها عن ابن بطة، حيث قال سمعت أبا بكر بن الأنباري يقول: إنما سميت الريح ريحًا لأن الغالب عليها في هبوبها المحيء بالروح والراحة ^١.
- رواية عن ابن الأعرابي حيث قال: "وأُنشد ابن الأعرابي... ^١".
- رواية من مقالة في أخبار الصفات لأبي القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري، حيث قال المصنّف: "أُخرج إليّ أبو القاسم عبد الكريم مقالة في أخبار الصفات... ^١".
- رواية من كتاب أبي عبيدة معمر بن المثنى، حيث قال أبو عبيدة: يعني قرابة مشتبكة كاشتباك العروق... ^١. والظنّ أن التّقل من كتب ابن الأنباري كالزاهر.

المطلب الثالث : أهمّ الهآخذ على الكتب.

من باب "أنزلوا النَّاس منازلهم"، فليس لمثلي أن يحكم على غيره صوابًا وخطأً، أو على النَّاس بالحسن والسّوء على أقوالهم أو أفعالهم، خاصة في أمثال أبي يعلى الفراء وذويه من العلماء الأفاضل، ولكن لما كان الأمر لا بدّ منه، وجدت نفسي مرغماً أن أدلو بدلوي مع قصر باعي وضعف نظري فيما أراه صوابًا وخطأً، ووالله ما مثلي ومثله إلاّ كمثل الهدهد الذي هو من أضعف الطيور وأقلها شأنًا وقيمةً مع نبي الله سليمان - عليه السلام - حين قال له: ﴿أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ﴾ ^١ وشتان بين الهدهد وبين نبي الله سليمان. وقد أجملت أهمّ المؤاخذات في النقاط التّالية:

^١ ينظر نفس المصدر (254/1).

^١ ينظر نفس المصدر (219/1).

^١ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (50/1).

^١ ينظر نفس المصدر (427/1).

^١ سورة التّمل : الآية [22].

تمتل المصنّف غالب الأحاديث من كتاب "مشكل الحديث" لابن فورك الذي لم يسند غالب الأحاديث، فساقها سَوَقَه، وأسند غالبها بالرجوع إلى أصول وكتب الخناقلة التي وجدت بين يديه في ذلك العصر فاقتصر عليها، ولكنه لم يعتدّ بالرجوع إلى مَظَانِّ وأصول الأحاديث كلّها ككتب الصّحاح والسنن والمسانيد، وإن كان المصنّف تأخّر عن ابن فورك بكثير، ممّا أدّى به إلى الوقوع في أخطاء منهجية كثيرة، منها على سبيل المثال، حديث "إن الله جميل يحب...^أ"، رواه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وعن سعد بن أبي وقاص، وفي الإسناد إليهما من فيه مقال^أ، وترك روايته المشهورة عن ابن مسعود رضي الله عنه وهي في صحيح مسلم.

مع العلم أنّ المقصود من كُتِب المشكل المتون وليس الأسانيد، والمتن موجود في كلا الحديثين بنفس اللفظ، فكان الأجدر بالمصنّف أن يذكر رواية مسلم^د.

١ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (463/1، 464).

٢ أمّا حديث أبي سعيد الخدري ففيه أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي الأنصاري الكوفي، ت: 148 هـ، صدوق سيئ الحفظ، وذكر الذهبي أنه وثّق، وأخرج له البخاري تعليقاً، وحسن الترمذي حديثه عن ابن عباس "إنّ المشركين أرادوا أن يشتروا جسد رجل أصيب يوم الخندق...." الحديث. ينظر ميزان الاعتدال برقم 7825 (3/613)، والتقريب برقم 6081 (493/1)، وفيه أبو الحسن عطية ابن سعد بن جنادة العوفي الكوفي، صدوق يخطئ كثيراً، كان يدلّس عن الكلبي في التّفسير، فيكنيه أبا سعيد ليوهم أنّه الخدري، والظاهر أنّ هذا خاص بالتّفسير كما قرّره ابن رجب، أمّا المرفوعات فهي عن الخدري فقط، ت: 111 هـ. ينظر شرح العلل لابن رجب (2/690)، التقريب برقم 4616 (393/1)، وقد قال الهيثمي في المجمع (5/132): "وفيه عطية العوفي ضعيف وقد وثّق". وأمّا حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه فلم أجده بلفظ "إنّ الله جميل..."، وإمّا هو بلفظ "إنّ الله طيب يحب الطيب، نظيف يحب النّظافة، كريم يحب الكرم، جواد يحب الجود...."، وقد أخرجه الترمذي في سننه كتاب الأدب، باب ما جاء في النّظافة يرقم 2799 (1932/1).

د أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانه برقم 265 (1/693) من حديث عبد الله بن مسعود". وقد نبّه ابن حجر على مثل ذلك حيث قال في فتح الباري (8/137): "وزعم بعض المغاربة أنه يحتمل أن يراود

لم يفرّق المصنّف في بعض الأبواب بين الحديث والرّواية، فمن المعلوم أنّ متن الحديث إذا كان عن نفس الصّحابي فهو رواية، وإذا كان عن صحابي آخر مختلف عن الصّحابي الأوّل فهو حديث آخر، ولو اتّحد معنى الحديث، ولقد ساق المصنّف روايات وقال في أوّلها: "وفي حديث آخر"، وهي عن نفس الصّحابي، أي هي رواية ذلك الحديث، وليست حديثاً آخر، ومثاله قوله: "وفي حديث آخر: عن ابن عباس: "لا ينظر الله إلى مسدل"، وفي حديث آخر عن ابن عباس، عن النّبي ﷺ: "إن الله تعالى لا ينظر إلى مسبل إزاره" ^أ.

مغفل المصنّف أن يتكلّم عن منهج الاستدلال في باب العقائد وصفات الله، وما هي الأحاديث التي تقبل الاحتجاج بها مما نردّها، وهل كلّ درجات الأحاديث تقبل في العقائد من ضعيف إلى صحيح، وهل أقوال الصّحابة والتابعين إذا لم يُعرف لها مخالف تُقبل في هذا الباب أو تردّ، إلى غيرها من الأمور التي كان يجدر أن يتكلّم عنها في بداية الكتاب، لا أن يدافع عنها عند الاستدلال والاحتجاج بها، وذكر المنهج في ظني أهم من ذكر الآثار والأحاديث الضعيفة بل الآحاد الصّحيحة التي هي محل جدل عند الخصوم في قبولها أو ردها في باب العقائد.

استدلّ المصنّف بروايات عن الجن الذين لا يمكن التّعريف على صدقهم من كذبهم، أو أن نعرف عدالتهم وضبطهم كحديث عبد الله بن الحسين المصيبي، عن امرأة قد رأت الجن الذين وفدوا إلى النّبي ﷺ، قالت حدثني عبد الله سمحج، -من الجن- قال: قلت: يا رسول الله أين كان ربنا قبل أن يخلق السّموات والأرض؟ قال: "على حوت من نور يتلجج في النّور" وذكر بقية الخبر، وهو وإن كان غريباً، فإنّه يعضده ما تقدّم من الأخبار ^أ. ولم أجد في كتب الجرح والتعديل من ذكر الجن في رواية الحديث من رواة العلم إلّا ما ذكره في الصّحابة من الجن الذين وفدوا على النّبي ﷺ لاستماع القرآن قال: "ابن حجر الهيتمي في الفتاوى الحديثية: "واعلم أن الاستدلال بهذين يبني على جواز الرّواية عن الجن، وقد روى عنهم الطبراني وابن عدي وغيرهما، لكن توقّف في ذلك بعض الحفاظ بأن شرط الراوي العدالة والضبط، وكذا مدّعي الصّحبة شرطها العدالة، والجنّ لا نعلم عدالتهم، مع أنّه ورد الإنذار بخروج شياطين محدّثون للنّاس" ^د.

بالرفيق الأعلى الله ﷻ لأنّه من أسمائه، كما أخرج أبو داود من حديث عبد الله بن مغفل رفعه "إنّ الله رفيق يحب الرفق"، كذا اقتصر عليه، والحديث عند مسلم عن عائشة فعزوه إليه أولى".

أ ينظر على سبيل المثال إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (360/1).

إ ينظر إبطال التّأويلات (الجزء المطبوع) (237/1).

د ينظر الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي (22/1).

-قال عبد الله بن يوسف الجديع: "فإنّ تحديد المراد بالصّحابي في هذا الموضوع إنّما هو فيمن روى العلم، وكان له شخصية محدّدة، أما هل يدخل في الصّحابة مسلمو الجن الذين استمعوا القرآن، أو بعض الملائكة، فهذا مما لا ينبغي عليه عمل.... نعم رأيت الطبراني أخرج في "معجمه الكبير" حديثاً عن رجل من الجن... "قلت: وهذا خبر غريب جداً، بل منكر، وعثمان بن صالح هو المصري، من أصحاب عبد الله ابن وهب، ومن شيوخ البخاري، وهو من طبقة تبع أتباع التابعين، ولو صحّحنا كونه من التابعين يمثل هذا لروايته عن جني له صحبة، لاضطرب عندنا مقياس الطبقات، ولصار به عامة من روى عنه من أتباع التابعين" ^١.

+حتجّ المؤلّف بأحاديث موضوعة منها حديث "إن الله تبارك وتعالى قرأ طه ويس قبل أن يخلق آدم بألف عام..." ^١، وهو حديث موضوع كما سيأتي تخريجه، ومنها قول ابن عمرو: "خلق الملائكة من نور الذراعين" ^٢، وهو حديث منكر كما سيأتي بيانه عند ذكره في الحاشية، وقد تقرّر أنّ الحديث الموضوع لا تجوز روايته، ولا الاشتغال به في أيّ باب من أبواب الدين إلّا لمن يحذّر منه ^٣. وقد لأمه الكثير ممن جاء بعده كابن الجوزي في دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه، حيث قال: "قال القاضي أبو يعلى المحسّم إذا ثبت أنّه مستو على العرش فهل يجوز أن نطلق عليه الجلوس والقيام... وأما القيام فيرويه عيسى عن جابر عن عمر بن الصبح قال البخاري قال عمر بن الصبح أنا وضعت خطبة رسول الله، وقال ابن حبان وكان يضع الحديث على الثقات لا يصحّ كتب حديثه إلا على التعجّب، وقال الدارقطني متروك، وقال الأزدي كذّاب ذاهب، قلت وبمثل هذه يثبت لله صفة، أين العقول؟" ^٤.

^١ ينظر تحرير علوم الحديث (115/1).

^٢ ينظر هذا الجزء من إبطال التّأويلات (421/1).

^٣ ينظر هذا الجزء من إبطال التّأويلات (411/1).

^٤ ينظر مقدمة ابن الصلاح (98/1)، الباعث الحثيث (83/1)، التّكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (253/2)، (254)، التّكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (839/1، 840).

^٥ ينظر دفع شبه التشبيه (261/1).

ساق المصنّف أحاديث ضعيفة أو منكورة من غير بيان لرتبتها، وهي في صفات الله وما يجوز ويستحيل عليه، وقد تترّر عند المحدثين أنّه لا يجوز رواية الضعيف في هذا الباب إلاّ للبيان^I، فحتمى لو ساقها المصنّف في آخر الأبواب للاستئناس، فهذا لا يشفع له، ولكان لزاماً عليه بيان حالها كحديث علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله: "النظر إلى وجه الله واجب لكلّ نبيّ وصديق وشهيد"^I. وكحديث ابن عمر قال رسول الله: "إنّ أدنى أهل الجنّة منزلة لرجل ينظر في ملك ألفي سنة، يرى أقصاه كما يرى أدناه، ينظر في أزواجه وسرره وخدمه وأنّ أفضلهم منزلة لمن ينظر في وجه الله تعالى في كلّ يوم مرتين^D".

+حتجّ المصنّف في إثبات الصّفات لله تعالى بأقوال الصّحابة والتّابعين وأتباعهم، وكان ينبغي عليه أن لا يجعل الحجّة إلاّ لله ولرسوله، وأمّا غيرهما فلا، ولذا شنع عليه من جاء بعده كابن الجوزي في دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (177/1) فقال: "روى القاضي أبو يعلى المحسّم عن مجاهد أنّه قال: إذا كان يوم القيامة يذكر داود التّوّاب^N ذنبه، فيقول الله كن أمامي، فيقول يا ربّ ذنبي، فيقول كن خلفي، فيقول ياربّ ذنبي، فيقول خذ بقدمي، قال: وفي لفظ عن ابن سيرين أنّ الله تعالى ليقرّب داود حتى يضع يده على فخذه، قلت: والعجب من إثبات صفات الحق سبحانه وتعالى بأقوال التّابعين، وما تصحّ عنهم، ولو صحّت فإنّما يذكرونها عن أهل الكتاب كما يذكر وهب بن منبه^N، وقال أيضاً (271/1): "روى القاضي أبو يعلى المحسّم عن محمد بن كعب القرظي قال: إنّ الناس إذا سمعوا القرآن من في الرحمن كأصمّ لم يسمعوه قط"، قال القاضي أبو يعلى المحسّم ولا يمتنع أن يطلق الفم عليه، قلت: واعجباً يعني أنّ للرحمن فمّ، فيثبت لله صفة بقول تابعي لا تصح الرواية عنه، هذا من أقبح الأشياء"، وقال ابن تيمية في منهاج السنّة (384/5) عن حديث رؤية الله ليلة المعراج: "وأما ليلة المعراج فليس في شيء من الأحاديث المعروفة أنّه رآه ليلة المعراج، لكن روي في ذلك حديث موضوع باتّفاق أهل العلم بالحديث، رواه الخلال من طريق أبي عبيد، وذكره القاضي أبو يعلى في "إبطال التّأويل".

I ينظر فتح المغيث للسخاوي (322/1).

II ينظر هذا الجزء من إبطال التّأويلات (264/1).

D ينظر هذا الجزء من إبطال التّأويلات (264/1).

N ينظر دفع شبه التشبيه (277/1).

وقع المصنّف في أخطاء حديثة مثل قوله: "وحمّاد بن سلمة ممّن أثنى عليه أحمد، وأخرج عنه البخاري حديثاً مسنداً في الصحيح" ^أ، والحقيقة أنّ حمّاد لم يخرج له البخاري إلاّ تعليقاً، والحديث المعلق ليس من شرط الصحيح ^إ.
 لم يلتزم المصنّف بالمنهج الذي استقرّ عليه المحدثون عند سوجه للأحاديث ^د، فنجده يستعمل صيغة "رُوي" التي اشتهر استعمالها عند المحدثين في الأحاديث الضعيفة، فاستعملها في الأحاديث الصحيحة والضعيفة، ولم يفرّق بينهما، كقوله في حديث "فروي عنه أنّه قال: "الإيمان يمان والحكمة يمانية" ^ن، وهو حديث متفق عليه، وكقوله في حديث: "ما رُوي عن النبي ﷺ أنّه قال: "تكون الأرض خبزاً واحدة، فيكفوها الجبار بيده، كما يتكفؤ أحدكم خبزه في السفر، نزلاً لأهل الجنة" ^ق، وهو حديث متفق عليه من حديث أبي سعيد الخدري، وكقوله: "وفي معناه ما رُوي عن النبي ﷺ - أنّه قال: "والذي نفسي بيده لو أنّ فاطمة سرقت لقطعناها" ^و، وهو حديث متفق عليه.

لم يتوسّع المصنّف في الرجوع إلى كتب شروح الحديث ممّن سبقوه غير ما ذكرت في مبحث مصادر الكتاب، وأغلبها من كتب الحنابلة، سواء في جانب الشرح أم جانب صحّة الأحاديث وضعفها، إذ هناك علماء كُثُر سبقوا

^أ ينظر الجزء المطبوع من هذا الكتاب (335/1).

^إ ينظر ميزان الاعتدال (590/1)، الكاشف (349/1)، تهذيب التهذيب (11/3)، تقريب التهذيب (178/1).

^د كان المتقدمون من المحدثين يستعملون صيغ التمريض فيما كان صحيحاً أو ضعيفاً، وهذا ما نلمسه من منهج البخاري في كتابه، حيث يعلّق الكثير من الأحاديث بصيغ التمريض وهي صحيحة، إمّا عنده أو عند غيره، ولكن الذي استقرّ عليه الاصطلاح عند المتأخرين أنّه يجب استعمال صيغ الجزم للصحيح والحسن، وصيغ التمريض للضعيف، قال النووي في المجموع (104/1): "قال العلماء المحققون من أهل الحديث وغيرهم: إذا كان الحديث ضعيفاً لا يقال فيه قال رسول الله ﷺ أو فعل... وإمّا يقال في هذا كلّهُ رُوي عنه أو نُقل عنه أو حُكي... قالوا فصيغ الجزم موضوعة للصحيح أو الحسن، وصيغ التمريض لما سواهما... وهذا الأدب أحلّ به المصنّف وجمهير الفقهاء... ما عدا حذاق المحدثين، وذلك تساهل قبيح، فإنّهم يقولون كثيراً في الصحيح رُوي عنه، وفي الضعيف قال وروى فلان، وهذا خيد عن الصواب".

^ن ينظر الجزء المطبوع من هذا الكتاب (253/1).

^و ينظر هذا الجزء من إبطال التّأويلات (290/1).

^ق ينظر هذا الجزء من إبطال التّأويلات (293/1).

المصنّف أو عاصروه كالخطابي والبيهقي، واكتفى في غالب الأحيان بما أثار عن الإمام أحمد وأصحابه أو الخواطر التي ترد عليه في هذا الكتاب، ومن المعلوم أنّ الاطلاع والاعتماد على الكثير من الكتب التي وافقت منهجه ودعوته من المذاهب السنية الأخرى كالمالكية والشافعية والأحناف ممّا يعطي الشرح طابع التنوّع والإبداع الكبير، وعكسه قد يؤدي إلى قصور وضيق في الشرح.

ومن الأخطاء التي وقعت لأبي يعلى في كتابه وانجرت عنها أخطاء أخرى، هو عدم فهم أبي يعلى لكلام أحمد في بعض الأحيان، كظنه أنّ أحمد يقول بالتأويل إذا ظهرت القرائن، أو ظنه أنّ أحمد يثبت للنبي الرؤية العينية لله، قال ابن القيم في التبيين في إيمان (أقسام) القرآن (1/258): "وليس عن الإمام أحمد، ولا عن النبي ﷺ نص أنّه رآه بعينه يقظة، وإمّا حمل القاضي كلام أحمد ما لا يحتمله، واحتجّ لما فهم منه بما لا يدلّ، وكلام أحمد يصدّق بعضه بعضاً، والمسألة رواية واحدة عنه، فإنّه لم يقل بعينه، وإمّا قال رآه، واتّبع في ذلك قول ابن عباس: رأى محمد ربّه، ولفظ الحديث: "رأيت ربي، وهو مطلق".

آثار الكتاب التاريخية والتعريف بالجزء الأخير.

المطلب الأول : أهم آثار الكتاب التاريخية.

المطلب الثاني : التعريف بهذا الجزء وأهميته.

المطلب الثالث : دراسة المخطوط.

الآثار التاريخية للكتاب والتعريف بهذا الجزء.

أهم آثار الكتاب التاريخية.

من الأمور التي تبين أهمية كتاب أبي يعلى ومنزلته، هو آثاره التاريخية التي دوّنها كثير من العلماء، وفي الحقيقة لم يكن كتاب أبي يعلى الفزّاء سبب الخصام بين الحنابلة والأشعرية حتّى يحمّل كل التبعات، وإمّا كان القطرة التي أفاضت الكأس،

ولذا من نظر في التاريخ الإسلامي وجد نزاعات قديمة بين مثبتة نصوص الصفات على ظاهرها، والمتمثلة في الحنابلة وأهل الحديث، وبين نفاة جميع ظواهر نصوص الصفات أو بعضها، والمتمثلة في المعتزلة والأشاعرة والماتوريدية من جهة أخرى، وقد تكون بين الأشاعرة والمعتزلة لإثبات الأشاعرة للصفات السبع، والذي يهتم له هذا البحث هو الخصام الواقع بين الحنابلة والأشاعرة، ولقد بدأ فتيل هذه الخصومة قبل ولادة المصنّف بكثير، بل قبل ولادة أبيه، فمما لا شك فيه أنّ الأشاعرة طالما أخفوا آراءهم في الصفات عن الحنابلة وأهل الحديث في بغداد، وذلك لقلّتهم وضعف سلطانهم بالتّظر إلى الحنابلة، ولكن عندما تغيّر حالهم في القرن الخامس الهجري وقويت شوكتهم، لم يلبثوا أن جهروا بمذهبهم، وأعلنوا عداءهم، كما سبق التّنبية عليه^أ، وقد يدلّ على هذا التغيّر ما أورده المؤرخون في قصة الصّالح التي وقع بعد واقعة ابن القشيري حيث قال الشريف أبو جعفر^ب عند الوزير العباسي، حين قام إليه الشيخ أبو إسحاق الشيرازي^د، فقال: أنا ذلك الذي كنت تعرفه وأنا شاب، وهذه كتيبي في الأصول ما أقول فيها خلافاً للأشعرية، ثمّ قبل رأس أبي جعفر، فقال أبو جعفر: صدقت إلا أنّك لما كنت فقيراً لم تُظهر لنا ما في نفسك، فلما جاء الأعوان والسّلطان وخواجه بُزرك - يعني نظام الملك - وشبعت، أبديت لنا ما كان محتجباً في نفسك^ج، فهذا الكلام من الشريف بيّن لنا تغيّر حال الأشاعرة من ضعف ضعف إلى منعة، ومن ذلة إلى عزة، ولتوازن، فتعادل بذلك الطائفتان في القوّة، طائفة الحنابلة وأهل الحديث بالكثرة وسلطان الخليفة، وطائفة الأشاعرة بالكثرة التي دون الطائفة الأولى، وبسلطان الوزير السلجوقي نظام الملك، وهذا كلّ أدى إلى صراعات ومشادات ومهارات بين الطائفتين حدثت في ثنايا التاريخ، بل أدّت إلى حوادث دامية عصفت بالدولة الإسلامية عبر التاريخ. و"إبطال التّأويلات لأخبار الصفات" لأبي يعلى الفراء هو كغيره من كتب العقيدة التي فيها الخير

^أ ينظر مطلب أسباب تأليف الكتاب من هذا الجزء من إبطال التّأويلات (1/175، 176).

^ب قد سبق ترحمته في مطلب تلاميذ أبي يعلى (1/134).

^د هو أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي شيخ الشافعية في زمانه، لقبه: جمال الدين ت: 476 هـ. ينظر المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي (16/228)، تاريخ الإسلام (10/383)، سير أعلام النبلاء (18/452)، البداية والنهاية لابن كثير (16/86).

^ج ينظر البداية والنهاية لابن كثير (16/60).

الكثير وفيها بعض الباطل الذي لا بدّ من بيانه والتّحذير منه، وصاحبها فيه مأجور لأنّه اجتهد، ومن اجتهد من العلماء فقد أدى الذي عليه، سواء أصاب أم أخطأ، ولست أدعي في هذا المطلب أنّ "إبطال التّأويلات لأخبار الصّفات" هو السبب الرئيس في الفتن العقديّة التي جاءت بعد تأليفه، ولكنّه في نظري كان الفتيل الذي أوقد شعلة الصّراعات والحوادث الكبرى بين الحنابلة والأشاعرة، إذ أصبح لخصوم الحنابلة الدليل القاطع في نظرهم لرمي أتباع أبي يعلى من الحنابلة وغيرهم بالتّحسيم والتّشبيه وغير ذلك من التّهم، خاصة مع ما أضيف إلى أبي يعلى من تهم وأقوال هو بريء منها.

فبعد تأليف الكتاب وانتشاره بين النّاس بدأ بعض المغرضين في التّشغيب على المؤلّف وكتابه، حتّى وقعت وقائع كثيرة بين الحنابلة وأهل الحديث من جهة، وبين الأشعرية ومن يرى التّأويل في باب الصّفات من جهة أخرى، وكان بعضها في حياة المؤلّف وبعضها بعد وفاته، وأهم هذه الحوادث ما يلي:

• لما ألّف القاضي أبو يعلى الفراء كتابه "إبطال التّأويلات لأخبار الصّفات" الذي أثبت فيه الصّفات التي أوّلها ابن فورك، وزاد عليها كثيراً، اتّهمه الأشاعرة بتّحسيم الله تعالى وتّشبيهه بمخلوقاته، وكان ذلك سنة 429هـ على قول ابن الأثير، وسنة 432هـ، على قول أبي الحسين بن أبي يعلى، حيث احتجّ بعض الأشاعرة على كتاب إبطال التّأويلات، وجرت بينهم مناقشات حول ما جاء في كتاب أبي يعلى، وكثر حوله الكلام، ممّا أدّى إلى تدخّل الخليفة القائم بأمر الله، وطلب الكتاب ليطلّع عليه، فقرأه وردّه لمؤلّفه، وأمر بعقد اجتماع للنّظر فيما حدث بين المتنازعين من خصام، فاجتمع الفقهاء ودرسوا المسألة وناقشوها، وانتهوا إلى تأييد القاضي أبي يعلى الفراء، وكتبوا في ذلك محضراً نصره فيه، كان في مقدمتهم الرّاهد أبو الحسن بن القزويني¹، وكتب فيه: "هذا قول أهل السنّة، وهو اعتقادي وعليه اعتمادي"، ثمّ أخرج الخليفة الاعتقاد القادري الذي كتبه والده القادر بالله، تأييداً وموافقةً لمذهب أبي يعلى الفراء، ولم يجر في هذه الحادثة أي قتال أو سباب أو شتم بين الفريقين، وإمّا كانت محاولة جماعية علنية قام بها الأشاعرة، لنصرة معتقدتهم، ووقوفاً في وجه الحنابلة وأهل الحديث الذين وجدوا الدّعم من الخليفة العباسي القائم بأمر الله¹.

¹ هو أبو الحسن علي بن عمر بن محمد، ابن القزويني الحربي المتوفى سنة: 442 هـ. ينظر تاريخ الإسلام (637/9)، سير أعلام النبلاء (609/17).

¹ ينظر طبقات الحنابلة (197/2)، الكامل في التّاريخ (786/7)، الأزمة العقيدية بين الأشاعرة وأهل الحديث - خلال القرنين: 5-6 الهجريين - (21/1، 22)، صفحات من تاريخ أهل السنّة والجماعة ببغداد (116/1، 117).

• في جنازة أبي الحسن بن القزويني الزاهد المتوفى سنة 442هـ، حضر عالم كثير، وجرى تشييب بين العامة من الحنابلة وبين المخالفين لهم من الشافعية والأحناف من الأشاعرة، ثم تفاقت الأمور بعدها، وكان أكثر اختلافهم بسبب تأليف أبي يعلى، فظهر الأشاعرة احتجاجهم مرّة أخرى على إبطال التّأويلات ممّا أدّى إلى تدخّل الخليفة القائم مرّة أخرى، وعقد اجتماعا للمتنازعين بدار الخلافة سنة 445هـ حضره القضاة والأعيان، فقال رئيس الرّؤساء أبو القاسم علي بن الحسن^أ في ذلك اليوم على رؤوس الأشهاد: القرآن كلام الله وأخبار الصّفات تمرّ كما جاءت، وأصلح بين الفريقين فتمّ الصّالح بين الطرفين المتنازعين، وخرج القاضي أبو يعلى مرّة أخرى منتصراً، ولم يكن هذا الصّالح في الحقيقة يرضي الأشاعرة، ولكنهم أُجبروا عليه، لأنّ الاجتماع لم تكن توصياته وقراراته الختامية في صالحهم^أ.

• في سنة 447هـ أي بعد مرور سنتين من هذا الصّالح، قامت فتنة بين الحنابلة والشافعية الأشاعرة ببغداد، وكان سبب ذلك اعتراض بعض الحنابلة بزعامة أبي يعلى على الشافعية الأشاعرة قراءتهم لدعاء القنوت في صلاة الصّبح، وترجيحهم للأذان^د، وجههم بالبسملة في الصّلاة، فانقسمت العامة بين مؤيد ومخالف لهم، ثمّ انحازت كلّ طائفة إلى الطرف الذي مالت إليه، ولم تفلح مساعي ديوان الخليفة في التّوفيق بين الفريقين، وبقي الخلاف قائماً، ثمّ توجه الحنابلة إلى أحد مساجد الشافعية، ونهوا إمامه عن الجهر بالبسملة، فأخرج مصحفاً وقال لهم: "أزيلوها من المصحف حتى لا أتلوها"، ثمّ تطوّر النزاع إلى الاقتتال، فتقوى جانب الحنابلة، وتقهر جانب الشافعية الأشاعرة، حتى أُلزمو البيوت، ولم يقدرروا على حضور الجمعة والجماعات، خوفاً من الحنابلة.

١ هو علي بن الحسن بن أحمد بن محمد بن عمر، أبو القاسم ابن المسلمة كان كاتباً للخليفة القائم بأمر الله فاستوزره، ولقبه رئيس الرّؤساء شرف الوزراء جمال الوري ت: 450 هـ. ينظر المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي (41/16)، تاريخ الإسلام (749/7).

٢ ينظر طبقات الحنابلة (198/2)، الكامل في التاريخ (101/10)، سير أعلام النبلاء (90/18)، الأزمة العقيدية بين الأشاعرة وأهل الحديث - خلال القرنين 5-6 الهجريين - (22/1، 23)، صفحات من تاريخ أهل السنّة والجماعة ببغداد (116/1، 117).

٣ الترجيع في الأذان هو قول الشهادتين سرّاً بعد التكبير، ثمّ يجهر بهما. ينظر الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (413/1)، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع (140/1).

وظاهر أسباب هذه الفتنة فقهية، ولكن أبغدها وحقيقتها أصولية عقديّة، تعود إلى النزاع القائم بين الحنابلة والأشاعرة في العقيدة، وفي إطار أنّ مثبت الصفات على ظاهرها من الحنابلة مجسمة عند الأشاعرة، ومؤولة الصفات من الأشعرية نفاة معطلة عند الحنابلة، بدليل حدوث الاقتتال بينهما ممّا يدلّ دلالة بينة على أنّ الأسباب عميقة، وأنّ هدفها هو إثبات الزعامة في بغداد، وليس مجرد مسألة فقهية فرعية مختلف فيها، كما نجد أنّ المؤرخين مثل ابن الجوزي، وابن كثير يجعلون الحادثة بين الحنابلة والأشاعرة وليس بين الحنابلة والشافعية فقال ابن الجوزي عنها "وقعت بين الحنابلة والأشاعرة فتنة عظيمة حتى تأخر الأشاعرة عن الجمعات خوفاً من الحنابلة"، وقال ابن كثير في حوادث سنة 447هـ: "وفيها وقعت الفتنة بين الأشاعرة والحنابلة فقوي جانب الحنابلة قوة عظيمة بحيث كان ليس لأحد من الأشاعرة أن يشهد الجمعة والجماعات" ممّا يدلّ على أنّ هذه الفتنة لها أبعاد عقديّة، وليس مجرد خلاف فقهي^أ.

- انفرد تلميذ المصنّف أبو علي ابن البناء الحنبلي بنقل حادثة في سنة 461هـ، حيث ذكر أنّ مدرّساً أشعريّ جلس بجامع المنصور ببغداد، وشرع في التّعريض بالحنابلة وأهل الحديث، وأشار إلى فضل أبي الحسن الأشعري ومن وافقه، وأوهم الحاضرين بأنّ أصحاب الأثر - أي أهل الحديث - يُشبّهون صفات الله تعالى بصفات البشر، فقام إليه بعض أهل الحديث، وأنزله من على الكرسي، لكنّه عاد إليه، فقاموا إليه ثانية، وكسروا كرسيه، وعوّضوه برجل منهم^أ.
- فتنة أبي نصر بن القشيري مع الحنابلة ببغداد في سنة 469هـ. وتعتبر هذه أعظم وأخطر فتنة دامية حدثت بين الحنابلة والأشاعرة على مرّ التاريخ، وكان سببها أنّ أبا نصر عبد الرّحيم بن عبد الكريم بن هوازن القشيري المتكلّم الأشعري ت: 514هـ^د، دخل مدينة بغداد سنة 469هـ، قادماً إليها من الحج، فاستقرّ بالمدرسة النظامية، وعقد بها

أ ينظر المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (347/15)، الكامل في التاريخ (129/8)، تاريخ الإسلام (613/9)، البداية والتهاية لابن كثير (729/15)، الأزمة العقيدية بين الأشاعرة وأهل الحديث - خلال القرنين: 5-6 الهجريين - (21/1).

ب ينظر الأزمة العقيدية بين الأشاعرة وأهل الحديث - خلال القرنين: 5-6 الهجريين - (25/1)، نقلاً من يوميات ابن البناء لابن البناء، نشرها جورج مقدسي، في مجلة مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية، بجامعة لندن (15/19).

د ينظر المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (190/17)، سير أعلام النبلاء (424/19)، البداية والتهاية لابن كثير (249/16).

مجلسًا للوعظ والتدريس، فتكلم على مذهب الأشعري ومدحه، وحطّ على الحنابلة ونسبهم إلى اعتقاد التجسيم في صفات الله تعالى، فلمّا سمع به شيخ الحنابلة الشريف أبو جعفر ت: 470هـ، تألم لذلك وأنكر عليه فعلته، ثمّ جند جماعة من أصحابه بمسجده تحسُّبًا لأيّ طارئٍ مُحتمل، وأمّا القشيري فقد التفتّ حوله أصحابه والمتعاطفون معه، وساعده أيضًا الشيخ أبو سعد الصوّفي^١ الذي تعصّب له تعصّبًا شديدًا، ومال إليه شيخ الشافعية أبو إسحاق الشيرازي وغيرها من علماء الأشعرية، ثمّ هاجمت جماعة من أصحاب ابن القشيري مسجد الشريف أبي جعفر، فرماهم الحنابلة بالآجر، واشتبك الطرفان في مصادمات دامية، قُتل فيها نحو عشرين شخصًا من الجانبين، منهم خيَاط من سوق الثلاثاء وجرّح آخرون، ثمّ توقفت الفتنة لما مالت الكفة لصالح الحنابلة، وأغلق أتباع ابن القشيري أبواب سوق مدرسة النظام وصاحوا: المستنصر بالله يا منصور - يعنون العبيدي الفاطمي صاحب مصر - وقصدوا بذلك التشنيع على الخليفة العباسي، وأنّه ممالئ للحنابلة، ولاسيما والشريف أبو جعفر ابن عمّه، فلمّا حدث ذلك أجمع علماء الأشاعرة على الخروج من بغداد، في مقدّماتهم شيخهم أبو إسحاق الشيرازي الذي غضب ومضى إلى باب الطاق، وأخذ في إعداد أهبة السفر إلى بلاد خراسان حيث الوزير السلجوقي نظام الملك، فلمّا سمع بهم الخليفة المقتدي بأمر الله (467-487هـ)، خاف من تشنيع الشافعية عليه عند النّظام، وأسرع إلى طلبهم ليُصلح بينهم، وبين شيخ الحنابلة الشريف أبي جعفر، فأنفذ إلى أبي إسحاق من رده عن رأيه، واجتمع الخصوم للصلح، ولما حضر الشريف عظمه الوزير ورفعته، وقال: إنّ أمير المؤمنين ساءه ما جرى من اختلاف المسلمين في عقائدهم، وهؤلاء يصالحونك على ما تريد، وأمرهم بالدنو من الشريف، فقام إليه أبو إسحاق، وكان يتردد في أيام المناظرة إلى مسجده بدرب المطبخ، فقال: أنا ذاك الذي تعرف وأنا شاب، وهذه كتيبي في الأصول، أقول فيها: خلافًا للأشعرية، ثمّ قبّل رأسه، فقال له الشريف: قد كان ما تقول، إلا أنّك لما كنت فقيرًا لم تُظهر لنا ما في نفسك، فلمّا جاء الأعوان والسّلطان خواجا بُزُرْكَ - يعني النّظام - أبديت ما كان مخفيًا، ثمّ قام أبو سعد الصوّفي، فقبّل يد الشريف، وتلّطف به، فالتفت مغضبًا وقال: أيها الشيخ، إنّ الفقهاء إذا تكلموا في مسائل الأصول فلهم فيها مدخل، وأمّا أنت، فصاحب لهو وسماع وتعبير، من زاحمك على ذلك حتى داخلت المتكلمين والفقهاء، فأقمت سوق التّعصب؟. ثمّ قام ابن القشيري - وكان أقلهم احترامًا للشريف - فقال الشريف: من هذا؟. فقيل: أبو نصر بن القشيري، فقال: لو جاز أن يشكر أحد على بدعته لكان هذا الشاب، لأنّه بادٍ هُنا بما في نفسه، ولم يوافقنا كما فعل هذان، ثمّ التفت إلى

^١ هو أبو سعد أحمد بن محمد الصوّفي، النيسابوري تولى بناء الرباط بنهر المعلى، وبنى وقوفه، ووقوف المدرسة النظامية، وكان عالي الهمة، كثير التعصب لمن يلتجئ إليه، وجدد تربة معروف الكرخي بعد أن احترقت، وكانت له منزلة كبيرة عند السّلطان ت: 479هـ. ينظر الكامل في التّاريخ (314/8)، سير أعلام النبلاء (425/19).

الوزير فقال: أيُّ صلح يكون بيننا؟، إمّا يكون الصّـلح بين مختصمين على ولاية، أو دنيا، أو تنازع في ملك، فأما هؤلاء القوم، فإنّهم يزعمون أنّا كفّار، ونحن نزعم أنّ من لا يعتقد ما نعتقده كان كافراً، فأبى صلح بيننا؟، وهذا الإمام يصدع المسلمين، وقد كان جدّاه - القائم والقادر - أخرجنا اعتقادهما للناس^١، وقرئ عليهم في دواوينهم، وحمله عنهم الخراسانيون والحجيج إلى أطراف الأرض، ونحن على اعتقادهما. وأنهى الوزير إلى الخليفة ما جرى، فشكر حضورهم ومساعدتهم، وحمد الله على جمع الكلمة، وضمّ الألفه، وأذن للجماعة في الانصراف إلى الشريف أبا جعفر، فحبس أياماً. والحقيقة أنّ هذه المحلولة في الإصلاح قد فشلت، وانفضّ الاجتماع دون اتّفاق، وكتب علماء الأشاعرة أبو إسحاق الشيرازي وأبو بكر الشاشي وغيرهم رسالة إلى نظام الملك شرحوا له الحال، وأخبروه فيها ما حلّ بهم على يد الحنابلة ببغداد، ووصفوه له بأبشع الألفاظ القبيحة، وأخبروا أنّه لا يجوز السكوت عنهم، فجاء كتاب النّظام إلى الوزير فخر الدّولة بالامتعاظ ممّا جرى، والغضب لتسلّط الحنابلة على الطوائف الأخرى، ولكن جوابه لم يُحقّق لهم ما كانوا يرجونه منه، لاعتذاره بأنّ مقام السلطان والملك يستوجب سياسة الرعيّة بالعدل، من غير ميل إلى فريق أو جهة.

ولأجل فشل هذا الصّـلح تجددت هذه الفتنة بعد سنة ببغداد أي سنة 470هـ، وذلك بعد أيام من ورود ردّ نظام الملك على رسالة الأشاعرة، فنشب قتال بين الحنابلة وفقهاء المدرسة النّظامية ببغداد، والسبب في ذلك أنّ فقيهاً أشعرياً يعرف بالإسكندراني خرج ومعه بعض من يؤثّر الفتنة إلى سوق الثلاثاء فكفّر الحنابلة، فتصدّوا له ورموه بالآجر، فهرب ولجأ إلى أحد أسواق بغداد واستغاث بأهله، فأغاثوه واندلع قتال بين الطرفين، وعمّ النهب وكثرت الجراح، ولم تتوقف المواجهات إلّا بتدخل الجند، وقُتل فيها نحو عشرين شخصاً من الطرفين، وجرّح آخرون، ثمّ نُقل المقتولون إلى دار الخلافة، فرأهم القضاة والشهود، وكتبوا محضراً ضمّنوه ما جرى، وأرسلوه إلى الوزير نظام الملك بخراسان، ثمّ هدأت الأوضاع ببغداد، وقد قُتل في الحادثتين نحو أربعين شخصاً من الطرفين، وقد أظهرت ما يكفّنه كل طرف للآخر من حقد وكرهية، بسبب النزاع المذهبي العقدي الذي أدخل السّنيين في أزمة عقدية مذهبية لسنين عديدة، تجلّت مظاهرها في السلب والشتم والتكفير والافتتال. وعلاقة هذه الفتنة بالمصنّف وكتابه، هو أنّ الشريف أبا جعفر كان من أبرز وأخصّ وأبرّ تلامذة أبي يعلى الفراء، فهو زعيم أصحاب أبي يعلى بعد وفاة المصنّف، ويمثّل امتداداً لمنهجه وعقيدته^١.

١ هذا هو الاعتقاد القادري المشهور الذي عليه خطوط علماء كثر بالموافقة كما سبق الإشارة إليه في الفصل الثاني (124/1).

٢ ينظر طبقات الحنابلة (239/1)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (16/181 إلى 183) (17/190، 191)، الكامل في التّاريخ (8/261، 262)، طبقات الشافعية الكبرى (4/235)، البداية والتهاية لابن كثير (16/59 إلى 61، 65)،

ولعظم وقع هذه الفتنة، وشدة خطرها وأثرها على العلاقة الدينية الأخوية بين الحنابلة والأشاعرة في القرن الخامس الهجري، قال الحافظ ابن عساكر ت: 575هـ: "ولم تزل الحنابلة ببغداد في قديم الدهر على ممر الأوقات تعتضد بالأشعرية على أصحاب البدع، لأنهم المتكلمون من أهل الإثبات، فمن تكلم منهم في الرد على مبتدع فيلسان الأشعرية يتكلم، ومن حقق منهم في الأصول في مسألة، فمنهم يتعلم، فلم يزالوا كذلك حتى حدث الاختلاف في زمن أبي نصر القشيري ووزارة النظام، ووقع بينهم الانحراف من بعضهم عن بعض لانحلال النظام"¹، ولا شك أن هذه الفتنة صعدت من العدا، وزادت في الحقد والظغينة، وأذهبت أمل الودّ والوفاق بين الفريقين المتنازعين.

● في سنة 475هـ قدم إلى بغداد الواعظ أبو بكر العتيق البكري المغربي الأشعري، ومعه كتاب من النظام يتضمن الإذن له في الجلوس في المدرسة والتكلم بمذهب الأشعري فاستقبله ديوان الخلافة استقبالا حارًا واحتفوا به، وهيأوا له كل ما يحتاجه، ولقبوه بعلم السنة، فدس بالنظامية، وجلس للوعظ في الأماكن كلها إلا جامع المنصور الذي يكتظ بالحنابلة، وكان البكري في مجالسه ينصر الأشعرية ويذم الحنابلة، ويستخف بهم، فحدث بينه وبينهم سباب وخصام ومواجهات، وكانت فيه حدة وطيش، فقال لا بد من جامع المنصور، ويقال إنه لما عزم البكري على الجلوس بجامع المنصور، قال نقيب النقباء: "قفوا حتى أنقل أهلي من حيّ البصرة -حي الحنابلة- فلا بد من قتل ونهب"، فنودي في باب البصرة وتلك الأصقاع: "دعوا لنا اليوم الجامع" فمنعوا من الحضور، وقصد البكري إلى جامع المنصور ومعه الفضولي الشحنة - قائد الحامية العسكرية للسلطنة في بغداد - والجند الأتراك والعجم بالسلاح والقسى، ثم أغلقت أبواب الجامع وصعد البكري وحوله الترك بالقسى، فوعظ الناس، وأخذ يسب الحنابلة ويستخف بهم وبالغ في ذلك حتى نبزهم بالتجسيم، وقال "وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا" ما كفر أحمد وإنما أصحابه". فهاجت الفتنة، ورماه الحنابلة بالأجر، فأخذ النقيب قوام المسجد وقال: هذا من أين؟، فقال: إن قوما من الهاشيمين تبطنوا السقف وفعلوا، فشددت الدولة عليهم، وعاقبهم النقيب ثم هدأت الأحوال بعدها.

ولكنّ في أحد الأيام مرّ البكري وأصحابه بحي نهر القلائين قلصداً دار قاضي القضاة أبي عبد الله الدماغاني، فاعتزضت جماعة حنبلية من آل الفراء بعض أصحاب البكري، فحدث بينهم عراك وسباب وخصام، مما جعل البكري، يستنجد بالوزير العباسي العميد بن جهير، فأرسل هذا الأخير من حاصر بيوت بني الفراء، فنهبوا وأخذوا منها كتبهم،

ذيل طبقات الحنابلة (1/29 إلى 45)، الأزمة العقيدية بين الأشاعرة وأهل الحديث (1/26 إلى 29)، دولة السلاجقة وبرز مشروع إسلامي لمقاومة التغلغل الباطني (1/330).

¹ ينظر تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري (1/163).

ومنها كتاب إبطال التّأويلات للقاضي أبي يعلى الفراء، فحمله الوزير بين يديه يقرأه على كل من يدخل عليه، ويقول: "أيجوز لمن يكتب هذا أن يُحمى أو يُؤوى في بلد"، وبعدها كان يُقرأ الكتاب بين يدي البكري في مجلسه على الكرسي، فيبشّع منه ويشنّع به على الحنابلة، ثمّ توفي بعدها بقليل عالياً سنة 476 هـ¹.

- المطلب الثاني: التعريف بهذا الجزء وأهميته.

تكمن أهمية هذا الكتاب في أنّه من كتب العقيدة التي تسمّى أصول الدّين، أي أنّ الخلاف فيها ليس كالخلاف في فروعها، إذ العقيدة باب عظيم يكون مفتاحاً لائتلاف القلوب أو تنافرها، واجتماع الأئمة أو افتراقها، وقد سبق التّنبية على هذا الباب في مطلب أهمية مشكل العقائد.

ويعتبر هذا الجزء من المخطوط - قيد الدّراسة - ذا أهمية بليغة، ومنزلة رفيعة بالنّسبة للكتاب كلّها، إذ فيه تراجمات كثيرة من المؤلّف، وخلاصات جامعة لما سبق في أوائل الكتاب، مع خاتمة هي كخلاصة للكتاب كلّها، بالإضافة إلى ما ذكره المؤلّف من الاتهامات والأكاذيب التي رمي بها زوراً وبهتاناً، وتبرّؤه من كلّ ما رُمي به، وبسط ذلك أنّ هذا الجزء المقصود بالدّراسة قد تضمّن شرح أحاديث عديدة مشكّلة، وفصلاً جامعاً كالتلخيص لما سبق، حيث أعاد المصنّف فيها ذكر جميع الأسماء والصّفات التي جاءت في أوّل الكتاب مع أدلتها بشكل موجز، خاصة بعض الصّفات المشكّلة التي جاءت في ثنايا الأحاديث السّابقة حيث ابتدأه المصنّف بقوله: "فصل فيه جمل الصّفات التي تفرّقت في الكتاب"، ثمّ انتقل إلى شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى وابتدأها بقوله: "فلما انتهيت إلى هذا الموضوع من كتابنا رأيت أن أذكر من الأسماء والصّفات التي ذكرها الله تعالى في كتابه ووصفه بها نبيّه"، وأخذ يذكر الأسماء والصّفات واحدة تلو الأخرى بأدلتها مع الشرح والبيان، ثمّ انتهى إلى ذكر فصول فيما يجوز أن يوصف الله به من الصّفات، وما يمتنع في حقّه، وما يصحّ إطلاقه على الله وصفاته كالحد والقدم وغيرها، مع الشرح والبيان لذلك، ثمّ ختم الكتاب بذكر ما جرى للمصنّف من محن

¹ ينظر المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (225/16)، ذيل تاريخ بغداد (128/17، 129)، سير أعلام النبلاء (561/18، 562)، العبر في خبر من غير (333/2)، شذرات الدّهب في أخبار من ذهب (329/5)، الأزمة العقيدية بين الأشاعرة و أهل الحديث - خلال القرنين: 5-6 الهجريين - (29/1، 30)، صفحات من تاريخ أهل السنّة والجماعة ببغداد (129/1، 130).

وَهُمْ وافترءات عند تدرسه للكتاب في دار السلطان بخرسان، وتبرأ إلى الله من كل ما ألصق به من تجسيم ووصف لله تعالى بما لا يليق به سبحانه، كما ذكر -رحمه الله- هؤلاء الذين ييهتون الناس ظلماً وزوراً بالله تعالى، وخوفهم به في موعظة بليغة، ثم ذكر منهجه العام فيما يعتقد في باب الأسماء والصفات ليبرئ ساحتهم مما رمي به من التجسيم، وأنهى الخاتمة بوصية أصحابه وأتباعه بالصبر والجلد على الحق، وأنه طريق الرسل والأنبياء، مع الدعاء أن يوفقه الله وكل أتباعه للحق ظاهراً وباطناً والثبات عليه.

وأما عن أهمية هذا الجزء خاصة، فلقد المتأمل في كتاب إبطال التأويلات لأبي يعلى يدرك أن المؤلف ألف كتابه في مدة ليست بالقصيرة، ولذا كان يتدارك بعض المسائل ويتراجع عنها في كتابه في بعض الأحيان، وفي هذا الجزء المتبقي من الكتاب والذي هو صوب الدراسة، تراجع المؤلف عن كثير من المسائل التي أثبتتها في أوله وأثنائه، مما يدل على نضج وتحزر فكري وأتباع للحق حيثما وأينما بدا وظهر، وقد سبق ذكر بعض المواضع من هذه التراجعات في مطلب أهمية الكتاب^أ، ولأجل ذلك كان لأبي يعلى في كثير من مسائل العقيدة قولان مختلفان، وأكثر هذه الأقوال هي عبارة عن تراجعات، يكون له قول في بدايات مشواره العلمي، ثم يظهر له بعد البحث والتحصيص خلافه فيتراجع عنه، وقد ذكر بعض العلماء كابن تيمية وابن القيم هذه التراجعات في كتبهم، وحمدوها، فقال ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل: "فالذي عليه أئمتهم أن الخلق غير المخلوق، وهو آخر قول القاضي أبي يعلى وقول جمهور أصحاب أحمد، وهو الذي حكاه البغوي عن أهل السنة، وهو قول كثير من الكلابية"^ب. وقال أيضاً: "والناس متنازعون في كونه فوق العالم هل هو من الصفات التي تعلم بالعقل؟ كما هو قول أكثر السلف والأئمة، وهو قول ابن كلاب وابن كرام، وآخر قول القاضي أبي يعلى، أو هو من الصفات السمعية التي لا تعلم إلا بالسمع، كما هو قول كثير من أصحاب الأشعري، وهو أول قول القاضي أبي يعلى وطائفة معه"^ج. وقال تلميذه ابن القيم حين نقل كلاماً طويلاً عن أبي يعلى، وهذا بعضه: "قال فلا يمتنع

أ ينظر هذا الجزء من إبطال التّأويلات (177/1).

ب ينظر درء تعارض العقل والنقل (264/2).

ج ينظر درء تعارض العقل والنقل (16/9).

حملة على ظاهره وأنه نور ذاته، لأنه إذا جاز أن تظهر لهم ذاته فيرونها جاز أن يظهر لهم نورها فيرونه، لأنّ التّور من صفات ذاته وهو قوله: ﴿وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾^أ، وذكر في موضع آخر قولين في ذلك، ورجّح هذا القول، قال: وهو أشبه بكلام أحمد^ب، ومن قيمة هذا الجزء العلمية أنّ المصنّف قد ظهر حوله خصام وتساؤل بين الناس في صحّة عقيدته وصحّة ما نسب إليه من كلام يدلّ على التّجسيم، وكذا صحّة ما شُنّع عليه من تشويبه وتساويه لصورة الإمام أحمد ومذهبه عند النّاس، ففي هذا الجزء تصريح من أبي يعلى بتبرّته من التّجسيم، ومّا نسب إليه من الأشياء التي لم يقلها.

- ومن قيمة هذا الجزء العلمية أنّ المؤلّف ذكر فيه منهج العام في الاعتقاد، وخلاصة ما يعتقده في الصّفات، فقال: "إنّ اعتقادي في هذه الأخبار، ممّا قدّمته في أثناء كتابي من حملها على ظاهرها من غير تشبيه ولا تجسيم فيما لا يجيل صفاته ولا يخرجها عمّا تستحقّه، فمن روى عنّا خلاف ذلك، أو أضاف إلينا سواه، أو نحلنا في ذلك قولاً غيره، فهو كاذب مفترٍ، مُتخَرِّصٌ معتدٍ، يبوء بسخط الله...^د، وبذلك ينبغي على كلّ من ظهر له خلل في عقيدة المؤلّف أو منهجه، فلا بدّ أن يرده إلى كلامه هذا، لأنّه صرّح بأنّه منهجه العام في الصّفات.

أ سورة الزمر : الآية [69].

ب ينظر مختصر الصواعق المرسلّة على الجهمية والمعطلة (429/1).

د ينظر هذا الجزء من إبطال التّأويلات (498/1).

المطلب الثالث : دراسة المخطوط

هذا المخطوط هو الجزء الأخير من كتاب " إبطال التآويلات لأخبار الصّفات "، وقد وُجِدَت للكتاب نسخة وحيدة في العالم الإسلامي، إذ عدّه بعض الدّارسين لتراث المؤلّف من كتب أبي يعلى المفقودة، منهم الشيخ أبو فارس في كتابه "القاضي أبو يعلى وكتابه الأحكام السلطانية"^١. وهذه النسخة موجودة في دار صدام للمخطوطات ببغداد، وقد نقلت من مكتبة عباس العزاوي، وسيأتي ذكر وصفها، فاعتمدت في تحقيق الكتاب على هذه النسخة التي لم أجد غيرها بعد البحث والتنقيب في كتب التّراجم وفهارس المخطوطات وسؤال المختصين، وهي نسخة جيّدة وواضحة وخالية من الخروم والسقط كما سيأتي في وصف النسخة، وقد استعنت أيضا في إخراج هذا الجزء على الكتب التي نقلت النصوص الطويلة من هذا الكتاب، ككتب ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، وككتاب دفع شبه التشبيه لابن الجوزي الذي خصّصه للرّد على المصنّف في هذا الكتاب.

توثيق اسم الكتاب:

وأما عن توثيق اسمه، فلقد اشتهرت نسبة الكتاب إلى مؤلّفه عند العلماء حتّى أصبحت نارا على علم، وجرت فتن كثيرة للمؤلّف والحنابلة بسبب الكتاب، وقد أشار المصنّف إلى كتابه هذا في كتبه الأخرى، وصرّح باسمه، ونقل بعض العلماء نصوصا كثيرة منه في كتبهم، وفي عدّة مواضع، مع التّصريح باسم الكتاب، كابن تيمية وتلميذه ابن القيم والحافظ الذهبي، ولو تتبعت ذلك لطلال الأمر جدّا، وهذه بعض المواضع التي تدلّ على صحّة هذه النسخة.

ذكره المصنّف نفسه وصرّح باسمه في كتابه الآخر العدة في أصول الفقه حيث قال: "وقد بينّا ذلك في أوّل

كتاب "إبطال التآويل لأخبار الصّفات"^١.

- توثيق نسبة الكتاب:

قد وردت نسبة الكتاب للمؤلّف في الكثير من الكتب، سواء التي ترجمت له مثل كتاب طبقات الحنابلة لابن أبي الحسين الفراء إذ ورد في عدّة مواضع منه قوله: "وأما كتابه قدس الله روحه في إبطال التآويلات لأخبار الصّفات...^٢، وعزاه له الذهبي في سير أعلام النبلاء^٣، ومنها نقول العلماء عنه في كتبهم، حيث أكثر النّقل عنه ابن تيمية في كتبه كمجموع الفتاوى، وبيان تلبيس الجهمية، ودرء التّعارض، ومنهاج السنّة، وجاء في الفتاوى الكبرى

^١ ينظر "القاضي أبو يعلى و كتابه الأحكام السلطانية (1/248).

^٢ ينظر العدة في أصول الفقه (2/689).

^٣ ينظر طبقات الحنابلة (2/211).

^٤ ينظر سير أعلام النبلاء (18/90).

قوله: " وقد ذكر القاضي أبو يعلى في كتاب إبطال التآويلات لأخبار الصّفات " ^أ، وكذا الذّهي في العلو للعلي الغفاري ^آ، وابن القيم في الاجتماع الجيوش الإسلامية ^د، وغيرهم كثير. كذا جاء نسبه له في كشف الظنون ^ن. كما أنّه جاء في أوّل لوحة من المخطوط اسم كتاب ونسبه للمؤلف ممّا يؤكّد النسبة.

-وصف نسخة الكتاب وصوره :

أصل المخطوط هو نسخة موجودة بدار صدام للمخطوطات بالعراق برقم 13(10931)، كما جاء في "مخطوطات الحديث النبوي الشريف وعلومه بدار صدام للمخطوطات" ^أ، و"الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط" ^و، وجاء في مجلة المورد أنّ هذه النسخة كانت من قبل في مكتبة عباس العزاوي بالعراق ^و، وهي بخط نسخي واضح خالي من الطمس والسّقط والخرم، كتبها صالح بن دخيل الله بن جبار الله من آل سابق بن شماس من آل زيد من قبائل الدواسر، وأتمّها في آخر يوم الأحد 13 جمادى الثانية سنة 1337هـ/1918م، وقد كتبها عن نسخة قيّمة وهامة جاء فيها "كتب بختم منصور بن أبي الفتح بن الحرّاني" وعليها إجازات وسماعات، فالإجازة من شيخ أبي البقاء العكبري، من البطائحي، عن القاضي أبي الحسين، عن والده مؤلّف الكتاب، ويوجد عليها سماعات لهذا الكتاب في مجالس كان آخرها في شهر ذي الحجة سنة 657هـ/1258م. وقد قوبلت هذه النسخة على النسخة الأصل حيث جاء في عدّة صفحات منها، وفي آخرها في الحاشية "بلغ مقابلة"، كما وجدت فيها تصحيحات كثيرة في الحاشية، وكتبت أمامها كلمة "صحّ"، ممّا يدلّ على شدّة المقابلة والرّجوع إلى النسخة الأمّ للتّصحيح عليها، كما أثبتت أخطاء كثيرة في مخطوطتنا سواء لغوية أم إعرابية مع تنبيه النّاسخ في الحاشية على ورودها كذلك في المخطوط بقوله: "كذا" أي كذا وردت في المخطوط، وقد تبيّنت على بعض مواضعها عند تحقيق الكتاب، كما رسم في المخطوط في عدّة صفحات دوائر مغلقة في وسطها نقطة، وهي الطريقة التي كان يستعملها العلماء في مقابلة النسخة، حيث يجعلون دوائر مغلقة عند الكتابة، ثمّ ينقطنها إذا قابلوا النسخة، ثمّ يك عن كتابة "بلغ مقابلة" في عدّة مواضع كما سبق التنبيه عليه .

^أ ينظر الفتاوى الكبرى (91/5) .

^آ ينظر العلو للعلي الغفاري (250) .

^د ينظر ابن القيم في الاجتماع الجيوش الإسلامية (120) .

^ن ينظر كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (3/1) .

^و ينظر مخطوطات الحديث النبوي الشريف وعلومه بدار صدام للمخطوطات (1/1)

^و ينظر الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (قسم الحديث النبوي وعلومه (16/1) .

^و ينظر مجلة المورد المجلّد 17 (عدد 2/182) .

-أما عدد صفحات المخطوط الكلي بحسب التّرقيم الذي في أعلى الصّفحات فهو حوالي 394 صفحة بلوحة في أوّله -الظن أنّها زائدة- فيها الفهارس ثمّ يليها صفحة عنوان الكتاب، وفي كلّ صفحة 17 سطرًا، وقياس الصّفحة 16×22 سم ، وعدد كلمات كلّ سطر بعدّ المنفصل منها في الخط فقط حوالي 13 كلمة -أي لا أعدّ الضمائر أو حروف العطف إذا كانت متصلة بالكلمة ، وأعدّ "عَيْلٌ" كلمة واحدة-، وقد صوّرت منها عدّة جامعات نسخة، منها الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، ومنها جامعة محمد بن سعود الإسلامية، كما توجد نسخة مصوّرة أيضًا في مكتبة الشيخ حمّاد الأنصاري - رحمه الله- بالمدينة المنوّرة.

- والنّسخة جيّدة وواضحة، وأمّا الجزء المتبقي الذي لم يحقّق من الكتاب فهو يتكون من 60 لوحة أي 120 صفحة من الصّفحة 276 إلى 394 بنفس الخصائص السّابقة الذّكر.

- ملحق : تعقّبات على محقّق الجزء المطبوع.

أثناء اطلاعي على الكتاب وتفحصي له ، لاحظت على محقّق الجزء المطبوع من كتاب "إبطال التّأويلات" بعض الملاحظات التي بدت لي أنّه جانب الصّواب فيهما ممّا ينبغي أن يكون عليه منهج التّحقيق الأمثل، سواء في المنهج أو في بعض الكلمات أو في بعض المواضع من المخطوط، ولعلّ بعضها قد يكون بسبب الطبع، وقد تردّدت بين إثباتها وحذفها، ولكن لكونها من صميم البحث آثرت إيرادها عسى أن تجد منتفعا بها، وكنت أوّد إيرادها في فصل الدراسات السابقة في المقدّمة، ولكن لطولها، ولتوجيهات بعض أساتدتي، ارتأيت نقلها هنا، دون إيرادها في ملحق بعد الخاتمة ، وهذه الملاحظات هي:

من ناحية منهجية التّحقيق: لم يبيّن المحقّق منهجه في التّحقيق على قواعد تحقيق المخطوطات، إذ لم يتبع منهج التّحقيق في بيان أوّل لوحات المخطوط وجهًا وظهرًا، بل حتّى إنّه لم يكلف نفسه العناء في بيان ترقيم الصّفحات التي أثبتها النّاسخ في أعلى الصّفحات، وجعل لها فهرسة في أوّل الكتاب بناها عليها.

من ناحية توثيق معلومات النّص : جانب الصّواب في ترجمة بعض التّراجم مثل ما أثبتته في السّطر الأوّل من الفقرة 169 في قول المصنّف: "وقد قال أحمد في رواية الميموني: من زعم أنّ يده نعماه كيف يصنع بقوله: ﴿ خَلَقْتُ بِيَدِي ۖ ﴾ مُشَدَّدة، قال الميموني: فقلت: "وحين خلق آدم بقبضة" ، فترجم

للميموني في الهامش بأنه " أبو القاسم سعد بن عبد الله بن الحسين بن علويّ الفرضي الشافعي، النبليّ الميمونيّ، كان من ولد ميمون بن مهران فنسب إليه، ولم يذكر وفاته وهي ما بين (401 - 410 هـ) ^I، ولا أظن أنّ صاحب الترجمة له علاقة بالرجل المترجم له، إذ الميموني الذي له روايات ومسائل عن الإمام أحمد هو عبد الملك بن عبد الحميد بن مهران الميموني الرقي، أبو الحسن، من الفضلاء الثقات من أصحاب الإمام أحمد، كان أحمد يقدّمه ويجلّه، ولازمه أكثر من عشرين سنة، وروى عنه مسائل كثيرة في ستة عشر جزءاً، ولد سنة 181 هـ، وتوفي سنة 274 هـ ^I. فهذا الميموني حنبلي، وأما الميموني الأوّل الذي ذكره المحقّق فهو شافعي، ولم أجد له روايات أو مسائل عن الإمام أحمد.

- لم يصب النُّجعة في تخريج بعض الروايات مثل حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: "ضرس الكافر مثل أحد، وفخذه مثل البيضاء، ومقعدته من التار كما بين قديد ومكة، وكثافة جلده اثنان وأربعون ذراعاً بذراع الجبار، جلّ اسمه" قال المحقّق في الهامش: "أخرجه أحمد وابن أبي عاصم، ثم أخذ يسوق طريقه"، والصحيح أنّه لم يخرج أحد منهم بلفظ "جلّ اسمه"، فهي زيادة شاذة، وقعت وهماً من بعض الرواة، ولم ترد في روايات أكثر من خرّج الحديث، قال الخطيب البغدادي: "ونرى أن الكاتب سبق إلى وهمه أنّ الجبار في هذا الموضع هو الله تعالى، فكتب ^ج، ولم يعلم أنّ المراد أحد الجبارين الذين عظم خلقهم، وأوتوا بسطاً في الجسم، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾ ^H ^N.

- من ناحية تصحيح النسخة: ملاحظاً ما أثبتته في السطر الأول من الصّفحة 49 في قول المصنّف

فيما نقله عن ابن جرير الطبري في كتابه "التبصير في معالم الدّين" قوله: "فيما أدرك علمه من صفات الصانع خيراً لا استدلالاً" فأثبتها "صفحات" بدل "صفات" مع أنّ كتاب ابن جرير مطبوع ومتداول. ومثالها ما وقع له في الصّفحة 129 في السطر الأخير عند قول المصنّف "وإن كان حرف "ثم" يقتضي ذلك" فأثبت بدل "حرف" كلمة "حرث" وهو ظاهر.

ومثالها ما وقع له في الصّفحة 157 في السطر ما قبل الأخير، عند قول المصنّف "كما جاز وصفه بالاستواء على العرش، لا على وجه الانتقال"، فحذفت اللام النافية، فأوهمت أنّ المصنّف يثبت الانتقال، وسيأتي من المصنّف نفيه في عدّة مواضع من كتابه في هذه الصّفّة خاصة كقوله في الصّفحة 15: "كما جاز إطلاق الاستواء على العرش لا عن انتقال من حال إلى حال" وهذا ظاهر.

^I ينظر تاريخ الإسلام للدّهبي (166/9)، والأنساب للسمعاني (536/12).

^{II} ينظر طبقات الحنابلة (1/ 212-216)، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد (142/2).

^D سورة المائدة: الآية [22].

^N ينظر الكفاية في علم الرواية للخطيب (243/1).

ومثالها ما وقع له في الصّفحة 250 في السّطر الرابع عند قول المصنّف "ويكون معناه أن الرّيح مما يفرّج الله فأثبت بدل "الريح" كلمة "الرحي" وهو ظاهر.

ومثالها ما وقع له في الصّفحة 141 في السّطر التاسع في بداية الفقرة "140" عند قول المصنّف، وقد صحّحه أبو زرعة الدمشقي فيما سمعناه" فأثبت بدل "صحّحه" كلمة "صحّه" وهو ظاهر.

ومثالها ما وقع له في الصّفحة 444 في السّطر السادس عند قول المصنّف: "فإن قال: خلقه في نفسه كفر." فأثبت "كفرًا!" بألف الإطلاق أو المنق، وبعدها علامة تعجب، ولا وجه لذكرهما.

ومثالها ما وقع له في الصّفحة 204 قال: "المداد بالجبار" والصّحيح "المراد بالجبار" وهي ظاهرة المعنى

كثرة الأخطاء الإملائية، في النّص من غير تصحيح، وقد أثبتنا المحقّق من غير تنبيه عليها، رغم مجيء بعض الكلمات منها متكرّرة بصور مختلفة، منها الأسماء المنقوصة المجردة من "ال" ومن الإضافة، والتي جاءت بكثرة مثبتة الياء في الآخر مثل: "عالي، مستوي، جائي، رائي، باقي" والأصل أن تنون وأن تحذف ياءها، إلى غيرها من الأخطاء الظاهرة التي تظهر أنّها مطبعية، وليست من المحقّق.

من النّاحية المنهجية في ترقيم النّصوص

منهج ترقيم الأحاديث، ولا منهج ترقيم الفقرات، والذي ظهر لي أنّه يتّبع منهج ترقيم النّقول أو الروايات، حيث وجدت غالب النّقول أو الروايات سواء عن النّبي أم عن صحابي أو عن تابعي أو عن إمام مرّقمه، ولكنّه أخفق في الثبات على هذا المنهج، فنجد مثلاً في الصّفحة 55 ينقل عن أحمد كما في رواية "عبدوس بن مالك العطار" ولكنّه لم يرقّم هذا النّقل أو الرواية، وفي الصّفحة 59 قال: "فإن قيل من أصحابنا من قال..."، ولكنّه لم يرقّم هذا النّقل، وفي الصّفحة 71 قال: "دليل آخر على إبطال التّأويل أنّ الصّحابة..."، ولكنّه لم يرقّم هذا النّقل، وفي الصّفحة 72 قال: "وفي لفظ آخر قالوا للجريري..."، وهي مستقلة عن سابقتها لأنّها نقل عن الجريري نفسه، ولم يرقّمها المحقّق.

من النّاحية الحديثية : قال في بعض الأحاديث إنّه لم يقف عليها، مثل الحديث الذي قال فيه أبو

بهيلى (1/265): "ما رواه إبراهيم بن الجنيد الختلي في كتاب العظمة بإسناده عن أنس أنّ النّبي ﷺ، قال: "إنّ الله جلّ اسمه إذا أراد أن ينزل نزل بذاته" قال المحقّق في الهامش: "لم أجده بهذا اللفظ". وهذا الحديث أورده الدّهبي في العلو، فقال: "حديث الفاروق من طريق يحيى بن زكريا السبيء بمرو، حدثنا العلاء بن عمرو، حدثنا جريير، عن ليث بن أبي سليم، عن بشر، عن أنس مرفوعاً" إذا نزل الله إلى سماء الدنيا نزل على

عرشه"، ثم قال الذهبي: هذا إسناد ساقط، وبشر لا ندري من هو، وقد قال ابن منده: روى نعيم بن حماد عن جرير بهذا لكن لفظه: "إذا أراد أن ينزل على عرشه نزل بذاته"، قال الذهبي: ولعل هذا موضوع^أ، وقال ابن تيمية: "وروي حديث مرفوع من طريق نعيم بن حماد عن جرير عن ليث عن بشر عن أنس أن النبي ﷺ قال: "إذا أراد الله أن ينزل عن عرشه نزل بذاته"، قال ابن تيمية: ضعف أبو القاسم إسماعيل التيمي وغيره من الحفاظ هذا اللفظ مرفوعاً، ورواه ابن الجوزي في الموضوعات، وقال أبو القاسم التيمي: ينزل معناه صحيح، أنا أقر به لكن لم يثبت مرفوعاً إلى النبي ﷺ، قال: وقد يكون المعنى صحيحاً، وإن كان اللفظ نفسه ليس بمأثور، كما لو قيل: إن الله هو بنفسه وبذاته خلق السموات والأرض، وهو بنفسه وذاته كلم موسى تكليماً، وهو بنفسه وذاته استوى على العرش، ونحو ذلك من أفعاله التي فعلها هو بنفسه، وهو نفسه فعلها، فالمعنى صحيح، وليس كل ما يُنْبئ به معنى القرآن والحديث من اللفظ يكون من القرآن ومرفوعاً، فهذا تلخيص ما ذكره عبد الرحمن بن منده مع أنه استوعب طرق هذا الحديث وذكر ألفاظه...^أ.

- في الحديث الذي أورده أبو يعلى في الصفحة (241/1)، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: "الله جل اسمه أشد استبشاراً بتوبة أحدكم، من أحدكم بضالته بفلاة من الأرض، عليها سقاؤه ومتاعه وما يصلحه". فقال المحقق في الهامش: "لم أجده بهذا اللفظ". فإن كان يريد بعدم الوجود المطلق كما هو الظاهر من عبارته، فالحديث أورده ابن فورك بغير إسناد في مشكل الحديث (478/1) عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: "لاستبشار الله بتوبة أحدكم أفضل من استبشار أحدكم بضالته عليهما زاده ومتاعه وسقاؤه وما يصلحه"، وهو الكتاب الذي ألف المصنّف كتابه من أجل الرد عليه. كما أورده أيضاً من غير إسناد أبو عبد الله ابن ناصر الدين الدمشقي ت: 842هـ، في اللفظ المكرّم بفضل عاشوراء المحرم مخطوط (11/أ) عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: "قال الله - ﷻ - : "أنا مع عبدي حين يذكرني، وأنا عند ظنّ بي، إن خيراً فخير، وإن غير ذلك فغير ذلك، وإذا ذكرني خالياً ذكرته خالياً، وإن ذكرني في ملاء ذكرته في ملاء خير منهم، ولاستبشار الله - ﷻ - بتوبة أحدكم أفضل من استبشار أحدكم بضالته عليها زاده ومتاعه وما يصلحه"، وإن أراد بالوجود أي بإسناد أو وجوده مسنداً، فأنا أيضاً لم أعثر عليه كذلك.

١ العلو للعلي الغفّار (90/1، 91).

٢ ينظر مجموع الفتاوى (394/5).

قال في الحديث الذي أورده أبو يعلى في الصفحة (241/1) عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: "لا

يوطن رجل مسلم المساجد للصلاة وللذكر، إلا تشبش الله به حين يخرج من بيته، كما يتشش أهل الغائب بغائبهم، قال المحقق في الهامش تعليقا على كلمة تشبش: "في الأصل "استبشر"، وفي الموضع الثاني يستبشر وهو مخالف لنص الحديث عند جميع من أخرجه"، وقوله عند جميع من أخرجه ليس بصواب، فقد أخرجه أبو سعد السمعي ت: 562هـ في كتابه أدب الإملاء والاستملاء (43/1) بنفس لفظ المصنف. قال في حديث أبي هريرة، قال: قال ﷺ: "كأن الخلق لم يسمعوا القرآن حين سمعوه من فيه يوم

القيامة" (287/1)، فقال المحقق في الحاشية "لم أجد من أخرجه"، وقد أخرجه الخطيب البغدادي في المتفق والمفترق (405/1) وأبو القاسم الراجسي في التدوين في أخبار قزوين (403/2)، بإسنادهما عن محمد بن عبد الرحمن العبدى عن إسماعيل ابن رافع عن محمد بن كعب القرظي عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كأن الخلق لم يسمعوا القرآن حين يسمعون من في الرحمن عز وجل يتوله عليهم يوم".

لم يعلق المحقق على بعض الأخطاء الحديثية التي وقع فيها المصنف مثل قوله: "وحماد بن سلمة ممن أثنى عليه أحمد، وأخرج عنه البخاري حديثا مسندا في الصحيح" أ، وحماد لم يخرج له البخاري إلا تعليقا، والمعلق ليس من شرط الصحيح أ، ولم يعلق المحقق على هذا الأمر مع أنه تكلم بكلام طويل عن منزلة حماد بن سلمة في العلم، ولكنه أغفل التعليق على سهو المصنف على أن البخاري لم يخرج له حديثا مسندا.

من ناحية التصرف في النص المثبت على المخطوط بدون موجب تصرف في المخطوط وغير

فيه من غير أن يجعله بين معكوفتين مثل ما وقع في الحديث الذي أورده أبو يعلى في الصفحة (241/1)، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: "لا يوطن رجل مسلم المساجد للصلاة وللذكر، إلا تشبش الله به حين يخرج من بيته، كما يتشش أهل الغائب بغائبهم". قال المحقق في الهامش تعليقا على كلمة تشبش: "في الأصل "استبشر"، وفي الموضع الثاني يستبشر، وهو مخالف لنص الحديث عند جميع من أخرجه". والذي يظهر لي أن المحقق تصرف في النص من غير حجة بيّنة، حيث خطأ فيها المصنف أو الناسخ اعتمادا على بحثه في كتب السنة التي نالتها يداه، وقد يكون الحديث بلفظ الاستبشار موجود في كتب لم تبلغها يدا المحقق، خاصة وأن المصنف ينقل هذا الحديث من كتاب الصفات لأبي القاسم عبد العزيز بن علي بن أحمد بن الفضل البغدادي الأزجي الخياط ت: 444 هـ. كما في تاريخ بغداد (244/12)، وسير أعلام النبلاء (18/18، 19)، وقد روى هذا الكتاب عن مصنفه مباشرة، والمؤسف أن هذا الكتاب لا يزال في عالم المفقود أو المخطوط، فكان الأولى على المحقق أن ينبّه على هذا الأمر في الهامش من غير أن يتصرف في

١ ينظر الجزء المطبوع من إبطال التأويلات (335/1).

٢ ينظر ميزان الاعتدال (590/1)، والكاشف (349/1)، وتهذيب التهذيب (11/3)، وتقريب التهذيب (178/1).

أصل الكتاب بالتغيير والتبديل في الألفاظ من غير حجة بينة، أو على الأقل كان عليه أن يضع الكلمة بين حاضنتين للتنبيه أنها ليست من النص. هذا الكلام كله مبني على افتراض صدق بحثه وصحته، فكيف وقد ورد الحديث بلفظ المصنّف عند أبي سعد السمعي ت: 562هـ، حيث رواه بإسناده، قال أخبرنا أبو عامر سعد بن علي الرزاز بجرجان، أنا أبو الغيث المغيرة بن محمد الثقفي، أنا أبو القاسم حمزة بن يوسف السهمي الحافظ، أنا أبو أحمد عبد الله بن عدي الحافظ، ثنا عبد الله بن سعيد القرشي بمصر، ثنا أسد بن موسى ثنا بن أبي ذئب عن المغيرة عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "لا يوطن رجل مسلم المساجد للصلاة والذكر إلا استبشر الله به، كما يستبشر أهل الغائب بغائبهم إذا قدم عليهم" أ.

جل كان الأولى عليه أن يتصرّف في الأخطاء الإملائية التي التغيير فيها لا يؤثر على المعنى، والتي كثرت في النص، وقد أثبتتها المحقق من غير تنبيه عليها، رغم مجيء بعض الكلمات منها متكررة بصور مختلفة، منها.

1- الأسماء المنقوصة المجردة من "ال" ومن الإضافة، مثل: "عالي، مستوي" والأصل أن تنون وأن تحذف ياءها.

2- كلمة وطأة فقد أثبتتها المحقق كما في الصفحة 377 على صورتين مختلفتين، فتارة أثبت الهزمة على الألف كما مضت، وهو الصحيح في كتابتها في الإملاء المعاصر، وتارة أثبتتها على الياء هكذا "وطئة" وهما في نفس الصفحة، فكان عليه أن يثبتها على حالة واحدة وينبّه على المغيّر في الهامش بعد وضعه بين عارضتين، أو على الأقل ينبّه في الهامش على هذا الاختلاف ويدلّ على صوابه من خطئه. وإن كنت في قرارة نفسي أميل إلى أنّ لفظ الاستبشار في ذلك الحديث وقع وهما، سواء من المصنّف أم من غيره، لأنّ هذا الحديث مشهور في كتب السنّة ودواوينها وكثرة طرقها، بلفظ التّبشيش لا الاستبشار، والله أعلم.

صور عن المخطوط

كُتِبَ ————— أبطال التأويلات

لأخبار الصفات

تصنيف القاضي الامام الاوحد ابي يعلى محمد بن الحسين

ابن محمد بن الفراء نور الله وجهه

أمين

دخل ويذكر
الى الله تعالى محمداً
الحسن الشقيق
١٣٤٧

صورة عنوان الكتاب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد لله المحمود على السراء والضراء المتفرد بالعز والعظمة
 والكبرياء، العالم قبل وجود المعلومات، والباقي بعد فناء
 الموجودات، المستدي بالنعم قبل استحقاقها المتكفل للبرية بارزاً
 أحمد حمداً يرضيه واستعين على حبس خواطر النفس عن هواها
 وضع بوادرها من السطوة على مرادها وأشهد ان لا اله الا الله
 وحده لا شريك له وأشهد ان محمداً عبده ورسوله ارسله مبعوثاً
 ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون فصلي الله عليه وعلى آله
 وعلى اصحابه وعلى ازواجه وسلم ٥

اما بعد فانني وقفت على حاجتكم الشرح كتاب نذكر فيه ما اشهر
 من الاحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصفات
 وصح سنده من غير طعن فيه ما يوهم ظواهرها التشبيه واذا ذكر
 الاسناد في بعضها واعتمد على المتن فيما اشهر منها طلباً للاختصاص
 وسئلت ان اتأمل بصنف محمد بن الحسن بن فورك الذي سماه كتاباً
 تاويل الاخبار جمع فيه هذه الاخبار وتاويلها فناملنا ذلك وبيننا
 ما ذهب فيه عن الصواب في تاويله واوهم خلافاً للحق في تخريج
 ولو انا اخذ الله على العلماء من المشاق على ترك كتاب العلم

لديه ما كتبه له فمثل الله الكريم ان يجعلنا من يقفوا اثر
 نبيه ويتبع اثاره ولا يخالف اقواله تمتا الكتاب والحمد لله
 رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله وسلم تسليمًا
 وهذا ما وجد على الاصل الذي نسخ منه هذه النسخة المباركة
 ٥ تسع على ابطال التاويل الخ شمس الدين ابراهيم بن محمد
 ابن سلمان بن سادة المسود بالعرفاني والولد الاجل
 شرف الدس ابو عبد الله محمد بن ابي الحسن علي بن محمد بن
 سعيد بن حمزة النعمين وذلك بحق اجازة سجتا ابي السعالي
 باجازة من البطايحي عن الفاضل الحسين كذا عن والده
 مؤلف الكتاب كذا في ذلك في مجالس اخرها في شهر ربيع
 سنة سبع وخمسين وستمائة وكس محمد بن منصور بن العم
 الخاني حامدا لله ومصليا على سيدنا محمد وال وصحبه ٥

تم الكتاب بقلم الحفيدة الاقل الراعي عنوا السرخ
 صالح بن رجيل الله من جواد المصطفى
 قهر سابق بن شماس من آل زيد بن
 عيال السواس عن والده
 ولوا ليد هذا المصنف
 محمد بن محمد واخوانه من التميميين والكوفات والمسلمين والمسلمات
 حرره وتم في اخر يوم الاحد من شهر ربيع الثاني سنة سبع والتدوير بيد السرخي

صورة الورقة الاخيرة من الكتاب

ان يمشك ربك مقاما محمودا قال يقعد على العرش هـ

حديث آخر

رواه ابراهيم بن احمد بن سلمان البخاري في سننه فقال حدثني محمد بن جعفر
قال ما ابراهيم المرودي قال قال ابراهيم بن عبد الله عن الحسن بن موسى
الاشيب قال ما سمعت ابا عبد الله عن ابي عبد الله عن النبي قال ان الله قد ملأ
العرش جمع ان له اطيظ كاطيط الرجل اعلم انه غير ممنوع حمل هذا
الغير على ظاهره وان ذاته تملأ العرش اذ ليس في حمل على ظاهره
ما يميل صفاته لاننا لا نثبت ذلك على وجه الحد والاحاطة والمساحة
وشغل مكان بل نطلق هذه الصفة كما اطلقوا الاستواء على العرش
وقالوه على العلو ولم يوجب ذلك كونه عاليا عليه مجردا وجمعة
او مساحة كذلك قوله قد ملأ العرش على هذا الوجه وكذلك
قالوا يجوز رؤيته ولم يوجب كونه في جمعة كذلكها هذا وقد
روى ابن فورك في هذا الحديث زيادة سمع له اطيظ كاطيط
الرجل الحديد ما يلا هكذا ووضع احداهما على الاخرى قال
روى حماد بن اسحق عن ابي ربيعة اليسري وهذه الزيادة ان كانت ثابتة
في الحديث فغير ممنوع حملها على ظاهرها لاننا لا نثبت ذلك على
وجه الجارحة والاعضا بل نطلق ذلك صفة كما اثبتنا اليد كما

قال تعالى خلقت بيدي ونظير هذا الحديث قد تقدم لما فرغ الله
من خلقه استوى على عرشه واستلفا ووضع احدى رجليه على
الاخرى وقد حملنا على ظاهره وقد تقدم الكلام فيه فان قيل
قوله ملا العرش معناه عظمه ورفعته ونحوها قيل هذا غلط لانه
ان جازتا ويله على هذا جازتا ويل العلو على العرش على هذه المتأ
بمعنى علا عليه عظمته ورفعته وعزته ونحوها وجواب اخر
وهو ان هذه الصفات التي ذكروها محدثة وقد قالوا لا يعلو على
العرش محدث فلا يصح حمل الخبر على ذلك وجواب اخر
وهو ان عظمته ونحوها عامة في اير المواضع فاللغز لتخصيص
العرش بذلك فان قيل قوله هكذا اراد به التجيز والعظة التي
لا تجوز له فيه قيل هذا غلط لانه موصوف بالبحر والعظم في كل
حاله فلا فائدة في تخصيص هذه الصفة بذلك

حديث اخر

اهزجه ابا القاسم قال يا ابا الحسن علي بن ابراهيم بن موسى السكوني
الموصلي يا ابراهيم بن موسى بن عبيد الله بن يحيى الخاقاني المقر بن عبد
ابراهيم بن هبيل قال هبيل بن ابي ابراهيم قال حدثنا عبد بن خالد
ابن معدان عن ابي خالد بن معدان انه كان يقول ان الرحمن سمي

اليصح

القسم الثاني

قسم التحقيق

بداية الجزء الأخير

نص المؤلف

1- [الحديث الأول]**- حديث آخر -**

رواه أبو بكر أحمد بن سلمان النجّاد^١ في سننه، فقال: حدثني محمد بن جعفر، قال: نا أبو بكر المروزي، قال: قال أبو عبد الله عن الحسن بن موسى الأشيب، قال نا حمّاد، عن عطاء بن السائب، عن الشّعي، قال: "إنّ الله قد ملأ العرش، حتّى إنّ له أطيّط كأطيّط الرّحل"^١.

^٦ هو أبو بكر أحمد بن سلمان بن الحسن بن إسرائيل بن يونس النجّاد، الفقيه الحنبلي، كان له في جامع المنصور يوم الجمعة حلقتان، قبل الصّلاة وبعدها، إحداها للفتوى في الفقه على مذهب أحمد بن حنبل، والأخرى لإملاء الحديث، وهو ممّن اتّسعت رواياته وانتشرت أحاديثه، جمع المسند وصنّف في السنن كتابًا كبيرًا، قال الدّارقطني: حدّث من كتاب غيره بما لم يكن في أصوله، وقال الخطيب: كان قد عم ي في الآخر، فلعلّ بعض الطلبة قرأ عليه ذلك، وقال الدّهبي: "هو صدوق". مولده سنة ثلاث وخمسين ومائتين ومات في سنة ثمان وأربعين وثلاث مائة، فعاش خمسًا وتسعين سنة، وقد أكثر أبو يعلى الرّواية عنه في كتابه هذا. ينظر تاريخ بغداد (309/5)، طبقات الحنابلة (7/2)، سير أعلام النبلاء (502/15)، ميزان الاعتدال (101/1).

رواه بإسناد أبو الشّيح في العظمة (593/2)، وابن بطة في الإبانة برقم 133 (176/3)، وأبو يعلى الفراء في هذا الموضوع، وعزاه لأبي بكر أحمد بن سلمان النجّاد في كتابه السنن، - وهو كتاب لم يطبع بعد فيما أعلم - عن حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن الشّعي موقوفًا عليه، كما ذكره ابن القيم معلّفًا عن حماد، وجعله من قول ابن مسعود رضي الله عنه لا من قول الشّعي، وعزاه لحرب عن إسحاق عن آدم بن أبي إياس عن حمّاد بنفس المتن والإسناد السابق، كما في اجتماع الجيوش الإسلاميّة (254/1، 255). وذكره ابن فورك في مشكل الحديث (341/1) بزيادة في آخره "فائلاً هكذا، ووضع إحداها على الأخرى، قال ووضع حماد ساقه على ركبته اليسرى"، وقد ذكر الأثر قبله الدارمي في نقضه على المريسي (800/2)، ولم يذكرها، وأمّا المتن بدون تلك الزيادة فإسناده حسن إن شاء الله تعالى إلى الشّعي، لأنّ عطاء بن السائب وإن كان اختلط بآخرة، فيحیی بن معين جعل سماع حمّاد منه قبل اختلاطه، وإن كان يحيى القطان قد ذهب إلى أنّ حمادًا أخذ عنه قبل وبعد اختلاطه ولم يفصل بينهما، فقد قرّر ابن رجب المذهب الأوّل كما في شرح علل الترمذي (557/2). وفي الجملة عطاء صدوق كما في التقريب برقم 4592 (391/1)، وحديثه حسن، وقد حكم على الحديث بالكذب والوضع ابن الجوزي كما في دفع شبه التشبيه (249/1)، وأبو بكر الحصري في دفع شبه من شبّه وتمرد (16/1)، وأمّا رفعه إلى عبد الله بن مسعود =

[الشرح]^١

اعلم أنه غير ممتنع حمل هذا الخبر على ظاهره، وأن ذاته تملأ العرش، إذ ليس في حمله على ظاهره ما يُجِل صفاته، لأننا لا نثبت ذلك على وجه الحد والإحاطة والمساحة وشغل مكان، بل نطلق هذه الصفة كما أطلقوا الاستواء على العرش، وتأولوه على العلو، ولم يوجب ذلك كونه عاليًا عليه بحد أو جهة أو مساحة.

كذلك قوله: "قد ملأ العرش"، على هذا الوجه.

وكذلك قالوا: "بجواز رؤيته"، ولم يوجب كونه في جهة، كذلك ها هنا.

وقد روى ابن فورك^١ في هذا الحديث زيادة "سمع له أطيط كأطيط الرّجل الجديد، مائلاً هكذا، ووضع إحداهما على الأخرى".

قال: "ووضع حمّاد^١ ساقه على ركبته اليسرى"^١.

فإنسانه منقطع لأنّ الشّعبي لم يسمع من ابن مسعود كما في المراسيل لابن أبي حاتم (160/1)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال (30/14)، وتهذيب التهذيب (66/5) والله تعالى أعلم، وسيأتي مزيد بيان ذلك في أحاديث الأطيط في الحديث الثالث عشر من هذا الجزء (317/1).

^١ هذا العنوان وأمثاله زيادة من عندي، للفصل بين الأحاديث وشرحها، وذلك تسهياً على القارئ.

هو أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك - بضم الفاء وفتح الراء - الفقيه المتكلم، أقام بالعراق مدة حيث تلقى علومه ودرّس، ثم انتقل إلى الريّ وورد نيسابور، فبنى بها مدرسةً وداراً، وتصدّر للإفادة بها وكان ذا زهد وعبادة، وتوسّع في الأدب والكلام والوعظ والنحو، وتوفي مسموماً عند عودته من غزوة إلى نيسابور سنة 406هـ، له تصانيف جمّة، من أهم كتبه كتاب "مشكل الحديث وبيانه"، الذي نسج المصنّف هذا الكتاب على منواله للردّ عليه. ينظر تبين كذب المفتري (232، 233)، سير أعلام النبلاء (214/17)، طبقات الشافعية الكبرى برقم 316 (127/4 إلى 135)، طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبه (190/1)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (42/5).

وهذه الزيادة إن كانت ثابتة في الحديث^D، فغير ممتنع حملها على ظاهرها، لأنَّ لا تثبت ذلك على وجه الجارحة والأعضاء، بل نطلق ذلك صفةً، كما أثبتنا اليد، كما /ص-277/

قال تعالى: ﴿خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ ٣ .

هو أبو سلمة حماد بن سلمة بن دينار، البزاز الخرقى البطائي، الإمام، القدوة، شيخ الإسلام، أبو سلمة البصري، التَّحوي، مولى آل ربيعة بن مالك، وابن أخت حميد الطويل، توفي 167 هـ. ينظر تاريخ الإسلام (4/442)، سير أعلام النبلاء (7/444)، تهذيب التهذيب (3/11)، تقريب التهذيب لابن حجر (1/178).

هذه الزيادة التي هي هيئة جلوس حماد بن سلمة، لم أجدها مروية بإسناد في الكتب المسندة، وإنما ذكرها قبل المصنّف ابن فورك في مشكل الحديث (1/362)، وقد ذكر الحديث قبله الدارمي في نقضه على المريسي برقم 266 (2/800)، ولم يذكر الزيادة، والذي يظهر لي أنّ هذا الأثر من هيئة جلوس حماد -رحمه الله- قد تكون من الافتراءات التي كثرت عليه -رحمه الله-، إذ كان بعض المتعصبة يخلق الأحاديث في تشبيه صفات الله تعالى، وينسبها إلى أهل الحديث ثلها لهم، وطعنًا فيهم، وتعصبًا عليهم، خاصة في حماد بن سلمة، كما فعل محمد بن شجاع الثلجي وعبد الكريم بن أبي العوجاء. ينظر ميزان الاعتدال (1/593) (3/577)، تهذيب التهذيب لابن حجر (3/15) (9/220).

لا أدري ما هو اصطلاح المصنّف في كلمة "الحديث" هل يُقصر عنده على المرفوع إلى النبي ﷺ فقط أو على كل مرفوع سواء إلى صحابي أو تابعي أو من دونه، وهل قول التابعي الذي له حكم الرفع حجة عنده أم لا، والمقطوع كما قرره المتأخرون لا يحتاج به في شيء من الأحكام الشرعية، أي لو صحّت نسبتة لقائله لأنه كلام أو فعل أحد المسلمين، لكن إن كانت هناك قرينة تدلّ على رفعه كقول بعض الرواة -عند ذكر التابعي- يرفعه مثلاً فيعتبر عندئذ له حكم المرفوع المرسل وهو ليس حجة لسقوط الصحابي أو من دونه منه، ومما هو معلوم أنّ هذا الأثر عن الشعبي أو عن حماد بن سلمة لا يسمّى حديثاً بإطلاق في اصطلاح المتأخرين بل يسمّى أثرًا، أو حديث مقطوع (بتقييد). ينظر مقدمة ابن الصلاح (1/47)، اختصار علوم الحديث (1/46)، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (240)، منهج النقد في علوم الحديث (1/331)، تحرير علوم الحديث (1/39).

ونظير هذا الحديث قد تقدّم "لما فرغ الله من خلقه، استوى على عرشه واستلقى، ووضع إحدى رجليه على الأخرى" ^١.

^٢ أورده المصنّف كما في الجزء الأول المطبوع من إبطال التّأويلات (187، 73/1)، وقد أخرج هذا الحديث بسياق مخالف وأنقص ممّا أورده المصنّف أحمد في المسند برقم 11375 (468/17)، وأحمد بن منيع والحرث بن أبي أسامة في مسنديهما، كما في المطالب العالية لابن حجر برقم 2811 (261/12)، من طريق اللّيث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي النضر، عن قتادة بن النّعمان رضي الله عنه مرفوعاً قال: "إنّ أبا سعيد رضي الله عنه كان يشتكى رجله، فدخل عليه أخوه وقد جعل إحدى رجليه على الأخرى وهو مضطجع، فضربه ضربة بيده على رجله الوجعة فأوجعه، فقال: "أوجعتني، أولم تعلم أن رجلي وجعة قال: بلى، قال: فما حملك على ذلك، قال: أولم تسمع أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله نهانا عن ذلك". ولكن لم يرد فيه الاستلقاء من الله سبحانه، وإنّما ورد فيه نهي النبي صلى الله عليه وآله عن هذه الجلسة فقط.

كما له طريق ثانية، أخرجها الطبراني في الكبير (13 / 19)، وابن أبي عاصم في السنّة برقم 580 (388 / 1)، والبيهقي في الأسماء والصفات برقم 761 (198/2)، عن فليح بن سليمان، عن سعيد بن الحرث، عن عبيد بن حنين، عن قتادة بن النّعمان مرفوعاً، وذكر هذا الحديث بطوله وزاد فيه أنّ قتادة قال إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال إنّ الله تعالى لما قضى خلقه استلقى ثمّ وضع إحدى رجليه على الأخرى ثمّ قال لا ينبغي لأحد من خلقي أن يفعل هذا، قال أبو سعيد لا جرم لا أفعله أبداً".

وهناك رواية ثالثة عن قتادة نفسه مختصرة عن رواية المصنّف ذكرها ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلاميّة (108/2)، وعزاها إلى الخلال في كتاب السنّة، وقال: "إسنادها صحيح على شرط البخاري". وكذلك ذكرها الذهبي في كتاب العرش (2 / 89) وقال: "إسنادها صحيح على شرط الصّحّاحين"، وكذا في كتابه العلو للعلي الغفاري (63/1) وقال رواها ثقات، عازياً لها أيضاً إلى الخلال في السنّة، بلفظ "لما فرغ الله من خلقه استوى على عرشه" وهي ولا توجد في المطبوع من كتاب السنّة للخلال، وما أظنه إلّا في الجزء المفقود، فقد قال الدكتور عبد العزيز بن صالح العبيد في مقال له عندما افتقد حديثاً في المطبوع من كتاب السنّة للخلال: "فلعلّه في الجزء المفقود، وأكد لي ذلك فضيلة د. عطية الزهراني - محقق كتاب السنّة - وهو بصدد جمع المفقود من كتاب السنّة". ينظر مجلة البحوث الإسلاميّة التي تصدر عن الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلميّة والإفتاء والدعوة والإرشاد العدد 82 (149/1).

وأما حكم هذه الروايات فالرواية الأخيرة صحّحها بعض الأئمة كالذهبي وابن القيم كما سبق، وأما حكم الرواية الأولى أو الإسناد الأول، فقد قال الهيثمي في مجمع الزوائد (100/8) عن رواية أحمد: "رجاله رجال الصّحّاح إلّا أنّ أبا

النضر لم يسمع من أبي سعيد"، وهذا واضح، لأنّ أبا النضر كان يرسل، وبين وفاته ووفاة قتادة بن النعمان 106 سنين، فقد جاء في التقريب برقم 2169 (226/1) "أنّ أبا النضر سالم بن أبي أمية ثقة ثبت وكان يرسل ت: 129هـ". وأما قتادة بن النعمان رضي الله عنه الأنصاري الظفري، فهو صحابي شهد بدرًا، وهو أخو أبي سعيد لأمه، ت: 23هـ كما في التقريب برقم 5556 (798)، فيبعد أنّ أبا النضر حضر هذه القصة، وهو يرويها في هذا الإسناد على أنّه حضرها، فقال: "أنّ أبا سعيد كان يشتكي..." وهذا بعيد، لبعد وفاتيهما، فيكون الإسناد منقطعًا، ويكون أبو النضر سمعه من رجل آخر. ولكن مع أنّ هذا الإسناد فيه انقطاع فقد يجبر بغيره، وهو أصحّ من الرواية الثانية التي بعدها، لأنّ متنه ليس بمستنكر، فقد جاء ما يؤيده من رواية مسلم وغيره من نهي النبي صلى الله عليه وآله عن هذه الجلسة من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه. ينظر صحيح مسلم كتاب اللباس والزينة، باب في منع الاستلقاء على الظهر ووضع إحدى الرجلين على الأخرى برقم 5501، 5502 (1053/1). وقد صحّ هذا الإسناد مع انقطاعه البوصيري كما في إتحاف الخيرة (121/6)، والأستاذ شعيب الأرنؤوط كما في المسند (468/17)، والظاهر أنّهم نظروا إلى مجموع الطرق، وأمّا علّة النهي فهى مظنة انكشاف العورة، لأنّ القوم كانوا أصحاب أزر وكانوا لا يلبسون السراويل. وأمّا الطريق الثانية التي فيها زيادة "وضع الرجل على الأخرى" التي لم ترد في الرواية الأولى ولا في الأخيرة، فتلخص لي أنّها وهم من بعض الرواة حيث ركب بين الروايتين الأولى والأخيرة لكون رابيهما قتادة، وقد أتى بتعليل مما سمعه من الإسرائيليات، ثمّ رفعها إلى النبي صلى الله عليه وآله سهوًا، فجاءت رواية جديدة منكورة عن قتادة، ورويت عنه كذلك، إمّا بطولها وإمّا بالاختصار على جزء منها، كما أورده المصنّف هنا، وقد قرّر البيهقي في الأسماء والصفات (200، 199/2) إلى أنّ هذا المتن منكر ومنقطع، لأنّ عبيد بن حنين مات سنة 105 هـ وله 75 سنة في قول الواقدي وابن بكير، فيستحيل أن يلقى قتادة بن النعمان المتوفى 23 هـ، كما أنّ فليح بن سليمان وإن كان من رجال الشّيوخ، فهو متكلم فيه، وضعفه بعض الأئمة مثل يحيى بن معين والنسائي. وأمّا الهيثمي فقد قال في مجمع الزوائد (100/8): "رواه الطبراني عن مشايخ ثلاثة، أحمد بن رشدين المصري ضعيف، وجعفر بن سليمان النوفلي وأحمد بن داود المكي لم أعرفهما، وبقية رجاله رجال الصّحيح"، فيكون في الحديث علل كثيرة، ومن أهمّها أيضًا أنّ اليهود هي التي كانت تنهى عن هذه الجلسة، لزعمهم أنّ الله لما انتهى من الخلق يوم السبت استراح بهذه الجلسة - تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا-، وقد كذبهم الله في كتابه حين

قال: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: 38]، وقد كان النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه يجارون هذا المعتقد الفاسد، كما جاء في الصّحيحين عن عباد بن تميم عن عمّه قال: "رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله - مستلقيًا في المسجد واضعًا إحدى رجله على الأخرى" أخرجه البخاري في مواضع، منها في كتاب الصلاة، باب الاستلقاء في المسجد ومد الرجل برقم 475 (40/1)، ومسلم في كتاب اللباس والزينة، باب في إباحة الاستلقاء ووضع إحدى الرجلين على الأخرى برقم 5504 (1054/1)، وزاد البخاري في روايته عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب،

قال: "كان عمر، وعثمان يفعلان ذلك". وجاء في مسند إسحاق بن راهويه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يضع إحدى رجليه على الأخرى، وكانت اليهود تفتري على الله سبحانك، يقولون: "إن الله تبارك وتعالى فرغ من الخلق يوم السبت، ثم تروّح، فقال الله سبحانك: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ ﴾ [ق: 38]، فكان أقوام يكرهون أن يضع إحدى رجليه على الأخرى حتى صنع عمر رضي الله عنه، قال عنه البوصيري: "هذا إسناد رواه ثقات". ينظر المطالب العالية برقم (256/15) 3724، وإتحاف المهرة الخيرة برقم (275/6) 5830.

وقد استبعدت أن يكون السّهو من الصحابي قتادة بن النعمان كما احتمله البيهقي في الأسماء والصفات (200/2)، وعزاه ابن الجوزي في دفع شبه التشبيه (167/1) للإمام أحمد، ولم أجده في كتب أحمد أو عند غيره ممن ينقل مسأله، واستبعادي له لأمر كثيرة. منها أن في الإسناد راو متكلّم فيه من بعض الأئمة، وهو فليح، فجعل العهدة عليه أولى من جعلها على الصحابي المتفق على ثقته. ومنها أن الإسناد منقطع، فيحتمل أن يكون الراوي المرسل عنه ضعيف أو كذاب أو غير ذلك، فتعليق الوهم به أولى من غيره. ومنها أن الصحابة هم حملة الشريعة، وأنصار الدين الذين اختارهم الله لصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم، ورضي الله عنهم، وزكاهم من فوق سبع سماوات، وأجمعت الأمة على عدالتهم وثقتهم، فالصاق الوهم بهم قد يؤدي إلى الطعن في الشريعة وحاملها، فالأولى تبرئة ساحتهم ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً. ومنها أنه اختلف على قتادة بن النعمان رضي الله عنه في إثبات الزيادة ونفيها، وأن الطريق الأصح عنه لم يرد فيه ذلك المتن الباطل، فالصاق الوهم وعدم الفهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتادة بن النعمان أو احتماله، بعيد جداً. والله أعلم.

وقد علم أن هذا الزعم اليهودي كان معلوماً عند كبار الصحابة والتابعين، فكانوا رضي الله عنهم يجلسون هذه الجلسة مخالفة لهم، فقد وردت تلك الجلسة عن النبي صلى الله عليه وسلم كما سبق عن عباد بن تميم، عن عمه رضي الله عنهما، وثبتت عن عمر وعثمان رضي الله عنهما كما أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب الاستلقاء في المسجد ومد الرجل برقم (40/1) 475، وكان جماعة من التابعين يجاربون هذا الزعم الباطل أيضاً، فقد روي ذلك عن سعيد بن جبير كما في تفسير الثوري برقم (280/1) 904، وقد مضت حكاية عمر رضي الله عنه كما في مسند إسحاق بن راهويه، كما جاء في مصنف ابن أبي شيبة عن أبي مجلز برقم 26028 (121/13)، وعن عكرمة برقم (120/13) 26023، وعن الحسن البصري برقم (122/13) 26036 مثل ذلك، بل رويت هذه الجلسة حتى عن أبي بكر رضي الله عنه، حيث جاءت من زيادات أبي مسعود الدمشقي على البخاري، كما تبّه عليه الإمام الحميدي في الجمع بين الصحيحين (486/1) حيث قال: "قال أبو مسعود: وإن أبا بكر وعمر وعثمان كانوا يفعلون ذلك". ينظر أيضاً عمدة القاري (255/4). وجاءت أيضاً من زيادات الإسماعيلي على البخاري حيث قال في آخر الحديث: "وإن أبا بكر كان يفعل ذلك وعمر وعثمان". ينظر فتح الباري (399/10). وقد وجدت ابن عبد البر عزاه للموطأ في شروحه عليه من رواية مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب فجعل بدل عثمان أبا بكر. ينظر التمهيد

وقد حملناه على ظاهره، وقد تقدّم الكلام فيه ^١. فإن قيل: "قوله: "ملا العرش"، معناه عظمة ورفعة ونعمًا" ^١، قيل: هذا غلط، لأنه إن جاز تأويله على هذا، جاز تأويل العلو على العرش على هذه المعاني، بمعنى علا عليه عظمتُه ورفعته وعزّته ونعماه. وجواب آخر وهو أنّ هذه الصّفات التي ذكرها محدّثه، وقد قالوا لا يعلو على العرش محدث، فلا يصح حمل الخبر على ذلك، وجواب آخر وهو أنّ عظمته ونعماه عامة في

—
=

له (206/9)، والاستدكار (344/6). والظاهر أنّه تصحيف وقع له في أصوله التي سمع منها الموطأ، وليس بسهواً، لأنّه عندما ذكر رواية ابن وهب التي هي موافقة للرواية المشهورة في الصّحيح، أثبت أنّها مخالفة لرواية مالك مما يدلّ على تنبيهه للاختلاف. والدليل على أنّه تصحيف وقع له في أصوله من الموطأ وليس هو اختلاف روايات هو أنّ كل من جاء بعد ابن عبد البر ممّن شرح الموطأ بنفس رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي التي اعتمدها هو في شرحه، مثل أبي الوليد الباجي في المنتقى، و أبي بكر ابن العربي في المسالك وفي القبس، ومثل أبي السعادات في جامع الأصول، والسيوطي في تنوير الحوالك، والزرقاني في شرحه على الموطأ، كلّهم لم يذكروا هذه الرواية عن مالك، وكذا النسخة التي أعزوا إليها هي من رواية يحيى بن يحيى بتحقيق الأستاذ بشار عواد، ولا توجد فيها هذه الرواية التي ذكرها ابن عبد البر، وقد نظرت فيمن جمع الموطأ بروايته الثمانية، فلم يذكرها. فالظاهر أنّه تصحيف وقع لابن عبد البر في كتبه وأصوله التي سمع منها الموطأ. والخلاصة أنّ الحديث الذي جاء فيه أن هذه الجلسة هي صفة الربّ سبحانه هو منكر لا أصل له كما قرره البيهقي - رحمه الله -، وكما نقل ابن الجوزي في دفع شبه التشبيه عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، أنّه ما وجدته في دواوين الشريعة المعتمدة، وهي مأخوذة عن بني إسرائيل في اعتقادهم الباطلة، وأمّا الروايات التي جاءت في النهي عن هذه الجلسة من غير تقييدها بأنّها صفة الله، فهي صحيحة، ويُؤيدها نهي بعض الصّحابة عنها، لكونها مظنة لانكشاف العورة، كما قرّر ذلك كلّ ابن كثير في جامع المسانيد (91/7) حيث قال: "هذا إسناد غريب جدّاً، وفيه نكارة شديدة، ولعلّه ملقى من الإسرائيليات، اشتبه على بعض الرواة، فرفعه إلى رسول الله ﷺ، فقد ثبت فعل مثل هذا عن النبي ﷺ في الصّحيح، وبعض العلماء كره هذه، لأنّها مظنة انكشاف العورة، لا سيّما لمن ليس عليه سراويل". والله تعالى أعلم".

وأختم بحثي بكلام نفيس قاله ابن رجب - رحمه الله - عن الحديث في فتح الباري (575/2) فقال: "فهذا كلام أئمة السلف في إنكار ذلك، ونسبته إلى اليهود، وهذا يدل على أن الحديث المرفوع المروي في ذلك لا أصل لرفعه، وإنما هو متلقّى عن اليهود، ومن قال أنّه على شرط الشّيخين فقد أخطأ".

^١ ينظر الجزء الأوّل المطبوع من إبطال التّأويلات (190/1).

^٢ نقل هذا التّأويل ابن فورك في مشكل الحديث وبيانه (341/1).

سائر المواضع، فلا معنى لتخصيص العرش بذلك. فإن قيل: "قوله هكذا"، أراد به التجبر والعظمة التي لا تجوز لغيره، قيل: "هذا غلط"، لأنه موصوف بالتجبر والعظمة في كل حال، فلا فائدة في تخصيص هذه الصفة بذلك. ^١ هـ

١ هناك ثلاث مواضع استشكلها بعض العلماء في هذا الحديث ونظرائه، الأول لفظة "مأ العرش"، والثانية لفظ "الأطيط"، والثالثة الجلسة التي فعلها حماد بن سلمة بعد إيراد الحديث. ينظر نقض الدارمي على المريسي (803/2)، مقالات الإسلاميين للأشعري (168/1)، معالم السنن للخطابي (328/4، 329)، مشكل الحديث وبيانه لابن فورك (341/1، 391)، الأسماء والصفات للبيهقي (199/2 إلى 205، 317 إلى 320)، شرح السنّة للبغوي (176/1، 177)، جامع الأصول لابن الأثير (4/ 24، 25)، دفع شبه التشبيه بألف التنزيه لابن الجوزي (165/1 إلى 435 إلى 437)، شرح مشكل الحديث لعبد الجليل القصري (394/1 إلى 398)، درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (4/7 وما بعدها)، العلو للعلي الغفار للدّهبي (45/1)، تهذيب سنن أبي داود لابن القيم (11/13 إلى 25)، دفع شبه من شبه وتمرد لأبي بكر الحصري (15، 16)، مرقاة المفاتيح لعلي القاري (3663/9، 3664)، عون المعبود للعظيم آبادي (11/13 إلى 15).

١ هكذا في المخطوط والظاهر أنّها اختصار لكلمة "انتهى".

2- [الحديث الثاني]**حديث آخر-**

أخرجه إِيَّ أبو القاسم^١، قال نا أبو الحسن علي بن إبراهيم بن موسى السكوني الموصلية، نا أبو مزاحم موسى بن عبيد الله بن يحيى الخاقاني المقرئ، نا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال حدثني أبي، نا أبو المغيرة، قال حدثنا عبدة بنت خالد بن معدان، عن أبيها خالد بن معدان أنه كان يقول: "إِنَّ الرَّحْمَنَ سَبَّحَانَهُ / ص - 278 / لِيَتَقَلَّ عَلَى حَمَلَةِ الْعَرْشِ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ إِذَا قَامَ الْمُشْرِكُونَ، حَتَّى إِذَا قَامَ الْمَسْبُوحُونَ خُفَّفَ عَنْ حَمَلَةِ الْعَرْشِ"^١.

^١ هو أبو القاسم عبد العزيز بن علي بن أحمد بن الفضل البغدادي الأزجي الخياط، روى عنه الخطيب والقاضي أبو يعلى وخلق، قال عنه الخطيب: "كان صدوقاً كثير الكتاب"، وقال الذهبي: "الإمام المحدث المفيد، له مصنف في الصفات لم يهدبه" ت: 444هـ. والظاهر أن المصنف ينقل منه ينظر تاريخ بغداد (12/244)، سير أعلام النبلاء (18/18، 19).

أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة برقم 1026 (2/455)، و أبو بكر الدينوري في المجالسة وجواهر العلم برقم 23 (1/316) بسياق قريب منه، عن أم عبد الله عبدة بنت خالد بن معدان عن أبيها خالد بن معدان أنه كان يقول: "إِنَّ الرَّحْمَنَ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى لِيَتَقَلَّ عَلَى حَمَلَةِ الْعَرْشِ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ إِذَا قَامَ الْمُشْرِكُونَ، حَتَّى إِذَا قَامَ الْمَسْبُوحُونَ خُفَّفَ عَنْ حَمَلَةِ الْعَرْشِ"، وخالد بن معدان ثقة ثبت، لكنّه كثير الإرسال عن الكبار كما في الكاشف برقم 1354 (1/369)، وتقريب التهذيب برقم 1678 (1/190) فالحديث وإن كان له حكم الرفع فإنه مرسل، ويحتمل أن يكون من الإسرائيليات، ثم إن عبدة بنت خالد ذكرها ابن حبان في الثقات (7/307)، وقال: "يروى عنها أهل الشام"، ولكنّ الجوزجاني ذكرها في كتابه "أحوال الرجال" برقم 305 (1/289) وقال: "أم عبد الله ابنة خالد بن معدان أحاديثها منكرة جداً"، وإن كان الظاهر من رواية أبي نعيم الأصبهاني أنّ خالد بن معدان له ابنتان مختلفتان، إحداهما أم عبد الله، والأخرى عبدة، لأنّه روى في الحلية (5/214) بإسناده عن أبي المغيرة قال: "حدثنا أم عبد الله، وعبدة ابنتا خالد بن معدان، عن أبيهما خالد بن معدان..." الأثر، ولكنّ الصحيح أنّ هذه الرواية فيها وهم أو تصحيف، وقد ذهب محقق كتاب "أحوال الرجال" إلى أنّ رواية أبي نعيم وقع فيها تحريف، وهو الصواب لأنّ خالد بن معدان لا يعرف له معقب إلا بنت واحدة كما نقل ذلك المزري في تهذيب

وذكر أبو بكر بن أبي خيثمة في تاريخه بإسناده عن ابن مسعود حديثًا طويلًا، وذكر فيه " وإنَّ مقدار كلِّ يوم من أيامكم عنده اثنتا عشرة ساعة، فتُعرض عليه أعمالكم بالأمس أوَّل النَّهار اليوم، فينظر فيه ثلاث ساعات، فيطلِّع منها على ما يكره، فيغضبه ذلك، فأوَّل ما يعلم بغضبه الذين يحملون العرش، يجدونه يتقل عليهم فيسبِّحه الذين يحملون العرش"، وذكر الخبر ^١.

الكمال (170/8)، والدَّهبي في السِّير (538/4)، وغيرهم حكاية عن الأوزاعي، فالحديث فيه علت ان الإرسال في خالد والضعف في ابنته عبدة، فيصير الإسناد بذلك ضعيفًا. والله تعالى أعلم.

^٧ لم أحده في الجزء المطبوع من التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة و لا في التاريخ المطبوع في كتاب الدكتوراه وقد أخرج أبو داود في الزهد (157/1)، وعثمان بن سعيد الدارمي في نقضه على المريسي (476/1)، والطبراني في الكبير برقم 8886 (179/9)، وأبو الشيخ في العظمة (477/2)، وابن منده في الرد على الجهمية (53/1)، وأبو نعيم في الحلية (137/1)، والبيهقي في الأسماء والصفات برقم 674 (111/2 - 112)، وعزاه السيوطي في الدرر المنتور (339/7) أيضًا إلى عبد بن حميد وابن المنذر وابن مردويه - أي في تفاسيرهم المفقودة لأنِّي لم أجد الأثر في المطبوع من كتاب المنتخب ولا في كتب ابن المنذر ولا أمالي ابن مردويه الموجودة -، بإسناد عن حماد بن سلمة عن الزبير أبي عبد السلام عن أيوب بن عبد الله الفهري عن ابن مسعود رضي الله عنه ولم يرفعه، أنه قال: "إن ريكم ليس عنده ليل ولا نهار، نور السموات من نور وجهه، إنَّ مقدار كلِّ يوم من أيامكم عنده اثنتا عشرة ساعة، فيُعرض عليه أعمالكم بالأمس أوَّل النَّهار اليوم فينظر فيه ثلاث ساعات، فيطلِّع منها على ما يكره، فيغضبه ذلك، وأوَّل من يعلم بغضبه الذين يحملون العرش، وسراقات العرش، والملائكة المقربون، وسائر الملائكة... الحديث. وقال الهيثمي في المجمع (85/1): "رواه الطَّبْراني في الكبير وفيه أبو عبد السلام قال أبو حاتم: مجهول، وذكره ابن حبان في الثَّقَات، وعبد الله بن مكرز أو عبید الله على الشُّك لم أجد من ذكره"، وهناك علة أخرى ذكرها البخاري وهو أنَّ حماد روى عن الزبير أبي عبد السلام مراسيل، وكذا رواية أبي عبد السلام عن أيوب بن عبد الله بن مكرز مرسله كما في التاريخ الكبير للبخاري (419/1) (413/3)، وقال البيهقي بعد إيراده الحديث هذا موقوف وروايه غير معروف "فالإسناد ضعيف"، والله تعالى أعلم.

[الشرح]

اعلم أنه غير ممتنع حمل هذا الخبر على ظاهره، وأنّ ثقله يحصل بذات الرحمن، إذ ليس في ذلك ما يحيل صفاته، لأنّ لا تثبت ثقلاً من جهة المماسّة والاعتماد والوزن، لأنّ ذلك من صفات الأجسام، ويتعالى عن ذلك.

وإنّما تثبت ذلك صفة لذاته لا على وجه المماسّة، كما قال الجميع: "إنّه [عالٍ] ^أ على الأشياء لا على وجه التغطية لها ^أ، وإن كان في حكم الشاهد بأنّ العالي على الشيء يوجب تغطيته. وقيل: "إنّه يتجدّد له صفةٌ يتقل بها على العرش، ويزول في حال، كما تتجدّد له صفة الإدراك عند خلق المدركات، ويزول عند عدم المدركات".

فإن قيل: "ذلك محمول على ثقل عظّمته وهيبته في قلوبهم، وما يتجدّد لهم في بعض الأحوال من ذكر عظّمته وعزّته"، كما يقال: "قد ثقل عليّ كلامك"، وليس ثقل الكلام كثقل الأجسام، ويقال: "الحق ثقيل مرّ"، وليس المراد به ثقل الأجسام وقال/ص- 279/ سبحانه: ﴿إِنَّا سُنِّقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ ^D، قيل: "هذا غلط"، لأنّ الهيبة والتعظيم مصاحب لهم في جميع أحوالهم، ولا يجوز مفارقتها لهم، ولهذا قال تعالى: ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ ^N.

⁷ في المخطوط "عالي" والقاعدة اللغوية تقول إنّ الاسم المنقوص إذا تجرّد من "ال" والإضافة، وجب تنوينه وحذف يائه".

حاول البيهقي -رحمه الله- أن يُلخّص و يحقّق كلّ ما قيل في معاني الاستواء والاعتراضات عليها في بحث مائع، وذكر أنّ سلف الأئمة المتقدّمين كانوا لا يفسرون شيئاً من ذلك كما أثار عن مالك حين سئل عن الاستواء. ينظر كتابه الأسماء والصفات (303/2 إلى 314).

سورة المزمل: الآية [5].

سورة الأنبياء: الآية [20].

وما ذكره من قول القائل: "الحقّ ثقيل، وكلام فلان ثقيل"، فإنّما [لم] ^١ يحمل على ثقل ذاتٍ لأنّها معاني، والمعاني لا توصف بالثقل والخفّة، وليس كذلك هاهنا، لأنّ الدّات ليست معاني ولا أعراضاً، فجاز وصفها بالثقل. وأمّا قوله: ﴿إِنَّا سَأَلْنَاكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ ^١، فقد فسّره أهل النّقل أنّ المراد به ثقل الحكم، ولأنّ الكلام ليس بذات. فإن قيل: "يحمل على أنّه يخلق في العرش ثقلاً على كواهلهم، وجعل لذلك أمانة لهم في بعض الأحوال، إذا قام المشركون"، قيل: "هذا غلط"، لأنّه يفضي إلى أن يثقل عليهم بكفر المشركين، ويخفف عنهم بطاعة الطّائعين، وهذا لا يجوز لما فيه من المؤاخذة بفعل الغير، وليس كذلك إذا حملناه على ثقل الدّات، لأنّه لا يفضي إلى ذلك، لأنّ ثقل ذاته عليهم تكليفٌ لهم، وله أن يثقل عليهم في التّكليف ويخفف ^٢.

^١ جاء في الحاشية "كذا في الأصل، ولعلّه لم يحمل"، والذي يظهر لي أنّ العبارة غير صحيحة، وتحتاج إلى التّفني، ولذا أثبتّه.

^٢ آسورة المزمل: الآية [5].

^٣ ينظر مشكل الحديث وبيانه لابن فورك (342/1، 343)، شرح مشكل الحديث لعبد الجليل القصري (399/1)، (400)، بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (268/3 إلى 276).

3- [الحديث الثالث]**حديث آخر-**

أخرجه أبو القاسم عبد العزيز، قال نا إبراهيم بن محمد بن حفص، أنا محمد بن بكر البصري، نا أبو داود، قال نا أحمد بن حفص، قال حدثني أبي، قال حدثني إبراهيم بن طهمان، عن الحجاج عن قتادة عن الحسن عن أبي هريرة، قال قال رسول الله صلى الله عليه: "قالت بنوا إسرائيل لموسى هل يصلي ربك؟، فتكابد¹ موسى ذلك /ص-280/، فقال الله له: "ما قالوا لك يا موسى، فقال: قالوا الذي سمعت، قال: فأخبرهم أيّ أصلي، وأنّ صلاتي تطفئ غضبي"¹.

جاء في تاريخ دمشق لابن عساكر (157/61): "فتكابد أو تكابر موسى".

أخرجه الديلمي في مسند الفردوس (197/3)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (157/61)، عن إبراهيم بن طهمان عن الحجاج بن الحجاج عن قتادة عن الحسن عن أبي هريرة، والحسن لم يسمع من أبي هريرة كما في المراسيل لابن أبي حاتم (34/1، 35، 36). وقد أخرج الطبراني في المعجم الأوسط برقم 114 (42/1)، وابن أبي حاتم في التفسير برقم 17708 (3139/9) بمتن مخالف نوعاً ما، حيث لم يأتي فيه ذكر موسى، كما سيأتي عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لجبريل: هل يصلي ربك قال: نعم، قلت: ما صلاته قال: "سبوح قدوس سبقت رحمتي غضبي"، ورواه عبد الله ابن أحمد في السنّة برقم 507 (272/1، 273)، وعبد الرزاق الصنعاني في المصنّف برقم 2898 (262/2) عن عطاء بن أبي رباح قال: بلغني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: فذكره. وقد جاء السياق الذي جاء فيه "سؤال بني إسرائيل لموسى" عن ابن عباس، فرواه الضياء في المختارة برقم 121 (121/10، 122) من حديث جعفر بن أبي المغيرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رفعه بلفظ "قال: إنّ بني إسرائيل قالوا: يا موسى هل يصلي ربك قال: اتقوا الله فناداه ربه يا موسى سألوها هل يصلي ربك فقل: نعم أنا أصلي وملائكتي على أنبيائي ورسلي فأنزل الله على نبيه ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: 56] إلى آخر الآية، كما رواه ابن أبي حاتم في التفسير برقم 17771 (3151/10) وعنه أبو الشيخ في العظمة برقم 138 (452/2، 453) عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس موقوفاً بنفس إسناد ومتن الضياء، وأخشى أن يكون رفعه وهم في إسناد الضياء لأنّ الضياء رواه عن ابن مردويه ثنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم ثنا محمد بن

الفضل بن موسى ثنا أحمد بن عبد الرحمن الدشتكي: حدثني أبي، عن أبيه، عن أشعث بن إسحاق، عن جعفر بن أبي المغيرة به، وخالفه ابن أبي حاتم ورواه عن أحمد بن القاسم بن عطية ثنا أحمد بن عبد الرحمن الدشتكي به، فالحديث واحد والإسناد واحد، مما يستوجب خطأ أحد الروایتين.

ومحمد بن عبد الله بن إبراهيم هو أبو بكر الشافعي صاحب الفوائد الشهيرة بالغيلانيات ت: 354هـ، وهو أحد الحفاظ المتقدمين. ينظر تاريخ بغداد (553/13)، تذكرة الحفاظ (65/3)، سير أعلام النبلاء (39/16).

ومحمد بن الفضل بن موسى الرازي الفسطيني ت: بين 281هـ و290هـ، قال عنه ابن أبي حاتم: كتبت عنه وهو صدوق كما في الجرح والتعديل (60/8)، وتاريخ بغداد للخطيب (255/4).

وأحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد بن عثمان الدشتكي، هو وأبوه، وجدّه من رجال التهذيب، وكلّهم مقبول، أقلّ مراتبه الصدوق. ينظر الكاشف للذهبي (198/1، 557، 632)، وتقريب التهذيب لابن حجر (81/1، 305، 344).

وأشعث بن إسحاق بن سعد القمي: صدوق مقبول الرواية. كما في تهذيب التهذيب (150/1)، وتقريب التهذيب لابن حجر (112/1). وأما جعفر بن أبي المغيرة دينار الخزاعي القمي صدوق مقبول الرواية ذكره ابن حبان في الثقات (134/6). وينظر العلل ومعرفة الرجال لأحمد (102/3)، وميزان الاعتدال للذهبي (417/1)، والتقريب لابن حجر (141/1)، وإن كان ليس من أقوى الرواة عن سعيد بن جبیر، حتى قال ابن منده في الردّ على الجهمية (21/1): "ليس بالقوي في سعيد بن جبیر"، أي ليس بأقوى ما يكون في سعيد بن جبیر، وقال أبو الحسن مباركفوري: "حديثه لا ينزل عن درجة الحسن". ينظر مرعاة المفاتيح (100/7). فهذا إسناد ظاهره الحسن عن ابن عباس -رضي الله عنهما-، ولكن خالف محمد بن الفضل بن موسى، في شيوخه أحمد بن عبد الرحمن الدشتكي، من هو أولى وأوثق منه، وهو أبو بكر أحمد بن القاسم بن عطية، فالأخير رواه موقوفاً، والأول رواه مرفوعاً. وأبو بكر أحمد بن القاسم بن عطية الرازي ثقة حافظ، وثقه ابن أبي حاتم كما في الجرح والتعديل (67، 68/2)، وتاريخ الإسلام للذهبي (275/6)، فالوقف أقوى وأصوب. والظاهر أنّ هذا الحديث من الإسرائيليات التي تلقاها الصحابة عن أهل الكتاب الذين أذن النبي ﷺ في الرواية عنهم ممّا لا يخالف ديننا، كما قرره الشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة (572/3)، وهذا الحديث ليس فيه منافاة، إذ فيه أنّ صلاة الله صفة خاصة به، وهي ليست كصلاتنا، بل صرّح بأنّها سبق رحمته غضبه، وهذا السبق جاء في نصوص كثيرة

وأخرج إلينا أبو الحسين محمد بن علي بن مخلد، قال نا عمر بن أحمد بن شاهين، قال نا عبد الله بن سليمان بن الأشعث، قال نا زياد بن النصر الصنعاني، قال نا يزيد بن أبي حكيم، قال حدثني عمر بن قيس المكي، عن عمرو بن دينار، عن عبد الله بن الزبير، أنّ النبي ﷺ قال ليلة أسري به: "قال له جبريل إنّ ربك يصلي، قال يا جبريل كيف يصلي؟ قال: يقول سُبُّوحٌ قَدُّوسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ، سَبَقَتْ رَحْمَتِي غَضَبِي" ^١.

وللحديث شواهد موقوفة على بعض الصحابة. منها ما رواه ابن المبارك في الزهد برقم 1051 (370/1) عن عباد بن العوام عن التيمي عن أنس بن مالك قال: قالت بنو إسرائيل لموسى ﷺ هل يصلي ربك... فأخبرهم أن صلاتي على عبادي أن تسبق رحمتي غضبي، لولا ذلك لأهلكتهم"، وكذا رواه عبد الرزاق في التفسير (43/3) عن معمر بن الحسن موقوفاً فذكره، فصلاة الله الخاصة به، صرّح بما هنا، وهي ليست كصلاتنا، بل هي سبق رحمة غضبه، وهذا سبق جاء في نصوص كثيرة.

^٢ لم أجدّه عن عبد الله بن الزبير، وقد أخرج الطبراني كما سبق في المعجم الأوسط برقم 114 (42/1)، وفي الصغير برقم 23 (48/1) وقال: "م يروه عن الأعمش إلا أبو مسلم تفرد به الجعفي"، ورواه ابن أبي حاتم في التفسير برقم 17708 (3139/6) عن أبي مسلم عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة ؓ أن رسول الله ﷺ قال لجبريل: هل يصلي ربك قال: نعم، قلت: ما صلاته؟، قال: "سُبُّوحٌ قَدُّوسٌ سَبَقَتْ رَحْمَتِي غَضَبِي"، ورواه عبد الله بن أحمد في السنّة برقم 507 (272/1، 273)، وعبد الرزاق الصنعاني في المصنّف برقم 2898 (262/2)، عن عطاء بن أبي رباح قال: بلغني أن النبي ﷺ قال: فذكره. وقد أورده الدارقطني في العلل الواردة في الأحاديث النبوية برقم 1573 (287/8) في اختلاف الرواة على الأعمش، ورجّح رواية الأعمش عن عمرو بن مرة عن عطاء بن أبي رباح، عن بعض أصحاب النبي ﷺ رفعه، حيث قال: "وهذا أصح"، ولكن أبو مسلم قائد الأعمش قال فيه البخاري: "في حديثه نظر"، وقال أبو داود: "عنده أحاديث موضوعة"، وقال ابن حبان: "كثير الخطأ، فاحش الوهم، ينفرد عن الأعمش وغيره بما لا يتابع عليه". ينظر الجرحين لابن حبان (239/1)، وتهذيب الكمال للمزي (49/19). وقد جاء معناه أو قريب منه بمتن أطول، وهو ما رواه الخطيب البغدادي في تاريخه برقم 1562 (425/3) عن أبي عمر الحسن بن عثمان الواعظ، عن أبي العباس أحمد بن محمد بن يوسف السقطي، عن أبي بكر محمد بن يحيى الحفار، عن سعيد بن يحيى الأموي، عن أبيه، عن ابن جريج عن عطاء قال: لما أسري بالنبي ﷺ إلى السماء السابعة قال له جبريل: "رويداً رويداً فإنّ ربك يصلي قال: وهو يصلي؟"، قال: نعم قال: وما يقول؟، قال: يقول: "سُبُّوحٌ قَدُّوسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ، سَبَقَتْ رَحْمَتِي غَضَبِي". ولكن محمد بن يحيى الحفار مجهول لا يدري من هو كما قرّره الذهبي في ميزان الاعتدال برقم 8305 (64/4)، وفيه عنعنة ابن جريج، وقد قال الإمام أحمد: "بعض هذه

[الشرح]

اعلم أنّ الكلام في هذا الخبر في ثلاثة فصول أحدها إطلاق الصلّاة عليه، الثاني صفة صلّاته، الثالث قوله: "سبقت رحمتي غضبي".

أما الفصل الأول: فإنّه غير ممتنع إطلاق الصلّاة عليه سبحانه، وأنها صفة له، وقد دلّ على ذلك نصّ القرآن، فقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾^أ، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾^ب.

الثاني: صفة الصلّاة، فذلك ما فسره في حديث عبد الله بن الزبير، ثناؤه ومدحه لنفسه بقوله: "سبّوح قدّوس، وإظهار رحمته، يقول رحمتي سبقت غضبي، وصالاة ملائكته استغفارهم وسؤالهم الفضل، وصالاة المؤمنين دعاؤهم ربّهم إنزال البركات والرحمة على من يصلون عليه.

الفصل [الثالث]^د قوله: "سبقت رحمتي غضبي"، معناه سبق الكائن من رحمتي غضبي، لأنّ صفات ذاته لا تتّصف بسبق بعضها على بعض، وفي هذا دلالة على أن الغضب من صفاته، / ص - 281/ وقد

الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة، كان ابن جريج لا يبالي من أين يأخذها" ، كما في العلل ومعرفة الرجال لأحمد (551/2)، وميزان الاعتدال للدّهي (659/2)، والحديث ساقه ابن الجوزي في الموضوعات (119/1)، والسيوطي في اللآلئ المصنوعة (26/1). والشوكاني في الفوائد المجموعة (444/1)، وقال عنه الدّهي: "هذا منكر". ينظر ميزان الاعتدال (64/4).

أ سورة الأحزاب: الآية [34].

ب سورة الأحزاب: الآية [56].

جاء في المخطوط هنا "الثاني" بدل "الثالث"، وهو خطأ ظاهر، ولذا أثبت الصحيح.

بيننا ذلك فيما تقدّم بقوله تعالى: ﴿عَظِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾^١، وقوله: ﴿وَالْخَمْسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾^٢، وغير ذلك، ولا يجوز أن يُقال إنّ الرّحمة والغضب هو الإرادة، بل كل واحد منهما صفة ليست الأخرى، فعلى هذا لم يزل راحماً مريدًا تنعيم من علم تنعيمه، ولم يزل غضبانًا مريدًا تعذيب من قد علم تعذيبه وعقوبته .

والوجه في ذلك أن الإرادة تتناول ما ينافي الرّحمة من المعاصي وما لا ينافيها، وتتناول ما يلائم^٣ الغضب من المعاصي وما ينافيه من الطّاعات، فبان بهذا أنّهما صفتان كالعلم والقدرة والسمع والبصر، ولأنّ نفي الغضب والرضى والمحبة والسّخط يدل على النّقص، كما يجنون لما انتفت هذه الأشياء في صفاته دل على نقصه، فوجب وصفه بها، كما وصف بالعلم والقدرة هـ^٤.

١ سورة الممتحنة: الآية [13].

٢ سورة النور: الآية [9].

٣ كتبت في الأصل "يلاوم" وجاء في الحاشية "وصوابه يلائم".

٤ ينظر مشكل الحديث وبيانه لابن فورك (1/343 إلى 345)، شرح صحيح البخاري لابن بطال (10/115)، شرح مشكل الحديث لعبد الجليل القصري (523، 525)، شرح السنّة (3/189، 190)، الفائق في غريب الحديث (2/309، 310)، شرح الشفا للقاري (2/105، 106)، مشارق الأنوار (2/44، 45)، الجامع لأحكام القرآن (14/198، 199)، مجموع الفتاوى (14/216)، جلاء الأفهام في فضل الصّلاة على محمد خير الأنام لابن القيم (1/57 إلى 60)، تفسير القرآن لابن كثير (6/457 إلى 479)، فتح الباري لابن حجر (8/533)، (11/155، 156)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطاني (7/306)، فيض القدير للمناوي (1/104)، شرح الزرقاني على الموطأ (1/472، 473).

4- [الحديث الرابع]**— حديث آخر —**

رواه أحمد، قال نا عبد الرحمن بن محمد المحاربي، عن الأعمش، عن مسلم، عن مسروق، عن عبد الله قال: "إذا تكلم الله بالوحي، سمع صوته أهل السماء، فيخرون سجداً، حتى إذا فزع عن قلوبهم، قال: سكن عن قلوبهم، نادى أهل السماء أهل السماء، ماذا قال ربكم؟، قالوا الحق، قال: كذا.

وكذا ذكره عبد الله في كتاب السنة بهذا الإسناد، وذكره أبو بكر الخلال^أ.

وروى أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم في الرد على الجهمية، قال نا أبو زرعة، نا عثمان بن أبي شيبة، نا جرير، عن يزيد بن أبي زياد، عن عبد الله بن الحارث، عن ابن عباس قال: "إن الله تبارك وتعالى إذا/ص

^١ أخرجه أبو داود في سننه في كتاب السنة، باب في القرآن برقم 4738 (1571)، وابن خزيمة في التوحيد في باب صفة تكلم الله بالوحي وشدة خوف السماوات منه بعدة أسانيد (50/1 إلى 54)، وابن حبان في صحيحه (224/1)، وغيرهم، عن ابن مسعود مرفوعاً إلى النبي ﷺ، وفي بعض ألفاظها اختلاف يسير.

وقد أخرجه البخاري معلماً بصيغة الجزم في كتاب التوحيد (623/1) عن ابن مسعود ﷺ موقوفاً، ووصله البيهقي في الأسماء والصفات برقم 432 (506/1)، وقد ذكر ابن حجر روايات الحديث وفصلها في كتابه فتح الباري (538/8)، (456/13)، وقال الألباني: "وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين" كما في الصحيحة برقم 1293 (282/3). وأصل هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب تفسير القرآن، باب سورة الحجر، وباب ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ (٢٣) سبأ: ٢٣ برقم 4701 (391) وبرقم 7481 (623) عن أبي هريرة ﷺ. وأخرجه مسلم في الصحيح أيضاً في كتاب السلام باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان برقم 5819 وبرقم 5820 (1074) عن ابن عباس عن رجل أو رجل من أصحاب النبي ﷺ مرفوعاً، ولم أجد الحديث في مسند أحمد، ولا في كتاب السنة للخلال المطبوع، وقد رواه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة (281/1)، عن أبيه، وعن غيره فقال: "حدثني أبي رحمه الله نا عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن الأعمش عن مسلم عن مسروق عن عبد الله إذا تكلم الله... "الحديث، وقال أيضاً: "وقال أبي رحمه الله حديث ابن مسعود ﷺ إذا تكلم الله ﷻ سمع له صوت كجر السلسلة على الصفوان، قال أبي: وهذا الجهمية تنكره، وقال أبي: هؤلاء كفار، يريدون أن يمؤهوا على الناس، من زعم أن الله ﷻ لم يتكلم فهو كافر، ألا إننا نروي هذه الأحاديث كما جاءت"، وهذا يدل على أن الإمام أحمد قد رواه -رحمه الله- .

282/1^١ تكلم بالوحي، سمع أهل السموات له صوت كصوت الحديد إذا وقع على الصفا، فيخرون سجداً، فإذا فزع عن قلوبهم قالوا: ماذا قال ربكم؟، قالوا: الحق، وهو العلي الكبير^١.

وروى عبد الله في كتاب السنة قال: حدثني محمد بن بكار، قال نا أبو معشر عن محمد بن كعب قال:

"قال بنو إسرائيل لموسى: بما شبّهت صوت ربك حين كلمك من هذا الخلق؟، قال شبّهت صوته بصوت الرعد [حين] لا يترجع^٢ .

^١ كررت كلمة "إذا" في المخطوط مرتين ولذا لم أعتد بالثانية .

أخرجه ابن جرير في التفسير بإسنادين (279/19)، وعبد الله بن أحمد في السنة برقم (281/1)538 (282) وأبو بكر النجاد في الرد على من يقول بخلق القرآن برقم (33/1)7، وعزاه السيوطي في الدر المنثور (697/6) لابن أبي حاتم وابن مردويه في تفسيريهما، ولم أحده في المطبوع من تفسير ابن أبي حاتم، وساقه ابن القيم محتجاً به كما في مختصر الصواعق (488/1) بنفس أحد إسنادي ابن جرير، وعزاه لابن مردويه، وقال: "وهذا إسناد معروف . يروى به ابن جرير، وابن أبي حاتم، وعبد بن حميد، وغيرهم التفسير، وغيره عن ابن عباس وهو إسناد متداول بين أهل العلم وهم ثقات"، وأورده الذهبي في العلو للعلي الغفار (111/1، 112) بإسنادين، وأعلّ أحدها بيزيد بن أبي زياد الكوفي، بأنه ليس بالحافظ، وهو كذلك، فقد ضعفه كثير من أهل العلم كما في ميزان الاعتدال (423/4)، والكاشف (382/2)، وتهذيب التهذيب (329/11)، وتقريب التهذيب (601/1)، ولكن أصل الحديث قد ثبت من حديث عبد الله بن مسعود الذي مضى، لأنه ورد في بعض رواياته "إذا تكلم بالوحي سمع أهل السماء للسماء صلصلة كجر السلسلة على الصفا" وهي نفس معنى الجملة التي وردت عن ابن عباس^٣.

^٢ في المخطوط رسم "حتى لا" وجاء في الحاشية: قوله: "حتى لا" رسم في الأصل محتمل لما هنا، ولأن يكون "حين لا"، وهو ما جاء في كتاب السنة لعبد الله بن أحمد، والظاهر أنه الصواب، ولذا أثبتته .

^٣ الترجيع ترديد بعض الحروف أو الأصوات ينظر المفردات في غريب القرآن للراغب الاصفهاني (189/1)، النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (202/2)، فتح الباري (14/8).

^٤ رواه عبد الله بن أحمد في كتاب السنة (284/1)، وفيه أبو معشر نجيح بن عبد الرحمن السندي المدني، ضعيف قال عنه النسائي والدارقطني: ضعيف، وقال البخاري وغيره: منكر الحديث، وكان أحمد يكتب من حديثه، يعتبر به، خاصة ما

كان عن محمد بن كعب . ينظر تهذيب الكمال للمزي (332/29)، وميزان الاعتدال للذهبي (246/4)، وتقريب التهذيب (559/1)، ومحمد بن كعب هو أبو حمزة القرظي نسبة ليهود بني قريظة حلفاء الأوس، وكان أبوه ممن لم ينبت يوم قريظة فترك ولم يقتل، وكان محمد بن كعب عالماً بالتفسير، قاصاً، كثير الرواية للإسرائيليات . ينظر الطبقات الكبرى لابن سعد (419/7)، الثقات لابن حبان (351/5)، الجزء الأول المطبوع من إبطال التأويلات (471/1)، سير أعلام النبلاء (65/5). التقرير في أسانيد التفسير (90/1)، فعلى فرض صحته فيحتمل أن يكون هذا من الإسرائيليات التي حملها التابعون عن أهل الكتاب، أنهم لم يرفعوها إلى النبي ﷺ.

[الشرح]

اعلم أنّ هذه الأخبار تدلّ على أنّ كلام الله ^أ تعالى حرفٌ وصوت لا كحروف الآدميين وأصواتهم، كما أنّ له علمٌ وقدرةٌ لا تشبه صفات الآدميين.

وقد نصّ أحمد في رواية الجماعة على إثبات الصّوت، وقد امتنعت الأشعرية من إثبات الصّوت والحرف في كلام الله ^{عَلَيْهِ}.

وقالوا: "حروف القارئ وأصواته دلالات على القرآن، وأمارات تظهر للخلق، والكلام معنى قائم في نفسه، قالوا: ويحتمل أن يكون معناه أنّه سمّي العبارة عن كلام الله تعالى، كلام الله، كما تُسمّى الدلالة على الشيء باسمه، وكما أنّ الشيء الواقع عن القدرة قدرة، والكائن عن الرّحمة رحمةً، فيكون معنى قوله: "بما شبّهت صوت ربك؟"، معناه بما شبّهت العبارة عنه والدلالة عليه؟".^أ

وهذا غلطٌ لوجوه قد ذكرناها في الكتاب المفرد بالكلام في القرآن ^د، ودلّلنا على إثبات الحرف والصّوت

بأشياء كثيرة من الكتاب والسنة والاعتبار بما فيه كفاية، فالكتاب قوله تعالى/ص-283: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا

^أ جاء في الحاشية قوله: "على أنّ كلام الله" لفظ الجلالة ساقط من الأصل .

قال ابن فورك في مشكل الحديث (351/1): "اعلم أنّ كلام الله تعالى ليس بحرف ولا صوت عندنا وإنما العبارات عنه تارة تكون بالصّوت، والعبارات هي الدالة عليه، وأمارات له، تظهر للخلق، ويسمعون عنها كلام الله، فيفهمون المراد، فيكون ما سمع موسى ^{عَلَيْهِ} من الأصوات مما سمع يسمى كلام الله ^{عَلَيْهِ}، ويكون ذلك في نفسه غير الكلام، ويحتمل أن يكون معناه أن يسمى العبارة كلام الله، كما يسمى الدلالة على الشيء بسمعه، وكما يسمى الواقع عن القدرة قدرة، والكائن عن الرّحمة رحمة، فيكون معنى قوله بما شبّهت كلام الله، أي بما شبّهت العبارة عنه، والدلالة عليه".

هذا يبيّن أنّ المصنّف له كتاب مفرد في القرآن، ولعلّ عنوانه هو "مسائل القرآن" كما ستأتي الإشاق إليه .

نُودَى مِنْ شَطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبْرَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَمْوَسَّيْ إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٧﴾

وقال في سورة التمل: ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُودَى أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

يَمْوَسَّيْ إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ .

وقال في سورة طه: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودَى يَمْوَسَّيْ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ ، والنداء لا يكون إلا بصوت، فدلّ

على أنه كلمه بصوت .

و يدل عليه ما روي عن عبد الله قال: "إذا تكلم الله بالوحي سمع صوته أهل السماء فيخرون سجداً،

حتى إذا فزع عن قلوبهم، قال: سكن عن قلوبهم"، وهذا صريح في إثبات الصوت، لأنه أضاف الصوت إليه

بقوله: "سمع صوته"، والهاء يرجع إلى المذكور.

وفي حديث ابن عباس "إن الله إذا تكلم بالوحي، سمع أهل السموات له صوت، كصوت الحديد إذا وقع

على الصفا". فإن قيل: إثبات الصوت يرجع إلى السماء، قيل: هذا غلط، لأن قوله: "سمع له صوت"، هاء

كناية، وهاء الكناية يرجع إلى المذكور، والذي تقدم ذكره هو الله سبحانه بقوله لها^٧: "إذا تكلم الله"،

فوجب أن يرجع الصوت إليه، ويدل عليه أيضاً قولهم لموسى: "بما شبّهت صوت ربك؟ فأقرهم على ذلك،

وأخبرهم بما سألوه، وقولهم: "يحتمل أن يكون معناه: بما شبّهت العبارة عن كلام الله، والدلالة عليه، ولم يُرد

^٧ سورة القصص: الآية [30].

^٨ سورة التمل: الآية [8 - 9].

^٩ سورة طه: الآية [11-12].

^{١٠} كذا في الأصل ولعلّ الصواب "قبلها".

تعبير ^أالكلام"، لا يصحّ، لأنّ العبارة عندهم عرضٌ محدثٌ، لا يقوم بنفسه، ولم يكن هناك واسطة تقوم به، ولا يجوز أن يكون /ص - 284/ ذلك قائماً بذات الله تعالى، لأنّه محدث على قولهم، فلم يبق إلاّ أنّه سمع الكلام القديم الذي هو الصّوت والحرف، ولأنّه ليس في إثبات الحرف والصّوت، لا من جنس حروفنا وأصواتنا، ما يفضي إلى تغيير صفات القديم، لأنّه لا يفضي إلى تجهيله، ولا تعجيزه، ولا عدمه، ولا ظلمه، ولا حدوثة، ولا إخراجة عمّا يستحقّه من صفاته، وبهذه الدّلالة أثبتت جواز رؤيته سبحانه، كذلك جاز إثبات الصّوت والحرف.

وليس لهم أن يقولوا: "إنّ في إثبات ذلك ما يخرج عن صفاته، لأنّ الصّوت عرض، وكلامه ليس بعرض،

والحروف لا يصحّ اجتماعها في محلّ واحد، بل تترتّب، فتفضي إلى تقدّم بعضها على بعض، وهذا يدلّ على الحدث، وذلك أنّه كان يجب أن يقول: يتكلّم بصوت ليس بعرض، وحروفه لا تقتضي الترتيب"، وإن كان مستحيلاً في الشّاهد، كما قلنا في ذاته وصفاته، ليست بجسم ولا جوهر، ولا علمه ضرورة، ولا استدلال، وله وجهٌ ويدان، وسمعٌ وبصرٌ يخالف صفات المخلوقين.

وكذلك جواز الرؤية عليه، لا يفضي إلى الكون في جهة، وإن كان ذلك مستحيلاً في الشّاهد.

واعلم أنّنا أثبتنا الحروف والأصوات، فلا نقول: "إنّ الله يتكلّم كلاماً بعد كلام"، لأنّ ذلك يوجب حدث الكلام الثّاني، ولا نقول: "إنّ الله تكلم في الأزل مرّة، ويتكلّم إذا شاء"، ولا نقول: "إنّه تكلم/ص - 285/ في الأزل مرّة ثمّ يتكلّم بعد ذلك، بل نقول: إنّ الله لم يزل متكلماً، ولا يزال متكلماً، وإنّه قد أحاط كلامه بجميع معاني الأمر والنّهي والخبر والاستخبار.¹

¹ غير واضحة في الأصل، ويحتمل أن يكون "تعين".

هذا يدلّ على أنّ ألبعلی لا يثبت الصفات الفعلية التي تتعلق بالمشيئة، بل يجعل كل الصفات ذاتية، وهو في كلام الله يذهب إلى أنّه قديم النوع، قديم الأحاد، لا يتعلّق بمشيئة الله كما صرح به في شرحه لهذا الحديث، وهذا مخالف لما عليه

وقد حكى ابن فورك عن ابن خزيمة أنه قال: "كلامه متواصل لا سكت فيه ولا صمت^أ".

وأنكر عليه ذلك، وقال لم يتضمّن الخبر شيئاً ممّا ترجم به الباب، بأنّ كلامه متواصل لا صمت فيه ولا سكت^أ. وقد قال أحمد في رواية حنبل: "لم يزل الله متكلمًا"^د. وقال في رواية عبد الله فيما خرّجه على الجهمية: "لم يزل متكلمًا إذا شاء"^ن. ومعنى قول أحمد "إذا شاء"، أن يسمعنا ويفهمنا ذلك^أ.

محقّقوا أهل السنّة والجماعة في أنّ كلام الله قدس التّوع حادث الآحاد، فصفه الكلام صفة ذاتية فعلية، فهي ذاتية باعتبار أنّه لا بداية للتّصاف بها، وفعلية بكونها تتعلّق بالمشيئة والإرادة، فكلامه متعلّق بمشيئته، يتكلّم إذا شاء، كيف شاء، فالله لم يزل متكلمًا في الأزل، وآحاده هي التي يتكلّم بها رسله وعباده، وكذلك يتكلّم خلقه يوم القيامة، ويتكلّم أهل الجنّة، ويتكلّم الملائكة، فكلّ كلام كلّم به نبيّاً أو ملكاً أو تكلم به فأنزله، فهو آحاد من آحاد الكلام، أي كلام الله قدس التّوع متحدّد الآحاد، وبعضهم تحاشى أن يقول: حادث الآحاد لئلا يفهم من الحدوث الخلق، مع أن هذا اللفظ جاء ذكره في القرآن منسوباً إلى الله قال الله تعالى: ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَعْبُورُونَ ﴾ [الأنبياء:2]، ويقول جل وعلا: ﴿ لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ ﴾ [الطلاق:1]. ينظر رسالة "الرد على من أنكر الحرف والصّوت" للسجزي (1/228) إلى (231)، و"مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (6/219، إلى 221)، (12/370 إلى 375) (13/169 إلى 171)، ومختصر الصواعق لابن القيم (1/501).

^د ذكره ابن خزيمة في كتاب التّوحيد (1/349).

^ر ذكره ابن فورك في مشكل الحديث وبيانه (1/402 إلى 404).

^ر نقله من رواية حنبل ابن بطة في الإبانة (7/326)، والحلال في السنّة (6/24)، وأبو القاسم الأصبهاني في الحجّة في بيان المحجّة (1/326)، وابن تيمية في درأ التّعارض (2/31)، والذهبي في كتاب العرش (1/259)، وابن القيم في إجتماع الجيوش (2/212) بألفاظ متقاربة نحو: "لم يزل متكلمًا، عالماً غفوراً"، ونقله الخلال، ولكن من رواية المروزي. ينظر كتاب السنّة للخلال (6/36).

^ب ذكره في كتابه الرد على الجهمية والزندقة. ينظر الرد على الجهمية والزندقة لأحمد بن حنبل (1/139).

و قد حكى أبو بكر في السنّة من المقتنع عن بعض أصحابنا أنّه يتكلّم إذا شاء، كما نقول: يخلق إذا شاء، ولعلّه تعلّق بظاهر كلام أحمد في رواية عبد الله ^I.

وقد حكيت كلام هذا القائل في مسائل القرآن ^D، وبيّنت أنّ هذا قولٌ يؤدي إلى حدث القرآن، وبيّنت الفرق بين الكلام والخلق .

فإن قيل فقد روي أنّ الله تعالى يتكلّم في وقت بعد وقت، نحو ما روي أنّ الله تكلم بعد ما خلق ذرّية آدم، وتكلّم لما خلق ذرّية آدم، وأخذ الميثاق عليهم، وتكلّم بعد أن بعث إبراهيم، وبعد أن بعث أيّوب وداود ^N. قيل معناه أنه يُفهم خلقه ويسمعهم كلامه وقتاً بعد وقت، أو شيئاً فشيئاً. وكذلك الجواب عمّا روي

⁷ لقد فرّ المصنّف من التّأويل، ولكنّه تعسّف هنا في تأويل كلام أحمد رحمه الله تعالى، بحمله على الفهم والسّمع، وليس مقصود أحمد ذلك، وقد بيّزت معناه في التّعليق السّابق، وقد ردّ على كلام أبي يعلى ابن تيمية في مجموع الفتاوى (158/6 إلى 162).

^I لم أجد هذه الرواية في المطبوع من كتاب السنّة للخلال.

^D لعلّ هذا الكتاب من الكتب المفقودة لأبي يعلى، ولم يذكره الدكتور محمد أبو فارس في كتابه "القاضي أبو يعلى وكتابه الأحكام السلطانية" بتمامه، وإنّما ذكر "إيضاح البيان" ولم يعرّف به أو بمادته (245/1 إلى 248)، وهو كتاب "إيضاح البيان في مسألة القرآن" ذكره ابن تيمية في مجموع الفتاوى (158/6)، ونقل منه مسائل، وهو نفس الكتاب الذي ذكره في هذا الموضوع .

⁸ قد ورد في ذلك أحاديث وآيات فمن الأحاديث حديث القبضتين، وحديث: " لما خلق الله آدم، ونفخ فيه الرّوح

... " وسيأتي ذكرهما، و أمّا الآيات فمثل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ

أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ۗ﴾ [الأعراف: 172]، وقوله: ﴿وَأذْكَرْنَا أَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ

بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ ﴿٤١﴾ أَرْكُضْ بِرِجْلِكَ هَذَا مُغَسَّلٌ بَارِدٌ وَشَرَابٌ ۗ﴾ [ص: 41 - 42]، وقوله: ﴿يٰۤاُدُّوْا اِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيْفَةً

فِي الْاَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللّٰهِ ۗ﴾ [ص: 26].

أَنَّ اللَّهَ يَكَلِّمُ عِبَادَهُ بَعْدَ قِيَامِ الْقِيَامَةِ، فَقَالَ: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ﴾ ، وقوله: ﴿يَوْمَ

نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأَتْ﴾ ، ص - 286/، وقول أهل الجنة له يا رب ألم تغفر لنا ؟ فيقول: بلى^D .

معناه ما تقدّم من الإفهام والإسماح لكلامه القديم ه^N .

Ā سورة المائدة: الآية [109].

Ī سورة ق: الآية [30].

لم أجد هذه الرواية في كتب السنة، ولا في الجزء الأول المطبوع من كتاب المصنّف ولا غيره، والذي يبدو لي أنّ المصنّف وهم في نقل الحديث بالمعنى فغيّر لفظه ومعناه، وقد وقع للمصنّف مثل هذه أوهام عند محاولته الاستدلال بمعنى حديث دون الرجوع لألفاظه، وسرياني التنبيه على بعضها في ملاحظها، والحديث الذي قصده المصنّف في ظني هو حديث أبي سعيد الخدري، أن النبي ﷺ قال: "إن الله يقول لأهل الجنة: يا أهل الجنة فيقولون: لبيك ربنا وسعديك والخير في يديك، فيقول: هل رضيتم؟ فيقولون: وما لنا لا نرضى؟ يا رب وقد أعطيتنا ما لم تعط أحداً من خلقك، فيقول: ألا أعطيتكم أفضل من ذلك؟ فيقولون: يا رب وأي شيء أفضل من ذلك؟ فيقول: أحل عليكم رضواني، فلا أسخط عليكم بعده أبداً" وهو حديث متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الرقاق باب صفة الجنة والنار برقم 6549 (549/1)، وأعاده في كتاب التوحيد، باب كلام الرب مع أهل الجنة برقم 7518 (627/1) ومسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب إحلال الرضوان على أهل الجنة فلا يسخط عليهم أبداً برقم 7140 (1170/1)، وقد ساقه المصنّف كما في الجزء الأول المطبوع من الكتاب (469/1) موقوفاً على عمر بن عبد العزيز، وفيه فيقول الله تعالى: "سلوني، فيقولون: ماذا نسألك، فوعزتك وجلالك وارتفاعك في مكانك، لو أنك قسمت علينا رزق الثقلين الجن والإنس لأطعمهم وأسقيناهم، ولا ينقص ذلك مما عندنا، قال: بلى سلوني: قالوا: نسألك رضاك...".

ب ينظر نقض الدارمي على المريسي (190/1، 191)، مشكل الحديث وبيانه لابن فورك (351/1، 352)، 450، 451، شرح البخاري لابن بطلال (491/10، 492)، الإنصاف فيما يجب اعتقاده للباقلاني (126/1 إلى 169)، شرح مشكل الحديث لعبد الجليل القصري (394/1 إلى 398)، درة تعارض العقل والنقل لابن تيمية (38/2، 39)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (478/6)، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح (2993/9)، مختصر الصواعق (526/1)، تهذيب سنن أبي داود لابن القيم (47/13)، فتح الباري لابن حجر (456/13، 457)، عمدة القاري في شرح البخاري للعيني (9/19، 10)، مرقاة المفاتيح لعلي القاري (3663/9، 3664)، عون المعبود للعظيم آبادي (47/13، 48).

5 - [الحديث الخامس]

- حديث آخر -

ناه أبو القاسم، نا أبو الفتح بن أبي القوارير، نا أبو بكر الإصطخري إملاءً، قال نا أبو إسماعيل الترمذي، نا صفوان بن صالح، قال نا الوليد بن مسلم، قال نا الأوزاعي، قال سمعت حسان بن عطية يقول: "السَّاجِدُ يسجد على قدم الرَّحْمَنِ جلَّ اسمه" ^١.

^١ أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (71/6)، قال حدثنا أحمد بن إسحاق، ثنا عبد الله بن سليمان، ثنا محمد بن الوزير، ح، وحدثنا سليمان بن أحمد، ثنا هاشم بن مرثد، ثنا صفوان بن صالح، قال نا الوليد بن مسلم ثنا الأوزاعي عن حسان قال: "السَّاجِدُ يسجد على قدم الرحمن" وهذا السند صحيح إلى حسان، فأبو عبد الملك صفوان بن صالح الثقفي مؤذن جامع دمشق ثقة كما في الكاشف (503/1)، والتقريب (276/1) وقد تابعه غيره، وكذا الوليد بن مسلم ثقة كما في الكاشف (584/1)، والتقريب (355/2)، ولا يضّر أن تدليسهم تدليس التسوية لأن جميع الرواة صرحوا بالتحديث في إسناده المصنّف، وأمّا الأوزاعي فإمام حافظ لا يسأل عن مثله، كما في الكاشف (638/1)، والتقريب (347/1). كما أن هناك طريقاً آخر أخرجه الخطيب البغدادي في تالي تلخيص المتشابه (254، 253/1) عن الوليد بن مسلم، عن ثور بن يزيد، عن عبد الواحد بن قيس، عن أبي أمامة الباهلي - رضي الله عنه - قال: "القانت يدر عليه البر حتى يركع، والراكع عليه رحمة الله حتى يسجد، والسَّاجِدُ يسجد على ظهر قدم الرَّحْمَنِ - صلى الله عليه وسلم -، فليُصَلِّ وليرغب". ولكن الإسناد ضعيف، فالوليد بن مسلم مدلس وقد عنعن في هذا السند، وعبد الواحد بن قيس له أوهام و مراسيل كما في ميزان الاعتدال برقم (675/2) 5299، والتقريب برقم (367/1) 4248. وقد جاء حديث مرفوع بمعناه، أورده السيوطي في الجامع الصغير وعزاه لسعيد بن منصور في سننه بلفظ "إذا قام العبد في صلاته ذرّ البرّ على رأسه حتى يركع، فإذا ركع علته رحمة الله حتى يسجد والسَّاجِدُ يسجد على قدمي الله تعالى، فليسأل ويرغب"، عن قيس أبي عمارة رسلاً. ينظر فيض القدير (414/1)، وقيس أبو عمارة فيه ضعف، لا يصحّ حديثه كما في ميزان الاعتدال (398/3)، والمغني في الضعفاء (528/2)، والتقريب (458/1)، ولكن رمز له السيوطي بالصحة، فلعلّ مقصوده أنّه صحيح إلى أبي عمارة لأنّ المرسل ضعيف عند المحدثين، ناهيك عن ضعف أبي عمارة. وقد أشار إلى ضعفه المناوي في فيض القدير (414/1)، وتبعه الصنعاني في التنوير (165/2، 166)، وضعفه الألباني كما في ضعيف الجامع (89/1)، وإن كنت جنحت إلى صحة إسناده متن المصنّف، ولكن يبقى هذا القول قول تابعي، فيحتمل إمّا أنّ يكون استنباط من حسان واجتهاد منه، كما ذكر شراح الحديث أنّ معناه القرب، وإمّا أن يعطى حكم الرفع لأنه ممّا لا مجال للعقل فيه، فلا يصحّ بذلك الإسناد لأنّه مرسل، وهو من أقسام الضعيف، وقد أورده ابن جماعة مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم في إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل (208/1)، وحكم عليه بالضعف، وأخشى أن يكون رفعه وهمّ منه،

[الشرح]

اعلم أننا قد ذكرنا في ما تقدم أنه غير ممتنع وصفه تعالى بالقدم في قوله: "يضع قدمه في النار" ^أ، وقوله لداود "خذ بقدمي" ^أ، كما لم يمتنع وصفه باليدين والرجلين، وغير ممتنع أيضاً إطلاق القول بالسجود على قدمه، لا على وجه المماسّة، كما لم يمتنع إطلاق القول "خلق آدم بيده" لا على وجه المماسّة .

لأن من سبقه كأبي يعلى وابن الجوزي أوردوه موقوفاً، وأورده ابن فورك مرفوعاً عن أنس رضي الله عنه، ولم أعثر على هذا الحديث مسنداً عن أنس رضي الله عنه في دواوين السنّة التي بين يدي، فوهم ابن جماعة في الروايتين وجمع بين الإسنادين المرفوع والموقوف، والله تعالى أعلم.

^أ ينظر الجزء الأول المطبوع من إبطال التّأويلات (192/1) ، وهذا الحديث مشهور في دواوين السنّة، وله طرق كثيرة. وسأحاول أن أتبعها في بعض مظاهرها. أمّا رواية "يضع ربّ العزة فيها..."، فهي متفق عليها، وقد أخرجها البخاري في مواضع، منها في كتاب الأيمان والندور، باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلماته برقم 6661 (557/1) عن أنس رضي الله عنه، وفي كتاب التوحيد، كتاب الأيمان والندور ويرقم 7449 (621/1) عن أبي هريرة رضي الله عنه، وأخرجها مسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء برقم 7177 (1172/1) عن أنس رضي الله عنه. وأمّا رواية "يضع عليها..."، فقد أخرجها أيضاً البخاري في كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ لَّيْلٌ وَنَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ ^{ق: ٣٠} برقم 4849 (414)، ومسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء برقم 7173 (1172)، عن أبي هريرة رضي الله عنه. وأمّا رواية "يضع الجبار"، فقد أخرجها البزار في مسنده برقم 7167 (427/13)، عن أنس رضي الله عنه، وابن خزيمة في التوحيد برقم 115 (107/1)، والدارقطني في الصّفات برقم 9 (32/1)، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وغيرهم ممن تطول الحواشي بذكرهم. وأمّا رواية "وضع الرّحمن"، فقد أخرجها الترمذي في كتاب أبواب صفة الجنة، باب ما جاء في خلود أهل الجنة وأهل النار برقم 2557 (1909/1)، عن أبي هريرة رضي الله عنه. وأمّا رواية "يضع رجله"، فقد أخرجها البخاري في كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿يَوْمَ نَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ ^{ق: ٣٠} برقم 4850 (414/1)، ومسلم ومسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء برقم 7175 (1172/1)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

^أ ينظر الجزء الأول المطبوع من إبطال التّأويلات (206/1)، ولكن رأيت أنّ المحقق قصر في التّخريج لأنّه اقتصر فقط على رواية السيوطي في الدر المنثور، وقد ورد هذا المعنى بألفاظ متقاربة عن بعض التابعين، مثل عبيد بن عمير اللّيثي قاص

أهل مكة، ومجاهد بن جبر، وغيرهم. ولم أجد من رفعه إلى النبي ﷺ مسندًا إلا حكاية عن ابن مردويه عن عمر رضي الله عنه رفعه، وسأسوق بعض هذه الروايات من دواوين السنة. فمما جاء عن عبيد بن عمير، ما رواه سفيان الثوري في تفسيره برقم 830 (1/258)، عن مجاهد عنه، في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَىٰ﴾ [ص: الآية ٢٥]، وجاء فيه "يدنو من الربّ تبارك وتعالى حتى يضع يده قريبًا". ورواه ابن أبي شيبة في المصنف برقم 32310 (393/16) عن سفيان، عن منصور، عن مجاهد عنه، وجاء فيه "ذكر الدنو منه". كما أخرجه ابن أبي عاصم في السنة برقم 711 (470/1)، من طريق ابن أبي شيبة، عن الليث بن أبي سليم، عن مجاهد عنه، وجاء فيه "حتى أن يمسه ببعضه". ورواه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة برقم 1085 (475/2)، عن الأعرج، عن مجاهد، عن عبيد، وجاء فيه "أذنه أذنه، إلى موضع الله أعلم به"، وبرقم 1086 (475/2)، وبرقم 1165 (503/2)، عن سفيان، عن منصور عن مجاهد عنه، وجاء فيه "حتى يضع بعضه عليه"، وكذا رواه برقم 1180 (507/2)، بنفس الإسناد السابق إلا أنه جاء فيه "حتى يضع بعضه على بعضه"، وبرقم 1181 (507/2)، عن حميد الأعرج، عن مجاهد، عن عبيد، وفيه "حتى ينتهي إلى موضع الله أعلم به". ورواه أيضًا الخلال في السنة برقم 320 (263/1)، عن سفيان، عن منصور، عن مجاهد، عنه، وفيه "حتى يمسه بعضه"، وبرقم 321 عن شريك، عن منصور، عن مجاهد، عنه، وفيه "وذكر الدنو منه" (263/1). ورواه أبو نعيم في حلية الأولياء (274/3) عن حميد بن قيس الأعرج، عن مجاهد، عن عبيد، وفيه "فيقال أذنه ثلاث مرات، حتى يبلغ مكاناً الله أعلم به"، وكذا رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (298/22)، عن سفيان، عن منصور، عن مجاهد، عن عبيد بن عمير، وفيه "حتى يمسه بعضه"، وأورد رواية أخرى عن ثابت الجزري عن المكيين عمرو بن دينار وغيره في قوله: ﴿وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَىٰ﴾ [ص: الآية 25]. قال: "لا يزال يدينه حتى يمسه بعضه". وعزه السيوطي في الدر المنثور (168/7)، وعلاء الدين الهندي في كنز العمال لابن مردويه من مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرفوعًا، ولكني لم أعثر على إسناده. وأما ما جاء عن مجاهد، فقد أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم 35389 (30/19)، وعبد الله بن أحمد في السنة برقم 1087 (475/2)، عن الليث بن أبي سليم، عن مجاهد، قال: "حتى يأخذ بقدمه". وأخرج عبد الله أيضًا في السنة برقم 1166 (503/2)، وبرقم 1183 (507/2)، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن سليم أبي عبد الله، عنه، وفيه "فيقول الله تعالى: خذ بحقوي" أو "حتى يأخذ بحقوه"، وبرقم 1182 (507/2)، عن عبد الله بن إدريس، عن الليث، عنه، وفيه "حتى يأخذ بقدمه". وأخرج الخلال أيضًا في السنة برقم 322 (263/1)، عن شريك، عن إبراهيم بن المهاجر والليث بن أبي سليم، كلاهما عن مجاهد، وفيه "فيقول الله تعالى: خذ بقدمي"، وبرقم 323 (264/1)، عن عبد الرحمن بن شريك، عن أبيه من طريقين، الأولى عن أبي يحيى القتات، عن مجاهد، وأما الثانية فعن إسماعيل بن عبد الله السدي، عن أبي مالك الغفاري غزوان، عن ابن عباس وجاء فيه "خذ بقدمي" فغاير السدي في الرواية. وكذا أورد الخلال في السنة برقم 319 (362/1)، عن عبد العزيز بن رفيع وسالم الأفيطس، عن

سعيد بن جبير، قال: "فلا يزال يذنيه حتى يمس بعضه". وإذا نظرت إلى تعدد الروايات وكثرة طرقها، ترجح عندي صحة الإسناد إلى مجاهد وعبيد بن عمير، وقد ذهب ابن تيمية إلى أن الروايات في ذلك متواترة عن سفيان الثوري وابن عيينة وحماد بن سلمة، بعضهم رواه عن ابن أبي نجيح، وبعضهم عن منصور، عن مجاهد، عن عبيد بن عمير. ينظر الفتاوى الكبرى له (410/6). ولكن لا بد أن أقف هنا وقفة، وهي التفريق بين ما كان مرفوعاً إلى النبي ﷺ، وما كان موقوفاً على التابعين، ولم يرفعه حتى إلى الصحابة -رضوان الله عليهم-، وأما ما جاء من ذلك عن ابن عباس فهو ضعيف، لأن إسماعيل بن عبد الله السدي، لم أجد من ترجم له، وأظنه السدي المفسر إسماعيل بن عبد الرحمن، فلعله وقع فيه تصحيف من النسخ، وهو صدوق يهمل، وقال فيه أبو حاتم: "لا يحتج به" كما في الكاشف برقم 391(247/1)، والتقريب برقم 467 (141)، وشريك بن عبد الله التميمي الكوفي صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء كما في التقريب برقم 2802 (436)، وابنه عبد الرحمن صدوق يخطئ، وقد وهما أبو حاتم كما في ميزان الاعتدال برقم 4887 (569/2)، والتقريب برقم 3918 (582). فالإسناد إليه ضعيف جداً، لكثرة المتكلم فيهم في الإسناد. وأما من صحح إسناده عن مجاهد وعبيد بن عمير فلا يعطي للحديث حكم الرفع، وإن كان مما لا يقال من قبيل الرأي، وذلك لبعد التابعين عن العهد النبوي، واحتمال كونهم تحملوه من أهل الكتاب كبير جداً، لكثرة ما كان يُروى عنهم في ذلك العصر، ولو سلمت برفعه، لما أمكنني الاحتجاج به، لأنه من قبيل المرسل المنقطع، إذ عبيد ومجاهد من التابعين. وتفرقي بين التابعين وبين الصحابة الذين قد يُحمّل منهم ما لم يرفعه إلى النبي ﷺ، مما لا يقال من قبيل الرأي، هو لشدة ملازمتهم للنبي ﷺ، وعلمهم به ﷺ وبأحواله ودينه، وهذا الأمر ليس لغيرهم ممن بعدهم، وكذا حرصهم رضوان الله عليهم، على تبليغ الدين الصافي الذي ورثوه منه ﷺ، وعابنوه وعلموا مواقع تنزيله، وتحذير النبي ﷺ لهم عن أخذ دينهم عن أهل الكتاب، وامتثالهم لذلك، إذ كان النقل عن أهل الكتاب قليلاً في عصرهم، وكان محصوراً في ما سمح به الشارع الحكيم من نقل قصصهم وتاريخهم الذي يؤخذ منه العبر. وهذه المزاي لا تتوفر عند غيرهم من التابعين، حيث ظهر الخلاف، وكثر أعداء الإسلام الذين حاولوا الدس فيه، ويعد العهد النبوي الذي كان نبراساً للناس، وكثر الأخذ عن أهل الكتاب، مما يجعلني لا أعطي أقوالهم وأقوال غيرهم ممن بعدهم مما لا مجال للاجتهاد فيها حكم الرفع إلا في الحالات الخاصة والتادرة، وإن كان بعض العلماء ذهب إلى القول برفعه مطلقاً كأقوال الصحابة، وقد قال به أبو بكر بن العربي: وأدعى أنه مذهب مالك -رحمه الله-، كما أشار إليه الزركشي في التكت على ابن الصلاح (421/1). وعلى التسليم بحكم الرفع، فالحديث لا يحتج به، للانقطاع الظاهر فيه، من أجل الإرسال من عبيد بن عمير. وقد أشار إلى ذلك ابن فورك في مشكل الحديث (143)، وتب عليه ابن الجوزي في دفع شبه التشبيه (60)، كما يجدر بي في الأخير التنبيه على أن عبيد بن عمير كان من القصاص، فهو قاص أهل مكة، كما في الكاشف برقم 3626 (691/1)، والتقريب برقم 4416 (651)، ولعل ذلك مما أخذه عن أهل الكتاب، والله تعالى أعلم.

فإن قيل كيف لا يمتنع ذلك من قولكم، وقد قلتُم أنه على العرش وكفّرتُم من قال إنّه في الأرض، وهذا القول يفضي إلى أنّ قدمه في الأرض، يسجد المصلي عليها .

قيل هذا غلط، لأنّ كونه ساجداً على قدم الرّحمن لا يمنع وصفه بالكون على العرش، كما لم يمنع من كونه على العرش مع نزوله إلى سماء الدنيا ووضع القدم في التّار، لأنّ أحمد قد نصّ على أنّه ينزل ولا يخلو^أ العرش منه. فإن قيل: قوله يسجد على قدم الرّحمن، معناه على ما قدّم الرّحمن، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿أَنَّ لَهُمُ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ .

فهذه القدم الصّدق هي ما قدّمه/ص - 287/ العباد من خير مهّدوه لأنفسهم، قيل هذا غلط لوجهين: **أحدهما**: أنّه يسقط فائدة التّخصيص بالسّجود، لأنّه يركع أيضاً على ما قدّم، ويقف على ما قدّم، فوجب أن يكون لهذا التّخصيص فائدة. **الثاني**: أنّ هذا الخبر فُصد به تعظيم حال السّجود، وأنّه يكون فيه قريباً من الله سبحانه، ولهذا قال النبي ﷺ: "أقرب ما يكون العبد من الله وهو ساجد"، وإذا كان هذا معناه، لم يصحّ التّأويل لأنّه يُسقط معنى التّعظيم.

وأما قوله تعالى: ﴿أَنَّ لَهُمُ قَدَمَ صِدْقٍ﴾^D، ومعناه ما قدّموه، فلا يشبه ما ذكر في الخبر، لأنّه أضاف

جاءت كلمة "يخلوا" بالألف بعد الواو، وقد تقرّر في قواعد الإملاء أنّ تزداد الألف إلا بعد واو الجماعة للتّفريق بينها وبين واو العلة في الأفعال المعتلة الآخر بالواو كيدعو ويربو، وتسمّى الألف الفارقة. ينظر معجم اللّغة العربية المعاصرة (147/1). معجم الصّواب اللغوي دليل المتقف العربي (738/1). ولذا حذفها، وكذلك أفعال في نظائرها.

سورة يونس: الآية [2].

سورة يونس: الآية [2].

القدم إليهم بقوله: ﴿أَنَّ لَهُم قَدَمَ صِدْقٍ﴾^I، وهاهنا أضاف القدم إليه، كما أضاف اليد إليه بقوله: "خلق آدم بيده".

والحديث المعروف في السجود إنما هو بذكر القدم على ما رويناها. فأما ما روي أنه يسجد على رجل الرّحمن، فلا يصحّ، قال أبو بكر عبد العزيز^I في جوابات مسائل فيما رأيته بخط ابن حبيب "وما ذكر أنّ العبد إذا سجد سجد على رجل الرّحمن"، و"يضع رأسه على رجل الله"، فهذان حديثان لا نعرفهما، والصّحيح أنّ العبد إذا سجد كان أقرب إلى ربّه ﷻ، وأنّ العبد إذا سجد أقبل الله عليه بوجهه^D.

^F نفس الآية السابقة.

هو أبو بكر عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن يزيد بن معروف الفقيه الحنبلي المعروف بـ غلام الخلال، ولد سنة 285هـ. سمع من محمد بن عثمان بن أبي شيبة، وموسى بن هارون، والحسين بن عبد الله الخزقي. وحَدَّث عنه أحمد بن الجنيد، وبشرى ابن عبد الله، وتفقه به ابن بطة، وأبو حفص العكبري. وكان أحد أهل الفهم، موثقاً به في العلم، متسع الرواية، مشهوراً بالديانة، موصوفاً بالأمانة مذكوراً بالعبادة، له المصنفات في العلوم منها الشافي، والمقنع، وتفسير القرآن، والخلاف مع الشافعي، وكتاب القولين، وزاد المسافر، والتنبيه، وغير ذلك.. وذكر أبو يعلى أنه كان معظماً في النفوس، متقدماً عند الدولة، بارعاً في مذهب الإمام أحمد. توفي سنة 363 هـ. ينظر تاريخ بغداد (229/12)، طبقات الحنابلة (119/2 إلى 127)، سير أعلام النبلاء (143/16).

ينظر مشكل الحديث وبيانه لابن فورك (554، 553/1)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (71/6)، دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه لابن الجوزي (153/1)، شرح مشكل الحديث لعبد الجليل القصري (356/1 إلى 358)، إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل (207/1، 208)، فيض القدير شرح الجامع الصغير (414/1) التنوير شرح الجامع الصغير للصنعاني (166، 165/2).

6 - [الحديث السادس]

- حديث آخر -

ناه أبو القاسم بإسناده، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: "أنا أول/ ص - 288/ من تنشق عنه الأرض يوم القيامة ولا فخر، و ذكر الخبر، إلى أن قال: فأخذ بحلقة باب الجنة، فيؤذن لي فيستقبلني وجه الجبار جل ثناؤه فأختر له ساجداً، فيقول ارفع رأسك يا محمد...الخبر" ^أ.

⁷ أصل هذا الحديث هو حديث الشفاعة، وأصله في الصحيحين وغيرهما من كتب السنة المشهورة، وفيها لقاء محمد لربه والسجود له، ولكن الرواية التي ورد فيها لفظ "الوجه" عن أبي هريرة فلم يروها إلا السلفي في انتخابه كما في الطيوريات (934/3)، وعزاه أبو العباس تقي الدين المقرئ في إمتاع الأسماع بما للنبي ﷺ من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع (225/3) لأبي نعيم - ولم أحده في كتاب الحلية، ولا في غيره من كتبه المطبوعة - من طريق القطيعي، عن عبد الله بن جعفر، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، وأبو جعفر عبد الله بن جعفر بن نجيح المدني السعدي، والد علي بن المدني قال فيه ابن معين: "ليس بشيء". وقال أبو حاتم: "منكر الحديث جداً، ضعيف الحديث، يحدث عن الثقات بالناكير، ضعيف. ينظر الجرح والتعديل (22/5، 23)، الكاشف (543/1)، ميزان الاعتدال (401/2)، تهذيب التهذيب (174، 175/5)، التقريب (298/1). كما أخرج هذه الرواية المروزي في تعظيم قدر الصلاة رقم 269 (278/1) من طريق ابن أبي أويس ثني أخي عن سليمان بن بلال عن سهيل بن أبي صالح عن زياد النمري عن أنس بن مالك مرفوعاً، وزياد بن عبد الله النميري البصري ضعيف كما في الكاشف (411/1)، وميزان الاعتدال (90/2، 91)، والتقريب (1/220)، والذي يظهر لي أنّ الحديث لا يتقوى بوجود رواية أنس، لأنّ سهيل بن أبي صالح صدوق تغير حفظه، يكتب حديثه ولا يحتج به. كما في الكاشف (471/1)، وميزان الاعتدال (243/2، 244)، والتقريب (259/1)، ناهيك عن العلة الثانية التي سرّيتي ذكرها عن الشيخ شعيب، فهذه الرواية ضعيفة، وإن كان لفظ الوجه له شواهد كثيرة في الكتاب والسنة، والله تعالى أعلم. وقد وهم الشيخ شعيب الأرناؤوط ابن القيم وابن الوزير في عزو الحديث لأبي هريرة لأنس، كما في هامش العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم لابن الوزير (157/5)، لأنّ طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة "جادة مطروقة يسبق إليها الوهم، ولكن سبقهم في عزوهم هذا أبو القاسم عبد العزيز بن علي بن أحمد بن الفضل البغدادي الأرجي الخياط الذي له كتاب الصفات، وتابعه ناقلاً عنه أبو يعلى في هذا الكتاب، وقد انتخبه الحافظ السلفي في الطيوريات من أصول شيخه عبد الجبار الصيرفي، وعزاه تقي الدين المقرئ لأبي نعيم كما سبق، فلا أظنه وهم

ونه أبو القاسم بإسناده عن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله: "النَّظَرُ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ وَاجِبٌ لِكُلِّ نَبِيٍّ وَصَدِيقٍ وَشَهِيدٍ"^١.

وروى أبو عبد الله ابن بطة بإسناده عن ابن عمر، قال قال رسول الله: "إِنَّ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةٌ، لِرَجُلٍ يَنْظُرُ فِي مَلِكٍ أَلْفِي سَنَةٍ يَرَى أَقْصَاهُ كَمَا يَرَى أَدْنَاهُ، يَنْظُرُ فِي أَزْوَاجِهِ وَسِرْرِهِ وَخَدْمِهِ، وَإِنَّ أَفْضَلَهُمْ مَنْزِلَةٌ لِمَنْ يَنْظُرُ فِي وَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى فِي كُلِّ يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ"^٢.

من ابن القيم، بل إن كان هناك وهم، فمن سبقوه في الرواية أو التأليف، خاصة إذا علمنا أنّ هناك رواية ضعفاء، والله تعالى أعلم.

^١ الحديث من رواية علي رضي الله عنه أخرجه الديلمي في الفردوس بمأثور الخطاب (293/4)، وذكره ابن الجوزي العلال المتناهية في الأحاديث الواهية (451/2) ثم قال: "هذا حديث لا يصح عن رسول صلى الله عليه وسلم قال يحيى: حميد بن الربيع كذاب، وقال ابن عدي: كان يسرق الحديث من الثقات، ويرفع أحاديث موقوفة"، وذكره ابن العزاق في تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (391/2)، ثم قال: "وفيه عمرو بن خالد الأعشى"، وهو منكر الحديث، لا تحلّ الرواية عنه كما في المغني في الضعفاء (483/2)، وميزان الاعتدال (256/3) كلاهما للذهبي، والتقريب لابن حجر (421/1).

^٢ أخرجه الترمذي في كتاب أبواب صفة الجنة، باب ما جاء في رؤية الرب تبارك وتعالى برقم (1908/1)، وفي كتاب أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة القيامة و برقم (1994/1)3330، وقال: "هذا حديث غريب"، وأحمد في المسند (229/9)، واللالكائي برقم (536/3) 841، وغيرهم، كلّهم عن ثوير بن أبي فاختة عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً، وقال الدارقطني في العلال (419/12): "وأشبهه أن يكون الصّواب فيه: عن ثوير، عن مجاهد، عن ابن عمر، وثوير قال الثوري: من أركان الكذب". كما أخرجه الحاكم في المستدرك (599/2)، وقال: "ثوير بن أبي فاختة وإن لم يخرجاه، فلم ينقم عليه غير التشيع"، وردّ عليه الذهبي في تلخيص المستدرك بقوله: "بل هو واهي الحديث يعني ثوير بن أبي فاختة"، ينظر مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك الحاكم لابن الملقن (968/2) فالحديث ضعيف، والله تعالى أعلم.

[الشرح]

اعلم أنه موصوف بالوجه، وأنّ الوجه صفة من صفاته القائمة بذاته، لا يقال هي الذات ولا غيرها، خلافاً للمعتزلة وبعض الأشعرية في نفيهم ذلك، وأنّ وجهه ذاته، ليست بصفة زائدة على ذاته، والدلالة عليه قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾^١.

وروي عن أبي بكر وغيره "الزيادة النظر إلى وجه ربهم"^١، وقوله تعالى: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ

وَالْإِكْرَامِ﴾^٢، وقال تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾^٣، وقوله: ﴿فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾^٤.

ويدلّ عليه الخبر الذي تقدّم .

^١ سورة يونس: الآية [26].

هذا الحديث روي مرفوعاً وموقوفاً، فأما المرفوع فقد أخرجه جمع من الأئمة في كتبهم منهم مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة بهم برقم 450 (709/1) عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن صهيب الرومي عن النبي ﷺ، وأما الموقوف فقد روي عن جمع من الصحابة، منهم أبو بكر الصديق ﷺ كما عند ابن خزيمة في كتاب التوحيد (450/2) وابن أبي عاصم في كتاب السنّة (106/1)، قال اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة (503/3): "روي عن النبي ﷺ فيما صح عنه من تفسيره أنه النظر إلى الله ﷻ، وروي ذلك من الصحابة عن أبي بكر الصديق وحذيفة بن اليمان وأبي موسى الأشعري وابن مسعود وابن عباس، ومن التابعين عبد الرحمن بن أبي ليلى وسعيد بن المسيب والحسن وعكرمة وعامر بن سعد البجلي وأبو إسحاق السبيعي ومجاهد وعبد الرحمن بن سابط وقتادة والضحاك وأبو سنان"، وقد أورد الطبري معظم الروايات في تفسيره عند تفسير قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا

الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦].

^٢ سورة الرحمن: الآية [27].

^٣ سورة القصص: الآية [88].

^٤ سورة البقرة: الآية [115].

ويعضده أيضاً ما روى عمّار أنّ النبي ﷺ كان من دعائه: "اللهم إني أسألك الرضا بعد القضاء، وبرد العيش/ص - 289/ بعد الموت، ولذة النظر إلى وجهك" ^أ، حدثناه أبو القاسم ^أ.

⁷ أنكر بعض العلماء حدوث اللذة بالنظر كما في هذا الحديث، لأنّه عندهم لا يُتَلذذ إلاّ بمخلوق، إذ لا مناسبة بين القديم والحديث، وقالوا إنّما يخلق الله لهم نعيمًا ببعض المخلوقات مقارنًا للرؤية، لا أنّهم يتلذذون بتلك الرؤية، ونسب هذا القول ابن تيمية وابن القيم لأبي الوفاء ابن عقيل، وأبي المعالي الجويني في رسالته النظامية، كما في مجموع الفتاوى (695/10)، الصواعق المرسلّة (1453/4)، أقاويل الثقات (78). ولكنني لم أعر في الكتاب المطبوع من الرسالة النظامية على كلام صريح في ذلك، اللهم إلاّ إذا قصدوا قوله (59/1): "والرؤية آمال أهل السنّة، وأنا أقول فيها: إنّ الله تبارك وتعالى يقرن بها فنًا من الروح لا يوازيه روح، وهو مناط الآمال، إلاّ فالرؤية في عينها لا يجوز أن تكون مأمولة". والله أعلم

⁸ أخرجه من حديث عمّار بن ياسر رضي الله عنه مرفوعًا جمع من الأئمة منهم التّسائي في السنن، في كتاب السهو، باب نوع آخر من الدعاء من طريقتين برقم 1306 و1307 (2173/1)، وأحمد في المسند كذلك (264/30، 267)، وابن خزيمة في التّوحيد (29/1)، وابن حبان في صحيحه برقم (304/5)، والبزار في مسنده (230/4)، كما أخرجه الحاكم في المستدرک (1713)، وقال: "صحيح الإسناد ولم يخرجاه". وروي من حديث زيد بن ثابت في دعاء طويل علّمه إيّاه النبي ﷺ، وأمره أن يتعاهده ويتعاهد به أهله، وجاء فيه "اللهم إني أسألك الرضا بعد القضاء، وبرد العيش بعد الموت، ولذة النظر إلى وجهك"، أخرجه أحمد في المسند (520/35) وابن خزيمة في التّوحيد (33/1) والطبراني في الدعاء (121/1)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة (542/3) مطولاً، وأخرجه ابن أبي عاصم في السنّة (185/1)، وأخرجه الحاكم في المستدرک (704/1)، وقال: "صحيح الإسناد ولم يخرجاه". كما روي من حديث فضالة بن عبيد، أخرجه عنه الطبراني في الدعاء (421/1)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة (543/3)، وابن أبي عاصم في السنّة (186/1). فالحديث صحيح بشواهده، وقد صحّحه الحاكم كما سبق، وإيراد ابن حبان له في كتابه الصّحيح تصحيح له، كما أنّ إيراد ابن خزيمة له في كتاب التّوحيد تصحيح له أيضاً، لأنّه اشترط فيه أن لا يحتجّ إلاّ بحديث الثقات، وأنّه لا يحتجّ فيه بالمرسل والواهي كما في كتاب التّوحيد (136/1)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (192/3)، (497/6)، والله تعالى أعلم.

وروى أبو موسى أنّ النبي ﷺ قال: "إنّ الله لا ينام ولا ينبغي له، ولكن يخفض القسط ويرفعه، حجابه التّور، لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه" ^I.

ونا أبو القاسم بإسناده، عن أبي بكر بن عبد الله بن قيس، عن أبيه، أنّ النبي قال: "ليس بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربّهم إلّا رداء الكبرياء على وجهه في جنة عدن" ^I.

وذكر أبو بكر بن [الصبغي] ^D في كتابه أخبارًا، منها ما روى عن النبي قال: "يجاء يوم القيامة بصحف محتومة، فننصب بين يدي الله، فيقول الله لملائكته: ألقوا هذا، واقبلوا هذا، فتقول الملائكة وعزّتك ما رأينا إلّا خيرًا، قال فيقول ^N وهو أعلم:

^I أخرجه الإمام مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان، باب في قوله عليه السلام: إن الله لا ينام، وفي قوله: حجابه النور لو كشفه لأحرق سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه برقم 445، 446 (709/1) عن الصحابي الجليل أبي موسى الأشعري.

^I متفق عليه أخرجه البخاري في عدّة مواضع منها في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾ ^(٢٢)

القيامة: ٢٢ صحيحه برقم 7444 (620/1)، ومسلم في صحيحه في كتاب الإيمان، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة برقم سبحانه وتعالى برقم 448 (709/1) عن الصحابي الجليل عبد الله بن قيس المشتهر بأبي موسى الأشعري ^(٢٢).

^a جاءت مضبوطة في المخطوط "الصبغي" في جميع مواردّها، والصّحيح كما ضبطها المصنّفون في الأنساب "الصبغي" بكسر الصاد المهملة، وسكون الباء الموحّدة، وفي آخرها غين معجمة، نسبة إلى الصبغ والصباغ من الألوان، وقد تصحّف هذا النسب في كثير من الكتب، كشذرات الذهب لابن العماد وغيرهم، وينسب إلى الصبغ جماعة منهم صاحب الترجمة، وهو أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب بن يزيد بن عبد الرحمن بن نوح النيسابوري الشافعي، الإمام الجليل صاحب التّصانيف الكثيرة، ومنه كتاب الأسماء والصفات الذي ينقل منه المصنّف كثيرًا في هذا الكتاب. توفي في شعبان سنة 342هـ. ينظر الأنساب للسمعاني (276/8)، اللباب في تهذيب الأنساب (234/2)، سير أعلام النبلاء للذهبي (483/15) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (11/3)، طبقات الشافعية لابن القاضي شعبة (122/1)، وقد صحّحت النسبة في كلّ مواضعها في الكتاب، لأنّه خطأ بيّن.

^b جاء في الحاشية: "في الأصل فيقولون".

إِنَّ هَذَا كَانَ لِغَيْرِ وَجْهِ، وَلَا أَقْبَلَ الْيَوْمَ مِنَ الْعَبْدِ إِلَّا مَا كَانَ ابْتِغَى بِهِ وَجْهِ " ^I.

وروى عنه عليه السلام أنه قال: "من بنى مسجداً يبتغي به وجه الله، بنى الله له مثله في الجنة" ^D.

وروى عنه أنه قال: "ثلاثٌ إن كنت لحالفٌ عليهنّ، لا ينقص مالٌ من صدقة، فتصدّقوا، ولا يعفو ^N

رجلٌ عن مظلمةٍ يبتغي بها وجه الله إلا رفعه الله يوم القيامة، ولا يفتح رجل على نفسه باب مسألةٍ إلا فتح

⁷ جاء في المخطوط "لكان لغير وجهي" والأولى ما أتت به .

رواه البزار في البحر الزخار (9/14)، ثم قال: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أنس إلا من هذا الوجه، والحارث

بن غسان رجل من أهل البصرة ، ليس به بأس، قد حدّث عنه جماعة من أهل العلم"، كما رواه الطبراني في الأوسط (97/3)، والدارقطني في السنن (76/1)، والبيهقي في شعب الإيمان (158/9)، عن أبي غسان الحارث بن غسان، نا أبو عمران الجوني، نا أنس بن مالك، عن النبي صلى الله عليه وآله. قال المنذري في الترغيب والترهيب (38/1): "رواه البزار والطبراني بإسنادين رواة أحدهما رواة الصّحيح، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (10/350): رواه الطبراني في "الأوسط" بإسنادين ، ورجال أحدهما رجال الصّحيح، ورواه البزار". ولكن فيه الحارث بن غسان قال فيه الأزدي كما في اللسان (2/124): "ليس بذلك"، وقال العقيلي في الضعفاء الكبير (1/576): "حدّث بمناكير"، وقال عنه الذهبي في الميزان (1/441): "-يروي- عن أبي عمران الجوني. مجهولان." وأما عن حكم الحديث فقد قال العقيلي في الضعفاء الكبير بعدما أورد حديثين للحارث منهما هذا الحديث (1/576): "ولا يُتابع عليهما جميعاً بهذا الإسناد"، ونقل ابن حجر في اللسان (2/124) عن العقيلي: "وحديثه في الرّياء لا يتابع عليه"، والذي يظهر أنّ هذا الإسناد ضعيف لأنّ مدار الحديث على الحارث بن غسان، وأنّ الأئمة الذين قبلوه، وحسنوه أو صحّحوه، كالبزار والمنذري والهيثمي، إنّما نظروا إلى شواهد من أحاديث الرّياء ، وابتغاء وجه الله تعالى، والله تعالى أعلم.

متفق عليه أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الصلاة، باب من بنى مسجداً برقم 450 (38/1) ومسلم في

صحيحه في كتاب الصلاة، باب فضل بناء المساجد والحث عليها برقم 1189 (760/1) عن عثمان بن عفان رضي الله عنه.

^N جاء في المخطوط "يعفوا" بالألف في آخره، وجاء في حاشية المخطوط قوله: "كذا" تعليقا على كلمة "ي عفو" أنّها هكذا

وردت، وتبيهاً على أنّ ورودها كذلك خطأ في قواعد الإملاء.

الله عليه باب فقر" ^١. وروى عنه أنه قال: "أتاني جبريل فقال لي يا محمد: إن ربك سألني ما جزاء من أذهبت كريمته في الدنيا، فقلت: لا أعلم إلا ما علمتني، قال جزاؤه/ص - 290/ الخلد في داري، والنظر إلى وجهي ^١.

^٢ رواه أحمد في المسند (208/3)، وعبد بن حميد كما في المنتخب برقم 159 (172/1)، وأبو يعلى الموصلي في مسنده برقم 849 (159/2)، وغيرهم، من طريق أبي عوانة عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه قال: حدثني قاص أهل فلسطين قال: سمعت عبد الرحمن بن عوف. فهذا إسناد ضعيف لجهالة قاص أهل فلسطين، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (105/3): رواه أحمد وأبو يعلى والبزار، وفيه رجل لم يسم، وله عند البزار طريق عن أبي سلمة عن أبيه، وقال: إن الرواية هذه أصح، والله أعلم". كما أن عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف صدوق يخطئ، يُكتب حديثه ولا يُحتج به، كما في الكاشف (62/2)، والتقريب (413/1). ولكن للحديث شواهد من حديث أبي هريرة عند مسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب استحباب العفو والتواضع برقم 6592 (1130/1)، والترمذي في كتاب أبواب البر والصلة باب ما جاء في التواضع برقم 2029 (1854/1)، وأحمد (139/12)، ومن حديث أبي كبشة عند أحمد (561/29)، وقد قال الترمذي عندما ساق حديث أبي هريرة: وفي الباب عن عبد الرحمن بن عوف وابن عباس وأبي كبشة الأُمّاري، فالحديث حسن بشواهده، كما ذهب إلى ذلك الشيخ شعيب الأرنؤوط في تخريج المسند (208/3). والله تعالى أعلم.

^٣ رواه ابن بطة في الإبانة (30/3)، والدولابي في الكنى والأسماء (647/2)، والطبراني في الأوسط (354/8)، والبيهقي في شعب الإيمان (339/12)، عن أبي شيبان الأشرس بن ربيع الهذلي، عن أبي ظلال القسَملي عن أنس. كما أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (578/3)، وابن الأعرابي في معجمه (237/1) عن غفيرة بنت واقد عن حميدة بنت ثابت البناني عن ثابت قال كان أنس وأبو ظلال في بيت ثابت، فقال أنس يا أبا ظلال متى فقدت بصرك.... وقد قال الهيثمي في مجمع الزوائد عن الإسناد الأول (309/2): "رواه الطبراني في الأوسط وفيه أشرس بن الربيع ولم أجد من ذكره، وأبو ظلال ضعّفه أبو داود والنسائي وابن عدي ووثقه ابن حبان"، وأما الإسناد الثاني فقد ذكره الدراقطني في أطراف الغرائب (165/1) ثم قال: الحديث غريب، تفرد به محمد بن عبد الملك الدقيقي عن غفيرة بنت واقد -متعبدة كانت بالبصرة- عن حميدة عن أبيها"، وغفيرة لا تُعرف لها رواية إلا عن حميدة، ذكرها الدراقطني في المؤلف والمختلّف (1719/3)، وابن ماكولا في الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلّف في الأسماء والكنى والأنساب (22/7)، وابن حبان في الثقات (4/9)، وأما حميدة بنت ثابت فذكرها ابن حبان في الثقات (250/6)، فالإسنادان ضعيفان ولكن أرجو أن يرتقي الحديث للحسن لاعتضادهما ببعضهما، والله تعالى أعلم.

وعن علي أنه كان يقول في دعائه: "بسطت يدك فأعطيت، فلك الحمد ربنا، وجهك أكرم الوجوه" ^١.

فإن قيل المراد بهذه الآيات والأخبار ذات الله ﷻ، وأن كل شيء هالك إلا ذاته، وكذلك قوله: ﴿فَسَمَّ

وَجْهَ اللَّهِ﴾ ^١، فكفى عن الذات بالوجه، كما يقال: "هذا وجه القوم، ووجه الثوب، ووجه الطريق، ووجه

الحائط ووجه الأمر".

قيل هذا لا يصح لوجهين :

^٢ رواه مرفوعاً أبو يعلى (1/344) عن الخليل بن مرة عن الفرات بن سلمان، قال: قال علي - ﷺ -: "ألا يقوم أحدكم فيصلّي أربع ركعات قبل العصر، فيقول فيهن ما كان رسول الله يقول: تمّ نورك فهديت فلك الحمد، عظّم حلّمك فغفوت فلك الحمد، بسطت يدك فأعطيت فلك الحمد، ربنا وجهك أكرم الوجوه، وجاهك أعظم الجاه... " ولكن فيه انقطاع ورواه ضعيف، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (10/158): "الفرات لم يدرك علياً، والخليل بن مرة وثقه أبو زرعة وضعفه الجمهور وبقية رجاله ثقات". ورواه موقوفاً ابن أبي شيبة في المصنّف (6/32)، وأبو عبد الرحمن بن غزوان الضبي في كتاب الدعاء (1/239)، والمقرئ في مختصر كتاب الوتر (1/171) والطبراني في الدعاء (1/233) من عدّة طرق عن سفيان الثوري وشعبة وحمزة الزيات كلّها عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي أنه كان يقول: "اللهم تمّ نورك فهديت..."، وهذا الأثر صحيح، وإن كان في سنده عنعنة أبي إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي مع تدليس واختلاطه، كما في التقريب (1/423)، وطبقات المدلسين (1/42) كلاهما لابن حجر، وأنكر الذهبي اختلاطه بل وسمه بالتغيّر قليلاً كما في الميزان (3/27). فقد أمّا كل ذلك، أمّا اختلاطه فقد أمّا شرّه لأنّ سفيان وشعبة قديمي السماع منه، سمعاً منه قبل الاختلاط. ينظر شرح علل الترمذي لابن رجب (2/519 إلى 523). وأمّا عنعنة أبي إسحاق، فقد أمّاها أيضاً لأنّ الراوي عنه شعبة، وقد قال: "كفيتكم تدليس ثلاثة الأعمش وأبي إسحاق السبيعي وقتادة"، كما في معرفة السنن والآثار (1/151)، وقال الحافظ: "فهذه قاعدة جيدة في أحاديث هؤلاء الثلاثة أمّا إذا جاءت من طريق شعبة دلّت على السماع ولو كانت معنعة". ينظر طبقات المدلسين (1/59)، وأمّا عاصم حفيد علي ﷺ فصدوق كما في التقريب (1/285).

أحدهما: أنه أضاف الوجه إلى ذاته بقوله: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ﴾^١ وقوله: ﴿فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾^٢، وقوله في الخبر: "فيستقبلني وجه الجبار"، وفي الخبر "من ينظر في وجه الله"، فوجب أن يكون المضاف والمضاف إليه صفتين، كما يقال دار زيد و غلام عمرو.

فإن قيل لا يمتنع أن يرد المضاف والمضاف إليه، ويكون شيئاً واحداً، كما قال تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ﴾^٣، وما شاكله. قيل كون الاسم مراداً به الذات، لا يُخرج الاسم عن أن يكون صفةً له، ودالاً عليه، وكون الوجه مراداً به الذات، يُخرج الوجه عن أن يكون صفةً له، فلم يصحّ حمله على الذات، لما فيه من إلقاء الصفة.

وجواب آخر يأتي عن أصل السؤال، وهو أنّ حمله على الذات يؤدي إلى جواز القول بأنّ الله وجهه، وأنّه يجوز أن يُدعى، فنقول يا وجه اغفر لنا، وقد أجمعت الأمة على منع ذلك.

وما ذكروه من تشبيه ذلك بوجه الثوب والحائط فهو الحجة، لأنّ وجه الثوب والحائط ليس هو نفس الثوب والحائط، بل هو/ ص 291/ ما واجه به وأقبل به، وكذلك وجه الأمر ما ظهر منه^٤ الرأي الصحيح دون ما لم يظهر، وإذا كان كذلك لم يصحّ التأويل.

فإن قيل فإذا لم يكن الوجه هو الذات، والذات مرئية، فما الفائدة بتخصيص النظر إليه دون الذات، قيل: "قد قيل إنّه ذكر الوجهة ها هنا، والمراد به من له الوجه".

^١ سورة الرّحمن : الآية [27] .

^٢ سورة البقرة : الآية [115] .

^٣ سورة الأعلى : الآية [1] .

^٤ هكذا جاءت في المخطوط، وهي محتملة لكلمة "إلغاء" التي هي أولى ملء أثبتته. والله تعالى أعلم.

^٥ جاء في الحاشية: في الأصل "ظهر منه فيه الرأي".

وعلى هذا يتناول قوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا نَطَعُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ﴾^I، المراد به الله الذي له الوجه .

وكذلك قوله: ﴿إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾^C، المراد به ابتغاء ربه الأعلى الذي له الوجه.

وإنما وجب حمل قوله: ﴿إِنَّمَا نَطَعُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ﴾^D على الذات، لعلمنا بأن العبادة والقربة لا تقع لصفة من صفاته، وإنما تقع للذات.

ويحتمل أن يحمل الخبر على ظاهره، وأن النظر تارةً يكون إلى صفةٍ من صفات الذات، وهي الوجه على ظاهر الخبر.

وتارةً يكون إلى الذات على ظاهر قوله: ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾^N، لأن في ذلك حملًا للكلام على حقيقته، وليس فيه ما يحيل صفاته.

⁷ سورة الإنسان: الآية [9].

⁸ سورة الليل: الآية [20].

⁹ سورة الإنسان : الآية [9].

¹⁰ سورة القيامة : الآية [23].

ينظر كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب ﷻ (50/1 إلى 57) مشكل الحديث وبيانه لابن فورك (213/1 إلى 218، 376 إلى 378، 429، 430، 450، 451)، شرح البخاري لابن بطال (466/10، 467)، الأسماء والصفات للبيهقي (83/2)، شرح مشكل الحديث لعبد الجليل القصري (379/1 إلى 384) و(520/1 إلى 522)، مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض (203/1، 287)، مشكاة الأنوار لأبي حامد الغزالي (175/1 إلى 185)، دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (200/1 إلى 202) و(253/1 إلى 255)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي (13/3 إلى 20)، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (117/8 إلى 157) مجموع الفتاوى (10/6)، التبيان في أقسام القرآن (1/256، 257)، إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل لابن جماعة (188/1، 189)، فتح الباري لابن حجر

—
=

(386، 388/13) و(431/13، 432)، مرقاة المفاتيح لعلي القاري (166/1)، أقاويل الثقات في تأويل الأسماء
والصّفات لمرعي المقدسي (146/1، 147)، لوامع الأنوار البهية لشرح الدرّة المضوية للسفاري (228/1) تحفة الأحوذى
بشرح جامع الترمذى لمباركفوري (197/7، 226)، فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوى (276/2)، حاشية السندي
على سنن ابن ماجه للسندي (486/1).

7 - [الحديث السابع]

- حديث آخر -

ناه أبو القاسم بإسناده عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "لما خلق الله الخلق كتب كتاباً على نفسه، فهو فوق العرش" إنَّ رحمتي تغلب غضبي".

وفي لفظٍ آخر عن النبي ﷺ "لما قضى الله ﷻ الخلق كتب في كتابه فهو عنده فوق العرش، إنَّ رحمتي سبقت غضبي". / ص - 292 /

و في حديث آخر حدثناه بإسناده عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: "إنَّ الله جلَّ اسمه لما خلق الخلق كتب بيده على نفسه أنَّ رحمتي تغلب غضبي".

وفي لفظٍ آخر "لما قضى الله تعالى الخلق، كتب في كتابٍ، فهو عنده فوق العرش، إنَّ رحمتي غلبت غضبي".

وفي لفظٍ آخر "لما فرغ الله من الخلق كتب على عرشه رحمتي سبقت غضبي".

وفي لفظٍ آخر "كتب كتاباً لنفسه قبل أن يخلق السموات والأرض موضعه تحت عرشه^I، فيه رحمتي سبقت غضبي".

⁷ جاء في الحاشية: "اللفظة فوق في الأصل كأنها مضروب عليها وتحتها بين السطرين كلمة (دون)".

سيأتي تخريج الحديث في التعليقة الآتية، ولكن أريد التنبيه على ورود لفظ مخالف في بعض الروايات، مما قد يبدو مشكلاً لدا البعض، وهو وضع الكتاب تارةً فوق العرش وتارةً تحت العرش كما عند أحمد في المسند (82/15) بلفظ "إنَّ الله ﷻ كتب كتاباً بيده لنفسه قبل أن يخلق السموات والأرض فوضعه تحت عرشه، فيه رحمتي سبقت غضبي". ولا إشكال بين الروايات، لأنَّ من قال "فهو عنده فوق العرش" أراد أنه عند الله الذي هو فوق العرش أي قصد المعية، ومن قال: "فوضعه تحت العرش" أي بعد كتابته وختمه وُضع"، ويدل على ذلك ما يكون يوم القيامة من إخراجهم من تحت العرش كما جاء عند عبد الرزاق في التفسير (365/3)، وفي في جامعه (411/11) عن معمر عن الحكم بن أبان أنه سمع عكرمة يقول: "إنَّ

وفي لفظٍ آخر "لما قضى الله تعالى الخلق كتب في كتابه على نفسه وهو موضوع عنده، إن رحمتي تغلب غضبي" ^أ.

وناه أبو القاسم، قال نا أبو القاسم إبراهيم بن محمد الفقيه الحنبلي، أنا محمد بن بكر البصري، نا أبو داود سليمان بن الأشعث، نا محمد بن عوف الطائي، نا أبو المغيرة، نا صفوان بن عمرو، قال حدثني أبو المخارق زهير بن سالم، أن [كعبًا] ^أ قال عند عمر: "إن أول شيء ابتداءه الله من خلقه كتب كتابًا لم يكتبه بقلم، ولا مداد ولكن كتبه بأصبعه، يتلوها الزبرجد والياقوت، "أنا الله، لا إله إلا أنا، سبقت رحمتي غضبي" ^د.

الله تبارك وتعالى إذا فرغ من القضاء بين خلقه، أخرج كتابًا من تحت العرش فيه: رحمتي سبقت غضبي، وأنا أرحم الراحمين"، ومن طريقه ابن جرير الطبري في تفسيره (169/9). ووقع عند الطبري أن الحكم بن أبان قال: عن عكرمة "وحسبته أسنده"، وقد أسنده الختلي في الديباج (105/1)، وابن أبي داود في البعث (51/1)، وجود إسناده الذهبي في إثبات الشفاعة (50/1).

^ج الحديث متفق عليه بل رواه جل أصحاب المصنفات الحديثية، ولقد جاء بعدة روايات فيها بعض الزيادات أو اختلاف بعض الألفاظ مع اتحاد المعنى، فأخرجه البخاري في كتاب التوحيد عدة مواضع منها، في باب { وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ } ^٧ هود: ٧ برقم 7422 (618)، و في باب قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَاتُنَا لِإِبَادِنَا الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^{١٧١} الصافات: ١٧١ برقم 7453 (621) و في باب قول الله تعالى: ﴿ بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴾ ^{٢١} في لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ^{٢٢} البروج: ٢١ و ٢٢ برقم 7553 (630)، وأخرجه مسلم في كتاب التوبة في باب في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه برقم 6969 (1155)، وبرقم 6970 (1155)، وبرقم (6971) كلها عن أبي هريرة ^ع مرفوعًا، وينظر الروايات مجموعة في جامع الأصول في أحاديث الرسول (518/4).

^د جاء في الحاشية "في الأصل كعب بدون ألف".

^{هـ} أخرجه ابن جرير (171/9) عن أبي المغيرة عبد القدوس بن الحجاج، قال حدثنا صفوان بن عمرو، قال حدثني أبو المخارق زهير بن سالم، قال: قال عمر لكعب: ما أول شيء ابتداءه الله من خلقه فقال كعب: "...الحديث".

وأبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج الخولاني، ثقة كما في الكاشف (660/1)، وتهذيب التهذيب (369/6)، وتقريب التهذيب (360/1). وصفوان بن عمرو بن هرم السكسكي، ثقة أيضًا كما في التاريخ الكبير للبخاري (308/4) والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (422 / 4)، والكاشف (503/1)، وتهذيب التهذيب (428/4)، وتقريب التهذيب (277/1).

وأبو المخارق زهير بن سالم العنسي، صدوق وثقه ابن حبان والذهبي، وقال عنه الدارقطني: "حمصي، منكر الحديث". ينظر ميزان الاعتدال (83/2) والكاشف (407/1)، وتهذيب التهذيب (344/3)، وتقريب التهذيب (217/1). فأرجو أن يكون الإسناد حسنًا إلى كعب الأحبار، ويبقى هذا الأثر من الإسرائيليات التي قبلها الصحابة من أهل الكتاب. قال الشيخ أحمد شاكر في هامش تفسير الطبري بتحقيقه (277 / 11): "وهو خبر كما ترى، عن كعب الأحبار، مشوب بما كان من دأبه في ذكر الإسرائيليات". وللأثر شاهد عن ابن عباس رضي الله عنه: "أول شيء خطه الله في الكتاب الأول: إني أنا الله لا إله إلا أنا، سبقت رحمتي غضبي، فمن شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا عبده ورسوله، فله الجنة"، رواه الديلمى في الفردوس بمأثور الخطاب (11/1)، مختصرًا من غير سند، ولكن الظاهر أن ابن عباس أخذه من كعب كما أخذه عمر، هذا إن صحَّ السند إلى ابن عباس، والله تعالى أعلم.

[الشرح]

اعلم أنّ الكلام في هذا الخبر في فصول .

[الفصل الأول]^I أحدها: إثبات النفس واليد.

وهو قوله: " كتب بيده على نفسه " ^I ، وهذان أصلان قد تقدّم الكلام فيهما، وبيّنّا أنّهما صفات ذات .

الفصل الثاني: [القرب من الذات]^D.

قوله: "فهو عنده فوق العرش، ودون العرش"، وظاهر الخبر يقتضي القرب من الذات/ص - 293 /،

لأنّه أضافه إلى العرش الذي وصف نفسه بالاستواء عليه، وهذا غير ممتنع كما قال تعالى: ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى

فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾^N ، وكما قال: " إنّ الله يدي عبده حتّى يضع عليه كنفه، ويخلو بعبده " ^O ونحو

ذلك.

⁷ ما بين حاضنتين زيادة من عندي ليتوافق مع الفصل الثاني.

⁸ هذه الرواية أخرجها الترمذي في السنن في كتاب أبواب الدعوات، باب في فضل التوبة والاستغفار برقم 3543

(2016/1) ، وقال: "حسن صحيح غريب"، و ابن ماجه في كتاب الزهد، باب ما يرجى من رحمة الله يوم القيامة برقم

4295 (2738/1) ، وأحمد في المسند (566/15)، وابن خزيمة في التوحيد (134/1)، وابن حبان في صحيحه

(14/14) ، وغيرهم، من طرق عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ ذكره.

⁹ أضفتها لبيان كلام المصنّف، وليتوافق مع الفصل الأول، وكلّ ما كان من هذا القبيل بين عارضتين، فهو زيادة من

عندي للبيان والتوضيح.

^N سورة النجم : الآية [8 . 9] .

^O متفق عليه أخرجه البخاري في مواضع منها في كتاب المظالم والغصب، باب قول الله تعالى: ﴿ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى

الظَّالِمِينَ ﴾ (هود: ١٨ برقم 2441 (192) ، و كتاب تفسير القرآن ، باب قوله: ﴿ وَيَقُولُ الْأَشْهَدُ هَتُولَاءِ

=

وقد بينّا أنّه غير ممتنع القرب من الدّات، إذ ليس في ذلك ما يوجب كونه في جهةٍ، كما جاز وصفه بالاستواء على العرش، فلم يؤدّ ذلك إلى الجهة، وكذلك رؤيته جائزة، ولم يؤدّ ذلك إلى الجهة، كذلك هاهنا . فإن قيل قوله: "فهو عنده" على معنى أنّه عالمٌ به، وأنّه لا يخفى عليه منه شيء، ولم يسبق بكتابتها، لئلاّ يذهب علمه به كما قال تعالى: ﴿ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾^أ، أي في علمه . وقيل يحتمل أن يراد بها الكرامة، قيل هذا غلطٌ لأنّ حمله على ذلك يسقط فائدة التّخصيص بالكتاب، لأنّه عالمٌ بجميع الأشياء ممّا كتبه، وممّا لم يكتبه، ولذلك هو مُكرّمٌ لغيره من الكتب . هـ

الفصل الثالث: [الكتابة في اللّوح].

قوله: "لما قضى الخلق" فالمراد به لما حكم بخلق ما سبق في علمه وحكمته أنّه يخلقه، خلق كتاباً كتب فيه ما أراد أن يكون في المستقبل من الأوقات، من الحوادث التي تحدث فيها. وهذا كما روي في الخبر الآخر "إنّ أول شيء خلق الله تعالى القلم، ثمّ خلق اللّوح، فقال: " اجر بما هو كائنٌ إلى يوم القيامة " ^د.

الذّين كذبوا على ربّهم^{هـ} ألا لعنة الله على الظّالمين ﴿١٨﴾ هود: ١٨ برقم 4685 (389/1) وفي كتاب الأدب باب ستر المؤمن برقم 6070 (513)، و أخرجه مسلم في كتاب التوبة، باب قبول توبة القتال وإن كثر قتله برقم 7015 (1158) كلّهم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

^ج جاءت كلمة "يؤدي" مثبتة الباء وهو خطأ جلي، وكذلك في نظيرتها التي ستأتي.

سورة النور: الآية [13] .

إنّ الرواية التي جاء فيها لفظ " ثمّ خلق اللّوح " من هذا الحديث، بالصيغة التي ذكرها المصنّف، لم أجدّها في دواوين السنّة، وقد عزاها ابن فورك في مشكل الحديث (371/1)، للإمام أحمد في مسنده، ولا توجد في المطبوع، كما ذكرها ابن الملقّن في التّوضيح لشرح الجامع الصّحيح (296/33)، وعزاها المحقّق لجمع من الأئمة، منهم أبو داود والترمذي في السنن، ولأبي داود الطيالسي في مسنده من حديث عبادة بن الصامت، ولا يوجد لفظ " ثمّ خلق اللّوح " في جميع موارد

الفصل الرابع: [معنى سبق الرحمة للغضب].

قوله: "رحمتي تغلب غضبي ، وسبقت غضبي"، فقد بيّنا فيما قبل أنّ الرحمة والغضب من صفات ذاته، ليس معناهما نفس الإرادة، بل كلّ / ص - 294/ واحدٍ منهما صفةٌ ليست الأخرى، فعلى هذا، لم يزل غضباناً مريداً تعذيب من علم أنّه يعدّبه بعقوبته في النار من الكافرين، ولم يزل راحماً مريداً تنعيم من علم أنّه ينعمه بكراماته في الجنّة من المؤمنين، والوجه في ذلك أنّ¹ الإرادة ليست نفس الرحمة، وكذلك الغضب، إذ الإرادة تتناول ما ينافي الرحمة من المعاصي وما لا ينافيها، وتتناول أيضاً ما ينافي الغضب من الطاعات وما لا

التي ذكرها. وأمّا معنى هذه الزيادة فهو صحيح، فقد جاء ما يؤيد معناها في حديث أحمد في المسند (107/33، 108)، وأبو الشيخ في العظمة (571/2) من حديث الأعمش، عن جامع بن شداد، عن صفوان بن محرز، عن عمران بن حصين، قال: قال رسول الله ﷺ: اقبلوا البشرى يا بني تميم، قال قالوا: قد بشرتنا فأعطنا، قال اقبلوا البشرى يا أهل اليمن، قال قلنا قد قبلنا، فأخبرنا عن أول هذا الأمر كيف كان، قال كان الله تبارك وتعالى قبل كلّ شيء، وكان عرشه على الماء، وكتب في اللوح ذكر كلّ شيء، كما جاءت آثار عن الصحابة أيضاً في تقرير هذا المعنى، منها عن ابن عباس كما رواه ابن أبي حاتم في التفسير (631/2)، وأبو الشيخ في العظمة (588/2، 589) عن ابن لهيعة، قال حدثني عطاء بن دينار، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: "خلق الله ﷻ اللوح المحفوظ كمسيرة مائة عام، فقال للقلم، قبل أن يخلق الخلق وهو على العرش: اكتب علمي في خلقي، فجرى بما هو كائن إلى يوم القيامة"، وقال عنه الذهبي في العلو (110/1): "إسناده لولا ابن لهيعة جيد"، وجوّد إسناده السيوطي في الدر المنثور (345/15). ومنها رواية عن علي ﷺ جاءت في كنز العمال (160/6) قال علي ﷺ: "أول ما خلق الله القلم، ثم خلق النون، وهي الدواة، ثم خلق اللوح، فكتب الدنيا وما يكون فيها، حتى تفنى من خلق مخلوق أو عمل معمول، بر أو فجور، وما كان من رزق حلال أو حرام، أو رطب أو يابس، ثم وُكِّل بذلك الكتاب ملائكة، ووُكِّل بالخلق ملائكة"، وعزاه صاحب الكنز لأبي عاصم حُشيش في كتابه الاستقامة، وهو ابن أصرم النسائي الحافظ الجوال الثقة المتوفى سنة 253 هـ، كما في تهذيب الكمال (251/8)، وتاريخ الإسلام للذهبي (78/6)، ولذلك قرّر هذا المعنى ابن الجوزي في كشف المشكل من حديث الصحيحين (129/4) فقال: "إنّ الإشارة بهذا إلى خلق اللوح، والكتابة فيه، وذلك قد كان قبل خلق السموات والأرض"، والذي يظهر لي أنّ الحديث بمجده الزيادة إنّما هو وهم، وقع من ابن فورك في الجمع بين ألفاظ لأحاديث مختلفة، ثمّ تبعه على هذا الوهم من جاء بعده كالمصنّف وغيره، والله أعلم.

⁷ في الأصل " وإنّ " ولا وجه لحرف العطف هنا .

ينافيه، فبان أنّهما صفتان كالعلم والقدرة، وإذا ثبت هذا الأصل فقوله: "تغلب رحمتي غضبي، وسبقت رحمتي غضبي"، أي سبق الكائن من رحمتي لأهل الرحمة، والكائن من غضبي لأهل الغضب، وأنّ من رحمه فقد غلبت رحمته عليه، بوصول الصّادر عنه إليه، وظهور ذلك عليه.

وإنّما كان مبنياً على هذا الأصل ليصحّ فيهما السبق والغلبة، لأنّ ما هو صفته لله على الحقيقة من الرحمة والغضب، لا يجوز وصفه بالسبق والغلبة، وعلى هذا يتناول الألفاظ في الدّعاء إذا قيل: "اللهم ارحمنا وارض عنا"، معناه أنّه يرجو ما يحدث عن رحمته ورضاه، لا نفس الرحمة والرّضا، لأنّ ذلك من صفات الذات، فلا يصحّ فيها الطلب والسؤال.

ونظير ذلك أيضاً في الدّعاء "اللهم اغفر لنا علمك فينا، وشهادتك علينا، ونفس العلم لا يغفر، وكذلك نفس الشهادة، وإنّما تتعلّق المغفرة بالمعلوم والمشهود، وعلى ذلك يحمل/ص. 295 /قولهم: "رضي الله عن فلان" معناه الطلب لأن يفعل ما إذا فعله كان عن رضاه ورحمته، فاختصّ اللفظ في الدّعاء. ^١

١ ينظر نقض الدارمي على المريسي (254/1، 255)، تأويل الآيات المشكّلة لابن مهدي الطبري (287/1)، مشكل الحديث وبيانه لابن فورك (1/369 إلى 372، 455)، شرح البخاري لابن بطلال (9/264) (10/488، 489)، الأسماء والصفات للبيهقي (2/279)، مشارق الأنوار (2/137، 206)، عارضة الأحوذني (13/61)، شرح مشكل الحديث لعبد الجليل القصري (1/470 إلى 475)، دفع شبه التشبيه (1/256)، منهاج السنّة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية (1/137)، مجموع الفتاوى (17/91)، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح (6/1860)، مختصر الصواعق المرسلّة على الجهمية والمعطلة (1/371)، إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل (1/182، 183)، التّوضيح لشرح الجامع الصحيح (19/18 إلى 20) (30/130)، طرح التثريب في شرح التّقريب (8/83)، دفع شبه من شبّه وتمرد للحصني (15/16)، فتح الباري لابن حجر (13/385، 413، 441)، عمدة القاري في شرح البخاري للعيني (15/111)، مرقاة المفاتيح لعلي القاري (4/1638)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (5/251) (10/416)، فيض القدير شرح الجامع الصّغير (4/548).

8- [الحديث الثامن]**— حديث آخر في اليد :**

ناه أبو القاسم، قال نا علي بن محمد البيّ المعدّل، قال نا الحسين بن صفوان، نا عبد الله بن محمد بن عبيد القرشي، قال حدّثني محمد بن أبي معشر، قال أنا أبوه معشر، عن عون بن عبد الله بن الحارث بن نوفل ابن الحرث بن عبد المطّلب، عن أخيه عبد الله بن عبد الله، عن أبيه عبد الله بن الحارث، قال قال رسول الله ﷺ : "خلق الله تعالى ثلاثة أشياء بيده، خلق آدم ﷺ بيده، وكتب التوراة بيده، وغرس الفردوس بيده"، ثمّ قال : "وعزّي لا يدخلها مدمن خمر، ولا الدّيوث، قال يا رسول الله قد عرفنا مدمن الخمر، فما الدّيوث، قال: الذي يقّرّ السوء في أهله " ^أ هـ.

١ أخرجه ابن سعد في الطبقات (11/1)، بذكر الجزء الأول منه فقط، ورواه ابن أبي الدنيا في صفة الجنة (64/1)، والخرائطي في مساوئ الأخلاق (198/1)، وأبو الشيخ في العظمة (5/1555)، وأبو نعيم في صفة الجنة (48/1)، والبيهقي في الأسماء والصفات (2/124، 125)، و قال : "مرسل"، والدارقطني في الصفات (45/1)، وأورده السيوطي في الدر المنثور (626/12)، عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث عن أبيه رفعه . وهذا مرسل لأنّ عبد الله بن الحارث بن عبد الله بن عياش ابن أبي ربيعة المخزومي القرشي تابعي حديثه مرسل، ناهيك أنّ النسائي قال فيه ليس بالقوي. ينظر الاستيعاب لابن عبد البرّ (3/883)، وأسّد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير (3/205)، والإصابة لابن حجر (8/265)، وقال ابن القيم في " حادي الأرواح " (1/107) : " المحفوظ أنه موقوف "، وصحّته عن عبد الله بن الحارث لا مرية فيها لكثرة الطرق والشواهد، ولكن إسناده مرسل كما حقّقه العلائي في جامع التّحصيل في أحكام المراسيل برقم 344 (208/1). و عون بن عبد الله لم أجد من ترجم له، وإن كان في عصر التابعين. وأمّا التّرواة عنه، فإنّهم مع ضعف بعضهم، مثل أبي معشر نجيح بن عبد الرحمن، كما في التّقريب برقم 7100 (1/559)، و عبد الله بن عبد الله بن أويس الأصبحي برقم 3412 (309/1)، ولكن يجبر بعضهم بعضًا.

وقد جاء معنى هذا الأثر مسندا كما سيأتي عن أبي سعيد الخدري، ولا يصحّ إسناده، وجاء أيضاً عن أنس فيما أخرجه الحاكم (2/462)، ومن طريقه البيهقي في الأسماء والصفات (2/691) عن علي بن عاصم أنا حميد الطويل عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: "خلق الله تعالى حنة عدن، وغرس أشجارها بيده، فقال لها: تكلمي، فقالت: قد أفلح المؤمنون". قال الحاكم: "صحيح الإسناد"، وردّ عليه الذهبي فقال: "بل ضعيف"، وفي إسناده علي بن عاصم ضعيف كما في ميزان الاعتدال (3/135)، والمغني في الضعفاء (1/322)، والكاشف (2/42)، وتهذيب التهذيب (7/344)، وتقريب التهذيب (1/403)، فالحديث ضعيف.

والحقيقة أنني لا أنكر كون ألفاظ الحديث قد جاء ما يشهد لها من الكتاب والسنة، فقد ورد في القرآن ما يؤيد الفقرة الأولى منه، وهو قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [ص: 75]. وكذا جاء في حديث الشفاعة يوم القيامة في الصحيحين وغيرهما فيقولون يا آدم، أنت أبو البشر، خلقتك الله بيده....". ينظر في كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ نوح: ١ البخاري برقم 3340 (1/269)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها برقم 475 (1/713)، واللفظ للبخاري. وأما الفقرة الثانية، فقد جاء ما يؤيدها أيضاً في الصحيحين وغيرهما، في قصّة محاكاة آدم كما في البخاري في كتاب القدر، باب تحاج آدم وموسى عند الله برقم 6614 (1/553)، "... وخط لك بيده.."، وفي مسلم في كتاب القدر باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام برقم 6742 (1/1140) بلفظ "كتب لك التوراة بيده". وأما الفقرة الثالثة، فقد جاء معناها في مسلم وغيره بلفظ، "... أولئك الذين أردت، غرست كرامتهم بيدي...". في كتاب الإيمان، كتاب الإيمان برقم 6742 (1/1140)، وجاء عند الطبراني في الأوسط والكبير أيضاً بلفظ، "خلق الله حنة عدن بيده..."، وجود أحد الإسنادين الهيثمي كما في مجمع الزوائد برقم 18639 (10/397). ولكن الذي أريد إثباته هو هل هذا اللفظ مأثور عن النبي ﷺ أم لا؟، مع العلم أنّ بعض ألفاظه مأثورة عن بعض الصحابة، وقد جاء هذا المعنى عن كثير من التابعين، بل عن بعض الصحابة أيضاً في روايات منها.

عن حكيم بن جابر حيث قال: "أخبرت أن ربك لم يمسنّ بيده إلا ثلاثة أشياء، غرس الجنة بيده، وخلق آدم بيده، وكتب التوراة بيده". رواه عبد الله في السنة (1/295)، وابن بطة في الإبانة (3/306)، والآجري في الشريعة (3/1183)، وعزاه السيوطي في الدر المنثور (6/566) لابن أبي شيبة وعبد بن حميد في تفسيريهما، وصحّحه الذهبي في الأربعين في الصفات (1/80). ومنها عن خالد بن معدان قال: "إن الله ﷻ لم يمسنّ بيده إلا آدم صلوات الله عليه، خلقه بيده، والجنة، والتوراة كتبها بيده". كما جاء في السنة لعبد الله بن أحمد (1/297). ومنها عن عكرمة مولى ابن عباس ؓ كما في السنة

ونا أبو القاسم قال أنا أبو الحسن علي بن عمر الحافظ قال نا أبو الحسن محمد بن نوح الحنديسابوري ،
نا محمد بن سعدان الساجي نا شبان بن [جسر] ^أ بن فرقد

لعبد الله بن أحمد (296/1)، وفي الرد على من يقول القرآن مخلوق لأبي بكر النجاد (67/1). ومنها عن كعب الأحبار
فيما أخرجه عبد الرزاق في التفسير (412/3)، وابن جرير في تفسيره (5/17)، والآجري في الشريعة (1184/3). ومنها عن
أنس بن مالك عن كعب فيما أخرجه الدارمي في نفعه على المريسي (265/1)، والآجري في الشريعة (1185/3). ومنها
أيضا عن ميسرة أبو صالح الكندي الكوفي فيما أخرجه الدارمي في نفعه على المريسي (263/1). ومنها عن مغيث الشامي
فيما عزاه السيوطي في الدر المنثور (567/6) لعبد بن حميد في تفسيره. ولكن الذي يُلتمس من هذه الآثار على كثرتها أنّها
كلّها لم ترفع إلى النبي ﷺ، ولذا قال ابن تيمية في منهاج السنة النبوية (401/7): "بل قد روي في عدّة آثار أنّ الله لم يخلق
بيده إلا ثلاثة أشياء...". و الذي يظهر لي أنّ الحديث لا يصح مرفوعاً لأمر منها. أنّ إسناده ضعيف، ومثله لا يتحمل
مثل هذا اللفظ، والمعنى العظيم، ومنها الإرسال الظاهر في السند، ومنها عدم معرفة عون بن عبد الله، فإنّه لم يذكره إلا
السخاوي في التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة برقم 3373 (363/2)، ولم يذكر فيه شيئا إلا أنه روى عن أخيه،
ومنها أيضا أنّه روي عن جمع من التابعين، وعن ابن عمر رضي الله عنهما، ولا نجد أحدا منهم رفعه، بل كلّهم أوقفوه، وصرّح حكيم ابن
جابر كما مضى فقال: "أخبرت"، ولم يرفعه، ممّا يدلّ أنّه لم يكونوا يجزّون به عن النبي ﷺ، و إلا لرفعوه إليه رضي الله عنه، ولو كان
شيء عن النبي ﷺ لما تخلّفوا وتلكعوا في رفعه، ممّا يشير إلى أنّها منقولة عن أهل الكتاب، خاصة وأنّ من رواها التابعي الكبير
كعب الأحبار، حيث أنّ متن الحديث أشبه بحديث كعب كثيرا، فهو الذي قيّد بالعدد ثلاثة في قوله: "... لم يمس بيده إلا
ثلاثة.."، وخاصة إذا علّم أنّ عبد الله بن الحارث بن نوفل من الرواة عنه، كما قرّره ابن أبي حاتم في الجرح و التعديل برقم
136 (30/5)، ولكن هذا لا يعني أنّها باطلة أو لا يصح معناها، بل شواهدا ومعانيها في الكتاب والسنة كثير ة، وإنّما
المقصود أنّ مجيئها بهذا السياق مجموعة في تركيب واحد، لم يصحّ عن النبي ﷺ، بل الظاهر أنّها من رواية كعب الأحبار، ثمّ
تناقلها الصحابة والتابعون عنه، لعلمهم أنّها موافقة لنصوص وأصول الشريعة، ولإذن النبي ﷺ في الرواية والنقل عنهم فيما
يوافق ديننا، ومن أجل ذلك نقلها علماء الإسلام، وأئمة الحديث والعقيدة والتفسير في كتبهم. فالأقرب أنّ المتن أحد عنه،
وأخطأ بعض الرواة رفعه. و الغالب على الظن أنّ الوهم وقع من عون ابن عبد الله، لأنّ من دونه جماعة رووه مرفوعا،
وأخوه عبد الله ثقة كما في التقريب برقم 3414 (309)، وأبوه أيضا ثقة مجمع عليه، كما في التقريب برقم 3265
(299/1).

١ جاء في المخطوط "حسن"، وهو خطأ ظاهر، والصحيح ما أثبتّه كما سيأتي في التخرّيج.

قال نا أبي عن سليمان التيمي عن أبي [نضرة] ^١ عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ : "

إنّ الله خلق ثلاثة أشياء بيده ، خلق آدم بيده ، وخطّ التوراة التي أنزلها على موسى بيده ، وخلق الجنة فشقّق أنهارها ، وغرس أشجارها ، وتدلّت ثمارها ، فلمّا فرغ منها نظر إليها فقال: حرامٌ عليك أن يدخلك خمسة، المختون/ ص-296 / المتشبهون بالنساء من الرجال، والمختنات المتشبهات من النساء بالرجال، والديوث، والعاق، والسكّير حتى يصحى " ^١.

وناه أبو القاسم، قال نا أبو الحسن علي بن إبراهيم بن موسى الموصلي، قال نا موسى بن عبد الله بن مزاحم، قال نا أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال حدّثني أبو حفص عمرو بن علي، قال نا أبو قتيبة، قال نا الحسن بن أبي جعفر، عن علي بن زيد، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس، قال : "خلق الله القلم بيده، وآدم بيده، والتوراة كتبها بيده، وجنّات عدن بيده، وسائر ذلك قال له كن فكان" ^٢.

^١ جاء في المخطوط "بصرة"، وهو خطأ ظاهر، والصحيح ما أثبتّه كما سيأتي في التحريج.

^٢ أخرج الحديث كل من الدارقطني في المؤتلف والمختلف (1223/3)، والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (539/1) عند ذكر شبّان، عن شبّان بن جسر بن فرقد ، حدّثنا أبي عن سليمان التيمي ، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً، وفي آخره قال جسر: قال التيمي: الديوث: الذي يجلب على امرأته". وشبّان هو لقب جعفر بن جسر بن فرقد، وهو منكر الحديث خاصة عن أبيه كما في الكامل في الضعفاء لابن عدي (191/2)، وميزان الاعتدال (403/1)، والمغني في الضعفاء (132/1)، وأبوه جسر بن فرقد ضعيف كما في الكامل في الضعفاء لابن عدي (421/2)، وميزان الاعتدال (398/1)، والمغني في الضعفاء (130/1)، ولسان الميزان (435/2)، وسليمان التيمي هو أبو المعتمر سليمان بن طرخان التيمي البصري، نزل في التيم فنسب إليهم، ثقة عابد، كما في الكاشف (461/1)، وتهذيب التهذيب (201/4)، وتقريب التهذيب (252/1)، وأبو نضرة العبدي هو المنذر بن مالك بن فطعة العوقي البصري ثقة ، كما في الكاشف (295/2)، وتهذيب التهذيب (302/10)، وتقريب التهذيب (546/1)، فالإسناد ضعيف.

^٣ أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنّة (484/2)، بنفس إسناد المصنّف، عن ابن عباس رضي الله عنه قال: "خلق الله ﷻ أربعة أشياء بيده، وسائر ذلك قال له كن فكان ، خلق القلم بيده، وآدم بيده، والتوراة كتبها بيده، وجنّات عدن بيده"

ونا أبو القاسم، قال نا أبو القاسم إبراهيم بن محمد بن جعفر الساجي الفقيه، قال أنا أبو بكر بن محمد ابن عبد الرزاق، قال نا أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، قال حدّثني محمد بن بشر بندار، نا قال عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان الثوري، عن عبيد المكتب، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمر قال:

وأما مراتب الرواة، فالحسن بن أبي جعفر الجفري البصري ضعيفٌ، في حديثه نكارة، مع عبادته وفضله، كما في التاريخ الكبير للبخاري (288/2)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (29/3)، وميزان الاعتدال (482/1)، والكاشف (322/1)، تقريب التهذيب (159/1). وعلي بن زيد بن عبد الله بن جدعان لَيِّن الحديث محتمل، كما في ميزان الاعتدال (127/3)، والكاشف (40/2)، ومن تكلم فيه وهو موثوق (390/1)، وتهذيب التهذيب (322/7) وتقريب التهذيب (401/1)، ويوسف بن مهران البصري لَيِّن الحديث، وثقه أبو زرعة كما ميزان الاعتدال (474/4)، والكاشف (401/2)، وتهذيب التهذيب (424/11) وتقريب التهذيب (612/1)، فالإسناد ضعيف عن ابن عباس، ولكن المعنى الأثر شواهد يتقوى بها، ويدل على انتشاره واشتهار معناه بين السلف روايات. منها ما سيأتي بعده عن ابن عمر بسند جيّد، وسيأتي تحريجه. ومنها ما أورده ابن جرير في تفسيره (6/17) عن ابن حميد، ثنا جبير، عن عطاء، عن ميسرة أبو صالح الكندي الكوفي، قال: "لم يخلق الله شيئاً بيده غير أربعة أشياء: خلق آدم بيده، وكتب الألواح بيده، والتوراة بيده، وغرس عدناً بيده، ثم قال: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١]. ومنها ما رواه هناد بن السري في الزهد (66/1) عن ابن فضيل، عن عبيد بن مهران المكتب، عن إبراهيم النخعي، قال: "خلق الله تبارك وتعالى أربعة أشياء بيده، وخلق القلم بيده، وخلق جنة عدن بيده". ومنها ما رواه ابن بطة في الإبانة (301/3) وأبو بكر النخاد في الرد على من يقول القرآن مخلوق (68/1)، وأورده السيوطي في الدر المنثور (566/6)، وعزاه لعبد بن حميد في تفسيره، عن هوزة بن خليفة، قال ثنا عوف، عن وردان بن خالد، قال: خلق الله تعالى آدم بيده، وخلق جبريل بيده، وخلق القلم بيده، وخلق عرشه بيده، وكتب الكتاب الذي عنده لا يطلع عليه غيره بيده، وكتب التوراة بيده". ومن نظر في هذه الآثار المتشابهة المعنى، بعين فاحصة دقيقة، غلب على ظنه أنّها من الإسراييليات التي نقلها الصحابة عن أهل الكتاب، لأنّها مع كثرتها وتعددها، لم يرفعوها إلى النبي ﷺ رغم تعظيمهم له، وحرصهم على تبليغ سنته إلى من بعده، وقد سبق الإشارة إلى ذلك.

" إِنَّ اللَّهَ جَلَّ اسْمُهُ خَلَقَ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ بِيَدِهِ ، ثُمَّ قَالَ لِسَائِرِ الْخَلْقِ " كُنْ " ، الْقَلَمَ ، وَآدَمَ ، وَجَنَّةَ عَدْنٍ وَالْعَرْشَ " ^I .

وذكر أبو بكر الخلال في كتاب السنّة، عن عبد الله، حدّثني أبي، قال نا يزيد بن هارون، قال أخبرني الجريري، عن أبي عطف، قال: كتب الله ﷻ التوراة، وهو مسندٌ ظهره إلى صخرة، في ألواحٍ من درّ، يسمع صريف القلم، ليس بينه وبينه إلاّ الحجاب " ^I .

^I أخرجه موقوفاً عن ابن عمر الدارمي في نقضه على المريسي (1 / 261)، وأبو الشيخ في العظمة (2 / 578)، والآجري في الشريعة (3 / 1182)، والحاكم في "المستدرک" (2 / 380)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة (3 / 477)، والبيهقي في الأسماء والصفات (2 / 126). جميعهم من طرق عن عُبيد بن مهران الكوفي المكتّب عن مجاهد بن جبر عن ابن عمر رضي الله عنهما به. وعُبيد بن مهران المكتّب ثقة صالح الحديث كما في الجرح والتعديل (6 / 2)، والكاشف (1 / 692)، وتاريخ الإسلام (3 / 693)، وتهذيب التهذيب (7 / 74)، وتقريب التهذيب (1 / 378)، وأما مجاهد بن جبر فثقة إمام كما في الكاشف (2 / 240)، وتاريخ الإسلام (3 / 148)، وتهذيب التهذيب (10 / 42)، وتقريب التهذيب (1 / 520)، فإسناد صحيح، وقد قال الحاكم بعدما أورد الحديث "صحيح الإسناد" ووافقه الذهبي، وجوّد إسناده الذهبي في العلو للعلي الغفاري (1 / 82)، وقال عنه الشيخ الألباني في مختصر العلو (1 / 105) بأنّ سنده صحيح على شرط مسلم. والله تعالى أعلم .

^I تخريج هذا الأثر والذي بعده واحد، إلاّ أنّ في هذه الرواية نقص بالنسبة للتي بعدها، وهو لفظ "لموسى بيده"، ممّا قد يوهّم أنّ الوصف الذي بعده يعود على الله لا على موسى ، فالضمير "هو" في كلا الروايتين يعود على موسى عليه السلام، وممّا يبيّن أنّ هذه الرواية فيها نقص أو سقط أمران أو شيخان. الأوّل أنّ كلا الروايتين من طريق يزيد بن هارون عن سعيد ابن إياس الجريري عن أبي العطف كما سيأتي، فهي رواية واحدة وليس فيها تعدّد، ولا أدري لما عدّها المصنّف روايتين، والأمر الثاني وهو أنّ هذه الرواية عزّاه المصنّف للخلال في السنّة ، -ولم أجد فيها- نقلاً عن عبد الله بن الإمام أحمد في السنّة، وكتابه مطبوع وموجود، وقد ذكر هذا الأثر في موضعين بتلك الزيادة، حتّى أنّ المصنّف في شرحه مال إلى إثباتها، والذي يظهر أنّ هذا النقص أو السقط إمّا وقع وهماً أو سقطاً ممن نقل عنهم المصنّف لا منه، لعدّه -رحمه الله- لهما كروايتين مختلفتين، ولميله في إثباتها، والله أعلم .

وذكر أبو بكر المروزي^١ هذا الحديث في كتاب الرد على الجهمية فقال: قال أبو عبد الله مناولةً وإجازةً لي أن أرويّه عنه، ص 297/ عن يزيد، قال نا الجريري، عن أبي عطف، قال: " كتب الله تبارك وتعالى التوراة لموسى بيده، وهو مسندٌ ظهره إلى الصخرة، في الألواح من درّ، يسمع صريف الأعلام، ليس بينه وبينه إلاّ الحجاب " ^١

١ أحمد بن محمد بن الحجاج بن عبد العزيز أبو بكر المروزي، كانت أمه مروذتي وأبوه خوارزميًا، وكان أحمد يأنس إليه لورعه وفضله، كان إمامًا في الفقه والحديث، بل من أجل أصحاب الإمام أحمد، كثير التصانيف " توفي سنة 275 هـ. " يظن ترجمته في طبقات الحنابلة (56/1)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (264/12)، سير أعلام النبلاء (173/13)، تاريخ الإسلام (494/6)، شذرات الذهب (313/3).

١ هذا الأثر أخرجه عبد الله بن أحمد في كتاب السنّة في موضعين الأول برقم 568 (294/1)، والثاني 1046 برقم (461/2)، ورواه أبو محمد حرب بن إسماعيل بن خلف الكرماني في مسائله (1146/3)، وأبو بكر النّجاد في الرد على من يقول القرآن مخلوق مع بعض الاختصار (66/1)، كما أورده الذهبي مختصرًا في العلو للعلي الغفار (127/1) كلّهم عن يزيد بن هارون عن سعيد ابن إياس الجريري، عن أبي العطف، أو أبي عطف المزني البصري من قوله، ويزيد بن هارون أبو خالد السلمي الواسطي ثقة ثبت كما في الكاشف (391/2)، وتهذيب التهذيب (366/11) وتقريب التهذيب (606/1)، وأما سعيد بن إياس الجريري فتحة تغيّر حفظه قبل موته بثلاث سنين، فضعّف حديثه بعدها يحيى القطان والنسائي والدارقطني، وعدّ تغيّره اختلاطًا، وحسّن حديثه الذهبي لأنّ ابن عليه وأحمد أنكرا أنّه اختلط، وإتّما كبر فرق حفظه، وقد سمع يزيد بن هارون من الجريري بعد اختلاطه. ينظر ضعفاء للعقيلي (435/2)، وميزان الاعتدال (127/2)، والكاشف (432/1)، ومن تكلم فيه وهو موثوق (218/1)، وشرح علل الترمذي (564/2)، وتهذيب التهذيب (5/4) وتقريب التهذيب (233/1)، فالإسناد قريب من الحسن، والمعنى هذا الأثر شاهد آخر ذكره السيوطي في الدر المنثور (566/6) عن عطاء قال: " كتب الله التوراة لموسى بيده، وهو مسند ظهره إلى الصخرة، يسمع صريف القلم في ألواح من زمرد، ليس بينه وبينه إلاّ الحجاب " ولم يسق إسناده، وعزاه لأبي الشّيخ الأصبهاني في التفسير، فأرجو أن يكون الأثر ثابتًا عن أبي العطف، وقد عجبت لمحقّق كتاب السنّة لعبد الله بن الإمام أحمد حيث أعلّ الإسناد بجهالة أبي العطف كما في التعليق (294/1)، وهو المتكلم بالأثر، لا أحد نقلته، ومعلوم أنّ المقصود بصحّة السند، هو صحّة إسناد القول إلى قائله سواء كان النبي ﷺ أو الصحابي أو التابعي، وليس من شرطه صحّة القول في حدّ ذاته، خاصةً إن كان من غير معصوم، وأبو العطف المزني البصري فهو تابعي، وإن لم يعرف برواية الحديث. ذكره ابن معين في تاريخه (134/4)، والبخاري في التاريخ الكبير

(53/9)، وذكره ابن حبان في الثقات (588/5)، وما تجرأ أحد على تجهيله حتى الذهبي في الميزان (553/4). ولكن يبقى أمرٌ مهمٌّ، وهو هل يعطى هذا القول حكم الرفع فيصير مرسلاً، وهو من عداد الضعيف، أم يقال إنَّ هذا في الغالب ممَّا استجاز نقله التابعون عن أهل الكتاب، ممَّا لا يضاد ديننا، لقول النبي ﷺ فيما رواه البخاري "حدَّثوا عن بني إسرائيل، ولا حرج"، والذي يظهر لي الثاني، لأنَّه خبر عن موسى ببيان قربه ومنزلته من الله، وليس فيه ما يخالف ديننا، ولا حجة لمن قال أنَّ ظاهر الرواية الأولى تدلُّ على صفة الله، لأنَّ فيه ما يدلُّ على أنَّ إسناده الظاهر صفة لموسى لا الله، وهو قوله: "يسمع صريف القلم ليس بينه وبينه إلاَّ الحجاب"، وهو ما مال إليه المصنّف، والله تعالى أعلم.

[الشرح]

اعلم أنه غير ممتنع حمل هذا الخبر على ظاهره، وأنه كتب التوراة بيده، وخلق جنة عدن والعرش بيده التي هي صفة ذات، كما خلق آدم بيده التي هي صفة ذات.

وقال ابن فورك: " أقول: خلق آدم بيده التي هي صفة، ولا أقول خلق الجنة وكتب التوراة بيده، لكن

خلق كتابة، وأضاف ذلك إليه، وفرق بينهما بأن القرآن نزل بخلق آدم بيده، بقوله: ﴿ خَلَقْتُ يَدَيَّ ﴾ ^أ، ولم ينزل في كتب التوراة، وخلق الجنة والعرش، ولأن القصد بذلك فضيلة آدم على إبليس، وهذا المعنى معدوم في غيره " ^أ، وهذا غلط، لأن هذا الخبر تلقته الأمة بالقبول، وقد عضد القرآن بعض ما تناوله، فوجب الأخذ بظاهره لصحته، وجرى هذا مجرى قوله: " ترون ربكم يوم القيامة " ^د، [و] ^ن وجب الاحتجاج به، كما يجب الاحتجاج بالآية، وقوله: " إن في ذلك فضيلة لآدم "، فهذا المعنى موجود هاهنا، لأن فيه فضيلة لموسى، لأنه كتب ما أنزله عليه بيده، وفضيلة لجنّة عدن والعرش على غيرهما من المخلوقات، كما فضل آدم بأن خلقه

^أ سورة ص : الآية [75] .

^آ يظهر أنّ المصنّف لم ينقل كلام ابن فورك بعينه، وإنما نقل معنى كلامه. ينظر مشكل الحديث وبيانه (172/1)، (173).

^د متفق عليه من حديث جرير بن عبد الله رضي الله عنه أخرجه البخاري في عدّة مواضع منها في كتاب مواقيت الصلاة في موضعين، في باب فضل صلاة العصر برقم 554(45/1)، وفي باب فضل صلاة الفجر برقم 573(47/1)، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب فضل صلاتي الصبح والعصر برقم 1434، وبرقم 1435(776/1). ومتفق عليه أيضاً من حديث أبي سعيد الخدري، أخرجه البخاري في مواضع منها في كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مَثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ ^{٤٠} النساء: ٤٠ برقم 4581(377/1)، وفي كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى ﴿ وَجْهٌ يُومِئُذٍ نَاصِرٌ ﴾ ^{٢٣} إلى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ ^{٢٣} القيامة: 23 و ٢٢ برقم 7439(619/1)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية برقم 454(710/1)، و455، وبرقم 456(711/1) رضي الله عنه .

^ن حرف العطف لا يوجد في المخطوط، ولكن السياق يستوجبه، ولذلك أثبتته .

بيده على غيره من المخلوقين، ولأننا قد استوفينا الكلام على هذا السؤال في الحديث الذي فيه ذكر/ص - 298/ الساعد بما فيه كفاية^أ، فأما قوله في الخبر "وهو مسندٌ ظهره إلى الصخرة"، فيحتمل أن تكون هذه الصفة راجعةً إليه سبحانه لأنه مذكورٌ في الخبر، ويحتمل أن تكون راجعةً إلى موسى لأنه مذكورٌ أيضًا في الخبر، بقوله: "كتبها لموسى"، وبقوله: "يسمع صريف القلم"، وبقوله: "ليس بينه وبينه إلا الحجاب"، وهذا كناية عن موسى، والأشبه حملها على موسى لثبوت له سبحانه صفةً بأمرٍ محتمل. وقد ذكر أبو بكر النقاش^أ في كتاب الرسالة قال: "التقى علي بن أبي طالب وكعب الأحبار، فقال علي لكعب: أنت الذي تزعم أن الصخرة مقام الرحمن، وقال الله: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾^د، فقال كعب الصخرة أكبر أم الشجرة، إنه قال: ﴿مَنْ الشَّجَرَةَ أَنْ يَمُوسَىٰ إِنْ أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾^ن، قال فسكت علي، فقال كعب: "يا علي هذا على طريق اللطف: ﴿إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَاءُ﴾^و".

١ ينظر الجزء المطبوع من إبطال التأويلات (1/343 إلى 346).

١ هو العلامة المفسر المقرئ الرحال الجوال، أبو بكر محمد بن الحسن بن محمد بن زياد الموصلي، ثم البغدادي، المقرئ المفسر، أحد الأعلام الكبار، مصنف كتاب شفاء الصدور في التفسير، والإشارة في غريب القرآن، والموضح في معاني القرآن، وصد العقل، والمناسك، وفهم المناسك، وأخبار القصاص، وذم الحسد، ودلائل النبوة، والأبواب في القرآن، وإرم ذات العماد، والمعجم الأكبر في أسماء القراء، وكتاب علل القراءات، وكتاب السبعة، وكتاب دلائل النبوة، وأشياء، ومع جلالته ونبله فهو متروك الحديث من جهة الرواية حتى اتهم بالكذب لكثرة المناكير والموضوعات فيها، ت: 351هـ. ينظر تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (2/602)، وفيات الأعيان لابن خلكان (4/298)، وتاريخ الإسلام (8/36)، وسير أعلام النبلاء (12/124)، وميزان الاعتدال (3/520) كلهم للذهبي، وسيأتي ذكره في مواضع أخرى من الكتاب، ولعلي أعرف به إذا تناول العهد، وكتابه الرسالة لا أعرف له وجود في عالم المطبوعات ولا المخطوطات.

د سورة البقرة: الآية [255].

ن سورة القصص: الآية [30].

و سورة يوسف: الآية [100].

وهذا الحديث ^١ في معنى الحديث الذي ذكرنا، ويشهد له.

وقد حمله كعب على ظاهره ، ورجع عليّ إلى قوله ^١ . وفي معنى ذلك ما روي عن النبي ﷺ [أنه] ^٢ كان يقول في دبر صلاته: "لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد، بيده الخير، وهو على كل شيء قدير" ^٣ ، لا يمتنع حمله على ظاهره كما حملنا خلقه لآدم بيده على ظاهره.

^١ لم أفق على متنه في دواوين السنّة، ولا على معناه في كتب التفسير، ولم أفق على مستمى كتابه الرسالة هذا، وأظنّه كتاب يتعلق بالقرآن وتفسيره، كما أخشى أن تكون هذه الرواية من أوهام أبي بكر النقاش ، لغرابتها وتفرد بها دون غيره من العلماء، وقد مضى في ترجمة النقاش أنّ في أحاديثه مناكير كثيرة حتى تُرك لأجلها، خاصة في كتابه التفسير المستمى شفاء الصدور، وقد قال اللالكائي عن تفسيره "أنّه إشفى الصدور لا شفاء الصدور-والإشفى هو المخرز أو المثقب الذي يخرز به الحداء-، وقال الخطيب البغدادي: وفي أحاديثه مناكير بأسانيد مشهورة، ونقل عن البرقاني أنّ هقال: "ليس في تفسيره حديث صحيح، وقال عنه أيضًا: "كل حديثه منكر"، وقال أبو عمرو بن الصلاح: "لكن النقاش مغري بالغرائب في تفسيره، فلهذا تكلموا فيه"، وقال الذهبي في معرفة القراء الكبار عن تفسيره: "وقد أتى فيه بالعجائب والموضوعات". ينظر تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (602/2)، وتاريخ الإسلام (36/8)، وسير أعلام النبلاء (124/12)، وميزان الاعتدال (520/3)، معرفة القراء الكبار (195/1) كلّهم للذهبي، وطبقات الشافعيين لابن كثير (293/1).

قد يتعجب القارئ من قول المصنّف هنا، حيث أثبت في الحديث السابق أنّ إسناد الظهر إلى الصخرة هو صفة لموسى، وليست صفة لله، ثمّ تناقض في هذا الأثر الذي جاء فيها أنّها صفة لله، وجعله مثل الحديث السابق، فقال: "وهذا الحديث في معنى الحديث الذي ذكرنا، ويشهد له"، وهذا عجب منه.

^٢ هذه الكلمة ليست في نص المخطوط، وقد أثبتتها لأنّ السياق يستوجبها، ولأنّ النسخ وإن ذهل عن إثباتها في

الحاشية فقد أخرج سهما في هذا الموضع ليثبت السقط .

^٣ حديث الدعاء دبر الصلوات المفروضة مشهور ، من دون قوله: "بيده الخير" ، إذ هو حديث متفق عليه من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، أخرجه البخاري في مواضع منها في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، في كتاب الأذان، باب الذكر بعد الصلاة برقم 844 (67/1)، ومسلم في مواضع منها في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب استحباب الذكر بعد الصلاة برقم 1338 (769/1).

وفي معناه ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: "تكون الأرض خبزاً واحدة، فيكفؤها الجبار بيده، كما يتكفؤ أحدكم خبزه في السفر، نزلاً لأهل الجنة" ^أ /ص - 299، وقد تأولوا ذلك على القدرة والملك، وهذا يوجب تأويل خلق آدم بيده.

وإن كانت هذه اللفظة "بيده الخير" مشتهرة في السنة أيضاً كحديث دعاء عرفة، وحديث دعاء السوق، وحديث أذكار الصباح والمساء...، بل جاءت في القرآن في قوله تعالى: ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعْزِزُ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ يَبْدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [آل عمران: 26].

وأما متن الحديث الذي فيه زيادة "بيده الخير" التي هي موضع الشاهد من إيراد المصنف للحديث، فقد رواها الطبراني في الدعاء (219/1)، وفي المعجم الكبير (392/20)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (103/1)، عن وزادة كاتب المغيرة عن المغيرة بن شعبة، ولكن حكم عليها الشيخ الألباني بالشذوذ لأن أغلب وأتقن الرواة عن وزاد لم يذكروها كما في السلسلة الضعيفة (209/12)، ورواها أيضاً البزار في مسنده (66/11، 440) عن يحيى بن عمرو بن مالك النكري عن أبيه عن أبي الجوزاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ إذا انصرف من صلاته قال.... الحديث، ثم أعلّه البزار فقال: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن ابن عباس إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد"، ولكن قال الهيثمي (103/10): "رواه البزار والطبراني بنحوه، إلا أنه زاد يحيى ويميت، ولم يقل بيده الخير، وإسنادهما حسن"، وفيه يحيى بن عمرو وهو ضعيف حتى كذبه حماد، كما عند الذهبي في ميزان الاعتدال (399/4)، والكاشف (372/2)، وعند الحافظ في التقریب (594/1). وأخرجه الروياني في مسنده (302/2) عن العلاء بن هلال الباهلي، حدّثه عن شهر بن حوشب، قال سألت أبا أمامة الباهلي بمسجد حمص، فقلت أنت سمعت رسول الله ﷺ يقول من قال في دبر صلاة.... الحديث، وأخرجه أيضاً الطبراني في الدعاء (216/1) عن أبان بن أبي عياش، عن أبي الجوزاء عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان إذا سلم قال.... الحديث. والذي يظهر لي أنّ الحديث بهذه الزيادة ثابت في الجملة عن ابن عباس أو عن أبي أمامة أو عن عائشة رضي الله عن الجميع لكثرة شواهد، والله تعالى أعلم.

أ متفق عليه من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ، أخرجه البخاري في كتاب الرقاق، باب يقبض الله الأرض يوم القيامة برقم 6520 (547/1)، ومسلم في كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب نزل أهل الجنة برقم 7057 (1164/1).

وفي معناه ما رُوي عن النَّبِيِّ ﷺ أنه قال: "يد الله على الجماعة ، فاتبعوا السَّواد الأعظم" ^١.

١ الحديث بهذا المتن وبزيادة "فاتبعوا السَّواد الأعظم" أخرجه الحاكم في المستدرک برقم 391 (188/1) عن ابن عمر رضي الله عنهما، وساق له طرق كثيرة بعده ممَّا اختلف فيها على المعتمر بن سليمان، ولم يحكم على الحديث صحةً ولا ضعفاً. وقال المناوي: قال ابن حجر في تخریج المختصر: حديث غريب ، خرَّجه أبو نعيم في الحلية ، واللالكائي في السنَّة ، ورجاله رجال الصَّحيح، لكنَّه معلول ، فقد قال الحاكم : لو كان محفوظاً حكمت بصحته على شرط الصَّحيح ، لكن اختلف فيه على معتمر بن سليمان على سبعة أقوال، فذكرها، وذلك مقتضى للاضطراب، والمضطرب من أقسام الضَّعيف". ينظر فيض القدير شرح الجامع الصغير (271/2). والمهم أنَّ اللَّفظ الذي ساق المصنِّف الحديث لأجله، والذي هو مدار البحث والشرح ، موجود في دواوين السنَّة، إذ اللَّفظ المشهور في هذا الحديث هو "يد الله مع الجماعة" أو "على الجماعة". وهذه الجملة وردت في عدَّة أحاديث، منها ما رواه النَّسائي في سننه في كتاب تحريم الدم، باب قتل من فارق الجماعة، عن يزيد بن مردانيه، عن زياد بن علاقة، عن عرفجة بن شريح، رفعه برقم 4025 (1235/1)، ورواه الترمذي في سننه في كتاب أبواب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة عن ابن طاووس، عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنهما برقم 2166 (1869/1)، وقال: "هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث ابن عباس إلا من هذا الوجه"، كما رواه أيضاً برقم 2167 (1869/1) عن سليمان المدني، عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر، وقال فيه: "حديث غريب من هذا الوجه، وسليمان المدني هو سليمان بن سفيان". كما رواه ابن حبان في صحيحه عن يحيى بن أيوب عن زياد بن علاقة بنفس إسناد الترمذي برقم 4577 (437/10، 438)، ورواه الحاكم في المستدرک (188/1)، وساق له طرق كثيرة بعده، ممَّا اختلف فيها على المعتمر بن سليمان، وذكر أنَّ الحديث مع هذا الاختلاف لا بدَّ أن يكون له أصل بأحد أسانيده ، وذكر له شواهد كثيرة. وأمَّا حكم الحديث ، فقد وثَّق الهيثمي إسناد حديث عرفجة الذي رواه الطبراني ، كما في الجمع برقم 9123 (221/5) ، وقال عن حديث ابن عمر رضي الله عنهما برقم 9100 (218/5): "أنَّه روي بإسنادين رجال أحدهما ثقات، رجال الصحيح، ماعدا مرزوق مولى آل طلحة وهو ثقة"، وممَّا يعلم أنَّ ذكر ابن حبان لحديث عرفجة في الصحيح دليل على تصحيحه له. فالخلاصة أنَّ حديث عرفجة أقلُّ أحواله أنَّه حسن، وكذا حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وأمَّا حديث ابن عمر رضي الله عنهما، فقد اختلف في إسناده كما عند الحاكم في المستدرک (190/1) على سبعة أوجه، ولكنه ممَّا يكون له أصل في الجملة، خاصة مع الشواهد الكثيرة، وقد قال المباركفوري في تحفة الأحوذى (322/6) عن حديث ابن عمر رضي الله عنهما: "وهو حديث ضعيف، ولكن له شواهد". وأمَّا الجملة المذكورة في المتن، فلها أصل عن النَّبِيِّ ﷺ بلا شك، بل النَّصوص النبويَّة التي تأمر بالاجتماع، والتي تنهى عن الفرقة، كلُّها تدلُّ عليها، وتشير إلى معناها. والله تعالى أعلم .

وروى أبو القاسم بإسناده عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ قال: "يد الله مع القاضي حين يقضي، ويد الله مع القاسم حين يقسم" ^١. وقد تأولوا ذلك على معنى النصر والمعونة.

١ أخرجه أحمد في مسنده (495/38)، والشاشي في "مسنده" (84/3)، والبيهقي في الأسماء والصّفات (137/1) عن ابن لهيعة، عن عبيد الله بن أبي جعفر، عن عمرو بن الأسود، عن أبي أيوب الأنصاري، وفيه عبد الله بن لهيعة ضعيف مع الصدق، اختلط عند احتراق كتبه، أو لعله أصابته كما في ميزان الاعتدال (475/2)، والكاشف (590/1)، والتقريب (319/1)، ولكن هذا الإسناد حسن، لأنّ الراوي عن ابن لهيعة هو عبد الله بن المبارك كما في رواية أحمد في المسند، وهو ممن قوّى بعض الأئمة روايته عنه، كأحمد والفلاس وعبد الرحمن بن مهدي وأبي زرعة الرازي وابن معين في رواية وأحمد بن صالح المصري، وابن عدي، لأنّ ابن المبارك كان يتتبع أصوله، ولأنّ سماعه منه قدّم. ينظر شرح علل الترمذي (137/1) إلى (139)، والتقريب (319/1). ولهذا قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (193/4): "رواه أحمد وفيه ابن لهيعة، وحديثه حسن، وفيه ضعف". كما أنّ للحديث شاهداً رواه البزار في مسنده (272/8) عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "إن الله مع القاضي ما لم يجُر"، أو قال: "يد الله مع القاضي ما لم يجُر".

وقد تقدّم الكلام ^أ عليه ^إ. وفي معناه ما رُوي عن النبي ﷺ أنّه قال: "والَّذي نفسي بيده لو أنّ فاطمة سرقت لقطعتها" ^د. "والذي نفسي بيده لوددت أني أقتل في سبيل الله" ^ن. وفي معنى ذلك ما رُوي في ذكر اليمين نحو قوله: "يخرج كلّ طيبٍ في يمينه" ^و.

١ جاء في الحاشية: "في الأصل عليه الكلام".

٢ ينظر الجزء المطبوع من إبطال التّأويلات (353/1 إلى 357).

٣ حديث متفق عليه من رواية عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها، وفيه: "أمّا بعد، فإنّما أهلك التّاس قبلكم أنّهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، والذي نفس محمد بيده ، لو أنّ فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها" أخرجه البخاري في مواضع منها في كتاب المغازي، باب مقام النبي صلى الله عليه وسلم بمكة زمن الفتح برقم 4304 (325/1)، ومسلم في مواضع منها في كتاب الحدود باب قطع السارق الشريف وغيره، والنهي عن الشفاعة في الحدود برقم 4411 (976/1).

٤ متفق عليه، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه البخاري في عدّة مواضع منها في كتاب الجهاد والسير باب تمني الشهادة برقم 2797 (225/1)، ومسلم في كتاب الإمارة ، باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله برقم 4859 (1014/1).

٥ متن الحديث تاما هو "إنّ الله تعالى خمر طينة آدم أربعين ليلة، أو قال أربعين يوماً، ثمّ قال بيده فيه، فخرج كلّ طيب في يمينه، وخرج كلّ خبيث في يده الأخرى، ثمّ خلط بينهما، ثمّ خلق منها آدم، فمن ثمّ يُخرج الحيّ من الميت، ويُخرج الميت من الحيّ، يُخرج المؤمن من الكافر، ويُخرج الكافر من المؤمن". وقد أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبير (10/1)، عن سلمان الفارسي عن ابن مسعود موقوفاً، وأخرجه الفريابي في القدر برقم 10، 11، 12، 13 (36/1، 37)، مع ترجيح الرواية عن سلمان، بل جعلها في الرواية الأخيرة عنه بلا شك، ورواه الطبري في التفسير (310/5، 311)، وأبو الشيخ في العظمة (1546/5)، والبيهقي في الأسماء والصفات برقم 716، 717 (150/2، 151)، كلّهم بترجيح الرواية عن سلمان الفارسي رضي الله عنه موقوفاً عليه. ورواه ابن أبي حاتم في التفسير برقم 3367 (627/2)، عن سلمان عن عمر من قوله أيضاً، ورواه غيرهم. والخلاصة أنّ الحديث موقوف عند الجميع، ومن رفعه فقد وهم، كما قرّره الدارقطني في العلل (338/5)، وهو من رواية سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن ابن مسعود، أو سلمان الفارسي، أو عمر، فمداره إذن على سليمان التيمي. فالإسناد ظاهره السّلامة، لسّلامة رواته، وإن كان فيه بعض أمارات الاضطراب، لاختلافهم بين سلمان وابن مسعود

وقد تقدّم الكلام عليه ^١. وقد تأوّلوه على ظهور فعلٍ من بعض خلقه من الملائكة، أضيف إليه على معنى أنّه عن أمره، وهذا يوجب تأويل خلقه بيده على أنّه يد بعض خلقه من الملائكة ^٢. وفي معناه قوله: "ما

وعمر، وقد ضعّف إسناده العراقي كما في تخريج الإحياء (1637/1)، وحكم على الحديث بالبطلان، وكذا ضعّفه الفتني في تذكرة الموضوعات (13/1)، والشوكاني في الفوائد المجموعة (451/1)، وعزى فيه الحكم بالضعف للفيروزآبادي في المختصر على تخريج الإحياء. والظاهر أنّ الذين ضعّفوه، إنّما قصدوا المرفوع، وقد أشار البيهقي في الأسماء والصفات (151/2)، والدارقطني كما مرّ، أنّه لا يصح رفعه، وأمّا الموقوف، فقد جنح الدارقطني أنّه صحيح، لأنّ إسناده في غاية الجودة والحسن، قد أخرج لرجاله أصحاب الكتب الستة. وقد أشار البيهقي إثر ذكره للحديث، أنّ سلمان الفارسي رضي الله عنه قد أخذ مثل هذا عن أهل الكتاب قبل أن يُسلم. فلعلّ هذا الحديث يكون ممّا أخذ عن أهل الكتاب، لأنّه لم يرفعه أحد كما مرّ، ولأنّ المقصود منه هو إثبات الاختلاف بين بني آدم في طبائعهم، فمنهم الطيب ومنهم الخبيث، وهذا ممّا يسوغ أخذه عن أهل الكتاب، والله تعالى أعلم.

^١ ينظر الجزء المطبوع من إبطال التآويلات (172/1 إلى 182).

^٢ قال الإمام ابن تيمية -رحمه الله-: "ثبوت ما أثبتته الدليل من هذه الصفات لم يوجب حاجة الربّ إليها، فإنّ الله سبحانه قادر أن يخلق ما يخلقه بيديه، وقادر أن يخلق ما يخلقه بغير يديه، وقد وردت الأثارة من العلم بأنّه خلق بعض الأشياء بيديه، وخلق بعض الأشياء بغير يديه...."، ثمّ نقل -ابن تيمية- أثر الإمام الدارمي في تفضيل البشر على الملائكة، لأنّ الله خلق أباهم آدم بيده، وفضّلهم بقوله سبحانه "لن أجعل صالح ذرية من خلقت بيدي، كمن قلت له كن فكان". ينظر بيان تلبس الجهمية (220/3). فينبغي التنبيه على أنّ هذا التخصيص لآدم وغيره، هو لمزيد تكريم وتشريف وتعظيم، لحكمة يعلمها سبحانه وتعالى، خصّ هذه الأربعة، بأنّه خلقها بيده، ولم يجعل خلقها بكلمة كن كسائر المخلوقات، فلا يجوز الخوض في تفصيل معاني هذا التخصيص، وكيفيته، بل يجب التسليم به، مع تنزيه الله تعالى عن كل نقص وعيب وتشبيه.

قال الإمام عثمان بن سعيد الدارمي في الرد على من أنكر أنّ الله خلق آدم بيده التي هي يد الصّفة: "ثمّ إنّنا ما عرفنا لآدم من ذريته ابناً أعقّ ولا أحسد منه، إذ ينفي عنه أفضل فضائله وأشرف مناقبه، فيسوّيه في ذلك بأحسن خلق الله، لأنّه ليس لآدم فضيلة أفضل من أنّ الله خلقه بيده، من بين خلّاقه، ففضّله بما على جميع الأنبياء والرسل والملائكة، ألا ترون موسى حين التقى مع آدم في المحاورّة، احتجّ عليه بأشرف مناقبه فقال: أنت الذي خلقتك الله يده، ولو لم تكن هذه مخصوصة لآدم دون من سواه ما كان يخصّه بها فضيلة دون نفسه" ينظر. "نقض الدارمي على بشر المريسي" (255/1). والله أعلم.

تصدق أحدًا بصدقة من طيبٍ إلا أخذها الرحمن بيمينه، وإن كانت تمرّة، فترى في كفّ الرحمن حتى تكون أعظم من الجبل" ^أ. وقد تأولوا اليمين هاهنا بمعنى النعمة والفضل، وهو أن يتفضل عليه بقبول ذلك، وبضاعف الثواب، والمراد بالكفّ القدرة. وقد تقدّم الجواب عن ذلك ^د، وفي معنى قوله ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ ^ج /ص 300/. وفي معناه ما روى أبو هريرة عن النبي ﷺ قال: "يد الله ملأى لا يغضبها نفقة، سحّاء الليل والنهار، منذ خلق السموات والأرض" ^و، وقد تأولوه على أنّ المراد باليد القدرة،

١ جاء في الحاشية: "في الأصل واحد".

١ الحديث رواه أصحاب الكتب الستة وغيرهم بألفاظ متغايرة، وأصله متفق عليه، فقد أخرجه البخاري في كتاب الزكاة، باب الصدقة من كسب طيب برقم 1410 (111/1)، وتعليقًا في كتاب التوحيد باب قول الله تعالى: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ ^٤ المعارج: ٤ برقم 7430 (618/1)، وأخرجه مسلم في عدّة مواضع في كتاب الزكاة باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وترتيبها، منها برقم 2342 و 2343 و 2344 و 2345 (838/1) من حديث أبي هريرة ^{هـ}.

د ينظر الجزء المطبوع من إبطال التأويلات (180/1 إلى 182).

ن سورة الزمر: الآية [67].

و متفق عليه، أخرجه البخاري في عدّة مواضع، منها في كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ ^٧ هود: ٧ برقم 4684 (389/1)، وفي كتاب التوحيد في باين. باب قول الله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدِي﴾ ^{٧٥} ص: ٧٥ برقم 7411 (617/1)، وفي باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ ^٧ هود: ٧ برقم 7419 (618/1)، ومسلم برقم 2308 وبرقم 2309 (835/1)، كلهم عن أبي هريرة ^{هـ}. وتتمّة الحديث "أرأيتم ما أنفق منذ خلق السموات والأرض، فإنه لم يغض (ينقص) ما في يمينه، قال: "وعرشه على الماء، ويده الأخرى الميزان يخفض ويرفع".

وقوله: "لا يغيضها نفقة" أي نعمة الله وأياديه. وقد تقدّم الكلام على ذلك. ^١ وفي معناه قوله: "اليد الأخرى فيها الميزان يخفض ويرفع" ^١، وقد تأولوه على العدل والفضل، وأنه إذا بسط نعمه وفضله لم ينقص مما في قدرته شيء.

وفي معناه ما روى الحسن عن النبي ﷺ أنه قال: "ما التقت فتتان قطّ إلا وكفّ الله بينهما، فإذا أراد أن يهزم إحدى الطائفتين أمال كفه عليها" ^٢.

^١ ينظر مثلاً الجزء المطبوع من إبطال التأويلات (117/1، 118)، (307/1 إلى 324).

^٢ الحديث تابع لما قبله وقد سبق تخريجه.

هذا الحديث عن الحسن مرفوعاً لم يورده إلا ابن قتيبة في عيون الأخبار (253/1) عن محمد بن عبيد، عن معاوية، عن أبي إسحاق، عن عون، عن الحسن مرفوعاً، والظاهر أنّ كلمة "عون" خطأ من النسخ، وأنّ الصّحيح "ابن عون" لأنّ عون بن أربطبان مولى مزينة، والد عبد الله بن عون، لم يرو إلا عن أبيه عن عمر، ولم يرو عنه إلا ابنه عبد الله بن عون. وأمّا رجال الإسناد، فمحمد بن عبيد، هو أبو عبد الله محمد بن عبيد بن عبد الملك الأسدي الهمداني الجلاب، إمام ثقة كما في الكاشف (198/2)، وتهذيب التهذيب (330/9)، وتقريب التهذيب (495/1). ومعاوية هو ابن عمرو بن المهلب بن عمرو بن شبيب الأزدي ثقة كما في الكاشف (276/2)، وتهذيب التهذيب (215/10)، وتقريب التهذيب (538/1). وأبو إسحاق الفزاري هو إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء بن خارجة الكوفي ثقة حافظ كما في الكاشف (220/1)، وتاريخ الإسلام (798/4)، وتهذيب التهذيب (151/1)، وتقريب التهذيب (92/1). وأمّا ابن عون فهو أبو عون عبد الله بن عون بن أربطبان البصري ثقة ثبت كما في الكاشف (582/1)، وتاريخ الإسلام (101/4)، وتهذيب التهذيب (346/5)، وتقريب التهذيب (317/1)، عن الحسن البصري وهو أشهر من نار على علم.

وقد أورد المصنّف في نفس الكتاب شاهداً له من حديث أبي القاسم، قال نا القاضي ابن عمر بن سنيك، قال نا محمد بن محمد بن سليمان الواسطي، نا سويد بن سعيد الحدثاني، نا معتمر بن سليمان، عن جعفر بن الزبير الشامي، عن القاسم أبي عبد الرحمن، عن أبي أمامة أنّ رسول الله ﷺ قال: "ما التقى صفّان قطّ إلا كان كفّ الرحمن جلّ اسمه بينهما، فإذا أراد أن يهزم إحدى الطائفتين أمال كفه نحوه، وانكفأ". ينظر الجزء المطبوع من إبطال التأويلات (458/1). ولكن جعفر بن الزبير متروك ساقط كذبّه شعبة كما في الكاشف (294/1)، وميزان الاعتدال (406/1)، وتهذيب التهذيب (90/2)، وتقريب التهذيب (140/1).

كما ورد معنى هذا الحديث، ولكن موقوفاً على بعض الصحابة وهو ما أخرجه ابن أبي حاتم عن أبي زرعة الرازي عن شُعيب بن يوسف النسوي، عن معاذ بن هشام الدستوائي، عن أبيه، عن علي بن الحكم البناي، عن أبي صفوان، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو، قال: "ما التقى صفان إلا بينهما يد الله، فإذا أمالها على هؤلاء انهزموا هؤلاء وإذا أمالها على هؤلاء انهزموا هؤلاء" - على لغة أكلوني البراغيث -، ثم قال قلت لأبي زرعة يسمي أبو صفوان هذا؟ قال: لا يسمي، ثم سألت أبي، عن أبي صفوان هذا. فقال: هو حميد بن قيس الأعرج المكي. ينظر العليل لابن أبي حاتم (449/3)، وفيه معاذ بن هشام الدستوائي، صدوق ربما غلط، كما في الكاشف (274/2)، وميزان الاعتدال (133/4)، وتهذيب التهذيب (196/10)، وتقريب التهذيب (536/1). فأرجو أن يكون هذا الأثر حسناً، ولكن أخشى أن يكون هذا الخبر مما نقله عبد الله عن أهل الكتاب، لعلمنا أنه أصاب يوم اليرموك زاملتين - أي حمل بعيرين - من كتب أهل الكتاب، فكان يحدث بها، وقد جاء في الإرشاد للخليلي (553/1) عن عامر الشعبي، أنه قال لعبد الله بن عمرو: "حدثني ما سمعت من رسول الله ﷺ ولا تحدثني عن السفطين". ثم قال الخليلي: "قال علي بن المديني: أراد بالسفطين، كتباً أصابها يوم اليرموك".

وأما حكم حديث الباب المرفوع، فهو ضعيف لأن فيه علتين. الأولى أن الحديث مرسل لأن الحسن بن يسار البصري لم يدرك النبي ﷺ، فقد ولد في زمن عمر، وتوفي سنة 110 هـ كما في الكاشف (324/1)، وسير أعلام النبلاء (563/4)، وتهذيب التهذيب (263/2). وقد جعل بعض العلماء مراسيل الحسن من أضعف المراسيل، لأنه لم يكن يبالي بمن يحدث من الضعفاء والمتروكين، قال الإمام أحمد: "ليس في المرسلات أضعف من مراسيل الحسن وعطاء بن أبي رباح، فإنهما يأخذان عن كل"، وقال ابن سعد: قالوا ما أرسل الحسن ولم يسنده فليس بحجة". ينظر شرح علل الترمذي لابن رجب (290/1).

والعلة الثانية هي شدة غرابة الحديث، فمثل هذا الحديث المسلسل بالأئمة، من العجيب أن لا ينقله إلا ابن قتيبة فقط، ثم إنه - رحمه الله - على كثرة تأليفه وتنوعها، لا ينقله في كتبه في العقائد أو الأحاديث أو الأحكام، بل ينقله في كتاب عيون الأخبار الذي هو كتاب قصص وأخبار يتسلى بها القراء والمستمعون. ثم لا يوافقه على نقله أحد من أئمة الحديث في مصنفاتهم رغم سعيهم الحثيث وكثرة أسفارهم وشدة حرصهم على جمع الحديث النبوي ونقله. فهذا مما يجعله أشد غرابة، وقد كان السلف يمدحون المشهور من الحديث ويذمون الغريب منه في الجملة، وفي ذلك قال ابن المبارك: "العلم هو الذي يجيئك من هاهنا ومن هاهنا"، يعني المشهور، وقال أحمد: "شرّ الحديث الغرائب التي لا يعمل بها، ولا يعتمد عليها"، وقال أيضاً "إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون: هذا الحديث غريب أو فائدة، فاعلم أنه خطأ أو دخل حديث في حديث، أو خطأ من المحدث، أو ليس له إسناد، وإن كان قد روى شعبة وسفيان، وإذا سمعتم يقولون: لا شيء، فاعلم

وقد تأولوه على القدرة وإظهار التصرة . وفي معناه ما روى كعب أنه قال: " إنَّ السفينة تجري على كفتِّ الرحمن " ^١ . وتأولوه على أنَّها تجري بقدرته، وأنَّ الله هو المسيرُّ لها. وهذا يسقط فائدة تخصيص السفينة بذلك لأنَّ جميع الأشياء بقدرته . وفي معناه ما روى حكيم بن هشام أنَّ رجلاً قال يا رسول الله: " أبتدئ بالأعمال، أم قد مضى "، قال: " إنَّ الله لما أخرج ذريرة آدم من ظهره، أشهدهم على نفسه، ثمَّ أفاض بهم في كفيِّه، فقال: هؤلاء للحنة، وهؤلاء للنار " ^١ .

أنَّه حديث صحيح " . ينظر شرح علل الترمذي لابن رجب (408، 407/1)، والذي يظهر أنَّ أصل الحديث موقوف، وهو ممَّا نقله الصحابة عن أهل الكتاب كما سبق، والله تعالى أعلم.

١ أخرجه عبد الله في كتاب السنَّة (443/2) عن بقية بن الوليد، عن صفوان بن عمرو، عن شريح بن عبيد، عن كعب أنه كان يكره أن يجامع الرجل جاريتَه أو زوجته في السفينة ويقول إنَّها تجري على كفِّ الرحمن عتوجل " . وفيه بقية بن الوليد الكلاعي، صدوق مدلس تدليس التسوية، ولم يصرح بالسماع، فالإسناد إلى كعب ضعيف . ينظر الكاشف (273/1)، وميزان الاعتدال (331/1)، وتعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (49/1)، وتهذيب التهذيب (473/1)، وتقريب التهذيب (126/1) . ثمَّ على فرض صحة الإسناد، فإنَّ المتن يحتمل احتمالاً كبيراً أن يكون من الإسرائيليات لعلتين. الأولى لأنَّ كعب لم يرفعه للنبي ﷺ ولا لأحد من الصحابة، وهو تابعي . والثانية أنَّ كعب من علماء اليهود، وكان يحدث عن الكتب الإسرائيلية كثيراً، فهو أبو إسحاق بن ماتب الحميري المعروف بكعب الأحبار . ينظر تهذيب الكمال (189/24)، وسير أعلام النبلاء (489/3)، وتهذيب التهذيب (438/8)، والإصابة في تمييز الصحابة (342/9).

١ الحديث رواه جمع من محدِّثين، منهم أحمد في المسند برقم 17660 (206/29) في مسند عبد الرحمن بن قتادة السلمي، و الطبري في تفسيره (562/10)، والبيهقي في الأسماء والصفات (148/2)، وابن حبان في صحيحه (50/2)، والحاكم في المستدرک (77/1)، ووافقه الذهبي، كما ذكره الهيثمي (186/7) وقال: " رواه أحمد ورجاله ثقات " . وقد وسم إسناده بالاضطراب، الحافظ ابن السكن، كما نقله عنه الحافظ ابن حجر في الإصابة (554/6) في ترجمة عبد الرحمن بن قتادة، ونصَّ على ذلك أيضاً الحافظ ابن عبد البر في الاستيعاب (251/2)، وقال الحافظ ابن حجر في تعجيل المنفعة (809/1): " وفيه اضطراب، قلت: وسبق إلى وصفه بذلك أبو علي بن السكن، واختلف فيه على راشد بن سعد، فقيل هكذا، وقيل عن راشد، عن عبد الرحمن بن قتادة، عن هشام بن حكيم، وقيل عن عبد الرحمن، عن أبيه وهشام، وقيل عن أبيه، عن هشام . وأخرجه ابن شاهين من طريق معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد، عن عبد الرحمن بن قتادة، وكان

وفي معنى ذلك ما رُوي عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: " فأقوم على يمين الرَّحْمَنِ مقامًا لا يقومه أحدٌ غيري " ^١.

من أصحاب النبي ﷺ ". وأعلّه الإمام البخاري في التاريخ الكبير (341/5) بأنّ قول قتادة "سمعت رسول الله "خطأ، وأنّ الصواب عن راشد، عن عبد الرحمن، عن هشام. و لكن مع هذا الاضطراب في الإسناد، فقد جاء معنى الحديث عن عدّة من الصّحابة رضي الله عنهم ، قال ابن كثير في التفسير (513/3): "والأحاديث في هذا كثيرة". وقال المباركفوري في مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (212/1): "وفي معنى الحديث عن عبد الرحمن بن قتادة السلمى عند أحمد والحاكم، وعن أنس عند أبي يعلى، وعن أبي موسى وأبي سعيد وابن عمر ومعاذ بن جبل وآخرين".

وقد كتب الشيخ أحمد شاكر بحثًا متمعنًا حول تخريج الحديث في تعليقه على تفسير الطبري: (244/13). ثمّ قال: " فمعنى الحديث صحيح، مروى عن جماعة من الصّحابة بأسانيد ليس فيها هذا الاضطراب".

ولكثرة شواهد الحديث عن الصّحابة والتابعين حسن إسناده أو صحّحه جمع من المحدثين، ولم يروا هذا الاضطراب مؤثّرًا في صحّته ، منهم الحاكم، وابن حبان، والذهبي، والهيثمي، كما سبقت الإشارة إليهم، ومنهم الشيخ الألباني كما في السلسلة الصحيحة (113/1)، والشيخ شعيب الأرنؤوط كما في مسند أحمد (206/29)، والله تعالى أعلم .

١ أخرجه عن ابن مسعود الإمام أحمد في مسنده (329/6)، والدارمي في مسنده في كتاب الرقاق، باب في شأن الساعة ونزول الرب تعالى برقم 2842 (1845/3)، وابن جرير في التفسير (49/15)، والطبراني في "الكبير" (80/10)، والحاكم في المستدرک (430/2)، ثمّ قال: "صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، وأبو نعيم في الحلية (238/4) عن علي بن الحكم البناني، عن عثمان بن عمير، عن إبراهيم، عن علقمة والأسود، عن ابن مسعود قال: جاء ابننا مليكة إلى النَّبِيِّ ﷺ فقالا: إنّ أمنا كانت تُكرم الرّوج، وتعطف على الولد - قال: وذكر الضّيف - غير أنّها كانت وأدت في الجاهليّة، قال: أمكما في النّار، فأديرا والشّر يُرى في وجوههما، فأمر بهما فرُذا فرجعا والسّرور يُرى في وجوههما، رجيا أن يكون قد حدث شيء، فقال: أمّي مع أمكما، فقال رجل من المنافقين: وما يعني هذا عن أمّه شيئًا، ونحن نطأ عقبه. فقال رجل من الأنصار - ولم أر رجلاً قطّ أكثر سؤالاً منه -: يا رسول الله، هل وعدك ربك فيها أو فيها؟ قال: فظنّ أنّه من شيء قد سمعه، فقال: ما سألته ربّي وما أطمعني فيه، وإني لأقوم المقام المحمود يوم القيامة، فقال الأنصاري: وما ذاك المقام المحمود؟ قال: "ذاك إذا جيء بكم عراءً حفاةً غرلاً، فيكون أول من يكسى إبراهيم عليه السلام، يقول: اكسوا خليلي، فيؤتى بربطين بيضاوين فيلبسهما، ثمّ يقعد فيستقبل العرش، ثمّ أوتى بكسوتي فألبسها، فأقوم عن يمينه مقامًا لا يقومه أحدٌ غيري، يغبطني به الأولون والآخرون... الحديث. وفيه عثمان بن عمير أبو اليقظان البجلي الكوفي منكر الحديث كما في الكاشف (11/2)، وميزان الاعتدال (50/3)، وتهذيب التهذيب (145/7)، وتقريب التهذيب (386/1). وتعقب الذهبي الحاكم فقال: "لا والله، فعثمان ضعفه الدارقطني، والباقون ثقات" كما في مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرک الحاكم (833/2). وقال الحافظ ابن كثير في "التهذيب" (452/19): تفرد به أحمد وهو غريب جدًا. وقال الهيثمي في "المجمع" (362/10): رواه أحمد والبخاري وفي

وقد تأولوه على يمين عرش الرحمن، وقد سبق الجواب عن ذلك في موضعه ^أ هـ. وفي معناه ما روى أبو هريرة/ص 301/ عن النبي ﷺ قال: "إذا كان يوم القيامة مدّ الله الأرض مدّ الأديم حتى لا يكون لبشر من الناس إلا موضع قدمه، فأكون أول من أدمى، وجبريل عن يمين الرحمن" ^د.

أسانيدهم كلهم عثمان بن عمير وهو ضعيف . وضعّف الحديث من المتأخرين الشيخ أحمد شاكر كما في تخرّج المسند (31/4)، والشيخ شعيب الأرنؤوط كما في تخرّج المسند في حاشيته (330/6)، والشيخ سليم أسد كما في تخرّج مسند الدارمي (1845/3)، وقال الشيخ مقبل في الشفاعة (43/1): "عثمان بن عمير رديء المذهب، كان يؤمن بالرجعة كما في الميزان وتهذيب التهذيب، فمثل هذا لا يصلح في الشواهد والمتابعات، لاسيما وقد قال الدارقطني: متروك"، والله تعالى أعلم.

ينظر إبطال التأويلات (الجزء المطبوع) (181/1).

آ جاء في حاشية المخطوط: "إذا ساقطة من الأصل".

د لم أجد هذا الحديث مرويًا عن أبي هريرة رضي الله عنه في دواوين السنّة، وأخشى أن يكون عزوه إلى أبي هريرة وهلمّ أو سهوًا من المصنّف، لأنّ المصنّف جعل أصل كتابه للردّ على مشكل الحديث لابن فورك، فمنهجه التقل من كتابه من أجل الردّ عليه، بل أجدّه لا يُتعب نفسه في الرجوع إلى كتب السنّة لضبط الأحاديث التي يرويها ابن فورك وألفاظها، بل ينقلها عنه، ولو كان في بعض ألفاظها خلاف لما هو مضبوط في كتب السنّة وقد ذكرها ابن فورك في كتابه (439/1) هكذا: "وكذلك معنى ما روي عن أبي هريرة أنّ رسول الله ﷺ قال: إنّ على يمين الرحمن منابر وكراسي عليها رجال"، وكذلك قوله رضي الله عنه: "إذا كان يوم القيامة مدّ الله الأرض مدّ الأديم حتى لا يكون لبشر من الناس إلا موضع قدمه... الحديث"، فذكر حديثًا عن أبي هريرة رضي الله عنه ثمّ عقّبه بهذا الحديث في آخره، عازيا إيّاه للنبي صلى الله عليه وآله، فالظاهر أنّه وقعت هفوة فانتقل نظر المصنّف من الحديث الأوّل إلى الحديث الثاني من بعد لفظة "قال" فأسند الحديث إلى أبي هريرة خطأ، والله تعالى أعلم. وأمّا تخرّج متن الحديث فقد أخرجه جمع من أهل الحديث، وقد جمع طرقه الحاكم في المستدرک (33/5، 34) فقال عن إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن علي بن حسين زين العابدين عن جابر رضي الله عنه أنّ رسول الله ﷺ قال: "ثمّدّ الأرض يوم القيامة مدًّا لعظمة الرحمن، ثم لا يكون لبشر من بني آدم إلا موضع قدميه، ثمّ أدمى أول الناس فأحرّ ساجدًا ثمّ يؤذن لي، فأقوم، فأقول: يا ربّ أخبرني هذا، لجبريل، وهو عن يمين الرحمن، والله ما رآه جبريل قبلها قطّ، إنك أرسلته إليّ، قال: وجبريل ساكت لا يتكلّم حتى يقول الله: صدق، ثمّ يؤذن لي في الشفاعة فأقول: يا ربّ عبادك عبدوك في أطراف الأرض، فذلك المقام المحمود".

ثمّ قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقد أرسله يونس بن يزيد ومعمر بن راشد، عن الزهري، ثمّ ذكره الحاكم مرسلاً من حديث معمر عن الزهري عن علي بن الحسين قال: قال رسول الله

وفي معناه ما رُوي عن النبي ﷺ قال: "يجاء بهم يوم القيامة، فيوقفون على جسر جهنم، فمن كان مطواعاً لله، تناوله الله بيمينه حتى ينجيه" وقد تأولوه على الرحمة "أه".

... الحديث "، ثم ذكره من حديث يونس، عن الزهري، عن علي بن الحسين، أنّ رجلاً من أهل العلم، ولم يسمه، ووافقه الإمام الذهبي على حكمه على الحديث. وقد رجّح كثير من المحدثين رواية الإرسال على الوصل، لأنّها من رواية معمر ويونس بن يزيد، ولأنّ رواية إبراهيم بن سعد عن جابر، جاءت في طريق أخرى مثل رواية يونس بن يزيد، كما عند أبي نعيم في "الحلية" (145/3)، فقال عن محمد بن جعفر الوركاني، ثنا إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن علي بن الحسين، أخبرني رجل من أهل العلم أنّ النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: "...وذكر الحديث"، ثم قال أبو نعيم: "صحيح، تفرد بهذه الألفاظ علي بن الحسين، لم يروه عنه إلاّ الزهري، ولا عنه إلاّ إبراهيم بن سعد، وعلي بن الحسين هو أفضل وأتقى من أن يروه عن رجل لا يعتمد عليه فينسبه إلى العلم، ويطلق القول به". و لكن نسبة الراوي إلى العلم لا تكفي في توثيقه عند المحدثين، كما هو معلوم في شروط الراوي.

قال ابن كثير في التفسير (110/5): "هذا الحديث مرسل"، وقال ابن حجر في "الفتح" (427/ 11): وعن جابر عند الحاكم من رواية الزهري عن علي بن الحسين عنه، واختلف فيه على الزهري، فالمشهور عنه أنه من مرسل علي بن الحسين، كذا أخرجه عبد الرزاق عن معمر، وقال إبراهيم بن سعد عن الزهري، عن علي، عن رجال من أهل العلم، أخرجه ابن أبي حاتم، وحديث جابر في ذلك عند مسلم من وجه آخر عنه . اهـ

وقد حاول بعض العلماء تحسين الحديث لجلالة من أرسله أو لشواهد، مع العلم أنّ المرسل من أقسام الضعيف، وأنّ الروايات الموصولة عن جابر ﷺ من غير إبهام خاطئة أو شاذة، قال ابن حجر في فتح الباري (400/08) "ورجاله ثقات، وهو صحيح إن كان الرجل صحابياً"، وقال أيضاً (376/11): "ورجاله ثقات إلاّ أنّه اختلف على الزهري في صحابيه"، وقال الشوكاني في فتح القدير (496/5): "وأخرج الحاكم، قال السيوطي بسند جيد عن جابر"، وقال البوصيري في إتحاف الخيرة (193/8): "رواه الحارث بن أبي أسامة ورواته ثقات".

١ هذا الحديث عن بشر بن عاصم أو عن عمر بن الخطاب أخرجه جمع من أهل الحديث بعدة روايات، منها ما أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (39/2) وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (230/3) عن سويد بن عبد العزيز، حدثنا سيار أبو الحكم عن أبي وائل شقيق بن سلمة: قد استعمل عمر بن الخطاب بشر بن عاصم قال الهيثمي في مجمع الزوائد (206، 205/5): "رواه الطبراني، وفيه سويد بن عبد العزيز، وهو متروك". ومنها ما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنّف (420/6)، عن فضيل بن غزوان، عن محمد بن الراسبي، عن بشر بن عاصم به ومنها مارواه أبو بكر المروزيّ مرسلًا كما في أخبار الشيوخ وأخلاقهم (97/1)، قال سمعت زياد بن أيوب يقول: حدّثنا أبو سفيان الحميري، عن الضحّاك بن حمرة، قال استعمل عمر بن الخطاب ﷺ رجلاً على الصدقات... الحديث، لأنّ الضحّاك صغير من الطبقة السادسة أرسل عن صغار الصحابة، فكيف يشهد كبارهم، كما في تهذيب التهذيب (443/4) والتقريب (279/1)، ومنها ما رواه ابن قانع كما في معجم الصحابة (297/2)، وأحمد بن منيع عن سريج بن التّعمان، ثنا حشرج بن نباتة، عن هشام بن حبيب، عن

وفي معناه حديث أبي موسى: "إنَّ الله يوم خلق آدم، قبض قبضتين، فقال هؤلاء في الجنة ولا أبالي،
وهؤلاء أصحاب النار ولا أبالي" ^أ.

بشر بن عاصم، عن أبيه الحديث، ومنها ما رواه عبد بن حميد: ثنا حجاج بن منهال، ثنا حماد بن سلمة، أبا عبيد الله بن العيزار، عن رجل من أهل الشام "أن عمر أراد أن يستعمل بشر بن عاصم. ينظر إتخاف المهرة (398/5)، والمطالب العالية (590/9، 591)، ثم قال ابن حجر: "قال ابن منده: قول من قال فيه عن بشر بن عاصم عن أبيه وهم لا يصح"، ومنها ما رواه عبد الله بن الوليد الوصافي، حدثنا عبد الله بن عبيد بن عمير، عن أبيه، قال: قال رسول الله... الحديث، كما في التخويف من النار (76/1)، ثم قال ابن رجب: "الوصافي لا يحفظ الحديث، كان شيخاً صالحاً رحمه الله. ومنها ما رواه ابن منده في معرفة الصحابة (226/1)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (390/1) عن عمار بن أبي يحيى، عن سلمة بن تميم، عن عطاء بن أبي رباح، عن عبد الله بن سفيان، -وقال أبو نعيم عن بشر- قال: بعث عمر... الحديث، ثم قال ابن منده "هذا حديث غريب من رواية عمر بن الخطاب، عن بشر، لم نكتبه إلا من هذا الوجه". والذي يظهر من كثرة أسانيد هذه الروايات ولو ضعيفة، أن الحديث يترقى إلى درجة الحسن لغيره ببعض أسانيد، لأنها ليست شديدة الضعف، قال ابن حجر في المطالب العالية (591/9): "فهذه أسانيد يُقَوَّى بعضها بعضاً"، وقال المنذري في الترغيب والترهيب (114/3) بعد إيراده بعض الأحاديث: "ويأتي أحاديث نحو هذه في الباب بعده إن شاء الله تعالى"، وقال صاحب كنز العمال: "وسويد بن عبد العزيز متروك، ولكن له طرق أخرى تأتي في مسند بشر". وقد ضعف الحديث الشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة (293/5)، وفي ضعيف الترغيب والترهيب (67/2)، ولم يذكر إلا علة الإسناد الثالث، وأخشى أن لا يكون الشيخ قد اطلع على جميع طرقه، والله تعالى أعلم.

أخرج الحديث ابن أبي عاصم في السنة (89/1)، والبراز كما في كشف الأستار (21/3)، ثم قال البزار: "لا نعلم أحداً رواه بهذا اللفظ إلا أبو موسى"، وأخرجه أيضاً الطبراني في المعجم الأوسط (149/9)، والآجري في الشريعة (758/2)، وغيرهم، عن أبي رجاء الكلبي روح بن المسيب، قال: حدثنا يزيد الرقاشي، عن غنيم بن قيس، عن أبي موسى الأشعري به، وروح بن المسيب يروي الموضوعات كما في المغني في الضعفاء (234/1)، وميزان الاعتدال (61/2)، ولسان الميزان (486/3)، وي زيد بن أبان الرقاشي ضعيف جداً، في حديثه نكارة كما في الكاشف (380/2)، والمغني في الضعفاء (418/4)، وميزان الاعتدال (418/4)، وتهذيب التهذيب (309/11)، وتقريب التهذيب (599/1).

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (186/7): "رواه البزار والطبراني في الكبير والأوسط، وفيه روح بن المسيب، قال ابن معين صويلح، وضعفه غيره". ولكن لجمل الحديث وألفاظه شواهد كثيرة في السنة بمعناه سواء ما جاء في الكف أو القبض، كما ورد متن القبضين أو ما في معناها في أحاديث كثيرة عن صحابة كثر، منهم أبو بكر الصديق، وعبد الرحمن بن قتادة السلمي، وسلمان الفارسي، وأنس ابن مالك، وأبو الدرداء، وأبو سعيد الخدري، وابن عمر، وحكيم بن حزام، ومعاذ بن جبل، قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (65/8) عن حديث القبضتين "هذا المعنى مشهور عن النبي ﷺ من وجوه متعددة"، وقال ابن كثير في تفسيره (513/3): "والأحاديث في هذا كثيرة"، وصحح أسانيد العقبلي في الضعفاء (51/2)،

فقيل: "وقد روي في القبضتين أحاديث بأسانيد صالحة"، وقد جمع معظم أحاديث القبضتين مع عزوها لمظانها الهيثمي في مجمع الزوائد (7/120، 185 إلى 187)، وابن الوزير في العواصم والقواصم (6/237 إلى 241) ثم قال: "فهذه عشرة أحاديث تواردت على معنى واحد، فلا شك في صحته"، وسيأتي مزيد بيان هذه الروايات عند الحديث عن القبضتين. والله تعالى أعلم .

وقد تقدّم الكلام على ذلك ^١.

قد ذكر أبو إسحاق ^١ في تعاليقه على كتاب العلل للخلال :

"فأما قوله: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ ^D هو القوّة، وقوله: "خلق آدم بيده وكتب التوراة بيده ، وغرس الفردوس بيده"، دلالة أنّ السماء بقوّة ^N.

وقال في موضع آخر: "لما قال في آدم بيدي"، علمت أنّه بخلاف ما أراد في السماء هـ.

^١ ينظر الجزء المطبوع من إبطال التأويلات (1/175 إلى 180).

^١ هو شيخ الحنابلة أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عمر بن حمدان بن شاقلا البغدادي البزاز، لثان إماماً في الأصول والفروع، سمع من دعلج بن أحمد السجزي، وأبي بكر الشافعي، وأبي عليّ ابن الصوّاف، وتفقه على أبي بكر عبد العزيز غلام الخلال، لم يطل عمره، ومات في رجب سنة 369هـ، وله أربع وخمسون سنة. ينظر طبقات الحنابلة (2/128)، وسير أعلام النبلاء (12/341) وتاريخ الإسلام (8/300). وكانت له نقول و بعض التعليقات على بعض كتب شيخه غلام الخلال، وعلى كتاب العلل لشيخه الخلال، نقل بعضها أبو يعلى في مواضع من كتابه هذا ومن أمثلتها هذا الموضع، ومنها قوله: " وهذا جواب أبي بكر رأيته في تعاليق أبي إسحاق عنه"، قال أبو بكر عبد العزيز في تعاليق أبي إسحاق عنه " ينظر مثلاً الجزء المطبوع من إبطال التأويلات (1/159، 232)، سورة الذاريات : الآية [47].

^N أي لما أضاف اليد ونماليه في الآية والحديث في خلق آدم، دلّ أنّها بخلاف "الأيد" من غير إضافة في آية خلق السماء، والأيد القوّة كما قاله ابن عباس، ومجاهد، وقتادة، والثوري، وغير واحد، وهو من مصدر آد يئيد أيدا من التأيد والتقوية والنصر، ومنه قوله تعالى ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ ذَا الْأَيْدِ﴾ [ص:١٧]. ينظر الاشتقاق لابن دريد (1/168)، لسان العرب (3/76)، تفسير ابن كثير (7/424).

^٥ ينظر نقض الدارمي على المريسي (1/266)، (2/697)، كتاب الشريعة للأجري (3/1177)، الإبانة عن أصول الديانة للأشعري (1/126 إلى 140)، مشكل الحديث وبيانه لابن فورك (1/372، 373) (1/433 إلى 441)، شرح البخاري لابن بطلال (10/491، 492)، الأسماء والصفات (2/125)، الإنصاف فيما يجب اعتقاده للباقلاني (1/126 إلى 169)، الملل والنحل للشهرستاني (1/112)، دفع شبه التشبيه (1/257) (1/262)، شرح مشكل الحديث

لعبد الجليل القصري (1/394 إلى 398)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (6/238)، النهاية في غريب الحديث والأثر
 (5/293)، منهاج السنّة النبوية (7/401)، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (3/337 إلى 357)، البحر
 المحيط لأبي حيان (4/313)، كتاب العرش للذهبي (2/335)، العلو للعلي الغفاري للذهبي (1/198، 230)، شرح الطيبي
 على مشكاة المصابيح (9/2993)، مختصر الصواعق المرسلّة على الجهمية والمعطلة (1/407)، تهذيب سنن أبي داود لابن
 القيم (13/47)، التوضيح لشرح الجامع الصحيح (1/223) (33/264)، فتح الباري لابن حجر (6/289)، عمدة القاري
 في شرح البخاري للعبني (5/1251)، مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار (5/192)، أقاويل الثقات في
 تأويل الأسماء والصفات (1/149 إلى 155)، حاشية السيوطي على سنن النسائي (7/82) مرقاة المفاتيح لعلي القاري
 (4/1638، 3664)، فتح القدير للشوكاني (2/66) (11/197)، فيض القدير شرح الجامع الصغير (2/271) عون
 المعبود للعظيم آبادي (13/47، 48)، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي (6/322)، حاشية السندي على سنن
 النسائي (7/92).

9- [الحديث التاسع]**- حديث آخر -**

ناه أبو القاسم، قال نا الحسين بن محمد بن قطينا، نا حمزة بن محمد بن العباس، نا عباس الدوري، نا عبيد الله بن موسى، نا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله، قال: "النساء عورة فاحبسوهن في البيوت، فإن المرأة إذا خرجت الطريق^أ قال لها أهلها أين تذهبين؟ قالت أعود مريضاً، أو أتبع جنازة، فلا يزال الشيطان حتى تُخرج ذراعها، وما التمتست/ ص - 302/ امرأة وجه الله تعالى مثل أن تقر في بيتها، وتعبد الله"^أ.

^أ جاء في حاشية المخطوط "كذا" أي هكذا ورد إشارة إلى أنها تستحق زيادة حرف "إلى" بعد خرجت لأنه فعل لازم لا يتعدى إلا بحرف الجر.

أ الحديث رواه جمع من المحدثين بروايات مختلفة مرفوعاً وموقوفاً على عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، منهم الترمذي في سننه في كتاب أبواب الرضاع، باب ما جاء في كراهية الدخول على المغيبات برقم 1173 (1767/1)، وقال: "هذا حديث حسن صحيح غريب"، وأحمد في المسند (206/29)، وابن خزيمة في كتاب التوحيد (40/1)، والطبري في تفسيره (562/10)، والطبراني في المعجم الكبير برقم 8914 (185/9)، والبيهقي في الأسماء والصفات (148/2)، وابن حبان في صحيحه (50/2)، وصححه الحاكم في المستدرک (77/1)، ووافقه الذهبي، وقال المنذري في الترغيب والترهيب (142/1) "إسناده حسن"، وذكره الهيثمي في الجمع (7/186) وقال: "رواه أحمد، ورجاله ثقات"، وقال في موضع آخر (35/2): "رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات"، ومثله له حكم الرفع، إذ لا مجال للرأي فيه، وصححه السيوطي كما في التنوير شرح الجامع الصغير (474/10). وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (424/6).

[الشرح]

اعلم أنّ قوله: "ما التمست امرأة وجه الله" المراد به ما التمست امرأة الله الذي له الوجه، فحذفت المضاف، لأنّ الوجه صفة، والطّاعات إنّما تكون لمن له الصّفات، ولا تكون للصّفات، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿فَأَيُّنَمَا تَوَلَّوْا فَجْهَ اللَّهِ﴾^أ، وقوله: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ﴾^ب والمراد به الله الذي له الوجه، فحذفت المضاف.

فإن قيل: ذكر الوجه هاهنا، والمراد به التوجّه نحو الشّيء والقصد إليه، قيل: هذا غلط، لأنّه قد ثبت بما ذكرنا فيما قبل إثبات الوجه، وأنّه صفة لذاته، فلا معنى لتأويله، لأنّه يفضي إلى إسقاط الصّفة، ويكون تقدير الكلام ما ذكرنا من أنّ هناك محذوفا مقدّراً^د.

أ سورة البقرة: الآية [115] .

ب سورة الروم: الآية [39] .

د ينظر مشكل الحديث وبيانه لابن فورك (1/374 إلى 377)، وكتاب التّوحيد لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (40/1)، المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني (1/595)، الميسر في شرح مصابيح السّنة لشهاب الدين الثّوريشيّ ت: 661 هـ (3/742)، شرح الطّبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ"الكاشف عن حقائق الطّبي (743 هـ) (7/2272)، وأما ما يخص الكلام في صفة الوجه فسيأتي مزبي مراجعه في الحديث التالي .

10 - [الحديث العاشر]**- حديث آخر -**

ناه أبو القاسم، بإسناده عن أبي بكر بن عبد الله بن قيس، عن أبيه ^I، عن النبي ﷺ قال:
 "جنان الفردوس ثنتان من ذهبٍ [حليتهما] ^I وأنيتهما وما فيهما، وثنتان آنيتهما وحليتهما وما فيهما،
 وليس بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبرياء على وجهه في جنة عدن" ^D.

^I عبد الله بن قيس هو اسم الصحابي أبي موسى الأشعري، وأبو بكر هو ابنه، وفي هذا الحديث يروي
 الابن عن أبيه.

^I في الأصل "حاليتهما" والصواب ما أثبتته .

^D متفق عليه أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ

﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ القيامة: 23 و ٢٢ برقم (620/1)7444، ومسلم في صحيحه في كتاب الإيمان،

باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربحهم سبحانه وتعالى برقم (709/1)448 عن الصحابي الجليل عبد الله بن

قيس المشتهر بأبي موسى الأشعري ﷺ.

[الشرح]

اعلم أنّ الكلام في هذا الخبر في فصول .

أحدها :

إثبات الوجه بقوله إلاّ رداء الكبرياء/ص-303/ على وجهه، وقد تقدّم الكلام في ذلك، وبينا أنّ الوجه صفة ذات^١.

الفصل الثاني:

قوله: "في جنة عدن، وظاهر هذا يقتضي أنّ المنظور إليه سبحانه في جنة عدن، لأنّه قال: "رداء الكبرياء على وجهه في جنة عدن"، وهذا غير ممتنع، لأنّه لا يفضي إلى الجهة، كما لم يفض وصفه بالعلوّ على العرش إلى الجهة^١.

١ ينظر هذا الجزء الأخير من إبطال التأويلات (1/265 إلى 272).

١ قرّر بعض العلماء أنّ لفظ الجهة من الألفاظ المجملة التي لم يرد إثباته ولا نفيه في الكتاب والسنة، فليس فيهما أنه في جهة، أو له جهة، ولا أنّه ليس في جهة، أو ليس له جهة، وفي النصوص الشرعية ما يغي عنه كالعلو، والفوقية، والاستواء على العرش، وصعود الأشياء إليه، ونزولها منه، وقد اضطرب المتأخرون في إثباته ونفيه فمن أطلق هذه اللفظة، وأراد بالجهة شيء موجود مخلوق محيط بالله ﷻ، فهذا معنى باطل، لا يليق بالله سبحانه، فإن الله لا يحيط به شيء من مخلوقاته، فقد وسع كرسيه السموات والأرض، ولا يؤوده حفظهما، ولا يمكن أن يكون داخل شيء من مخلوقاته، وأمّا إن أراد بالجهة ما فوق العالم، فهذا حقّ، فإنّ الله تعالى فوق خلقه عال عليهم، قال ابن تيمية في التدمرية (1/67): "لفظ "الجهة" قد يراد به شيء موجود غير الله فيكون مخلوقاً، كما إذا أريد بالجهة نفس العرش، أو نفس السموات، وقد يراد به ما ليس بموجود غير الله تعالى، كما إذا أريد بالجهة ما فوق العالم، ومعلوم أنّه ليس في النصّ إثبات لفظ "الجهة" ولا نفيه، كما فيه إثبات العلو والاستواء والفوقية والعروج إليه ونحو ذلك، وقد عُلم أنّ ما تمّ موجود إلا الخالق والمخلوق، والخالق مابين للمخلوق سبحانه وتعالى، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته، فيقال لمن نفى الجهة: أتريد بالجهة أمّا شيء موجود مخلوق؟، فالله ليس داخلاً في المخلوقات، أم تريد بالجهة ما وراء العالم؟، فلا ريب أن الله فوق العالم، بائن من المخلوقات.

وإن كنا نعلم أنّ العلوّ ضدّ السّفْل.

وكذلك لم يفضّ جواز النَّظر إلى الجهة، وإن كنا لا نعقل منظورًا ^أ لا في جهة ^أ.

وكذلك يقال لمن قال: إن الله في جهة، أتريد بذلك أن الله فوق العالم؟، أو تريد به أن الله داخل في شيء من المخلوقات؟، فإن أراد الأوّل فهو حق، وإن أراد الثاني فهو باطل"، وقال ابن أبي العز في شرح الطحاوية (266/1): "وكل هذه الألفاظ المجملة عرضة للمحقق والمبطل، وأمّا لفظ الجهة، فقد يراد به ما هو موجود، وقد يراد به ما هو معدوم، ومن المعلوم أنّه لا موجود إلّا الخالق والمخلوق، فإذا أريد بالجهة أمر موجود غير الله تعالى كان مخلوقًا، والله تعالى لا يحصره شيء، ولا يحيط به شيء من المخلوقات، تعالى الله عن ذلك، وإن أريد بالجهة أمر عديمي، وهو ما فوق العالم، فليس هناك إلا الله وحده، فإذا قيل: إنّ في جهة بهذا الاعتبار، فهو صحيح، ومعناه: أنّه فوق العالم حيث انتهت المخلوقات فهو فوق الجميع، عال عليه، ونفاة لفظ الجهة الذين يريدون بذلك نفي العلو، يذكرون من أدلتهم أنّ الجهات كلّها مخلوقة، وأنّه كان قبل الجهات، وأنّ من قال: إنّ في جهة يلزمه القول بقدم شيء من العالم، وأنّه كان مستغنيًا عن الجهة، ثم صار فيها، وهذه الألفاظ ونحوها إنّما تدلّ على أنّه ليس في شيء من المخلوقات، سواء سُمّي جهة أو لم يسم، وهذا حقّ، ولكنّ الجهة ليست أمرًا وجوديًا، بل أمر اعتباري، ولا شكّ أنّ الجهات لا نهاية لها، وما لا يوجد فيما لا نهاية له فليس موجودًا".

^أ جاء في الحاشية: "في الأصل منظور بدون ألف".

^أ الذي ظهر لي أنّ أبا يعلى قد مرّ على مرحلتين في إثبات لفظة الجهة لله تعالى، فقد كان في أوّل أمره ينكرها، لأنّها لم ترد في نصوص الكتاب والسنة، ولا في أقوال السلف نفيًا ولا إثباتًا، ولذلك صرح بنفيها في عدّة مواضع من الجزء المطبوع من إبطال التّأويلات منها (233/1) حيث قال: "جاز إطلاق القول بأنه عال على العرش، ولم يفضّ إلى الجهة" ثم بعد أن وجد نصوصًا عن الإمام أحمد في إثباتها تحوّل عن مذهبه الأوّل وأثبتها فقال في هذا الجزء (339/1): "وقد منعنا في كتابنا هذا في غير موضع إطلاق الجهة عليه، والصواب جواز القول بذلك، لأنّ أحمد قد أثبت هذه الصّفة التي هي الاستواء على العرش، وأثبت أنّه في السّماء، وكلّ من أثبت هذا أثبت الجهة، وهم أصحاب ابن كرام، وابن منده الأصبهاني المحدث"، وقد صرح بتحوّله هذا ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (729/3 إلى 731) فقال: "والقاضي في هذا الكتاب ينفي الجهة عن الله كما قد صرح بذلك في غير موضع، كما ينفي أيضًا هو وأتباعه كأبي الحسن ابن الزاغوني وغيره التّحيز والجسم والتّركيب والتّأليف والتّبعض ونحو ذلك، ثمّ رجع عن نفي الجهة والحّد، وقال بإثبات ذلك، كما ذكر قوليه جميعًا فقال في كتاب إبطال التّأويلات.... ثمّ ساق كلامه"، والذي يظهر للقارئ من خلال كلام أبي يعلى لأوّل وهلة أنّ إثباته للجهة لم يكن من باب الجهة العدمية، وإنّما إثباتها لفظًا مجرّدًا عن معناه في حقّ الله كما هو مذهب المفوضة، وهذا الذي ظننته

فإن قيل: "قولهم" في جنة عدن"، يرجع إلى الناظر أنه في جنة عدن، لا إلى المنظور، قيل هذا غلط، لأنه لا يفيد شيئاً، لأننا قد علمنا أن الأنبياء والأولياء يدخلون الجنة بغير هذا الخبر، ولم نستفد وجود ذاته في الجنة إلا بهذا الخبر، فكان حمله على ذلك - لا على وجه الجهة - أولى، لما في ذلك من الفائدة.

الفصل الثالث:

قوله: "رداء الكبرياء على وجهه"، فيه بيان أن من صفته ونعته الكبرياء والعظمة، وقد تقدّم الكلام في قوله: "الكبرياء ردائي والعظمة إزاري"^١، وأن ذلك صفة من صفاته المختصة به، وتقديره أن من نازعي في ذلك بأن تكبر أو تعظم على الناس أدخلته النار. وفيه بيان أن له أن يمنعهم النظر إليه، لأن المتصف بالكبرياء والعظمة له أن يتفضل، وأن لا يتفضل^١.

أولاً، ولكن بتتبع كلامه وتأمله، ظهر لي أنه يريد من إثبات الجهة هي الجهة العدمية غير المخلوقة، فقد قال في هذا الجزء (343/1): "والموضع الذي أطلقه محمولاً على معينين: أحدهما: على معنى أنه تعالى في جهة مخصوصة، وليس هو تعالى ذاهب في الجهات الستة، بل هو خارج العالم، مميّز عن خلقه، منفصل عنهم، غير داخل في كل الجهات، وهذا معنى قول أحمد له حدّ لا يعلمه إلا هو، والثاني: أنه على صفة يبين بها عن غيره، ويتميّز، ولهذا سُمي البوّاب حدّاداً، لأنه يمنع غيره عن الدخول، فهو تعالى فردّ واحد، ممتنع عن الاشتراك له في أحصّ صفاته، وقد منعنا من إطلاق القول بالحدّ في غير موضع من كتابنا، ويجب أن يُجوّز على الوجه الذي ذكرناه، ويجب أن يحمل اختلاف كلام أحمد في إثبات الحدّ على اختلاف حالين، فالموضع الذي قال إنه على العرش بحدّ، معناه أن ما حاذ العرش من ذاته هو حدّ له وجهة له، والموضع الذي قال هو على العرش بغير حدّ، معناه ما عدا الجهة المحاذية للعرش، وهي الفوق والخلف والأمام واليمين واليسرة".

١ ينظر الجزء المطبوع من إبطال التأويلات (441/1).

١ ينظر مشكل الحديث وبيانه لابن فورك (374/1 إلى 377)، المعلم بفوائد مسلم لأبي عبد الله المازري المالكي (162/1، 163)، إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض (539/1، 540)، شرح صحيح البخاري لابن بطال (466/10، 467)، الأسماء والصفات للبيهقي (81/1، 82)، الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث للبيهقي (130/1)، مطالع الأنوار على صحاح الآثار لأبي إسحاق بن قرقول (248/1، 249)، دفع شبه التشبيه بألف التنزيه لابن الجوزي (253/1)، كشف المشكل من حديث

الصّحيحين لابن الجوزي (401/1، 402)، الاقتصاد في الاعتقاد لعبد الغني المقدسي (96/1، 97)، شرح مشكل الحديث لعبد الجليل القصري (356/1 إلى 358)، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس القرطبي (412/1، 413)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للتّووي (15/1، 16)، إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التّعطيل (192/1)، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (438/4)، التّبيان في أقسام القرآن لابن القيّم (257/1)، شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (207/1 إلى 217)، فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر (388/13 إلى 389، 431 إلى 433)، الدّيباج على صحيح مسلم بن الحجاج (126/1)، فيض القدير شرح الجامع الصغير (350/3)، التّنوير شرح الجامع الصغير للصنعاني (277/5)، حاشية السندي على سنن ابن ماجه (80/1، 81).

11 - [الحديث الحادي عشر]**- حديث آخر -**

ص - 304/ ناه أبو القاسم بإسناده، عن الشَّعبي، عن المغيرة بن شعبة، أنَّ النَّبي ﷺ قال: "إنَّ موسى بن عمران الكَلْبِيُّ قال: "يا رب من أدنى أهل الجنة منزلة، قال: هو رجلٌ يأتي بعد ما يدخل أهل الجنة الجنة، فيقال له: ادخل، فيقول: يا رب كيف أدخل وقد نزل النَّاس منازلهم!، فيقال له: ألا ترضى أن يكون لك مثل ما لملكٍ من ملوك الدنيا؟، فيقول: نعم، فيقال: لك مثل ذلك، ومثله معه، حتَّى عدَّ خمس مرّات، فيقول: رضيت أي ربّ، فيقال: لك ذلك وعشرة أمثاله، فيقول: رضيت أي ربّ، فيقال: لك ما تشتهي نفسك وتلد عينك.

قال: فما أعلاهم يا رب؟، قال: سأخبرك، وذلك أردت، غرست كرامتهم بيدي، ونفخت فيها من روحي، وختمت عليها، فلم تر عينٌ، ولم يخطر على قلب أحدٍ^١.

^١ أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، من حديث المغيرة بن شعبة برقم 465، 466 (712/1).

[الشرح]

اعلم أنه يحتمل أن يكون الختم بيده، لأنه عطف على ما تقدم، وهو أنه غرس كرامتهم بيده، وذلك غير ممتنع لأننا لا نصفه بالآلات والجراحة والمعالجة بالمباشرة، بل نطلق ذلك كما أطلقنا خلقه لآدم بيده، والخلق فعل، فأجزنا إطلاقه لا على وجه الجراحة والمباشرة، كذلك هاهنا.

فعلى هذا يجوز إطلاق/ص-305/ الختم عليه كما جاز إطلاق الخلق عليه، ويحتمل أن لا يكون مضافاً إلى اليد كسائر أفعاله المطلقة، لأنه لم يصرح بإضافته إلى اليد، فعلى هذا قد قيل المراد بقوله: "ختمت"، أي حكمت لهم به حكم العطاء والهبة لهم، والتفضيل عليهم بها، نحو قول القائل: "ختمت عليك أنك تفعل، أو لا تفعل"، أي حكمت عليك وأوجبت عليك وخصصتك .

وقيل: "معناه جعلت ذلك خاتمة أفضالي عليهم، قرباً ومنزلةً، لا غايةً ولا نهايةً، اختصاصاً لهم بهذا التشريف، وفي هذا ضعف، لأن الختم يقتضي المنع عن الشيء، ومنه قولهم: "ختمت الكيس" والمراد به المنع منه، فيكون معنى الختم المنع لغير أهل الجنة من ذلك ه^أ.

^أ ينظر كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب ﷻ لأبي بكر بن خزيمة (164/1)، الأسماء والصفات للبيهقي (118/1 إلى 123)، مشكل الحديث وبيانه لابن فورك (1/380 إلى 382)، إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض (1/567، 568)، شرح مشكل الحديث لعبد الجليل القصري (1/247 إلى 248)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا النووي (3/44 إلى 46)، الصواعق المرسله في الرد على الجهمية والمعطلة لابن القيم (1/270 إلى 273)، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين لمحمد بن إبراهيم البكري الشافعي (8/733، 334)، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي لأبي العلاء محمد المباركفوري (9/42).

12- [الحديث الثاني عشر]- حديث آخر -

ناه أبو القاسم، قال نا أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد المفيد الحافظ بجزجرايا، قال نا الحسن بن عبيد الله العبدى، قال نا عقان بن مسلم العطار^١، نا شعبة عن عمرو بن مرّة، قال: "سمعت أبا عبيدة عن أبي موسى، عن النبي ﷺ قال: "إنّ الله يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار، ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل، حتّى تطلع الشمس من مغربها"^٢.

^١ ليست واضحة في الأصل .

^٢ سورة المائدة : الآية [64] .

^٣ أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب التوبة، باب قبول التوبة من الذنوب وإن تكررت الذنوب والتوبة عن أبي موسى الأشعري برقم 6989، 6990 (1/1156).

[الشرح]

اعلم أنه غير ممتنع إضافة البسط إليه كما لا يمتنع إضافة الخلق بيده إليه، ولا فرق بينهما،

وقد ورد القرآن بذلك فقال تعالى إنكاراً على / ص 306/ اليهود، ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ

أَيْدِيَهُمْ وَلَعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾^١.

فإن قيل اليد هاهنا عبارة عن الملك والتعممة والقدرة، وهذا مستعمل في كلام الناس، فيقولون

الأمور كلها بيد الله، كما يقولون أمور الخلق تجري بقدرة الله، قيل له فيجب أن تتأول قوله: "خلقت

بيدي" على القدرة والملك، فيكون معناه "خلقت بقدرتي"، وقد اتفقنا وهذا القائل على أن المراد باليد

هناك يد صفة، كذلك هاهنا ه^١.

١ سورة المائدة : الآية [64] .

^١ ينظر مشكل الحديث وبيانه لابن فورك (381/1)، المعلم بفوائد مسلم لأبي عبد الله المازري (336/3)، إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض (260/8)، مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض (302/2)، مطالع الأنوار على صحاح الآثار لأبي إسحاق ابن قرقول ت: 569 هـ (274/6)، دفع شبه التشبيه بألف التنزيه لابن الجوزي (210/1)، كشف المشكل من حديث الصحاحين لابن الجوزي (425/1)، شرح مشكل الحديث لعبد الجليل القصري (174/1)، الميسر في شرح مصابيح السنن لشهاب الدين التوريشي ت: 661 هـ (542/2)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا التتوي (15/1، 16)، إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل (124/1)، المفاتيح في شرح المصابيح للمُظَهري (178/3)، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ"الكاشف عن حقائق السنن" (1841/6)، الصواعق المرسله في الرد على الجهمية والمعطله لابن القيم (270/1 إلى 275)، الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج للستيوطي (103/6)، فيض القدير شرح الجامع الصغير (281/2)، المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للقاري (1616/4)، أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات لمرعي المقدسي (154، 53/1)، التنوير شرح الجامع الصغير للصنعاني (368/3)، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للهاركفوري ت: 1414 هـ (23/8، 24).

13 - [الحديث الثالث عشر]

حديث آخر-

ناه أبو القاسم، قال نا أبو حفص عمر بن محمد بن علي الزيات، وعلي بن عمر الحرابي، قالنا نا أبو عبد الله أحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي^أ، قال نا شجاع بن مخلد الفلاس في كتاب التفسير، نا أبو عاصم، عن سفيان، عن عمّار الدهن، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال سئل رسول الله صلى الله عليه عن قول الله ﷻ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾^أ، قال كرسية موضع قدميه، والعرش لا يقدر قدره أحد^د.

١ جاء في الحاشية: قوله: "الصوفي" كما هو في خط الكتاب الأصلي، وألحق به ما صيره هكذا صوكي " .

٢ آسورة البقرة: الآية [255].

٣ أخرجه جمع من المحدثين منهم الدارمي في نقضه على بشر الميرسي (399/1)، وابن أبي شيبة في العرش (438/1)، وعبد الله بن أحمد في السنة (301/1)، وابن خزيمة في التوحيد (248/1، 249)، وأبو الشيخ في العظمة (582/2)، وابن أبي حاتم في تفسيره (491/2)، والدارقطني في الصفات (49/1)، وابن بطة في الإبانة (339/3)، والحاكم في المستدرک (338/2)، والخطيب في تاريخ بغداد (348/10) وغيرهم من أوجه، كلهم من طريق عمّار الدّهني، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس موقوفاً. قال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، وسكت عنه الدّهني، وذكره الدّهني في كتابه العلو (76/1) وقال: "رواه ثقات"، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (323/6): "رجاله رجال الصّحيح"، وقال الألباني في مختصر العلو (102/1): "هذا إسناده صحيح رجاله كلهم ثقات". كما رواه مرفوعاً إلى النبي ﷺ جمع من المحدثين منهم المصنّف هنا، ومنهم الدّارقطني في كتاب الصفات (49/1)، ولكن بعض المحقّقين اعتبر هذا خطأً من الراوي حيث رفعه، فقال ابن الجوزي في دفع شبه التشبيه (258/1): "رواه جماعة من الأثبات، فوقفوه على ابن عباس، ورفعوه منهم شجاع بن مخلد، فعلم بمخالفته الكبار المتقنين أنّه قد غلط"، وقال ابن كثير في التفسير (680/1) عمن رفعه: "وهو غلط، وقد رواه وكيع في تفسيره حدثنا سفيان عن عمّار الدّهني عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: "الكرسي موضع....". وقد وجد لهذا الأثر شاهداً موقوف من حديث أبي موسى الأشعري قال: "الكرسي موضع القدمين، وله أطيط كأطيط الرّحل"، رواه عبد الله ابن الإمام أحمد في السنة (302/1)، وأبو الشيخ في

ونا أبو القاسم، قال نا أبو الفتح المواس، قال نا أحمد بن سليمان بن الحسن، قال نا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال حدثني أبي، قال نا عبد الرحمن بن مهدي، قال نا سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن خليفة، /ص-307/ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال: "إذا جلس الله على الكرسي، سمع له أطيظ، كأطيظ الرجل الجديد". وذكر الدارقطني في أخبار الصفات بإسناده، عن عمر، أن امرأة جاءت إلى النبي، فقالت: "ادع الله أن يدخلني الجنة"، فعظم الرب ﷻ، وقال: "إن كرسيه وسع السماوات والأرض، وإن له أطيظاً كأطيظ الرجل الجديد إذا ركب من ثقله". وذكر أبو بكر النجاد بإسناده، عن عمر بن الخطاب، قال أتت النبي امرأة، فقالت: "ادع الله أن يدخلني الجنة"، فعظم الرب ﷻ، قال: "إن كرسيه فوق السماوات والأرض، وإنه يقعد عليه، فما يفضل منه مقدار أربع أصابع، ثم قال بأصابعه يجمعها، وإن له أطيظاً كأطيظ الرجل الجديد إذا ركب". رواه أبو بكر النجاد في كتاب السنة، عن الحضرمي، قال نا عبد الله بن الحكم وعثمان، قال نا يحيى، عن إسرائيل، عن عبد الله بن خليفة، عن عمر، قال أتت النبي امرأة، وذكر الخبر. ورواه أبو بكر بن أبي شيبة في كتاب العرش بإسناده، عن عمر بن الخطاب، قال: قال رسول الله: "ما يفضل من العرش إلا أربع أصابع، وإن له أطيظاً كأطيظ الرجل الجديد"¹.

العظمة (627/2)، وابن أبي شيبة في العرش (435/1)، وابن جرير الطبري في التفسير (538/4)، والبيهقي في الأسماء والصفات (196/2) وغيرهم، فالأثر صحيح عن ابن عباس رضي الله عنه.
لم أعتز على هذه الرواية في كتاب العرش المطبوع لأبي جعفر محمد بن أبي شيبة (ت297هـ)، وأنا المصنف فقد عزاه لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم (ت235هـ) صاحب المصنف، وهذا قد يشير إلى وجود كتاب لأبي بكر بن أبي شيبة اسمه "العرش" ولم يشر إليه جميع من ترجم له حتى المعاصرين منهم فيما بحثت والله أعلم .

وروى أيضاً بإسناده عن عبد الله بن خليفة، قال: قال رسول الله: "الكرسي الذي يجلس عليه، ما يفضل منه إلا أربع أصابع، وإن له لأزير كأزير الرّحل الجديد" ^١.

^١ هذه الروايات على اختلافها، مدارها جميعاً على عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فالحديث حديثه، وسواء روي موقوفاً أو مرفوعاً فلا إشكال في ذلك، لأنّ الموقوف يعطى له حكم الرفع، إذ هو من المغيّبات التي لا مجال للاجتهاد فيها.

وقد أخرجه مسنداً ابن أبي عاصم في السنّة (251/1)، وابن بطة في كتاب الإبانة جزء الرد على الجهمية (178/7)، والبيزار في مسنده (457/1)، وابن جرير في تفسيره (540/4)، والطبراني في السنّة "منشور في مجلة جامعة الإمام بن سعود" (21/47)، وأبو الشيخ في العظمة (548/2)، والدارقطني في الصّفات (48/1)، والمصنّف هنا، وعزاه لأبي بكر التّجاد في كتاب السنّة، الذي لا زال مفقوداً، ولا بن أبي شيبة في كتاب العرش وهو المطبوع منه من غير رواية عمر (330/1)، ورواه أيضاً الخطيب في تاريخه (125/2) وغيرهم. ورواه موقوفاً من قول عمر رضي الله عنه عبد الله بن أحمد في السنّة (301/1) (454/2)، والمصنّف هنا عازياً له لعبد الله في السنّة، وقد أخرجه جمع من المحدثين عن ابن خليفة رسلاً، منهم الدارمي في الرد على الميسي (425/1)، وعبد الله بن أحمد في السنّة (305/1)، وابن جرير في تفسيره (540/4)، وأبو الشيخ في العظمة (650/2)، والخطيب في تاريخه (589/8).

وقد أخرجه ابن خزيمة في كتاب التّوحيد (244/1، 245) بالشك فقل: "وقد روى إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن خليفة، أظنه عن عمر"، وذكره. ثمّ قال: "ما أدري الشك والظنّ أنّه عن عمر، هو من يحيى بن أبي بكير، أم من إسرائيل، قد رواه وكيع بن الجراح رسلاً، ليس فيه ذكر عمر، لا يقيّن ولا ظنّ". واختلف علماء الحديث بين قابل لهذا الحديث وراي له، فذهب جمهورهم إلى تضعيفه لثلاثة أسباب، علّة الاضطراب، وعلّة الانقطاع في السّند بالنّسبة للإرسال، وعلّة ضعف بعض الرواة، وذهبوا إلى نكارة كلّ الأحاديث التي جاءت في إثبات الأطيط، وأنها لا تصلح شواهداً لهذا المعنى، فقال ابن خزيمة في كتاب التّوحيد (245/1): "وليس هذا الخبر من شرطنا، لأنّه غير متّصل الإسناد، لسنا نحتجّ في هذا الجنس من العلم بالمراسيل المنقطعات"، وأورده ابن الجوزي في العلل المتناهية (5/1، 6) وقال بعد سياقه للحديث: "هذا حديث لا يصحّ عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وإسناده مضطرب جداً، وعبد الله بن خليفة ليس من الصّحابة، فتارة يرويه ابن خليفة عن عمر، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وتارة يقفه على عمر، وتارة يوقف على ابن خليفة، وتارة يأتي بما يفضل منه إلا قدر أربعة أصابع، وتارة يأتي بما يفضل منه مقدار أربعة أصابع، وكلّ هذا تخليط من الرواة، فلا يعول عليه"، وأورده ابن كثير في تفسيره (681/1) عازياً له للبيزار في مسنده، وعبد بن حميد، وابن جرير في تفسيرهما، والطبراني، وابن أبي عاصم في كتاب السنّة، والضياء في المختارة. ثمّ قال: "من حديث أبي إسحاق السبيعي، عن عبد الله بن خليفة وليس بذلك المشهور، وفي سماعه من عمر نظر، ثمّ منهم من يرويه عن عمر موقوفاً، ومنهم من يرويه عن عمر رسلاً، ومنهم

من يزيد في متنه زيادة غريبة، ومنهم من يحذفها، وأغرب منه حديث جبير بن مطعم في صفة العرش كما رواه أبو داود، وقد قال الذهبي قبله: "تم لفظ الأطيظ لم يأت به نص ثابت". ينظر العلو للعلي الغفاري (39/1).

وذهب بعضهم إلى قبوله وتصحيحه، أو تحسينه لشواهد التي جاء فيها لفظ الأطيظ، كحديث جبير بن مطعم عند أبي داود في كتاب السنة، باب في الجهمية، برقم (1571/1)4726 بلفظ: "إنَّ عرشه على سمواته لهكذا، وقال بأصابعه مثل القبة عليه، وإنه ليغط به أطيظ الرجل بالراكب"، ومنهم المصنّف في هذا الموضوع، ومنهم الهيثمي في مجمع الزوائد (84/1)، فقد أورد حديث الباب وقال: "رواه البزار ورجاله رجال الصّحيح"، وقال أيضاً (159/10): "رواه أبو يعلى في الكبير، ورجاله رجال الصّحيح غير عبد الله بن خليفة الهمداني وهو ثقة"، وقال ابن تيمية: "حديث عبد الله بن خليفة المشهور الذي يروى عن عمر عن النبي ﷺ، وقد رواه أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي في "مختاره"، وطائفة من أهل الحديث ترده لاضطراره، كما فعل ذلك أبو بكر الإسماعيلي، وابن الجوزي، وغيرهم، لكن أكثر أهل السنة قبلوه... ولفظ "الأطيظ" قد جاء في حديث جبير بن مطعم الذي رواه أبو داود في السنن وابن عساکر عمل فيه جزءاً، وجعل عمدة الطعن في ابن إسحاق والحديث قد رواه علماء السنة كأحمد وأبي داود وغيرهما، وليس فيه إلا ما له شاهد من رواية أخرى". ينظر مجموع الفتاوى (434/16-435)، وردوا دعوى الانقطاع وعدم السماع من عمر، بأنَّ عبد الله بن خليفة تابعي قديم، والقدماء أدركوا عمر، قال الذهبي في كتاب العرش (153/2): "عبد الله بن خليفة من قدماء التابعين، لا نعلم حاله بجرح ولا تعديل".

لكن يجدر التنبيه إلى أنّ من صحّح الحديث مثل ابن تيمية لم يصحّحه بلفظ الاستثناء الذي جاء فيه "ما يفضل منه إلا أربع أصابع"، لأنّ هذا اللفظ يفيد أنّ العرش أعظم من الربّ، وهذا المعنى يرده الكتاب والسنة، قال ابن تيمية: "لكن كثيراً ممن رواه، روه بقوله: "إنّه ما يفضل منه إلا أربع أصابع"، فجعل العرش يفضل منه أربعة أصابع، واعتقد القاضي، وابن الزاغوني ونحوهما، صحّة هذا اللفظ، فأمرّوه وتكلّموا على معناه بأنّ ذلك القدر لا يحصل عليه الاستواء، وذكر عن ابن العايد أنه قال: "هو موضع جلوس محمد ﷺ"، والحديث قد رواه ابن جرير الطبري في تفسيره وغيره، ولفظه: وإنه ليجلس عليه، فما يفضل منه قدر أربع أصابع، بالتّفي، فلو لم يكن في الحديث إلا اختلاف الروايتين - هذه تنفي ما أثبتت هذه -، ولا يمكن مع ذلك الجزم بأنّ رسول الله ﷺ أراد الإثبات، وأنّه يفضل من العرش أربع أصابع لا يستوي عليها الرّب، وهذا معنى غريب، ليس له قط شاهد في شيء من الروايات، بل هو يقتضي أن يكون العرش أعظم من الربّ وأكبر، وهذا باطل، مخالف للكتاب والسنة، وللعقل... فبيّن الرسول ﷺ أنّه لا يفضل من العرش شيء، ولا هذا القدر اليسير الذي هو أيسر ما يقدر به، وهو أربعة أصابع، وهذا معنى صحيح موافق للغة العرب، وموافق لما دلّ عليه الكتاب والسنة، موافق لطريقة بيان الرسول ﷺ، له شواهد، فهو الذي يجرم بأنه في الحديث". ينظر مجموع الفتاوى (438-434/16).

والذي يظهر لي أنّ سبب الخلاف في تضعيف هذا الحديث أو تصحيحه راجع للاختلاف أولاً إلى ضبط ألفاظه، وثانياً إلى فهم مدلوله ومعناه. فأما من أثبت لفظ الاستثناء، بعد التّفي في وصف العرش في رواية

الحديث، أو كان ممن ينفي جهة العلو عن الله لاستلزامها الحيّز والجسمية عنده، ضعّف الحديث لضعف إسناده، ولفساد معناه المناقض للكتاب والسنة، وأمّا من أثبت النفي فقط في وصف العرش، وكان ممن يثبت لله علو الجهة لا بمعنى التحيّر، أو فهم أنّ معنى الحديث لا يناقض الكتاب والسنة، صحّح الحديث أو عضّده بالأحاديث الأخرى التي يراها تدلّ على ذلك المعنى، والدليل على ذلك قول ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (3/254، 255) عند كلامه عن حديث جبير بن مطعم في الأبيط فقال: "وهذا الحديث قد يطعن فيه بعض المشتغلين بالحديث انتصاراً للجهمية، وإن كان لا يفقه حقيقة قولهم وما فيه من التعطيل، أو استبشاعاً لما فيه من ذكر الأبيط كما فعل أبو القاسم المؤرّخ..... مع أنّ هذا الحديث وأمثاله، وفيما يشبهه في اللفظ والمعنى، لم يزل متداولاً بين أهل العلم خالفاً عن سالف، ولم يزل سلف الأمة وأئمتها يروون ذلك رواية مصدّق به رادّ به على من خالفه..."، وكذا فعل تلميذه ابن القيم حيث تكلم بكلام طويل، نصر فيه تصحيح الحديث، وردّ المطاعن التي طعن بها.

والذي يظهر لي أنّ هذا الإسناد بعينه ضعيف، وقد تتقوى بعض طرقه أو متونه لكثرت شواهداها

وأختم هذا البحث بما قاله الإمام الذهبي عن هذا الحديث في كتاب العرش (2/153 إلى 155) بقوله:

لكن هذا الحديث حدّث به أبو إسحاق السبيعي مقراً له كغيره من أحاديث الصّفات، وحدّث به كذلك سفيان الثوري، وحدّث به أبو أحمد الزبيري، ويحيى بن أبي بكير، ووكيع، عن إسرائيل... ورواه أيضاً أي عبد الله بن أحمد في كتاب السنة عن أبيه، حدثنا وكيع بحديث إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن خليفة، عن عمر "إذا جلس الربّ على الكرسي" فاقشعر رجلٌ سمّاه أبي عند وكيع، فغضب وكيع، وقال: أدركنا الأعمش وسفيان يحدّثون بهذه الأحاديث ولا ينكرونها، قلت [أي الذهبي]: وهذا الحديث صحيح عند جماعة من محدّثين، أخرجه الحافظ ضياء الدين المقدسي في صحيحه، وهو من شرط ابن حبان، فلا أدري أخرجه أم لا؟، فإنّ عنده أنّ العدل الحافظ إذا حدّث عن رجل لم يعرف بجرح، فإنّ ذلك إسناد صحيح، فإذا كان هؤلاء الأئمة أبو إسحاق السبيعي، والثوري، والأعمش، وإسرائيل، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو أحمد الزبيري، ووكيع، وأحمد بن حنبل، وغيرهم ممن يطول ذكرهم وعددهم، الذين هم سُرج الهدى ومصابيح الدجى، قد تلقوا هذا الحديث بالقبول وحدّثوا به، ولم ينكروه، ولم يطعنوا في إسناده، فمن نحن حتى ننكره ونتحدلق عليهم؟، بل نؤمن به ونكل علمه إلى الله عزّ وجلّ. والله تعالى أعلم .

[الشرح]

اعلم أنّ الألفاظ قد اختلفت في الكرسي، فرُوي في حديث ابن عباس عن النبي ﷺ /ص/ 308/ أنّه موضع القدمين.

ورُوي في حديث عمر موقوفاً عليه أنّه يجلس عليه، وهذا الاختلاف وفاقٌ في المعنى، لأنّه يجوز أن يكون موضعاً للقدمين، وللجلوس.

وإذا تقرّر هذا، فغير ممتنع حمل كلّ لفظٍ على ظاهره، فقوله في حديث ابن عباس: "الكرسي موضع القدمين" على ظاهره في قَدَمِ الصفة الذي تقدّم ذكره في أوّل الكتاب "يضع قدمه في التّار".

وفي حديث داود "خذ بقدمي"، لا على وجه المماسّة والجهة والأبعاض، كما جازت رؤيته لا في جهة، وكما جاز الاستواء عليه على العرش لا في جهة .

فإن قيل المراد بالقَدَمِ هاهنا قَدَمِ بعض خلقه من الملائكة أو غيره، لأنّه لم يقل هو موضع قدمي الله ﷻ، قيل هذا غلطٌ لوجوه.

أحدها :

أنّ قوله: "كرسيّه" المراد بهذه الإضافة الله تعالى، وقوله: "موضع قدميه" كناية، والكناية ترجع إلى من تقدّم ذكره.

الثاني:

أنّه قد رُوي مفسّراً عن ابن عباس فيما حدثناه أبو القاسم بإسناده عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: "الكرسي موضع قدم الرّحمن جلّ وعزّ، والعرش لا يقدر أحدٌ قدره"^١.

فإن قيل يحتمل أن يكون المراد بالكرسي العلم، فيكون معناه "وسع علمه السّموات والأرض".

^١ هو الحديث الأوّل في هذا الباب، وقد سبق تخريجه .

قيل هذا غلطاً، لأنَّ أهل التفسير، ومنهم مقاتل بن سليمان^أ قال: "كلّ قائمةٍ من قوائم الكرسى طولها مثل طول السموات والأرض، والكرسى تحت العرش في الصغر كحلقةٍ في أرض فلاة"^ب، وهذا يمنع تأويله على العلم، لأنَّ العلم /ص- 309/ لا يتّصف بالقوائم، وبكونه تحت العرش، ولأنَّه أضاف القدمين إليه، والعلم لا يختصّ بالكرسى، ولا بالقدمين^د.

^أ هو مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي بالولاء، أبو الحسن الخرساني، المفسر المشهور، كان من العلماء الأجلّاء، اختلف العلماء في أمره، فمنهم من وثقه في الرواية، ومنهم من نسبه إلى الكذب، توفي سنة 150هـ، قال عنه الخليلي: "محلّه عند أهل التفسير والعلماء محلّ كبير، واسع العلم، لكن الحفاظ ضعّفوه في الرواة". ينظر الإرشاد في معرفة علماء الحديث (928/3)، تاريخ بغداد (207/15)، وفيات الأعيان (255/5)، ميزان الاعتدال (173/4)، تهذيب التهذيب (279/10).

^ب ينظر تفسير مقاتل بن سليمان (213/1).

^د اختلف العلماء في معنى الكرسى إلى أقوال أجمل أهمّها ابن جرير في تفسيره (537/4 إلى 542) وهي: 1- المراد بالكرسى موضع القدمين للأثر الذي أورده المصنّف عن ابن عباس. 2- المراد بالكرسى العلم لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: 255]، قال: "كرسيه علمه"، وأشار ابن جرير الطبري إلى قوته فقال: "وأما الذي يدلّ على صحته ظاهر القرآن، فقول ابن عباس الذي رواه جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد ابن جبير عنه أنه قال: هو علمه". 3- المراد بالكرسى هو العرش نفسه، لما روي عن الضحاك، قال: "كان الحسن يقول: الكرسى هو العرش". والذي رجّحه كثير من المحقّقين هو القول الأوّل، قال محمد بن عبد الله بن زنين: "ومن قول أهل السنّة أن الكرسى بين يدي العرش وأنه موضع القدمين"، وقال القرطبي: "والذي تقتضيه الأحاديث أن الكرسى مخلوق بين يدي العرش، والعرش أعظم منه"، قال ابن أبي العز العقيدة الطحاوية: "وإنما هو -الكرسى- كما قال غير واحد من السلف بين يدي العرش كالمراقبة إليه". ينظر أصول السنّة (96/1)، تفسير القرطبي (276/3)، شرح العقيدة الطحاوية (371/2)، وقال الشيخ أحمد شاکر في حاشية عمدة التفسير (312/1): "وهذا هو الصّحيح الثابت عن ابن عباس، وأما الرواية السابقة عنه بتأويل الكرسى بالعلم، فهي رواية شاذّة، لا يقوم عليها دليلٌ من كلام العرب، ولذلك رجّح أبو منصور الأزهريّ الرواية الصّحيحة عن ابن عباس، وقال: "وهذه رواية أتفق أهل العلم على صحّتها، ومن روى عنه في الكرسى أنّه العلم، فقد أبطل". وقال في حاشية تفسير الطبري بتحقيقه (401/5) وأما أبو منصور الأزهري، فقد قال في ذكر الكرسى: "والصّحيح عن ابن عباس ما رواه عمّار الدهني، عن مسلم البطّين، عن سعيد بن جبير، عن

وأما قوله في حديث عمر: "إذا جلس على الكرسي" ^أ، فغير ممتنع حمله على ظاهره، وأن ذاته جالسة على الكرسي، لا على وجه الجهة والحد، ولا على وجه الجثة والأبعاض، كما وصف نفسه تعالى بالاستواء على العرش، وأن ذلك محمولٌ على ظاهره في استواء الذات، لا على وجه الجهة والأبعاض، كذلك في الكرسي .

وقد تأولوا الجلوس والاستواء على الكرسي على نحو تأويلهم الاستواء على العرش، ويأتي الكلام فيه.

وتأوله بعضهم على النبي، وأنه هو جالسٌ على كرسيه في الجنة بين يدي الله تعالى، وهذا غلطٌ، لأن في الخبر تصريحٌ باسم الله تعالى.

—
=

ابن عباس أنه قال: الكرسي موضع القدمين، وأما العرش فإنه لا يقدر قدره قال: وهذه رواية اتفق أهل العلم على صحتها، قال: ومن روى عنه في الكرسي أنه العلم، فقد أبطل"، وهذا هو قول أهل الحق إن شاء الله. ^أ اختلف العلماء في إثبات صفة الجلوس لله تعالى، فذهب فريق من أهل العلم إلى إثباته، لورود أحاديث فيها التصريح في بعضها، كحديث عبد الله بن خليفة عن عمر السابق، وحديث قصة مجيء جعفر من الحبشة من رواية جابر وبُرَيْدة بن الحصيب اللاحق، ونُسب ذلك إلى أئمة الحديث منهم الإمام أحمد والأعمش والثوري ووكيع، والدارقطني لما رواه أبو حاتم الرازي عن أحمد بن حنبل قال: حدثنا وكيع عن إسرائيل بحديث "إذا جلس الربُّ ﷻ على الكرسي" فاقشعر رجل عند وكيع، فغضب وكيع وقال: أدركنا الأعمش والثوري يحدثون بهذه الأحاديث ولا ينكرونها. ينظر العلو للعلي الغفار للذهبي (1/158)، وينظر الجزء المطبوع من إبطال التأويلات (1/493). وقال به من المتأخرين الإمام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، حيث قال ابن تيمية: "وإذا كان قعود الميت في قبره ليس هو مثل قعود البدن، فما جاءت به الآثار عن النبي ﷺ من لفظ "القعود والجلوس" في حق الله تعالى كحديث جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه، وحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وغيرهما، أولى ألا يماثل صفات أجسام العباد". ينظر مجموع الفتاوى (5/527)، وحاشية ابن القيم على أبي داود (13/13).

وذهب فريق آخر إلى عدم إثباتها، إما لاستحالة هذه الصفة على الله، لاستلزامها التقص في حقه سبحانه، وصرح بذلك ابن الجوزي في دفع شبه التشبيه (1/248) حيث قال: "لأن الخالق سبحانه وتعالى، لا يجوز أن يوصف بالجلوس على شيء، فيفضل من ذلك الشيء، لأن هذه صفة الأجسام"، وإما لضعف كل الأحاديث الواردة فيها، ومن صرح بذلك الشيخ الألباني حيث قال: "ولا أعلم في جلوس الربِّ تعالى حديثًا ثابتًا". ينظر مختصر العلو (1/92).

ولا يمتنع أيضًا أن يحصل للكرسي أطيظ بجلوس ذاته عليه، لا على وجه الاعتماد والمماسّة وثقل الجثّة^أ، كما قلنا في حديث خالد بن معدان "إنّ الرّحمن ليشقل على حملة العرش من أول النهار"^أ، وأنّ الثقل يحصل بذات الرّحمن لا على وجه الاعتماد وثقل الجثّة، كذلك هاهنا.

فإن قيل يحتمل أن يخلق الله أطيظًا في الكرسي يكون ذلك علامةً للملائكة، قيل هذا غلطٌ لأنّه يقتضي أنّ الأطيظ يحصل بالجلوس، لأنّه أضافه إليه تعظيمًا لشأن الجلسة.

فإن قيل معناه أطيظ الملائكة بالتّسبيح حول العرش، فأضيف الأطيظ إلى العرش، والمراد به حملته، كما يقال:

/ ص 310 / اجتمعت اليمامة، والمراد به أهلها، قيل هذا مجاز لأنّه أضاف الأطيظ إلى

العرش.

وأما قوله: "وأنته يقعد عليه، فما يفضل منه مقدار أربع أصابع"، ثمّ قال: "بأصابعه يجمعها"،

فما هاهنا بمعنى الذي كقوله: ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ ﴾^د، معناه الذي عندكم، وإذا كانت بمعنى الذي،

فالفصلة من الكرسي، و[أنّه]^ن أخلاها من وصفه بالجلوس عليها، لأنّه قد صرح بذلك في رواية ابن

^أ لقد حدّر الدّهي من أنّ يظنّ ظانّ أنّ الأطيظ هو صوت الله ، تعالى وتقدّس عن مشابحة خلقه، حيث

قال في ذلك: "الأطيظ الواقع بذات العرش من جنس الأطيظ الحاصل في الرّحل، فذاك صفة للرّحل وللعرش،

ومعاذ الله أن نعدّه صفة لله ^ع، ثمّ لفظ الأطيظ لم يأت به نص ثابت". ينظر العلو للعلي الغفار (1/39) .

^د سبق ذكره وتخرجه في الصّفحة (1/253).

^د سورة التحل: الآية [96] .

^ن في الأصل "أنّ"، وهي غير مستقيمة، وقد خرج سهم في المخطوط عند هذه الكلمة لبيان الساقط .

أبي شيبة، فقال: " ما يفضل من العرش إلا أربع أصابع " ^أ، فأما حدّ الفضلة بالأصابع، فلا يعقل معنى الأصابع، لأنها غير منصوصٍ عليها.

وقد قيل يحتمل أن يكون راجعاً إلى أصابع الذات، وقد بينا فيما تقدّم أنه موصوفٌ بالأصابع، والذي يقوّي رجوعه إلى ذلك، أنه جمع أصابعه كما قال: "يضع السموات على أصبع " ^أ، وأشار بأصابعه، وكان ذلك محمولاً على الذات، كذلك هاهنا، والقول الصحيح في ذلك أننا نحمل الخبر على ظاهره، ولا نعقل معنى الأصابع، لأنه غير منصوصٍ عليه. ^د

قد سبق التنبيه على ضعف هذه الرواية، وقد نبّه ابن تيمية على مذهب أبي يعلى وأصحابه في هذا الحديث فقال: " لكن كثيراً ممن رواه، روه بقوله: "إنه ما يفضل منه إلا أربع أصابع"، فجعل العرش يفضل منه أربعة أصابع، واعتقد القاضي، وابن الزاغوني، ونحوهما، صحة هذا اللفظ، فأمرّوه وتكلموا على معناه، بأن ذلك القدر لا يحصل عليه الاستواء، وذكر عن ابن العايد أنه قال: "هو موضع جلوس محمد ﷺ"، والحديث قد رواه ابن جرير الطبري في تفسيره وغيره، ولفظه "وإنه ليجلس عليه، فما يفضل منه قدر أربع أصابع" بالنفي، فلو لم يكن في الحديث إلا اختلاف الروايتين -هذه تنفي ما أثبتت هذه-، ولا يمكن مع ذلك الجزم بأن رسول الله ﷺ أراد الإثبات، وأنه يفضل من العرش أربع أصابع لا يستوي عليها الربّ، وهذا معنى غريب ليس له قط شاهد في شيء من الروايات، بل هو يقتضي أن يكون العرش أعظم من الربّ وأكبر، وهذا باطل، مخالف للكتاب والسنة وللعقل. ينظر مجموع الفتاوى (436-4345/16).

^ح متفق عليه، أخرجه البخاري في عدة مواضع، منها في كتاب تفسير القرآن، باب قوله ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ

حَقَّ قَدْرِهِ﴾ (١١) الأنعام: ٩١ برقم 4811 (409/1)، وفي باب قوله تعالى ﴿لَمَّا خَلَقَتْ بِيَدَيْ﴾ (٧٥)

ص: ٧٥ برقم 7414، و7415 (617/1)، وفي كتاب التوحيد، باب قوله ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ

وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾ (٤١) فاطر: ٤١، برقم 7451 (621/1)، وكذا أخرجه مسلم في كتاب صفة القيامة

والجنة والنار، برقم 7046، 7047، 7048 (6163/1) كلهم عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

^د ينظر نقض الدارمي على المريسي (801/2، 802)، معالم السنن (328/4، 329)، مشكل الحديث

وبيانه (341/1، 342، 389، 453)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (141/7)، الأسماء والصفات

(296/2، 320)، شرح مشكل الحديث للقصري (276، 277)، العواصم من القواصم (224/1)، شرح

السنة (176/1، 177)، دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (249) (266 إلى 268)، جامع الأصول (4/ 24
 25)، أساس التقديس في علم الكلام (211، 212)، التّهاية في غريب الحديث والأثر (54/1)، إيضاح الدليل
 (209/1)، لسان العرب (256/1)، مجموع الفتاوى (435/16 إلى 437)، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس
 بدعهم الكلامية (253/3 إلى 259)، العلو للعلي الغفار (42/1 إلى 45)، تهذيب سنن لأبي داوود (11/13 إلى
 18)، دفع شبه من شبه وتمرد (16/1)، مرقاة المفاتيح (3664، 3663/10)، عون المعبود (11/13، 12)،
 سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد (396/6)، مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار
 (64/1)، شرح الشفا (321/1)، جلاء العينين في محاكمة الأحمدين (397/1).

14- [الحديث الرابع عشر]

حديث آخر في الكرسي :

ناه أبو القاسم، قال نا علي بن عمر الدارقطني، قال نا علي بن محمد بن أحمد الواعظ، قال حدّثني أبو غداة محمد بن أحمد بن عياض بن أبي ظبية المغرض، من حفظه، نا مكّي بن عبد الله الرّعيني، نا سفيان بن عيينة، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: "لما قدم جعفر بن أبي طالب من أرض الحبشة، تلقاه النبي / ص - 311/ ﷺ، فلما نظر جعفر إلى رسول الله، خجل إعظاماً منه لرسول الله، فقبّل رسول الله بين عينيه، وقال له: "يا حبيبي أنت أشبه الناس بخلقِي وخلقِي، وخلقْت من الطينة التي خلقتُ منها، فحدّثني يا حبيبي عن بعض عجائب أرض الحبشة؟"، قال: نعم بأبي أنت وأمي يا رسول الله، بينا أنا سائرٌ في بعض طُرقاتها، إذا بعجوزٍ على رأسها مكّتل¹، وأقبل شابٌ يركض على فرسٍ له، فزحمها فألقاها لوجهها، وألقى المكّتل على رأسها، فاستوت قائمةً، وأتبعته البصر، وهي تقول له: الويل لك غداً، إذا جلس الملك على كرسيه، فاقتصّ المظلوم من الظالم، قال جابرٌ: فنظرت إلى رسول الله، وإنّ دموعه على لحيته مثل الجمان، ثمّ قال رسول الله ﷺ: "لا قدّس الله أمّةً لا تأخذ للمظلوم حقّه من الظالم".^I

¹ المكّتل: هو الزّئيل وقيل الفقة، وهو يعمل من الخوص، يحمل فيه التمر والعنب وغيره، والجمع مكاتل، ويسع من خمسة عشر صاعاً إلى عشرين. ينظر مشارق الأنوار على صحاح الآثار (1/335)، التّهاية في غريب الحديث والأثر (4/150)، لسان العرب (11/583)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (2/525).
^I أخرجه عن جابر جمع من المحدثين، منهم الطبراني في الأوسط (6/334)، وابن جميع الصيداوي في معجم الشيوخ (1/170). ورواه من غير ذكر لفظ الجلوس ابن ماجه برقم 4010 (1/2718)، وأبو يعلى في المسند (4/7)، وقد أورده الذهبي في "العلو" (1/85) وقال: "إسناده صالح"، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (5/209): "رواه الطبراني في الأوسط، وفيه مكّي بن عبد الله الرّعيني وهو ضعيف"، وقال البلقيني في البدر المنير (9/542): "وجميع رجاله احتجّ بهم مسلم في «صحيحه»"، وقال: السندي في حاشيته على سنن ابن ماجه (2/485): "وفي الزوائد إسناده حسن وسويد مختلف فيه".

وقد وردت قصة مجيء جعفر من الحبشة من رواية بُرَيْدَةَ بن الحَصِيب رضي الله عنه رواها الدارمي في الرد على المريسي (418/1)، وابن أبي عاصم في السنّة (257/1)، والغاز في البحر الزخار (334/10)، والبيهقي في الأسماء والصّنفاة (297/2 إلى 299)، وابن جميع الصيداوي في معجم الشيوخ (170/1). وقد صحّح الألباني في ظلال الجنّة حاشية السنة لابن أبي عاصم (257/1). كما أنّ للحديث شاهداً من رواية أسماء بنت عميس زوجة جعفر رضي الله عنه بلفظ ".... أَكَلِكِ إِلَى يَوْمٍ يَجْلِسُ [يَقْعُدُ] الْمَلِكُ عَلَى الْكُرْسِيِّ، فَيَأْخُذُ لِلْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ" أخرجه جمع من المحدّثين منهم ابن أبي شيبة في المصنّف (239/7)، وابن خزيمة في التّوحيد (246/1)، والدارمي في الرد على المريسي (416/1)، وابن أبي الدنيا في الأحوال (198/1)، وأبو طاهر المخلّص في المخلّصيّات (3/291)، وأورده الذهبي في العلو (83/1)، وذكر له شاهداً آخر عن ابن بريدة عن أبيه.

وأما اللفظ المختصر "إن الله لا يقدر أمة لا يأخذ الضعيف حقّه من القوي"، فهو لفظ مشهور ورد في عدّة روايات، منها ما أخرجه الخطيب في تاريخه (306/5) مختصراً عن أبي سفيان بن الحارث، وقال الألباني في مختصر العلو (107/1): "فالحديث به صالح إن شاء الله تعالى"، أي برواية بريدة. والذي يظهر لي أنّ الحديث بشواهده يرتقي إلى درجة الحسن، والله تعالى أعلم.

[الشرح]

وهذا الحديث يؤكد الذي رويناه عن عمر في إثبات الجلوس على الكرسي، وقد بينا أن ذلك جائز غير مستحيل¹. وفي معناه أيضاً ما نا أبو القاسم، قال نا أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، قال نا يحيى بن محمد بن صاعد، قال نا إبراهيم بن سعد الجوهري، وزهير بن محمد، قال نا عبد الرحمن بن المبارك، عن الصعق بن جرير، عن علي بن الحكم، عن عثمان بن عمير، عن أبي وائل، عن عبد الله، قال: "قال رجل: يا رسول الله ما المقام المحمود²، قال: يوم ينزل الله على كرسيه

لقد تبّه الإمام ابن تيمية على توهم مذموم، فقال: "وقد يظنّ المتوهم أنّه إذا وُصفَ سبحانه بالاستواء كان استواؤه كاستواء الإنسان على ظهور الفلك والأنعام، كقوله: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفَلَكَ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ﴾³ لَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ [الزخرف: 12، 13]، فيتخيّل له أنّه إذا كان مستوياً على العرش، كان محتاجاً إليه كحاجة المستوي على الفلك والأنعام، فلو غرقت السفينة لسقط المستوي عليها، ولو عثرت الدابة لخرّ المستوي عليها، فقياس هذا أنّه لو عدم العرش لسقط الربّ سبحانه وتعالى، ثم يريد بزعمه أن ينفي هذه فيقول: ليس استواؤه بقعود ولا استقرار، ولا يعلم أنّ مسمى القعود والاستقرار يقال فيه ما يقال في مسمى الاستواء، فإن كانت الحاجة داخلية في ذلك، فلا فرق بين الاستواء والقعود والاستقرار، وليس هو بهذا المعنى مستوياً، ولا مستقراً ولا قاعداً، وإن لم يدخل في مسمى ذلك إلا ما يدخل في مسمى الاستواء، فإثبات أحدهما ونفي الآخر تحكّم". ينظر مجموع الفتاوى (3/49، 50)، الرسالة التدمرية (1/81)، وسئل ابن عثيمين - رحمه الله - عن الاستواء هل يأتي بمعنى الجلوس، فقال: "الاستواء على الشيء في اللغة العربية يأتي بمعنى الاستقرار والجلوس قال تعالى: ﴿لَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ [الزخرف: 13]، والإنسان على ظهر الدابة جالس أم واقف؟ هو جالس، لكن هل يصح أن نثبتته في استواء الله على العرش؟ هذا محل نظر! فإن ثبت عن السلف أنّهم فسروا ذلك بالجلوس فهم أعلم منا بهذه وإلا ففيه نظر". ينظر لقاء الباب المفتوح له (اللقاء 11/سؤال 14) بموقع الشبكة الإسلامية.

وقع الاختلاف في تفسير المقام المحمود إلى أربعة أو خمسة أقوال كما سبق التنبيه عليه، وقد ذكرها كثير من المفسرين منهم القرطبي وأبو حيان والشوكاني والألوسي¹ - أنه أمر الشفاعة العظمى التي يتدافعها الأنبياء حتى تنتهي إليه ﷺ -² أمر شفاعته لأئمة في إخراجهم لذنبهم من النار، وهذه الشفاعة لا تكون إلا بعد الحساب ، ودخول الجنة ودخول النار -³ هو إعطاء النبي ﷺ لواء الحمد يوم القيامة -⁴ هو أن الله سبحانه يجلس محمداً ﷺ معه على كرسيه -⁵ أنّه مطلق في كل مقام يجلب الحمد من أنواع الكرامات ، وهذا ذكره صاحب الكشاف والمقتدون به في التفسير. ينظر الجامع لأحكام القرآن (10/311)، الكشاف عن حقائق غوامض

[يَنْطَّ كَمَا يَنْطَّ] ^١ الرَّحْلُ الْجَدِيدُ مِنْ تَضَائِقٍ/ص 312 /، وهو كسعة ما بين السماء

والأرض " ^١، وهذا أيضاً يؤكّد ما تقدّم .

والذي رُوي فيه من عظم الكرسي، وأنه كسعة ما بين السماء والأرض، فلا ينكر في مقدور

الله، بل هو أعظم من ذلك أضعافاً مضاعفةً ^٢ .

التنزيل(678/2)، البحر المحيط في التفسير (101/7)، فتح القدير للشوكاني (299/3)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (136/8، 137)، فتح البيان في مقاصد القرآن (440/7).

جاءت في المخطوط " يَأْطُّ كَمَا يَأْطُّ " وهو خطأ إملائي حسب قواعد الإملاء المعاصر، ولذا صحح حتماً.

^١ أخرجه عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أبو محمد الدارمي في سننه، في كتاب الرقاق، باب في شأن الساعة

ونزول الرب تعالى، برقم 2842 (1845/3)، وأبو الشيخ في العظمة (594/2)، والآجري في الشريعة

(1607/4)، والحاكم في المستدرک (430/2)، وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، وخالفه الذهبي

فقال: "لا والله، فعثمان ضعّفه الدارقطني، والباقون ثقات". وأورده الذهبي في العلو (65/1) وعزاه لأبي الشيخ في

كتاب العظمة وقال: "وعثمان ضعيف". وعثمان هو ابن عمير البجلي أبو اليقظان الكوفي الأعمى متفق على

ضعفه اختلط، وكان يدلّس ويغلو في التشيع، وهو علة ضعف الحديث، ولكنهم اختلفوا في رتبة ضعفه لرواية

الثقات الأثبات عنه كالأعمش وشعبة والثوري وشريك وغيرهم، فذهب أحمد في رواية و البخاري وأبو حاتم الرازي

والجوزجاني إلى أنه منكر الحديث ساقط، وذهب يحيى بن معين والدارقطني في رواية وابن عدي إلى أنه صالح في

الشواهد، يكتب حديثه، كما في كتاب "ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه" لابن شاهين (70/1)،

والكامل في الضعفاء لابن عدي (282/5 إلى 286)، وسؤالات البرقاني رواية الكرجي (51/1)، وميزان الاعتدال

(50/3)، وتهذيب التهذيب (145/7، 146)، والتقريب (386/1)، والظاهر من صنيع المتأخرين ترجيح

المذهب الثاني أي أنه يعتبر به، كما في الكاشف للذهبي (11/2)، والتقريب لابن حجر إذ سموه بالضعف فقط،

وهو الذي يظهر لي، ولذا فالحديث حسن بشواهد، والله تعالى أعلم .

ينظر نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي (188/1، 413)، تفسير الطبري (52/15)،

أصول السنة (96/1)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (342/1)، تفسير القرطبي (276/3)، مجموع

الفتاوى (49/3، 50)، الرسالة التدمرية (81/1)، شرح العقيدة الطحاوية (371/2)، روح المعاني (11/2)،

تفسير القاسمي (محاسن التأويل) (492/6)، عمدة التفسير لأحمد شاکر (163/2) .

15 - [الحديث الخامس عشر]**حَدِيث آخِر -**

ذكره أبو عبد الله بن بطّة، فقال نا أبو بكر محمد بن بكر، قال نا أبو داود السجستاني، قال نا محمد بن الصباح البزار، قال نا الوليد بن أبي ثور، عن سماك، عن عبد الله بن عميرة، عن الأحنف بن قيس، عن العباس بن عبد المطلب، قال: "كنت في البطحاء في عصابة فيهم رسول الله، فمرت بهم سحابة، فنظر إليها رسول الله ﷺ فقال: ما تسمون هذه؟، قالوا: السحاب، قال: والمزن، قالوا: والمزن، قال: والعنان.

قال: هل تدرون ما بُعد ما بين السماء والأرض؟، قالوا: لا ندري، قال: فإن بعد ما بينهما إما واحدة، وإما قال ثنتين أو ثلاث وسبعين سنة، ثم السماء فوقها كذلك حتى عد سبع سموات، ثم فوق السماء السابعة بحر بين أسفله وأعلاه مثل ما بين السماء والأرض، ثم فوق ذلك ثمانية أوعال^١ بين أظلافهم ورؤسهم مثل ما بين سماء إلى سماء، ثم على ظهورهم العرش، بين أسفله وأعلاه مثل ما بين سماء إلى سماء، ثم الله تعالى فوق ذلك، لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء"^١.

^١ مفردة "وعل" - بكسر العين - وهو "تيس الجبل"، أو العنز الوحشي، وقيل معنى قوله تعالى: ﴿وَيَجْمَلُ عَرَشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَنِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ١٧]، قيل ثمانية أوعال، أي ملائكة على صورة الأوعال. والأظلاف جمع

ظلف - بكسر الظاء المعجمة - للبقر والشاة والظبي، بمنزلة الحافر للدابة، والخف للبعير. ينظر النهاية في غريب الحديث (207/5)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (3662/9)، عون المعبود (6/13)، تحفة الأحوذى (165/9).

^١ الحديث أخرجه جمع من المحدثين، منهم أبو داود في سننه في كتاب السنة، باب في الجهمية، برقم 4723

(1570/1)، والترمذي في السنن في كتاب أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة الحاقة، برقم 3320 (1992/1) وقال: "حسن غريب"، وابن ماجه أيضاً في السنن في افتتاح الكتاب في الإيمان، باب فيما أنكرت الجهمية، برقم 193 (2489/1)، وأحمد في المسند (292/3)، والبزار في المسند (134/4)، وعثمان الدارمي في الرد على المريسي (473/1)، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة في العرش برقم 9، 10 (319/1)، وابن خزيمة

في التوحيد برقم 144(1/234)، والآجرى في الشريعة (2/1087)، وابن أبي عاصم في السنّة برقم 577 (1/253)، وأبو الشيخ في العظمة (2/566)، وابن بطة في الإبانة (7/148)، واللالكائي في أصول اعتقاد أهل السنّة (3/431)، وابن منده في التوحيد (1/114)، والحاكم في المستدرک (2/344)، وغيرهم من طرق عن سماك بن حرب عن عبد الله بن عميرة عن الأحنف بن قيس عن العباس بن عبد المطلب فذكره. وقد اختلف أهل العلم في تصحيحه وتضعيفه .

فذهب فريق إلى تضعيفه منهم الإمام ابن الجوزي في العلل المتناهية (1/9)، وقد رواه من طريقيين، وقال: "هذا حديث لا يصح"، وقال الحافظ المنذري في مختصر سنن أبي داود (7/93) بعد إيراد الحديث: "وفي إسناده بن أبي ثور ولا يحتج بحديثه"، وكذا ضعّفه البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (6/165)، وذكر ابن العربي في عارضة الأحوذى شرح للترمذي (12/218) بأنّ ذكر حملة العرش في صورة الأوعال من أمور التي تُلفت من أهل الكتاب ليس لها أصل الصّحة. وأشار الذهبي في العلو للعلي الغفاري (1/60) إلى جهالة ابن عميرة، وتفرّد سماك بالحديث. وكذا ضعّفه من المعاصرين الشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة (3/398)، والشيخ شعيب الأرنؤوط في تعليقه على مسند أحمد (3/293، 294)، وقد أعلوا الحديث بعدة علل، ويمكن أن أجمل أهمّها فيما يلي:

- الاضطراب في متن الحديث، حيث جاء التصريح في بعض الروايات بأنّ بُعد ما بين السّماء والأرض مسيرة خمسمائة سنة، وجاء في الباقي التصريح بأنّ بُعد ما بين السّماء والأرض إما واحدة أو اثنتان أو ثلاث وسبعون سنة.

- تفرّد سماك بطريقه، قال البزار بعد إيراد الحديث: "وعبد الله بن عميرة لا نعلم روى عنه إلاّ سماك بن حرب، وقد روى عنه سماك غير حديث"، وسماك ممّن لا يحتجّ به إذا انفرد، ففي الميزان (2/233)، وتهذيب التهذيب (4/234): "قال النسائي: كان ربّما لُفّن، فإذا انفرد بأصل لم يكن حجة، لأنّه كان يُلقن فيتلقن"، وقد انفرد سماك في حديثه بذكر صفة حملة العرش.

- مدار الحديث على عبد الله بن عميرة، وفيه جهالة، وقد أعلّى الحافظ الذهبي حديثه هذا في العلو بجهالته، وقال في الميزان (2/469): "فيه جهالة".

- الانقطاع بين ابن عميرة والأحنف، قال الإمام البخاري: لا يُعرف له [لابن عميرة] سماع من الأحنف بن قيس"، كما في الميزان (2/469)، وتهذيب التهذيب (5/344).

- نكارة المتن، فقد أشار عبد الله بن يوسف الجديع في تعليقه على (فتيا وجوابها) لابن العطار: أن في سياق المتن نكارة من وجهين: 1- تشبيه الملائكة بالتيوس 2- تأنيث الملائكة برجوع الضمير إلى مؤنث، وهو معنى منكر في حق الملائكة، وقد أنكره الله على المشركين. ينظر حاشية فتيا وجوابها في ذكر الاعتقاد وذم الاختلاف لابن العطار (1/72)، وعليق مختصر على كتاب لمعة الاعتقاد (1/62).

وذهب جمع من أهل العلم إلى تصحيحه، منهم ابن خزيمة، حيث صرح في مقدّمة كتاب التّوحيد أنّه لا يذكر إلا ما صحّ وثبت، وقد ذكره كما تقدّم، وحسنه الترمذي في السنن (1992/1)، ونقل ترغيب يحيى بن معين في روايته، ممّا يدل على قبوله ورضاه عن الحديث، فقال: "قال عبد بن حميد: سمعت يحيى بن معين يقول: ألا يريد عبد الرحمن بن سعد أن يحجّ حتى يُسمع [تسمع] بالياء أو النون في أوله" منه هذا الحديث"، وسكت عنه أبو داود، وقد قال عن كتابه السنن: "وما سكّ عنه فهو صالح"، وصرّح بصحته الجوزقاني في الأباطيل (79/1)، والحاكم في المستدرک (446، 344/2)، حيث قال: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، وكذلك قواه ابن تيمية في مجموع الفتاوى (192/3) حيث قال: "إن هذا الحديث قد رواه إمام الأئمة ابن خزيمة في كتاب التّوحيد الذي اشترط فيه أنّه لا يحتجّ فيه إلا بما نقله العدل عن العدل موصولاً إلى النبي ﷺ، والإثبات مقدّم على النفي، والبخاري إمّا نفى معرفة سماعه من الأحنف، ولم ينف معرفة الناس بهذا، فإذا عرف غيره كإمام الأئمة ابن خزيمة ما ثبت به الإسناد، كانت معرفته وإثباته مقدّمًا على نفي غيره وعدم معرفته"، وقال عنه الذهبي في كتاب العرش (41/2): "رواه أبو داود بإسناد حسن، وفوق الحسن"، وكذلك حسّنه، بل جودّ إسناده ابن القيم كما في اجتماع الجيوش (163/2)، ومختصر الصواعق (433/1)، وردّ على من ضعفه كما في تهذيب السنن: (6/13). وقال سليمان بن عبد الله بن عبد الوهاب في تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التّوحيد (646/1): "وهذا الحديث له شواهد في الصحيحين وغيرهما، ولا عبرة بقول من ضعفه، لكثرة شواهد التي يستحيل دفعها، وصرّفها عن ظواهرها. ووافقه الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب في كتاب قرة عيون الموحدين (264/1)، فقال: "قلت: وهذا الحديث له شواهد في الصحيحين وغيرهما، مع ما يدل عليه صريح القرآن، فلا عبرة بقول من ضعفه"، وقد أشار المحدث أحمد شاكر إلى تقويته في حاشيته على مسند أحمد (378، 377/2)، عندما جمع طرق الحديث فقال: "وهذه أسانيد صحاح.... وقد ذكرت حديث شعيب بن خالد إذ هو أقرهم إلى الاحتجاج"، وقد ذكر ابن العربي في عارضة الأهودي شرح للترمذي (218/12) بأنّ الحديث من دون ذكر الأوعال صحيح، فقال: "أحد الحديثين صحيح، وهو تقديره بالسبعين".

والذي يظهر لي أنّ الذين ضعفوه إمّا نظروا إلى إسناده منفردًا، وأنّه ليس له شواهد، من حيث تفرّد متن الحديث بذكر الأوعال، وأمّا الذين صحّحوه أو حسّنوه، فإنّما نظروا إلى شواهد من الكتاب والسنة، وأقوال السلف، خاصة الدالة منها على علو الله على عرشه، ومنها الآيات والأحاديث الدالة على حملة العرش سواء في الكتاب أو السنة أو أقوال التابعين. فأما الكتاب فقولته تعالى: ﴿وَيَجْمَلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَنِيَّةٌ﴾ [الحاقة: 17]، وجاء عن الربيع بن أنس قال: "ثمانية من الملائكة" أخرجه ابن أبي شيبة في كتاب العرش (380/1). وأمّا السنة فقد جاء عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: "أذن لي أن أحدث عن ملك من ملائكة الله من حملة العرش، أنّ ما بين شحمة أذنه إلى عاتقه مسيرة سبعمائة عام"، أخرجه أبو داود في سننه في كتاب السنة، باب في الجهمية، برقم 4727 (1570/1)، وروى الطبري بسنده (229/23) عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، قال قال رسول الله ﷺ: "يحملة اليوم أربعة، ويوم القيامة ثمانية"، وعن ابن إسحاق قال: بلغنا أن رسول الله ﷺ قال: "هم اليوم أربعة (يعني حملة العرش)، وإذا كان يوم القيامة أيدهم الله بأربعة آخرين فكانوا ثمانية". وجاء عن

ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: "صدق أمية بن أبي الصلت في شيء من شعره فقال: [رجل وثور تحت رجل يمينه ... والنسر للأخرى وليث مرصد] فقال النبي ﷺ: "صدق". أخرجه جمع من المحدثين منهم أحمد في مسنده (159/4)، والدارمي في سننه في كتاب الاستئذان، باب في الشعر، برقم 2745 (3/1772)، وابن خزيمة في التوحيد (202/1)، والآجري في الشريعة (1544/3، 1546) والبيهقي في الأسماء والصفات برقم 771 (2/206)، وأورده ابن كثير في النهاية (21/1)، وقال: "حديث صحيح الإسناد، ورجاله ثقات"، كما أورده أيضاً في تفسيره (130/7) وقال: "إسناده جيد". وأما عن التابعين فجاء عن شهر بن حوشب أنه قال: "حملة العرش ثمانية، أربعة منهم يقولون: سبحانك اللهم وبحمدك لك الحمد على حلمك بعد علمك، وأربعة يقولون: سبحانك اللهم وبحمدك، لك الحمد على عفوك بعد قدرتك". أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (3/315)، والطبري في تفسيره (17/438)، وقد سبق أيضاً قول الربيع بن أنس في تفسير الآية.

والذي ترجح لي هو مذهب من حسنه بالمتابعات والشواهد، ولذا قال السجزي في رسالته إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت (184/1) عن حديث الأوعال: "أخرجه أبو داود في كتاب السنن عن أبي هريرة وجبير بن مطعم وغيرهما، عن النبي ﷺ هذا المعنى، والطرق مقبولة"، وإن كان حديث أبي هريرة وجبير بن مطعم ليس هو حديث الأوعال، وإنما هي أحاديث في إثبات علو الله تعالى، فأراد بالطرق الشواهد على علو الله تعالى، ولم يقصد حديث الأوعال بعينه. وأما مسألة اضطراب المتن فيمكن دفعها بأنه لا تعارض بين الروایتين، والجمع بينهما ممكن، لأن المسافة تخلف في تقديرها بحسب اختلاف السّير الواقع فيها، فسير البريد السريع يقطع بقدر سير ركاب الإبل سبع مرات، فما تسيره الإبل سيراً قاصداً في عشرين يوماً، يقطعه البريد في ثلاثة، فحيث قدّر النبي ﷺ بالسبعين أراد به السّير السريع سير البريد، وحيث قدّر بالخمسمائة أراد به السّير الذي يعرفونه سير الإبل والركاب، فكل منهما يُصدّق الآخر، ويشهد بصحته. ينظر تهذيب السنن (6/13)، فتح الباري (7/13).

8. وأما التكرار فيمكن دفعها بأن يقال أولاً إن تشبيه الملائكة بالتيوس أو غيرها لا إشكال فيه في الشرع، إذ لا يوجد نص في التحذير من ذلك، ناهيك عن الشواهد من الأحاديث والآثار السابقة التي تعضد ذلك، وأما ثانياً فتأنيث الضمير العائد على الملائكة في بعض روايات الحديث، فيمكن إرجاعه إلى تأنيث اللفظ الذي هو الأوعال، أو الملائكة لا إلى حقيقة ذواتهم، لأن جمع التّكسير يجوز في فعله التذكير والتأنيث بإجماع النحاة، سواء أكان مفرد جمع التّكسير مذكراً أم كان مفرده مؤنثاً، ومن ورود فعله مؤنثاً- مع أن مفرد مذكّر قول الله تعالى ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمِنَّا قُلْ لَمْ نُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا ﴾ [الحجرات: ٤]، فإن مفرد الأعراب أعرابي. ينظر حاشية منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحي الدين عبد الحميد (1/285)، ومن شواهد رجوع الضمير المؤنث على جمع التّكسير في القرآن قوله تعالى: ﴿ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾ [المائدة: 4]، فقال: "تُعَلِّمُونَهُنَّ"، والجوارح جمع جارح وهو مذكّر، والله تعالى أعلم.

وروى أبو عبد الله بن بطّة، قال نا ابن سلمان/ص-313 / ، قال نا أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل الترمذي، قال نا نعيم بن حمّاد، قال نا أبو صفوان الأموي، عن يونس بن يزيد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيّب، عن كعب الأحبار ^أ، قال قال الله تعالى في التوراة: "أنا الله فوق عبادي، وعرشي فوق جميع خلقي، وأنا على عرشي، عليه أدبّر عبادي، لا يخفى عليّ شيءٌ من عبادي " ^إ.

وأنا أبو محمّد الحسن بن محمّد، قال أنا أبو الحسين محمد بن المظفر إجازةً، قال نا أبو بكر محمد بن أحمد بن خالد القاضي، قال نا سعيد بن محمد، قال نا مسلم بن قتيبة، قال نا شعبة، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن خليفة، عن عمر بن الخطّاب، عن النبي ﷺ في قوله ﷻ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ^د، قال: "حتى يُسمع أطيّط كأطيّط الرّحل". ^ن

^أ هو كعب بن ماته الحميري اليماني العلامة الخبر، أدرك الجاهلية وكان يهوديًا ، فأسلم بعد وفاة النبي ﷺ قيل في أيام أبي بكر وقيل في أيام عمر ^ب، وكان يحدّث عن الكتب الإسرائيلية ، ويأخذ السنن عن الصحابة ، وحسن إسلامه". ينظر سير أعلام النبلاء للذهبي (490/3)، تهذيب التهذيب لابن حجر (438/8).

^إ أخرجه أبو الشيخ في العظمة (625/2، 626)، وابن بطّة في الإبانة -الرد على الجهمية- (185/7)، (186)، وأبو نعيم في الحلية (7/6)، وأورده الذهبي في العلو للعلي الغفار (121/1) ووثق رواته، كما صحّح إسناده ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (260/2)، وفي مختصر الصواعق (436/1)، وصحّح إسناده أيضًا الألباني في مختصر العلو (128/1) .

^د سورة طه: الآية [5] .

^ن قد سبق تخريج هذا الحديث (334/1).

[الشرح]

اعلم أنّ القرآن والأخبار قد جاءا بالاستواء على العرش، والواجب في ذلك إطلاق هذه الصّفة من غير تفسيرٍ ولا تأويل، وأنّه استواء الذات على العرش لا على وجه الاتّصال والمماسّة .
وقد أثبت الاستواء السّلفُ، فروى أبو بكر الخلال عن عبد الوهّاب الوزّاق ^I أنّه قال: "استوى قال: قعد" ^I.

وعن يزيد بن هارون ^D قال: "من زعم أنّ الرّحمن على العرش استوى على خلاف ما يقرّ في قلوب العامّة فهو جهمي". ^N

^I هو عبد الوهّاب بن عبد الحكم بن نافع النّسائي الأصل، ثمّ البغدادي، العابد أبو الحسن الوزّاق، صحب الإمام أحمد، وسمع منه، وكان صالحاً، ورعاً، زاهداً، ت: 250هـ، أو 251هـ. ينظر تاريخ بغداد للخطيب (12/283)، وسير أعلام النبلاء للدّهبي (12/323)، وتهذيب التهذيب لابن حجر (6/448).

^I ذكره محمود الدشتي في كتاب إثبات الحد لله ﷻ (180/1)، وابن تيمية في تلبيس الجهمية (14/3)، ولم أجدّه في كتب الخلال المطبوعة، والذي يظهر لي أنّه في كتابه السنّة وقد نبّه الشّيخ عبد الله بن صالح البراك على أنّ كتاب السنّة للخلال المطبوع ناقص، وغير تام، وذلك في ضمن مقال أو بحث محكّم ومنشور في مجلة كلية دار العلوم جامعة القاهرة عدد 36، سنة 2005م (1/398 إلى 447) بعنوان: "نصوص مما فقد من كتاب السنّة"؛ لأبي بكر الخلال - مأخوذ من مقال من أرشيف موقع ألوكة منشور بتاريخ 19 - جوان -- 08:562010مساءً].

^D هو يزيد بن هارون بن وادي، ويقال زاذان بن ثابت السلمي، مولاهم، أبو خالد، الواسطي، أحد الأعلام الحفاظ المشاهير، ثقة متقن عابد، قدم بغداد، وحّدث بها، ثمّ عاد إلى واسط فمات بها سنة 206هـ، وقد قارب التسعين. ينظر تاريخ بغداد للخطيب (16/493)، وسير أعلام النبلاء للدّهبي (9/358)، وتهذيب التهذيب لابن حجر (11/366).

^N أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (1/33)، وأبو داود في المسائل (1/360)، وعبد الله بن الإمام أحمد في كتاب السنّة برقم 54 (1/123)، وابن بطّة في الإبانة (تتمة كتاب الرد على الجهمية) برقم 122 (7/164-165)، وأورده ابن تيمية في مجموع الفتاوى (5/184)، وفي بيان تلبيس الجهمية (3/13)، وأورده الدّهبي في العلو (1/157)، وفي العرش (2/261)، وقال الألباني في مختصر العلو (1168): "وهذا سند جيّد"،

وذكر ابن قتيبة ^أ في مختلف الحديث: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ^إ استقرّ، كما

قال: ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلْكِ﴾ ^د أي استقررت " ^ن. ولا يجوز حمله على المماسّة، لأنّها من صفات المحدث، ولا يجوز حمله/ص 314- على معنى الاستيلاء، لأنّ الاستيلاء عند العرب لا يكون إلاّ بعد المغالبة. قال ابن الأعرابي ^و: "هو على عرشه كما أخبر"، فقبل له استوى استولى، فقال: "العرب لا تقول استولى على الشّيء حتى يكون له فيه مضادّ، فأَيُّهما غلب قيل استولى، والله تعالى لا مضاد له، وهو على عرشه كما أخبر" ^و.

وأورده ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (214/2)، وقال عقبه: "قال شيخ الإسلام -يعني ابن تيمية- والذي تقرّر في قلوب العامة، هو ما فطر الله تعالى عليه الخليقة، من توجّها إلى ربّها تعالى عند النوازل والشدائد والدعاء والرغبات إليه تعالى نحو العلو، لا يلتفت بمنة ولا يسره من غير موقف وقفهم عليه، ولكن فطرة الله التي فطر النّاس عليها، وما من مولود إلا هو يولد على هذه الفطرة يجهمه وينقله إلى التّعطيل من يقيض له".
^أ أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، الإمام الحافظ الأديب، من المصنّفين الكثيرين، ولد ببغداد سنة 213هـ، وتوفي بها سنة 276هـ، وكان ثقة ديناً فاضلاً، وهو صاحب التصانيف المشهورة، والكتب المعروفة منها غريب القرآن، وغريب الحديث، ومشكل القرآن، ومشكل الحديث، وأدب الكتاب، وعيون الأخبار، وكتاب المعارف، وغير ذلك.... ينظر تاريخ بغداد (411/11)، وسير أعلام النبلاء (296/13).

^إ سورة طه: الآية [5].

^د سورة المؤمنون: الآية [28].

^ن ينظر تأويل مختلف الحديث (394/1).

^و هو أبو عبد الله بن الأعرابي، محمد بن زياد مولى بني هاشم، يعرف بابن الأعرابي، كان صاحب اللّغة وأحد العالمين بها، والمشار إليهم في معرفتها، كثير الحفظ لها، ويقال: لم يكن في الكوفيين أشبه برواية البصريين منه، وهو لغوي زمانه، وكان عالماً ثقة، وكان ربيباً للمفضّل الضبي، وسمع منه الدواوين وصحّحها، ت: 231هـ. ينظر تاريخ بغداد (201/3)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري (119/1).

^و أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنّة رقم 675 (442/3)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (201/3)، والبيهقي في الأسماء والصفات (311/2)، وأورده محتجاً به ابن تيمية في تلبيس الجهمية

والاستيلاء فيه ^أ المماسّة، ولا يجوز حمله على معنى الملك، لأنّه كان يجب أن يقال إنّه استوى فوق البيت، لأنّه مَلَكَ البيت، واستوى على الدّابة، لأنّه ملكها.

ولا يجوز حمله على الاعتلاء بالقدرة والمنزلة والرفعة والغلبة، لأنّ في حديث عمر الذي تقدّم عن النبي "كرسيّه فوق السّموات والأرض، وأنّه يقعد عليه". وعن عمر نفسه "إذا جلس الله على كرسيّ سُمع له أطيّط" ^أ. والجلوس والقعود لا يعبرّ به عن الاعتلاء بالقدرة، وعلى أنّه لم يزل معتليّاً على الأشياء، فلمّا أضاف الاستواء إلى العرش، وجب أن يكون لهذا التّخصيص فائدة. ولا يجوز حمله على معنى "تمّ له ما في السّموات والأرض"، لأنّ ذلك يؤدي إلى أنّ الأشياء لا تتمّ لله، ولا تحصل مقدورة له [إلا] ^د بعد وجودها، وهذا كفرٌ. لا يجوز أن يكون المراد بالعرش الملك، لأنّه قال تعالى: ﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِيَةً مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ﴾ ^ن، وهذا يوجب أنّ الملائكة خارجين عن الملك، فلم يبق إلا أن تحمل الصفة على إطلاقها. وقد روى أبو بكر الخلال، بإسناده عن أمّ سلمة في قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى

(290/4)، والدّهبي في العلو (180/1)، وفي العرش (14/2)، وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلاميّة (265/2)، كما أورده ابن حجر في الفتح (406/13)، وعزاه لأبي إسماعيل الهروي في كتابه الفاروق، وقال الألباني في المختصر (196/1): "هذا إسناد صحيح".
^أ جاءت في المخطوط أقرب إلى "به"، وتحتل "فيه" وقد رأيت أنّ الثانية أصوب فأثبتها والله أعلم.

^ب سبق تخريجه هذا المتن والذي قبله في هذا الجزء (334/1).

^د في الأصل "لا" ومعناها لا تستقيم به الجملة .

^نسورة الزمر: الآية [75] .

الْعَرْشِ /ص - 315/ أَسْتَوَى ﴿١﴾، قالت: "كيف غير معقول، واستواء غير مجهول، والإقرار به إيمان، والجحود به كفر" ^I.

فإذا ثبت أنه على العرش، والعرش في جهة، وهو على عرشه . وقد منعنا في كتابنا هذا في غير موضع إطلاق الجهة عليه، والصواب جواز القول بذلك ^D، لأنَّ أحمد قد أثبت هذه الصفة التي هي

I سورة طه: الآية [5] .

^I أخرجه عن أم سلمة رضي الله عنها اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة برقم 463 (440/3)، والصابوني في عقيدة السلف وأصحاب الحديث (177/1)، وذكره ابن تيمية في الفتاوى (365/5) حيث قال: "زوي هذا الجواب عن أم سلمة رضي الله عنها موقوفًا ومرفوعًا، ولكن ليس إسناده مما يعتمد عليه". كما أورده الإمام الذهبي في العلو (81/1) وقال: "فأما عن أم سلمة فلا يصح". وأشار إلى قولها أيضًا ابن حجر في الفتح (406/13)، وقد صححت هذه الرواية عن إمام دار الهجرة مالك بن أنس، وقد رواها اللالكائي في كتابه برقم 464 (441/3)، وأبو نعيم في الحلية (325/6)، والصابوني في عقيدة أصحاب الحديث (45، 46)، والبيهقي في الأسماء والصفات برقم 866، 867 (304/2، 305)، وابن عبد البر في التمهيد (151/7)، وغيرهم بأسانيد مختلفة، ومتون متقاربة منها "الاستواء غير مجهول...."، وقد صحح الذهبي إسناده البيهقي عن ابن وهب ثم قال: "وهذا ثابت عن مالك، وتقدم نحوه عن ربيعة، وهو قول أهل السنة قاطبة". ينظر العلو للعلي الغفاري (103/1)، وكذا جود إسناده البيهقي ابن حجر كما في الفتح (406، 407/13)، وهو رواه عن عبد الله بن وهب، قال: "كنا عند مالك بن أنس فدخل رجل، فقال: يا أبا عبد الله، ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:5]، كيف استواؤه؟ قال: فأطرق مالك وأخذته الرخصة، ثم رفع رأسه فقال ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:5]، كما وصف نفسه، ولا يقال كيف، وكيف عنه مرفوع، وأنت رجل سوء صاحب بدعة، أخرجه". قال: فأخرج الرجل".

^D يظهر في هذا الموضوع من الكتاب أنَّ المصنّف بدأ في بعض التحوّل، أو الملل نوعًا ما من مرحلة الاضطراب بين التفويض والإثبات، إلى مرحلة إثبات الصفات كما تليق بالله تعالى، ولكن قد يتأسّف للمصنّف أنّه جعل حجّته قول أحمد، وتحجّج به في قوله: "لأنَّ أحمد...."، ولو تحرّر في التّعديد والتنظير لنصوص الكتاب والسنة لكان أولى .

الاستواء على العرش، وأثبت أنه في السماء، وكلّ من أثبت هذا أثبت الجهة، وهم أصحاب ابن كرام^١، وابن منده الأصبهاني المحدث^١. والدلالة عليه أنّ العرش في جهةٍ بلا خلاف.

وقد ثبت بنصّ القرآن أنه [مستوي]^٢ عليه، فافتضى أنه في جهةٍ، ولأنّ كلّ عاقلٍ من مسلمٍ وكافرٍ إذا دعا فإثماً يرفع يديه، ووجهه إلى نحو السماء، وفي هذا الغاية، ولأنّ من نفى الجهة من المعتزلة والأشعرية، يقول ليس هو في جهةٍ ولا خارجاً منها، وقائل هذا بمثابة من قال بإثبات موجودٍ مع وجود غيره، ولا يكون وجود أحدهما قبل وجود الآخر ولا بعده، ولأنّ العوام لا يفرّقون بين قول القائل: "طلبتَه فلم أجده في موضعٍ ما، وبين قوله طلبته فإذا هو معدوم". وقد احتجّ ابن منده على إثبات الجهة بأنّه لما نطق القرآن بأنّ الله تعالى على العرش، وأنّه في السماء، وجاءت السنّة بمثل ذلك، وبأنّ الجنّة مسكنه، وأنّه في ذلك، وهذه الأشياء أمكنة في أنفسها فدلّ على أنّه في مكان^٣.

^١ الكرامية هم أتباع أبي عبد الله محمد بن كرام السجستاني ت: 255هـ، وهم يبالغون في الإثبات حتى رُموا بالتجسيم، وهم فرق كثيرة. ينظر الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية لعبد القاهر البغدادي (202/1 إلى 214)، الملل والتحلل للشهرستاني (108/1، 113)، التبصير في الدّين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين لأبي المظفر الإسفراييني (411/1 إلى 417)، التسعينية لابن تيمية (92/1، 93).

^٢ هو محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده، أبو عبد الله العبدوي الأصبهاني الحنبلي، الحافظ، الإمام، الجوال، المحدث، ت: 395هـ، وله خمس وثمانون سنة. ينظر طبقات الحنابلة لأبي يعلى (167/2)، سير أعلام النبلاء (28/17).

^٣ في الأصل "مستوي" وقواعد الإملاء والعربية تأباها، وقد جاء في حاشية المخطوط تعليماً على هذه الكلمة كلمة "كذا"، تنبيهاً من التّاسخ أنّها هكذا وردت، والأصحّ خلافها.

- لم أجد هذا احتجاج أو التّصّ لابن منده في كتبه المطبوعة، لا في كتاب الإيمان، ولا في كتاب التّوحيد، ولا في الرّد على الجهمية، ولا في غيرها، وحتى إنّ صاحب كتاب منهج ابن منده في أصول الإيمان ومسائله - عرضاً ودراسة - لم يذكره، ولكن أورد هذا الكلام ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (731/3) نقلاً عن أبي يعلى من هذا الكتاب، وأكثر المواقع أو الكتب احتمالاً لوجود مثل هذا الكلام، هو كتاب الرّد على الجهمية لابن منده، وأخشى أن يكون المطبوع منه ناقص، إذ التّسخة الوحيدة التي اعتمدها المحقّق فيما ذكر تقع في عشر ورقات،

فإذا ثبت أنه على العرش، وأنه في جهةٍ، فهل الاستواء من صفات الذات؟.

قياس قول أصحابنا أنه/ ص - 316/ من صفات الذات ^أ، وأنه موصوفٌ بها في القدم، وإن لم يكن هناك عرشه موجودًا، لتحقق وجود ذلك منه في الثاني.

لأنهم قد قالوا خالقٌ ورازقٌ، موصوفٌ به فيما لم يزل، ولا مخلوق ولا مرزوق، لتحقق الفعل من جهته.

وقد تقول العرب سيفٌ قطوعٌ، وخبزٌ مُشبعٌ، وماءٌ مُروي، وإن لم يوجد منه القطع، لتحقق الفعل منه.

واستدل بعض أصحابنا بأنه موصوفٌ في الأزل بالربوبية ولا مربوب، وبالإلهية ^إ ولا مألوه.

وعلى قياس هذا النزول إلى السماء، والمجيء في ظلل من الغمام، ووضع القدم في النار. ^د

وتحوي الصفحة على واحد وثلاثين سطرًا، وهي نسخة صغيرة قد تحمل النقص، كما يحتمل أن يكون هذا النص في أحد كتب ابن منده المفقودة مثل كتاب الصفات، وكتاب الرد على اللفظية. والله تعالى أعلم.

هنا تجلّى تحرر المصنّف، وأنه لا يوافق على كل المعاني، فكونه نسب القول إلى الأصحاب، ولم يبتئه بنفسه، فهذا يدل على مرحلة جديدة أو منعرج في فكر المصنّف، وأنه ليس بمتعصب لأصحابه الحنابلة.

كتبت في الأصل "بالإلهية"، وهو خطأ ظاهر.

^د هذا المذهب منسوب لابن كلاب وتابعيه، قال ابن أبي العز الدمشقي في شرح العقيدة الطحاوية (687/2): "وقد نفى الجهم ومن وافقه كل ما وصف الله به نفسه، من كلامه ورضاه وغضبه وحبّه وبغضه وأسفه، ونحو ذلك، وقالوا: إنما هي أمور مخلوقة منفصلة عنه، ليس هو في نفسه متصفاً بشيء من ذلك! وعارض هؤلاء من الصفاتية ابن كلاب ومن وافقه، فقالوا: لا يوصف الله بشيء يتعلّق بمشيئته وقدرته أصلاً، بل جميع هذه الأمور صفات لازمة لذاته، قديمة أزلية، فلا يرضى في وقت دون وقت، ولا يغضب في وقت دون وقت كما قال في حديث الشفاعة: "إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله"، وفي الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم: "إن الله تعالى يقول لأهل الجنة: يا أهل الجنة. فيقولون: لبيك وسعديك والخير في يديك. فيقول: هل رضيتم؟ فيقولون: وما لنا لا نرضى يا رب وقد أعطيتنا ما لم تعط أحداً من خلقك! فيقول: ألا أعطيتكم أفضل من ذلك؟ فيقولون: يا رب، وأي شيء أفضل من ذلك؟ فيقول: أحلّ عليكم رضواني،

فإن قيل فقد قال أحمد في رواية حنبل: "هو على العرش كيف شاء، وكما شاء"¹، وصفات الذات لا تدخل تحت المشيئة. قيل المشيئة راجعة إلى خلق العرش، لا إلى الاستواء عليه، وإذا ثبت استواؤه وأنه في جهة، وأن ذلك من صفات الذات، فهل يجوز إطلاق الحد عليه؟.

قد أطلق أحمد القول بذلك في رواية المروزي، وقد ذكر له قول ابن المبارك "نعرف الله على العرش بحد"، فقال أحمد: "بلغني ذلك" وأعجبه¹.

وقال الأثرم: قلت لأحمد: "يُحكى عن ابن المبارك "نعرف ربنا في السماء السابعة على عرشه بحد"، فقال أحمد: "هكذا هو عندنا"^D. ورأيت بخط أبي إسحاق^N أنا أبو بكر أحمد بن نصر الرفا قال سمعت أبا بكر بن أبي داود/ص - 317، سمعت أبي يقول: "جاء رجل إلى أحمد بن حنبل فقال له: لله

فلا أسخط عليكم بعده أبدا"، فيستدل به على أنه يحل رضوانه في وقت دون وقت، وأنه قد يحل رضوانه ثم يسخط، كما يحل السخط ثم يرضى". ولكن الذي يظهر لي من كلام المؤلف أنه غير متحمس له، بدليل أنه لم ينسبه إلى نفسه، ولا استدل له، بل نسبه للحنابلة، ونسب الاستدلال لهم بقوله: "قياس قول أصحابنا"، واستدل بعض أصحابنا، وهذا يدل على أنّ المصنّف لا زال في اضطراب، وعدم اتخاذ موقف واضح.
¹ سيذكره المصنّف بآتم وأطول من ذلك، وسيأتي تخريجه في الصفحة الموالية.

· أخرجه ابن بطة في الإبانة بقم 114 (7/158)، ومحمود الدشتي في كتاب إثبات الحد (111/1)، وأورده ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (2/613)، وفي درة التعارض (2/34)، وساق إسناده، وعزاه للخلال، وأظنه في كتاب السنّة، ولا يوجد في المطبوع، وقد سبق التنبيه على نقصه (1/336).
· أخرجه ابن بطة في الإبانة رقم 113 (7/156)، وأبو يعلى نفسه في كتاب الروايتين والوجهين (1/55)، وابنه ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (1/267)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو (1/171)، ومحمود الدشتي في كتاب إثبات الحد (111/1)، وأورده ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (2/614، 615)، وفي درة التعارض (2/34)، وساق إسناده وعزاه للخلال في كتاب السنّة أيضًا، ولا يوجد في المطبوع.
^N هو أبو إسحاق هو إبراهيم بن أحمد بن عمر بن حمدان بن شاقلا البغدادي البزاز وقد سبقت ترجمته في هذا الجزء (1/304).

تبارك وتعالى حدّ"؟، قال: نعم، لا يعلمه إلاّ هو. قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ﴾^I، يقول محدّقين " ^I، فقد أطلق أحمد القول بإثبات الحدّ لله تعالى .

وقد نفاه في رواية حنبل فقال: "نحن نؤمن بأنّ الله على العرش كيف شاء، وكما شاء، بلا حدٍ ولا صفةٍ يبلغها واصفٌ، أو يحده أحدٌ" ^D، فقد نفى الحدّ عنه على الصّفة المذكورة، وهو الحد الذي يعلمه خلقه، والموضع الذي أطلقه محمولٌ على معنيين:

أحدهما

أُسورة الزمر: الآية [75] .

^I لم أحد من عزا هذا القول للإمام أحمد إلاّ المصنّف في كتابه هذا، وسيذكره في آخر الكتاب عازياً له لكتاب تعاليق ابن شاقلا على كتاب العلل للخلال، وهو كتاب لا زال في عالم المخطوطات إلى يوم التّاس فيما أعلم، وقد نقل بعض العلماء في كتبهم هذا القول عن أبي يعلى من هذا الكتاب بعينه، منهم محمود الدشتي في كتاب إثبات الحد (111/1)، وابن تيمية في كتابه منهاج السنّة النبوية (23/3، 733)، وفي بيان تلبيس الجهمية (619/2)، (22/3)، كما تجدر الإشارة إلى أنّ المصنّف أورده في كتابه اختلاف الروايتين (56/1) عازياً له لأبي الحسن الجزري، والظاهر أنّه الميموني صاحب الإمام أحمد.

· أخرج لالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة برقم 675 (446/3)، وأورده أبو يعلى في كتاب الروايتين والوجهين (54/1)، وعبد القادر الجليلاني في الغنية لطالبي طريق الحق (125/1)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو برقم 79 (167/1)، وأورده ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (621/2)، (4/3)، وفي مجموع الفتاوى (164/6) عازياً للخلال في كتاب السنّة، ولا يوجد في المطبوع، وأورده الذّهبي في العلو (177/1)، وفي العرش (315/2) وعزاه لالكائي في السنّة، وذكره في تاريخ الإسلام (1024/5) ثمّ قال: "معنى قوله بلا صفة، أي بلا كيف ولا وصف"، وأورده ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (211/2)، وعزاه للخلال في السق، ولم أجدّه في المطبوع. كما أورده في مختصر الصواعق (438/1) ثمّ قال: "أراد أحمد بنفي الصّفة، نفى الكيفية والتشبيه، وبني الحد، حدّ يدركه العباد ويحدّونه".

على معنى أنه تعالى في جهةٍ مخصوصةٍ، وليس هو تعالى ذاهبًا في الجهات الستة، بل هو خارج العالم، مميّز عن خلقه، منفصلٌ عنهم، غير داخل في كلِّ الجهات، وهذا معنى قول أحمد له حدٌّ لا يعلمه إلا هو.

والثاني

أته على صفةٍ يبين بها عن غيره، ويتميّز، ولهذا سُمِّي البوّاب حدًّا، لأنه يمنع غيره عن الدخول، فهو تعالى فردٌ واحدٌ، ممتنعٌ عن الاشتراك له في أخصِّ صفاته، وقد منعنا من إطلاق القول بالحدِّ في غير موضع من كتابنا، ويجب أن يُجوز على الوجه الذي ذكرنا.

ويجب أن يحمل اختلاف كلام أحمد في إثبات الحدِّ على اختلاف حالين، فالموضع الذي قال إنّه [على] العرش بحدٍّ، معناه أنّ ما حاذ العرش من ذاته هو حدُّ له وجهة له، والموضع الذي قال هو على العرش بغير حدٍّ معناه/ص - 318/، ما عدا الجهة المخاذية للعرش، وهي الفوق والخلف والأمام واليمين واليسرة، وكان الفرق بين جهة التحت المخاذية للعرش، وبين غيرها ممّا ذكرنا، أنّ جهة التحت تحاذي العرش بما قد ثبت من الدليل، والعرش محدودٌ، فجاز أن يوصف ما حاذاه من الذات أنّه حدٌّ وجهةٌ، وليس كذلك فيما عداه، لأنّه لا يحاذي ما هو محدود، بل هو ماؤ في اليمين واليسرة والفوق والأمام والخلف، إلى غير غايةٍ، فلهذا لم يوصف واحدٌ من ذلك بالحدِّ والجهة، وجهة العرش تحاذي ما قابله من جهة الذات، ولم يحاذي جميع الذات، لأنّه لا نهاية لها.

فإن قيل هل العرش والكرسي اسمان لشيءٍ واحد، أم لشيئين، قيل بل اسمان لشيئين يدل على ذلك أنّ الله سبحانه قال: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾، وقال: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾¹، فذكر اسمين، فوجب حملهما على معنيين.

¹ لم تثبت في الأصل، والمعنى لا يستقيم بحذفها، وقد أخرج الناسخ سهمًا في هذا الموضع، ليكتب "على" ، ولكنّه أعاد كتابة كلمة العرش وهي مكتوبة في النص، وكتب أمامها صحّ.

ويدل عليه ما حدثناه أبو القاسم بإسناده، عن عبد الله بن سلام، قال: "إذا كان يوم القيامة نزل الجبار حلّ اسمه على عرشه، وقدميه على الكرسي، وحيء بنبيكم فأقعد بين يديه على الكرسي" ^I، وهذا الخبر يقتضي أنّ الكرسي غير العرش.

فإن قيل: فإذا كان العرش غير الكرسي، فقد روي في الأخبار التي تقدّمت "يجلس على كرسيه" ^D، وروي "

أسورة البقرة: الآية [255].

أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب السنّة (365/2)، وابن جرير في التفسير (53/15)، والحلال في السنّة (209/1، 211، 257)، والآجري في كتاب الشريعة (1609/4)، وأورده الذهبي في كتاب العرش (282/2)، وفي العلو للعلوي الغفّار (93/1)، ثمّ قال: "هذا موقوف ولا يثبت إسناده"، وقال البخاري بعدما أورده في التاريخ الكبير (158/4): "لا يعرف لسيف سماع من ابن سلام"، وضعفه الشيخ الألباني في التعليق على كتاب السنّة لابن أبي عاصم (365/2) لجهالة سيف السدوسي.

والحديث ضعيف بهذا الإسناد كما ذكره الذهبي، وذلك لعدّة علل، أولها سلم بن جعفر البكرائي وإن كان أكثر العلماء على توثيقه، فقد ضعّفه الأزدي كما في المغني في الضعفاء (273/1)، وديوان الضعفاء والمتروكين (166/1) كلاهما للذهبي، وتهديب التهذيب لابن حجر (127/4)، ثمّ ثانيها أنّ سعيد بن إبّاس الجريري اختلط أو تغرّر حفظه قليلاً بأخرة حتّى ضعّفه بعضهم كما في تهذيب الكمال للمزي (138/10)، والميزان للذهبي (127/2)، وتهديب التهذيب لابن حجر (5/4)، ولا يدرى هل سمع منه سالم بن جعفر قبل الاختلاط أو بعده، وثالثها جهالة سيف السدوسي الذي لم أجد له ترجمة في كتب التراجم، وآخرها ما ذكره الإمام الناقد في علم العلل البخاري، من عدم ثبوت سماع سيف من عبد الله بن سلام، ولعلّ في بعض هذه العلل ضعف في الاحتجاج بها مفردة من أجل تضعيف الحديث، ولكن باجتماعها فهي علّة قادحة في ضعفه. وأمّا دعوى التصحيف في كلمة "السدوسي" وأنّ أصلها "السعدي" كما ذهب إليه الباحث أكرم بن محمد زيادة الفالوجي في المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري (232/1)، فهي بعيدة في نظري، لأنّ حلّ أئمة النّقد والحديث ذكروه بهذا الاسم على كثرتهم، ولم يقل أحد منهم السعدي، حتّى المزي الذي اعتمدوا عليه في دعوى التصحيف حيث احتجّوا بأنّه لم يذكر فيمن روى عن سعيد بن إبّاس الجريري من اسمه سيف إلاّ أبو عائذ السعدي رغم توسعه في الرواة (138/10)، فإنّه لما ذكر من روى عن عبد الله بن سلام في ترجمته ذكره "سيف السدوسي" كذلك، فدعوى أنّها تصحّفت بعيدة جدّاً. والله تعالى أعلم.

^D سبق تخريجها في هذا الجزء (335/1).

أنّه استوى على عرشه "أ"، فكيف يمكن الجمع بين هذه الأخبار.

قيل: "يمكن الجمع بينهما/ص - 319/، وهو أن نطلق الصفة عليهما، فنقول مستوٍ على

عرشه وجالسٌ على كرسيّه، كما قلنا هو على عرشه، وهو ينزل إلى السّماء، ويجيء في ظللٍ من الغمام، فإذا جاز الجمع بينهما هناك كذلك ها هنا^١.

^١ سبق ذكر الأخبار التي جاءت باستواء الله من القرآن والسنة وأقوال السلف.

· ينظر للتوسع في باب علو الله واستوائه على عرشه كتاب العقيدة أو معتقد الإمام أحمد - رواية أبي بكر الخلال - (101)، كتاب التوحيد لابن خزيمة (1/233، 241)، الإبانة عن أصول الديانة للإمام الأشعري (1/105 إلى 119)، رسالة السجزي إلى أهل زيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت (1/181 إلى 102)، الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات لأبي عمرو الداني (1/129 إلى 134)، الأسماء والصفات للبيهقي (2/311 إلى 338)، الاقتصاد في الاعتقاد لعبد الغني المقدسي (1/80)، كتاب إثبات صفة العلو لابن قدامة المقدسي، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (11/169)، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (5/51 إلى 70)، العرش للذهبي (2/262، 263)، كتاب العلو للعلي الغفاري في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمتها للذهبي وخاصة (1/260)، اجتماع الجيوش الإسلامية (1/96 وما بعدها)، مختصر الصواعق المرسلّة على الجهمية والمعطلة (1/371 إلى 390)، محاسن التأويل للقاسمي (5/84 إلى 93)، معجم المناهي اللفظية لبكر عبد الله أبو زيد (1/596).

فصل

إذا ثبت إطلاق القول بأنّه على العرش، فهل يجوز أن يطلق عليه سبحانه بالجلوس أو القيام^أ؟.

فما وجدت عن أحمد في هذا شيئاً، وقد اختلف الأثر في ذلك.

فقد روينا في حديث عمر "إذا جلس ربنا على كرسيه شُع له أطيظ"^أ، فأطلق الجلوس عليه، وزُوي ما دلّ على القعود، فحدّثناه أبو الحسن علي بن عمر السكري، بإسناده عن ثعلبة بن الحكم، قال: قال رسول الله: يقول الله ﷻ إذا قعد على كرسيه للقضاء: "عبادي، لم أجعل علمي فيكم إلا وأنا أريد أن أغفر لكم على ما كان منكم ولا أبالي"^د.

^أ هكذا وردت في المخطوط، وكنت أظنّ أنّه وقع سقط من النَّاسخ، لأنّ سياق الجملة وما بعدها يدل على أنّ هناك لفظة "قعود" بين كلمة "جلوس" وكلمة "قيام"، ولكنني وجدت ابن الجوزي قد أثبت هذه العبارة في دفع شبه التشبيه (260/1) نقلاً عن المصنّف كما وردت هنا. والله أعلم .

^ب سبق تخرجه في هذا الجزء (335/1).

^د رواه الطبراني في المعجم الكبير (84/2)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (487/1)، واختلف الكتابان في اسم أحد الرواة، فقال الطبراني "العلاء بن سالم"، وقال أبو نعيم "العلاء بن مسلمة"، وقال عنه المنذري في الترغيب (57/1)، رواه الطبراني في الكبير ورجاله موثّقون، وقال ابن كثير في تفسيره (272/5): "وما أحسن الحديث الذي رواه الحافظ أبو القاسم الطبراني في ذلك..". ثمّ قال بعد إيراده: "إسناده جيد، وثعلبة بن الحكم هذا [هو الليثي] ذكره أبو عمر في استيعابه، وقال: نزل البصرة، ثمّ تحوّل إلى الكوفة، وروى عنه سماك بن حرب"، وقال الهيثمي في الجمع (126/1): "رجاله موثّقون"، وقال البوصيري في تحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (266/8): "رواه الطبراني في الكبير بسند رواه ثقات"، وقال السيوطي في اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (202/1): "طريق لا بأس به... رجاله موثّقون". وخالفهم من المعاصرين الشّيخ الألباني حيث قال في الضعيفة برقم 867 (257/2): "هذا سند موضوع، فإنّ مداره على العلاء بن مسلمة...، وقال الحافظ في التّريب: "متروك، ورواه ابن حبان بالوضع... وفيه لفظة منكّرة جدّاً وهي قعود الله تبارك وتعالى على الكرسي، ولا أعرف هذه اللفظة في حديث صحيح"، وسبب الخلاف في ظنيّ هو ما أشار إليه الشّيخ الألباني في حاشية ضعيف الترغيب والترهيب (49/1) فقال: "وأنا أخشى أن يكون تحرّف اسم هذا المتّهم، كما وقع في تفسير ابن كثير (141/3) وجامع المسانيد: (العلاء بن سالم)، وهو خطأ"، وكنت في بداية أمري أتعجّب من الأمر الذي جعل الشّيخ الألباني يجزم بالخطأ مع أنّ كلام ابن كثير في تفسيره موافق لرواية أبي نعيم الصّريحة في أنّه العلاء بن سالم، مثل ما هو في رواية

وروي ما دلّ على القيّام، فحدّثناه السكّري في جملة حديث عُنجار، بإسناده عن جابرٍ، قال: بلغني حديث في القصاص، وكان صاحب الحديث بمصر، فاشترت بغيراً وشدتّ عليه رحلاً، ثمّ سرت شهراً حتّى وردت مصرًا، فسألته عن صاحب الحديث فدللت عليه، فإذا هو باب لاطي، فقرعت الباب، فخرج إليّ مملوكٌ له أسود فقلت^أ: ها هنا أبو فلان؟، فسكت عني فدخل، فقال لمولاه: بالباب أعرابي يطلبك، فقال: "أذهب فقل له من أنت؟"، فقلت: أنا جابر بن عبد الله/ ص - 320/ صاحب رسول الله، قال: فخرج إليّ، فرحّب بي وأخذ بيدي، ثمّ قال لي: من أين؟، من أهل العراق؟ قلت: نعم، بلغني حديث في القصاص، ولا أعلم أحدًا ممن بقي أحفظ له منك، فقال: أجل، سمعت رسول الله يقول: إنّ الله يبعثكم يوم القيامة حفاةً عراةً غرلاً^أ، وهو عَجَلٌ قائمٌ على عرشه، ينادي بصوتٍ له رفيعٌ غير قطعٍ، يُسمع البعيد كما يُسمع القريب، يقول: أنا الديان لا ظلم عندي، وعزّي لا يجاوزني^د اليوم ظلم ظالمٍ، ولو بلطمة بكفين، ولو ضربة يدٍ على يدٍ، ولأفتصنّ للحمّاء من القرناء، ولأسألنّ الحجر لم نكب^ن الحجر، ولأسألنّ العود لم خدش العود، صاحبه

الطبراني الصريحاً بأنّه العلاء بن مسلمة، إلّا أن قلت أنّه - رحمه الله - لم يقف على رواية أبي نعيم كما هو الظاهر من تحريجه، ولكن بعد التّظنّ في كتب التّراجم، وجدت أنّ الذي روى عن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني، وروى عنه أحمد بن يحيى بن زهير التستري كما هو في هذا الإسناد، هو "العلاء بن مسلمة بن عثمان بن محمد" لا "العلاء بن سالم"، وهو رجل وضاع لا تحلّ الرواية عنه كما في تهذيب الكمال للمزي (539/22)، وتهذيب التهذيب لابن حجر (192/8)، وقد وجدت ابن كثير يصرّح بأنّه ابن مسلمة كما في جامع المسانيد والسّنن (615/1)، وبذلك يظهر الصّواب مع الشّيخ الألباني، وأنّ غيره وقع في سهو، رغم كثرتهم لتتابع العلماء في ذلك السّهو بالنقل والأخذ عن بعضهم البعض، فسبحان من جعل العصمة له وحده، ولأنبيائه ورسله في تبليغ دينه.

أ جاء في حاشية المخطوط "في الأصل (فقلت) ولا يظهر لي وجهه " .

أ غرلاً: بضم الغين وإسكان الراء جمع "الأغرل" وهو الأقلق، غير المختون والغرلة القلفة. ومُهما بضم الأوّل ثمّ سكون الثاني جمع بهم، وهو في الأصل الذي لا يخالط لونه لون سواه، يعني ليس فيهم شيء من العاهات والأعراض التي تكون في الدنيا من العمى والعمور والعرج، وغير ذلك. ينظر كشف المشكل من حديث الصّحّاحين (256/2) (449/3)، التّهاية في غريب الحديث (167/1)، (362/3)، فتح الباري لابن حجر (384/11).

د جاء في الأصل "يجاوزني"، والظاهر أنّها سهو .

ن النكب: هو الإصابة، يقال ينكب الحجر ظفرًا، أو حافرًا، أو منسّمًا، أي يصيبه، ونُكب الرجل: إذا ضربت رجله الأرض. ينظر لسان العرب للفيروزبادي (773/1).

في ذلك أنزل عليّ، يعني في كتابي ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا﴾^ط، ثم

قال رسول الله: "إنّ أخوف ما أخاف على أمتي من بعدي عمل قوم لوط، ألا فلتترقب أمتي العذاب إذا كان الرجال بالرجال، والنساء بالنساء"^١.

١ سورة الأنبياء: الآية [47].

١ هذا الحديث ورد بعدة روايات ومن عدة طرق، وفي بعضها زيادات في المتون عن عبد الله بن أنيس، وأصل الحديث رواه جمع من المحدثين، منهم أحمد في المسند (431/25)، والبخاري في الأدب المفرد برقم (970/539/1)، وفي خلق أفعال العباد (40/1، 41)، وأورده في صحيحه مرتين معلقاً، في موضع بصيغة الجزم، فقال: "ورحل جابر" في كتاب العلم، باب الخروج في طلب العلم (9/1)، وبصيغة التمرّض في موضع آخر فقال: "ويذكر عن جابر" في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ، حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾^{٢٣} سبأ: ٢٣ (623/1)، ورواه ابن أبي عاصم في السنة (225/1)، والطبراني في مسند الشاميين (104/1)، وتّمّام في فوائده (364/1)، والخطيب في الرحلة برقم 31، 32، 33 (109/1 إلى 115)، والحاكم في المستدرک (4/ 514) وقال: "صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي، ورواه البيهقي في الأسماء والصفات من طريق الحاكم (196/1)، والضياء في المختارة (26/9)، وأورده محتجاً به جمع من المحدثين منهم المنذري في الترغيب (104/4) وقال: "رواه أحمد بإسناد حسن"، والذهبي في كتاب العرش (19/2)، ثم قال: "هذا حديث محفوظ عن جابر بن عبد الله، رواه عنه عبد الله بن محمد بن عقيل، ومحمد بن المنكدر، وأبو الجارود العبدى، له طرق يصدّق بعضها بعضاً". وقال ابن القيم في مختصر الصّواعق (489/1): "هذا حديث حسن جليل، وعبد الله بن محمد بن عقيل صدوق حسن الحديث، وقد احتجّ به غير واحد من الأئمة، وتكلّم فيه من قبل حفظه، وهذا الضرب ينتفي من حديثهم ما خالفوا فيه الثقات، ورووا ما يخالف روايات الحفاظ وشذوا عنهم، وأما إذا روى أحدهم ما شاهده أكثر من أن تحصر مثل هذا الحديث فلا ريب في قبول حديثه، وأما القاسم بن عبد الواحد، فحسن الحديث....". وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (174/1): "وللحديث طريق أخرى، أخرجها الطبراني في "مسند الشاميين" وتّمّام في "فوائده"، من طريق الحجاج بن دينار، عن محمد بن المنكدر، عن جابر... وإسناده صالح". وقال الهيثمي في بعض طرقه ورواياته في المجمع (625/10): "رواه أحمد، ورجاله وثقوا، ورواه الطبراني في الأوسط بنحوه". وقال الهيثمي أيضاً في موضع آخر (351/10): "هو عند أحمد والطبراني في الأوسط بإسناد حسن". وقال الشيخ الألباني في تخريج السنة لابن أبي عاصم (225): "حديث صحيح"، وقول الحافظ ابن حجر في الفتح (174/1) على تعليق البخاري بصيغة التمرّض، للمتن الذي جاء فيه إثبات الصّوت لله تعالى، بأنّ متنه معلول عند

ففي هذا الخبر فوائد منها وصفه تعالى بالقيّام على العرش، ومنها إثبات القصاص فيمن ليس بمكّلف، كالبهائم والحجر والعود، ومنها الوعيد في اللّواط والسّحاق .

—
=

البخاري، لوجود هذه الصّفة في هذا المتن، وعند انتفائها جزم به، غير سديد عندي، لأنّ البخاري أورد حديثاً مسنداً فيه إثبات هذه الصّفة لله، وهو مارواه برقم 4741 (398/1) عن أبي سعيد الخدري، قال: قال النبي ﷺ: "يقول الله ﷻ يوم القيامة: يا آدم، يقول: لبيك ربّنا وسعديك، فينادى بصوت: إن الله يأمرك أن تخرج من ذرّيتك بعثاً إلى النّار..." الحديث فهذا الحديث يكفي وحده في إثباتها، فكيف إذا اعتضد غيره به، وقد قرّر ابن حجر في كتابه النّكت على مقدّمة ابن الصّلاح لابن حجر (342/1) عن معلّقات البخاري خلاف ذلك، فقال: "فقد لاح بهذه الأمثلة، واتّضح أنّ الذي يتقاعد عن شرط البخاري من التّعليق الجازم جملة كثيرة وأنّ الذي علّقه بصيغة التّمريض متى أوردته في معرض الاحتجاج والاستشهاد، فهو صحيح أو حسن أو ضعيف منجبر، وإن أوردته في معرض الرّد، فهو ضعيف عنده، وقد بيّنّا أنّه يبيّن كونه ضعيفاً"، والذي يظهر لي أنّ سبب تمريض البخاري للحديث هو الاختصار، وعدم التكرار، لأنّ عادة البخاري أنّه لا يكرّر الحديث بألفاظه، حيث جزم به قبل ذلك، واختصار الحديث وعدم تكريره من أسباب تعليق الحديث، كما في النّكت على مقدّمة ابن الصّلاح لابن حجر (325/1 إلى 342)، ومنهج النّقد في علوم الحديث، لنور الدّين عتر (374/1 إلى 378)، وتحرير علوم الحديث للجديع (851/2، 852). والله تعالى أعلم .

فصل

في جواز إطلاق بأنه سبحانه في السماء، كما وصف نفسه، كما قلتُ في الاستواء على العرش، وقد

قال أحمد فيما خرّجه في الرد على الجهمية: "وقد أخبرنا أنه في السماء فقال: ﴿ءَأْمِنُمْ مَن فِي السَّمَاءِ أَنْ

يَخِيفَ / ص - 321 / بِكُمْ الْأَرْضَ ﴾^١، ﴿أَمْ أَمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾^٢، وقال الله

﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾^٣، وقال: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾^٤،

وقال: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾^٥، وقال: ﴿وَلَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَن عِنْدَهُ﴾^٦، وقال: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ

١ سورة الملك : الآية [16] .

٢ سورة الملك: الآية [17].

٣ سورة فاطر: الآية [10].

٤ سورة آل عمران: الآية [55] .

٥ سورة النساء: الآية [158].

٦ سورة الأنبياء : الآية [19] .

مِنْ فَوْقِهِمْ^١، وقال: ﴿ذِي الْمَعَارِجِ﴾^٢، وقال: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾^٣، فأخبر أنه في السماء^٤، فقد نصّ أحمد على جواز إطلاق القول بذلك، واحتجّ بهذه الآيات.

وهذا غير ممتنع إطلاقه أنه في السماء كالعرش.

ويدلّ عليه أيضاً ما رواه أبو القاسم هبة الله بن منصور الطبري^٥ في كتاب أصول السنة، بإسناده عن أبي الدرداء، قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: "من اشتكى منكم شيئاً، أو اشتكى أخاً له، فليقل ربنا الله الذي في السماء، تقدّس اسمك، أمرك في السماء والأرض، كما رحمتك في السماء، اغفر لنا حوبنا وخطايانا، ربّ الطيبين، أنزل رحمةً من رحمتك، وشفاءً من شفائك على الوجع فيبرأ^٦".

١ سورة النحل : الآية [50] .

٢ سورة المعارج : الآية [3] .

٣ سورة الأنعام : الآية [18]، وقد جاء في الأصل "وهو القاهر فوق عباده وهو العلي العظيم" والظاهر أنه سهو من المصنّف.

٤ ينظر كتاب الرد على الجهمية والزندقة للإمام أحمد (146/1، 147)، وقد نقله عنه ابن تيمية كما في بيان تلبس الجهمية (98/5، 99)، وابن القيم كما في الصّواعق المرسلّة في الرد على الجهمية والمعطلة (4/1298 إلى 1300).

٥ هبة الله بن الحسن بن منصور الحافظ أبو القاسم اللالكائي الطبري الرازي الفقيه الشافعي، تفقّه على الشيخ أبي حامد الإسفراييني، صنّف كتاباً في السنّة، وكتابه في رجال الصّحّاحين، وكتابه في السنن، وكان حافظاً فهماً، عاجلته المنية سنة 418هـ. ينظر تاريخ بغداد للخطيب (16/108)، سير أعلام النبلاء للذهبي (17/419)، طبقات الشافعيين لابن كثير (1/378).

٦ أخرجه عن أبي الدرداء جمع من محدّثين منهم أبو داود في سننه برقم 3892 (1/1509)، والتّسائي في السنن الكبرى بإسنادين (9/381)، والبزار في مسنده (10/18)، والطبراني في الأوسط (8/280)، والحاكم في المستدرک، وصحّح إسناده (1/487) (4/343)، واللالكائي في السنّة (3/430)، ولكن في إسناده زيادة بن محمد الأنصاري "منكر الحديث"، كما في الميزان للذهبي (2/98)، والكاشف (1/414)، وتقريب التهذيب (1/221)، وتهذيب التهذيب لابن حجر (9/533)، ولذا ردّ الذهبي تصحيح الحاكم في تلخيصه كما في حاشية المستدرک (1/487) بقوله: "زيادة، قال البخاري وغيره منكر الحديث"، وأورده في العلو (1/29)، وقال: "وزيادة لين الحديث"، فهذا السند ضعيف جداً. وللحديث شاهد عند الإمام أحمد في المسند (39/379)، من حديث أبي بكر بن أبي مریم، عن الأشياخ، عن فضالة بن عبيد^٧،

وروى أيضًا بإسناده عن معاوية بن الحكم السلمي، قال: قلت: يا رسول الله، كانت لي جارية ترعى غنيمات لي من قبل أحد والجوانية، وإني أطلعتها يومًا إطلاعة، فوجدت ذئبًا قد ذهب منها بشاة، وأنا من بني آدم، آسف كما يأسفون، فصككتها صكّة، فعظم ذلك على النبي ﷺ، فقلت: ألا أعتقها!، فقال: أدعها لي، فقال: لها/ ص - 322/ أين الله؟، قالت: الله في السماء، قال: فمن أنا؟، قالت: أنت رسول الله، قال: اعتقها فإنّها مؤمنة^١.

وروى بإسناده عن أبي عبيدة عن أبيه قال: "قال رسول الله ﷺ ارحم من في الأرض يرحمك من في السماء"^١.

ولكن سنده ضعيف أيضًا لعلتين: الأولى: ضعف أبي بكر بن أبي مریم الغساني، كما في الميزان للذهبي (497/4)، والكاشف (411/2)، وتقريب التهذيب (623/1)، وتهذيب التهذيب لابن حجر (28/12). والثانية: جهالة الشيوخ الذين روى عنهم، وأبهمهم، ولذا لا يتقوى الحديث بها، بل يبقى في حضيض الضعف. ويظهر لي أنّ رواية أحمد ليست شاهدًا للحديث الباب، بل هو نفسه حديث الباب، إذ الحديث ليس حديث فضالة بن عبيد الأنصاري، وإنما هو حديث أبي الدرداء، ولكن وقع في الرواية اختصار أخلّ بالإسناد وأنقص منه راويًا، ولذا قال البيهقي في مسنده (18/10): "وهذا الحديث لا نعلم أنّه يُروى عن رسول الله ﷺ بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه، وزيادة بن محمد قد تقدّم ذكرنا له [أي مجهول، لأنّه لم يرو عنه غير الليث بن سعد]، وفضالة بن عبيد إنّما روى عن أبي الدرداء هذين الحديثين، وذكرناهما على ما فيهما من علة، لأنّا لم نحفظهما عن رسول الله ﷺ إلا من هذا الوجه".

^١ أخرجه مسلم في صحيحه عن معاوية بن الحكم السلمي ﷺ برقم 1199 (761/1).

^٢ الحديث أخرجه عن عبد الله بن مسعود مرفوعًا جمع من المحدثين منهم الطبراني في معجمه الكبير (149/10)، والأوسط (100/2) (239/3)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (262/1)، واللالكائي في أصول اعتقاد أهل السنة (436/3)، والحاكم في المستدرک (379/4)، وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي، ورواته ثقات كما قرره ابن حجر في فتح الباري موافقًا للحاكم، إلا أنّه منقطع، لأنّ أبا عبيدة عامر بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه، كما في تهذيب الكمال للمزي (61/14)، وجامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي (204/1)، وتهذيب التهذيب لابن حجر (75/5). وأخرجه موقوفًا الدارمي في الزد على الجهمية (52/1)، واللالكائي في أصول اعتقاد أهل السنة (438/3)، ولكن علة الانقطاع تبقى قائمة من أجل أبي عبيدة، وللحديث شاهد مشهور عن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: "الزاحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء"، أخرجه جمع من المحدثين، منهم أبو داود في سننه في كتاب الأدب، باب في الرحمة برقم 4941 (1585/1)، والترمذي في سننه في كتاب أبواب البر والصلة، باب ما جاء في رحمة المسلمين، برقم 1924 (1846/1)، وقال: "هذا حديث حسن صحيح"، ومنهم

وقال أمية بن أبي الصلت ^أ:

مجدوا الله وهو للمجد أهلٌ ***** رتينا في السماء أمسى كبيراً

بالبناء الأعلى الذي سبق الناس ***** وسوى فوق السماء سريراً ^إ

وقال ابن فورك: "قوله تعالى: ﴿ فِي السَّمَاءِ ﴾ ، معناه فوق السماء من طريق الرتبة والمنزلة والعظمة

والقدرة"، وأجاب عن قوله تعالى: ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ ^ن ليس على

معنى صعود من سفلى إلى علو، لاستحالة ذلك على الكلام، لأنه عرض لا يبقى، وكذلك العمل الصالح،

وإنما معنى صعود الكلام الطيب، قبوله ووقوعه عنده موقع الجزاء والثواب ^و،

الحاكم في مستدركه (270/4)، وصححه، ووافقه الذهبي. فحديث الباب حسن لغيره، وقد أورده الذهبي في العلو (19/1) وقال: "رواه عمار بن رزيق، عن أبي إسحاق مرفوعاً، والوقف أصح، مع أنّ رواية أبي عبيدة عن والده فيها إرسال"، وأورده في كتاب العرش (140/2) ثم قال: "هذا حديث حسن الإسناد، رواه جرير بن عبد الله، وعبد الله بن عمرو، وابن مسعود ^و، وحديث عبد الله بن عمرو أصح الثلاثة، وقد تقدّم".

^أ هو أمية بن عبد الله أبي الصلت بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي ت : 5هـ / 626 م، شاعر مخضرم، وهو أول من جعل في مطالع الكتب باسمك اللهم، فكتبتها قريش بعده، وقد اتفق العلماء على أنه أشعر ثقيف، كان قد نظر في الكتب، وليس المسوح تعبدًا، وكان ممن حرموا على أنفسهم الخمر، ونبذوا عبادة الأوثان في الجاهلية، وطمع في النبوة، فلما ظهر النبي ^ﷺ حسده، وقال إنما كنت أرجو أن أكونه، وكان يحرّض قريشًا بعد وقعة بدر، ورثى قتلى بدر بقصيدة. ينظر الوافي بالوفيات (225/9)، الأعلام للزركلي (23/2).

هذا البيت هو مطلع من قصيدة من البحر الخفيف، إلا أنّ فيها اختلاف في ترتيب البيت الثاني، وفي زيادة كلمة "بالبناء". ينظر ديوان أمية بن أبي الصلت (70/1).

د سورة الملك: الآية [١٦]

ن سورة فاطر: الآية [10].

و ينظر مشكل الحديث لابن فورك (390/1).

وقوله: ﴿يَرْفَعُهُ﴾^I، لا على معنى رفعٍ من مكان إلى مكان، لكن على معنى أنه يقبل العمل الصالح،
 وقوله في قصة عيسى: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾^I، معناه رفعه إلى الموضع الذي لا يعبد فيه إلا الله، ولا يذكر فيه
 غيره لا على أنه ارتفع إليه، كما يرتفع الجسم من سفلى إلى علو^D. وهذا غلطٌ لأنه لا يمتنع صعود الكلام
 الطيب والعمل الصالح مكتوبًا، لأنّ الرقيب والعتيد يكتبان القول والفعل ويرفعاهما، وهذا كما قلنا إنّ أعمال
 العباد توزن،/ص - 323/ وأنّ الوزن يقع على الصحائف التي فيها الأعمال، وعلى أنه لو كان الأمر على ما
 قالوه، وأنّ ثواب الأقوال والأفعال يصعد، فالاحتجاج نافٍ، لأنّ فيه دلالة على صعود إلى الله تعالى، وقوله
 في قصة عيسى أنه رفعه إلى موضع لا يعصى فيه، فلا يمتنع حمل الآية على ظاهرها، وأنه رفعه إليه، على وجه
 التقريب له من ذاته، إكرامًا له، كما قُرب نبينا ﷺ عليه حتى كان قاب قوسين أو أدنى، وكان ذلك تقريبًا من
 ذاته^N.

١ نفس الآية السابقة .

٢ سورة النساء : الآية [158] .

^D ينظر مشكل الحديث لابن فورك (393/1).

^N ينظر للتوسع في باب علو الله واستوائه على عرشه الكتب التي سبقت الإشارة إليها في آخر الفصل ما قبل
 السابق، وكذا نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد (514, 115/1)، المفاتيح في شرح المصاييح للمظهري (221/5)،
 (222)، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح (الكاشف عن حقائق السنن) (1345/4) (3185/10)، شرح مصاييح السنّة
 للإمام البغوي لابن الملك الكرمانى (318/2)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للقاري (1136/3)، (3113/8)،
 التيسير بشرح الجامع الصغير للمناوي (37/2)، فيض القدير للمناوي (42/4)، التنوير شرح الجامع الصغير (278/6)،
 تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى لمحمد الماركفوري (43/6)، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لعبيد الله الماركفوري
 (249/56).

16 - [الحديث السادس عشر]**- حديث آخر -**

رواه أبو بكر أحمد بن إسحاق الصبغى عن أبي موسى عن النبي ﷺ أنه قال: "لا أحد أصبر على أذى يسمعه من الله، يشرك به ويجعل له ولد، وهو يرزقهم ويدفع عنهم ويعافهم" ^١.

^١ متفق عليه أخرجه البخاري في مواضع منها في كتاب الأدب، باب الصبر على الأذى، برقم (6099/1) (515/1)،
ومسلم في كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب لا أحد أصبر على أذى من الله عز وجل، برقم (7080، 7081)
(1166/1) عن أبي موسى الأشعري.

[الشرح]

اعلم أنه غير ممتنع وصفه بالصبر على ظاهر الخبر، كما جاز وصفه بالرحمة والرأفة^أ، وقال بعضهم: "الصبر بمعنى الحلم، ومعنى وصفه بالحلم، تأخير عقوبته عن المستحقين لها^أ، وهذا غلطٌ لوجوه .

أحدها: أنه إثبات إضمارين، فهو جارٍ مجرى ترك حقيقتين .

والثاني: أنهم لا يثبتون لله حلمًا، فلا معنى لتأويل الخبر عليه.

الثالث: أن حمله على تأخير عقوبته، يفضي إلى أن يقع الخبر بخلاف مخبره، لأنه قد يعجل العقوبة

وقد يؤخرها^د.

^أ قال الخطابي في كتابه "شأن الدعاء" (98/1): "معنى الصبر في صفة الله سبحانه قريب من معنى الحليم إلا أن الفرق بين الأمرين أنهم لا يأمنون العقوبة في صفة الصبور، كما يسلمون منها في صفة الحليم، والله أعلم بالصواب". قال قوام السنة الأصبهاني في كتاب الحجة (479/2): "قال بعض أهل النظر: لا يوصف الله بالصبر، ولا يقال: صبور، وقال: الصبر تحمّل الشيء، ولا وجه لإنكار هذا الاسم، لأن الحديث قد ورد به، ولولا التوقيف، لم نقله، وقال بعض علماء أهل السنة: معنى الصبور أنه لا يعاجل بالعقوب". وقال ابن القيم في عدة الصابرين (276/1): "وفي أسماءه الحسنی الصبور، وهو من أمثلة المبالغة، أبلغ من الصابر والصابر، وصبره تعالى يفارق صبر المخلوق ولا يماثله من وجوه متعددة،... والفرق بين الصبر والحلم أن الصبر ثمرة الحلم وموجبه، فعلى قدر حلم العبد يكون صبره، فالحلم في صفات الرب تعالى أوسع من الصبر... وكونه حليمًا من لوازم ذاته سبحانه، وأما صبره سبحانه فمتعلق بكفر العباد وشركهم ومسبتهم له سبحانه وأنواع معاصيهم وفجورهم، فلا يزعجه ذلك كله إلى تعجيل العقوبة، بل يصبر على عبده، ويمهله ويستصلحه، ويرفق به، ويحلم عنه، حتى إذا لم يبق فيه موضع للصنيع، ولا يصلح على الإمهال والرفق والحلم، ولا ينيب إلى ربه ويدخل عليه، لا من باب الإحسان والتعم، ولا من باب البلاء والتقم، أخذه أخذ عزيز مقتدر، بعد غاية الإعذار اليه، وبذل التصيحة له، ودعائه اليه من كل باب، وهذا كله من موجبات صفة حلمه وهي صفة ذاتية له لا تزول".

^أ هذا الكلام لابن فورك في مشكل الحديث (485/1).

^د ينظر تفسير أسماء الله الحسنی للزجاج (65/1)، مشكل الحديث لابن فورك (485/1)، شرح صحيح البخاري لابن بطال (405/10)، إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض (336/8)، مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض (38/2)، المعلم بفوائد مسلم لأبي عبد الله المازري (348/3)، المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنی لأبي حامد الغزالي (149/1)، مطالع الأنوار على صحاح الآثار لابن قرقول (257/4، 258)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي (146/17)، المفاتيح في شرح المصابيح للمظهري (111/1)، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح (472/2)، التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن (196/33)، إيثار الحق على الخلق لابن الوزير

(175/1)، فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر (512/10)، شرح مصابيح السنة لابن الملك (56/1)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني (85/25)، الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج للسيوطي (159/6)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطاني (362/10)، التَّحْبِيرُ لِإِضْاحِ مَعَانِي التَّيْسِيرِ لِلصَّنْعَانِي (183/4) (382/6)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للقاري (96/1) (4587/4)، تفسير أسماء الله الحسنى للسعدي (211/1، 212)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للهاركفوري (87/1).

17- [الحديث السابع عشر]-**- حديث آخر في الغضب -**

ص - 324/ أخرجه أبو بكر بإسناده^I، عن معقل بن يسار، قال قال رسول الله: "من استرعى رعيّةً فغشّها، لقي ربّه **عَجَلًا** وهو عليه غضبان"^D.

وروى أيضًا عن أبي هريرة قال قال رسول الله: "من لم يدع الله تعالى، غضب الله عليه"^N.

١ جاء في حاشية المخطوط عند هذا الموضع "بلغ مقابلة".

٢ أي الصبغي السابق.

^D الحديث بهذا اللفظ أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه (602/4) عن علي بن محمد بن عبد الله المعدل قال: حدثنا أبو الحسن علي بن علي بن محمد بن أحمد المصري الواعظ، قال: حدثنا محمد بن يزيد العطار أبو جعفر يعرف بالحري، قال حدثنا مرداس بن محمد بن الحارث بن عبد الله بن أبي موسى الأشعري أبو بلال، قال حدثنا شبيب بن شيبة عن الحسن بن معقل بن يسار به، ومرداس ضعّفه الدارقطني والحاكم، وقال ابن حبان في الثقات: "يعرب ويتفرّد". ينظر الميزان للذهبي (507/4)، ولسان الميزان لابن حجر (26/8)، وشبيب بن شيبة أبو معمر البصري ضعيف كما في الكاشف (479/1)، والميزان كلاهما للذهبي (262/2)، وجاء في التقريب (263/1): "صدوق يهم في الحديث". فالإسناد ضعيف، وقد جاء هذا الحديث من رواية البخاري في صحيحه في كتاب الأحكام، باب من استرعى رعية فلم ينصح، برقم 7150، 7151 (596، 595/1)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب استحقات الوالي الغاش لرعيته النار برقم 364، 365، 366، 383 (702، 701/1) وأحمد في مسنده (427/33) وغيرهم من طرق، ولكن بلفظ "إلا حرم الله عليه الجنة"، أو "لم يجد رائحة الجنة"، أو "فهو في النار" ليس فيها ما جاء عند المصنّف من لفظ الغضب.

^N أخرجه الترمذي في سننه في كتاب أبواب الدعوات، باب ما جاء في فضل الدعاء برقم 3373 (1998/1)، وابن ماجه في سننه في كتاب الدعاء، باب فضل الدعاء برقم 3827 (1705/1)، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده في عدّة مواضع، منها (438/15)، واحتجّ به البخاري في الأدب المفرد برقم 658 (345/1)، وأورده الحاكم في المستدرک (673/1)، ثمّ قال: "هذا حديث صحيح الإسناد"، وسكت عنه الذهبي، وأبو صالح الخوزي قد ضعّفه ابن معين، وقال أبو زرعة "لا بأس به". ينظر كتاب الضعفاء لأبي زرعة (959/3)، وميزان الاعتدال (538/4)، وتهذيب التهذيب (131/12)، ولذا قال الحافظ ابن حجر في الفتح (95/11): "مختلفٌ فيه"، ومال في التقريب (649/1) فقال: "الدين الحديث". ولكنّ الحديث قد صحّحه جمع من الأئمة، إمّا اعتدادا بتوثيق أبي زرعة لأبي صالح، وإمّا لشواهده، منهم الحاكم كما سبق، وقال ابن كثير في تفسيره: (85/4) "تفرّد به أحمد، وهذا إسناد لا بأس به"، وقال الزرقاني في شرح المطأ: "وروى أحمد بإسناد لا بأس به"، وحسنه الشيخ الألباني في السلسلة الصّحيحة برقم 2654 (323/6). وقد أعلّ الحديث بعض

وروى أبو بكر الصبغى عن أبي هريرة عن النبي أنه قال يوم أحد: "اشتد غضب الله على قوم هشموا البيضة على رأس نبيهم، وهو يدعوهم إلى الله" ^١.

وروى سالم عن أبيه قال قال رسول الله: "اشتد غضب الله على امرأة ألحقت ولدًا بقوم ليس منهم، يشركهم في أموالهم، ويطلع على عوراتهم" ^١.

وروى جابر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: "اشتد غضب الله على من كذب عليّ

الأئمة بجهالة أبي صالح الخوزي لكونه لم يرو عنه إلا أبو مليح، وفي هذا التعليل نظر عندي إذ ضابط التعليل بمجهول العين عند المحدثين هو من روى عنه واحد، ولم يوثقه معتبر، أي لم يعرفه علماء الجرح والتعديل سواء بالعدالة أم بالجرح، وأما إذا وثقه معتبر، فلا تأثير للجهالة، ولو بقي اسمها ملازمًا للراوي، ولذا قال ابن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذي (379/1): "وظاهر هذا أنه لا عبرة بتعدد الرواة، إنما العبرة بالشهرة، ورواية الحفاظ الثقات". ينظر تدريب الراوي للسيوطي (373/1)، ومنهج التقدي في علوم الحديث لنور الدين عتر (89/1، 90). والله تعالى أعلم.

^١ أخرجه البزار (343/14)، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (5931/10)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار برقم 4915 (437/12)، وفي شرح معاني الآثار برقم 2881 (502/1) من طريق حماد بن سلمة، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال الهيثمي في المجمع (6/117): "رواه البزار، وإسناده حسن". وحسنه أيضًا محقق مسند أبي يعلى الشيخ سليم أسد - رحمه الله - في حاشية مسند أبي يعلى (10/338)، لأجل محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، فإنه صدوق له أوهام، وقد حسن حديثه الذهبي كما في الميزان (3/673)، والكاشف للذهبي (2/207)، وتقريب التهذيب (1/95)، وتهذيب التهذيب (9/375)، وحديثه كذلك، لأن له شواهد كثيرة، منها ما أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب ما أصاب النبي صلى الله عليه وسلم من الجراح يوم أحد برقم 4073، 4774 (1/333)، ومسلم في كتاب الجهاد والسير، باب اشتداد غضب الله على من قتله رسول الله ﷺ، 4648 (1/997)، وغيرهم من طرق كثيرة عن أبي هريرة، وغيرهم من طرق كثيرة عن أبي هريرة، بلفظ: "اشتد غضب الله على قوم فعلوا بنبيه - يشير إلى رباعيته -"، أو قريب منه.

^١ أخرجه جمع من المحدثين، منهم البزار في مسنده (12/246)، والخرائطي في اعتلال القلوب (1/90)، وابن السماك في جزء حنبل (1/73)، والطبراني في الأوسط (5/68)، وابن عدي في الكامل (1/371)، من حديث إبراهيم بن يزيد المكّي عن أيوب بن موسى، عن نافع عن ابن عمر مرفوعًا، ولكن إبراهيم بن يزيد متروك. ينظر الميزان (1/175)، الكاشف (1/127)، والمغني في الضعفاء (1/30) كلّها للذهبي، وتقريب التهذيب (1/95)، وتهذيب التهذيب (1/179) لابن حجر. ولذا قال الهيثمي في المجمع (4/225): "رواه البزار والطبراني في الأوسط، وفيه إبراهيم بن يزيد، وهو ضعيف"، وقال الألباني في الضعيفة برقم 2780 (6/296): "ضعيف جدًا".

متعمداً "أ".

وروى أبو هريرة قال قال رسول الله: "تدنو الشمس فيبلغ الناس من الكرب والغم ما لا يطيقونه"، وذكر الحديث.

وقال فيه: "فيأتون آدم فيقولون: اشفع لنا إلى ربك، فيقول: إنَّ ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب مثله قبله، ولا يغضب بعده مثله" أ.

الحديث عن جابر رضي الله عنه أخرجه الحاكم في المدخل إلى الصحيح (94/1)، وأبو نعيم في مسخرجه على صحيح مسلم (45/1)، عن حرام بن عثمان الأنصاري المدني، عن ابني جابر، عن أبيهما جابر بن عبد الله قال: سمعت رسول صلى الله عليه وسلم يقول: "اشتد غضب الله على من كذب عليّ متعمداً أو أتى البهائم"، وحرام بن عثمان الأنصاري متروك وقال الشافعي ويحيى بن معين والجوزجاني: "لا تحلّ الرواية عنه". ينظر تاريخ بغداد للخطيب (201/9)، الميزان الاعتدال للذهبي (468/3)، المغني في الضعفاء له (252/1)، لسان الميزان لابن حجر (6/3). فإسناده هذا الحديث شديد الضعف أو منكر.

متفق عليه أخرجه عن أبي هريرة البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ نوح: ١، برقم 3340 (269/1) و برقم 4712 (393/1)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، برقم 480 (714/1).

[الشرح]

اعلم أنه غير ممتنع وصفه بالغضب، وقد ورد بذلك الكتاب، قال تعالى: ﴿وَعَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ﴾^أ، وقال ﴿وَعَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ﴾^ب، وقال: ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَعَضِبَ عَلَيْهِ﴾^د، وذلك أننا لا نثبت غضباً هو بفوار^ن الطبع ولا ضيق الصدر، بل نطلق هذه الصفة كما أطلقنا وصفه بالإرادة، كذلك هاهنا.

فإن قيل/ص - 325/ معنى الغضب هو إرادته العقوبة لأهلها.

قيل هذا غلط لما بيّنا، وهو أن إرادته قد تتضمن ما يقتضي الغضب وما يقتضي الرضا، فلا يصح حمله على ذلك. فأما قوله اشتد غضبه، فلا يمتنع وصفه بذلك على وجه لا يفضي إلى التزايد، لأن صفات الذات لا توصف بالتزايد^و، كما قال: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ الْحَالِ﴾^و، وقد وصف نفسه بالقوة الشديدة، وإن كانت القوة من صفات الذات، وكذلك قوله: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾^و، فوصفه بالشدة.

^أ سورة الفتح: الآية [6] .

^ب سورة النساء: الآية [93] .

^د سورة المائدة: الآية [60] .

^ن هكذا أثبتت ولعل الأقرب "بنفور الطبع" .

^و هذا من روايب ما تعلق بالمصنّف من القواعد الكلامية، وكان الأولى عليه أن يسكت عمّا سكت عنه الكتاب والسنة، وسكت عنه السلف الصالح من الصحابة والتابعين، فلم يعهد عنهم الزيادة على الكتاب والسنة في إثبات الصفات نفياً وإثباتاً، كما سبق التنبيه عليه في قسم الدراسة (87، 88، 99، 100)، فلم يجهدوا صفات الله بالتزايد ولا بعده، بل سكتوا مع نصوص أين سكتت، ولم يزيدوا عليها.

^و سورة الرعد: الآية [13]. وقد جاء في الأصل "قوي شديد الحال"، وهو وهم ظاهر من المصنّف.

^و سورة البروج: الآية [12].

وقد تأولوا ذلك على أنّ التزايد يرجع إلى الأفعال الصادرة عن الإرادة، وهذا غلطٌ لما بيّنا أنّها من صفات ذاته، وكذلك يجوز وصفه بالسخط، قال تعالى: ﴿سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾^١، وقد تأولوا السخط على نحو تأويلهم الغضب.

^١ سورة المائدة: الآية [80].

18 - [الحديث الثامن عشر] -**حديث آخر يتعلّق بالغضب**

أنه أبو محمّد الحسن بن محمّد، قال نا محمد بن عبد الرّحمن النّصيبي، قال نا محمد بن عبد الله الماسرجسي بالموصل، قال نا محمد بن المسيّب، قال نا عمّار بن محمد، قال نا سعيد بن منصور، قال نا ابن المبارك عن سفيان الثوري، عن ابن جريح، عن عطاء، عن ابن عباس في قوله **﴿فَلَمَّا أَسَفُونَا أَنْقَمْنَا مِنْهُمْ﴾**⁷، قال أغضبوه ^I حتى عضّ أنامله ^D هـ.

⁷ سورة الزخرف: الآية [55].

المصنّف هنا يحاول إثبات صفة الغضب لله بهذه الآية، بينما كان في بدايات الكتاب يؤوّل هذه الآية نفسها، ولا يثبت بها صفة الغضب لله تعالى، بل يثبتها لأوليائه، فقال في الجزء المطبوع من هذا الكتاب (224/1): " وكذلك قوله تعالى: **﴿فَلَمَّا أَسَفُونَا أَنْقَمْنَا مِنْهُمْ﴾** [سورة الزخرف:55]. أي أسفوا أوليائنا والتّاصرين لديننا، لاستحالة أن يؤذى الله ومجارب"، وهذا يدلّنا على تحوّل المصنّف في معتقده

^D جملة "حتى عضّ أنامله" لم أجدّها في دواوين السنّة، بل ولا في دواوين الإسلام التي بين يدي، وأخشى أن تكون هذه الجملة تسرّبت من الإسرائيليات التي خلطها بعض الرواة بمذ الأثر أو الحديث وهمّ منهم، وذكر ابن القيم في كتابه الصّواعق المرسلّة في الرّد على الجهمية والمعظلة (831/3، 1011، 1231/4)، وفي هداية الحيارى في أحوبة اليهود والتّصاري (467/2) نقلاً عن اليهود المغضوب عليهم، أنّهم وصفوا الله بهذه الصفة تارة ندماً على الطوفان وتارة ندماً على خلق آدم وذريته -عليهم من الله ما يستحقون-، فقد يكون الوهم من خلط الأثر بغيره، فتركّب هذا المتن، وأمّا الجزء الأوّل من الأثر وهو "أغضبوه" فقد رواه عن ابن عباس ابن جرير في تفسيره (617/20)، وابن أبي حاتم في تفسيره (1569/5) عن محمد بن سعد العوفي، قال ثني أبي، قال: ثني عمي قال: ثني أبي عن أبيه عن ابن عباس، **﴿فَلَمَّا أَسَفُونَا﴾** [سورة الزخرف:55] يقول: لما أغضبونا". وهذا الإسناد ضعيف بل شديد الضّعف، قال عنه الشّيخ أحمد شاکر في حاشية تفسير الطبري (263/1): هذا الإسناد من أكثر الأسانيد دوراناً في تفسير الطبري، وهو إسناد مسلسل بالضّعفاء من أسرة واحدة، وهو معروف عند العلماء بـ "تفسير العوفي"، لأنّ التابعي -في أعلاه- الذي يرويه عن ابن عباس، هو "عطية العوفي" وقال السيوطي في الإتيان (239/2): "وطريق العوفي عن ابن عباس، أخرج منها ابن جرير، وابن أبي حاتم كثيراً والعوفي ضعيف، ليس بواه، وربما حسّن له الترمذي". للإسناد فيه عدّة علل كما أشار إليه الشّيخ أحمد شاکر. الأوّل محمد بن سعد بن

والذي يدلّ على أنّ الغضب والرّضا غير الإرادة، أنّ الغضب معيّن يتعلّق/ص - 326/ بالموجود، وكذلك الرّضا.

فأمّا الإرادة فإنّها تتعلّق بما لم يكن ليكون، ولأنّه لو كان الغضب بمعنى الإرادة، لكان الله يبغض أفعاله، لأنّ المعاصي خلّقه، من صفات الفعل، ولأنّنا نفرّق بين كوننا مبغضين للشّيء، وبين كوننا مرادين^أ.

محمد بن الحسن بن عطية العوفي: قال الخطيب: كان ليناً في الحديث، وقال الدارقطني: "لا بأس به". ينظر تاريخ بغداد للخطيب (268/3)، والميزان للدّهبي (560/3)، لسان الميزان للحافظ ابن حجر (150/7).
الثانية: أبو سعد بن محمد بن الحسن: قال أحمد: "جهمي، ولم يكن ممن يستأهل أن يكتب عنه، ولا كان موضعاً لذلك"، وقال الشّيخ أحمد شاكر: "ضعيف جداً". ينظر تاريخ بغداد للخطيب (163/10)، ولسان الميزان (133/4). "وحاشية تفسير الطبري (263/1). الثالثة: عمّه الحسين بن الحسن بن عطية العوفي ضعّفوه جدّه كما في تاريخ بغداد (552/8)، والميزان للدّهبي (532/1). والرابعة: أبو الحسن بن عطية بن سعد العوفي، وهو ضعيف أيضاً كما في الجرح والتّعديل لابن أبي حاتم الرازي (26/3)، والتّقريب لابن حجر (162/1). وأمّا الجدّ عطية بن سعد بن جنادة العوفي فهو ضعيف أيضاً، ولكنّه مختلف فيه، وقد مضى قول السيوطي فيه. والحديث قد رواه ابن جرير في تفسيره (617/20) بلفظ مخالف عن عليّ، قال ثنا أبو صالح، قال ثني معاوية، عن عليّ بن أبي طلحة عن ابن عباس، قوله ﴿ فَلَمَّا ءَاسَفُونَا ﴾ [سورة الزخرف: 55] يقول: أسخطونا"، وكذا رواه أيضاً البخاري في صحيحه معلّقاً (412/1) جازماً به عن ابن عباس بلفظ "أسخطونا"، ووصله ابن حجر في تغليق التعليق (305/1، 306)، من طريق صحيفة عليّ بن أبي طلحة عن ابن عباس، وهي صحيفة مشهورة.

^أ ينظر العقيدة أو معتقد الإمام أحمد رواية أبي بكر الخلال (109/1)، الإبانة عن أصول الدّيانة للإمام الأشعري (80/1، 81)، تفسير الطبري (189/1، 190)، الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به لأبي بكر الباقلاني (38/1، 39)، مشكل الحديث وبيانه (152/1، 194، 483 إلى 486)، المعلم بفوائد مسلم للمازري (333/3)، إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض (435/1)، المفردات في غريب القرآن للأصبهاني (608/1)، التّهامة في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (370/3)، شرح صحيح مسلم للنووي (162/2) (68/3) (68/17)، لسان العرب لابن منظور (648/1، 649)، شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (684/2، 686)، فتح الباري لابن حجر (292/6) (95/11، 559)، شرح مصابيح السنّة للإمام البغوي لابن الملك (75/3) (285/5)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني (235/4، 402، 403) (196/12) (158/19)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني (300/4، 405) (205/7)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للقاري (2440/6) (3187/8) (3635/9)، التيسير بشرح الجامع الصغير للمناوي (268/1)، فيض القدير للمناوي (285/2)، التّنوير شرح الجامع الصغير (364/1) (601/7)، سبل السّلام كلاهما للصنعاني (589/2)، أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات لمرعي

الحنبلي (70/1 إلى 75)، لوامع الأنوار البهية للسفاري (129/1) (221/1)، نيل الأوطار للشوكاني (348/8)، نخبة الأحمدي بشرح جامع الترمذي لمحمد الماركفوري (221/9)، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لعبيد الله الماركفوري (358/7).

19 - [الحديث التاسع عشر] -**— حديث آخر في البغض**

أخرجه أبو القاسم بإسناده عن أبي هريرة قال: قال رسول الله: "ثلاثة يبغضهم الله، عائلٌ مستكبر، وغنيٌّ بخيل، وذكر الثالث" ^I.

وروى أبو بكر الصبغى عن أبي الدرداء أنّ رسول الله ﷺ قال: "إنّ الله يبغض الفاحش البذي" ^I.

^I أخرجه عن أبي هريرة بلفظ المصنّف كل من البزّار في مسنده برقم 9776(161/17)، والطبراني في الأوسط برقم 4441 (362/4) عن يحيى بن عبد الرحمن الأرحبي، حدثنا عبيدة بن الأسود عن القاسم بن الوليد، عن أبي حازم عن أبي هريرة، وقال الهيثمي في المجمع (248/5): "رواه الطبراني في الأوسط، وفيه يحيى بن عبد الرحمن الأرحبي، وبقيّة رجاله ثقات، وهو حديث حسن، لأنّ يحيى بن عبد الرحمن الأرحبي صدوق، يعتبر به، كما في الميزان (393/4)، والكاشف (370/2) للدّهبي، وتقريب التهذيب (593/1)، وتهذيب التهذيب لابن حجر (250/11)، ولهذا الإسناد متابعات وشواهد، فقد أخرج له متابعات عن أبي هريرة جمع من المحدثين، منهم مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان، باب بيان غلظ تحريم إسبال الإزار، والمن بالعطية، وتنفيق السلعة بالحلف، وبيان الثلاثة الذين لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا ينظر إليهم، ولا يزكّهم وهم عذاب أليم، برقم 296 (696/1)، والنسائي في السنن في كتاب الزكاة، باب الفقير المختال، برقم 2576 و2577 (2254/1)، وأحمد في المسند (168/16)، وابن حبان في صحيحه برقم 5558 (368/12)، ولكن مع بعض الاختلاف، إمّا بلفظ "ثلاثة لا يكلمهم الله"، وإمّا بلفظ "أربعة يبغضهم الله". وللحديث أيضًا شواهد عن أبي ذر الغفاري، أخرج منها أبو داود في كتاب اللباس، باب ما جاء في إسبال الإزار، برقم 4087 (1521/1)، والترمذي في كتاب أبواب صفة الجنة، باب، برقم 2568 (1910/1) وصحّحه، والنسائي في كتاب الزكاة، ثواب من يعطي، برقم 2571 (2254/1)، وابن خزيمة في صحيحه (150/4)، وابن حبان في صحيحه (137/8)، والحاكم في المستدرک (575/1) (136/2) بألفاظ متقاربة وصحّحه، ووافقه الدّهبي.

^I جاء من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه بمثل أطول ممّا ذكره المصنّف، فقد رواه الترمذي في سننه في كتاب أبواب البر والصلة، باب ما جاء في حسن الخلق برقم 2002 (1852/1) مرفوعاً أنّ النبي ﷺ قال: "ما من شيء أثقل في ميزان المؤمن يوم القيامة من خلق حسن، وإنّ الله ليبغض الفاحش البذي"، ورواه أبو داود مختصراً، مقتصرًا على الجزء الأوّل منه برقم 4799 (1576/1)، ورواه ابن حبان في صحيحه برقم 5693 (506/12)، وقال الترمذي عقبه "حديث حسن صحيح"، وقد صحّحه الشيخ الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (7/3)، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط في حاشية

صحيح ابن حبان" حديث صحيح، رجاله ثقات"، وقال حسين سليم أسد في حاشية موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان (195/6): "إسناده جيد".

[الشرح]

اعلم أنه غير ممتنع وصفه بالبغض، كما جاز وصفه بالإرادة والغضب على أصلنا، وقد تأولوا البغض على الكراهة، ومعناه كراهة الفضل عليه، والإحسان إليه والرحمة.

وهذا غلط، لأن الكراهة قد تحصل فيما لا يقتضي البغض، ولأنهم لا يثبتون لله تعالى كراهة، فلا معنى لحمل الخير على ما لا يقولون به.

فأما وصفه تعالى بالرضا فقد ورد به الكتاب قال تعالى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾¹، وقد تأولوا الرضا على معنى إرادته التنعيم والتفضيل لمن علم أنه أهل لذلك، وهذا غلط لما بيننا أن إرادته قد تتضمن ما يقتضي السخط والغضب، فلا يجوز حمل الرضا عليها. هـ. ^I / ص - 327 /

—
 سورة البينة: الآية [8].

^I ينظر الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به لأبي بكر الباقلاني (38/1)، مشكل الحديث وبيانه (483/1) إلى (486)، إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض (116/8)، شرح صحيح مسلم للنووي (171/5)، لسان العرب لابن منظور (122، 121/7)، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى الكاشف عن حقائق السنن (1558/5)، البحر المحيط في التفسير (241/9)، شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (684/2 إلى 687)، فتح الباري لابن حجر (95/11)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني (276/22)، الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج للسيوطي (308/2)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للقاري (1530/4) (2173/5) (3133/8)، التيسير بشرح الجامع الصغير للمناوي (140/1) (267/1، 268)، فيض القدير للمناوي (470/1) (283/2 إلى 285) (335/3)، لوامع الأنوار البهية للسفاريني (246/1)، التنوير شرح الجامع الصغير (272/2) (238/5، 239)، سبل السلام للصنعاني (677/2)، نخبة الأحوذى بشرح جامع الترمذي لمحمد الماركفوري (118/8، 483) (290/9)، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لعبيد الله مباركفوري (403/2) (358/6، 359) (358/7).

20- [الحديث العشرون] -**- حديث آخر في الإعراض**

أخرجه أبو القاسم بإسناده عن جابر قال قال رسول الله: "والذي نفسي بيده، إنَّ العبد ليدعو وهو عليه غضبان، فيعرض عنه، ثمَّ يدعو فيعرض عنه، ثمَّ يدعو فيعرض عنه، فيقول لملائكته أبي عبدي أن يدعوني، فقد استحيت منه، يدعوني فأعرض عنه، أشهدكم أبي قد استجبت له"^أ. وروى أبو بكر الصبغي عن أبي وائل بن حجر: "اختصم رجلٌ من حضرموت، ورجلٌ من كندة إلى رسول الله، فذكر الحديث"، وقال قال رسول الله: "أما إنَّه إن حلف على مالٍ ليأكله ظلماً، لقي الله وهو عنه معرض"^ب. وروى عطاء عن أبي أيوب قال قال رسول الله: "هجرة المؤمن ثلاثٌ، فإن تكلمنا، وإلا أعرض الله عنهما حتى يتكلمنا"^ج.

^أ الحديث رواه الطبراني في الدعاء (28/1)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (208/6)، والديلمي في مسند الفردوس رقم: 7088 (375/4)، وأحمد بن بمرام الحرمي في الفوائد العوالي المنتقاة من أصول سماعات الحرمي - مخطوط الجزء السابع عشر (6/1) عن أبي عاصم العباداني، عن الفضل بن عيسى الرقاشي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه... وأورده من غير إسناد محتجاً به القشيري في رسالته (423/2)، وابن رجب في رسالة شرح حديث "ليبيك اللهم لبيك" (140/1)، ولكن إسناده ضعيف جداً، وقد يكون منكراً، لأنَّ الفضل بن عيسى الرقاشي جمع على ضعفه، قال فيه أبو زرعة وأبو حاتم: منكر الحديث. وقال أحمد: ضعيف. ينظر الميزان (356/3)، الكاشف (122/2)، والمغني في الضعفاء (512/2) كلّها للذهبي، وتقريب التهذيب (446/1)، وتهذيب التهذيب (283/8) لابن حجر. وأبو عاصم العباداني واسمه عبد الله بن عبيد الله ليس بحجة، ويأتي بعجائب، وقال العقيلي: منكر الحديث، كما في الميزان (485/2) (543/4)، وتهذيب التهذيب (142/12)، تقريب التهذيب (653/1) لابن حجر، ثمَّ هذا الحديث بما تفرد بمتنه هذا الطريق فقط، ولم يأت عن غير هؤلاء الرواة، ولذا عدّه ابن حجر من الغرائب في كتابه الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس مما ليس في الكتب المشهورة - مخطوط (ق/123، 124)، وعزاه لأبي الشيخ في الثواب، ولأبي نعيم في الحلية، فالذي يظهر لي أنّ الحديث منكر بهذا اللفظ، وأما أحاديث الإلحاح في الدعاء فهي كثيرة.

^ب الحديث أخرجه بلفظ الإعراض جمع من المحدثين من أصحاب الصحاح والسنن وغيرها، منهم مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان، باب وعيد من اقتطع حق مسلم يمين فاجرة بالنار، برقم 358 (701/1) عن وائل بن حجر رضي الله عنه، وقد جاء أصله في الصحيحين وغيرهما، ولكن ليس بلفظ الإعراض، بل بلفظ "لقي الله يوم القيامة وهو عليه غضبان".

^ج أخرجه الطبراني في الكبير من طريقين. الأول (145/4) عن عبد الله بن عبد العزيز، عن ابن شهاب الزهري، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن أبي أيوب الأنصاري، أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا تدابروا، ولا تقاطعوا، وكونوا عباد الله إخواناً، هجرة المؤمن ثلاثاً، فإن تكلمنا وإلا أعرض الله صلى الله عليه وسلم عنهما حتى يتكلمنا"، ووافقه على إخراجه من هذا الطريق كل من أبي

[الشرح]

اعلم أنه غير ممتنع وصفه بالإعراض، كما لم يمتنع وصفه بالغضب والكرهية، وكذلك يصح وصفه بالإقبال على العبد على نحو ما جاء به الخبر، رواه أبو ذر عن النبي "لا يزال الله جلّ اسمه مقبلاً على العبد ما لم يلتفت، فإذا التفت انصرف عنه"¹، لأنه ليس في ذلك ما يحيل صفاته، لأنّ لا نثبت إقبالاً على وجه الانتقال، ولا إعراضاً بمعنى الانصراف، كما حملنا تجلّيه للجبل على ظاهره، ولم يوجب ذلك حمله على الانتقال/ص - 328، وكما جاز وصفه بالرضا والرّحمة، كذلك هاهنا، ولأنّ لا نصف إعراضه وإقباله على حسب الإعراض عن الأجسام والإقبال عليها من جهة المحاذات، وبوجه المقابلة، لاستحالة كونه جسمًا أو جوهرًا، بل نصفه بذلك كما جاء به الشّرع، وكما جاز وصفه بالإرادة والكرهية، وقد تأوّلوا وصفه بالإعراض

نعيم في الحلية (95/7)، والفاكهي في الفوائد (393/1)، وأخرجه الطبراني في الكبير من طريق ثاب (150/4) عن عبد الله بن عبد العزيز اللّيثي، قال: سمعت سليمان بن عطاء بن يزيد يحدث عن أبيه عن أبي أيوب به، ووافقه على إخرجه من هذا الطريق ابن المقرئ في معجمه (177/1)، والإسناد ضعيف، لتفرّد عبد الله بن عبد العزيز اللّيثي به، وقد ضعفه الأئمة حتّى قال فيه أبو حاتم الرازي والبخاري: "منكر الحديث". ينظر تهذيب الكمال للمزي (239/15)، والميزان للذهبي (455/2)، وتهذيب التهذيب لابن حجر (301/5). وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (67/8): فيه عبد الله بن عبد العزيز اللّيثي وثقه ابن حبان، وضعفه غيره، وبقية رجاله ثقات". والذي يظهر لي أنّ ذكر ابن حبان له في كتابه الثّقات لا يعتبر توثيقاً لأنّه ذكره أيضًا في كتاب المجروحين (8/2)، وقال عنه: "كان ممن احتلط بأخرة، حتّى كان يقلّب الأسنان وهو لا يعلم، ويرفع المراسيل من حيث لا يفهم، فاستحق الترك". وقد سئل أبو حاتم الرازي عن هذا الحديث كما في علل الحديث (32/6) فقال: "لا تشتغل بحديث عبد الله بن عبد العزيز، ليس عبد الله في هذا الوزن أن يشتغل بخطه، عامة حديثه، على هذا"، وذكر الحديث ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (156/4)، ثمّ قال: "ولعبد الله بن عبد العزيز من الحديث غير ما ذكرت، وحديثه خاصة عن الزهري مناكير". فالحديث ضعيف. والله تعالى أعلم.

¹ أخرجه عن أبي ذر جمع من المحدثين، منهم النسائي في سننه في كتاب السهو، باب التشديد في الالتفات في الصلاة برقم 1196 (2165/1)، وأبو داود في سننه في كتاب الصلاة، باب الالتفات في الصلاة برقم 909 (1290/1)، وأحمد في مسنده برقم 21508 (400/35)، والدارمي في سننه في كتاب الصلاة، باب كراهية الالتفات في الصلاة برقم 1463 (892/2)، وقد أورد بعض من اشترط الصحة لظن خزيمة في صحيحه برقم 244 (274/1)، والحاكم برقم 865 (349/1)، وقال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وسكت عنه الذهبي. وصحّحه بعض المعاصرين كالشيخ شعيب في حاشية المسند من نفس الصفحة، وحسنه الشيخ الألباني كما في صحيح الترغيب والترهيب (134/1).

عن العبد على أنه يرجع إلى تركه توفيقه للخير ومعاونته على العمل، أو عن إثابته وإكرامه، وتأولوا قوله: "أقبل الله" معناه بالمعونة للعبد على الخير وتيسيره له، وإذا وُصف العبد بالإقبال على الله، فالمراد به اشتغاله بالطاعة والعبادة، وإذا وُصف بالإعراض عنه، فالمراد به ترك ذلك، وهذا غلطٌ، لأنّ عدم التّوفيق للخير والثّواب لا يختصّ بالمهجرة وباليمين الكاذبة، لأنّ غير الحالف وغير المهجرة من أنواع المعاصي تقتضي ذلك، وكذلك ثوابه وتوفيقه للخير لا يختصّ بالمصلّي، فوجب أن يكون لهذا التّخصيص فائدة، وقد تقدّم الكلام على معنى هذا الحديث في العبد إذا قام يصلي فالتفت بما فيه كفاية^١.

ينظر معالم السنن للخطابي (44/4)، مشكل الحديث وبيانه (1/266، 487)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر (1/317)، المنتقى شرح الموطأ للباقي (7/282)، إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض (1/435)، شرح صحيح مسلم للنووي (2/162) (14/159)، المفاتيح في شرح المصايح للمظهري (4/323)، شرح مصايح السنّة لابن الملك (4/288)، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح (8/2613)، فتح الباري لابن حجر (1/157)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني (2/34)، تنوير الحوالك شرح موطأ مالك للسيوطي (2/239)، إرشاد الساري للقسطلاني (1/165)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للقاري (6/2443)، (4/1627)، التيسير بشرح الجامع الصغير للمناوي (2/442)، فيض القدير للمناوي (6/80، 218)، التنوير شرح الجامع الصغير للصنعاني (10/388).

21 - [الحديث الحادي والعشرون] -**- حديث آخر في المبالاة -**

أخرجه أبو القاسم بإسناده، عن مرداس الأسلمي قال قال رسول الله ﷺ: "يقبض الصالحون الأوّل فالأوّل، حتى تبقى حثالة كحثالة الشعير/ص-329/ لا يبال إ الله بهم" ^D.

وروى أبو بكر الصبغى عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: "من جعل المموم همًا واحدًا، كفاه الله هموم دنياه وآخرته، ومن تشعبت عليه المموم، لم يبال الله في أيّ أودية الدّنيا هلك" ^N.

١ جاء في الحاشية في هذا الموضع كلمة "مقابلة".

١ كتب في هامش المخطوط "كذا" تنبيهاً على ورودها كذلك في الأصل المنقول منه، ولكن قواعد الاعراب تستوجب عدم حذف حرف العلة من الفعل المعتل غير المجزوم، لأنّ اللام قبل الفعل هنا حرف نفي لا جزم.

^D الحديث أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الرقاق، باب ذهاب الصالحين، برقم 6434 (540/1) عن مرداس الأسلمي بلفظ "يذهب الصالحون الأوّل فالأوّل، ويبقى حفالة كحفالة الشعير أو التمر، لا يبالهم الله بالة"، قال أبو عبد الله: "يقال حفالة وحثالة". وورد بلفظ "لا يبالى الله بهم شيئاً"، كما عند المصنّف وعند أحمد (265/29)، والطبراني في الكبير (299/20)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (333/4)، وغيرهم.

^N رواه الحاكم في المستدرک برقم 3715 (521/2)، ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في الزهد برقم 16 (66/1). وأخرجه ابن أبي عاصم في الزهد برقم 166 (80/1)، وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي، وحسنه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (231/3)، وله شاهد من حديث عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه، رواه ابن ماجه في كتاب افتتاح الكتاب في الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب الانتفاع بالعلم والعمل به، برقم 257 (2493/1)، وغيره.

وروى حمّاد، عن ثابت، عن شهر بن حوشب، عن أسماء بنت يزيد، قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إنّ الله يغفر الذنوب جميعاً ولا يبالي"^١.

^١ الحديث أخرجه جمع من المحدثين، منهم الترمذي في جامعه في كتاب أبواب تفسير القرآن عن رسول الله، باب: ومن سورة الزمر، برقم (3237/1982)، وأحمد في مسنده من عدّة طرق (549/45، 574، 581)، وعبد بن حميد برقم (1575/415/2)، والحاكم في المستدرک برقم (3041/299/2) من طرق عن حمّاد بن سلمة، عن ثابت، عن شهر بن حوشب، عن أم سلمة أسماء بنت يزيد، قالت سمعت رسول الله ﷺ يقرأ: ﴿قُلْ يَعْبَادِي الَّذِينَ اسْرِفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا فَنَظُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا وَلَا يُبَالِي﴾ [الزمر: 53] "على أنّها قراءة النبي ﷺ، وقد اختلف العلماء في تصحيح هذا الحديث وتضعيفه، فذهب فريق إلى تحسينه منهم الترمذي في جامعه حيث قال عقب الحديث: "حسن غريب"، وذهب يوسف الجديع من المعاصرين إلى تحسين إسناده في المقدمات الأساسية في علوم القرآن (164/1)، وأمّا من ضعفه، فمنهم الحاكم حيث قال عقب الحديث: "هذا حديث غريب عالٍ، ولم أذكر في كتابي هذا عن شهر غير هذا الحديث الواحد"، ووافقه على ذلك الذهبي، وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء (378/4) عن هذا الحديث وغيره: "فهذا ما استنكر من حديث شهر في سعة روايته، وما ذاك بالمنكر جدا"، وكذا ضعف إسناده الشيخ الألباني في ضعيف سنن الترمذي (410/1)، والشيخ شعيب في حاشية مسند أحمد (549/45، 574، 581)، وكذا محقق منتخب عبد بن حميد في الحاشية (415/2)، والذين ضعفوه أشاروا في سبب ضعفه إلى علتين الأولى هي اختلافهم في شهر ابن حوشب بين القبول والرد، والثانية في كونه تفرّد عن أم سلمة بقراءة من قراءات النبي للقرآن، والقراءات مبناها على الشّهرة والتواتر، وأمّا إصاق التهمة بحماد بن سلمة، لكون ربيبه ابن أبي العوجاء كان يدسّ الأحاديث في كتبه، كما نقل ذلك أبو عبد الله الثلجي، فقد ردّه بعض العلماء، وذكر ابن عدي في الكامل (47/3) بأنّ أبا عبد الله الثلجي كذاب، وكان يضع الحديث ويدسّه على المحدثين، وقال الذهبي في الميزان (593/1): "أنّ الثلجي متهم وليس بمصدّق على حماد"، مع العلم أنّ مسلم نقل في كتابه التمييز (217/1) أنّ العلماء المحدثين مجمعون أنّ أثبت الناس في ثابت هو حمّاد بن سلمة، وقد اختلف أئمة الحديث في شهر، فوثّقه جماعة، منهم أحمد ويحيى بن معين والبخاري وأبو زرعة، وضعّفه الباقون، أمثال شعبة والقطان وابن عدي، كما في سير أعلام النبلاء (372/4)، والميزان (283/2) وتهذيب التهذيب (572/12) لابن حجر. ولكن الذي ظهر لي أنّ أحسن الأقوال في شهر، والتي تجتمع عليها أقوال الأئمة، هو أنّه ممن يقبل في الشواهد والمتابعات، ولا يحتجّ به إذا انفرد، وقد بحثه بعضهم إذا كان عن مولاته أم سلمة، ولذا أخرج له مسلم مقروناً بغيره، وروى له أصحاب السنن، وقد نصّ بعض الأئمة على تفرّده بهذا الحديث خاصة، منهم الحاكم والذهبي كما سبق، ومنهم صالح بن محمد البغدادي، كما في تهذيب التهذيب (585/12) لابن حجر، وقد وُجد للحديث متابعة قاصرة، رواها تمام في الفوائد (218/1)، عن أبي الحسن علي بن الحسين بن محمد بن هاشم البغدادي، عن أحمد بن الحسن بن علي بن الحسين بن عبد الله العمري صاحب الكسائي، حدثني محمد بن يحيى الكسائي، ثنا الليث بن خالد، ثنا يحيى بن المبارك البيهقي أبو محمد، عن أبي عمرو بن العلاء، عن الحسن، عن أمّه، عن أم سلمة، ولكنّها متابعة لا يُفرج به لأنّ أحمد بن الحسن بن علي بن الحسين أبو علي

وروى خالد بن عبد الله عن بيان عن قيس عن مرداس الأسلمي قال قال رسول الله ﷺ: "يذهب الصّالحون الأوّل فالأوّل، ويبقى حثالة كحثالة التمر لا يبالي بهم" ^أ.

وروى شهر بن حوشب عن معدي كرب، عن أبي ذر، عن النبي، يرويه عن ربّه "يا ابن آدم إن تذب حتى تبلغ ذنوبك عنان السماء تستغفري ^ب غفرت لك ولا أبالي" ^د.

ديس المقرئ قال عنه الدارقطني "ليس بثقة"، وقال الخطيب البغدادي: "منكر الحديث". ينظر تاريخ بغداد (5/140).
فالحديث يبقى في مصاف الضّعيف. والله تعالى أعلم.

^أ سبق تخريجه قبل التعليقة السابقة، ولم يتبيّن لي فائدة إعادة المصنّف لحديث مرداس مرّة ثانية، مع أنّ الرواية الثانية لا تختلف عن الأولى بزيادة أو مخالفة بينة، إذ مقصود المصنّف هو إثبات صفة عدم المبالاة بعدّة أحاديث، ولكن الصّحابي واحد ولفظ إثبات الصّفة واحد، ولا يختلف المتنان إلاّ في لفظ "يذهب الصّالحون" حيث أبدل ب: "يقبض الصّالحون" ولفظ "كحثالة التمر" أبدل ب: "كحثالة الشعير" والمقصود من اللفظين واحد وهو "إثبات عدم المبالاة لله تعالى". والله تعالى أعلم.

^ب هكذا جاءت في المخطوط، ولكن جملة معطوف الشرط هذه تحتاج إلى رابط هو الفاء، وقد جاء في بعض روايات الحديث.

^د الحديث أخرجه من طريق شهر بن حوشب، عن معدي كرب، عن أبي ذر جمع من محدثين منهم أحمد في مسنده برقم 21472 (35/375)، والدارمي في مسنده في كتاب الرقاق، باب إذا تقرب العبد إلى الله تعالى، برقم 2830 (3/1835)، وأبو عوانة في مسنده برقم 11256، 11257، 11258 (19/418 إلى 422)، والبيهقي في شعب الإيمان برقم 1011 (2/336)، وقد رواه عن أبي ذر رضي الله عنه من طرق أخرى جمع من محدثين منهم مسلم في صحيحه في كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، برقم 6572، 6573، 6574، 6575 (1/1129) من حديث أبي إدريس الخولاني وأبي أسماء عن أبي ذر رضي الله عنه.

وروي أنّ النبي قال في القبضتين اللتين أحدهما ^أ من صلب آدم: للنار ولا أبالي ^إ.

⁷ كتب في هامش المخطوط "كذا" تنبيهاً على ورودها كذلك من الأصل المنقول منه، والأصل إحداهما بالتأنيث.

^إ لقد ورد متن القبضين أو ما في معناها في أحاديث كثيرة عن الصحابة، منهم أبو بكر الصديق، وعبد الرحمن بن قتادة السلمي، وسلمان الفارسي، وأنس ابن مالك، وأبو الدرداء، وأبو سعيد الخدري، وابن عمر، وحكيم بن حزام، ومعاذ بن جبل رضي الله عنه، قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (65/8) عن حديث القبضتين: "هذا المعنى مشهور عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه متعدّدة"، وقال ابن كثير في تفسيره (513/3): "وتقدّم أنّ الله تعالى لما استخرج ذرية آدم من صلبه وجعلهم فريقين: أصحاب اليمين وأصحاب الشمال، قال: "هؤلاء للجنة ولا أبالي، وهؤلاء للنار ولا أبالي"، والأحاديث في هذا كثيرة"، ولكنها تُستغنى عن الكلام في صحتها، قال العقيلي في الضعفاء (51/2): "وقد روي في القبضتين أحاديث بأسانيد صالحة"، وقد جمع معظم أحاديث القبضتين مع عزوها لمظانها الهيثمي في مجمع الزوائد (120/7، 185، إلى 187)، وابن الوزير في العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم من الحديث الخامس والخمسون (237/6) إلى الرابع والستون (241/6)، ثم قال: "فهذه عشرة أحاديث تواردت على معنى واحدٍ فلا شك في صحته"، والسيوطي في الدر المنثور (502/3)، (653/6، 669 إلى 672) (189/14).

ولعلي أخرج حديثين على سبيل المثال، فقد أخرج أحمد في المسند برقم 17660 (206/29)، وابن حبان في صحيحه (50/2)، والحاكم في المستدرک (77/1)، وغيرهم، عن عبد الرحمن بن قتادة السلمي قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إن الله صلى الله عليه وسلم خلق آدم، ثم أخذ الخلق من ظهره وقال: هؤلاء في الجنة ولا أبالي وهؤلاء في النار ولا أبالي، قال: فقال قائل: يا رسول الله: فعلى ماذا نعمل؟ قال: على مواقع القدر"، وقال الحاكم بعد روايته: "هذا حديث صحيح قد اتفقا على الاحتجاج برواياته"، ووافقه الذهبي، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (186/7): "رواه أحمد ورجاله ثقات"، وقال الشيخ شعيب في حاشية المسند "صحيح لغيره"، وصححه الألباني كما في السلسلة الصحيحة (114/1)، وأخرج أبو يعلى الموصلي في مسنده (144/6، 172)، وابن خزيمة في التوحيد (186/1)، وابن أبي عاصم في السنة (111/1) عن أنس ابن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن الله قبض قبضة فقال: هذه إلى الجنة برحمتي، وقبض قبضة فقال: هذه إلى النار ولا أبالي"، قال الشيخ الألباني في حاشية كتاب السنة (111/1): "حديث صحيح، وإسناده ثقات غير الحكم بن سنان، فهو ضعيف، لكن الحديث صحيح، لأن له شواهد كثيرة".

[الشرح]

اعلم أنّ إطلاق هذه الأخبار يقتضي نفي كون المبالاة صفةً له، لأنّ جميعها نفي، وليس فيها إثبات، وإن قيل إنّ دليل الخطاب يقتضي إثبات المبالاة صفةً له في أفعال الطّاعات وأنّه يبالي بها، لم يمتنع، كما جاز وصفه بالحبّة والرضا، وكذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَعْجَبُونَ بِكُفْرِي﴾¹، غير ممتنع حمله على ظاهره، إذ ليس في ذلك ما يحيل/ ص - 330/ صفاته، وقد تأوّلوا على أنّ معناه أنّه لا ينتقص عباده بشيءٍ من فضله وعدله، لأجل أفعالهم، وكذلك لا يزداد في ذلك لأجل الفعل، بل يفعل العدل من تعذيبهم ابتداءً من غير جرم، والفضل من غير عمل، وهذا غلط لأنّ الزيادة والتّقصان إنّما تستعمل فيما طريقه الجزاء، ومن أصلنا وأصلهم أنّ ما ينعم به على عبده على وجه التفضّل، لا على وجه الجزاء^I.

^I سورة الفرقان : الآية [77] .

^I ينظر مشكل الحديث وبيانه (488/1، 489)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر (85/18)، إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض (375/7)، التّهية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (156/1)، شرح صحيح مسلم للنووي (145/15)، لسان العرب لابن منظور (75/11) (87/14)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (65/8) وما بعدها، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح (581/2، 711)، اجتماع الجيوش الإسلاميّة (171/2، 172)، العواصم والقواصم في الذّب عن سنّة أبي القاسم لابن الوزير (241/6)، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للقاري (210/1، 211، 331، 332)، (1627/4)، التيسير بشرح الجامع الصغير للمناوي (328/1، 364)، فيض القدير للمناوي (5/3)، (475/2)، تاج العروس من جواهر القاموس للزيدي (210/37)، حاشية السندي على سنن ابن ماجه (113/1) (525/2)، تنقيح الأحوذ بشرح جامع الترمذي لمحمد الماركفوري (80/9)، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للمباركفوري (353/1) (52/8).

22 - [الحديث الثاني والعشرون] -**- حديث آخر في المباهاة -**

أخرجه أبو القاسم بإسناده عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "إنَّ الله تعالى يباهي الملائكة بأهل عرفات، يقول: انظروا إلى عبادي شُعثًا غُبرًا"^أ.

وروى أيضًا بإسناده عن مطرف بن عبد الله بن الشخير أنَّ نوقًا البكالي وعبد الله بن عمرو اجتمعا فقال عبد الله بن عمرو: "أنا أخبرك عن رسول الله ﷺ، صلينا معه صلاة المغرب ذات ليلة فرجع من رجوع وعقب من عقب^أ، فجاء رسول الله من قبل أن يثور الناس لصلاة العشاء، وقد حفزه النَّفس^د، وهو رافع

^أ هذا الحديث أخرجه من رواية أبي هريرة أحمد في مسنده (415/13)، وابن خزيمة في صحيحه (263/4)، وابن حبان في صحيحه (163/9)، والحاكم في المستدرک (638/1)، وقال: "حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه". وسكت عنه الذهبي، كما رواه أبو نعيم في الحلية (305/3)، وقال: "هذا حديث صحيح من حديث سعيد بن المسيب عن عائشة، غريب من حديث مجاهد عن أبي هريرة، ولا أعلم له راويًا إلا يونس بن أبي إسحاق"، كما رواه البيهقي في الكبرى (93/5)، وأورده الهيثمي في المجمع (252/3)، وقال: "ورجاله رجال الصَّحيح"، وقال الشيخ أحمد شاکر عن الحديث في حاشية المسند (141/8) إسناده صحيح، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط عن الحديث في حاشية المسند (415/13): "صحيح، وهذا إسناده حسن كسابقه"، وقال في حاشية صحيح ابن حبان (163/9): "إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير يونس بن أبي إسحاق السبيعي فمن رجال مسلم"، وجاء في تعليق الشيخ الألباني على صحيح ابن خزيمة قوله: "إسناده صحيح". كما أنَّ للحديث شواهد من رواية جابر وعائشة وعبد الله بن عمرو بن العاص ومعاوية رضي الله عنهم، وسيذكر المؤلف بعضها.

^أ جاء في النهاية في غريب الحديث (267/3): "من عقب في صلاة فهو في صلاة، أي أقام في مصلاه بعد ما يفرغ من الصلاة، يقال: صلى القوم وعقب فلان، ومنه الحديث، والتعقيب في المساجد بانتظار الصلاة بعد الصلاة"، وقال السندي في حاشيته على سنن ابن ماجه (267/1): "قوله وعقب من عقب، في الصَّحاح التعقيب في الصلاة الجلوس بعد أن يقضيها لدعاء أو مسألة، وفي الحديث: من عقب في الصلاة فهو في الصلاة، وقال السيوطي التعقيب في المساجد انتظار الصلوات بعد الصلاة".

^د قال السندي في حاشيته على سنن ابن ماجه (267/1): "قوله قد حفزه بجاء مهملة وفاء وزاي أي أعجله، النَّفس بفتحتين.

أصبغه إلى السماء، وهو يقول: أبشروا يا معاشر المسلمين، هذا ربكم فتح بابًا من أبواب السماء، يباهي بكم الملائكة، فيقول: انظروا إلى عبادي قد أدوا فريضة، وهم ينتظرون أخرى " ^١.

وروى أيضًا بإسناده عن أبي سعيد أن معاوية خرج على حلقة في المسجد فقال: "ما أجلسكم؟، / ص - 331/ قالوا: جلسنا نذكر الله ﷻ، قال: الله ما أجلسكم إلا ذلك؟ قالوا الله ما أجلسنا إلا ذلك، قال: أما إنني لم أستحلفكم تهمًا لكم، وما كان أحدٌ بمنزلي من رسول الله أقلّ عنه حديثًا مني، وإن رسول الله خرج على حلقة من أصحابه، فقال ما أجلسكم، قالوا: جلسنا نذكر الله ونحمده على ما هدانا للإسلام، ومنّ علينا بك، قال الله ما أجلسكم إلا ذلك؟ قالوا: الله ما أجلسنا إلا ذلك، قال: أما إنني لم أستحلفكم تهمًا لكم، وإنه أتاني جبريل فأخبرني أن الله يباهي الملائكة بكم " ^١.

^١ رواه جمع من المحدثين عن عبد الله بن عمرو بن العاص، منهم ابن ماجه في سننه، في كتاب المساجد والجماعات، باب لزوم المساجد وانتظار الصلاة برقم 801 (2524/1)، والإمام أحمد في المسند بعدة طرق (163/11 إلى 165)، والبراز في مسنده (357/6)، والطبراني في الكبير (588/13)، وذكره المنذري في الترغيب والترهيب (172/1)، ونسبه إلى ابن ماجه، وقال: "رواته ثقات، وأبو أيوب هو المراغي العتكي ثقة، ما أراه سمع عبد الله، والله أعلم". وقال البوصيري في مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (102/1): "هذا إسناد رجاله ثقات"، وقال في إتخاف المهرة (416/6): "قلت: روى ابن ماجه في سننه قصّة الصلّاة حسب، بسند صحيح كما بيّنته في زوائد ابن ماجه"، وقال الشيخ أحمد شاکر عن الحديث في حاشية المسند (291/6): "إسناده صحيح"، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط عن الحديث في حاشية المسند (415/13): "صحيح، وهذا إسناد حسن كسابقه"، وصحّح إسناده الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (265/2)، وفي صحیح الترغيب والترهيب (309/1)، وردّ فيه على شبهة الانقطاع التي أثارها المنذري -رحمه الله- بقوله: "وإعلاله بالانقطاع لا وجه له عندي، لأنّ أبا أيوب هذا قد أدرك ابن عمرو، ولم يعرف بتدليس، فروايته ينبغي حملها على الاتصال، كما هو مذهب الجمهور". وهناك تنبيه وهو أنّ بعض المخرّجين للحديث قد جمع بين هذا المتن وبين متن الحديث الذي رواه أحمد والطبراني في الصغير والكبير، بلفظ "إن الله ﷻ يباهي ملائكته بأهل عرفة عشية عرفة، فيقول: انظروا إلى عبادي أتوني شعنًا غيرًا"، وخرّجهما تحريجًا واحدًا، بحجة أنّ الراوي الصّحابي واحد، وأنّ معنى الحديثين اشتراكا في مباهات الله بعباده، ولا أرى ذلك صوابًا، لأنّ الحديثين مختلفان، فحديث الباب في التعقيب بين الصّلاتين بين المغرب والعشاء، والحديث الثاني في أهل عرفة.

^١ الحديث أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، برقم 6857 (1147/1) عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه.

[الشرح]

اعلم أنه غير ممتنع حمل الخبر على ظاهره في وصفه تعالى بالمباهاة، كما جاز وصفه بالرحمة والمغفرة، وقد قيل: إنَّ المباهاة أنَّ الله يظهر من فضله ملائكته ما يحقرون طاعتهم في طاعتهم، وعباداتهم في عباداتهم، لأنَّ المباهاة هي مقاعد من البهاء، والبهاء هو العظمة، فكأنَّه أراد أنَّ الله ﷻ يظهر من عظمة هؤلاء المطيعين، ويهديهم فيها ما يزيد على بهاء الملائكة. والغرض بالخبر تعريف الخلق من الآدميين مواقع الفضل في طاعتهم وعباداتهم، وهذا التفسير لا يمنع إطلاق صفة المباهاة عليه سبحانه، لكن يكون معناها في حقِّه ما ذكره من إظهار فضله لأهل عرفات ما يحقرون الملائكة^١ طاعتهم/ ص - 332/ في جنبه، وفي هذا الخبر دلالة على أنَّ أفاضل الآدميين أفضل من الملائكة، لأنَّه لا يُباهى إلاَّ بالأفضل^١.

^١ جاء في الهامش "كذا" تنبيهًا على ورودها كذلك، وهي لغة من لغات العرب على لغة أكلوني البراغيث.

^١ ينظر مشكل الحديث وبيانه (491/1)، إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض (459/4) (196/8)، مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض (102/1)، مطالع الأنوار على صحاح الآثار لابن قرقول (557/1)، كشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي (98/4)، النّهاية في غريب الحديث والأثر ابن الأثير (169/1)، الميسر في شرح مصابيح السنّة للتوريشي (607/2)، شرح صحيح مسلم للنووي (117/9) (23/17)، تحفة الأبرار شرح مصابيح السنّة للبيضاوي (150/2)، درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (24/2)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (370/4) (62/5)، اجتماع الجيوش الإسلامية (270/2)، فتح الباري لابن حجر (90/1)، الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج للسيوطي (58/6)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للقاري (1558/4)، التيسير بشرح الجامع الصغير للمناوي (266/1)، فيض القدير للمناوي (279/2) أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات لمربي الحنبلي (76/1)، لوامع الأنوار البهية للسفاريني (404/2)، حاشية السندي على سنن ابن ماجه (239/2)، نغمة الأحوذى بشرح جامع الترمذي لمحمد مباركفوري (227/9)، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لعبيد الله مباركفوري (136/9).

23 - الحديث الثالث والعشرون -**- حديث آخر -**

أخرجه أبو بكر بإسناده عن أبي هريرة، أنّ رسول الله ﷺ رأى نخامةً في قبلة المسجد، فأقبل على الناس، فقال: "ما بال أحدكم يقوم مستقبل ربّه، فيتنخّع أمامه! أيحِبُّ أحدكم أن يُستقبل فيتنخّع في وجهه!، إذا تنخّع أحدكم فليتنخّع عن يساره تحت قدمه، فإن لم يجد، فليقل هكذا في ثوبه " ^١.

وروى أبو بكر الصبغي، عن أحمد، عن حميد الطويل، عن أنس، أنّ النبي ﷺ رأى نخامةً في قبلة المسجد، فشقّ عليه، حتّى عرفنا ذلك في وجهه، فحكّه وقال: إنّ أحدكم إذا قام إلى الصلّاة فإنّه يناجي ربّه ^١.

وروى عن أبي هريرة قال صلّى بنا رسول الله، فلمّا سلّم، فإذا رجلٌ في آخر الصفوف، قال يا فلان ألا تتقي الله، ألا تنظر كيف تصلي، فإنّ أحدكم إذا قام يصلي يقوم يناجي ربّه، فليتنظر كيف

هذا حديث مشهور قد أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب حك المخاط بالحصى من المسجد، برقم 408، وفي باب دفن النخامة في المسجد برقم 416(35/1)، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن البصاق في المسجد في الصلاة وغيرها، برقم 1226، 1228(763/1) عن أبي هريرة ﷺ كما هو حديث الباب، وأخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب حك البزاق باليد من المسجد برقم 407 (35/1)، ومسلم في نفس الباب السابق برقم 1227(763/1) عن عائشة رضي الله عنها، وأخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب حك البزاق باليد من المسجد برقم 406 (35/1)، وبرقم 753 (60/1)، ومسلم في نفس الباب السابق برقم 1223(763/1) عن عبد الله بن عمر ^١.

^١ متفق عليه، أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب حك البزاق باليد من المسجد برقم 405، وفي باب لا يبصق عن يمينه في الصلاة 412، 414 (35/1)، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن البصاق في المسجد في الصلاة وغيرها، برقم 1230(763/1) عن أنس بن مالك ^١.

٢ جاء في حاشية الأصل "في الأصل تتقي دون ياء".

يناجيه "أ".

وروى عن صفوان بن محرز قال: بينما أنا أسير مع عبد الله بن عمر وأخذ بيده، إذ عرض له رجل فقال: كيف سمعت رسول الله يقول في النجوى يوم القيامة؟، قال سمعت رسول الله صلى الله عليه ^أ في النجوى يقول: "يدني المؤمن/ ص - 333/ فيقول: أتعرف ذنب كذا؟ أتعرف ذنب كذا؟ ^د."

^أ أخرجه جمع من المحدثين منهم مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة باب الأمر بتحسين الصلاة وإتمامها والخشوع فيها، برقم 957 (746/1) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

آ جاء في حاشية المخطوط " [صلى الله عليه] ليست في الأصل."

متفق عليه أخرجه البخاري في مواضع منها في كتاب المظالم والغصب، باب قول الله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ هود: ١٨، برقم 2441 (192/1)، وفي كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿وَيَقُولُ الْأَشْهَدُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ هود: ١٨ في برقم 4685 (389/1)، وفي كتاب الأدب، باب ستر المؤمن على نفسه برقم 6070 (513/1)، وأخرجه مسلم في كتاب التوبة، باب قبول توبة القاتل وإن كثر قتله، برقم 7015 (1158/1) كلهم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

[الشرح]

اعلم أنه غير ممتنع حمل الخبر على ظاهره في إثبات وصفه تعالى بالمناجاة، كما جاز إطلاق وصفه بالكلام، وقد قيل إنّ المناجاة هي مخاطبة المخاطب على الوجه الذي يختصّ به الإنسان في سماع الخطاب، فإذا وُصف الله به، فالمراد به إسماع الله ﷻ من أراد من خلقه، من غير أن يتشاركوا في استماع ما يستمعون، وهكذا معنى التجوى يوم القيامة، لأنه يُسمع من يشاء من خلقه خطابه على التخصيص بالخطاب من غير أن يشركه في سماع ذلك غيره.

وهو نحو ما روي عن النبي أنه قال: "ما منكم من أحدٍ إلاّ وسيخلو^I الله يوم القيامة، ليس بينه وبينه ترجمان"^I، والمراد به، هو أخفى الخطاب من غير أن يُسمع من غيره^D.

جاء في حاشية المخطوط عبارة "كذا"، لبيان أنّ العبارة هكذا وردت، من غير ذكر عبارة "به".

^I أصل الحديث متفق عليه، أخرجه البخاري في عدّة مواضع منها في كتاب الزكاة، باب الصدقة قبل الرد، برقم 1413(1/111)، وفي كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، برقم 3595(1/292)، ومسلم في كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمر، برقم 2348(1/838) عن عدي بن حاتم رضي الله عنه.

^D ينظر تأويل الآيات المشكّلة لابن مهدي الطبري (291/1)، أعلام الحديث شرح صحيح البخاري (166/1) للخطابي، مشكل الحديث وبيانه (493/1)، شرح صحيح البخاري لابن بطال (68/2)، الأسماء والصفات (398/2)، 399، كشف المشكل من حديث الصحّيحين (3/233)، التمهيد لابن عبد البر (14/154، 160)، دفع شبه التشبيه (نسخة السقاف) (219/1)، مشارق الأنوار (2/169)، الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (2/90)، شرح مسلم للنووي (5/40، 41)، إيضاح الدليل (1/195، 196)، دفع شبه من شبه وتمرد للحصني (8/1)، فتح الباري لابن رجب (2/325 إلى 329)، طرح التثريب في شرح التقريب (2/382)، فتح الباري لابن حجر (1/508 إلى 509)، عمدة القاري (4/149 إلى 156)، فيض القدير للمناوي (1/426)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للقاري (2/600)، إرشاد الساري للقسطلاني (1/419 إلى 422)، أفاويل الثقات (1/103 إلى 110)، عون المعبود (2/101 إلى 107)، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لمباركفوري (2/459).

24 - [الحديث الرابع والعشرون] - - حديث آخر -

أخرجه أبو القاسم وأبو بكر الصبغي عن أنس عن النبي ﷺ: "يجتمع الناس فيأتون آدم، فيقولون: يا آدم أنت الذي خلقك الله بيده ونفخ فيك من روحه" ^I.

وروى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال: لقي آدم موسى، فقال موسى: أنت الذي خلقك الله بيده وأسكنك جنته، وأسجد لك ملائكته، ونفخ فيك من روحه، لم فعلت ما فعلت؟ وذكر الخبر ^I.

^I هذه الألفاظ جاءت في حديث الشفاعة المشهور، وهو في الصحيحين وغيرهما، وفيها "فيقولون يا آدم، أنت أبو

البشر، خلقك الله بيده....". ينظر البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ

أَن أَنْذِرْ قَوْمَكَ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (نوح: ١، برقم 3340 (269)، وفي باب قول الله تعالى: ﴿وَأَتَّخَذَ

اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ (النساء: ١٢٥ [النساء: 125] برقم 3361 (272/1) عن أبي هريرة، وفي كتاب الرقاق،

باب صفة الجنة والنار، برقم 6565 (550/1) عن أنس، ومسلم في كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، برقم

475 إلى 479 (714، 713/1)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، و برقم 480 (714/1) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

^I هذا هو حديث محاجة موسى لآدم كما في البخاري في كتاب القدر، باب تحاج آدم وموسى عند الله، برقم

6614 (553/1)، ومسلم في كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام برقم 6742 إلى 6747 (1140/1)

عن أبي هريرة رضي الله عنه.

[الشرح]

اعلم أنّ ما وصف الله تعالى به نفسه من نفخ الروح في آدم في كتابه بقوله: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ، وَنَفَخْتُ

فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾^I، ووصفه به أنبيأؤه/ص-334/ صلى الله عليهم، فالمراد به الخلق، وأضاف ذلك إليه، وخصّه به على طريق التّشريف، كما قيل: "بيت الله وناقة الله"، خُصّ بذلك من جملة المسمّيات لفضله على ما سواه، وعلى هذا أضاف عيسى السّليمان فقال: "روح الله".

وأفعاله تعالى غير واقعةٍ على طريق المباشرة والتولّد، بل كلّها ابتداء اختراع من قبل الله، لا يقتضي حدوث شيءٍ منها، لاستحالة أن يكون جسمًا أو جوهرًا، فيتغيّر بما يحدث فيه، أو يجاوره مجاورة الأجسام.

وقد نصّ أحمد -رحمة الله عليه- على معنى هذا، فيما خرّجه في الردّ على الزنادقة والجهمية، فقال: "وأما

قوله جلّ ثناؤه: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾^I، يقول من أمره، كما قال: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾^D أي من أمره.

قال وتفسير "روح الله"، إنّما معناها أنّها روحٌ خلقها الله، كما يقال عبد الله، وسماء الله، وأرض الله،

فقد صرح أحمد بمعنى ما ذكرناه، وقد تقدّم الكلام في ذلك على قوله:^N "لما خلق آدم

⁷ سورة الحجر: الآية [29].

⁸ سورة النساء: الآية [171].

⁹ سورة الجاثية: الآية [13].

¹⁰ أخرجه في حديث طويل، الفريابي في القدر برقم 1 (29/1)، والآجري في الشريعة من طريقه برقم 434

(856/2)، وابن بطّة في الإبانة (كتاب القدر) برقم 1591 (148/2)، عن محمد بن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبيه

- كيسان-، عن عبد الله بن سلام موقوفًا. ورواه مختصرًا الترمذي في السنن برقم 3368 (1998/1)، وقال: "حسن

غريب من هذا الوجه، وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة موقوفًا". كما رواه ابن حبان في صحيحه برقم 6167

(40/14)، والحاكم في المستدرک برقم 214 (126/1)، وقال على شرط مسلم، كلّهم عن الحارث بن عبد الرحمن بن أبي

ذباب، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: "لما خلق الله آدم، ونفخ فيه الروح عطس، فقال: الحمد لله"، فحمد الله بإذنه، فقال له ربه: "رحمك الله يا آدم، اذهب إلى أولئك الملائكة، إلى ملأ منهم جلوس، فقل: السلام عليكم"، قالوا: "وعليك السلام ورحمة الله"، ثم رجع إلى ربه فقال: "إن هذه تحيتك وتحية بنيك بينهم"، فقال الله له ويداه مقبوضتان: "اختر أيهما شئت"، قال: "اخترت يمين ربي، وكلتا يدي ربي يمين مباركة"، ثم بسطها فإذا فيها آدم وذريته، فقال: أي رب ما هؤلاء؟، فقال: "هؤلاء ذريتك"، فإذا كَلَّ إنسان مكتوب عمره بين عينيه، فإذا فيهم رجل أضوؤهم.... الحديث. وقد صحح حديث أبي هريرة رضي الله عنه ابن حبان حيث أورده في الصحيح، والدارقطني كما في العلل (148/8)، وذكر أنه جاء من طريق موقوف على أبي هريرة رضي الله عنه، وكذا صححه الحاكم كما علم من قوله، وكذا ابن تيمية في مجموع الفتاوى (223/6)، ولكن النسائي في عمل اليوم والليلة (238/1) صوّب أنه لعبد الله بن سلام موقوفاً، لا لأبي هريرة، وخطأ طريق الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب، ونقل عنه ابن كثير في قصص الأنبياء (38/1)، أنه عدّها رواية منكراً، لمخالفة محمد بن عجلان له، وعدّ طريق ابن عجلان هي الصواب. وكذا أشار إلى ذلك الإمام أحمد، كما في العلل له (372/3)، من غير تصريح بضعف طريق الحارث. وجعله ابن جماعة في إيضاح الدليل (207/1) حديثاً ضعيفاً جداً. وعند المقارنة بين الرواة والأسانيد، وجدت أنّ محمد بن عجلان أوثق من غيره، فقد وثقه أحمد وابن معين وابن عيينة وأبو حاتم، وهو إمام صدوق مشهور، كما في الميزان برقم 7938 (644/3)، والتقريب برقم 6176 (877). وأما تكلم يحيى بن سعيد القطان فيه، فهو لأجل أنه اختلط عليه حديث سعيد المقبري، ما كان عن أبيه عن أبي هريرة، وما كان عنه عن أبي هريرة رضي الله عنه مباشرة، فجعل الكلّ عن أبي هريرة رضي الله عنه. ينظر ما سبق من التقريب والميزان، وأيضاً شرح العلل لابن رجب في (124، 121/1)، (478/2)، وقد ذكر ابن رجب نقلاً عن الأئمة أنّ أصحّ الناس حديثاً عن سعيد المقبري هو الليث بن سعد، والراوي عن ابن عجلان في هذا الحديث هو الليث، ممّا يزيد ثقة بهذه الطريق وترجيحها على غيرها، والحارث بن أبي ذباب صدوق يهيم، كما في التقريب برقم 1037 (211)، وضعفه ابن حزم كما في الميزان برقم 1629 (437/1). وقد اختلف عليه في هذا الحديث كما ذكره الدارقطني في العلل (148/8)، وله متابع كما في مسند أبي يعلى برقم 6580 (453/11)، حيث تابعه إسماعيل بن رافع، ولكنّه ضعيف عند أحمد ويحيى بن معين وجماعة، بل جعله الدارقطني متروكاً لا يصلح للمتابعة، وجعل ابن عدي أحاديثه كلّها ممّا فيها نظر، كما نقل عنهم الذهبي في ميزان الاعتدال برقم 872 (227/1). والذي ترجّح لي أنّ الصحيح هو عن عبد الله بن سلام موقوفاً، كما ذهب إليه النسائي، ومن جعله عن أبي هريرة مرفوعاً فقد وهم، ولعلّ الصحيح أنّه موقوف على أبي هريرة رضي الله عنه كما جاء في الرواية التي ذكرها الدارقطني عن أبي معشر نجيح المدني، فهو وإن كان أضعف الناس في المقبري، كما ذكره يحيى بن سعيد، فيما نقله عنه ابن رجب في شرح العلل (478/2)، إلا أنّ له شاهداً قوياً، وهو طريق ابن عجلان، ويكون أبو هريرة رضي الله عنه قد أخذها عن عبد الله بن سلام واختصرها، لأنّه من الرواة عنه، فوقع الوهم من أحد الرواة في رفعه. والله تعالى أعلم.

—
=

ينظر تأويل الآيات المشككة لابن الطبري (254/1، 255)، مشكل الحديث وبيانه (495/1)، شرح صحيح البخاري لابن بطال (8/9، 514)، التمهيد لابن عبد البر (16/16)، إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض (573/1)، الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (2/111 إلى 115)، شرح مسلم للنووي (3/55)، إيضاح الدليل (1/195)، 196)، المفاتيح في شرح المصايح للمظهري (1/174)، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح (2/531)، طرح التثريب في شرح التقريب (8/246 إلى 248) للعراقي، فتح الباري لابن حجر (11/433 إلى 440، 507 إلى 512)، عمدة القاري (15/221)، الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج للسيوطي (1/260)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني (5/329)، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للقاري (1/149)، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي لمحمد مباركفوري (6/282)، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لمباركفوري (1/160).

25 - [الحديث الخامس والعشرون] -**- حديث آخر ذكره البخاري**

بإسناده عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ إِنَّ اللَّهَ عَجَلٌ قَالَ: "من عاد لي ولياً فقد آذنته بالحرب، وما يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، وما ترددت عن شيء أنا فاعله، ترددي عن نفس المؤمن، يكره الموت، وأنا أكره إساءته" ^أ.

ونه أبو القاسم بإسناده عن أنس، عن النبي، عن جبريل، عن الله/ص-335/ تعالى قال: "من أهان لي ولياً فقد بارزني بالمحاربة، وما ترددت في شيء أنا فاعله، ما ترددت في قبض نفس المؤمن الذي يكره الموت، وأكره مساءته، ولا بد له منه، وما تقرب إليّ عبدي بمثل أداء ما افترضته عليه، ولا يزال عبدي يتنقل لي حتى أحبه، ومن أحببته كنت له سمعاً وبصراً ولساناً ويداً"، وذكر الخبر ^أ.

رواه البخاري في صحيحه في كتاب الرقاق، باب التواضع، برقم (6502/1)545، عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ "من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب، وما تقرب إليّ عبدي بشيء أحب إليّ مما افترضت عليه، وما يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع...".

الحديث أخرجه جمع من المحدثين، منهم ابن أبي الدنيا في كتاب الأولياء (9/1)، والطبراني في الأوسط (192/1) وقال: "لم يرو هذا الحديث عن عبد الكريم إلا صدقة، تفرد به عمر"، والقضاعي في مسند الشهاب (327/2)، وأبو نعيم في الحلية (318/8)، والبعوي في التفسير (194/7)، وفي شرح السنة (21/5)، والشجري في ترتيب الأمالي (280/2) وغيرهم، عن أنس بن مالك بإسناد فيه اختلاف كثير، وقد قال ابن أبي حاتم في العلل: "قال أبي: هذا حديث منكر جداً"، وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (32/1): "هذا حديث لا يصح"، وقال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (333/2): "والخشني وصدقة ضعيفان، وهشام لا يُعرف، وسئل ابن معين عن هشام هذا من هو؟ قال: لا أحد، يعني: أنه لا يعتبر به"، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (270/10): "رواه الطبراني في الأوسط، وفيه عمر بن سعيد أبو حفص الدمشقي، وهو ضعيف"، وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (342/11): "أخرجه أبو يعلى والبرار والطبراني وفي سنده ضعف"، وقال الألباني في الضعيفة (256/4): "ضعيف جداً، ولا يمكنه الارتقاء رغم كثرة شواهد لضعفه الشديد".

[الشرح]

أما قوله كنت سمعه وبصره ويده ورجله، معناه كنت له في العون والنصرة كبصره ويده ورجله التي هي عونٌ له على البطش، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾^أ بالنصرة والعون، والذي يدلّ عليه ما تقدّم في أوّل الخبر من قوله: "من عاد لي ولياً فقد آذنته بالحرب"، فاقترضى ذلك أنّ من أطاعه بكثرة النوافل، كنت له عوناً وناصرًا.

وأما قوله: "ما تردّدت عن شيءٍ تردّدي عن نفس المؤمن"، لا يمتنع حمله على ظاهره، وأنّه صفةٌ له، لا على معنى التردّد الذي هو الفكر والتأمّل، بل نطلق القول فيه^ب كما أطلقنا القول في الغضب، لا على معنى نفور الطبع، والرّضا لا على معنى ميل الطبع، بل أطلقنا صفتَه بذلك، كذلك هاهنا^د.

أ سورة التوبة: الآية [40].

قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (131/18) في توضيح هذا الحديث في كلام طويل منه: "فكلّ ما قضى [الله] به فهو يريد، ولا بدّ منه، فالربّ يريد لموته، لما سبق به قضاؤه، وهو مع ذلك كاره لمساءة عبده وهي المساءة التي تحصل له بالموت، فصار الموت مراداً للحق من وجه، مكروهاً له من وجه [أي يريد له كوناً كاره له شرعاً]، وهذا حقيقة التردّد، وهو أن يكون الشيء الواحد مراداً من وجه مكروهاً من وجه، وإن كان لا بدّ من ترجّح أحد الجانبين، كما ترجّح إرادة الموت، لكن مع وجود كراهة مساءة عبده، وليس إرادته لموت المؤمن الذي يحبّه ويكره مساءته كإرادته لموت الكافر الذي يبغضه ويريد مساءته".

ينظر تأويل الآيات المشكّلة (301/1، 302)، أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري) للخطابي (3/1186، 1187)، مشكل الحديث وبيانه (493/1)، شرح صحيح البخاري لابن بطال (578/10)، الأسماء والصفات للبيهقي (2/448، 453)، كشف المشكل من حديث الصّحّاحين (3/233)، دفع شبه التشبيه (1/264، 265)، الأسنى في شرح أسماء الله الحسنی (2/90)، إيضاح الدليل (1/166)، الجواب الصّحيح لمن بدّل دين المسيح (3/134 إلى 139)، مجموع الفتاوى كلاهما لابن تيمية (18/129 إلى 132)، الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي لابن القيم (184 إلى 187)، شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العزّ (2/547)، جامع العلوم والحكم (2/334 إلى 358)، فتح الباري لابن حجر (11/342 إلى 347)، عمدة القاري (23/88 إلى 90)، التيسير بشرح الجامع الصغير (1/255)، فيض القدير (2/240)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للقاري (4/1544، 1545)، إرشاد الساري للقسطلاني (9/289، 290)، أقاويل

26 - [الحديث السادس والعشرون] -**- حديث آخر -**

قرأه عليّ أبو بكر محمد بن عبيد الله بن عبيد الزجاج، المعروف بالسلي - رحمه الله -، قال ثريّ عليّ أبي عبد الله الحسين بن أحمد البغدادي الزاهد، وأنا أسمع، قيل له قرأت عليّ أبي الحسين محمد بن عبيد الله بن جعفر بن أحمد بن حمدان، قال نا أبو بكر أحمد بن سلمان/ ص-336/ بن الحسن النجاد، قال نا إبراهيم بن عبد الله، قال نا محمد بن بشير، قال نا ابن المبارك، قال نا أبو عبيدة، عن الحسن، قال، قال علي بن أبي طالب، يا رسول الله: "من أول من يحاسب يوم القيامة؟"، قال: أبو بكر الصديق، قال: ثم من؟، قال: ثم عمر، قال: ثم من؟، قال: أنت يا عليّ، قلت يا رسول الله أين عثمان بن عفان؟، قال إيّي سألت عثمان حاجةً سرّاً فقضاها سرّاً، فسألت الله أن لا يحاسب عثمان، ثمّ ينادي منادٍ أين السابقون الأولون؟، أين أبو بكر الصديق؟، فيتجلّى الله تعالى لأبي بكر خاصة، وللناس عامة. ثمّ يقول: قد غفرت لك يا أبا بكر، فيقول: ولحيّ، فيقول: إنهم قد اخترعوا ذنوباً، فيقول: هبهم لي، فيقول: قد أمرت بهم إلى النار، يروعون بها روعةً أكفر بها عنهم سيئاتهم، ثمّ أمر الملائكة أن يدفعوهم إليك. فيأخذونهم، ولم يدخل في آنافهم حرّ النار، ولا نال أجسادهم ولا وجوههم من حرّها، فيأخذونهم وقد بيّض الله وجوههم، فيسلمونهم إلى أبي بكر. ثمّ يخلّص لي الشفاعة، فأدخل عليّ ربي وعبّك فأسجد له فيقول: ارفع رأسك محمد، قل يُسمع، واشفع تُشفّع، فأقول أمّي أمّي، فيحدّ لي حدّاً، فأخرجهم، وذكر الحديث بطوله، فأقول يا رب شفّعني فيمن قال لا إله إلا

الثقات (186/1)، شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية (103/9 إلى 115)، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لمباركفوري (387/7 إلى 393).

¹ جاء في حاشية المخطوط "في الأصل هنا لفظة عطاء بقلم حادث فوق لفظة " بن كأنه يشير أن بن المبارك هنا هو عطاء بن المبارك وليس عبد الله بن المبارك.

الله، قال يا محمد، هذا لي خاصة، فيأخذ الجبار ماءً بيده، فينضح به، فتقع كلُّ نقطة على من قال لا إله إلا الله، فتلتقطهم الملائكة/ص-337/ كلهم من النار، فتخرجهم من النار، ويبقى المخلدون، وذكر باقيه^أ.

لم أعر على هذا الحديث بهذا السياق الطويل في دواوين السنة التي طالتها يدي، وقد وجدت بعض أجزائه وما يشهد لبعضها، فأما ما وجدته فهو الجزء الأول منه إلى قوله: "فيتجلى الله ﷻ لأبي بكر خاصة وللناس عامة"، وقد أخرجه ابن بشران في فوائده كما في الجزء الأول والثاني من فوائد ابن بشران عن شيوخه برقم (199/1)609، وكما في الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء برقم (180/5)4536، وكما في تحفة الصديق في فضائل أبي بكر الصديق (123/1)، وذكره السيوطي في اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (264/1)، ولكن فيه أبو عبيدة الذي يروي عنه عطاء بن المبارك، وهو بكر بن الأسود أبو عبيدة الناجي البصري، كذبه يحيى بن كثير ويحيى بن معين، وضعفه النسائي، وقال ابن حبان: "غلب عليه التقشّف حتى غفل عن تعاهد الحديث، فصار الغالب على حديثه المعضلات"، وجعله أبو حاتم في رتبة الصدوق. ينظر التاريخ الكبير للبخاري (87/2)، والضعفاء والمتروكون للنسائي (65/1)، والضعفاء الكبير للعقيلي (1/147)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (382/2)، وكتاب المجروحين لابن حبان (196/1)، والكامل لابن عدي (2/28)، وميزان الاعتدال (342/1)، ولسان الميزان (337/2)، وأما بعضه الذي وجد له شواهد، فهو جزءه الأخير من قول النبي: "ثم يخلص لي الشفاعة، فأدخل على ربي ﷻ فأسجد له، فيقول ارفع رأسك محمد، قل يُسمع واشفع تُشفع.... إلى آخر الحديث". فقد يشهد لأول هذا الجزء حديث الشفاعة المشهور كما عند البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء،

باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ مِن قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (نوح:

١، برقم (269/1) 3340، ومسلم في كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها برقم (713/1) 475، ولعل أقرب الروايات للفظ المؤلف ما أخرجه مسلم في صحيحه في نفس الباب السابق برقم (714/1) 479، وهو رواية الحسن البصري عن أنس بن مالك رضي الله عنه وفيه: "...فأقول يا رب ائذن لي فيمن قال لا إله إلا الله قال ليس ذاك لك، - أو قال ليس ذاك إليك -، ولكن وعزتي وكبريائي وعظمتي وجبريائي، لأخرجن من قال لا إله إلا الله". وأما آخر هذا الجزء الذي فيه صفة أخذ الماء باليد والنضح به، فيشهد له ما ذكر المصنّف نقلاً عن ابن قتيبة في كتاب غريب الحديث، وهو حديث طويل رواه ابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير (527/1)، وابن خزيمة في التوحيد (460/2 إلى 176)، وعبد الله بن أحمد في السنة (2/285)، وغيرهم، عن لقيط بن عامر وهو أبو رزين العقيلي حين وفد على النبي صلى الله عليه وسلم، وسيأتي تحريجه في الصفحة التالية، في شرح هذا الحديث مع نوع من البسط.

[الشرح]

اعلم أن هذا الخبر قد دل على فوائد منها فضيلة لأبي بكر، وأنه أول من يجاسب، وأنه يشفع، وهذه طبقة الأنبياء، وفيه دلالة على أن أهل الذنوب لا يخلدون، بخلاف المعتزلة. والكلام في ذلك مستوفى في كتاب المعتمد^أ، وفيه دلالة على إثبات اليد.

وقد ذكرناها في غير موضع من هذا الكتاب، وفيه إثبات أخذ الماء بيده، ونضحه عليهم، وهذا غير ممتنع حمله على ظاهره، لأن أخذ الماء بيده كخلق آدم

بيده، وكمسح ظهره بيده، واستخراج الذرية من ظهره، وكعجن طينته، وكل ذلك أخبار قد تقدّم ذكرها، وبيننا الأخذ بظاهرها على وجه لا يُفضي إلى ملاقة المحدث للقدم.

كذلك في هذا الحديث، إذ الطريقة في جميع ذلك طريقة واحدة، ونضحه للماء عليهم يجري مجرى كلامه لهم، ووضع كنفه عليهم.

وقد ذكر ابن قتيبة في كتاب غريب الحديث^إ ما يعضد هذا الحديث، بإسناده عن لقيط بن عامر، خرج وافداً على النبي ﷺ، وذكر الحديث بطوله، إلى أن قال: يا رسول الله، فما يفعل ربنا إذا لقيناه، قال: "نُعرضون عليه بادياً له صفحاتكم، لا يخفى عليه منكم خافية، فيأخذ ربك بيده غرفة من الماء، فينضح عليكم، فأما المسلم فيدع وجهه مثل الربطة البيضاء، وأما الكافر فتحطمه بمثل الحمم الأسود، وذكر الخبر بطوله^د

^إ ينظر مختصر المعتمد في أصول الدين للقاضي أبي يعلى (1/202 إلى 208).

^إ ينظر غريب الحديث لابن قتيبة (1/530).

^د وهو حديث طويل رواه ابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير (1/527)، وابن خزيمة في التوحيد (2/460 إلى 176)، وعبد الله بن أحمد في السنة (2/285)، وجاء في مسند أحمد من زوائد ابنه (26/121)، كما رواه ابن أبي عاصم في السنة (1/286)، والطبراني في المعجم الكبير (19/211 إلى 213)، والحاكم في المستدرک (5/24 إلى 26)، وعبد الحق الإشبيلي في الأحكام الكبرى (3/370)، كما رواه مختصراً أبو داود في السنن بوقم 3266 (1/1468)، وابن ماجه في سننه بسند مخالف، إلى أبي رزين لقيط العقيلي بوقم 181 (1/2488)، لكن ورد عند أبي داود اسم الراوي عندهم، عبد

الملك بن عياش، وعند جميع من أخرج الحديث عبد الرحمن بن عياش، فالوهم من أبي داود كما بين ذلك المزي في تهذيب الكمال (333/17). وقد صحح الحديث جماعة من العلماء، منهم ابن خزيمة حيث أورده في صحيحه، ومنهم الحاكم حيث قال بعد روايته: "هذا حديث جامع في الباب، صحيح الإسناد، كلهم مدنيون، ولم يخرجاه"، ومنهم ابن تيمية حيث قال في مجموع الفتاوى (497/6): "قد رواه جماعة من العلماء، وتلقاه أكثر المحدثين بالقبول، وقد رواه ابن خزيمة في كتاب التوحيد، وذكر أنه لم يحتج فيه إلا بالأحاديث الثابتة"، وقال في بيان تلبيس الجهمية (46، 45/7): "وأما حديث أبي رزين، فهو مشهور في السنن والمسانيد لكن أهل السنن يختصرون من الحديث ما يناسب السنن على عادتهم"، ومنهم ابن القيم حيث قال في زاد المعاد (591/3): "هذا حديث كبير جليل، تنادي جلالته وفخامته وعظمته على أنه قد خرج من مشكاة النبوة، لا يعرف إلا من حديث عبد الرحمن بن المغيرة بن عبد الرحمن المدني، رواه عنه إبراهيم بن حمزة الزيري، وهما من كبار علماء المدينة، ثقتان محتجّ بهما في الصحيح، احتجّ بهما إمام أهل الحديث محمد بن إسماعيل البخاري، ورواه أئمة أهل السنة في كتبهم، وتلقوه بالقبول وقابلوه بالتسليم والانقياد ولم يطعن أحد منهم فيه ولا في أحد من رواه"، ونقل بعدها تصحيحه عن ابن منده (592/3) بقوله: "وقال ابن منده روى هذا الحديث محمد بن إسحاق الصنعاني، وعبد الله بن أحمد بن حنبل وغيرهما، وقد رواه بالعراق بمجمع العلماء وأهل الدين جماعة من الأئمة منهم أبو زرعة الرازي، وأبو حاتم، وأبو عبد الله محمد بن إسماعيل، ولم ينكره أحد، ولم يتكلم في إسناده، بل روه على سبيل القبول والتسليم، ولا ينكر هذا الحديث إلا جاحد أو جاهل، أو مخالف للكتاب والسنة، هذا كلام أبي عبد الله بن منده"، ومن أشار إلى صحته الهيثمي حيث قال في المجمع (340/10): "رواه عبد الله والطبراني بنحوه، وأحد طريقتي عبد الله إسناده متصل، ورجالها ثقات، والإسناد الآخر وإسناد الطبراني مرسل، عن عاصم بن لقيط أن لقيطاً، وألمح المزي للصحة بشهرته فقال في تهذيب الكمال (333/17): "هو حديث مشهور بهذا الإسناد". وتوقف بعض أهل العلم في تصحيحه، منهم ابن كثير حيث قال في البداية والنهاية (1/539): "هذا حديث غريب جداً، وفي بعض ألفاظه نكارة، وقد أخرجه البيهقي في البعث والتشور، وعبد الحق في العاقبة، والقرطبي في كتاب التذكرة"، وقال ابن حجر في التهذيب (507/5): "أخرجه أبو داود مختصراً كما هنا، ورواه أبو القاسم الطبراني مطولاً، وهو حديث غريب جداً"، وضعفه من المعاصرين الشيخ الألباني، والشيخ شعيب الأرناؤوط، والسبب في ذلك هو وجود رواية في هذا الإسناد ليس لهم إلا راو واحد، ولم يوثقهم إلا ابن حبان على قاعدته في توثيق المجاهيل، فعبد الرحمن بن عياش السلمي القبي الأنصاري مجهول، قال عنه الذهبي في الميزان (580/2): "وعنه عبد الرحمن بن المغيرة الحزامي وحده"، ولم يوثقه إلا ابن حبان في كتاب الثقات (71/7)، ودلهم بن الأسود مجهول، قال عنه الذهبي في ميزان (28/2): "عداده في التابعين، لا يعرف"، ولم يوثقه إلا ابن حبان في كتاب الثقات (291/6)، والأسود بن عبد الله بن حاجب مجهول، قال عنه الذهبي في الميزان (256/1): "روى عن أبيه وابن عم أبيه عاصم بن لقيط، ما روى عنه سوى ولده دلم، له حديث واحد"، ولم يوثقه إلا ابن حبان في كتاب الثقات (32/4)، ومن أجل هؤلاء المجاهيل ضعف الحديث الشيخ الألباني في ظلال الجنة (231/1)، (289/1) حيث قال في الموضوع الأول: "إسناده ضعيف، دلهم بن الأسود وجدّه عبد الله بن حاجب قال الذهبي: لا يعرفان، قلت ومثلهما عبد الرحمن بن عياش الأنصاري، وهو السلمي القبي، لم يوثقه غير ابن حبان، وفي التقريب مقبول"، وعلق الألباني على كلام الهيثمي في قوله عن هذا الإسناد بأن رجاله ثقات في السلسلة الصحيحة (735/6) فقال: "فهو من تساهله الذي عرف به، فإن كلاً من عبد الرحمن السلمي، ودلم بن الأسود، وأبيه،

ثلاثتهم لا يُعرفون إلا بهذا الإسناد، وقد صرح الذهبي في الميزان في ترجمة دهم بأنه لا يعرف، وأشار فيه إلى أنّ الآخرين كذلك، لأنّه ليس لهما إلاّ راو واحد... وثلاثتهم تفرد بتوثيقهم ابن حبان... وهو عمدة البيهقي في قوله السابق، من أجل ذلك كنت ضعفت هذا الإسناد في حديث الرؤية المشار إليه في الطريق الأولى". وكذا ضعفه الشيخ شعيب الأرنؤوط في تخريجه لمسند أحمد (128/26) فقال: "إسناده ضعيف، مسلسل بالمجاهيل، عبد الرحمن بن عياش، ودلم ابن الأسود، وأبوه الأسود بن عبد الله بن حاجب مجهولون، ولم يؤثر توثيقهم إلاّ عن ابن حبان كعادته في توثيق المجاهيل". والذي ظهر لي أنّ من صحّحه من المتقدّمين إنّما نظر إلى شواهد من إثبات اليد والأخذ والقبض والبسط، وإثبات الفرح والغضب والرضى... وأنها كلّها من باب واحد، إثبات للصفات بلا تشبيه، ونفي للمماثلة بلا تعطيل، ولم يستنكروا ما ورد من بعض ألفاظه، وأمّا المعاصرون الذين صرّحوا بالضعف، ومن سبقهم من العلماء ممن توقّف، ولم يصحّح الحديث، فنظروا إلى ذلك الإسناد بعينه، ولم تظهر لهم شواهد الموافقة له، واستنكروا بعض ألفاظه، ولذلك ضعفوه، وأنا متوقّف في إثبات مدلول بعض ألفاظ هذا الحديث لعدم جلائها لي ما يعرضها من الأدلة الأخرى، كإثبات التّضح صفة لله تعالى. والله تعالى أعلم.

ينظر غريب الحديث لابن قتيبة (531/1)، التّمهيد لابن عبد البر (66/19، 67)، شرح مسلم للتّووي (64/1)، 65)، زاد المعاد في هدي خير العباد (593/3 إلى 599)، مختصر الصّواعق المرسلّة (392/1)، طرح الشّريب في شرح التّقريب (3/120)، عمدة القاري (165/10 إلى 167)، التيسير بشرح الجامع الصغير (268/1)، فيض القدير (103/1)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للقاري (8/3544)، إرشاد الساري للقسطلاني (9/333) (10/442)، 443)، شرح الزرقاني على المواهب اللدنية (12/347) (2/459)، معارج القبول بشرح سلم الوصول للحافظ الحكمي (2/770 إلى 775).

27 - [الحديث السابع والعشرون] -**- حديث آخر -**

رواه أبو الحسن الدارقطني في أخبار الصّفات، بإسناده عن أبي أمامة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "وعدني ربي أن يدخل الجنة من أمتي سبعين ألفًا بغير حساب ولا عذاب، مع كل ألف سبعين ألفًا، وثلاث حثيات من حثيات ربي ﷺ" ^١.

رواه جمع من المحدثين منهم الترمذي في سننه في أبواب صفة القيامة والرقائق والورع، باب ما جاء في الشفاعة، برقم 2437(1/1897)، وقال: "حسن غريب"، ومنهم ابن ماجه في سننه في أبواب الزهد، باب صفة أمة محمد، برقم 4286(1/2737)، ومنهم أحمد في مسنده (639/36)، ومنهم ابن حبان في صحيحه (230/16).
وأما حكم الحديث فقد قال الضياء المقدسي في صفة الجنة (176/1) عن أحد طرقه: "فإن كان إسماعيل بن عياش قد تكلم فيه بعض أهل العلم، فقد روي عن أبي أمامة من غير روايته"، وقال ابن كثير في تفسيره (98/2): "وكذا رواه الطبراني من طريق هشام بن عمار، عن إسماعيل بن عياش به، وهذا إسناد جيد"، وقال ابن حجر في فتح الباري بعد إيراد هذا الحديث (410/11): "وفي صحيح بن حبان أيضًا والطبراني بسند جيد من حديث عتبة بن عبد نوحه بلفظ: ثم يشفع كل ألف في سبعين ألفًا، ثم يحثي ربي ثلاث حثيات بكفّيه"، وبعد تحسين الترمذي، وتصحيح ابن حبان من المتقدمين، فقد صحح إسناده من المعاصرين الشيخ الألباني في تحقيقه لكتاب السنة لابن أبي عاصم (261/1، 262)، وكذا الشيخ شعيب الأرناؤوط في حاشية المسند (639/36).

[الشرح]

اعلم أنه غير ممتنع حمل هذه الصفة على ظاهرها، كما حملنا القبض بقوله: ﴿وَالسَّمَوَاتُ

مَطْوِيَّاتٌ يَمِينُهُ﴾^٦ وعجن طينة آدم^I، وغير ذلك هـ.

^٦ سورة الزمر: الآية [67] .

^٧ لم يسبق للمصنّف أن ذكر هذه الرواية بلفظ العجن في أوائل كتابه، ولعلّه يريد ما أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (10/1، 11)، عن سلمان الفارسي عن ابن مسعود موقوفاً، ورواه غيرهم أيضاً بلفظ "إنّ الله خمر طينة آدم الطينة أربعين صباحاً [ليلة]، ثمّ خلطها [بيديه]"^(١)، فخرج كلّ طيب يمينه، وكذلك كلّ خبيث بشماله، ومسح إحدى يديه بالأخرى". وقد سبق تخريجه في هذا الجزء (311/1). وهناك رواية أخرى عن أبي موسى الأشعري بلفظ "إنّ الله خلق آدم من قبضة قبضها من جميع الأرض، فجاء بنو آدم على قدر الأرض، منهم الأبيض والأسود والأحمر والسهل والحزن والخبيث والطيب"، وقد أخرجه أبو داود في السنن في كتاب السنة، باب في القدر، برقم (1567/1)، والترمذي في أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة البقرة، برقم (1949/1)، وقال: "حسن صحيح"، وأوردها ابن حبان في صحيحه برقم (29/14) 6160، عن أبي موسى الأشعري، وقد صحّح إسناده الحاكم في المستدرک برقم (314/2) 3096 .

وفي معناه ذكر ابن منيع ^أ في كتاب المعجم ^إ، بإسناده عن أبي سعيد الأنصاري ^د، أن رسول الله قال ^ن:
"وعدني ربي أن يدخل من أمتي سبعين ألفًا بغير حساب، ويشفع كل ألف بسبعين ألفًا، ثم يحشي لي ثلاث

هو أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ابن المرزبان بن سابور بن شاهنشاه البغوي، وهو ابن بنت أحمد بن منيع المحدث، حيث اعتنى به في صغره حتى أصبح ينسب إليه، فيقال "ابن منيع" أو "ابن بنت منيع" ت: 317هـ، له كتاب معجم الصحابة وهو مطبوع. ينظر طبقات الحنابلة لأبي الحسين الفراء (190/1) (145/2)، تاريخ ابن عساکر (112/38)، سير أعلام النبلاء للذهبي (440/14 إلى 447).

^د ينظر معجم الصحابة لأبي القاسم البغوي (ابن منيع البغوي) (54/3).

^د كذا في الأصل بالصاد، وفي أكثر الروايات "الأنماري"، بإبدال الصاد بالميم، من كلمة الأنصاري، وهو الراوي لحديث الحثيث، أبو سعيد الخير الأنماري، وقيل أبو سعد، وهو من الرواة الصحابة الذين لا يعرف لهم اسم ولا نسب، ولم أجد رايًا من الصحابة لحديث الحثيث اسمه أبو سعيد الأنصاري، من غير تقييد "بالخير". ينظر الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (299/12)، وتقريب التهذيب له (644/1). وقد جاء في المطبوع عند الطبراني في الكبير (304/22) "أبو سعد الأنصاري"، وتبعه الهيثمي في مجمع الزوائد (409/10)، ولكن الطبراني نفسه نقل نفس الحديث بنفس الإسناد في المعجم الأوسط (128/1)، فضبطه الأنماري، وكذا في مسند الشاميين (106/4) ضبطه باللفظين (الأنصاري الأنماري)، وكذا نقل ابن كثير في تفسيره (100/3) وفي البداية والنهاية (67/20) عنه هذا الحديث من معجمه بنفس الإسناد، فضبطه الأنماري، وكذا جاء في معجم الصحابة للبغوي (54/3)، وتاريخ ابن عساکر (371/43) "أبو سعيد الخير الأنصاري"، وتقييده بالخير دليل على أنه الأنماري أيضًا لا الأنصاري فقط، لأي لم أجد في كتب التراجم من الصحابة من اسمه "أبو سعيد" مقيدًا "بالأنصاري" فقط، بل الموجود هو "أبو سعيد الخير الأنماري" أو "أبو سعيد الخير الأنصاري"، كما جزم به الخطيب في المؤتلف والمختلف وابن ماكولا أنه أبو سعيد الخير. ينظر الإصابة لابن حجر (299/12)، والإكمال في رفع الارتباب عن المؤتلف والمختلف لابن ماكولا (196/1)، فلعل هذا الصحابي جمع بين نسبتين "الأنماري والأنصاري" كما وصفه الطبراني بهما في مسند الشاميين (106/4)، وهو ليس اضطرابًا أو وهلم والله أعلم.

^ن أخرجه الدارمي في نقضه على المريسي (178/1)، وابن أبي عاصم في السنة (384/2)، والطبراني في الكبير (22/304)، وفي الأوسط (128/1)، وفي مسند الشاميين (106/4)، وأبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (54/3)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (409/10): "رواه الطبراني في الأوسط والكبير إلا أنه قال في الأوسط: أبو سعيد الأنماري، ورجاله ثقات"، وقال ابن حجر في الإصابة (300/12): "سنده صحيح، وكلهم من رجال الصحيح إلا قيس بن حجر وهو شامي ثقة"،

لكن وقع اختلاف في روايته فقال بعضهم "قيس بن حجر"، وقال بعضهم "قيس بن الحارث"، وعدّه بعضهم اضطراباً، ولذا توقف ابن حجر في الجزم بصحة هذا السند كما في الإصابة (300/12)، وضعفه بعض المعاصرين كالشيخ الألباني في التعليق على كتاب السنّة لابن أبي عاصم (385/2)، ولكن البخاري - رحمه الله - لما ترجم لقيس بن حجر هذا في التاريخ الكبير (153/7) نقل عن محمد بن يحيى الذهلي أنّ هو ابن الحارث، وأقرّه على ذلك من غير تكبير، فيحتمل أنّ يكون قيس تارة ينسب إلى أبيه، وتارة إلى جدّه، والله تعالى أعلم، كما أنّ للحديث شواهد كثيرة مضى منها حديث أمامة، ومنها حديث عن أبي أيوب عند الطبراني، وعن حذيفة عند أحمد، وعن أنس عند البزار، وعن ثوبان عند ابن أبي عاصم، وقد جمعها ابن حجر في الفتح (410/11) ثمّ قال: "فهذه طرق يقوّي بعضها بعضاً". فالحديث حسن بشواهد إن أعلّ بالاضطراب، وإلّا فهو حديث صحيح. والله تعالى أعلم.

^أ ينظر نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي (284/1، 285)، تأويل الآيات المشكّلة لابن مهدي الطبري (291/1)، الأسماء والصفات للبيهقي (156/2)، النهاية في غريب الحديث والأثر (339/1)، جامع الأصول في أحاديث الرسول كلاهما لابن الأثير (190/9)، دفع شبه التشبيه (270/1)، تحفة الأبرار شرح مصابيح السنّة لناصر الدّين البيضاوي (402/3)، لسان العرب (164/14)، المفاتيح في شرح المصابيح للمظهري (493/5)، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح (3511/11، 3547)، حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح (132/1)، مختصر الصواعق المرسلّة على الجهمية والمعطلة (395/1)، فتح الباري لابن حجر (410/11)، عمدة القاري (117/23)، شرح مصابيح السنّة لابن الملك (47/5)، فيض القدير (426/1)، مجمع بحار الأنوار لجمال الدين الفتني (448/1)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للقاري (3530/8، 3570)، لوامع الأنوار البهية للسفاريني (178/2)، حاشية السندي على سنن ابن ماجه (574/2).

فصل فيه جمل الصفات التي تفرقت في الكتاب

- من ذلك إثبات الصّورة بقوله ﷺ: "خلق آدم على صورته" ^أ.

^أ هذا من الأحاديث التي وقع الخلاف الشديد فيها بين العلماء، وقد أخرج مسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن ضرب الوجه، برقم (6655/1134) عن أبي هريرة رضي الله عنه، وأخرج في نفس الباب أحاديث كثيرة في النهي عن تقبيح الوجه، ولكن من غير ذكر الصّورة، وكذا أخرج من غير ذكر الصّورة، البخاري برقم 2559 (201/1)، وأخرجه الإمام أحمد في المسند في عدّة مواضع، منها برقم 7323 (275/12)، وبرقم 7420 (382/12)، وابن حبان في صحيحه برقم 5605 (419/12)، وبرقم 5710 (18/13)، وغيرهم عن أبي هريرة رضي الله عنه. كما أخرج ابن أبي عاصم في السنّة برقم 517، 518 (228/1)، والدارقطني في الصفات برقم 45 (56/1)، وبرقم 48 (64/1) وغيرهم عن ابن عمر رضي الله عنهما. هذا ما يتعلّق بأسانيد وألفاظ هذا الحديث الذي أورده المصنّف. ويجدر بي التنبية على أنّ لفظ حديث "خلق الله آدم على صورته طوله ستون ذراعًا، فلما خلقه قال:.... الحديث" الذي رواه البخاري في كتاب الاستئذان، باب بدء السلام برقم 6227 (524/1)، ومسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب يدخل الجنة أقوام أفئدتهم مثل أفئدة الطير، برقم 7163 (1171/1) فهو ليس نفسه حديث الباب الذي فيه ذكر الصّورة التي أرجع فيها المصنّف الضمير على الله، إذ يختلف معه في معناه وسياقه، وإن كان مسوقًا عن صحابي واحد، ودُكرت فيه لفظة الصّورة وضميرها، وذلك لأمر منها. أوّلها أنّ هذا الحديث جاء في ذكر خلق آدم وتسليمه على الملائكة، ولا يُختلف في رجوع الضمير فيه على آدم لأنّ قوله: "طوله ستون ذراعًا" جملة حالية لا يمكن رجوعها على الله سبحانه، وإلاّ لزم منه تحديد الله بالطول والعياذ بالله، فهو ليس من أحاديث الصفات قطعًا. وثانيها، أنّ حديث الباب جاء في النهي عن ضرب الوجه وتقبيحه، لعلّة أنّ الله خلق آدم على صورته، والخلاف شديد في مرجع الضمير فيه. فمنهم من أرجعه على المضروب، ومنهم على آدم، ومنهم أرجعه على الله، بعكس الأوّل. وثالثها أنّ كثيرًا من العلماء يعدّون حديث الباب من أحاديث الصفات، ويسوقونه في كتب الصفات كما ساقه المصنّف، وكما سبق في بابه، بخلاف الأوّل، فإنّهم يسوقونه في "بدء السّلام"، ولا أعلم أحدًا ساقه في الصفات إلاّ تابعًا لحديث الباب أو مقرونًا به، فهما إذن حديثان مختلفان متغايران في المعنى، وقد أشار إلى هذا المعنى القاضي عياض في مشارق الأنوار (370/2)، حيث فصل بين الحديثين في الشّرح، وكذا النووي في شرح مسلم (178/17)، حيث قال عنه: "وهذه الرواية ظاهرة في أنّ الضمير في صورته عائد إلى آدم"، ولذا فرقت بينهما في التّحريح. والله تعالى أعلم.

وقوله: "رأيت ربي في أحسن صورة" ^١.

أما الحكم على الحديث، فقد ورد عن الإمام مالك أنه أنكر حديث "خلق الله آدم على صورته" إنكاراً شديداً، ونهى أن يحدث به، وأهم رواته، ولكن رَدَّ ذلك الذهبي، وساق طرق الحديث الكثيرة، وذكر أن عذر مالك في رد الحديث أنه لم يثبت عنده، أو لم يتصل له، وقد حُجِّج في الصحيحين. ينظر الضعفاء الكبير (251/2)، ميزان الاعتدال (419/2)، سير أعلام النبلاء (104/8)، والظاهر من صنيع مالك -رحمه الله- من إنكار الحديث، ليس لضعفه من ناحية الرواية والإسناد، بل دليل أنه استنكره قبل أن يعرف إسناده ورواته، وبدليل أنه نهي عن التحديث بحديثين آخرين معه، وهما "إن الله يكشف عن ساقه يوم القيامة"، "وأنت يدخل في النار يده حتى يُخرج من أراد" فأنكر ذلك إنكاراً شديداً، ونهى أن يحدث به. والظاهر أن ذلك لما قد يوهم ظاهر هذه الأحاديث من التجسيم والتمثيل والفتنة عند العامة، فكان منعه لأجل ذلك، وقد تَبَّه على ذلك ابن عبد البر في التمهيد (150/7)، وابن تيمية في الفتاوى الكبرى (619/6). وقد صحَّح الحديث إسحاق ابن راهوية، والإمام أحمد كما في التمهيد (147/7)، (148)، وصحَّحه الدارقطني أيضاً في العلل (205/11). والله تعالى أعلم .

^١ أخرج هذا الحديث الترمذي في السنن في أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة ص برقم 3233، وبرقم 3234 (1982/1)، وقال في الثاني: "حسن غريب من هذا الوجه"، والإمام أحمد في المسند برقم 2634 (386/4)، وبرقم 3484 (437/5)، ورواه أيضاً عبد بن حميد في المنتخب برقم 681 (510/1)، وأبو يعلى الموصلي في المسند برقم 2608 (475/4)، كلهم من حديث ابن عباس رضي الله عنه بلفظ "أتاني الليلة (رأيت) ربي في أحسن صورة فقال: "فيما يختصم...". ويجدر التنبيه أن بعض العلماء كأحمد وأبو زرعة الدمشقي وأبو حاتم والدارقطني أعلوا رواية أبي قلابة، عن خالد بن اللجلاج، عن ابن عباس كما عند الترمذي في السنن برقم 3234 (1982/1). بأن صوابها عن ابن عائش، لا عن ابن عباس، لأن المشهور في جلّ الروايات، أن ابن اللجلاج يروي عن ابن عائش، وقد قيل إن قتادة لم يسمع من أبي قلابة إلا أحرفاً، وإنما وقع له كتاب منه، فتصحَّف عليه "ابن عائش" إلى "ابن عباس". ينظر العلل لابن أبي حاتم (434/1)، العلل للدارقطني (136/12)، تهذيب التهذيب (521/2). وهي بعكس رواية حماد بن سلمة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنه.

ورواه أيضاً من حديث معاذ بن جبل، الترمذي في السنن في نفس الباب السابق برقم 3235 (1982)، وقال: "هذا حديث حسن صحيح"، ونقل عن شيخه البخاري أنه قال: "هذا حديث حسن صحيح". وأخرجه أحمد في المسند برقم 22109 (422/36)، والطبراني في الكبير برقم 216 (109/20)، وبرقم 290 (141/20)، وسياقه عند الترمذي من طريق أبي سلام، عن عبد الرحمن بن عائش، عن يحيى بن بخامر، عن معاذ بن جبل. وأخرجه

من حديث عبد الرحمن بن عائش، عن بعض أصحاب النبي ﷺ، الإمام أحمد في المسند برقم 16621 (171/27)،
وبرقم 23210 (556/38). وعن عبد الرحمن عن النبي ﷺ بدون واسطة رواه الدارمي في السنن في كتاب الرؤيا،
باب في رؤية الرب تعالى في النوم، برقم 2195 (1365/2)، وابن أبي عاصم في السنة برقم 517، 518 (228/1)،
229)، وقد صرح بن عائش بالسماع من النبي ﷺ، ولكنه وهم من بعض الرواة كما ذهب إليه البخاري والترمذي.
ينظر سنن الترمذي (1982/1)، والعلل الكبير له (357، 356/1). وقتر الوهم أيضاً ابن خزيمة في التوحيد
(537/1)، وكذا أبو حاتم الرازي كما في العلل لابنه (434/1) حيث قال: "وقتادة يقال لم يسمع من أبي قلابة إلا
أحرفاً، فإنه وقع إليه كتاب من كتب أبي قلابة، فلم يميزوا بين عبد الرحمن بن عائش، وبين ابن عباس". كما أنّ هذا
الحديث روي عن جماعة من الصحابة، منهم جابر بن سمرة وأبو أمامة وثوبان. ينظر السنة لابن أبي عاصم على نفس
الترتيب برقم 465، 466 (203/1)، و برقم 470 (204/1). ومنهم عن أبي عبيدة بن الجراح كما في الجزء الأول
من إبطال التأويلات (103/1)، وقد ساق متن الحديث بجلّ رواياته الدراقطني في الرؤية (308/1 إلى 361)، وساقه
عن جماعة من الصحابة، وساق السيوطي أكثر الروايات في الدر المنثور (202/7 إلى 206).
أما الحكم على الحديث، فقد انقسم العلماء فيه إلى فريقين. أحدهما ضعفه، لضعف الأسانيد واضطرابها،
منهم محمد بن نصر المروزي في مختصر قيام الليل (56/1)، وابن خزيمة في التوحيد (544/2 إلى 546)، والعقيلي في
الضعفاء (126/3)، والدراقطني في العلل (57/6)، والبيهقي في الأسماء والصفات (74/2، 80)، وابن الجوزي في
العلل المتناهية (23/1)، وإن كان حسن فيه إسناد حديث ابن عباس عند أحمد (21/1)، ولكنه نقل في دفع شبه
التشبيه (149/1)، عن الإمام أحمد تضعيف الحديث من أجل الاضطراب، والله تعالى أعلم. وفريق ثان صحّح
حديث معاذ بن جبل، أو حديث عكرمة عن ابن عباس، وهم الإمام أحمد كما نقل عنه ابن عدي في الكامل (8
61/)، والبخاري والترمذي كما في سنن الترمذي (1982/1). وجعل أبو حاتم سنده أشبه من غيره كما في العلل
لابنه (435/1)، ونقل أبو يعلى في الجزء الأول من إبطال التأويلات (143/1) تصحيح الطبراني له، وقال البغوي
في شرح السنة (38/4 إلى 40) عن حديث عبد الرحمن بن عائش بعد روايته: "حديث حسن"، وكذا ذكره ابن كثير
في التفسير (450/7)، وقال عن حديث عكرمة عن ابن عباس: "أنّ إسناده على شرط الصحيح". وإذا قورن بين
الأسانيد والأقوال، وُجد أنّ ابن خزيمة أعلّ حديث معاذ بكون يحيى بن أبي كثير مدلساً وقد عنعن، ولكن يردّه تصريحه
بالسماع في رواية أحمد برقم 22109 (422/36)، وأما العقيلي والدراقطني، فيريان أنّ الأحاديث في هذا الباب
مضطربة، وكلّها غير صحيحة. وحكم البيهقي على الطرق أنّها كلّها ضعيفة، لا تقوى لأن ترقى للصحة. وتبعهم ابن
الجوزي على ذلك، كما سبق التنبه عليه من كتابه العلل المتناهية. ولكن خالفهم الفريق الثاني، الذين منهم البخاري
والترمذي وأبو زرعة الرازي، وكذا ابن كثير كما مرّ في نفس الصفحات السابقة، فرجّحوا رواية معاذ على غيرها،
وصحّحوها، ثمّ رواية حماد بن سلمة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس ﷺ، ولم يروا أنّ هناك اضطراباً.

ويجدر التنبيه أنّ الذين صحّحوا الحديث، إنّما صحّحوا المتن الذي لم يأت فيه ذكر الشاب، والحلّة الخضراء، وردّوا المتن الآخر، سواء جاء عن ابن عباس أو أم الطفيل رضي الله عنهما. ومن تدبّر كلام أحمد وأبي زرعة كما نقله المصنّف في الجزء الأول من إبطال التّأويلات المطبوع (1/139 إلى 146) وغيرها، ظهر له ذلك، وانسجم عنده كلام الإمام أحمد وغيره. ومن النّاحية الحديثية، ظلّ طرف القادر على دفع الاضطراب، والترجيح بين الروايات، أولى من غيره، خاصة وهم من رواد هذا الفنّ وأئمتّه، والذي علم حجة على من لم يعلم، وإذا صحّت رواية معاذ، فتكون شاهدة على رواية ابن عباس من طريق حماد بن سلمة، عن قتادة، عن عكرمة عنه، وقد قوّى إسنادها الذهبي، كما في العلو للعلي الغفّار له (1/104)، وجعلها ابن كثير على شرط الصّحيح كما سبق. كما يجدر التنبيه أيضًا على أنّ الذي جاء في الروايات الصّحيحة، هو إمّا ذكر الرؤية مطلقة، أو مقيدة بالتّوم، وأمّا الروايات التي فيها أنّ الرؤية عينية أو وقعت في المعراج مما يدل على اليقظة، فكأنّها لا تصح، كما نبّه عليها ابن تيمية في منهاج السنّة (5/384)، والذهبي في الميزان الاعتدال (1/594)، وابن القيم في زاد المعاد (3/33)، والنبهان في أيمان (أقسام) القرآن (1/258) إلى 261، وابن كثير في التفسير (7/450)، وبذلك ينبغي أن تُحمل الروايات التي جاءت فيها الرؤية مطلقة وغير مقيدة بالتّوم على التي ذكر فيها التّوم، كما قرّره ابن تيمية في درء التّعارض (5/237)، وابن العزّاق في تنزيه الشريعة (1/145). والله تعالى أعلم .

و يجدر بي التنبيه أيضًا أنّه قد اختلف العلماء في مسألة رؤية النبي ﷺ لرّبّه في الدنيا، هل وقعت بعينه أم بفؤاده أم في منامه، فقال جمهورهم إنّها رؤية منام، منهم عثمان بن سعيد الدارمي في نقضه (2/738)، وابن فورك في مشكل الحديث وبيانه (1/72، 73)، وأبو يعلى الفراء في غير الإسرائ كما في إبطال التّأويلات (1/146)، والبيهقي في الأسماء والصفات (2/74 إلى 79)، وابن عبد البر في التمهيد (24/325)، وابن الجوزي في دفع شبه التشبيه (1/50)، ومنهم عبد الجليل القصري في شرح مشكل الحديث (1/173)، وابن تيمية في منهاج السنّة (7/313)، وابن كثير في التفسير (12/107)، وغيرهم كثير. وقال بعضهم: "إنّها رؤية عين مما وقعت للنبي ﷺ فقط"، ولا تقع لغيره لعظم جاهه وقدره عند الله تعالى، منهم ابن خزيمة في التوحيد (2/556 إلى 563)، والأجري في الشريعة (3/1541)، وهذا مما ظهر لي في تراجم أبواهم، بل وظهر لي أنّه قول ابن عباس رضي الله عنهما في بعض إطلاقاته، وإن كان البعض امتنع من حمل إطلاقاتهم على الرؤية العينية، كابن تيمية في مجموع الفتاوى (6/305)، وفي ذلك قال ابن كثير في الفصول من السيرة (2/268): "وما روي في ذلك من إثبات الرؤية بالبصر، فلا يصحّ من ذلك لا مرفوعًا، بل ولا موقوفًا، والله أعلم". كما هو أيضًا قول - أي من يقول بالرؤية العينية - الباقلاني كما في كتابه الإنصاف (1/170)، وقول أبي بكر النجّاد كما نقله عنه أبو يعلى، وهو أيضًا قول أبي يعلى الفراء، حيث جعل الرؤية عينية في الإسرائ، ومنامية في غيره. ينظر الجزء المطبوع من إبطال التّأويلات (1/114). وعزاه القاضي عياض لأبي الحسن الأشعري وجماعة من أصحابه، كما في الشفا بتعريف حقوق المصطفى (1/198)، وجعل ابن الجوزي الرؤية في المعراج مذهب

أهل السنة، كما في كتابه التبصرة (2/42)، وقال به النووي في شرح مسلم، وعزاه لأكثر العلماء (3/5). وبعضهم أثبت الرؤية العينية حتى لموسى عليه السلام، وقد عزاه القاضي عياض لأبي بكر بن العربي كما في الشفا (1/200)، ومنهم محي الدين ابن عربي والرازي وإبراهيم الكوراني كما في روح المعاني (5/50، 51). وقال بعضهم: "رآه بقلبه فقط"، وهو قول لابن عباس كما صرح به في بعض روايات مسلم في كتاب الإيمان، باب معنى قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ [النجم: 13]، وهل رأى النبي صلى الله عليه وسلم ربه ليلة الإسراء، برقم 436، 437 (1/708). وجنح ابن حجر في الفتح إلى ترجيحها على غيرها من الروايات عن ابن عباس، جمعًا بين التصوص (8/608)، ونقله القرطبي في التفسير (8/484) عن أبي العالية والقرظي والربيع بن أنس، وهو قول اللالكائي كما في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (3/572)، وهو قول ابن كثير في الفصول من السيرة (2/268). وهناك نقول أخرى وخلافات وردود، حتى عن الصحابة، ولم أرد التعرض لها لكون التعليق سيطول جدًا. كما أتت لي أم فرقا بين الرؤية القلبية والمنامية، إذ الأخيرة إما أن تقع في الحقيقة، وإما أن تكون ضربًا للأمثال، وتقريبًا للحقائق، وهي وحي في حق الأنبياء، وهم تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم، كما جاء في صحيح البخاري في كتاب الوضوء، باب التخفيف في الوضوء، برقم 138 (1/14)، فرؤيا الأنبياء لا تكون أضغاث أحلام، ولا سبيل للشيطان للتلاعب بها، فهي محفوظة من عند الله سبحانه، وهي قد تقع في الحقيقة أو الواقع، وهذه أمرها سهل، وقد تكون من باب ضرب للأمثال، وتقريب للحقائق، كما قال يوسف - عليه السلام -: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كُوكَبًا﴾ [يوسف: 4]، وتأويله أنهم إخوته ووالداه، وكما تأول النبي صلى الله عليه وسلم القميص بالدين، والدين الذي شربه هو، ثم أبو بكر، ثم شربه عمر، بالعلم، وكما تأول المرأة السوداء التي رآها خرجت من المدينة، بأنها الحمى، كما في صحيح البخاري برقم 7039 (1/587). إلى غير ذلك من الأمثلة التي تبين أنه ليس المعنى أن كل رؤى الأنبياء واقعة في الحقيقة أو أنها لا تحتاج إلى تعبير. ينظر استحالة المعية بالذات (1/102). وقد أشار إلى هذا المعنى ابن فورك في مشكل الحديث (1/74، 75)، وابن تيمية في بيان تلبس الجهمية (1/325)، وابن جماعة في إيضاح الدليل (1/204)، وابن حجر في فتح الباري (13/483)، والله سبحانه ليس كمثله شيء، فكونه صلى الله عليه وسلم رآه في نومه في أحسن صورة، أي من باب ضرب الأمثال وتقريب الحقائق، فتكون في حقيقتها رؤية قلبية، أي أن رؤى الأنبياء هي رؤى قلبية. وقد أشار إلى ذلك الإمام أحمد حيث سئل عن رؤية النبي لربه فقال: "رؤيا حلم رآه بقلبه". ينظر إبطال التأويلات (1/111)، التبيان في إيمان (أقسام) القرآن لابن القيم (1/259). كما أشار إليه أيضًا السهيلي في الروض الأنف (3/446). والله تعالى أعلم. وذهب فريق منهم إلى التوقف في هذه المسألة والسكوت عنها، أي التوقف في وقوع الرؤية العينية في الدنيا، منهم سعيد بن جبير، وبعض شيوخ القاضي عياض كما في الشفا (1/197، 198). كما ذهب إلى هذا القول القرطبي في المفهم وصرحه (1/402)، والذهبي في السير (2/167)، حيث أثبت الرؤية المنامية، وتوقف في العينية هل وقعت أم لا. والذي يترجح لي هو المذهب الأول، لأن أحسن ما يفسر به الحديث ما يجيء مبيّنًا في حديث أو طريق أخرى، وقد جاء في كثير من الروايات أنها كانت رؤية منامية، فيجب حمل المطلق على المقيد، ومن الروايات التي جاء فيها التصريح بأنها في النوم، ما سبق في رواية الترمذي في نفس الباب برقم 3233 (1/1982)، وأحمد برقم 3484 (5/437)، وعبد بن حميد

- و [النفس] ^أ بقوله تعالى: ﴿تَعَلَّمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ ، وقوله: ﴿كَتَبَ

رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ ^د، وقوله: ﴿وَأَصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾ ^ن.

وقول النبي صلى الله عليه: "من ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي" ^و.

برقم 681 (510/1)، والطبراني في الكبير برقم 216 (109/20)، و برقم 290 (149/20). وأما قوله ﷺ:
 "حتى استيقظت" في رواية أحمد برقم 22109 (428/36)، فقد نقل القاري في مرعاة المفاتيح (2/399، 400)،
 والمباركفوري في تحفة الأحوزي (9/102، 103)، عن ابن حجر المكي قوله: "والظاهر أنّ رواية حتى استيقظت
 تصحيف، فإنّ المحفوظ من رواية أحمد والترمذي حتى استيقظت". وهي عند الترمذي برقم 3235 (1982)،
 والاستئصال هنا، هو ثقل النوم وشدته، ومنه قول عبد الله بن رواحة رضي الله عنه في صحيح البخاري برقم 1155 (90/1):
 "إذا استئقلت بالمشركين المضاجع". ينظر هدي الساري لابن حجر (1/235). وبهذا تحمل الروايات التي لم يأت
 فيها ذكر النوم، على التي ذكر فيها، جمعاً بين الأحاديث وتوفيقاً بينها، وهذا المعنى أعني وقوعها مناماً، مما يحتمله قوله
 ﷺ: "رأيت ربي" وكذا "أتاني ربي". وزيادة على ذلك، أنّ هناك أحاديث أخرى نفت الرؤية العينية، كقوله ﷺ: "نور
 أتى أراه"، وقد أنكرها بعض الصحابة، كابن مسعود وعائشة رضي الله عنهما. ينظر الفصول من السيرة لابن كثير (1/
 107)، وقد مرّ أنّ هذا القول مما رجّحه جماعة من كبار أهل العلم، منهم الإمام الأحمّد كما في إبطال التّأويلات (1/
 111) حيث سئل عن الرؤية فقال: "رؤيا حلم رآه بقلبه"، كما سبق ذكر ذلك في المذهب الأوّل، وقد رجّح ابن
 حجر في كتابه الغنية في مسألة الرؤية (1/28)، أنّها وقعت مرتين، مرّة بالفؤاد، ومرّة بالعين والله تعالى أعلم.
 هذا بالنسبة للرؤية في الدنيا، أمّا في الآخرة، فلم يختلف أهل السنّة والجماعة في إثباتها، قال الإمام أحمد: "في
 رؤية الدنيا قد اختلفوا، أما رؤية الآخرة فلم يختلف فيه إلا هؤلاء الجهمية". ينظر المنتخب من العلل للخلال (1/
 283).

١ جاءت في المخطوط مجردة من "ال" منكرة، والأولى وجود "ال"، لأنّها أثبتت في الصفات قبل وبعد.

١ سور المائدة: الآية [116].

٢ سورة الأنعام: الآية [54].

٣ سورة طه: الآية [41].

٤ متفق عليه رواه البخاري في صحيحه في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَيَحْذَرُكُمُ اللَّهُ

نَفْسَهُ﴾ [آل عمران: 28]، برقم 7405 (616/1)، ومسلم في صحيحه في كتاب الذكر والدعاء والتوبة

- و [الوجه] ^أ بقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ ^أ، وقوله: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ ^د، وقوله: ﴿إِنَّمَا نَطَعُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ﴾ ^ن. وقول النبي في دعائه: / ص - 339 / "أعوذ بوجه الله الكريم" ^و. وقوله: "لما فتحت الجنة نظرت إلى

والاستغفار، باب الحث على ذكر الله تعالى، برقم 6805 (1144/1) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه، ولكن بلفظ: "أنا عند ظنّ عبدي بي، وأنا معه حين يذكرني، إن ذكرني في نفسه، ذكرته في نفسي".

^أ جاءت في المخطوط مجردة من "ال" منكراً، والأولى وجودها كما سبق التنبيه عليه.

آسورة القصص: الآية [88].

دسورة الرحمن: الآية [27].

نسورة الإنسان: الآية [9].

^و جاء هذا اللفظ فيما رواه مالك في موطنه في كتاب الشعر، ما يؤمر بالتعوذ، (5/1386)، مرسلاً عن يحيى بن سعيد الأنصاري، وتماه "أعوذ بوجه الله الكريم، وبكلمات الله التامات، اللاتي لا يجاوزهن بر ولا فاجر...". وقد وصله النسائي في السنن الكبرى (9/349) عن يحيى بن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة، عن عياش السلمي، عن عبد الله بن مسعود، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكذا وصله الطبراني في الأوسط (1/18) عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن ابن مسعود وكذا البيهقي في الأسماء والصفات (2/95)، عن يحيى بن سعيد، قال: سمعت رجلاً من أهل الشام يقال له العباس يحدث عن ابن مسعود، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (10/128): "رواه الطبراني في الصغير، وفيه من لم أعرفه"، ولكن مع شواهد كثيرة قد يفتي إلى الحسن، كما جاء هذا اللفظ فيما أخرجه أبو داود برقم 5052 (1/1592)، عن علي رضي الله عنه بلفظ: "اللهم إني أعوذ بوجهك الكريم وكلماتك التامة، من شرّ ما أنت آخذ بناصيته...". وصحّح إسناده النووي في الأذكار للنووي (1/80)، وحسنه ابن حجر في نتائج الأفكار (2/385)، وقال الشيخ عبد القادر الأرنبوط في حاشية الأذكار: "بل هو حديث حسن"، وقد جاء قريب من لفظه فيما رواه البخاري في صحيحه في كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ الأنعام: ٦٥، برقم 4628 (1/382) عن جابر بن عبد

وجهه ربي" ^أ. وقوله: "أسألك لذة النظر إلى وجهك" ^ب. وقوله: "حجابه النور لو كشفها عن وجهه" ^ج.

- والعينان بقوله تعالى: ﴿وَلِيُصْنَعَ عَلَيَّ عَيْنِي﴾ ^د، وقوله: ﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ

بِأَعْيُنِنَا﴾ ^{هـ}، ﴿وَأَصْنَعَ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ ^و، وقول النبي ﷺ: "إذا سجد العبد فإنه بين

الله رضي الله عنهما، يقول: لما نزل على رسول الله ﷺ: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ﴾ [الأنعام: 65]، قال: "أعوذ بوجهك".

^أ لم أشر على هذا الحديث بهذا اللفظ في دواوين السنة التي طالتها يدي، وأخشى أن يكون هذا هو حديث الشفاعة السابق الذي ذكره المؤلف بلفظ: "أنا أول من تنشق عنه الأرض يوم القيامة ولا فخر...". وذكر الخبر، إلى أن قال: "فأخذ بحلقة باب الجنة فيؤذن لي، فيستقبلني وجه الجبار جل ثناؤه، فأخبر له ساجداً، فيقول ارفع رأسك يا محمد.. الخبر"، وقد سبق تخريجه (388/1)، ولكن المؤلف نقله هنا بالمعنى مختصراً فغير بعض ألفاظه مما صعب الوصول إليه. ومما يدل على ذلك أن هذا الباب جعله المصنف باباً أو خلاصة جامعة لما تفرقت في الأبواب السابقة كما ذكره المصنف نفسه في بداية هذا الباب، فغالب الأحاديث أو أكثرها لا بد أن يسبق ذكرها في الأبواب.

^ب أخرجه النسائي في سننه في كتاب السهو، نوع آخر من الدعاء، برقم 1306111 (2172/1) عن عمّار بن ياسر رضي الله عنه، وقد صححه ابن حبان حيث أورده في صحيحه برقم 1971 (304/5، 305). كما روى الحاكم متنه في المستدرک برقم 1952 (704/1) عن زيد بن ثابت رضي الله عنه، ثم قال: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه".

^ج الحديث أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان، باب في قوله عليه السلام: إن الله لا ينام، وفي قوله:

حجابه النور لو كشفه لأحرق سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه، من طرق برقم 445، 446،

447 (709/1) بسياق "لأحرق سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره". وجاءت رواية عند ابن ماجه برقم 196

(2489/1) بلفظ "لأحرق سبحات وجهه كل شيء أدركه بصره" وكلهم رواه مرفوعاً عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

Ñ سورة طه: الآية [39].

Ò سورة الطور: الآية [48].

Ó سورة هود: الآية [37].

عيني الرحمن "أ".

- والسمع بقوله تعالى: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَعِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾^I،

وقوله: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾^D، وقوله: ﴿فَأَسْتَعِذُّ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ

الْعَلِيمُ﴾^N، وقول النبي ﷺ: "إن الله سميع، ووضع أصبعه على أذنه"^O، إشارة إلى إثبات السمع له.

^I أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب التهجد وقيام الليل برقم 328 (144/1)، ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة برقم 128 (180/1)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (70/1، 71) عن إبراهيم بن يزيد الخوزي عن عطاء عن أبي هريرة رضي الله عنه رفعه بلفظ "إنَّ العبد إذا قام في الصلاة فإنه بين عيني الرحمن ﷻ"، وإبراهيم ضعفة أهل العلم، فقد نقل العقيلي في نفس الموضوع عن يحيى بن معين أنه قال عنه: "ليس بثقة"، وفي موضع آخر "ليس بشيء"، وعن البخاري أنه قال: "سكتوا عنه"، ونقل الذهبي في الميزان (75/1) عن أحمد والنسائي أنه متروك، وكذا قال ابن حجر في التقريب (95/1)، وعن ابن عدي "يكتب حديثه". فالحديث ضعيف بهذا السبب أي بلفظ "بين عيني الرحمن". وقد ضعفه ابن جماعة في إيضاح الدليل (212/1)، وتقي الدين السبكي كما في فتاويه (223/1)، وله سياقات أخرى بأسانيد عن عطاء عن أبي هريرة بلفظ "بين يدي الرحمن" أو "فإن ربه أمامه"، حتى قال قوام السنة في الترغيب والترهيب (420/2): "هذا حديث رواه مشهورون، سبيله أن يروى ويسلم ولا يتصرف فيه بمعقول ولا فكر"، ولكن هذه الروايات ليس معناها القرب فقط حتى يتقوى بها حديث الباب إلا على مذهب من يفسر الحديث بالقرب والملازمة فقط، ولا يثبت بها صفة العين واليد، كما ذهب إليه بعض أهل العلم، وهو عكس ما ذهب إليه المصنف أيضاً، فيصبح الحديث على هذا الوجه في نظرهم حسناً لغيره. والله تعالى أعلم.

Ī سورة آل عمران: الآية [181].

D سورة المجادلة: الآية [1].

N سورة فصلت: الآية [36].

^O أخرجه أبو داود في سننه كتاب السنة، باب في الجهمية، برقم 4728 (1570/1) عن أبي هريرة رضي الله عنه. وقد أخرجه أيضاً بعض من اشترط الصحة كابن حبان في صحيحه برقم 265 (498/1)، والحاكم في مستدركه برقم 63 (68/1) وصححه، وجعله على شرط مسلم. وكذا قوى إسناده ابن حجر في الفتح (373/13)، وجعله على شرط مسلم.

- والفي^١ لحديث وكيع، عن موسى بن عبيدة، عن محمد بن كعب أنه قال: "إذا سمع الناس القرآن من في الرحمن فكأثم ما سمعوه"^١.
- والضحك بقول النبي ﷺ: "يتجلى ضاحكا"^٢.
- والتواجد لأنه مذكور في الخبر^٣.

^١ هكذا وردت في المخطوط، وهي لغة في الفم مع الإضافة كقولك: "هذا فوك"، وسوف يظهر من خلال البحث أن الخبر الذي استدلل به المصنف لا يصح لا مرفوعاً إلى النبي ﷺ، ولا موقوفاً على محمد بن كعب القرظي التابعي الذي كان يحدث عن أخبار بني إسرائيل، ولا يجوز إثبات صفة لله تعالى بخبر لم يصح سنده إلى النبي ﷺ.

^١ رواه عبد الله بن أحمد في كتاب السنة (147/1)، والخلال في السنة (84/6، 85)، وعزاه السيوطي في الدر المنثور (31/6) لأبي الشيخ، وفي الجامع الصغير لأبي بكر السجزي كما في ضعيف الجامع للشيخ الألباني (965/1)، كلهم عن وكيع، عن موسى بن عبيدة، عن محمد بن كعب القرظي، وضعفه ابن الجوزي في دفع شبه التشبيه (271/1)، وابن جماعة في إيضاح الدليل بل جعله لا أصل له (219/1)، لأن موسى بن عبيدة الرزدي ضعيف، كما في الكاشف (306/2)، وميزان الاعتدال (213/4)، وتهذيب التهذيب (356/10)، وقد خالفه إسماعيل بن رافع المدني فوصل الرواية عن محمد بن كعب عن أبي هريرة^٤ مرفوعاً كما في المتفق والمفتق للخطيب البغدادي (405/1)، والتدوين في أخبار قزوين للرافعي (403/2)، وإسماعيل بن رافع ضعيف واه، متروك الحديث كما ذكره الخطيب في المتفق والمفتق (405/1)، وكما في الكاشف (245/1) وميزان الاعتدال (227/1)، وتهذيب التهذيب (294/1)، وقد حكم الشيخ الألباني على الحديث المتصل بأنه منكر في السلسلة الضعيفة (282/7). والله تعالى أعلم.

^٢ أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، برقم (712/1)469 من حديث جابر بن عبد الله^٥ بلفظ "فيتجلى لهم يضحك".

^٣ لم يسبق للمصنف أن ذكر خبراً فيه التواجد صفة لله، ولم أجد في كتب السنة التي طالتها يدي خبراً فيه ذكر التواجد منسوبة إلى الله، وإنما الموجود منها المنسوب إلى النبي ﷺ كما في حديث ابن مسعود^٦ قال: "جاء خبر إلى رسول الله ﷺ فقال: "يا محمد إن الله يضع السماء على أصبع، والأرض على أصبع، والجبال على أصبع، والشجر والأشجار على أصبع، وسائر الخلق على أصبع، ثم يهزهن بيده ويقول: "أنا الملك" فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت نواجذه تعجباً وتصديقاً لقول الله ﷻ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الأنعام: ٩١]، وهو حديث متفق عليه،

أخرجه البخاري في عدة مواضع، منها في كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾، برقم

4811 (409/1)، وفي كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: 75] برقم 7414،

- والفرح بقوله: "الله أفرح بتوبة عبده" ^١.

والعجب بقوله: "عجب ربكم من قنوط عباده" ^١.

7415 (617/1)، وباب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾ ^(٤١) فاطر: ٤١ برقم 7451 (621/1)، وكذا أخرجه مسلم في عدة مواضع، منها في كتاب صفة القيامة والجنة والنار برقم 7046، 7047، 7048 (6163/1) كلهم عن ابن مسعود رضي الله عنه. والذي يظهر لي أن المصنف وقع في وهم حيث اشتبه عليه هذا الحديث بالحديث الذي ساقه هو، وهو حديث جابر بن عبد الله يتجلى ضاحكًا حتى تبدو أضراسه ولهواته" فظتهما حديثًا واحدًا.

^١ متفق عليه، أخرجه البخاري في كتاب الدعوات، باب التوبة، برقم 6308 (531/1)، ومسلم في كتاب التوبة، باب في الخض على التوبة والفرح بها، برقم 6955، 6956، 6957 (1154/1) عن ابن مسعود رضي الله عنه، والبخاري في نفس الباب السابق برقم 6309 (531/1)، ومسلم كذلك برقم 6960، 6961، 6962 (1154/1) عن أنس بن مالك رضي الله عنه، وأخرجه مسلم في نفس الباب السابق برقم 6952، 6953، 6954 (1153/1، 1154) عن أبي هريرة رضي الله عنه، وبرقم 6959 (1154/1) عن البراء بن عازب رضي الله عنه، وكلهم رفعه. وأخرجه مسلم في نفس الباب السابق برقم 6958 (1154/1) عن التعمان بن بشير رضي الله عنه، واختلّف هل رفعه الصحابي أم لا، وهي الرواية التي ساقها المصنف.

^١ أخرجه ابن ماجة في سننه في افتتاح الكتاب في الإيمان فضائل الصحابة والعلم، باب فيما أنكرت الجهمية، برقم 181 (2488/1)، وغيره عن حماد بن سلمة عن يعلى بن عطاء عن وكيع بن خُدس عن عمّه أبي رزين قال: قال رسول الله ﷺ: "ضحك ربنا من قنوط عباده وثُرب غيره، قال: قلت: يا رسول الله أو يضحك الرب ﷻ، قال: نعم، قال: إن تُعَدَم من رب يضحك خيرًا"، وقد تغيّر حمّاد بأخرة كما في التقريب برقم 1499 (178/1)، وجهالة وكيع بن خُدس أو عدس وأنه في درجة المقبول في الشواهد والمتابعات، كما في ميزان الاعتدال برقم 9355 (335/4) والتقريب برقم 7415 (581/1). فإنّ للحديث شواهد، منها ما رواه عبد الرزاق في المصنف برقم 4892 (84/3) عن عبد الرزاق عن معمر بن راشد عن إسماعيل بن أمية رفعه، ومنها ما رواه عبد الله في مسند أحمد من زوائده برقم 16206 (121/26)، والحاكم في المستدرک برقم 8747 (24/5)، في حديث طويل عن عبد الرحمن بن عيَّاش السمعاني الأنصاري القبائي من بني عمرو بن عوف عن دهم بن الأسود بن عبد الله بن حاجب بن عامر ابن المنتفق العقيلي عن أبيه عن عمّه لقيط بن عامر رفعه، ثم قال الحاكم (26/5): "هذا حديث جامع في الباب صحيح

الإسناد كلهم مدنيون ولم يخرجاه"، ومنها ما أخرجه ابن خزيمة في كتاب التوحيد برقم 337 (574/2)، والطبراني في المعجم الأوسط برقم 4885 (137/5)، وغيرهم عن خارجة بن مصعب، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (615/10) في حديث لقيط: "رواه عبد الله والطبراني بنحوه، وأحد طريقتي عبد الله إسنادها متصل ورجالها ثقات، والإسناد الآخر وإسناد الطبراني مرسل، وهناك شاهد رابع أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (143/6، 144) عن مروان بن معاوية، عن محمد بن أبي ذئب المدني، عن عبد الله بن محمد بن عمر بن حاطب الجمحي، عن أبي وجزة يزيد بن عبيد السلمي رفعه، فالحديث حسن بمجموع طرقه. والله تعالى أعلم.

- والحياء بقوله: "يستحي أن يعذب" ^I.
 - والجمال بقوله: "جميل يحب الجمال" ^I.
 - واليدان بقوله تعالى: ﴿خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ ^D، وقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ ^N، وقوله: ﴿بِيَدِكَ
- الْخَيْرُ﴾ ^O، وقوله: ﴿الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ ^O.

^I هذا اللفظ جاء في حديث لكته لا يصح، وهو ما أخرجه الخليلي في الإرشاد (530/2)، والخطيب في تاريخ بغداد (378/8)، وابن الجوزي في الموضوعات، وأورده السيوطي في اللآلئ (113/1) عن أنس رفعه: "عليكم بالوجوه الملاح والحدق السود، فإن الله يستحي أن يعذب وجهًا مليحًا بالتار"، وكلهم جعل علمته الحسن بن علي بن زكريا العدوي، أحد المعروفين بالوضع والكذب، وقد أورد ابن فورك في مشكل الحديث (394/1)، حديثًا بلفظ "إن الله ليستحي أن يعذب المتورع"، ولكن لم يسق له إسنادًا، ولم أعثر عليه في دواوين السنة التي طالتها يدي، وما أراه إلا ضعيفًا أو لا أصل له. ولكن الأخبار في إثبات صفة الحياء لله تعالى كثيرة منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦]، ومنها قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، ومنها حديث سلمان الفارسي عن النبي ﷺ: "إن ربكم حيي كريم يستحي من عبده إذا رفع يديه أن يردهما صفراء"، أخرجه أبو داود في كتاب تفريع أبواب الوتر، باب الدعاء، برقم 1488 (1333/1)، والترمذي في أبواب الدعوات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب في فضل التوبة والاستغفار وما ذكر من رحمة الله بعباده برقم 3556 (2018/1)، وقال حسن غريب، كما رواه ابن ماجه في كتاب الدعاء، باب رفع اليدين في الدعاء برقم 3865 (2707/1)، وابن حبان في صحيحه (160/3)، والحاكم (661/1) وقال: "وله شاهد بإسناد صحيح من حديث أنس بن مالك". وقال ابن القيم: "وأما حياء الرب تعالى من عبده، فذاك نوع آخر، لا تدركه الأفهام، ولا تكتيفه العقول، فإنه حياء كرم وير وجود وجلال، فإنه تبارك وتعالى، حيي كريم يستحي من عبده إذا رفع إليه يديه أن يردهما صفراء، ويستحي أن يعذب ذا شبيبة شابت في الإسلام". ينظر مدارج السالكين (261/2).

^I أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر، برقم 265 (693/1) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

D سورة ص: الآية [75].

N سورة المائدة: الآية [64].

O سورة آل عمران: الآية [26].

O سورة الملك: الآية [1].

وقول النبي: "خلق آدم بيده وكتب/ص - 340/ التوراة بيده، وغرس شجرة طوى بيده" ^أ،

وقوله: "يد الله على الجماعة" ^ب، و"يد الله فوق يد المعطي" ^ج، وقوله: "تقع الصدقة في كف الرحمن" ^د.

- والقبض والبسط بقول النبي: "قبض قبضة في يمينه، فقال: للجنة ولا أبالي، وقال للتي في

كفه الأخرى:

في النار ولا أبالي" ^{هـ}.

واليمين بقوله: «وَأَلْسَمَواتُ مَطْوِيَّتُ بِيَمِينِهِ» ^و.

^أ سبق تخريجه (295/1).

^ب سبق تخريجه (307/1).

^ج أخرجه بهذا اللفظ أحمد في مسنده عن حكيم بن حزام (38/24)، والطبري في تهذيب الآثار (مسند عمر بن الخطاب) (27/1)، وابن خزيمة في التوحيد (156/1)، وقال: "مسلم بن جندب قد سمع من ابن عمر غير شيء"، وكذا رواه الطبراني في الكبير برقم 3095 (193/3)، والحاكم في المستدرک (193/3) وصحح إسناده ووافقه الذهبي، وصحح إسناده ابن حجر في فتح الباري (297/3)، ووافقه الشيخ شعيب الأرناؤوط في حاشية المسند (38/24) ولفظه كاملاً "إن هذا المال حلوة خضرة وهي مع ذلك أوساخ أيدي الناس وإن يد الله فوق يد المعطي ويد المعطي فوق يد المعطي ويد المعطي أسفل الأيدي".

^د سبق تخريجه (310، 311/1).

^{هـ} سبق تخريجه (393/1).

^و سورة الزمر: الآية [76].

- والشمال بقول النبي: "إنَّ الله يطوي السماوات بيمينه والأرض بشماله" ^I، وقوله: "كلتا يديه يمين" ^I، وقوله: "لما خلق آدم" ^D، وقوله: "المقسطون يوم القيامة عن يمين الرحمن" ^N.
- والذراع بقوله: "في جلد الكافر بذراع الجبار" ^O،

^I الحديث متفق عليه، أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بَيْدَيَّ﴾ [ص: 75]، برقم 7412 (617/1)، ومسلم في كتاب صفة القيامة والجنة والنار برقم 7051، 7052، 7053 (1164/1) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه. ولفظ مسلم هو الذي ورد فيه ذكر الشمال بقوله رضي الله عنه: "يطوي الله عني السماوات يوم القيامة، ثم يأخذهن بيده اليمنى، ثم يقول: أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون. ثم يطوي الأرضين بشماله، ثم يقول: أنا الملك أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟". ^I سبق تخريجه (404/1).

^D هو نفسه الحديث السابق، وقد سبق تخريجه (404/1)، وهو بلفظ "لما خلق الله آدم، ونفخ فيه الروح عطس، فقال: "الحمد لله"، فحمد الله بإذنه، فقال له ربه: "رحمك الله يا آدم، اذهب إلى أولئك الملائكة، إلى ماأ منهم جلوس، فقل: "السلام عليكم"، قالوا: "وعليك السلام ورحمة الله"، ثم رجع إلى ربه فقال: "إن هذه تحيتك وتحية بنيك بينهم"، فقال الله له ويده مقبوضتان: "اختر أيتهما شئت" قال: "اخترت بيمين ربي، وكلتا يدي ربي بيمين مباركة" ثم بسطها فإذا فيها آدم وذريته، فقال: أي رب ما هؤلاء؟، فقال: "هؤلاء ذريتك"، فإذا كل إنسان مكتوب عمره بين عينيه، فإذا فيهم رجل أضوؤهم...." الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

^N الحديث أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل، وعقوبة الجائر، والحث على الرفق بالرعية، والنهي عن إدخال المشقة عليهم، برقم 4721 (1005/1)، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

^O أخرجه عن أبي هريرة مرفوعاً جمع من المحدثين منهم أحمد في مسنده في موضعين (134/14)(543/16)، (134/14)(543/16)، وابن حبان في صحيحه (531/16)، والحاكم في مستدركه (59/5)، وابن أبي عاصم في السنة (271/1)، وعبد الله بن أحمد في السنة (510/2)، وغيرهم. وقد أخرج الحديث الترمذي في سننه في أبواب صفة جهنم، باب ما جاء في عظم أهل النار، برقم 2577 (1911/1)، من غير لفظ "بذراع الجبار"، وقال حديث حسن غريب صحيح. وله شاهد من حديث ثوبان عند البزار كما في كشف الأستار عن زوائد البزار (183/4)، وقال الهيثمي في المجمع (392/10): "رواه البزار، وفيه عباد بن منصور، وهو ضعيف وقد وثق، وبقية رجاله ثقات". وله شاهد آخر موقوف، أخرجه عن عبد الله بن مسعود موقوفاً عبد الله بن أحمد في السنة في موضعين الأول (491/2) بلفظ: "ليسمع للهوماء جلبة بين أطباق جلد الكافر كما يسمع جلبة الوحوش في البر، وإن جلده لأربعون ذراعاً بذراع الجبار"، وفي إسناده عاصم بن أبي النجود، والثاني (509/2) بلفظ: "قال (أي أبو هريرة) قال لي عبد الله

بن مسعود يا أبا هريرة أتدري كم عرض جلد الكافر؟ قال: قلت لا أدري، قال: أربعون ذراعًا بذراع الجبار". أما حكم الحديث فهو صحيح، وقد صحّحه ابن حبان حيث أورده في صحيحه، وقال الحاكم بعد إيراد: "صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي، وقال ابن حجر في الفتح (423/11): "أخرجه البزار من وجه ثالث عن أبي هريرة بسند صحيح بلفظ غلظ جلد الكافر وكثافة جلده اثنان وأربعون ذراعًا بذراع الجبار"، وكذا وافقه العيني في عمدة القاري (121/23)، وقد صحّحه أو حسّنه من المعاصرين الشيخ الألباني كما في الصحیححة (179/3)، والشيخ شعيب كما في حاشية ابن حبان (531/16)، وقال في حاشية المسند (543/16): "حديث صحيح بطرقه"، وكذا الشيخ سليم أسد كما في موارد الظمان (329/8).

وأما هل يدخل هذا الحديث في أحاديث الصفات أم لا؟، وهل المقصود بالجبار هو الله تعالى؟.

فالذي ظهر لي بعد البحث والنظر هو أنّ الحديث ليس من أحاديث الصفات، والمقصود بالجبار هو ملك أو رجل عملاق كان يضرب به المثل في الطول والكمال، فأصبح الناس إذا أرادوا المبالغة والتهويل في الطول قاسوا به، وقد قال بذلك جماعة من أهل العلم سواء ممن يقولون بالتأويل، أو ممن لا يقولون به، فمن الأول ابن حبان حيث قال عقب الحديث (531/16): "الجبار ملك باليمن يقال له: الجبار"، ومنهم شيخ الحاكم أبو بكر بن إسحاق كما في المستدرک (59/5) حيث قال: "أي جبار من جبابرة الآدميين ممن كان في القرون الأولى، ممن كان أعظم خلقاً، وكذا البيهقي في الأسماء والصفات (176/2)، ومنهم ابن فورك في مشكل الحديث (131/1)، وابن الجوزي في دفع شبه التشبيه (175/1)، ونقله أيضاً عن أبي عمر الزاهد، وكذا ابن الأثير في النهاية (235/1)، وغيرهم كثير، وأما من الصنف الثاني فمنهم ابن قتيبة حيث قال في تأويل مختلف الحديث (312/1): "وهو أن يكون الجبار -ههنا- الملك، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ﴾ [ق: ٤٥] أي: بملك مسلط، والجبابرة: الملوك". ومنهم الخطيب البغدادي كما في الكفاية في علم الرواية (243/1)، وسيأتي كلامه، ومنهم الذهبي حيث نقل عنه السيوطي في كتاب البدور السافرة في أمور الآخرة (451/1)، والمناوي في فيض القدير (255/4) أنه قال في مختصر المستدرک: "ليس ذا من الصفات في شيء، وهو مثل قولك ذراع الخياط وذراع النجار"، ولم أجد في الجزء المخطوط من كتاب تلخيص المستدرک، فلعلّ كتاب التلخيص هو غير المختصر. والله تعالى أعلم.

ولفظ "بذراع الجبار" أو "ذراع الملك" كوحدة لقياس الطول قد استعملت في السنة وعند السلف والمتقدمين خاصة عند المبالغة والتهويل. فقد روى ابن أبي الدنيا في صفة الجنة (158/1) عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: "يدخل أهل الجنة الجنة على طول آدم ﷺ ستون ذراعًا بذراع الملك على حسن يوسف على ميلاد عيسى ثلاث وثلاثون سنة، وعلى لسان محمد ﷺ جرد مرد مكحلون"، وكذا ما رواه نعيم بن حماد في كتاب الفتن (541/2) في صفة الدجال بإسناده عن يزيد بن خمير، ويزيد بن شريح، وجبير بن نفير، والمقدام بن معدي كرب، وعمرو بن الأسود، وكثير بن مرة قالوا جميعاً: "ليس الدجال إنساناً إنما هو شيطان في بعض جزائر البحر، موثق بسبعين حلقة، لا يعلم من أوثقه، أسليمان أم غيره؟ فإذا كان أول ظهوره فك الله عنه في كل عام حلقة، فإذا برز أتته أتان عرض ما بين أذنيها أربعون ذراعًا بذراع الجبار، وذلك فرسخ للراكب المحدث...". ولا يظنّ أحدٌ أنهم أرادوا بالجبار هنا الله ﷻ، لأنّه قدّره بفرسخ الراكب، وكذا جاء عن مقاتل بن سليمان المفسّر الذي كان في عصر التابعين ت150هـ، والذي رمي

وقول ابن عمرو: "خلق الملائكة من نور الدّراعين" ^١.

بالتّحسيم كما في ميزان الاعتدال (4/173)، حيث قال في تفسيره في وصف الكفّار في التّار (3/166): "بين شفّيته أربعون ذراعًا بذراع الرجل الطويل من الخلق الأول". فهذا يدل على فهمه للحديث على هذا المعنى مع قرينه لعصر النبوة، وإسرافه في الإثبات حتّى تلتطخ بالتّحسيم.

وقد جاءت رواية لحديث الباب أيضًا بؤيّد هذا المعنى وهو ما رواه ابن المنذر في تفسيره (2/759) عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: "قال لي عبد الله: أتدري كم عرض جلد الكافر؟ فقلت: لا، قال: هو أربعون ذراعًا بذراع الجبار" بخاء في أوله، وزاي في آخره، ولو صحّت هذه الرواية بلفظ "الجبار" لكانت قاطعة في هذا الباب، ولكنها تصحيف ظاهر من كلمة جبار، والدليل على ذلك هو أنّ الذين رووا هذا الحديث بإسناد ابن المنذر كابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک والبيهقي في الأسماء والصفات و- قد سبق ذكرهم - كلهم ضبطوه بلفظ "الجبار" ممّا يدل على أنّه تصحيف من النسّاخ. وأمّا الرواية التي جاءت عند أبي يعلى وغيره كما في الجزء الأوّل من إبطال التّأويلات (1/203) وغيره من زيادة: "بذراع الجبار، جل اسمه" فهي وهم وقع من بعض الرّواة، قال الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية (1/243): "ونرى أنّ الكاتب سبق إلى وهمه أنّ الجبار في هذا الموضع هو الله تعالى، فكتب بجبار، ولم يعلم أنّ المراد أحد الجبارين الذين عظم خلقهم وأوتوا بسطًا في الجسم، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: 22]". ولا ضير على المصنّف في حمله الحديث على غير هذا المعنى، لظنّه صحّة هذه الزيادة، لأنّه لم يكن صاحب بضاعة كبيرة في علم الحديث وعلمه، كما أوضحت ذلك في قسم الدّراسة في الفصل الثاني (1/168)، وما بعدها، وكان الخطيب معاصرًا له، ولكن قد يكون اللّوم على بعض المتأخّرين الذين ظنّوا أنّ هذا من التّأويل المذموم، ومنهم الشيخ حمود التّويجيري ت: 1413هـ، حيث قال في إتّحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط السّاعة: "وهذه الأقوال لا دليل على شيء منها، والأوّل إمرار الحديث كما جاء، وترك التّكلف في بيان معنى ذراع الجبار، والله أعلم بمراد رسوله ﷺ". والله تعالى أعلم.

^١ أخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في السنّة برقم 1084 (2/475)، وبرقم 1195 (2/510)، من طريق أبي أسامة، عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن عمرو من قوله كما ساقها المصنّف، كما أورد رواية أخرى برقم 1194 (2/510)، من طريق سريج بن يونس، عن سليمان بن حيان أبي خالد الأحمر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله قال: "خلق الملائكة من نور"، وأشار سريج بن يونس بيده إلى صدره، وأشار أبو خالد إلى صدره. وهناك روايات أخرى عن ابن عمرو من نفس طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن عمرو، مع اختلاف في المتن، وسأذكرها مختصرة الأسانيد. وقد أخرجه ابن منده في الرّد على الجهمية برقم 33 (1/49)، من طريق محمد بن إسحاق عن هشام بن عروة، وجاء فيه "خلق الله الملائكة وقال: "ليكن منكم ألف ألفين" ثمّ ساق روايتي عبد الله بن أحمد بعده. كما أخرجه البزار في البحر الزخار برقم 2475 (6/440)، عن إبراهيم بن سعيد الجوهري، عن أبي أسامة عن هشام بنفس الإسناد، وقال فيه: "خلقت الملائكة من نور". كما أخرجه أيضًا برقم 2477 (6/441)، عن

أبي معاوية الضبرير عن هشام، ولم يذكر فيه خلق الملائكة، وقال عنهما الهيثمي في مجمع الزوائد (135، 134/8):
 "رجالهما رجال الصّحيح". كما أخرجه أبو الشيخ في العظمة برقم 309 (727/2)، من طريق إسحاق بن أبي
 إسرائيل عن أبي خالد عن هشام، وأخرجه برقم 316 (734/2)، من طريق محمد بن إسحاق عن هشام، وجاء فيه:
 "خلق الله ﷻ الملائكة من نور". وكذا برقم 315 (733/2)، من طريق أحمد بن حمّاد الرازي عن أبي أسامة عن
 هشام، وجاء فيه "...من نور الصّدر والذراعين". وأخرجه البيهقي في الأسماء والصفات برقم 744 (178/2)، من
 طريق ابن جريج عن رجل عن عروة، وجاء فيه "...من نور الذراعين والصّدر". وذهب البيهقي فيه إلى ضعف إسناده،
 وأنه بافتراض صحة إسناده، فهو موقوف على ابن عمرو، ويكون من الإسرائيليات التي كان يرويها من الزاملتين اللتين
 وجدتهما يوم اليرموك.

والمهم أنّ الرواة كلّهم رووه عن عبد الله بن عمرو من قوله، ولم يرفعه أحد منهم إلى النبي ﷺ.

ويبقى البحث في هل نعطي للحديث حكم الرفع لكونه من الأمور التي لا مجال للعقل فيها، أو هو مما نقله
 عبد الله عن أهل الكتاب، لعلمنا أنّه أصاب يوم اليرموك زاملتين - أي حمل بعيرين - من كتب أهل الكتاب، فكان
 يحدث بها، وقد جاء في الإرشاد للخليلي (153/1، 154) عن عامر الشعبي، أنّه قال لعبد الله بن عمرو: "حدثني ما
 سمعت من رسول الله ﷺ، ولا تحدثني عن السفطين". ثم قال الخليلي: "قال علي بن المديني: "أراد بالسفطين، كتباً
 أصابها يوم اليرموك". والذي يظهر لي أنّه مع أنّ الحديث لا يصح عن ابن عمرو كما سأبيته، فمتنه مما لا يحتمل أخذه
 عن أهل الكتاب، لأنّ الصّحابة ما كانوا يروون أيّ شيء عن أهل الكتاب من غير اختبارٍ وسيرٍ، بل كانوا يروون عنهم
 ما يستشهدون به، لا ما يحتجون به، فكانوا يروون ما كان في التّرجيب والترهيب والاستشهاد، ممّا جاء الإذن في روايته
 من رسول الله ﷺ. كما أنّ القول بخلاف هذا يؤدي إلى الطّعن في الصّحابة، وأنّهم كانوا يخلطون دينهم بدين أهل
 الكتاب وغيره، وهذا محال في حقّهم - رضوان الله عليهم - وحاشاهم، وقد ثبت عن عبد الله بن عمرو كما في سير
 أعلام النبلاء (89/3) أنّه كان يسمي الصّحيفة التي كتب فيها أحاديث النبي ﷺ بالصادقة، تفرّقاً بينها وبين غيرها،
 التي فيها الكذب. ولأجل هذا فكلام البيهقي في جعل العهدة والتّهمة على الصّحابي عبد الله بن عمرو يحتاج إلى
 وقفة، وأشنع منه موافقة محقق الجزء الأوّل من كتاب إبطال التّأويلات للبيهقي رغم دفاع أبي يعلى عن الصّحابة في
 الشرح دفاعاً مستميتاً. وينظر كلام أبي سعيد الدارمي في النقص (636/2، 637) حيث قال: "إن كان عبد الله بن
 عمرو أصاب الزاملتين من حديث أهل الكتاب يوم اليرموك، فقد كان مع ذلك أميناً عند الأمة على حديث النبي ﷺ
 ، أن لا يجعل ما وجد في الزاملتين عن رسول الله ﷺ، ولكن كان يحكي عن الزاملتين ما وجد فيهما، وعن النبي ﷺ ما
 سمع منه، لا يحيل ذلك على هذا، ولا هذا على ذلك". والمهم هو معرفة حكم الحديث لأجل الزيادة التي فيه "الذراعين
 والصّدر" على فرض إعطائه حكم الرفع. والذي يظهر لي أنّه حديث شاذ بهذه الزيادة، لأنّه قد تلخّص لي ممّا سبق من

الروايات أنّ ذكر زيادة "الذراعين والصّدر"، ممّا اختُلف فيها على هشام بن عروة، فقد وردت من طريق الإمام أحمد وأحمد بن حمّاد الرازي، عن أبي أسامة عنه، وخالفتهم رواية البزار، فلم تُذكر فيها، وهي من رواية إبراهيم بن سعيد الجوهري عنه. ووردت من رواية ابن جريج، عن رجل، عن عروة كما عند البيهقي. ولم ترد من رواية أبي معاوية الضير، ولا أبي خالد سليمان بن حيّان، ولا من طريق محمد بن إسحاق عن هشام، وهذا يجعل الحديث فيه اضطراب. وعند المقارنة، يتبيّن أنّ طريق ابن جريج فيها رجل مبهم، فهذا الطريق لا يعوّل عليه، وأمّا طريق أبي أسامة فقد اختلف عليه في إثباتها وعدمه، وباقي الرواة لم يذكرها عن هشام، فيكون في الحديث الاضطراب بين من أثبتها وبين من لم يثبتها، ولا يمكن دفعه بسهولة. والذي يظهر لي أنّ الوهم وقع من أبي أسامة، لأنّ الرواة عنه أئمة أثبات، فالإمام أحمد يكفيه اسمه، وأمّا إبراهيم بن سعيد الجوهري فهو ثقة حافظ، كما في التقريب برقم (89/1)، والذين خالفوه في هشام جمع يتقوون عليه بالعدد. وأمّا أبو أسامة حمّاد بن أسامة، فإنّه مع جلالة حفظه وثقته، كان قد دفن كتبه بأخرة، وأخذ يحدّث من كتب غيره كما في التقريب برقم (1487/1)، وتهديب التهذيب (3/3). فربّما يكون هذا الحديث منها، فوقع الوهم لأجل ذلك، لأنّ الذي يحدّث من كتب غيره كثيرًا ما يعتريه الوهم والزّلل، لكون هذا الغير قد يكون متساهلاً في التحمّل، أو لا يقابل، أو يخطئ كثيرًا في نسخه، أو ممن يخطئ في السماع، إلى غير ذلك من الأسباب التي توهم رواية من يحدّث من كتب غيره. وهناك أيضًا أحاديث أصحّ منه لم ترد فيها تلك الزيادة، فقد جاء في مسلم في كتاب الزهد والرقائق، باب في أحاديث متفرقة، برقم (7495/1196)، وغيره، عن عائشة رضي الله عنها مرفوعًا "خلقت الملائكة من نور"، من دون هذه الزيادة. والخلاصة أنّ هذا الحديث بهذه الزيادة شاذ، لمخالفة غيره له، سواء عن نفس الصّحابي، أم عن غيره، كما جاء في مسلم. بل لو قال أحدهم: "إنّ هذا الحديث منكر جدًّا بهذه الزيادة لما أبعد النجعة"، لأنّ ظاهر لفظه يدل على نكارتة، فكيف يكون المخلوق جزءًا من الخالق - سبحانك هذا بهتان عظيم -، وقد تبيّن إلى شناعته، وأنّه من وضع الزنادقة، ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث (404/1)، وذهب ابن الجوزي في صيد الخاطر إلى أنّه من وضع الملاحدة (133/1)، وقد صنّف السيوطي كتابًا جمع فيه كلّ أخبار الملائكة سمّاه "الحبائك في أخبار الملائك"، ولم يذكر هذه المسألة، ممّا يدلّ على عدم صحّتها عنده، وحتى أنّ المصنّف لما احتجّ بالحديث أبي أن يأخذ بظاهره لأنّ ظاهره منكر، وأحشى أن يكون سبب الوهم هو أنّ بعض الرواة الأوائل أشار بيديه إلى شيء لا يتعلّق بالحديث، فظنّه بعض من روى عنهم أنّه يتعلّق به، كما فعل سريج بن يونس حيث أشار بيده إلى صدره، وأشار أبو خالد إلى صدره، ثمّ من بعدهم فهموا أنّهم خلقوا من نور الصّدر، ولولا أنّ المصنّف ساقه هنا لكان الإعراض عنه، وعدم التّشاعل به أولى. والله تعالى أعلم.

- والسَّاعِدُ بقوله: "ساعد الله أشدَّ من ساعدك" ^أ.
- والكفَّ بقوله: "وضع كفَّه بين كتفي" ^أ، وقوله: "ما السموات والأرض في كفِّ الرَّحْمَنِ إلَّا كالخردلة" ^د.

^أ أخرجه أحمد في المسند من عدة طرق، منها برقم 15888 (223/25)، وابن حبان برقم 5615 (432/12)، والحاكم في المستدرک برقم 65 (31/1) وغيرهم، عن أبي إسحاق السبيعي، عن أبي الأحوص عوف بن مالك بن نضلة، عن أبيه مرفوعاً. وهناك طرق أخرى عن أبي الأحوص كما عند أحمد في المسند برقم 15891 (226/25)، والنسائي في الكبرى برقم 11090 (87/10). وصحَّح الحديث الحاكم (69/1) حيث قال: "إسناده صحيح ولم يخرجاه"، وكذا جَوَّدَه وقَوَّى إسناده ابن كثير في تفسيره (276/7)، وأما الهيثمي فسكت عنه، وتكلم عن الطريق التي فيها زيادة ذكر حب الغلام المطيع، بأنَّ المسعودي اختلط (32/4)، وذكر ابن جماعة في إيضاح الدليل أنَّ أئمة الحديث يضعفونه (211/1)، ولكنَّه لم يذكر علته ولا من ضعفه. وإذا نُظِرَ إلى إسناده الحديث وكثرة طرقه، تلخَّص أنَّه من أقوى الأحاديث، فمثلاً في هذا الإسناد أبو الأحوص ثقة كما في التقريب برقم 5218 (433/1). وأبو مالك ابن نضلة صحابي كما في التقريب برقم 6494 (518/1)، وأبو إسحاق السبيعي الراوي عن أبي الأحوص إمام ثقة، وهو شيخ لكثير من الأئمة، منهم سفيان الثوري وشعبة، وأما كونه تغير بآخرة، فإنَّ شعبة من القدماء عنه كما في الميزان برقم 6393 (270/3)، وشرح علل الترمذي لابن رجب (709/2، 710)، والتهذيب (63/8). وأما ما يخشى من تدليسه فقد كفانا شعبة ذلك حيث قال: "كفيتكم تدليس ثلاثة الاعمش وأبي إسحاق وقتادة"، كما في طبقات المدلسين لابن حجر (59/1). وقد جاء الحديث من طرق أخرى عن أبي الأحوص كما مرَّ. فالخلاصة أنَّ الحديث صحيح. والله تعالى أعلم.

^أ هذا في حديث اختصام الملأ الأعلى، وقد سبق تخريجه (397/1).

^د رواه عبد الله بن أحمد في السنَّة (476/2)، والطبري في تفسيره (20 / 246)، وأورده الذهبي في العلو للعلي الغفار (117/1) عن معاذ بن هشام قال ثني أبي عن عمرو بن مالك عن أبي الجوزاء عن ابن عباس موقوفاً، ومعاذ قال عنه ابن حجر: "صدوق ربَّما وهم"، وقال يحيى بن معين: "صدوق ليس بحجة"، ووالده ثقة رمي بالقدر. ينظر الميزان (300/4)، الكاشف (274/2، 337)، تهذيب التهذيب (196/10، 197)، التقريب (536/1)، (573)، وعمرو بن مالك الثُّكْرِي رجُلان الأوَّل كنيته أبو مالك روى عن أبي الجوزاء ت129هـ، وهو الراوي في هذا الإسناد، وهو صدوق وقع في حديثه الوهم بسبب رواية ابنه عنه، وقد وثَّقه ابن معين والذهبي، ووسمه ابن حبان بالصدوق الذي وقعت المناكير في حديثه من رواية ابنه عنه، كما في سؤالات ابن الجنيدي لابن معين (445/1)، ومشاهير علماء الأمصار لابن حبان (244/1)، وميزان الاعتدال (286/3)، وقد وهم من سؤى بين هذا الراوي

- والأنامل بقوله: "فوجدت برد أنامله" ^I.
- والأصابع بقوله: "قلب العبد بين أصبعين" ^I، وقوله: "يضع السموات على أصبع" ^D.

وبين المتأخر عنه الشديد الضعف، يروي عن الوليد بن مسلم والفضيل بن سليمان. ينظر الكامل لابن عدي (258/6)، والميزان (286/3)، وتهذيب التهذيب (95/8، 96)، وأما كلام ابن حجر في التهذيب (96/8) نقلاً عن ابن حبان في الثقات في قوله: "يخطئ ويغرب" حيث قال: "وقال: [أي ابن حبان] يعتبر حديثه من غير رواية ابنه عنه، يخطئ ويغرب" فهو وهم منه، إذ جملة "يخطئ ويغرب" لم يوردها ابن حبان في أبي مالك كما في الثقات (228/7)، وإنما أوردها في الراوي المتأخر عنه (487/8)، فجمع ابن الحجر بينهما في التهذيب ثم لخصه في التقريب (426/1)، بقوله: "صدوق له أوهام" مما أوهم بعض القراء أنّ الراوي في درجة ضعيف، وقد تبّه على ذلك الأستاذ ناصر بن حمد بن حمّين الفهد في مقال له بعنوان "تنبيهات على كتاب التوحيد" (37/1) ثم استيراده من موقع مكتبة الشاملة. وأما كلام ابن حبان في هذا الراوي في كتاب الثقات (228/7): "يعتبر حديثه من غير رواية ابنه" فمعناه يعتمد عليه من غير رواية ابنه كما وضّحه أبو الحسن المأربي في شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل (451/1)، وأبو الجوزاء أوس بن عبد الله تابعي ثقة كما في الكاشف (257/1)، تهذيب التهذيب (383/1)، التقريب (116/1)، فهذا الإسناد حسن إلى ابن عباس، وله شاهد من حديث وهب بن منبه موقوفاً، قال: "ما الخلق في قبضة الله إلا كخردلة هاهنا من أحدكم"، رواه ابن أبي شيبة في المصنّف (186/7)، وقد أشار ابن تيمية في مجموع الفتاوى (439/16) إلى صحّته فقال: "مثل ما في الصحاح في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: 67] قال ابن عباس: "ما السماوات السبع والأرضون السبع ومن فيهن في يد الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم".

^I هو حديث اختصام الماء الأعلى وقد سبق تخريجه (397/1).

^I روي هذا الحديث عن جمع من الصحابة، فقد أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء، برقم 6750 (1140/1)، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، والترمذي في سننه في كتاب القدر، باب ما جاء أن القلوب بين أصبعي الرحمن، برقم 2140 (1866/1)، وقال: "وفي الباب عن النّوّاس بن سميان وأمّ سلمة وعبد الله بن عمرو وأبي ذر، وهذا حديث حسن صحيح"، وكذا رواه ابن ماجه في كتاب الدعاء، باب دعاء رسول الله، برقم 3834 (2705/1)، كلاهما عن أنس بن مالك رضي الله عنه، كما أخرجه الترمذي أيضاً في أبواب الدعوات، باب منه، ما جاء في عقد التسييح باليد، برقم 3522 (2014/1) عن أم سلمة، وقال: "حديث حسن"، وأخرجه الإمام أحمد في المسند برقم 24604 (151/41)، وبرقم 26133 (230/43)، عن عائشة رضي الله عنها.

^D سبق تخريجه (424، 342/1).

- والخنصر بقوله: "لما تجلّى للجبل أظهر طرف الخنصر" ^١.

^١ الحديث رواه جمع من المحدثين بطرق كثيرة، فقد رواه الترمذي في السنن في أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة الأعراف، برقم 3074 (1962/1)، وقال: "هذا حديث حسن". ورواه أحمد في المسند عن برقم 12260 (281/19)، وبرقم (13178)، (411/20)، وعبد الله بن أحمد في السنّة في عدة مواضع، منها برقم 500 (269/1)، وبرقم 502، 503 (270/1)، وكذا الحاكم في المستدرک من طرق منها برقم 3309 (381/2)، وجعله على شرط مسلم، كلّهم من طريق حمّاد بن سلمة، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك مرفوعًا. ورواه عبد الله في السنّة برقم 501 (270/1)، من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس - وأذكر هنا من باب التنبيه أنّه وقع في سند هذا الحديث في السنّة لعبد الله، طبعة دار ابن القيم "نا هدم"، وقال المحقق: "لم أعرف له ترجمة". وأظنها تصحيف من هريم بن عثمان الطفاوي إذ هو المعروف بالرواية عن رجال هذا السند، كما في كتب الرجال، فممن روى عنه محمد بن أبي بكر المقدمي، وروى هو عن محمد بن سواء كما في هذا الإسناد سواء، بل قد صرح باسمه صاحب المختارة عند روايته لهذا الحديث، فقال: "عن هريم بن عثمان عن محمد بن سواء عن سعيد" برقم 2539 (115/7) انتهى.

كما روى هذا الحديث أيضًا عبد الله في السنّة، عن أسباط بن نصر، عن السدي، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفًا برقم 504 (270/1)، وبرقم 1211 (527/2) ورواه غيرهم أيضًا. والحاصل أنّ الحديث له إسنادان مشهوران، أحدهما مرفوع عن أنس رضي الله عنه، والثاني موقوف على ابن عباس رضي الله عنهما، وجاء فيها كما عند أحمد "فقال له حميد الطويل - أي لثابت -: "ما تريد إلى هذا يا أبا محمد، قال: فضرب صدره ضربة شديدة، وقال: من أنت يا حميد، وما أنت يا حميد، يحدثني به أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وتقول أنت: ما تريد إليه؟". وأما حميد الطويل، فهو خال حمّاد بن سلمة، فلا يبعد أن يسمع هذا الحديث من شيخه ثابت بحضرة ابن أخته حمّاد، ثم يستنكره عن أنس رضي الله عنه، لأنه أدرك أنسًا وروى عنه، ولأجل ذلك لم نجد حميدًا يروي هذا الحديث عن ثابت، والله تعالى أعلم. أمّا عن حكم الحديث، فقد قال الترمذي في حديث أنس رضي الله عنه: "أنّه حسن كما مرّ"، وكذا أبو زرعة حيث قال في حديث حمّاد: "أنّ الصّحيح مرفوع" كما في العلل لابن أبي حاتم (713/7)، وقد مرّ ما ذكره الحاكم من أنّه على شرط مسلم ولم يخرجاه، وكذا أخرجه ضياء الدين المقدسي في المختارة من عدّة طرق منها برقم 1672 (54/5) وبرقم 1673، 1674، 1675 (54/5 إلى 57)، وبرقم 2539 (115/7)، وكذا صحّح السيوطي حديثه كما في اللآلئ (30/1)، وقد ذكر ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات (176/1)، وجعل علته حمّاد بن سلمة، لكون ربيبه ابن أبي العوجاء كان يدرّس الأحاديث في كتبه، كما نقل ذلك أبو عبد الله الثلجي، ولكن ردّ بعض العلماء كلامه لكثرة طرق الحديث، ووجود شواهد له كما في اللآلئ للسيوطي (30/1)، وذكر ابن عدي في الكامل (47/3) بأنّ أبا عبد الله الثلجي كذّاب، وكان يضع الحديث ويدسّه على المحدثين، وقد قال الدّهبي في الميزان (593/1): "

- والصّدْر بقوله: "خلق الملائكة من نور الدّراعين والصّدْر" ^١.
- والاستلقاء بقوله: "لما خلق الخلق استلقى" ^١.

إنّ الثلجي متّهم، وليس بمصدّق على حمّاد". فالحديث يخرج إذن عن حد الغرابة، وخاصة إذا عُلم أنّ مسلم نقل في كتابه "التميز" (217/1) أنّ العلماء المحدثين مجمعون أنّ أثبت النّاس في ثابت هو حماد بن سلمة، وإذا عُلم أنّ للحديث متابعًا عن غير حمّاد، وله شاهد عن ابن عباس موقوفًا كما مرّ. فالحديث صحيح، وخاصة مع تصحيح جماعة من المحدثين له، والله تعالى أعلم، وإذا صحّ الحديث فلا بدّ من تأويله على منهج أهل السنّة والجماعة.

^١ سبق تخريجه في (432/1).

^١ سبق تخريجه في (248/1).

- والرَّجُلَ وَالْقَدَمَ بِقَوْلِهِ: "يَضَعُ قَدَمَهُ فِي النَّارِ"، وَرُوي "يَضَعُ رِجْلَهُ" ^Ī.
- وقوله: "لَمَّا قَضَى خَلْقَهُ اسْتَلْقَى وَوَضَعَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى" ^Ī /ص - 341.
- وقوله لداود: "خَذَ بِقَدَمِي" ^Ḍ، وقوله: "الْكُرْسِيُّ مَوْضِعُ الْقَدَمَيْنِ" ^{Ḍ̄}.
- وَالسَّاقَ بِقَوْلِهِ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ - وَقَوْلِ النَّبِيِّ: "يَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ" ^{Ḍ̄}.
- وَالْحَقْوَ بِقَوْلِهِ: "تَأْخُذُ الرَّحْمَ بِحَقْوِ الرَّحْمَنِ" ^{Ḍ̄}.
- وَالتَّنْزِيلَ بِقَوْلِهِ: "يَنْزِلُ رَبَّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا" ^{Ḍ̄}.

^Ī سبق تخريجه في (272/1).

^Ī هو حديث الاستلقاء السابق، وقد سبق تخريجه (248/1).

سبق تخريجه في (272/1).

^{Ḍ̄} سبق تخريجه في (338/1).

○ سورة القلم: الآية [42].

○ متفق عليه، وسياق الحديث بطوله أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في كتاب الأذان، باب فضل السجود، برقم 806 (64/1)، وفي كتاب الرقاق، باب الصراط جسر جهنم، برقم 6573 (550/1)، وفي كتاب التوحيد، باب قول الله: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: 23]، برقم 7437 (619/1)، وعن أبي سعيد الخدري في نفس الباب السابق برقم 7439 (619/1)، كما أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، برقم 451 (709/1)، وبرقم 452 (710/1) عن أبي هريرة رضي الله عنه، وبرقم 454 (710/1) عن أبي سعيد رضي الله عنه.

○ سبق الإشارة إلى تخريج هذا اللفظ عند تخريج حديث قول الله لداود "خذ بقدمي"، الصفحة (272/1).

○ متفق عليه من غير ذكر (ليلة التّصف من شعبان)، فقد أخرجه البخاري في مواضع منها في كتاب التهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، برقم 1145 (89/1)، وفي كتاب الدعوات، باب الدعاء نصف الليل، برقم 6321 (532/1)، وعقد له مسلم باباً (باب التّغيب في الدّعاء والذكر في آخر الليل...) في كتاب

- والمشى بقوله: "إذا فرغ من أهل الجنة والنار، أقبل يمشي في ظلل من الغمام" ^١.

صلاة المسافرين وقصرها من صحيحه، وساق أحاديث أولها برقم (1772/1) (797/1)، كلهم عن أبي هريرة رضي الله عنه، وسياق مسلم أتم من سياق البخاري مع اختلاف في بعض الألفاظ.

^١ أخرجه عثمان بن سعيد الدارمي في الرد على الجهمية (92/1)، والطبري في التفسير من ثلاث طرق (467/19، 468، 469)، واللالكائي في أصول السنة برقم 771 (500/3)، وأبو يعلى الفراء في الجزء المطبوع من إبطال التأويلات برقم 438 (469/2)، وعزاه السيوطي أيضاً في الدر المنثور (365/12) لأبي نصر السجزي في كتابه الإبانة مختصراً مع تغاير في بعض الألفاظ، كلهم عن حرمله بن عمران عن سليمان بن حميد أنه سمع محمد بن كعب القرظي يحدث عمر بن عبد العزيز قال: إذا فرغ الله من أهل الجنة وأهل النار أقبل يمشي في ظلل من الغمام والملائكة، فيقف على أول أهل درجة، فيسلم عليهم، فيردون عليه السلام، وهو في القرآن....". وجاءت رواية الدارمي واللالكائي وأبي يعلى بزيادة "عن" أي بقوله: "يحدث عن عمر"، فوقع الخلاف في القائل من هو، والذي ترجح لي أنه من مسند محمد بن كعب القرظي لا من قول عمر بن عبد العزيز، وذلك لأمر. منها أن بعض الطرق جاءت بدون إثبات "عن" كما عند الطبري في جميع طرقه، بل جاء عن أحد الرواة وهو عبد الله بن يزيد المقرئ مرة بحذفها كما عند الطبراني، ومرة بإثباتها كما عند اللالكائي (500/3)، مما يؤكد وهم أحدها. ومنها أن العادة الغالبة أن الصغير هو الذي يروي ويأخذ عن الكبير لا العكس، ومحمد أسن من عمر بأكثر من عشرين سنة فمحمد ولد سنة 40 هـ، وعمر سنة 61 هـ إذ توفي سنة 101 هـ عن أربعين سنة. ينظر التقريب برقم (415) 4940، وبرقم 6257 (504/1). ومنها أنه جاء في بعض الطرق في المتن، "قال القرظي: وهذا في القرآن" كما عند الدارمي والطبري مما يدل على أن القائل واحد للمتن كاملاً، ومنها أنه جاء في جميع الطرق أن هذا المتن تفسير لقوله تعالى ﴿سَلِّمْ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَجِيمٍ﴾ [يس: 58]. حيث جاء "وهو في القرآن...."، ومحمد كان عالماً بالتفسير، وكان الناس يرجعون إليه فيه، حتى قال عون بن عبد الله: "ما رأيت أحداً أعلم بتأويل القرآن منه". ينظر تهذيب التهذيب (684/3)، ومنها أن بعض المتأخرين نقل هذا الحديث عن الدارمي بإسناده، وجعله من قول القرظي، كما فعله الذهبي في العلو للعلي الغفار (128/1)، وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (258/2). وأما زيادة "عن" التي أوهمت أن الكلام لعمر بن عبد العزيز، فالظاهر أنها وهم من بعض الرواة، وذلك لأن في غالب الأسانيد لا يُذكر راوٍ فيها إلا إذا تعلقت به الرواية، أي يكون أحد الرواة في الغالب، خاصة إذا كان هذا الراوي في وسط السند لا في آخره، وسليمان بن حميد، إنما ذكر عمر بن عبد العزيز حتى يبين أن القرظي لم يحدثه هو، وإنما حدث غيره وهو يسمع أي حدث عمر ولم يحدث سليمان بن حميد، وهذا من شدة تحريه - رحمه الله - ، فلما ذكر القرظي قبل عمر في السند، أوقع ذلك بعض الرواة في الوهم فزاد "عن". والله تعالى أعلم. وأما حكم الحديث فالإسناد إلى محمد بن كعب لا بأس به، وإن ضعفه ابن فورك في شرح مشكل الحديث (334/1) وجعله ابن الجوزي كذباً على عمر بن عبد العزيز في دفع شبه التشبيه (235/1) وكذا ابن جماعة في إيضاح الدليل (208/1)، ولعلّ تضعيفهم له كان لنكارة المتن، وليس لأجل الإسناد، لكونه تعدت طرقه إلى حرمله كما مضى بيانه، وحرمله بن عمران ثقة كما في الكاشف برقم 976

- والحجاب بقوله: "حجابه النور" ^I.

- والنظر بقوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَهْلِكَ عُدُّوكُم وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي

الْأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ ^I، وغير ذلك من الأخبار في إثبات النظر.

- والوطء بقوله: "آخر وطأة وطئها بوج" ^D.

(317/1)، والتقريب برقم 1174(156/1). وأما سليمان بن حميد المزني ت: 125هـ. كما في تاريخ الإسلام (426/3)، فقد ذكره البخاري في التاريخ الكبير برقم 1778 (8/4)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل برقم 473 (106/4)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في الثقات (385/6)، فأقل أحواله أنه مستور الحال، وهو مقبول عند كثير من العلماء، خاصة إذ كان في عصر التابعين حيث لم يفش الكذب والوضع في الحديث النبوي، وقد روى عنه جماعة، وقد أشار ابن كثير في الباعث الحثيث (97/1) إلى أن من كان من الرواة في عصر التابعين، فإنه يستأنس بحديثه ويستضاء به، ولو كان مجهولاً، لأنّ العصور الفاضلة قلّ فيها الكذب وخرم العدالة، وقد قال الذهبي في ميزان الاعتدال (426/3): "والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح"، وجاء في حاشية ديوان الضعفاء للذهبي (478/1) قوله: "وأما المجهولون من الرواة، فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم احتمل حديثه، وتلقي بحسن الظن، إذا سلم من مخالفة الأصول، وركاكة الألفاظ، وإن كان الرجل منهم من صغار التابعين فيتأني في رواية خبره، ويختلف ذلك باختلاف جلاله الراوي عنه وتحريه، وعدم ذلك". وينظر بحث واسع للأستاذ عبد الفتاح أبو غدة - رحمه الله - نقل فيه كثيراً من أقوال الأئمة وتحقيقاتهم عند تعليقه على الرفع والتكميل (230/1 إلى 247). ولكن يبقى البحث في هل هذا المتن له حكم الرفع أم لا؟ الذي يظهر لي أنّ القرظي لم يقل ذلك بتوقيف عن النبي ﷺ، وإنما نقله عن أهل الكتاب مما فهمه من الآية الكريمة: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْعَمَامِ وَالْمَلَائِكَةِ﴾ [البقرة: 210]، وقوله تعالى: ﴿سَلَّمَ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَجِيمٍ﴾ [يس: 58]، وقد جمع القرظي - رحمه الله - في هذا الأمر بين تبخره في علم التفسير، إذ هو أحد أئمته، وبين كونه قاصاً يسوق من أخبار المتقدمين وغيرهم ما يراه موافقاً لدين الإسلام. ينظر ترجمته في سير أعلام النبلاء برقم 233 (5/65)، وتهذيب التهذيب (430/9)، ولكن يجب أن يُعلم أنّ قوله هذا لا يلزم أحدًا الأخذ به، لأنه اجتهاد منه، وليس بتوقيف عن المعصوم ﷺ. وقد أشار ابن الجوزي في دفع التشبيه (81/1) إلى ذلك حيث قال: "كيف يثبت لله صفة بقول عمر بن عبد العزيز". والله تعالى أعلم.

^I سبق تخريجه (281/1).

١ سورة الأعراف: الآية [129].

^D هذا الحديث له طريقان مشهوران، أما الأوّل عن سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة عن ابن أبي سويد

عن عمر بن عبد العزيز عن خولة بنت حكيم رفعتة. رواه الترمذي في سننه في أبواب البر والصلة، باب ما جاء في

حب الولد برقم 1910 (1844) مختصراً من دون ذكر "آخر وطأة وطفها بوج" وقال: "وفي الباب عن ابن عمر والأشعث بن قيس"، وقال أيضاً: "حديث ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة، لا نعرفه إلا من حديثه، ولا نعرف لعمر ابن عبد العزيز سماعاً من خولة". وأخرجه الإمام أحمد في فضائل الصحابة برقم 1363 (869/2)، والبيهقي في السنن الكبرى برقم 20863 (340/10) ولكن ليس في روايتهم ذكر جملة "وإن آخر وطأة وطفها الله...". كما أخرجه الحميدي في مسنده برقم 336 (331/1)، وعبد الله في السنة برقم 1153 (499/2)، والطبراني في الكبير برقم 609 (240، 239/24)، والبيهقي في الأسماء والصفات برقم 964 (388/2) بالسياق كاملاً، وزاد الطبراني في آخره "زاد ابن أبي عمر في حديثه قال سفيان: "آخر غزوة غزاها النبي ﷺ الطائف". ورواه أيضاً إسحاق بن راهويه في مسنده برقم 2150 (46/5) عن محمد بن مسلم، عن إبراهيم بن ميسرة، بنفس الإسناد السابق، وجاء في آخره، قال إبراهيم بن ميسرة: "وسمعت سعيد بن مسيب يقول: بوج واد مقدس"، وقد عزاه الهيثمي في الجمع (28/10) لأحمد في المسند، ولكي لم أجده في المطبوع (طبعة الرسالة)، ثم قال الهيثمي: "رجاله ثقات إلا أن عمر بن عبد العزيز لا أعلم له سماع من خولة"، كما أن محمد بن أبي سويد مجهول كما في التقريب برقم 5982 (852/1)، فيكون في الإسناد علتان، الانقطاع والجهالة. وجاء الحديث أيضاً من طريق أخرى عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن سعيد بن أبي راشد، عن يعلى بن مرة العامري رفعه، أخرجه أحمد في المسند برقم 17562 (104/29)، والطبراني في الكبير برقم 704 (275/22) والقضاعي في مسند الشهاب برقم 26 (50/1)، والبيهقي في الأسماء والصفات برقم 965 (389/2)، وهذا الإسناد أحسن من الأول. وجاء أيضاً في السنة لعبد الله بن أحمد برقم 1154 (499/2) عن سفيان عن عمرو بن أوس بلفظ: "أن آخر وطأة...". وجاء فيه "قيل لسفيان: ذكره عمرو عن أحد؟، قال لا"، وفيه انقطاع بين سفيان وعمرو، لأن عمراً توفي قبل سعيد بن جبير، أي بعد التسعين بقليل، كما في تهذيب الكمال برقم 4329 (547/21)، والتقريب برقم 5026 (418/1)، وأما ابن عيينة فولد سنة 107هـ، كما في التاريخ الكبير للبخاري برقم 2082 (94/4). كما أن الحديث أخرجه ابن ماجه في سننه في باب بر الوالدين، باب بر الوالد والإحسان إلى البنات، برقم 3666 (2696) وعبد الرزاق في المصنف 20143 (140/11)، والطبراني في الكبير برقم 703 (274/22)، والحاكم في المستدرک برقم 4836 (1950/3)، من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم السابق، لكن عبد الرزاق قال: "عن ابن خثيم يرويه عن النبي"، وكلهم لم يذكروا "وإن آخر وطأة...". ومن باب التنبيه فإنه وقع عند الحاكم في إسناد الحديث كما في المطبوع "عن ابن أبي راشد، عن يعلى بن منبه الثقفي"، وأظنه تصحيف، لأن يعلى بن مرة قيل فيه العامري وقيل الثقفي كما في الكاشف برقم 6419 (398/2)، وأما يعلى بن منبه، فلم أجده في كتب الرجال فيما بحثت. وأما حكم الحديث فغند تأمل الإسناد يلاحظ أن عبد الله بن عثمان بن خثيم صالح الحديث عند أبي حاتم كما في الكاشف برقم 2849 (572/1)، وصدوق عند ابن حجر كما في التقريب برقم 3489 (526/1). وأما سعيد بن أبي راشد فهو صدوق كما عند الذهبي في الكاشف برقم 1881 (435/1)،

- والقراءة بقوله: "قرأ طه ويس" ^I. وبما رُوي في حديث أم الطفيل وابن عباس، من الصفات التي رآه عليها في ليلة الإسراء ^I.

ومقبول عند ابن حجر كما في التقريب برقم 2314(377/1). فالذي يظهر أنّ الحديث حسن من مجموع الطرق، وقال الحاكم إثر ذكره للحديث: "حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه"، وسكت عنه الذهبي، وقال البوصيري في مصباح الرجاحة (4/179): "هذا إسناد صحيح". وأمّا عدم حكمي على الزيادة بالشذوذ وإن جاء ذكرها في بعض الروايات وفي بعضها لم تذكر، فهو لأمرين. أولاًهما كون هذه الزيادة جملة طويلة مستقلة بالمعنى والحكم، ولا تعلق لها بما قبلها لا في الحكم ولا في المعنى، ممّا يحمل بعض الرواة على فصلهما أحياناً عند الاحتجاج، ممّا حدا ببعض المصنّفين كالطبراني إذ أخرج كلّ جملة من هذا الحديث منفصلة عن الأخرى، ولم يجمعهما في إسناد واحد. ينظر معجمه الكبير برقم 703، 704 (22/274). وكذا فعل البيهقي كما في السنن الكبرى برقم 20863 (10/340)، وفي الأسماء والصفات برقم 964 (2/388) وقد مرّ ذكرهم قريباً. وصنيع كثير من المحدثين كالبحاري -رحمه الله-، تقسيم الأحاديث الطوال على الأبواب، وفصل كل جملة بإسناد. وثانيها أنّ هذه الزيادة لم تأت في حديث واحد، وبإسناد واحد، وإمّا جاءت في أسانيد مختلفة. فمنها عن خولة بنت حكيم، ومنها عن يعلى بن مرة العامري. فهذا الصنف من الزيادة لا سبيل إلى دخول الشذوذ فيه. وأمّا الألفاظ القليلة التي لا تستقل بنفسها ولها تعلق بما قبلها سواء في الحكم أو المعنى، كزيادة "من المسلمين" في حديث صدقة الفطر، فهذا تختلف فيه أنظار العلماء بين قابل له وراذ. ينظر مقدمة ابن الصلاح (1/86، 87)، وتعليق الأستاذ الدكتور نور الدين عتر عليه، وشرح علل الترمذي (1/424، 432). والله تعالى أعلم.

^I أخرجه الدارمي في سننه في كتاب فضائل القرآن، باب في فضل سورة طه ويس، (4/2147)، وابن أبي عاصم في السنّة (1/296)، وابن خزيمة في التوحيد (1/402)، والآجري في الشريعة (1/538)، واللالكائي في السنّة (2/251)، والبيهقي في الأسماء والصفات (1/567)، وابن عدي في الكامل (1/353) في ترجمة إبراهيم بن مهاجر كلّهم من حديث إبراهيم بن المهاجر بن مسمار، قال: ثنا عمر بن حفص بن ذكوان عن أبي هريرة -رضي الله عنه- مرفوعاً، ثمّ قال ابن عدي: "ولم أجد له أنكر من حديث "قرأ طه ويس". وقال ابن حبان في المجروحين (10/108): "هذا متن موضوع"، وحكم عليه بالوضع ابن الجوزي في الموضوعات (1/110)، وفي دفع شبه التشبيه (1/228)، وجعل علته إبراهيم بن مهاجر وعمر بن حفص، فالأول منكر الحديث كما في ميزان الاعتدال (1/67)، ولسان الميزان (1/369)، والثاني ضعيف كما في ميزان الاعتدال (3/189)، ولسان الميزان (6/88).

^I صنيع الهريسي يوهّم أنّ متن حديث ابن عباس هو نفسه متن حديث أم الطفيل، والظاهر أنّ الأمر ليس كذلك، فلذا المتن الأول، فهو الحديث المشهور بحديث "اختصام الملأ الأعلى" حديث ابن عباس، والذي قد سبق الحديث عنه، ولم يأت فيه ذكر الشاب، ولا الوفرة، ولا الثياب، وإمّا فيه، "أتاني الليلة (رأيت) ربي في أحسن صورة

فقال: "فيما يختصم ..."، وأما متن حديث أم الطفيل، فهو "رأيت ربي في المنام في صورة شاب... الحديث، مع تغاير في بعض ألفاظه، وقد أخرج الطبراني في الكبير من طرق، برقم 346 (25/143)، والدارقطني في الرؤية برقم 286 (358)، وبرقم 287 (1/359)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة برقم 7975 (6/3524)، والبيهقي في الأسماء والصفات برقم 942 (2/368)، وأبو يعلى في إبطال التآويلات الجزء المطبوع برقم 137 (1/140)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (15/425)، كما أخرج مختصراً ابن أبي عاصم في السنة برقم 480 (1/328)، بلفظ "رأيت ربي في المنام في أحسن صورة" وذكر كلاماً، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة برقم 909 (3/572)، بلفظ "سمعت رسول الله يذكر أنه رأى ربه تعني بقلبه"، كلهم عن عبد الله بن وهب المصري، عن عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، عن مروان بن عثمان، عن عمارة بن عامر، عن أم الطفيل امرأة أبي بن كعب رضي الله عنها مرفوعاً، وهذا الحديث ضعفه كثيرٌ من أهل العلم، منهم الإمام أحمد حيث حكم عليه بالتكارة، وبأن مروان وعمارة مجهولان، كما في المنتخب من العلل للخلال (1/285). وأعله البخاري في التاريخ الكبير (6/500، 501)، والتاريخ الأوسط (1/435، 436)، بكونه لا يعرف عمارة ولا سماعه من أم الطفيل. وقال النسائي في الحديث "ومن مروان بن عثمان حتى يصدق على الله"، كما في الميزان للذهبي (4/92). وذكر ابن حبان في الثقات (5/245) أنه حديث منكر، لأنه لم يسمع عمارة من أم الطفيل. وكذا أعله ابن الجوزي في العلل المتناهية (1/30) بالتكارة والجهالة، وساقه مقروناً بكلام أهل العلم في ضعفه في الموضوعات برقم 265 (1/181، 182). وقد حكم عليه بالتكارة أيضاً جماعة من المتأخرين عنهم، منهم الذهبي في السير (10/602)، وتاج الدين السبكي في طبقات الشافعية (5/312)، وابن حجر في التهذيب (5/52)، حيث حكم بنكارة المتن. وقد حكم عليه جماعة أيضاً بالوضع، منهم السيوطي في اللآلئ المصنوعة (1/33)، والشوكاني في الفوائد المجموعة (1/447). والعلة فيه أمران كما ذكر من قبل، الأولى عمارة بن عامر أو ابن عمرو الأنصاري مجهول، ولا يعرف له سماع من أم الطفيل، كما ذكره فيما سبق البخاري وابن حبان وغيرهم. والثانية مروان بن عثمان، وقد ذكره النسائي كما سبق في الميزان برقم 8433 (4/92)، وضعفه أبو حاتم في الجرح والتعديل برقم 1244 (8/272). ينظر التقريب برقم 6616 (932). ولا ينقض ذلك ذكر ابن حبان لهما في الثقات، لأنه متساهل في توثيق المجاهيل على قاعدته المشهورة، تبعاً لشيخه ابن خزيمة، وقد خالفه في ذلك جمهور العلماء، كما تبه على ذلك الذهبي في ميزان الاعتدال في ترجمة عمارة بن حديد (3/175)، وابن حجر في مقدمة لسان الميزان (1/208 إلى 210)، وذهب إليه من المتأخرين الأستاذ زاهد الكوثري وعبد الفتاح أبوغدة كما في حاشية الرفع والتكميل (335 إلى 337). وقد ذكر هو نفسه أي ابن حبان نكارة هذا الحديث، كما مرّ آنفاً. وبعضهم كابن الجوزي، جعل بعض العهدة على نعيم بن حماد، كما في الموضوعات (1/181)، وهذا صحيح لو كان هو المتفرد به، لأن نعيمًا كثير الخطأ كما في التقريب برقم 7215 (1006)، ولكن رواه جماعة غيره عن ابن وهب، كما في اللآلئ (1/33)، فيكون الخلل من غيره. وقد أشار إلى تصحيح الحديث

- والاستواء على العرش بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ ^Ī.
- والتجلي ^Ī بقوله: "يتجلي لهم ضاحكًا" ^D.
- والفرح والاستبشار بقوله: "الله أفرح بتوبة العبد" ^{N̄}. وقوله: "لاستبشار الله بتوبة أحدكم، أفضل من استبشاركم" ^Ö.

جماعة من العلماء، منهم أبو زرعة الدمشقي حيث قال عن رجال السند: "أهم معروفون، ولهم أنساب قوية"، كما في كتاب الرؤية (358/1)، وإبطال التأويلات الجزء المطبوع (141/1). وهذا لا يدل على التوثيق لأن المعرفة التي نريدها، هي معرفة أهل الجرح والتعديل للراوي لا معرفة النسب. كما أنه لو سلمت عدم الجهالة، فيبقى الانقطاع في السند واردةً بين عمارة بن عامر وأم الطفيل الذي نبّه عليه البخاري. وكذا أشار إلى تصحيحه أيضاً، أبو طالب العشاري كما في طبقات الحنابلة (357/3)، حيث ذكر أنّ رجاله كالسارية، كناية عن جودة الإسناد. بل صرح بصحة الحديث، أبو الحسن علي بن محمد بن بشر كما في طبقات الحنابلة (3/111)، وإبطال التأويلات الجزء المطبوع (141/1، 143). ولكن هذا لا يجعل الحديث يتقوى، وقد وهما من هم أكثر منهم عدداً وضبطاً وعلماً بالحديث وعلله، بالإضافة إلى ما عُلم من ضعف إسناده. فالحديث منكر ولا يتأيد بحديث معاذ وابن عباس السابق "حديث اختصام الملاء الأعلى"، لأنّ فيه زيادة استنكر الحفاظ الحديث لأجلها، وقد قال الترمذي في العلل الصغير: "وربّ حديث إنّما استغرب لزيادة تكون في الحديث". ينظر شرح علل الترمذي (418/1). والله تعالى أعلم.

Ī سورة الفرقان: الآية [59].

^Ī جاء في أصل المخطوط "وبالتجلي"، والظاهر أن "البا" أقحمت خطأ.

^D سبق تخريجه (425/1).

^{N̄} سبق تخريجه (426/1).

^Ö سبق التنبيه عليه في آخر قسم الدراسة (227/1)، وأنه ورد بغير إسناد كما عند ابن فورك في مشكل الحديث (478/1): "مرفوعاً بلفظ: "لاستبشار الله بتوبة أحدكم أفضل من استبشار أحدكم بضالته، عليها زاده ومتاعه وسقاؤه وما يصلحه"، وكما عند ابن ناصر الدّين الدمشقي في "اللفظ المكرّم بفضل عاشوراء المحرم" مخطوط (11/ب) مرفوعاً بلفظ: "قال الله - ﷻ -: أنا مع عبدي حين يذكرني وأنا عند ظنّه بي، إن خيراً فخير، وإن غير ذلك فغير ذلك، وإذا ذكرني خالياً ذكرته خالياً، وإن ذكرني في ملاء ذكرته في ملاء خير منهم ولاستبشار الله - ﷻ -

- والاستحياء بقوله: "إِنَّ رَبَّكُمْ حَيِّيَّ كَرِيمٌ" ^Ī.
- والصبر بقوله: "لا أحد أصبر على أذى يسمعه من الله" ^Ī.
- والغضب والبغض بقوله: "اشتد غضب الله على قوم هشموا البيضة على رأس نبيهم" ^D.
- والإعراض بقوله: "لقي الله وهو عنه معرض" ^Ñ.
- والمبالاة/ص - 342/ بقوله: "من تشعبت عليه الهموم، لم ييال الله في أي أودية هلك" ^Ò.
- والمباهاة بقوله: "ياهي بأهل عرفات" ^Ó.
- والمناجاة بقوله: "إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ يَصَلِّي يَنَاجِي رَبَّهُ" ^Ô.

بتوبة أحدكم أفضل من استبشار أحدكم بضالته عليها زاده ومتاعه وما يصلحه، كلهم عن أبي هريرة، ولم أعره عليه مسندًا في دواوين السنة التي نالتها يدي".

Ī سبق الإشارة إلى تخرجه في حاشية الصفحة (428/1)، عند حديث "يستحي أن يعذب"، وهذا اللفظ وارد في متن الحديث عكس المتن السابق، حيث جاء من حديث سلمان الفارسي عن النبي ﷺ: "إِنَّ رَبَّكُمْ حَيِّيَّ كَرِيمٌ يستحي من عبده إذا رفع يديه أن يردهما صفرًا"، وقد أخرجه أبو داود برقم 1488 (1333/1)، والترمذي برقم 3556 (2018/1)، وقال حسن غريب، كما رواه ابن ماجه برقم 3865 (2707/1)، وابن حبان في صحيحه (160/3)، والحاكم في مستدركه (661/1) وقال: "وله شاهد بإسناد صحيح من حديث أنس بن مالك"، وقد صححه من المعاصرين الشيخ الألباني كما في صحيح الترغيب والترهيب (138/2)، والشيخ شعيب الأرنؤوط كما في حاشية سنن ابن ماجه (33/5).

Ī سبق تخرجه من حديث أبي موسى الأشعري ﷺ (373/1).

D سبق تخرجه (377/1).

Ñ سبق تخرجه (387/1).

Ò سبق تخرجه (390/1).

Ó سبق تخرجه (395/1).

Ô سبق تخرجه (398/1).

فصل: [أسماء الله وصفاته]^١

فلما انتهيت إلى هذا الموضوع من كتابنا، رأيت أن أذكر من الأسماء والصفات التي ذكرها الله تعالى في كتابه ووصفه بها نبيّه، وقد ذكرها أبو بكر أحمد بن محمد الخلال في كتاب السنّة^١ بإسناده عن أبي هريرة أنّ رسول الله ﷺ قال: "لله تسعة وتسعون اسمًا مائة اسم إلا واحد من أحصاها دخل الجنة"^٢.

[فصل : تعداد أسماء الله]

قال داود بن عمر: سألتنا سفيان بن عيينة أن يملئ علينا التسعة وتسعين التي لله ﷻ في القرآن، فوعدنا أن يخرجها لنا، فلما أبطأ علينا أتينا أبا زيد فأملئ علينا هذه الأسماء، فأتينا سفيان فعرضناها عليه، فنظر فيها أربع مرّات، قال: نعم هي هذه، فقلنا له: اقرأها علينا، فقرأها سفيان: "

في فاتحة الكتاب خمسة أسماء يا الله، يا ربّ، يا رحمن، يا رحيم، يا ملك.

وفي البقرة ستة وعشرون اسمًا، يا محيط، يا قدير، يا علیم، يا حكيم، يا توّاب، يا بصير، يا واسع، يا بديع، يا سمیع، يا كافي، يا رؤوف، يا شاکر، يا إله، يا واحد، يا غفور، يا حلیم، يا قابض، يا باسط، يا لا إله إلا هو، يا حي، يا قيوم، يا عليّ، / ص - 343 / يا عظیم، يا وليّ، يا غنيّ، يا حميد،

وفي آل عمران أربعة أسماء، يا قائم، يا واهب، يا سريع، يا خبير .

وفي النساء ستة أسماء، يا رقيب، يا حسيب، يا شهيد، يا عفوّ، يا مقیت، يا وكيل.

^١ إضافة من عندي للتوضيح، وكلّ ما كان بين عارضتين فهو كذلك .

^٢ ينظر كتاب السنّة الخلال (6/73 إلى 76) .

^٣ متفق عليه أخرجه البخاري في مواضع منها في كتاب الشروط، باب ما يجوز من الاشتراط والثنيا في الإقرار، والشروط التي يتعارفها الناس بينهم، وإذا قال: مائة إلا واحدة أو ثنتين، برقم 2736 (219/1)، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها، برقم 6809، 6810 (1144/1) عن أبي هريرة ﷺ.

وفي الأنعام خمسة أسماء، يا فاطر، يا ظاهر، يا قادر، يا لطيف، يا خبير .

وفي الأعراف اسمان ، يا مُحيي، يا مُميت .

وفي الأنفال اسمان، يا نعم المولى، ويا نعم النصير .

وفي هود سبعة أسماء، يا حفيظ، يا قريب، يا مجيد، يا قويّ، يا مجيب، يا ودود، يا فعّال،

وفي الرعد اسمان، يا كبير، يا متعال.

وفي إبراهيم يا منّان.

وفي الحجر يا خلاق .

وفي الحج اسم يا باعث.

وفي مريم اسمان يا صادق، يا وارث.

وفي المؤمنین يا كريم .

وفي النور ثلاثة أسماء يا حقّ، يا مبين، يا نور.

وفي الفرقان يا هادي.

وفي السبأ يا فتّاح.

وفي المؤمن أربعة أسماء، يا غافر، يا قابل، يا شديد، يا ذا الطول .

وفي الذاريات ثلاثة أسماء يا رزاق، يا ذا القوة، يا متين.

وفي الطور يا جبار .

وفي اقتربت يا مقتدر .

وفي الرحمن ثلاثة أسماء يا باقي، يا ذا الجلال، يا ذا الإكرام.

وفي الحديد أربعة أسماء يا أول، يا آخر، يا ظاهر، يا باطن .

وفي الحشر عشرة أسماء يا قدّوس، يا سلام، يا مؤمن ، يا مهيمن، يا عزيز، يا جبّار، يا متكبّر،

يا خالق، يا باري، يا مصوّر.

وفي البروج "يا مبدئ، يا معيد".

وفي قل هو الله أحد، "يا صمد" .

ثمّ ذكر أبو بكر الخلال ما جمعه عبد الله بن أحمد في الأسماء ^أ، فنظرت فيه فكان/ص - 344/

فيه زيادة لم تكن فيما رواه سفيان، وهو " يا أول، يا آخر، يا مجيب ^إ، يا قاهر ^د، يا فاصل، يا فلق، يا

^أ ينظر السنّة للخلال (49/6).

^إ هذه الأسماء الثلاثة ذكرها سفيان زائدة، ولم يذكرها عبد الله بن الإمام أحمد، وهذا عكس ما قاله المصنّف، فلعلّ مصنّف وقع في وهم .

^د لم أعر على هذا الاسم لا في كلام سفيان ولا فيما جمعه عبد الله بن الإمام أحمد، وأخشى أن يكون قد سقط من مطبوع كتاب السنّة للخلال .

رفيع، يا ماجد، يا جواد، يا مدبر، يا أحكم الحاكمين" ^I. وقد ذكر أبو بكر النقاش ^I في كتاب تفسير الأسماء والصفات ^D

عن جعفر بن محمد رضوان الله عليه ^N "إن لله ثلاث مائة وستين اسماً".

وروى عن غيره مائة وأربعة [عشر] ^O اسماً ^O.

^I ينظر السنة للحلال (6/49، 50).

^I هو محمد بن الحسن بن محمد بن زياد الموصلي ثم البغدادي المقرئ المفسر أبو بكر النقاش، وكان عالماً بحروف القرآن، حافظاً للتفسير، ولد سنة 266هـ، له عدة تصانيف وهو مصنف كتاب شفاء الصدور في التفسير، وغريب القرآن وغيرهما، قال الخطيب: "في أحاديثه مناكير بأسانيد مشهورة"، وقال الذهبي: "مع جلالته ونبله فهو متروك الحديث"، وقال اللالكائي: "تفسيره إشفاء الصدور لا شفاء الصدور" وذلك لكثرة ما فيه من الموضوعات. ت: 351هـ وله خمس وثمانون سنة. ينظر تاريخ بغداد (2/602)، تاريخ الإسلام (8/36)، تذكرة الحفاظ (3/82)، سير أعلام النبلاء (15/573)، لسان الميزان (7/78).

^D لم أجد من ذكر هذا الكتاب عند من ترجم للمصنف من كتب التراجم، وأشهر تصانيف أبي بكر النقاش شفاء الصدور في التفسير، الإشارة في غريب القرآن، أخبار القصاص، دلائل النبوة، المعجم الكبير في أسماء القراء وقرآتهم ومختصره. ينظر تاريخ بغداد (2/602)، تاريخ الإسلام (8/36)، تذكرة الحفاظ (3/82)، سير أعلام النبلاء (15/573)، لسان الميزان (7/78). الأعلام للزركلي (6/81)، معجم المؤلفين (9/214). وقد بحث عنه في الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي - قسم التفسير وعلوم القرآن - فلم أجده، فلعل هذا الكتاب من التراث الإسلامي المفقود. والله أعلم.

^N هو الإمام جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وفاطمة الزهراء، أبو عبد الله المعروف بالصادق، الذي كان يذب عن جدّه لأمه أبي بكر الصديق، فأبغضه الشيعة لأجل ذلك حتى رموه بالكذب ت: سنة 148هـ. ينظر سير أعلام النبلاء (6/255)، لسان الميزان (2/460).

- كتب في الأصل "أربعة عشرة" وهو خطأ ظاهر لأنّ العدد عشرة لا بد أن يوافق المعدود في التذكير والتأنيث.

^O هذا الكلام نقله المصنف من كتاب تفسير الأسماء والصفات لأبي بكر النقاش، ولم أعر على هذا الكتاب لا في عالم المطبوعات ولا في عالم المخطوطات، وقد نقله أيضاً الإمام عبد القادر الجيلاني في كتابه الغنية لطالبي طريق الحق (1/135) بنفس سياق المصنف هكذا "وذكر أبو بكر النقاش... حتى آخر العبارة، ولشدة المشاهدة بين العبارات خطر لي أنّ الإمام الجيلاني نقلها من هذا الكتاب ولم يعزها له. والله أعلم، وقد أشار ابن كثير عند الكلام

فإن صحَّ ذلك عنهم، فإتّما وجدوا في القرآن أسماءً متكرّرة فعَدّوها على تكريرها، والمعول في ذلك على ما ورد به الخبر الصحيح عن النبي ﷺ .

[فصل: اسم "الله" والخلاف فيه هل هو اسم أو صفة]

فأمّا وصفه تعالى يا الله فهو اسم من أسمائه، وهو اسم علم لم يجب لأمر اقتضاه الفعل كالمخالف والرازق، ولا هو مشتقّ من صفة كالعالم والقادر، وهو اسم موضوع غير مشتقّ ولا مشترك، لم يتّسم به أحد، وهو كأسماء الأعلام في الآدميين كزيد وعمر، وهو أشرف الأسماء وأعظمها، لأنّ سائر [الأسماء] ^I تابعة له قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ ^I .

وقال النبي ﷺ لله تسعة وتسعون اسمًا ^D ، وقوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ ^ـ ، قيل في

التفسير لم يتّسم به أحد.

وافْتُتِحَ بهذا الاسم الآذان والإقامة والصلوات والاستعاذة والتكبيرات والشهادات، وكلّ الطاعات ^O .

على أسماء الله في تفسيره (515/3) إلى رواية جعفر الصادق هذه بقوله: " كما ورد عن جعفر بن محمد وسفيان بن عيينة وأبي زيد اللّغوي".

^I أثبتت في المخطوط "الأشياء" وجاء في حاشية المخطوط "قولها الأشياء رسمه في الأصل محتمل لما هنا، ولأن يكون الأسماء فهو أولى"، والظاهر أنّ كلمة "الأشياء" لا وجه لها في سياق الكلام.

^I سورة الأعراف: الآية [180].

^D سبق تخريجه (447/1).

^N سورة مريم: الآية [65].

^O لقد جعل العلماء لاسم "الله" خصائص وميزات كثيرة، منها كونه أشهر أسمائه، فكل الأسماء الباقية تأتي تابعة وأوصافاً له، ولم يأت هو تابعاً ووصفاً لها، ومنها أنّه ذكر في القرآن ألفين وثلاث مائة وستين مرة. ومنها كونه أعرف المعارف وأتمّها. وهو عند بعض المحقّقين اسم الله الأعظم الذي إذا دعي به أجاب، وإذا سئل به أعطى، وذلك لثبوته في أغلب الأحاديث الواردة عن رسول الله ﷺ في بيان الاسم الأعظم، وقد أفاض العلماء في ذكر خصائصه

ولأن الإشارة إليه في الإقرار بالتوحيد لقوله: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾¹، ﴿وَلَيْن

سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ / ص 345 / مَوْتِهَا لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾¹،

وقوله: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمِيتِ

وفضائله والتنويه بعظم شأنه، ومن صرح بذلك الإمام أبو حامد الغزالي في المقصد الأسنى (61/1) إذ توسع في التعريف بهذا الاسم وذكر خصائصه بإسهاب فقال: "واسم الله أعظم أسماء الله التسعة والتسعين، لأنه دال على الذات الجامعة لصفات الإلهية كلها، بينما سائر الأسماء لا يدل أحادها إلا على أحاد المعاني من علم وقدرة أو فعل أو غيره، لأنه أخص الأسماء إذ لا يطلقه أحد على غيره لا حقيقة ولا مجازاً، وسائر الأسماء قد يُسمى بها غيره كالقادر والعليم والرحيم وغيره، ولأن معاني سائر الأسماء يتصور أن يتصف العبد بشيء منها كالرحيم والعليم والحليم والصبور والشكور وغيره، وإن كان إطلاق الاسم عليه على وجه آخر يباين إطلاقه على الله ﷻ، وأما معنى هذا الاسم فخاص خصوصاً لا تتصور فيه مشاركة لا بالمجاز ولا بالحقيقة، ولأجل هذه الخصوصية توصف سائر الأسماء بأنها اسم الله ﷻ فيقال الصبور والشكور والملك والجليل من أسماء الله، ولا يقال الله من أسماء الصبور والشكور، لأن ذلك من حيث هو أدل على كنه المعاني الإلهية وأخص بها، فكان أشهر وأظهر، فاستغني عن التعريف بغيره، وعُرف غيره بالإضافة إليه". وقال القرطبي في تفسيره (102/1): هذا الاسم أبرّ أسمائه سبحانه وأجمعها". و ممن نوه بذلك أيضاً ابن القيم كما في مدارج السالكين حيث قال (56، 55 / 1): "اسم " الله " دالٌّ على جميع الأسماء الحسنى والصفات العليا بالدلالات الثلاث، فإنه دال على إلهيته المتضمنة لثبوت صفات الإلهية له مع نفي أضدادها عنه... فعلم أنّ اسمه الله مستلزم لجميع معاني الأسماء الحسنى، دال عليها بالإجمال، والأسماء الحسنى تفصيل وتبيين لصفات الإلهية التي اشتق منها اسم الله، واسم الله دال على كونه مألوماً معبوداً، تؤلمه الخلائق محبة وتعظيماً وخضوعاً، وفرغاً إليه في الحوائج والنواب، وذلك مستلزم لكمال ربوبيته ورحمته، المتضمنين لكمال الملك والحمد". وقال ابن كثير في تفسيره (122/1): "الله علم على الربّ تبارك وتعالى، وقال الخطيب الشربيني في شرحه لمتن الإقناع لأبي شجاع (64/1): وعند المحققين أنّه اسم الله الأعظم، وقد ذكر في القرآن العزيز في ألفين وثلاثمائة وستين موضعاً، وقال ابن عابدين في رد المحتار (76/1) "وروى هشام عن محمد عن أبي حنيفة أنه اسم الله الأعظم، وبه قال الطحاوي وكثير من العلماء"، ومن المعاصرين الشيخ عمر الأشقر حيث قال "في العقيدة في الله" (213/1): "والذي يظهر من المقارنة بين النصوص التي ورد فيها اسم الله الأعظم أنه: "الله"، فهذا الاسم هو الاسم الوحيد الذي يوجد في جميع النصوص التي قال الرسول ﷺ إنّ اسم الله الأعظم ورد فيها. ومما يُرجح أن "الله" هو الاسم الأعظم أنه تكرر في القرآن الكريم (2697) سبعاً وتسعين وستمائة وألفين - حسب إحصاء المعجم المفهرس - وورد بلفظ (اللهم) خمس مرات، في حين أنّ اسماً آخر مما يختص بالله تعالى وهو "الرحمن" لم يرد ذكره إلا سبعاً وخمسين مرة".

١ سورة الزخرف: الآية [87].

١ سورة العنكبوت: الآية [63].

وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدِيرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ ﴿١﴾ ، ﴿ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ
 الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ه سَيَقُولُونَ اللَّهُ ﴾ ٢ ، ﴿ قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ
 عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْمُونَ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴾ ٣ .

١ سورة يونس: الآية [31] .

٢ سورة المؤمنون الآية: [87] ، وجاء في المخطوط الله بدل لله وهو خطأ جلي .

٣ سورة المؤمنون الآية: [88- 89] ، وجاء في المخطوط الله بدل لله وهو خطأ جلي .

وحكى أبو بكر النقاش^١ عن وكيع بن الجراح: "رأيت رجلاً في المنام له جناحان فقلت: من أنت؟، قال: ملك، قلت ما اسم الله الأعظم؟^١، قال: "الله"، قلت: وما بيان ذلك؟، قال قوله لموسى: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾^٢، ولو كان له اسم أعظم منه قاله تبارك وتعالى^٣.

ورأيت في جزء عتيق حديثاً مسنداً عن الحسن بن جابر بن زيد قال: اسم الله ﷻ الأعظم هو

الله، ألم تر أن الله ﷻ يقول: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلِيمٌ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ

^١ سبقت ترجمته (450/1).

^٢ اختلف العلماء في تقرير وجود "اسم الله الأعظم" ثم في تحديده، ففريق منهم أنكروا وجوده مطلقاً، وقالوا لا تفضيل لاسم من أسماء الله تعالى على آخر ولا لسورة على أخرى، وحملوا معاني الأحاديث الواردة على أن أعظم بمعنى عظيم، وكل أسماء عظيمة، أو أنه محمول على مزيد الثواب فقط، منهم أبو جعفر الطبري وأبو الحسن الأشعري وابن حبان والقاضي أبو بكر الباقلاني، وقال أبو جعفر الطبري: "اختلف الآثار في تعيين الاسم الأعظم، والذي عندي: أن الأقوال كلها صحيحة إذ لم يرد في خبر منها أنه الاسم الأعظم، ولا شيء أعظم منه"، فكأنه يقول: كل اسم من أسماء تعالى يجوز وصفه بكونه أعظم، فيرجع إلى معنى عظيم كما تقدم. وفريق ثان من العلماء أثبت وجوده الاسم الأعظم ولكن قالوا بأن الله تعالى قد استأثر بعلم تحديد اسمه الأعظم، وأنه لم يطلع عليه أحداً من خلقه وفريق ثالث أثبت وجود اسم الله الأعظم وعينه، ولكن اختلف هؤلاء المعينون في الاسم الأعظم على أربعة عشر قولاً. ينظر فتح الباري (11/224، 225)، وتحفة الذاكرين للشوكاني (1/83، 84)، وتحفة الأحوزي (9/313 إلى 315). والاسم الجامع الذي يدل على جميع أسمائه وصفاته تعالى هو "الله"، وهو اسم لم يطلق على أحد غير الله تعالى، وعلى هذا أكثر العلماء من المحققين حيث ذهبوا إلى أنه اسم الله الأعظم. وقد سبق نقل كلامهم في تقرير ذلك (1/429).
D سورة طه: الآية [14].

^٣ أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (6/47) عن سفيان بن عيينة عن مسعر عن سمع الشعبي، كما أخرجه عثمان بن سعيد الدارمي في نقضه على المريسي (1/168) عن موسى بن إسماعيل المنقري ثنا أبو يوسف صاحب أبي حنيفة عن مجالد عن الشعبي، وعزاه أيضاً السيوطي في الدر المنثور (1/40) لابن أبي الدنيا في كتاب الدعاء، وهو كتاب لا زال مفقوداً إلى يوم الناس، وكلهم رواه موقوفاً على عامر بن شراحيل الشعبي، وفي إسناد الدارمي مجالد بن سعيد، ضعفه يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، والدارقطني لأنه قد تغير حفظه في آخر عمره، مات سنة ثلاث أو أربع وأربعين ومائة. ينظر ميزان الاعتدال (3/439)، الكاشف (2/239)، تهذيب التهذيب (10/39)، التقريب (1/520)، ولكن هذا الطريق قد ينجبر بالطريق الثاني الذي أخرجه ابن أبي شيبة، وفيه من لم يسم عن الشعبي، وهذا مبهم أو مجهول العين، فالذي يظهر أن إسناده يحسن لغيره، ولكن يبقى هذا الأثر موقوفاً على الشعبي، ولا يعطى حكم الرفع، لأن هذا الأمر للاجتهاد والرأي فيه مجال. والله تعالى أعلم.

الرَّحِيمُ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّبُ الْعَزِيزُ
الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ ﴿١﴾ .

وقد قال أحمد في رواية عبد الله، فيما خرّجه في الرد على الجهمية: "الله هو صفة له ليس باسم،

إنّما الأسماء كلّ شيء سوى الله، لأنّ الله يقول: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ ^Ñ D .

وظاهر هذا أنّ أحمد منع أن تكون هذه الصّفة اسماً، وليس هذا على ظاهره، هو معناه ليس باسم

يرجع إلى الصّفات كالعالم والقادر والحيّ، وإنّما هو اسم يرجع إلى مجرّد الذات لا إلى معنى، فهو كقولنا

موجود/ ص - 346/ وذات ونفس وقلوب، لأنّه قد روي عنه في موضع آخر أنّه اسم، فقال في رواية

١ سورة الحشر: الآية [22 - 24].

ⁱ هذا الأثر أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (47/6)، والبخاري في التاريخ الكبير (209/1)، وعثمان بن سعيد الدارمي في نقضه على المريسي (169/1)، والطبري في تفسيره (555/22)، وابن ضريس في فضائل القرآن (81/1)، وابن أبي حاتم في التفسير (25/1)، وذكره عبد الغني المقدسي في الترغيب في الدعاء (96/1)، والضياء في العدة للكرب والشدة (91/1) من طريقين أحدهما عن إسماعيل بن إبراهيم بن عليّة عن أبي رجاء عن رجل عن جابر والآخر عن أبي هلال الراسبي عن حيّان الأعرج عن جابر بن زيد. وأبو هلال محمد بن سليم الراسبي وثقه أبو داود وقال يحيى بن معين صدوق كما في الكاشف للذهبي (176/2)، وتهذيب التهذيب لابن حجر (195/9)، وحيّان الأعرج، وثقّ كما في الكاشف (359/1)، وتهذيب التهذيب لابن حجر (68/3)، فالإسناد الثاني حسن إن شاء الله، ويزداد قوّة بالإسناد الأوّل، واحتجاج جابر بالآية ظاهر في أنّ الأثر موقوف وليس بمرفوع. والله تعالى أعلم. وجابر بن زيد أبو الشعثاء الأزدي، ثمّ الجوفي - بفتح الجيم وسكون الواو - والبصري، مشهور بكنيته، ثقة فقيه صاحب ابن عبّاس، كان عالم أهل البصرة في زمانه، وقد قال فيه ابن عباس: "لو أن أهل البصرة نزلوا عند قول جابر بن زيد، لأوسعهم علماً عمّا في كتاب الله" أخرج له الكتب الستة، ت: سنة 93 هـ أو نحوها، وهو الذي ينتسب إليه الإباضية. ينظر سير أعلام النبلاء للذهبي (481/4)، وتهذيب التهذيب لابن حجر (38/2).

D سورة الأعراف: الآية [180].

^N ينظر الرد على الجهمية والزنادقة لأحمد (163/1).

الميموني^١: "من قال أسماء الله محدثة فهو كافر"، ثم قال: "الله من أسمائه، فمن قال إنها محدثة فقد زعم أن الله مخلوق"^١، فقد صرح بأنه اسم.

[فصل : تعداد صفات الله]

وأما وصفه تعالى بأنه ربّ فقيل معناه سيّد، وقيل معناه أنّه المالك، ولذلك يقال ربّ العبد وربّ الربيع بمعنى أنّه مالكٌ لهما، وهو تعالى لم يزل ربًّا مالِكًا، وإنّما لم نقل في غير الله سبحانه بأنه ربّ على الإطلاق لأنّ عرف الشارع واللّغة غلب في الاستعمال أنّه المالك لجميع الأعيان والأجناس دون مالك بعضها، فلا يقال: "زيدٌ ربّ" حتّى يقيّد فيقول: "ربّ العبد والتّوب".

وأما وصفه تعالى بالرحمن الرحيم فقيل هي النّعمة والإحسان، وقيل هي إرادة الإنعام بالنّفع، ألا ترى أنّك تقول: "رحمْتُ زيدًا" إذا أردت نفعه والدّفْع عنه، وإن لم تتمكّن من ذلك، وقد يفعل الإنعام كارهاً فلا يسمّى رحيمًا، فعلم أنّ ذلك إرادة الإنعام، وحمله على النّعمة والإحسان أولى، لأنّه هو أظهر في اللّغة، ومنه قولهم في المطر رحمةً، وكذلك كلّ نعمةٍ .

وأما وصفه تعالى بأنه ملك ومالك وسلطان، معناه أنّه ذو ملكٍ وسلطانٍ، وقدرةٌ يقدر بها على الأشياء، وعلى هذا وصف نفسه سبحانه بأنه ملك ومالك يوم الدّين، وإن كان ذلك اليوم معدودا في الأزل، وإنّما المراد به أنّه قادرٌ عليه وعلى إقامته.

ويجب على/ص - 347/ هذا الأصل أنّه لا يملك المالك منّا ويوصف بأنه يملك الشيء إلّا في

حال حدوثه، لأنّها حال قدرته عليه.

^١ هو أبو الحسن عبد الملك بن عبد الحميد بن مهران الميموني الرقي، من الفضلاء الثّقات من أصحاب الإمام أحمد، كان أحمد يقدّمه ويحلّه ويكرّمه، لازمه أكثر من سبع و عشرين سنة، وروى عنه مسائل كثيرة، ولد 181 هـ ، وتوفي سنة 274 هـ. ينظر طبقات الحنابلة (1 / 212)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (89/13)، وتهذيب التهذيب لابن حجر (400/6).

^١ جاء هذا الأثر في كتاب العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل -رواية: المروزي وغيره- (197/1).

ويجب على هذا أن يقال "إنّ القديم قادرٌ على العالم والأجسام الباقية، وإن استحال حدوثها، على معنى أنّه قادرٌ على تحريكها وتسكينها وجمعها وتفريقها وتغيير هيأتها وصفاتها، لا على معنى صحّة إحدائه لها في حال بقائها.

ويجب على هذا أن يكون معنى قولنا إنّ الإنسان يملك الدّار والعبد والأمة مجازاً، ومعناه أنّه يملك التصرّف في ذلك والاستمتاع والانتفاع به دون ذات الجسم الذي لا يقدر عليه، وإتّما منع من وصف البهائم بأنّها مالكة، وإن كانت قادرة على التصرّف لأجل السّمع، وإلّا فاللغة لا تمنع من ذلك، لأنّ معناه في اللّغة القادر على الشيء.

ولا يمتنع أن يقصر على قادرٍ دون قادرٍ كما قصرُوا أبلق وأدهم على بعض من له الصّفة المستفادة بهذا القول دون بعض.

وأما وصفه تعالى بأنّه محيطٌ ومُحصٍ، بمعنى أنّه عالمٌ، فيقال: "لم يزل محيطاً مُحصياً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾^أ، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾^ب، وقوله: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا﴾^د، وقوله: ﴿لَقَدْ أَحْصَيْنَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا﴾^ج، وقد تكون الإحاطة بمعنى الاحتواء على الشيء من جهاته، وذلك ممتنع في صفاته .

وأما وصفه تعالى بأنّه قديرٌ، فمعناه المبالغة في القدرة، وكذلك قولنا،/ص - 348/ مقتدر، وأصل هذا أنّه قادرٌ، ومعناه أنّه قادرٌ على الفعل وتمكّن من إيقاعه، وأنّه لم يزل قادراً بقدره قديماً، صفة قائمة به يقدر بها على المقدورات ويخترع المخترعات، وهي شاملة كلّ مقدور.

أ سورة الجن: الآية [28] .

ب سورة الأنفال: الآية [47] .

د سورة النبأ : الآية [29] .

Ñ سورة مريم: الآية [94].

وكذلك وصفه بأنه قاهرٌ ومقتدرٌ وجبارٌ ومُتَجَبِّرٌ وعزیزٌ وكریمٌ لأنَّ العزیز مأخوذٌ من العُلُوِّ، ومنه قولهم جبلٌ عزیزٌ، وفرسٌ عزیزٌ إذا كان عاليًا ممتنعًا.

وأما وصفه تعالى بأنه علیم وعالم فمعناه أن له علمًا، فكلُّ عالمٍ فهو ذو علمٍ، وكلُّ ذي علمٍ فهو عالمٌ.

وقد يوصف تعالى بأنه عارفٌ ومُتَبَيِّنٌ وخبيرٌ، وقد وصف نفسه بذلك في كثيرٍ من الآيات لأنَّ ذلك يعود إلى معنى واحدٍ وهو عالمٌ، وقد يوصف بأنه دَرِيٌّ ودَارِيٌّ^١ لأنه بمعنى عالمٌ.

وقد قال الشاعر :
^١

^١ اختلف العلماء في مسألة جواز إطلاق مادة درى على الله وصفًا أو فعلًا أو اسمًا كوصفه بالداري أو الدرّي، فذهب فريق منهم إلى جواز ذلك لأنَّ مادة درى بمعنى علم، منهم المصنّف هنا، ومنهم الشيخ عبد القادر الجيلاني في كتابه الغنية لطالبي طريق الحق (169/1)، وذهب كثير من العلماء من اللّغويين والمفسّرين إلى عدم جواز هذا الإطلاق، لأنَّ مادة "درى" مشتقّة من علم سبقه شك، أو بضرب من الخيلة، منهم أبو عليّ الفارسي في الحجة للقراء السبعة (261/1)، ومنهم أبو هلال العسكري في معجم الفروق اللّغوية (230/1)، والراغب الاصفهاني في مفردات غريب القرآن (169/1)، وابن عطية في المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (54/1)، وأبو حيان في البحر المحيط (425/8)، ومن المتأخّرين الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد في معجم المناهي اللفظية (252/1)، وغيرهم .

^٢ هو عبد الله بن روبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي أبو الشعثاء، المشهور بالعجاج ت: 90 هـ ، ولد في الجاهلية، ثم أدرك الإسلام وأسلم، وعاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك ففلج وأقعد، وهو والد روبة الراجز المشهور. ينظر طبقات الشعراء للّحمحي (738/2)، تاريخ الإسلام (1139/2)، الإصابة في تمييز الصّحابة (124/8). وابنه هو روبة بن العجاج التميمي البصري بضم أوله وسكون الواو بعدها موحدة، الراجز المشهور التميمي ثمّ السعدي ليّن الحديث فصيح، وكان رأسًا في اللّغة مات بالبادية سنة 145هـ. ينظر الشعر والشعراء لابن قتيبة (578/2)، طبقات الشعراء للّحمحي (761/2)، سير أعلام النبلاء (162/6)، تهذيب التهذيب (290/3).

***** اللهم لا أدري وأنت الداري *****^١.

^١ من أرحوزة للعجاج وتمامه "كُلُّ إِمْرِيٍّ مِنْكَ عَلَى مِقْدَارٍ... أَعَابِرَانِ نَحْنُ فِي الْعُبَّارِ... أَمْ غَابِرَانِ نَحْنُ فِي الْعُبَّارِ"، من قصيدة من بحر الرجز مطلعها "أُنَيْخَ مَسْحُولٌ مَعَ الصُّبَّارِ... مَلَالَةَ الْمَاسُورِ لِلِإِسَارِ". ينظر ديوان العجاج (120/1)، ولسان العرب (555/12). وقد علق عليه الراغب الأصفهاني في المفردات (169/1)، وابن عطية في تفسيره (54/1)، وأبو حيان في تفسيره (425/8)، والزبيدي في التاج (42/38) بأنّ البيت من عجرفية وجهل الأعراب الذين لا علم لهم بما يجوز وما لا يجوز في حق الله تعالى. والله تعالى أعلم .

وأما وصفه تعالى بأنه حكيم فقد قيل فيه: " المراد به عالم"، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾ .

وقولهم: "فلانٌ قد أحكم الفقه والصنعة" إذا علم ذلك، وقيل معناه محكم الفعل، وإحكامه له هو إيقاعه له بحسب قصده وإرادته من غير تفاوتٍ، ومنه قولهم أحكم مراده وما قصد له، وأحكم فلانٌ بناءه إذا فعله محكمًا متقنًا، وهذا في ظاهر اللغة.

وأما وصفه تعالى بأنه تَوَّابٌ، فهو مأخوذٌ من كثرة التوبة التي هي الصفح/ص - 349/ عن الذنوب

والرَّحمة، ومنه قوله تعالى: ﴿ شَرَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾^I.

وأما وصفه تعالى بأنه بصيرٌ، معناه أنه رَءٍ^D، مدركٌ للمدركات، وسائر الموجودات بإدراكٍ يزيد على الصِّفة التي هي العلم، وأنَّ له بصيرًا، لو كانت المدركات موجودةً لكان مدركًا مبصرًا لها به .

وأما وصفه تعالى بأنه واسعٌ، فمعناه مَوْسَعٌ على خلقه في العطاء والإحسان وسعة الرِّحمة.

وأما وصفه تعالى بأنه بديعٌ، فالمراد به الخلق، ومعناه ابتدع الخلق، كما قالوا سَمِيعٌ ومعناه مسمِعٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿ بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾^N، معناه خالقها ومبتدئها، والإبداع معناه إخراج الشيء من العدم إلى الوجود بلا مثال. ووصفه تعالى بأنه سميع فقيل معناه العلم بالمدرك، وطريق إلى العلم بالمدرك، وكذلك البصير لا يغيب عنه شيء.

^I سورة الحجر: الآية [25] .

^Ā سورة التوبة: الآية [118].

^١ وردت في المخطوط "رائي" وستكرر في مواضع أخرى والصحيح (رائٍ)، للقاعدة اللغوية أنَّ كل اسم منقوص تجزئ من "ال" ومن الإضافة وجب تنوينه.

^N سورة البقرة: الآية [117] .

وأما وصفه تعالى بأنه كافٍ، فمعناه يكفي عباده، بمعنى يُغِيثُهُمْ إذا استغاثوا به.

وكذلك التصير ينصر عباده، ومنه قوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾^١.

وأما وصفه تعالى بأنه رؤوفٌ فهو راجعٌ إلى معنى رحيمٍ، وهو مأخوذٌ من الرأفة والرَّحمة .

قال جرير^١ : ترى للمسلمين عليك حقًا ***** كفعل الوالد الرؤوف الرحيم^٢.

وفي معناه الحنان، معناه ذو الرَّحمة، قال تعالى: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا﴾^٣، أي/ص-350/رحمةً.

وأما وصفه تعالى بأنه شاكِرٌ وشكورٌ، فقليل معناه يُجازي عباده على شكرهم له، فيسمّى جزاؤه

للشكر شكرًا، لأنّ جزاء الشيء قد يسمّى باسمه، كما قال: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾^٤.

١ سورة البقرة: الآية [137] .

٢ جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي بن بدر الكلبي اليربوعي التميمي البصري، أبو حذرة من فحول الشعراء، من تميم 28هـ - 110هـ / 648م - 728م. وكانت بينه وبين الفرزدق مهاجاة ونقائض ففاق عليه جرير، توفي باليمامة وعمره نيف وثمانون سنة. ينظر طبقات فحول الشعراء للجمحي (397/2)، وفيات الأعيان (62/11)، وسير أعلام النبلاء (4/590)، والأعلام للزركلي (119/2).

٣ هذا البيت من قصيدة من البحر الوافر يمدح فيها هشام بن عبد الملك مطلعها :

" أَلَمْتُ وَمَا رَفُتُ بِأَنْ تَلُومِي ***** وَقُلْتُ مَقَالَةَ الْخَطْلِ الظُّلُومِ " . يخظر ديوان جرير (412/1)، شرح ديوان جرير (507/1).

٤ سورة مريم: الآية [13] .

٥ سورة الشورى: الآية [40] .

وقيل: لما جاز على القليل من الطاعة بكثير من الثواب سُمِّي شكورًا، ومنه قولهم: دابة شكورٌ إذا كانت تُظهر من السمن فوق ما تُعطي من العلف .

وأما وصفه بأنه واحدٌ فمعناه الذي لا شريك له، القهار يقهر كلَّ جبار .

والأحد والواحد بمعنى واحدٌ، وقيل معناه شيءٌ، وكلُّ شيءٍ واحدٌ، وكلُّ واحدٍ شيءٌ .

فإذا قيل للجملة إنها واحدة، فإنه يُقدَّر فيها حكم الواحد الذي لا ينقسم.

وقيل المراد به نفي التّظير كقولهم فلانٌ واحد زمانه .

وأما وصفه تعالى بأنه غفورٌ، فمعناه أنه لم يفعل بالعصاة من عباده ما يستحقّون بإجرامهم.

وكذلك وصفه بأنه غافرٌ وغفارٌ ومُحِبٌّ ومكفّرٌ للعقاب وحليمٌ، معناه ما ذكرنا.

وقيل أصل الغفر الستر، ولهذا سُمّيت جنة الرأس مغفراً، لأنها تغفر الرأس أي تستره، ولا يجوز وصفه

بالكف عن العقاب، لأنّ ذلك إنما يستعمل فيمن يكف نفسه عمّا تدعوه إليه وتشتهيه، وذلك محال في صفة، ولكن يوصف بالترك. وقيل معنى غفورٍ أن يستر الذنوب على عباده ولا يكشفها .

وأما ص-351/ وصفه تعالى بأنه حليمٌ، أنه لم يفعل المستحقّ من العقاب، أو ما يليق ذلك عنده من

الأفعال التي قد أجرى العادة بأن يفعل عندها الآلام . ولا خلاف أنه حليمٌ [عن] الكفار والعصاة في الدنيا، وإن لم يفعل فيهم ما يضاد عقابه لهم وانتقامه منهم.

وليس يمتنع وصفه بأنه حليمٌ عمن يعاقبه في الآخرة على معنى أنه أحر ما كان له تقديمه من العقاب،

كما يقال ذلك فيه لو تركه جملةً.

١ أثبتت في الأصل "عن الكفار" ، ولكن السياق واللغة تستوجب أن يكون "بالكفار" يقال: حلمت بفلان، لا

وقد قيل لا يجوز وصفه بأنه صبورٌ، كما جاز وصفه بأنه حليمٌ، لأنَّ صبورًا هو الذي يصبر لما يلحقه ويناله من المكاره والمضار المؤلمة، فيصبر لها ولا يجزع عند نزولها، وقد جاء في الحديث ما يدلُّ على جواز وصفه بذلك، فقال: "لا أحد أصبر على أذى يسمعه من الله " ^١.

وأما وصفه بأنه قابضٌ، قيل معناه المضيقُّ على من شاء أن يُضيقَّ عليه في رزقٍ وغيره والمانع له، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْضُطُ﴾ ^١، ويحتمل أن يكون معناه قابض الأرواح، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَبَضْنَاهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا﴾ ^٢.

وأما وصفه بأنه باسطٌ معناه الموسع عطاياه، والباطط هو التوسيع ^٣، ومنه قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ﴾ ^٤.

وأما وصفه تعالى بأنه لا إله إلا هو، فمعناه نفي الإلهية لغيره، وقد قيل في الإله إنه الغالب الذي ليس بمغلوبٍ، والقاهر الذي ليس بمقهورٍ، التآخذ/ ص 352/ الإرادة في جميع مراداته حتى لا يريد شيئاً إلا كان، ولا يكون إلا بإرادته، الذي لا ضدَّ له يغالبه، وهو الذي عناه بقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ ^٥، أي متغالبين ومختلفين، وقيل إنه مأخوذ من التوحيد والتفرد في الأزل، بصفاته التي بان بها،

^١ سبق تخريجه من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه (373/1).

^٢ آسورة البقرة: الآية [245].

^٣ سورة الفرقان: الآية [46].

^٤ كتب في الهامش "في الأصل التوسع".

^٥ سورة الرعد: الآية [26].

^٦ سورة الأنبياء: الآية [22].

وكونه في القدم بصفاته لا مشارك له فيها، من قولهم فلانٌ قد تألّه، إذا كان منفردًا بالعبادة، ومنقطعًا بها عن الخلق، وقيل هو مأخوذ من الاحتجاب.

ومنه قول الشاعر:

لا هت فما عرفت يومًا بخارجةٍ ***** ياليتها خرجت حتى رأيناها ^١.

وقيل معنى إلاه مأخوذٌ من وَلَه العباد إليه في الحوائج والنوازل إليه ^١، ومنه قول النبي ﷺ: "لا توله والدة على ولدها"^٢، أي لا يفرّق بينهما، فتخرج والدة لفرق ولدها، وإذا كان مأخوذًا من هذا كان موصوفًا بأنه إلاه بعد أن لم يوصف بذلك، ومستحقًا له عند وله العباد إليه .

لم أجد في دواوين الشعر، وقد ذكره الثعلبي في تفسيره الكشف والبيان (98/1)، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن (101/17)، من دون عزو لشاعر معين.

١ هكذا في الأصل والظاهر أن تكريرها وهم .

^٢ رواه بلفظ المصنّف "لا يوله...." البيهقي في السنن الكبرى (8/8) من حديث أبي بكر الصديق، ورواه الخطابي في غريب الحديث (117/1) من طريقين الأولى ووافقه عليها أبو نعيم فرواها في معرفة الصحابة (1578/3) عن عتيبة بن عاصم بن سمر بن نقادة عن أبيه عن جده عن نقادة، والثانية عن يعقوب بن محمد الزهري عن عبد العزيز بن مسيح، كما أخرجه ابن عدي في الكامل في الضعفاء عن أنس من طريقين الأوّل (552/2) عن الحجاج بن أرطاة، عن الزهري عنه، والثاني (163/8) عن بقرية عن مبشر بن عبيد، عن قتادة عنه، وقد أورد المتن أبو عبيد القاسم بن سلام في غريب الحديث (65/3) من غير إسنادها في المطبوع، ورواه البخاري في التاريخ الكبير (200/4) عن سمر بن نقادة مرسلاً، وأما حكم الحديث فلا يخالوا أحد أسانيدنا من ضعف كما أشار إلى ذلك ابن الملقن في البدر المنير (518/5، 519)، وابن حجر في التلخيص الحبير (36/3)، وقال ابن عدي عن الطريق الثاني أنّه غير محفوظ (163/8)، بل وسم الشيخ الألباني هذا الطريق بالوضع كما في السلسلة الضعيفة (338/10)، وقد قال أبو حاتم الرازي في حديث نقادة الأسدي كما في كتاب العلل لابنه (270/4) "هذا حديث منكر، وهؤلاء مجهولون"، وذكر ابن الصلاح في شرح مشكل الوسيط (113/4)، أنّه من حديث أبي سعيد وهو غير معروف وفي ثبوته نظر، والذي يظهر للباحث أنّ أحقّها ضعفاً حديث أبي بكر، حيث لم يذكر له ابن الملقن علّة إلاّ عبد الله بن لهيعة، وهو في مرتبة الصدوق عند ابن حجر كما في التقريب (319/1)، فهذا ممّا يرجح أن يتفوّى مع بعض هذه الروايات التي جاءت بلفظه، أو بعض الأحاديث الأخرى التي تشهد لمعناه، ولذا نقل عن ابن الصلاح أنّه قال بثبوته أيضاً -والظاهر أنّه آخر أمره لأنّه لم يعرفه أولاً إلاّ من حديث أبي سعيد- كما في البدر المنير (519/5)،

وأما وصفه تعالى بأنه حيٌّ معناه أنّ له حياة، وهو الذي يصحّ أن يعلم ويقدر، ولا يجوز تفسيره بأنه ليس بميت، لأنّه قد يشترك الحيّ في نفي الموت عنه ما ليس بحيّ، وهو الجمادات ليست بأموات، كما أن الحيّ ليس بميت، وقد وصف الله تعالى نفسه بالحياة فقال: ﴿هُوَ الْحَيُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾^{٦٥}، وقيل معناه الدائم الذي لا يفنى .

والتلخيص الحبير (36/3)، وأما ما جاء يشهد لمعناه دون لفظه فهو ما أخرجه الترمذي في السنن في كتاب أبواب السير، باب في كراهية التفريق بين السبي برقم 1566 (1/1813)، وقال: "حسن غريب"، وأحمد في مسند أبي أيوب الأنصاري (496/38)، والدرامي في السنن في كتاب السير، باب في النهي عن التفريق، بين الوالدة وولدها (3/1611)، والحاكم (2/71) وقال: "صحيح على شرط مسلم" عن أبي أيوب الأنصاري قال: "سمعت رسول الله ﷺ يقول: من فرّق بين والدة وولدها فرّق الله بينه وبين أحبّته يوم القيامة". ثمّ قال الترمذي: "وفي الباب عن علي... والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم"، والله تعالى أعلم.

٦٥ سورة غافر: الآية [65] .

وأما /ص 353/ وصفه بأنه قيوم وقيّام، فيحتمل أن يكون معناه دائم الوجود والبقاء، ويحتمل أن يكون معنى قيوم وقيّام بمصالح خلقه، وما يحتاجون إليه، كما يقال فلان قائم بهذا الأمر أي المدبّر له، ولا يجوز أن يوصف بالقيام الذي هو الانتصاب، وضد القعود والتحرّك في جهةٍ مخصوصةٍ .

وأما وصفه تعالى بأنه عليّ ومتعال، قيل معناه الرفيع فوق كلّ شيء، ولا يعلوه شيءٌ لا على وجه المساحة والمكان، لأنّ ذلك يفضي إلى تحديده، والمحدود يقتضي حدًا له في حدّه، وقيل معناه متعالٍ عن الأدناس والعيوب والدناءة، وقيل استحقاقه لصفات الكمال من العلم الشامل والقدرة الكاملة والإرادة النافذة والمشية الجارية، لا يعجزه شيءٌ.

وأما وصفه تعالى بأنه عظيمٌ ومتعظّمٌ فمعناه كلُّ شيءٍ دونه، وقد يستعمل ذلك فيمن تعظّم شأنه بالقدر والمنزلة، كما يقال عظيم المنزلة لشرفه وعلوّه ونفاذ أمره، وهذه صفاته سبحانه، وقد يكون معناه عظيمًا عن الأدناس والتناقص .

وأما وصفه تعالى بأنه وليٌّ فقيل معناه الناصر، فهو وليّ المؤمنين بمعنى ناصرهم بفعل أنواع اللطف والتوفيق.

وقيل معناه القيام بأمور الخلق المدبّر لها، فعلى هذا هو وليّ جميع الخلق مؤمنهم وكافرهم .

وأما وصفه تعالى بأنه غنيٌّ، فقيل معناه انتفاء الحاجة عنه التي هي ضدّ الغنى، وقيل معناه القادر على كلّ شيءٍ مقدور، التّأفد لإرادته في كلّ مراد، والأوّل أولى، لأنّه قد يقدر على تنفيذ مراد من يكون هو محتاجٌ إليه /ص 354/ غير مستغنٍ عنه.

وأما وصفه تعالى بأنه حميدٌ، قيل معناه المحمود كما يقال قتيل بمعنى مقتول، وحمد الله هو الثناء عليه بصفاته الحسنى، والثناء عليه بنعمه.

وفي معناه مجيد، والمجد الجلالة والعظمة والشرف، وقيل معناه حمده وثناؤه على نفسه بصفاته العلى، وعلى أوليائه من المؤمنين .

وأما وصفه تعالى بأنه واهبٌ ووهَّاب، معناه يهب حقّه، ويترك على عباده ما وجب له، وينعم عليهم، وهذا الغالب في الاستعمال، ويحتمل أن يكون بمعنى الحاكم للعبد بملك الشيء وجعله له، فيكون خبراً بذلك.

وأما وصفه تعالى بأنه سريع، فيحتمل أن يكون معناه أنه لا تعسر عليه الأشياء، ولا يحتاج فيها إلى تكلف، ومنه قوله تعالى: ﴿سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾^أ.

وأما وصفه تعالى بأنه خبيرٌ فقليل إنّه بمعنى عليم، وهو الأظهر في الاستعمال من قولهم: "الله أخبِر بعباده"، أي أعلم بهم، وفلانٌ خبيرٌ بأمرى، وقولهم سألت خبيراً، يعنون سألت عليمًا، وذلك يعود إلى عالم، وقيل المراد به مخبرٌ، فيكون بمعنى خابر، كما يقولون: "فعليلٌ بمعنى فاعل"، فيفيد الخبر منه .

وأما وصفه تعالى بأنه رقيبٌ فقليل معناه هو الحافظ، والحفيظ مثله، وقيل في الحفيظ المحاسب.

وأما وصفه تعالى بأنه حسيبٌ فقليل فيه إنّه محاسبٌ لخلقه، وحسابه لهم على وجهين.

أحدهما : أن يكون بالكلام/ ص - 355/ وتعريفهم قدر أعمالهم.

والثاني: أن تكون المحاسبة لهم نفس الجزاء على قدر أعمالهم بضربٍ من أفعال وأقوال الملائكة،

وقد قال تعالى: ﴿جَزَاءٌ مِّن رَّبِّكَ عَطَاءٌ حِسَابًا﴾^أ يعني جزاءً.

وقد يكون محاسبًا بمعنى محصٍ وعادٍ، وذلك راجع إلى كونه عالما، وفي هذا^د قوله تعالى: ﴿لَقَدْ

أَحْصَيْنَاهُمْ وَعَدَّاهُمْ عَدًّا﴾^أ.

١ سورة البقرة: الآية [202] .

٢ سورة التّبا: الآية [36] .

^د "في" غير واضحة ، وجاء في حاشية المخطوط [قوله : و هذا كذا في الأصل].

وأما وصفه تعالى بأنه شهيد، معناه يشهد كل شيء، لا يغيب عنه، ويشهد أنه الواحد، وأن محمداً ﷺ رسوله، كما قال تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾¹، ولأن معناه عالم، وإن كان في أصل الوضع لإفادة الرؤية للشيء، وقد قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا تَعْمَلُونَ﴾²، وقال: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾³ - معناه يعلم كذبهم،

فكأنه يستر ذنوبهم.

وأما وصفه تعالى بأنه عَفُوٌّ قِيلَ معناه الستر والدرس.

قال لبيد:

عَفَّتِ الدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمُقَامُهَا ***** بِمَنَى تَأْبَدُ عَوْنُهَا فَرَجَائُهَا.

1 سورة مريم: الآية [94].

2 سورة آل عمران: الآية [18].

3 سورة آل عمران: الآية [98].

4 سورة المنافقون: الآية [1].

- جاء في الأصل دونهم و الظاهر أنه خطأ.

٥ لبيد بن ربيعة بن مالك أبو عقيل العامري طال عمره حتى أدرك الإسلام، ووفد على النبي ﷺ، وهو يعد من الصحابة، وعاش عمراً طويلاً قيل مئة وخمسون سنة، ت: 41هـ/661م، أو بعد ذلك بقليل، وهو أحد أصحاب المعلقات. ينظر شرح المعلقات العشر للزوزوني (155/1)، تاريخ الإسلام (436/2)، الإصابة لابن حجر (377/9).

٦ هذا البيت هو مطلع لقصيدة من البحر الكامل، وهي إحدى المعلقات السبع أو العشر المشهورة في الجاهلية والإسلام. ينظر شرح المعلقات العشر للزوزوني (171/1).

معناه درست .

وأما وصفه تعالى بأنه مقيت في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقِينًا﴾^٥ ، فقيل معناه القادر

على كل شيء.

قال الشاعر^٦ :

وذى ضغنٍ كفت النفس عنه **** وكنت على مساءته مقيت^٥ .

أي قادرًا، وقيل معناه الشاهد بمعنى راءٍ وعالم، وقيل معناه القائم بأقوات الخلق والمنشئ لها.

وأما وصفه تعالى بأنه وكيل معناه الحافظ/ ص - 356/ القائم بالأمر، ومنه قوله تعالى: ﴿حَسْبُنَا اللَّهُ

وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾^٦ معناه الكافي، وقيل معناه موكولٌ إليه، لأنَّ فاعيل بمعنى مفعول.

٥ سورة النساء: الآية [85].

٦ قيل البيت لأبي قيس بن رفاع، وقد روي أنه للزبير بن عبد المطلب، عم الرسول ﷺ. ينظر شمس العلوم ودواء كلام العرب لنشوان الحميري (5677/8)، لسان العرب (76/2)، تاج العروس من جواهر القاموس (51/5). وأبو قيس من شعراء يهود من طبقة الربيع بن أبي الحقيق النضري، أدرك الإسلام فأسلم، وكان أعور، وقال بعضهم: هو قيس بن رفاعة الواقفي من بني واقف بن امرئ القيس بن مالك بن الأوس الأنصاري قاله ابن سلام. ينظر الإصابة لابن حجر (102/9).
٥ البيت من قصيدة من البحر الوافر مطلعها: "إذا ذكرت أمامته فرط حولي **** ولو بعدت محلته غريث". ينظر طبقات فحول الشعراء (288/1، 289).

٦ سورة آل عمران: الآية [173].

وأما وصفه تعالى بأنه فاطر فهو الخالق المبتدي، كقوله: ﴿فَطَرَكُمُ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾^١، ومنه قولهم: "أنا فاطر هذه البئر"، أي ابتداء حفرها، وقال ابن عباس "كنت لا أدري ما فاطر حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر، فقال أحدهما: أنا فطرتها أنا ابتدأتها"^٢.

وقال الأصمعي عن أبي عمرو: "الفاطر هو المبتدئ بالشيء"^٣.

وأما وصفه بأنه قادر معناه أن له قدرة، كما قلنا في وصفه بأنه حي معناه أن له حياة، ولا يجوز أن يقال: "إن معناه أنه على حال يصح منه الفعل"، لأنه لم يزل قادراً، ولا يجوز أن يقال: "لم يزل يصح كونه قادراً"، لأن ذلك يخرج الفعل عن كونه فعلاً ومقدوراً، وفي معنى ذلك وصفه تعالى بأنه قدير، لأنه من ألفاظ المبالغة مثل قولنا حكيم وقدير وعليم.

وأما وصفه تعالى بأنه لطيف فمعناه مُلطف بعباده بفعل التوفيق، وقد يراد باللطيف أنه العالم الخبير بسرائر خلقه والخفي من ضمائرهم، وكذلك يقال في الدعاء: "يا لطيف، يا خبير"^٤، يصف علمه بما دق وخفي، ولا يجوز أن يراد به نفي القدر، والخبير يتعالى عن ذلك.

١ سورة الإسراء: الآية [51].

٢ أخرجه جمع من العلماء منهم أبو عبيد القاسم بن سلام في فضائل القرآن (1/345)، والطبري في تفسيره (9/175)، وابن الأنباري في إيضاح الوقف والابتداء (1/71)، والبيهقي في شعب الإيمان (3/212)، وابن كثير في تفسيره (1/43)، وفي فضائل القرآن (1/125)، وقال: "إسناد جيد"، وحسنه الشيخ يوسف الجديع في المقدمات الأساسية في علوم القرآن (1/310).

٣ لم أعثر على قول أبي عمرو البصري في الدواوين التي طالتها يدي من كتب اللغة والتفسير وغريب القرآن والسنة، ولكن معناه مشهور في كتب الغريب ككتاب غريب الحديث لابن قتيبة (1/350).

٤ ليس مقصود المصنف من الدعاء هنا الدعاء المأثور عن النبي ﷺ، لأنني لم أجد في كتب السنة دعاءً مأثورًا عن

النبي ﷺ بهذا السياق، والله تعالى أعلم.

وأما وصفه تعالى بأنه محيٍ ومميتٌ، معناها المتفرد بهذه الصفة/ ص 357-، وفي ذلك مدحة له، لأنه لا يقدر على فعل ذلك في الذوات سواه.

وأما وصفه تعالى بأنه: ﴿نِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾^١ فهو خارج مخرج المدح، وأنه أكرم مولى وأعز ناصرًا.

وأما وصفه تعالى بأنه حفيظ وحافظ، فقليل معناه عليم وعالم، وهو المراد بقوله تعالى: ﴿إِنِّي حَفِيظٌ

عَلِيمٌ﴾^٢، وقيل بمعنى مانع الآفات، ومنه قولهم فلان يحفظ داره أي يمنع عنها، ومنه قولهم يا حافظ السموات

والأراضين أي مانع من عدمها وتغيّرها، ومنه قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^٣.

وأما وصفه تعالى بأنه قريب، فمعناه غير ممتنع على من سأله ودعاه وتقرّب إليه، ومنه قوله تعالى:

﴿قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾^٤.

ويحتمل أن يكون معناه يسمع السرّ والجهر، فيرجع إلى معنى العلم.

وأما وصفه بأنه مجيد، فمعناه الرفيع الكريم، يقال: "مجّد فهو ماجد"، والمجد هو الجلالة والعظمة

والشرف.

١ سورة الأنفال : الآية [40] .

٢ سورة يوسف: الآية [55] .

٣ سورة الحجر: الآية [9] .

٤ سورة البقرة: الآية [186] .

وأما وصفه تعالى بأنه قوي، فمعناه القدرة على الفعل والتّمكن منه، وقد يوصف الجبل والتّحفة والأرض والخشبة بالقوّة، ومعناه صلابة ذلك، وقد قال تعالى: ﴿ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾^أ، وقال تعالى: ﴿أُولَئِكَ يَرَوْنَ آيَةَ اللَّهِ الَّتِي الَّتِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾^إ.

وأما وصفه تعالى بأنه مجيب، معناه المجيب لما سُئِلَ ورُغِبَ إليه، وفي هذا مدحة له، وأنه متعطف متكرّم على خلقه، ومنه قوله تعالى: ﴿أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ / ص 358 / إِذَا دَعَانِ﴾^د.

وأما وصفه تعالى بأنه ودود، فقيل يحتمل أن يكون بمعنى محبّ للمؤمنين، ومحبتّه لهم إرادته لمصالحهم وإكرامهم، وقيل معناه محبوب مودود عندهم، وترجع محبتهم له إلى إنعامه، وكرمه إلى^ن أفعاله، لأنه إنّما يصير مودودًا بمودّة يفعلها في خلقه .

وأما وصفه تعالى بأنه فعّال، معناه الموجد للأفعال الكثيرة من جهته، من غير تكلف ولا مشقّة، ومثله وهّاب.

وأما وصفه تعالى بأنه كبير ومتكبرّ، فالمراد به متعالٍ عن شبه الخلق، ولحوق النّقائص والآفات بذاته، وكذلك وصفه بأنه عظيم وجليل ورفيع ومتعال وماجد ومجيد .

أ سورة الذرايات: الآية [58].

إ سورة فصلت: الآية [15].

د سورة البقرة: الآية [186].

٣ هكذا ثبتت في الأصل، ولذا أثبت الرفع في "كرمه"، ويبقى الإشكال في سياقه، ولعلّ الصواب "في"، لأنّ الكرم في أفعاله، لا إليها، والله تعالى أعلم.

وأما وصفه بأنه مَنَّان، فمعناه كثرة إنعامه وإحسانه، وسعة جوده وعطائه، وذلك من ألفاظ المبالغة،

وهذه الصفة في حَقِّنا معناه كثرة الذكر والاعتداد بعطائه، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تُبْطِلُوا صِدْقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾^أ، والمراد به كثرة ذكرها والاعتداد بها.

وأما وصفه تعالى بأنه خلاق وخالق، فمعناه الاختراع والإبداع والإيجاد للأشياء بعد أن لم تكن، وهو المراد بقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾^ب.

وقول الأئمة "لا خالق إلا الله" يعني لا مُحدث ولا مُخترع سواه، وقيل معناه مُقدِّر الأشياء على مقاديرها، لأنَّ الخلق في اللُّغة التَّقدير .

قال الشاعر^د :

ولأنت تفري ما خلقت ***** وبعض القوم يخلق ثم لا يفري^ن .

أُسورة البقرة: الآية [264] .

أُسورة الرعد: الآية [16] .

د هو زُهَيْرُ بن أبي سلمى، واسم أبي سلمى ربيعة بن رياح بن قرط بن الحارث المزي، من مُصنِّرات: 13 ق. هـ / 609 م. قيل: كان ينظم القصيدة في شهر، وينقحها ويهدبها في سنة، فكانت قصائده تسمى (الحوليات)، أشهر شعره معلقته التي مطلعها: "أمن أم أوفى دمنةً لم تكلم"، ويقال: إنَّ أبياته في آخرها تشبه كلام الأنبياء. ينظر طبقات فحول الشعراء (51/1)، الأعلام للزركلي (52/3).

ب بيت من قصيدة من البحر الكامل يمدح بها هَرَمُ بن سنان ومطلعها " لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجرِ.....أقويَنَ من حِجَجٍ وَمِنَ شَهْرٍ". ينظر شرح شعر زهير بن أبي سلمى (91/1 إلى 97)، صنعة أبي العباس ثعلب، مختصر كتاب صنفوه الأدب ونخبة ديوان العرب لأبي العباس أحمد الجراوي التادلي (137/1).

/ ص 359- / وأما وصفه تعالى بأنه باعث، فمعناه يبعث الخلائق يوم القيامة، ولهذا يسمى يوم القيامة يوم البعث، لأنّ الخلائق يبعثون فيه، أي ينادون فيه من قبورهم، والباعث هو المنهض والمحرّك، وأصل البعث التّحرك.

وأما وصفه تعالى بأنه وارث، فمعناه يبقى بعد فناء خلقه، لأنّه موجود، لم يزل ولا يزال. والوارث مشتق من الإرث، وإرث كلّ شيء بقيته، ويقال للميراث إرث، لأنّه بقيّة من سلف على من خلف.

وأما وصفه بأنه كريم والأكرم واحد، ومعناه إثبات كمال الصّفات الواجبة له من كونه حيّاً موجوداً على جميع الصّفات النّافية للتّقائص.

وقيل معناه مُكرم متفضّل مُنعم بما لا يُستحقّ عليه من الأفضال، كما يقول سميع معناه مُسمع، وبديع بمعنى مُبدع، كذلك قولنا كريم بمعنى مُكرم .

وأما وصفه بأنه مُبين، فهو المظهر لإباناته ودلائله الدّالة على وحدانيته، وهو المظهر لأحكام الدّين وشرائعه، يقال بيّنته وأبنته إبانة وتبييناً وتبياناً.

وأما وصفه تعالى بأنه نور فقيل معناه منور السّموات والأرض بالنّيرين، أو منور قلوب أهل السّموات والأرض بالهدى والتّوفيق، لأنّه لا يجوز أن يكون جسماً مضيئاً ولا شعاعاً مضيئاً كبعض الأجسام، فكان معناه ما ذكرنا. وقد ذكر أبو بكر عبد العزيز في كتاب التّفسير عن ابن عباس / ص 360- / في قوله: ﴿نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾¹ يقول: "الله سبحانه هادي أهل السّموات وأهل الأرض"¹.

١ سورة النور: الآية [35].

¹ أخرجه الطبري (295/17)، وابن أبي حاتم (2593/8)، والبيهقي في الأسماء والصّفات (201/1). وذكره السيوطي في الدر المنثور (60/11) وعزاه لابن المنذر. قال الإمام ابن القيم في كتابه اجتماع الجيوش الإسلامية (44/2)، (45): "وقد فسّر قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥] بكونه منور السّموات والأرض، وهادي أهل

وقيل هو نور لا كالأنوار، ليس بذئ شعاع ولا جسم مضيء على ظاهر القرآن، وهو أشبه بكلام أحمد فيما خرجه في الرد على الجهمية^١ لأنه قال: "قلنا للجهمية: الله نور، فقالوا هو نور كَلِّه، فقلنا لهم قال الله: ﴿وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾^١، فقد أخبر جل ثناؤه أن له نورًا، وقلنا لهم: لما زعمتم أن الله في كل مكان وهو نور، فلما لا يضيء البيت المظلم من النور الذي هو فيه، إذ زعمتم أن الله في كل مكان".

وظاهر هذا الكلام من أحمد أنه أثبت له هذه الصفة.

وأما وصفه تعالى بأنه هادي معناه فاعل في غيره ما يصير به مهتديًا، وكذلك وصفه بأنه مضلّ وموفق وناصر وخاذل معناه فاعل في غيره ما يُضِلُّ به ويُوقِّق به وينتصر به و ينخذل به .

وأما وصفه بأنه فتّاح معناه يفتح على الخلق أرزاقهم ويُفَرِّج عنهم مضايقتهم وشدائدهم قال تعالى: ﴿

مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ﴾، وقيل فتّاح بمعنى حاكم فاصل بين الخصوم يوم القيامة.

وأما وصفه تعالى بأنه قابل، معناه متعطف على خلقه بقبول التوبة والتجاوز عنهم ويتكرم عليهم،

وفي ذلك مدحة له.

السّموات والأرض، فبنوره اهتدى أهل السّموات والأرض، وهذا إنّما هو فعله، وإلا فالنور الذي هو من أوصافه قائم منه، ومنه اشتق له اسم النور، الذي هو أحد أسمائه الحسنی، والنور يضاف إليه سبحانه على أحد وجهين: إضافة صفة إلى موصوفها، وإضافة مفعول إلى فاعله...".

^١ ينظر الرد على الجهمية والزنادقة لأحمد بن حنبل (171/1).

^١ سورة الزمر: الآية [69].

Ⓓ سورة فاطر: الآية [2].

وأما وصفه تعالى بأنه شديد، معناه قادر، لأنهم يقولون رجل شديد إذا كان قويًا، وقد تستعمل الشدة بمعنى الصلابة فيقولون حجر شديد / ص 361/ وخشب شديد يعنون الصلابة، وذلك يستحيل وصفه به سبحانه .

وأما وصفه تعالى بأنه ذو الطول، معناه الفضل، ومنه قولهم لفلان على فلان طول أي تفضّل .

وأما وصفه بأنه رزّاق معناه المعطي للرزق، والرزق حقيقته الغذاء والتربية، وقد قال تعالى: ﴿ وَمَا مِنْ

دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا ﴾^أ.

وأما وصفه تعالى بأنه ذو القوّة، وبأنه القويّ، معناه القادر، وتكون قوّة بمعنى قدرته، وقيل معناه يُقويّ عباده أي يؤتيهم قواهم.

وأما وصفه تعالى بأنه متين، فقيل المراد به تأكيد الوصف بالقوّة، والعرب تقول للشيء القويّ إنّه متين، ويقولون هذا الشيء أمتن من هذا، يعني أنه أصلب منه.

وأما وصفه بأنه بارّ والبرّ معناه الرّحمة والرّزق لعباده، ومنه قوله: ﴿ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ ﴾^أ.

وأما وصفه تعالى بأنه مقتدر وقادر وقدير معناه لا يُعجزه شيء، وقيل هو المتمكّن من الفعل.

وأما وصفه تعالى بأنه باقي معناه الدائم، ولهذا يقال نعيم [باقي] وعذاب [باقي]^D معناه دائم، وكذلك يقال مرضٌ دائمٌ ونعمةٌ باقيةٌ على الأعقاب إذا كانت دائمة.

^أسورة هود: الآية [6] .

^دسورة طور: الآية [28].

^د وردت كلمة "باقي" في الموضعين بالياء، وهو خلاف المتعاهد عليه عند النحاة في أنّ كل اسم منقوص إذا تجرّد من "ال" ومن الإضافة يجب تنوينه.

وأما وصفه بأنه ذو الجلال ^I والإكرام معناه أنه أهل أن يُجَلَّ ويُكْرَم ويُعْظَم، كما قال: ﴿هُوَ أَهْلُ النَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ﴾ . معناه أهل أن يتقى ويغفر/ ص 362/ .

وأما وصفه تعالى بأنه حق، فيحتمل أن يكون بمعنى محقق ومحقق، فيكون بمعنى صادق ومخبر بالحق، فيرجع ذلك إلى أخباره وكلامه، ويحتمل أن يكون بمعنى أنه ثابت موجود غير معدوم،

ومنه قول النبي: "السَّحَرُ حَقٌّ" ^D، و"العين حقٌّ" ^N، يراد بذلك أنه ثابت كائن، وإن كان باطلاً، وقيل

معناه النهاية في الصفة، وأنه نهاية في الآمال والثناء، ومنه قوله: ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنْتَهَىٰ﴾ ^O، وقوله: ﴿

أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ .

^I جاء في حاشية المخطوط "في الأصل ذا الجلال" .

آسورة المدثر: الآية [56] .

^D لم أعر عليه في دواوين السنة، وما أظنّه حديثاً، بل هو كلام مأثور عن علماء أهل السنة، قال أبو عبد الله القرطبي في تفسيره (46/2): "ذهب أهل السنة إلى أنّ السَّحَرُ ثابت وله حقيقة"، ونقل عنه ابن كثير في تفسيره (372/1) أنّه قال: "وعندنا أنّ السَّحَرُ حق، وله حقيقة يخلق الله عنده ما يشاء"، وقد نقل إسحاق بن منصور المروزي المعروف بالكوسج في مسائل أحمد وإسحاق بن راهويه (4868، 4867/9) أنّه سأل أحمد وإسحاق فقال: "قلت: السَّحَرُ حق؟ قال: بلى، أليس النبي ﷺ قد سُحِرَ، قال إسحاق: كما قال". ولو كان هذا اللفظ حديثاً لما احتاج أحمد أن يجتج له بكون النبي سحر، والله أعلم.

^N هذا المتن جاء في حديث متفق عليه، رواه البخاري في كتاب الطب، باب: العين حق، برقم 5740 (490/1)، ومسلم في كتاب السلام، باب الطب والمرض والرقى، برقم 5701 (1066/1) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

^O سورة النجم: الآية [42] .

^O سورة الأنفال: الآية [4] .

وأما وصفه بأنه ظاهر معناه الظاهر على الأمور والغالب عليها والقاهر لها، مأخوذ من قولهم ظهر فلان على فلان إذا قهره بالحجة، وقيل معناه مظهرٌ للدلالات على وجوده، وإقامة البراهين على ما يستحقه من صفاته .

وأما وصفه بأنه باطنٌ، معناه العالم بما بطن وخفي، وقيل المحتجب عن خلقه بما منعهم به من رؤيته.

وأما وصفه بأنه قدّوس، فمعناه التزاهة والطهارة، ومنه قيل للأرض "المقدّسة"، المراد به المطهّرة بالتنزيل، ومنه حظيرة القدس، قيل هي الجنة، لأنّها موضع الطهارة من الأدناس التي تكون في الدّنيا من الغائط والبول وأشباه ذلك. قال رؤبة بن العجاج^أ :

دعوت ربّ العزّة القدّوسا **** دعاء من لا يقرع الناقدوسا^أ .

وأما وصفه بالسّلام فالسّلام اسم من أسمائه، قال أحمد في رواية/ ص 363/ أبي داود، وقد سأله "بمّ بالقوم وهم يتقاذفون، أسلم عليهم؟"، فقال: هؤلاء قومٌ سفهاء، والسّلام اسمٌ من أسماء الله جلّ وعزّ، وقال له: أسلم على المختث؟، فقال لا أدري؟ السّلام اسمٌ من أسماء الله^د .

فقد نصّ على أنّه من أسمائه، وقيل معناه راجعٌ إلى السّلامة ممّا يلحق الخلق من العيب والنقص والفناء والموت، وقيل معناه هو الذي يسلم عليه أولياؤه بأن ينجيهم من عذابه ويوصلهم إلى ثوابه .

^أ هو رؤبة بن العجاج التميمي البصري بضم أوله وسكون الواو بعدها موحدة، الراجز المشهور التميمي ثمّ السعدي، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسي، ولما مات رؤبة قال الخليل: دفنا الشعر واللّغة والفصاحة وكان رأساً في اللّغة، وأما في الحديث فكان فيه لين مات بالبادية سنة 145 هـ/ 762 م، طبقات فحول الشعراء للحمحي (761/2)، الشعر والشعراء لابن قتيبة (578/2)، ينظر سير أعلام النبلاء (162/6)، و تهذيب التهذيب (290/3)، هذا البيت هو مطلع لقصيدة طويلة من البحر الرجز يمدح فيها أبان بن الوليد البجلي عدد أبياتها 159 بيت . ينظر ديوان رؤبة بن العجاج ضمن مجموع أشعار العرب (68/1).

^د ينظر مسائل الإمام أحمد من رواية أبي داود السجستاني (372/1) .

وأما وصفه بالمؤمن فمعناه مصدق ما وعده ومحققه، أو قابل إيمانه، لأن الإيمان في اللغة هو التصديق، وقد يكون المؤمن من الأمان أي لا يأمن إلا ما أمته، وقيل معناه مصدق لنفسه ورسوله بقوله ووصفه لنفسه بأنه صادق، وذلك يرجع إلى كلامه .

وأما وصفه تعالى بأنه المهيم فمعناه شاهد على الخلق، لأن المهيم هو الشاهد على الشيء، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ ﴾^١، أي شاهد عليه.

فإن أريد بشهادته رؤيته لأفعالهم ففيه بعد، لأن المشاهدة لا توصف بأنها شهادة، وإن أريد بالشهادة الإخبار عما كان ووقع من الأفعال والأمر المشهود بها كان بمعنى الخبر.

وقيل معناه أميناً عليهم، وقيل معناه رقيباً حافظاً .

وأما وصفه تعالى بالعزير فليل معناه قادرٌ وممتنع/ ص-364، وقد يكون بمعنى أنه غالب في صفاته، وقد يكون بمعنى أنه يعز عن شبه الخلق، ويعز عن كون ما يكرهه في سلطانه، ويعز عن النقائص والآفات، وإذا قيل: جبل عزيز فإتما يراد به العالي الممتنع بعلوه.

وأما وصفه تعالى بالجبار، فليل: معناه متجبر ومتكبر، وعظيم، وقيل يحتمل الإخبار للمخلوق على ما أراد منه، وإجاءه إليه، وإكراهه عليه، وهذا بعيد، لأن الجبار غير الإخبار .

وقد أنكر أحمد القول بأن الله أجبر العباد على الطاعات^٢، وقيل الجبار مأخوذ من الجبر، والجبر هو الإصلاح لأمر نفسه أو أمر غيره، وهذه صفة سبحانه.

^١ سورة المائدة: الآية [48] .

^٢ قال الخلال في كتاب السنة (550/3): "أخبرنا أبو بكر المروزي قال: قلت لأبي عبد الله رجل يقول: إن الله جبر العباد، فقال هكذا: لا تقول، وأنكر هذا، وقال: يضل من يشاء ويهدي من يشاء".

وأما وصفه سبحانه بأنه متكبر، معناه عن النقائص التي تعود بخلقه، وعن التشبه والمقايسة بهم، وقيل معناه ملك هـ.

أما وصفه تعالى بأنه باري، فمعناه الخالق، يقال: برأ الله الخلق يبرؤهم، والبرية الخلق.

ومثله في الذاري وهو الخالق، يقال ذرى الله الخلق، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا

مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ﴾^أ، أي خلقن، والذرية منه بأنها خلق لله، وقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي ذَرَأَكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾^ب.

وأما وصفه تعالى بأنه مُصَوِّر، فمعناه خالق، ومنه قوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾^ج،

والمراد به أحسن المصورين تصويرًا أو تقديرًا.

وليس المراد به أحسن المحدثين إحداثًا وإيجادًا، لأنَّ الحدوث والوجود في كل حادث موجود على صفة

واحدة غير مختلفة وأحسن/ ص 365/ حرف مبالغة، وإنما يدخل ذلك فيما اختلفت صفته وتفاضلت

وتزايدت، وذلك محال في صفة الحدوث والوجود .

وأما وصفه تعالى بأنه مبدئ، فمعناه الخلق، وتقديره مبدئ خلق الأشياء ومخترعها .

وأما وصفه بأنه معيد، فمعناه معيد الأشياء بعد عدمها، ومنه قوله تعالى: ﴿إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ

الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن تَرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾^د.

^أ سورة الأعراف : الآية [179] .

^ب سورة المؤمنون : الآية [79] .

^ج سورة المؤمنون : الآية [14] .

^د سورة الحج : الآية [5] .

وأما وصفه تعالى بأنه صمدٌ، فالمراد به السيد، ومنه قولهم: "أنت السيد للصمد" ويقال: "إنه صمد" بمعنى أنه مصمود إليه في النوازل والحوائج، فيكون صمدًا في اللجأ إليه، بمعنى مصمودٌ إليه.

وقيل معنى الصمد أنه ليس بذئ جوفٍ يطعم .

وأما وصفه تعالى بأنه أول معناه لم يكن قبله شيءٌ من خلقه، وأنه كان قبل كل شيءٍ من خلقه .

والآخر معناه لا يبقى غيره، وأنه لا نهاية له ولا غاية، وأنه بعد كل شيء .

وللجهمية سؤالٌ على هذا، وأنه لما كان معناه بعد كل شيءٍ دلَّ على فناء النار والجنة، لأنه لا يكون معه شيءٌ موجودٌ، وهذا لا يصحُّ لأنَّ معنى وصفه بالآخر أنه الباقي الدائم الوجود.

وأما وصفه تعالى بأنه مجيبٌ، معناه دعوة الداعي إذا دعاه.

وأما وصفه تعالى بأنه قاهرٌ، فمعناه الغالب لجميع الأشياء عن مرادها، وقد يكون بمعنى قادر وقدير، وفي معناه غالب وغلاب يرجع إلى معنى قاهر وقادر .

وأما وصفه تعالى بأنه فاصل فمعناه يحكم ويقضي / ص - 366/ بين عباده ما كانوا فيه يختلفون، لأنه عالمٌ بسرهم وجهرهم.

وأما وصفه تعالى بأنه فائق، قيل معناه مُفائق، وقيل معناه خالق الفلق، وهو دركٌ في جهنم، قال

تعالى: ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ ﴾^أ، وقال تعالى: ﴿ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ ﴾^ب وقال: ﴿ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى ﴾^ج.

وأما وصفه تعالى بأنه رفيع، معناه الرفيع فوق كل شيءٍ، وقيل معناه الرفيع عن الأدناس والعيوب.

١ سورة الفلق: الآية [1] .

٢ سورة الأنعام : الآية [96] .

٣ سورة الأنعام : الآية [95] .

وأما وصفه تعالى بأنه ماجد ومجيد، معناه أهل الثناء والشرف، والمجد اسم يقع على صفة يثني بها هو..

وأما وصفه تعالى بأنه جوادٌ، معناه مأخوذ من كثرة الجود الذي هو العطاء والإفضال والإحسان.

وقيل معناه القادر على فعل الجود وبذل الإنعام، لا يصعب عليه العطاء، لهذا يقال فلانٌ جواد، وإن

لم يكن ذا مالٍ، إذا كان سمحا لا يتعاضمه العطاء إذا قدر عليه هو.

وأما وصفه تعالى بأنه مدبرٌ معناه مدبرٌ لأفعاله، ومعنى تديرها إحكامها وتقديرها، ولا يجوز أن تكون

هي الإرادة، لأنه يفضي إلى أن يكون مريداً في القدم فعلاً قبل وجوده .

وأما وصفه تعالى بأنه أحكم الحاكمين، فمعناه الذي إذا حكم نفذ حكمه، وإذا قضى لزم قضاؤه

ووجبت حُجَّتُه.

وقيل الحكم بمعنى الخبر، فيرجع إلى الكلام، وكلامه صفة ذاته قديمة، وقيل الحكم هو المنع، ومعناه

مانع الخصوم عن الظلم، ومنه حكمة اللّجّام، وهي ما أحاط/ ص-367/ بالحنكين، وهي المانعة له،

و"أحكم" مبالغة في الصّفة، لأنه عالم بمواقع الأفعال.

وفي معناه وصفه بأنه قاضٍ ويقضي بالحقّ وقضى، وقد قال تعالى: ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي

الْكِتَابِ ﴾^أ، أي أعلمناهم وأخبرناهم .

وقد يكون بمعنى الأمر، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾^ب أي أمر، وكذلك

قوله: ﴿ وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ ﴾^ج أي يحكم ويأمر بالحقّ.

^أ سورة الإسراء : الآية [4] .

^ب سورة الإسراء: الآية [23] .

^ج سورة غافر : الآية [20] .

[فصل: ما يجوز أن يسمّى أو يوصف الله به]

قال أحمد - رحمة الله عليه - في رواية أبي بكر المروزي: "نحن نصف الله تعالى كما وصف نفسه، وبما وصفه رسوله، ولا نتعدى القرآن والحديث كما قال" ^١.

فظاهر كلام أحمد أن لا يسمّى الله سبحانه ويوصف إلا بما سمّى به نفسه، أو سمّاه رسوله، أو اتفق المسلمون عليه. لأننا قد وجدنا أنّ السّمع قد ورد بإطلاق أسماء وصفات يُحِيل العقل معانيها في اللّغة، نحو تسميته نورًا بقوله: ﴿اللَّهُ نُورٌ﴾ ^١، ووصفه نفسه بأنه مؤدّي بقوله: ﴿يُؤدُّونَ اللَّهُ﴾ ^٢، وبأنه محاربٌ بقوله: ﴿إِنَّمَا جَزَأُ أُولَ الَّذِينَ يَحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ ^٣، وقوله: ﴿فَأَذِنُوا يَحْرِبِ مِنَ اللَّهِ﴾ ^٤، وساحر بقوله: ﴿سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ﴾ ^٥، وماكر ﴿وَمَكَرَ اللَّهُ﴾ ^٦.

^١ لم أعر على هذا القول تامًا ومجموعًا بتمامه في الكتب التي نقلت مسائل الإمام أحمد، ولا في غيره من الكتب التي نالتها يدي، ولكني وجدت أجزاءه وأبعاضه ثابتة في عدّة روايات عن أحمد ممّا يشير إلى صحّة هذا المعنى بتمامه عن أحمد، منها ما نقله ابن تيمية في درء التعارض (32/2) حيث قال: "وقال محمد بن مخلد قال أحمد: "نحن نصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله"، ومنها ما نقله ابن بطّة في الإبانة (326/3) عن حنبل قال: "سمعت أبا عبد الله يقول: "نعبد الله بصفاته كما وصف به نفسه، قد أجمل الصّفة لنفسه، ولا نتعدى القرآن والحديث".

^١ سورة النور : الآية [35] .

^٢ سورة الأحزاب : الآية [57] .

^٣ سورة المائدة : الآية [33] .

^٤ سورة البقرة : الآية [279] .

^٥ سورة التوبة : الآية [79] .

^٦ سورة آل عمران : الآية [54] .

ووكيل ﴿حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾^١، ومستهزئ بقوله: ﴿سْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾^١، وكاتبًا بقوله: ﴿

وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ﴾^٢، ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ﴾^٣،

وباني بقوله: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾^٤، ولطيف بقوله: ﴿وَهُوَ اللَّطِيفُ﴾^٥، ورحيم بقوله: ﴿الرَّحْمَنِ

الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^٦، وحكيم وعزيز/ ص 368/ بقوله: ﴿[الْعَزِيزُ] الْحَكِيمُ﴾^٧، وسخي^٨.

١ سورة آل عمران: الآية [173].

٢ سورة البقرة: الآية [15].

٣ سورة الأنبياء: الآية [105].

٤ سورة الأعراف: الآية [145].

٥ سورة الذاريات: الآية [47].

٦ سورة الأنعام: الآية [103].

٧ سورة الفاتحة: الآية [3].

كلمة "العزير" لم تثبت في الأصل، ولكن سياق الكلام يوجب إثباتها في الآية حتى تكون دليلاً على الاسم.

٨ سورة البقرة: الآية [129].

٩ الظاهر أنّ المؤلف أقحمه هنا من باب القياس على جواد وإلا فلم يرد به اسم ولا فعل ولا مصدر في

الكتاب أو في السنّة الصحيحة، وورد في إثباته حديث رواه ابن عديّ في الكامل في ضعفاء الرجال (510/6) من طريق

محمد بن الفضل الهمداني، ثنا أحمد بن بديل، ثنا حسين بن علي الجعفي، ثنا ابن أبي رواد، عن سالم، عن أبيه ابن عمر قال

قال رسول الله ﷺ: "إنّ الله جميل يحب الجمال، سخي يحب السخاء، نظيف يحب النّظافة فامسحوا أفئيتكم ثمّ قال: "وفي

بعض رواياته [أي ابن أبي رواد] ما لا يُتَابَعُ عَلَيْهِ"، وإسناده ضعيف، ضعفه المناوي في التيسير بشرح الجامع الصغير (250/1)

لضعف عبد العزيز بن أبي رواد لأنّ ابن عديّ أعلن الحديث به، وإن كان بعضهم حسن حديثه، وكذا لضعف أحمد بن بديل

اليامي الذي فيه لين. ينظر الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (305/1) (510/6)، وميزان الاعتدال

ومنعت الأمة من تسميته بأشياء لا يُحِيلها العقل نحو تسميته فقيهاً، وعاملاً، وفاضلاً، وعتيقاً، وفطنًا، وفهماً، ومتحققاً، وذكيًا، وموقراً، ومتيقناً، وطبيباً .

(84/1)، (628/2)، الكاشف للذهبي (190/1). كما ضعّف الحديث الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (1189/14).

ولأجل هذا كله أنكر بعض العلماء دخول هذا الاسم في الأسماء الحسنى لعدم وروده في الأخبار أو الأحاديث الصحيحة بذلك. ينظر شأن الدعاء للخطابي (111/1)، تفسير الخازن (276/2)، تفسير البغوي (307/3)، بدائع الفوائد لابن القيم (168/1)، المجلّي في شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى (119/1).

فأما القسم الأول:

فإنه تستحيل معانيه عليه، وإن كان الشرع ورد بإطلاقه، لأنّ النور إما أن يكون جسمًا مضيئًا، أو شعاعًا وضيئًا لبعض الأجسام، وذلك يستحيل عليه، فكان معناه عند بعضهم منور السموات والأرض، ومنور قلوب عباده الذين في السموات والأرض على ما تقدّم بيانه.

وكذلك قوله: ﴿يُؤْذُونَ اللَّهَ﴾ ^١، و﴿سَخَّرَ اللَّهُ مِنْهُمْ﴾ ^٢، و﴿وَمَكَرَ اللَّهُ﴾ ^٣، و﴿يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ ^٤

﴿بِهِمْ﴾ ^٥، كل ذلك ليس من أسمائه، وإمّا ورد على طريق الجزاء على مكرهم واستهزائهم بالمؤمنين، وكذلك

قوله: ﴿وَالسَّمَاءَ بَيْنَهُمَا يَأْتِيهِنَّ﴾ ^٦، وقوله: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ﴾ ^٧، لأنه يمتنع إطلاق وصفه بأنه باني بأنه باني وكاتب، وإن كان ذلك مطلقًا في القرآن، ولهذا لم يصفه النبي ﷺ بذلك في الأسماء التي وصفه بها.

^١ سورة الأحزاب : الآية [57].

^٢ سورة التوبة : الآية [79].

^٣ سورة آل عمران : الآية [54].

^٤ سورة البقرة : الآية [15].

^٥ سورة الذاريات : الآية [47].

^٦ سورة الأعراف : الآية [145].

وكذلك يستحيل وصفه بالوكيل واللطيف والحكيم والعزیز والرحيم، وإن كانت هذه من جملة أسمائه التي ذكرها النبي ﷺ، لأنّ الوكيل هو المستناب المتصرف بتصريف الغير^أ، والله يتعالى عن ذلك، واللطيف في أصل الوضع^ب يفيد التصغير والتحقير، والحكيم مأخوذاً من حكمة اللّحام، لكونها مانعةً من سير البهيمة / ص 369/ إلا على قدر قصد الرّكب، والعزیز هو الصلب، ومنه قولهم "أرض عزاز وعزيزة"^د يعنون صلابة، والسخاوة هي الرّخاوة، ومنه قولهم أرضٌ سخية^ن، يعنون رخوة، والرحيم مأخوذاً من الرّحمة وهي الرّقة والهواة، وذلك ممتنعٌ عليه سبحانه، لكن الشّرع قد ورد بإطلاق ذلك عليه^و.

أ قال أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء: الوكيل الكافي، كما قال ﷺ: ﴿أَلَا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكَيْلًا﴾ [الإسراء: 2] معناه: ألا تتخذوا من دوني كافيًا. وقال آخرون: الوكيل: الربّ، فالعنى عندهم: "حسبنا الله ونعم الرب"، وقالوا: معنى قوله ﷺ: ﴿أَلَا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكَيْلًا﴾ [الإسراء: 2]. ألا تتخذوا من دوني ربًا. وقال آخرون: الوكيل: الكفيل والمعنى عندهم حسبنا الله ونعم الكفيل بأرزاقنا. ينظر الزاهر في معاني كلمات النّاس لابن الأنباري (7/1)، تهذيب اللّغة لأبي منصور الأزهري الهروي، ت: 370 هـ (202/10)، تفسير غريب ما في الصّحاحين لأبي عبد الله بن أبي نصر الحنّدي ت: 488 هـ (338/1).

أ لا بدّ من التنبيه إلى أنّ المصنّف قرّر هنا أنّ هذه الكلمات في أصل وضعها وضعت لمعان معينة وفي أشياء معينة، وهذا كلام صحيح إذا أريد به تقييدًا بالإنسان أو المخلوق وأما جعله متفقًا عليه في المخلوق وغيره، فهذا ممّا لا دليل عليه لأنّ العلماء اختلفوا في أصل اللّغة هل هي توقيف من الله، أو اصطلاح من البشر، ثمّ إنّ الصّفات تتباين بإضافتها إلى الدّوات فرأس الجبل غير رأس الإنسان وغير رأس الوادي وغير رأس السنّة وغير... فهذا الاختلاف بين المخلوق والمخلوق، فكيف بين الخالق والمخلوق، فبمجرد إضافتها تختص صفات الخالق بالخالق، وصفات المخلوق بالمخلوق فصفات الخالق تليق بجلاله وعظمته وربوبيته، وقيوميته. وصفات المخلوق تليق بحدوثه، وضعفه، ومخلوقيته. ينظر بيان تلبّيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (667/3)، منهاج السنّة النبوية لابن تيمية (303/3).

د ينظر لسان العرب (376/5)، القاموس المحيط (805/1)، تاج العروس من جواهر القاموس (222/15).

ن الذي وجدته في كتب اللّغة أنّ معنى السخاء هو اللّين والسهولة . ينظر الصحاح تاج اللّغة و صحاح العربية (2374/6)، القاموس المحيط (1294/1)، تاج العروس من جواهر القاموس (253/38).

و سبق التنبيه على أنّ اسم "سخي" لم يرد به اسم ولا فعل ولا مصدر في الكتاب أو في السنّة الصّحيحة. ينظر (485/1).

وأما القسم الثاني^أ:

من امتناع وصفه به وإن ثبتت معانيه، نحو فقيهه وعاقله وفطنه وذكيه وفهمه ومتحققه، لأن جميع ذلك معناه أنه عالم لا ينسى، وفاضله معناه أنه ذو فضل في علمه وقدرته وتدييره وحكمته، وكذلك موقر معناه معنى فاضل، وكذلك عتيق معناه القدم، وهو موصوف بالقدم، وكذلك طيب معناه عالم، ولهذا يقال فلان طيب بهذا الأمر أي عالم، وإنما امتنع من تسميته بذلك لمنع الشرع^ب، ولمعان آخر، وهو أن الفقه هو علم العالم بما لم يكن عالماً به من قبل، ولذلك يقال: "فقه الشيء، إذا علم علمه بعد أن لم يكن عالماً به"، والعقل يفيد العلم المانع للنفس من مواجهة ما تدعو إليه من فعل القبيح، والله سبحانه ليس بذلي طبع ولا داع إلى فعل يمنع العلم بقبحه عن فعله، والفتنة تنبيه على علم ما لم يكن معلوماً، وسرعة أخذ العلم لما لم يكن الآخذ له عالماً به، وذلك مستحيل في صفته، وكذلك الذكاء هو سرعة الأخذ والاستدلال /ص-370/ وجوده الطبع في أخذ العلم ما لم يكن معلوماً من قبل، وذلك ممتنع عليه، وكذلك الفهم هو حصول العلم بما لم يكن معلوماً، وكذلك التحقق لأنه حصول العلم بعد الجهل والشك والظن والارتباب، وذلك محال عليه . وكذلك لا يوصف بأنه متيقن لأن التيقن واليقين هو العلم الحاصل بعد الجهل، وكذلك الشك . ويجوز وصفه بالحافظ لورود الشرع بقوله: ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا﴾^د، ولأن معناه الحراسة والدفاع عن المحفوظ . فأما وصفه بأنه حفظ فقد قيل إنه لا يجوز، لأنه تجري هذه التسمية عليه إذا احتاج مع حصوله إلى دراسة المعلوم .

^أ جاء في الحاشية في هذا الموضع "بلغ مقابلة" .

^ب يقصد بالشرع هنا الإجماع وقد مضى قوله: "ومنعت الأمة من تسميته بأشياء لا يجليها العقل نحو تسميته فقيهاً، وعاملاً، وفاضلاً، وعتيقاً، وفطناً، وفهماً، ومتحققاً، وذكياً، وموقراً، ومتيقناً، وطيباً .

^د سورة يوسف : الآية [64] .

ولا يجوز وصفه بأنه فاضلٌ لعدم الشرع في ذلك، ولأنَّ الفضل يفيد منع النَّفس من موافقة ما تدعو إليه من القبيح، وكذلك الموقَّر، فلهذا امتنع من وصفه بذلك كما امتنع من وصفه بالعقل.

وكذلك عتيقٌ لامتناع ورود الشرع به، ولأنَّه قد قيل إنَّه قد يستعمل ذلك فيما تقدّم وجوده مع تأثير الزَّمان في صفته وجدَّته، بدلالة قولهم تمَّر عتيقٌ وبناء عتيقٌ إذا أثر فيه الزَّمان، وذلك ممتنعٌ في الباري سبحانه.

وكذلك لا يجوز وصفه بأنه عادٍ، لعدم ورود الشرع، ولأنَّهم يضيفون ذلك إلى زمن عاد، وذلك يوجب حدوثه، وكذلك لا يوصف بأنه طيبٌ /ص-371/ لامتناع ورود الشرع، ولأنَّ ذلك إنَّما يستعمل فيما يذاق ويشم.

ويجوز وصفه بأنه موجودٌ لقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ﴾^أ.

وكذلك يوصف بأنه شيءٌ لقوله تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ﴾^ب، ولأنَّ هذه التسمية مجمع عليها، لأنَّه قد ثبت أنه معلوم لنفسه ولخالقه.

وكذلك يجوز وصفه بأنه نفسٌ وذاتٌ وعينٌ، إذا عُني به أنه شيءٌ، ولم يُرد به تفسيراً بالجراحة.

ويجوز وصفه بأنه كائنٌ إذا أُريد به الوجود دون الحدوث، وقد أطلق أحمد القول بذلك فقال في رواية حنبل: "كان الله قبل أن يكون شيء"^ج.

^أ سورة التور : الآية [39] .

^ب سورة الأنعام : الآية [16] .

^ج نقل هذا القول عن الإمام أحمد الإمام ابن تيمية في كتابها بيان تلبيس الجهمية في موضعين (621/2) (707/3)، وفي درء تعارض العقل والنقل (29/2)، وكذا نقله الإمام الذهبي في كتاب العرش (257/1) عازيبن له إلى كتاب السنَّة للخلال بهذا الإسناد: "أخبرني عبد الله بن حنبل حدثني حنبل بن إسحاق، قال: قال عمي: "نحن نؤمن بالله عَزَّ وَجَلَّ على عرشه كيف شاء، وكما شاء، بلا حدٍ ولا صفةٍ يبلغها واصف أو يحده أحد، فصفات الله عَزَّ وَجَلَّ منه وله، وهو كما وصف نفسه، ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، بحدٍ ولا غاية، ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام:

وَاتَّبَعَ فِي ذَلِكَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ رَقِيبًا﴾^I، ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾^I.

ويجوز وصفه بأنه قديم وباق، وإن لم يرد فيه سمعٌ، لحصول الإجماع على ذلك. ويجوز وصفه بأنه مستطيع لأن معنى الاستطاعة معنى القدرة، وكذلك يصفون كلَّ قادرٍ بأنه مستطيع، وقد قال سبحانه مخبراً عن أمة عيسى أنهم قالوا: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾^D، معناه هل يقدر ربك، ولم يكن لسان القوم عربياً.

ولا يجوز وصفه بأنه مطيقٌ لأن معنى الطاقه بذل الوسع والجهد، وكذلك يقول القائل: "هذا قدر طاقتي"، وذلك لا يجوز إلا على متناهي المقدور/ ص-372.

ويجوز وصفه بأنه سيّد لأنّه يراد به العظيم المنزلة، وقد وصف نفسه بالصّمد ومعناه ذلك، وقد ذكرنا فيما تقدّم. ويجوز وصفه بأنه عارفٌ ومتبيّنٌ، وواثقٌ بالمعلوم، ودريٌّ وداري^N، لأنّ جميع ذلك يرجع إلى معنى القول "عالم"، ولم يمنع منه سمعٌ ولا غيره.

[١٠٣]، وهو عالم الغيب والشّهادة، علام الغيوب، ولا يدركه وصف واصف، وهو كما وصف نفسه، وليس من الله شيء محدود، ولا يبلغ علمه وقدرته أحد، غلب الأشياء كلّها بعلمه وقدرته وسلطانه، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وكان الله قبل أن يكون شيء، والله الأوّل، وهو الآخر، ولا يبلغ أحدٌ حدّ صفاته، فالتسليم لأمر الله والرّضا بقضائه، نسأل الله التّوفيق والسّداد، إنّه على كلّ شيء قدير، ولم أجده في المطبوع من كتاب السنّة للخلال، إذ طبع من الكتاب جزء منه فقط كما ذكر ذلك محقّقه (44/1)، قد سبق التنبيه عليه في الصفحة (248/1).

^I سورة الأحزاب : الآية [52] .

^I سورة الأحزاب : الآية [40] .

^D سورة المائدة : الآية [112] .

^N سبق الحديث عن اختلاف العلماء في مسألة جواز إطلاق مادة "دري" على الله وصفاً أو فعلاً أو اسماً (458/1).

وقد قال الشاعر ^أ: ***** اللهم لا أدري وأنت الداري ^ب *****

ويجوز وصفه بأنه رأيي ^د فيما لم يزل، ومعناه مدرك المرئيات، وقد قيل معناه عالم فيما لم يزل.

ويجوز وصفه بأنه مطلع على خلقه وعباده بمعنى أنه عالم، ومنه قولهم: "المطلع على السرائر، العالم بها".

ويجوز وصفه بأنه واجد على معنى أنه عالم، ومنه قوله: ﴿وَوَجَدَ اللَّهُ عِنْدَهُ ^ن أَي علمه .

وقال الشاعر ^و:

وجدت الله قد سمى نزاراً ***** وأسكنهم بمكة قاطنينا ^و

أي علمت ذلك.

^أ هو عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي أبو الشعثاء. المشهور بالعجاج ت:90 هـ، وقد سبقت ترجمته (458/1).

^ب من أرجوزة للعجاج وتمامه: "كُلُّ إِمْرِيٍّ مِنْكَ عَلَى مِقْدَارٍ..."، من قصيدة من بحر الرجز، وقد مضى تخريجها (459/1).

^د سبق التنبيه على وجوب التنوين و نزع الياء لغة .

^ن سورة النور: الآية [39] .

^و هو الكميت بن زيد بن خنيس الأسدي أبو المستهل 60 - 126 هـ / 680 - 744 م، اشتهر في العصر الأموي، وكان منحازاً لبني هاشم، كثير المدح لهم. وكان خطيب بني أسد، وفقه الشيعة، له (الهاشميات) ينظر الشعر والشعراء لابن قتيبة (566/2)، المنتظر في الريخ الملوك و الأمم (255/7) سير أعلام النبلاء (388/5)

^و هذا بيت من قصيدة من البحر الوافر مطلعها: " الا حبيت عنا يا مدينا ***** وهل بأس بقول مسلمينا "

ينظر شعر الكمييت بن زيد الأسدي (115/12) ديوان الكميت (436/1)

ويجوز وصفه بأنه جميل ومُجمل، على معنى مُجمل في الصنع إلى خلقه ومبتدئ^أ لهم بالإحسان وتواصل الإنعام، وقد يكون على الرِّفعة وكمال الصِّفات والنِّزاهة عن النَّقائص، وقد قال النَّبي ﷺ: "رأيت ربِّي في أحسن صورة"^ب، وقد تقدّم الكلام في ذلك في أوّل الكتاب .

ويجوز وصفه بأنه ديّان وهو على وجهين :

أحدهما:

أن يراد به ديّان عبادته بما شرعه لهم/ ص-373/ ودعاهم إليه، وفرضه عليهم.

والثاني:

أن يراد به المجازي لعباده على أفعالهم، كما يقال: "كما تدين تدان، وكما تفعل يُفعل بك" يريد به الجزاء، ومنه قوله: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾^د يعني يوم الحساب .

^أ وردت في المخطوط على لغة قريش بتسهيل الهمزة "مبتدي"، وكذا في كثير من الكلمات وأثبتها على المشهور بعدم التسهيل.

^ب سبق تخريجه (417/1).

^د سورة الفاتحة : الآية [4] .

ويجوز وصفه بأنه مُقدّر وهو على وجهين:

أحدهما:

بمعنى مخبر ومعلم، ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَمْرَاتُهُ قَدَرْنَهَا مِنَ الْغَيْرِينَ﴾^١، أي أخبرنا بذلك

وحكمتنا به .

الثاني: معناه التقدير للشيء وجعله على مقدار، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾^٢، وقوله: ﴿

قَدَّرَ فَهَدَى﴾^٣ .

ولا يجوز وصفه بأنه مُقدّر للشيء بمعنى الظن والشك، كقول القائل: "قدرت زيّدًا عبدي"، أي ظننت

وحسبت، يتعالى عن ذلك.

^١ سورة التمل : الآية [57] .

^٢ سورة القمر الآية [49] .

^٣ سورة الأعلى : الآية [3] .

ويوصف سبحانه بأنه موجود، فيجوز أن يعني به أنه موجودٌ لنفسه، ويجوز أن يعني به وجود غير به، وهو علم غيره به، ورؤيته له .

ويجوز وصفه بأنه ناظر، على معنى رائئ، مدرك للمرئيات، وعلى معنى ناظرٌ لخالقه، بمعنى منعم متفضل عليهم، وراحمٌ لهم، ومتعطفٌ عليهم، ولا يجوز حمله على أنه بمعنى مُرَوِّي ومفكر، لأن ذلك لا يجوز عليه.

ويجوز وصفه بأنه شفيق على معنى الرأفة والرّحمة، ولا يجوز حمله على الخوف والحزن من نزول ضرره.

وكذلك وصفه تعالى بأنه رفيق إذا عني به الرّحمة للعباد / ص 374/ والتعطف عليهم، وكذلك عطفٌ وعاطفٌ، وإن عني التثبّت في الأمور والتعيب¹ والاحتمال في إصلاحها، والسلامة من عواقبها، لم يجز.

ويجوز وصفه بأنه سخيٌّ على معنى التفضّل والإحسان والكرم والعطاء والجود، ولا يجوز أن يقصد به اللين والرّخاوة، وما يعني به أرضٌ سخيّة وقرطاسٌ سخاويٌّ .

ويجوز وصفه بأنه أمرٌ وناهٍ ومبيحٌ وحافظٌ ومحلٌّ ومحرمٌ وفارضٌ ومُلزمٌ وموجبٌ ونادبٌ ومُرشدٌ وقاضٍ وحاكمٌ إذا عني بالقضاء والحكم الأمر والإيجاب نحو قوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾¹، أي أمر وألزم،

وكذلك قوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾²، و﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾³، و﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا﴾⁴.

¹ لم تتضح لي هذه الكلمة جيّدًا في المخطوط، فأثبتها كذلك، وتحتل "التمعيب" ولم أجد لها معنًا في المعاجم"، وتحتل "التصيّب" ولعلّها بمعنى البحث عن احتمال صوابها، وأرجحها عندي "التعيّب"، أي البحث عن العيوب لإصلاحها، قال الخليل بن أحمد الفراهيدي في كتاب العين (249/7): "وسرّب قريبتك حتى تُعيّبها، أي تتبّع عُيوبها فتذهبها حتى تكتم الماء"، والله أعلم.

² سورة الإسراء: الآية [23].

³ سورة البقرة: الآية [183].

وكذلك يوصف بأنه واعدٌ ومتواعدٌ، ومخوّفٌ ومخدّرٌ، وذائمٌ ومادخٌ، ومخاطبٌ ومتكلّمٌ وقائلٌ إلى أمثال ذلك، العائد جميعها إلى أنه متكلّمٌ، لأنّ الإيجاب والفرض والتدب والأمر والنهي، راجعٌ إلى كونه متكلّمًا هـ.

ويجوز وصفه تعالى بأنه معدّمٌ وأنه يُعدم ويعيد نفي فعلٍ من أفعاله، وهو عدم الثواب والعقاب، بمعنى أنه لم يفعل ذلك ولم يوجد.

ويوصف بأنه معدّمٌ لما أوجده بعد إيجاده، ومعناه أنه لم يخلق له البقاء، بعدمٍ عند قطع بقائه الذي كان يصحّ خلقه له .

ويجوز وصفه بأنه لم يزل معدّمًا / ص 375/ على معنى لم يزل موجدًا لفنائه والحشر والنشر، كما أنه اليوم غير موجد لذلك . فأما أن يوصف بأنه لم يزل معدّمًا للشيء بعد وجوده فلا يجوز، لأنه يقتضي أن يكون المعدوم موجودًا قبل عدمه، وهذا لا يجوز هـ^D.

ويجوز وصفه بأنه فاعلٌ، وحقيقة ذلك أنه مخترعٌ لذات ما فعله بقدرته، وجاعلٌ له نفسًا وذاتًا بعد أن لم يكن كذلك، لأنه قد ثبت وجود حدوث ذوات الحوادث وتعلّقها بمحدثٍ أحدثها، فيجب أن يوصف الله تعالى بأنه فاعل على وجه الاستحقاق.

ولا يجوز وصفه بالمباشرة والتولّد، لأنّ المباشرة في الحقيقة تلاقي الأجسام وملاستها^N، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَلِيمُونَ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي فِيهِ كُنْتُمْ تُبَشِّرُونَ بِالْغَيْبِ﴾، ولا نصفه بالتولّد لأنّ معنى التولّد أنه فعل واقع

^D سورة البقرة: الآية [180] .

^{هـ} سورة المائدة: الآية [45] .

^D والظاهر أنّ المصنّف يريد بهذا الكلام نفي تسلسل الحوادث كما سيأتي بسطه.

^N هذه الكلمة غير واضحة في المخطوط، فأثبتها كذلك اجتهادًا .

^{هـ} سورة البقرة: الآية [187] .

عن سببٍ أوجبه وولّده، وهذا القسم لا أصل له عندنا في أفعال الله، ولا في أكساب الخلق، لما نذكره من الأدلة على إبطال القول بالتولّد فكانت الأفعال منقسمةً قسمين.

أحدهما:

هو الكسب الموجود بذات القادر عليه، وهو الموصوف بأته مباشرٌ، وهو جميع أكساب الخلق.

والثاني:

لا يوصف بذلك، وهو الموجود لا في ذاتٍ فاعلةٍ ^أ، وهو جميع أفعال الله تعالى، لا ثالث لهاذين القسمين.

^أ والظاهر أنّ المصنّف يريد بذات فاعلة أي ذات مباشرة للفعل كالمخلوق، لأنّه إذا أراد شيئاً إنّما يقول له كن

ويجوز أن يوصف تعالى بأنه تاركٌ في الحقيقة ، كما يوصف بأنه فاعلٌ.

ومعنى ذلك أنه فاعلٌ لـضد فعلٍ آخر يقدر على فعله به لا منه.

وليس معنى ترك التارك / ص 376 / للفعل كَفَّ نفسه ومنعها ممَّا تدعو إلى فعله، ولا هو مقصودٌ

على أفعال القلوب، فجاز وصفه سبحانه بذلك .

ويجوز وصفه بأنه موجد، لأنَّ ذلك يفيد وجود ذاتٍ للفعل بقدرته، ويوصف بأنه معدمٌ على معنى أنه

لم يفعل ما قيل إنه أعدمه .

ويجوز وصفه بأنه مُكُونٌ، لأنه لما كان فعله ^١ تعالى كائناً بمعنى موجود عن عدمٍ، جاز وصفه بذلك.

ويجوز وصفه بأنه مثبتٌ للفعل، ومعنى إثباته له هو إيجادُه.

ويجوز وصفه بأنه جاعلٌ بمعنى فاعلٌ، لأنَّ معنى مجعول مفعول، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ

ءَايَاتٍ ۗ﴾ ^١، ﴿وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً ۗ﴾ ^٢.

^١ فعله هنا بمعنى مفعوله، وسيأتي في السياق ما يدل على ذلك وهو قول المصنّف في صفحة الموالية " ... على معنى أنّ جميع أفعاله محكمة متقنة، من حيث خلقها كذلك".

^١ سورة الإسراء: الآية [12].

^٢ سورة المؤمنون: الآية [50].

وقد يكون الجعل بمعنى الحكم والتسمية ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ ،

وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنثًاⁱ .

ويجوز وصفه بأنه عاملٌ وصانعٌ، لأنه قد عمل فعله وصنعه .

ولا يجوز وصفه بأنه مكتسب، لأنّ معنى الكسب هو القادر على ما وجد بذاته بقدرته محدثة، والله يتعالى عن وجود الحوادث^D بذاته، وعن كونه قادرًا بقدرته محدثة ، ولأنّ وصف الكسب يفيد ما تمسّ الحاجة إليه ويجتاب به التّفع ويدفع به الضرر، ولذلك يقال عبدٌ كسوبٌ ورجلٌ كسوبٌ إذا كان ينتفع بتصرّفه.

ويجوز وصفه بأنه مصيبٌ، على معنى أنّ أفعاله كلّها غير متفاوتة عليه، بل واقعة بحسب قصده / ص

- 377 / وإرادته.

ويجوز وصفه بذلك على معنى أنّه عالمٌ بها، وبكيفية حدوثها وحقاتها وأوصافها، وأنّه لم يقع شيءٌ

منها مع الجهل به.

^٦ سورة يوسف: الآية [2].

^٧ سورة الزخرف: الآية [19].

^D كلمة "الحوادث" عند علماء العقائد لها معنيان: المعنى الأول: تطلق ويراد بها كل ما يسبق بالعدم كالمخلوقات، وهذا المعنى يقصده كثير من المتكلمين الذي ينفون قيام الحوادث بذات الله تعالى، وهو مراد المصنّف هنا، و المعنى الثاني: تطلق ويراد بها التّجدد، فالحوادث على هذا قد يكون مخلوقًا كالحوادث اليومية في الكون وكذا الكون نفسه، وقد لا يكون مخلوقًا على كونه متجددًا نحو قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ﴾ [الأنبياء: ٢] فالذكر الحدّث هو القرآن، وهو غير مخلوق، وإن كان متجددًا، وبهذا نعلم أنه ليس كل حادث مخلوقًا، وهذا المعنى هو الذي قصده ابن التيمية وتلميذه ابن القيم في إثبات الصّفات الإختيارية. ينظر مجموع الفتاوى (13/156)، قدم العالم وتسلسل الحوادث بين شيخ الإسلام ابن تيمية والفلاسفة (1/62)، كتاب التعريفات (1/81)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللّغوية (1/359، 400)، توضيح مقاصد المصطلحات العلمية في الرّسالة التّدمرية (1/16) .

ويجوز وصفه بذلك، على معنى أنّ جميع أفعاله محكمة متقنة، من حيث خلقها كذلك، وقصدًا على ما هي عليه.

ويجوز وصفه بذلك على معنى أنّه محقّ في فعلها، غير متعدّد في شيء منها، ولا متجاوزٍ به حدًّا ورسْمًا. ولا يجوز أن يقال: "إنّه مصيب في أفعاله"، على معنى أنّه موافقٌ بها أمرٍ له بفعلها، لأنّه يتعالى عن ذلك .

وقد يوصف العبد بأنّه مصيب، على معنى أنّه مطيع، ومتّبع بالفعل طاعة من تحب طاعته، ومنقاد لأمره.

ويجوز وصف أفعاله بأنّها صواب على معنى أنّها حقّ، وهذا سبيل جميع أفعاله .

ويجوز وصفه بأنّه مثير، ومعناه يجعل المثاب معظّمًا، على ما كان منه من الطاعة التي جعلها الله سبحانه علامةً على إثابة المطيع، وكذلك وصفه بأنّه منعم، ومعاقب ومجازٍ، يفيد الإهانة والإيلام للعاصي على ما كان من معصيته .

فصل

[هل يجوز إطلاق "الحد" على الله]

نقلت من خطّ أبي إسحاق^أ من تعاليقه على كتاب العلل لأبي بكر الخلال بإسناده عن أبي بكر بن أبي داود سمعت أبي يقول: "جاء رجل إلى أحمد بن حنبل فقال له: لله تعالى حدٌ، قال نعم لا يعلمه إلا هو، قال تعالى: /ص-378/ ﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ﴾^إ»^د.

وظاهر هذا جواز إطلاق الحدّ عليه لا على وجه الإحاطة، لكن على وجه يعلمه، كما جاز إطلاق ذات على وجه يعلمها.

وكذلك جاز إطلاق شيء، وإن كنّا نعلم أنّ الشيء في الشاهد ما كان محدوداً.

^أ هو أبو إسحاق هو إبراهيم بن أحمد بن عمر بن حمدان بن شاقلا البغدادي البزاز وسبقت ترجمته (303/1).

^إ سورة الزمر: الآية [75].

^د قد سبق الكلام على قول الإمام أحمد وتخرجه (360/1).

فصل [هل كل أسماء الله وصفاته قديمة]

وجميع الأسماء والصفات التي وصف الله تعالى بها نفسه أو وصفه بها رسوله قديمة، موصوف بها فيما لم يزل، ولم يزل بصفاته خالقًا رازقًا موجدًا معدمًا محييًا مميتًا معافيًا .

وقد قال أحمد في رواية حنبل: " لم يزل متكلمًا عالمًا غفورًا"^١ .

فقد نصّ على أنّه لم يزل غفورًا، والغفران من صفات الفعل في خلقه، وقد أثبتنا ولا مغفور له، فذكر من مذهبه على قدم هذه الصفات .

وقد ذكر أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن شاقلاً هذه المسألة مفردة، نقلتها من خط أبي بكر الكشي^١ من أصحابنا، فقال: "قد زعم أحد ممن يدّعي أنّه من المثبتة أنّ أسماءه ما كان منها من صفات الذات، لم يزل بها، وما كان من صفات الفعل فهي الكائنة بعد أن لم تكن"، قال: "وهذا قول مبتدع، لم يسبق إليه إمام متّبع"^٢ .

قال: وقد قال أحمد في رواية إبراهيم بن الحرث العبادي وأبي بكر أحمد بن هاني: "من زعم أن أسماء الله مخلوقة فقد كفر، ولم يزل الله متكلمًا"^٣ .

^١ سبق تخريجه (268/1).

^٢ الظاهر أنّه محمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن الليث، أبو بكر الكشي، ثم الشيرازي الصفار الليثي كان خطيب شيراز، بكرّ به أبوه في سماع الحديث إلى هراة وغيرها فسمع ابن المقرئ، وابن منده وغيرهم ت: 447 هـ. ينظر الأنساب للسمعاني (243/11)، تاريخ الإسلام (699/9) .

^٣ لم أجد من عزها لابن شاقلاً إلا المصنّف -رحمه الله- .

^٤ رواه الخلال في كتاب السنّة (138/5)، ولكن بسياق أطول مع مخالفة في بعض الألفاظ "من زعم أن أسماء الله -عزّ وجلّ- مخلوقة فقد كفر، لم يزل الله -عزّ وجلّ- قديرًا عليماً عزيزًا حكيمًا سميعًا بصيرًا...."

وقال في رواية أبي داود: "من قال إنّ أسماء الله مخلوقة فقد كفر" ^١.

وكذلك نقل إسحاق بن إبراهيم ^٢ / ص - 379 /.

فقد أخذ أبو إسحاق بظاهر كلام أحمد، وأنّ الأسماء قديمة، ولم يفرّق أحمد.

وهو قول الكرامية ^٣ إلا أنّ الكرامية تقول: "جميع ذلك يرجع إلى قدرته على الفعل، وإرادته له، وعلمه بكونه ^٤".

خلافًا للمعتزلة في قولهم: "جميع الأسماء محدثة، وجميع الصفات، وأنها غير المسمّى، وغير الموصوف ^٥".

^١ ذكرها أبو داود في مسائل الإمام أحمد من روايته (353/1)، بسياق مقارب: "قال حدثنا أبو داود قال سمعت أحمد ذكر له رجل أنّ رجلاً قال إنّ أسماء الله مخلوقة والقرآن مخلوق؟ قال أحمد كفر بين".

^٢ هو إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري ولد سنة 218 هـ، خدم الإمام أحمد منذ أن كان عمره سبع سنين، وكان أخا دين وورع، نقل عن الإمام مسائل كثيرة، وهي مطبوعة في مجلدين صغيرين، ت: 275 هـ. ينظر طبقات الحنابلة (108/1)، المقصد الأرشد (241/1)، المنهج الأحمد (274/1).

^٣ الكرامية الذين يزعمون أنّ الله جسم، وهم أتباع محمد بن كرام كان من سجستان، ثم خرج إلى نيسابور في أيام محمد بن طاهر بن عبد الله، فاغترّ بما كان يريه من زهده جماعة من أهل السواد فدعاهم إلى تجسيم معبوده. توفي محمد بن كرام سنة 255 هـ. ينظر مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين (120/1)، الفرق بين الفرق (202/1 إلى 219)، الملل والنحل (108/1).

^٤ قال الشهرستاني في الملل والنحل (109/1) عن الكرامية: "ومن مذهبهم جميعاً جواز قيام كثير من الحوادث بذات الباري تعالى، ومن أصلهم أنّ ما يحدث في ذاته فيأتمم يحدث بقدرته، وما يحدث مبيناً لذاته فيأتمم يحدث بواسطة الأحداث، ويعنون بالأحداث الإيجاد والإعدام الواقعيين في ذاته بقدرته من الأقوال والإرادات، ويعنون بالحدث ما بيّن ذاته من الجواهر والأعراض، ويفرّقون بين الخلق والمخلوق، والإيجاد والموجود والموجد، وكذلك بين الإعدام والمعدوم، فالمخلوق إنّما يقع بالخلق، والخلق إنّما يقع في ذاته بالقدرة، والمعدوم إنّما يصير معدوماً بالإعدام الواقع في ذاته بالقدرة".

- قال أبو الحين الأشعري في مقالات الإسلاميين (150/1): "واختلفت المعتزلة في صفات الأفعال كالقول خالق

رازق محسن جواد وما أشبه ذلك، هل يقال: أنّ الباري لم يزل غير خالق ولا رازق ولا جواد أم لا؟ على ثلاث فرق:

=

وخلافاً للأشعرية في قولهم: "الأسماء والصفات على ضربين، فما كان من صفات الذات كالعلم والقدرة والكلام والإرادة فهو قديم، وما كان من صفات الفعل كالخلق والرزق والإحسان والرحمة ونحو ذلك فهي محدثة، وأنه موصوف بها عند وجود الفعل، ووصفه لنفسه بها في القدم مجاز، لا حقيقة"، وربما امتنع بعضهم من إطلاق هذه التسمية في القدم قبل وجود الخلق والرزق منه، وقال: "لا يجوز وصفه بذلك لا حقيقة ولا مجازاً"^١. فأما المعتزلة فالكلام في غير هذا الموضوع.

—
=

- 1 - فالفرقة الأولى منهم يزعمون أنه لا يقال أنّ الباري لم يزل خالقاً ولا يقال لم يزل غير خالق، ولا يقال لم يزل رازقاً، ولا يقال لم يزل غير رازق ...
 - 2 - والفرقة الثانية منهم يزعمون أنّ الباري لم يزل غير خالق ولا رازق ...
 - 3 - والفرقة الثالثة منهم يزعمون أنّ الباري لم يزل غير خالق ولا رازق ولا يقولون: لم يزل غير عادل ولا محسن ...
- قال الشهرستاني في الملل (4/1) عن المعتزلة: "نفوا الصفات القديمة أصلاً، فقالوا: هو عالم بذاته، قادر بذاته، حي بذاته، لا بعلم وقدرة وحياء، هي صفات قديمة، ومعان قائمة به، لأنّه لو شاركته الصفات في القدم الذي هو أحصّ الوصف لشاركته في الإلهية".
- ^١ قال الباقلاني في التمهيد (246/1): "ثبت بهذه الجملة أنّ وصف القلم سبحانه لنفسه بصفات ذاته ليس بغير لصفات الذات، وإن كان وصف الله سبحانه لنفسه وصفا بصفات أفعاله نحو قوله تعالى إني خالق ورازق وعادل ومحسن ومفضل وما جرى مجرى ذلك كان وصفه لنفسه بهذه الصفات غير صفاته التي هي الخلق والرزق والعدل والإحسان والإنعام، لأنّ هذه الصفات هي أفعال الله تعالى، وهي محدثات ومن صفات أفعاله، والكلام الذي هو قوله: إني خالق عادل مفضل محسن من صفات ذاته، وصفات الذات غير صفات الأفعال، لأنّها قد كانت موجودة مع عدمها، فوجب أن يسدل ذلك على تغييرها لأنفسها".

وأما الأشعرية فالدلالة عليهم قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾^أ، وقوله ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾^ب، وقال ﴿الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾^ج، فوصف نفسه بهذه الأشياء فيما لم يزل، [و] امتدح بها بقوله: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾^د.

ولا يجوز أن يسمّى ويمتدح بما هو معدوم في حقّه، لأنّه يفضي إلى أن يقع الخبر بخلاف محبّره.

فإن قيل معنى قوله: "خالق" [رازق] ص 380/ أي سيخلق وسيرزق، قيل: فيجب أن تقول مثل

هذا في قوله: ﴿عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾^{هـ} معناه سيعلم إذا خلقهم، وكذلك قوله: ﴿وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^و معناه سيقدر، ولما لم يجز هناك، كذلك هاهنا .

وأيضاً فإنّ هذه الأسماء والصفات وصف بها نفسه فيما لم يزل، فيجب أن تكون قديمةً له كالعلم والقدرة والإرادة والكلام ونحو ذلك.

^أ سورة الرعد: الآية [16].

^ب سورة الذاريات: الآية [58].

^ج سورة الحشر: الآية [24].

^د لم توجد في الأصل والسياق تحتيظها.

^{هـ} سورة الأعراف: الآية [180].

^و لم ترد في المخطوط، ولكن الذي يظهر من السياق بعده أنّه سقطت كلمة "رازق" في هذا الموضع.

سورة آل عمران: الآية [١١٩].

سورة البقرة: الآية [284].

فإن قيل تلك الصّفات متعلّقة بالذّات، فهي موجودةٌ بوجود الذّات، فلماذا كانت قديمة، وهذه متعلّقة بالأفعال والأفعال محدثة، قيل هذا لا يصحّ لوجهين.

أحدهما: أنّه لا يمتنع أن تكون هذه الصّفات مشتقة من أفعال لم توجد، ويكون موصوفاً بها قبل وجود الفعل، لتحقق الفعل منه كقولهم: "سيفٌ قطع"، وإن لم يوجد القطع منه، لتحقق القطع منه، وكذلك قولهم: "خبز مشبّع"، وماءٌ مروّيٌّ"، كلّ ذلك يوصف به، وإن لم يوجد الفعل، لتحقق الفعل، وكذلك قولهم: "رجل مسافر، ورجل حاج"، وإن لم يوجد ذلك منه، ولا يصحّ قولهم: "إنّ ذلك مجاز"، لأنّ الأصل في كلامهم الحقيقة، فمدّعي المجاز يحتاج إلى دليل.

والذي يبيّن أنّ هذا الكلام حقيقة، أنّ المجاز يصحّ نفيه عن المسمّى، كما يصحّ نفي تسمية الأبّ عن الجدّ، والحقيقة لا يصحّ نفيها، كما لا يصحّ نفي الأبوة عن الأبّ الأدنى، و[قد بيّنا] ^١ أنّه لا يصحّ النفي عن السيف القاطع، وعن الماء المروي، وعن الخبز المشبّع، قبل وجود الفعل منه، فدلّ على أنّه حقيقة .

والثاني: / ص 381/ أن تعلق هذه الصفات بمفعول لا يمنع وصفه بها في القدم، كما وصفناه

بالمحبّة لمن علّم أنّه يوافي بالإيمان، وبغضه لمن علّم أنّه يوافي بالكفر في القدم، قبل وجود المحبوب والمبغوض.

وكذلك هو موصوف بأنّه داعٍ إلى الحقّ، وهادٍ إليه، وإن لم يكن مدعواً ^١.

وكذلك وصفه بأنّه مؤمن، بمعنى مصدّق لنفسه ورساله، وإن كانت الرسل معدومة وقت وصفه بذلك.

وكذلك وصفه بالأمر والتّهي والخبر فيما لم يزل، وإن لم يكن هناك مأموراً ولا منهياً ولا مخبراً.

كذلك لا يمتنع وصفه بالخلق والرزق والإحسان، قبل وجود هذه الأفعال.

^١ غير واضحة في المخطوط.

^٢ كذا جاء في المخطوط "مدعوا"، وتقديره وإن لم يكن هناك مدعوا، كما سيأتي مع نظائره.

فإن قيل تلك الصِّفات التي هي العلم والقدرة، عدمها يوجب النَّقص في حقِّه سبحانه، لأنَّ لو قلنا: "إنَّ علمه محدث"، أفضى إلى الجهل قبل ذلك.

وكذلك لو قلنا إنَّ له قدرة محدثة، أفضى إلى العجز، وليس كذلك في نفي وصفه بالخالق والرزق عنه في القدم، لأنَّه لا يفضي إلى النَّقص في حقِّه .

قيل لا يمتنع إثبات هذه الصِّفات قديمة، فإن كان نفيها لا يفضي إلى النَّقص في حقِّه كالحبَّة والبغض، [فعدمها^أ] لا يفضي إلى النَّقص، ومع هذا هو موصوفٌ بما في القدم.

وكذلك الأمر والنهي وغير ذلك ممَّا ذكرنا، وعلم أنَّه إن لم يفيض إلى النَّقص فإنَّه يفضي إلى أن يقع الخبر بخلاف مخبره.

واحتجَّ المخالف بما رواه هناد في كتاب الزهد بإسناده عن سلمان قال قال رسول الله ﷺ / ص

382/ : "إنَّ الله خلق يوم خلق السَّموات والأرض مائة رحمة، كلَّ رحمة طباق السَّماء والأرض، فجعل في الأرض منها رحمةً، فبها تعطف الوالدة على ولدها والوحش والطير، وأخر تسعًا وتسعين إلى يوم القيامة، فإذا كان يوم القيامة أكملها بهذه الرحمة مائةً، فقصَّها على المتقين " ^I.

قالوا فقد نصَّ على أنَّ الرحمة مخلوقة، وإن كانت من صفاته.

والجواب أنَّ الخلق واقع على أسباب الرحمة، لأنَّ الرحمة التي هي صفةُ الله تعالى، هي التعطف والتكرم والمغفرة وأسبابها، نحو فعل الطاعة والقرب التي توجد من جهة العبد، فأسبابها متسعة، وذلك مخلوق.

⁷ الكلمة تحتاج إلى الفاء الرابطة بين الجواب وشرطه، وقد وردت بعدمها هكذا "عدمها".

^I أخرجه هناد بن السري في الزهد (614/2) عن سلمان الفارسي كما ذكر المصنّف، وأخرجه جمع من المحدثين أيضًا عنه وعن غيره، منهم مسلم في صحيحه كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه برقم 6975، 6976، 1155/1) بلفظ مقارب عن سلمان رضي الله عنه.

وقوله: "فإذا كان يوم القيامة كملها بهذه الرحمة"، معناه أنه يكمل لهم ثواب تلك الأشياء كلها بفعل السبب الواحد الذي أنزله تكررًا منه وتفضلاً^أ.

ونظير هذا، الإيمان الذي هو صفة له سبحانه، كالإيمان بوحديته وبصفاته هو قدس، والهداية التي تحصل للعبد، فيتوصل بها إلى ذلك الإيمان هي غير الإيمان، وهي محدثة، لأن الهداية هي انشراح الصدر بالإيمان، وذلك غير الإيمان.

واحتج بما روى جابر قال: قال رسول الله ﷺ: "من قال حين يسمع النداء، اللهم رب هذه الدعوة التامة، والصلاة القائمة، آت محمداً الوسيلة والفضيلة، وابعثه المقام المحمود الذي وعدته،/ ص-383/ إلا حلت له الشفاعة يوم القيامة"^أ. فقد وصف ألفاظ الأذان بأن لها رب، وما له رب فهو مخلوق .

والجواب أن تقديره "رب ثواب هذه الدعوة"، فحذف المضاف، وهذا جائز في كلامهم، قال تعالى:

﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ﴾^D ، وتقديره "صاحب قول الحق".

^أ الرحمة المضافة إليه سبحانه تنقسم إلى قسمين: قسم يضاف إليه سبحانه من إضافة الصفة إلى الموصوف كقوله سبحانه: "ورحمي وسعت كل شيء"، فأضافها إلى نفسه، وكما في الحديث: "يا حيّ يا قيوم برحمتك أستغيث". فهذا مضاف إلى الباري جل وعلا، إضافة صفة إلى موصوف، فهي صفة له، وحينئذ لا نقول: هذه مخلوقة. الثاني: صفة تضاف إليه سبحانه وتعالى من باب إضافة المخلوق إلى خالقه، وهي الرحمة المخلوقة كما في هذا الحديث: "إن الله خلق مائة رحمة"، وكما قال سبحانه للحنة: "أنت رحمتي أرحم بك من أشياء"، فهذه مخلوقة، وليست صفة للباري جل وعلا، وإضافتها للباري جل وعلا من إضافة المفعول إلى فاعله كقوله: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَهَا﴾ [الشمس: 13]. ينظر مختصر الأسئلة والأجوبة الأصولية على العقيدة الواسطية (52/1).

^أ أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأذان، باب الدعاء عند النداء، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه برقم

(50/1)614.

سورة مريم: الآية [34].

وكذلك قوله: ﴿ فَشَرِبُونَ شُرْبَ الْهَمِيمِ ﴾^I، وتقديره "مثل شرب الهيم" وثواب هذه الكلمات مخلوق لأن ثوابها تفضّله وإنعامه بالجنة ونعيمها.

وقد قيل إنّه لا يجوز أن يكون ذلك راجعاً إلى بعض الكلمات، وهو الدّعاء إلى الصلاة^I، وليس يمتنع أن يرجع الكلام إلى بعض المذكور، كما قال تعالى^D: ﴿ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ ﴾^N، والمراد به بعضها.

وقيل يجوز أن يكون راجعاً إلى أفعال الصّلاة، لأنّه قد تقدّم ذكرها، ولا يمتنع مثل ذلك، كما قال تعالى: ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾^{٣٢} رُدُّهَا عَلَيَّ^ط، وكان المراد بعض المذكور، وهو الخيل دون الشمس. واحتجّ بأنّ الخلق مشتقّ من فعل وصادر عنه، كما أنّ قولهم: "عالمٌ ويعلم" يصدر عن العلم، وما كان مشتقاً من شيء لا يصحّ اشتقاقه مع عدم اشتقاق منه، والجواب عنه ما تقدّم من الوجهين.

أحدهما:

قولهم سيفٌ قطعٌ وخبزٌ مشبّع وإن لم يوجد الفعل.

والثاني:

⁷ سورة الواقعة: الآية [55].

^I أي "حيّ على الصّلاة حيّ على الفلاح".

⁸ جاء في الأصل في الآية "ليذكروا"، وهو وهم لأنّ الآية بالواو، وأظنّ أنّ سبب الوهم هو أنّ الآية ابتدأت بـ" ليشهدوا منافع لهم ويذكروا"، فسبق الوهم من الحرف الأول إلى اللفظ الثاني، ولذا أثبت الصواب.

⁹ سورة الحج: الآية [28]، وقد ابتدأه المصنّف بقوله ليذكروا وهو خطأ ظاهر.

¹⁰ سورة ص: الآية [32، 33].

وصفه بالأمر والنهي والمحبة والبغض مع عدم / ص 384/ معانيها.

واحتج بأنه لو كان قولنا خالق ورازق تجري مجرى قولنا عالم، لم يصح أن يقال يقدر على أن يخلق ويرزق كما لا يصح أن يقال يقدر أن يعلم وأن يسمع و يبصر، ولما جاز ذلك عليه بقوله ﴿يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾¹، دلّ على أنّ ذلك من صفات الفعل.

والجواب أنّ قولنا يقدر أن يخلق معناه أن الخلق الذي هو المخلوق داخل تحت القدرة، فأما وصفه بالخلق فلا يدخل تحت القدرة، فالمخلوق داخل تحت القدرة، فأما صفته بالخلق فلا يدخل تحت القدرة، كالمعلوم داخل تحت القدرة، والعلم الذي هو صفته لا يدخل تحت القدرة.

ولا يصح تأويل الكرامة على معنى أنّه يعلم أنّه سيخلق، ويريد أن يخلق، وهو قادر عليه، لأنّه لو جاز ذلك لجاز لأحد أن يقول لمن هو قاعد أنّه قائم على الحقيقة، إذا علم أنه سيقوم، ويريد أن يقوم، وإن لم يحصل منه القيام، ولأنّ الاشتقاق من القدرة "قَدِرَ يَقْدِرُ فهو قادر"، وكما لا يجوز أن يقال قَدِرَ فهو خالق، كذلك لا يجوز أن يقال خلق فهو قادر .

¹سورة يس: الآية [81].

فصل

[هل يجوز وصفه تعالى بأنه قديم]

ويجوز وصفه بأنه قديم الإحسان، وقد ذكر أبو إسحاق هذا، ونصّ عليه في أثناء الكلام في هذه المسألة، خلافاً للأشعرية في قولهم: "لا يجوز وصفه بذلك/ ص 385-".

دليلنا أنّ هذا مبنيّ على ما تقدّم، وأنّ الإحسان صفة قديمة، فما دللنا به هناك فهو دلالة هاهنا، ويدلّ عليه أيضاً قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ﴾^I فوصف إحسانه إليهم بالسبق في القدم، فدلّ على قدمه.

وروى أبو حفص بن شاهين في مسألة عملها في جواز القول: "يا قديم الإحسان" فقال: نا محمد بن سليمان الحرّاني، قال نا الحسين بن محمد بن بحر بمصر، قال: سمعت أبا الفيض ذا النون المصري^I يقول: "أوحى الله ﷻ إلى يعقوب، يا يعقوب، تملّني، قال: يا رب كيف أتملّك، قال: قل: يا قديم الإحسان، يا دائم المعروف، يا كثير الخير، قال: فأوحى الله إليه لو أمثُ ابنك لأحييته لك"^D.

سورة الأنبياء: الآية [101].

هو ذو النون بن إبراهيم المصري، أبو الفيض، ويقال: ثوبان بن إبراهيم، وذو النون لقب. كان واعظاً زاهداً، روى عن مالك والليث وطائفة، قال الدارقطني: "روى عن مالك أحاديث فيها نظر". توفي سنة خمس وأربعين ومائتين. ينظر الحلية لأبي نعيم (9/331)، سير أعلام النبلاء (11/532)، البداية والنهاية (14/443).

^D لم أجد هذا الأثر مرفوعاً إلى النبي ﷺ في دواوين السنّة التي بين يدي، والذي يظهر لي أنّه من الأخبار التي نقلها ذا النون من أهل الكتاب، إذ كان -رحمه الله- حكيماً ينقل الحكمة أين وجدها، فلا تؤسّس بها عقيدة، ولا يبنى بها دين، وتأمّما تكون في المواعظ للاستئناس والاستشهاد، وأمّا لفظة "يا قديم الإحسان" فقد ورد إطلاقها من جماعة من العلماء، لأنّ إحسان الله صفة من صفاته، وصفاته قديمة أزلية لا أوّل لها، وقد نقلها ابن تيمية عن جعفر الصادق وجميع المسلمين كما في منهاج السنّة (2/386)، ونقلها الرازي في تفسيره (2/378) عن يحيى بن معاذ الرّازي، وأقرّها بعدها، كما ذكرها الإمام

وهذا نص في جواز وصفه بذلك، ولأنّ هذا مستفيض على ألسنة المسلمين في دعائهم، عصرًا بعد عصرٍ، ولا يجوز أن يجمعوا على منكر.

فإن قيل معنى قولهم يا قديم العلم بالمعلومات، أن يكون معناه تقدم إحسانه على إحسان خلقه، وإن كان حادثًا في نفسه، قيل أمّا قولك أنّ معناه يا قديم العلم فلا يصحّ، لأنّ الإحسان اسم للإنعام والتفضّل، فلا يحمل على العلم، ولأنّ الاشتقاق من الإحسان "أحسن يحسن فهو محسن"، فكما لا يجوز أن يقال علم فهو محسن كذلك لا يجوز أن يقال أحسن فهو عالم .

وأما حمله على تقدّم إحسانه على إحسان خلقه فلا يصحّ، لأنّه يسقط فائدة التخصيص، لأنّ بعض خلقه/ص386/ قد يتقدّم إحسانه على إحسان غيره من الخلق.

فإن قيل لا خلاف أنّ إحسانه الذي هو إنعامه وتفضّله محدث مخلوق، فكيف يجوز وصفه بالقدم، ولأنّ جاز وصفه بذلك، جاز وصفه "يا قديم الخلق"، "يا قديم الرزق"، قيل المحدث المخلوق هو المنعم به والمتفضّل به، فأما الإحسان والإنعام فهما غيره، كما أنّ المعلوم غير العلم، والمخبّر غير الخبر، والمأمور غير الأمر، والمنظور غير النظر، والمراد غير الإرادة .

فأما قديم الخلق فإتّما لم يجوز، لأنّ الخلق هو المخلوق، والمخلوق محدث، والرزق هو نفس العطاء، والعطاء مخلوق، فأما الإعطاء فهو صفة المعطي، فهو قديم، فعلى هذا يجوز أن يقال: "يا قديم الإعطاء"، فإذا كان كذلك، فالإحسان صفة المحسن، والمحسن به غير الإحسان، فهو محدث .

—
=

التنوي - رحمه الله - في الأذكار (211/1)، ولم يعزها، فقال: "يا قديم الإحسان، يا من إحسانه فوق كل إحسان، يا ملك الدنيا والآخرة، يا حي يا قيوم، يا ذا الجلال والإكرام....) وأقرّها أيضًا ابن القيم - رحمه الله - في حادي الأرواح (275/1).

فصل

[صفات الله المتعلقة بفعله]

والصفات المتعلقة بالفعل نحو الاستواء على العرش، والتّزول إلى السّماء، والمجيء في ظلل من الغمام، ووضع القدم في النّار، ووضع السّموات على أصبع، والغضب، والرضا، والضّحك، والخلق، والرزق، إلى أمثال ذلك، لا يمتنع أن نقول إنّها صفات ذات تتجدّد له بتجدّد أسبابها، كالإدراك وهو النّظر إلى المحدثات، هو صفة ذات تتجدّد له بتجدّد المدركات المرئيات^أ.

ولا يجوز لبعض المعتزلة أن يقول: "إنّ الإدراك معناه معنى العلم لوجهين/ص-387/ .

أحدهما:

أنّ هذا القائل يقول بأنّ الله معلوم، وليس بمدرك ولا مرئي، فامتنع أن يكون معنى الإدراك معنى العلم

والثاني:

أنا ندرك الكبير صغيراً في حال البعد، مثل الجمل نراه صغيراً في حال البعد، ونعلمه كبيراً، فامتنع أن يكون معنى الإدراك معنى العلم، وكذلك الإرادة هي صفة ذات تجدد بتجدد المراد.

^أ قسّم بعض العلماء الصفات إلى ثلاثة أقسام، منها الصفات الذاتية، وهي التي لم يزل ولا يزال الله متصفاً بها، كالعلم والقدرة والسمع والبصر والعزة والحكمة والعلو والعظمة، ومنها الصفات الخيرية، كالوجه واليدين والعينين، وهي ملازمة للذات لا تنفك عنها، ومنها الصفات الفعلية، وهي التي تتعلّق بمشيئته، إن شاء فعلها وإن شاء لم يفعلها، كالاستواء على العرش والتّزول إلى السّماء الدنيا، وقد تكون الصفة ذاتية فعلية باعتبارين، كالكلام فإنّه باعتبار أصله صفة ذاتية لأنّ الله تعالى لم يزل ولا يزال متكلماً، وباعتبار آحاد الكلام فهو صفة فعلية لأنّ الكلام يتعلّق بمشيئته، يتكلم متى شاء بما شاء، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: 82]. ينظر الجلي في شرح القواعد المثلى لابن العثيمين (198/1 إلى 201)، وقد سبق التنبيه على ذلك في قسم الدّراسة (10/1).

ولا يجوز لبعض المعتزلة أن يقول: "إنَّ الإرادة معناها معنى العلم" [لأنَّ] ^أ الإنسان قد يعلم ما لا يريد، ويريد ما لا يعلمه.

وإذا ثبت هذا، فنقول: "هو موصوف بالإدراك فيما لم يزل"، ولا نقول: "هو مدرك فيما لم يزل"، لأنَّه لو كان مدركاً فيما لم يزل اقتضى وجود مدرك فيما لم يزل، ولا يجوز ذلك، لأنَّه يفضي إلى قدم الأشياء. وكذلك هو موصوف بالإرادة فيما لم يزل، ولا نقول هو مريد فيما لم يزل، لأنَّه يفضي إلى قدم المراد. ومثله نقول هو موصوف بالخلق والرزق فيما لم يزل، ولا نقول هو خالق ورازق فيما لم يزل، لأنَّه يفضي إلى قدم الأشياء.

وكذلك هو موصوف بالاستواء على العرش، والتَّزول فيما لم يزل، ولا نقول هو مستوٍ وهو نازل وهو جاء ^إ فيما لم يزل، لأنَّه يفضي إلى قدم العرش وقدم السَّماء.

وكذلك لا نقول هو ضاحك فيما لم يزل، وغضبان فيما لم يزل، لأنَّ في الخبر "ضحك ربك من شاب ليست له صبوة" ^د.

^أ لم تثبت في الأصل، وجاء في الحاشية (كذا في الأصل، ولعل الصواب "لأنَّ الإنسان")، والكلام يحتاج إلى إثباته حتى يستقيم السِّياق، ولذا أثبتنا.

^إ لقد جاءت هذه الكلمات المنقوصة مثبتة الياء (مستوي، جائي) وقد سبق التنبيه على أنَّ قواعد اللُّغة تستوجب حذفها.

أخرجه أحمد بن حنبل في المسند برقم 17371 (600/28) وغيره عن قتيبة بن سعيد عن بن لهيعة عن أبي عثانة عن عقبة بن عامر رفعه، ولكن بلفظ "عجب ربك"، والظاهر أنَّ المصنّف ذكره بالمعنى فغيّر فيه اللفظ، وفي سند الحديث عبد الله بن لهيعة "ضعيف مع الصدق، اختلط عند احتراق كتبه" كما في ميزان الاعتدال برقم 4530 (475/2)، والتقريب برقم 3587 (538)، وقد أورد الحديث ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال، ثم قال: "وهذا الحديث لا أعلم يرويه غير بن لهيعة" (243/5)، وكذا الذهبي في ميزان الاعتدال (479/2) إشارة منهم إلى ضعفه، كما أعلمه العراقي في المغني عن حمل الأسفار بابن لهيعة (49/4)، ونقل السخاوي في المقاصد الحسنة (206/1) عن ابن حجر في فتاويه

و"غضب الله من كفر الكافرين" ^أ /ص 388/ ، وهو يقتضي وجود ذلك عند وجود سببه .

نضعه لإسناده لأجله، ولكن الراوي عن ابن لهيعة هو قتيبة بن سعيد، وهو ممن يُصحح حديثه عن ابن لهيعة كما نقله ابن رجب عن الإمام أحمد حيث قال أحمد لقتيبة: "أحاديثك عن ابن لهيعة صحاح، فقال قتيبة: "لأننا كنا نكتب من كتاب عبد الله بن وهب، ثم نسمعه من ابن لهيعة". ينظر شرح علل الترمذي (139/1) . ولذلك حسن إسناد الحديث الهيثمي في مجمع الزوائد برقم 17954 (270/10)، والسخاوي في المقاصد الحسنة (206/1)، كما أن للحديث متابعة تامة رواها ابن المبارك في الزهد برقم 349 (118/1) عن رشدين بن سعد عن عمرو بن الحارث عن أبي عشانة المعافري عن عقبة بن عامر رفعه، ورشدين ضعيف يصلح للاعتبار كما في ميزان الاعتدال برقم 2780 (49/2)، والتقريب برقم 1942 (209/1)، فالحديث حسن إن شاء الله، ولكن صوّب أبو حاتم الرازي أنه موقوف. ينظر العلال لابنه برقم 1843 (108/5، 109)، والله تعالى أعلم .

^أ لم أجد هذا اللفظ في دواوين السنة التي بين يدي، ويغلب على ظني أن المصنّف رواه بالمعنى كما فعل في الخبر الذي سبقه، والأخبار في إثبات صفة الغضب للعصاة والكافرين كثيرة في الكتاب والسنة، وأكتفي ببعض ما جاء من الآيات في إثباتها، قال تعالى: ﴿وَعَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 93]، وقال تعالى: ﴿وَعَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [الفتح: 6].

[خاتمة الكتاب]

فصل :

[ما حدث للمصنّف بعد تأليف الكتاب]

واعلموا -رحمكم الله- أنّي لما فرغت من كتابي هذا، وقرأه عليّ بعض رؤساء خراسان في دار السلطان، عظم ذلك على المخالفين، وأكثروا التّحريف والكذب والزور والبهتان فيما حكوه عليّ، وأضافوه إلى كتابي، طلباً للشناعات، وتنفيراً [للسلطان] ^١ والعوام، وقالوا قد ذكر فيه "باب الدُّكر" والخصيتين، و"الفقحة" ^٢ و"اللّحية" و"الرأس"، و"المسزّية" ^٣ و"الشعر"، و"النعل الصرّارة" ^٤، و"الركوب على الحمار"، و"المشي في الأسواق"، و"أنّه خلق نفسه من عرق الخيل"، وغير ذلك ممّا لا أحفظه فأحكيه من الكذب والزور والبهتان، ممّا على قائله وحاكه يريد التشنيع به ^٥، لعنة الله ولعنة اللاعنين والملائكة والنّاس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً. والله تعالى عند لسان كل قائل، وحسيب كل ظالم.

^١ في الأصل بلام واحدة "لسلطان" والظاهر أنّه وهم لأنّه عطف عليه كلمة "العوام" المعرّفة بالألف واللام.

^٢ الفُقْحَة: بفتح فسكون الدُّبُر، والجمع: فِقاح. ينظر جمهرة اللّغة لابن دريد الأزدي (553/1)، تهذيب اللّغة للأزهري (45/4)، والمخصّص لابن سيده (169/1).

^٣ المسزّية: الشّعْر المستدقّ يأخذ من الصّدْر إلى السّرة. ينظر تهذيب اللّغة للأزهري (289/12)، والمخصّص لابن سيده (320/4) النّهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (356/2).

^٤ النعل الصرّارة: الصرّارة من الصرّة، وهو الضّجّة والصبحة، والنعل الصرّارة هي النعل التي تصوّت. ينظر تهذيب اللّغة للأزهري (76/12)، الصّحاح للجوهري (710/2).

- فانظر -رحمك الله- إلى صدق الرّجل وورعه، كيف استثنى في دعائه على ظلّامه بقوله: "يريد التشنيع به"، أي وأما الذين فعلوا ذلك - ظلّنا منهم - أنّه حسبة وديانة، فلا يشملهم دعاؤه.

وقد أمر الله نبيه ﷺ أن يستعيذ به من شرّ حاسد إذا حسد^أ، وأنا أعوذ بالله من ذلك، وليس للحاسد إلا ما حسد.

وقد منع الله جلّ وعزّ من قبول قول المدّعي حتى يأتي على قوله ببرهان، وقال النبي ﷺ: "لو يُعطى الناس بدعواهم، لادّعى أناس دماء ناس وأموالهم"^أ، فأعلم ﷺ أن الدّعوة بلا بيّنة لا توجب صدق مدّعيها. وحذّر الله ﷻ من قبول قول الفاسق، وأمر بالثبّت في خبره/ص-389، فقال تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ مِّنْ بَنِي فَتْيَانٍ أَوْ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَتَّبِعْهُمْ وَلَا تَكُنْ مِّنْ أَتَّبِعِيهِمْ إِنَّ أَتَّبِعِيهِمْ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾. ونهى جلّ وعزّ عن التحسّس والغيبة، فقال: ﴿وَلَا يَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾^ب. وخبر جلّ ثناؤه أنّ بعض الظنّ إثم^ج.

أ كما في قوله تعالى في سورة الفلق: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ ۝١ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢ وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ ۝٣ وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ ۝٤ وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ۝٥﴾ [الفلق: ١ - ٥].

أ متفق عليه، أخرجه عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه البخاري في كتاب تفسير القرآن، باب ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ﴾^{٧٧} ﴿آل عمران: ٧٧﴾ [آل عمران: 77]: لا خير، برقم 4552(373/1)، مسلم في كتاب الأفضية، باب اليمين على المدعى عليه، برقم 4470(981/1) وغيرهم.

^ب سورة الحجرات: الآية [6].

^ج سورة الحجرات: الآية [12].

^د هو قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَجْتَبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات: ١٢].

أعلم تعالى أنّ الظنّ لا يغني من الحق شيئاً^أ، وقال النبي ﷺ: "إياكم والظن، فإنّه يكذب"^إ
الحديث^د، وقال: "ما ظننتم فلا تحققوا"^ن، وقال ﷺ: "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه"^و،

هو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْبَغُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ﴾ [يونس: 36].

آجاء في الحاشية "كذا في الأصل ولعل الصواب أكذب الحديث".

د متفق عليه، أخرجه عن أبي هريرة ؓ البخاري في عدّة مواضع منها في كتاب النكاح، باب لا يخطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع، برقم 5143 (445/1)، ومسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظن، والتنجس، والتنافس، والتناجش ونحوها، برقم 6536 (1127/1)، وكلّهم بلفظ "أكذب الحديث".

ن الحديث أخرجه أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي في كتاب الفوائد (الغيلانيات) برقم 426 (1 / 389) وابن عدي في الكامل (509 / 5) عن أبي هريرة بمتن أطول من ذلك، وهو قوله: "إذا حسدتم فلا تبغوا، وإذا ظننتم فلا تحققوا، وإذا تطبّرتم فامضوا، وعلى الله فتوكلوا"، وعزاه السيوطي في "الجامع الصغير" إلى ابن ماجه من رواية جابر ؓ، كما في ضعيف الجامع الصغير وزيادته للألباني (84/1) حيث ضعفه، ولا يوجد في النسخة المطبوعة من سنن ابن ماجه إلاّ قوله "إذا وزنتم فأرجحوا" رواه عن جابر مرفوعاً برقم 2222 (2610/1)، وقال ابن القطّان في الوهم والإيهام رقم 1258 (489/3) عن حديث أبي هريرة: "فيه عبد الرحمن بن سعيد مدني ضعفه ابن معين، وقال البخاري: "فيه نظر"، و لم يصحّ حديثه يغني حديث عبد الرحمن هَذَا". وأما عبد الله بن سعيد المقرئ أبو عبّاد، فمتروك^ا]، وقال المناوي في فيض القدير بعد عزوه حديث جابر لابن ماجه (400/1): "ورواه عنه أيضاً الديلمي وهو ضعيف، لكن له شواهد"، وقال الصنعاني في التنوير شرح الجامع الصغير (2 / 24) عن حديث أبي هريرة "رمز المصنّف لضعفه، قال عبد الحق: "إسناده غير قوي". قلت - أي الصنعاني -: له شواهد عدّة ستأتي، ترفعه عن الضعف وترقيه إلى درجة الحسن". وقد صحّح الشيخ الألباني في الصحيحة برقم 3942 (1649/7) من رواية جابر، بعد أن تراجع عن تضعيفه السابق، وكذا الشيخ شعيب لمتن جابر عند تحقيقه لابن ماجه (336/3). فالذي يظهر لي أنّ حديث أبي هريرة لا يصحّ، ولا يرتقي بالشواهد، لأنّ ضعفه شديد، وأما حديث جابر فهو حديث حسن لخفة ضعفه وكثرة شواهد، والله تعالى أعلم.

و متفق عليه، أخرجه عن أنس ابن مالك ؓ البخاري في كتاب الإيمان، باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه برقم 13 (3/1)، مسلم في كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من حصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير، برقم 170، 171 (688/1).

وقال: "لا تحاسدوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا، ولا تقاطعوا، ولا تحسّسوا، ولا تحسّسوا، ولا تنافسوا، ولا يغتب بعضكم بعضاً، وكونوا عباد الله إخواناً، كما أمركم الله، ولا يحلّ لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث" ^أ ، وقال عليه السلام: "الدين النصيحة" ^ب ، "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذي جاره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت" ^ج ، وقال: "إذا حسدتم فلا تبغوا" ^د ، وقال عليه السلام: "والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا" ^{هـ} ، وقال: "من ستر على مسلم في الدنيا، ستر الله عليه في الآخرة" ^و .

—
^أ متفق عليه، أخرجه عن أنس ابن مالك وعن أبي هريرة رضي الله عنهما البخاري في عدّة مواضع منها برقم 6064، 6065، 6066 (512/1)، ومسلم في عدّة مواضع منها برقم 6526 إلى 6540 (1126/1، 1127)، بلفظ مقارب.
^ب أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة، برقم 196، 197، 198 (689/1) عن تميم الداري رضي الله عنه.

^ج متفق عليه، أخرجه عن أبي هريرة رضي الله عنه البخاري في عدّة مواضع منها في كتاب النكاح، باب الوصاة بالنساء، برقم 5185 (448/1)، وفي كتاب الأدب، باب إكرام الضيف، وخدمته إياه بنفسه برقم 6136، 6138 (517/1)، ومسلم في عدّة مواضع منها في كتاب الإيمان، باب الحث على إكرام الجار والضيف، ولزوم الصمت إلا عن الخير وكون ذلك كله من الإيمان، برقم 173، 174، 175 (688/1).

^د قد مضى تخريجه قريباً (516/1).

^{هـ} أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون، وأن محبة المؤمنين من الإيمان، وأن إفشاء السلام سببا لحصولها، برقم 194، 195 (689/1). عن أبي هريرة رضي الله عنه.

^و متفق عليه، أخرجه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما البخاري في كتاب المظالم والغصب، باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه برقم 2442 (192/1)، ومسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، برقم 6578 (1129/1).

وقال: "دماؤكم وأموالكم وأعراضكم، عليكم حرام" ^أ، وقال: "لا يتناجى اثنان دون الثالث إلا بإذنه، فإن ذلك يحزنه" ^ب، وقال عليه السلام: "الحياء من الإيمان" ^ج،

وقال: "والظلم ظلماتٌ يوم القيامة" ^د ص 390/، وقال: "إياكم والحسد، فإن الحسد يأكل الحسنات الحسنات كما تأكل النار الحطب" ^{هـ}، وقال عليه السلام: "من كانت عنده مظلمة لأخيه من عرضه وماله، فليستحله

—
^أ متفق عليه، أخرجه من حديث أبي بكر رضي الله عنه البخاري في كتاب الفتن، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا ترجعوا بعدي كفاراً، يضرب بعضكم رقاب بعض» ، برقم 7078 (590/1) وفي كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: 23]، برقم 7447 (621/1)، ومسلم في كتاب القسامة والمحاربن والقصاص والديات، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال برقم 4383، 4384، 4385، 4386 (974/1)، 975).

^ب متفق عليه، أخرجه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه البخاري في كتاب الاستئذان، باب لا يتناجى اثنان دون الثالث، برقم 6288 (530/1)، ومسلم في كتاب السلام، باب تحريم مناجاة الاثنین دون الثالث بغير رضاه، برقم 5696، 5697، 5698 (1066/1).

^ج متفق عليه، أخرجه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه البخاري في كتاب الإيمان، باب الحياء من الإيمان، برقم 24 (4/1)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب شعب الإيمان، برقم 154 (687/1).

^د متفق عليه، أخرجه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه البخاري في كتاب المظالم والغصب، باب الظلم ظلمات يوم القيامة، برقم 2447 (192/1)، ومسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، برقم 6577 (1129/1).

^{هـ} أخرجه أبو داود في السنن في كتاب الأدب، باب في الحسد، برقم 4903 (1583/1) وعبد بن حميد في المسند المسند برقم 1428 (338/2) وأبو يعلى الموصلي في المسند برقم 3656 (330/6)، وابن عدي في الكامل (433/6)، والخطيب في تاريخ بغداد (12/3)، والبيهقي في شعب الإيمان برقم 6184 (10/9) وغيرهم عن أبي هريرة رضي الله عنه. وفيه جد إبراهيم بن أبي أسيد لم يُسَمَّ، وذكر البخاري إبراهيم هذا في التاريخ الكبير (272/1)، وذكر له هذا الحديث وقال: "لا يصح". وله شاهد من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه بلفظ "الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب، والصدقة تطفى الخطيئة كما يطفى الماء النار، والصلاة نور المؤمن، والصيام جنة من النار"، وهو عند ابن ماجه في السنن برقم 4210 (2733/1)، وعند البزار في البحر الزحار برقم 6212 (336/12) وعند القضاعي في مسند الشهاب برقم 1048

اليوم قبل أن يأخذه به حين لا دينار ولا درهم، فإن كان عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته، وإن لم يكن أخذ من سيئات صاحبه، فجعلت عليه" ^أ.

(136/2) وفي سنده عيسى بن أبي عيسى الحنّاط، ويقال: الخياط، وهو ضعيف. وقد اختلف العلماء في تحسينه بمجموع الطرق بعد اتفاقهم على ضعف أسانيد، فضعّفه البخاري كما مرّ، والألباني كما في السلسلة الضعيفة برقم 1901 (374/4). وقال العراقي في المغني عن حمل الأسفار (56\1) "وهو عند ابن ماجه في أبواب الزهد ، باب الحسد برقم 4210(5/295)، من حديث أنس بإسناد ضعيف، وفي تاريخ بغداد بإسناد حسن "، وقال الصنعاني في التنوير شرح الجامع الصغير(4\398): "رمز المصنف لصحته، أي السيوطي"، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط في تخريج ابن ماجه (5/295) "إسناده ضعيف جداً، عيسى بن أبي عيسى الحنّاط متروك. لكن لمعظمه ما يشهد له منفراً". والحديث في فضائل الأعمال، فيتسامح فيه، وإن كان إسناده ليس بالقائم، إذ إنّ الحسد قد علم قبّحه بالشرع والعقل، فلا يتشدّد فيه مثل أحاديث الحلال والحرام، ولذا أورده أبوا داوود في سننه ساكناً عنه، وقد قرّر أنّ ما سكت عنه أنّه صالح أو حسن عنده، والله تعالى أعلم.

^أ أخرجه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه في عدّة مواضع منها في كتاب المظالم والغصب، باب من كانت له مظلمة عند الرجل فحلّها له، هل يبين مظلمته، برقم 2449(1/190) وفي كتاب الرقاق، باب القصاص يوم القيامة، برقم 6534 (548/1).

والله تعالى يقول ^أ: ﴿ثُمَّ بَغِيَ عَلَيْهِ لِيَنْصُرْتَهُ اللَّهُ﴾ ^إ. فالله تعالى ينصر الحق وقائله، وقد ذم

الباطل ومدعيه، وخبر أن الحق يزهقه ^د، قال الله جل ثناؤه: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا

هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا نَصَمُونَ﴾ ^{هـ}، وقال جل ثناؤه: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ

وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتَمَرَ نُورُهُ﴾ ^و.

وروى سهل بن معاذ بن أنس الجهني عن أبيه عن النبي ﷺ قال: "من حمى مؤمناً من منافقٍ يغتابه،

بعث الله ﷻ ملكاً يحمي لحمه يوم القيامة من نار جهنم، ومن قفا مسلماً بشيء يريد شينه به حبسه الله

ﷻ على جسر جهنم حتى يخرج مما قال ^ز.

^١ جاء في الأصل في الآية "ومن بغي عليه لينصرنه الله"، وهو وهم ولذا أثبت الصحيح.

^٢ سورة الحج: الآية [60].

^٣ لعله يريد أيضاً قوله تعالى ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ الإسراء الآية: [٨١]

^٤ سورة الأنبياء الآية [18].

^٥ سورة التوبة: الآية [32].

○ رواه أبو داود في السنن في كتاب الأدب، باب من رد عن مسلم غيبة، برقم 4883 (1581/1) وأحمد في

المسند برقم 15649 (24 / 406)، والطبراني في معجمه الكبير برقم 433 (20 / 194)، وابن أبي الدنيا في الصمت

برقم 248 (151/1)، والبيهقي في الشعب برقم 7225 (10 / 98) كلهم من طريق إسماعيل بن يحيى المعافري المصري،

عن سهل بن معاذ بن أنس الجهني، عن أبيه به. وإسماعيل مجهول وإن ذكره ابن حبان في الثقات كما في ميزان الاعتدال

(1/254)، وتهذيب التهذيب (1/336، 337)، التقريب (1/110)، وقد جعل الذهبي هذا الحديث من غرائب إسماعيل،

ونقل ابن حجر في تهذيب التهذيب (1/337) عن ابن يونس أنه قال: ليس هذا الحديث فيما أعلم بمصر" يشير إلى ضعفه،

ولذا ضعف إسناد الحديث العراقي في تخريج الإحياء (1/667)، والشيخ شعيب في حاشية المسند (24/406) وحكم

الشيخ الألباني على الحديث بالضعف كما في ضعيف الجامع الصغير (1/802). ولكن للحديث شواهد كثيرة في الكتاب

وفي هذه الموعظة تذكرة لمن اعتبر، وبصيرة لمن تذكّر، والله حسي ونعم الوكيل.

ثم لم يكفهم ما أضافوه إلينا من الكذب والبهتان حتى زُمينا بالتجسيم والتشبيه والكفر، لأجل ما

رويناه من الصفات التي جاء بها القرآن والأخبار، والله تعالى يقول/ص-391/ : ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ

تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ، وَمَنْ يَعْتَصِم بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ۗ﴾⁷

فكيف يجوز أن نكفر، ونحن نحتج بكتاب الله وسنة رسول الله ، ولكن نعتصم بالله كما أمرنا الله

تعالى لنهتدي إلى الصراط المستقيم .

ومع هذا فلم يُخلِ الله جلّ ثناؤه كلّ عالم في عصره من جاهلٍ يبغى عليه بحسده وشره، ليلبّو بذلك

شكره وصبره، ويُعظّم بذلك ثوابه وأجره، وقد قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ﴾⁸ ،

وقال تعالى: ﴿لَتَبْلُوكَ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ

قَبْلِكُمْ وَمَنْ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذَىٰ كَثِيرًا وَإِنْ تَصَبَرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ

﴿⁹ ، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ تَصَبَرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾¹⁰ ، وقال تعالى: ﴿وَدَّ

والسنة، وقد صحّ الحديث الإمام ابن تيمية كما في منهاج السنة النبوية (161/5) إذ قال عنه "وقد ثبت في الصحيح"،

وكذا تراجع الشيخ الألباني عن تضعيفه، فحسّنه كما في سنن أبي داوود بأحكام الألباني لمشهور حسن (883/1)، والذي

يظهر أنّ تحسينه أو تصحيحه كان لشواهده الكثيرة في السنة.

⁷ سورة آل عمران: الآية [101].

⁸ سورة الفرقان: الآية [31].

⁹ سورة آل عمران : الآية [186].

¹⁰ سورة آل عمران: الآية [120].

كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكَيْبِ لَوْ يُرَدُّونَكُمْ مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ

مِّنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمُ الْحَقُّ ﴿١﴾ ، وقال النبي ﷺ: " لو أن مؤمناً على قسبة في البحر، لقيض الله له منافقاً يؤذيه " ١ .

وقال الشاعر ٢ :

وإذا أتتك مذمتي من ناقصٍ ***** فهي الشهادة لي بأبي فاضل ٣

سورة البقرة : الآية [109].

١ أخرجه البزار في مسنده برقم 6341 (34/13) والطبراني في الأوسط برقم 9282 (113/9) والقضاعي في مسند الشهاب برقم 1437 (315/2)، والبيهقي في شعب الإيمان رقم 9334 (238/12)، وغيرهم عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرغوعا، قال الدارقطني في أطراف الغرائب (194/2): غريب من حديث الزهري عن أنس ، تفرّد به عنه ابن أخيه ولم يروه عنه غير أبي قتادة تفرّد به أبو بكر عبد الرحمن بن عبد الملك بن شيبه الحزامي، وقال الهيثمي في المجمع (286/7): رواه البزار والطبراني في الأوسط، وفيه أبو قتادة بن يعقوب بن عبد الله العذري، ولم أعرفه، وبقية رجال الطبراني ثقات " ، وقال العجلوني في كشف الخفاء (190/2): "سنده حسن"، والذي يظهر أنّ تحسينه جاء من أجل الشواهد الطافحة في الكتاب والسنة وأقوال السلف وأئمة الإسلام الدالة على أنّ الدنيا دار ابتلاء وامتحان، وأنّ البلاء لا يزال بالمؤمن بحسب درجة إيمانه حتّى يلقى ربه.

٢ هو أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكوفي الكندي، أبو الطيب المتنبّي 303 - 354 هـ / 915 - 965م، أحد مفاخر الأدب العربي. شعره حكّم وأمثال، حتى شُبّه بكلام الأنبياء، ادعى النبوة وتبعه كثيرون، فخرج إليه لؤلؤ أمير حمص ونائب الإخشيد فأسره وسجنه حتى تاب ورجع عن دعواه ، ثمّ قتله جماعة من الأعراب تحاملاً ونكايَةً وطمعاً في أمواله وعمره 48 سنة . ينظر تاريخ بغداد (164/5) تاريخ الإسلام (65 /8)، البداية والنهاية (272/15).

٣ هذا بيت من قصيدة من البحر الكامل يمدح فيها القاضي أبا الفضل الأنطاكي، ومطلعها:

لَكَ يَا مَنَازِلُ فِي الثُّلُوبِ مَنَازِلُ ::::::::::: أَقْفَرْتَ أَنْتِ وَهَنَّ مِنْكَ أَوَاهِلُ". ينظر موجز ديوان المتنبّي (156/1 إلى

وقال رجلٌ لأحمد بن حنبل رحمة الله عليه: "يا أبا عبد الله، قالوا: إنَّ عندك كتابَ زندقَةٍ!، فقال: لا يجرز المؤمن إلاَّ قبره، وحكم الله" ^أ /ص 392.

- **إنَّ اعتقادي** في هذه الأخبار، ممَّا قدَّمته في أثناء كتابي من حملها على ظاهرها من غير تشبيهٍ ولا تجسيمٍ فيما لا يحيل صفاته ولا يخرجها عمَّا تستحقُّه، فمن روى عنَّا خلاف ذلك، أو أضاف إلينا سواه، أو نحلنا في ذلك قولاً غيرهِ، فهو كاذب مفترٍ، مُتخرِّص معتد، يبوء بسخط الله، وعليه غضب الله ولعنته في الدارين، وحقُّ على الله ﷻ أن يورده المورد الذي وعد رسول الله من بآءه، وأن يحلَّه المحلَّ الذي أخبر نبي الله ﷺ أن الله ﷻ يحلَّه محلَّ أمثاله على ما أخبر ﷺ .

فروى أبو جعفر محمد بن جرير الطبري في البيان عن صريح السنَّة، بإسناده عن أبي الدرداء أنَّ النَّبي ﷺ قال: "من ذكر امرأً بما ليس فيه ليعيبه، حبسه الله ﷻ في جهنم، حتَّى يأتي بنفاق ما قال فيه" ^أ.

وبإسناده عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: "لما عُرج بي، مررت بقومٍ لهم أظفار من نحاس، يخمشون صدورهم، فقلت: من هؤلاء يا جبريل؟".

قال: هؤلاء الذين يأكلون لحوم النَّاس، ويقعون في أعراضهم" ^د إلى أمثال ذلك .

١ نظر مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (305/1)، والآداب الشرعية لابن مفلح (8/2).

٢ رواه الطبري في صريح السنَّة برقم 38(28) والطبراني في الأوسط برقم 8936(8/380)، وقال المنذري في الترغيب والترهيب (316/3، 333) "رواه الطبراني بإسناد جيد"، وقال المناوي في التيسير بشرح الجامع الصغير: "واسناده كما قال المنذريّ جيد"، وله شواهد كثيرة منها ما مضى قريباً تخريج (495/1) من حديث معاذ بن أنس الجهني ﷺ بمعناه في أنَّه يجبس على جسر جهنم، ومنها حديث أنس بن مالك ﷺ الآتي .

٣ أخرجه عن أنس بن مالك ﷺ أبو داود في سننه في كتاب الأدب، باب في الغيبة، رقم 4878 (1/1581)، وأحمد في مسنده رقم 13340 (53/21)، والطبراني في المعجم الأوسط رقم 8 (7/1)، والبيهقي في شعب الإيمان رقم 6290 (83/9)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة رقم 2286 (6/265)، ورواه الطبري في صريح السنَّة برقم 39(28/1)، قال ابن حجر في الفتح (470/10) "أخرجه أبو داود وله شاهد عن ابن عباس عند أحمد"، وقال الصنعاني

- **واعلموا رحمكم الله** أنّ لنا أسوةً بالأنبياء صلوات الله عليهم، وذلك أنّ الله تعالى اصطفى لخلقهِ رسلاً، ابتعثهم بالدعاء إلى [توحيدهِ]^أ، و أمرهم بالقيام به، والصبر على ما ناهم فيه من جهلة خلقه، وامتحنهم من المحن بصنوفٍ، وابتلاهم من البلاء بصروفٍ، تكريماً لهم/ص-393/ غير تدليل، وتشريعاً غير تحسير، ورفع بعضهم فوق بعض درجات، فكان أرفعهم عنده جلّ ذكره درجة و أشدّهم محنةً، فقال تعالى في محكم كتابه لنبيه محمد ﷺ: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾^ب، وقال له ﷺ ولأتباعه رضوان الله عليهم ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾^ج.

وقال: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا إِذْ جَاءَكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظَّنُونَا هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا﴾^د،
وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَّا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا﴾^{هـ}، وقال تعالى: ﴿الْمَ

في التنوير شرح الجامع الصغير (9\112) " رمز المصنف لصحته، أي السيوطي"، وقال ملا علي القاري في المرقاة (3158/8) " وهو حديث حسن سكت عليه هو والمنذري"، ويعني بالضمير "هو" التبريزي .

أ في الأصل فراغ والزيادة من إضافاتي لأتّما موافقة للسياق.

ب سورة الأحقاف : الآية [35].

ج سورة البقرة : الآية [214].

د سورة الأحزاب الآية [9,10,11].

هـ سورة الأحزاب : الآية [12].

﴿ أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ^ط فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلْيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ ﴾^١.

فلم يُخَلِّ جَلَّ ثَنَاؤُهُ أَحَدًا مِنْ مَكْرَمِي رِسْلِهِ، وَمَقَرَّبِي أَوْلِيَائِهِ، مِنْ مَحْنَتِهِ فِي عَاجِلِهِ دُونَ آجِلِهِ ، لِيَسْتَوْجِبَ بِصَبْرِهِ عَلَيْهَا مِنْ رَبِّهِ تَعَالَى مَنَّةَ الْكِرَامَةِ، وَمَا أَعَدَّ لَهُ مِنَ الْمَنْزِلَةِ/ص-394/ لَدَيْهِ، مَا كَتَبَهُ لَهُ .
فَنَسْأَلُ اللَّهَ الْكَرِيمَ أَنْ يَجْعَلَنَا مِمَّنْ يَقْفُوا أَثْرَ نَبِيِّهِ، وَيَتَّبِعَ آثَارَهُ، وَلَا يَخَالَفَ أَقْوَالَهُ .

تَمَّ الْكِتَابَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا .



[وجاء في آخر هذه النسخة]

وهذا ما وجد على الأصل الذي نسخ منه هذه النسخة المباركة .

^١ سورة العنكبوت : الآية [1، 2، 3] .

سمع عليّ إبطال التأويل الخ، "شمس الدّين أبو الثناء محمود بن سلمان بن سلامة، المعروف^١ بالعرياني^١، والولد الأجلّ شرف الدّين أبو عبد الله محمد بن أبي الحسن عليّ بن محمد بن سعيد بن حمزة التّميمي^١ D.

وذلك بحقّ إجازة شيخنا أبي البقاء لي، بإجازته من البطائحي، عن القاضي أبي الحسين، كذلك عن والده مؤلف الكتاب كذلك.

وذلك في مجالس، آخرها في شهر ذي الحجة، سنة سبع وخمسين وستمائة.

وكتب بخطّم^N منصور بن أبي الفتح الحرّاني، حامداً الله. ومصلياً على سيدنا محمد.

هذه الكلمة غير واضحة في المخطوط وهي أقرب إلى "موفق" وأثبتها اجتهاداً مني، وكذا كلمة "عرياني" فإنها تحتمل "العرياني"

لم أجد له ترجمة بهذا التمام، ولكن أخشى أن يكون فيه تصحيف من "شهاب" إلى "شمس"، ولعله أبو الثناء شهاب الدّين محمود بن سلمان بن فهد الحلبي الدمشقي الحنبلي كاتب السّر بدمشق، ولد بدمشق سنة 644هـ، وتوفي في شهر سنة 725هـ. ينظر البداية والنهاية (259/18)، المقصد الأرشد (546/2).

هو محمد بن عليّ بن محمّد بن سعيد بن حمزة التّميمي ابن القلانسي شرف الدّين ولد سنة 636هـ، وسمع من السخاوي والقرطبي وابن المسلمة وغيرهم، وصاهر القاضي صدر الدّين بن سناء الدولة، وكان يحب الصّالحين، وهو صاحب حَمَام الزّهور، وهو خال عز الدّين بن القلانسي، مات في حادي عشرى جمادى الأولى سنة 704هـ. ينظر الدرر الكامنة (337/5).

هكذا جاء في المخطوط "بختّم" وأخشى أن تكون تصحّفت على التّاسخ من "كتبه [يجي] بن أبي منصور" وذلك لأمر منها أنّ الشبه بين "بختّم" و"يجي بن" شبه كبير إذ رسم الحروف يكاد يكون واحداً، ومنها أنّي لم أجد بعد بجتي في كتب التراجم من اسمه منصور بن أبي الفتح الحرّاني إلاّ يجي بن أبي منصور، وآخرها أنّ غالب السّماعات تكتب على حواشي المخطوط بخط رفيع وضئيل الحجم ممّا يوقع كثيراً في التّصحيف، فالذي يظهر لي أنّه أبو زكريا يجي بن أبي منصور بن أبي الفتح بن رافع بن علي بن إبراهيم، الحرّاني الحنبلي، المعروف بابن الصّيرفي، ويعرف أيضاً بـ "ابن الحبيشي"، ولد بحران سنة 583هـ، ونزل دمشق وسافر إلى الموصل وبغداد. سمع من علماء كثر منهم بحران و دمشق وبغداد، منهم أبو البقاء

وآله وصحبه 13 ج 1337/2 هـ. ١. ﷺ

تم الكتاب بقلم الحقير الأقل، الراجي عفو الله، صالح بن دخيل الله بن جاد الله، من آل سابق بن شماس، من آل زايد بن قبائل الدوائقر، غفر الله له ولوالديه ووالديهم ومشايخهم وإخوانهم، من المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات آمين . ﷺ

حرر وتمّ في آخر يوم الأحد، الثالث عشر من شهر جمادى الثاني، سنة سبع وثلاثين بعد الثلاثمائة وألف. ﷺ



العكبري، ومحمد بن علي القبيطي، وأبو اليمن الكندي، والشيخ موقّق الدين وغيرهم. وأفتى وناظر وتخرّج به جماعة، وتوفي بدمشق سنة 678 هـ. ينظر تاريخ الإسلام (368/15)، ذيل طبقات الحنابلة (149/4)، شذرات الذهب (632/7). وأما شيخه في الإجازة فهو أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ثم البغدادي ت: 616 هـ، كما في تاريخ الإسلام (471/13)، عن علي بن عساكر بن المرّحّب بن العوام أبو الحسن البطائحي المقرئ ت: 572 هـ. كما في تاريخ الإسلام (512/12)، عن ابن المصنّف أبي الحسين محمد بن محمد بن أبي يعلى ت: 526 هـ. كما في سير أعلام النبلاء (601/19)، عن والده المصنّف أبي يعلى الفراء.

١ جاء في حاشية الكتاب في هذا الموضوع "بلغ مقابلة".

الخاتمة

أحمد الله الكريم ربّ العرش العظيم أن وفقني أولاً لخدمة دينه وسنّة نبيه، وأحمده ثانيًا على أن وصلت إلى ختام هذا الكتاب، مع زاد صغير وتقصير كثير، فما كان فيه من صواب فمن الله وحده، وما كان فيه من زلل فمن نفسي ومن الشيطان، أسأل الله أن لا يؤاخذني به في الدنيا والآخرة، وأن يجعله لي دخرًا وأجرًا، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

وقد بدت لي في هذا المقام من الدراسة أمور ونتائج وتوصيات، أرجو أن ينتفع بها الباحثون وطلاب العلم .

وأهمّ النتائج التي توصّلت إليها

- "إبطال التّأويلات لأخبار الصّفات" لأبي يعلى الفراء كتاب مهم ، استفرغ فيه المؤلف جهودًا عظيمة وسنين مديدة، من أجل الوصول بكتابه إلى أرقى درجات الجود والكمال، وكان هذا الكتاب من أواخر تأليفه، وفيه أواخر آرائه في العقيدة التي استقرّ عليها، فكان بمثابة آخر ثماره في مجال التّصنيف.
- يعتبر كتاب "إبطال التّأويلات" من الكتب المهمّة التي قد تسدّ حاجة بعض القراء والباحثين عن كثير من مصنّفات أبي يعلى المفقودة في العقيدة، "كإيضاح البيان في مسألة القرآن"، و"الرد على الأشعرية"، و"الرد على الكرامية"، و"الرد على المجسّمة"، و"الرد على السالمية"، و"الكلام في الاستواء"، إذ يوجد في هذا الكتاب نتف من بعض هذه الكتب، ففيه بعض الردود التي قد يستفاد منها أو يستغنى بها، عن كتبه المفقودة.
- الإمام أبو يعلى إمام من أئمة الإسلام، نحنا نحو إثبات الصّفات وذمّ التّأويل الذي ذهب إليه أهل الكلام، إلاّ أنّه وقع في اضطراب شديد في باب الصّفات.
- سبب وقوع أبي يعلى في أوهام في العقيدة يرجع إلى ثلاثة أمور: أوّلها تأثره بقواعد كلامية منطقية ظنّها مسلمّات يقينية، وثانيها اشتباه معنى التّأويل عنده بين معناه عند المتقدّمين وعند المتأخرين، وثالثها احتجاجه بأحاديث ضعيفة أو موضوعة.
- انقسم النَّاس في الإمام أبي يعلى إلى ثلاثة أقسام: قسم ذمّوه مطلقًا، وقسم مدحّوه مطلقًا، وقسم وافقوه في بعض المسائل وأنكروا عليه بعضها، وهم الموقفون للصّواب بإذن الله.
- لم يكن للإمام أبي يعلى اليد الطولى في صناعة الحديث وعلمه، ولذا استدلّ في كتابه ببعض الأحاديث الموضوعية التي أنكرها عليه كثير من العلماء، وهو في ذلك قد جانب الصّواب، وإن كان قد أسندها، ممّا قد يخفّف الوطأة عنه، ولا يزيلها.

• الإمام أبو يعلى الفراء أحد أئمة المسلمين من أهل السنّة والجماعة، له أيادٍ بيضاء في خدمة الدّين والعلم، وما ورد عنه من أخطاء في كتبه سواء الفقهية أم العقديّة، فإنّها لا تغضّ ولا تنقص من قيمته العلميّة في بحر ما قدّم من العلم والخير والصّواب، ولا تخرجه عن دائرة أهل السنّة، لأنّه اجتهد، وقدّم الأسباب وبذل الوسع، ولكن لا بدّ من بيان أخطائه والتّحذير منها، وهذا هو منهج أهل السنّة والجماعة، قال ابن تيمية: "وأهل السنّة والعلم والإيمان يعرفون الحق ويتبعون سنة الرّسول، ويرحمون الخلق ويعدلون فيهم ويعذرون من اجتهد في معرفة الحق فعجز عن معرفته، إنّما يذمّون من ذمّه الله ورسوله، وهو المفرط في طلب الحقّ لتركه الواجب، والمعتدي المتّبع لهواه بلا علم لفعله المحرّم، فيذمّون من ترك الواجب أو فعل المحرّم"^أ.

• كتاب أبي يعلى الفراء مشوب بالإفراط في الإثبات، لظنّه أنّ ذلك هو مذهب السلف، وإفراطه في الإثبات يقع في احتجاجة في العقيدة بأقوال الصّحابة والتّابعين، وبالأحاديث الموضوعيّة، ونظير كتابه الكتب التي أفرطت في التّأويل ككتاب "مشكل الحديث وبيانه" لابن فورك، و"دفع شبه التشبيه" لابن الجوزي، و"شرح مشكل الحديث" لعبد الجليل القصري.

• أكثر وأحسن من تكلم في الإمام أبي يعلى الفراء، مع العلم والإنصاف والتّحقيق وسعة الاطلاع، هو الإمام عبد الحليم بن تيمية الحرّاني الدّمشمقي إذ لم يمدحه المدح المفرط، ولم يذمّه الذّم المحزّي، بل أثنى على صوابه وذمّ خطأه.

• لا يمكن نيز أبي يعلى بالتّجسيم أو التشبيه، لأنّه تبرأ منه في كتابه، وكل من علّم من قوله ومذهبه تعظيم الله تعالى ووصفه سبحانه بصفات الكمال التّام، ونفي التّقائص عنه من مشابهة المخلوقين وغيرها، فهو من أهل السنّة والجماعة، لا نخرجه منها قيد أمّلة، وإن صدر من أحدهم خطأ أو كلامٌ يوهّم أو يحمّل التشبيه، فلا بدّ أن نحمله على أحسن محمل، ونؤوِّله بما هو معروف من أصول ذلك العالم ومذهبه، (ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلّها ... كفى المرء نبلاً أن تعدّ معايه). وقد أحسن الإمام القرطبي -رحمه الله- عندما نقل كلام أبي الحسن الأشعري -رحمه الله- الذي فيه بعض الإيهام فقال: "وقوله -رحمه الله- إنّه نور لا كالأنوار"، لا يصحّ أن يريد به أنه جسم نوراني ليس كالأجسام النورانية، لمعرفتنا بمذهبه في تنزيه الله تعالى"^أ، وكذا ما قاله تاج الدّين السبكي على الذي يقول بتجلي الله لبعض أوليائه في الدنيا، فقال: "إذا تبرأ القوم من تفسير التّجلي بما لا يمكن ولا يجوز وصف الرّبّ تعالى به، فلا لوم عليهم بعد ذلك"^ب.

^أ ينظر مجموع الفتاوى (238/27).

^ب ينظر الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (1/462/463).

^د ينظر طبقات الشّافعية الكبرى (313/2).

- إفراط أبي يعلى في الإثبات في باب الصفات لم يأت عن فراغ، وإنما كان ردّة فعل، قابله فريق آخر أفرط في النفي والتأويل كابن مهدي الطبري وابن فورك، بل في الردّ والتكذيب كالمعتزلة والقدرية وغيرهم، ومن أشنع قبائحهم ما ذكره الخطيب في تاريخه وغيره عن معاذ العنبري قال: "سمعت عمرو بن عبيد يقول: -وذكر حديث الصادق المصدوق - فقال: لو سمعت الأعمش يقول هذا لكذبتة، ولو سمعت زيد بن وهب يقول هذا ما أحبته، ولو سمعت عبد الله بن مسعود يقول هذا ما قبلته، ولو سمعت رسول الله ﷺ يقول هذا لرددته؟! ولو سمعت الله تعالى يقول هذا لقلت له: ليس على هذا أخذت ميثاقنا!!^N، ويقصد بالحديث هو حديث ابن مسعود المرفوع: "إنّ أحدكم يجمع خلقه في بطن أمّه... الحديث"، وهو من حجج أهل السنة في الردّ على القدرية، ومن رؤوسهم عمرو بن عبيد.

أهم النوصيات:

- لا بدّ على الباحثين وطلاب العلم الاهتمام بالجانب الأخلاقي في كتب الردود في العقيدة، حتى تتحلّى منزلة الأدب في الإسلام، ومن أعظم الأدب الأدب مع المخالف في الأمور التي تأويلها سائغ في اللّغة، سواء في باب المعاملات أو في باب الاعتقادات. فلا بدّ على الباحثين إبراز هذا الجانب مع مقاصده ومراميه، ومن أحسن ما نُقل في ذلك، ما حكاه أبو ذر الهروي فقال: إني كنت ماشياً ببغداد مع الحافظ الدارقطني - وكان من أهل الحديث المثبتة للصفات-، فلقينا أبا بكر بن الطيب [أي الباقلاني] فالتزمه الشيخ أبو الحسن، وقبل وجهه وعينيه، فلما فارقه قلت له: من هذا الذي صنعت به ما لم أعتقد أنّك تصنعه وأنت إمام وقتك؟ فقال: هذا إمام المسلمين، والذات عن الدين، هذا القاضي أبو بكر محمد بن الطيب". وكان أبو بكر متكلماً أشعرياً، صنّف في الردّ على الرّافضة والمعتزلة والخوارج والجهمية والكرامية، وكان لهم دولة وظهور بالدولة البويهية، وكان يرّد على الكرامية، وينصر الحنابلة عليهم، ثمّ علّق الذهبي قائلاً: "وبينه وبين أهل الحديث عامر، وإن كانوا قد يختلفون في مسائل دقيقة، فلهذا عامله الدارقطني بالاحترام".^O

- على الباحثين والهيئات العلمية الكبرى الاهتمام بمسائل العقيدة، التي اختلفت فيها الأمة المعهدية ذات المصادر التشريعية الواحدة، بل افتقرت فيها مللاً ونحلاً، ومن أدقّ مسائل الاعتقاد، مسائل الأسماء الصفات، فالحائض فيها والجل في أرض زلقة وترية لزجة، فينبغي على الباحثين إبراز المعالم والأصول التي ينبغي التسلّح بها لمن يلج

^N ينظر تاريخ بغداد (70/14).

^O ينظر سير أعلام النبلاء للذهبي (513/18).

هذا الباب من النظر الواسع والعلم الراسخ في الكتاب والسنة، وما يتبعها من علوم الآلة كعرفة لغة العرب وغيرها، وينبغي التحلي به من رؤية المخالفين إخواناً، ما دام تأويلهم سائغاً، وإن كان خطأً وضلالاً في رأي المخالف، لأن دائرة الإسلام أوسع من كل هذه الاختلافات.

• ينبغي على الباحثين إبراز منهج أهل السنة والجماعة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي هو بيان الحق ورحمة الخلق، يتبعون الحق الذي أمرهم الله باتباعه، ويرحمون الخلق الذين استغوثهم فيه الشياطين، فيرجون لهم الخير ويدلّونهم عليه، وإن ردّوا عليهم، أو حدّروا من أقوالهم، أو منعوهم منها إن كان لهم سلطان، فإنما يفعلون ذلك رحمةً بهم، لا يريدون لهم الشرّ ابتداءً، ولا يبغضونهم لأعيانهم، وإنما يفعلون ذلك ليردّوهم إلى الحق، ويقلّلوا من شرّهم، ويحدّوا الناس من باطلهم، مصداقاً لقول الله تعالى: ﴿وَالْعَصْرُ ۝١ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي ۝٢ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ ۝٣﴾، قال ابن تيمية: "وأئمة السنة والجماعة وأهل العلم والإيمان، فيهم العلم والعدل والرحمة، فيعلمون الحق الذي يكونون به موافقين للسنة سالمين من البدعة، ويعدلون على من خرج منها ولو ظلمهم، كما قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُوفُوا قَوْمِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ ءَلَّا تَعْدِلُوا ءَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ۝٤﴾، ويرحمون الخلق فيريدون لهم الخير والهدى والعلم، لا يقصدون الشرّ لهم ابتداءً، بل إذا عاقبوهم ويبنوا خطأهم وجهلهم وظلمهم، كان قصدهم بذلك بيان الحق ورحمة الخلق، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأن يكون الدين كلّهُ لله، وأن تكون كلمة الله هي العليا".

• على الباحثين والمهيات العلمية العالمية بيان أو تجلية الصور المشرقة للعلماء في تعاملهم مع المخالفين، وإبراز مناهجهم في ذلك، إذ إنّ الخلاف العلمي لا يؤدي أبداً إلى الخلاف القلبي، أو العداة الشّخصي المؤدي إلى الاقتتال والتناحر، فأسلوب العلماء والعُقّال هو الردود العلمية، وأسلوب الطغام والعوام هو المشادات اليدوية، ومثاله التّاصع في التاريخ ما نقله أبو الوقت السجزي قال: "دخلت نيسابور، وحضرت عند الأستاذ أبي المعالي الجويني، فقال: من أنت؟ قلت: خادم الشيخ أبي إسماعيل الأنصاري. فقال: رضي الله عنه"، وكان الجويني أشعرياً، يرى مذهب التأويل،

○ سورة العصر .

○ سورة المائدة : الآية [8].

○ ينظر الرد على البكري (251/1).

ويميل إليه، وكان الهروي على مذهب أهل الحديث، ينافر التأويل ويذمه، ثم قال الذهبي معلقًا: اسمع إلى عقل هذا الإمام، ودع سب الطغام، إن هم إلا كالأنعام^١.

● منهج أئمة الحديث في تصحيحهم وتضعيفهم منهج واحد، رزين كلُّه، خاضع لقانون وميزان واحد، ولا يختلف لاختلاف قواعده أو شروطه، وإتماً كثيراً ما يأتي الاختلاف فيه بين الأئمة لأجل اختلافهم في فهم معاني الحديث وألفاظه، ومرجع الضمائر فيه، مما يدخل في باب الشذوذ والعلة وزيادة الثقات، وتصحيح الحديث وتضعيفه له تعلق شديد بالمعنى، إذ الشذوذ والعلة كثيراً ما يدخلان من هذا الباب، وهذا ما ظهر لي عند دراسة رواية "خلق الله آدم على صورة الرحمن"، فلا ينبغي لأحد أن يُقدم عليه إلا إذا تسلَّح بالمعرفة التامة بأبواب اللغة والدين، وتسلَّح بالفهم ودقَّة الملاحظة، وجمع بين علم الرواية والدراية.

● لا ينبغي ردُّ الأحاديث الصحيحة لمجرد عدم قبول العقل لها، فليس لأحد أن يردَّ حديثاً صحيحاً لأنه يخالف معتقده الذي ورثه عن الشيوخ والآباء، بل لا بدَّ عليه أن يسلم للحديث ويدعن له، خاصة إذا صحَّحه الأئمة المقتدِّمون، وكان الإمام الشافعي وهو على قدره وجلالته يسلم لأهل الحديث ويدعن لأحكامهم قلل ابن كثير: "أما كلام هؤلاء الأئمة المنتصبين لهذا الشأن، فينبغي أن يؤخذ مسلماً من غير ذكر أسباب، وذلك للعلم بمعرفتهم، وإطلاعهم واضطلاعهم في هذا الشأن، واتصافهم بالإنصاف والديانة والخبرة والنصح، لا سيما إذا أطبقوا على تضعيف الرجل أو كونه متروكاً، أو كذاباً... أو نحو ذلك، فالحدِّث الماهر لا يتخالجه في مثل هذا وقفة في موافقتهم لصدقهم وأمانتهم ونصحهم. ولهذا يقول الشافعي في كثير من كلامه على الأحاديث: لا يشبهه أهل العلم بالحديث. ويرده ولا يحتجَّ به بمجرد ذلك"^٢، وقال الذهبي في حديث الأبيط: "وهذا الحديث صحيح عند جماعة من محدِّثين، أخرجه الحافظ ضياء الدين المقدسي في صحيحه، وهو من شرط ابن حبان... فإذا كان هؤلاء الأئمة: أبو إسحاق السبعي، والثوري، والأعمش، وإسرائيل، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو أحمد الزبيري، ووكيع، وأحمد بن حنبل، وغيرهم ممن يطول ذكرهم وعددهم، الذين هم سُرُج الهدى ومصاييح الدجى قد تلقَّوا هذا الحديث بالقبول وحدَّثوا به، ولم ينكروه، ولم يطعنوا في إسناده، فمن نحن حتى ننكره ونتحدلق عليهم؟، بل نؤمن به ونكل علمه إلى الله عَجَّل".^٣

● لا بدَّ من بيان منزلة أحاديث الصحيحين عند علماء الأئمة، حيث تلقَّوها بالقبول، وقد اختلف العلماء في جواز نقد أحاديث الصحيحين إذا خالفت المعقول أو المنقول من نصوص الشريعة وقواعدها، فمنهم من ذهب إلى أن

^١ ينظر سير أعلام النبلاء للذهبي (558/17).

^٢ ينظر اختصار علوم الحديث (95/1).

^٣ ينظر كتاب العرش للذهبي (155, 156/2).

أحاديثها تفيد الظن، كالنووي - رحمه الله -، وغيرهم، وبذلك يجوز نقدها وردّها. ومنهم من ذهب إلى أنّها تفيد العلم اليقيني، كابن الصلاح وغيرهم، وبذلك لا يجوز نقدها بل لا بد من تأويلها، وقد فصل طاهر بن صالح الجزائري في توجيه النظر تفصيلاً ممتعاً، وخلص في الأخير إلى جواز انتقاد نصوص الصّحّاحين وفق القواعد الحديثية الرصينة، إذا لم يمكن تأويلها إلا بتأويلات بعيدة وباردة، فقال: "ومن الغريب في ذلك محاولة بعض الأعمار ممن ليس له إلمام بهذا الفن لا من جهة الرواية ولا من جهة الدّراية لنسبة الغلط إليه كأنه ظنّ أن النّقد قد سدّ بابه على كلّ أحد، أو ظنّ أنّ النّقد من جهة المتن لا يسوغ، لأنّه يخشى أن يدخل منه أرباب الأهواء، ولم يدر أنّ النّقد إذا أحرى على المنهج المعروف لم يستنكر" ⁱⁱ. والحاصل أنّه لا بدّ أن تُصان أحاديث الصّحّاحين التي تلقّتها الأئمة بالقبول - سوى أحرف يسيرة معروفة عند أصحاب هذا الشأن - من الطّعن في متونها وأسانيدها، أو التشكيك في ضبطها وصحّتها، مما قد يفتح باباً عظيماً للطّعن في السنّة وعدم الاعتداد بها، وخاصةً من بعض المغرضين الحاقدين على هذا الدّين، وقد لجأ بعض الأئمة - رحمهم الله - إلى تضييف بعض الأحاديث أو ألفاظها أو الحكم بتصحيحها، بمجرد أن ظهر لهم منها ما يجتمل التناقض أو التّضاد أو فساد المعنى أو التشبيه، وأكثر ما يقع ذلك في أحاديث الصّفات التي قد يوهم ظاهرها التشبيه عند بعض العلماء، وما أحسن كلام القرطبي المفسّر في كتابه الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، وكلام ابن حجر في الفتح، ونقله أيضاً عن الكرمانى بعد توجيههم للأحاديث فيما معناه، أنّه لا ينبغي الطّعن في أئمة الحديث الضابطين وتخطّتهم والتشكيك في نقلهم، إذا أمكن توجيه ما نقلوه على المعنى الصّحيح الموافق لقواعد الدّين ^{id}.
تعالى أعلم .

**وليس لي في ختام هذا الكتاب أن أقول في أبي يعلى الفراء - رحمه الله - أحسن ممّا
قاله الإمام الذهبي في الشّيخ أبي إسماعيل الأنصاري كما جاء في سير أعلام النبلاء
(509/18) فأقول قد ركان هذا الرجل سيفاً مسلولاً على المتكلمين، له صولة
وهيبة واستيلاء على الدّهوس ببلده، يعظمّونه، ويتغالّون فيه، ويذلون أرواحهم فيما يأمر
كان عندهم أطوع وأرفع من السّلطان بكثير، وكان طوداً راسياً في السنّة، لا يتزلزل
ولا يلين، لولا ما كدر كتابه إبطال التّأويلات" بذكر أحاديث باطلة يجب بيانها
وهتكها، والله يفرّج له بحسن قصده".**

ⁱⁱ ينظر توجيه النظر (136/1، 137) .

^{id} ينظر الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، الجزء الثاني في الصّفات (2/106)، فتح الباري لابن حجر (13/399، 401).

ملحق لبعض الأخطاء والتصحيحات التي وقفت عليها في الجزء المطبوع:

ظهرت لي أثناء البحث تصحيحات وأخطاء كثيرة وقعت في هذا الكتاب أم في كتب أخرى، ورأيت من الأفضل

التنبية عليها، وهي كالتالي:

- وقع وهم في ترجمة أبي مالك عمرو بن مالك النكري عند كلام ابن حجر في التهذيب (96/8) نقلاً عن ابن حبان في الثقات حيث قال: "وقال [أي ابن حبان] يعتبر حديثه من غير رواية ابنه عنه يخطئ ويغرب" فهو وهم منه، إذ جملة " يخطئ ويغرب" لم يوردها ابن حبان في أبي مالك كما في الثقات (228/7)، وإنما أوردها في الراوي المتأخر عنه (487/8)، فجمع ابن الحجر بينهما، في التهذيب ثم خصه في التقريب (426/1)، بقوله "صدوق له أوهام" مما أوهم بعض القراء أنّ الراوي في درجة ضعيف، وقد نبّه على ذلك الأستاذ ناصر بن حمد بن حميد الفهد في مقال له بعنوان "تنبيهات على كتاب التوحيد" (37/1) تم استيراده من موقع مكتبة الشاملة .. وأما كلام ابن حبان في هذا الراوي في كتاب الثقات (228/7): "يعتبر حديثه من غير رواية ابنه" فمعناه يعتمد عليه من غير رواية ابنه كما وضّحه أبو الحسن المأربي في شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل (451/1).
- وقع في سند حديث "تجلى الله للجبل" الذي ذكره المصنّف والذي رواه عبد الله في السنة برقم 501 (1/270) طبعة دار ابن القيم "نا هدم" و قال المحقق "لم أعرف له ترجمة"، فبيّنت أنّها تصحيف من هريم بن عثمان الطفاوي إذ هو المعروف بالرواية عن رجال هذا السند، وبالنظر في كتب الرجال نجد أن ممن روى عنه محمد بن أبي بكر المقدمي وروى هو عن محمد بن سواء كما في الإسناد سواء، بل قد صرح باسمه صاحب المختارة عند روايته لهذا الحديث فقال "عن هريم بن عثمان عن محمد بن سواء" برقم 2539 (115/7).
- تصحيف أو وهم وقع لابن عبد البر في أصوله التي سمع منها الموطأ برواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي بقوله "و أنّ أبا بكر كان يفعلان ذلك" و لم أعدّه سهواً لأنّه -رحمه الله- قد أثبت الخلاف عندما ذكر رواية ابن وهب الموافقة للرواية المشهورة. وذكرت الدليل على التصحيف أو الوهم في أصوله، وهو أنّ كل من جاء بعد ابن عبد البر ممن شرح الموطأ بنفس رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي التي اعتمدها هو في شرحه، مثل أبي الوليد الباجي في المنتقى وأبي بكر ابن العربي في المسالك وفي القبس ومثل أبي السعادات في جامع الأصول والسيوطي في تنوير الحوالك والزرقاني في شرحه على الموطأ، كلهم لم يذكر هذه الرواية عن مالك و كذا النسخة التي اعتمدها في العزو هي من رواية يحيى بن يحيى بتحقيق الأستاذ بشار عواد، و لا توجد فيها هذه الرواية التي ذكرها ابن عبد البر، و قد نظرت أيضاً فيمن جمع الموطأ برواياته الثمانية ولم يذكرها، فالظاهر أنّها تصحيف وقعت لابن عبد البر في أصوله التي سمع منها الموطأ وقد نبهت على مل ذلكفي حاشية الصفحة 236 و الله أعلم .
- عزي محقق كتاب مشكل الحديث (248/1) (النسخة المعتمدة) بعض الأحاديث إلى غير مظاهها. منها حديث: "إنّ الله تعالى يطوي المظالم، فيجعلها تحت قدمه يوم القيمة إلا ما كان من أجر الأجير وعقر البهيمة وفض

الخاتم " للنسائي في السنن، ولم أفق عليه في جميع كتب النسائي من السنن وغيرها. و منها حديث "إنّ العرش يثقل على كواهل حملته من ثقل الرحمن... " حيث عزاه للإمام أحمد وعبد بن حميد في مسنديهما و للطبراني في الكبير، ولم أعر عليه في هذه الكتب، ورجّحت كونها وهمٌ أو خطأ من الطابع، و هذا كثير ما يقع.

- وقع عند الحاكم في إسناد الحديث "إنّ آخر وطأة وطئها الله ﷻ بوجّ" الذي رواه عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن سعيد بن أبي راشد، عن يعلى بن مرّة العامري رفعه، أخرجها أحمد في المسند برقم (17562) (104/29) والطبراني في الكبير برقم 704 (275/22) و القضاعي في مسند الشهاب برقم 26 (50/1)، والبيهقي في الأسماء والصفات برقم 965 (389/2)، كما في المطبوع الذي اعتمده (طبعة دار الحرمين)، و حتى طبعة دار المعرفة "عن ابن أبي راشد عن يعلى بن منبه الثقفي"، و رجّحت أنّه تصحيف، لأنّ يعلى بن مرّة قيل فيه العامري و قيل الثقفي كما في الكاشف برقم 6419 (398/2) و أمّا يعلى بن منبه فلم أجده في كتب الرجال.
- جاءت رواية لحديث "عرض جلد الكافر" وهو ما رواه ابن المنذر في تفسيره (759/2) عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: "قال لي عبد الله: أتدري كم عرض جلد الكافر؟ فقلت: لا، قال: هو أربعون ذراعاً بذراع الجبار"، بلفظ "الجبار" وهي تصحيف ظاهر من كلمة جبار، والدليل على ذلك أنّ الذين رووا هذا الحديث بإسناد ابن المنذر كابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک والبيهقي في الأسماء والصفات، كلّهم ضبطوه بلفظ "الجبار"

- جاءت رواية الحديث "عرض جلد الكافر"، فيها زيادة وهي عند أبي يعلى وغيره كما في الجزء الأوّل من إبطال التآويلات (203/1) بزيادة "جلّ اسمه" بعد قوله: "بذراع الجبار". وهي وهم وقع من بعض الرواة، قال الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية (243/1): "ونرى أن الكاتب سبق إلى وهمه أن الجبار في هذا الموضع هو الله تعالى، فكتب عزّ وجلّ، ولم يعلم أنّ المراد أحد الجبارين الذين عظم خلقهم، وأوتوا بسطا في الجسم، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: 22]".

قسم الفهارس

و يحتوي على :

1- فهرسة الآيات القرآنية

2. فهرسة الأحاديث النبوية

3. فهرسة الآثار وأقوال الأئمة

4. فهرسة الأبيات الشعرية

5. فهرسة الأعلام

6. فهرسة المصادر والمراجع وهو ثلاثة أقسام، قسم للمخطوط

وقسم للرسائل العلميّة وقسم للمطبوع ومواقع النت

7. فهرسة الموضوعات

فَأَنزَلْنَا

الْأَيَّاتِ

الْقُرْآنِيَّةِ

وقد رتبته على ترتيب المصحف من سورة الفاتحة إلى سورة الناس

الصفحة	اسم السورة ورقم الآية	الآية
484	سورة الفاتحة : الآية [3]	﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾
492	سورة الفاتحة : الآية [4]	﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾
484/486	سورة البقرة : الآية [15]	﴿سَتَهْرَىٰ يَوْمَ﴾
523	سورة البقرة : الآية [109]	﴿وَدَكثِيرٍ مِّنْ أَهْلِ الْكِنَبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كَفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِنْدِ أَنفُسِهِمْ ۗ...﴾
/284/323 285	سورة البقرة: الآية [115]	﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾
460	سورة البقرة: الآية [117]	﴿بَدِيعِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾
484	سورة البقرة: الآية [129]	﴿الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾
461	سورة البقرة: الآية [137]	﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾
494	سورة البقرة: الآية [180]	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾
494	سورة البقرة: الآية [183]	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾
495	سورة البقرة: الآية [187]	﴿وَلَا تَبْشُرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾
471/472	سورة البقرة : الآية [186]	﴿قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾
467	سورة البقرة : الآية [202]	﴿سَرِيعِ الْحِسَابِ﴾
525	سورة البقرة : الآية [214]	﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ...﴾
463	سورة البقرة: الآية [245]	﴿وَاللَّهُ يَفِيضُ وَيَبْضُطُ﴾
/333/304 361	سورة البقرة: الآية [255]	﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾

الآية	اسم السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿لَا تُبْطِلُوا صِدْقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾	سورة البقرة: الآية [264]	473
﴿فَأَذِنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ﴾	سورة البقرة : الآية [279]	483
﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾	سورة البقرة : الآية [284]	504
﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾	سورة آل عمران: الآية [18]	468
﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾	سورة آل عمران: الآية [26]	428
﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾	سورة آل عمران: الآية [55]	368
﴿وَمَكَرَ اللَّهُ﴾	سورة آل عمران: الآية [54]	486/483
﴿وَاللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا تَعْمَلُونَ﴾	سورة آل عمران: الآية [98].	468
﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ...﴾	سورة آل عمران : الآية [101]	522
﴿عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾	آل عمران: الآية [١١٩]	504
﴿وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾	سورة آل عمران : الآية [120]	522
﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾	سورة آل عمران: الآية [173]	484/469
﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾	سورة آل عمران: الآية [181]	424
﴿تَتَّبَلُّونَ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَسْتُمْ بِمِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنْ...﴾	سورة آل عمران : الآية [186]	522
﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقِينًا﴾	سورة النساء : الآية [85]	469
﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾	سورة النساء : الآية [158]	372/368

الآية	اسم السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾	سورة النساء: الآية [171]	402
﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾	سورة المائدة: الآية [33]	483
﴿وَكُنْبَنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا﴾	سورة المائدة: الآية [45]	494
﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ﴾	سورة المائدة: الآية [47]	479
﴿مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ﴾	سورة المائدة: الآية [60]	379
﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾	سورة المائدة: الآية [64]	428
﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ...﴾	سورة المائدة: الآية [64]	332
﴿سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ﴾	سورة المائدة: الآية [80]	380
﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ﴾	سورة المائدة: الآية [109]	270
﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾	سورة المائدة: الآية [112]	490
﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾	سورة المائدة: الآية [116]	421
﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلْ اللَّهُ شَهِيدٌ﴾	سورة الأنعام: الآية [16]	489
﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾	سورة الأنعام: الآية [18]	369
﴿كُتِبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾	سورة الأنعام: الآية [54]	421
﴿فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾	سورة الأنعام: الآية [95]	481
﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾	سورة الأنعام: الآية [96]	481
﴿وَهُوَ اللَّطِيفُ﴾	سورة الأنعام: الآية [103]	484
﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عُدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ﴾	سورة الأعراف: الآية [129]	441

الآية	اسم السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴾		
﴿ وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ ﴾	سورة الأعراف: الآية [140]	486/484
﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ ﴾	سورة الأعراف : الآية [179]	480
﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ﴾	سورة الأعراف: الآية [180]	503/451 455
﴿ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾	سورة الأنفال: الآية [4]	477
﴿ نَعَمَ الْمَوْلَىٰ وَنَعَمَ النَّصِيرُ ﴾	سورة الأنفال : الآية [40]	471
﴿ وَاللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُخِيطٌ ﴾	سورة الأنفال: الآية [47]	457
﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَىٰ اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ ﴾	سورة التوبة: الآية [32]	521
﴿ إِيَّاكَ اللَّهُ مَعَنَا ﴾	سورة التوبة: الآية [40]	406
﴿ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ ﴾	سورة التوبة : الآية [79]	483 /486
﴿ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾	سورة التوبة: الآية [118]	460
﴿ أَن لَّهُمْ قَدَمٌ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾	سورة يونس: الآية [2]	275
﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾	سورة يونس: الآية [26]	279
﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ﴾	سورة يونس: الآية [31]	452
﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا ﴾	سورة هود: الآية [6]	476
﴿ وَأَصْنَعُ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾	سورة هود: الآية [37]	423
﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾	سورة يوسف: الآية [2]	498
﴿ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْكُمْ ﴾	سورة يوسف: الآية [55]	471

الآية	اسم السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا﴾	سورة يوسف: الآية [64]	488
﴿إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَاءُ﴾	سورة يوسف: الآية [100]	304
﴿وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ﴾	سورة الرعد: الآية [13]	379
﴿اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾	سورة الرعد: الآية [16]	503/473
﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ﴾	سورة الرعد: الآية [26]	463
﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾	سورة الحجر: الآية [9]	471
﴿إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾	سورة الحجر: الآية [25]	460
﴿فَإِذَا سَوَّيْتَهُ، وَنَفَخْتَ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾	سورة الحجر: الآية [29]	402
﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾	سورة التَّحَلُّ: الآية [50]	368
﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾	سورة التَّحَلُّ: الآية [96]	341
﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ﴾	سورة الإسراء: الآية [4]	482
﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتٍ﴾	سورة الإسراء: الآية [١٢]	497
﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾	سورة الإسراء: الآية [23]	494/482
﴿فَطَرَكُم أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾	سورة الإسراء: الآية [51]	470
﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا﴾	سورة مريم: الآية [13]	461
﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ﴾	سورة مريم: الآية [34]	507
﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾	سورة مريم: الآية [65]	451
﴿لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا﴾	سورة مريم: الآية [94]	457/467
﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾	سورة طه: الآية [5]	/354/352 356
﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَمْوَسِيَّ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾	سورة طه: الآية [11-12]	266

الآية	اسم السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾	سورة طه: الآية [14]	454
﴿وَلِنُصَنِّعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾	سورة طه: الآية [39]	423
﴿وَأَصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾	سورة طه: الآية [41]	421
﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمْ الْوَيْلُ مِمَّا نَصِفُونَ﴾	سورة الأنبياء الآية [18]	521
﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ﴾	سورة الأنبياء: الآية [19]	368
﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾	سورة الأنبياء: الآية [20]	255
﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَٰهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾	سورة الأنبياء: الآية [26]	463
﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا﴾	سورة الأنبياء: الآية [47]	366
﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ﴾	سورة الأنبياء: الآية [101]	510
﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِن بَعْدِ الذِّكْرِ﴾	سورة الأنبياء: الآية [105]	484
﴿إِنْ كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن تَرَابٍ ثُمَّ مِّن نُّطْفَةٍ﴾	سورة الحج : الآية [5]	480
﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي آيَاتٍ مَّعْلُومَاتٍ﴾	سورة الحج: الآية [28]	508
﴿ثُمَّ بَغِيَ عَلَيْهِ لِيَنْصُرَنَّهُ اللَّهُ﴾	سورة الحج: الآية [60]	521
﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾	سورة المؤمنون : الآية [14]	480
﴿فَإِذَا أَسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَعَكَ عَلَى الْفُلِكِ﴾	سورة المؤمنون: الآية [28]	354
﴿وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً﴾	سورة المؤمنون: الآية [50]	497
﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾	سورة المؤمنون: الآية [٨٧]	453

الآية	اسم السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿ وَهُوَ الَّذِي ذَرَأَكُمْ فِي الْأَرْضِ ﴾	سورة المؤمنون: الآية [79]	480
﴿ قُلْ مَنْ مِنْ يَدِيهِ مَلَكَوْتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْمُونَ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴾	سورة المؤمنون الآية: [88 - 89]	453
﴿ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾	سورة التور: الآية [13]	292
﴿ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾	سورة النور: الآية [35].	483/474
﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ ﴾	سورة النور : الآية [39]	491/489
﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ ﴾	سورة الفرقان: الآية [31]	522
﴿ ثُمَّ قَبَضْنَاهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا ﴾	سورة الفرقان: الآية [46]	463
﴿ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ﴾	سورة الفرقان: الآية [59]	445/361
﴿ قُلْ مَا يَعْشُرُونَ بِكُرْبِيِّ ﴾	سورة الفرقان: الآية [77]	394
﴿ فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مِنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ يَمْوَسَّىٰ إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾	سورة التمل: الآية [8 - 9]	266
﴿ إِلَّا أُمَّرَأَتَهُ، فَذَرْنَاهَا مِنَ الْغَابِرِينَ ﴾	سورة النمل : الآية [57]	493
﴿ فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبْرَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَمْوَسَّىٰ إِيَّاكَ أَنَا اللَّهُ ﴾	سورة القصص: الآية [30]	266
﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾	سورة القصص: الآية [88]	422/279
﴿ مِنْ الشَّجَرَةِ يَمْوَسَّىٰ إِيَّاكَ أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾	سورة القصص: الآية [30]	304
﴿ الْمَآءِ ۝ أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ۚ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا ﴾	سورة العنكبوت: الآية [1,2,3]	526
﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا... ﴾	سورة العنكبوت: الآية [63]	452

الآية	اسم السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ﴾	سورة الروم: الآية [39]	323
﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِم رِيحًا وَجُنُودًا لَّم تَرَوْهَا وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا إِذْ جَاءُوكُمْ﴾	سورة الأحزاب الآية [11,10,9]	525
﴿وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا﴾	سورة الأحزاب: الآية [12]	525
﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾	سورة الأحزاب: الآية [34].	260
﴿وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾	سورة الأحزاب: الآية [40]	490
﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ رَّقِيبًا﴾	سورة الأحزاب: الآية [52]	490
﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾	سورة الأحزاب: الآية [56]	260
﴿يُؤَدُّونَ اللَّهُ﴾	سورة الأحزاب: الآية [57]	486/483
﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ﴾	سورة فاطر: الآية [2]	475
﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾	سورة فاطر: الآية [10]	371/368
﴿يَقْدِرِ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾	سورة يس: الآية [81]	509
﴿خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾	سورة ص: الآية [75]	/303/247 428
﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴿٣٢﴾ رُدُّوهَا عَلَيَّ﴾	سورة ص: الآية [32، 33]	508
﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِيَاتٍ مِّنْ حَوْلِ الْعَرْشِ﴾	سورة الزمر: الآية [75]	500/355
﴿وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾	سورة الزمر: الآية [76]	/413/311 429
﴿وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾	سورة الزمر: الآية [69]	475
﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾	سورة غافر: الآية [20]	482

الآية	اسم السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿هُوَ الْحَيُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾	سورة غافر: الآية [65]	465
﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾	سورة فصلت: الآية [15]	472
﴿فَأَسْتَعِذُّ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾	سورة فصلت: الآية [36]	424
﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾	سورة الشورى: الآية [40]	461
﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثَاءً﴾	سورة الزخرف: الآية [19]	498
﴿فَلَمَّا أَسَفُونَا أَنْقَمْنَا مِنْهُمْ﴾	سورة الزخرف: الآية [55]	381
﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾	سورة الزخرف: الآية [87].	452
﴿وَسَخَّرْ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ﴾	سورة الجاثية : الآية [13]	402
﴿فَأَصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعُرْوَةِ مِنَ الرُّسُلِ﴾	سورة الأحقاف: الآية [35]	525
﴿وَعَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ﴾	سورة الفتح: الآية [6]	379
﴿وَلَا يَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَّ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ...﴾	سورة الحجرات: الآية [6]	516
﴿إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ بِنِيٍّ فَتَبَيَّنْ أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصِحُّوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾	سورة الحجرات: الآية [12]	516
﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأَتْ﴾	سورة ق: الآية [30]	270
﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾	سورة الذاريات: الآية [58]	504
﴿وَالسَّمَاءَ بَيْنَ يَدَيْهَا يُبَدِّلُ﴾	سورة الذاريات : الآية [47]	484/320 486
﴿إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾	سورة طور: الآية [28]	476
﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾	سورة الطور: الآية [48]	423
﴿ثُمَّ دَنَا فَدَدَّنَى فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾	سورة النجم : الآية [9.8]	291

الآية	اسم السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنتَهَىٰ﴾	سورة النجم: الآية [42]	477
﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْتَهُ بِقَدَرٍ﴾	سورة القمر الآية [49]	493
﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾	سورة الرحمن: الآية [27]	285/279 422
﴿فَشَرِبُونَ شُرْبَ الْهَيْمِ﴾	سورة الواقعة: الآية [55]	508
﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾	سورة المجادلة: الآية [1]	424
﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾	سورة الحشر: الآية [22] - [24]	503/454
﴿غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾	سورة الممتحنة: الآية [13]	261
﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾	سورة المنافقون: الآية [1]	468
﴿أَمْ أَمْنُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ أَنْ يُخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ﴾	سورة الملك: الآية [16]	371/368
﴿أَمْ أَمْنُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْمُونَ كَيْفَ نَذِيرٍ﴾	سورة الملك: الآية [17]	368
﴿الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾	سورة الملك: الآية [1]	428
﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾	سورة القلم: الآية [42]	439
﴿ذِي الْمَعَارِجِ﴾	سورة المعارج: الآية [3]	369
﴿وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾	سورة الجن: الآية [28]	457
﴿إِنَّا سُنِّقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾	سورة المزمل: الآية [5]	255/256
﴿هُوَ أَهْلُ التَّقْوَىٰ وَأَهْلُ الْغَفِرَةِ﴾	سورة المدثر: الآية [56]	477
﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾	سورة القيامة: الآية [23]	286
﴿إِنَّمَا نُنْطِقُكُمْ بِوَجْهِ اللَّهِ﴾	سورة الإنسان: الآية [9]	422/286

الصفحة	اسم السورة ورقم الآية	الآية
457	سورة التّبا: الآية [29]	﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا﴾
467	سورة التّبا: الآية [36]	﴿جَزَاءً مِّن رَّبِّكَ عَطَاءً حِسَابًا﴾
379	سورة البروج: الآية [12]	﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾
285	سورة الأعلى: الآية [1]	﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ﴾
493	سورة الأعلى: الآية [3]	﴿قَدَّرَ فَهْدَى﴾
386	سورة البينة: الآية [8]	﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾
286	سورة الليل: الآية [20]	﴿إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾
481	سورة الفلق: الآية [1]	﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾

فهارس الأحكام

الزبوي

وربّتها الترتيب الهجائي.

<u>الصفحة</u>	<u>اسم الراوي</u>	<u>الحديث</u>
396	عبد الله بن عمرو	أبشروا يا معاشر المسلمين، هذا ربّكم فتح بابًا من أبواب السّماء، يباهي بكم الملائكة....
283	أنس بن مالك	أتاني جبريل فقال لي يا محمد إنّ ربّك سألني ما جزاء من أذهبت كرميته في الدّنيا.... قال جزاؤه الخلد في داري، والنظر إلى وجهي.
441	عمر بن عبد العزيز	آخر وطأة وطئها بوج
355/334	عمر بن الخطاب	إذا جلس الله على الكرسي، سمع له أطيظ، كأطيظ الرحل الجديد
423	أبو هريرة	إذا سجد العبد فإنه بين عيني الرّحمن
425	محمد بن كعب	إذا سمع النّاس القرآن من في الرّحمن فكأثمّ ما سمعوه
440	عمر بن عبد العزيز	إذا فرغ من أهل الجنة والنار، أقبل يمشي في ظلل من الغمام
316	أبو هريرة	إذا كان يوم القيامة مدّ الله الأرض مدّ الأديم حتّى لا يكون لبشرٍ من النّاس إلّا موضع قدمه، فأكون أول....
370	عن أبو أبي عبيدة	ارحم من في الأرض يرحمك من في السّماء
423	عن زيد بن ثابت	أسألك لدّة النظر إلى وجهك
377	عن أبي سالم	اشتد غضب الله على امرأة ألحقت ولدًا بقومٍ ليس منهم، يشركهم في أموالهم، ويطلع على عوراتهم
446/377	أبو هريرة	اشتدّ غضب الله على قوم هشموا البيضة على رأس نبيّهم وهو يدعوهم إلى الله
377	جابر	اشتدّ غضب الله على من كذب عليّ متعمدًا
275	لم يذكر	أقرب ما يكون العبد من الله وهو ساجد
387	أبو وائل بن حجر	أما إنّهُ إن حلف على مالٍ ليأكله ظلمًا، لقي الله وهو عنه معرض
446/398	أنس بن مالك	إنّ أحدكم إذا قام إلى الصّلاة فإنّه يناجي ربّه

الصفحة	اسم الراوي	الحديث
366	عن جابر بن عبد الله	إنَّ أخوف ما أخاف على أمّتي من بعدي عمل قوم لوط، ألا فلتترقّب أمّتي العذاب إذا كان الرجال بالرجال، والنساء بالنساء
278	ابن عمر	إنَّ أدنى أهل الجنّة منزلةً، لرجل ينظر في ملك ألفي سنة يرى أقصاه كما يرى أدناه، ينظر في أزواجه وسرره وخدمه،.... إلخ
446/395	أبو هريرة	إنَّ الله تعالى يباهي الملائكة بأهل عرفات، يقول: انظروا إلى عبادي شعنًا غيرًا
300	عبد الله بن عمر	إنَّ الله جلّ اسمه خلق أربعة أشياء بيده، ثمّ قال لسائر الخلق "كن...."
288	أبو هريرة	إنَّ الله جلّ اسمه لما خلق الخلق كتب بيده على نفسه أن رحمتي تغلب غضبي
428	عبد الله بن مسعود	إنَّ الله جميل يحب الجمال
298	أبي سعيد الخدري	إنَّ الله خلق ثلاثة أشياء بيده، خلق آدم بيده، وخطّ التوراة التي أنزلها على موسى بيده، وخلق الجنّة فشقق أثمارها، وغرس.. إلخ
506	سلمان الفارسي	إنَّ الله خلق يوم خلق السموات والأرض مائة رحمة،....."
424	أبو هريرة	إنَّ الله سميع، ووضع أصبعه على أذنه، إشارة إلى إثبات السمع..
441/423/281	أبو موسى الأشعري	إنَّ الله لا ينام ولا ينبغي له، ولكن يخفض القسط ويرفعه، حجاب التور، لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما... إلخ
314	حكيم بن هشام	إنَّ الله لما أخرج ذريرة آدم من ظهره، أشهدهم على نفسه، ثمّ أفاض بهم في كفيّه، فقال: هؤلاء للجنّة... إلخ
331	أبو موسى الأشعري	إنَّ الله يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار، ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل، حتّى تطلع الشمس من

الصفحة	اسم الراوي	الحديث
		مغربها
365	جابر بن عبد الله	إنَّ الله يبعثكم يوم القيامة حفاةً عراةً غرلاً، وهو <small>عَجَلٌ</small> قائمٌ على عرشه، ينادي بصوتٍ له رفيعٌ غير فظعٍ..... إلخ
384	أبي الدرداء	إنَّ الله يبغض الفاحش البذي
291	عبد الله بن عمر	إنَّ الله يديني عبده حتى يضع عليه كنفه، ويخلوا بعبده
430	عبد الله بن عمر	إن الله يطوي السماوات بيمينه والأرض بشماله"
391	أسماء بنت يزيد	إنَّ الله يغفر الذنوب جميعاً ولا يبالي
318	أبي موسى	إنَّ الله يوم خلق آدم، قبض قبضتين، فقال هؤلاء في الجنة ولا أبالي، وهؤلاء أصحاب النار ولا أبالي
292	عن علي بن أبي طالب	إنَّ أول شيء خلق الله تعالى القلم، ثم خلق اللوح، فقال: اجر بما هو كائنٌ إلى يوم القيامة
446	أبو داود	إنَّ ربكم حيي كريم
334	عمر بن الخطاب	إنَّ كرسيه وسع السماوات والأرض، وإنَّ له أطيظ كأطيظ الرّجل الحديد إذا ركب من ثقله.....
329	المغيرة بن شعبة	إنَّ موسى بن عمران <small>الطيب</small> قال: يا رب من أدنى أهل الجنة منزلة، قال: هو رجلٌ يأتي بعد ما يدخل أهل الجنة
277	أبو هريرة	أنا أول من تنشق عنه الأرض يوم القيامة ولا فخر، وذكر الخبر، إلى أن قال: فأخذ بحلقة باب الجنة.... إلخ
519	أبو هريرة	إياكم والحسد، فإنَّ الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب
517	أبو هريرة	إياكم والظن، فإنه يكذب الحديث، وقال: ما ظننتم
378	أبو هريرة	تدنو الشمس فيبلغ الناس من الكرب والغم ما لا يطيقونه
303	جرير بن عبد الله	ترون ربكم يوم القيامة
306	ابن عمر	تكون الأرض خبزةً واحدةً، فيكفؤها الجبار بيده...
282	عبد الرحمان بن عوف	ثلاثٌ إن كنت لحالف عليهنّ، لا ينقص مالٌ من

الصفحة	اسم الراوي	الحديث
		صدقة، فتصدّقوا، ولا يعفوا رجلٌ عن مظلمةٍ يتغي... .
384	أبو هريرة	ثلاثة ييغضهم الله، عائلٌ مستكبر، وغيئٌ بخيل، وذكر الثالث
324	موسى الأشعري	جنان الفردوس ثنتان من ذهبٍ حليتهما وأنيتهما وما فيهما، وثنتان أنيتهما وحليتهما وما فيهما... إلخ
352	عمر بن الخطّاب	حتى يُسمع أطيّطُ كأطيّط الرّحل
519	عبد الله بن عمر	الحياء من الإيمان
439/272	بجاهد وعبيد بن عمير مرسلا	خذ بقدمي
416	أبو هريرة	خلق آدم على صورته
295	أبو عبد الله بن الحارث <small>رضي الله عنه</small>	خلق الله تعالى ثلاثة أشياء بيده، خلق آدم <small>عليه السلام</small> بيده، وكتب التوراة بيده، وغرس الفردوس بيده
438/432	ابن عمرو	خلق الملائكة من نور الذراعين
519	حديث أبي بكر	دماؤكم وأموالكم وأعراضكم، عليكم حرام
518	تميم الداري	الدّين النّصيحة
417	ابن عباس	رأيت ربي في أحسن صورة
435	أبو الأحوص	ساعد الله أشدّ من ساعدك
477	لأظن أنه حديث	السّحر حقّ
513	عقبة بن عامر	ضحك ربّك من شاب ليست له صبوة
364	ثعلبة بن الحكم	عبادي، لم أجعل علمي فيكم إلّا وأنا أريد أن أغفر لكم على ما كان منكم ولا أبالي
426	يزيد بن عبيد السلمي	عجب ربكم من قنوط عباده
477	أبو هريرة	العين حقّ
315	ابن مسعود	فأقوم على يمين الرّحمن مقامًا لا يقومه أحدٌ غيري
429/393	أبو بكر الصديق، وعبد الرحمن بن قتادة السلمي.....	في القبضتين اللّتين أحدهما من صلب آدم للنّار ولا أبالي
430	أبو هريرة	في جلد الكافر بذراع الجبار

الصفحة	اسم الراوي	الحديث
378	أبو هريرة	فيأتون آدم فيقولون اشفع لنا إلى ربك، فيقول: إنَّ ربي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب مثله قبله....
439/338/333	ابن عباس	قال كرسيه موضع قدميه، والعرش لا يقدر قدره أحد
259	أبو هريرة	قال له جبريل إنَّ ربك يصلي، قال يا جبريل كيف يصلي؟ قال: يقول سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ، سَبَقَتْ رَحْمَتِي غَضْبِي
257	أبو هريرة	قالت بنو إسرائيل لموسى هل يصلي ربك؟، فتكابر موسى ذلك فقال الله له: " ما قالوا لك يا موسى ...
443	أبو هريرة	قرأ طه ويس
436	عمرو بن العاص و أنس بن مالك	قلب العبد بين أصبعين
288	أبو هريرة	كتب كتابًا لنفسه قبل أن يخلق السموات والأرض موضعه تحت عرشه، فيه رحمتي سبقت غضبي
342/335/334	عمر بن الخطاب	الكرسي الذي يجلس عليه، ما يفضل منه إلا أربع أصابع، وإنَّ له لأزيز كأزيز الرّحل الجديد
348	عبد المطلّب	كنت في البطحاء في عصايةٍ فيهم رسول الله، فمرّت بهم صحابةٌ، فنظر إليها رسول الله ﷺ فقال: ما تسمّون هذه؟، قالوا: السّحاب، قال: والمزن.....
463/446/373	أبو موسى الأشعري	لا أحد أصبر على أذى يسمعه من الله، يشرك به ويجعل له ولد، وهو يرزقهم ويدفع عنهم ويعافيهم
305	عن المغيرة بن شعبة	لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد، بيده الخير، وهو على.....
464	أبو بكر الصديق	لا توله والده على ولدها
344	بُرَيْدة بن الحصيبي	لا قدس الله أمّةً لا تأخذ للمظلوم حقّه من الظالم
519	عبد الله بن عمر	لا يتناجى اثنان دون الثالث إلا بإذنه، فإن ذلك يجزئه
517	أنس بن مالك	لا يؤمن أحدكم حتى يحبّ لأخيه ما يحب لنفسه
518	أنس بن مالك	لا تحاسدوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا، ولا تقاطعوا، ولا

الصفحة	اسم الراوي	الحديث
		تجسسوا....
445	ابن فورك	لاستبشار الله بتوبة أحدكم، أفضل من استبشاركم
401	أبو هريرة	لقي آدم موسى، فقال موسى: أنت الذي خلقك الله بيده وأسكنك جنته، وأسجد لك ملائكته..... إلخ
445/426	أبو هريرة	لله أفرح بتوبة عبده
447	أبو هريرة	لله تسعة وتسعون اسمًا مائة اسم إلا واحد.....
437	أنس بن مالك	لما تجلّى للجبل أظهر طرف الخنصر
430/402	أبو هريرة	لما خلق آدم عطس
289/288	أبو هريرة	لما خلق الله الخلق كتب كتابًا على نفسه، فهو فوق العرش "إن رحمتي تغلب غضبي
524	أنس بن مالك	لما عرج بي، مررت بقوم لهم أظفار من نحاس، يخمشون صدورهم، فقلت: من هؤلاء يا جبريل.....
439/438/248	قتادة بن النعمان	لما فرغ الله من خلقه، استوى على عرشه واستلقى، ووضع إحدى رجله على الأخرى
344	بُرَيْدَةُ بن الحصيب	لما قدم جعفر بن أبي طالب من أرض الحبشة، تلقاه النبي ﷺ، فلما نظر جعفر إلى رسول الله حجج إعظامًا..
280	عمّار بن ياسر	اللهم إني أسألك الرضا بعد القضاء، وبرد العيش بعد الموت، ولذة النظر إلى وجهك
523	أنس بن مالك	لو أن مؤمنًا على قصبه في البحر، لقيض الله له منافقًا يؤذيه
516	عبد الله بن عباس	لو يعطى الناس بدعواهم، لادعى أناس دماء ناس وأموالهم
324/281	أبو موسى الأشعري	ليس بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبرياء على وجهه في جنة عدن
396	معاوية بن أبي سفيان	ما أحلسكم، قالوا: جلسنا نذكر الله ونحمده على ما هدانا للإسلام.....
312	الحسن البصري	ما التقت فتتان قطّ إلا وكفّ الله بينهما، فإذا أراد أن

الصفحة	اسم الراوي	الحديث
		يهزم إحدى الطائفتين أمان كفه عليها
435	ابن عباس	ما السموات والأرض في كف الرحمن إلا كالخردلة
397	أبو هريرة	ما بال أحدكم يقوم مستقبل ربه، فيتنحع أمامه! أيجب أحدكم أن يُستقبل فيتنحع في وجهه.....
348	عبد المطلب	ما تسمون هذه؟، قالوا: السحاب، قال: والمزن، قالوا: والمزن، قال..... إلخ
429/311	أبو هريرة	ما تصدق أحدٌ بصدقةٍ من طيبٍ إلا أخذها الرحمن بيمينه، وإن كانت تمرّة، فترى في كف الرحمن حتى....
400	عدي بن حاتم	ما منكم من أحدٍ إلا وسيخلوا الله يوم القيامة، ليس بينه وبينه ترجمان
430	عبد الله بن عمرو بن العاص	المقسطون يوم القيامة عن يمين الرحمن
376	معقل بن يسار	من استرعى رعيّةً فغشّها، لقي ربه عذاباً وهو عليه...
369	أبو الدرداء	من اشتكى منكم شيئاً، أو اشتكى أخً له، فليقل ربنا الله الذي في السماء، تقدس اسمك..... إلخ
282	عثمان بن عفان <small>رضي الله عنه</small>	من بنى مسجداً يبتغي به وجه الله، بنى الله له مثله...
446/390	ابن عمر	من جعل الموم هماً واحداً، كفاه الله هموم دنياه وأخرته، ومن تشعبت عليه الموم.....
521	معاذ بن أنس الجهني عن أبيه	من حمى مؤمناً من منافقٍ يغتابه، بعث الله <small>رسوله</small> ملكاً يحمي لحمه يوم القيامة من نار جهنم....
524	أبو الدرداء	من ذكر امرأً بما ليس فيه ليعيبه، حبسه الله <small>رسوله</small> في جهنم، حتى يأتي بنفاق ما قال فيه
421	أبو هريرة	من ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي...
518	عبد الله بن عمر	من ستر على مسلم في الدنيا، ستر الله عليه في الآخرة
405	أبو هريرة	من عاد لي ولياً فقد أذنته بالحرب، وما يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت....
507	جابر بن عبد الله	من قال حين يسمع النداء، اللهم رب هذه الدعوة التامة.....

الصفحة	اسم الراوي	الحديث
518	أبو هريرة	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذي جاره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت
519	أبو هريرة	من كانت عنده مظلمة لأخيه من عرضه وماله، فليستحلّه اليوم قبل أن يأخذه به حين لا دينار ولا....
376	أبو هريرة	من لم يدع الله تعالى، غضب الله عليه
278	علي بن أبي طالب	التظر إلى وجه الله واجب لكل نبي وصدّيق وشهيد
388	أبو أيوب	هجرة المؤمن ثلاث، فإن تكلمنا، وإلاّ أعرض الله عنهما حتى يتكلّما
446/386	جابر بن عبد الله	والذي نفسي بيده، إنّ العبد ليدعوا وهو عليه غضبان، فيُعرض عنه، ثمّ يدعوا فيُعرض عنه..... إلخ
518	أبو هريرة	والذي نفسي بيده لا تدخل الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا
309	عائشة بنت خويلد	والذي نفسي بيده لو أنّ فاطمة سرقت لقطعتها
309	أبو هريرة	والذي نفسي بيده لوددت أني أقتل في سبيل الله
519	عبد الله بن عمر	والظلم ظلمات يوم القيامة
412	أبو أمامة	وعدني ربي أن يدخل الجنة من أمّتي سبعين ألفاً بغير حساب ولا عذاب، مع كلّ ألف سبعين ألفاً..... إلخ
414/412	أبو سعيد الأنصاري	وعدني ربي أن يدخل من أمّتي سبعين ألفاً بغير حساب، ويشفع كلّ ألف بسبعين ألفاً، ثمّ يحثي لي ثلاث...
295	أبو عبد الله بن الحارث	وعزّي لا يدخلها مدمن خمراً، ولا الدّيوث، قال ...
391	أبو ذر الغفاري	يا ابن آدم إن تذب حتى تبلغ ذنوبك عنان السماء تستغفري غفرت لك ولا أبالي"
407	علي بن أبي طالب	يا رسول الله "من أوّل من يحاسب يوم القيامة؟....."
370	الحكم السلمي	يا رسول الله، كانت لي جارية ترعى غنيمات لي من قبل أحد والجوانية، وإنيّ أطّلتها يوماً إطلاعة.....
398	أبو هريرة	يا فلان ألا تتقي الله، ألاّ تنظر كيف تصلي، فإنّ أحدكم إذا قام يصلي يقوم يناجي ربّه.....

الصفحة	اسم الراوي	الحديث
445/425	جابر بن عبد الله	يتجلى ضاحكا
317	بشر بن عاصم أو عن عمر بن الخطاب	يجاء بهم يوم القيامة، فيوقفون على جسر جهنم، فمن كان مطواعاً لله، تناوله الله بيمينه حتى ينجيه....
281	أنس بن مالك	يجاء يوم القيامة بصحف محتومة، فتنصب بين يدي الله، فيقول الله لملائكته: ألقوا هذا، واقلبوا هذا.....
401	أنس بن مالك	يجتمع الناس فيأتون آدم، فيقولون: يا آدم أنت الذي خلقك الله بيده ونفخ فيك من روحه
309	سلمان الفارسي	يخرج كل طيب في يمينه
312	أبو هريرة	اليد الأخرى فيها الميزان يخفض ويرفع
429/307	ابن عمر	يد الله على الجماعة ، فاتبعوا السواد الأعظم
429	عمر بن الخطاب	يد الله فوق يد المعطي
308	أبو أيوب	يد الله مع القاضي حين يقضي، ويد الله مع القاسم....
311	أبو هريرة	يد الله ملئ لا يغيضها نفقة، سخاء الليل والنهار....
399	صفوان بن محرز	يدي المؤمن فيقول: أتعرف ذنب كذا؟ أتعرف ذنب كذا
428	أنس بن مالك	يستحي أن يعذب
436/342	عبد الله بن مسعود	يضع السموات على أصبع
439/272	عن أنس بن مالك و أبي هريرة	يضع قدمه في النار
390	مرداس الأسلمي	يقبض الصالحون الأوّل فالأوّل، حتى تبقى حثالة كحثالة الشعير لا يبالي الله بهم
439	أبو هريرة	يكشف عن ساقه
439	أبو هريرة	ينزل ربنا إلى السماء الدنيا....
346	عبد الله بن مسعود	يوم ينزل الله على كرسيه يئط كما يئط الرجل الجديد من تضايق وهو كسعة ما بين السماء والأرض

فهارس الآثار

وربّتها الترتيب الهجائي.

الأثر	القائل	الصفحة
اختصم رجلٌ من حضرموت، ورجلٌ من كندة إلى رسول الله....	أبي وائل بن حجر	386
إذا تكلم الله بالوحي، سمع صوته أهل السماء، فيخرون سجداً، حتى إذا فُزع عن قلوبهم، قال: سكن عن قلوبهم، نادى أهل السماء أهل السماء...	أبي هريرة و ابن مسعود	266/262
إذا جلس الله على كرسيّ سُمع له أطيظ	عمر بن الخطاب	355
إذا كان يوم القيامة نزل الجبار جلّ اسمه على عرشه، وقدمه على الكرسي، وحيء بنبيكم فأقعد بين يديه على الكرسي	عبد الله بن سلام	362
استوى قال: قعد	عبد الوهاب الوراق	353
اسم الله عَجَلُ الأعظم هو الله....	جابر بن زيد	454
إنّ الرحمن سبحانه ليثقل على حملة العرش من أوّل النهار إذا قام المشركون، حتى إذا قام المسبّحون خُفّف عن حملة العرش	خالد بن معدان	341/253
إنّ السفينة تجري على كفّ الرحمن	كعب	314
إنّ الله تبارك وتعالى إذا تكلم بالوحي، سمع أهل السموات له صوت كصوت الحديد إذا وقع على الصفا، فيخرون سجداً، فإذا فُزع عن...	ابن عباس	262
إنّ الله قد ملأ العرش، حتى إنّ له أطيظ كأطيظ الرّجل	الشعبي	245
إنّ الله يغفر الذنوب جميعاً ولا يبالي	أسماء بنت يزيد	389
إنّ أوّل شيء ابتدأه الله من خلقه كتب كتاباً لم يكتبه بقلم، ولا مداد ولكن كتبه بأصبعه، يتلوها الزبرجد والياقوت، "أنا الله، لا إله إلا أنا..."	كعب الأحبار	291

292	لم أحده	إنَّ أوَّل شيءٍ خلقه اللهُ تعالى القلم، ثمَّ خلق اللّوح، فقال: اجر بما هو كائنٌ إلى يوم القيامة"
395	عبد الله بن عمرو	أنا أخبرك عن رسول الله ﷺ صلينا معه صلاة المغرب ذات ليلة فرجع من رجوع وعقب من عقب.....
352	كعب الأحبار	أنا الله فوق عبادي، وعرشي فوق جميع خلقي، وأنا على عرشي، عليه أدير عبادي، لا يخفى عليّ شيءٌ من عبادي
284	عن علي في دعائه	بسطت يدك فأعطيت، فلك الحمد ربنا، وجهك أكرم الوجود
365	جابر	بلغني حديث في القصاص، وكان صاحب الحديث بمصر، فاشترت
399	صفوان بن محرز	بينما أنا أسير مع عبد الله بن عمر وأخذ بيده، إذ عرض له رجل...
500/360	أحمد بن حنبل	جاء رجلٌ إلى أحمد بن حنبل فقال له: لله تبارك وتعالى حدٌ.....
298	ابن عباس	خلق الله القلم بيده، وآدم بيده، والتوراة كتبها بيده، وحنّات عدن بيده، وسائر ذلك قال له كن فكان.
454	وكيع بن الجراح	رأيت رجلاً في المنام له جناحان فقلت: من أنت؟، قال: ملك....
279	أبو بكر الصديق	الزيادة النَّظر إلى وجه ربِّهم
271	حسان بن عطية	السَّاجد يسجد على قدم الرَّحمن جلَّ اسمه
447	بن عمر	سألنا سفيان بن عيينة أن يملي علينا التسعة وتسعين التي لله ﷻ....
510	بن بحر بمصر	سمعت أبا الفيض ذا النون المصري يقول....
514	لم يذكر	غضب الله من كفر الكافرين
470	أبي عمرو	الفاطر هو المبتدئ بالشيء
381	ابن عباس	قال أغضبوه حتىّ عضّ أنامله
263	محمد بن كعب القرظي	قال بنو إسرائيل لموسى: بما شبّهت صوت ربك حين كلمك من هذا الخلق؟، قال شبّهت صوته بصوت الرعد حين لا يترجع
301	أبي عطف	كتب الله تبارك وتعالى التوراة لموسى بيده، وهو مسندٌ ظهره إلى الصخرة، في الألواح من درّ، يسمع صريف الأقلام، ليس بينه وبينه إلاّ الحجاب
339	مقاتل بن سليمان	كلّ قائمةٍ من قوائم الكرسي طولها مثل طول السموات والأرض...
268	ابن خزيمة	كلامه متواصل لا سكت فيه ولا صمت
470	ابن عباس	كنت لا أدري ما فاطر حتى أتاني أعرابيان يختصمان في.....
356	أم سلمة	كيف غير معقول، واستواء غير مجهول، والإقرار به إيمان، والجحود به كفر

268	أحمد بن حنبل	لم يزل متكلمًا إذا شاء
501	أحمد بن حنبل	لم يزل متكلمًا علما غفورا
405	أنس بن مالك	من أهان لي وليًا فقد بارزني بالمحاربة، وما ترددت في شيءٍ ..."
502	أحمد بن هاني	من زعم أن أسماء الله مخلوقة فقد كفر، ولم يزل الله متكلمًا
353	يزيد بن هارون	من زعم أن الرحمن على العرش استوى على خلاف ما يقتر في قلوب..."
456	أحمد بن حنبل	من قال أسماء الله محدثة فهو كافر"، ثم قال: "الله من أسمائه....."
502	أبو داود	من قال إن أسماء الله مخلوقة فقد كفر
483	أبي بكر المروزي	نحن نصف الله تعالى كما وصف نفسه، وبما وصفه رسوله، ولا نتعدى...
322	عبد الله	النساء عورة فاحبسوهن في البيوت، فإن المرأة إذا خرجت الطريق قال لها أهلها أين تذهبين؟ قالت أعود مريضًا، أو أتبع جنازة....."
363/359	أحمد بن حنبل	هو على العرش كيف شاء، وكما شاء
354	ابن الأعرابي	هو على عرشه كما أخبر"، ف قيل له استوى استولى، فقال: "العرب لا تقول استولى على الشيء حتى يكون له فيه مضاد....."
254	ابن مسعود	وإن مقدار كل يوم من أيامكم عنده اثنتا عشرة ساعة، فتعرض عليه أعمالكم بالأمس أول النهار اليوم، فينظر فيه ثلاث ساعات....."
246	حماد بن سلمة	وضع حماد ساقه على ركبته اليسرى

فهارس الآيات

الشعرية

ورتبها على القافية ترتيباً هجائياً

الصفحة	القائل	البيت الشعري
469	أبي قيس بن رفاع	وذى ضغنٍ كففت النفس عنه **** وكنت على مساءته مقيتاً
473	زُهَيْرُ بن أبي سلمى	ولأنت تفري ما خلقت ***** وبعض القوم يخلق ثم لا يفري
491/459	عبد الله بن روبة	***** اللهم لا أدري وأنت الداري ****
371	أمية بن أبي الصلت	مجدوا الله وهو للمجد أهلٌ ***** ربنا في السماء أمسى كبيراً بالبناء الأعلى الذي سبق الناس ***** وسوى فوق السماء سريراً
478	روبة بن العجاج	دعوت ربّ العزة القدوسا **** دعاء من لا يقرع الناقوسا
523	أحمد بن الحسين	وإذا أتتك مذمتي من ناقصٍ ***** فهي الشهادة لي بأبي فاضل
461	جرير بن عطية	ترى للمسلمين عليك حقاً ***** كفعل الوالد الرؤوف الرحيم
491	الكميت بن زيد	وجدت الله قد سمى نزاراً ***** وأسكنهم بمكة قاطنينا
464	لم يذكر	لاهت فما عرفت يوماً بخارجةٍ ***** ياليتها خرجت حتى رأيناها
468	لبيد بن ربيعة	عفت الديار محلها فمقامها **** بمنى تأبّد عوؤها فرجامها

فهارس الأبيات

ورتيبها الترتيب الهجائي.

الاسم كاملا	اسم الشهرة	الصفحة
إبراهيم بن أحمد بن عمر بن حمدان	أبو اسحق ابن الشاقلا	501/500/359/320
أحمد بن أبي خيشمة أبو بكر	ابن أبي خيشمة	254
أحمد بن إسحاق بن أيوب أبو بكر	أبو بلو الصبغي	401/398/390/386/384/377/373/281
أحمد بن حنبل الشيباني	الإمام أحمد	/359/356/275/269/268/265/262/253 /475/455/402/369/368/364/361/360 502/501/500/489/483/479/478
أحمد بن سلمان النجّاد أبو بكر	النجّاد	334/245
أحمد بن محمد ابو بكر المروذي	أبو بكر المروذي	359/301
أحمد بن محمد الخلال أبو بكر	الخلال	500/449/447/355/353/300/262
أحمد بن محمد بن هانئ أبو بكر	الأثرم	359
أمية بن عبد الله أبي الصلت	أبي الصلت	371
ثوبان بن إبراهيم أبو الفيض	ذو النون المصري	510
جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي	جرير	461
الحسن بن محمد أبو محمد	الحسن	381/ 352
حماد بن سلمة بن دينار أبو سلمة	حمّاد	391/246
خالد بن عبد الله	خالد	392
داود بن عمر	داود	447
سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب	سالم بن عبد الله	377
سليمان بن الأشعث	أبي داود	502
سهل بن معاذ بن أنس الجهني	سهل بن معاذ	521
شهر بن حوشب	ابن حوشب	391
صفوان بن محرز	صفوان	399

262	ابن أبي حاتم	عبد الرحمن بن أبي حاتم أبو محمد
/288/281/280/278/277/271/257/253 /329/324/322/308/299/298/295/289 /387/384/362/346/344/334/333/331 405 /401/390	أبو القاسم	عبد العزيز الأزجي الخياط البغدادي أبو القاسم
276/474	غلام الخلال	عبد العزيز بن جعفر بن أحمد أبو بكر
449/269/268/263/262	عبد الله	عبد الله بن الإمام أحمد
359	ابن المبارك	عبد الله بن المبارك
458	عبد الله	عبد الله بن روية بن لبيد بن صخر
342/334	ابن أبي شيبة	عبد الله بن محمد بن أبي شيبة أبو بكر
414	ابن منيع	عبد الله بن محمد بن عبد أبو القاسم
409/354	ابن قتيبة	عبد الله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد
470	الأصمعي	عبد الملك بن قريب الأصمعي
352/348/278	ابن بطّة	عبيد الله بن محمد أبو عبد الله
388	عطاء	عطاء بن يزيد الليثي
364	أبو الحسن	علي بن عمر السكري أبو الحسن
412/334	الدارقطني	علي بن عمر بن أحمد أبو الحسن
407	السلي	علي محمد بن عبيد الله بن عبيد الزجاج أبو بكر
510	ابن شاهين	عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد أبو حفص
304	كعب	كعب بن ماتع الحميري اليماني
468	لبيد	لبيد بن ربيعة بن مالك
501	الكشي	محمد بن الحسن أبو بكر الكشي

/303/371/268 /246	ابن فورك	محمد بن الحسن بن فورك أبو بكر
454/450/304	أبو بكر النّقاش	محمد بن الحسن بن محمد بن زياد
524	أبو جعفر	محمد بن جرير الطبري أبو جعفر
354	ابن الأعرابي	محمد بن زياد أبو عبد الله بن الأعرابي
510	ابن سليمان	محمد بن سليمان الحراني
259	أبو الحسين	محمد بن علي بن مخلد أبو الحسين
395	ابن الشّخّير	مطرف بن عبد الله بن الشّخّير
339	مقاتل	مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي
369	منصور الطبري	هبة الله بن منصور الطبري أبو القاسم
425	وكيع	وكيع بن جراح الرّؤاسي
353	يزيد بن هارون	يزيد بن هارون بن وادي

فهرسة انصاف والمراجع وهو أربعة أقسام

فهرسة المخطوطات

- ❖ بهجة النظر شرح نخبة الفكر، لأبي الحسن بن محمد الصادق السندي المدني ت: 1187 هـ، توجد منها نسخة تحتوي على 104 ورقة، كتبت في القرن الثالث عشر الهجري تقديراً، جامعة (الرياض) السعودية، مكرو فيلم برقم (4078).
- ❖ الجزء السابع عشر من الفوائد العوالي المنتقاه من أصول سماعات الفقيه أصيل الدين أبي صالح أحمد بن بهرام الحرم من علماء القرن السادس، أصل هذه النسخة في الظاهرية مجموع (167-186)، وعنها مصورة في جامعة الإمام 4815/خ.
- ❖ جزء فيه أجوبة الإمام العالم أبي العباس أحمد بن عمر بن سريج - رحمه الله - في أصول الدين. ضمن مجموع برقم 2763 قسم الشهيد علي باشا، المكتبة السليمانية (تركيا).
- ❖ جزء فيه امتحان السني من البدعي وهي اثنان وسبعون مسألة بالدلائل الواضحة من الكتاب والسنة، إملاء الشيخ أبي الفرج عبد الواحد بن محمد الشيرازي الحنبلي ضمن مجموع برقم (2763)، قسم الشهيد علي باشا، المكتبة السليمانية (تركيا).
- ❖ الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس مما ليس في الكتب المشهورة لابن حجر العسقلاني ت: 852 هـ. النسخة في دار الكتب المصرية تحت رقم (2151 حديث). وهي بخط مؤلفها الحافظ ابن حجر - رحمه

الله- . وقد انتهى منها بتاريخ 840 هـ. وتوجد مصوّرتها في مكتبة الجامعة الإسلامية تحت رقم (1450) مكبّرات، وتحت (ميكروفيلم) رقم (2082).

- ❖ فصل في أصول الدين مستخرج من شرح السنة، تصنيف الشيخ أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي المعروف بالفارضي، ضمن مجموع برقم (2763)، قسم الشهيد علي باشا، المكتبة السلিমانيّة (تركيا) .
- ❖ كتاب الاعتقاد المروي عن الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني - رحمه الله- في أصول الدين، إملاء الشيخ أبي الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز التيمي، تخريج علي بن أحمد بن علي الأسدي. ضمن مجموع برقم 2763 قسم الشهيد علي باشا، المكتبة السلिमانيّة (تركيا).
- ❖ كتاب فيه أصول الدين ومنهاج الحق وسبيل الهدى ومصباح أهل السنة والجماعة، تصنيف أبي محمد عبد القادر بن أبي صالح الجيلي (أو الجيلاني). ضمن مجموع برقم 2763 ، قسم الشهيد علي باشا، المكتبة السلिमانيّة (تركيا) .
- ❖ اللَّفظ المكرّم بفضله عاشوراء المحرّم، لأبي عبد الله ابن ناصر الدين الشافعي الدمشقي ت: 842هـ، وهو كتاب في بيان فضل عاشوراء وما ينبغي العنل فيه من الأعمال الصّالحة من صوم وغيره، مخطوط برقم 8474 الموضوع: الفضائل 218، رقم التّصنيف (80/257)، المكتبة الملكية، الخزانة الملكية فاس، المغرب.
- ❖ مختصر لمسائل الامتحان، لأبي الفرج عبد الواحد بن محمد الشيرازي، اختصره بغير الأدلة في أصول السنّة، لعلي بن أحمد بن يوسف القرشي، حيث جرّده من الأدلّة، وهو ضمن مجموع برقم 2763 قسم الشهيد علي باشا، المكتبة السلिमانيّة (تركيا).

فهرسة الرّسائل العلميّة

- اتجاهات التّفسير في القرن الرابع عشر الهجري، رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه، لفهد بن عبد الرّحمن بن سلیمان الرومي، إشراف: مصطفى مسلم محمد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - السعودية، 1404هـ/1405 هـ .

- أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، لأبي سليمان محمد بن محمد الخطابي ت 388 هـ، تحقيق: محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه، إشراف أحمد محمد نور سيف، فرع الكتاب والسنة جامعة أم القرى - السعودية، 1405 هـ / 1406 هـ .
- تأويل الآيات المشككة الموضحة وبيانها بالحجج والبرهان، لأبي الحسن علي بن محمد بن مهدي الطبري ت: 380 هـ، رسالة لنيل درجة ماجستير، للطالب عبد الواحد بن قويدر حساني، المشرف: علاء الدين زعتري، جامعة الجنان طرابلس - لبنان، 1429 هـ .
- توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية لغةً وتفسيرًا وإعرابًا، بحث مقدم لنيل درجة ماجستير، لعبد العزيز بن علي بن علي الحربي، إشراف محمد سيدي الحبيب، جامعة أم القرى - السعودية، 1417 هـ.
- مختصر المعتمد في أصول الفقه، رسالة علمية لنيل درجة الماجستير من طرف الطالبين "مشاعل بن خالد باقاسي ومحمد بن سعود السفياي"، بجامعة أم القرى بمكة، وقد نوقش جزء الأول منه سنة 1422 هـ، والجزء المتبقي 1424 هـ.
- مقدمة تحقيق كتاب باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن، لأبي الحسن محمود بن بن الحسين النيسابوري الغزنوي الملقب "ببيان الحق" ت: 553 هـ، الدراسة إعداد: سعاد بنت صالح سعيد باقاسي "رسالة ماجستير"، جامعة أم القرى - السعودية، 1418 هـ .
- التكت الوفية بما في شرح الألفية، لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي ت: 775 هـ، تحقيق: ودراسة خبير خليل عبد الكريم وجماعة، رسالة علمية لنيل شهادة ماجستير، إشراف سعدي الهاشمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة - السعودية، 1406 هـ .

فهرس الكتب المطبوعة

١. الإبانة عن أصول الديانة، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري ت: 324 هـ، تحقيق: د. فوقية حسين محمود، دار الأنصار - القاهرة، ط/1، 1397 هـ.
٢. الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، لأبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي ت: 387 هـ، تحقيق: عثمان عبد الله آدم الأثيوبي وجماعة، دار الراية السعودية، ط/2—1418 هـ .

٣. إبطال التّأويلات لأخبار الصّفات- مزعوم-، لأبي يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء ت: 458هـ، تحقيق محمد عثمان، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط/1، 2009م .
٤. إبطال التّأويلات لأخبار الصّفات، لأبي يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء ت: 458هـ، تحقيق: محمد بن حمد الحمود النّجدي، دار إيلاف الدّولية - الكويت.
٥. ابن تيمية حياته وعصره، آراءه وفقهه، لمحمد بن أحمد أبو زهرة، دار الفكر العربي مصر، ط جديدة 1991.
٦. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لشهاب الدّين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري ت: 840هـ، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، دار الوطن السعودية، ط/1، 1420هـ .
٧. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لأبي العباس شهاب الدّين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي ت: 840هـ، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبي تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن الرياض- السعودية، ط/1، 1420 هـ / 1999م .
٨. الاتقان في علوم القرآن، لأبي الفضل جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السيوطي ت: 911هـ، تحقيق: مركز الدّراسات القرآنية، مجمع الملك فهد السعودية، ط/1.
٩. إثبات الحد لله ﷻ وبأنه قاعد وجالس على عرشه، لأبي محمد محمود بن أبي القاسم بن بدران الأنمي الدّشتي ت: 665هـ، تحقيق: أبي عمر مسلط بن بندر العتيبي وعادل بن عبد الله آل حمدان جدة - السعودية، ط/1، 1430هـ .
١٠. إثبات الشّفاة، لأبي عبد الله لشمس الدّين محمد بن أحمد بن عثمان بن قائماز الدّهبّي ت: 748هـ، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، أضواء السّلف السعودية، ط/1، 1420هـ / 2000م .
١١. إثبات صفة العلو، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد، الشّهير "بابن قدامة المقدسي" ت: 620هـ، تحقيق: أحمد بن عطية بن علي الغامدي، مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة - السعودية، ط/1، 1409هـ / 1988م .
١٢. اجتماع الجيوش الإسلاميّة، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدّين بن قيّم الجوزيّة، ت: 751هـ، تحقيق: عواد عبد الله المعنق، مطابع الفرزدق التّجارية الرياض- السعودية، ط/1، 1408هـ / 1988م .

١٣. الأحاد والمثاني، لأبي بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحّاك بن مخلد الشيباني ت: 287هـ، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الرّاية الرياض- السعودية، ط/1، 1411هـ/1991م.
١٤. أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصّحّاحين من تأليف سليمان بن محمد الديخي، مكتبة دار المنهاج للنشر والتّوزيع بالرياض ط/1، 1427هـ، وأصل هذا الكتاب رسالة علمية تقدّم بها المؤلّف لنيل درجة العالمية العالية "الدكتوراه" من قسم العقيدة بكلية الدّعوة وأصول الدّين بالجامعة الإسلامية في المدينة النبوية، سنة 1424هـ.-
١٥. الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما، لضياء الدّين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي ت: 643هـ، تحقيق: معالي الأستاذ الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر بيروت - لبنان، ط/3، 1420هـ/2000م.
١٦. أحاديث في ذم الكلام وأهله انتخبها الإمام أبو الفضل المقرئ من رد أبي عبد الرّحمن السلمي على أهل الكلام، لأبي الفضل عبد الرّحمن بن أحمد بن الحسن الرّازي المقرئ ت: 454هـ، تحقيق: د. ناصر بن عبد الرّحمن بن محمد الجديع، دار أطلس سوريا، ط/1، 1417هـ/1996م.
١٧. الأحكام الشّرعية الكبرى، لعبد الحق بن عبد الرّحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد إبراهيم الأزدي الأندلسي الأشبيلي المعروف "بابن الخراط" ت: 581هـ، تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، مكتبة الرشد الرياض - السعودية، ط/1، 1422هـ/2001م.
١٨. إحياء علوم الدّين، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي ت: 505هـ، دار المعرفة بيروت - لبنان، ط/1، 1402هـ/1982م.
١٩. أخبار الشّيوخ وأخلاقهم، لأبي بكر أحمد بن محمد بن الحجاج المرؤذي ت: 275هـ، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية بيروت - لبنان، ط/1، 1426هـ/2005م.
٢٠. اختصار علوم الحديث، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثمّ الدمشقي ت: 774هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ط/2 .
٢١. الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة لابن قتيبة الدينوري (276 هـ) ، تحقيق عمر بن محمود أبو عمر، دار الرّاية، ط/1، 1412 هـ - 1991م.

٢٢. الآداب الشرعية، لعبد الله محمد بن مفلح المقدسي ت: 763هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عمر القيام، مؤسسة الرسالة بيروت - لبنان، ط/3، 1419هـ/1999م.
٢٣. أدب الاملاء والاستملاء، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي ت: 562هـ،
٢٤. الأدب المفرد بالتعليقات، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري ت: 256هـ، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري مستفيداً من تخرجات وتعليقات الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف الرياض-السعودية، ط/1، 1419هـ / 1998م .
٢٥. الأذكار، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ت: 676هـ، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، دار الفكر بيروت - لبنان، طبعة جديدة منقحة، 1414 هـ / 1994م.
٢٦. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري شهاب الدين ت: 923هـ، المطبعة الكبرى الأميرية - مصر، ط/7، 1323هـ .
٢٧. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني ت: 446هـ، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد الرياض - السعودية، ط/1، 1409هـ .
٢٨. الأزمة العقيدية بين الأشاعرة وأهل الحديث خلال القرنين: 5-6 الهجريين، مظاهرها، آثارها، أسبابها، والحلول المقترحة لها، لخالد كبير علال، دار الإمام مالك البلديّة - الجزائر، ط/1، 1426هـ / 2005م.
٢٩. أساس التّقيّدس، لفخر الدّين محمد بن عمر بن الحسين الرازي ت: 606هـ، تحقيق: أحمد حجازي سقا، مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة- مصر، 1406هـ.
٣٠. إسبال المطر على قصب السكر نظم نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأبي إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الصنّعاني ت: 1182هـ، تحقيق: عبد الحميد بن صالح بن قاسم آل أعوج سبر، دار ابن حزم بيروت- لبنان، ط/1، 1427هـ .
٣١. استحالة المعية بالذات وما يضاهاها من متشابه الصفات، لمحمد بن مياي الجكني الشنقيطي ، المطبعة المحمودية الكبرى ، مصر.
٣٢. الاستذكار الجامع لمذهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه "الموطأ" من معاني الرأي والآثار، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن

- عبد البر النّمرى الأندلسي ت: 463 هـ، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الوعي القاهرة - مصر، ط/1، 1413 هـ .
- ٣٣ . الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النّمرى القرطبي ت: 463 هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل بيروت - لبنان، ط/1، 1412 هـ / 1992 م .
- ٣٤ . أسد الغابة في معرفة الصّحابة، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين بن الأثيرت: 630 هـ، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط/1، 1415 هـ / 1994 م .
- ٣٥ . أسرار البلاغة، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل الجرجاني الدار ت: 471 هـ، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة - مصر، دار المدني جدة - السعودية .
- ٣٦ . الأسماء والصفات للبيهقي، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُو جِردِي الخراساني البيهقي ت: 458 هـ، تحقيق: عبد الله الحاشدي، مكتبة السواوي جدة - السعودية، ط/1، 1413 هـ - 1993 م .
- ٣٧ . الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن بكر بن فرح الأنصاري القرطبي ت: 671 هـ، تحقيق: طارق أحمد محمد وجماعة من العلماء، دار الصّحابة للتراث بطنطا - مصر، ط/1، 1416 هـ .
- ٣٨ . الإصابة في تمييز الصّحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت: 852 هـ، تحقيق: مركز هجر للبحوث، دار هجر مصر .
- ٣٩ . أصول السنّة، ومعه رياض الجنّة بتخريج أصول السنّة، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري الإلبيري المعروف بابن أبي زَمَين المالكي ت: 399 هـ، تحقيق: عبد الله بن محمد عبد الرّحيم بن حسين البخاري، مكتبة الغرباء الأثرية المدينة النبوية - السعودية، ط/1، 1415 هـ .
- ٤٠ . أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني، لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني المعروف "بابن القيسراني" ت: 507 هـ، تحقيق: محمود محمد حسن نصار، السيد يوسف، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط/1، 1419 هـ / 1998 م .
- ٤١ . الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرّشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُو جِردِي الخراساني البيهقي ت: 458 هـ، تحقيق: أحمد عاصم الكاتب، دار الآفاق الجديدة بيروت - لبنان، ط/1، 1401 هـ .

٤٢. اعتلال القلوب للخرائطي، لأبي بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاكر الخرائطي السّامري ت: 327هـ، تحقيق: حمدي الدمرداش، مكة المكرمة الرياض- السعودية، ط/2، 1421هـ/2000 م .
٤٣. أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، لأبي سليمان محمد بن محمد الخطابي ت: 388 هـ، تحقيق: محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه، إشراف أحمد محمد نور سيف، فرع الكتاب والسنة جامعة أم القرى معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، مكة - السعودية، 1409هـ/1988 م .
٤٤. الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي ت: 1396هـ، دار العلم للملايين بيروت- لبنان، ط/15، أيار / مايو 2002م.
٤٥. أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات، لمرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي ت: 1033هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت - لبنان، ط/1، 1406هـ .
٤٦. الاقتصاد في الاعتقاد، لأبي محمد تقي الدين عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجماعيلي الدمشقي الحنبلي ت: 600هـ، تحقيق: أحمد بن عطية بن علي الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة - السعودية، ط/1، 1414هـ/1993م.
٤٧. الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، لشمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي ت: 977هـ، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، 1425هـ/2004 م .
٤٨. إكمال الإكمال ، لأبي بكر محمد بن عبد الغني ابن نقطة الحنبلي البغدادي (المتوفى: 629هـ)، تحقيق د. عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط/1، 1410.
٤٩. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لأبي نصر سعد الملك علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا ت: 475هـ، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط/1، 1411هـ/1990 م .
٥٠. إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع، لأبي العباس أحمد بن علي بن عبد القادر الحسيني العبيدي تقي الدين المقرئ ت: 845 هـ، تحقيق: محمد عبد الحميد النّميسي، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط/1، 1420هـ/1999 م .

٥١. الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي ت: 558هـ، تحقيق: سعود بن عبد العزيز الخلف، أضواء السلف الرياض - السعودية، ط/1، 1419هـ/1999م .
٥٢. الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي ت: 562هـ، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد- الهند، ط/1، 1382هـ/1962م .
٥٣. الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، لأبي بكر الباقلائي محمد بن الطيب ت: 403هـ، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، ط/2، 2000م .
٥٤. الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، لأبي بكر بن الطيب الباقلائي البصري ت 403 هـ، تحقيق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، مكتبة الأزهرية للتراث القاهرة - مصر، ط/2، 1421 هـ .
٥٥. الأهوال، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف "بابن أبي الدنيا" ت: 281هـ، تحقيق: مجدي فتحي السيد، مكتبة آل ياسر مصر، 1413 هـ.
٥٦. الأولياء، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف "بابن أبي الدنيا" ت: 281هـ، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت- لبنان، ط/1، 1413 هـ .
٥٧. إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد ابن الوزير، لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي عز الدين اليمني ت: 840هـ، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط/2، 1987م .
٥٨. إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التّعطيل، لأبي عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي بدر الدين ت: 733هـ، تحقيق: وهبي سليمان غاوجي الألباني، دار السلام مصر، ط/1، 1410هـ / 1990م.
٥٩. إيضاح الوقف والابتداء، لأبي بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري ت: 328هـ، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - سوريا، 1390هـ / 1971م .
٦٠. الإيضاح في علوم البلاغة، لأبي المعالي محمد بن عبد الرحمن بن عمر جلال الدين القزويني الشافعي المعروف "بخطيب دمشق" ت: 739هـ، تحقيق:

- محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني بيروت - لبنان، ط/6، 1405 هـ / 1985 م.
٦١. الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء - زوائد الأمالي والفوائد والمعاجم والمشیخات على الكتب الستة والموطأ ومسنَد الإمام أحمد، لنبیل سعد الدین سلیم جرّار، أضواء السلف السعودية، ط/1، 1428 هـ / 2007 م .
٦٢. بحر العلوم، لأبي الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي الفقيه الحنفي ت: 373 هـ، تحقيق: د. محمود مطرجي، دار الفكر بيروت- لبنان .
٦٣. البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي ت: 745 هـ، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر بيروت- لبنان، 1420 هـ.
٦٤. البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي ت: 774 هـ، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر مصر، ط/1، 1418 هـ / 1997 م، 1424 هـ / 2003 م .
٦٥. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري ت: 804 هـ، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة الرياض- السعودية، ط/1، 1425 هـ / 2004 م.
٦٦. البرهان في علوم القرآن، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي ت: 794 هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه مصر، ط/1، 1376 هـ / 1957 م .
٦٧. البعث، لأبي بكر بن أبي داود عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني ت: 316 هـ، تحقيق: خادم السنة المطهرة أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط/1، 1407 هـ / 1987 م .
٦٨. البلاغة العربية، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَكَة الميداني الدمشقي ت: 1425 هـ، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت - لبنان، ط/1، 1416 هـ / 1996 م .
٦٩. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لعلي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي أبي الحسن بن القطان ت: 628 هـ، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة الرياض - السعودية، ط/1، 1418 هـ / 1997 م.
٧٠. بيان تلبيس الجهميّة في تأسيس بدعهم الكلاميّة، لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية

- الحراني الحنبلي الدمشقي ت: 728هـ، تحقيق: مجموعة من المحققين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف السعودية، ط/1، 1426هـ.
٧١. البيهقي وموقفه من الإلهيات، رسالة دكتوراة من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الملك عبد العزيز، لأحمد بن عطية بن علي الغامدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة - السعودية ط/2، 1423هـ/2002م.
٧٢. تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبي الفيض الملقب "بمرتضى الزبيدي" ت: 1205هـ، تحقيق: مجموعة من المحققين منهم د. حسين نصار، عبد العليم الطحاوي، مصطفى حجازي، المطبعة الحكومية الكويتية، طبعت أجزاءها في سنوات متخالفة ما بين 1385هـ-1965م إلى 1422هـ/2001م.
٧٣. تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء البغدادي ت: 233هـ، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي مكة المكرمة- السعودية، ط/1، 1399هـ/1979م.
٧٤. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ت: 748هـ، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي لبنان، ط/1، 2003م.
٧٥. التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة السفر الثاني، لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة ت: 279هـ، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة القاهرة- مصر، ط/1، 1427هـ/2006م.
٧٦. التاريخ الكبير، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري ت: 256هـ، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن - الهند.
٧٧. تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي ت: 463هـ، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي بيروت- لبنان، ط/1، 1422هـ/2002م.
٧٨. تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف "بابن عساكر" ت: 571هـ، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر بيروت- لبنان، 1415هـ/1995م.
٧٩. تالي تلخيص المتشابه، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي ت: 463هـ، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، أحمد الشقيرات، دار الصمعي الرياض- السعودية، ط/1، 1417هـ.

٨٠. تأويل مختلف الحديث، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري
ت: 276هـ، تحقيق: محمد محيي الدين الأصفّر، المكتب الإسلامي بيروت -
لبنان، ط/2، 1419هـ / 1999م .
٨١. تأويل مشكل القرآن، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ت:
276هـ، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
٨٢. التبصرة، لجلال الدين أبي الفرج لعبد الرحمن بن الجوزي البغدادي ت:
597هـ، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط/2،
1406هـ .
٨٣. التّبصير في الدّين وتمييز الفرقة النّاجية عن الفرق الهالكين، لأبي المظفر
طاهر بن محمد الأسفراييني ت: 471هـ، تحقيق: كمال يوسف الحوت، عالم
الكتب - لبنان، ط/1، 1403هـ / 1983م .
٨٤. التّبصير في معالم الدّين، لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن
غالب الأملي الطبري ت: 310هـ، تحقيق: علي بن عبد العزيز بن علي الشبل،
دار العاصمة السعودية، ط/1، 1416هـ / 1996م .
٨٥. التّبيان في أقسام القرآن، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدّين
بن قيم الجوزية ت: 751هـ، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة بيروت-
لبنان.
٨٦. تجارب الأمم وتعاقب الهمم، لأبي علي أحمد بن محمد بن يعقوب مسكويه
ت: 421هـ، تحقيق: أبو القاسم إمامي، سروش طهران - إيران، ط/2، 2000م .
٨٧. التّحبير لإيضاح معاني التّيسير، لأبي إبراهيم محمد بن إسماعيل بن
صلاح بن محمد الحسني الكحلاني ثم الصنعاني عز الدّين المعروف كأسلافه
"بالأمير" ت: 1182هـ، تحقيق: محمد صُبّحي بن حسن حلاق أبو مصعب،
مكتبة الرّشد الرياض - السعودية، ط/1، 1433هـ / 2012م .
٨٨. تحرير علوم الحديث، لعبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان بيروت-
لبنان، ط/1، 1424هـ / 2003م.
٨٩. التّحرير والتّنوير "تحرير المعنى السّديد وتنوير العقل الجديد من تفسير
الكتاب المجيد"، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التّونسي
ت: 1393هـ، الدار التّونسية تونس، 1984م .
٩٠. تحفة الأبرار شرح مصابيح السنّة، للقاضي ناصر الدّين عبد الله بن عمر
البيضاوي ت: 685هـ، تحقيق: لجنة مختصة بإشراف نور الدّين طالب، وزارة
الأوقاف والشؤون الإسلاميّة الكويت، 1433هـ / 2012م .

٩١. تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى، لأبى العلام محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى ت: 1353هـ، دار الكتب العلمىة بىروت- لبنان .
٩٢. تحفة الذاكربن بعة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين، محمد بن على بن محمد بن عبد الله الشوكانى اليمنى ت: 1250هـ، دار القلم بىروت - لبنان، ط/1، 1984م.
٩٣. التحفة اللطيفة فى تاريخ المدينة الشريفة، لأبى الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبى بكر بن عثمان بن محمد السخاوى ت: 902هـ، الكتب العلمىة بىروت - لبنان، ط/1، 1414هـ/1993م .
٩٤. تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع "التدمرىة"، لأبى العباس تقى الدين أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبى القاسم بن محمد بن تيمىة الحرانى الحنبلى الدمشقى ت: 728هـ، تحقيق: د. محمد بن عودة السعوى، مكتبة العبيكان الرياض- السعودىة، ط/6، 1421هـ/2000م.
٩٥. التخوىف من النار والتعريف بحال دار البوار، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن السلامى البغدادى ثم الدمشقى الحنبلى ت: 795هـ، تحقيق: بشير محمد عيون، مكتبة المؤيد الطائف دار البيان دمشق-سوريا، ط/2، 1409هـ - 1988م.
٩٦. تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى، عبد الرحمن بن أبى بكر جلال الدين السيوطى ت: 911هـ، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفارىابى، دار طيبة - السعودىة .
٩٧. التدمرىة أو تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع، لتقى الدين أبى العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبى القاسم بن محمد بن تيمىة الحرانى الحنبلى الدمشقى ت: 728هـ، تحقيق: د. محمد بن عودة السعوى، مكتبة العبيكان الرياض- السعودىة، ط/6، 1421هـ/2000م .
٩٨. التّدوين فى أخبار قزوين، لأبى القاسم عبد الكرىم بن محمد بن عبد الكرىم الرافعى القزوينى ت: 623هـ، تحقيق: عزيز الله العطاردى، دار الكتب العلمىة بىروت - لبنان، 1408هـ/1987م .
٩٩. تذكرة الحفاظ، لأبى عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قأيماز الذهبى ت: 748هـ، دار الكتب العلمىة بىروت- لبنان، ط/1، 1419هـ/1998م .

١٠٠. تذكرة المؤتسي شرح عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي، لعبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، غراس - السعودية، ط/1، 1424 هـ / 2003 م .
١٠١. ترتيب الأمالي الخميسية للشجري، مؤلف الأمالي: يحيى (المرشد بالله) بن الحسين (الموفق) بن إسماعيل بن زيد الحسن الشجري الجرجاني ت: 499 هـ، رتبها: القاضي محيي الدين محمد بن أحمد القرشي العيشمي ت: 610 هـ، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ط/1، 1422 هـ / 2001 م .
١٠٢. التّريغيب والتّرهيب من الحديث الشريف، لأبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله زكي الدين المنذري ت: 656 هـ، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط/1، 1417 هـ .
١٠٣. التّريغيب والتّرهيب، لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني الملقب "بقوام السنّة" ت: 535 هـ، تحقيق: أيمن بن صالح بن شعبان، دار الحديث القاهرة - مصر، ط/1، 1414 هـ / 1993 م .
١٠٤. التّسعينية، لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحلّيم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي ت: 728 هـ، تحقيق: د. محمد بن إبراهيم العجلان، مكتبة المعارف الرياض - السعودية، ط/1، 1420 هـ / 1999 م .
١٠٥. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت: 852 هـ، تحقيق: د. إكرام الله إمداد، دار البشائر بيروت - لبنان، ط/1، 1996 م .
١٠٦. تعريف أهل التّقدّيس بمراتب الموصوفين بالتّدليس، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت: 852 هـ، تحقيق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي، مكتبة المنار عمان، ط/1، 1403 هـ / 1983 م .
١٠٧. تعظيم قدر الصّلاة، لأبي عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المرّوزي ت: 294 هـ، تحقيق: د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار المدينة المنورة - السعودية، ط/1، 1406 هـ .
١٠٨. تعليق مختصر على كتاب لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد، لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين ت: 1421 هـ، تحقيق: أشرف بن عبد المقصود بن عبد الرّحيم، مكتبة أضواء السّلف السعودية، ط/3، 1415 هـ / 1995 م .
١٠٩. تعليق التّعليق على صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت: 852 هـ، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى

القرقي، المكتب الإسلامي، دار عمار بيروت- لبنان، عمان - الأردن، ط/1، 1405هـ .

١١٠ . تفسير أسماء الله الحسنى، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج ت: 311هـ، تحقيق: أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث بيروت- لبنان ط/5، 1406هـ/ 1986م.

١١١ . تفسير أسماء الله الحسنى، لأبي عبد الله عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر بن حمد آل سعدي ت: 1376هـ، تحقيق: عبيد بن علي العبيد، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - السعودية، العدد 112 - 1421هـ .

١١٢ . تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس التميمي الحنظلي الرازي بن أبي حاتم ت: 327هـ، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز السعودية، ط/3، 1419هـ .

١١٣ . تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي ت: 774هـ، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة السعودية، ط/2، 1420هـ / 1999م.

١١٤ . تفسير الماوردي = التكت والعيون ، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي ت: 450هـ، تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.

١١٥ . تفسير عبد الرزاق، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني ت: 211هـ، تحقيق: د. محمود محمد عبده، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط/1، 1419هـ.

١١٦ . تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، لمحمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحميدي أبي عبد الله بن أبي نصر ت: 488هـ، تحقيق: د. زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، مكتبة السنة القاهرة - مصر، ط/1، 1415هـ/ 1995م.

١١٧ . تفسير مقاتل بن سليمان، لأبي الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي ت: 150هـ، تحقيق: عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث بيروت- لبنان، ط/1، 1423هـ.

١١٨ . تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت: 852هـ، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد سوريا، ط/1406، 1هـ / 1986م .

- ١١٩ . التّريب والتّيسير لمعرفة سنن البشير النّذير، لمحي الدّين بن شرف النّوري ت: 676 هـ، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي بيروت - لبنان، ط/1، 1405 هـ.
- ١٢٠ . تقويم الأدلة في أصول الفقه لأبي زيد عبد الله بن عمر بن عيسى الدّبوسيّ الحنفي (المتوفى: 430 هـ)، تحقيق: خليل محيي الدين الميس، دار الكتب العلمية، ط/1، 1421 هـ - 2001 م.
- ١٢١ . التّليخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت: 852 هـ، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة مصر، ط/1، 1416 هـ - 1995 م .
- ١٢٢ . تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل، لأبي بكر محمد بن الطّيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي الباقلاني المالكي ت: 403 هـ، تحقيق: عماد الدّين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية لبنان - لبنان، ط/1، 1407 هـ - 1987 م.
- ١٢٣ . التّمهيد في علم التّجويد، لأبي الخير شمس الدّين بن الجزري محمد بن محمد بن يوسف ت: 833 هـ، تحقيق: د. علي حسين البواب، مكتبة المعارف الرياض - السعودية، ط/1، 1405 هـ - 1985 م.
- ١٢٤ . التّمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النّمري القرطبي ت: 463 هـ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلاميّة المغرب، 1387 هـ .
- ١٢٥ . تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين، لأبي الحسن علي بن محمد بن سالم النّوري الصفاقسي ت: 1118 هـ، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس.
- ١٢٦ . تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لنور الدّين علي بن محمد بن علي بن عبد الرّحمن بن عراق الكناني ت: 963 هـ، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللّطيف، عبد الله محمد الصّدّيق الغماري، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط/1، 1399 هـ .
- ١٢٧ . تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، لأبي بكر عبد الرّحمن بن جلال الدّين السيوطي ت: 911 هـ، المكتبة التّجارية الكبرى - مصر، 1389 هـ - 1969 م .
- ١٢٨ . التّنوير شرح الجامع الصّغير، لمحمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني الكحلاني ثم الصنعاني أبي إبراهيم عز الدّين المعروف "كأسلافه بالأمر" ت: 1182 هـ، تحقيق: د. محمّد إسحاق محمّد إبراهيم، مكتبة دار السّلام الرياض- السعودية، ط/1، 1432 هـ - 2011 م .

١٢٩. تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي الطبري ت: 310هـ، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني القاهرة- مصر .
١٣٠. تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت: 852هـ، مطبعة دائرة المعارف النظامية الهند، ط/1، 1326هـ.
١٣١. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف جمال الدين بن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي ت: 742هـ، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة بيروت- لبنان، ط/1، 1400هـ/ 1980م.
١٣٢. تهذيب اللغة، أبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي ت: 370هـ، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان، ط/1، 2001م.
١٣٣. التوحيد ومعرفة أسماء الله ﷻ وصفاته على الاتفاق والتفرد لابن منده، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده العبدي ت: 395هـ، تحقيق: د. علي بن محمد ناصر الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة- السعودية، دار العلوم والحكم سوريا، ط/1، 1423هـ / 2002م .
١٣٤. التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لأبي حفص بن الملقن سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري ت: 804هـ، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر دمشق - سوريا، ط/1، 1429هـ / 2008م .
١٣٥. توضيح مقاصد المصطلحات العلمية في الرسالة التدمرية، لمحمد بن عبد الرحمن الخميس، دار الصميعي الرياض- السعودية، ط/1، 1416هـ / 1995م .
١٣٦. تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد، لسليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب ت: 1233هـ، تحقيق: زهير الشاويش، المكتبة الاسلامي بيروت - دمشق، ط/1، 1423هـ / 2002م.
١٣٧. التيسير بشرح الجامع الصغير، لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري ت: 1031هـ، مكتبة الإمام الشافعي الرياض- السعودية، ط/3، 1408هـ / 1988م.
١٣٨. تيسير علم أصول الفقه لعبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان ، ط/1، 1418 هـ - 1997 م.
١٣٩. النقات، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي الدارمي البستي ت: 354هـ، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة

العالية الهندية، تحت مراقبة: د. محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن- الهند، ط/1، 1393هـ / 1973م.

١٤٠. الجامع (منشور كملحق بمصنف عبد الرزاق)، لأبي عمرو معمر بن راشد الأزدي مولا هم أبي عروة البصري نزيل اليمن ت: 153هـ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي بيروت - لبنان، ط/2، 1403هـ.

١٤١. جامع الأصول في أحاديث الرسول، للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري ت: 606هـ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة دار البيان دمشق- سوريا.

١٤٢. جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي أبو جعفر الطبري ت: 310هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة لبنان، ط/1، 1420هـ / 2000م .

١٤٣. جامع التّحصيل في أحكام المراسيل، لأبي سعيد صلاح الدين خليل بن كيكلي بن عبد الله الدمشقي العلائي ت: 761هـ، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب بيروت- لبنان، ط/2، 1407هـ / 1986م.

١٤٤. جامع الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الترمذي ت: 279هـ، ضمن موسوعة الحديث الشريف للكتب الستة، إشراف ومراجعة صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، دار السلام للنشر السعودية، 1419هـ. [وهي النسخة المعتمدة في عزو الأحاديث].

١٤٥. جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن السلمي البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي ت: 795هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، إبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة بيروت- لبنان، ط/7، 1422هـ / 2001م .

١٤٦. جامع المسانيد والسُّنن الهادي لأقوم سنن، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي ت: 774هـ، تحقق: د. عبد الملك بن عبد الله الدهيش، دار خضر بيروت - لبنان، ط/2، 1419هـ / 1998م.

١٤٧. الجامع لأحكام القرآن المشهور بتفسير القرطبي، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي ت: 671هـ، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية القاهرة- مصر، ط/2، 1384هـ / 1964م .

١٤٨. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السّامع، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي ت: 463هـ، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف الرياض- السعودية.
١٤٩. الجرح والتّعديل، لأبي محمد عبد الرّحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي بن أبي حاتم ت: 327هـ، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي بيروت- لبنان، ط/1، 1271هـ / 1952م .
١٥٠. الجزء الأول والثاني من فوائد ابن بشران عن شيوخه (ضمن مجموع مطبوع باسم الفوائد لابن منده)، لأبي الحسين علي بن محمد بن عبد الله بن بشران الأموي البغدادي المعدل ت: 415هـ، تحقيق: خلاف محمود عبد السميع، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط/1، 1423هـ / 2002م .
١٥١. الجزء الموجود من كتاب السنّة، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ت: 360هـ، تحقيق: د. عبد الله بن صالح البراك، قسم الدّراسات الإسلاميّة كلية التربية جامعة الملك سعود، مستخرج من: مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة/مجلة علمية محكمة السعودية، العدد السّابع ولأربعون.
١٥٢. جزء حنبل (التّاسع من فوائد ابن السّمك)، لأبي علي حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال بن أسد الشّيباني ت: 273هـ، تحقيق: هشام بن محمد، مكتبة الرشد الرياض- السعودية، ط/2، 1419هـ / 1998م .
١٥٣. جلاء الأفهام في فضل الصّلاة على محمد خير الأنام، لأبي بكر محمد بن بن أيوب بن سعد شمس الدّين بن قيم الجوزيّة ت: 751هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عبد القادر الأرنؤوط، دار العروبة الكويت، ط/2، 1407هـ / 1987م.
١٥٤. جلاء العينين في محاكمة الأحمديين، لأبي البركات خير الدّين لنعمان بن محمود بن عبد الله الألوسي ت: 1317هـ، قدم له: علي السيد صبح المدني، مطبعة المدني، 1401هـ / 1981م .
١٥٥. الجمع بين الصّحّحين البخاري ومسلم، لمحمد بن فتوح الحميدي، تحقيق: د. علي حسين البواب، دار ابن حزم بيروت - لبنان، ط/2، 1423هـ / 2002م.
١٥٦. جمهرة اللّغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ت: 321هـ، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين بيروت - لبنان، ط/1، 1987م .
١٥٧. الجواب الصّحيح لمن بدل دين المسيح، لتقي الدّين أبي العباس أحمد بن عبد الحلّيم بن عبد السّلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية الحراني

- الحنبلي الدمشقي ت: 728هـ، تحقيق: علي بن حسن، عبد العزيز بن إبراهيم، حمدان بن محمد، دار العاصمة السعودية، ط/2، 1419هـ / 1999م .
- ١٥٨ . جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، لأحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي ت: 1362هـ، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية بيروت- لبنان.
- ١٥٩ . حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، لأبي بكر محمد بن بن أيوب بن سعد شمس الدين بن قيم الجوزية ت: 751هـ، مطبعة المدني القاهرة- مصر.
- ١٦٠ . حاشية السندي على سنن ابن ماجه، كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه، لمحمد بن عبد الهادي التتوي أبي الحسن نور الدين السندي ت: 1138هـ، دار الجيل بيروت- لبنان، ط/2.
- ١٦١ . حاشية السندي على سنن النسائي (مطبوع مع السنن)، لأبي الحسن محمد بن عبد الهادي التتوي نور الدين السندي ت: 1138هـ، مكتب المطبوعات الإسلامية حلب- سوريا، ط/2، 1406هـ / 1986م .
- ١٦٢ . حاشية السيوطي على سنن النسائي (مطبوع السنن)، لأبي بكر عبد الرحمن بن جلال الدين السيوطي ت: 911هـ، مكتب المطبوعات الإسلامية حلب- سوريا، ط/2، 1406هـ / 1986م.
- ١٦٣ . الحباثك في أخبار الملائك، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي ت: 911هـ، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغول، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط/1، 1405هـ / 1985م .
- ١٦٤ . الحجّة في بيان المحجّة وشرح عقيدة أهل السنّة، لأبي القاسم اسماعيل بن محمد بن الفضل التّيمي الأصبهاني ت: 535هـ، تحقيق: محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الرّاية الرياض- السعودية، 1419هـ / 1999م.
- ١٦٥ . الحجة للقراء السبعة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل ت: 377هـ، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني، دار المأمون للتراث دمشق - بيروت- لبنان، ط/2، 1413هـ / 1993م.
- ١٦٦ . الحدود في الأصول (مطبوع مع: الإشارة في أصول الفقه)، لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي ت: 474هـ، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط/1، 1424هـ / 2003م.
- ١٦٧ . حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني ت: 430هـ، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، 1409هـ .

١٦٨. خلق أفعال العباد، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري ت: 256هـ، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، دار المعارف الرياض-السعودية.
١٦٩. الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار، لمحمد بن علي بن محمد الحصني المعروف "بعلاء الدين الحصفي الحنفي" ت: 1088هـ، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط/1، 1423هـ/2002م.
١٧٠. الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لأبي بكر عبد الرحمن بن جلال الدين السيوطي ت: 911هـ، تحقيق: مركز هجر للبحوث دار هجر مصر، 1424هـ / 2003م.
١٧١. درء تعارض العقل والنقل، لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي ت: 728هـ، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية السعودية، ط/2، 1411هـ/1991م .
١٧٢. دراسات في علوم القرآن - للدكتور/محمد بكر إسماعيل دار المنار - القاهرة - مصر ط/2، 1419هـ/1999م.
١٧٣. دراسة نقدية في علم مشكل الحديث، لإبراهيم العسوس، المكتب الإسلامي بيروت دمشق-لبنان، 1996م.
١٧٤. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت: 852هـ، تحقيق: مراقبة محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية صيدر اباد - الهند، ط/2، 1392هـ / 1972م .
١٧٥. الدعاء للطبراني، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني ت: 360هـ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط/1، 1413هـ .
١٧٦. دفع شبه التشبيه بألف التنزيه، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ت: 597هـ، تحقيق: حسن السقاف، دار الإمام النووي الأردن، 1413هـ /1992م.
١٧٧. الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي ت: 911هـ، تحقيق: أبو إسحاق الحويني الأثري، دار ابن عفان الخبر السعودية، ط/1، 1416هـ / 1996م .

١٧٨. ديوان الضّعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبى ت: 748هـ، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة مكة- السعودية، ط/2، 1387هـ / 1967م.
١٧٩. ديوان العجاج وهو عبد الله بن روبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي أبو الشعثاء المشهور "بالعجاج" ت: 90هـ، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق: د. عبد الحفيظ السطلي، أصلها رسالة دكتوراه للمؤلف، نوقشت سنة 1969م، توزيع مكتبة أطلس دمشق- سوريا.
١٨٠. ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون ولي الدين الحضرمي الإشبيلي ت: 808هـ، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر بيروت - لبنان، ط/2، 1408هـ / 1988م.
١٨١. ديوان أمية بن أبي الصلت، لأمية بن عبد الله أبي الصلت بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي ت: 5هـ / 626م، تحقيق وشرح: د. سجع جميل الجبيلي، دار صادر بيروت - لبنان، ط/1، 1998م.
١٨٢. ديوان جرير بن عطية الخطفي ت: 114هـ، اعتنى به كرم البستاني، دار بيروت - لبنان، 1406هـ / 1986م.
١٨٣. ديوان روبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي ت: 145هـ، ضمن كتاب مجموع أشعار العرب، إعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة الكويت.
١٨٤. ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف "بابن شاهين" ت: 385هـ، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة أضواء السلف الرياض - السعودية، ط/1، 1419هـ / 1999م.
١٨٥. ذم الكلام وأهله، لأبي إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي ت: 481هـ، تحقيق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة- السعودية، ط/1، 1418هـ / 1998م.
١٨٦. ذيل تاريخ بغداد، للامام الحافظ محب الدين أبي عبد الله محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله بن محاسن المعروف "بابن النجار البغدادي" ت: 643هـ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط/1، 1417هـ.

١٨٧. ذيل طبقات الحنابلة، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن السلامي البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي ت: 795هـ، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان الرياض- السعودية، ط/1، 1425هـ / 2005 م .
١٨٨. الرحلة في طلب الحديث، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي ت: 463هـ، تحقيق: نور الدين عتر، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط/1، 1395هـ.
١٨٩. رد المحتار على الدر المختار، لابن عابدين محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي ت: 1252هـ، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط/1، 1415هـ / 1994م.
١٩٠. الرد على الجهمية، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنده العبدى ت: 395هـ، تحقيق: علي محمد ناصر الفقيهى، المكتبة الأثرية باكستان.
١٩١. الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ت: 241هـ، تحقيق: صبري بن سلامة شاهين، دار الثبات السعودية، ط/1، 1424هـ / 2003 م .
١٩٢. رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت، لأبي نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم السجزيّ الوائلي البكري ت: 444هـ، تحقيق: محمد با كريمة با عبد الله، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة- السعودية، ط/2، 1423هـ / 2002م.
١٩٣. الرسالة القشيرية، لعبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري ت: 465هـ، تحقيق: د. عبد الحلیم محمود، د. محمود بن الشريف، دار المعارف القاهرة - مصر .
١٩٤. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنّة المشرفّة، لأبي عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسنى الإدريسي الشهير بـ"الكتاني" ت: 1345هـ، تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية بيروت - لبنان، ط/6، 1421هـ / 2000م.
١٩٥. الرسالة الوافية لمذهب أهل السنّة في الاعتقادات وأصول الديانات، لأبي عمرو الدّاني ت: 371 - 444هـ، تحقيق: دغش بن شبيب العجمي، دار الإمام أحمد الكويت، ط/1، 1421هـ / 2000 م .

١٩٦. رسالة في حقيقة التأويل، لعبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني ت: 1386هـ، تحقيق: جرير بن العربي أبي مالك الجزائري، دار اطلس الخضراء الرياض- السعودية، ط/1، 1426هـ/2005م.
١٩٧. الرسالة، لأبي عبد الله محمد بن إدريس المكي المُطَّلبي الشافعي ت: 204هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
١٩٨. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألويسي ت: 1270هـ، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/1، 1415هـ.
١٩٩. الرّوض الأنف في شرح السّيرة النبوية لابن هشام ت: 218هـ، لعبد الرّحمن السهيلي ت: 581هـ، تحقيق وشرح عبد الرّحمن الوكيل، دار الكتب الإسلامية الكويت، ط/1، 1387هـ.
٢٠٠. روضة المحبين ونزهة المشتاقين، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين بن قيم الجوزية ت: 751هـ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، 1403هـ/1983م.
٢٠١. زاد المسير في علم التفسير، أبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ت: 597هـ، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي بيروت - لبنان، ط/1، 1422هـ.
٢٠٢. زاد المعاد في هدي خير العباد، لأبي بكر محمد بن بن أيوب بن سعد شمس الدين بن قيم الجوزية ت: 751هـ، مؤسسة الرسالة بيروت - لبنان، مكتبة المنار الإسلامية - الكويت، ط/27، 1415هـ/1994م.
٢٠٣. الزاهر في معاني كلمات الناس، أبي بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري ت: 328هـ، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة بيروت- لبنان، ط/1، 1412هـ/1992م.
٢٠٤. الزهد لأبي داود السجستاني، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني ت: 275هـ، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد، أبو بلال غنيم بن عباس بن غنيم وقدم له وراجعته: فضيلة الشيخ محمد عمرو بن عبد اللطيف، دار المشكاة حلوان مصر، ط/1، 1414هـ/1993م.
٢٠٥. الزهد، لأبي بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحّاك بن مخلد الشيباني ت: 287هـ، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، دار الريان للتراث القاهرة- مصر، ط/2، 1408هـ.

٢٠٦. الزهد، لعبد الله بن المبارك بن واضح المرزوي أبي عبد الله ت: 181هـ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان .
٢٠٧. الزهد، لأبي السري هناد بن السري بن مصعب بن أبي بكر بن شبر بن صفوق بن عمرو بن زرارة بن عدس بن زيد التميمي الدارمي الكوفي ت: 243هـ، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي الكويت، ط/1، 1406هـ.
٢٠٨. سبل السلام، لأبي إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني الكحلاني الصنعاني عز الدين المعروف كأسلافه "بالأمير" ت: 1182هـ، دار الحديث مصر.
٢٠٩. سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله في المبدأ والمعاد، لمحمد بن يوسف الصالحي الشامي ت: 942هـ، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط/1، 1414هـ / 1993م .
٢١٠. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري الألباني ت: 1420هـ، دار المعارف الرياض - السعودية، ط/1، 1412هـ / 1992م .
٢١١. السنة، لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال ت: 311هـ، تحقيق: عطية بن عتيق الزهراني، دار الراية الرياض- السعودية، ط/2، 1994م.
٢١٢. السنة، لأبي بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني ت: 287هـ، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي بيروت- لبنان، ط/1، 1400هـ .
٢١٣. سنن ابن ماجة، لأبي عبد الله بن يزيد الربيعي بن ماجة القزويني ت: 273هـ، ضمن موسوعة الحديث الشريف للكتب الستة، إشراف ومراجعة: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، دار السلام للنشر السعودية، 1419هـ. [النسخة المعتمدة في عزو الأحاديث].
٢١٤. سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن ماجه بن يزيد القزويني ت: 273هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، محمد كامل قره بللي، عبد اللطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية سوريا، ط/1، 1430هـ / 2009م .
٢١٥. سنن أبي داوود، لأبي داوود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني ت: 275هـ، حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليها الشيخ ناصر

الدين الألباني، اعتنى به أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان. دار المعارف الرياض. ط/2، 1424هـ

٢١٦. سنن أبي داوود، لأبي داوود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني ت: 275 هـ، ضمن موسوعة الحديث الشريف للكتب الستة، إشراف ومراجعة صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، دار السلام للنشر السعودية، 1419هـ. [النسخة المعتمدة في عزو الأحاديث].

٢١٧. سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني ت: 385هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة بيروت - لبنان، ط/1، 1424هـ / 2004م.

٢١٨. السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني البيهقي ت: 458هـ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط/3، 1424هـ / 2003م .

٢١٩. السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي ت: 303هـ، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرنؤوط قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة بيروت- لبنان، ط/1، 1421هـ / 2001م .

٢٢٠. سنن النسائي الصغرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان النسائي ت: 303 هـ، ضمن موسوعة الحديث الشريف للكتب الستة، إشراف ومراجعة: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، دار السلام للنشر السعودية، 1419هـ. [النسخة المعتمدة في عزو الأحاديث].

٢٢١. سوالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء البغدادي ت: 233هـ، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار المدينة المنورة السعودية، ط/1، 1408هـ / 1988م .

٢٢٢. سوالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، لأحمد بن محمد بن أحمد بن غالب أبي بكر المعروف "بالبرقاني" ت: 425هـ، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، كتب خانة جميلي لاهور - باكستان، ط/1، 1404هـ.

٢٢٣. سير أعلام النبلاء، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قأيماز الذهبي ت: 748هـ، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت- لبنان، ط/3، 1405هـ / 1985م .

٢٢٤. شأن الدعاء، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي ت: 388هـ، تحقيق: أحمد يوسف الدقاق، دار الثقافة العربية دمشق-سوريا، ط/1، 1404هـ / 1984م ، وط/3، 1412هـ - 1992م.
٢٢٥. شذا العرف في فن الصّرف، لأحمد بن محمد الحملاوي ت: 1351هـ، تحقيق: علاء الدين عطية، دار البيروتي دمشق — سوريا، ط/3، 1421هـ / 2000م.
٢٢٦. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد العكري الحنبلي ت: 1089هـ، تحقيق: محمود الأرنؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير دمشق بيروت - لبنان، ط/1، 1406هـ / 1986م.
٢٢٧. شرح (مقدمة التفسير) لابن تيمية، لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين ت: 1421هـ، جمع: د. عبد الله بن محمد بن أحمد الطيار، دار الوطن الرياض - السعودية، ط/1، 1415هـ / 1995م.
٢٢٨. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري ت: 769هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث القاهرة - مصر، ط/20، 1400هـ / 1980م.
٢٢٩. شرح أسماء الله الحسنى في ضوء الكتاب والسنة، د. سعيد بن علي بن وهف القحطاني، مطبعة سفير الرياض، مؤسسة الجريسي الرياض - السعودية .
٢٣٠. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي ت: 418هـ، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة السعودية، ط/8، 1423هـ / 2003م.
٢٣١. شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، لأبي عبد الله محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن شهاب الدين بن محمد الزرقاني المالكي ت: 1122هـ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط/1، 1417هـ / 1996م.
٢٣٢. شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، له محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري ت: 1122هـ، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة- مصر، ط/1، 1424هـ / 2003م.
٢٣٣. شرح السنة، لمحيي السنة أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي ت: 516هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت-لبنان، ط/2، 1403هـ / 1983م.
٢٣٤. شرح الشفاء، لأبي الحسن علي بن سلطان محمد نور الدين الملا الهروي القاري ت: 1014هـ، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط/1، 1421هـ .

٢٣٥. شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمّى بـ: الكاشف عن حقائق السنن، لشرف الدّين الحسين بن عبد الله الطيبي ت: 743هـ، تحقيق: د. عبد الحميد هندأوي، مكتبة نزار مصطفى الباز مكة المكرمة- السعودية، ط/1، 1417هـ/1997م .
٢٣٦. شرح العقيدة الطّحاوية، لعلي بن علي بن محمد بن أبي العزّ الدّمشقي ت: 792 هـ، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي وشعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرّسالة بيروت- لبنان، ط/9، 1417هـ .
٢٣٧. شرح حديث لبيك اللهم لبيك، لزين الدّين عبد الرّحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن السّلامي البغدادي ثمّ الدّمشقي الحنبلي ت: 795هـ، تحقيق: د. وليد عبد الرّحمن محمد آل فريان، دار عالم الفوائد مكة المكرمة- السعودية، ط/1، 1417 هـ .
٢٣٨. شرح ديوان جرير بن عطية الخطفي ت: 114هـ، لمحمد إسماعيل عبد الله الصاوي مع تفسيرت العالم أبي جعفر محمد بن حبيب، المكتبة التّجارية الكبرى الصاوي - مصر.
٢٣٩. شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب ت: 1093هـ، لمحمد بن الحسن الرضي الإسترابادي نجم الدّين ت: 686هـ، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدّين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، 1395هـ / 1975م .
٢٤٠. شرح شعر زهير بن أبي سلمى صنعة أبي العباس ثعلب، اعتنى به حنى نصر حتّي، دار الكتاب العربي بيروت- لبنان، 2004م .
٢٤١. شرح صحيح البخاري، لأبي الحسن علي بن بطل بن خلف بن عبد الملك ت: 449هـ، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرّشد الرياض- السعودية، ط/2، 1423هـ / 2003م .
٢٤٢. شرح صحيح مسلم للقاضي عياض المسمى إكمال المعلم بفوائد مسلم، لأبي الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو اليحصبي السبتي ت: 544هـ، تحقيق: د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء مصر، ط/1، 1419هـ / 1998م .
٢٤٣. شرح علل التّرمذي، لزين الدّين عبد الرّحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن السّلامي البغدادي ثمّ الدّمشقي الحنبلي ت: 795هـ، تحقيق: همام عبد الرّحيم سعيد، مكتبة الرّشد الرياض- السعودية، ط/1، 1421هـ / 2001م .

- ٢٤٤ . شرح مشكل الوسيط، لعثمان بن عبد الرحمن أبي عمرو تقي الدين المعروف "بابن الصلاح" ت: 643هـ، تحقيق: د. عبد المنعم خليفة أحمد بلال، دار كنوز إشبيلية، السعودية، ط/1، 1432هـ / 2011م .
- ٢٤٥ . شرح مصابيح السنة للإمام البغوي، لمحمد بن عز الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين بن فرشتا الرومي الكرمانى الحنفى المشهور "بابن المالك" ت: 854 هـ، تحقيق: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، إدارة الثقافة الإسلامية، ط/1، 1433هـ / 2012م .
- ٢٤٦ . شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي ت: 321هـ، تحقيق: محمد زهري النجار، محمد سيد جاد الحق، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، عالم الكتب بيروت - لبنان، ط/1، 1414هـ / 1994م .
- ٢٤٧ . شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، لأبي الحسن نور الدين علي بن (سلطان) محمد الملا الهروي القاري ت: 1014هـ، قدم له: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم بيروت - لبنان .
- ٢٤٨ . الشريعة، لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الأجرى البغدادي ت: 360هـ، تحقيق: د. عبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي، دار الوطن الرياض-السعودية، ط/2، 1420هـ / 1999م .
- ٢٤٩ . شعب الإيمان، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني أبي بكر البيهقي ت: 458هـ، تحقيق وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريره أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي - الهند، مكتبة الرشد بالرياض- السعودية، بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي - الهند، ط/1، 1423هـ / 2003م .
- ٢٥٠ . الشعر والشعراء، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ت: 276هـ، دار الحديث القاهرة - مصر، 1423هـ .
- ٢٥١ . الشفا بتعريف حقوق المصطفى - مذيلاً بالحاشية المسماة مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء-، لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي ت: 544هـ، الحاشية: لأحمد بن محمد بن محمد الشمنى ت: 873هـ، دار الفكر بيروت-لبنان، 1409هـ / 1988م .

٢٥٢. شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، لأبي الحسن مصطفى بن إسماعيل السليمانى المأربى، مكتبة ابن تيمية القاهرة - مصر، ط/1، 1411هـ /1991م.
٢٥٣. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميرى اليمنى ت: 573هـ، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري، مطهر بن علي الإرياني، د. يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر بيروت - لبنان، دار الفكر دمشق - سوريا، ط/1، 1420هـ /1999م.
٢٥٤. الصّاح تاج اللّغة وصاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي ت: 393هـ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين بيروت- لبنان، ط/4، 1407هـ /1987م.
٢٥٥. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد التَّميمي الدّارمي البُستي ت: 354هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرّسالة بيروت- لبنان، ط/1414، 2هـ /1993م. [النّسخة المعتمدة في عزو الأحاديث].
٢٥٦. صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النّيسابوري ت: 311هـ، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، مع تعليقات: الشيخ ناصر الدّين الألباني، المكتب الإسلامي بيروت- لبنان، 1400هـ /1980م.
٢٥٧. صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري ت: 256هـ، ضمن موسوعة الحديث الشّريف للمكتب السنّة، إشراف ومراجعة صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، دار السّلام للنّشر السعودية، 1419هـ.
٢٥٨. صحيح التّرجيب والتّرهيب، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدّين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري الألباني ت: 1420هـ، مكتبة المعارف الرياض - السعودية، ط/1، 1421هـ /2000م.
٢٥٩. صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النّيسابوري ت: 261هـ، ضمن موسوعة الحديث الشّريف للمكتب السنّة، إشراف ومراجعة صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، دار السّلام للنّشر السعودية، 1419هـ.
٢٦٠. صحيح موارد الظّمان إلى زوائد ابن حبان، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدّين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري الألباني ت: 1420هـ، دار الصّميعي الرياض - السعودية، ط/1، 1422هـ /2002م.

٢٦١. صريح السنّة، لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملّي الطبري ت: 310هـ، تحقيق: بدر يوسف المعتوق، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي الكويت. ط/1، 1405هـ .
٢٦٢. الصّفات الإلهية تعريفها، أقسامها، لمحمد بن خليفة بن علي التّميمي، أضواء السّلف الرياض - السعودية ط/1، 1422هـ/2002م .
٢٦٣. الصّفات الإلهية في الكتاب والسنّة النبوية في ضوء الإثبات والتّنزيه، لأبي أحمد محمد أمان بن علي جامي علي ت: 1415هـ، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة - السعودية، ط/1، 1408هـ .
٢٦٤. صفات الله ﷻ الواردة في الكتاب والسنّة، لعلي بن عبد القادر السّكّاف، الدّرر السنّيّة - دار الهجرة السعودية ط/3، 1426هـ / 2006م .
٢٦٥. الصّفات، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النّعمان بن دينار البغدادي الدّارقطني ت: 385هـ، تحقيق: عبد الله الغنيمان، مكتبة الدار المدينة المنورة - السعودية، ط/1، 1402هـ .
٢٦٦. صفة الجنّة لابن أبي الدنيا، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف "بابن أبي الدنيا" ت: 281هـ، تحقيق : عمرو عبد المنعم سليم، مكتبة ابن تيمية القاهرة- مصر، مكتبة العلم جدة- السعودية .
٢٦٧. صفة الجنّة، لأبي عبد الله ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي ت: 643هـ، تحقيق: صبري بن سلامة شاهين، دار بلنسية الرياض- السعودية، ط/1، 1423هـ- / 2002م .
٢٦٨. صفة الجنّة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني ت: 430هـ، تحقيق: علي رضا عبد الله، دار المأمون للتراث دمشق- سوريا .
٢٦٩. صفحات من تاريخ أهل السنّة والجماعة ببغداد ما بين (200هـ/500هـ- 815م/1106م)، لخالد كبير علّال، مطبعة هومه- الجزائر .
٢٧٠. الصّلة في تاريخ أئمة الأندلس، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال ت: 578هـ، تحقيق: بشار عواد دار الغرب الإسلامي تونس، ط/1 ، 2010م .
٢٧١. الصّمت وآداب اللّسان، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف "بابن أبي الدنيا" ت: 281هـ، تحقيق: أبو إسحاق الحويني، دار الكتاب العربي بيروت- لبنان، ط/1، 1410هـ .

٢٧٢. الصّواعق المرسلّة في الرّد على الجهميّة والمعطلّة، لأبي بكر محمد بن
بن أيوب بن سعد شمس الدّين بن قيّم الجوزيّة ت: 751هـ، تحقيق: علي بن
محمد الدخيل الله، دار العاصمة الرياض- السعودية، ط/1، 1408هـ.
٢٧٣. صيد خاطر، لأبي الفرج جمال الدين عبد الرّحمن بن علي بن محمد
الجوزي ت: 597هـ، تحقيق: حسن المساحي سويدان، دار القلم دمشق- سوريا،
ط/1، 1425هـ / 2004م .
٢٧٤. الضعفاء الكبير للحافظ أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد
العقيلي المكي ت: 322هـ، تحقيق: د. عبد المعطى أمين قلعجي، دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان، ط/1، 1408هـ - / 1984م .
٢٧٥. الضعفاء والمتروكين، لأبي عبد الرّحمن أحمد بن شعيب النّسائي
شهرته: "النّسائي" ت: 303 هـ، تحقيق: بوران الضناوي، كمال يوسف الحوت،
مؤسسة الكتب النّقافية بيروت - لبنان، ط/1، 1405هـ / 1985م.
٢٧٦. الضّعفاء، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العُقَيْلِيْت: 322
هـ، تحقيق: د. مازن السرساوي، دار ابن عباس - مصر، ط/2، 2008م .
٢٧٧. ضعيف الجامع الصّغير وزيادته، لأبي عبد الرّحمن محمد ناصر الدّين بن
الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري الألباني ت: 1420هـ، المكتب
الإسلامي بيروت - لبنان .
٢٧٨. ضعيف سنن التّرمذي، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدّين بن الحاج
نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري الألباني ت: 1420هـ، أشرف على طباعته
والتّعليق عليه: زهير الشاويش، بتكليف: من مكتب التربية العربي لدول الخليج
الرياض-السعودية، المكتب الاسلامي بيروت- لبنان، ط/1، 1411هـ / 1991
م.
٢٧٩. طبقات الحنابلة، لأبي الحسين بن أبي يعلى محمد بن محمد ت: 526هـ،
تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة بيروت- لبنان .
٢٨٠. طبقات الشّافعية الكبرى، لتاج الدّين عبد الوهاب بن تقي الدّين السبكي ت:
771هـ، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر
مصر، ط/2، 1413هـ .
٢٨١. طبقات الشّافعية، لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبلي
الدمشقي تقي الدين بن قاضي شهبه ت: 851هـ، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم
خان، عالم الكتب بيروت- لبنان، ط/1، 1407هـ .

٢٨٢. طبقات الشافعيين، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي ت: 774هـ، تحقيق: د. أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة- مصر، 1413هـ / 1993م .
٢٨٣. الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد بن منيع الزهري ت: 230 هـ، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي القاهرة - مصر، ط/1، 2001م. 2 -
٢٨٤. طبقات النحويين واللغويين (سلسلة ذخائر العرب 50)، لأبي بكر محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي ت: 379هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط/2، 1984م.
٢٨٥. طبقات فحول الشعراء، لأبي عبد الله محمد بن سلام (بالتشديد) بن عبيد الله الجمحي بالولاء، ت: 232هـ، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني جدة- السعودية.
٢٨٦. طريق الهجرتين وباب السعادتين، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف "بابن القيم الجوزية" ت: 751 هـ، تحقيق محمد أجمل الإصلاحي وزائد بن أحمد النشري، دار عالم الفوائد السعودية، ط/1، 1429هـ.
٢٨٧. الطيوريات، لأبي الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي الطيوري ت: 500هـ، من انتخاب، أبي طاهر السلفي أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم سلفه الأصبهاني ت: 576هـ، تحقيق: دسمان يحيى معالي، عباس صخر الحسن، مكتبة أضواء السلف الرياض- السعودية، ط/1، 1425هـ / 2004م .
٢٨٨. عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي، لأبي بكر ابن العربي المالكي، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط/1.
٢٨٩. العبر في خبر من غير، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ت: 748هـ، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان.
٢٩٠. العرش وما روي فيه، لأبي جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة العبسي ت: 297هـ، تحقيق: محمد بن خليفة بن علي التميمي، مكتبة الرشد الرياض- السعودية، ط/1، 1418هـ / 1998م.
٢٩١. العرش، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ت: 748هـ، تحقيق: محمد بن خليفة بن علي التميمي، المدينة المنورة- السعودية، ط/2، 1424هـ / 2003م.
٢٩٢. العسقلاني ت: 852هـ، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض-السعودية، ط/1، 1422هـ.

٢٩٣. عقد الدرر في شرح نخبة الفكر، لأبي المعالي محمود شكري الألوسي
ت: 1342 هـ، تحقيق: سلام بن محمود درباله، مكتبة الرشد الرياض -
السعودية، ط/1، 1420 هـ .
٢٩٤. عقيدة السلف أصحاب الحديث، لأبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن
الصابوني ت: 449 هـ، تحقيق: ناصر بن عبد الرحمن الجديع، دار العاصمة
السعودية، ط/2، 1419 هـ / 1998 م.
٢٩٥. العقيدة السلفية في كلام رب البرية وكشف أباطيل المبتدعة الرديّة، لعبد
الله بن يوسف الجديع، دار الإمام مالك، دار الصميعي الرياض- السعودية، ط/2،
1416 هـ / 1995 م.
٢٩٦. العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، لعبد المالك بن عبد الله بن يوسف
الجويني ت: 478 هـ، رواية أبي بكر بن العربي عن الغزالي عن المؤلف،
تحقيق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث القاهرة- مصر،
1412 هـ.
٢٩٧. العقيدة رواية أبي بكر الخلال، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن
هلال بن أسد الشيباني ت: 241 هـ، تحقيق: عبد العزيز عز الدين السيروان، دار
قتيبة دمشق — سوريا، ط/1، 1408 هـ . .
٢٩٨. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن
بن علي بن محمد الجوزي ت: 597 هـ، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة
العلوم الأثرية، فيصل آباد- باكستان، ط/2، 1401 هـ / 1981 م.
٢٩٩. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد
بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني ت: 385 هـ،
تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة الرياض- السعودية، ط/1،
1405 هـ / 1985 م.
٣٠٠. العلل لابن أبي حاتم، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن
المنذر التميمي الحنظلي الرازي بن أبي حاتم ت: 327 هـ، تحقيق: فريق من
الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد، د. خالد بن عبد الرحمن
الجريسي، مطابع الحميضي السعودية، ط/1، 1427 هـ / 2006 م.
٣٠١. العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن
حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ت: 241 هـ، رواية: المروزي وغيره، تحقيق:
الدكتور وصي الله بن محمد عباس، الدار السلفية بومباي - الهند، ط/1،
1408 هـ / 1988 م .

٣٠٢. العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ت: 241هـ، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني الرياض- السعودية، ط/2، 1422هـ / 2001م .
٣٠٣. علم البيان، لعبد العزيز عتيق ت: 1396هـ، دار النهضة العربية بيروت- لبنان، 1405هـ / 1982م.
٣٠٤. العلو للعلّي الغفّار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيهما، لأبي عبد الله شمس الدّين محمد بن أحمد بن عثمان بن قأيماز الدّهبي ت: 748هـ، تحقيق: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف الرياض- السعودية، ط/1، 1416هـ / 1995م.
٣٠٥. عمدة التفسير مختصر تفسير ابن كثير، للشيخ أحمد شاکر، دار الوفاء للطباعة، المنصورة مصر، ط/2، 1426هـ / 2005م .
٣٠٦. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدّين العيني ت: 855هـ، دار إحياء التراث العربي بيروت- لبنان.
٣٠٧. عمل اليوم والليلة سلوك النبي مع ربّه ﷺ ومعاشرته مع العباد، لأحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن أسباط بن عبد الله بن إبراهيم بن بُدَيْح الدّينوريّ المعروف "بابن السنّي" ت: 364هـ، تحقيق: كوثر البرني، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن جدة طبعت في بيروت - لبنان.
٣٠٨. العواصم من القواصم، للقاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي ت: 543هـ، تحقيق: د. عمار طالبي، مكتبة دار التّراث مصر .
٣٠٩. العواصم والقواصم في الذبّ عن سنّة أبي القاسم، لأبي عبد الله بن الوزير محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسنّي القاسمي عز الدّين من آل الوزير ت: 840هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرّسالة بيروت- لبنان، ط/3، 1415هـ / 1994م.
٣١٠. عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، لأبي عبد الرّحمن محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر شرف الحق الصديقي العظيم آبادي ت: 1329هـ، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط/2، 1415هـ.
٣١١. غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: 224هـ)، مراقبة: د. محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، ط/1، 1384هـ - 1964م.

٣١٢. غريب الحديث، لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ت: 597هـ، تحقيق: د. عبد المعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط/1، 1405هـ / 1985م.
٣١٣. غريب الحديث، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف "بالخطابي" ت: 388هـ، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر، دمشق - لبنان، 1402هـ / 1982 م .
٣١٤. غريب الحديث، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ت: 276هـ، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني بغداد، ط/1، 1397هـ .
٣١٥. الغنية لطالبي طريق الحق ﷺ، لأبي محمد عبد القادر بن موسى بن عبد الله بن جنكي دوست الحسني محيي الدين الجيلاني أو الكيلاني أو الجيلي ت: 561 هـ، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط/1، 1417هـ / 1997م.
٣١٦. الغنية لطالبي طريق الحق ﷺ، لعبد القادر بن موسى بن عبد الله بن جنكي دوست الحسني أبي محمد محيي الدين الجيلاني أو الكيلاني أو الجيلي ت: 561هـ، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط/1، 1417هـ / 1997م.
٣١٧. الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي، لأحمد شهاب الدين بن حجر الهيتمي المكي ت: 974هـ، طبعت دار مصطفى الحلبي سوريا، ط/2.
٣١٨. فتاوى السبكي، لأبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي ت: 756هـ، دار المعرفة بيروت - لبنان.
٣١٩. الفتاوى الكبرى لابن تيمية، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي ت: 728هـ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط/1، 1408هـ / 1987م.
٣٢٠. فتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة الأولى، اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، أحمد بن عبد الرزاق الدويش، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء - الإدارة العامة للطبع الرياض - السعودية .
٣٢١. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي ت: 851هـ، دار المعرفة بيروت - لبنان، 1379هـ .

٣٢٢. فتح الباري لابن رجب، أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقي الشهير "بابن رجب" ت: 795هـ، تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار ابن الجوزي الدمام- السعودية، ط/2، 1422هـ.
٣٢٣. فتح البيان في مقاصد القرآن، لأبي الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي ت: 1307هـ، عني بطبعه وقدم له وراجعته: خادم العلم عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية، صيدا بيروت- لبنان، 1412هـ/1992م .
٣٢٤. فتح القدير، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني ت: 1250هـ، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب دمشق - بيروت، ط/1، 1414هـ .
٣٢٥. فتح المغيـث بشرح الفية الحديث للعراقي، لأبي الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي ت: 902هـ، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة - مصر، ط/1، 1424هـ/2003م.
٣٢٦. فتيا وجوابها في ذكر الاعتقاد وذم الاختلاف، للحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن سهل أبي العلاء العطار الهمداني ت: 596هـ، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار العاصمة الرياض-السعودية، ط/1، 1409هـ .
٣٢٧. الفردوس بمأثور الخطاب، أبي شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه بن فناخسرو الديلمي الهمداني ت: 509هـ، تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط/1، 1406هـ/1986م.
٣٢٨. الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفراييني ت: 429هـ، دار الآفاق الجديدة بيروت- لبنان، ط/2، 1977م .
٣٢٩. الفروق اللغوية، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري ت: نحو 395هـ، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة القاهرة - مصر .
٣٣٠. فصول البدائع في أصول الشرائع، لمحمد بن حمزة بن محمد، شمس الدين الفناري الرومي (المتوفى: 834هـ). تحقيق: محمد حسين محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/1، 2006م - 1427هـ .
٣٣١. الفصول في السيرة، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي ت: 774هـ، تحقيق: محمد العيد الخطراوي، محيي الدين مستو، دار ابن كثير دمشق بيروت-لبنان، ط/3، 1405هـ/1985م.

٣٣٢. فضائل القرآن للقاسم بن سلام، لأبي عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي ت: 224هـ، تحقيق: مروان العطية، محسن خرابة، وفاء تقي الدين، دار ابن كثير بيروت - لبنان، ط/1، 1415هـ / 1995م .
٣٣٣. فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة، لأبي عبد الله محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس بن يسار الضريس البجلي الرازي ت: 294هـ، تحقيق: غزوة بدير، دار الفكر دمشق - سوريا، ط/1، 1408هـ / 1987م .
٣٣٤. فضائل القرآن، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي ت: 774هـ، مكتبة ابن تيمية مصر، ط/1، 1416هـ .
٣٣٥. فهرسة ابن خير الإشبيلي، لأبي بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة اللمتوني الأموي الإشبيلي ت: 575هـ، تحقيق: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط/1، 1419هـ / 1998م .
٣٣٦. فوائد أبي محمد الفاكهي، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن العباس الفاكهي، المكي ت: 353هـ، تحقيق: محمد بن عبد الله بن عايش الغباني، مكتبة الرشد الرياض - السعودية، ط/1، 1419هـ / 1998م .
٣٣٧. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني ت: 1250هـ، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان.
٣٣٨. الفوائد، لأبي القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي الرازي ثم الدمشقي ت: 414هـ، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد الرياض- السعودية، ط/1، 1412هـ .
٣٣٩. فيض القدير شرح الجامع الصغير، لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري ت: 1031هـ، المكتبة التجارية الكبرى- مصر، ط/1، 1356هـ .
٣٤٠. القاموس المحيط، لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ت: 817هـ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة بيروت - لبنان، ط/8، 1426هـ / 2005م .
٣٤١. قدم العالم وتسلسل الحوادث بين شيخ الإسلام ابن تيمية والفلاسفة - مع بيان من أخطأ في المسألة من السابقين والمعاصرين، لكاملة بنت محمد بن جاسم بن علي آل جهام الكواري، قدم له: فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور سفر الحوالي، دار أسامة عمان - الأردن، ط/1، 2001م .

٣٤٢. قواعد التّحديث من فنون مصطلح الحديث، لمحمد جمال الدّين القاسمي
ت: 1332هـ، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دار إحياء الكتب العربية القاهرة -
مصر، ط/2، 1380هـ/1961م.
٣٤٣. قواعد دفع التّعارض عند الإمام الشافعي دراسة تأصيلية تطبيقية، إعداد
فهد بن سعد الزايدي الجهني، ضمن مجلة جامعة أم القرى العدد (32)، السعودية
.
٣٤٤. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، أبي عبد الله شمس الدّين
محمد بن أحمد بن عثمان بن قَأيَماز الدّهبي ت: 748هـ، تحقيق، محمد عوامة
وأحمد محمد نمر الخطيب، دار القبة للثقافة الإسلاميّة مؤسسة علوم القرآن جدة-
السعودية، ط/1، 1413هـ/1992م.
٣٤٥. الكامل في التّاريخ، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن
عبد الكريم بن عبد الواحد الشّيباني الجزري عز الدّين بن الأثير ت:
630هـ، تحقيق: عمر عبد السّلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان،
ط/1، 1417هـ / 1997م.
٣٤٦. الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني ت: 365هـ،
تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود علي محمد معوض، وشارك في التّحقيق: عبد
الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط/1، 1418هـ / 1997م .
٣٤٧. كتاب الأربعين في صفات ربّ العالمين، لشمس الدّين أبي عبد الله محمد
بن أحمد بن عثمان بن قَأيَماز الدّهبي ت: 748هـ، تحقيق: عبد القادر بن محمد
عطا صوفي، مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة- السعودية، ط/1، 1413هـ.
٣٤٨. كتاب البذور السّافرة في أمور الآخرة، لأبي عبد الرّحمن جلال الدّين
السّيوطي ت: 911هـ، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشّافعي، دار
الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط/1-1416هـ/1996م .
٣٤٩. كتاب التّعريفات، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني ت:
816هـ، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف النّاشر، دار الكتب
العلمية بيروت -لبنان، ط/1، 1403هـ / 1983م .
٣٥٠. كتاب التّوحيد وإثبات صفات الربّ ﷻ، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن
خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النّيسابوري ت: 311هـ، تحقيق:
عبد العزيز بن إبراهيم الشّهوان، مكتبة الرّشد الرياض - السعودية، ط/5،
1414هـ / 1994م .
٣٥١. كتاب التّوحيد وقرّة عيون الموحدين في تحقيق دعوة الأنبياء والمرسلين،
لعبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي ت: 1285هـ،

- تحقيق: بشير محمد عيون، مكتبة المؤيد الطائف، مكتبة دار البيان السعودية، دمشق - سوريا، ط/1، 1411هـ - 1990م .
٣٥٢. كتاب الديباج، لأبي القاسم إسحاق بن إبراهيم بن سنين الخثلي ت: 283هـ، تحقيق: إبراهيم صالح، دار البشائر بيروت - لبنان، ط/1، 1994م .
٣٥٣. كتاب الرؤية، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني ت: 385هـ، تحقيق: إبراهيم محمد علي وأحمد الرفاعي، مكتبة المنار الأردن، ط/1، 1411هـ .
٣٥٤. كتاب الزهد الكبير، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني البيهقي ت: 458هـ، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت- لبنان، ط/3، 1996م .
٣٥٥. كتاب السنة (ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة) بقلم: محمد ناصر الدين الألباني، لأبي بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني ت: 287هـ، المكتب الإسلامي بيروت- لبنان، ط/1، 1400هـ/1980م .
٣٥٦. كتاب السنة، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ت: 241هـ، تحقيق: د. محمد سعيد سالم القحطاني، دار ابن القيم الدمام- السعودية، ط/1، 1406هـ .
٣٥٧. كتاب الصفات، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني ت: 385هـ، تحقيق: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، السعودية، ط/1، 1403هـ / 1983م .
٣٥٨. كتاب الضعفاء: لأبي زرعة الرازي، الرسالة العلمية: لسعدي بن مهدي الهاشمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية- السعودية، 1402هـ - 1982م .
٣٥٩. كتاب العظمة، أبي محمد الشيخ الأصبهاني عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان ت: 369هـ، تحقيق: رضاء الدين المباركفوري، دار العاصمة السعودية، ط/1، 1408هـ .
٣٦٠. كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري ت: 170هـ، تحقيق: د مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال السعودية.
٣٦١. كتاب الفتن، لأبي عبد الله نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي ت: 228هـ، تحقيق: سمير أمين الزهيري، مكتبة التوحيد القاهرة- مصر، ط/1، 1412هـ .

٣٦٢. كتاب الفوائد (الغيلانيات)، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبدويه البغدادي الشافعي البزاز ت: 354هـ، تحقيق: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، دار ابن الجوزي رياض - السعودية، ط/1، 1417هـ / 1997م.
٣٦٣. كتاب القدر، لأبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المُستَفاض الفريابي ت: 301هـ، تحقيق: عبد الله بن حمد المنصور، أضواء السلف السعودية، ط/1، 1418هـ / 1997م.
٣٦٤. الكتاب المصنّف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر بن أبي شيبة عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خوستي العبسي ت: 235هـ، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد الرياض- السعودية، ط/1، 1409هـ .
٣٦٥. كتاب تفسير القرآن، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ت: 319هـ، تحقيق: د. سعد بن محمد السعد، دار المآثر المدينة النبوية- السعودية، ط/1، 1423هـ / 2002 م .
٣٦٦. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله ت: 538هـ، دار الكتاب العربي بيروت - لبنان، ط/3، 1407هـ.
٣٦٧. كشف الخفاء ومزيل الإلباس، لأبي الفداء إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي ت: 1162هـ، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداي، المكتبة العصرية لبنان، ط/1، 1420هـ / 2000م.
٣٦٨. كشف المشكل من حديث الصحّاحين، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي : 597هـ، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن الرياض - السعودية .
٣٦٩. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأيوب بن موسى الحسيني القريني الكفوي أبي البقاء الحنفي ت: 1094هـ، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة بيروت- لبنان.
٣٧٠. الكنى والأسماء، لأبي بشر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري الدولابي الرازي ت: 310هـ، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم بيروت- لبنان، ط/1، 1421هـ / 2000م.
٣٧١. اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، لأبي بكر عبد الرحمن بن جلال الدين السيوطي ت: 911هـ، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط/1، 1417هـ / 1996م.
٣٧٢. لباب التأويل في معاني التنزيل - المشهور بتفسير الخازن- لعلاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشحي أبو الحسن، المعروف بالخازن

- (المتوفى: 741هـ)، تحقيق: محمد علي شاهين ، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/1، 1415 هـ
٣٧٣. اللّباب في تهذيب الأنساب، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري عز الدين بن الأثير ت: 630هـ، دار صادر بيروت- لبنان.
٣٧٤. لسان العرب، أبي الفضل جمال الدّين محمد بن مكرم بن علي بن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي ت: 711هـ، دار صادر بيروت- لبنان، ط/3، 1414 هـ .
٣٧٥. لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت: 852هـ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية بيروت - لبنان، ط/1، 2002 م .
٣٧٦. لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرّة المضية في عقد الفرقة المرضية، لأبي العون شمس الدّين محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي ت: 1188هـ، لمؤسسة الخافقين دمشق- سوريا، ط/2، 1402هـ 1982م.
٣٧٧. مباحث في علوم القرآن، لمناع بن خليل القطان ت: 1420هـ، مكتبة المعارف الرياض -السعودية، ط/3، 1421هـ/2000م .
٣٧٨. المتفق والمفترق، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ت: 463هـ، تحقيق: د. محمد صادق آيدن الحامدي، دار القادري دمشق -سوريا، ط/1، 1417هـ / 1997م .
٣٧٩. المجالسة وجواهر العلم، لأبي بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي ت: 333هـ، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، جمعية التربية الإسلامية أم الحصم - البحرين، دار ابن حزم بيروت - لبنان، 1419هـ.
٣٨٠. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد التّميمي أبي حاتم الدّارمي البُستي ت: 354هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي حلب- سوريا، ط/1، 1396هـ.
٣٨١. مجلة البحوث الإسلامية - مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدّعوة والإرشاد-، لرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدّعوة والإرشاد، السعودية.
٣٨٢. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن نور الدّين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيتمي ت: 807هـ، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي القاهرة - مصر، 1414هـ/1994م.

٣٨٣. مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، لجمال الدين محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفتي الكجراتي ت: 986هـ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد- الهند، ط/3، 1387هـ / 1967م.
٣٨٤. مجموع الفتاوى، لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحرائي ت: 728هـ، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف السعودية، 1416هـ/1995م.
٣٨٥. مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين ت: 1421هـ، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الوطن دار الثريا، ط/الاخيرة - 1413هـ .
٣٨٦. محاسن التأويل، لمحمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي ت: 1332هـ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط/1، 1418هـ .
٣٨٧. محاضرات في علوم القرآن، لأبي عبد الله غانم بن قدوري بن حمد بن صالح، آل موسى فرج الناصري التكريتي، دار عمار - عمان، ط/1، 1423هـ / 2003م .
٣٨٨. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي ت: 542هـ، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط/1، 1422هـ .
٣٨٩. مختار الصحاح، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي ت: 666هـ، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، صيدا بيروت - لبنان، ط/5، 1420هـ / 1999م .
٣٩٠. المختار في أصول السنة، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الله ابن البنا الحنبلي البغدادي ت: 471هـ، تحقيق: عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة - السعودية، ط/2، 1425هـ.
٣٩١. مختصر [قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر]، لأبي عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المروزي ت: 294هـ، اختصرها: العلامة أحمد بن علي المقرئ الناشر: حديث أكاديمي، فيصل اباد- باكستان، ط/1، 1408هـ / 1988م.
٣٩٢. مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرک الحاكم، للإمام سراج الدين عمر بن علي بن أحمد المعروف "بابن الملقن" ت: 804هـ، تحقيق: عبد الله بن حمد اللحيان، دار العاصمة الرياض- السعودية، ط/1، 1411هـ .

٣٩٣. مختصر الأسئلة والأجوبة الأصولية على العقيدة الواسطية، لأبي محمد عبد العزيز بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد المحسن السلمان ت: 1422هـ، الرياض- السعودية، ط/10، 1403هـ / 1983م .
٣٩٤. مختصر الصّواعق المرسلّة على الجهميّة والمعطلّة، لأبي بكر محمد بن أيوب بن سعد شمس الدّين بن قيّم الجوزيّة ت: 751هـ، اختصره: محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان البعلبي شمس الدّين بن الموصلي ت: 774هـ، تحقيق: سيد إبراهيم، دار الحديث القاهرة - مصر، ط/1، 1422هـ / 2001م .
٣٩٥. مختصر المعتمد في أصول الدّين، للقاضي أبي يعلى من أول فصل حتى نهاية الكتاب رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الماجستير في العقيدة بكلية أصول الدّين قسم العقيدة، بجامعة أم القرى بالسعودية من إعداد الطالبان محمد بن سعود بن مساعد السفيناني، ومشاعل بنت عمر باقاسي في جزأين الأول نوقش في: 1422هـ والثاني في: 1424هـ.
٣٩٦. مختصر كتاب الوتر، لأحمد بن علي المقرئ، تحقيق: إبراهيم محمد العلي، محمد عبد الله أبو صعليك، مكتبة المنار الزرقاء الأردن، ط/1، 1413هـ.
٣٩٧. مختصر كتاب صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب (الحماسة المغربية)، لأبي العباس أحمد بن عبد السّلام الجرّاوي التادلي ت: 609هـ، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر بيروت - لبنان، ط/1، 1991م .
٣٩٨. مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء، لأسامة بن عبد الله الخياط، دار ابن حزم بيروت - لبنان، ط/1، 1421هـ .
٣٩٩. مختلف الحديث وأثره في أحكام الحدود والعقوبات، لطارق بن محمد الطواري، دار ابن حزم بيروت - لبنان، ط/1، 1426هـ .
٤٠٠. المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ت: 458هـ، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي بيروت — لبنان، ط/1، 1417هـ / 1996م.
٤٠١. مخطوطات الحديث النبوي الشريف وعلومه في دار صدام للمخطوطات، إعداد أسامة ناصر الناقتبندى وظمياء محمد عباس، ضمن سلسلة خزانة دار صدام للمخطوطات، وزارة الثقافة والإعلام دائرة الآثار والتراث العراق.
٤٠٢. مدارج السّالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، لأبي بكر محمد بن أيوب بن سعد شمس الدّين بن قيم الجوزية ت: 751هـ، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي بيروت- لبنان، ط/3، 1416هـ / 1996م.

- ٤٠٣ . المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد وتخرجات الأصحاب، لبكر بن عبد الله أبو زيد بن محمد بن عبد الله بن بكر بن عثمان بن يحيى بن غيهب بن محمد ت: 1429هـ، دار العاصمة بجدة - السعودية، ط/1، 1417هـ.
- ٤٠٤ . المدخل إلى الصحيح، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف "بابن البيع" ت: 405هـ، تحقيق: د. ربيع هادي عمير المدخلي، مؤسسة الرسالة بيروت - لبنان، ط/1404، 1هـ .
- ٤٠٥ . المراسيل، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي بن أبي حاتم ت: 327هـ، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة بيروت - لبنان، ط/1، 1397هـ .
- ٤٠٦ . مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لأبي الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام بن خان محمد بن أمان الله بن حسام الدين الرحمانى المباركفوري ت: 1414هـ، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء الجامعة السلفية بنارس - الهند، ط/3، 1404هـ - /1984م.
- ٤٠٧ . مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لعلي بن سلطان محمد أبي الحسن نور الدين الملا الهروي القاري ت: 1014هـ، دار الفكر بيروت - لبنان، ط/1، 1422هـ / 2002م.
- ٤٠٨ . المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي ت: 911هـ، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط/1، 1418هـ / 1998م.
- ٤٠٩ . مساوئ الأخلاق ومذمومها، لأبي بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاکر الخرائطي السامري ت: 327هـ، تحقيق: مصطفى بن أبو النصر الشلبي، مكتبة السوادى جدة - السعودية، ط/1، 1413هـ / 1993م .
- ٤١٠ . مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني ت: 275هـ، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، مكتبة ابن تيمية مصر، ط/1، 1420هـ / 1999م.
- ٤١١ . مسائل حرب، لأبي محمد حرب بن إسماعيل بن خلف الكرمانى ت: 280هـ، إعداد: فايز بن أحمد بن حامد حابس، إشراف: د. حسين بن خلف الجبوري، جامعة أم القرى السعودية، 1422هـ.

٤١٢. المستدرك على الصّحّاحين، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الحاكم النيسابوري ت: 405هـ، تحقيق: أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار الحرمين القاهرة - مصر، 1417هـ / 1997م.
٤١٣. مسند أبي داود الطيالسي، لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي ت: 204هـ، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث بدار هجر، دار هجر القاهرة - مصر، ط/1، 1419هـ / 1999م.
٤١٤. مسند أبي يعلى، لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي الموصلي ت: 307هـ، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث دمشق - سوريا، ط/1، 1404هـ / 1984م.
٤١٥. مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ت: 241هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث القاهرة - مصر، ط/1، 1416هـ / 1995م.
٤١٦. مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ت: 241هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد وآخرون، د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة لبنان، ط/1، 1421هـ / 2001م. [النسخة المعتمدة في عزو الأحاديث].
٤١٧. مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خالد بن عبيد الله العتكي المعروف "بالبزار" ت: 292هـ، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة - السعودية، ط/1، بدأت 1988م، وانتهت 2009م.
٤١٨. مسند الدارمي المعروف ب: سنن الدارمي، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد الدارمي التميمي السمرقندي ت: 255هـ، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني السعودية، ط/1، 1412هـ / 2000م.
٤١٩. مسند الروياني، لأبي بكر محمد بن هارون الروياني ت: 307هـ، تحقيق: أيمن علي أبو يمان، مؤسسة قرطبة القاهرة - مصر، ط/1، 1416هـ.
٤٢٠. مسند الشّاميين، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشّامي الطبراني ت: 360هـ، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السّلفي، مؤسسة الرّسالة بيروت - لبنان، ط/1، 1405هـ / 1984م.

- ٤٢١ . مسند الشهاب، لأبي عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكيمون القضاعي المصري ت: 454هـ، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة بيروت- لبنان، ط/2، 1407هـ/1986م.
- ٤٢٢ . المسند الصحيح المخرّج على صحيح مسلم، لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني ت: 316 هـ، تحقيق: مجموعة من الباحثين منهم عباس بن صفاخان بن شهاب الدين، د. بابا إبراهيم الكميروني، د. محمد محمدي محمد جميل وآخرون، الجامعة الإسلامية - السعودية، ط/1، 1435هـ/2014 م .
- ٤٢٣ . المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني ت: 430هـ، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط/1، 1417هـ/1996 م .
- ٤٢٤ . المسند للشاشي، لأبي سعيد الهيثم بن كليب بن سريج بن معقل الشاشي البُنْكَثِي ت: 335هـ، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة- السعودية، ط/1، 1410هـ .
- ٤٢٥ . مشارق الأنوار على صحاح الآثار، أبي الفضل القاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي ت: 544هـ، المكتبة العتيقة بتونس ودار التراث القاهرة - مصر.
- ٤٢٦ . مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد التميمي الدارمي البُستِي ت: 354هـ، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء المنصورة- مصر، ط/1، 1411هـ/1991م .
- ٤٢٧ . مشكاة الأنوار ومصفاة الأسرار، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي ت: 505 هـ، تحقيق: الشيخ عبد العزيز عز الدين السيروان، عالم الكتب بيروت- لبنان، ط/1، 1407هـ/1986م.
- ٤٢٨ . مشكل الحديث وبيانه، أو تأويل الأخبار المتشابهة، للإمام الحافظ أبي بكر بن فورك ت: 406هـ، تحقيق: دانيال جيماريه، المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق، طبع في سوريا سنة 2003م.
- ٤٢٩ . مشكل الحديث وبيانه، للإمام الحافظ أبي بكر بن فورك ت: 406هـ، تحقيق: موسى محمد علي، دار الكتب الحديثة القاهرة- مصر ، وهي النسخة المعتمدة.
- ٤٣٠ . مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها، لعبد الله القصمي، مراجعة وتحقيق: خليل الميس، دار القلم بيروت- لبنان.

- ٤٣١ . مشكلات القرآن ومشكلات الأحاديث أو التوفيق بين النصوص المتعارضة، لمحمد عبده وآخرون، طبع في القاهرة - مصر.
- ٤٣٢ . مصباح الزجاجاة في زوائد ابن ماجه، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البويري الكناني الشافعي ت: 840هـ، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية بيروت- لبنان، ط/2، 1403 هـ .
- ٤٣٣ . المصباح المنير، لأحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي ت: 770هـ، المكتبة العلمية، بيروت - لبنان .
- ٤٣٤ . المصنّف، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعائي ت: 211هـ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي الهند، المكتب الإسلامي بيروت- لبنان، ط/2، 1403 هـ .
- ٤٣٥ . المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت: 852هـ، تحقيق: مجموعة من المحققين تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، دار العاصمة، دار الغيث السعودية، ط/1، 1419هـ.
- ٤٣٦ . مطالع الأنوار على صحاح الآثار، لأبي إسحاق إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزي بن قرقول ت: 569هـ، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر، ط/1، 1433هـ / 2012 م .
- ٤٣٧ . مطالع الأنوار على صحاح الآثار، لإبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزي أبي إسحاق بن قرقول ت: 569هـ، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية قطر، ط/1، 1433هـ / 2012 م .
- ٤٣٨ . معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، لحافظ بن أحمد بن علي الحكمي ت: 1377هـ، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم الدمام- السعودية، ط/1، 1410هـ / 1990 م .
- ٤٣٩ . معالم التنزيل في تفسير القرآن، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي ت: 510هـ ، تحقيق: حقه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر، عثمان جمعة ضميرية، سليمان مسلم الحرش، دار طيبة - السعودية، ط/4، 1417هـ / 1997 م .

٤٤٠. معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف "بالخطابي" ت: 388هـ، طبعه وصحّحه محمد راغب الصباغ، المطبعة العلمية حلب- سوريا، ط/1، 1351هـ / 1932م.
٤٤١. معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء ت: 207هـ، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط/1.
٤٤٢. المعتمد في أصول الفقه "للقاضي أبو يعلى"، له محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء ت: 458هـ، وطبع الكتاب من طرف دار المشرق بالمطبعة الكاتوليكية ببيروت - لبنان سنة 1986م. وأصله رسالة علمية نال بها الطالب وديع زيدان حدّاد درجة الدكتوراه في جامعة هارتفورد بمدينة كوناتيكت بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1973هـ.
٤٤٣. معجم ابن الأعرابي، لأبي سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري الصوفي ت: 340هـ، تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي السعودية، ط/1، 1418هـ / 1997م.
٤٤٤. المعجم الأوسط، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي أبي القاسم الطبراني ت: 360هـ، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين القاهرة - مصر.
٤٤٥. معجم الشيوخ، لأبي الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن يحيى بن جُمَيْع الغساني الصيداوي ت: 402هـ، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، مؤسسة الرسالة، دار الإيمان بيروت، طرابلس - لبنان، ط/1، 1405هـ -.
٤٤٦. معجم الصحابة، لأبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرزبان بن سابور بن شاهنشاه البغوي ت: 317هـ، تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني، مكتبة دار البيان الكويت، ط/1، 1421هـ / 2000 م .
٤٤٧. معجم الصحابة، لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء البغدادي ت: 351هـ، تحقيق: صلاح بن سالم المصراطي، مكتبة الغرباء الأثرية المدينة المنور - السعودية، ط/1، 1418هـ.
٤٤٨. معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، د. أحمد مختار عبد الحميد عمر ت: 1424هـ، بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب القاهرة-مصر، ط/1، 1429هـ / 2008م.
٤٤٩. معجم الفروق اللغوية، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري ت: نحو 395هـ، تحقيق: الشيخ بيت الله بيات،

ومؤسسة النشر الإسلامي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ
"قم"، ط/1، 1412هـ.

٤٥٠. المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي أبي
القاسم الطبراني ت: 360هـ، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن
تيمية القاهرة لبنان، ط/2.

٤٥١. معجم اللّغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عبد الحميد عمر ت:
1424هـ، بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب القاهرة-مصر، ط/1، 1429هـ/
2008م.

٤٥٢. معجم المناهي اللفظية وفوائد في الألفاظ، لهكر بن عبد الله أبو زيد بن
محمد بن عبد الله بن بكر بن عثمان بن يحيى بن غيهب بن محمد ت: 1429هـ،
دار العاصمة الرياض - السعودية، ط/3، 1417 هـ /1996م.

٤٥٣. معجم المؤلفين، لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة
الدمشقي ت: 1408هـ، مكتبة المثنى بيروت- لبنان، دار إحياء التراث العربي
بيروت - لبنان.

٤٥٤. المعجم الوسيط، مجمع اللّغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى، أحمد
الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار)، مكتبة الشروق الدولية- مصر، ط/4،
1425هـ /2004م .

٤٥٥. المعجم لابن المقرئ، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن
زاذان الأصبهاني الخازن المشهور "بابن المقرئ" ت: 381هـ، تحقيق: أبي عبد
الحمّن عادل بن سعد، مكتبة الرشد الرياض- السعودية، ط/1، 1419هـ /1998
م .

٤٥٦. معجم مقاييس اللّغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني
الرازي ت: 395هـ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر بيروت -
لبنان، 1399هـ /1979م.

٤٥٧. معرفة السنن والآثار، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى
الخُسْرُو جردى الخراساني البيهقي ت: 458هـ، تحقيق: عبد المعطي أمين
قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية كراتشي - باكستان، دار قتيبة دمشق -
بيروت، دار الوعي حلب - دمشق، دار الوفاء المنصورة القاهرة- مصر، ط/1،
1412هـ /1991م .

٤٥٨. معرفة الصّحابة لابن منده، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن
يحيى بن منده العبدى ت: 395هـ، تحقيق: د. عامر حسن صبري، مطبوعات
جامعة الإمارات العربية المتّحدة، ط/1، 1426 هـ /2005م .

- ٤٥٩ . معرفة الصَّحابة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني ت: 430هـ، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر الرياض- لبسعودية، ط/1، 1419هـ / 1998م.
- ٤٦٠ . معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ت: 748هـ، تحقيق: بشار عواد معروف، شعيب الأرنؤوط، صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة بيروت- لبنان، ط/1، 1404هـ .
- ٤٦١ . معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، لعثمان بن عبد الرحمن أبي عمرو تقي الدين المعروف بابن الصلاح ت: 643هـ، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر سوريا، دار الفكر المعاصر بيروت- لبنان، 1406هـ / 1986م .
- ٤٦٢ . معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث، لمحمد مجير الحسني، دار الميمان السعودية، ط/1، 1428هـ .
- ٤٦٣ . المعلم بفوائد مسلم، لأبي عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري المالكي ت: 536هـ، تحقيق: فضيلة الشيخ محمد الشاذلي النيفر، المؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر، ط/2، 1988م، والجزء الثالث صدر بتاريخ 1991م.
- ٤٦٤ . المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي ت: 806هـ، دار ابن حزم بيروت - لبنان، ط/1، 1426هـ / 2005م.
- ٤٦٥ . المغني في الضعفاء، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ت: 748هـ، تحقيق: د. نور الدين عتر، طبع على نفقة إدارة دار إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر.
- ٤٦٦ . المغول [التتار] بين الانتشار والانكسار، لعلي محمد محمد الصلّابي، الأندلس الجديدة مصر، ط/1، 1430هـ / 2009م.
- ٤٦٧ . مفاتيح الغيب= التفسير الكبير، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب "بفخر الدين الرازي خطيب الري" ت: 606هـ، دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان، ط/3، 1420هـ .
- ٤٦٨ . المفاتيح في شرح المصابيح، للحسين بن محمود بن الحسن مظهر الدين الزيداني الكوفي الضرير الشيرازي الحنفي المشهور بالمطهري ت: 727هـ، تحقيق: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، دار النوادر، وهو

- من إصدارات إدارة الثقافة الإسلامية - وزارة الأوقاف الكويتية، ط/1، 1433هـ / 2012 م .
- ٤٦٩ . مفتاح العلوم، لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي ت: 626هـ ضبطه وكتبه هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط/2، 1407هـ / 1987م.
- ٤٧٠ . المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني ت: 502هـ، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم الدار الشامية دمشق بيروت- لبنان، ط/1، 1412هـ .
- ٤٧١ . المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني ت: 502هـ، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت — لبنان، ط/1، 1412هـ .
- ٤٧٢ . المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي ت: 656هـ، تحقيق: محي الدين ديب مستو ورفاقه، دار الكلم الطيب بيروت- لبنان.
- ٤٧٣ . مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر، د. مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، دار ابن الجوزي السعودية، ط/2، 1427هـ .
- ٤٧٤ . مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري ت: 324هـ، تحقيق: نعيم زرزور، المكتبة العصرية لبنان، ط/1، 1426هـ / 2005م.
- ٤٧٥ . المقدمات الأساسية في علوم القرآن، لعبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي، مركز البحوث الإسلامية ليدز - بريطانيا، ط/1، 1422هـ / 2001 م .
- ٤٧٦ . المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح برهان الدين ت: 884هـ، تحقيق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد الرياض - السعودية، ط/1، 1410هـ / 1990م.
- ٤٧٧ . المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي ت: 505هـ، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، الجفان والجابي قبرص، ط/1، 1407هـ / 1987م.

- ٤٧٨ . المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي ت: 505هـ، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، الجفان والجابي قبرص، ط/1، 1407هـ / 1987م .
- ٤٧٩ . مكتبة الرشد الرياض - السعودية، ط/1، 1418هـ / 1998م.
- ٤٨٠ . الملل والنحل، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني ت: 548هـ، مؤسسة الحلبي دمشق - سوريا.
- ٤٨١ . من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَإِيمَاز الذهبي ت: 748هـ، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، المدينة المنورة - السعودية، ط/1، 1426هـ / 2005م.
- ٤٨٢ . مناقب الإمام أحمد، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ت: 597هـ، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر مصر، ط/2، 1409هـ.
- ٤٨٣ . مناهل العرفان في علوم القرآن، لمحمد عبد العظيم الزُّرْقَانِي ت: 1367هـ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه مصر، ط/3.
- ٤٨٤ . المنتخب من مسند عبد بن حميد، لأبي محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكَسِّي ويقال له: الكَشِّي بالفتح والإعجام ت: 249هـ، تحقيق: الشيخ مصطفى العدوي، دار بلنسية الرياض - السعودية، ط/2، 1423هـ / 2002م.
- ٤٨٥ . المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، لأبي الفرج عبد الرحمن جمال الدين بن علي بن محمد الجوزي ت: 597هـ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط/1، 1412هـ - 1992م.
- ٤٨٦ . المنتقى شرح الموطأ، لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارت التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي ت: 474هـ، مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر، ط/1، 1332هـ . (ثم صورتها دار الكتاب الإسلامي، القاهرة - الطبعة: الثانية).
- ٤٨٧ . منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز، لمحمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي ت: 1393هـ، بإشراف: الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد من مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي، دار عالم الفوائد، جدة - السعودية.
- ٤٨٨ . منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية

- الحراني الحنبلي الدمشقي ت: 728هـ، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية السعودية، ط/1، 1406 هـ/1986 م .
- ٤٨٩ . المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ت: 676هـ، دار إحياء التراث العربي بيروت- لبنان، ط/2، 1392 هـ .
- ٤٩٠ . المنهج الإسلامي في علم مختلف الحديث "منهج الإمام الشافعي"، لعلي سالم عبد اللطيف السيد، دار الدعوة الإسكندرية - مصر، ط/1، 1412 هـ .
- ٤٩١ . منهج البحث وتحقيق النصوص، ليحي وهيب الجبوري، دار الغرب الاسلامي تونس، ط/1، 1993 م ، ط/2، 2008 م .
- ٤٩٢ . منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، لعبد المجيد محمد السوسوة، دار النفائس الأردن، ط/1، 1418 هـ .
- ٤٩٣ . منهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين محمد عتر الحلبي، دار الفكر دمشق- سوريا، ط/3، 1418 هـ/1997 م .
- ٤٩٤ . منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات، لمحمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي ت: 1393هـ، الدار السلفية - الكويت، ط/4، 1404 هـ/1984 م .
- ٤٩٥ . موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي ت: 807هـ، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني و عبده علي الكوشك، دار الثقافة العربية دمشق- سوريا، ط/1، 1411 هـ/1412 هـ = 1990 م/1992 م .
- ٤٩٦ . المؤلف والمختلّف، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني ت: 385هـ، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي بيروت- لبنان، ط/1، 1406 هـ/1986 م .
- ٤٩٧ . موجز التاريخ الإسلامي منذ عهد آدم ﷺ (تاريخ ما قبل الإسلام) إلى عصرنا الحاضر (1417 هـ/96-97 م)، لأحمد معمور العسيري، الرياض - السعودية، ط/1، 1417 هـ/1996 م .
- ٤٩٨ . موجز ديوان المتنبي شرح اليازجي اختصره سليمان العيسى، دار طلاس للدراسات والترجمة دمشق- سوريا، ط/4، 1998 م .
- ٤٩٩ . الموسوعة القرآنية المتخصصة لمجموعة من الأساتذة والعلماء المتخصصين الناشر: المجلس الأعلى للثئون الإسلامية، مصر، عام النشر: 1423 هـ - 2002 م

٥٠٠. موضح أو هام الجمع والتفريق، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي ت: 463هـ، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلجعي، دار المعرفة بيروت- لبنان، ط/1، 1407هـ .
٥٠١. الموضوعات، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ت: 597هـ، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة - السعودية، ط/1، ج 1، 2: 1386هـ / 1966م، ج 3: 1388هـ / 1968م .
٥٠٢. الموطأ، لهالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني ت: 179هـ، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية أبو ظبي - الإمارات، ط/1، 1425هـ / 2004م .
٥٠٣. موقف ابن تيمية من الأشاعرة، لعبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود، مكتبة الرشد الرياض - السعودية، ط/1، 1415هـ / 1995م .
٥٠٤. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ت: 748هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة بيروت- لبنان، ط/1، 1382هـ / 1963م .
٥٠٥. الميسر في شرح مصابيح السنة، لأبي عبد الله فضل الله بن حسن بن حسين بن يوسف شهاب الدين الثوربشني ت: 661هـ، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز السعودية، ط/2، 1429هـ / 2008م .
٥٠٦. نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت: 852هـ، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار ابن كثير دمشق - سوريا، ط/2، 1429هـ / 2008م .
٥٠٧. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري كمال الدين الأنباري ت: 577هـ، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار الزرقاء الأردن، ط/3، 1405هـ / 1985م .
٥٠٨. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر
٥٠٩. النشر في القراءات العشر، لأبي الخير شمس الدين بن الجزري محمد بن محمد بن يوسف ت: 833هـ، تحقيق: علي محمد الضباع ت: 1380هـ، المطبعة التجارية الكبرى "تصوير دار الكتاب العلمية" لبنان .
٥١٠. نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله ﷻ من التوحيد، لأبي سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني ت: 280هـ، تحقيق: رشيد بن حسن الألمعي،

- ٥١١ . النّهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير مجد الدّين أبي السّعدات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشّيباني الجزري ت: 606 هـ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية بيروت- لبنان، 1399هـ / 1979م.
- ٥١٢ . نيل الأوطار، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني ت: 1250 هـ، تحقيق: عصام الدّين الصبابي، دار الحديث مصر، ط/1، 1413هـ / 1993م .
- ٥١٣ . هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنّصارى، لمحمد بن أبي بكر شمس الدّين بن قيم الجوزيّة ت: 751 هـ، تحقيق: محمد أحمد الحاج، دار القلم- دار الشّامية جدة - السعودية، ط/1، 1416هـ / 1996م .
- ٥١٤ . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرّحمن بن أبي بكر جلال الدّين السيوطي ت: 911 هـ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التّوفيقية - مصر.
- ٥١٥ . الوافي بالوفيات، لصلاح الدّين خليل بن أبيك بن عبد الله الصفدي ت: 764 هـ، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التّراث بيروت- لبنان، 1420هـ / 2000م .
- ٥١٦ . الوجيز في عقيدة السّلف الصّالح (أهل السنّة والجماعة)، لعبد الله بن عبد الحميد الأثري، مراجعة وتقديم: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، النّاشر: وزارة الشّؤون الإسلاميّة والأوقاف والدّعوة والإرشاد - السعودية، ط/1، 1422هـ .
- ٥١٧ . وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، لأبي العباس شمس الدّين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان البرمكي الإربلي ت: 681 هـ، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر بيروت - لبنان.

- فهرسة المقالات والمجلات والمواقع:

- ١ . مقال تحت عنوان كتاب "الرد على الأشاعرة العزّال" لأبي الوفاء ابن عقيل الحنبلي البغدادي ت 513 هـ ، نشره المستشرق الأمريكي جورج مقدسي في نشرة الدراسات الشرقية والإفريقية، التي تصدر عن جامعة لندن
- ٢ . مقال بعنوان " في مجلة البحوث الإسلامية - مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد- الرياض-السعودية -

٣. مقال بعنوان " مخطوطات عباس عزاوي " إعداد أسامة ناصر الناقدشبندي وظمياء محمد عباس في مجلة المورد- مجلة فصلية تصدر عن وزارة الثقافة والإعلام - دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد- الجمهورية العراقية
٤. مقال بعنوان " قواعد دفع التعارض عند الإمام الشافعي دراسة تأصيلية تطبيقية، إعداد فهد بن سعد الزايدي الجهني، ضمن مجلة جامعة أم القرى العدد (32)، السعودية.
٥. مجلة المهدي النبوي وهي مجلّة شهرية كانت تصدرها جماعة أنصار السنّة بمصر ، عدد شهر ذي القعدة سنة 1361 من المجلد السادس".
٦. لقاء الباب المفتوح : محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى : 1421هـ) وهي [لقاءات كان يعقدها الشيخ بمنزله كل خميس. بدأت في أواخر شوال 1412هـ وانتهت في الخميس 14 صفر، عام 1421هـ] مصدرها دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية <http://www.islamweb.net> عدد اللقاءات 236 لقاء، وهو منشور على الموقع الرسمي للمكتبة الشاملة.
٧. فهرس مكتبة جامعة محمد بن سعود الرقمية، بالموقع الرسمي لجامعة محمد بن سعود الإسلامية
٨. موقع إسلام أون لاين، www.islamonline.net
٩. موقع المعرفة ، www.marefa.org
١٠. موقع ويكيبيديا ، www.wikipedia.org
١١. موقع الأثري نت موقع الدكتور محمد الحمود النجدي ، www.al-athary.net
١٢. موقع المكتبة الشاملة <http://www.shamela.ws>
١٣. موقع ألوكة <http://www.alukah.net>
١٤. موقع قصة الإسلام - إشراف د. راغب السرجاني/<http://islamstory.com>
١٥. موقع يوسف كاظم جغيل الشمري، الموجود ضمن مواقع أساتذة كلية التربية بجامعة بابل بالعراق <http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges>

فهارس

الموضوعات

الصفحة	موضوع الباب	الباب
أ	الإشكالية، المنهج المتبع، الصعوبات، الدراسات السابقة	المقدمة
1	قسم الدراسة	القسم الأول
2	مدخل إلى قسم الدراسة	مدخل
4	لمحة عامة عن صفات الله تعالى	فصل تمهيدي
5	صفات الله وأنواعها	المبحث الأول
5	تعريف الصفات	المطلب الأول
8	أنواع الصفات	المطلب الثاني
8	تقسيمها من حيث ثبوتها ونفيها	أولاً
9	تقسيمها من حيث ملازمتها لذات الله أو عدم ملازمتها	ثانياً
10	من حيث مصدر ثبوتها	ثالثاً
11	المنهج العام لأهل السنة والجماعة في الأسماء والصفات.	المطلب الثالث
15	المحكم والمتشابه	المبحث الثاني
15	تعريف المحكم والمتشابه.	المطلب الأول
17	الأنواع التي يدخل فيها الاشتباه	المطلب الثاني

21	علاقة المتشابه بالصفات.	المطلب الثالث
26	المجاز والتأويل في الصفات وموقف العلماء منها	المبحث الثالث
26	تعريف المجاز	المطلب الأول
30	تعريف التأويل	المطلب الثاني
38	موقف العلماء من المجاز والتأويل في باب الصفات	المطلب الثالث
46	مشكل أحاديث العقائد وأهميته	الفصل الأول
48	تعريف مشكل الحديث	المبحث الأول
49	تعريف مختلف الحديث .	المطلب الأول
51	تعريف مشكل الحديث	المطلب الثاني
53	الفرق بين مختلف الحديث ومشكله، وأهم مصنفاته	المطلب الثالث
53	الفرق بين مختلف الحديث ومشكله	أولاً
55	أهم الكتب المصنفة في المختلف أو المشكل	ثانياً
60	مشكل العقائد واختلاف الناس فيه.	المبحث الثاني
60	مفهوم مشكل العقائد وسبب تخصيصه بالتأليف	المطلب الأول
63	أهم الكتب المصنفة في مشكل العقائد.	المطلب الثاني
77	تعامل العلماء مع مشكل العقائد	المطلب الثالث
83	أهمية مشكل العقائد وخطورته	المبحث الثالث
83	أهمية مشكل العقائد	المطلب الأول
88	مذاهب الناس في مشكل صفات الله	المطلب الثاني
89	مرحلة الصحابة والتابعين لهم	أولاً
93	مرحلة المتأخرين	ثانياً
109	أهم أسباب الاختلاف في باب الصفات	المطلب الثالث
119	أبو يعلى الفراء وحياته العلمية	الفصل الثاني
120	عصر المؤلف	المبحث الأول

121	الجانب السياسي	المطلب الأول
125	الجانب الديني والفكري	المطلب الثاني
128	الجانب الاجتماعي	المطلب الثالث
131	ترجمة المؤلف	المبحث الثاني
131	نسب المؤلف وحياته العلمية	المطلب الأول
133	تلاميذ المؤلف ومصنفاته.	المطلب الثاني
136	وفاة المصنّف وثناء العلماء عليه	المطلب الثالث
139	مذهب أبي يعلى في العقيدة	المبحث الثالث
139	مذهب أبي يعلى في معنى المتشابه.	المطلب الأول
141	مذهب أبي يعلى في معنى التأويل	المطلب الثاني
147	مذهب أبي يعلى في الصفات	المطلب الثالث
163	تهمة المؤلف بالتشبيه والتجسيم	المبحث الرابع
163	معنى التشبيه والتجسيم عند أبي يعلى الفراء	المطلب الأول
165	تهمة المؤلف للتجسيم ومناقشتها.	المطلب الثاني
172	أهم أسباب تهمة المؤلف	المطلب الثالث
177	نظرة استخلاصية في تهمة أبي يعلى	المطلب الرابع
182	دراسة حول كتاب إبطال التأويلات	الفصل الثالث
182	لمحة عامة عن الكتاب وأهميته	المبحث الأول
182	زمن تأليف الكتاب.	المطلب الأول
185	أسباب تأليف الكتاب.	المطلب الثاني
187	التعريف بالكتاب وأهميته عامة	المطلب الثالث
190	منهج المؤلف و مصادره وأهم مآخذ الكتاب	المبحث الثاني
191	منهج المؤلف في الكتاب	المطلب الأول
204	مصادر أبي يعلى في كتابه	المطلب الثاني
214	أهم المآخذ على الكتاب	المطلب الثالث
220	أثار الكتاب التاريخية والتعريف بالجزء الأخير منه.	المبحث الثالث

220	أهم آثار الكتاب التاريخية	المطلب الأول
228	التعريف بهذا الجزء وأهميته.	المطلب الثاني
231	دراسة المخطوط	المطلب الثالث
233	تعقبات على محقق الجزء المطبوع	ملحق
238	صور أوائل المخطوط وأواخره	صور عن المخطوط
245	معاني حديث " إنَّ الله قد ملأ العرش، حتَّى إنَّ له أطيّط كأطيّط الرّحل... "	الحديث الأول
253	معاني حديث " إنَّ الرّحمن ليثقل على حملة العرش ... "	الحديث الثاني
257	معاني حديث " قالت بنوا إسرائيل لموسى هل يصلي ربك؟ "	الحديث الثالث
262	معاني حديث " إذا تكلم الله بالوحي، سمع صوته "	الحديث الرابع
271	معاني حديث " السّاجد يسجد على قدم الرّحمن ... "	الحديث الخامس
277	معاني حديث " أنا من تنشق عنه الأرض يوم القيامة ولا فخر.... "	الحديث السادس
288	معاني حديث " لما خلق الله الخلق كتب كتابًا على نفسه... "	الحديث السابع
295	معاني حديث " خلق الله تعالى ثلاثة أشياء بيده، خلق آدم <small>عليه السلام</small> بيده وكتب... "	الحديث الثامن
322	معاني حديث " النّساء عورة فاحبسوهنّ في البيوت... وما التمسست امرأة وجه الله تعالى مثل أن تقرّ في بيتها... "	الحديث التاسع
324	معاني حديث " جنان الفردوس ثنتان من ذهبٍ.... "	الحديث العاشر
329	معاني حديث " يا رب من أدنى أهل الجنّة منزلة... "	الحديث الحادية عشر
331	معاني حديث " إنَّ الله يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار.. "	الحديث الثاني عشر
333	معاني حديث " كرسيه موضع قدميه... "	الحديث الثالث عشر
344	معاني حديث " لما قدم جعفر بن أبي طالب من أرض الحبشة... الويل لك غدًا إذا جلس الملك على كرسيه.. "	الحديث الرابع عشر

348	معاني حديث " ما تسمون هذه؟ ، قالوا: السحاب، قال: والمزن، قالوا: والمزن... "	الحديث الخامس عشر
373	معاني حديث " لا أحد أصبر على أذى يسمعه من الله.. "	الحديث السادس عشر
376	معاني حديث " من استرعى رعيّة فغشّها لقي ربّه <small>صَلَّى</small> وهو عليه غضبان "	الحديث السابع عشر
381	معاني حديث " ﴿ فَلَمَّا ءَاسَفُونَا أَنْقَمْنَا مِنْهُمْ ﴾ ، قال أغضبوه حتى عضّ أنامله. "	الحديث الثامن عشر
384	معاني حديث: ثلاثة يبغضهم الله، عائلٌ مستكبر..... "	الحديث التاسع عشر
387	معاني حديث "والذي نفسي بيده، إنّ العبد ليدعوا وهو عليه غضبان... "	الحديث العشرون
390	معاني حديث " يقبض الصالحون الأوّل فالأوّل، حتى تبقى حثالة كحثالة الشعير لا ييال الله بهم "	الحديث الحادي و العشرون
395	معاني حديث " إنّ الله تعالى يباهي الملائكة بأهل عرفات، يقول: انظروا إلى ... "	الحديث الثاني و العشرون
398	معاني حديث "ما بال أحدكم يقوم مستقبل ربّه، فيتنخّع أمامه... "	الحديث الثالث و العشرون
401	معاني حديث " يجتمع الناس فيأتون آدم، فيقولون: يا آدم أنت الذي خلقك الله بيده ونفخ فيك من روحه.. "	الحديث الرابع و العشرون
405	معاني حديث من عاد لي وليًا فقد آذنته بالحرب، وما يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل حتى أحبه... "	الحديث الخامس و العشرون
407	معاني حديث " من أوّل من يحاسب يوم القيامة؟، قال: أبو بكر الصديق... "	الحديث السادس و العشرون
412	معاني حديث "وعدني ربي أن يدخل الجنة من أمتي... "	الحديث السابع و العشرون
416	فيه جمل الصفات التي تفرقت في الكتاب	فصل
447	أسماء الله وصفاته	فصل
447	تعداد أسماء الله	فصل
451	اسم الله والخلاف فيه هل هو اسم أو صفة	فصل

456	تعداد صفات الله	فصل
483	ما يجوز أن يسمّى أو يوصف الله به	فصل
500	هل يجوز إطلاق الحد على الله	فصل
501	هل كل أسماء الله وصفاته قديمة	فصل
510	هل يجوز وصفه تعالى بأنه قديم	فصل
512	صفات الله المتعلقة بفعله	فصل
515	خاتمة الكتاب	خاتمة
515	ما حدث للمصنّف بعد تأليف الكتاب وانتشاره	فصل
528	ما جاء في آخر النسخة	نهاية الكتاب
529	النتائج و التوصيات المقصّل إليها	خاتمة الدراسة
529	أهم النتائج المتحصل عليها	النتائج
531	أهم التوصيات	التوصيات
535	أهم الأخطاء أو التصحيحات في الجزء المطبوع	ملحق
537	قسم الفهارس	فهرس
538	فهرس الآيات القرآنية	فهرس
550	فهرس الأحاديث النبوية	فهرس
559	فهرس الآثار	فهرس
562	فهرس الأبيات الشعرية	فهرس
563	فهرس الأعلام	فهرس
566	فهرس المصادر والمراجع	فهرس
628	فهرس الموضوعات	فهرس



ملخص الرسالة

هذا الأطروحة الموسومة ب: "إبطال التآويلات لأخبار الصفات للإمام أبي يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن الفراء المتوفى سنة 458هـ، دراسة وتحقيق الجزء الأخير من الكتاب"، وهي مقسمة إلى قسمين قسم الدراسة وقسم التحقيق، والقسم الأول تناول تمهيد وثلاثة فصول. الفصل التمهيدي وهو لدراسة بعض مصطلحات العقيدة المهمة التي وقع فيها الخلاف كالتأويل والمتشابه، المجاز... ومعرفة معناها الصحيح، وكيف تعامل العلماء مع هذه المصطلحات.

وخصّص الفصل الأول لدراسة تاريخ علم مشكل الحديث وكيف كان سبباً في اختلاف وتفريق الأمة الإسلامية السنية إلى حنابلة وأهل الحديث الذين يأبون تأويل نصوص الصفات من طرف، وإلى أشاعرة الذين يوجبونه، وماهية أسباب هذا الاختلاف، وذكر نماذج من الصراع الفكري العقائدي وأبعاده عبر التاريخ.

وأما الفصل الثاني فقد تناول دراسة عن المؤلف وحياته العلمية، من عصره، ونسبه، وعائلته، ومعرفة شيوخه وتلاميذه، وكتبه، وثناء العلماء عليه، والحديث أهم انتقاداته، وعن أسباب تهمّة المصنّف بالتجسيم ومدى صحّتها من خطئها.

وأما الفصل الثالث فقد خصّص لدراسة عن الكتاب كتاريخ الكتابة وأسباب التأليف، ومعرفة مصادر الكتاب، وأهم محاسن الكتاب وما انتقد عليه، مع دراسة عن الجزء الأخير للكتاب، ذكر أميته، وتوثيق نسخته الخطية.

وأما القسم الثاني فهو دراسة وتحقيق للجزء الأخير من الكتاب بإخراج نص المؤلف، وتخرّيج الآيات والأحاديث، والحكم عليها، والتعليق على بعض المواضع من كلام المصنّف، حيث أنّ الكتاب مهمّ في باب العقائد إذ اهتمّ مصنّفه -رحمه الله- بالنصوص الحديثية المشكّلة، وخصّ كتابه بأحاديث العقائد فقط، فعالج أهمّ الأحاديث الموهمة للتشبيه حسب نظره، مبتعداً عن التأويل -بنظر المتأخّرين- قدر الاستطاعة، رادّاً بذلك على الذين يزعمون أنّ أحاديث الصّفات لا محيص فيها ولا مخرج إلّا بتأويلها عن معانيها الظاهرة، وجعل كتاب "مشكل الحديث وبيانه" لأبي بكر بن فورك الأصبهاني المتوفى 406هـ، أمّودجاً للردّ عليه، حيث ذكره في مقدّمة الكتاب، وذكر الباعث له على التّأليف.

ويتناول الجزء الأخير من المخطوط شرح أحاديث عديدة مشكّلة، وفصلٌ جامع تناول فيه المصنّف بعض الصّفات المشكّلة التي جاءت في ثنايا الأحاديث السابقة، ثمّ انتهى إلى ذكر فصول فيما يجوز أن يوصف الله به من الصّفات، وما يمتنع في حقّه، مع الشّرح والبيان لذلك، ثمّ ختم الكتاب بذكر ما جرى للمصنّف من محنٍ وتهمٍ وافتراءاتٍ عند تدريسه للكتاب في دار السلطان بخرسان، وتبرّأ إلى الله من كلّ ما ألصق به من تجسيم ووصف لله تعالى بما لا يليق به سبحانه. وقد خلص البحث إلى عدّة نتائج من أهمّها:

- أبو يعلى الفراء إمام من أئمة المسلمين، اللذين يؤخذ من كلامهم الصواب، ويترك منه الخطأ والزلل، وأخطاه لا تنقص من قيمته.
- براءة أبي يعلى الفراء من تهمة التجسيم والتشبيه، مع وقوعه في بعض الأخطاء .
- عظم منزلة كتاب أبي يعلى الفراء عند العلماء مع وجود زلّات فيه يجب بيانها، كاحتجاجه ببعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

Au nom d allah, le tout mesiricoreux, le très mesiricoreux

Résumé de la thèse

Cette thèse se nome (ibtale el-taweelatte li akhbare el-cefette escrit par l'imame abu yalla el-faraa elhanbali décédé l'annè 458 hidjri, etude et commentaire et diffusion pour le dernier tomme de livre) est un grand livre d un grand, Cette recherche se compose de deux partie, la premier contient l introduction et trois chapitre.

l'introduction a cherché pour connaitre les sens juste de quelque mot ou thèmes d akida qui cause des problèmes surtout pour les simple gens, telle que (taweele), (madjaze), (motachabih)... .

le premier chapitre a cherché l histoire des hadite qui exprime le doute dans l'apparence, qu on appelle (moshkil elhadite) et la dispersion des peuples musulmane sunnite a cause de sa croyance en deux équipes, hanbalites et acharites, et leur controverse et petite lutte, et comment les savant et les imames musulman on interromput les sens falsifier de ces mots

le deuxième chapitre a cherché la vie scientifique de abu yalla elfaraa a Bagdad, sa naissance, sa famille, ses profès et ses élèves avec ses livres... .avec une grande discussions de l'accusation de l'imame abu yalla elfaraa sur sa croyance aux apparence des mots , et qu' il assimile le dieu a l'humain.

le troisième chapitre est une étude sur le livre d'abu yalla, telle que la date de l écriture, la cause et les sources de livre, avec ses biens et ses inconvénients, et ensuite l'importance de dernier tomme de livre avec une étude sur ses origine manuscrit.

la deuxième partie était consacré pour la diffusion et les commentaires pour le dernier tome de livre, avec interprétation de l'origine des Aayaat et de elhadite et de quelques paroles.

ce livre est très important dans la catégorie de croyance car il démontre la méthode juste d'explique les elhadite, en s'opposant à l'imame abu bakre ibn furek el-asbahani el-achari décédé l'année 406 hidjri dans son livre moshkil elhadite wa bianohé.

Ce dernier tome parle de quelque hadite et donne des règles de croyance et un résumé de tout le livre ainsi ce qui suit arrivera après la propagation de son livre.

À la fin de cette recherche j'ai constaté plusieurs résultats, qui sont la conclusion de cette thèse.

- l'imame abu yalla el-faraa elhanbali est un grand savant qui a des fautes comme d'autres imames.
- l'accusation de l'imame abu yalla el-faraa sur sa croyance aux apparences des mots, et qu'il assimile le dieu à l'humain, n'est pas vraie.

ibtale el-taweelatte li akhbare el-cefette écrit par l'imame abu yalla est un grand livre qui a des biens et des inconvénients qui il faut corriger.